المغرب العربي

في التاريخ الحديث والمعاصر

الجزائر - تونس - المغرب الأقصى

تأليف

دكتور صلاح العقاد

الطبعة السادسة

مزيدة ومنقحة

١٩٩٣

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ ش محمد فريد

مقــدمة الكتــاب

يتناول هذا الكتاب تاريخ المغرب منذ القرن السادس عشر حتـى وقتنا الحاضر ، فهو اذن من كتب التاريخ العام . وليس معنى ذلك انـه قد بلغ فى التبسيط الى حد يمكن معه وصف الكتاب بأنه مدرسى . فقد اتبعنا فيــه منهجــا وسطا بين السرد التاريخى المبسط وبين التحليل الأكاديمى الذى يتناول كل مسألة تاريخية بالتفصيل . وهو على كـــل حال يفتح مجالات للذين يريدون بعد ذلك التوســع فى موضــوع مــن موضوعاته ويعرفهم بأقرب مراجعة ، كما أنه يعطى لراغبى الاطلاع على أحوال المغرب صورة شاملة تعينهم على فهم مشاكله المعاصرة .

وليست كتابة التاريخ العام بالمهمة اليسيرة كما يتبادر الى ذهن البعض، الذين قــد يتصورونها مجرد تلخيص للوقائع وعنــدنا أن براعــة المتصدر لهذا النوع من كتــابة التاريخ ، تتوقف على تقييم الموضــوعات المختلفة ومعرفة مايستحقه كل منها من الاهتمام بالنسبة للآخر . ولاشـك أن هذا التقييم يستدعى تصورا شاملا للموضوع ، ثم استخلاص الأفكار مما تجمع لديه من مادة أولية غزيرة .

وقد خصص القسم الأول لدراسة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى سنة ١٨٣٠ ، ولم نتخذ هذا القرن بداية لموضوع الكتاب تقليدا لمناهج تاريخ أوربا حيث يطابق هذا القرن قيام النهضة ، وبالتالى بدايــة العصور الحديثة ، انما لهذا الاختيار مايبرره من واقع تاريخ المغرب . ففى القرن السادس عشر حدثت هناك تطورات سياسية واجتماعية هامة ، ففيــه تجدد الصراع بين أوربا والمسلمين فى الحوض الغربى للمتوسط ، وفيه ظهرت النيابات العثمانية الثلاث : طرابلس ، والجزائر ، وتونس التى شاركت فى المواجهة ، بينما ظهرت أسرة الأشراف السعديين فى مراكش لنفس الهدف . وكذلك اتسع نشاط الطرق الصــوفية التى بعثت التقاليد الاســلامية فى كثير من الجماعات البربرية التى ظلت حتى ذلك الوقت بعيدة عن التأثر بالثقافة الاسلامية ، وعملت بذلك على التقريب بين عناصر السكان ان لمتكن قد جعلت منهم وحدة متكاملة ، أما اختيار سنة ١٨٣٠ بالذات ليكون حــدا

فاصلا بين هذا القسم والذى يليه ، فمرجعه الى أن استيلاء الفرنسيين على الجزائر فى هذا العام يعد نقطة تحول فى تاريخ المغرب الحديث ، ولايقتصر أثره على الجزائر وحدها لأن صداه كان بعيدا فى القطرين المجاورين • فهو يعتبر بالنسبة لتونس ومراكش بداية السقوط • أما فرنسا فقد اتخذت من الجزائر مبررا لأطماعها فى المغرب بأسره وقاعدة تقفز منها على هذين القطرين •

أما القسم الثانى فقد خصص لدراسة الاستعمار الفرنسي ومايتعلق به من أزمات دبلوماسية مهدت للاحتلال العسكرى • ولكننا حرصنا فى هذا القسم على أفراد فصول خاصة بنظم الادارة وأوجه الاستغلال المختلفة التى اتبعها الفرنسيون • وذلك لما لاحظناه من أن معظم الكتاب والمؤرخين العرب ركزوا اهتمامهم على الجانب الدبلوماسى عندما تناولوا علاقة فرنسا بالمغرب ، ولايوجد حد زمني يفصل بين القسمين الثاني والثالث ، فان هذا القسم الثالث قد خصص لدراسة الحركات القومية وتطورها حتى الاستقلال بالنسبة لتونس ومراكش ، وحتى ثورة سنة ١٩٥٤ بالنسبة الجزائر • ويعتبر هذا القسم والقسم الثانى على وجه الخصوص هما صلب الكتاب ، بينما يمكن وصف القسم الأول بأنه تمهيد تاريخى • أما القسم الأخير الذى يتناول المشاكل المعاصرة والاتجاهات السياسية فى المغرب فقد أمتد فى هذه الطبعة على وجه الخصوص وأحتل فيها مكانا بارزا بالقياس إلى الطبعات السابقة • وفي اطار كل من هذه الأقسام طفنا بكل قطر من الأقطار الثلاثة على حدة ، وربما ود بعض القراء لو تتبعنا كل قطر منها من البداية حتى النهاية • ولكن هذا المنهج يتعارض مع فكرتنا الأساسية وهى وجود الرابطة التاريخية بين هذه الأقطار واشتراكها فى هذه المراحل مع امكان مقارنة كل منها بالآخر في كل مرحلة • ثم ان هذا المنهج يجعل الكتاب أشبه بثلاثة كتب منفصلة •

وقد يتساءل القارىء أيضا : لماذا لم يشمل الكتاب ليبيا ، وقد جرى العرف علي احتسابها من بلاد المغرب ؟ والجواب علي ذلك ينطوي علي حقيقة مؤسفة وهى أن الاستعمار ترك في بعض البلاد العربية آثارا بعيدة بحيث أوجد رابطة خاصة من نوع جديد بين البلاد التى خضعت لاستعمار واحد •

ويرجع اهتمامنا بالمغرب وتاريخه الى أيام اقامتنا فى باريس من سنة ١٩٥٠ – سنة ١٩٥٦ وهناك اتجهنا الى التخصص فى تاريخ العرب الحديث ، ومع أن موضوع رسالتنا للدكتوراه كان يتعلق بتاريخ شبه جزيرة العرب والتنافس الاستعمارى فى الخليج العربى الا أن وجود الطالب العربى فى العاصمة الفرنسية يجذبه بالطبع الى الرغبة فى الاطلاع على تاريخ المغرب وأحواله نظرا لوفرة مراجعة ووقوعها فى متناول يده ٠ بل انه يجد المعاهد التى أسست خصيصا لدراسة نواحى الحياة المختلفة فى المغرب ٠ ثم تصادفت اقامتنا هناك مع وقوع أحداث هامة فى تلك البلاد ، مما جعل أنباءه تحتل الصدارة فى جميع الصحف الباريسية ، ثم ازددنا اتصالا بهذا الموضوع بمناسبة تتلمذنا على شارل أندريه جوليان أستاذ مادة تاريخ الاستعمار وصاحب عدة مؤلفات عن شمال أفريقيا وكان معروفا آنذاك بتأييد الحركات الوطنية كما أتاحت لنا الاقامة فى فرنسا فرصة الاتصال بالشبيبة المغربية والتعرف على عقليتها واتجاهاتها السياسية عن كثب ٠ وبعد العودة الى أرض الوطن عهد الينا بتدريس مادة شمال أفريقيا فى معهد العلوم السياسية ثم فى معهد الدراسات العربية العالية ، ولم تنقطع صلاتنا بالدراسات المغربية بعد ذلك ، فقد اتيحت لنا فرصة الاتصال المباشر ببعض أقطار المغرب ، اذ عهد الينا بتدريس التاريخ الحديث بجامعة قسنطينة بالجزائر خلال العام الدراسى ١٩٦٩ – ١٩٧٠ ٠ وفى سنة ١٩٧٦ قمنا بزيارة موريتانيا ضمن بعثة علمية أوفدها معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، وذلك لاعداد موسوعة شاملة عن هذه البلاد ٠

وخلال هذه الفترة الطويلة التى تمتد الى مايزيد على ثلث قرن تقدمت الدراسات فى جوانب مختلفة وبعد أن كانت الكتابة العلمية فى تاريخ المغرب تكاد تكون مقصورة على الفرنسيين ، ظهر من بين المغاربة أساتذة أكفاء تناولوا موضوعات متخصصة فى بعض جزئيات من هذا التاريخ كما اهتموا بنشر التراث العربى فى بعض عصور كان يظن أنها خالية من هذا التراث كالعصر العثمانى ، كما أن لهؤلاء المؤرخين رؤية خاصة فى دراسة الحركة الوطنية ٠ ويرجع الفضل فى ذلك التقدم الى انتشار التعليم الجامعى بدول المغرب المستقلة ، والعودة الى اتخاذ اللغة العربية لغة تعليم ودراسة فى بعض الأقسام الجامعية ٠ ويلاحظ أن قسم التاريخ كان فى مقدمة ما عرب من الأقسام ٠ ثم تكونت مراكز لجميع الوثائق الوطنية أو نقلها من الخارج ٠

وصدرت دوريات متخصصة تعالج قضايا تاريخية وحضارية على مر العصور .

فى نفس الوقت لم تفتر همة الفرنسيين فى اضافة الجديد الى الدراسات المغربية واتسمت المؤلفات الفرنسية بعد نهاية العهد الاستعمارى بأنها صارت أكثر موضوعية وأفضل من حيث التعمق ، يدل على ذلك هذا النشاط الجم الذى يبذله مركز دراسات أفريقيا المتوسطية الملحق بجامعة اكس أن بروفانس حيث أودعت كميات هائلة من الوثائق المتعلقة بالعصر العثمانى والعهد الاستعمارى .

وفى تقديرنا أن ظهور تلك الدراسات لايغنى عن مجلد شامل لتاريخ المغرب الحديث ، فما زال يسد حاجة أمام المتخصص المبتدىء فى أقسام التاريخ فى المشرق اذ خصصت من بين مواد التاريخ الحديث مادة لتاريخ المغرب الحديث والمعاصر . لهذا كله نقدم للقراء الطبعة السادسة بعد ادخال اضافات واجراء تحقيق وضبط ، ونرجو أن نكون قد وفقنا .

أ . د . صلاح العقاد

مصر الجديدة فى ٢١ مايو ١٩٩٣

تمهيـــــد

احوال المغرب قبيل القرن السادس عشر

شهدت أفريقيا الشمالية قيام دول كبيرة ابان العصور الوسطى ، مثل دول المرابطين والموحدين ، وتمتعت فى ظـــل هذه الدول بالوحدة السياسية . وقد حدث فى بعض الأحايين أن دخلت الأندلس مع المغرب تحت حكم دولة واحدة ، ولذلك لم يألف الكتاب العرب فى هذا العصر التقسيم التقليدى الذى يجعل من المغرب العربى ثلاث أو اربع وحدات سياسية منفصلة . وانما كانوا يطلقون اسم المغرب الأقصى ويقصدون بـــه مراكش ، والمغرب الأوسط ويقصدون بـــه الجزائر ، ويسمون القسم الشرقى منه بتونس او افريقية . ولكن لم تتحدد بالضبط مفاهيم هذه الأسماء من الناحية الجغرافية . ذلك انه لا توجد حواجز طبيعية تميز بين حدود كـــل من تونس والجزائر والمغـــرب ، بل على العكس نلاحظ أن التقسيمات الجغرافية لشمال افريقيا تتخلل الأقطار الثلاثة عرضا وتمتد بمحاذاة البحر . فتبدا من الشمال باقليم ساحلى خصب تشقه انهار قصيرة تستمد مياهها من منطقة التل وتنزل منحدرة نحو البحر . ويلى هذا الاقليم جنوبا منطقة الأطلس الصغير او التل ، ثم منطقة الهضاب العليا . وتقع الصحراء الكبرى وراء هذه الاقسام الثلاثة .

ومن النـــاحية البشرية تميز المغرب العربى دون المشرق باحتفاظ عنصر السكان الأصليين البربر ببعض مميزاتهم . بخلاف الأجناس الأخرى التى دخلت الاســـلام فى المشرق العربى . مثل المصريين او الشعوب السامية الأخرى فى الشام التى اندثرت لغاتها الأصلية واصطنعت اللغة العربية وحدها للكتابة أو الحديث اليومى . اما فى المغرب فقد احتفظ البربر فى بعض المناطق الجبلية بلغتهم الأصلية كلغة حديث فقط . ولكن قسما كبيرا منهم استعرب مثل الأجناس الأخرى التى اعتنقت الاسلام ، فكان هذا هو العنصر الأول فى تأكيد صفة المغرب العربية ، خاصة وان

فكرة العروبة تقوم أساسا على وحدة اللغة بدون اعتبار للاصل العربى . أما العنصر الثانى فهو توافد هجرات عربية كثيفة الى المغرب منذ القرن الرابع الهجرى . ومن اشهرها هجرة قبائل الهلالية وبنى سليم ، التى تركت آثارا بعيدة فى تاريخ المغرب . وهناك عنصر ثالث يؤكد عروبة المغرب ويتمثل فى هذه الحقيقة ، وهى أن المتكلمين بالبربرية يسلمون بأن اللغة العربية هى لغتهم الثقافية الوحيدة . ومن ثم لم يتمسكوا بتراث بربرى ولم يحاولوا كتابة لغتهم كما فعلت بعض الشعوب الاسلامية الأخرى ، مثل الفرس الذين أصبح تراثهم الخاص نواة لقيام قومية أو شعوبية منفصلة فى العالم الاسلامى .

وقد حاولت فرنسا أن تثير النعرة القومية بين البربر ، غير انها لم تستطع أن تحقق سوى جزء يسير من اهدافها . وعندما حصلت مراكش على استقلالها أخذت مشكلة البربر تتلاشى سريعا وتتغلب روح الوحدة القومية سواء باسم العروبة أم الاسلام . ويبلغ عدد المتكلمين بالبربرية فى مراكش نحو ٣٦٪ وفى الجزائر ٢٥٪ ، وفى تونس ١٪ ، الا أن عددا كبيرا من هؤلاء لديهم معرفة باللغة العربية ويستخدمون اللغتين فى حياتهم اليومية ، أما العكس فنادر الوقوع . ففى مراكش قدر عدد الذين يتكلمون اللغتين بنحو ١٤٪ ويلاحظ أن اللغة العربية قد اخذت تزداد انتشارا فى الآونة الأخيرة وذلك بفعل عاملين :

الأول : سهولة الاتصال بين المناطق الجبلية الوعرة وبين بقية البلاد .

والثانى : تصميم دول المغرب المستقلة على نشر الثقافة والتعليم باللغة العربية .

ولا يطلق البربر على انفسهم ذلك الاسم ، بل يعرف الشخص نفسه باسم المجموعة القبلية التي ينتمي اليها ، فهم فى الريف المراكشى يسمون انفسهم بالأمازيغ . وفى الأطلس الكبير بالشلوح .

وفى الجزائر تعرف أكبر مجموعة من البربر باسم القبايل وهى تنتشر فى شمال قسنطينة وتختلف لهجات هذه القبائل بعضها عن بعض حتى يصعب التفاهم بينها احيانا .

وقد بدأت سمات الانقسام بين اجزاء المغرب العربى الثلاث تظهر فى القرن الثالث عشر ، حينما اضمحلت دولة الموحدين ، وحلت محلها بالتدريج دول ثلاث : دولة الحفصيين فى تونس . وبنو عبد الواد فى المغرب الأوسط ، وبنو مرين فى المغرب الاقصى . هذا الانقسام لم يتضح

الا في نهاية القرن السادس عشر . فان كلا من دولة الحفصيين وبنى مرين حاولت ان تبسط نفوذها على المغرب بأسره وتؤسس دولة كبيرة على نمط دولة الموحدين التى خلفت فى تاريخ المغرب آثارا بعيدة . ولكن أيا من الدولتين الجديدتين لم تستطع تحقيق أهدافها الا فى فترات قصيرة وسرعان ما عادت دولا اقليمية محدودة .

كانت دولة الحفصيين هي أسبق الدول الثلاث ظهورا وأوسعها انتشارا . وهى تنتمى الى ابى حفص عمر راس قبيلة الهنتاتة من مجموعة مصمودة البربرية . وكان الموحدون قد عهدوا الى افراد تلك الأسرة بعمالة تونس سنة ١٢٠٥ ، فاستأثروا بهذا المنصب حتى تولاه ابو زكريا فى سنة ١٢٢٨ . فاظهر نزعته الى الاستقلال بحكم تونس عن دولة الموحدين وأعلن ذلك رسميا فى سنة ١٢٣٧ ، وتوارثت اسرته حكم البلاد بعد ذلك اكثر من ثلاثة قرون . واتسع نفوذ هذه الدولة فى بداية عهدها حتى اصبحت تمتد من طرابلس الى طنجة ، ودفع لها بنو مرين الجزية فى بعض الاحيان .

واعترف شريف مكة بسيادة الحفصيين وتلقبوا بأمراء المؤمنين . واصبحت تونس فى عهدهم من أهم مراكز الثقافة العربية . كما عقدت الدولة معاهدات تجارية مع معظم الدول الاوروبية فاقامت فيها القنصليات وذلك قبل ان تسوء العلاقات بين المغرب وأوربا حينما تجددت النزعات الصليبية فى القرن السادس عشر . كذلك قدم الحفصيون المعونة للامارات المتداعية فى الاندلس . ولكن لم يحل القرن الرابع عشر حتى اخذ شأن الدولة يضعف بسبب الانقسامات الداخلية ، فكان أحد الحفصيين يحكم فى تونس وآخر فى بجاية وثالث بقسنطينة : وانتهى أمر هذه الدولة بوضع نفسها تحت حماية الغزاة من الاسبان .

كذلك ظهرت دولة بنى عبد الواد فى منتصف القرن الثالث عشر ، واتخذت من تلمسان حاضرة لها . وقد أسس هذه الدولة يغمراسن بن زياد ، وهو من أصل بربرى مثل مؤسس الدولة الحفصية ولكن كما رأينا بالنسبة للحفصيين لم تؤثر صفة الدولة البربرية على اهتمامها بالثقافة العربية ، فازدهرت تلمسان فى ظل دولة عبد الواد كمركز ثقافي ، كما اشتهرت حدائقها الغناء التى كانت تصدر منتجاتها عن طريق الموانى الساحلية . ولم تحكم دولة عبد الواد سوى الجزء الغربى مما يقابل الجزائر حاليا . وطمع كل من الحفصيين وبنى مرين فى الاستيلاء عليها ، ودخل المرينيون فعلا تلمسان فى منتصف القرن الرابع عشر ، الى ان أحيا الدولة ابو حمو الثانى سنة ١٣٥٩ - ١٣٨٩ . واصبحت الدولة تعرف باسم الفرع الجديد وهو بنوزيان . ومع ان تلمسان كانت تعتبر فى

ذلك الوقت حاضرة المغرب الأوسط ، الا ان المدن الساحلية كانت تكون جمهوريات مستقلة اشبه بالجمهوريات القائمة على الساحل المواجه فى ايطاليه • وقد ادى هذا التفكك الى طمع الصقليين فى الجزائر فغزوا بعض مدنها الساحلية واحتلوها فترة خلال القرن الرابع عشر ، ولم تتحقق للجزائر وحدتها الاقليمية الا فى العهد العثمانى •

وتعاصر دولة بنى مرين على وجه التقريب فى مراكش دولة الحفصيين فى تونس وبنى عبد الواد فى تلمسان وينتمى بنو مرين الى قبيلة زناتة البربرية وبدأ ظهورهم فى جنوب مراكش فى بداية القرن الثالث عشر ، وانتشر نفوذهم بفضل جهود ابى يحيى عبد الحق الذى ضم فاس ومكناس ولكن الدولة لم تتشكل الا بعد أن تم لأبى يوسف يعقوب الاستيلاء على مدينة مراكش سنة ١٢٦٩ • وبما أن مراكش كانت مركز الثقل فى دولة الموحدين فكان طبيعيا ان يطمع المرينيون فى ان يرثوا هذه الدولة للهيمنة على المغرب بأسره ، خاصة وانهم كانوا من الناحية العسكرية أقوى من دول المغرب الأخرى ، بيد انه كان يعوزهم النفوذ الأدبى الذى تمتع به الحفصيون •

ومن ثم اضطر المرينيون فى بداية أمرهم الى الحكم تحت سيادة الحفصيين الاسمية حتى كان عهد ابى الحسن المرينى الذى قام بحملة على مدينة تونس سنة ١٣٤٧ ، وهناك تلقى هزيمة منكرة كادت تطيح بأسرة المرينيين فى مراكش ذاتها • وهكذا اصبحت الدولة المرينية دولة مراكشية محلية • وقد ورث المرينيون بحكم موقعهم الجغرافى تقالبد سياسة الموحدين فى الأندلس وتقديم المساعدات الفعالة فيما اعتبره المسلمون مكان الاستشهاد المثالى الا وهو ارض الاندلس • وللأسف دب الخلاف بين المرينيين ودولة بنى الاحمر حول تملك بعض الموانى على شاطىء الأندلس مما اضعف قدرة المسلمين على المقاومة ، وتعرضت مراكش نفسها لغزو الدول المسيحية الناشئة فأخذت الحملات المسيحية برتغالية وقشتالية تتردد على موانيها منذ بداية القرن الخامس عشر • ولما سقطت سبتة فى أيدى البرتغاليين سنة ١٤١٥ تحرج مركز المرينيين • ومما زاد موقفهم سوءا انتشار المنافسات الداخلية بعد مقتل أبى سعيد المرينى سنة ١٤٢٠ ودخول كل من غرناطة وتلمسان لتؤيد هذا المدعى او ذاك فى عرش فاس ، وطمع بنو وطاس ، وهم فرع صغير منهم كان يتولى الوزارة للمرينيين فى الاستئثار بالسلطة ، وانتقل الحكم الى ايديهم فعلا فى منتصف القرن الخامس عشر وان كان المرينيون قد استعادوا مركزهم بعض الشىء بعد مقتل الوزير يحيى سنة ١٤٥٨ • وقد استطاع محمد الشيخ اشهر الحكام الوطاسيين أن يسترد سلطته فى فاس وامتد حكمه من سنة١٤٧٢ــ سنة ١٥٠٤ ، الا انه ظل بعيدا عن تحقيق الوحدة لمراكش ، فقد بقى

المرينيون يحكمون بمدينة مراكش عاصمة الجنوب ، واصبح القسم الشمالى يسمى بمملكة فاس والقسم الجنوبى يسمى بمملكة مراكش واستعانت الثانية على الأولى بالغزاة من البرتغاليين . ولم ينقذ البلاد سوى ظهور الأسرة السعدية .

اظهرت الدول الناشئة فى شبه جزيرة أيبريا نواياها العدوانية نحو المسلمين فى المغرب حتى قبل القضاء على آخر الدول الاسلامية بالأندلس، وهى دولة بنى الأحمر فى غرناطة ، ففى سنة ١٤٠١ هاجمت قشتالة مدينة تطوان واحتلتها فترة من الزمن وحملت بعض اهلها عنوة الى اسبانيا ، ولكن هذه الحملة لم تسفر عن احتلال دائم للمنطقة ، وعلى العكس كانت حملة البرتغال على مدينة سبتة فى سنة ١٤١٥ ابعد اثرا فى تاريخ البلاد ، فمنذ ذلك التاريخ ومدينة سبتة ترزح تحت الحكم الاجنبى سواء أكان برتغاليا ام اسبانيا حتى وقتنا الحاضر .

ويتداخل العامل الاقتصادى مع التعصب الدينى فى دفع البرتغال نحو هذه السياسة التوسعية التى اتبعوها فى شمال افريقيا والتى استمرت حتى أواسط القرن السادس عشر حينما تفوق الأسبان على البرتغاليين فى شبه الجزيرة وخارجها . فقد قيل ان مراكش كانت دائما تقرن بغينيا فى بناء اقتصاد الامبراطورية البرتغالية . فكان هدف القائمين بأعمال الكشف والاستعمار فى ساحل افريقيا الغربى : أن يتزودوا من مراكش بالقمح والخيل ليشتروا بها الذهب من الرؤساء الأفريقيين ، الذين يتعاملون مع المحطات البرتغالية ؛ ثم يستخدمون هذا الذهب لشراء التوابل من الشرق الأقصى وقيل ايضا ان اوروبا كانت تعتقد بوجود مناجم الذهب فى المغرب بسبب ما لاحظه التجار الأوروبيون من وجود ثروات ضخمة فى موانيه ؛ وحتى بعد العثور على تراب الذهب لدى الرؤساء الأفريقيين فى غرب افريقيا ، استمر البرتغاليون على املهم فى ان يصلوا الى المناجم الداخلية عبر اراضى المغرب . ومن المتوقع فى مثل هذه الظروف أن يتجه البرتغاليون الى التوسع على ساحل مراكش المواجه للاطلسى ، غير انهم اتجهوا على العكس الى سبتة ثم الى طنجة على ساحل المتوسط التى احتلوها فى سنة ١٤٣٨ مما ينم عن ان العامل الدينى كان هاما ايضا فى دفع الحملات البرتغالية . فهدفهم من هذا الاتجاه على ما يبدو هو شطر المغرب الاسلامى الى قسمين لاجتياح اراضيه (١) .

ويذكر المؤرخون السبب المباشر الذى حدا بيوحنا الأول ملك البرتغال الى غزو سبتة على نحو أبسط من هذا . فيقولون انه بعد توقيع الصلح

---

(1) Ricard P, 144 S, Q.

مع قشتالة فى سنة ١٤١١ راى انه من الضرورى أن يشغل النبلاء عن المنازعات الداخلية بحملة سبتة ٠

على ان الغزو البرتغالى للمغرب لم يتسع نطاقه الا فى الثلث الاخير من القرن الخامس عشر ، وقد شمل فى هذه الفترة موانى البحر المتوسط والاطلسى على السواء ، وبدأ الاسبان يشاركون البرتغاليين فى هـذه الحملات ويقدمون لهم المعونة حينما يضيق المسلمون الخناق على الجيوب البرتغالية ٠ ففي سنة ١٤٦٨ وضع البرتغاليون حمايتهم على آزمور ٠ واتفقوا مع احد مدعى العرش فى مراكش على ان يتنازل لهم عن القصر الصغير ، هذا علاوة على طنجة وسبتة ، واصيلة التى احتلوها سنة ١٤٧١، وامتدت اطماعهم الى المغرب الأوسط فأقاموا مؤسسة تجارية فى وهران سنة ١٤٨٣ ــ ١٤٨٧ ٠ وحاولوا فرض معاهدة على مملكة تلمسان ٠ وفى عهد امانويل الأول فى بداية القرن السادس عشر تحول اهتمام البرتغاليين عن الشمال ، حيث تفوق الاسبان عليهم الى ساحل مراكش الجنوبى ٠ واصبحت وطأة الحكم البرتغالى فى الجنوب اقوى منها فى الشمال واكثر توغلا فى الداخل ، فقد استغلوا هناك المنازعات الداخلية وناصروا بعض الأمراء ورؤساء القبائل ضد منافسيهم ، وامتد نفوذهم الى مدينة مراكش نفسها ، ودفع لهم كثير من الأمراء المحليين الجزية ، كما اسسوا ميناء مزغان ٠ كذلك ظهر الاسبان فى جنوب مراكش ، ولكن ظهورهم كان عابرا والصق بمستعمرة كناريا الاسبانية منه بحكومة مدريد ٠ فتذكر المراجع الاسبانية ان حاكم تلك الجزر اقام محطة للصيد وتجارة الرقيق فى مكان سموه (سانتا كروز دى ماربكينا Sainta cruse de Marpequena وأن هذا الموقع احتل من سنة ١٤٧٧ ــ ١٥٢٤ ٠ ولكن لما لم يرد ذكر لهذا الاحتلال لدى كتاب المغرب المعاصرين ، لم يعرف اسم المكان عند المغاربة٠ فقد ظهرت فى الأزمنة الحديثة صعوبة لتحديد موقع تلك المحطة وذلك بمناسبة تجديد الاسبان المطالبة بها سنة ١٨٦٠ ، بناء على الحقوق التاريخية المشار اليها ٠ الى ان تحايل الخبراء الاسبان ، فادعوا بانها تقابل منطقة سيدى افنى حاليا ٠

ذلك ان اهتمام الاسبان منذ نهاية القرن الخامس عشر انصرف الى الساحل المغربى المواجه للمتوسط ٠ فقد عقدت الملكة ايزابيلا مؤتمرا فى توردي سيللاس واسفر عن معاهدة مع البرتغال قسمت بمقتضاها المغرب الى منطقتين ٠

---

(١) نشرت الوثائق البرتغالية الخاصة بهذه الفترة ضمن مجموعة دى كاسترى على حدة ٠

الأولى : تقع شرق حجر بادس • ويتولى الاسبان فيها مهمة حرب الاسترداد •

والثانية : تقع غرب هذه المنطقة • وقد تركت للبرتغال •

وكان الاسبان يحتلون آنذاك ميناءى سبتة ومليلة • فاتجهوا شرقا الى ساحل الجزائر حتى طرابلس • وكانت الملكة ايزابيلا من أشد المتحمسين لحرب الاسترداد كما سماها الاسبان حينذاك بالرغم من انها تنطوى على احتلال اراض أجنبية لم يسبق لهم حيازتها • وقد تركت وصية قبيل وفاتها فى سنة ١٥٠٤ ، قالت فيها (انني ارجو من الأميرة ابنتي والأمير زوجها وآمرهما باطاعة وصايا الكنيسة أمنا المقدسة • فعليهما ان يقوما بحمايتها والا يكفا عن متابعة فتح افريقيا ومحاربة الكفار) •

وبالاضافة الى وجود هذه الروح الصليبية فان هجرة المسلمين من الأندلس الى موانى المغرب قد زادت من شدة الصراع بين شمال افريقيا الاسلامية واوربا المسيحية ذلك أن الاسبان بعد القضاء على غرناطة فى سنة ١٤٩٢ ، خالفوا شروط التسليم الخاصة باحترام العقيدة الاسلامية• وفضل كثير من المسلمين ان يتركوا ديارهم • ويلجأوا الى الشاطىء المواجه للبحر المتوسط • ومن الطبيعى أن يحمل هؤلاء المهاجرون روح النضال ضد الدول المسيحية ؛ ولذلك ساهموا بنصيب كبير فى تنشيط حركة الجهاد فى البحر • وفى شن الغارات المفاجئة على ساحل اسبانيا والاتصال ببقايا المسلمين هناك وتشجيعهم على الثورة •

وليست هجرة المسلمين من الاندلس بظاهرة جديدة فى حياة المغرب • فمنذ ان اخذت الدولة الاسلامية هناك تنكمش وموجات المهاجرين تفد تباعا ؛ ويستقر معظمها فى موانى المتوسط من الاسكندرية حتى موانى المغرب الواقعة على الأطلسى • وقد صبغ هؤلاء المهاجرون الحياة الفنية والأدبية فى المغرب بالصبغة الأندلسية المعروفة ؛ ولا تزال آثارها تظهر فى الحياة الاجتماعية والفنية بأقطار شمال افريقيا المعاصرة • وقد ضمت هذه الهجرات الأندلسية الجاليات اليهودية التى كانت مقيمة فى الاندلس فى ظل تسامح الدول الاسلامية • والتى عانت مثل المسلمين من اضطهاد حكومة اسبانيا الكاثوليكية المتعصبة • وهذا ما يفسر لنا (١) وجود عدد

---

(١) توزع اليهود قبل سنة ١٩٥٦ فى شمال افريقيا بصورة تقريبية على النحو الآتى : مراكش ٢٠٠٫٠٠٠ — الجزائر ١٠٠٫٠٠٠ — تونس ٥٩٫٠٠٠ • الا انهم تناقصوا بصورة ملحوظة بعد استقلال دول المغرب وخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بالهجرة الى فرنسا واسرائيل •

كبير من الجاليات اليهودية باقطار شمال افريقيا الثلاث ، واحتفاظ بعضها بلكنته الاسبانية خاصة فى مراكش ، بيد ان غالبية اليهود تصطنع لغة اهل البلاد وتقاليدها ٠ ولا توجد اقلية مسيحية وطنية فى شمال أفريقيا وانما يمثل المسيحيين فقط هناك المهاجرون من الأوربيين فى الأزمنة المعاصرة ٠ وقد اشتهر الأندلسيون ايضا بالتفوق فى النشاط الاقتصادى حتى انهم سيطروا على تجارة المغرب ٠

قامت حكومة مدريد بأول محاولة لتنفيذ وصية ايزابيلا فى سنة ١٥٠٥ ٠ واختير ميناء المرسى الكبير فى غرب الجزائر لنزول أولى هذه الحملات الاسبانية ٠ ويبدو أن اختيار هذا الميناء كان ردا على غارة قام بها بحارته على شاطىء بلنسيا ٠ ولم يتسع نطاق العمليات الأسبانية الا بعد سنة ١٥٠٨ حينما تولى قيادة الأساطيل الاسبانية بدور نافارو ٠ ففى تلك السنة استولى الاسبان على حجر باديس ٠ وفى العام التالى سقطت وهران وبجاية فى ايديهم ٠ وفى سنة ١٥١٠ دمر ميناء طرابلس٠ واضطرت موانىء دلس والجزائر (وهى حينذاك قرية ساحلية صغيرة) الى دفع جزية للاسبان ٠ وكانوا قد اقاموا امام هذه القرية حصنا على صخرة مواجهة يعرف بالبينون (١) ٠ وكان على مملكة تلمسان أن تواجه هذا الغزو وخاصة بالنسبة للموانى التى تتبعها مثل وهران ، ولكن الزيانيين عجزوا عن القيام بهذه المهمة لضآلة مملكتهم ٠ بل على العكس تعرضت دولتهم فى هذه الفترة لتفكك جديد ، ونشوب ثورات داخلية احتجاجا على الضرائب الجديدة التى اضطروا الى فرضها لمواجهة الغزو الخارجى ٠ وانتهى بهم الامر الى عقد صلح مع الاسبان فى سنة ١٥١٢ ، اعترفوا (٢) فيه باستيلاء الاسبان على عدة موانى فى غرب الجزائر ٠

واجمالا للقول فقد بلغ التفكك السياسى فى شمال افريقيا اقصاه فى اوائل القرن السادس عشر ٠ ورغم تهديد الخطر الخارجى نجد طرابلس تستعين بفاس ضد الحفصيين ٠ وفى شرق الجزائر يستمر النزاع بين الأمراء الحفصيين من جهة وتتنازع فيما بينها امارات بربرية صغيرة فى بلاد القبايل من جهة اخرى ٠ كل ذلك سهل على الغزاة الاسبان الاستيلاء

---

(١) تطلق كلمة بينون على الجزر الساحلية او الرءوس الداخلة فى البحر والتى اعتاد الاسبان فى افريقيا ان يبنوا فوقها الحصون فمثلا يسمون حجر باديس Penon de Valèse

(٢) نشرت الحكومة الفرنسية فى الجزائر الوثائق المتعلقة بالجيوب الاسبانية فى هذه الفترة ٠

Documents Inedits sur L'histoire de L'occupation Espagnole en Afrique 1506. 1584.

على أهم موانى الجزائر ، علاوة على موانى مراكش فيما بين سنة ١٥٠٩ وسنة ١٥١٥ . ولذا كـان مجىء العثمانيين الى شمـال افريقيا بمثابة نجدة انقذت البلاد من الغزو الأوربى وعملت على توحيدها سياسيا . وقد رحبت معظم طبقات السكان بمجيىء العثمانيين، كما تدل كتابات هذا العصر . ولايختلف عن ذلك كتاب وقتنا الحاضر الذين عالجوا تاريخ الجزائر من وجهة النظر القومية الحديثة . فلم يعتبروا دخول شمال افريقيا فى حظيرة الدولة العثمانية احتلالا اجنبيا (١) .

(١) انظر مثلا من الكتاب القوميين المعـاصرين ، توفيق المدنى فى كتابة الجزائر ص ٣٣ حيث يصف مجىء العثمانيين الى شمال افريقيا بانه مثل بارقة الامل للشعوب الاسلامية فى المغرب . ومن الكتاب القدامى رحب ابن دينار بقدوم العثمانيين وان شكا من تعسفهم فى الحـكم ، انظر المؤنس ص ٨٠ .

الفصل الأول

العثمانيون فى الجزائر وتونس

لم تمد الدولة العثمانية نفوذها الى تونس والجزائر بواسطة غزو عسكرى ، أو تدخل مباشر من حكومة الآستانة كما حدث فى مصر ، بل جاء تدخل الدولة نتيجة لاشتداد الصراع بين الاسلام والمسيحية فى الحوض الغربى للبحر المتوسط فى اوائل القرن السادس عشر . وقد اجتذب هذا الصراع عددا كبيرا من البحارة المغامرين ، الذين نشأوا فى خدمة أسطول الدولة العثمانية ثم راحوا يكونون أساطيل صغيرة تعمل لحسابهم الخاص وتجاهد ضد أعداء الدين فى نفس الوقت . ولذا فقد كان هؤلاء المغامرون يعتبرون فى نظر المسلمين ابطالا وطنيين وفى نظر خصومهم قراصنة بحار ، لا يخضعون لأى قانون أو نظام . وحين يذكر رجال البحر المغامرون لهذا العصر فان الذهن ينصرف مباشرة الى الأخوين عروج (١) وخير الدين . وقد نشأ الرجلان بجزر الأرخبيل فى شرق المتوسط حيث تقع أهم قواعد الأسطول العثمانى ، وكان يحشد لخدمته بحارة من الأتراك بجانب عدد كبير من العناصر البلقانية التى اعتنقت الاسلام . ولكن الكتاب الاوربيين يهتمون بابراز الأصل الأوروبى سواء أكان يونانيا أم ايطاليا ام اسبانيا لمعظم الذين اشتهروا فى البحرية الاسلامية بشمال افريقيا ؛ فيذكرون مثلا بأصل عروج وخير الدين اليونانى . ويشعر القارىء انهم يريدون أن يعزوا تفوق هؤلاء البحارة المسلمين الى ذلك الأصل الأوروبى . والواقع ان البحارة وان تعددت

---

(١) نشر باحث جزائرى هو الأستاذ نور الدين مخطوطا فريدا عن حياة عروج وخير الدين ، لمؤلف مجهول . وعنوانه « الغزوات » طبع فى مدينة الجزائر سنة ١٩٣٤ .

اجناسهم الا انهم تدربوا جميعا فى ظل الأسطول العثمانى ، وكان اسطول خير الدين يضم اجناسا مختلفة من عرب وبربر وترك واوربيين اعتنقوا الاســـلام (١) .

بدأ عروج نشاطه في غرب المتوسط حوالى سنة ١٥١٠ وهو يمتلك حينذاك نحو ١٢ سفينة . وقد فتح لـــه الأمير الحفصي موانى تونس ، واتخذ عروج من بعض الجزر الساحلية قواعد لأسطوله . ولما سمع اهل القبايل بغاراته الناجحة على الاسبان استقدموه الى بلادهم ليعاونهم على استرداد بجاية اكبر موانى شرق الجزائر حينذاك ، فكانت بجاية هي أول ميناء يسترده المسلمون من الأسبان. ولذا ذاع صيت عروج فى المغرب الأوسط خاصة بعد أن نقل قاعدته من تونس الى جيجل وهو ميناء صغير فى شرق الجزائر أيضا .

ومن هناك استدعاه سالم السالمى حاكم ميناء الجزائر فاتى مع قوة صغيرة من العثمانيين ونجح فى صد هجوم اسبانى عن المدينة فى ســـنة ١٥١٦ ، واباح لنفسه ان يتخلص من الحاكم الوطنى ويؤسس تحت قيادته حكومة عسكرية . ويلاحظ أن جيش عروج لم يقتصر على العنصر التركى بل كان يضم عددا كبيرا من القبايل والمغاربة (ســـكان المدن) . وبذا اكتسبت حكومته صفة وطنية .

اخذ عروج يبسط نفوذه فى المغرب الأوسط على حساب الامارات الوطنية الصغيرة . وكان طبيعيا أن يصطدم بكبري تلك الامـــارات فى تلمسان حيث انشق على حاكمها بوحمو جماعة قوية اعترضت على تعـــاون الحـــاكم مع الاسبان ونادى هؤلاء المنشقون بالوقوف بجانب قوة عروج الصـــاعدة فى البلاد .

وفى سنة ١٥١٧ اتجه عروج على راس قواته الى تلمسان مارا بمدن الجزائر الرئيسية مثل مديا ومليانه . فأقام فيها حاميات عثمانية وامتد نفوذه فى غرب الجزائر بعد أن دخل تلمسان ، وخضعت له القبائل النازلة على حدود مراكش مثل بنى عامر وبنى سناسن . وأقام علاقات طيبة مع مملكة فاس . وفى هذه الأثناء خرج بوحمو من تلمسان مستنجدا بأعداء البلاد . فرحبت به الحكومة الاسبانية . وأرسلت امدادات قوية لم يسبق أن خصصت مثلها اسبانيا لحملات شمال افريقيا . وللمرة الأولى توغلت القوات الاسبانية داخل ارض الجزائر بالتعاون مع بوحمو حتى وصلت الى

(1) Achard Paul : L'histoire de la Mediterranee, Vie extraordinaire des freres Barberousses, Paris 1939.

مدينة تلمسان وضربت عليها حصاراً قويا ، وعاند عروج في المقاومة . ولكن بعض اهل المدينة ممن تاثروا بالحصار خانوه فاضطر الى الفرار بعد أن فنيت تقريبا الحامية العثمانية ، ومع انه نجح في اختراق الحصار الا أن القوات الاسبانية تتبعته واستطاعت قتله وهو في طريقه (١) الى مدينة الجزائر .

كان خير الدين يقود خينذاك الحامية العثمانية في الجزائر . فتحرج مركزه بعد مقتل اخيه ، واضطر الى طلب المعونة من حكومة الآستانة ، فارسل له السلطان سليم سنة ١٥١٨ الفين من الانكشارية وسمح لرعاياه بالتطوع في جيش المغرب . واقبل الناس على ذلك املا في الغنائم . ودخلت الجزائر منذ ذلك الوقت ضمن الولايات العثمانية ولكن بقي على خير الدين ان يبذل جهودا طائلة قبل أن يؤسس ولاية قوية ، فقد تعرض في هذه الفترة الاولى من حكمه لمؤامرات عدة اشترك فيها الحفصيون وأمراء البربر في بلاد القبايل واوشك خير الدين أن يقع بأيدي الحفصيين ونجا باعجوبة ، وذهب الى جيجل حيث اتخذ منها قاعدة لنشاطه البحري مؤجلا مسألة بسط النفوذ داخل أراضي الجزائر الى حين تسنح له الفرصة .

وفي المدة ما بين سنة ١٥٢٠ ــ سنة ١٥٢٥ اخضع الملاحة في البحر المتوسط لسيطرة الأساطيل الاسلامية وهابته جميع دول اوربا حتى اشتهر عندها باسم بربروس Barberousse اي الرجل ذي اللحية الحمراء .

وكان على خير الدين في هذه الفترة الاولى من حكمه للجزائر ان يحارب في جبهتين :

الجبهة الخارجية : وتتمثل في ذلك الصراع العنيف مع الدول الاوربية عامة واسبانيا بصفة خاصة ومحاولة طرد الاسبان من الجيوب التي تحتلها على ساحل الجزائر وقد اصاب خير الدين في هذا الميدان نجاحا جزئيا اذ بقيت وهران شوكة اسبانية في جنب ولاية الجزائر حتى نهاية القرن الثامن عشر .

اما الجبهة الداخلية : فتتمثل في محاولة توحيد المغرب الاوسط تحت حكمه ، فقد تعرض في هذا السبيل لمؤامرات من الحفصيين وبني

---

(1) Grammont P. 20 - 28.

زيان ، ومن امارات القبائل الصغيرة • ومع ذلك فقد تمكن من توسيع دائرة نفوذه باسم الدولة العثمانية • سواء بالزام تلك الامارات اعلان تبعيتها للدولة أم احتلال بعض المدن الداخلية الهامة مثل قسنطينة فى سنة ١٥٢٧ • كما ساعده الحظ بوقوع خلاف بين بنى زيان وبين حماتهم من الاسبان • وتتمثل الجبهة الثانية فى النضال ضد الجيوب الأسبانية • وقد أشرنا الى أن خير الدين تمكن من تخليص معظم موانئ المغرب الأوسط من الاحتلال الاسبانى وضم اليه عنابة وقالة فى شرق الجزائر ولكن اعظم حادث بلا شك هو القضاء فى سنة ١٥٢٩ على حصن البينون الذى اقامه الاسبان فى مواجهة ميناء الجزائر ، واذا كان عام ١٥١٨ يعد بداية وصول السلطة العثمانية رسميا الى شمال أفريقيا ، فان استيلاء خير الدين على البينون يعد بداية لتأسيس ما عرف (بنيابة الجزائر) ، فمنذ ذلك التاريخ تحول ميناء الجزائر الى عاصمة كبرى للمغرب الأوسط ، بل لشمال أفريقيا العثمانية بأسرها ، وبدأ استخدام كلمة الجزائر للدلالة على اقليم المغرب الأوسط منذ ذلك الوقت فقط •

كانت اسبانيا هى اكثر الدول تأثرا بانتصارات خير الدين ، وقد دخلت فى ذلك الوقت ضمن امبراطورية شارل الخامس الكبيرة التى شملت المانيا وأجزاء من ايطاليا واوربا الشرقية ، ومن المعروف أن شارل الخامس هو الذى نصب من نفسه مدافعا عن أوربا المسيحية ضد الزحف العثمانى نحو شرق أوربا ووسطها • ولذا يمكن القول بأن الصراع بين شارل الخامس وبين نيابة الجزائر ، كان بمثابة فتح جبهة ثانية فى الحرب ضد الدولة العثمانية ، وقد أرسل شارل الخامس مبعوثا للتجسس فى شمال أفريقيا فى سنة ١٥٣٣ وهو الضابط (اوشوا درسلا) فطاف بانحاء تونس وهناك اكتشف استعداد الحفصيين للتعاون مع شارل الخامس ، ونبه الى استعدادات خير الدين للاستيلاء على تونس • وقال ان هذا الاستيلاء سيسهل على الدولة العثمانية السيطرة على افريقيا بأسرها نظرا لاهمية تونس الاستراتيجية (١) •

وفعلا كان خير الدين قد اتفق مع السلطان سليمان القانونى على ضرورة ضم تونس الى حظيرة الدولة العثمانية ، ونجح فى دخول عاصمة البلاد سنة ١٥٣٤ وقضى على حكم الحفصيين فيها ، فكان هذا الحادث بالاضافة الى اعلان محمد الزيانى ثورته على حاكم وهران الاسبانى ، حافزا لكى يقود شارل الخامس بنفسه حملته الأولى على شمال أفريقيا • ففى أوائل يونيو سنة ١٥٣٥ ، خرجت من برشلونة الحملة البحرية الكبرى وكانت تضم

---

(١) انظر هذه المذكرة فى documents Espagnols P, 67.

اربعمائة سفينة و ٢٨٠٠٠ جندي ، وبفضل هذا التفوق المددي واستنادا الى خيانة بعض الامـــــراء المحليين وعلى راسهم الحسن الحفصي ، تمكن شارل الخامس بسهولةمن الاستيلاء على تونس . ولم تفت الهزيمة في عضد خير الدين ، ورأى ان يرد على الحملة بالمثل ، فشن غارة مفاجئة على جزر البليار ، وحمل من هناك ٦٠٠٠ اسير ثم عاد الى ميـنـــــاء الجزائر ليستأنف الجهاد ضد القوى الأوربية الطامعة ، وهكذا لم تحقق حملة شارل الخامس سوى جـــزء يسير من أهدافها ، فقد قبل الحسن الحفصي أن يحكم تونس تحت حماية شارل الخامس ، كما تنازل لـــــه من مينـــــاء حلق الوادي ، حيث اقام الأسبان حامية على نمط تلك الحاميات التى انشاوهاعلى ساحل الشمال الأفريقي .

وبعد مضي زمن قليل من هذه الحوادث استدعى السلطان خير الدين باشا ليعينه قائدا عاما للاسطول العثماني مكافأة له على الأعمال الجليلة التي قام بها لخدمة الاسلام . وخلفه في منصب البيلر بكويه حسن اغا ، وبينما ركز خير الدين نشاطه في الفترة التالية في شرق البحر المتوسط لم تنقطع جهود نيابة الجزائر في الحوض الغربي ، ولذا قرر شارل الخامس أن يعيد الكرة على المغرب الاسلامي واختار في هذه المرة مقر الزعامة بالجزائر لانزال حملته . جمع شارل الخامس في سنة ١٥٤١ نحو ٣٦٠٠٠ جندي للقيام بالحملة ، واختار لقيادة أسطولها أحد مشاهير القواد البحريين الاسبان اندريه دوريا ، وكان خير الدين قد حصن الميناء فأقام رصيفا يصل ما بين الساحل وبين الجزيرة المواجهة التي كان الاسبان قد اقاموا فيها القلعة ردحا من الزمن . وأصبح من العسير غزو الميناء من البحر ، ولذلك اختـــــارت بعض الحملات الاوربية التى وجهت ضد الجزائر نقطة اخرى مجاورة للنزول الى البر . وهكذا فعل شارل الخامس ، ومع انه نجح في انزال قواته الى البر ، الا أن حصون المدينة ردت الهجوم الاول وتصادف ان قامت (١)عاصفة أغرقت كثيرا من سفن الحملة مما شجع الجزائريين على الخروج لمهاجمة قوات الغزو التي فنى معظمها فلم يتمكن من العودة سوى عدد ضئيل . وهكذا سجلت نيابة الجزائر صفحة مجيدة في تاريخ المغرب ، حيث تمكنت من الانتصـــــار على اكبر الدول الأوربيـــــة في ذلك العصر وهي امبراطورية شارل الخامس ، وقد لجأ امبراطور الغرب بعد ذلك الى وسائل المؤامرات السياسية فعرض على الأمير العثماني الاستقلال بحكم المغرب تحت سيادته ولكن خير الدين أطلع الباب العالي أولا بأول على تلك المحاولات وقد عرف القائد البحري العظيم بتأييده لفكر التحالف العثماني الفرنسي ، وساهم فعلا في تحقيق مشروعاته حينما طلب اليه فرانسوا الاول المســـــاعدة في

---

(١) المدني : حرب الثلاثمائة عام بين الجزائر واسبانيا ص ٢٩٨ وما بعدها.

تخليص ميناء نيس من قوات شارل الخامس ، واتيح لخير الدين أن يعود الى موطن نجاحه الأول فى الحوض الغربى من البحر المتوسط سنة ١٥٤٣ ، وقضى شتاء هذا العام فى طولون مع قواته العثمانية ؛ وادى مهمته بنجاح حيث تمكن الفرنسيون من استعادة نيس ؛ ولم يكن هذا الحادث هو نهاية عهد اسرة خير الدين بالمغرب فاعترافا بمكانته فى شمال افريقيا عهدت حكومة الآستانة الى ابنه حسن باشا بمنصب البيلربكوية ثلاث مرات .

وقد كف الاسبان فترة طويلة بعد هذه الحوادث عن التفكير فى معاودة الكرة بمهاجمة الجزائر . ولذا نلاحظ أن ميدان الصراع بين القوى المغربية العثمانية من جهة وبين البحرية الاسبانية من جهة اخرى ، انتقل منذ العقد الخامس حتى سنة ١٥٧٤ الى تونس .

فى سنة ١٥٤٠ تمكن أندريه دوريا من الاستيلاء على عدة موان تونسية مثل سفاقص وسوسة ومناستير ، مما أثار حفيظة السكان على حكامهم الحفصيين لوهنهم أمام الغزو الأجنبى ، واضطر الحسن الحفصي ازاء انتشار الثورات الداخلية ، الى الرحيل الى أوروبا بحثا عن المساعدة . وفى هذه الأثناء حاول أحد أفراد الأسرة اغتصاب العرش ، ولكنه لم يكن بأقدر من سابقه على مواجهة الفوضى التى عمت البلاد . ومرة اخرى ظهر بحار عثمانى هو درغوث باشا ليملأ الفراغ فى تونس كما فعل خير الدين وعروج فى الجزائر . واصبح منافسا قويا لأندريه دوريا فى مياه المتوسط . وكانت الدولة العثمانية قد استولت على ميناء طرابلس الذى انتزعه مراد اغا من يد فرسان القديس يوحنا سنة ١٥٥١ ؛ فكافأت الدولة هذا البحار بتوليته تلك النيابة العثمانية فى شمال افريقيا . ومن هذه القاعدة الثابتة ، استطاع درغوث باشا ان يحتل ميناء قفصة فى سنة ١٥٥٦ وأن يتوغل فى الداخل حتى القيروان التى احتلها واقام فيها حامية سنة ١٥٥٨ . ولكن الاسبان بمعونة الحفصيين ظلوا يسيطرون على شمال تونس . ومن الواضح ان جزيرة مالطة التى تقع بين حوضى المتوسط الشرقى والغربى وتتحكم فى مداخلهما تغدو هدفا للفريقين المتصارعين على سواحل تونس . وقد تجمعت القوى العثمانية المغربية لمحاصرتها فى سنة ١٥٦٥ . واستماتت فرسان القديس يوحنا فى الدفاع عنها ولذلك اضطر القائد العثمانى الى رفع الحصار بعد أن تكبدت قواته خسائر فادحة فى الأرواح وكان على رأس الضحايا درغوث باشا .

واذا كان درغوث باشا لم يصب سوى نجاح جزئى فى تونس . فان نيابة الجزائر قد اتمت تخليص ذلك القطر من الحكم الأجنبى . وقد لمعت أسماء عدة بحارة ممن تولوا نيابة الجزائر بعد خير الدين ، مثل صالح ريس وحسان بن خير الدين باشا سنة ١٥٥٧ — سنة ١٥٦٨ ، والعلج على الذى

تولى بعده ، وقد وقعت فى عهد هذا الأخير احداث هامة فى تاريخ البلاد ، بدأ علج على حكمه بتدبير خطة لاعادة الحكم الاسلامى الى اسبانيا وذلك بان عقد اتفاقا سريا مع الثوار المسلمين الذين اعتصموا بجبال الأندلس ونجح فعلا فى انزال الأسلحة وبعض المتطوعة على الساحل الاسبانى فى اوائل سنة ١٥٦٩ . وفى هذه الأثناء سمع باستعداد دون جوان أميرالنمسا لغزو الجزائر ، فعدل عن هذه الخطة مؤقتا ، وصمم على التخلص أولا من القواعد الاسبانية الباقية فى تونس .

وقد كانت الدول الأوربية تخشى بشدة من توحيد المغرب تحت سلطة دولة اسلامية كبيرة مثل الدولة العثمانية . ولا يستثنى من ذلك فرنسا حليفة هذه الدولة فتذكر الوثائق أن سفير فرنسا بالآستانة كان قد الح على عزل حسن خير الدين من نيابة الجزائر لأنه كان معروفا بنواياه الرامية الى توحيد المغرب (١) تحت الحكم العثمانى . لذلك ظهر رد فعل عنيف لاستيلاء العثمانيين على تونس فى سنة ١٥٦٩ . فدعا البابا لتاليف حلف مسيحى هدفه الاحتفاظ لأوروبا بمراكزها الأمامية على الساحل الأفريقى . وفى سنة ١٥٧١ التقت القوى العثمانية الاسلامية بأساطيل هذا الحلف فى معركة تعد من اهم المعارك فى تاريخ منطقة المتوسط وهى معركة « ليبانتو » (٢) وقد دارت هذه الوقعة قرب سواحل مالطة وتغلبت فيها قوى الحلف المسيحى . وترتب على ذلك توقف النفوذ العثمانى فى الحوض الغربى للمتوسط . واحتفاظ الاسبان ببعض الجيوب الساحلية فى شمال افريقية وبقاء جزيرة مالطة بيد فرسان القديس يوحنا حتى استولى عليها الانجليز سنة ١٨٠٢ .

وقد شجع هذا النصر اسبانيا على معاودة هجوم تونس سنة ١٥٧٣ واعادة حكم الحفصيين اليها . ولكنهم لم يحتفظوا بمراكزهم سوى عام واحد . وبعودة العثمانيين الى تونس سنة ١٥٧٤ استقر حكمهم بها وتأسست النيابة الثالثة فى شمال افريقيا .

وانتهى حكم الحفصيين الذى دام اكثر من ثلاثة قرون ، وقد وقعت فى سنة ١٥٨١ محاولة لاعادة حكمهم الى تونس ولكن هيبتهم كانت قد ضاعت ، فكانت هذه المحاولة اشبه بسحابة صيف .

وباقتراب القرن السادس عشر من نهايته اخذت حدة الصراع بين

---

(١) هذا نقلا عن Grammont P. 100. ويعد كتابه من افضل المراجع عن الجزائر فى العهد التركى .

(٢) انظر وصف هذه المعركة فى Lane-pool P, 160 s. q.

الدولة العثمانية وبين اسبانيا تهدأ نسبيا . فقد انحل الحلف المسيحى بعد معركة ليبانتو وانصرفت حكومة الآستانة عن الاهتمام بشئون المغرب . كما ان فيليب الثانى واجه عدة مصاعب داخلية ، وركزت حكومة مدريد اهتمامها بالمستعمرات التى تأسست حديثا فى امريكا وهـذا من الأسباب التى تفسر لنـا ضآلة عـدد الحاميات التى وضعت فى الجيوب الاسبانية ، والتى كان يسميها الاسبان بـ الـ Presidios ويمكن اجمال الأسباب الأخرى التى ادت الى انسحاب الاسبان من تونس والجـزائر وطرابس فيما يلى (١) :

اولا : قيام المنازعات بين السلطتين العسكرية والمدنية حـول ادارة تلك الجيوب .

ثانيا : صعوبة تموين هذه المدن الساحلية نظرا لامتناع السكان عن التعاون مع الغزاة ، مما اضطر الاسبان الى نقل المؤن عبر البحر المتوسط ، فاصبحت هـذه الحاميات عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة . لهـذا كله طلب فيليب الثانى توقيع هدنة مع الباب العالى فى سنة ١٥٨١ ، ولكن النزاع بين اسبانيا ونيابة الجزائر كان يتجدد باستمرار طوال القـرنين السابع عشر والثامن عشر ، وذلك بسبب استمرار احتلال الاسـبان لوهـران .

انظمة الحـكم

نشأت فى افريقيا الشمالية ثلاث ولايات عثمانية ، وهى حسب تاريخ تأسيسها : الجزائر ، فطرابلس ، فتونس وكانت الجزائر بالاضافة الى كونها اقدم تلك الولايات شبه عاصمة لشمال افريقيا العثمانية ، لذلك كان ممثل الدولة فيها يحمل لقب البيلربك اى رئيس البكوات ، ولكن هـذا الاشراف لم يدم طويلا ، فقد انفصلت تونس اثر تمرد عسكرى فى سنة ١٥٩٠ وصار يحكمها داى يتصـل بالآستانة مباشرة .

على ان تبعية ولايات شمال افريقيا لحكومة الآسـتانة لم تكن يوما ما تبعية مباشرة سواء فى عهد البيلربكوات العظام أم بعد انفصال تونس وتحول الجزائر الى باشوية . ومن ثم اعتاد الكتاب الاوربيون ان يسـموا الولايات الثلاث بـ Les Regences Barbaresques اى نيابات بلاد البربر باعتبار ان حاكمها يشبه نائب الملك ، او (Regent)

---

(1) Documents Espagnols P. 153. S. Q.

فهو يتمتع بسلطات تامة داخل ولايته ، حتى ان تعيين القناصل لم يكن يتم الا بموافقته وبعد استرضائه بمبالغ معينة من المـال ، والواقع ان عدم تدخل حكومة الآستانة فى الادارة الداخلية للولايات كانت ظاهرة عامة فى نظـام الدولة العثمانية انذاك ، ولكن استقلال ولايات شمال أفريقيا لم يكن يقف عنـد حد الادارة المحلية ، بل كان يتجاوز ذلك الى التحكم فى اختيار الولاة حتى تأسست بعض الأسر الحاكمة مثل الأسرة الحسينية فى تونس والأسرة القرمنلية او القرقمنلية فى طرابلس ، بينما سيطر الجند والبحرية سيطرة تامة على نيابة الجزائر ، ولذلك يمكن القول بأن استمرار التبعية للأستانة كان أمرا اختياريا حفز اليه شعور التضامن الدينى ، وكان أهم رمز لهذه التبعية استصدار الفرامانات لاقرار تعيين الحكام الذين اختارهم الأوجاق ، ثم الدعوة للسلطان العثماني فى خطب الجمعة ، وكثيرا ما كانت النيابات الثلاث ترسل أساطيلها لمعونة الدولة فى بعض الحروب الا ان هذه المساعدات تعتبر اجراءات اختيارية ٠

وقد شهدت الجزائر تغيرات عدة فى نظام الحـكم ٠ ويمكن التمييز بين أربع فترات مختلفة فى العهد العثماني ، وتطابق الفترة الأولى عهد البيلربكوات سنة ١٥١٨ : الى سنة ١٥٨٨ ، وقد نجح الحكام العثمانيون خلال هـذه الفترة فى السيطرة على رجال الجيش والبحرية ، لكن شأنهم اخذ ... ءاءل منذ هزيمة ليبانتو ٠ فألغت الاستانة نظام البيلربك وجعلت من الجزائر ولاية عادية يتولاها احد الباشوات الذين يعينون لمـدة ثلاث سنوات فقط ، وذلك احتياطا من ان يسيطروا على شئون الولاية وخاصة فى تلك المنـاطق البعيدة عن مركز الدولة ٠

وتمتد المرحلة الثانية من سنة ١٥٨٨ حتى سنة ١٦٥٩ ، وفى خلالها فقد الباشوات سيطرتهم على الانكشارية ، وانتقلت السـلطة الفعلية الى الأوجاق وهـو المجلس الأعلى للجند ، وكان يتألف من ٢٤ ضابطا ممن وصلوا الى درجة صاغ وينتخب الأوجاق الأغا رئيس الجند والكخيا (وكيل الوالى) وقد اخذت أهمية الباشوات تتضاءل حتى تمكن الأوجاق فى سنة ١٦٥٩ من تنصيب احد اعضائه دايا او حاكما فعليا للولاية على نمط النظام المتبع فى تونس منذ الانقلاب الذى أحدثه الانكشارية بها سنة ١٥٩٠ ٠

ولم تطل هذه المرحلة من حكم الانكشارية فقد أدى النظام الذى اتبعه الأوجاق الى انتشار الفوضى ، لأن الأغا الذى صار حاكما فعليا للبلاد ، لم يكن يستقر فى منصبه أكثر من شهرين حتى يفسح المجـال للشخص الذى يليه فى الأقدمية ليتولى هـذا المنصب ، كما أن الأهالى الوطنيين استاءوا من استئثار الانكشارية بالسلطة ومالوا الى تأييد الطائفة او رؤساء البحر على الجند العثمانى الرسمى لعـدة اسباب :

أولها : لأن البحرية هى مصدر دخل رئيسى فى الجزائر .

وثانيها : لأن الطائفة اصدق تمثيلا لعناصر السكان الوطنية .

ومن ثم وضع رؤساء البحر حدا لسيطرة الانكشارية بأن فرضوا أحد رجالهم على الأوجاق فى سنة ١٦٧١ ، وشاع منذ ذلك الوقت استعمال لقب داى لوصف حاكم النيابة وهو لقب من القاب الطائفة (١) .
وهكذا تبدأ المرحلة الرابعة التى استمرت حتى سنة ١٨٣٠ .

والواقع ان الانكشارية امتزجت على مر الزمن بطائفة الريسين ، ولذلك اختفى هذا الصراع بين الطائفتين على السلطة فى الجزائر تدريجيا ، وقد استقر بعض الدايات أزمنة طويلة فى الحكم خلال القرن الثامن عشر حتى سقوط النظام فى سنة ١٨٣٠ . وان كان هذا لا ينفى حقيقة ظاهرة فى تاريخ الجزائر ، وهى أن معظم الدايات قد انتهت حياتهم بالقتل لاتفه الأسباب .

وقد تمت هذه التغيرات والباب العالى مستمر على ارسال الباشوات الذين يمثلونه فى الجزائر حتى قرر على داى فى سنة ١٧١٠ ، اخراج الباشا العثمانى من البلاد ، وصدقت الاستانة على هذا الاجراء كما صدقت من قبل على جميع التغيرات التى طرات على نظام الحكم ، واصبح دايات الجزائر يحملون فى نفس الوقت لقب باشا .

اقتصرت الادارة العثمانية فى عهد خير الدين على القسم الشمالى من الجزائر . اما خلفاؤه فقد اهتموا بتوسيع دائرة نفوذهم جنوبا ، فأقيمت حاميات عثمانية فى بسكرة جنوب شرق الجزائر على حافة الصحراء ، وكذلك فى تلمسان بعد سقوط الدولة الزيانية ، بل ان صالح ريس ارسل فى سنة ١٥٥٢ طوابير عسكرية الى واحات ورغلة وتوغلت داخل الصحراء الكبرى ، ويذكر أحد المؤرخين الجزائريين (٢) أن السلطة العثمانية امتدت الى واحات الميزاب الموغلة فى الصحراء والتى تسكنها فرقة الاباضية وهى احدى الطوائف الدينية المشهورة فى المجتمع الجزائرى ، ولكن الكتاب الفرنسيين

---

(١) يختلف الكتاب فى اصل هذه الكلمة ، فمن قائل بأنه تحريف تركى عن كلمة داعى التى كانت تعنى رئيس المائة فى الجيوش الاسلامية ومن قائل بأن داى معناها العم بلهجة الريسين من رجال البحر ؛ وهذا هو الارجح .

(٢) تحفة الزائر ص ٦٧ .

يحاولون على العكس التقليل من اهمية الحكم العثماني في الجزائر . فيقولون انه كان مقصورا على الساحل وانه لم يبلغ في امتداده ما بلغه الرومان الذين حكموا شمال افريقيا في العصور القديمة ، وأن الجزائر العثمانية لم تصل يوما ما الى مساحة الجزائر الفرنسية .

ولهذه المغالطات التاريخية أهداف سياسية واضحة ، فكأن الفرنسيين يريدون القول بأن الجزائر بحدودها الجغرافية الواسعة انما هي من خلق فرنسا في العصور الحديثة ، وأن المحاولة الأولى لتوسيع حدود الجزائر تمت في عهد امبراطورية اوربية استعمارية قديمة هي الامبراطورية الرومانية التي يعتبر الفرنسيون انفسهم ورثة لها .

والحق ان الجزائر كوحدة سياسية قائمة بذاتها انما تم تشكلها خلال العهد العثماني .

ولم يكن من طبيعة الحكم العثماني ان يرتكز على ادارة مباشرة . ولعل هذا هو ما يبرر للكتاب الفرنسيين مغالطتهم ، ففي خارج المدن كان العثمانيون يعتمدون على محالفات القبائل ، وقد انخرط بعضها في خدمة الحكومة . وكانت هذه تعرف باسم الزمالة من الزمول وهو المعسكر او بالدوائر ، وتقوم هذه القبائل بجمع الضريبة من القبائل الأخرى نظير اعفائها هي ، على أن الادارة العثمانية تركت فعلا بعض التكتلات القبلية القوية وخاصة في بلاد القبايل دون التدخل في شئونها واكتفت بالنسبة لبعضها بتلقي جزية او على الأصح هدايا غير منتظمة تدفع للحاكم بالعاصمة .

ونظام اداري كهذا الذي وصفناه لا يحتاج الى قوات نظامية كبيرة العدد ، وهكذا لم يزد عدد الانكشارية في الجزائر عن ٦٠٠٠ رجل كان نصفهم يرابط بالعاصمة . وقد عمد خير الدين منذ بداية عهده بالبلاد الى تجنيد فرق من الاهالي : بربر ، ومغاربة وأسرى أوربيين اعتنقوا الاسلام ، وتجاوزت هذه الفرق في معظم الأحيان عدد الانكشارية فبلغت ثمانية آلاف .

ويبدو أن خير الدين فعل ذلك ليوازن بهذه القوات الوطنية نزعة الانكشارية الى التسلط . واشتهرت بعض القبائل الجزائرية بالتخصص في الخدمة العسكرية لدى العثمانيين مثل قبيلة الزواوة حتى أن الفرنسيين أطلقوا على الفرق الجزائرية التي تعمل لديهم اسم Zouaves زواف وهو على ما يبدو تحريف عن كلمة زواوة . وظهرت في الجزائر كذلك طبقة خاصة من الجند العثماني تعرف بالقولفلان أو القورغلي ، وهي تتكون من أبناء الجند الأتراك الذين تزوجوا بنساء من أهل البلاد . وقد وكل في

هذه الطبقة فى الغالب المحافظة على الأمن الداخلي فى الاقاليم ، وظل الأوجاق مرتبطا بطائفة الانكشارية ورجال البحر . وينظر الى تلك الطبقات من الجند المحليين على انها فرق من الدرجة الثانية . ويبدو أن الانكشارية تغاضت عن انشاء هـذه الفرق نظـرا لأن غنائم الحروب البحرية كانت توفر لهم مرتبات كافية .

ولما استقر نظام الدايات ، تكون فى مدينة الجزائر ديوان مستقل هـو أشبه بمجلس وزراء . اذ ان كل عضو من أعضاء الديوان الخمسة كان يختص بناحية من نواحي الادارة . فهناك وكيل الخرج المختص بشئون البحرية ، والبيت مالجي المختص بالشئون المالية ، ورئيس امن مدينة الجزائر ، وناظر القصر ، ورئيس الخيل الذى كان حلقة الاتصـال بين القبائل والحكومة (١) .

كان الداى يتخذ مقره فى اعلى مدينة الجزائر بضاحية تعـرف بالجنينة ، حتى انتقل « عمر باشا » سنة ١٨١٥ الى القصبة اى القلعة فى أسفل المدينة على البحر ليكون فى مأمن من الاضطرابات التى كثرت فى ذلك العصر ، ولقد تجمعت لدى الدايات ثروة ضخمة كانت تستمد من الهدايا التى يقدمها قناصل الدول الأجنبية ، ومن نصيبه فى غنائم البحر ، ثم ما يتلقاه من اتاوات نظير تعيين حكام الاقاليم والنواحى .

وقد ازدهرت مدينة الجزائر فى العهد العثمانى وخاصة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . وقدر سـكانها فى ذلك العصر بنحو مائة الف : ولكن شأنها أخذ يضمحل منذ القرن الثامن عشر حتى انه عندما تم استيلاء الفرنسيين عليها سنة ١٨٣٠ . كان سكانها قد هبطوا الى ٣٠٠٠٠ وقـد وصفها أحد الرحالة الاسبان دى هايدو الذى زار المدينة فى سنة ١٥٨٠ ، فقال « لقد انتشرت بها القصور المشيدة على الطراز الأندلسي والتى كان يجلب لها الرخام من ايطاليا ، وقد عجت هـذه القصور بأجمل ما ابدعه الفن الأوربى من تحف ، والتى كان يسلبها القراصنة من السفن الاوربية » .

وكانت الجزائر فى العهد العثمانى مقسمة الى اقاليم ثلاثة رئيسية : قسنطينة فى الشرق وهى أكبر تلك الاقاليم ، ويليها اقليم وهـران فى الغرب وكانت عاصمته معسكر التى ستصبح فيما بعد مقر حكومة الأمير عبد القادر ، وقد نقلت عاصمة الاقليم الى وهران بعد جلاء الاسبان عن الميناء سنة ١٧٩٢ . أما الاقليم الثالث فهو تيطرى وكانت عاصمته مدية ، وكان البكوات الذين يحكمون تلك الاقاليم بمثابة ملتزمين يؤدون مبالغ معينة

(1) Julien : histoire de L' Afrique du Nord Chap 18.

سنويا الى الداى ، على أن يقوموا بجمع الضرائب على مسئوليتهم فى الاقليم ، وكانت الاقاليم بدورها مقسمة الى قيادات ، وتوزع هذه القيادات احيانا على اساس جغرافي واحيانا حسب توزيع القبائل . وقد ابقت الادارة الفرنسية على هذه الوحدات الادارية وخاصة في المناطق التى لم ينتشر بها الاستعمار الأوربى ، وما زالت المراكز تعرف باسم القيادة فى شمال افريقيا حتى وقتنا الحاضر ، ويسمى رئيس المركز بالقائد ، وفى العهد العثمانى كان منصب حاكم الاقليم مقصورا على الاتراك . أما القواد فيختارون من بين الاتراك أو السكان الأصليين على السواء ، وجريا على عادة الادارة العثمانية لم يحدث اى تدخل فى حياة السكان الاجتماعية ولذلك ظل النظام القبلي سائدا في الجزائر ، وقد اشرنا الى أن بعض القيادات كانت تتمشى مع توزيع القبائل .

ولكن فى خلال القرن الثامن عشر ، ظهرت تكتلات قوية من نوع جديد وذلك نتيجة لتزايد نفوذ الطرق الصوفية ، ومن اهمها فى الجزائر طريقة الدرقاوية ، والتيجانية . ولهذه الطرق الفضل فى صهر القبائل فى وحدات اجتماعية اكبر ، بل انها نجحت فى ادماج عنصرى العرب والبربر ، بيد انها كانت تثير القلاقل فى وجه الادارة العثمانية وقد عمد بعض سلاطين مراكش الى استخدامها لاثارة الاضطرابات ضد حكومة الجزائر .

ويلاحظ أن اصطدام الادارة العثمانية برجال الطرق قد تفاقم فى بداية القرن التاسع عشر ، فهاجم احد زعماء التيجانية مدينة قسنطينة واحتلها فترة قصيرة خلال سنة ١٨٠٣ ، كما ان رجال الطريقة الدرقاوية اشتبكوا مع السلطات العثمانية في وهران عدة سنوات .

ولذلك يمكن القول بأن الطرق كانت عامل وحدة وتفكك فى نفس الوقت .

اما فى تونس فقد قام سنان باشا بأول محاولة لتنظيم ادارتها اثر فتحها سنة ١٥٧٤ وانتفع كثيرا بالنظم المتبعة فى عهد الحفصيين . واعتبرت تونس باكوية تابعة للجزائر حتى شعرت حاميتها التى وصل عددها الى اربعة آلاف بقوتها فحاولت أن تقلد اوجاق الجزائر ، ولكن بدلا من أن تنتخب الاغا كرئيس للأوجاق ، تجاوزت ذلك ففرضت احد أفرادها حاكما للنيابة باسم الداى . وفعلا وافقت حكومة الآستانة على هذا التغيير ، وتولى ابراهيم رودسلى ولاية تونس باسم الداى سنة ١٥٩٠ . وهكذا سبق ظهور نظام الدايات فى تونس ، وان كانت الجزائر قد اشتهرت به نظرا لأنه استقر هناك فترة اطول . اما فى تونس فقد قضى البايات ـ وهم حكام الاقاليم ـ على نفوذ الدايات منذ منتصف القرن

السابع عشر • ومن اعظم الدايات الذين تولوا حكم تونس فى الفترة الأولى عثمان داى من سنة ١٥٩٤ — سنة ١٦١٠ ويوسف داى من سنة ١٦١٠ — سنة ١٦٣٧ • وقد وضع الاول نظام حكومة الأقاليم ووزع عليها البكوات وحدد لكل اقليم مقدار المجبى او الضريبة المفروضة عليه (١) •

وكان الأسطى مراد من سنة ١٦٣٧ — سنة ١٦٤٠ آخر الدايات العظام فى تونس ويبدو من لقب هـــذا الداى انه نشأ بين طائفة الريسين ، ومع ذلك لم تلعب البحرية فى تونس ذلك الدور الرئيسى الذى لعبته فى الجزائر ، فكانت موارد البلاد لا تستمد بصورة اساسية من حركة الجهاد فى البحر ، وانما كانت التجارة والملاحة السلمية تشكل عنصرا هاما من عناصر الاقتصاد التونسى • وكانت تونس على صلات تجارية بوســـط افريقيا واستخدمت موانيها لتصدير بضائع تلك المنطقة الى اوربا •

وفى اواسط القرن السابع عشر استطاع احد حكام الأقاليم وهــو مراد بك أن يخضع حكومة الداى فى تونس لنفوذه الشخصى ، بل انه ورث منصبه لأبنائه فتكونت شـــبه اسرة حاكمة فى تونس تعرف باسم الأسرة المرادية واستمرت تسيطر على البلاد حتى سنة ١٧٠٢ • ولذا يمكن القول بأنها مهدت السبيل امام حسين على لكى ينشىء بدوره أسرة حاكمة اكثر استقرارا فى تونس • وقد حصل مراد بك على لقب الباشوية من الباب العالى وهو لقب كان يحمله الداى بصفته لقبا شرفيا ، أما لقب الباى فكان يرمز فى تونس الى تولى منصب هام هو فى الغالب منصب ملتزم الضريبة فى اقليم او رئيس الجند • ولذلك سيتمسك به افراد الأسرة الحسينية بالرغم من ان الباب العالى كان يمنحهم لقب الباشوية •

وكما سيفعل ابناء الأسرة الحسينية استعان البايات المراديون بعضهم ضد بعض بدايات الجزائر • واستغل هؤلاء الفرصة فاشترط أحدهم وهو ابراهيم خوجة ان تدفع تونس للجزائر جزية سنوية فى نظير مســـاعدته محمد باى ضد اخيه سنة ١٦٨٥ وانتهى هذا الحـــال بأن تمكن ابراهيم الشريف داى من استعادة مركزه كزعيم للأوجاق ووال لتونس ، ولكن عودة الدايات كان بمثابة الانتفاضة الأخيرة التى تسبق الموت ، فسرعان ما قام احد ضباط الانكشارية ، وهو حسين على ، بانقلاب هام قضى على نظـــام الدايات ووضع الأساس لأسرة حاكمة فى تونس • هى الأسرة الحسينية التى امتد حكمهامن سنة ١٧٠٥ حتى اعلان الجمهورية سنة ١٩٥٧ • (٢) ويقول احد المؤرخين المحدثين الذين خدموا هـــذه الأسرة إن حسين على كان

---

(١) المؤنس لابن دينار ص ١٨٣ •

(٢) حسن حسنى عبد الوهاب ص ١٣٤ •

كخيا لآخر الدايات وانه لما خلت السلطة باسم ذلك الداي انتخبه علماء تونس واليا للبلاد (١) .

وتهتم المراجع الأوربية بابراز اصل حسين علي اليوناني ، واذن فهو من فئه المعامرين الذين اعتنقوا الاسلام وكان لهم بعد ذلك شأن في الجيش العثماني . وقد استطاع حسين علي بعد خمس سنوات من استتباب الحكم له ان يعلن عن نيته في توريث الحكم لابناء اسرته ، وسرعان ما ظهرت الخلافات ابان حياته حول وراثة الحكم ، وذلك عندما انجب أولادا ، فثار ضده ابن أخيه علي باشا الطامع في وراثة الحكم وقد تمكن فعلا من الاستيلاء على تونس وتتبع حسين حتى قتله في مدينة القيروان سنة ١٧٣٥ . وامتاز حكم علي باشا بالاستقرار والتفوق في مكافحة النفوذ الاجنبي ، وخاصة تحرير الشواطيء التونسية من بعض الحصون التي انشأتها الدول الاوربية طبقا لمعاهدات سابقة . وكان احد ابنائه المدعو يونس قد ساهم بالقسط الاكبر في هذه الأعمال حتى حسده ابوه واخوته . وادى هذا الموقف الى تدخل داي الجزائر . وكان محمد بن حسين علي المؤسس لاجئا لديه فانتهز الفرصة وتدخل باسمه . وفي سنة ١٧٥٦ تمكن من الاستيلاء على تونس واعادة محمد الى حكمها بعد الاتفاق على دفع جزيه سنوية على شكل كميه من الزيت بقصد انارة المسجد الكبير في الجزائر ، وقد استمر دفع هذه الجزية حتى وقعت الحرب بين النيابتين من سنة ١٨٠٦ ـ سنة ١٨٠٩ .

لم يدم حكم محمد باي اكثر من ثلاث سنوات ، وترك اطفالا صغارا ، فاستأثر بالحكم اخوه علي الذي ورثه لاكبر شخصية من شخصيات الاسرة وهو ابنه حمودة باشا الذي حكم من سنة ١٧٨٢ ـ سنة ١٨١٤م وقد تعرضت تونس خلال حكمه لعدة حملات عسكرية ، واستطاع ان يرد العدوان على نحو ما سنرى في الفصل التالي الخاص بالعلاقات الخارجية .

وقد ظلت الاسرة الحسينية محتفظة بطابعها التركي سواء في حياة القصر ام في الاعتماد على طائفة الانكشارية ، ومن مظاهر ذلك جعل المذهب الحنفي مذهبا رسميا للدولة بالرغم من ان المذهب السائد في شمال افريقيا هو المذهب المالكي ، ولكن حمودة باشا الذي كان معروفا بحب التسلط لم يتحمل صلف الانكشارية وغرورها ، وعمد الى تجنيد فرق من القبائل العربية وسكان المدن مما اثار حفيظة الجند الأتراك عليه ، فقام ضباط الانكشارية بمحاولة انقلاب لاسقاط الأسرة الحسينية التي قطعت عليهم سبل

---

(١) نفس المرجع ص ١٣٨ .

الوصول الى السلطة العليا ، وتمكن الثوار فعلا من الاستيلاء على قصبة المدينة ولكن الجند العرب والقولوغلان اظهروا ولاء لشخص الباى وانقذوا الاسرة الحسينية . وقد سرح حمودة باشا اثر هـذا الحادث الحامية التركية (١) ، الا ان ذلك لم يقطع نهائيا صلات الاسرة بحكومة استانبول ، بل ان تونس بحكم موقعها الجغرافى كانت اكثر اتصالا بالعالم العثمانى ، واشد تاثرا بالتيارات السياسية والاجتماعية التى شهدتها الولايات العربية فى المشرق خلال القرن التاسع عشر .

(1) Faucon Vol 1 P. 175 S. q.

الفصل الثانى

العلاقات الخارجية

اظهر الحكام فى النيابات الثلاث التى تأسست فى شمال أفريقيا نزعة شديدة نحـــو الاستقلال بتصريف شئون ولاياتهم الخارجية دون التقيد بأوامر الدولة صاحبة السيادة ومن جهة اخـــرى لم تعمل حكومات تلك النيابات على تنسيق سياستها الخارجية فيما بينها بالرغم من اشتراكها جميعا فى حركة النضال او الجهاد بأسلوب العصر ضد الدول الأوربية التى شملت اعتداءاتها سواحل المغرب بأسره ، ولا تختلف النيابات المغربية فى هـــذا الموقف عن دول الخصوم على الشاطىء المواجه للبحر المتوسط . فكما تعارضت السياسة الفرنسية مع السياسة الاسبانية ازاء الشمال الافريقى . فكذلك تباعدت سياسة تونس عن الجزائر تباعدا تاما منذ أن انفصـــلت النيابة الأولى عن تبعيتها للثانية ونشأت بين الدولتين مشكلة حدود ، وكلما قامت حكومة قوية فى تونس طمحت الى ضم اقليم قسنطينة . حدث هذا مثلا عندما استولى مراد بك على السلطة فى تونس فى منتصف القـــرن السابع عشر . كذلك كان الدايات الاقوياء فى الجزائر يطمحون الى اخضاع نيابة تونس بأسرها ، وقد أشرنا الى محاولتين من هـــذا النوع فى الفصل السابق ، وكانت أهمها تلك المحاولة التى أسفرت عن الزام تونس بدفع جزية للجزائر سنة ١٧٥٦ . وقد بلغ الصراع بين النيابتين الى حد ان بايات تونس قدموا المساعدات للاسبان عندما كان هؤلاء يصطرعون مع الجزائريين من أجل ميناء وهران ، وسنرى كيف أن البايات اتخـــذوا نفس الموقف المعـــادى عندما قام الفرنسيون بغزوهم الكبير سنة ١٨٣٠م .

وكثيرا ما كانت الدولة العثمانية تتوســـط فى النزاع بين النيابتين مذكرة بالوشائج الروحية التى تربط فيما بينهما ، فكان الدايات والبايات يلبون هـــذا النـــداء بدافع من أنفسهم أحيانا ، واحيانا أخرى مضطرين

تحت ضغط الرأى العام الاسلامى ، مثال ذلك اضطرارهم عند قيام الحملة الفرنسية على مصر الى اعلان الحـــرب على فرنسا ، وكذلك اشــتراك اساطيل النيابتين فى معركة نفارين بجانب الاسطولين المصرى والعثمانى ، مما أعطى للمعركة صورة اسطول اسلامى فى مواجهة أسطول مسيحى • وقد أراد الباب العالى ان يزيل سببا من اهم اسباب النزاع بين تونس والجزائر الا وهو مشكلة الحدود ، فتوسط لعقد اتفاقية بينهما لتخطيطها كان أولها وآخرها اتفاقية سنة ١٨٢١ وهى اقرب الى أن تكون اتفاقية حدود دولية منها إلى تخطيط حدود ادارية بين ولايتين (١) •

اما العلاقات بين النيابات المغربية وأوربا فكانت على اسوأ ما تكون فى معظم العصر العثمانى ، وذلك بسبب الروح الصليبية التى تزعمتها اسبانيا وحركة الجهاد فى البحر التى تزعمتها الجزائر • ولذلك كانت علاقة هـــذه النيابة اشد سوءا مع أوربا ، وقد كثرت كتابات الاوربيين فى هذه الفترة حول ما اسموه بقرصنة (النيابات البربرية) ، والواقع أن العلاقات بين تلك النيابات وبين أوربا لم تكن تدخل فى دائرة القانون العام ، لأن المسلمين كانوا يعتبرون البحر المتوسط بحرا اســـــلاميا ، وبالتالى فليس للدول المسيحية ان تمارس الملاحة فى مياهه دون أن تحصل على ترخيص من الدول الاسلامية ، وذلك بتوقيع معـــــاهدة أو اتفاقية معها • ولم تكن حكومة الجزائر تكتفى بالمعاهدات المعقودة بين الدولة العثمانية والدول الأوربية فلم تأخذ بعين الاعتبار قيام التحالف التقليدى بين الاستانة وفرنسا ، ولذلك كانت تتطلب توقيع معاهدات خاصة معها ، وحتى فى عهد البيلربكوات عارض حسن فنزيانو استقبال القنصل الفرنسى فى مدينة الجزائر ســـنة ١٥٧٩ الى ان ارسلت الاستانة خطاب تهديد ، ومع ذلك لم يتحمل الجزائريون بقاء القناصل الفرنسيين فى عاصمتهم • وقلدتهم حكومة تونس فى عهـــد الداى عثمان فطردت ممثلى فرنسا من اراضيها وعندما جدد هنرى الرابع اتفاقية الامتيازات مع الدولة العثمانية سنة ١٦٠٤ ارســـل سفيره فى الآستانة الكونت سافارى دى بريف فى بعثة خاصـــة الى تونس والجزائر حيث وقع مع داى تونس واوجاق الجزائر اتفاقيات على حدة تتناول مسألة تحـــرير الأسرى الفرنسيين واحترام السفن الفرنسية فى البحر (٢) •

ولم تكن المشكلة مقصورة على مدى التزام حكومات النيابات بتنفيذ معاهدات الدولة العثمانية ، بل ثمة مشكلة مراعاة رؤساء البحر (الريسين)

---

(1) Grammont P. 313.

(٢) نشر الكتاب الفرنسيون المراســـلات المتبادلة بين حكومتهم وبين قناصلهم فى كل من تونس والجزائر ، وهى تبدأ سنة ١٥٧٩ حتى سنة ١٨٣٠ • انظر عنوان تلك المراسلات فى ثبت المراجع •

لاتفاقات حكوماتهم ولعل هـذا هو ما يبرر للكتاب الأوربيين وصف رؤساء البحر المغاربة بأنهم قراصنة ، ولكن هناك مغالطة ظاهرة في هـذا الوصف اذا ما طبقنا عليهم مقاييس عصرهم ، لأن بحارة الدول الاوربية كانوا يسلكون تماما نفس السلوك ، فقد كان من التقاليد الشائعة لدى الدول البحرية في أوربا أن تمنح الحكومات لبعض الأفراد الذين اشتهروا بالمغامرات البحرية تراخيص تعطيهم الحق في استخدام سفنهم الخاصة لمهاجمة سفن أعداء الدولة ، وبذا يضيفون قوة الى أساطيل دولهم . هكذا كان مثلا حال البحار الانجليزى الشهير فرانسيس دريك الذى يعد من بناة الامبراطورية البريطانية فى عصر اليزابيث . ومن الواضح أن هؤلاء الأفراد الذى يعملون لحسابهم الخاص لا يمكن السيطرة عليهم فكثيرا ما كانت الغنيمة تدفعهم الى عدم الالتزام بارتباطات حكوماتهم ، فيهاجمون سفن الأعداء والأصدقاء على السواء ، وقد هيأت الطبيعة للجزائر وسائل التفوق البحرى فساحلها يمتد على مسافة ١٢٠٠ كيلو متر فى مواجهة سواحل ايطاليا وفرنسا ، وتجلى هـذا التفوق بصورة خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وامتد نشاط البحرية الجزائرية خارج البحر المتوسط حتى وصل بحار الشمال . وليست حركة الجهاد فى البحر من مستحدثات النيابات العثمانية بل ذكر ابن خلدون (فى القرن الرابع عشر) ان أهل بجاية كانوا يمارسون الجهاد ضد السفن الأوربية ، وانما اشتدت تلك الحركة فى القرن السادس عشر نتيجة لسياسة اسبانيا العدوانية وهجرة المسلمين من الاندلس ، وكان دافع الجهاد أوضح فى هذا القرن منه فى الأزمنة التالية حين اختلط بدافع الكسب المادى واصبح شبيها بالمشروعات التجارية فيساهم الاغنياء فى تجهيز مراكب الجهاد (حتى النساء كن يبعن حليهن للمساهمة فى تلك المشروعات) فيصيبون اجر محاربة الكفار بجانب تلك الغنائم الوفيرة . وقد يقع بحارة سفن الأعداء أسرى فى أيديهم فيطلبون فيهم فدية كبيرة حسب اهمية شخصياتهم والا احتفظوا بهم رقيقا .

وتعد مسألة استرقاق الأسرى وافتدائهم من اهم المسائل التى شغلت العلاقات بين نيابات المغرب واوربا . ويقف الكتاب الأوربيون من هـذه المسألة نفس الموقف المتحيز الذى ينظر الى المشكلة من زاوية واحدة فيشكون من كثرة عدد الرقيق المسيحى فى النيابات وقد بلغ فى بعض السنوات ثلاثين الفا فى الجزائر وسبعه آلاف فى تونس ، ويتغاضون عن آلاف الرقيق المسلمين الذين غصت بهم أسواق ايطاليا وكان فى مالطة وحدها نحو عشرة آلاف . وقد استمرت عادة استرقاق المسلمين حتى نهاية القرن الثامن عشر بدليل ان نابليون حين احتل مالطة سنة ١٧٩٨ وجد الفين منهم فحررهم على أمل استرضاء العالم الاسلامى قبيل حملته على مصر . هـذا مع ملاحظة ان معاملة الأسرى المسيحيين فى البلاد الاسلامية

وربما كانت افضل بشهادة شيلر (١) القنصل الأمريكي في الجزائر في نهاية القرن الثامن عشر الذي قال « لقد سمح للذين كان يؤتمن عليهم من الهرب بممارسة الأعمال المربحة حتى ان بعضهم ترك الجزائر آسفا واشتغل بعضهم في الحكومة . وكانت ابواب السجون تفتح للرهبان الذين يتصلون بالاسرى بحرية تامة » . ولا شك أن القصص التى انتشرت عن تعذيب هؤلاء الأسرى وآلامهم في سجون الجزائر وتونس انما روجها بعض رجال الدين الذين كان لهم مصلحة في المبالغة حتى يستدروا عطف المحسنين واهم من ذلك جيوبهم . وقد شاء القدر أن يقع سيرفانتيز امير شعراء اسبانيا في القرن السابع عشر في اسر بحارة الجزائر فأكد هذه الفكرة بما كتبه من شعر حول أيام الأسر . ولم يكن لدى المسلمين في ذلك الوقت أدباء يهتمون بهذه الشئون الواقعية . ولكن الحكومات الاسلامية لم تهمل شئون الأسرى ، فمثلا الح مولاى اسماعيل في مراكش ودايات الجزائر على لويس الرابع عشر في تحرير الأسرى المسلمين ولكنه رفض لانه كان يسخرهم لأعمال التجديف الشاقة في الاسطول الفرنسي . وقد تخصصت بعض الطوائف الدينية فيموضوعافتكاك الاسرى وافتدائهممثل طائفةاللازاريين وطائفة الترينتيه ، وكثيرا ما كانت الحكومة الفرنسية تختار قناصلها من بين آباء تلك الطوائف لان اهم عمل كانوا يقومون به هو مسالة افتكاك الأسرى .

وهناك موضوع ثالث كان له اهمية في العلاقات بين النيابات المغربية وأوروبا ، وهو يتعلق بالاتاوات والهدايا التي الزمت معظم الدول البحرية بتقديمها لحكام النيابات وخاصة حكومة الجزائر نظير تأمين ملاحتها في البحر المتوسط . وقد استمرت بعض الدول الصغيرة تدفع هذه المبالغ الى أن تدهورت قوة الجزائر البحرية قبيل الغزو الفرنسي . أما فرنسا فقد كفت عن تقديم الهدايا منذ عهد نابليون وكانت الدول البحرية الصغيرة مثل السويد والدانمرك والجمهوريات الايطالية تدفع اتاوات معينة بصورة منتظمة . اما الدول الكبيرة فكانت تقدم ذلك على شكل هدايا بمناسبة توقيع معاهدة او تعيين قنصل جديد ، ولا تكاد دولة مسيحية تخرج عن هذا الالتزام ، وحتى الولايات المتحدة حينما انفصلت عن بريطانيا واصبحت دولة مستقلة طلب اليها دفع الاتاوة . وسنعطى فيما يلى صورة عن هذه الاتاوات نقلا عن احد الكتاب الجزائريين : هو صاحب كتاب تحفة الزائر ، مع مقارنتها بالأرقام التى ذكرها ضابط انجليزي هو جاكسون الذى اشترك في الحملة الانجليزية ضد الجزائر سنة ١٨١٦ .

اولا : حسب صاحب التحفة كانت :

بريطانيا : تؤدى ٦ آلاف جنيه .

---

(1) Barbour P. 33.

فرنسا : تقدم هدايا كلما تغير القنصل .
الدانمرك : تقدم آلات حربية بما قيمته ٤ آلاف ريال .
هولندا : تؤدى ٦٠٠٠ ليرة .

مملكة نابولى : تؤدى ٢٤ الف ليرة .

سردينيا : تؤدى ٦ آلاف ليرة .

الولايات المتحدة : تقدم هدايا بما قيمته ٤ آلاف دولار عدا عشرة آلاف دولار نقدا .

تقدم كل من النرويج وامارتى هانوفر وبريم بالبلطيق ٦٠٠ ليرة سنويا (١) .

أما جاكسون فيعطى تقديرات أخرى ويضيف أنها دفعت فقط سنة ١٨٠٢ بمناسبة قيام حرب نابليون ومحاولة جميع الأطراف شراء صداقة الجزائر وهى كما يلى مقدرة بالقروش :

بريطانيا : تقدم ١٨٠ الفا .

فرنسا : تقدم ٢٣٥ الفا .

الدانمرك : تقدم ١١٢ الفا .

هولندا : تقدم ٧٥ الفا .

مملكة نابولى ١٨٧ر٥٠٠ الف كفدية عن ٧٥ اسيرا ، ويضيف الى هـذا أن البرتغال قدمت سفينة و ٦٧٤ الف قرش كفدية عن أسراها ، ١٢٠ الف فرسن أخرى لتسترد ٧ سفن صغيرة من الجزائر . ويقـدر مجموع ما حصلت عليه الجزائر من الدول الأوربية فى هـذا العام بمليون و ٨١٨ ألف فرسن (٢) بينما يقدر ايرادات البلاد من مواردها الداخلية بالاضافة الى الجزية التى كانت تدفعها تونس بمليون ومائة الف فرسن .

ويلاحظ اختفاء اسبانيا من بين قائمة الدول التى تدفع الاتاوات ، والواقع أن استمرار احتلال القوات الاسبانية لميناءى وهران والمرسى الكبير فى أرض الجزائر قد جعل الاتصال السلمى بأى شكل من الأشكال أمـرا مستحيلا بين البلدين ، فلم تفكر اسبانيا فى محاولة ارسال قناصل يمثلونها فى الجزائر ، وانما قررت الاحتفاظ بهذين الجيبين على امل اتخاذهما

(١) تحفة الزائر ص ٨٠ ـ Jackson P. 68 -
(٢) كانت قيمة الفرسن تبلغ خمسة شـلنات . أو كرونة ـ ربع جنيه انجليزى .

قاعدة للوثوب على المسلمين في شمال افريقيا حينما تسنح الفرصة ، ومع أن قوة الجزائر البحرية قد بدا عليها الضعف منذ نهاية القرن السابع عشر الا ان الدايات لم يكفوا عن النضال من اجل تخليص البـــلاد من الاحتلال الاجنبي . فانتهزوا فرصة حرب الوراثة الاسبانية واخرجوا الحامية من وهران سنة ١٧٠٨ ولكن الاسبان ظلوا يترقبون الفرص حتى تمكنوا من العودة في ١٧٣٢ ، ولم تتمكن حكومة الجزائر من التخلص من الاســـبان نهائيا الا بفضل الداي محمد باشا المعروف بالمجاهد والذي امتد حكمه على خلاف العادة من سنة ١٧٦٦ – ١٧٨٨ . وقد اشتهر الداي محمد بجانب كفاحه ضـــد الاسبان بجهوده في ميادين التعمير وبسط الأمن والرخاء في البـــلاد وكان يعاصره كحـــاكم لوهران عثمان باشا الكردي ساعده الأيمن في الجهاد .

عمل محمد باشا اولا على حشد القبائل بواسطة الزعماء الدينيين حتى يشتركوا في حصار المراكز الاسبانية . وقد استطاع بفضل هذه السياسة أن يحول القبائل العربية التي كانت تنزل قرب المراكز الاسبانية ، وترغم على تأدية مقدار من الحبوب كجزية للغزاة الى تبعية الحكومة الجزائرية . فلما ضيق الخناق على الاسبان أصبح كثير من الجند يفرون الى خارج هذه المراكز ويعتنقون الاسلام أملا في الوصول الى منصب لدى الحكومة الجزائرية . ولم يقف نشاط الداي محمد عند حصار الاسبان داخـــل الجزائر ، بل شجع البحرية الجزائرية على العودة الى مهاجمة ســـواحل اسبانيا ذاتها . وازاء هـــذا قرر شارل الثالث ملك اسبانيا أن يقوم بحملة كبيرة ضد ميناء الجزائر سنة ١٧٧٥ . وفي ٨ ابريل استطاع الاســـبان النزول في وادي حراش غرب مدينة الجزائر ولكن على عكس ما سيحدث عند وقوع الغزو الفرنسي سنة ١٨٣٠ لم ينتظر الداي نزول الغزاة الى الأرض واستقرارهم بل أسرع لملاقاة الجنود اثناء نزولهم ولذلك تمكن من حصد ٤ آلاف رجل من بين ٢٢ الفا كانوا يؤلفون هـــذه الحملة (١) . ولم يجد شارل الثالث بدا بعد هذه الهزيمة من محاولة الصلح مع حـــكومة الجزائر ، فوسط الباب العالي لهـــذا الغرض ، ولكن محمد باشا أصر على ترك وهران أولا . ومما زاده تمسكا بموقفه ان شارل الثالث كان يســـعى في نفس الوقت الى تأليف حلف صليبي من امارات ايطاليا تحت رعاية البابابيوس السادس ، الا انه فشل في تكوين هـــذا الحلف فعـــاد الى توسيط الباب العالي سنة ١٧٨٣ ولكن دون جدوى . وعلى اثـــر ذلك عاد شارل الى تجربة القوة . فأرسل حملتين كبيرتين ، كانت الثانية تؤلف من ١٨٠ سفينة واستطاعت تدمير جزء كبير من مدينة الجزائر ، الا أن حسن استعداد الداي للدفاع فوت على الحملة غرضها . فقد اخلى المدينة من

(1) Revue Africaine 1864 N. 5.

المدنيين وجمع عددا وافرا من العمال لاصلاح ما يدمر من الحصون أولا بأول : وأخيرا اضطر شارل الى اعلان رغبته فى اخلاء وهران سنة ١٧٨٥ ولكن حفظا لماء الوجه طالب بأن تحصل اسبانيا على حصن صغير لحماية التجارة فى وهران • ولم يكن من المعقول ان يقبل حكام الجزائر هـــذا الشرط وهم يعلمون أن بقاء اسبانيا فى الجزائر يكلفها ٤ ملايين فرسن وألف رجـــل سنويا • وماطل الاسبان فى المفاوضات ما استطاعوا حتى اذا وقع زلزال مدمر فى وهران سنة ١٧٩٠ اقتنصوا الفرصة التى أتاحت لهم التظاهر بأن اخلاء المدينة كان لسبب خارج عن ارادتهم • وعندما تم التسليم ســـنة ١٧٩١ كان الداى محمد قد مات فجنى صهره الداى حسان ثمرة مجهوداته الطويلة من أجل تخليص الجزائر من الاسبان • ومما يسترعى الانتباه أن حسان باشا اصر على تسليم مفاتيح المدينة للباب العالى • وقد تم جـــلاء الاسبان على الشروط الآتية :

أولا : يدمر الاسبان جميع الحصون التى بنوها منذ احتلال الميناء •

ثانيا : يسمح لاسبانيا باقامة وكالة تجـــارية فى جامع الغزوات (٢) ويكون لهـــا حق استيراد القمح • وكان هـــذا الحق مقصورا على شركة افريقيا الفرنسية ، وقد ادى هـــذا الى رفع اســـعار القمح الجزائرى لتنافس الشركتين على استيراده • وصادف هـــذا افلاس الحـــكومة الفرنسية أثناء اضطرابات الثورة واحتياجها الى استيراد كميات كبيرة من القمح الجزائرى ، وترتب على هـــذا ان اصبحت فرنســا تشترى القمح اقتراضا • ويضيف المؤرخ الجزائرى صاحب كتاب تحفة الزائر شرطا ثالثا وهو أن تدفع اسبانيا مثل باقى الدول جزية سنوية قدرها مليونا كرونة •

وبانتهاء مشكلة وهران تمهد السبيل لعقد معاهدة صلح مع اسبانيا سنة ١٨٠٢ • وقد الزمت هـــذه المعاهدة اسبانيا مثل غيرها من الدول بدفع مبلغ ٦٠ الف دولار سنويا لحكومة الداى ، كما نصت على ان يقـــدم كل قنصل جديد (هدايا) بما قيمته ٤٢ الف دولار •

أما عن العلاقات مع فرنسا فقد رأينا كيف ان خير الدين باشـــا أثناء توليه حكومة الجزائر تحمس لفكرة التحالف العثمانى الفرنسى ، ولذلك كان السبيل ممهدا أمامها لكى تحصل على بعض الامتيازات التجارية منذ أواسط القرن السادس عشر • ويلاحظ أن مركز فرنسا قد تصاعد بالتدريج فى النصف الثانى من هـــذا القرن حتى أصـــبحت كبرى الدول الأوربية

---

(1) Revue Africaine N. 1882 P. 219 Sq.

(٢) أشتهرت فى العهد الفرنسى باسم تيمور NEMOUR

الواقعة على البحر المتوسط ، ذلك أن اسبانيا أخذت تضعف بعد زوال امبراطورية شارل الخامس ، بينما كانت ايطاليا مفككة ، ولذلك تطلعت فرنسا قبل غيرها الى انشاء قنصلية لها في الجزائر سنة ١٥٦٤ لولا أن عارض البيلربك وايده التجار الفرنسيون فى ذلك الموقف لأنه كان مفهوما أن القنصل سيكون تاجرا يستغل مركزه لمصلحته الخاصة ، ولذلك تأخر تأسيس القنصلية حتى سنة ١٥٨٠ وكان صيد الأصداف من الساحل الجزائرى هو اهم مظهر من مظاهر تلك العلاقات التجارية حيث كان لتلك الأصداف اهمية كبرى فى ذلك العصر لأنها كانت من أدوات الزينة الهامة فى أوربا .

وكان الجنويون قد سبقوا الى استغلال مصايد الشمال الافريقى ، بيد ان فرنسا اخذت تحل محلهم بالتدريج وفى الجزائر اختارت موقعا بين قالة وعنابة لاقامة مؤسسة تجارية ، ومع ان شروط الامتياز كانت تحرم تحصين هذا المركز فقد خالف الفرنسيون هذا الشرط حتى نشأ على الساحل الجزائرى ما يعرف بحصن فرنسا فى ميناء قالة ، وكثيرا ما تعرض هذا الحصن لهجوم الجزائريين باعتباره رمزا لقوة المسيحية فوق ارض اسلامية .

ولكن بمناسبة تجديد الامتيازات مع الدولة العثمانية سنة ١٦٠٤ اعترف الباب العالى بامتلاك فرنسا لحصن القالة وحق انشاء المخازن فيه . وقد اصبحت غرفة تجارة مرسيليا بعد تأسيسها فى نهاية القرن تشرف على العلاقات التجارية بل وعلى القنصلية الفرنسية فى الجزائر (١) .

ويمكن القول بأن العلاقات بين فرنسا والجزائر كانت هادئة على وجه العموم وان تخللتها عدة مناوشات وظهرت خلالها اطماع من فرنسا لامتلاك الجزائر كما حدث فى سنة ١٥٧٢ حينما اقترح شارل التاسع على الباب العالى التنازل عن الجزائر لاخيه دوق انجو مقابل جزية طيبة يدفعها للاستانة ولكن هذه الأطماع لم تعد كونها مشروعات خيالية واستمر الحال على هذا النحو حتى سنة ١٦٢٠ ، وفى هذا العام كان وفد جزائرى قد وصل مرسيليا ليتفاوض فى موضوع حصن فرنسا وجاءت الأخبار أثناء وجود هذا الوفد بأن سفينة فرنسية قد تعرضت لهجوم الجزائريين

---

(١) من خير الأبحاث التى الفت فى هذا الموضوع كتابان عن التجارة الفرنسية فى الشرق والبحر المتوسط ، انظر :

Masson Poul Histoire du Commerce francais au.
Levant aux XVI et XVII siecle 1896.
Histoire,.. aux XVIII Siecle.

فى البحر ، فما كان من السلطات الفرنسية الا أن قتلت أعضاء الوفـد غدراً ، حينئذ اعلنت البحرية الجزائرية حربا لا هوادة فيها على الملاحة الفرنسية فى البحر المتوسط حتى قدرت خسائر التجارة الفرنسية من سنة ١٦٢٩ ـ سنة ١٦٣٤ بـ ٤ ملايين ، ٧٥٢ ألف جنيه (١) ونتيجة لهـذا تأثرت التجارة الفرنسـية النشطة مع شرق البحر المتوسط تأثرا كبيرا واصبحت فرنسا اكثر الدول تعرضا لأخطار هجمات البحرية الجزائرية ، أولا بحكم موقعها الجغرافي وثانيا لأن سفنها التجارية كانت تسير فى قوافل صغيرة ويحمل أكبرها ١٥ مدفعا ، بعكس السفن الانجليزية التى كانت تخرج كل عام فى قافلتين كبيرتين تحميهما السفن الحربية . وقد حاول ريشليو تقليد النظام الانجليزى فى الملاحة لكى يحتفظ بمركز فرنسا التجارى فى الشرق ولكن تبين ان هـذا يحتاج الى تكاليف ضخمة ويؤدى الى رفع أسعار السلع فلم تتم الخطة الجديدة .

وفى هـذه الأثناء ظهر أحد تجار مرسيليا المطلعين على أحوال المغرب وعادات أهله وهو سانسون دى نابلون فاقترح على الحكومة الفرنسية اتباع وسائل التهدئة برد الأسرى المسلمين وتقديم (الهدايا) اللازمة الى حكومة الداى . وفعلا وزع فى الجزائر ٣٠٠ ألف جنيه حتى تمكن من عقد معاهدة جديدة فى سنة ١٦٢٨ تنص على احترام الامتيازات السابقة وعلى حقوق التجار الفرنسيين كما اشتملت المعاهدة فى مادتها الأولى على أن تطلق فرنسا أسرى المسلمين لديها ، وتتعهد بعدم بيعهم لأمم معادية . وفى ذلك ما يدل على أن الحكومات الاسلامية فى المغرب لم تهمل أمر أسراها على خلاف ما هـو شائع .

غير أن جهود سانسون كانت فردية ولم تجد هذه السياسة تأييدا من الرأى العام الذى كان ينبذ فكرة التفاهم مع الدول الاسلامية ، ويبدو أن ريشليو فكر فى غزو سواحل الجزائر ثم ما لبث أن تراجع توفيرا للنفقات وانتظرت فرنسا عهد لويس الرابع عشر لتقوم بمحاولات استخدام القـوة جديا ضـد الجزائر .

ذلك أن كلبير الذى تولى وزارة البحرية فى عهد الملك العظيم (لويس الرابع عشر) سنة ١٦٦٤ كان مهتما باحياء التجارة الفرنسية فى المشرق

---

(١) هـذا حسب تقدير غرفة تجارة مرسيليا نقلا عن Grammont P. 270 S. Q.

وحسب هذه التقديرات بلغ عـدد السفن المسيحية التى استولى عليها الجزائريون من جميـع الأجناس ٩٣٦ مركبـا وذلك فى المدة من سنة ١٦١٣ ـ سنة ١٦٢١ .

وتأسيس امبراطورية استعمارية فيما وراء البحار ، وكان طبيعيا أن يفكر في تدمير قوة الجزائر البحرية ، وفي نفس هـــذا العام سير أول حملة ضد الجزائر ومن المدهش أن اختياره قد وقع على ميناء صغير في الشرق وهو جيجل فلم يحدث احتلاله اثرا يذكر ولذلك أخلته الحملة بعد مضي ثلاثة اشهر وشغلت حكومة لويس الرابع عشر بعد ذلك بحروبها في أوروبا وخاصة مع هولاندا • فلما توقفت هـــذه الحروب فترة من الزمن بعد سنة ١٦٧٨ عاد لويس الرابع عشر الى التفكير في تحطيم الجزائر وكان ذلك ضمن سياسة عامة اتبعها ضــد العالم الاسلامي عموما وخـــرج بها عن تقاليد التحالف مع الدولة العثمانية • وتقوم خططه الجديدة على أساس أنه من الأفضل تدمير الجزائر دون ضرورة احتلال جزء من أراضيها بصورة دائمة • ولكن قبل أن يقوم باستخدام القوة تظاهر برغبته في مفاوضة الجزائريين بشأن تبادل الأسرى ، حتى اذا ما تم الاتفاق بين البلدين ارسل الجزائريون ما لديهم من اسرى فرنسيين الى مرسيليا ليتبادلوا هناك مع أسراهم ، غدر الفرنسيون بالاتفاق وامتنعوا عن تسليم الأسرى المسلمين • وكان أن اعلنت الجزائر الحرب رسميا على فرنسا سنة ١٦٨١ ، واتيحت للويس الرابع عشر المبررات الكافية لارسال الحملات المتوالية ضد مدينة الجزائر ، فقام الاميرال ديكسن بعدة حملات كان اوسعها نطاقا تلك الحملة التي ارسلت سنة ١٦٨٢ وامتد خلالها حصار الجزائر عدة اشهر وكاد الداي يســلم بشروط فرنسا بدفع غرامة كبيرة ولكن السكان ثاروا عليه وقتلوه ، واضطر ديكسن الى رفع الحصار • وعاود لويس الرابع عشر الكرة في سنة ١٦٨٨(١)، ومع أن مدينة الجزائر تعرضت في هـــذه الحملة لتدمير شديد الا انها استماتت في المقاومة وعجز الأميرال دي ستراي عن انزال قواته الى الميناء وسرعان ما أعاد الجزائريون تعمير مينائهم بمساعدة الدولة العثمانية •

وقد تعرضت سواحل فرنســـا الجنوبية في مقاطعات بروفانس ولانجدوك اثناء هذه الفترة من الصدام مع الجزائر لغارات مفاجئة من رجال البحرية تمكنوا خلالها من النزول الى الأرض واختطاف بعض الســـكان وحملهم أسرى الى الجزائر •

على أن حملات لويس الرابع عشر لم تكن عديمة الأثر بالنسبة للجزائر فقد سادت اثرها فترة من السلام بين البلدين • واستطاع الفرنسيون أن يستردوا مراكزهم ومؤسساتهم التجارية على الساحل ، ومن جهة أخرى

---

(١) دمرت القنصلية الفرنسية اثناء هذا الحصار ، وضاعت وثائقها ، ولذلك لا نجد مصدرا غنيا بالوثائق الا في الفترة الواقعة بعد انتهاء حملات لويس الرابع عشر • انظر :
Les archives du Consulat de France à alger, alger 1874.

غيرت فرنسا سياستها واصبحت تفضل اللجوء الى الطرق الدبلوماسية فى حل مشاكلها مع الجزائر ، واشرفت الحكومة اشرافا مباشرا على المؤسسات التجارية التى ادمجت فى شركة جديدة باسم الشركة الملكية لافريقيا سنة ١٧٤١ ، كذلك ضعف نشاط البحرية الجزائرية بصورة ملحوظة خلال القرن الثامن عشر ولكن لا يمكن الربط بين هذه الحقيقة وبين تدخل فرنسا العسكرى المشار اليه ٠ وانما يعزى ذلك الضعف الى ظاهرة عامة وهى أن أوربا اخذت تجنى فى القرن الثامن عشر ثمار نهضتها العلمية ويظهر تفوقها بصورة اكيدة على العالم الاسلامى فى جميع مظاهر الحضارة المادية بما فى ذلك القوى العسكرية ، ومع ذلك لم تنحدر قوة الجزائر بنفس السرعة التى انحدرت بها بعض الدول الاسلامية الأخرى بدليل انها احتلت مكانا بارزا فى الصراع الدولى الذى ميز العلاقات الأوربية فى عهد الثورة ونابليون ، فتسابق الانجليز والفرنسيون الى خطب ود النيابات المغربية ودخلت الولايات المتحدة كعنصر جديد فى علاقات النيابات الخارجية ، ولكن قبل الدخول الى هذا الموضوع يجدر بنا أن نشير الى علاقة الجزائر ببريطانيا فى الفترة السابقة ، ومن المعروف أن اهتمام بريطانيا بالبحر المتوسط كان محدودا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ويكاد يكون مقصورا على اعمال شركة الليفانت (شرق المتوسط) التى تأسست سنة ١٥٩١ ولذلك كانت بريطانيا هى ثانى دولة تسعى الى انشاء قنصلية لها فى الجزائر غير أن التمثيل القنصلى البريطانى شهد فترات انقطاع كثيرة مثل ما حدث للتمثيل القنصلى الفرنسى وتعرضت الجزائر لعدة هجمات من الأسطول البريطانى الا انها كانت أقل من الهجمات الفرنسية من حيث العدد ومن حيث الالحاح ٠ ولا تكاد تختلف بريطانيا فى ذلك عن معظم الدول البحرية الأوربية كهولندا والدانمرك التى كان من الضرورى اصطدامها بالدول الاسلامية البحرية الكبيرة (١) ، وعلى العموم كانت علاقة بريطانيا بنيابة الجزائر افضل وقد ازدادت تحسنا خلال القرن الثامن عشر عندما تأكد تفوق بريطانيا فى البحار واصبحت سياستها تقوم على نظرية مؤداها ان من مصلحة الدول الكبرى بقاء الجزائر كقوة بحرية فى البحر المتوسط وذلك حتى لا يتاح للدول الصغيرة منافستها فى الميدان التجارى اذا تحقق أمن الملاحة فى البحر المتوسط ٠

عندما اتسع الصراع الدولى نتيجة حروب الثورة الفرنسية عملت حكومة الثورة على تحسين علاقاتها بنيابة الجزائر ، لأنها كانت فى حاجة الى استيراد القمح سيما وأن الجزائر كانت تمنحها تسهيلات للشراء على سبيل

---

(1) Playfair. R. L : Episodes de L'histoire des Relations de la grande Bretagne avec les Etats Barbaresques avant la conquete Francaise.

الافتراض وقد حلت حكومة الثورة شركات الامتياز وادارت لجنة الشئون الخارجية بنفسها تجارة البلاد الخارجية . وكان الداي يستفيد شخصيا من هـذه المعاملات التجاريه ولذلك حرص على حسن العلاقات حتى عند قيام الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ ، فلم يقطع علاقاته مع فرنسا الا تحت ضغط الراى العام وحكومة الاستانة . وترقب بعد ذلك أول فرصة لاستعادة العلاقات مع فرنسا عندما عرض نابليون الصلح سنة ١٨٠٠ ولكن الآستانة عادت بالاشتراك مع انجلترا الى ممارسة الضغط على الداى حتى اعلن الحرب على فرنسا من جديد . ففى ٢٤ فبراير سنة ١٨٠١ بعث الباب العالى بخطاب الى الداى حسن ، جاء فيه :

« هل تصادقون الفرنسيين اعداء المسلمين ، وتعادون الانجليز حلفاء السلطان ؟ انكم تقدمون المؤن للفرنسيين . بل عقدتم معهم معاهدة ، فاذا لم يأتنا الخبر بأنكم قطعتم كل صلة بالفرنسيين والغيتم المعاهدة خلال ستين يوما ، فلن يسمح السلطان بخروج أفواج جديدة من العسكر (الذين كانت تدعم بهم حكومة الجزائر باستمرار) وسوف تحجز السفن الجزائرية في موانى السلطنة ، واذا كنتم تبغون الجهاد فثمت سفن فرنسية تقف رابضة فى جزر الأرخبيل كما أن هناك سفنا اخـرى تقف محملة بالغنائم امام الاسكندرية .

وتضيف رسالة الباب العالى هذه العبارة « ان قنصل بريطانيا فى الجزائر سيكون شاهدا عليكم » .

لم يخف هـذا الانذار حاكم الجزائر ، فقد تم عقد معاهدة صلح مع فرنسا بالفعل فى نهاية العام نفسه ـ ديسمبر سنة ١٨٠١ ـ وربما تصرف الداى مصطفى على هـذا النحو لاقتناعه بأن الدولة العثمانية عاجزة عن حمايته اذا ما فكر الفرنسيون فى الانتقام منه .

تغيرت سياسة الدايات بعد تولى نابليون الامبراطورية وضم ايطاليا الى أملاك فرنسا ، فقد اصبح يشعر بمسئولية حماية السفن الايطالية والأسرى الطليان الذين يشكلون غالبية الاسرى المسيحيين فى الجزائر ، فارسل أخاه جيروم فى حملة كبيرة سنة ١٨٠٥ لتهديد الداى ونجح فعلا فى استخلاص ٢٥٠٠ أسير . وتجديد امتيازات التجارة ، الا أن هزيمة فرنسا البحرية فى الطرف الأغر اتاحت للجزائر الفرصة للتخلص من قيود هذه التعهدات ،

ورد هـذا الخطاب وغيره من الوثائق الهامة فى بحث اجراه أمين محفوظات الجزائر الفرنسى Devoulx ضمن كتاب عن البحار الجزائرى الريس حميدو . انظر ثبت المراجع .

وطبيعي أن يحدث في مثل هـــذه الظروف تقارب بين الجزائر وبريطانيا ، فعقدت اتفاقية بين البلدين سنة ١٨٠٧ تنازلت بمقتضاها الجـــزائر عن حصن قالة للأنجليز لمدة عشر سنوات غير ان الجزائر لم تشكل حينذاك اهم مناطق التنافس بين الدولتين ، بل تركز الصراع في المضايق ومصر وحول مســـتعمرات المحيط الهندي • وكذلك يمكن القول بأن مشروعات نابليون للتوسع في شمال أفريقيا وان تعددت الا انها تأتي بالمناســبات فكما وردت حمله جيروم سنة ١٨٠٥ نتيجة الاهتمام بايطاليا فكذلك ارسل بعثة لدراســـة غزو مراكش والجزائر معا بمناسبة ضم أسبانيا سنة ١٨٠٧ ، ويعزى الى نابليون وضع مشروع ضخم لضم النيابات الثلاث : طرابلس ، وتونس ، والجزائر ، وذلك على اثر صلح تلست سنة ١٨٠٧ • وتفرغ نابليون لمشروعاته التوسعية في الشرق • ويبرر نابليون هذا الامر بعوامل عسكرية واقتصادية معا • فهـذا المشروع من شأنه ان يجعل من البحر المتوسط بحيرة فرنسية ، وهو امل حكام فرنسا الذين اخذوا بسياسة العظمة • ومن الناحية الاقتصادية سيعود ضم تلك النيابات على جميع بلدان اوربا بالرخاء ، ويمكن الاستعاضة بمحاصيلها عن منتجات أمريكا الوسطى والهند ، كما انها تفتح الطريق لتجارة أفريقيا الوسطى •

اختار نابليون ضابطا مهندسا هو دي بوتان لدراسة احوال الجزائر عامة وطبوغرافيتها بصفة خاصة ، الا انه عندما عاد دي برتان من بعثته سنة ١٨٠٩ ، كان عهد صلح تلست قد انتهى ، فكان مصير تقريره هو محفوظات وزارة الحربية على انه من المفيد ان نشير الى اهم ما ورد في هـذا التقرير نظرا لأنه استخدم في حملة سنة ١٨٣٠ فقد اوصى بضرورة القضاء على حكومة الداي لمصلحة فرنسا ، وقدر قواتها وقت السلم بـ ١٥ الف يمكن زيادتها الى ٦٠ الف جندي عند وقوع الحرب ، ودعا الى ضرورة انشـاء حكومة (متحضرة) في هذه المنطقة من المتوسط المواجهة لفرنسا ، وارسال المزارعين الاوربيين لتعميرها • ولم يوافق بوتان على الفكرة الشـائعة آنذاك من انه يمكن اثارة شعور العرب ضد حكامهم من الترك ، مستدلا بالتضامن الذي تجلى امام الحملة الاسـبانية ١٧٧٥ ، ولكنه قال انه من الممكن استمالة رجال الطرق الصوفية •

ولقد اجتذبت الولايات المتحدة الى هـذا الصراع في حوض البحر المتوسط نتيجة لتحالفها مع فرنسا وما تبع ذلك من ارسال السفن الامريكية الى هـذا البحر لنقل المساعدات الى الحليف ، وكان من المتوقع الا تمر هـذه السفن في البحر المتوسط دون ان يلحظها بحارة الجزائر • وفي ١٧٩٣ استولى الجزائريون على احدى السفن الامريكية واسروا ٢١٧ من بحارتها • ولم تكن الجمهوريه الناشــه على علم دقيق بتقاليد النيابات البحريه • فلم تقم بالواجبات المتبعه في مثل هـذه الظروف من عقد

معاهدة مع ما يتبعها من هدايا واتاوات . وكان هـذا الحـادث من بين الأسباب التى حدت بالكونجرس سنة ١٧٩٤ الى اتخاذ قرار بانشاء أسطول حربى للولايات المتحدة ، وقام أسطول الجمهورية بتجربته الأولى ضـد النيابات فى طرابلس وكانت النتيجة هى الفشل . وشجع هـذا حكومة الداى على تشديد مطالبها من الولايات المتحدة فطالبت بمليونى دولار ثمنا لتوقيع المعاهدة وان كانت المساومة قد انتهت بتقدير مبلغ ٦٤٢ الف ، ويدخل ضمن هـذا المبلغ افتداء الأسرى . واشترطت كذلك دفـع ما قيمته ٢١ الف دولار سنويا على هيئة معدات حربية واخذ الداى على عاتقه مهمة عقد الصلح بين الولايات المتحدة وبين النيابتين الاخريين . وهذا تسليم من الولايات المتحدة بأمر واقع وهو زعامة الجزائر للنيابات المغربية . وعلى اثر ذلك عينت الولايات المتحدة قناصل لها فى الجزائر وتونس وطرابلس ، وقد اشتهر قنصلها فى طرابلس وليم اتون باستنكار سياسة بلاده ووصـفها (بأنها تذلل لدول متبربرة لا تساوى أساطيلها جميعا صفين من الأسطول الأمريكى الحربى) ومن ثم جددت الولايات المتحدة سياسة القوة فارسلت عدة حملات بحرية ضد النيابات كان أهمها فى سنة ١٨١٢ وسنة ١٨١٥ وقد نتج عن هذه الحملة الأخيرة تعديل المعاهدة مع (مملكة الجزائر) لصالح الولايات المتحدة . وكان الأمريكيون يتهمون بريطانيا بتحريض الجزائر ضد سفنهم حتى يقطعوا على الأمريكيين سبل المنافسة التجارية فى حوض البحر المتوسط . وتتضح هـذه السياسة فعلا عند وقوع الحرب بين بريطانية والولايات المتحدة (١٨١٢ - ١٨١٤) فقد أرسل الوصى على عرش بريطانيا خطابا الى الداى يذكره فيه بهذه المناسبة بالصداقة بين بريطانيا والجزائر ويعبر فيه عن نية حكومته فى حماية النيابة من الاعتداءات الإجنبية .

وهكذا نلاحظ أن فترة الصراع الدولى من سنة ١٧٩٣ - سنة ١٨١٥ قد أتاحت للجزائر تجديد قوتها البحرية . وقد اشـتهر الريس حميدو بمجهوده الفعال فى اعادة بناء الأسطول الجزائرى حتى قدر بحارته سنة ١٨١٥ بثلاثين الفا وكان الأسلوب المتبع غالبا هو مهاجمة رؤساء البحـر للسفن التجارية ، فاستن الريس حميدو خطة جديدة ، وهاجم السفن الحربية ، وقد استولى على فرقاطة برتغالية تحمل ٤٤ مدفعا ، وفى هذه الحالة ، فان حكومة الداى كانت تشترى الأسلحة بالمال الذى يوزع على البحارة بدلا من الغنائم .

وفى سنة ١٨١١ توقفت الولايات المتحدة عن دفع الاتاوة المخصصة للجزائر ، فأمر الداى الريس حميدو بمهاجمة السفن الأمريكية . ويلاحظ أن نشاط هـذا البحـار المغامر خرج عن نطاق البحر المتوسط واستولى على ثلاث سفن فى عرض المحيط الأطلسى سنة ١٨١٢ وفى سنة ١٨١٥ التقى الريس حميدو بالأسطول الامريكى المتجه لتأديب نيابة الجزائر ، ويبدو انه وجد نفسه فجأة أمام اسطول ضخم فقتل بعد معركة قصيرة .

لعبت الدويلات الايطالية الدور الرئيسي في علاقات تونس الخارجية منذ العصور الوسطى فكان التجار الجنويون والبنادقة يترددون على ساحلها ويقيمون الفنادق في العاصمة لايواء تجارهم وقناصلهم ، ولذلك كان على فرنسا ان تزيح من طريقها مؤسسات جنوة التي تعمل في صيد الأصداف ، والتي كانت تمتلك مخازن مشيدة في طبرقة واستغلت فرنسا صداقتها للباب العالي واستطاعت فعلا ان تفتح مخزنا لشركة لنش التي تعمل بالجزائر في تانكرت Cap-Negre شمالا كما افتتحت قنصلية في تونس عام ١٥٧٩ وظهر التجار الفرنسيون في بنزرت منذ ذلك الوقت .

ولم تخل العلاقات التونسية الفرنسية من المناوشات لان بحرية تونس لم تغفل الاشتراك في حركة الجهاد في البحر ، ولكن معظم اشتباكات هذه البحرية انما وقعت مع فرسان مالطة ، الذين يشبهون بالنسبة لاوربا المسيحية رجال الطائفة بالجزائر فكانوا يشنون الغارات الخاطفة على السواحل التونسية القريبة ، وفي عام ١٦٤١ هدموا الميناء المحصن الذى انشاءه الأسطى مراد واشتهر باسمه الايطالي « بورتوفارينا » .

ولما تولى مراد بك السلطة استن سياسة اتبعها خلفاؤه الحسينيون ، وهي تقوم على مبدأ توثيق الصلات بفرنسا باعتبارها كبرى الدول الاوربية بالبحر المتوسط . وذلك بقصد اثبات استقلالهم الذاتي بالنسبة للاستانة من جهة ، والحصول على تأييد اوربا ضد نيابة الجزائر القوية من جهة اخرى . وستتخذ فرنسا من هذه المعاهدات في القرن التاسع عشر دليلا على استقلال تونس ، وبالتالي عدم السماح للدولة العثمانية بالتدخل لحمايتها .

وهذه السياسة لم تات في عهدها بالثمرات المرجوة منها ، فلم يتجنب لويس الرابع عشر مثلا تونس حينما كان يقوم بحملاته ضد الجزائر ، وعلى العكس استغل هذه الحملات ليفرض على تونس في عام ١٦٨٥ معاهدة تتضمن شروطا تمس سيادة تونس ، فكان من بينها :

تعهد تونس باحترام الامتيازات بما في ذلك مبدأ تحديد الضريبة الجمركية على البضائع الفرنسية بحد اقصى قيمته ٣٪ ، وكذلك الامتيازات القضائية الخاصة بعدم محاكمة الرعايا الفرنسيين الا بحضور قناصلهم . واهم من ذلك تعهد تونس بالقبض على سفن الجزائر او طرابلس أو سلا ، اذا اشتبكت هذه المدن البحرية في حرب مع فرنسا . وفي هذه الحالة تقفل الموانى التونسية في وجهها . واخيرا تعهدت تونس بعدم استرقاق الاسرى الفرنسيين وتحرير من يوجد منهم . وقد عقدت هذه المعاهدة

لمدة مائة عام ولكنها لم تطبق بحذافيرها . وقد جدد حسين على معظم تلك الشروط في معاهدة اخرى عقدها مع فرنسا سنة ١٧٢٨ ونص فيها بالاضافة الى تلك المبادىء على حق فرنسا بان تعامل معاملة الدولة الأولى بالرعاية (١) واكد حسين على هـــذه السياسة بعقد معاهدات أخرى مع معظم الدول البحرية مثل هولندا والدانمرك وانجلترا . فثبت امتيازات هذه الدول لصيد الأصداف واقامة الحصون لهـــذا الفرض على بعض المراسي والجزر التونسية مثل طبرقة وتانكرت . ولكن خليفته على باى خرج عن تلك الخطة فتقرب من دايات الجزائر من جهة وعمل على اخراج الاوربيين من مراكزهم الســـاحلية .

ومع ان حمودة باى قد اتبع فى الداخل ســـياسة الحزم الا انه تساهل مع الفرنسيين فى منحهم الامتيازات الاقتصادية . فعقد اتفـــاقا مع شركة الأصداف الأفريقية واعطاها احتكار مصايد الأصداف من طبرقة حتى طرابلس مع حق انشاء المخازن ، وتعهد بحماية موظفي الشركة حتى عند وقوع الحرب . وذلك نظير عوائد سنوية . ووقف الباى موقفا شبيها بموقف الدايات من فرنسا ابان الحملة على مصر فتقاعس عن تلبية اوامر الدولة العثمانية باعلان الحرب على فرنسا . وفى عهد حمودة باى تعرضت تونس لمهاجمة اساطيل البندقية وذلك بمناسبة استيلاء التونسيين على احدى السفن التابعة للجمهورية . وقد قامت البندقية بارسال الحملة الاولى عام ١٧٨٤ فطافت بموانى سفاقص . وسوسة . وحلق الوادى La goulette وعادت فى العام التالى ملحقة الأضرار بعدة موانى من بينها بنزرت . ومما يذكر ان فرسان مالطة فتحوا جزيرتهم لتكون قاعدة لاساطيل البندقية ولكن اسبانيا توسطت فى هـــذا النزاع حتى تجتذب صداقة الباى فى الوقت الذى كانت مشتبكة فيه مع الجزائريين بخصوص وهران . ويمكن القول بأن حملات البندقية كانت بمثابة انذار بما ستظهره ايطاليا بعد اتحادها من أطماع فى تونس .

---

(١) انظر نصوص تلك المعاهدات Flaux P. 335 - 359

الفصل الثالث

السعديون فى مراكش

كما ان مجيء العثمانيين الى شمال افريقيا كان نتيجة للاعتداءات الأوربية ، فكذلك يعزى ظهـــور الأسرة السعدية فى مراكش الى نفس الظاهرة ، وقد راينا كيف ان بنى وطاس بعد استيلائهم على فاس وادعـاء السلطة لانفسهم فى نهاية القرن الخامس عشر قد فشلوا فى الدفـــاع عن اراضى مراكش حتى آلت جميـــع موانيه تقريبا الى دولتى البرتغال واسبانيا . فلما اخذ السعديون على عاتقهم حركة الجهاد ضد البرتغاليين فى الجنوب بدات كفتهم ترجح على بنى وطاس .

وينتمى السعديون الى اسرة شريفة تنحدر من نسل محمد النفس الزكية ، من ابناء الحسين بن على . ولفكرة الشرافة اهمية كبرى فى حياة مراكش منذ أن تأسست بها دولة الأدارسة فى القرن الثالث الهجرى ، واذا كان الأشراف قد انزووا مؤقتا فى عهد الدول البربرية ، فقد عادوا الى الظهور فى عهد المرينيين ، واكتسبوا من جديد زعامتهم الروحيـــة بتأييد الطرق الصوفية التى انتشرت فى مراكش آنذاك ولا سيما الطريقة الشاذلية التى تتفرع عنها كثير من الطرق الصوفية فى شمال افريقيا ، وقد هاجر أسلاف السعديين فى القرن السابع الهجرى واستقروا بدرعة من بلاد الســـوس جنوب مراكش . وفى سنة ١٥٠٩ (١) طالب أهل السوس محمدا القائم بأمر الله السعدى بأن يتولى قيادتهم فى حركـــة الجهـــاد ، واعترف بـــه بنو وطـــاس على امل ان يعاونهم فى تخليص البلاد من الحاميات البرتغالية . وبعد وفاة القائم حوالى سنة ١٥١٧ انتقل حكم اقليم السوس الى ولديه محمد الشيخ واحمد الأعرج : وقد ارتفع

---

(١) انظر ج ٥ ، ٦ من كتاب الاستقصا للناصرى وقد خصصا لتاريخ الدولة السعدية .

شأن الاخوين حينما نجحا فى طرد البرتغاليين من أسفى وآزمور فى الجنوب فيما بين سنة ١٥٢٩ وسنة ١٥٤١ واصبح بامكانهما الخروج عن تبعية بنى وطاس . ومع أن محمد الوطاسى المشهور بالبرتقالى قد عرض على السعديين تولى حكم مدينة مراكش عاصمة الجنوب ، فقد رفض محمد الشيخ ، الذى لقب بعد ذلك بالمهدى ، ذلك العرض لأنه اصبح يطمح الى توحيد مراكش تحت سلطته . وقد دخل فى نزاع مضن مع اخيه ومع الوطاسيين فى نفس الوقت حتى تمكن اخيراً من دخول فاس واعلان نفسه سلطانا سنة ١٥٤٩ وبذا يعد محمد المهدى هو المؤسس الحقيقى للأسرة السعدية . ولم تقف جهوده عند هذا الحد فقد عمل بعد ذلك على تخليص الموانى الشمالية من البرتغاليين كما فعل فى الجنوب من قبل واسترد اصيلة والقصر الصغير سنة ١٥٤٩ ـ سنة ١٥٥٠ ولم يبق لدى البرتغاليين بعد ذلك سوى طنجة وسبتة ومزغان تقوم بالدفاع عنها حاميات ضئيلة لا تتجاوز ٢٥٠٠ رجل (١) .

حتى ان يوحنا الثالث ملك البرتغال لجأ الى الامبراطور شارل الخامس يطلب اليه المساعدة ولكنه كان مشغولا بألمانيا وكذلك لم يستطع ملك البرتغال استغلال الفرصة حينما اتى اليه احد الوطاسيين يستنجده لاستعادة ملكه .

ذلك أنه بعد ان شتت محمد المهدى الأسرة الوطاسية تمكن احد افرادها وهو ابو حسون على الوطاسى من الفرار من مراكش وراح يستعين بجميع الدول التى يتوقع منها المساعدة لاستعادة الملك . فلجأ الى البرتغاليين والى شارل الخامس والى الدولة العثمانية . ولدى هذه الدولة الأخيرة وجد استعدادا للمساعدة فأرسلت التعليمات الى صالح ريس بيلر بك الجزائر لكى يقوم بغزو مراكش بالتعاون مع ابى حسون ، وقد تمكن فعلا من الوصول الى مدينة فاس واعادة المدعى الوطاسى الى الحكم بضعة اشهر سنة ١٥٥٤ فكانت هذه المرة الوحيدة والأخيرة التى وصل فيها نفوذ العثمانيين الى مراكش . اذ سرعان ما استعاد المهدى عاصمة ملكه .

وقد كان من المتوقع حدوث تضامن بين القوى العثمانية والسعدية فى المغرب نظرا لأن هدف ساستهما كان واحدا ، ويبدو أن السلطان سليمان القانونى قد فكر فى هذه السياسة ولكن على اساس ان تدخل الدولة السعدية فى تبعية الدولة العثمانية . وقد ارسل سفارة بهذا المعنى الى محمد المهدى ، ومع انه لم يكن قد دخل فاس بعد الا انه رفض تلك الفكرة واصر فى رده على

(1) Ricard P. 368.

تلقيب نفســـه بأمير المؤمنين • ثم جدت مشكلة تلمسان فأضافت عنصرا جديدا من عناصر النزاع بين السعديين والعثمانيين •

ومن المعروف ان تلمسان تقع فى غرب الجزائر قرب الحدود المراكشية وترتبط كثير من أسرها بوشائج القرابة مع أهل فاس ، ولذا عندما تدهورت الأسرة الزيانية وانتهى امرها بأن فتحت المدينـــــة سنة ١٥٤٣ للقوات الاسبانية ، اتجه اهل تلمسان الى القوى السعدية الناشئة لكى تتدخل لحمايتهم من الاحتلال المسيحى •

ولما كـــانت السياسة الاسبانية تقوم على مبدأ عدم التوغل فى الداخل فان حاكم وهران لم يتشبث باحتلال المدينة ، واصبح من السهل على محمد المهدى ان يملأ هذا الفراغ الذى تركه الزيانيون فى تلمسان وارسل قواته لاحتلالها ، فاستاء بيلر بك الجزائر نظرا لانه قد سبق للعثمانيين حـــكم تلمسان • والواقع ان موقع هذه المدينة قد جعل اهلها يترددون بين القوتين الرئيسيتين فى شمال افريقيا وهى الأسرة السعدية فى مراكش والحكومة العثمانية فى الجزائر • ولم يترك صالح ريس الحاكم العثمانى بالجـــزائر تلمسان بيد السعديين فسارع الى احتلالها سنة ١٥٥٠ واستمرت منذ ذلك الوقت جزءا من الولاية العثمانية ولكنها بقيت مع ذلك مثار نزاع بين دول مراكش وحكومة الجزائر ونشأت بينهما مشكلة حدود (١) •

ويبدو ان النزاع مع الدولة العثمانية قد اثر على اتجـــاه سياسة السعديين ، فتذكر الوثائق الاسبانية (٢) ان حاكم وهران أرسل ســـفارة سنة ١٥٥٥ للتفاوض مع حـــاكم فاس بخصوص تبـــادل الأسرى ولكن المفاوضات تطورت الى الحديث عن قيام تحالف اسبانى مراكشى ضـــد العثمانيين وتجهيز اسطول مغربى بأموال اسبانية لضرب مدينة الجـــزائر وتسليمها للاسبان • وحسب رواية اخرى ان سلطان مراكش لم يذهب الى حد تسليم الجزائر الى الاسبان ولكنه قبل تدميرها فقط وهو الأرجح • وعلى كل فقد ادت هذه الاتصالات الى تشكك صالح ريس فى نيات المهدى فأعد حملة ثانية على مراكش ولكنه مات قبل تنفيذها • ولم يكف خلفه حسان باشا خير الدين عن التفكير فى ضم مراكش ليوحد شمال افريقيا تحت السلطة العثمانية بيد انه لم يقيض لأى من هذه المشروعات النجاح •

والراجح أن مفاوضات المهدى مع الاسبان لم تكن جادة ، اذ ليس من المعقول أن تخرج الدولة السعدية وهى بعد فى عهـــد مؤسسها الكبير :

---

(١) أفرد أحـــد المؤرخين الفرنسيين بحثا عن العـــلاقات العثمانية المراكشية من سنة ١٥٠٩ الى سنة ١٨٣٠ انظر Cour-august

(2) Documents Espagnols P. 268.

عن الأهداف التى وجدت من أجلها ، ولكن بعد مرور جيل ستصبح هذه السياسة امرا حقيقيا وخاصة بعد ظهور المنازعات بين افراد الأسرة على الملك واستعانة بعضهم ضد بعض بالدول المسيحية او الدولة العثمانية ، وقد اظهر عبد الله الغالب بالله بن محمد المهدى الذى حكم من سنة ١٥٥٧ - ١٥٧٤ • بعض الميول نحو هذه السياسة حتى ان أخويه احمد وعبد الملك اعترضا عليه ولجأ الى العثمانيين بالجزائر • فلما انتقل الحكم الى المتوكل وصادف هذا صعوبات داخلية استغل عبد الملك الفرصة وتسلل الى مراكش بمعاونة العثمانيين وتمكن من طرد ابن اخيه سنة ١٥٧٦ ولكنه ما كاد يملك زمام الحكم حتى فكر فى التخلص من حلفائه السابقين ، حتى لا يثقلوا عليه بمطالبة تبعيته لهم ، وقد نشر مشروع تحالف قدمه عبد الملك الى الاسبان فى ابريل سنة ١٥٧٧ منحهم فيه بعض الامتيازات على الساحل نظير معاونته ضد العثمانيين والبرتغاليين (١) •

ذلك انه بعد خروج المتوكل من مراكش التجأ الى سباستيان ملك البرتغال الذى كان قد اظهر اطماعه فى احتلال مراكش وارسل ضدها حملة سنة ١٥٧٤ ، ولذلك رحب بالمتوكل ، واعد العدة لحملة هائلة • اما اسبانيا فقد نفضت يدها من الموضوع لعدم التوصل الى اتفاق • وهكذا اصبح على عبد الملك ان يواجه الحملة البرتغالية وحده •

وفى اغسطس سنة ١٥٧٨ التقى الجيشان عند وادى المخازن شمال فاس حيث دارت معركة تعد من المعارك الحاسمة فى تاريخ شمال افريقيا وفى شبه جزيرة ايبريا معا • وقد هزمت فيها القوات البرتغالية هزيمة ساحقة ففقدت ٢٦ الف قتيل وسقط فيها ثلاثة من الملوك هم : سباستيان، والمتوكل ، وعبد الملك • ولذلك اشتهرت باسم معركة الملوك الثلاثة(٢) ففى مراكش جنى احمد اخو عبد الملك ثمرات هذا النصر اذ آل اليه الحكم ولقب بالمنصور ، وانفسح امامه المجال لكى يصبح اعظم سلاطين الاسرة السعدية ، وفى شبه جزيرة ايبريا تحطمت قوة البرتغال ولم يمض عامان حتى كان فيليب الثانى ملك اسبانيا قد ضمها الى ملكه سنة ١٥٨٠ •

ولحكم المنصور اهمية عظمى فى تاريخ مراكش ويمكن توضيحها فى ثلاثة عناصر رئيسية هى : تنظيم الادارة الداخلية ؛ ومد نفوذ مراكش الى

---

(1) De Castrie I P. 350.

(٢) انظر وصف هذه المعركة ونتائجها Ibid P. 385. s. q.
ويذكر دى كاسترى أن وثائق هذه المعركة قد اختفت لأن الحكومات آنذاك كانت تعمد الى اخفاء ما لا يسرها •

حوض السنغال ، ثم دخولها ضمن الاعيب المنافسات والمحالفات التي ميزت العلاقات الأوربية في ذلك الوقت ٠

ففي عهد المنصور وصل نظام المخزن (١) وهو الجهاز الاداري للحكومة في مراكش الى الصورة التي استمر عليها تقريبا حتى عهد الحماية الفرنسية ، فعمد الى تعيين القواد لدى القبائل وخصص بعضها لخدمة جيشه ، فعليها أن تلبي دعوة الجهاد كلما احتاج الأمر ٠ وتتولى هذه القبائل جمع الضرائب من القبائل الأخرى نظير اعفائها هي أو نظير منحها اقطاعات من الأرض الزراعية ، واصبحت هذه القبائل تسمى بقبائل المخزن ، وهي على عكس قبائل السيبة أو أراضي السيبة التي لا تخضع للسلطة المركزية خضوعا مباشرا ٠ وقد ظهر استخدام كلمة مخزن للدلالة على الحكومة في مراكش منذ عهد الموحدين ، ويبدو أن اختيار هذه التسمية انما مرجعه الى أن مهمة الحكومة الرئيسية ، كانت هي خزن المال في نظر أهل العصر ؛ أما كلمة السيبة فظاهر انها تحريف عن كلمة سائبة ٠ وكانت مشكلة مراكش التقليدية هي محاولة الحكومة المركزية توسيع بلاد المخزن ما استطاعت على حساب بلاد السيبة ٠ ولم يكن السلاطين يلجأون الى طرق فعالة لتثبيت حكمهم فيما يقابل حدود مراكش الحالية ، وانما كانوا يخرجون في حركة (حملة) أو يرسلون حملة تتكون من بعض قبائل المخزن لتغير على قبائل السيبة فتجمع منها الضريبة المطلوبة ثم تعود الى أماكنها المخصصة لها ٠ وكثيرا ما كانت هذه الحملات تترك وراءها الدمار ، ثم تعود القبائل العاصية الى سابق عهدها من الاستقلال وكانت معظم قبائل المخزن تنتمي لأصل عربي ، وتعتبر مراعيها أراضي حبوس (أوقاف) واشتهرت بعض تلك القبائل مثل الشراقة والشراردة بالخدمة في جيش السلاطين ٠

وتعزى مغامرة المنصور في الاستيلاء على السودان الى ما عرف به من حب جمع الثروة ٠ وقد لاحظ أن التجار المغاربة يأتون من هناك حاملين كميات وفيرة من الذهب ، وقد حققت لهم تجارة السودان أرباحا وفيرة ؛ لأنهم علاوة على عمليات تبادل تراب الذهب بسلع مراكش كانوا يبيعون منتجات السودان للتجار الأوربيين ٠ وبهذا أصبحت تجارة السودان عنصرا أساسيا في دورة التجارة المراكشية ٠ وابدى المنصور اهتمامه بالجنوب منذ بداية حكمه فعمر مدينة مراكش واحتل الواحات الجنوبية مثل توات تمهيدا لضم السودان ٠ وقيل انه قام بمحاولة أولى في هذا السبيل في أوائل حكمه ولكن جيشه هلك في الطريق الصحراوي جوعا وعطشا ، فانتظر حتى أكمل استعداداته وواتته الظروف سنة ١٥٩٠ حينما دمر الانجليز الأسطول الاسباني فخف تهديد فيليب الثاني لمراكش ٠

---

(١) انظر مادة مخزن في دائرة المعارف الاسلامية ٠

وللمغرب علائق وشيجة تربطها بالسودان، وهو حسب عرف المغاربة، البلاد الواقعة فى حوض السنغال والنيجر بغرب افريقيا . وترجع هذه العلاقات الى بداية انتشار الاسلام فى تلك المناطق فى القرن الخامس الهجرى ، فقد أخذ المسلمون من المغرب على عاتقهم مهمة نشر الاسلام فى تلك الاصقاع ، وأصبحت المراكز الاسلامية فى غرب أفريقيا صورة مصغرة لحضارة المغرب، وشاهد ذلك انتشار المذهب المالكى والطرق الصوفية المعروفة بالمغرب ، كما أن المسلمين فى تلك المناطق اعتادوا أن يتلقوا علومهم الدينية فى المراكز الاسلامية فى المغرب مثل فاس ومراكش والقيروان .

وتأكدت هذه الصلات الروحية بنشاط تجارة القوافل العابرة للصحراء ، فكانت هذه القوافل تحمل معها المنسوجات وغيرها من منتجات الحضارة . وفى الطريق تعرج على واحة تغازة حيث يكثر الملح ، وهو من أهم ما كان يطلبه سكان السودان ويتبادلون به تراب الذهب ، ثم تعود القوافل حاملة الرقيق ومنتجات السودان من ريش النعام والعاج وغير ذلك . وقد نشأت فى القرن السادس عشر دولة اسلامية كبيرة فى غرب افريقيا تعرف بدولة سنغى ، وهى تعاصر السعديين فى مراكش . ومن الطبيعى أن يشعر هؤلاء الحكام نحو الاسرة السعدية الشريفة بالتبجيل ، غير أن خلافا نشأ بين دولة سنغى ومراكش حول واحة تغازة التى اشرنا الى أهميتها ، وقد استاء المنصور لأن سكان الواحة يدينون بالتبعية لملكة سنغى ، وعندما وصله خطاب من احد امراء تلك المملكة يستنجد على أخيه الحاكم ؛ تلقف الفرصة وأسرع باعداد حملة السودان . ولم يستمع المنصور الى نصيحة تجار مراكش بالعدول عنها ، وحجتهم فى ذلك أن الحملة غير مثمرة من الناحية الاقتصادية وغير مأمونة العواقب من الناحية العسكرية وستتبين فيما بعد سلامة نظرتهم ، ولكن المنصور اصر على مشروعه فانفذ الحملة فى اكتوبر سنة ١٥٩٠ .

تألفت الحملة من ٢٠ر٠٠٠ رجل فيهم عدد كبير من الأسرى الاسبان الذين اعتنقوا الاسلام ، وقد اختير احدهم وهو جودار باشا لقيادة الحملة ، ورغم هلاك كثير من الجند أثناء عبور الصحراء ، فقد تغلب الجيش المراكشى بعد وصوله الى السودان على قوات اسكى اسحق (١) وذلك بفضل تفوق أسلحتهم فدخلوا عاصمته جاو . وكانت خيبة أملهم عظيمة اذ رأوها قرية تتكون من عدة اكواخ ولم يستطيعوا البقاء بها . وعرض عليهم أمير سنغى بنفسه المساعدة فى نقل الجيش الى تمبكتو على النيجر حيث المناخ

---

(١) اسكى : هو لقب حكام دولة سنغى .

اكثر ملاءمة ، وقد أصبحت بعد ذلك مقرا لحكومة المراكشيين ، ذلك أن اسكي نوح حاكم سنغى عرض على المنصور ان يعلن تبعيته لمراكش مع بقائه حاكما فعليا للبلاد ، وربما كان هذا الاقتراح افضل لمصلحة مراكش نفسها لانه اقرب الى التحقيق من احتلال ثابت لمنطقة شاسعة تترامى اطرافها ، ولكن المنصور رفض الاقتراح وعمل على ارسال التعزيزات ليكمل احتلال السودان ، وكانت النتيجة أن صمم اسكى نوح على المقاومة وانسحب الى مناطق الغابات حيث يتعذر العمل على الجيش المراكشى ، وهكذا ثبت للمنصور استحالة احتلال السودان فضلا عن الاستيلاء على موارده . ولم يعثر جيش مراكش على مناجم الذهب، التى كان حكام السودان يحتفظون بها سرا ، ومن ثم كان نظام التجار المراكشيين الذى يعتمد على التبادل مع السودانيين دون محاولة الوصول الى المناجم او استغلالها مباشرة أنجح من الخطة التى سعى اليها المنصور ، فماذا حققت اذن مغامرة المنصور فى السودان ؟ (١) .

لقد وصف احد التجار الاوربيين بمدينة مراكش الغنائم التى حصلت عليها حملة جودار ، فقال انها اشتملت على حمل ثلاثين جملا من الذهب ، وقدر ايرادات جاو وتمبكتو بمائتى ألف جنيه انتفع بها المنصور فى تحصين ميناء العرائش وتطوير صناعة السكر فى السوس . وقد اصبح المنصور يلقب بالذهبى وراجت الأخبار فى اوروبا عن تضخم ثروة مراكش ، ولكن من الواضح انه قد بولغ فى تقدير هذه الثروة واذا صح أن حملة السودان، قد اتت بغنائم وفيرة فان ذلك كان على شكل غنائم حرب اكثر منها ايرادا ثابتا .

ولم تكن آثار الحملة السياسية بأفضل من نتائجها الاقتصادية ، فقد ترتب على تحطيم دولة سنغى بالقضاء على اسكى نوح سنة ١٥٩٣ تفكك السودان وعودته قبائل واجناسا متنافرة ، ولم يستطع المراكشيون ان يبسطوا نفوذهم على جميع مناطق الدولة المنهارة وانحصروا تقريبا فى اقليم تمبكتوا وعند منحنى النيجر . ثم تراخت علاقات التبعية لمراكش حتى تلاشت تماما بعد عهد المنصور . وفى عهد فاتح السودان نفسه اظهر الجيش المرابط هناك نزعته الى تولى السلطة وذلك حين فكر المنصور فى ارسال قائد عسكرى لقيادة الجيش وتولية جودار الادارة المدنية فقط،

---

(١) افرد Bovill بوفل احد الكتاب الانجليز بحثا عن المغاربة وتجارة الذهب وخصص معظم الموضوع للصلات بين مراكش والسودان ، انظر ثبت المراجع .

فرفض جودار هذه القسمة وطلب تحكيم الجند فاختاروه حاكما . وهكذا استن المبدا الذى استمر عليه الباشوات من حكام تمبكتو الا وهو اختيار الجند للحاكم . واذا لم يكن جودار قد خلع طاعة المنصور فلم يكن من المتوقع أن يستمر باشاوات تمبكتو على ولائهم لخلفائه وخاصة بعد أن عمت الفوضي مراكش اثر وفاة المنصور (١) . ولعل اهم أثر تركته حملة المنصور فى السودان هو قيام تلك الحكومة المراكشية وسط حوض النيجر مدة قرنين ، وظهور طبقة من المولدين فى السودان نتيجة لتزاوج الجند المراكشيين بالنساء من أهل البلاد . كما أن هذه الحملة تعد من الذكريات التاريخية التى اثارها المغرب بمناسبة المطالبة بموريتانيا وبعض اجزاء من أراضى السنغال ومالى فى الستينات من هذا القرن. أن تولى المنصور الحكم اثر الانتصار فى معركة كبرى على البرتغاليين قد أكسب مراكش فى عهده هيبة فى العالم الخارجى ، فأرسل له السلطان العثمانى سفارة للتهنئة وتحسنت العلاقات عموما بينه وبين الدولة العثمانية ، وفكرت جميع الدول الأوربية القائمة أنذاك فى اجتذاب مراكش لمحالفتها فى الصراع مع الدول الاوربية الأخرى ولا يستثنى من ذلك اسبانيا الخصم التقليدى ، وكانت أكثر الدول الأوربية اصرارا على هذه السياسة هى بريطانيا ، فقد تصادف عصر المنصور مع الحرب الانجليزية الاسبانية ، واتفقت مصلحة انجلترا مع مراكش فى معاداة اسبانيا حتى قيل بأن مراكش احتفلت سنة ١٥٨٨ بانتصار الانجليز فى معركة الأرماد الشهيرة .

وترجع علاقات انجلترا بالسعديين الى بداية ظهور الأسرة فى الجنوب، فقد اخذ التجار الانجليز يترددون على موانى مراكش يشترون منتجات السودان وملح البارود ، واهم من ذلك كله السكر وكان يصنع بكثرة فى السوس ، وقد توصل المغاربة الى افضل الطرق المعروفة فى ذلك العصر لصناعة تكرير السكر . ولما كانت حاجة انجلترا الى سكر مراكش شديدة فقد تغاضى التجار عن اوامر البابا التى كانت تحظر بيع الأسلحة للمسلمين فكانوا يتبادلون السكر بالأسلحة التى كان يلح المراكشيون فى طلبها ، حتى قيل بأن السعديين تغلبوا على البرتغاليين بفضل الأسلحة الانجليزية . ولما استقر حكم السعديين عملوا على تشجيع التجارة الخارجية لأن الحكومة كانت تستفيد منها من جهتين : اولا لأنها احتكرت تجارة السكر ، وثانيا لأنها كانت تحصل على الصادرات ضرائب جمركية . وتعتبر الضرائب الجمركية

(١) ظهر لقب باشا فى مراكش فى حكم الدولة السعدية تقليدا لجيرانهم العثمانيين ولكن ظل أقل انتشارا منه فى الولايات العثمانية كما أنه لا يدل على وظيفة معينة ، فيحمل هذا اللقب بعض حكام الأقاليم دون البعض الآخر .

فى بلد لا تستطيع الحكومة فيه الزام الأهالى بدفع الزكاة والعشور من اهم موارد الدولة واكثرها ثباتا وبالتدريج تطورت هذه العلائق التجارية الى فكرة التعاون السياسى . وقد ظهر هذا الاتجاه فى انجلترا فى عهد اليزابيث الذى يعاصر المنصور الجزء الأكبر من حكمها . وقبل تولى المنصور بعام واحد ارسلت اليزابيث ادموند هجن فى اول سفارة ذات طـــابع سياسى الى مراكش ، وكان الهدف الذى أعلن عنه آنذاك هو التفاوض من اجل تبادل الأسرى . ولكن هجن حمل تعليمات بجس النبض عن امكان قيـــام تحالف سياسى مع السلطان عبد الملك ، وقد اخفى هذا الموضوع نظرا لانه لم يكن من اليسير على الراى العام الانجليزى قبول فكرة التحالف مع دولة اسلامية ، الا ان الوضع قد تغير بعد ارتقاء المنصـــور للعرش وعلو شأن مراكش وسمعتها فى السياسة الأوربية وقد أصبح موضوع دون انطونيو المطالب بعرش البرتغال هو محور مشروعات التحالف الانجليزى المراكشى طوال خمسة عشر عاما من عام ١٥٨٠ الى ١٥٩٥ (١) ذلك انه بعد ان ضم فيليب الثانى البرتغال الى دولته عام ١٥٨٠ التجأ دون انطونيو احد افراد الأسرة الحاكمة البرتغالية الى انجلترا فرحبت به الحكومة الانجليزية باعتباره اداة فعالة لتهديد اسبانيا ، وقد وضعت تفاصيل مشروع التحالف مع مراكش على اساس أن تقدم بريطانيـــا اسطولا لغزو البرتغال باسم مدعى العرش اللاجىء لديها . ويقوم المنصور بتحمل نفقات الحملة وتزويدها بالمؤن ، وفى مقابل ذلك يتنازل انطونيو عن الجيوب البرتغالية الباقية على سواحل مراكش . وبينما تحمس انطونيو لهذه المشروعات وارسل ابنه رهينة لدى المنصور ليثبت له صدق نيته ، تبين ان كلا من انجلترا ومراكش تتخذ من موضوع عرش البرتغال وسيلة للمساومة مع الاسبان ، ولذلك لم يقيض لهذه المشروعات الخروج الى حيز التنفيذ . وحينما بدات اليزابيث بانفاذ الحملة الى برشلونة عام ١٥٩٠ اعتذر المنصور بانشغاله بحملة السودان ، ويقال ان السبب الحقيقى لتراجعه انما هو خشيته من ان يحاربه فيليب الثانى بنفس السلاح نظرا لوجود لاجئين من الأسرة السعدية فى اسبانيا يطالبان بالحكم . ويلاحظ أن المراسلات حول هذا الموضوع بين اليزابيث والمنصور انقطعت منذ عام ١٥٩٥ كما توقف الحديث عن مشاريع المحالفات الاخرى .

كذلك نمت العلاقات التجارية بين انجلترا ومراكش فى عهد المنصور. ففى عام ١٥٨٥ تألف أول اتحاد للتجار الانجليز فى مراكش ، وكان هـذا الاتحاد هو نواة شركة بلاد البربر التى تأسست عـــام ١٥٩٢ ، وهى من

(١) خصص القسم الثالث من الوثائق التى نشرها دى كاسترى عن تاريخ مراكش للعلاقات الانجليزية . ويشغل موضوع دون انطونيو الجزء الأكبر من هذه الوثائق .

أوائل شركات الاحتكار التجارية فى انجلترا ، الا انها لم تعش طويلا مثل مثيلاتها شركة الهند الشرقية وشركة شرق البحر المتوسط ، لان قرب مراكش من انجلترا مكن صغار التجار من الوصول الى موانى مراكش والاتجار لحسابهم الخاص مخالفين حقوق امتياز الشركة .

وكما أن خصومة اسبانيا كانت من اهم اسباب التقارب الانجليزى المراكشى ، فان ثورة الهولنديين فى ذلك الوقت على الحكم الاسبانى لابد أن تكون عاملا قويا للتقريب بين البلدين . وقد اظهرت الجمهورية التجارية البحرية اهتماما خاصا بموانىء مراكش الشمالية نظرا لان سفنها الذاهبة الى امريكا كانت تتوقف عندها ، وقد ركزت اهتمامها على كيفية استغلال هذه المحطات للتبادل التجارى . وفى سنة ١٥٩٦ ارسل اول مشروع للتحالف بين هولندا ومراكش ، وبلغ هذا التعاون السياسى اقصاه فى عهد مولاى زيدان حينما تم عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين ، ولكن حكم زيدان لم يكن مستقراً ، ولم يحترم بحارة سلا هذه الاتفاقات فكانوا يهاجمون السفن الهولندية قرب سواحل مراكش (١) .

لقد حاول فيليب الثانى بعد تولى المنصور الحكم أن يجتذبه الى السياسة التى سار عليها بعض اسلافه من حكام مراكش والتى تقوم على فكرة التحالف مع اسبانيا ، ولو ادى هذا الى بعض التنازلات لمراكش من أجل مواجهة قوة العثمانيين فى شمال افريقيا . فارسل بعض الهدايا ولم يقطع المنصور الأمل على فيليب الثانى فتظاهر بقبول مبدا التفاوض الا أن المسألة لم تعد جس النبض من الطرفين . وما لبثت العلاقات ان عادت الى سابق عهدها من التوتر : أولا بسبب انتقال الجيوب البرتغالية : طنجة وسبتة ومزغان الى الاسبان . وثانيا لأن فيليب الثانى احتفظ لديه بلاجئين من الأسرة السعدية واخذ يهدد بهما المنصور . ولما كانت فرنسا فى معظم تلك الفترة على صلات طيبة باسبانيا ، فانها ظلت بعيدة عن مراكش سواء فى ميدان السياسة او التجارة وان لم يمنع هذا من ظهور مشروع تحالف مراكشى عثمانى فرنسى عندما ساءت العلاقات بين هنرى الرابع واسبانيا ، غير أن مشروع التحالف هذا يتصل بتاريخ الفترة التى تلت عهد المنصور .

عندما قضى المنصور نحبه فى عام ١٦٠٣ تنازع العرش ابناؤه الثلاثة ، وكان مفروضا إن يئول الى زيدان فاتحد اخواه المامون ويعرف بالشيخ ، وابو فارس حاكم مدينة مراكش لمعارضته وتغلبا عليه . الا أن المامون سرعان ما تنكر لأخيه فاقاله من منصبه . فاستغل زيدان هذه الفرصة

---

(١) خصص القسم الثانى من مجموعة دى كاسترى للوثائق الهولندية وهو يقع فى خمسة اجزاء .

وجمع كلمة أهل البلاد حوله واستقر في فاس • وكانت النتيجة أن ذهب المأمون يطلب المعونة من فيليب الثالث ملك اسبانيا مانحا اياه ثغرا من اهم الثغور الاسلامية في شمال مراكش وهو ميناء العرائش ، بل يعزى الى المأمون انه تسبب في اخراج بقايا المسلمين نهائيا من الاندلس ، وذلك بأن كشف لفيليب الثالث خطة كانوا قد وضعوها للثورة على الاسبان واعادة الحكم الاسلامي بالتعاون مع مراكش ، فكان قرار التشريد سنة ١٦١٠ • ثم نفذ تسليم العرائش واستصدر فتوى من علماء فاس بأنه يجوز افتداء ابناء النبي بتسليم بلد من بلاد المسلمين الى الكفار (١) ويفهم من هذا انه كان لدى فيليب الثالث بعض افراد الأسرة السعدية اطلقهم نظير هذا الاتفاق •

وقد أدت سياسة المأمون الى مقتله على يد مجاهدي تطوان سنة ١٦١٣ • ولم يستطع ابنه عبد الله ان يستقر في الحكم لسوء سمعة أبيه ، فيعود زيدان الى السلطة ولكن دون ان يتمكن من بسط سيطرته على جميع انحاء البلاد ، وتتشعب المنازعات حتى تختفي الأسرة تماما في منتصف القرن السابع عشر • وفي هذه الأثناء تظهر زعامات سياسية تستأثر بالسلطة في هذا الاقليم او ذاك من مراكش ، ويعتمد بعض هذه الزعامات على اساس ديني مثل الطريقة الدلائية او السملالية وغيرها من الطرق الصوفية ، وبعضها الآخر على اساس منظمات عسكرية مثل حكومة النقسيس في تطوان ، وحكومة العياشي في سلا • وكثيرا ما كانت تندمج هذه الطرق الصوفية بالجماعات العسكرية ، ولذلك يمكن القول بأن الطرق الصوفية التي ساعدت الأسرة السعدية في مرحلة تأسيسها ، قد خرجت عليها بعد أن انحرفت سياستها عن أهداف الجهاد •

وقد أصبحت حكومة سلا التي يتزعمها ابو عبد الله العياشي من اقوى تلك الوحدات السياسية القائمة بذاتها في مراكش ابان العقد الرابع من القرن السابع عشر • فامتد نفوذها على القسم الشمالي ما بين شاطىء الأطلسي حتى تطوان بما في ذلك مدينة فاس • واستمدت هذه الحكومة قوتها من حركة الجهاد في البحر ، حيث ان ميناء سلا كان موطنا لمهاجري الأندلس الذين تكاثروا بعد قرار طرد المسلمين من اسبانيا سنة ١٦١٠ ، واستأثر المهاجرون بالحكم فكانوا يشبهون في ذلك أوجاق الجزائر فينتخب البحارة زعيمهم من بين رجال الطائفة وحدهم • وقد اشتهر بحارة سلا بجراة لم يسبق لقراصنة (البربر) ان اظهروا مثلها • فأصبحت السفن الاسبانية الآتية من امريكا والمحملة بالذهب والفضة هدفا ثمينا لبحارة هذا الميناء الواقع على الأطلسي ؛ ووصلت غاراتهم الى شواطئ جزر بحر الشمال ،

(١) انظر كتاب تاريخ تطوان لمحمد بن داود ١٨١ نقلا عن كتاب معاصر يسمى تاريخ الدولة السعدية •

ولذا كان من المتوقع ان تسوء علاقاتهم بالانجليز ، ولكن بحارة الإنجليز كانوا ينظرون الى هـذا النوع من النشاط البحرى على انه اشبه بالمغامرات الرياضية • ولذلك اعجبوا بهذه الجمهورية البحرية وحاولوا توطيد الصلة بها الى حد ان احد ممثلى انجلترا بمراكش وهو جون هاريسون أرسـل تقريرا سنة ١٦٢٧ الى الملك شارل الاول مرفقا به طلب من العياشى بأن يقدم الانجليز مساعدة لمهاجرى الاندلس حتى يتمكن المسلمون من العـودة الى اسبانيا • واجاب شارل الأول مذكرا بحسن نية الانجليز نحو هؤلاء المشردين واتبع ذلك سنة ١٦٣٠ باصدار امر الى القراصنة الانجليز بالكف عن مهاجمة الموانى المراكشية • كما رسم هاريسـون خطة للتعاون مع المراكشيين لاسترداد سبتة • وبذا يكتسب الانجليز نفوذا على مضيق جبل طارق • ولم تقتصر علاقات الانجليز فى هذه الفترة بجمهورية سلا البحرية ان صح هـذا التعبير فقد تمت بعض الاتصالات مع مدعى السلطة فى البلاد من اعقاب الأسرة السعدية كما حدث سنة ١٦٣٧ حينما وقعت معاهدة مع محمد الشيخ الأصغر بخصوص تبـادل الأسرى ، غير ان علاقات الانجليز بالسلاطين كانت تتعرض فى هـذا الوقت لأزمات شديدة لان الانجليز كانوا يبيعون الأسلحة على نطـاق واسع للحكومات المحلية •

وعلى عكس السياسة الانجليزية اظهر الفرنسيون ميلا فى هذه الفترة الى التفاهم مع السلطات الشرعية ولم يكن للفرنسـيين تجارة تذكر مع مراكش فى ذلك الوقت ، ولعل اهم ما يذكره التاريخ محاولة لفرانسوا الأول سنة ١٥٣٢ لايجاد بعض العلاقات التجارية مع مراكش ، ولكن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة ايجابية • ولمـا تولى ريشليو شئون المستعمرات والبحرية سنة ١٦٢٥ كان لمراكش نصيب فى سياسته العامة الرامية الى توسـيع نشاط فرنسا التجارى ، فأرسل احد رجال البحرية وهو ايزاك دى رازلى Isac de Rasilly للتفاوض مع السلطات فى مراكش بشأن عقد هدنة ، ولكن الى اى هـذه السلطات كان عليه ان يتجه ؟ •

اتجه دى رازلى الى مدينة مراكش حيث يحكم عبد الملك بن زيدان ، ولكن سرعان ما تبين خطأ هذه السياسة • اذ ليس للسلطان سلطة عملية يستطيع ان يجبر بها بحارة سلا على احترام اوامره بالامتناع عن مهاجمة السفن الفرنسية • فاضطر الى العودة مرة اخرى على راس حملة بحـرية ضربت الحصار حول سلا بضعة اشهر سنة ١٦٢٩ ، غير انها لم تنل من المدينة شيئا • واقتصر اثرها على منع خروج السفن مدة الحصار ، وقد ظل دى رازلى يتردد على مراكش دون جدوى حتى سنة ١٦٣١ اذ عاد اليها للمرة الخامسة دون ان يغير سياسته القائمة على التفاهم مع السلاطين السعديين • فعقد اول معاهدة رسمية بين فرنسا ومراكش ، وكان السلطان وليد الذى وقعها ضعيفا بحيث لم يمكنه معارضة الشروط التى قدمتها

فرنسا ، وهى تنص على تحـــرير الأسرى المسيحيين الذين استرقوا في مراكش ، والسماح باقامة قناصل فرنسيين في الموانى المراكشية . وحرية التجارة للرعايا الفرنسيين ما داموا يؤدون الضريبة الجمركية المفروضة . وكذلك حرية ممارسة الطقوس الدينية اثناء اقامتهم بالبلاد . وبالطبع لم يكن لهـــذه المعاهدة اى جدوى وخاصة فيما يتعلق بالشرط الأول ما دام السلاطين لا يسيطرون على البلاد .

الفصل الرابع

دولة الأشراف العلويين

راينا كيف أن الطرق الصوفية أخذت تسيطر على بعض اقاليم مراكش ابان فترة الفوضى التى اعقبت وفاة المنصور · ففى اقليم السوس ودرعة استولى رجال الطريقة السملالية على الحكم ، ولكن الأهالى استاءوا من حكمهم وآثروا عليهم احد الأشراف ، هو مولاى محمد بن الشريف الذى بايعه اهل سجلماسة حوالى سنة ١٦٣١ ولما استقر حكمه فى الجنوب اشرابت نفسه لامتلاك فاس ، وكانت حينذاك بيد زعيم صوفى أخر هو ابو عبد الله محمد الدلائى · وفى سنة ١٦٤٦ أغار على المدينة واستطاع دخولها ولكنه لم يستقر بها · وكان على العلويين ان ينتظروا بعد ذلك عشرين عاما قبل ان يستقروا بالعاصمة · وقد تم ذلك فى عهد مولاى الرشيد سنة ١٦٦٦ بعد ان اغتصب الحكم من أخيه محمد الشريف ، وهو يعد بحق مؤسس الأسرة العلوية التى ما زالت تحكم مراكش حتى الآن (١) ·

نشأت الأسرة العلوية اذن فى الجنوب موطن الأشراف الذى خرجت منه الأسرة السعدية ايضا ، وتنتمى كلتا الأسرتين الى فرع شهير من الأشراف يعرف بالأشراف الحسنيين تمييزا لهم عن الأشراف الحسينيين الذين يقطنون الشمال ؛ والذين تنتمى اليهم دولة الأدارسة وتعرف الأسرة العلوية احيانا عند الكتاب الأوربيين بالأسرة الفلالية ، نسبة الى واحة تافيلالت بالجنوب الشرقى ، وهى الواحة التى استقر بها أسلاف الأسرة منذ قدومهم من الحجاز فى القرن السابع الهجرى ، كما تسمى اختزالا بالأسرة الشريفية · وكانت مراكش تعرف بالامبراطورية الشريفية ابان عظمة

---

(١) انظر عن نشأة الأسرة العلوية الناصرى ج ٤، Terrasse, Tom : II P. 253, ويهتم تيراس بتاريخ الحركات الدينية فى مراكش على وجه الخصوص ·

تلك الأسرة . وعلى خلاف الأسرة السعدية التي اعتمدت على تأييد الطرق الصوفية عند نشأتها ، اصطدم الأشراف العلويون منذ البداية بتلك الطرق وظلت علاقاتهم بها سيئة معظم فترات حكمهم واعتبروها عنصرا من عناصر الفوضى . كذلك بدات الأسرة عهدها بالاصطدام مع الحكومة العثمانية بالجزائر حتى بعث عثمان باشا واليها يلوم الشريف على تفرقة كلمة المسلمين ، على عكس الأسرة السعدية التي بدات عهدها بالكفاح ضد الجيوب المسيحية .

لم تطل حياة الرشيد بعد دخول فاس فترك الحكم لأخيه مولاى اسماعيل سنة ١٦٧٢ ، ويعد مولاى اسماعيل من اعظم سلاطين تلك الأسرة واطولهم حكما ، اذ استمر اكثر من نصف قرن ١٦٧٢ – سنة ١٧٢٧ ، عمل خلالها على تثبيت قوة الحكومة المركزية من جهة واعادة هيبة مراكش في العالم الخارجي من جهة اخرى . وقد امضى مولاى اسماعيل سنى حكمه الأولى في القضاء على النزعات الانفصالية ، المشكلة التقليدية التي عانت منها حكومات مراكش ، وقد زاد المشكلة تعقيدا في تلك السنوات امتناع ثلاثة من اخوته وابناء اخيه عن الاعتراف به ، واستقلال كل منهم بحكم منطقته . وتأييد العثمانيين في الجزائر للولاة الثائرين حتى اضطر مولاى اسماعيل الى الاعتراف بأحدهم حاكما على مراكش وآخر حاكما على السوس . وحتى ينفذ اسماعيل خطته بدقة تخلى عن النظام القديم القائم على الاستعانة ببعض القبائل على البعض الآخر . وعمد الى تجنيد جيش ثابت يدين لشخصه بالولاء واختار لتكوين هذا الجيش العبيد الافريقيين . فحررهم ومنحهم الاقطاعيات واصبح يعرف بجيش عبيد البخارى . لأن السلطان كان يقدم صحيح البخارى لهؤلاء الجند ليقسموا عليه يمين الولاء قبل انخراطهم في سلك الجيش .

ومما يذكر ان هؤلاء العبيد قد جلبوا الى مراكش منذ حملة المنصور في السودان ولكن اسماعيل لم يكتف بما كان موجودا في عهده منهم فعمل على الاكثار منهم بأن شجع غير المتزوجين منهم على الزواج حتى قيل أن جيشه المنظم بلغ ١٥٠٫٠٠٠ رجل . ويقال انه فكر في تكرار مغامرة المنصور في السودان ولكنه لم يلح مثل سلفه على احتلال تلك المناطق النائية . وكان هدفه اولا هو جلب عدد جديد من العبيد للجيش ومع ذلك لم يهمل مولاى اسماعيل الجنوب تماما فقد وصلت حركاته الى شنقيط أو موريتانيا .

ولقد نجح الى حد كبير في تحويل بلاد السيبة كلها تقريبا الى بلاد مخزن . حتى قبائل الصنهاجة التي استعصت على حكومات مراكش من قبل خضعت لحكومة فاس في عهد مولاى اسماعيل ، كما عمد الى نشاء الحاميات الثابتة في المواقع الاستراتيجية الهامة في البلاد مثل تازا .

والحدود الشرقية التى انشأ فيها سلسلة من الحصون لتكون حاجزا بينه وبين العثمانيين فى الجزائر نظرا لكثرة المنازعات بينهم وبين مراكش فى عهده • واشتهر اسماعيل بالشدة التى بلغت حد القسوة فى سبيل اخضاع القبائل ، فكانت حملاته تدمر كل ما تمر عليه فى الطريق • ولم يتجنب مولاى اسماعيل فى شدته افراد اسرته (١) بمجرد ان يشك فى ولائهم ، ولكن مولاى اسماعيل لم يشذ بهـــذا السلوك عن المقاييس الخلقية المتعارف عليها فى عصره • وقد استطاع ان يؤمن للمخزن دخلا ثابتا بفضل هـــذه السياســـة اولا ، ثم بنظام احتكار التجارة الخارجية الذى فرضـــه على الموانى •

اتجه مولاى اسماعيل بعد تدعيم ســـلطته فى الداخل إلى ما بقى للأوربيين من جيوب على الساحل محاولا تخليص البلاد من هـــذا الكابوس الذى ظل جاثما عليها منذ نحو قرنين ، فاسترد من الاسبان موانى المعمورة (المهدية الآن) سنة ١٦٨١ ، والعرائش ١٦٨٩ ، واصيلة ١٦٩١ ، بيد انه فشل امام موانى سبتة ومليلة وهكذا لم يبق فى عهده من الجيوب الاوربية سوى هذين الميناءين بيد الاسبان ، بالاضافة الى مزغان بيد البرتغاليين والتى سينجح حفيده مولاى محمد فى استردادها سنة ١٧٦٦ •

اما طنجة فكان البرتغاليون قد اســـتردوها بعد اســـتقلالهم عن الاسبان سنة ١٦٤٠ ثم شعروا بعجزهم عن الدفاع عنها ، فمنحها ملك البرتغال لشارل الثانى ملك الانجليز بمناسبة تزويج ابنته له كجزء من مهرها ؛ وفى سنة ١٦٨٤ ضرب المراكشيون عليها الحصار ، فانسحب الانجليز بعد بضعة اشهر ، قيل توفيرا للنفقات •

يوافق حكم مولاى اسماعيل الجزء الاكبر من عصر لويس الرابع عشر ، ومن المعروف ان اوروبا شهدت فى عصر هـــذا الملك سلسلة متتابعة من الحروب ، وكان من المتوقع ان يستخدم مولاى اسماعيل هذه الخصومات ليستعين بفرنسا ضـــد العدو المشترك انجلترا واسبانيا وذلك اثناء نضاله من اجل تحرير السواحل المراكشية • وفعلا ارسل سنة ١٦٨١ ســـفارة الى لويس الرابع عشر ليعقد معه حلفا سياسيا ؛ الا ان سياسة التعالى التى تميز بها لويس الرابع عشر ازاء الدول الاسلامية اثنته عن فكرة التحالف مع مراكش ، كما ان مشكلة تبـــادل الاسرى وقفت حائلا دون تحقيق

---

(١) يشكو الناصرى من وسائل مولاى اسماعيل الوحشية ، انظر الاستقصا جـ ٧ س ١٠٠ — ص ١٢٥ •

الصفاء بين البلدين ، لأن حكومة لويس الرابع عشر ظلت تماطل فى تسليم الأسرى المراكشيين كما فعلت مع الجزائر من قبل · ويبدو أن سفير مولاى اسماعيل محمد التميمى قد بهرته معالم مدينة باريس فعاد الى مراكش حاملا معه معاهدة تجارية تفاوض بشأنها مع كلبير · وتؤكد هذه المعاهدة الامتيازات التى وردت فى اول معاهدة مراكشية فرنسية سنة ١٦٣١ وتزيدها تفصيلا ، فهى تنص على قيام سلام دائم بين البلدين ، وعلى ضمان حرية الملاحة ، وتتعهد فيها مراكش بحماية السفن الفرنسية فى مياهها حتى ضد السفن الجزائرية ، وتنص المادة الخامسة على تبادل المساعدات فى حالة اعتداء قراصنة البحر المتوسط على سفن البلدين ، وتشترط المعاهدة الا تفرض على الرعايا الفرنسيين رسوم تزيد على تلك التى يدفعها اهل مراكش ، كما تقرر حق ملك فرنسا فى تعيين قناصل له فى اى مكان يختاره من البلاد ، وان يتولى هؤلاء القناصل الشئون القضائية لرعاياهم · وفى حالة وقوع نزاع بين رعايا فرنسيين ومراكشيين لا تنظر امام المحاكم العادية بل امام الملك او من يمثله فى الثغور (١) ·

والظاهر ان حكام المسلمين فى ذلك الوقت لم يفهموا مغزى الامتيازات ، وتوقعوا ان تكون هذه الامتيازات متبادلة بين الطرفين ، ولكن تفوق اوروبا فى ميادين التجارة والملاحة قد اظهر بجلاء انها وحدها تستفيد من الامتيازات · ومن ثم حق لهذه المعاهدات ان توصف بانها غير متكافئة ·

وقعت هذه المعاهدة فى يناير ١٦٨٢ ، وقد ارسل لويس الرابع عشر على اثرها بعثتين فى سنة ١٦٨٤ و ١٦٩٣ على التوالى ، غير ان فرنسا لم تستفد كثيرا من هذه المعاهدة ابان عهد مولاى اسماعيل لقلة المعاملات التجارية مع مراكش ·

وكان السلطان هو الذى اخذ جانب المبادرة محاولا تجديد العلاقات مع ملك فرنسا العظيم ، فارسل سفارة اخرى برياسة عبد الله بن عائشة · ويمكن تعليل هذا الموقف بأن مولاى اسماعيل كان يشعر بالغيرة من السلطان العثمانى ويرغب فى ان تحل مراكش محل الدولة العثمانية فى سياسة التحالف التقليدى بينها وبين فرنسا ، ولكن بعثة ابن عائشة لم تكن أنجح من سابقتها ، وكل ما اسفرت عنه هو تبادل المحادثات حول بعض المشروعات غير الجدية ، فمثلا عندما رأى ابن عائشة اثناء اقامته فى

---

(١) انظر نص هذه المعاهده فى وثائق De castrie الجزء الأول من القسم الرابع وهذا القسم مخصص للعلاقات بين فرنسا ومراكش فى عهد العلويين ·

باريس مدام دى كونتى ابنة لويس الرابع عشر وهى ارملة شابة واعجب بها ، ارسل الى مولاه يقترح عليه الزواج منها فلقى هذا الاقتراح السخرية فى البلاط الفرنسى ، وجر هــذا الموضــوع الى دعوة لويس الرابع عشر لاسماعيل الى الدخول فى المسيحية ، فرد عليه السلطان المراكشى بدعوته الى الاسلام ، وهكذا .

واخيرا افهم الوفد المراكشى بضرورة العودة لأن اقامته فى باريس تكلف الحكومة الفرنسية نفقات باهظة . يلاحظ اذن ان فرنسا فى سياسة مولاى اسماعيل قد حازت نفس الأهمية التى كانت لبريطانيا فى عهـد المنصــور .. وقد اشرنا الى ان بريطانيا عندما انسحبت من طنجة سنة ١٦٨٤ برر البرلمـان ذلك العمل بأنه توفير للنفقات . ولكن سرعان ما تبين من جديد اهمية مدخل البحر المتوسط ، فكان احتلال جبل طارق ســنة ١٧٠٤ ، وبوجود بريطانيا فى هذه القاعدة ازدادت اقترابا من الســواحل المراكشية والدليل على ذلك هو سعيها لعقد معاهدة تجارية سنة ١٧١٦ . وقد حصلت من وراء هــذه المعاهدة على عدة امتيازات . واصبحت بريطانيا منذ ذلك الوقت وحتى قبيل الحماية الفرنسية اكبر عميل فى تجارة مراكش الخارجية .

اما عن علاقة اسماعيل بالحكومة العثمانية فقد بدات بداية سيئة ، لأنه حاول فى سنى حكمه الأولى التوسّع شرقا وضم تلمسان الى مراكش ، الا أنه تراجع عند اول صدام مع القوات العثمانية ، واعترف بالحـدود التى كانت قائمة فى السابق بين البلدين ، كما انه اظهر رغبته فى التعاون مع مراد بك مغتصب السلطة فى تونس وذلك بقصد تكوين جبهة معادية لنيابة الجزائر . وفى بعض الأحيان كان شعور التضامن الدينى يدفعه الى مجاملة السلطان العثمانى . حدث هذا مثلا عندما استردت نيابة الجزائر ميناء وهران سنة ١٧٠٨ . فأرسل مولاى اسماعيل تهنئة الى السلطان أحمد الثالث . ولكن كان ســوء التفاهم يتجدد دائما فى مثل هــذه المناسبات لتمسك ســلاطين مراكش بلقب امير المؤمنين . وكانت أمنية سلاطين العثمانيين فى ان يعترف لهم حكام مراكش بالسيادة الاسمية فقط . الا ان هؤلاء كانوا على العكس يرون أنهم أحق من العثمانيين بتلك الزعامة الروحية لانتمائهم الى النسب الشريف .

شهدت مراكش بعد وفاة مولاى اسماعيل سلسلة من الحروب الأهلية بين افراد الأسرة الحاكمة . والواقع ان دلائل الفوضى قد بدات تظهر فى حياة السلطان الكبير عندما تنازع ابناؤه على حكومات الاقاليم فى السنوات الأخيرة لحـكم والدهم . ومما زاد حدة الصراع أن كلا من المتنافسين على

العرش استند الى كتلة من الكتل الاجتماعية فى مراكش • وبالاضافة الى المجموعات القبلية العربية والبربرية التى دخلت هـذا الصراع ظهر عنصر جديد وهـو جيش العبيد •

ولا أدل على هذه الفوضى من انه تعاقب على حـكم البلاد ستة من السلاطين فى الفترة ما بين ١٧٢٧ و ١٧٥٧ • وكان من الممكن أن تؤدى هذه المنافسات الى اندثار الاسرة العلوية ، لولا ان المتنافسين على العرش كان يحترم كل منهم حياة الآخر اذا وقع فى يده • ولولا ذلك لما أتيح مثلا لمولاى عبد الله بن اسماعيل أن يرقى للعرش أربع مرات •

وبتولى محمد بن عبد الله العرش ١٧٥٧ ــ ١٧٩٢ • عاد الاسـتقرار نسبيا الى البلاد • ويعد حكم هـذا السلطان صورة مصغرة لعهد مولاى اسماعيل ، فهو قد حاول تجديد العلاقات مع بعض الدول الاوربية من جهة ، واستأنف الجهاد ضد الجيوب المسيحية من جهة اخرى • وقد كان أميل فى البداية الى فكرة تنشيط التجارة فانشأ ميناء موجادور ، ودخل فى معاهدات تجارية مع جميع الدول الاوربية التى لها معـاملات مع مراكش ، ولم يستثن من ذلك اسبانيا • وقد استلزم عقد المعاهدة معها تجنب مشكلة الجيوب ، وذلك بتخصيص بعض نصوص المعاهدة لتحريم الغارات البحرية وعقد الهدنة على حدود الجيوب • ولكن بعد نجاحه فى استرداد مزغان من يد البرتغاليين طمع فى أن يتخلص من بقية الجيوب : سبتة ، ومليلة ، فلما احتجت اسبانيا بوجود المعاهدة ، رد مولاى محمد بأن الهدنة تنطبق على البحر فقط • ولم يكن هـذا الرد مستندا فى الحقيقة الى نص المعاهدة : ومهما يكن فقد تراجع مولاى محمد عن هـذه الخطة بعد محاولتين فاشلتين سنة ١٧٧٣ و ١٧٧٤ •

وقد صادف عهده حرب السنوات السبع ، ولا شك انه كان أميل الى الدول الشمالية البروتستنتية التى تكتلت فى هذه الحرب ضـد فرنسا واسبانيا معا • فعقد معاهدة تجارية مع الدانمرك ، كما جدد المعـاهدة البريطانية المعقودة سنة ١٧١٦ ، ورغم هزائم فرنسا فى هـذه الحـرب فقد عاودت نشاطها البحرى بمجهود الأميرال فلورى • وارسلت حملة تأديبية على موانى المرائش وسلا • والظاهر ان مولاى محمد كان مسـتاءا من نزعات هـذه الموانى الانفصالية ولذلك لم يتأثر كثيرا بهذه الحملات ؛ ولم يلبث أن دخل مع فرنسا فى معاهدة صداقة وتجارة • وتعتبر هـذه المعاهدة المراكشية الفرنسية التى عقدت سنة ١٧٦٧ مبدأ فكرة الحماية التى سيكون لها اثر بعيد فى تطوير المسألة المراكشية فى نهاية القـرن التاسع عشر ، فهى تعيد معظم المبادىء التى نصت عليها معاهدة ١٦٨٢ مع

لويس الرابع عشر وتضيف اليها حق القناصل الفرنسيين فى حماية التجار ومن يدخل فى خدمتهم حتى من غير الرعايا الفرنسيين . ولهؤلاء القناصل أن يشرفوا على الأموال الفرنسية اذا غاب أصحابها أو ماتوا . وقد حاول المبعوث الفرنسي الكونت دى برنيون ان يحصل بالاضافة الى تلك المعاهدة على مركز ساحلى يقيم الفرنسيون عليه حصنا مثل حصن قالة فى الجزائر ولكن مولاى محمد رفض هذه الفكرة رفضا باتا .

ومما هو جدير بالملاحظة ان عهد محمد بن عبد الله شهد فى نهايته قيام أول اتصال بين جمهورية الولايات المتحدة الناشئة وبين دولة عربية اسلامية ، وحتى قبل أن تتشكل الحكومة الفدرالية فى واشنطن اقترح الكونجرس سنة ١٧٨٦ عقد معاهدة صداقة وتجارة مع مراكش ووسط السلطان لدى نيابات تونس وطرابلس لكى تكف عن مهاجمة السفن الأمريكية . ومع أن السلطان لم ينجح فى وساطته ، لأن النيابتين طلبتا من الولايات المتحدة اتاوة ، وهو ما لم تقبله الحكومة الفدرالية ، فقد بعث جورج واشنطن بعد توليه الرئاسة برسالة شكر الى مولاى محمد فى ديسمبر ١٧٨٩ (١) نوه فيها بالصداقة التى نشأت بين البلدين منذ قيام الجمهورية . واعتبر الأمريكيون أن تراسل السلطان مع الكونجرس يعنى انه كان من أوائل الدول التى اعترفت بجمهورية الولايات المتحدة وقد استمرت العلاقات الطيبة بين البلدين قائمة فى عهد خلفائه . وكانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التى انشأت لها قنصلية فى طنجة سنة ١٨٢٠ .

وتتميز سياسة مولاى محمد باتجاه جديد وهو توثيق الروابط مع الدولة العثمانية والمشرق الاسلامى بصفة عامة . فقد تبادل المراسلات والهدايا مع الباب العالى ، وارتبط بالمصاهرة مع الشريف سرور حاكم مكة ، ويلاحظ أن قوافل الحج المراكشية قد كثر ترددها على الحجاز . ولما كانت هذه القوافل تمر بشمال افريقيا فمصر ، فقد استدعى ذلك زيادة عوامل الاتصال بين مراكش وهذه الأقطار . ومما يجدر بالملاحظة أن احدى هذه القوافل قد وصلت الى مكة سنة ١٨١١ حينما كان السعوديون مستولين على الحجاز ، فأعجب الحجيج المراكشى بالمبادىء السلفية التى تدعو اليها الحركة الوهابية السعودية . ولعل مهاجمة الوهابيين للطرق الصوفية وخرافاتها هى أهم ما اجتذبت العلويين فى مراكش ، الذين اصطدموا مع هذه الطرق منذ نشأتهم ، حتى أن مولاى سليمان المعاصر لهذه الحادثة ألف الرسائل فى الرد على الطرق الصوفية . ومن

---

(١) أنظر رسالة واشنطن فى Landau P, 185

مظاهر هـــذه السياسة رفض مولاى سليمان تأييد الطرق الصوفية فى وهران ضـــد السلطات العثمانية بالجزائر ، مع انها عرضت عليه التبعية لعرش مراكش ٠

لقد سادت مراكش بعد مولاى محمد فترة من العزلة عن العـــالم الخارجى ، ومال السلاطين الى مصالحة الاســـبان والاعتراف بمراكزهم الساحلية ٠ وازدادت هـــذه السياسة وضوحا فى عهد مولاى سليمان ١٧٩٤ ـ ١٨٢٢ ، فقد عمد الى بيع سفن الموانى المراكشية الشهيرة الى نيابات تونس والجزائر ، وذلك ليتجنب المشاحنات مع أوربا بايقاف حركة الجهاد فى البحر ٠ بل حرم على رعاياه الخروج للتجارة فى البلاد المسيحية ، وهو الذى خصص ميناء طنجة ليكون مقرا للممثلين الأجانب فلا يتعدونه الى العاصمة الداخلية فاس ٠

كذلك حدد مولاى سليمان الموانى التى يجـــوز للتجار الأوربيين أن يقيموا فيها ، وحظر على جميع الرعايا المسيحيين تجاوزها الى الدخل ٠ ولذلك أصبحت مراكش لغزا غامضا يسعى الرحالة الأوربيون لاكتشافه ، وكان هؤلاء يضطرون الى اخفاء شخصياتهم عند القيام برحلاتهم ٠ ومـــع ان مولاى سليمان كان يعاصر عهد الثورة ونابليون ، فان مراكش لم تلعب على مسرح الصراع الدولى الذى اقترب من شواطئها ذلك الدور الذى لعبته الجزائر ، ولم يستغل مولاى سليمان وقـــوع اسبانيا بيد الامبراطورية النابليونية لكى يسترد سبتة ومليلة ، بل راعى معاهدة الصلح التى كان قد عقدها مع الاسبان سنة ١٧٩٩ ٠ ورغم حرص سليمان على سياسة العزلة فقد وصلت مراكش فى عهده اثنتان من تلك البعثات الاستطلاعية التى اشتهر نابليون بايفادها الى العالم الاسلامى تمهيدا لمشروعاته التوسعية ، منها بعثة دى مانجو باديا ، الذى تنكر فى شخصية احد أثرياء المسلمين باسم على بك العباسى ونشر رحلته عن مراكش ، ثم بعثة الضابط بوريل سنة ١٨٠٧ ـ ١٨٠٨ ٠

خلف عبد الرحمن مولاى سليمان عام ١٨٢٤ وحاول أن يجـــدد حركة الجهاد فى البحر ولكن كما يقول صاحب الاستقصا (١) ٠ (صادف عصره علو شوكة النصارى وهو ما هو من استيلاء الفرنسيين على ثغر الجزائر) ، ومهما يكن من تردد مولاى عبد الرحمن فى موقفه من هـــذا الحادث فان ســـلاطين مراكش لم يذهبو ابدا مثل بايات تونس الى حـــد التعاون مع الغزاة ٠

---

(١) الناصرى جـ ٩ ص ٢٤ ٠

القسم الثاني

الاستعمار الفرنسى

الفصل الخامس

المسألة الجزائرية من ١٨١٥ الى ١٨٣٠

١

رأينا فى غضون الحديث عن علاقات الجزائر الخارجية أثناء عهد الثورة ونابليون ، أن النيابة قد استفادت من الحروب الأوربية خلال هذه الفترة ، وشرعت تجدد قوتها البحرية . ويبدو أن أوربا قد أسفت على ادخال الجزائر كطرف فى منازعاتها ولذلك تحولت فى مؤتمر فينا الى سياسة جديدة تقوم على مبدأ العمل المشترك ضد نيابة الجزائر ، ولكنها ظلت تتردد فى كيفية تنفيذ هذه السياسة ، حتى أتيح لفرنسا أن تنفرد بمهمة تحطيم النيابة فى نهاية الأمر .

وقد أثير موضوع الجزائر فى مؤتمر فينا الأول سنة ١٨١٤ بمناسبتين الأولى : عندما طالب فرسان مالطة باعادة الجزيرة اليهم ، أو بمنحهم أى مقر آخر فى البحر المتوسط ليكون قاعدة لجميع الشعوب المسيحية ، تعمل منها على تحطيم قراصنة المسلمين بصفة عامة وشمال افريقيا بصفة خاصة . والمناسبة الثانية تتعلق بموضوع تجارة الرقيق ، ورغبة المؤتمرين فى تحرير الأسرى المسيحيين الذين ما يزالون بالمغرب (١) ، وقد أبدى الأميرال البريطانى سدنى سميث اهتماما كبيرا بهذه المشكلة ، نظرا لاتصاله بمنطقة المتوسط ابان الحروب النابليونية . ففى اغسطس ١٨١٤ قدم مذكرة بخصوص نيابة الجزائر الى هيئة الدول المتحالفة التى انتصرت على فرنسا ، واشتملت على عدة مبادىء هامة : منها ضرورة قيام أوربا بعمل جماعى ضد قرصنة المغاربة ؛ لأن فرسان مالطة لا يستطيعون تحقيق هذه المهمة ، ولا يعنى هذا التدخل الأوربى احتلال الجزائر وانما يكتفى بتحطيم حكومة الدايات

---

(١) قدر عدد الأسرى المسيحيين آنذاك بمدينة الجزائر بـ ١٢٠٠ بينما كان متوسط عدد الأسرى المسيحيين خلال القرن السابع عشر ٣٥ الفا .

القائمة ، واقامة حكومة أخرى فى الجزائر تراعى المبادىء المتبعة بين الدول المتحضرة . وفى رأى الأميرال البريطانى ، لا يعد هـــذا التدخل تعـديا على سُيادة الدولة العثمانية ، لأن الداى لا يعترف رسميا بهذه السيادة ، بدليل أن اعتداءاته تتكرر على نيابتى تونس وطرابلس المجاورتين . وعلى العكس سيعمل التدخل الأوربى على توكيد سيادة السلطان على تلك البلاد المتمردة . ولذلك يمكن للدول أن تطلب الى السلطان التعاون معها ، وذلك بمنع خروج رعايا الدولة اليها للانخراط فى بحريتها أو جيشها ، وسحب ما بها من حاميات واتخاذ الحزم مع باى تونس ، بالزامه احترام المبادىء الدولية . ولتحقيق هــــذه الخطة اقترح سدنى سميث ، تأليف قوة بحرية مشتركة وأبدى رغبته فى أن يكون قائدها (١) ولكن اتفقت كلٌ من انجلترا وفرنسا عند انعقاد المؤتمر على رفض المشروع . أما بالنسبة لفرنسا فالسبب واضح وهو أنها خرجت من حروب نابليون مستضعفة ، وكانت تعلم جيدا انهـا لن تستطيع فى هـــذه الظروف أن تلعب دورا رئيسيا فى أى عمل جماعى يتخذ ضـد الجزائر . أما بريطانيا فقد وضح وزير خارجيتها كاسلريه بنفسه موقفها ، فقال « ان بريطانيا ما زالت تحتفظ بسياستها التقليدية التى تفضل بقاء النيابات حتى لا تتعرض شمال افريقيا لحالة من الفوضى تمكن فرنسا من اخضاعها دون عناء » لذلك اكتفى المؤتمر فى قراراته النهائية فى يونيو ١٨١٥ ، بوضع مبـدأ عام يحرم القرصنة واسترقاق المسيحيين فى المغـــرب ضمن سياسة عامة تهدف الى الغاء عادات القرصنة والرقّ فى العـــالم .

على أنه لم يمض عام واحد على مؤتمر فينا ، حتى كانت بريطانيا قـد نفذت فكرة التدخل باسم أوربا والمسيحية ، ولكنها انفردت تقريبا بالتدخلّ المسلح ضد الجزائر وان أشركت معها قطعا من الأسطول الهولندى لتثبت صفة الحملة الأوربية ، ولا شك أن هذا التدخل انما جاء نتيجة للمركز الجديد الذى اكتسبته بريطانيا فى منطقة البحر المتوسط اثر حـــروب نابليون ، فقد آلت اليها جزر الايونيون فى شرق المتوسط ، وكذلك جزيرة مالطة بإقرار من مؤتمر فينا . وبالاضافة الى جبل طارق اصبحت بريطانيا تعتبر نفسـها من دول المتوسط ، وبالتالى كرهت احياء البحرية الجزائرية سنة ١٨١٥ ، خاصة وان الريس حميدو ركز نشاطه فى هذا العام ضـد السفن الاسـبانية والبرتغالية ، والدولتان الايبيريتان آنذاك حليفتان لبريطانيا .

---

(١) يمكن الاشارة الى مرجعين هامين فى موضوع هذا الفصل اولهما :
(أ) محاضرات القاها الدكتور احمد عزت عبد الكريم ونشرها معهد الدراسات العربية بعنوان « المسألة الجزائرية فى السياسة الدولية » .
E. P. Marchand : L'europe et la Conquète, d' alger :

وفى أوائل سنة ١٨١٦ تعرضت احدى السفن البريطانية الصغيرة للأسر ، فاسرعت بريطانيا بارسال حملة بحرية كبيرة ليست ضد الجزائر فحسب ، بل كان عليها ان تطوف بالنيابات الاسلامية فى شمال افريقيا ، مرهبة اياها حتى تسرح ما لديها من أسرى وتعطى تعهدات باحترام قوانين البحر ٠

قاد اللورد اكسماوث هذه الحملة وانضم اليه فى جبل طارق الاسطول الهولندى ، وفى ابريل ١٨١٦ اخذ يطوف بموانى الشمال الافريقى حيث ظفر بتعهدات حكامها بأن يطلقوا الأسرى بفدية مخفضة ٠ والظاهر أن الداى لم يكن مستعدا لقبول التهديد ، فبمجرد ابتعاد الأسطول البريطانى القى القبض على عدد كبير من الرعايا الانجليز والفرنسيين الذين كانوا يعملون فى مصايد الصدف قرب ساحل الجزائر الشرقى ، كما طرد القنصل البريطانى من الجزائر ٠ ولعل هذا هو ما يفسر لنا وقوف القنصل الفرنسى ديفال موقف التأييد من المطالب الانجليزية ، بالرغم من استياء فرنسا لانفراد بريطانيا بالعمل فى الجزائر ٠ فتذكر الوثائق الفرنسية ان الداى عمر باشا رفض رفضا باتا فكرة الاقلاع عن القرصنة متعللا بأنها هى المصدر الوحيد الذى ينفق منه على الجيش ، ويضيف ديفال انه نصح حينئذ الداى بقبول شروط الحملة الانجليزية لأن أوربا أجمعت على تأييدها ٠

وفى اغسطس عاد اكسماوث بعد ان عزز قوته البحرية فأصبحت تضم أكثر من ٤٢ سفينة حربية كبيرة ، وقدم شروطا جديدة أكثر تحديدا من مطالب ابريل ، فهى تشمل الكف عن استرقاق الأسرى المسيحيين ومعاملتهم طبقا للمعاهدات السائدة فى أوربا ، والاعتراف بحق اخذ الفدية عنهم ولكن بشرط أن تكون معتدلة ، وكذلك رد الأسرى التابعين لنابولى وسردينيا الى بريطانيا (وكانوا يكونون الغالبية العظمى من الأسرى وقد قدر عدد الأسرى الذين حررهم اكسماوث فى الجزائر وحدها بـ ١٦٠٠ ، أصبحوا ٣٠٠٠ بعد ان أضيف اليهم أسرى تونس وطرابلس ، وفى نفس الوقت اعترف اكسماوث بحق الأسطول الجزائرى فى تتبع سفن الدول التى لم تعقد مع الجزائر معاهدات خاصة ، بيد انه طلب الحاق شرط بهذه الاتفاقية ينص على تعهد الداى بعقد معاهدات مع جميع الدول الأوربية بشأن الغاء القرصنة ٠

ولكى يضمن اكسماوث النجاح لمهمته ، دبر حيلة يسيطر بها على ميناء الجزائر فى حالة رفض الداى للشروط ٠ فبينما كان المفاوض يتقدم فى السفينة التى تحمل العلم الأبيض ، أرسل خلفه سفينة حربية رست داخل الميناء ، وعندما رفض الداى عمر كما كان متوقعا هذه المطالب ،

استطاعت هذه السفينة أن تفتح الميناء للأسطول البريطاني الذي تمكن من الحاق أضرار جسيمة به • وازاء هـــذا الخطر الداهم ، اضطر الداي عمر الى توقيع الشروط التي قدمت اليه في ٢٩ أغسطس ١٨١٦ وسنـــلم الأسرى الطليان الذين كان اكسماوث يطالب بتحريرهم (١) •

حنق الجند ورجال الطائفة على عمر باشا لخضوعه أمام التهـــديد البريطاني ، فقرروا قتله واختيار داي آخر يستطيع الصمود امام أوربا ، ووقع الاختيار على الداي حسين • ولعل هـــذا ما يفسر لنـــا مواقفه المتصلبة من المطالب الأوربية ثم الفرنســـية فيما بعد • ولم يثن تحطيم الأسطول البريطاني لميناء الجزائر بحريتها عن تتبع سفن الدول الأوربية الصغيرة ، ولا سيما الجمهوريات البحرية الناشئة على البلطيق مثل بريمن وليبك بالاضافة الى مملكة بروسيا والتمسك بالاتاوات او زيادتها بالنسبة للسويد والدانمارك • لذلك عادت بريطانيا تطالب بالتدخل على أســـاس مشروع سدني سميث ، الذي أهملته من قبل ، واقترحت أن توضع القوة الجماعية تحت اشراف مجلس اوربي • مثل ذلك المجلس الذي يشرف آنذاك على قوات الحلفاء المحتلة لفرنسا • ولكنها اصطدمت بمعارضة جميع الدول الكبرى تقريبا ، فروسيا التي تتزعم الحلف المقدس في ذلك الوقت ترى في بريطانيا منافسا خطرا لنفوذها في الولايات العثمانية ، اما فرنسا فقد كانت تسعى لأن يقتصر التدخل على دول المتوسط تحت زعامتها ان أمكن ، وقد عبر شاتوبريان أحد الأعضاء البارزين في مجلس النواب عن هذا الاتجاه قائلا « لقد كان الفرنسيون هم أول الصليبيين ، فليكونوا الآن آخـــرهم » •

اما اسبانيا فقد وجدت في هـــذا الموضوع فرصة لانتقاد بريطانيا التي كانت تشجع حينئذاك الثورات في المستعمرات الاسبانية بأمريكا ، فطالبت بان يشمل موضوع القرصنة المستعمرات الأمريكية مثـــل نيابات الشمال الأفريقي تماما •

وازداد هذا الخلاف بين الدول الأوربية وضوحا ، عندما أعيد بحث موضوع نيابة الجزائر في مؤتمر اكس لا شابل سنة ١٨١٨ • فقد اظهرت روسيا ميلا الى الاشتراك في القوة الأوربية (الرادعة لقراصنة البربر) • فاثار هذا المطلب مخاوف كل من بريطانيا وفرنسا ، وكان من بين العوامل التي ارست سياسة الدولتين التقليدية ، تلك السياسة التي ترمي الى

(١) انظر تفاصيل هذه الحملة :

E. Salame — A Narrative of the expedition to Algiers in the year 1816 under LORD Ex Mouth.London 1819.

ابعاد روسيا عن حوض البحر المتوسط • وهكذا مالت فرنسا الى توسيط الآستانة في المشكلة الجزائرية • بينما دعت بريطانيا الى اشتراك فرنسا معها لتاليف قوة رادعة ضد الجزائر ، وهذا ما ستنفذه فعلا في العام التالى • ومع ان المؤتمر لم يتخذ مثل سابقه قرارا حاسما ، الا ان الباب العالى استشعر من هـذه المناقشات وجود فكرة التضامن المسيحى ضد احدي الولايات الاسلامية ، وبين الريس افندي وزير الخارجية أن الدولة العثمانية لا تستطيع فى مثل هـذه الظروف أن تقف ضد شعب اسلامى • وقد ظهر هـذا الاتجاه في السياسة العثمانية فعلا منذ الحملة البريطانية سنة ١٨١٦ ؛ فقد منحت الجزائر اثر هـذه الحملة ثلاث سفن حربية ، كما توسطت لانهاء المنازعات بينها وبين تونس •

كان قرار اكس لاشابل يقضى بأن يوجه انذار الى الجزائر بالكف عن الرق والقرصنة ، مع التهديد باستخدام القوة ، واتفق على أن تقوم بريطانيا وفرنسا معا بهذه المهمة بالنيابة عن اوربا • وقد ظهرت اساطيل الدولتين أمام الجزائر في سبتمبر ١٨١٩ • وجاء في الاعلان الذى ارسل الى الداى حسين ، بأنه اذا بدأ المغاربة فى العدوان فستكون اوربا تحالفا قويا ضدهم ، ولكنها مستعدة لاقامة علاقات طيبة مع الجزائر اذا غيرت من نظمها غير الملائمة للعصر • وطلب الاعلان اسقاط نظام الرق اساسا فى الجزائر ، ولما كانت اوربا كلها مهتمة بهذا الموضوع الخطير ، فلن تكتفى الحملة هذه المرة بالوعود الشفوية ، انما ينبغى على الداى اصدار وثيقة رسمية بهذه التعهدات • كذلك طالب الانذار بتخلى الداى عن حقه فى تفتيش السفن الأجنبية وعدم مصادرتها بحجة عدم استيفاء أوراقها • ومن الطبيعى ان يرفض الداى هذين المطلبين لأن فيهما اذلالا لكرامة الجزائر وانتقاصا لسيادتها ، الا انه رفض ايضا التعهد بعدم تتبع سفن الدول غير المرتبطة بمعاهدات ، (ولن تجد الجزائر فى اى تجارة عوضا عن هـذه الأعمال) ، كما ان الغاء نظام الرق دفعة واحدة لم يكن من الأفكار المقبولة فى مجتمعات ذلك العصر •

ولم يكن لدى الحملة تفويض باحتلال الجزائر او تدميرها فى حالة الرفض ، وذلك نظرا لما بين الدول من خلاف وتنافس حول تلك المشكلة ، بل ان فرنسا التى اشتركت مع بريطانيا فى تلك الحملة لم تكن تثق فى نيات شريكتها وتعتقد بأنها تسعى لاحراز مركز ممتاز فى الجزائر ، ولم يعرف الداى حسين كيف يستفيد من حالة التنافس بين تلك الدول • وأدت سياسته الصلبة الى خلق المسوغات أمام كل دولة أن تستخدم الشدة مع الجزائر دون أن تجد معارضة جدية من الدول الأخرى ، ويظهر مما سبق أن بريطانيا قد اصبحت فى المدة ما بين ١٨١٦ — ١٨٢٤ هى المتزعمة لسياسة تحطيم قوة النيابة • ولذلك اظهر قناصلها صلفا فى معاملاتهم مع

الجزائريين ، فعمد « ماكدونالد » مثلا الى بسط حماية دولته على الرعايا الجزائريين الذين كانوا متهمين باحداث ثورة داخلية ضد حكومة الجزائر ، فاضطر الداى الى ابعاده عن البلاد مما ادى الى مظاهرة بحرية جديدة سنة ١٨٢٤ ، فكانت هـــذه هي آخـر المظاهرات البريطانية امام الجزائر .

وكانت ذكرى فرنسا النابليونية المعادية لاوربا قد اخـــذت تنمحى بالتدريج ، فلما جاء دورها لتسوى مشاكلها بطريقتها مع الجزائرلم تصطدم بمعارضة فعالة .

٢

النزاع مع فرنسا

تأزمت العلاقات بين فرنسا وحكومة الداى سنة ١٨٢٦ وتطور الامر الى ضرب الحصار على مدينة الجزائر فى العام التالى ، حتى انتهى بارسال الحملة لاحتلال النيابة فى يونيو ١٨٣٠ . وسنحاول فيما يلى أن نرد هذه الأزمة الى اصولها التاريخية مميزين بين نوعين من اسباب النزاع : الأسباب العامة ثم الحوادث التفصيلية التى تسببت بصورة مباشرة فى الاحتلال . فمن هـــذه الأســباب العامة مايتعلق بفقدان فرنســا لامبراطوريتها الاستعمارية ابان حروب الثورة ونابليون ، وتنازلها لبريطانيا عن بعض هذه المستعمرات نهائيا سنة ١٨١٥ . ولذلك يجمع مؤرخو الاستعمار فى فرنسا على أن الاستيلاء على الجزائر يعد نقطة البداية لاحياء السياسة التوسعية وتأسيس امبراطورية استعمارية ثانية .

ومنها ما يتعلق بهيبة حكومة البوربون ، فمن المعروف أن هذه الحكومة قد عادت على اكتاف الاجانب وقبلت اذلال فرنسا ، ولما عجزت عن تعديل معاهدة فيئنا راحت تبحث عن نصر خارجى فكانت ازمة الجزائر فرصـــة طيبة لابراز عظمتها فى الخارج ، وقد زادها تمسكا بهذه السياسة التوسعية رغبتها فى تغطية القوانين الرجعية التى اشتطت فى سنها خلال الأعوام القليلة التى سبقت عام ١٨٣٠ . وهناك سبب ثالث ــ ولعله الاهم ــ وهو استمرار شعور التعصب الدينى وبعث ذكريات عهد القراصنة والجهاد فى البحر كلما وقــع حادث ولــو بســيط من بحــارة الجزائر ضـــد اى دولة أوربية .

وبينما كانت الجزائر تتزعم دول المغرب فى هـــذا الصراع ؛ كانت فرنسا تشعر انها زعيمة الدول الكاثوليكية فى المتوسط . وقد تأكد هذا

الاتجاه في عهد شارل العاشر ١٨٢٤ – ١٨٣٠ ، وهو معروف بتأييده المطلق لحـــزب الكنيسـة : ولهذا الدافع الديني شواهد عدة : منها أن فريق الوزراء الذين تحمسوا لفكرة الاحتلال كانوا في الغالب من الحزب اليميني ، فمثلا عندما انقسم مجلس الوزراء على نفسه سنة ١٨٢٨ بخصوص أهداف الحصار ، دافع كليرمون دى تونير وزير الحربية عن وجهة نظر الحـزب اليميني فى الاحتلال فى تقرير ننقل منه الفقرة التالية : « لقد أرادت العناية الالهية أن تثار حمية جلالتكم بشدة فى شخص قنصلكم على يد الد أعداء المسيحية ، ولعله لم يكن من باب الصدفة أن يدعى ابن لويس التقى لكى ينتقم للدين وللانسانية ، ولاهانته الشخصية فى نفس الوقت ، وربما يسعدنا الحظ بهذه المناسبة لننشر المدنية بين السكان الأصليين وندخلهم فى النصرانية » . وعندما اقام بورمون قائد الحملة صلاة الشكر فى فنـاء القصبة بمناسبة الانتصار ، بعث بوصف لهـــذا الاحتفال قال فى نهايته : « مولاى ، لقد فتحت بهذا العمل بابا للمسيحية على شــاطىء أفريقيا ، ورجاؤنا أن يكون هـــذا العمل بداية لازدهار الحضارة التى اندثرت فى تلك البـــلاد » ولم يخف المؤرخون المحدثون هـــذه الحقيقة ، فوصف ادواردريو المؤرخ الفرنسى المعروف بدراساته عن الشرق حادث الاستيلاء على الجزائر ، « بانه كان أول أسفين دق فى ظهر الاسلام » .

أما الحادثة الشهيرة بلطمة المروحة والتى كانت سببا مباشرا فى ضرب الحصار ثم الاحتلال ، فهى نتيجة لتطور موضوع قديم يرجع الى عهـــد الثورة حينما اضطرت فرنسا الى شراء القمح من الجزائر على ســـبيل الاقتراض .

وقد افتتح هذه السياسة الداى حسان ، واشترك بعض الماليين من اليهود ولا سيما بيت بكرى ، الذى هاجر من ليفورن الى الجزائر فى سنة ١٧٧٠ ، فى هذه العمليات كوسطاء . فكان الدايات يبيعون لهم القمح بثمن بخس نظير اقتراضهم الأموال من تلك البيوت المالية عند الحاجة . ثم يبيع هؤلاء الوسطاء القمح لفرنسا بأثمان باهظة لحاجتها الى المؤن واضطرارها للدفع على آجال ثم دخل الداى مصطفى باشا الذى خلف حسان فى هـــذه العمليات كدائن ، وذلك بتقديم بضائع لفرنسا قيمتها ٣٠٠ الف فرنك على سبيل الاقراض ، ومن ثم أصبح الداى يستفيد مثل الوسطاء اليهود من عمليات التجارة مع فرنسا . وهذا ما يفسر لنا موقف الداى المتراخى منها ابان حربها مع الدولة العثمانية ١٧٩٨ – ١٨٠١ وكان اليهود من بيت بكرى يحرصون على توثيق صداقات بالشخصيات الكبيرة فى باريس حتى يضمنوا اسداد ديونهم فى مواعيدها ودفع الفوائد الكبيرة عنها ، واعتمد الداى عليهم فى هـــذه المهمة ، وتكشف الوثائق عن الدور الذى لعبه تاليران فى تلك

المعاملات ، وتلمح الى انه كان يأخذ الرشاوى لانجاز مطالب اليهود وحكومة الجزائر ، فقد شاع عن ابراهيم بكرى قوله : « اذا لم يكن الأعرج ، مشيرا الى تاليران ، ملك يدى ما كنت استطيع فعل شيء في باريس » والظاهر أن تاليران تآمر مع اليهود لتسوية ديونهم أولا فى الوقت الذى كان الداى يلح فيه لاستيفاء ديونه ٠

ويبدا مصطفى داى منذ سنة ١٨٠٠ تقريبا ، تلك السلسلة الطويلة من الرسائل التى بعث بها هو وخلفاؤه ملحين فيها على فرنسا بسداد ديونها (١) ٠ وظهر منذ البداية الخلاف على تقديرات الديون من ٣ الى ٨ مليون فرنك ٠ وقضى الداى مصطفى سنة ١٨٠٥ دون أن تسوى المشكلة ثم انقطع الحديث عنها بسبب توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا في عهد خلفه الداى احمد ٠

فلما انتهت المنازعات الدولية سنة ١٨١٥ ، وانقطعت بذلك اسباب الخصومة الرئيسية ، ارسلت فرنسا قنصلا جديدا الى الجزائر هو بيير ديفال الذى عاصر جميع الحوادث التى انتهت بالاحتلال سنة ١٨٣٠ ٠ وكان يحمل معه تعليمات بتسوية جميع اسباب الخلاف ومن بينها مسألة الديون ٠ وقد مهد لذلك بتقديم هدايا قيمة ، فأعيدت امتيازات شركات الأصداف الفرنسية مع تخفيض العوائد التى تدفعها سنويا ولكن احتدمت المناقشات من جديد بمشكلة تقدير الديون ، ولذلك تألفت لجنة مالية فى باريس لتسوية هذا الخلاف ، وانتهت فى تقريرها الى انزال المبلغ من ٢٤ مليون ، كان يطالب بها الداى وشركاؤه ، الى سبعة ملايين فرنك ٠ ورغم هذا فقد اضطر الداى الى الاعتراف بالتعديل على امل أن تقوم فرنسا بسداد ما عليها دون مماطلة ٠ غير أن المشكلة لم تقف عند هذا الحد ، فعندما عرضت الاتفاقية الجديدة المعدلة على مجلس النواب قرر الافراج عن ٢/٥ مليون فرنك ، وهو المبلغ المستحق للوسيطين اليهوديين يعقوب بكرى وبوزناك ، وحجز الباقى حتى تصدر المحكمة الفرنسية رايا بالمبلغ الذى يستحقه جميع المدعين وتحفظت بحقوق بعض الفرنسيين واليهود (٢)٠

واعترض الداى على ان تفصل محكمة فرنسية فى خلاف بينه وبين اثنين من اليهود يعتبران من رعايا النيابة ٠ وكان القنصل ديفال يتعلل فى هذا الموضوع بتعقيد الاجراءات القانونية فى نظم دولته ، وحاول الداى

---

(١) انظر هذه المراسلات Plantet Tom II P. 500. S. Q.

(٢) ذكر صاحب تحفة الزائر ص ٩٣ ان تجار مرسيليا هم الذين ادعوا دينا على الجزائر ٠ وأن مجلس النواب احتفظ بجزء من الدين كضمان لهم ٠

أن يخرج من هذه الأزمة باقتراح جديد ، وهو أن تدفع له فرنسا المبلغ الذى حددته ويتعهد هو بتسوية جميع مطالب الدائنين .

أرسل ذلك العرض فى اغسطس ١٨٢٦ ، ولم يتلق الداى عنه جوابا وانما أرسلت التعليمات الى ديفال لابلاغه شفويا بأن الاجراءات الفرنسية معقدة ويجب عليه الانتظار ، فكان هذا سببا لاثارة حسين باشا لأنه اعتقد أن القنصل يخفى الرد عنه ، وطلب الى داماس وزير خارجية فرنسا سحبه من الجزائر . وفى هذه الأثناء وقع حادث آخر زاد من حدة التوتر ، وهو وقوع اشتباك بين السفن الجزائرية وبعض سفن البابا التى أسرها الجزائريون . واهتمت فرنسا بالأمر وارسلت سفينة للاحتجاج فى اكتوبر سنة ١٨٢٦ .

وبينما كان الداى يتوقع رد وزير الخارجية على طلب سحب ديفال ، اذ بهذا الوزير يركز رده فى فبراير سنة ١٨٢٧ على موضوع السفن البابوية فيطالب بتعويض ورد مسلوبات السفن ، والتعهد بعدم التعدى عليها . اما فيما يتعلق بمسألة الدين فلم يزد عما قاله ديفال .

واستعدت الحكومة الفرنسية لاتباع هذا الخطاب ببعض السفن الحربية لتهديد الداى والزامه بالتعويض . فكأن فكرة استخدام القوة قد سبقت حادثة لطمة المروحة .

صدر الأمر فى أوائل أبريل ١٨٢٧ الى قاعدة طولون البحرية بارسال أربع سفن حربية الى الجزائر ، ويبدو أن ديفال قد تلقى الرسالة الخاصة بتحرك السفن فى أواخر هذا الشهر . وعلم الداى بتلقيه رسالة من حكومته ، فظن انها تتعلق بالدين ولم يكن فى استطاعة القنصل أن يبرز الرسالة قبل وصول القطع البحرية ، وفى هذا الجو تمت المقابلة التاريخية بين ديفال والداى حسين باشا فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٢٧ وسنورد فيما يلى ملخصا للحوار الذى دار بين الرجلين حسب رواية ديفال (١) .

بدأ الداى بالسؤال عن صحة الأنباء بوقوع حرب بين انجلترا وفرنسا بسبب البرتغال ، فأجاب ديفال بالنفى قائلا « بأن حكومته لن تتدخل فى شئون البرتغال » .

أهكذا تعطى فرنسا لانجلترا كل ما تشاء ، ولا تعطينى شيئا ؟ .

(١) انظر نص الحوار فى Esquer chap. 2.

سيدى أعتقد أن حكومة جلالته أعطتك دائما كل ما أردت .

لماذا اذن لم يرد على وزير الخارجية ؟ .

لقد حملت اليك رده الشفوي بمجرد أن تلقيته .

ولكن لماذا لم يكتب الى مباشرة ؟ هل انا شخص تافه ، أم انا رجل حافى القدمين ؟ انك أنت الذى تسببت فى عدم الرد ، ولأنك وشيت بى عند حكومتك أنت شرير كافر .

ان حكومتى لن تكتب اليك أبدا .

حينئذ نهر الداى القنصل طالبا منه الخروج واشاح بمروحة كانت فى يده فمست وجه القنصل .

وتختلف المصادر الجزائرية عن تقرير ديفال ، وترميه بتزييف الحقائق بسبب بغضه الشخصى للداى ، فقد نفى الداى فى رسائله بعد ذلك للحكومة الفرنسية واقعة الضربة ، وان الأمر لم يتجاوز التهديد بالكلام .

كانت فرنسا اذن قد قررت استخدام القوة ضد الجزائر قبل مقابلة ٣٠ ابريل . ولكن تقارير ديفال عن هذه المقابلة اثارت نعرة الحكومة الفرنسية ، فقررت ضرب حصار جدى على ميناء الجزائر . وقد بدأ الحصار فعلا فى يونيو سنة ١٨٢٧ ، واستمر أكثر من سنتين . وحتى أوائل سنة ١٨٣٠ لم تستقر فرنسا على هدف محددمن وراء هذا الحصار . وقد فتحت المفاوضات مع الداى أكثر من مرة ، ولكن حسين باشا ظل صلبا فى رايه ، او قل أصر على الاحتفاظ بكرامته ، اذا اردنا أن ننظر الى الجزائر على قدم المساواة مع فرنسا . وقد شعر الداى بروح التحدى واضحا ، فعند بداية الحصار طلب القائد الفرنسى (صعود) وزير البحرية الجزائرى الى السفن الفرنسية لتقديم الاعتذار ، واصدار تعهد بالامتناع نهائيا عن القرصنة والاتاوات مع اعادة المسلوبات من السفن البابوية والاعتراف لفرنسا بحق الدولة الاولى بالرعاية فى الجزائر ، واخيرا ولعله الأهم ، هو تخلى الداى عما له من ديون . واجاب الداى على هذه المطالب قائلا بأنه « لم يبق الا أن يطلبوا امراتى » .

ومنذ بداية الحصار تحمس ديفال لفكرة الاحتلال ، مؤكدا سهولة تنفيذ النزول الى البر ، وايده فى ذلك قائد الحصار كولوت . ولكن السلطات العليا فى البحرية لم تقر هذا الراى ، ورات فى نزول القوات مخاطرة كبيرة . وانقسم مجلس الوزراء ، فالغالبية ترى أن الحصار

وسيلة لتأديب حكومة الجزائر وارغامها على قبول مطالب فرنسا ، بينما دعا قليل من الوزراء لفكرة الاحتلال وعلى رأسهم وزير الحربية كلير مون دى تونير فبعد أن أشار في تقريره الى العامل الديني الذى ذكرناه آنفا ، وضح الفوائد التى ستعود على الحكومة من احتلالها للجزائر على النحو الآتى :

ان احتلال الجزائر سيكون أول فرصة للتخلص من معاهدة فينا ، لأنه ينطوى على خرق مبـــدا من مبادىء تلك المعاهدة والذى ينص على عدم اجراء اى تغيير اقليمى بدون موافقة الحلف الرباعى ، ويمضى التقـــرير فى بيان فائدة الاحتلال بالنسبة للعرش « ان شعبا معروفا بالشغب مثل الشعب الفرنسى ، لا بد له من حين لآخر أن يرى حوادث خطيرة تخرج به عن الحياة المـألوفة . واحتلال الجزائر سيغذى هـــذا الخيال ، وسيمكن الملك من حل البرلمـان الذى قويت فيه المعارضة » . أما نفقات الحملة التى تثير كثيرا من الاعتراضات ، فيتوقع وزير الحربية أن خزينة النيابة التى تضم نحو ١٨٠ مليون فرنك ، ستغطى مصاريف الحملة . وعلاوة على ذلك ستحصل فرنسا على ثروة طبيعية فى الجزائر ، حيث يستطيع الملك أن يوزع الأرض على أعوانه . ويعوض البلاد عن منتجات المســـتعمرات القديمة (١) .

ولم تلبث وزارة دى فيلل القائمة آنذاك أن سقطت وحلت محلها وزارة أخرى برياسة مارتنياك ، الذى كان اقل اعتمادا على العناصر الرجعية ، وبالتالى تأكد الاتجاه نحو استبعاد فكرة الاحتلال . ولم يكن وزير الخارجية الجديد دى لافورنيه من أنصار تقسيم أشلاء الدولة العثمانية مع روسيا لاعتقاده بأنانيتها . اما النواب فكانت غالبيتهم العظمى تجهـــل اهمية المسألة ، والذين تحدثوا فيها انما فعلوا ذلك على ســـبيل الاعتراض على نفقات الحصار الذى يكلف فرنسا اكثر من مليون فرنك سنويا دون أن يكون هـــذا الحصـــار محكما ، أو أن يؤثر تأثيرا كبيرا على حـــكومة الجـــزائر ، ولم يطـــالب بفكرة الفـــزو ســـوى نائبين عندما طرح الموضوع للمناقشة صيف ١٨٢٩ . ولذلك فاتحت حـــكومة مارتنياك الداى فى توقيع الصلح اكثر من مرة وخففت من مطالبها ، ولكن اصطدمت هـــذه المحادثات بموضوع تقديم الاعتذار ، فقد أصر الداى على عدم تقديمه الا بعد الانتهاء من شروط الصلح . وقد جاء فى خطاب العرش سنة ١٨٢٩ أن هدف الحكومة هو توقيع الصلح مع المحافظة على كرامة فرنسا .

وقد وقعت اهم تلك المحاولات فى صيف سنة ١٨٢٩ ، حين ارسلت

---

(1) Esquer chap. 3.

وزارة البحرية لابروتنيير (للاتفاق على تسوية معقولة) وتوسط قنصل سردينيا لتقديم شروط فرنسا وكانت تحتوي على ثلاث نقاط رئيسية ، وهي ارسال مندوب عن الداي الى باريس لتقديم الاعتذار ، ورد أسرى السفن البابوية ، وعقد هدنة مؤقتة تمهيدا للصلح ، ولكن الداي قـدم شروطا مضادة ، وتوسط قنصل بريطانيا سان جون فى ابلاغها الى فرنسا • وقد عمل خلال هـذه الازمة على انهاء النزاع تجنبا لما قد يجـره من احتلال فرنسي للجزائر • طالب الداي بتنازل فرنسـا عن ادعاءاتها فى حصن القالة ، وعن احتكار تجـارة عنابة • وبعد توقيع الصـلح على هـذه الأسس يمكن ارسال مندوب للاعتذار • غير أن تعـرض سفينة المفـاوض الفرنسى لضرب مدفعية الميناء وضع حـدا لهـذه المحـاولة ، بالرغم من ان الداي أقال وزير بحـريته ، حتى يثبت للدول التي توسطت فى حل النزاع ، عدم مسئوليته عن الحادث •

٣
اقتراح تدخل محمد على

تصادف وقوع هذه الحوادث مع تولى دى بولينياك رئاسة الحكومة فى فرنسا ، وكان دى بولينياك يمثل الرجعيين ، وبالتالى فمن المتوقع أن يكون رده على حادثة ضرب سفينة المفاوض الفرنسى عنيفا • ولكن كانت لديه مشروعات أخرى أكثر طموحا فى أوربا ، فهو يسعى الى عقد تحالف كبير مع روسيا يهدف الى تغيير خريطة اوربا ، وذلك بتسليم الأفلاق والبغدان اليها نظير التخلى عن بلجيكا لفرنسا • ولذلك رحب دى بولينياك بفكرة دروفتى، قنصل فرنسا فى مصر، التي وصلته بعد أيام وهي تتضمن اقتراحا بتدخل محمد على لحل المشكلة الجزائرية • ويميل الكتاب الفرنسيون الى تصوير محمد على ، على أنه صاحب فكرة التدخل فى الجزائر ، بل ينسبون اليه التقدم باقتراح من هـذا النوع سنة ١٨٢٧ وان فرنسا رفضته فى هـذا الوقت • والظاهر من الوثائق المنشورة (١) أن دروفتى هو الذى اغرى محمد على بفكرة التدخل ، وأن الباشا قد قبل الفكرة على أسـاس أنها وسيلة لابعاد الاحتلال عن دولة اسلامية وفرصة لتحقيق مطـامحه الشخصية فى نفس الوقت • أما الحكومة الفرنسية فقد بنت مشروعها على أساس أن محمد على عميل لهـا ، وليس باعتباره حليفا كما يتبادر الى الذهن •

(١) انظر عنوان هذه الوثائق فى ثبت المراجع تحت اسم Douin وكذلك انظر Esquer chap. 4.

وقد ارسل مشروع الاتفاق الاول بين دروفتي ومحمد علي الى باريس في اوائل اغسطس ١٨٢٩ ، وهو يقوم عن أساس تكفل محمد علي بتاديب الداى بخروج حملة برية من مصر يؤيدها الأسطول الفرنسى بحرا وتقديم بعض المساعدات المالية . ويترتب على هذه الخطة انتقال كل من ولايات طرابلس وتونس والجزائر الى محمد على ، فيقيم فيها حكومة متحضرة تحترم قوانين الملاحة ، ويقوم محمد على بضم هـذه الولايات باسـم السلطان ويدفع له جزيتها . وفى مقابل مساعدات فرنسا يمنحها كل ما تطلب من امتيازات اقتصادية او عسكرية فى الجزائر .

ويعدد دروفتى فوائد هذا المشروع بالنسبة لفرنسا على النحو التالى :

١ ـ توفير نفقات الحملة التى ستكلف فرنسا كثيرا نظرا لضرورة تموينها عبر المتوسط .

٢ ـ تعويض خسائر محمد على فى اليونان ، وبذلك يمكن اعـادة العلاقات الطيبة بينه وبين فرنسا .

٣ ـ تحويل نظر محمد على عن التوسع فى الشام وتجنب الأزمة الدولية التى قد تترتب على هـذا .

٤ ـ تجنب معارضة بريطانيا التى قد تتراجع عندما تصبح المسألة اسلامية بحتة .

على انه سرعان ما تبين خطأ دروفتى فى تقدير فوائد المشروع ، فمن جهة لم يوافق الباب العالى على منح منافسه القوى فرصة كهذه للتوسع ، ومن جهة أخرى تبين أن بريطانيا لم تكن أقل معاداة لمد نفوذ محمد على فى المتوسط منها لتوسع فرنسا . كذلك لم يتفق بولينياك مع قنصله على اهمية موافقة الباب العالى ، فأرسل الى السفير الفرنسى فى اسـتانبول فى ١٤ أكتوبر ١٨٢٩ يطلب منه تبليغ الباب العالى بالاتفاق مع محمد على ويصور تدخله على انه عمل بوليسى داخل الدولة ، ويهدد بانه فى حالة معارضة الآستانة للمشروع فان فرنسا ستتولى بنفسها حل المشكلة بتدمير الجزائر أو ضم اراضيها وفى تلك الحالة ستفقد الدولة العثمانية كل ما بقى لهـا من نفوذ فى الجزائر .

ويبدو أن محمد على كان أكثر تقديرا للملابسات السياسية ، فقد فهم منذ البداية استحالة موافقة الباب العالى على هذه الخطة . وتوقع معارضة بريطانية شديدة . والظاهر انه تردد بين عاملين ، الرغبة فى الاتفاق مـع فرنسا مباشرة لتحقيق طموحه فى التوسع ، والخوف من اثارة الراى العام الاسلامى ضده اذا ثبت أنه عميل لفرنسا .

والدليل على ذلك انه فاتح القنصل الانجليزى فى القاهرة ، وأخبره بوجود خلافات كبيرة بينه وبين فرنسا حول مشروع الجزائر واضاف قوله « انني لا اقبل المشاركة مع فرنسا في حرب ضد المسلمين فأخسر ثقتهم بى ، وأود لو وثقت انجلترا بى ، لان من مصلحتها الاعتماد على في مواجهة الخطر الروسى » ولم تتحول بريطانيا عن سياستها المعادية وكانت خطتها ازاء مسألة الجزائر ، هي السعى لدى فرنسا لقبول وساطة الباب العالى فى هذا النزاع بدل محمد على ، وهي التي حفزت حكومة استانبول على ارسال مبعوث لها سنة ١٨٣٠ على نحو ما سيجىء فيما بعد . ولكن فرنسا عارضت بشدة تدخل الباب العالى كطرف فى النزاع وعبثا حاولت ان تفهم بريطانيا ان من مصلحتها تحويل اطماع محمد على عن الولايات الشرقية الى الغرب . واخيرا ابلغت بريطانيا الحكومة الفرنسية في ٢٣ يناير ١٨٣٠ بأنها ستعارض تدخل محمد على بالقوة (١) . وذلك بعد تأكدها من معارضة تركيا للمشروع .

كان هذا هو العامل الأول فى القضاء على مشروع تدخل محمد على ، أما العامل الثاني فيتعلق بالمساومات التي دارت بين فرنسا وبين الباشا حول مبدأ المشروع وقيمة المساعدات الفرنسية فقد عرضت فرنسا عشرة ملايين فرنك ، غير أن محمد على طالب بعشرين مليون ، كما اختلف على طبيعة المساعدة البحرية ، هل تسلم قطع الاسطول لمحمد على ؟ ، أم تشترك في الحملة على انها جزء من الأسطول الفرنسي . واذا كان محمد على قد تخوف من هبوط سمعته فى العالم الاسلامى بسبب مشاركة فرنسا ، فلا شك انه قد أصبح من المستحيل عليه قبول المشروع الثانى الذى قدمه بولينياك في يناير سنة ١٨٣٠ ، والذى يختلف اختلافا اساسيا عن المشروع الأول ، من حيث انه يؤدى الى تقسيم النيابات بين فرنسا ومحمد على فيستولى الباشا على طرابلس وتونس بينما تحتفظ فرنسا بالجزائر .

والواقع أن بولينياك قد اصطدم منذ البداية بمعارضة وزير حربيته بورمون ، ووزير البحرية دى هوسى ، فقد استنكرا استخدام فرنسا لحاكم شرقى (كى تنتقم لشرفها) وتساءلا : هل محمد على حقيقة ارقى من الداي ؟ ، واستمرا فى معارضتهما حتى بعد تعديل المشروع وهددا بالاستقالة . والظاهر أن كليهما قد تحمس لارسال حملة فرنسية محضة لأنهما يرجوان من وراء ذلك تحقيق مجد شخصى . ثم أتت المعارضة الدولية من معظم عواصم أوربا ، التي أبلغت بفكرة تدخل محمد على ؛

(1) C.F. Vernon section. 3.

ويرجع هذا المؤلف الى الوثائق الانجليزية المتعلقة بهذا الموضوع .

فاعترضت فينا المحافظة لان المشروع يتعارض مع مبـــدأ الحقوق الشرعية للدولة العثمانية . ذلك المبـــدأ الذي يتمسك به مترنيخ . ولم توافق بريطانيا على المشروع حتى بعد تعديله . أما روسيا التي كانت تؤيد اطماع فرنسا في الولايات الأفريقية على اساس تقسيم الدولة العثمانية فقـــد تحولت عن خطة التحالف مع فرنسا فى أوائل سنة ١٨٣٠ ، وكان هـــذا عاملا أساسيا دفع بولينياك الى التفكير من جديد في انفراد فرنسا باحتلال الجزائر ، هـــذا بالاضافة الى معارضة الصحف الفرنســـية للمشروع المصرى . ولذلك لم تنتظر فرنسا رفض محمد على في آخر فبراير سنة ١٨٣٠ . فمنذ نهاية ديسمبر ١٨٢٩ ، بدأ مجلس الوزراء يبحث احتمالات التدخل الفرنسي المباشر .

٤

الحملة وملابساتها سنة ١٨٣٠

في ٣٠ يناير ١٨٣٠ اتخذ مجلس الوزراء في باريس القرار بارســـال حملة برية لتفرض شروط فرنسا على الجزائر اذا استمر الداى في موقفه العنيد ، وكان قد مضى على ضرب الحصار أكثر من سنتين ونصف . وقـــد اتخذ هـــذا القرار دون ان يستقر الراى على هدف واضح من الحملة ، هل هي مؤقتة لمجرد ارغام الداى على قبول مطالب فرنسا ؟ ، ام لاحتلال الجزائر كلها أو جزء منها بصورة دائمة ؟ وسنرى ان الخلاف حول هـــذا الموضوع قد استمر الى ما بعد احتلال مدينة الجزائر .

وقد اجلت الحكومة ما استطاعت اعلان النبأ ، فلم تعرضـــه على مجلس النواب الا في آخر مارس ، وذلك تجنبا للمعارضة الشديدة التى كانت تتوقعها من الراى العام وقد فهمت العناصر المتحررة ان شارل العاشر « يريد بحملة الجزائر الانتقام من الدستور اكثر مما يريد الانتقام لكرامة فرنسا » (١) ، وتأكد هـــذا الاعتقاد حينما عرف الشخص الذى اختير لقيادة الحملة ، وهو الجنرال دى بورمون ، فقد اشتهر بنزعته الرجعية منذ ان خان نابليون في وقعة واترلو ، وتعاون مع البربون في قمع الحركات التحررية وهو الذى قاد الحملة ضد احرار اسبانيا في سنة ١٨٢٣ . وقد اختير هـــذا الموعد بالذات لعرض الموضوع على مجلس النواب لانه كان يسبق عطلة عيد الفصح بقليل .

---

(1) Julien P. 579. S. Q.

وعلى كل فقد كانت سلطة المجلس محدودة ، ولم تؤخذ موافقته على ميزانية الحملة . والواقع ان الراى العام فى فرنسا لم يكترث كثيرا لهذه المسألة ولم يتحمس للحملة سوى مقاطعات الجنوب وأهل مرسيليا بصفة خاصة . كذلك تفسر معارضة الاحرار للحملة بأسباب داخلية محضة ، فهم ينتقدونها لان القائمين بها من العناصر اليمينية ، لذلك سرعان ما تحولوا الى انصار للاحتلال بعد سقوط ملكية البوربون فى ثورة يوليو واعتبروها مسألة قومية لا حزبية .

كذلك واجهت فرنسا معارضة ضئيلة فى المحيط الدولى ، وساعدها على ذلك شهرة الجزائر بالقرصنة فى المجتمع الاوربى وما تحمله من ذكريات تاريخية . وقد استغل بولينياك هذه الظروف وراح يصور التدخل الفرنسى على أنه لصالح الحضارة عامة وأوربا المسيحية بصفة خاصة . تدل على ذلك رسالة ١٠ مارس التى أبلغ بولينياك بواسطتها الدول الكبرى بقرار الحملة . وكانت حكومات الدول ما بين مؤيد مثل روسيا او غير مكترث مثل بروسيا والنمسا ، حتى اسبانيا التى شعرت بغيرة من فرنسا التى قد تنجح فيما فشلت هى فيه عدة مرات فى القرون السابقة ، سمحت باستخدام جزر البليار كمحطة للأسطول الفرنسى وبتأجير عدد كبير من السفن التجارية الاسبانية للحكومة الفرنسية لتعضيد الحملة . هذا مع ملاحظة ان ساسة هذه الدول لم يعولوا كثيرا على ما ورد فى رسالة بولينياك من أن غرض الحملة تأديبى ، وليس احداث تغيرات اقليمية فى حوض المتوسط ، والدليل على ذلك تعليق مترنيخ على النبأ بقوله « لا يعرض اكثر من اربعين الف رجل للموت وينفق أكثر من مليون فرنك من اجل لطمة مروحة » . وكانت بريطانيا وحدها هى التى الحت فى المعارضة ، فان مذكرة بولينياك المشار اليها قد لمحت الى ان فرنسا ستتشاور فيما بعد مع حلفائها لتثبيت النظام الجديد فى الجزائر على اسس من الحضارة والمدنية . ولكن ابردين وزير الخارجية البريطانية لم يطمئن الى تلك العبارة المبهمة ووضح فى رده بأن الحكومة البريطانية لا يمكن ان تعامل فى هذه المسألة مثل بقية الحلفاء ، لانها هى الدولة الوحيدة التى يهمها توازن القوى فى البحر المتوسط وقال فى رده بتاريخ ١٦ مارس « لا بد من توضيح هدف فرنسا من الحملة ، والا كان بوسعنا ان نرسل اساطيل الى الشواطىء المهددة بالغزو : لكننا لا نريد الحرب » . وهكذا اظهر وزير الخارجية البريطانية منذ البداية ان المعارضة لن تبلغ حد الاشتباك فى حرب مع فرنسا ، ومع ذلك فقد الح فى اصدار تعهد مكتوب ، حتى اضطر بولينياك الى توزيع منشور آخر على الدول بتاريخ ١٢ مايو ١٨٣٠ وضح فيه أهداف الحملة على النحو الآتى « للحملة هدفان رئيسيان : الاول يتعلق بفرنسا وحدها ، وهو يشمل الانتقام للكرامة الوطنية وحماية مصالح

المؤسسات التي كانت لها امتيازات فى عنابة وشرق الجزائر ، واستخلاص تعويض من الداى على ما ارتكبه من اعمال • والثاني يخص اوربا بأسرها وهو منع الرق والقرصنة والاتاوات التى ما زالت تدفعها بعض الدول الأوربية • فاذا تمخضت الحـــرب عن سقوط حكم الداى ، فان فرنسا مستعدة من الآن لدعوة حلفائها لعقد مؤتمر دولى يناقش الوضع الجديد الذى يمكن اقامته فى الجزائر لخير المسيحية جمعاء (١) » •

والواقع أن الصحف البريطانية قد اختلفت فى موقفها ازاء هـــذه الحملة فرحبت بها جريدة التايمز بينما هاجمتها صحف الأحرار ، ولكنها ركزت هجومها على علاقة الحملة بأوضاع فرنسا الداخلية ، وكيف أنهـــا محاولة لقتل الحريات وتوقعت لهـــا الفشل ، ولم تكترث كثيرا بمســــألة حفظ التوازن فى البحر المتوسط • ويمكن القول عموما بأن معارضـــة بريطانيا للحملة الفرنسية البحتة كانت اضعف من معارضتها لمشروع محمد علي • وربما اضافت ظروف بريطانيا الداخلية عاملا جديدا لاضعاف هذه المعارضة ، فقد كانت مشغولة فى ذلك الوقت بالاصلاح الانتخابي وبازمة اقتصادية • ولذلك رحب الانجليز بابعاد الجيش الفرنسي عن القارة الأوربية فى مثل هـــذه الظروف • وقد توقع بولينياك أن تخف هـــذه المعارضة اكثر بقدر ما تحرزه فرنسا من انتصارات حربية ، وهذا ما حدث فعلا حتى امكن للحكومة الفرنسية فى النهاية ان تتخلص من الوعد الذى قطعته فى مذكرة ١٢ مايو بعقد مؤتمر دولى بعد احتلال الجزائر • ولم يمنع هـــذا كله بولينياك من أن يتخذ كل الاحتياطات بعد خروج الحملة الى البحر من مواجهة احتمال تدخل الأسطول البريطاني وكان يفكر فى اجتياز حـــدود بلجيكا فى هـــذه الحـــالة •

أما المعارضة الدولية الأخرى التى تستحق الذكر ، فقد اتت من الدولة العثمانية • ومع أن فرنسا لم تكترث لهـــا بتاتا لعدم وجـــود قوة عسكرية تؤيد اعتراضها ، فانها مع ذلك قد دخلت فى اخذ ورد مع الباب العالى كسبا للوقت • وقد تدخلت حكومة الآستانة على اساس أنها تستطيع إجبار الداي على الاعتدال مع فرنسا ، وليس على اساس الاحتجاج على تعدى دولة أجنبية على احدى الولايات التابعة لها ولو اسميا • وقد ثبت عجز الدولة العثمانية عن الوساطة لحل المشكلة منذ أن فشل مبعوثها خليل أفندي فى الوصول الى الجزائر سنة ١٨٢٩ • فلما تقرر ارسال الحملة

---

(١) نشرت وزارة الحربية والحكومة الفرنسية بالجزائر معظم الوثائق المتعلقة بالحملة • ولكنا نشير هنا الى بعض المراجـــع الوثائقية التى فى متناول يدنا :

(1) Netement (2) Gothereau. (3) Esquer.

نهائيا ، بعثت استانبول بشخصية اكثر اهمية هو طاهر باشا ، من رجال البحرية العثمانية ، وحصلت له من السفارة الفرنسية على موافقة بالمرور عبر الحصار بشرط أن ترافقه سفينة واحدة غير مسلحة . وكان طاهر باشا يذيع بانه قادر على اقالة الداى . ولذلك أعلن حسين باشا انه لن يستقبل مبعوث الدولة العثمانية وسخر منه كما سخر من محمد على من قبل (١) . ولم يحتج الداى الى مقاومة المبعوث السلطاني لان قائد الحصار لم يعترف بجواز مروره فوجهه الى طولون فوصل اليها فى ٢٧ مايو اى بعد قيام الحملة بيومين ، وهناك احتجز فى الحجر الصحى .

وفى هـذه الاثناء كتب طاهر باشا الى بولينياك ، فكان رده هو السؤال عما اذا كان يحمل سلطات كاملة للتفاوض . وعلى كل فقد فات الاوان لاى مباحثات جدية لان الحملة كانت قد نزلت بارض الجزائر ، ومع ذلك لم يستبعد بولينياك تماما فكرة اشراك الدولة العثمانية فى حل المشكلة الجزائرية ، اما كسبا للوقت أو لاستخدامها فى حالة قيام معارضة بريطانية جدية ، ثم ان الهـدف من الحملة لم يستقر بعد . وقد كان من بين الاحتمالات تسليم الجزائر الى حكومة استانبول بعد حصول فرنسا على امتيازاتها . ويدل على ذلك الرسالة التى بعث بها بولونياك الى سفيره فى استانبول جييمنو بتاريخ ١٧ يوليو فقد قال فيها بأن أهداف الحملة قد وضحت الآن ويحتم علينا واجب الصداقة للدولة العثمانية أن نشركها فى ثمارها . ثم عرض اعادة الجزائر على الدولة بشرط أن تنفذ الوسائل التى تنشر بها الحضارة طبقا لما يشير به المؤتمر الدولى الذى سينعقد فى باريس . والظاهر أن بولينياك لم يكن قد تحقق بعد من نتائج الحملة فى فى ذلك التاريخ لانه بعد ايام حث سفيره على التباطؤ فى مفاوضة الباب العالى ، وقال ان فرنسا لا تنكر على الباب العالى حق الاهتمام بالجزائر ولكن لعامل الدين فقط ، ثم تلاشت بسرعة فكرة اعادة الجزائر للدولة العثمانية بمجرد أن تثبت مركز الفرنسيين فيها . وسبق بورمون الى الاعتراض بشدة على هـذه الفكرة وارسل خطابا بهـذا المعنى الى بولينياك فى ١٥ يوليو ١٨٣٠ منبها الى ضرورة الاحتفاظ بهـذا الكسب السهل .

---

(١) تروى بهذه المناسبة قصة طريفة ، تدل على عدم فهم الداى لاحوال العالم الخارجي . فعند ما بلغ الداى حسين امر المباحثات التى تجرى مع محمد على بشأن تدخله فى الجزائر ، علق بقوله (قل للباشا يأكل فول) وقد بلغت هذه العبارة محمد على فأسرها فى نفسه . ثم شاءت الاقدار بعد سقوط الجزائر أن ينتهى المطاف بالداى الى الاقامة فى مصر . وتعمد محمد على اطلاعه على منجزاته العمرانية ، ثم سخر منه قائلا ان الفضل فى ذلك كله يرجع الى اكل الفول .. انظر « تحفة الزائر » .

خرجت الحملة من قاعدة طولون البحريه فى ٢٥ مايو سنة ١٨٣٠ وقد ضمت ٣٧ الف مقاتل علاوة على ٢٠ الفا من رجال البحرية . وكان الأسطول يتألف من اكثر من مائة سفينة حربية بالاضافة الى عدد اكبر من السفن التي استؤجرت للمساعدة . وقد عين الأميرال دي بيريه قائدا للأسطول ، ولكن التعليمات كانت تقضي بخضوعه لبورمون القائد العام في حالات الخلاف ، ذلك ان الراى السائد في البحرية كان يميل الي الاعتقاد بصعوبة الحملة . وكان مشكوكا في ولاء دي بيريه واتهم بأنه تلكأ في عبور البحر فلم يصل الى المكان المحدد للنزول الا فى ١٢ يونيو . وقد احسنت القيادة اختيار مكان النزول وهو خليج سيدى فرج الواقع على بعد ٢٥ كيلو مترا غربى مدينة الجزائر . وقد حرصت الحكومة الفرنسية على اغراء باى تونس بالتعاون معها ، وفعلا تغاضى الباى عن بيع التونسيين المؤن للحملة ، لكنه لم يذهب الى حد ارســال قــوات لمحاربة الداى كما طلبت فرنسا .

كذلك استخدمت تونس طريقا لارسال المنشورات المكتوبة بالعربية التى تحث الجزائريين على الاستسلام . وقد ارتكب الفرنسيون فى هـذه المنشورات نفس الخطأ الذى ارتكبوه فى مصر ، حيث برروا تدخلهم على انه محاولة لتحرير العرب واهل البلاد من الاضطهاد التركى . ووعد المنشور باحترام املاك العرب والقولوغلان . وطلب اليهم التعاون مع الجيش الغازى.

كانت تعليمات بورمون تقضى بألا يسعى للمفاوضات فيكون هدفه دائما هو احتلال الجزائر ، الا اذا عرض الداى الصلح قبل نزول الحملة الى البر فيمكنه قبول المبدأ ، على اساس شروط قاسية ، ويجب على كل حال تسليم الأسلحة والحصون الخارجية واحتلال الجزائر مؤقتا الى أن تنفذ تلك الشروط ، ومن بينها سفر وفد من كبار الشخصيات للاعتذار لدي الحكومة في باريس ، والتعهد بالغاء الرق والقرصنة والاتاوات نهائيا . ودفع غرامة قدرها خمسون مليون فرنك . وهو ما يعادل نفقات الحصار والحملة وما ارتكبه الداى من تعد على الوفد الفرنسى أثناء مفاوضات سنة ١٨٢٩ ، ويعود الداى الى تبعية الدولة العثمانية فيثبته السلطان ويعين خلفاءه ، ويجدد الداى امتيازات فرنسا السابقة لصيد الأصداف مقــابل عوائد سنوية ، واخطر من ذلك كله يتنازل عن جزء من الســاحل يمتد من عنابة وخليجها حتى الحدود التونسية ويعترف بسيادة فرنسا عليه .

وتدل هذه التعليمات على ان الحكومة الفرنسية لم تكن حتى قيام

الحملة قد استقرت بعد على فكرة احتلال الجزائر ، واستمر هذا الغموض الى ما بعد نزول الحملة . ففي ٢٦ يونيو تداول مجلس الوزراء الفرنسي في مستقبل الجزائر . وطرحت امامه عدة احتمالات لحل المشكلة . منها الابقاء على الداي ولكن بعد ان تشذب قوة النيابة العسكرية والسياسية . ومنها تسليم الجزائر للباب العالي حتى يقيم فيها حكومة منظمة ، ثم تقسيم ساحل الجزائر بين دول المتوسط المسيحية ، واشراك انجلترا معها في هذا التقسيم . او تحطيم حصون الجزائر ومسح الميناء من الوجود ، واحتلال فرنسا لقطعة من الساحل الشرقي ، وكانت عنابة وخليجها دائما هي مطمع الفرنسيين في هذه الحالة ، ثم كان من هذه الاحتمالات احتلال الجزائر احتلالا شاملا واتخاذها مستعمرة للمهاجرين الأوربيين .

وقد ظهر ان بولينياك اميل الى فكرة تسليم الجزائر للدولة العثمانية . بشرط حصول فرنسا على امتيازات هائلة كاشتراط موافقتها على تعيين الباشا ، وهو ما لم تقبله الدولة العثمانية . وقد راينا كيف أن هذا الاحتمال قد تلاشى بمجرد الاستيلاء على العاصمة ، كذلك استبعد احتمال بقاء الداي وتقسيم البلاد . اما فكرة الاحتلال الشامل والاستعمار ، فقد علق عليها احد الوزراء بقوله « اذا ساءلنا الكبرياء الوطني فلا شك انه يملي علينا الاحتفاظ بالغنم . لكني اعترف أن هذا الحل ابعد عن مصالحنا الحقيقية ، فمن المؤكد اننا لا نفهم شيئا في اصول الاستعمار كما يثبت التاريخ . كما ان نجاح مشروعاته يتطلب روح الاستقرار والمنهج في العمل ويستدعي انفاق مبالغ كبيرة لن يوافق عليها البرلمان . والحل الأمثل هو تحطيم حصون الجزائر واحتلال جزء من الساحل » ولا شك أن هزيمة الداي السريعة هي التي رجحت كفة الاحتلال .

صمم الداي على المقاومة واخذ يستعد لملاقاة الفرنسيين ، واظهر شعب الجزائر في الأزمة تضامنا كاملا ، فارسل حكام الاقاليم الثلاثة ما استطاعوا جمعه من الجند لمساعدة الأوجاق ، بل ساهمت القبائل ، كل حسب قدرتها ، بارسال عدد من ابنائها للجهاد ، حتى تجمع لدى الداي ٦٠ الف مقاتل ، وقيل ايضا بخروج بعض المتطوعين من طرابلس . ولكن الداي ارتكب عدة اخطاء في تنظيم الدفاع ، منها تعيين صهره ابراهيم اغا رئيسا للقوات التي نيط بها ملاقاة الفرنسيين ، وهو غير كفء . ومنها انه ابقى معظم المتطوعين من القبائل بعيدا عن المدينة توفيرا للنفقات . واهم هذه الأخطاء هو عدم ملاقاة الفرنسيين عند النزول الى البر ، وانتظارهم في الحصون التي تحمي مدينة الجزائر اعتقادا بأنها لا تقهر .

وقد اختار ابراهيم اغا هضبة اسطى والي (مصطفى والي) لتكون خط

الدفاع الاول عن المدينة ، واذا قورنت هذه المعركة بوقعة الأهرام ، التى فر فيها المماليك بسرعة ، يمكن القول أن الجزائريين قد صمدوا نسبيا امام أسلحة الفرنسيين الحديثة وكبدوهم بعض الخسائر • وربما تغير وجه المعركة لو ان القبائل لم تنسحب منها بسرعة •

عول الداى حسين بعد ذلك على برج الحسن او حصن الامبراطور الذى هزم عنده شارل الخامس منذ ثلاثة قرون ، والذى يحمى مدخل المدينة الجنوبى • وقد ضرب عليه الفرنسيون حصارا محكما ، وبمجرد سقوطه فقد الداى حسين ثقته بنفسه وقبل التسليم بالشروط التى أملاها عليه برمون فى ٤ يوليو ، وتقضى هذه الشروط بالآتى •

١ ـ تفتح المدينة فى اليوم التالى للقوات الفرنسية وتسلم اليهم القصبة وجميع الحصون •

٢ ـ يكون للداى حق اختيار المكان الذى يريد الاقامة فيه خارج الجزائر • واذا أراد الاقامة فى البلاد فانه يتمتع بحماية فرنسا على شخصه وأهله وأمواله •

٣ ـ وينص الشرط الثالث على ضمانات مماثلة للانكشارية •

٤ ـ تتعهد فرنسا باحترام الشعائر الدينية للسكان ، والا تتعرض لهم فى أملاكهم أو صناعاتهم او تجاراتهم •

ومع ذلك فقد اسف بعض ضباط الحملة لانه كان من الممكن فى رأيهم دخول المدينة دون تقديم اى تعهد ، وخاصة التعهد باحترام أملاك الأهالى ، مما اظهر فرنسا فيما بعد بمظهر المعتدى على شروط التسليم (١) • فمن المعروف ان فرنسا قد توسعت فيما بعد فى مصادرة الأملاك الوطنية ، كذلك لم يراع البند الخاص باحترام الشعائر الدينية حينما حول الفرنسيون المسجد الكبير الى كتدرائية •

وفى صباح ٥ يوليو سنة ١٨٣٠ دخلت القوات الفرنسية المدينة العتيدة دون مقاومة • واستولت على ما فى خزائن القصبة من أموال • وقد جرت الشائعات بأن بعض قادة الجيش الذين دخلوا القلعة نهبوا خزائن الحكومة • وجرى تحقيق فى هذا الامر وتبادل المسئولون التهم ، ولكن اقفل الموضوع حرصا على سمعه جيش الاحتلال فى بلد احتل حديثا •

---

(١) انظر مثلا Pelissier Vol. I. P. 37-79. فيما يتصل بنص الشروط والتعليق عليها •

ومع ذلك فقد غنم الفرنسيون ما قيمته ٣٥ مليون فرنك ، مما يزيد على نفقات الحملة والحصار بـ ١٢ مليون .

اما الداى حسين فقد خير فى المكان الذى يود الاقامة فيه فاختار مالطة ولكن رفض طلبه ، ثم وقع اختياره على نابولى وسمح له الفرنسيون بالذهاب اليها وحمل كمية كبيرة من الأموال .

ومن هناك قام الداى حسين بعدة محاولات تافهة لاسترداد الجزائر ، لم تؤد الا الى طرده من ايطاليا بضغط من الحكومة الفرنسية فذهب الى مصر فى ضيافة محمد على ! حيث أقنعه الباشا بالاقلاع عن هذه المحاولات .

أما بقية الجند العثمانيين فقد رحل منهم ٢٥٠٠ الى الاناضول وهم الذين يكونون الفرقة الانكشارية .

هكذا انتهى عهد النيابة العثمانية التى عاشت نحو ثلاثة قرون تشهد بقوة المسلمين فى الحوض الغربى من البحر المتوسط .

الفصل السادس

الاحتلال ومقاومته

١

تم سقوط مدينة الجزائر بسرعة أدهشت القيادة نفسها حتى اعتقد بورمون أن بقية النيابة ستسلم تبعا للعاصمة ، وكتب الى بولينياك فى ٧ يوليو ، بانه يكفيه خمسة عشر يوما فقط للانتهاء من اخضاعها ٠ ثم اتت بعض الحوادث مؤكدة لهـــذا الاعتقاد ، فقد أعلن مصطفى بومزراق حاكم تيطرى اعترافه بالتبعية للفرنسيين ، ثم تم الاستيلاء على عنابة بسهولة ٠ ومن الملاحظ أن القيادة سارعت الى احتلال الميناء تمشيا مع الخطط التى ترمى الى ضم هـــذا الجزء من ساحل الجزائر الشرقى وكذلك أعلن حسن باشا حاكم وهران اعترافه بتغيير الحكومة ، واكتفت فرنسا بهـــذا الاعلان ولم ترسل قوات لاحتلالها قبل يناير ١٨٣١ ٠

والظاهر أن كثيرا من الحكام الاتراك القدامى كانوا مستعدين للتعاون مع الغزاة على امل أن يحتفظوا بمناصبهم وامتيازاتهم كما كانوا على عهد النيابة ، وشاركهم فى هـــذا الموقف بعض الشخصيات الوطنية ٠ ففى أواخر شهر يوليو اقبل ابن زمون زعيم قبائل الفليسة وعرض التعاون مع الحكومة الفرنسية باسم عرب المتيجة ، بشرط ان لا تتدخل الادارة فى حياة السكان ولا تحتل بلادهم ٠ ولكن هؤلاء الزعماء الوطنيين على وجه الخصوص تحولوا عن موقفهم حينما لاحظوا أن الحكام الجدد يريدون توسيع رقعة احتلالهم خارج المدن الساحلية ٠ يدل على ذلك موقفهم من المحاولة الاولى التى قام بها بورمون للتوغل فى الداخل بقصد احتلال بليدة وذلك بناء على اتفاقه مع بومزراق ، وحينما اقترب من المدينة ، فاجأته قبـــائل المتيجة بحرب الكمين ، التى ستشتهر بها المقاومة الجزائرية فتراجع بورمون الى العاصمة فى حالة ذعر شديد ٠

ولم تلبث أنباء ثورة يوليو فى باريس أن وصلت الى الجزائر ، فدفعت جميع تلك العوامل حاكم تيطرى الى تغيير موقفه باعلان الخـــروج على الفرنسيين ٠

وهكذا بدأت صعوبات الاحتلال تتضح ، وفى نفس الوقت شددت المعارضة هجومها على الحملة باثارة موضوع السرقات تارة ونفقات الاحتلال تارة اخرى • وكانت النتيجة أن خفضت القوات المحتلة الى الثلث ، ولجأ الجنرال كلوزيل الذى عين خلفا لبورمون الى تجنيد العناصر الوطنية ، التى عرفت بالزواف ، من بين القبائل التى اعتادت الخدمة العسكرية على عهد النيابة ، ولكنه ظل عاجزاً عن تنفيذ خططه التوسعية •

ولم يخطىء الفرنسيون فى تقدير الموقف من الناحية العسكرية فحسب ، بل دلت تصرفاتهم فى هذه الفترة الأولى على جهل تام بالأوضاع الاجتماعية ، وقد اشرنا الى انهم رحلوا الجند الانكشارية بعد أن هددوهم بسحب جميع امتيازاتهم اذا بقوا فى البلاد (١) ، لأنهم اعتقدوا بأن طبقة الحكام العثمانيين هى التى تحول دونهم والسيطرة على الجزائر • ولكن سيتبينون فيما بعد أن هذه الفئة من الجند المحترفين كانت مستعدة للخدمة فى اى جيش يضمن لها امتيازاتها الاجتماعية • وعلى العكس عول الفرنسيون على تعاون العناصر الوطنية ، ثم تبين بعد قليل خطأ نظرتهم فقد كان من بين العناصر الوطنية التى اشتهرت بصلابة المقاومة مجموعة من البربر سكان الجبال تعرف بالقبائل• ولم يتنبه الفرنسيون الى هذه الحقيقة• ويمكن القول بأن هذا العنصر هو الذى حمل لواء المقاومة ولم يتم اخضاعه الا بعد سبعة وعشرين عاما ، كما انه هو الذى تولى قيادة ثورة الجزائر الكبرى سنة ١٨٧١ تلك الثورة التى تعد نهاية المقاومة المسلحة الى أن تبعث الحركة الوطنية الحديثة •

اما العناصر التى اعتمد عليها الفرنسيون فلم تكن ذات أهمية فى البلاد ، وهى تتألف عادة من ابناء مهاجرى الاندلس المشهورين بالنشاط التجارى وحب المغامرة ، ثم اليهود بحكم معرفة بعضهم باللغة الفرنسية ، فاستعاءت الأسر الكبيرة فى الجزائر ووهران وهجرت المدن المحتلة الى الداخل •

وسنحاول فى هذا الفصل ان نتتبع حلقات المقاومة فى مراحلها الرئيسية على النحو التالى :

اولا : من ١٨٣٠ ــ ١٨٣٢ ويمكن تسمية هذه الحقبة بالفترة المائعة •

ثانيا : ظهور الأمير عبد القادر وتثبيت سياسة الاحتلال المحدود •

---

(1) Gothereau P. 171 — Esquer chap. 14.

ثالثا : الاحتلال الشامل وحرب الابادة حتى تسليم الامير عبد القادر .

رابعا : المقاومة فى الواحات الجنوبية وبلاد القبايل من ١٨٤٨-١٨٥٧.

خامسا : الانتفاضات الأخيرة ولا سيما ثورة المقرانى سنة ١٨٧١ .

وقد وصفنا الفترة من سنة ١٨٣٠ ـ سنة ١٨٣٢ بالميوعة ، لان فرنسا لم تستقر على سياسة واضحة من جهة ، ولأن عناصر المقاومة فى الجزائر لم تتبلور بعد من جهة اخرى . فقد قررت ملكية يوليو الاحتفاظ بالجزائر بالرغم من أن الحملة قد اعتبرت يوما ما عملا شخصيا لشارل العاشر ، فلم يكن معقولا التخلى عن هذا الكسب السهل خاصة وانه لم تقم معارضة دولية فى وجهه . ولكن هـذا لم يمنع سحب جزء كبير من الحملة توفيرا للنفقات التى كان البرلمان يعترض اساسا على السياسة الجزائرية بسببها ، ولذلك دار جدل عنيف بين المسئولين فى فرنسا حول السياسة التى يجب اتباعها فى الجزائر . فراى فريق الاكتفاء باحتلال المناطق الساحلية وترك الداخل للزعماء الجزائريين والاتفاق معهم ان امكن ، وبهذه الطريقة يمكن الاحتفاظ لفرنسا بمكاسبها وتوفير الأموال والارواح فى نفس الوقت . وهـذا ما يعرف بسياسة الاحتلال المحدود . وما لبثت ان اصطدمت هذه السياسة بمعارضة ، وبنى المعترضون حجتهم على أساس ان الاحتلال المحدود لا يمكن ان يكون دائما ، وذكروا بمصير الجيوب الاسبانية الساحلية ، وبأن الرومان لم يحتفظوا بحكمهم لشمال أفريقيا الا بفضل توغلهم فى الداخل حتى الصحراء واقامة الحصون على حافتها . غير أن المعترضين انقسموا الى فريقين : فريق استنتج من عدم امكان تحقيق الاحتلال المحدود فكرة الانسحاب من الجزائر خاصة بعد أن تبين عزم الجزائريين على المقاومة ، وفريق آخر راى أن الانسحاب يتعارض وهيبة فرنسا ، وبالتالى فلا بد من احتلال الجزائر احتلالا شاملا .

ولذلك ارسلت لجنة برلمانية الى الجزائر للتحقيق فى هـذا الموضوع ، فانتهت فى تقريرها الى ضرورة الاحتفاظ بهذا (الكسب القومى) ومما يستحق الانتباه ان المبررات التى بنت عليها البعثة تقريرها تتسم بالروح العاطفية ، فهى تقول مثلا لا يجوز التخلى عن ارض (سال عليها الدم الفرنسى) وهذا يشعرنا بأن اغلب الفرنسيين كانوا يرون عدم فائدة الجزائر من الناحية العملية . ولا ادل على هـذا التردد من أن كلوزيل . وهو المعروف بميله الى توسيع الاحتلال ، قد دخل فى مفاوضات مع باى تونس بشأن تولية احد اخوته لحكم اقليم قسنطينة ، واحد اقاربه الآخرين لحكم اقليم وهران نظير الاعتراف بالتبعية لفرنسا .

ويمكن استخلاص أهم عناصر المقاومة الجزائرية فى هـــذه الفترة الاولى على النحو التالى :

اولا : الحاميات العثمانية القائمة هنا وهناك فى الداخل والتى تتألف غالبا من القولوغلان ، وقد انقسمت هـــذه الحاميات فاندمج بعضها مع العناصر الوطنية فى المقاومة بينما فتحت بعض الحاميات الأخرى حصونها لجيش الغزاة . ومن اشهر الحاميات العثمانية فى تاريخ المقاومة الجزائرية ، حامية قسنطينة التى كان يقودها احمد بك .

كان احمد بك حاكما لواحة بسكرة فى الجنوب الشرقى وتتبع ولاية قسنطينة . فلما سمع بغزو الجزائر انتقل الى عاصمة الاقليم وظل صامدا فى وجه الفرنسيين حتى سنة ١٨٣٧ . وبفضل جهوده تعثرت الحملات التى ارسلت لاحتلال الموانى الشرقية ، فاحتلت بجاية وعنابة واخليت اكثر من مرة من سنة ١٨٣٠ ـ سنة ١٨٣٣ وذلك بسبب تهديد طرق الاتصال بها برا .

ثانيا : فى اقليم تيطرى حيث تزعم بومزراق القبائل العربية حتى سهل المتيجة المجاور للعاصمة ، وفشل الفرنسيون فى التوغل الى ميدية مرتين ، حتى اضطر بيرتزن الى مهادنة أهل المتيجة وفتح مدينة الجزائر لتجـــارتهم .

ثالثا : فى الغرب اقتصر الاحتلال على مدينة وهران ، فهجرته الأسر الاسلامية . الكبيرة الى المدن الداخلية فى الاقليم مثل معسكر وتلمـــان . وتعاونت مع القبــــائل لحفظ استقلالها . وهم الذين فكروا فى الاحتماء بسلطان مراكش فأرسل اليه أهل تلمسان يعرضون تبعيتهم ، ولكنه لم يرسل نائبا عنه الى المدينة الا بعد ان تحقق من ان الفرنسيين لا يطمعون فيها . وهـــذا يدل على انه لم يكن الشخص الذى يعول عليه ، وفعلا سحب نائبه من المدينة بمجـــرد احتجاج الفرنسيين وظهور احدى ســـفنهم امام طنجة .

وعلى الجملة لم يكن هناك تنسيق بين عناصر المقاومة الجزائرية فى هذه الفترة . وكان من الممكن ان تنهار انهيارا مبكرا خاصة وان الدوق دى روفيجو ، الذى عين حاكما عاما على الجزائر من ديسمبر ١٨٣١ ـ مارس ١٨٣٣ ، كان مشبعا بفكرة القهر وحب القتال لذاته . ويمكن القول بأنه هو الذى افتتح حرب الأبادة . فبمناسبة اغتيال احد الجزائريين من اعوان فرنسا شن روفيجو غارة على القبيلتين المتهمتين بقتله فى ســـهل المتيجة فأبادهما عن بكرة ابيهما .

وقد جاء ظهور الامير عبد القادر بمثابة افتتاح مرحلة جديدة فى حركة المقاومة ، فهو الذى حاول ان يجمع العناصر المشتتة التى رأيناها فى المرحلة السابقة لتشكل شبه حركة وطنية جزائرية جديدة .

٢

الأمير عبد القادر : التصاعد من ١٨٣٢ – ١٨٣٩

تعتبر حركة الأمير عبد القادر الحلقة الرئيسية في تاريخ المقاومة الجزائرية ، فهي تمتد خمسة عشر عاما منذ انتخاب القبائل للأمير في وهران سنة ١٨٣٢ الى تسليمه للفرنسيين في آخر سنة ١٨٤٧ . ويمر تاريخ الأمير عبد القادر بمرحلتين متميزتين : المرحلة الأولى تبدأ من انتخابه وتنتهي سنة ١٨٣٩ حين بلغت قوة الأمير ذروتها بعد أن أصبح يسيطر على ثلثي الجزائر تقريبا . وتبدأ المرحلة الثانية بانقطاع الصلح بينه وبين الفرنسيين في نوفمبر ١٨٣٩ الى أن سلم لهم بعد ثماني سنوات من كفاح مرير .

وينتمي الأمير عبد القادر بن محيي الدين الى احدى القبائل العربية النازلة قرب مدينة معسكر عاصمة وهران القديمة ، وهي قبيلة هاشم . ويبدو أن أسرته كانت تحتل مكانا بارزا في القبيلة . لأن والده لعب دورا هاما في الثورة التي قامت ضد الحكم العثماني في وهران قبيل الغزو الفرنسي كمظهر من مظاهر الصراع بين الطرق الصوفية ذات الطابع الوطني وبين الادارة التركية . وقد ادى هذا الى القبض عليه ذات مرة سنة ١٨٢٦ بواسطة حسن باشا حاكم وهران . وكان حينئذ متأهبا للحج ، ولكنه أطلق سراحه بعد التحقيق . وقد صحب عبد القادر أباه في الرحلة الى بلاد المشرق حيث زار العراق ومصر علاوة على الحجاز . ويقال انه اعجب أثناء زيارته لمصر بالتنظيمات والاصلاحات التي ادخلها محمد على على البلاد . وانه سيحاول فيما بعد النسج على منواله بما في ذلك الاستعانة بالأوربيين لاقتباس أساليب الادارة الحديثة وخاصة في المجال العسكري . وكما اعتاد المؤرخون القدامى أن ينسبوا الى عظماء بلادهم بعض الحوادث الخارقة التي تنبيء عن مستقبلهم . فقد روي مترجمو الأمير أن الشيخ عبد القادر الجيلاني ظهر لوالده أثناء زيارته للعراق ؛ وتنبأ لعبد القادر بملك المغرب .

وحين عاد محيي الدين وابنه الى الجزائر وجد الكارثة العظمى قد حلت بها . واتفق رجوعهما مع تولي أحد الحكام المتعسفين لمدينة وهران ، هو الجنرال بوبيه ، وقد عبر عن آرائه في الجزائريين بمثل قوله « لكي نمدين العرب يجب أن نستعمل وسائل مثل وسائلهم غير المتحضرة » . يعني بذلك انه يبرر سياسة حرب الابادة .

---

١. تحفه من ص ٩٨ – ص ١٠٠ .

ولما يئس اهل وهران من مساعدة سلطان مراكش لهم سنة ١٨٣٢ ، حاولت القبائل ان تتخذ عملا حاسما من تلقاء نفسها وتحاصر وهران والمدن الساحلية حتى تقطع على الفرنسيين امكانيات ارسال المدد ، ولكن الحاميات التركية التى كانت ما تزال موجودة فى موانى مستغانم وارزو افسدت عليهم هذه الخطة حين دعت الفرنسيين للدخول الى حصونها . وشعر الوهرانيون بضرورة زعامة موحدة ، وفى صيف سنة ١٨٣٢ اجتمع زعماء ثلاث من القبائل : هى هاشم ، وغربة وبنو عامر : وكلها قبائل عربية مثل معظم اهل وهران ، وعرضوا على الشيخ محيي الدين أن يتولى قيادتهم فى الجهاد . ولكنه رفض معتذرا بكبر سنه واشار الى كفاءة ابنه عبد القادر فتمت له البيعة وكان فى ذلك الوقت قد بلغ الرابعة والعشرين من عمره .

ومن الواضح أن هذه القبائل لم تبحث عن اقامة ملك وراثى ، وانما كان همها هو مواجهة الظروف العصيبة التى طرأت على البلاد . لذلك تمت البيعة ، كما يسميها مترجمو الامير تحت تأثير فكرة الجهاد الدينى وبتأييد من رجال الطرق الصوفية . ولا أدل على ذلك من أن الأمير عبد القادر كان يعترف بالسيادة العليا لسلطان مراكش . أظهر الأمير عبد القادر براعة فى احكام الخطط ، فقد بدأ بمراقبة القبائل النازلة حول المراكز الفرنسية وبواسطة الوعظ الدينى تارة وبالتهديد باستخدام القوة تارة أخرى الزمها أولا بقطع التموين عن الغزاة والهجرة من الأراضى المحتلة . ثم رأى ضرورة اتخاذ عاصمة لتكون مقرا له فوقع اختياره على مدينة معسكر . ولم يكن اتخاذ ميناء على البحر بأقل أهمية للامير الذى طمع فى الاتصال بالدول الأجنبية ليستفيد منها ، سواء باستيراد السلاح أو التأثير الدبلوماسى على الفرنسيين ، وقد استطاع الأمير أن يبسط نفوذه على ميناء ارزيو غرب وهران ، ولكن الفرنسيين شعروا بخطورة اتصال الأمير بالخارج . فدبر له ديميشيل ، الذى خلف بوييه حاكما على وهران ، مؤامرة بالاتفاق مع قاضى المدينة ادت الى سقوطها فى أيدى الفرنسيين . ولكنه عجز تماما عن اغراء القبائل التى كان محتاجا اليها للتموين لأن الأمير اذاع فتوى ، « ان كل من ساعد الفرنسيين ارتد عن دينه » . لذلك أطلق على القبائل الخاضعة للفرنسيين اسم المتنصرة . وبذا ظلت مشكلة التموين المشكلة الأساسية التى واجهت ديميشيل ، فانتهز فرصة أسر أربعة من (المتنصرة) وافتتح فى سبتمبر ١٨٣٣ مراسلاته مع الأمير ، بدأها ببعض خطابات الاحتجاج . ولم يجب عليه الأمير الا فى المرة الثالثة ، وحتى عندما أجاب كان رده جافا ، فصمم ديميشيل على مقاتلته .

بدأ الأمير فى اتباع خططه الحربية الجديدة فى المعارك التى دارت أواخر سنة ١٨٣٣ وهى القائمة على عنصر المفاجأة وعدم مواجهة الفرنسيين

فى الميدان المكشوف . واحس ديميشيل انه ليس من السهل التغلب على عدو يتبع مثل هذه الخطط ، وفكر جديا فى الطريقة التى تؤدى الى مصالحته . وعندما ذكر الأمير فى جوابه بأنه لا يستطيع اعادة الأسرى لعدم وجود معاهدة تلزمه بذلك ، انتهز ديميشيل الفرصة واشار عليه بامكان التسوية . وقبل الأمير هذه الفكرة على أن يوضح ديميشيل أسسها (١) .

وفى يناير ١٨٣٤ ارسل الأمير وزير خارجيته مولود بن عراش الى وهران حيث قدم له ديمشيل المبادىء التى يمكن توقيع الاتفاق على اساسها ، ومن اهمها تحديد كميات المؤن التى يجوز للفرنسيين شراؤها من وهران : وانهاء حالة القتال ، وفتح المناطق الخاضعة للأمير للتجارة الفرنسية وكذلك تفتح للرحالة والمسافرين بشرط حصولهم على جواز سفر من الأمير . ويجب على عبد القادر بعد ذلك رد ما لديه من أسرى فرنسيين ، والتعهد برد الفارين من الجيش .

رأى عبد القادر امكان قبول هذه الشروط فوقعها بالرغم من انه كان يريد ادخال تعديلات عليها . وقد اتاح هذا التسرع لديميشيل التلاعب فى تعديلات الأمير . وكانت هذه التعديلات تتناول الأمور الآتية :

تحديد معنى حرية التجارة فتشمل حرية تجارة الأسلحة ، وان يكون للأمير اشراف على ميناء آرزيو حتى يتمكن فعلا من ممارسة هذا الحق . وأن يكون استيراد الفرنسيين لمواد التموين محدودا بحاجة مدينتى وهران ومستغانم . وطلب فى التعديلات ايضا أن يكون الشرط الخاص باعادة الفارين منطبقا على الطرفين . وطالب بأن لا يكون لحاكم الجزائر اى سلطة على المنطقة التابعة له ، والنص على حرية خروج المسلمين من المناطق المحتلة .

غير أن ديميشيل لم يوقع هذه التعديلات كما كان يتوقع عبد القادر ولم يردها اليه بالرفض ، وانما اضافها الى الشروط الموقعة وجعلها وثيقة واحدة بعد أن حذف من تعديلات الأمير شرطين لم يوافق عليهما وهما الشرط الخاص بتحديد تموين الفرنسيين ، واشراف الأمير على ميناء ارزيو . واعتبر أن الوثيقة قد وقعت على هذا النحو . ولا يوجد لدينا ما يؤكد اطلاع مندوب الأمير فى وهران على تصرف ديميشيل بالاتفاقية .

---

(١) انظر نص الرسائل المتبادلة بين ديمشيل والأمير . تحفة ص ١٠٢ ـ ١١٣ .

وعلى كل فانه بعد توقيع ديميشيل لهذا النص فى ٢٨ فبراير ١٨٣٤ وصلت اليه تعليمات مخالفة من الحكومة الفرنسية . حيث طلبت شروطا متعسفة كاساس لتوقيع الصلح . ومن بين هذه الشروط الاعتراف بالسيادة لفرنسا ودفع جزية سنوية واخذ رهائن من الأمير ، وأن يكون شراؤه للأسلحة مقصورا على فرنسا . بيد ان ديميشيل حاول التخلص من هذا الموقف الحرج ، فرد على حكومة باريس بأنه يمكن تجاهل الشروط التى قدمها الأمير حيث أن شروطه هو قد وقعها الأمير بخاتمه . وهذا يرينا الى اى حد كانت الحكومة الفرنسية تتجاهل القواعد المتبعة دوليا حينذاك عند تعاملها مع الأمير الجزائرى .

...

والمؤرخون الفرنسيون الذين يرون - رغم هذا التلاعب - أن ديميشيل تساهل مع الأمير . يعللون هذا التساهل بسببين مختلفين : فهو اما أن يكون قد قام بهذا العمل ليثبت لنفسه استقلاله عن الحاكم العام فى الجزائر ، واما ان يكون قد تساهل لأنه يؤمن بأن صداقة الأمير تقوى نفوذ الفرنسيين . وتنفى الوثائق الفرنسية اعتماد حكومة باريس للوثيقة التى وقعها ديميشيل . وذكر أيضا ان ديميشيل اخفى المعاهدة عن حكومته (1) . بينما يؤكد صاحب كتاب التحفة ، وهو ابن الأمير عبد القادر . توقيع حكومة باريس على معاهدة ديميشيل ، وليس هذا بعيدا عن الصواب لأن ديميشيل ظل طوال العام التالى يقدم للامير مساعدات كبيرة حتى انه عاونه ضد الاضطرابات التى قامت فى وجه حكومته فى الداخل . فلو كانت حكومة باريس تستنكر هذه السياسة ، ما ابقت على ديميشيل حاكما على وهران طوال هذه السنة . ويعترف مترجمو الأمير بقيمة تلك المعونة الفرنسية . وقد شملت التزويد بالاسلحة والمدربين العسكريين .

واجه عبد القادر بعد توقيع الصلح صعوبات جديدة ، أهمها عودة النزعة القبلية الى الظهور . واتخذت هذه القبائل سببين لتبرير الثورة على حكومة الأمير : السبب الأول هو أن القبائل تضررت من دفع الضريبة الاضافية التى فرضها الأمير اثناء فترة القتال ، فقالوا انه لا يوجد مبرر لها بعد توقيع الهدنة . والسبب الثانى : هو حسد بعض رؤساء القبائل للنجاح الذى أحرزه عبد القادر . واتخذ الحساد من توقيعه للهدنة مبررا لبث الدعاية ضد الأمير الذى قبل مصالحة (النصارى) . ومما يثبت سوء نية هؤلاء ، وأن الحسد وحده كان هو الدافع على خروجهم على الأمير ، أن مصطفى بن اسماعيل الذى تزعم هذه الحركة التجأ الى

---

(1) Pelissier Vol. 1 P. 165.

الفرنسيين بعد فشله فى قلب حكومة عبد القادر ، واصبح من اكبر اعوانهم . ولكن الأمير عبد القادر تغلب على الثائرين بفضل حسن تنظيم قواته ، وفى نهاية سنة ١٨٣٤ كان اقليم وهران قد خضع له بأجمعه باستثناء المراكز الفرنسيين على الساحل : وهران ومستغانم ، واتجه نظر الامير بعد هذا الى توسيع دائرة نفوذه بحيث شملت جزءا كبيرا من اقليم تيطرى ، فاستولى على مليانة واقام فيها نائبا ، وتمكن من طرد احد رجال الطرق من ميدية فى ابريل ١٨٣٥ ، واستغل سقوط حكم احمد باى فى قسنطينة سنة ١٨٣٧ ، واستولى على بعض مواقع فى الاقليم ولا سيما واحة بسكرة ، وكان طبيعيا أن يزعج هذا السلطات الفرنسية .

ورغم أن معاهدة سنة ١٨٣٤ لا تشمل تحديدا جغرافيا للمناطق التابعة للأمير ، الا ان الحاكم العام آنذاك درويه درلون أرسل خطابات احتجاج شديدة الى عبد القادر محاولا ان يثبت أن تقدمه خارج اقليم وهران يخالف الاتفاق مع فرنسا ، لان توقيع المعاهدة بواسطة حاكم وهران يدل على أن الحكومة الفرنسية لا تعترف بالأمير الا فى هذا الاقليم . وعلاوة على هذا فقد طلب درلون تعديل المعاهدة لينص فيها على اعتراف الأمير بسيادة فرنسا ودفع جزية لها ، كما طلب بأن يرفع عبد القادر الحظر المضروب على حرية التجارة الفرنسية فى اراضيه ، ولكن عبدالقادر رفض التفاوض فى غير الشرط الأخير . ومع ذلك فقد اضطر درلون طوال مدة حكومته حتى يوليو ١٨٣٥ الى اتباع سياسة الاحتلال المحدود وان يترك شئون الأمن فى تيطرى للأمير عبد القادر الذى كان يمثله فى مدينة الجزائر وكيل سياسى بارع هو اليهودى بن دوراند فيبدو انه هو الذى اقنع درلون بتجنب الصراع مع الأمير .

على أن توقيع معاهدة سنة ١٨٣٤ ؛ لم يحقق السلام بين الفريقين . فقد تدخل درلون لدى حكومته لعزل ديميشيل لأنه اتبع سياسة المهادنة والمصادقة مع عبد القادر . وعمل على أن يخلفه ، فى منصب حاكم وهران أحد الجنرالات المتحمسين لاثبات جدارتهم العسكرية وهو الجنرال تريزل . ومن جهة أخرى استاء تجار مرسيليا من احتكار الأمير لتصدير منتجات الجزائر الداخلية . ثم لاحظ الفرنسيون أن الدعاية الدينية التى بنى الأمير عليها حكمه كانت تهددهم وتمنع اتصالهم بالقبائل ؛ لأن الأمير كان يلزمها بالسكن بعيدا عن المراكز الفرنسية ، وينزل فيما بينها وبين هذه المراكز جماعات يثق بها .

لكل هذه الأسباب صمم تريزل على نقض المعاهدة والاعتداء على الأمير عله يظفر بما لم يظفر به ديميشيل . فلم يمض على مجيئه الى وهران

نحو شهرين حتى اغرى قبيلتي الدوائر والزمالة بسكنى المنطقة المحتلة . واعتبر عبد القادر هذا العمل نقضا للمعاهدة وطلب اعادتهما تنفيذا لشروط تسليم الفارين . ولم يقف تحدى تريزل عند هذا الحد بل انه خرج بقوات كبيرة واتجه الى المنطقة الداخلية التى يسيطر عليها الأمير . وفى وادي المقطع استطاع عبد القادر أن يوقع القوات المعتدية فى كمين وأن يلحق بالفرنسيين اكبر هزيمة منوا بها منذ احتلال الجزائر وقد كان لهزيمة المقطع دوى كبير فى فرنسا بالرغم من ان البلاغات الرسمية حاولت التخفيف من وقع الصدمة ، فقدرت الخسائر ب ٢٥٤ قتيلا ، ٤٠٠ جريح ، فارتفعت أصوات المعارضة مطالبة بالانسحاب من الجزائر ، التى تكبد البلاد خسائر فادحة فى الأرواح دون أن تعود عليها بفائدة تذكر . واضطرت الحكومة الى عزل الحاكم المسن درلون واعادة كلوزيل للمرة الثانية للجزائر وهو من اكبر انصار الاحتلال الشامل .

لذلك كان اول ما فكر فيه بعد وصوله الى مقر عمله هو كيفية القضاء على زعيم المقاومة الجزائرية ، وظن انه يستطيع ذلك باحتلال عاصمة الأمير . وفى نوفمبر ١٨٣٥ قرر القيام بحملة كبيرة لاحتلال مدينة معسكر دون أن يستشير الحكومة الفرنسية وعندما وصل اليها وجدها قاعا صفصفا ، فقد خربها الأمير قبل مغادرته اياها ، وما بقى منها أسرع الجند الفرنسيون لنهبه قبل أن تصل قيادتهم . ولم ير كلوزيل فائدة من الاقامة بهذا المكان القاصى ، خاصة وانه لم يجد ما يحمي به جنده من البرد . وبينما كان يعد العدة للرحيل عن وهران الوسطى ، اذ اتته دعوة من الحامية التركية التى ظلت محتفظة باستقلالها عن التبعية للأمير فى مدينة تلمسان . فأرسل لها طابورين خفيفين للاقامة بحصن المدينة بجانب الاتراك ، ولكن ما لبث أن تحولت القوات الفرنسية من قوات غازية الى حامية محصورة بعد أن استرد الأمير قوته .

ذلك أن سقوط معسكر لم يؤثر قط فى قوة الأمير السياسية أو العسكرية ، لأنها لم تكن تعتمد على اساس اقليمى ، بل كانت ترتكز على عدد القبائل التى تلتف حولها وقد أوشكت هذه القبائل ان تتفرق اثر تدمير معسكر حتى يئس عبد القادر منهم ، وفكر لحظة فى اللجوء الى مراكش . ولكن انسحاب الفرنسيين السريع ، ثم معاملتهم القاسية لأهل تلمسان ، عرفت أهل وهران بخطورة الخضوع للغزاة ، وكانت السلطات الفرنسية فى تلمسان قد فرضت على أهل المدينة غرامة فادحة قدرها ١٥٠ الف فرنك فعادت القبائل سريعا للالتفاف حول الأمير الذى استطاع اعادة بناء معسكر .

لم يكن فشـــل كلوزيل في حملة معسكر هو الضربة الوحيدة التي تلقاها الفرنسيون في ظل حكومته • فقد شهد عام ١٨٣٦ هزيمة اخرى ساحقة لحقت بقواتهم في الجانب الآخر من الجزائر ، حيث قام كلوزيل بمحاولة للتخلص من احمد بك حاكم قسنطينة الذي استطاع طوال هـذه الفترة أن يحتفظ باستقلال الاقليم الشرقي - ويختلف احمد بك عن معظم اقرانه من الولاة العثمانيين بقوة التصميم على مقاومة الغزو الفرنسي • وقد جمع حوله معظم القبائل العربية والبربرية النازلة في هذا الاقليم • ولكن للأسف لم تقم اية محاولات لتنسيق أعمـــــال المقاومة بينه وبين الامير عبد القادر • وفي أكتوبر ١٨٣٦ أعد كلوزيل حملته للاستيلاء على مدينة قسنطينه ، الا انه وقف عاجزا حتىعلى الصعود الى الهضبة التيتقوم عليها المدينة ، فقد تلقته مدفعيتها بنيران حامية • ولكن الفرنسيين يعزون تراجع كلوزيل الى الموقع الطبيعي الذي جعل المدينة منيعة على الغزاة ، اذ تحيط بها وديان سحيقة ولا تتصل بما حولها الا بممر ضيق • فكان هزيمتهم لا يمكن ان تكون الا لأسباب طبيعية • ولو كان ذلك صحيحا لما خرجت حامية قسنطينة لتتبع فلول الفرنسيين المنسحبة •

وهكذا فشل كلوزيل في تنفيذ سياسة الاحتلال الشامل حيث لم تؤد الا الى وقوع تلك الكوارث •

وبينما كان كلوزيل منهمكا في اعداد حملة قسنطينة ، وصل الى وهران احد العسكريين الذين سيلعبون فيما بعد دورا هاما في الجزائر ، وهو الجنرال بيجو في مايو ١٨٣٦ ، وكانت مهمته مقصورة في ذلك الوقت على ايجاد وسيلة لتخليص القوات الفرنسية التي حوصرت في تلمسان ، أو على الأقل رسم خطة لاستخدام نهر التافنة الذي يصل بين تلمسان والبحر لتموين الحامية • وفي الفترة القصيرة التي قضاها بيجو في الجزائر وضع الأسس التي سيبني عليها خططه في محاربة الامير عبد القادر ، وهي استخدام الطوابير الخفيفة التي تستطيع ان تجـــاري جيوش الامير في حركاتها السريعة • واستطاع ان يجرب جدوى هذه الخطط ، اذ أحرز انتصاره الأول في صيف ١٨٣٦ في معركة وادي سكاك ، غير انها لم تؤثر كثيرا في مركز الأمير •

لاحظ الفرنسيون انه من الصعب عليهم أن يحاربوا الجزائريين في جبهتين مختلفتين وهران وقسنطينة • لذلـــك فـــكروا في مهـــادنة الأمير عبد القـــادر حتى يتفرغوا لمحو هزيمتهم بقسنطينة التي كادت تطيح بسمعتهم العسكرية في شمال افريقيا • وقد حفزهم ايضا على الاسراع في مفاوضة الأمير تردد الاشاعات بوجود مراسلات بين عبدالقادر

وبين الحكومة البريطانية . ولو انه اصبح من المعروف الان ان خطاب الامير الى وليم الرابع ظل دون جواب وان انجلترا تحولت عن معارضتها لسياسة فرنسا التوسعية فى الجزائر لتكافىء لوى فيليب على قبول حياد بلجيكا. ولكن وكلاء عبد القادر فى ذلك الوقت تعمدوا ان يشيعوا ان الانجليز وافقوا على ازسال الأسلحة عبر مراكش . ومن الأسباب الأخـرى التى دفعت الحكومة الفرنسية الى مفاوضة عبد القادر ، مشكلة تموين جيش الاحتلال؛ وهى نفس المشكلة التى دفعت ديميشيل الى عقد اتفاقية سنة ١٨٣٤ فقد كانت سلطات الاحتلال تعول على تزويده بالمؤن من داخل البلاد ، والدليل على ذلك هو النص فى المعاهدة على تقديم كمية من القمح للفرنسيين . وسبب آخر هو بقاء حامية تلمسان محاصرة بواسطة قوات الامير منذ انسحاب كلوزيل فى الشتاء السابق . وكانت سياسة الحكومة القائمة آنذاك ضد التوغل فى الداخل . ورغم اهمية هذه الأسباب التى توضح حاجة فرنسا الى عقد الصلح مع عبد القادر ، فان ساسة ذلك الوقت اعتبروا ان معاهدة التافنة تنطوى على تساهل كبير من جانب فرنسا بالنسبة لعبد القادر . بل تذكر بعض الوثائق الفرنسية أن بيجو قد تجاوز عن تعليمات حكومته التى كانت تقضى بأن يعترف الامير لفرنسا بالسيادة ، وبأن يقدم لها جزية ، وتقول انه اخذ فى مقابل ذلك رشوة قدرها ١٨٠ الف فرنك كما اعترف بذلك بيجو ، ويستدلون على ذلك أيضا بأن الضابط بروسار الذى عرف بيجو بابن دران قد ثبتت عليه تهمة الرشوة (١) .

اما الظروف التى جعلت عبد القادر مستعدا لقبول المفاوضة فى الصلح فهى رغبته فى التفرغ لبسط نفوذه على الجزء الأكبر من الجزائر حتى الصحراء الكبرى وهو شىء أقرب الى التحقيق من طرد الفرنسيين الى البحر . ولكن يؤخذ عليه أنه لم يكترث بالهدف الرئيسى للفرنسيين وهو اتخاذ الصلح مع الامير وسيلة للتفرغ لاحمد بك حاكم قسنطينة . وعلى كل فالأمير لم يقرر التفاوض فى الصلح الا بعد أن جمع مجلس شوراه واقره على ذلك كما استاذن فى هذا الأمر سلطان مراكش . وقد تولى بيجو ، الذى عاد حاكما لوهران فى أوائل سنة ١٨٣٧ ، مهمة التفاوض مع الأمير ، ومثل الامير عبد القادر فى هذه المفاوضات وزير خارجيته مولود بن عراش واليهودى بن دوراند .

ورغم ان المعاهدة لم يسر مفعولها سوى سنتين وخمسة اشهر (٣١ مايو ١٨٣٧ ــ ١٨ اكتوبر ١٨٣٩) فانها تعتبر حلقة هامة فى تاريخ الجزائر .

نشرت الوثائق الفرنسية المتعلقة بمعاهدة التافنة ، انظر Yver

اولا : لانها النص الوحيد المعترف به من الحكومة الفرنسية كاتفاق رسمى بينها وبين حكومه جزائرية فى عهد الاحتلال .

ثانيا : لان نصوصها كانت محل جدل بين الطرفين ادى الى اندلاع الحرب بينهما والقضاء على حكومة الامير عبد القادر . ولذلك يحسن ان نتوقف لتحليل المعاهدة وذكر اهم نصوصها (١) . يعترف الأمير فى المادة الاولى بسلطة فرنسا على مدينتى الجـــزائر ووهران . ثم تمضى المواد ٢ ، ٣ ، ٩ فى تحديد الأراضى التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين . ويتضح من هذا التحديد أن فرنسا اعترفت بسلطة عبد القادر على القسم الأكبر من وهران وكل اقليم تيطرى بما يوازى ثلثى ارض الجزائر تقريبا باستثناء الصحراء ، ولم يحتفظ الفرنسيون الا بخمسة مراكز ساحلية مع الأراضى المحيطة بها والتى تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الاتساع . واصبحت مدينة الجزائر اكبر المناطق الساحلية حيث انها ضمت سهل المتيجة ، وتخلت فرنسا عن بعض الحصون التى كانت قائمة بها داخل اراضى الأمير وأهمها قلعة تلمسان المعروفة بالمشور . وتنظم المواد التالية العلاقات بين الدولتين ، فتنص المادة ٤ على أنه « ليس للأمير حكم ولا سلطة على المسلمين من أهل البلاد المملوكة لفرنسا، ويباح للفرنسيين أن يسكنوا فى مملكة الأمير. كما انه يباح للمسلمين أن يستوطنوا فى البـــلاد التابعة لفرنسا » وتؤكد المادة الخامسة حرية المسلمين فى ممارسة دينهم بالأراضى المحتلة . وتعهد الأمير فى المادة ٦ بتقديم ٣٠ الف كيلة من الحنطة ومثلها من الشعير بمكيال وهران ، وخمسة آلاف راس بقرى ، الى القوات الفرنسية ، ولكن سيدور الجدل فيما بعد حول ما اذا كانت هذه المؤونة تدفع على سبيل الجزية أم على سبيل التعاون الاقتصادى . وتنص المـادتان ٧ ، ١٠ على حرية التجارة مع فرنسا بما فى ذلك حق الأمير فى شراء الاسلحة . والمادة ١٢ خاصة بمبدأ تبادل المجرمين . وللمادتين ١٣ ، ١٤ اهمية ملحوظة فقد تعهد عبد القادر ألا يعطى أيا من الدول الأجنبية قســـما من الشاطىء الا برخصة من فرنسا والا يسوغ بيع محصولات أو لوازم الاقليم ولا شراء الا فى الأسواق الفرنسية وهذا يعنى اعترافا صريحا من الأمير بامتيازات فرنسا الخاصة فى الجزائر ، مما يدل على أن هذه المعاهدة لم تكن فى صالح عبد القادر دائما كما حاول المعلقون الفرنسيون أن يثبتوه . وأخيرا تنص المادة ١٥ على « حق فرنسا فى تعيين وكلاء لها فى المدن التى فى مملكة الامير . ينظرون فى أشغال الرعايا الفرنسيين وحل المشـــكلات التجارية فيما بينهم وبين العرب ، وكذلك للأمير ان يضع وكلاء من طرفه فى المدن التى تحت ادارة دولة فرنسا .

---

(١) انظر النص العربى فى تحفة الزائر جـ ١ ص ١٧٧ .

واذا قارنا هذا النص بالنص الفرنسي ، نجد بينهما خلافات جوهرية منشؤها اضافة تحديدات في النص الفرنسي تترتب عليها التزامات خطيرة. واهمها ما ورد في المادة الاولى وهي أن عبد القادر يعترف بحق السيادة لفرنسا . كما أن مواد التموين التي التزم عبد القادر بتقديمها للفرنسيين قد حددت صفتها في النص الفرنسي على انها جزية سنوية ، وهذا ما لا يبدو في النص العربي . وثمة خلاف ثالث وقع حول الحدود الشرقية التي تفصل بين اراضي الأمير والأراضي التابعة لفرنسا ، فقد ذكر في النص العربي أن نهر قدرة وما فوقه يعد الأراضي الفرنسية شرقا ، اما النص الفرنسي فيستعمل عبارة "Au - dela" اى نهر قدرة وما يليه . وكان هذا هو السبب المباشر في القضاء على المعاهدة واستئناف القتال على نحو ما سنرى . وقد تعلل الفرنسيون بهذا الخلاف ونقضوا شروط الصلح حينما مكنتهم ظروفهم العسكرية من ذلك .

ولا شك أن سقوط قسنطينة في فترة الصلح كانت أهم العوامل التي قوت مركز الفرنسيين . فانهم ما كادوا ينتهون من الميدان الغربي في وهران حتى اتخذ الحاكم العام دامريمون الاجراءات لضرب حصـــار طويل حول المدينة العنيدة . وبينما كان يعد للحملة أرسل الى احمد بك يعرض عليه مقترحات للصلح تقوم على أساس الاعتراف به كحاكم للاقليم مع اعـــلان تبعيته لفرنسا ، وتقضي بأن يدفع نفس الاتاوة التي كانت تدفعها قسنطينة لحكومة النيابة ، وكان جواب احمد بك حسب المراجع الفرنسية (1) قوله «اتعرضون على شروطا اقل من تلك التي منحتموها لعبد القادر ؟» أما المصادر التركية وأوراق أحمد باي التي عثر عليها فترسم صورة مختلفة عن الوالي العثماني العظيم . فقد أصبح منذ احتلال الجزائر قبلة لبعض عناصر المقاومة من أبناء الجاليات التركية . واتصلت به الدولة العثمانية محاولة تشجيعه على المقاومة وخاصة بعد تدعيم سيطرتها على طرابلس سنة ١٨٣٥ .

وكان الباب العالي – كما ذكرنا – يسعى لمنع احتلال الجزائر بالطرق الدبلوماسية لأنه كان من الناحية العسكرية قد ضعفت قوته البحرية في البحر المتوسط بعد معركة نافارين سنة ١٨٢٧ ، ولم يتوقف بعد احتلال الفرنسيين للجزائر مطالبته بحقوقه النظرية في تلك الولاية ، فلم يجـــد تشجيعا من الدول الأوربية كما شغلته حروب الشام مع محمد علي ، ومع ذلك فان صمود والي قسنطينة كان من العوامل التي حثت حكومة الاستانة على اثبات وجودها في شمال افريقيا باسقاط حكم القرامنليين في طرابلس ومحاولة بسط النفوذ الفعلي على ولاية تونس . واستكمالا لهذه الخطـــة

---

(1) Pelissier Vol. 3 P. 237 s. q.

ارسل مبعوث خاص سرا الى احمد باى سنة ١٨٣٦ وصادق السلطان على منحه لقب الباشوية الذى خلعه عليه الأهالى ، كما ضرب الحاج احمد باشا النقود فى هذه الحقبة باسم السلطان العثمانى ، وظلت الاتصالات تجرى عن طريق طاهر باشا وزير البحرية العثمانى ، الا ان المساعدات الجادة لم تكن متيسرة لحكومة اسطنبول سيما أن بايات تونس لم يتعاونوا معها ، كما تصدى الاسطول الفرنسى للسفن العثمانية التى اقتربت من تونس والجزائر سنة ١٨٣٦ ، وهكذا اضطر احمد باى الى الاكتفاء بامكاناته الذاتية المحدودة ، ومن هنا فهو يعد بصموده حتى عام ١٨٣٧ من ابطال المقاومة .

بدا حصار قسنطينة فى اكتوبر ١٨٣٧ ، ولكن المدينة صمدت للحصار ، فلجأ الفرنسيون الى استخدام أحدث أنواع الألغام المعروفة حينئذ لتهديم بعض أجزاء السور المحيط بالمدينة ، ولما نجحوا فى هدم السور واجهوا مقاومة عنيفة لم يشهدوا مثلها فى حرب الجزائر . فقد احتلوا المدينة بيتا بيتا ، وخسروا اكثر من الفى مقاتل وعلى راسهم داموريمون الحاكم العام نفسه ، أما احمد بك فقد تمكن من الفرار ولجأ الى قبائل البربر فى الأوراس وظل مقيما هناك حتى لحق الغزو الفرنسى بتلك المناطق فسلم سنة ١٨٤٨ .

وفى هذه الاثناء ركز الأمير عبد القادر جهوده لتوسيع دائرة نفوذه وخاصة فى المناطق الجنوبية حيث لم يكن ملتزما امام الفرنسيين بأى شرط . ولقد اعترفت فعلا بعض الواحات جنوب وهران وتيطرى بسيادته حتى واحة توغرت فى الصحراء الكبرى ، وامتد نفوذه شرقا الى بسكرة . ولكن فى سنة ١٨٣٨ كادت هيبته تضيع أمام احدى الواحات الصغيرة جنوب تيطرى وهى واحة عين ماضى ، التى كان يحكمها احد ابناء التيجانى ، مؤسس اكبر طريقة صوفية فى شمال افريقيا . فقد قاومت هذه الواحة حصارا ضربه الأمير عليها لمدة ستة اشهر استنفذت منه ضحايا واموالا طائلة ، واضطرته الى الابتعاد عن مراكز حكمه . وحتى عندما اضطرت الواحة الى التسليم عرضت شروطا تحفظ للتيجانى كرامته: فقد بقى حاكما على الواحة وان اعترف بالسيادة للأمير .

---

(١) استخرج عبد الجليل التميمى دراسة قيمة عن احمد باى مستندا الى المصادر التركية . وهو يأسف لعدم اهتمام المؤرخين الوطنيين بهذه الشخصية انظر : السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسى للجزائر ، نقله عن التركية عبد الجليل التميمى طبع تونس ١٩٧٤ .

ورغم هذه الحوادث الثانوية فانه يمكن القول بان دولة عبد القادر قد بلغت ذروة قوتها فى هذه الفترة الواقعة ما بين عقد معاهدة التافنا وانقطاع الصلح مع فرنسا ، فقد أرسى خلالها قواعد دولة وطنية .

ولقد حفل تاريخ المقاومة الجزائرية بعدة شخصيات مثل بومزراق وبومعزة والمقرانى ، ولكن الأمير عبد القادر تميز على هؤلاء جميعا بأنه لم يكن مجرد زعيم قبيلة يدافع عن استقلالها أو شيخ طريقة يتخذ من الخرافات الدينية سبيلا الى السلطة ، وانما حاول عبد القادر فى نفس الوقت تأسيس دولة حديثة ، ووضع نظاما اداريا للمناطق التى خضعت له .

بدأ تكوين دولة عبد القادر على شكل تجمع قبلى ، يضم القبائل الثلاث التى بايعته سنة ١٨٣٢ ، ولكنه اعتمد فى توسيع سلطته على الأساس الدينى قبل كل شىء ، فاتخذ لقب امير المؤمنين ودعا القبائل لطاعته بدافع الدين . وكان يسمى اتباعه فى مراسلاته مع فرنسا بالعرب احيانا وبالمسلمين في غالب الأحيان ويسمى القبائل الخارجة عليه بالمتنصرة. وفي فترة الجهاد ضد فرنسا أطلق على الأراضي المحتلة ، اسم دار الكفر . وعلى البلاد التابعة له دار الاسلام ، والزم المسلمين بوجوب الهجرة من دار الكفر الى دار الاسلام . وكلما عرضت له مشكلة سياسية كبيرة مثل وجوب دفع الزكاة او الهجرة الى بلاد الاسلام بعث الى علماء فاس أو الى شيخ المالكية فى الجامع الازهر ليستفتيهم فى المسألة ، وبذا تصبح لديه الوسائل الشرعية لاقناع القبائل باتباعه . ولم يعلن عبد القادر نفسه رئيس دولة تسمى بالجزائر ، بل اعتبر حكومته من الناحية القانونية تابعة لسيادة سلطان مراكش الذى يتمتع بهيبة تقليدية فى شمال افريقيا . وفى مراسلاته التى كان يطلب فيها الأسلحة من البريطانيين بواسطة قنصلهم فى طنجة كان يذكر دائما هذه التبعية .

وقد كان على عبد القادر أن يواجه مشكلتين كبيرتين تعترضان سبيل الوحدة الوطنية ، وتتمثل الأولى فى استمرار النزعة القبلية وخاصة عند تحرج مركز عبد القادر فى السنوات الأخيرة ، فقد لوحظ أن قبيلة هاشم كانت اكثر ثباتا فى ولائها حتى النهاية ، والثانية فى الروح الانعزالية لدى بعض قبائل البربر . والحق ان المناطق البربرية لم تكن قد شعرت بخطر الغزو الأجنبى بعد ، لذلك لم تجد مبررا للخضوع للأمير عبد القادر خاصة وأنها لم تتعود الخضوع لأى حكومة مركزية . وبهذه

المناسبة تشير الى حادثة طريفة استهدفت اجتذاب بعض قطاعات من البربر للالتحاق بحكومة الأمير . فهناك مجموعة قبلية مشهورة تسكن جبال جرجرة وشمال قسنطينة بصفة عامة . وتعرف بالقبايل

قد نصح مصطفى تامي . صهر الأمير واحد المستنيرين فى حكومته ، باستخدام الاقناع مع القبايل . فذهب اليهم يشرح لهم خطورة الغزو الاجنبي ، ويدعوهم لمشاركة الامير فى الجهاد باسم الدين فواجهه زعماء القبايل بهذه العبارة « لقد جئتنا حاجا ، فاعطيناك الدفة — المعونة — ولو كنت جئتنا ممثلا للمخزن لاعطيناك بدل الكسكسى الابيض ، الكسكسى الاسود يقصدون البارود .

اما من الناحية الادارية فقد اتخذ عبد القادر مجلس شورى يتكون من احد عشر عالما (١) ويعتبر هذا المجلس بالاضافة الى النظر فى شئون السياسة العليا ، بمثابة محكمة استئناف لمجالس الشورى التى الحقت بكل منطقة ادارية . اما الوزراء فكانوا مجرد منفذين لأوامر الحاكم . وقد اتخذ عبد القادر وزيرا للخارجية ، وشغل المنصب لمدة طويلة مولود بن عراش ، وكذلك اتخذ وزيرا للجباية وآخر للخزانة ورابعا للأوقاف .

وقد بلغت النيابات ، وهى الوحدات الادارية . ثمانية ، وذلك عندما وصلت دولة عبد القادر اقصى اتساع لها سنة ١٨٣٩ ، ويدير كل نيابة حاكم يسمى الخليفة ، واهم هذه المراكز تلمسان ومعسكر ومدية ومليانة . وهذا يدل على أن عبد القادر حاول ان يلغى القبيلة كأساس للوحدات الادارية فى دولته ، ولكن لم يتح له الوقت لكى يتوسع فى هذا الاتجاه . ولعل اهم ما ظهر تأثيره على القبائل فى ظل الحكم الجديد هو تعيين قاض لكل قبيلة لتطبيق نصوص الشريعة فى الأمور المدنية ، وحتى يواجه الامير النفقات اللازمة لهذه الادارة كان مضطرا الى الزام القبائل بدفع الزكاة الشرعية ؛ ولكنه فى الغالب كان لا يكفيه هذا المورد فيضطر الى فرض ضريبة اضافية عرفت باسم المعونة . ومما يجدر بالذكر ان احدا من المؤرخين لم يتهم الأمير بحب جمع المال . بل على العكس ، يذكر الفرنسيون أنه لم يكن يملك شيئا ملكا خاصا .

ويتميز الأمير عبد القادر عن غيره من زعماء المقاومة الجزائرية باتخاذ جيش ثابت منظم على أحدث النظم الممكنة لديه ، بل ربما فاق فى تنظيمه

---

(١) تحفة ص ٢١١ — ص ٢٤٠ .

(2) D'estailleur Chanteraine : L'émir Magnanim abd el Kader.

جيش سلطان مراكش الذى يعتبر رئيس دولة عريقة . وقد بلغ هـذا الجيش اقصى قوته حين وصل عدده الى ثمانية آلاف من المشاة والفين من الفرسـان .

استعان عبد القادر بالأوربيين من مختلف الجنسيات لتدريب الجيش ولاقامة مصانع الذخيرة . ومن بينها مصنع لصب البنادق فى معسكر . وقد اشتهر من بين هؤلاء الاجانب الذين عاونوا الامير : المستشرق الفرنسى ليون روش ، واتخذه الامير مستشارا بعد أن اعتنق الاسلام واقـام عنده نحو اربع سنوات (١) . وعندما انقطع الصلح سنة ١٨٣٩ ، رفض روش اتباع الأمير فى استئناف القتـال .

واعترف روش للأمير بانه تظاهر باعتناق الاسلام ، ومع ذلك فقد اخلى سبيله وتبين بعد انـه كان جاسوسا .

ولم يهتم الأمير باقامة حاميات خارج المدن الرئيسية ، ويستثنى من هذا اهتمام كبير ببناء الحصون والحاميات على حافة الصحراء الكبرى ووراء جبال الأطلس ، مثل حصن تقدمت وسعيدة وبسكرة . وهذا يدل على أن اساس الاختيار كان استراتيجية للحرب ضـد الفرنسيين وليس الغرض منه تقوية السلطة الادارية داخل الجزائر ، لأن هدف هذه الحصون كان ايجاد مخازن للاسلحة ومعاقل بعيدة يستند اليها الامير فى حـالة قيام حرب بينه وبين الفرنسيين . وقد اشتهر عبد القادر بحسن معاملته للأسرى الى حد أدهش الفرنسيين انفسهم .

وقد ذهب الأمير عبد القادر الى حد انه كان يطلق الأسرى دون طلب فدية أو تبادل اذا لم يكن لديه ما يطعمهم به ، وكثيرا ما كان يعرض تبادل الأسرى على الفرنسيين ، ولكنهم كانوا اثناء الحقبة الأخيرة من كفـاح الأمير ، يرفضون العرض فى غطرسة ، حتى لا يتضمن ذلك اعترافا قانونيا به ، ومع ذلك فقد رضى عبد القادر سنة ١٨٤١ أن يطلق عددا من الأسرى تلبية لرجاء أحد الاساقفة ، ولعله كان يأمل أن يستميل الفرنسيين الى الصلح ، ولم يتخل عبـد القـادر عن هذه السياسة حتى بعد أن أدخل بيجو وسائله الجديدة فى حرب الابادة ، ولم يحدث أن قتل اسرى فرنسيون عند الأمير الا مرة واحدة ، وكان ذلك اثناء غيابه ، وفى ظروف دقيقة اذ اراد سلطان مراكش ان ينتزع الأسرى من أيدى عمال الأمير بالقوة ، وقد عنف الأمير المسئولين عن هذا الحادث فيما بعد .

---

(١) انظر كتابه المشهور
Trente Deux à Travers L'islam

لم يتسع الوقت لعبد القادر حتى يجني ثمار تنظيماته الحديثة ، ولعله كان يتمثل خطا محمد على فى مصر الا ان الظروف اختلفت من حيث وجود الاحتلال وافتقاده تجانس الشعب الجزائرى بخلاف الشعب المصرى . وتدل رسائله على قدرة فائقة فى تبصر الحوادث . ويجدر بنا أن نورد بعض العبارات من رسالة وجهها الى بيجو تنبأ فيها بمستقبل الفرنسيين فى الجزائر ، وان لم تتحقق النبوءة الا بعد قرن من الزمان. قال « ان هذه القارة هى بلاد العرب ومهما مكثتم فيها ؛ فلستم فيهـا معشر الفرنسيين سوى عابرى سبيل . ولو مكثتم فيها ثلاثمائة عام مثل الترك فسينتهى الأمر بخروجكم منهـا » .

٣

القضاء على عبد القادر

حرب الابادة من ١٨٣٩ ــ ١٨٤٧

اشرنا فيما سبق ان فرنسا عقدت معاهدة التافنا بقصد كسب الوقت. ولم يخف بعض الساسة هناك هذه الحقيقة . وعندما طرح مشروع المعاهدة للمناقشة فى البرلمان سنة ١٨٣٨ . صرح بيجو صاحب المعاهدة والعضو فى المجلس « بأن الدول تلتزم بمعاهداتها طالما أن تلك المعاهدات تخدم مصلحتها» وقد ادلى بهذا التصريح ليتغلب على معارضة النواب الشديدة للمعاهدة . وكان فاليه الذى تولى منصب الحاكم العام خلفا لدامريمون سنة ١٨٣٧ ، واستقر فيه على خلاف العادة ثلاث سنوات ، من انصار الاحتلال الشامل (١) . وقد شعر بتصاعد قوة الأمير المستمرة ، ورأى فيه تهديدا لبقاء فرنسا . كذلك نبه قنصل فرنسا فى «معسكر» حكومته الى هذه الحقيقة مشيرا الى توسع الأمير فى تعمير المدن وصناعة الاسلحة .

اخذ فاليه يتعمد اثارة المشاكل مع عبد القادر ، فقد رفض اولا تعيين احد الرعايا الأمريكيين مندوبا لعبد القادر فى مدينة الجزائر . ثم اخـذ يطالب ببعض مناطق قسنطينة الخارجة عن دائرة نفوذ الفرنسيين طبقـا لمعاهدة تافنا . وحين عارض الأمير فى ذلك اجاب فاليه بقوله « أن فرنسـا قد منحتك وهران وتيطرى وليست مستعدة للتنازل عن قسنطينة » واعتبر عبد القادر هذا الجواب اهانة كبرى . وشعر ان فاليه يبحث عن وسيلة يتعلل

---

(١) تعاقب على حكومة الجزائر سبعة اشخاص فى المدة من سنة ١٨٣٠ــ سنة ١٨٣٧ حتى نبه بعض الساسة الى خطورة كثرة تغيير الحكام وقالوا « ان منصب حكام المستعمرات يجب الا يرتبط بالخلافات الحزبية لأنه يتعلق بالمســائل القومية العليا » وعلى ذلك ابقى على فاليه ٣ سنوات ثم بيجو ٧ سنوات .

بها لنقض المعاهدة • فاسرع بارسال وفد الى باريس حاملا معه هدايا ثمينة الى لوى فيليب ، وفى هذا ما يدل على تمسك الأمير بمعاهدة الصلح •

ورغم ان الحكومة الفرنسية كرمت وفد الأمير من حيث المظاهر الرسمية ، الا انها رفضت التفاوض معه فى اى شأن من الشئون السياسية ، وذلك استجابة لرغبة فاليه الذى اعتبر هذه المسألة من اختصاص حاكم عام الجزائر • وعندئذ اضطر الوفد الى الرجوع الى الجزائر • وفى العاصمة واجهه فاليه بمشروع معاهدة جديدة تعطى الفرنسيين امتيازات أوسع مما تمنحهم معاهدة التافنا ومن اهم المسائل التى طلب فاليه تعديلها :

اولا : تمتد الحدود الشرقية للمنطقة المحتلة بحيث تشمل خط المواصلات بين الجزائر وقسنطينة ولم تكن المواصلات بين المدينتين متيسرة للفرنسيين الا عن طريق البحر •

ثانيا : ان يباح المرور للجيوش الفرنسية فى أراضى الأمير الواقعة بين ارزيو ومستغانم •

ثالثا : أن يقيد استيراد الأسلحة فيوضع تحت مراقبة الحكومة الفرنسية •

ويقول صاحب التحفة ان الحاكم اجبر ابن عراش على توقيع هذه التعديلات فاضطر وزير الخارجية الى اضافة تحفظ يشترط موافقة الأمير اولا • وفى هذه الأثناء كان عبد القادر منهمكا فى حصار عين ماضى • وعندما وصلته الأنباء اضطر الى رفع الحصار كما راينا وظل يلح على الحكومة الفرنسية حتى تتوسط فيما بينه وبين الحاكم فاليه • وهكذا ارسل ستة خطابات الى فيليب عدا الرسائل التى بعث بها الى رئيس الوزراء ووزير الحربية ، ولكن دون جدوى ، وسنورد هنا بعض فقرات من خطاب ارسله الأمير الى لوى فيليب فى فبراير ١٨٣٩ وهو يدل على مدى ادراكه لتفاوت القوى العسكرية بينه وبين خصومه •

« منذ جاء الاسلام والمسلمون فى حرب مع النصارى ، ولكن بما أن النصارى قد انحرفوا عن دينهم فقد اصبح غرضهم من الحرب هو تملك الدنيا ، اما نحن فلا نبغى سوى الذود عن ديننا •• وما زلت ارغب فى الصلح ، ولكن لا يمكننى التخلى عن قبائل طلبت حمايتى لتتجنب حكم النصارى •• اعلم اننى اضعف منكم بكثير ولذلك فان وسائلى ستكون الكر والفر • اما اذا اردتم الصلح فانه سيتيح نشر المدنية فى الجزائر • والا فلن يكون امان للفرنسيين المهاجرين فى بلادنا (١)

كان الأمير يطلع على الصحف الفرنسية ويسمع انباء المعارضة فى البرلمان الفرنسى التى احتجت على النفقات للتوسع فى الجزائر ، وظن انه

Piquet p. 79.

يستفيد منها ومن الأزمات الوزارية كما انـــه عول على مساعدة بريطانيا وقتا ما . ومع ذلك فقد ظل حتى أخر لحظة يهيب بملك فرنسا حتى يمنع حكومته من نقض الصلح حتى قيل ان مجلس شوراه هو الذي اجبره على الحرب ، ولو انه سيصرح فيما بعد بأنه اقتنع في نهاية الأمر بان الحرب حتميـــة .

ولمـــا ادرك عبد القادر أن الحكومة الفرنسية مصممة على خـــرق المعاهدة ، جمع مجلسا في تقدمت في يوليو ١٨٣٩ وقرر هذا المجلس اعلان الحرب عند القيام بأي عمل يكون من شأنه مخالفة شروط الصلح . ظهر الأمير أثناء المناقشات التي دارت في المجلس أميل الى سياسة الصـــلح بأي ثمن ، الى حد انه فكر في قبول التعديلات التي عرضها فاليه باستثناء التخلي عن اقليم قسنطينة ، بينما كان فاليه مهتما بهذا الاقليم بالذات ، فقد بني فيه مدينة حديثة في مكان يعرف بسكيكدة واعطاها اسما فرنسيا كما حدث في غيرها من مدن الجزائر هو فيليب فيل ، كما نقل عدة افواج من المستوطنين الزراعيين حول هذه المدينة . وحتى يثبت للأمير ان فرنسا هي صاحبة الأمر في الاقليم قرر ان يقوم فيـــه بجولة عسكرية وان يعود الى الجزائر بطريق يمر في الأراضي التابعة للأمير ليكون ذلك اشد تحديا لـــه . ويعرف هذا الطريق باسم الأبواب الحديدية .

كان عبد القادر ما زال بتقدمت حين وصلته هذه الأنباء في ٢٣ اكتوبر ١٨٣٩ فقرر في الحال اعلان الحرب وبعث بذلك الاعلان الى الحـــاكم العام فلم يكترث بـــه ظنا بأن عبد القادر عـــاجز عن الاقتراب من الحاميات الفرنسية . فكانت النتيجة أن قضى على جميع الأفواج الأولى من المستوطنين التي كـــانت قد استقرت في سهل المتيجة وسقطت بعض الحـــاميات الداخلية . وعـــاد الفرنسيون الى الوضع الذي كـــانوا عليه سنة ١٨٣٣ محصورين في المنطقة الساحلية ، بل ان ضواحي مدينـــة الجزائر نفسها اخليت من السكان الاوربيين . ولم يستطع فاليه الرد على هذا الهجوم الجارف الا بعد ان اتته الامدادات من فرنسا .

وفي ابريل سنة ١٨٤٠ تمكن فاليه من احتلال مدينتي ميدية ومليانة . ولكن سرعان ما عادت قوات الأمير لحصارها . ولما كانت هذه الخـــطة من اقامة الحاميات الداخلية تستدعي السيطرة على الطريق لضمان تموينها فقد ثبت فشل هذه الخطة لأن قوافل التموين كانت تتعرض دائما لهجمات الجزائريين مما جعل الفرنسيين يتكبدون خسائر فادحة في السنة الأولى من الحرب وقد أدى هذا الى عزل فاليه وتعيين توما بيجو .

وقد رأينا ان بيجو كان من معارضي سياسة التوسع في الجزائر، بل

ويروى عنه انه قد صرح بأن الجزائر قد تكون قبر ملكية يوليو الفرنسية كما كانت اسبانيا بالنسبة لامبراطورية نابليون . فلما تحول الى فكرة الاحتلال الشامل أصبح من اشد انصارها في مجلس النواب ولذلك اختاره الماريشال سولت ، رئيس الحكومة في ذلك الوقت لانه كـــان ايضا من انصار هذه السياسة ووضعت الحكومة الفرنسية تحت يد بيجو من الامكانيات ما لم تسمح به لحاكم عام من قبل ، فقد بلغ عــدد الجيش المقاتل سنة ١٨٤٧ فى الجزائر ١٠٨ الف أى ما يوازى ثلث مجموع الجيش الفرنسى . وبلغت النفقات ٥٠٠ مليون فرنك .

وقد تميزت الحرب التى شنها بيجو بالوحشية والعنف ، الى حد ان سكان الجزائر تناقصوا حسب تقرير أحد الضباط الفرنسيين من ٤ الى ٣ مليون فى مدى سبع سنوات (١) . أما اذا صدقنا تقرير أحد الجزائريين الذين عاشوا فى ذلك الوقت ، وهو حمدان بن خوجة ، يكون السكان قد تناقصوا من عشرة الى ثلاثة ملايين (٢) . ذلك أن بيجو كان يعتقد أن نظم الحرب الاوربية لا تفيد فى أفريقيا ، لأن العدو لا يواجه الغزاة في ميدان مكشوف ، لذلك استبدل نظام الحاميات الثابتة بنظام الطوابير الخفيفة السريعة الحركة والتى تحمل أسلحة صغيرة . وحتى يهيىء لها جميع أسباب السرعة تخلى بيجو عن الملابس العســـكرية الرسمية وهى الضيقة السميكة واستبدلها بملابس تلائم جو الجزائر . وباختصار كان بيجو يرى انه كي يتغلب على الجزائريين لابد ان يتبع نفس نظمهم فى الحـــرب وفى المعيشة . ولكنه حاول ان يموه على الفرنسيين حين افهمهم أن طريقة السلب وابادة السكان هى من بين النظم المتبعة فى حرب شمال أفريقيا . لأنه وان صح هذا بين بعض القبائل المتأخرة ، الا ان خصمه الرئيسى وهو الأمير عبد القادر كان قد شرع فى بناء دولة حديثة ومنع هذه الأساليب الوحشية وعمل على محوها . ومما يلفت النظر ان بيجو نفسه هو الذى اضطر الأمير عبد القادر الى اتباع هذه الوسائل غير الانسانية حين راى ان القبائل قد تأثرت فعلا بأعمال النهب واضطرت الى الخضوع لبيجو محافظة على أغنامها ومخازن الحبوب التى تعيش عليها ، ذلك ان بيجو اعتبر النهب من وسائل الحرب اللازمة في بلاد مثل الجزائر وسماه سياسة تموين الحرب بالحرب . وكانت النتيجة أن جيوش الأمير عبد القادر أصبحت تعاقب هذه القبائل بالاستيلاء على ثروتها . وهكذا تحمل المدنيون العبء الأكبر فى هذه الحرب

---

(١) Yacono p. 115.

(٢) كان حمدان خوجة هو أول من حاول الدفاع عن الجزائر بالطرق الدبلوماسية ، وألف لذلك كتابا سماه مرآة الأحوال ، ترجم الى الفرنسية ونشر سنة ١٨٨١ ، وكان قد ذهب الى باريس سنة ١٨٣٢ لاقناع الفرنسيين بالجلاء عن الجزائر على شروط معينة .

الطويلة المريرة • ويصف احد معاوني بيجو وهو سنت ارنو بعض الأعمال الوحشية مع كثير من الاعجاب والسخرية في نفس الوقت في مذكراته فيقول في خطاب بتاريخ ٤ مايو ١٨٤٢ •

« لقد كانت حملتنا تدميرا منظما اكثر منها عملا عسكريا • ونحن اليوم في وسط جبال مليانة ، لا نطلق الا قليلا من الرصاص ، وانما نقضي وقتنا في حرق جميع القرى والاكواخ • ان العدو يفر أمامنا سائقا امامه قطعان غنمـــه » •

وفي خطاب آخر يقول « ان بلاد بن مناصر بديعة جدا ؛ لقد احرقناها كلها • آه أيتها الحرب كم من نساء وأطفال اعتصموا بجبال الأطلس المغطاة بالثلوج فماتوا هناك من الجوع والبرد • وليس في جيشنا سوى خمسة من القتلى واربعين جريحا (١) •

وقد اثار بعض النواب في البرلمان الفرنسي مسألة هذه الحرب الوحشية ، وذلك على اثر حادثة ولد رياح التي ذهب ضحيتها الف من الانفس • وكانوا قد التجأوا الى بعض الكهوف فرارا من جند الغزو فانقض بلسيبيه واوقد النار على أفواه الكهوف فمات جميع من فيها اختناقا • وكان جواب رئيس الحكومة الماريشال سولت على هذا النقد هو ان هذه الأعمال قد تكون وحشية لو ان الحرب كانت في اوروبا ، أما في افريقيا فهذه هي الحرب بعينها • ويبدو أن بيجو لم يقتنع بالنقد الذي وجهه اليه النواب ؛ لذلك بدل أن يناقشهم اتخذ الاحتياطات فأرسل تعليمات الى ضباطه بأن ينفذوا عمليات الابادة بدقة فيما بعد ، بحيث لا ينجو أحد من المعتدى عليهم فيذهب ويخبر مراسلي الصحف •

اما مجرى الحرب النظامية فانه لم يكن طويلا فقد سقطت جميع المراكز والمدن التي تتبع الأمير ؛ وسقط آخرها وهي حامية تقدمت في أوائل سنة ١٨٤٢ • لذلك جمع الأمير انصاره في شبه مدينة متنقلة واصبحوا يتنقلون في كثير من التكتم بين جبال الأطلس وحافة الصحراء • وان كان الأمير قد استطاع في بعض الأحيان ان يرسل فرقا خفيفة للغارة وصل بعضها الى سهل المتيجة ، لذلك كان هم الفرنسيين منذ سنة ١٨٤٢ حتى سنة ١٨٤٧ هو العثور على مدينة الأمير المتنقلة • أو الزمالة كما كانت تعرف حينئذ • وكانت تتألف من اثنتي عشرة قبيلة رئيسية عدا من انضم اليها من رؤساء العائلات والمتدينين الذين رفضوا ان يتبعوا قبائلهم في الخضوع

Saint-Arnaud-Souvenir de L'armée d'afrique

للفرنسيين . وبلغ عدد أفرادها فى بداية الأمر مائتى الف (١) . وقد حاول الأمير قدر المستطاع ان يحافظ على الحياة المدنية العادية فى هذه الظروف الشاقة . فكان كلما ضربت الخيام للراحة يقيم الأسواق ويجلس القضاة لسماع شكاوى الناس والبت فيها وتحرير العقود . بل انه لم يهمل المحافظة على بقاء الكتاتيب لتعليم الأطفال ، ولكن لم يتحمل كثير من الناس وخاصة النساء والأطفال هذا النوع من الحياة . فارتفعت نسبة الوفيات . ولذلك كانت تقام المقابر فى كل مكان حلت به القافلة (٢) .

وكان متوقعا فى مثل هذه الظروف ان ينتهز الأمير كل الفرص كى يضع حدا لهذه الحرب المدمرة . فمنذ أن وصل بيجو الى الجزائر فى فبراير ١٨٤١ وهو يعرض عليه الصلح بشرط ان يحتفظ كل طرف بما بيده من أقاليم . وهذا يعني أن فرنسا تحصل على أكثر مما طالب به فاليه . ولكن بيجو كان مصمما على تنفيذ سياسة الاحتلال الشامل . وفى سنة ١٨٤١ جدد الأمير مكاتبة الملك بمناسبة اطلاق عدد من الأسرى اكراما لأسقف الجزائر . ويدل هذا الخطاب على شدة حرصه على السلم ، فهو يقول للملك مثلا « يمكنك أن تدعني عشرين سنة أخرى لانه لم يمض على فى الملك سوى عشر سنين . فلو تغلبت على الآن لما كان لك مجد تفخر به كما لو قهرتنى وقد صار لى فى الملك ثلاثون سنة (٣) » .

ولم يحظ هذا الخطاب كسابقه باى جواب من الحكومة الفرنسية .

ويمكن ان نجعل من حادثة الزمالة فى مايو ١٨٤٣ نهاية المرحلة الاولى من حرب الابادة ففى هذا التاريخ وقع الدوق دومال صدفة على مدينة الأمير قرب بوغاز احدى الواحات جنوبي وهران ، وكاد عبد القادر نفسه يقع فى يده لولا أن انقذه فرسه السريع ، ولكن وقع فى الأسر معظم المدنيين بما فى ذلك بعض أفراد أسرته ، علاوة على ثلاثة آلاف من جنوده النظاميين ، وهكذا أصبح البقاء فى الجزائر مستحيلا . واراد بيجو ان يستغل هذه الظروف فارسل الى الأمير عرضا بان يسلم نفسه واعدا اياه بمعاش محترم وحرية الاقامة بالآستانة ان اراد بيد ان عبد القادر رفض التسليم وآثر الالتجاء الى مراكش فى اكتوبر ١٨٤٣ . وكان الأمير قد فكر من قبل حادثة الزمالة فى الهجرة الى المشرق الاسلامي مع قومه ومن شاء من الجزائريين ، ولكن اختياره لمراكش يدل على انه اراد أن ينتظر مؤقتا لاستئناف المقاومة عندما تتاح له الفرصة . والدليل على ذلك انه كاتب حينئذ كلا من الحكومة البريطانية والتركية مستنجدا بهما ضد الفرنسيين ، وظن أن وصفه لوسائل الحرب الوحشية قد يؤثر فى بريطانيا .

---

(١) هكذا قدرها صاحب التحفة مع شيء من المبالغة .
(٢) تحفة ص ٢٩٢ وما بعدها .
(٣) نفس المرجع ص ٢٥٥ ــ ٢٥٩ .

وفي مراكش حاول ان يستشير الراى العام وان كان يدرك حــرج مركز السلطان اذا ما اضطر الى اعلان حرب رسمية على الفرنسيين • والحق ان موقف السلطان كان مترددا بين دافعين : اولا : ارضاء الراي العام وكرم الضيافة العربية وكانت تقتضى قبول حماية الأمير على الأقل • وثانيا : ضغط الحكومة الفرنسية وتهديدها له باستخدام القوة • ولكن الراى العام جرف مولاى عبد الرحمن وخاصة ان لامورسيير الذى كان يتتبع الأمير ، اعتـدى على الحدود المراكشية واحتل نقطة استراتيجية فى اقليم وجدة تعرف بلالا مغنية • وادى ذلك الى اشتباك مع قبائل بنى سناسن ومطير ثم الى حرب واسعة النطـــاق مع الحكومة المراكشية •

وسنعود الى تفصيل هذا الموضوع عند الكلام عن مراكش ، ولكن يكفى أن نذكر هنا أنها انتهت بكارثة للجيوش المراكشية • واضطر السلطان الى عقد معاهدة تخطيط حدود مع فرنسا وفيما يخص الأمير ، (١) نصت المادة الرابعة من المعاهدة على ان عبد القادر خارج على القانون فى ارض المغرب او الجزائر ، وعليه فان الفرنسيين سيتتبعونه في الجزائر ، بينما يتتبعه السلطان في بلاده حتى يطرد أو يسقط في يد احد الطرفين ، فاذا سقط بيد الفرنسيين ، تتعهد حكومة باريس بأن تعامله بكرم واحترام • واذا سقط بيد السلطان فانه يتعهد باحتجازه فى احدى مدن المغرب •

كما ان السلطان تخلى عن مناصرة عبد القادر وحاول اخراجه من البلاد فلم يتم له ذلك بسهولة ، اذ يبدو أن الأمير قد كسب نفوذا كبيرا وخاصة فى منطقة الريف الى حد أن مولاى عبد الرحمن بعث الى بيجو يشكو خروج منطقة الريف من يده • ولا ندرى الي اى حد كان السلطان جادا حين تعهد للفرنسيين بتسليم عبد القادر لهم اذا وقع فى يده ، ولكن من المؤكد انه ضيق الخناق عليه حتى اضطر ألى الخروج من مراكش •

ولا نستبعد ان يكون عبد القادر قرر مغادرة مراكش واستئناف القتال فى الجزائر فى سبتمبر ١٨٤٥ بمحض اختياره ، وذلك عندما لاحظ ان الظروف قد تمهدت له من جديد • والواقع أن عبد القادر باعتراف بيجو ظل محتفظا بنفوذه الادبى رغم تحطم قوته المادية منذ حادثة الزمالة • ومن مظاهر ذلك مثلا فتح بلاد القبايل لنائبه ابن سالم ، وظهور زعماء جدد لقيادة المقاومة الوطنية •

وكان بيجو قد أعلن فى هذا العام انه لا يمكن أن يحدث قتال على نطاق واسع بعد أن تم الاتفاق مع مراكش ، ولكن يبدو أن القسوة التى عامل

Emerite, L'algerie à l'époque d'Abdel Kader.

بها الفرنسيون الأهالي جعلتهم مستعدين لقبول اى زعيم يظهر فيهم يحاول تخليصهم من الغزاة ٠

وقد ظهر في جنوب الجزائر وغربها أثناء غياب الأمير بضعه زعماء محليين اشهرهم بومعزة ، الا انهم كانوا جميعا يختلفون كثيرا عن عبد القادر ، فهم يعتمدون على الشعوذة أكثر مما يعتمدون على الحركات المنظمة ٠ وقد ظهر بومعزة في وادى الشلف في أواخر سنة ١٨٤٥ ، وظل يقاوم الفرنسيين حتى ابريل ١٨٤٦ ، ومع ذلك فانه لم يقم تعاون كبير بينه وبين الأمير بعد عودة الأخير من مراكش ، وقد حارب الفرنسيون بو معزة بوحشية وعنف ٠ واذا تتبعنا الفترة التي قضاها عبد القادر في الجزائر منذ عودته اليها في سبتمبر ١٨٤٥ الى ان سلم في ديسمبر ١٨٤٧ ، لا نستطيع الا أن ندهش لبقائه مع قلة قليلة من اتباعه أكثر من سنتين يدوخ الجيوش الفرنسية الجرارة ٠ وقد رأينا ان بيجو حاول أن يجاري عبد القادر في خفة حركته ، ولكن معرفة الأمير بدروب الجزائر ومسالكها ساعدته على التفوق على عدوه، وكذلك كان الأهالي يتطوعون باخبار الأمير عن تحركات الطوابير الفرنسية ٠ وقد عمد بيجو الى محاربة عبد القادر بسلاح آخر وهو ايجاد المنافسين له من بين الجزائريين ، فعين بعضهم في مراكز ادارية ٠ ولكن هذه الخطة لم تنجح ايضا ٠

وقد بدأ الأمير هذه المرحلة باحراز نصر باهر ، اذ فاجأ الحامية الفرنسية المعسكرة في جامع الغزوات (نيمور) قرب الحدود المراكشية ، والتى خاطر قائدها بالخروج للقاء الأمير حتى يكون له شرف أسره ٠ فكانت النتيجة ان وقع هو وجنده في الأسر وتلا ذلك بقليل استيلاء الأمير على قافلة التموين التى كانت تقصد جامع الغزوات ، وهكذا بلغ عدد الأسرى نحو ٦٠٠ ٠

كان لعودة الأمير هذه صدى بعيد في الجزائر ، ففى خلال ثمانية ايام كانت الثورة قد انتشرت في جميع انحاء وهران الجنوبية ، واعلن بومعزة عن تبعيته للأمير ٠ وكذلك وصل نفوذه الى اقليم قسنطينة حيث كان يقيم نائبه مصطفى بن سالم ٠ وأصيب المستوطنون والقبائل العربية الموالية لفرنسا ، والمقيمة قرب المتيجة ، بذعر شديد ٠ ولكن هذا النجاح لم يستمر طويلا لأن القبائل كانت قد انهكت من طول الحرب ٠ لذلك وجه عبد القادر كثيرا من جهده لانزال العقاب بالقبائل التى رفضت التعاون معه ٠ واضطر الى ابقاء قاعدته المعروفة بالدائرة في الواحات الواقعة بين حدود مراكش والجزائر (١) ٠ وقد اصبح من الواضح ان عبد القادر يرتكز على تلك

(١) تشتهر هذه الواحات عند المغاربة باسم القصور ٠

الواحات البعيده . والى كانت القبائل تجد شقة فى مغادرة المناطق الرعوية فى الهضاب للاقامة فيهـــا .

كذلك تأثرت قوة عبد القادر بالقضاء على اهم اعوانه ، اولا : بو معزة فى أبريل ١٨٤٦ ؛ ثانيا . مصطفى بن سالم الذى سلم فى مارس ١٨٤٧ « وتركت له حرية الرحيل الى مكة » .

ومرة أخرى يضطر عبد القادر الى عبور الحدود المراكشية والاقـامة هناك مع بقايا القبائل التى ظلت موالية له . ويبدو ان مولاى عبد الرحمن الذى تردد سنه ١٨٤٤ فى مساعدة عبد القادر ، أصبح الآن مصمما ، بعد ان ساءت ظروفه ، على اخراجه من البلاد بالقوة . وبدأ بضرب قبيلة جزائرية كان عبد القادر قد انزلها بالعرب من فاس وهى قبيلة بنى عامر . ثم وجـه جيشا كبيرا بقيادة اثنين من ابنائه لطرد عبد القادر او القبض عليه ، وذلك رغم احتجاج كثير من علماء فاس ، وأطلق عليه اسم المشئوم (١) .

وقد خسر عبد القادر اول معركة دارت مـــع الجيش المراكشى فى ١٥ ديسمبر ١٨٤٧ .

فكر عبد القادر لحظة قبل التسليم فى ان يجد وسيلة للهروب عبر الصحراء الى مكة ؛ الا انه حينما جمع مجلسه من بقية الخلفاء وناقش هذا الأمر ، طرح موضوع النساء والجرحى . وكيف انه من الصعب التنقل بهم فى هذه المسافات البعيدة (ولو كان ثمت اى امل من قتال فرنسا لفعلنا ، ولكنها هى ارادة الله) .

أبلغ لاموريسير الضابط الفرنسى الذى صار خبيرا بالشئون الوطنيـة الجزائرية برغبة الأمير فى التسليم على ان يسمح له بالرحيل الى عكا او الاسكندرية للاقامة بها . وقد وافق دوق دومال حاكم عام الجزائر الذى حل محل بيجو منذ اكتوبر ١٨٤٧ على هذا الطلب . وكـان بيجو قد ترك منصبه لخلافه مع حكومته التى لم تؤيده فى تتبعه للأمير داخل الأراضى المراكشية . اما الدوق دومال وهو من اسرة لوى فيليب المالكة ، فكان يرغب فعلا فى احترام كلمته . غير ان المعارضـــة كـانت قد بلغت ذروة قوتها قبيل سقوط الملكية . واحتجت المعارضة بأن عبد القادر فى مصر اخطر منـــه طليقا بالصحراء .

ومن جامع الغزوات حيث سلم الامير نفســـه ، حمل الى سفينة لتنقله الى طولون تمهيدا لنقله الى عكا أو الاسكندرية ، ومـــا لبث نظـــام ملكية

---

(١) تحفــة ص ٣١٨ .

يوليو أن سقط وحلت محله حكومة الجمهورية الثانية التى ارادت أن تمحو كل ما فعله النظام السابق ، ومن بينها الوعود لعبد القادر ، وهكذا اعتبر الامير ورفقاؤه (نحو ٧٦ شخصا) أسرى ، وأودعوا في قلعة باو ، ثم نقلوا الى قصر قديم أقل صلاحية للاقامة في مدينة امبواز في حوض نهر اللوار . ومن حسن حظ الامير انتقال السلطة الى نابليون الثالث ثم مروره بمدينة امبواز ضمن جولة قام بها بمناسبة توليه السلطة . وهناك اعلن للامير اطلاق سراحه ، وأمر بنقله الى بروسة من أملاك الدولة العثمانية . وأثناء مروره بباريس قدم تعهدا كتابيا بالا يفعل شيئا ضد فرنسا .

ومنذ ذلك الوقت أصبح يسوده شعور العرفان بالجميل نحو نابليون ونحو فرنسا بصفة عامة حتى انه طلب الاشتراك فى الاقتراع على الامبراطورية فى نوفمبر ١٨٥٢ (لأن الاخوة تجعلنا مواطنين فرنسيين) ومن الواضح انه لم يدرك مغزى هذه العبارة .

كذلك ساد الامير شعور بالتفاوت الحضارى وتفوق قوة فرنسا المادية واصبح مقتنعا (بان الله هو الذى اراد هزيمة المسلمين لأنهم انحرفوا عن دينهم ، وعليهم أن يقبلوا بالمصير الذى انتهو اليه) . وهذا الموقف هو الذى جعل كثيرا من الكتاب والمؤرخين يصفون عبد القادر بأنه قدرى . وقد التزم بالفعل طوال حياته فى المنفى بهذا الموقف ، بل انه اظهر فى مناسبات كثيرة تعاونه مع فرنسا ، كما اشتهر بانقاذه للمسيحيين فى احداث سنة ١٨٦٠ بدمشق .

فقد رفع العلم الفرنسي على بيته ونادى بان كل من ياتى بمسيحى حى فله خمسون فرنكان وفى اسطنبول استقبل عبد القادر عند وصوله اليها بحفاوة ، ولكنها تقل كثيرا عن الحفاوة التى حظى بها فى باريس حيث كان حب الاستطلاع يجذب اليه الجماهير . وقد عرضت عليه الحكومة العثمانية معاشا فرفض مكتفيا بالمعاش الذى يتسلمه من الحكومة الفرنسية . وقد تجلت سياسة التعاون بين الامير وفرنسا فى مناسبة أخرى ، فقد منحته شركة قناة السويس ارضا فى منطقة امتيازها بالصحراء الشرقية ونشأ نزاع بينه وبين الحكومة المصرية بشان هذه الارض التى يسكنها البدو .

وفى اطار هذه الثقة المتبادلة فكرت الامبراطورة اوجينى فى الاستفادة من عبد القادر لتدعيم الوجود الفرنسى بالجزائر ، الا ان عدة صعاب حالت دون تنفيذ هذه الخطة واكتفت بزيادة معاشه الذى كان يكفل له حياة رغدة . وقد أرسل بعض أبنائه للدراسة فى بريطانيا والمانيا . ولا شك انه استاء من سقوط الامبراطورية الا انه اعلن ولاءه للحكومة الجديدة ، واكد لها ابتعاده عن ثورة المقرانى .

المقاومة فى الواحات وبلاد القبائل (١)

منذ شتاء ١٨٤١ وصلت الحاميات الفرنسية الى حافة الصحراء (١) ، وحل بعضها في الحصـــــون التي كان عبد القادر قد بناها على أسس استراتيجية سليمة • وفى قسنطينة بلغ التوغل الى واحة بسكرة التى اقيمت فيها حامية سنة ١٨٤٣ • وقد منحت الحـكومة بيجو امكانيات هائلة • لأن الساسة اتفقوا على ان القضاء على عبد القادر يعد شرطا اساسيا لبقاء فرنسا فى الجزائر • ولكن منذ أن تدهورت قوةعبدالقادرسنة١٨٤٣• شرع بيجو فى تنفيذ خطة شخصية له تقوم على مبدأ اخضاع جميع سكان الجزائر لسلطة فرنسا ولو ادى ذلك الى توسيع دائرة العمليات واقامة الحصون والحاميات فى الاقاليم التى ظلت طوال هذه الفترة بعيدة عن مسرح القتال • حينئذ اشتدت معارضة البرلمـان • فوجه بيجو خطابا الى النواب يحسن أن ننقل فقرات منه « ستقولون لقد قهرنا النمسا فى ايطاليا بثلاثين الف جندى • وأخذنا مصر بمثل ذلك العدد • ولكن المسالة ههنا تختلف • فعلينا فى الجزائر ان نخضع قبيلة قبيلة ••• ولا يمكننا ترك بلاد القبايل • نعم ان اهلها لا يهاجموننا وانما يدافعون بقوة عن ديارهم اذا هوجمت • ولكن كيف نترك مثلا اهل القبايل وشانهم بينما نطلب الى جيرانهم أن يؤدوا لنا الضريبة ؟ » •

وتنفيذا لخطته بدأ يرسل الحملات منذ سنة ١٨٤٣ على المناطق غير المحتلة فى قسنطينة مثل جبال اوراس حيث اعتصم أحمد بك • وفى ربيع سنة ١٨٤٤ قرر اقتحام سلسلة جبال جرجرة • ومهد لذلك باحتلال ميناء قبايلى صغير هو ديلس • ولكن اقصى ما كانت تظفر به هذه الحملات هو الزام قبيلة بدفع اتاوة او اعلان تبعيتها لفرنسا ، حتى اذا ما انسحبت القوات الغازية عادت هذه القبايل الى سابق عهدها من الاستقلال وبعـــد تسليم الامير عبد القادر اصبحت مناطق المقاومة الرئيسية محصورة فى منطقتين اولا : بعض الواحات الواقعة فى الصحراء الكبرى • ثانيا : بلاد

---

(١) استخدمنا كلمة قبايل للدلالة على ذلك القسم الشمالى من قسنطينة الذى يعرف عند الاجانب ب Kabylie وذلك بدل كلمة قبائل التى قد تختلط باسم جمع قبيلة •

(٢) يمكن الاشارة الى مرجعين هامين فى تاريخ الحرب الجزائرية •

١ ــ Gaffarel عن الفترة من سنة ١٨٣٠ ــ ١٨٣٧ •

٢ ــ Rousset عن الفترة من سنة ١٨٤١ ــ سنة ١٨٥٧ •

القبايل في الشمال الشرقي • هكذا كان الوضع عندما قامت الجمهورية الثانية في فرنسا سنة ١٨٤٨ فرسمت سياستها على اساس تركيز الجهد في استثمار ما احتل فعلا من ارض الجزائر ، ولكن وجـــود الجماعات المستقلة في الواحات وفي بلاد القبايل ، وتمتع زعمائها بسلطة واســـعة وهيبة لدى الســـكان جر حكومة الجمهورية الى التورط في عدة حملات عسكرية •

وقد ســـجلت واحة الزعاطشة صفحة مجيدة في تاريخ المقاومة الجزائرية خلال هذه الحقبة • وتقع هذه الواحة على بعد ٢٠ كيلو مترا جنوب شرق بسكرة • وكان يحكمها احد رجال الطرق الصوفية ويدعى بوزيان وهو من اتباع عبد القادر القدامى ، وكان نائبه على بسكرة قبل ان يدخلها الفرنسيون ، وحينما قررت السلطات الفرنسية زيادة الضريبة على النخيل ، وهو مورد الواحات الرئيسي ، رفض بوزيان الرضوخ لهذه الاوامر • ثم أقفل الواحة في وجه نواب السلطات المحتلة • وقد ردت الواحة الصغيرة الطوابير التي أرسلت لها حتى اضطرت السلطات الى حشد ٧ آلاف جندي في حملة كبيرة تحت قيادة الجنرال دي هربيون لمحاصرة الواحة التي لا يزيد سكانها على ثلاثة آلاف ، وبعد حصار دام أربعة اشهر اســـتطاع الفرنسيون اقتحام أسوارها الحصينة ، واستمات السكان في الدفاع عن مساكنهم ، مما أثار القائد الفرنسي فامر باحراق المنازل بعد اقفالها على السكان • وبهذه الطريقة ، فقد ١٥٠٠ شخص حياتهم (٢٠ نوفمبر ١٨٤٩) •

وفي واحتي ورغلة والاغواط ، ظهر زعيم ديني آخر يدعى محمد بن عبد الله • أتى من طرابلس وطلب الى سكان الواحتين ان يتبعوه باعتباره احد الاشراف • ويبدو ان الفرنسيين لم يروا في استقلال هاتين الواحتين خطرا يهدد حكمهم في الجزائر • ولكن بدأت سلطات الاحتلال تدرك اهمية الصحراء الكبرى من النـــاحية الاقتصادية باعتبارها طريق التجارة بين السودان والبحر المتوسط • فلما تحـــولت الادارة في الجزائر الى يد العسكريين في عهد نابليون الثالث ، أصبح التوسع واحراز النصر هدفا يقصد لذاته ، ولذلك اهتم المارشال راندون ، حاكم الجزائر من سنة ١٨٥١ ـ سنة ١٨٥٨ باخضاع هذه الواحات ، وأقام في الاغواط حامية مستديمة قام بزيارتها سنة ١٨٥٣ وهناك دعا اليه زعماء القبائل التي تسكن الصحراء ، واعطاهم مراســـيم التنصيب ، مانحا اياهم لقب اغا ، وذلك دلالة على اعترافهم بسيادة فرنسا • ومن اهم جماعات الصـــحراء التي ارتبطت بالفرنسيين في هذه المناسبة : جماعة ولد سيدي شـــيخ وهي مجموعة قبلية كبيرة كانت تتكتل حول احدى الطرق الصوفية المحلية التي تعـــرف بالشيخية • ثم جماعة الاباضـــية ، وهي ايضا طائفة دينية تنسب الى

عبد الله بن اباض . وقد استقرت منذ القرن الخامس الهجرى بواحات الميزاب السبع الواقعة على ٢٠٠ كيلو متر جنوب الاغواط . وتعتمد حياة الطائفة اساسا على التجارة العابرة للصحراء . ويشرف على الجماعة مجلس من الرؤساء الروحيين يتألف من ١٢ عضوا يمثلون العشائر ويعرف بالعزابة . وقد وصل مندوبهم الى الاغواط ووقع مع راندون اتفاقا في ابريل ١٨٥٣ ، يعترف فيه بالتبعية لفرنسا ، ويتعهد بدفع خراج الواحات ، على الا تتدخل السلطات الفرنسية فى شئونهم ، وأن تحدد الطائفة الطريقة التى يدفع بها الخراج .

اما بلاد القبايل التى تقع فى الشمال الشرقى ، فتنقسم الى كتلتين رئيسيتين : بلاد القبايل الكبرى التى تتكون من سلسلة جبال جرجرة ، وتعتبر بلاد القبايل الصغرى الامتداد الشرقى لهذه السلسلة ويفصلها عنها نهر وادى الساحل الذى يصب قرب بجاية . ويبلغ ارتفاع بعض قمم تلك الجبال فى بلاد القبايل الكبرى ٢٣٠٠ متر ويصل جبل بابور فى القبايل الصغرى الى ٥٩٠٠ متر . وتعتبر بلاد القبايل من أشد بلاد الجزائر كثافة بالسكان رغم وعورة مسالكها ، فتكاد القرى تلتصق فوق المنحدرات . ولا ينقطع اتصال العمران الا حين تفصلها وديان سحيقة ، لذلك قدر احد الرحالة الانجليز سكان هذه المنطقة سنة ١٨٥٤ بـ ٨٠٠ الف . ويشتهر سكانها بتمسكهم الشديد بأرضهم .

وكما ان وعورة مسالك هذه المنطقة قد جعلت منها الارض المختارة للثورة الجزائرية المعاصرة فى سنواتها الاولى ، فكذلك ساعدت البيئة الجغرافية تلك المنطقة على الاحتفاظ باستقلالها نحو سبع وعشرين سنة بعد استيلاء الفرنسيين على مدينة الجزائر . وكان على السلطات الفرنسية ان تمهد الطرق قبل ان تفكر فى اقامة ثابتة ببلاد القبايل . ففى سنة ١٨٥١ قطع بلسيبه المرحلة الأولى ، حين اقام حصنا على سفح جبال جرجرة فى تيزى أوزو . وعندما انتشر الدعاة الدينيون فى بلاد القبايل سنة ١٨٥٦ ، قرر الحاكم العام راندون احتلال المنطقة احتلالا ثابتا . وقد تكونت حملته على بلاد القبايل من عدد كبير من الجند الجزائريين الذين استخدمتهم فرنسا فى حرب القرم ، وذلك اثر انتهاء الحرب فى هذا العام ، فرأى الفرنسيون الفرصة مواتية كى يستخدموا الجزائريين بعضهم ضد بعض فى هذه العملية الشاقة . وقد استدعت حملة بلاد القبايل الكبرى حشد ٢٧ الف جندى سار بعضهم من حصن تيزى أوزو ، وسار البعض الآخر من جهة البحر . وفى ٢٥ مايو ١٨٥٧ سلمت أقوى الجماعات البربرية التى تسكن جرجرة ، وهى جماعة آيت راتن . وكانت شروط التسليم تنص على : أن يدفع الثوار غرامة قدرها مليون فرنك ، وأن تحتفظ القبايل بنظمها

الداخلية في الادارة والقضاء • وانتهت مقاومة القبايل بتسليم احدى زعيمات المقاومة في بلاد البربر وهي لالا فاطمة التي قادت قبيلة اليلتن في ١١ يوليو ١٨٥٧ • وللمرة الاولى اقيمت الحصون الدائمة في بلاد القبايل ، واهمها حصن نابليون (فور نابليون) الذى اصبح فور ناسيونال ، وحصن ذراع الميزان •

وبدخول بلاد القبايل اعتبر الفرنسيون ان عمليات الاخضاع قد انتهت ، بعد سبع وعشرين سنة من حروب مضنية ،ولكنها لم تكن نهاية المقاومة المسلحة •

٥

ثورة ١٨٧١

تم اخضاع الجنوب وبلاد القبايل دون احتلالها احتلالا عسكريا شاملا ، وكذلك ابقت فرنسا في هذه المناطق على أجهزة الادارة الوطنية مع ادخال تغييرات طفيفة ، لذلك كان وجود سلطة الاحتلال متوقفا على ولاء الحكام الوطنيين • ومن الملاحظ ان الجزائر لم تخضع الا نتيجة القهر العسكرى • ولذلك تعرضت المناطق التي كان وجود فرنسا فيها ضئيلا لعدة قلاقل بعد سنة ١٨٥٧ • ومن اهم تلك الحركات ثورة ولد سيدى شيخ في سنة ١٨٦٤ ثم ثورة المقرانى سنة ١٨٧١ اثر هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية • وقد قامت بتلك الثورة عناصر مختلفة بداتها فرق السباهية ، وهي تتالف من جند جزائريين يعملون في خدمة الجيش الفرنسي للمحافظة على امن البلاد الداخلى ، وذلك عندما رفضت احدى الفرق في يناير ١٨٧١ النزول الى المراكب حيث تقرر استخدامها في الحرب البروسية • وكانت انباء هزيمة فرنسا قد اخذت تتردد في اوساط الجند • وسرعان ما ظهر صدى تلك الحركة بقوة في بلاد القبايل ، حيث وجدت الثورة لها زعيما في شخص محمد بن أحمد المقرانى • كما وجدت لها انصارا من بين اتباع الطريقة الرحمانية • وقد انتشرت هذه الطريقة في بلاد القبايل في الخمسينات من القرن ١٩ على يد الشيخ على الحداد ويعزى انتشارها الى انها كانت رد فعل لنشاط المبشرين الذين ركزوا جهودهم في بلاد القبايل ظنا منهم ان اسلام البربر مازال سطحيا ، وانهم بالتالى بيئة أصلح للتبشير من البيئة العربية • وقد نجح الحداد في التأثير على اتباعه الذين عرفوا بالاخوان الى حد ان

رابطة الطريقة اصبحت مقدمة على رابطة القبيلة واذن فقد كان الدين من بين عناصر الثورة الاولى (١) .

اما السبب المباشر للثورة فهو سقوط نابليون الثالث والاجراءات التى اتخذتها الحكومة المؤقتة بالنسبة للجزائر ، وما شاهده الوطنيون ابان هذه الأزمة من وقوع خلاف بين المستوطنين وحكومة باريس واستئثار المستوطنين بالسلطة فترة من الزمن .

وسنري فى الفصل التالى كيف ان نابليون الثالث حاول ان يرضى العناصر الوطنية ، لكن المستوطنين ضغطوا على حكومته عندما ضعفت فى السنوات الاخيرة والزموها باصدار تشريع فى سنة ١٨٧٠ ، يوسع دائرة المناطق الخاضعة للادارة المدنية . ومعنى ذلك الغاء اجهزة الادارة الوطنية . ولذلك كان أول من تاثر بهـــذا التشريع هم أبناء الاسر (الارستقراطية) والذين كانت الادارة العثمانية تعتمد عليهم ، ثم استمر الفرنســيون فى استخدامهم فى المناطق الخاضعة لنظام الادارة غير المباشرة . ويعد محمد بن أحمد مقرانى مثلا لهذه الطبقة من الحكام الوطنيين ، فقد عمل أبوه كخليفة لمنطقة المجانة قرب سطيف ، تحت الادارة الفرنسية .ثم خلفه ابنه محمد فى هذا المنصب بلقب باش اغا سنة ١٨٥٣ ، ومما زاد هذه الطبقة اسـ ـاءا ، تلك القرارات التى اصدرتها الحكومة المؤقتة فى ٢٤ اكتوبر ١٨٧٠ ، و لتى تحمل اسم واضعها كرميو ؛ لاسيما ذلك القرار الذى يمنح اليهود فى الجزائر صفة المواطن الفرنسى بكل ما يترتب عليها من حقوق ، حتى ان المستوطنين انفسهم استاءوا لمساواتهم باليهود ولكن الوطنيين كانوا اشد تاثرا ، وخاصة فى بلاد القبايل حيث يوجد بعض اليهود المنحدرين من اصل بربرى .

وعلاوة على ذلك صدر قرار آخر بادخال نظام المحاكم الفرنسية التى تأخذ بنظام المحلفين . ولما كان اليهود قد جنسوا فقد اصبح لهم نصيب بين مقاعد المحلفين وقد عبر المقرانى عن هذا الوضع قائلا « افضل أن يحكمنى رجل سيف استـخدم القــوة ضـدى وقهرنى . على ان يحكمنى هذا اليهودى » .

وكان محمد مقرانى قد قرر الاستقالة من خدمة فرنسا منذ ان صدر التشريع الخاص بتطبيق النظام المدنى . ولكن الحاكم العام مكماهون طلب اليه أن ينتظر حتى يطبق القانون . وكان ان سقط نابليون الثالث الذى يتمتع ببعض الشعبية فى الجزائر ، ثم اعلان الحكومة الجديدة عن سياستها .

---

(١) اصبح كتاب RINN عن ثورة سنة ١٨٧١ مرجعا تقليديا . ويمكن الاشــارة الى كتاب لاحد الضباط الذين اشــتركوا فى قمع الثورة : انظر Robin .

وفي هذه الاثناء توطدت صلة المقراني بالشيخ الحداد . فقد زار الشيخ بمقره في فبراير ۱۸۷۱ . وقيل انه اتفق معه حينذاك على الثورة ولكنه، لم يعلنها الا في اوائل مارس .

عمت الثورة اولا اقليم قسنطينة حيث تقع جبال القبايل ، ثم امتدت حتى اطراف سهل المتيجة غربا ، وبسكرة جنوبا . واصبحت تسيطر على ثلث اراضي الجزائر وعزلت جميع الحاميات الفرنسية في المنطقة . وقدر عدد الذين اشتركوا في هذه الثورة بنحو ١٥٠ الفا ، منهم ١٢٠ الفا من الاخوان الرحمانية .

ومع ان هذه الثورة صادفت ظروفا سيئة في فرنسا ، الا ان عمرها كان قصيرا ، ذلك ان بسمارك ، لسياسة عليا اوربية ، راى ان يخفف وطاة الهزيمة عن فرنسا فاطلق عددا كبيرا من الأسرى ليساعدها على قمع ثورة الجزائر . ولسوء حظ الثورة وقع مقراني صريعا في المعارك الاولى ٢ مايو ۱۸۷۱ ولم ينته هذا الشهر حتى كان زعماء القبايل يفاوضون في التسليم ، وتبعهم الشيخ الحداد على راس طائفة الاخوان في يوليو .

اما بومزراق المقراني الذى خلف اخاه في زعامة الثورة ، فقد كان أشد مراسا . ظل يناضل حتى يناير ۱۸۷۲ ، فبعد ان تم اخضاع القبايل انتقل الى الواحات الجنوبية فلما تتبعه الفرنسيون اليها خرج الى الصحراء مع من بقي من اتباعه واستمروا يتجولون فيها الى ان اهلكهم الجوع والعطش حتى التقطتهم دورية فرنسية .

وقد كان لهذه الثورة نتائج بعيدة للجزائر عامة وبلاد القبايل خاصة . فقد شهدت اكبر محاكمة من نوعها في ظل الاحتلال . وقد نظرت امام المحاكم الجديدة التي لعب فيها المستوطنون دور المحلفين مما ابرز صفتها الانتقامية . وقد هدفت الاحكام لضرب مثل رادع للوطنيين حتى لا تحدثهم انفسهم بأى ثورة أخرى . فصدرت احكام الاعدام على ستة آلاف من الثائرين ، ثم خفف الحكم عن معظمهم بالنفي الى جزيرة كاليدونيا الجديدة (وهي مستعمرة فرنسية في جنوب المحيط الهادى) ومن بين هؤلاء بومزراق وأسرة الشيخ الحداد .

ومن النتائج الهامة التى ترتبت على هذه الثورة فتح بلاد القبايل للاستعمار الاوربي وكان رؤساء القبايل قد سلموا في مايو على عدة شروط ، من بينها نزع السلاح وتسليم المسئولين ودفع غرامة للذين اصابهم ضرر من الثورة . علاوة على غرامة الحرب ، وحجز وضع جزء من املاك القبايل

الثائرة تحت الحراسة الى ان تستوفى تلك الغرامات) . ولكن وضع الاملاك تحت الحراسة كان بالنسبة للفرنسيين مقدمة لمصادرتها . وسنرى ان مصادرة املاك الثوار ليست مبدا مستحدثا فى الجزائر .

وتختلف حالة بلاد القبايل عن الحالات التى طبقت فيها المصادرة من قبل ، لأن أهل المنطقة لم يتركوها اثر الثورة . بل على العكس سارعوا بالتسليم ، والى جمع الغرامة بالرغم من انها كانت باهظة حيث بلغت ٣٦٫٥ مليون فرنك ، وذلك حتى يتجنبوا المصادرة .

غير انه قد خاب املهم . فقد قررت السلطات الفرنسية الاستيلاء على ٥٠٠ ألف هكتار من أراضى القبايل دون تمييز ، وذلك توطئة لمنحها للمستوطنين الجدد .

تعتبر ثورة المقرانى نهاية المقاومة الوطنية المسلحة . فان الوسائل الوحشية التى اتبعت فى قمع الثورة ، زادت من اليأس الذى اخذ يخيم على نفوس الوطنيين نحو نصف قرن . واذا استثنينا المناوشات فى الصحراء ، يمكن القول بأن الحكم الفرنسى فى الجزائر قد شهد فترة من الهدوء حتى الحرب العالمية الاولى ، وانفسح امامه المجال لتنمية حركة الهجرة والاستيطان الاوربى .

وقد استكمل فى هذه الفترة اخضاع منطقة الصحراء عندما قام اولاد سيدى شيخ بانتفاضتهم الأخيرة سنة ١٨٨١ تحت قيادة زعيم يدعى بوعمامة ، فقد استغلت الادارة هذه الفرصة واقامت حاميات جديدة فى توغرت وورغلة . كما غيرت نظام الحماية المفروض على واحات الميزاب واعلنت ضمها فى سنة ١٨٨٢ . وعقدت السلطات الفرنسية اتفاقات مع قبائل الطوارق لتأمين طرق التجارة .

ولم ينته القرن حتى كانت فرنسا قد احاطت بالصحراء من جهة الجزائر ومن جهة حوض النيجر .

واعتمدت السلطات الفرنسية على صداقة بعض زعماء الطرق ذوى النفوذ فى الصحراء . ولم يبق أمام الذين يريدون الاستقلال عن الحكم الاوربى الا اللجوء الى الواحات الواقعة جنوب شرق مراكش . فكان ذلك من أسباب الصدام الاول بين فرنسا وبين الدولة المستقلة الباقية فى شمال افريقيا .

الفصل السابع

نظم الادارة والاستعمار

- ١ -

لقد تعرضت جميع البلدان العربية تقريبا لانواع مختلفة من سياسة التسلط (الامبريالية) الاوربية، ولكن المغرب شهد صورة عتيقة من صور التوسع الاستعماري الا وهي فتحه لحركة الهجرة والاستيطان الاوربية . فلم يكن الاوربيون في المغرب ممثلين في تلك الفئات المعروفة في المشرق العربي : جند الاحتلال أو الموظفين الفنيين في الحكومة الوطنية أو رجال الأعمال ، بل مثلوا هناك بجميع طبقات المجتمع من ملاك اراضي وفلاحين يزرعونها بأيديهم وعمال . ومن هنا كانت كلمة استعمار تنطبق على المغرب بمعناها الفني الضيق . وقد ترك ذلك النوع من الاستعمار مشاكل معقدة في حياة المغرب المعاصرة ، وكان اكثرها تعقيدا مشكلة الجزائر ، حيث كان الاستيطان الاوربي اكثر عددا واوسع انتشارا . ذلك ان ظروف الجزائر اختلفت عن جارتيها في امرين هامين ، الاول : تقدم عهدها بالاحتلال ، والثاني : هو القضاء على كيان الجزائر كدولة منذ البداية .

أعتبرت الجزائر ارض أعداء محتلة تخضع للحكم العسكري ، ولم يوضع لها نظام ثابت الا في سنة ١٨٣٤ ، حين صدر مرسوم ملكي بتاريخ ٢٢ يوليو يعلن ان الجزائر (ممتلكات فرنسا الافريقية) وينظم حكمها على النحو التالي :

يمثل السلطة الفرنسية الحاكم العام . وهو يتبع وزير الحربية ويعاونه مجلس من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية كل في دائرة اختصاصه ، ولهذا المجلس صفة استشارية ، فالحاكم العام هو الذي يقترح القوانين ويقدمها لوزير الحربية ثم تصدر بهـا مراسيم من السلطة التنفيذية في باريس . ويجوز في حالة الطوارىء أن يصدر الحاكم العام القوانين اللازمة لمواجهة الظروف . وله أيضا حق اصدار اللوائح . وقد توسع الحكام كثيرا في استخدام هذه الرخصة ومهما يكن من التغييرات والتعديلات التي أدخلت على نظام الحكم منذ ذلك الوقت وحتى قبل الثورة بقليل فانها لم تعدكونها

تغييرا فى الشكل . وبقيت روح هذا المرسوم سائدة فى ادارة فرنسا للجزائر . وهى تنم عن طابع السياسة الفرنسية بصفة عامة ازاء المستعمرات . الا وهى النزعة الى تركيز السلطات بيد حكومة باريس .

وفى بداية عهد الاحتلال لجأت السلطات الفرنسية الى الاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من العنصر الوطنى ، سيما وان سياسة الاحتلال المحدود كانت تحتم عليها ذلك . ويدل على هذا الاتجاه مشروع كلوزيل الذى كان يقضى باستخدام اثنين من افراد الاسرة الحاكمة فى تونس ، احدهما لتولى منصب حاكم قسنطينة وآخر لوهران ، وقد حاول بورمون الاستفادة من النظم السائدة فى العهد العثمانى ، فأبقى على منصب أغا العرب الذى كان له أهمية كبرى فى ذلك العهد . فهو الذى كان يعتبر قائدا للقوات المحلية التابعة للحكومة . والتى كانت تستخدم لتثبيت السلطة العثمانية داخل الاقاليم . وقد اختار الفرنسيون لهذا المنصب أحد سكان المدينة من طبقة التجار وهو حمدان امين السكة الذى اثبت عجزه تماما عن تادية مهام منصبه . ومع أن الفرنسيين ادركوا هذا الخطأ وحاولوا تلافيه ، الا انهم لم يوفقوا فى اخضاع القبائل بهذه الطريقة . ويمكن ارجاع ذلك الى سببين : ففى بعض الاحوال رفض الزعماء الوطنيون ان يؤدوا لدولة مسيحية نفس الدور الذى كانوا يؤدونه لدولة اسلامية كالدولة العثمانية . وفى احوال اخرى لم يتحمل الزعماء الوطنيون الادارة الاوروبية الدقيقة التى تختلف اختلافا بينا عن الادارة العثمانية المتميزة بعدم التدخل فى حياة السكان الخاصة . ولذلك قل التعاون بين الزعماء الوطنيين وبين الادارة الجديدة ، حتى نفذ الاحتلال الشامل وتم اخضاع الجزائر بقوة السلاح .

غير أن الاحتلال الشامل لم يلغ حاجة الادارة الفرنسية الى الاستعانة بأجهزة الادارة القديمة فى هذه الفترة الاولى من الاحتكاك ، حيث كان الحاكم يجهل نواحى الحياة المختلفة لدى المحتومين كما يجهل لغتهم حتى استخدم اليهود غالبا كحلقة اتصال لمعرفتهم باللغتين . ومنذ ان استقر الفرنسيون فى الجزائر ظهر تياران متصارعان حول السياسة التى يجب إتباعها : التيار الاول يدعو الى اتباع نظام الادارة غير المباشرة ، والثانى يدعو الى سياسة الادماج . وقد استكمل نظام الادارة غير المباشرة نظمه فى عهد نابليون الثالث . ولكن بعد أن تغيرت صورته عن ايام سياسة الاحتلال المحدود ، ففى هذه الايام كان الفرنسيون يرجون من وراء استخدام الوطنيين أن يستمدوا شيئا من نفوذهم . اما بعد اخضاع الجزائر فقد كان الهدف من الادارة غير المباشرة هو استخدام الرؤساء التقليديين من العنصر الوطنى كمجرد اداة لتسهيل الادارة .

فلما مضت أربعون سنة على احتلال الجزائر وانتشر الاستيطان الأوربى بها وسهل الاتصال بين الحاكمين والمحكومين ، تغلب التيار الثانى : تيار الادماج الذى يهدف الى محو شخصية الجزائر وطبعها بالطابع الفرنسى ، وهذه هى السياسة التى بدىء فى تنفيذها فى عهد الجمهورية الثالثة .

ظهرت فكرة الاستعمار منذ التفكير فى الحملة نفسها ، وبالرغم مما تعرضت له من نقد ، فقد عمدت الحكومة الى تشجيع الهجرة الأوربية والاستيلاء على الأراضى الزراعية والأملاك العقارية ، بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر بوقت قصير .

وكان كلوزيل من أكثر الحكام فى هذا العهد الاول تحمسا لسياسة الاستيطان فقد بدأ حياته العملية فى الولايات المتحدة حيث رأى ما حققه الجنس الانجلو سكسونى فى هذه الاقاليم الشاسعة من مشروعات هائلة . فتوهم ان الجزائر وهى المأهولة بالسكان ذوى الحضارة العريقة يمكن أن تشبه بالقارة الجديدة التى كانت تسكنها أجناس متأخرة مثل الهنود الحمر .

لذلك مهد لخططه باتخاذ عدة اجراءات . ففى ٨ سبتمبر ١٨٣٠ أصدر الأوامر بالاستيلاء على أملاك الدولة (الدومين) ، وأملاك الحبوس (الأوقاف) المخصصة لأغراض دينية ، مثل تلك الموقوفة على الحج ، أو لصيانة المساجد . كما حول أمر الحراسة على أموال الأتراك الى مصادرة صريحة .

وهكذا انفسح المجال امام المهاجرين الأوربيين لاستغلال موارد البلاد المقهورة ولكن المهاجرين الأوائل لم يشاءوا بذل الجهد للقيام بأعمال الاستغلال النافع ، بالرغم من ان الأهالى اقبلوا على بيع أملاكهم فى مدينة الجزائر ، حينما قرروا مغادرتها فرارا من حكم دولة مسيحية . فكان المهاجرون يأتون لشراء هذه الأملاك للمضاربة عليها ، ثم يعودون الى اوطانهم بعد ان يكونوا قد حققوا بعض المكاسب . ولذلك اقتصر نشاط المهاجرين على القيام بالأعمال المدنية فى مدينة الجزائر ، وخاصة وأن جيش الاحتلال قد تطلب وجود خدمات جديدة مثل اقامة الفنادق والمشارب ووسطاء التموين .

ولما كان نصف الأهالى تقريبا قد غادروا مدينة الجزائر ، فقد تغيرت صورة عاصمة النيابة العتيدة بعد زمن قصير من احتلالها . وقد وصفها احد الرحالة الانجليز سير جرانفيل تمبل سنة ١٨٣٢ فقال « ان الجزائر لا تختلف

عن أي مدينة فرنسية فى كثرة مقاهيها وحاناتها وميادينها التى تعزف فيها الفرق الموسيقية (١) » .

اما فى خارج المدينة حيث الأراضى الزراعية التى تمتلكها الادارة ، فقد أدرك كلوزيل أنه من الضرورى تدخل الحكومة اذا أرادت توطين الأوربيين فيها . وفرنسا بلد زراعى لا يميل أهله الى الهجرة ثم انه لا يشكو من كثافة السكان مثل المانيا وبريطانيا التى اخرجت اعدادا ضخمة من المهاجرين لتعمير الولايات المتحدة .

لذلك لجأت الحكومة الفرنسية لوسائل غير طبيعية لارسال المستوطنين الى الجزائر . وحدث فى سنة ١٨٣١ أن عددا من المهاجرين السويسريين والالمان كانوا بميناء الهافر ينتظرون السفن التى تقلهم الى الولايات المتحدة، فانزلتهم السلطات الفرنسية فى احدى السفن التى حملتهم قسرا الى الجزائر . وانشأ لهم كلوزيل قريتين قرب العاصمة ولكنهما اندثرتا سريعا بوفاة معظم المهاجرين .

وقد أتيح لكلوزيل فرصة افضل لتنفيذ سياسته أثناء ولايته الثانية ١٨٣٥ – ١٨٣٦ ، ففى هذه الفترة انشأ أول مستعمرة زراعية أوربية فى بوفريك ، وهى أول محاولة لتطبيق ما يعرف بالاستعمار الرسمى ، ومعناه أن تتولى الدولة توزيع الأراضى على المهاجرين مجانا ، ومدهم بالمعونة المالية والفنية ، كتقديم الآلات الزراعية والحيوان حتى يتمكنوا من اعداد الأرض للزراعة ثم تصبح ملكا للمهاجرين بعد نجاحهم فى العملية . ولما كان هذا النوع من الاستعمار يستدعى نفقات باهظة فقد كان دائما محل اعتراض مجالس النواب . الا أن الحكومة الفرنسية التى ناصرت مبدأ الاستيطان رات نفسها مضطرة لصرف الأموال الطائلة ، لأنها لاحظت أن (الاستيطان الحر) لم يأت بنتيجة ما . ذلك أن المهاجرين الأوائل الذين ذهبوا الى الجزائر ، بقصد استغلال اراضيها لحسابهم ، واجهوا صعوبات عديدة لتنفيذ اغراضهم . مثل ملاءمة وسائل الزراعة المعروفة لديهم لجو الجزائر ، كما انهم كانوا يجهلون كل شيء عن طبيعة البلاد الى حد انهم ظنوا ان كل مستعمرة لابد ان تكون استوائية مثل المستعمرات الفرنسية فى البحر الكاريبى ، فتنتج لهم قصب السكر والبن ، أى المنتجات الزراعية التى لا تنمو فى فرنسا . لذلك خاب فألهم فى استعمار الجزائر .

ورغم أن سكان سهل المتيجة الخصيب ، كانوا يبيعون أرضهم بثمن

Blunt P. 37.

بخس حتى يتخلصوا من الاقامة فى المنطقة المحتلة ، فانه لم يزد عـــدد المستوطنين الأوربيين بهذا السهل على ثلاثة آلاف سنة ١٨٣٩ . وقد رأينا ان الأمير عبد القادر استأصل شأفتهم عندما استأنف الحرب مع فرنسا . فكان على بيجو ان يرسم سياسة استعمارية جديدة .

٢

وســـائل بيجو

لم يكن بيجو قائدا عسكريا استطاع كسب الجزائر لفرنسا فحسب ، بل كـــان أيضا صاحب منهج فى نظم الادارة والاستعمار ومن اشد انصـــار الاستعمار الرسمى . فما كـــاد يعيد الأمن الى جزء من البلاد حتى أقـــام سنة ١٨٤٢ سبع قرى نموذجية . وقد اشتهر عنه قوله : « ان الفتح عملية مؤقتة لا تكتسب صـــفة الدوام الا بالاستعمار واقرار العنصر الفرنسى فى البلاد المفتوحة » وكـــان يرى ان الجندى هو أقدر الناس على تنفيذ سياسة الاستعمار الرسمى ، وذلك لسببين : أولا أن هذا النوع من الاستعمار تلائمة القرى الجماعية التى يشترك زراعها فى الافادة من منتجاتها دون تحـــديد للمساحة التى يملكها كل منهم ، والجندى بحكم طبيعة الحياة فى الجيش أطوع للحياة الجماعية . والسبب الثانى هو أن الجندى أقـــدر على الدفاع عن مستعمراته خاصة فى هذا الوقت الذى لم يكن الحـــكم الفرنسى قد استتب بعد فى البلاد . ومع أن الاستعمار الرسمى ظل سائدا فى عهد بيجو واستمر بعده حتى تحققت معظم اهدافه ، الا أن فـــكرة بيجو فى الاعتماد على العسكريين بالذات انتهت بالفشل الذريع . فمن بين ٨٠٠ جندى أغراهم بيجو بالعمل فى القرى الزراعية الجديدة لم يبق منهم سوى ٦٠ ، ورحل الباقى الى فرنسا بمجرد انتهاء خدمتهم .

ولكن بفضل الامتيازات الواسعة التى منحت للمهاجرين . اخذ يفد على الجزائر عدد كبير من المدنيين الاوربيين ، فقفز عدد المستوطنين من ٢٨ الفا سنة ١٨٤٠ الى ١٠٩ آلاف سنة ١٨٤٨ . ومن بين هؤلاء ٥٢ الفـــا من الفرنسيين ، أى أن معظم المستوطنين كـــــانوا ينتمون الى جنسيات أخرى ، وقد أتوا فى الفـــالب من الطبقـــات الدنيا فى بلدان البحـــر المتوسط مثل ايطاليا ومالطة واسبانيا . ويبدو أن نسبة الوفيات كـــانت مرتفعة بين الفرنسيين بالذات . وقد احتفظ الاسبان الذين كـــانوا أغلبية

---

(١) V. Demontés la — colonisation Militaire Sous Bugeaud

ساحقة في وهران بكيانهم ولم يندمجوا في العنصر الفرنسي . ولم يكن هذا ليسوء الحكومة الفرنسية لأن الجنسيات الأوربية وان اختلفت في أوطانها ، الا انها تتضامن في مثل هذه الظروف حيث تقوى المصالح المشتركة الرابطة فيما بينها ، كما انها اعتبرت الدين المسيحي مقوما من مقوماتها داخل الجزائر .

ومهما كانت الهجرة كبيرة في ظل حكومة بيجو ، فهل كان عدد المستوطنين يبرر الاجراءات التي اتخذها للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وحرمان أصحابها الشرعيين منها ؟ لم يكتف بيجو بأراضي الدومين والأوقاف التي صودرت من قبل . بل أصدر قوانين جديدة بالاستيلاء والمصادرة ، أهمها قانون سنة ١٨٤٥ الذي ينص على حق الدولة في مصادرة أراضي القبائل (العاصية) مثل تلك التي انضمت الى الأمير عبد القادر وقاومت الفرنسيين يوما ما . وبهذه الطريقة تم الاستيلاء على معظم الأراضي الزراعية (نصف مليون هكتار) .

وينص هذا القانون أيضا على الاستيلاء على أراضي الفرش ، وهذه العبارة في مصطلح شمال أفريقيا ، تعني مراعي القبائل التي تستغلها على سبيل الانتفاع .

وفعلا كان لكل قبيلة مساحة من الأرض اعتادت الرعي فيها ، وقد لا تكون محددة بوضوح ، وهي على كل حال ليست ملكا خاصا للقبائل .

ولا يميل الأوربيون الى الاعتراف بهذا النوع من الملكية الجماعية بالنسبة للجزائريين ، فاعتبروها من أراضي الدومين ، أي الأراضي الأميرية التي تملكها الدولة ، ولها حق الاستيلاء عليها ما لم تبرز القبيلة حجج ملكيتها بشرط أن تعود هذه الحجج الى ما قبل سنة ١٨٣٠ .

ووجد المستشرقون في الشريعة الاسلامية مبررا شرعيا لتأييد هذا القانون ففي الفقه الاسلامي أحكام تعرف باسم (أحياء الموات) وبمقتضى هذه الاحكام يجوز للسلطان وضع يده على الأراضي التي لا تستغل استغلالا كافيا ، رعاية لمصلحة الجماعة . وبما أن القبائل لا تستغلها استغلالا كافيا ، فللدولة التي حلت محل السلطان وضع يدها عليها .

واهتمام المشرعين الفرنسيين بالتوفيق بين قوانينهم وبين الشريعة الاسلامية أمر يستدعي التساؤل ، لماذا أبرزوا هذه الاحكام ؟ وتناسوا

أن الشريعة تضم احكاما اخرى تهدم أساس الحكم الفرنسي في الجزائر .

ويرجع ايضا الى حكومة بيجو تنظيم الادارة الفرنسية ، فقسمت الجزائر الى ثلاث مناطق تختلف في نوع ادارتها .

الأولى : تخضع لادارة مدنية تتبع نفس النظم السائدة في فرنسا ، وتطبق في المناطق التي يكون فيها الأوربيون اغلبية : اى في المدن والمناطق الزراعية المجاورة لها .

والثانية : مناطق الادارة المختلطة وهي التي يسكنها اوربيون ويكونون فيها اقلية ضئيلة ، وفيها تخضع الجالية الأوربية للادارة المدنية ، والجزائريون للادارة العسكرية .

والثالثة : المناطق العسكرية . التي لا يسكنها سوى العنصر الوطني وهي تمثل آنذاك الجزء الاكبر من البلاد . وفي هذا النوع الاخير ابقى الفرنسيون على أنظمة العهد العثماني فكان يعاون الحاكم في كل وحدة ادارية من الوحدات الست التي قسمت اليها المنطقة العسكرية باش اغا ، وهو الذي يتبعه القواد ، وتنقسم القيادة بدورها الى شياخات . وهذا ما يعرف بنظام الحكم غير المباشر .

ولكي تسهل الادارة وسائل الاتصال بين الحاكمين والمحكومين . أوجدت نظاما جديدا عرف بالمكاتب العربية ليكون حلقة اتصال بين الادارة الفرنسية وبين الجزائريين . وكان كلوزيل قد انشأ قسما خاصا الحقه بحكومته عرف باسم ادارة الشئون العربية . غير انه بعد أن اتسعت المنطقة المحتلة في عهد بيجو صار من المستحيل تركيز هذا القسم في العاصمة فقط ، فانشئت عدة مكاتب عربية في المراكز الداخلية حتى بلغ عددها ٢١ سنة ١٨٤٤ .

وفي فبراير من هذا العام صدر قانون بتنظيمها . فيتألف المكتب من ضابط برتبة ملازم ، وقاض عارف بتقاليد البلاد ، واثنين من الكتبة احدهما فرنسي والآخر جزائري . وقد بلغ عدد هذه المكاتب نحو ٤٠ بحيث اصبح تقريبا في كل قيادة مكتب عربي يشرف على تحصيل الضرائب وفض المنازعات بين السكان (١) .

---

(١) انظر موضوع المكاتب العربية في بحث مستقل لـــ

Germain, Rouger : la politique indigéne de Bugeaud

تردد بيجو فى اختيار نوعية الوطنيين الذين يعاونون الادارة الفرنسية فمال أولا الى اجتذاب شخصيات كبيرة من رجال الطرق الصوفية أو اقارب الخلفاء الذين عينهم الأمير عبد القادر : تشجيعا لروح الخيانة بين الأسر ، ولما ضعفت مقاومة الأمير استغنى بيجو عن بعض هؤلاء القادة وفضل استخدام شخصيات عادية ترضى بتولى ادارة عدد محدود من الدوارات « فروع القبائل » ثم استقر الرأى فى نهاية عهد بيجو ولفترة طويلة على استخدام أبناء الأسر التقليدية التى خدمت فى العهد العثمانى وهى التى سميت على سبيل التجاوز ــ بالارستقراطية الوطنية • وخلاصة القول انه مهما أختلف فى اختيار نوعية الوطنيين للمكاتب العربية أو للادارة غير المباشرة ، فقد كان هناك اتفاق على أن الجزائريين الذين يختلفون عن الفرنسيين فى كل شىء لا يمكن ان يتبعوا الادارة المدنية بمحاكمها ذات الاجراءات المعقدة التى تتبعها المحاكم الفرنسية • وحتى فى المدن الساحلية التى دمغت بالطابع الفرنسى ، استبعد السكان الأصليون من التبعية للقضاء الفرنسى فأخضعوا لمحاكم خاصة يديرها عسكريون فرنسيون والواقع ان هؤلاء العسكريين لم يكن بينهم الا القليل الذى أهتم بالتعرف على أحوال البلاد الاجتماعية • ومن أبرز هذه القلة الضابط المشهور لامورسيير •

وقد كانت المكاتب العربية محل هجوم عنيف من المستوطنين الذين اتهموا الضباط بسوء استعمال السلطة وبتآمرهم مع القواد الجزائريين الذين اشتهروا بالادارة الفاسدة • واذا كان صحيحا أن هؤلاء الجزائريين الذين تعاونوا مع الادارة الفرنسية قد اتصفوا بسوء الادارة ، فليس هذا دليلا على عجز الجزائريين عن ادارة أنفسهم كما ادعى المستوطنون وانما يرجع السبب فى هذا الى سوء اختيار الفرنسيين للقواد والمشايخ وتركهم دون مرتبات ، بينما اباحوا لهم أن يأخذوا بدلا عنها نسبة معينة على الضريبة التى يجبونها وعلى الغرامات التى من حقهم فرضها على السكان •

كما ان الدافع الحقيقى الذى (1) جعل المستوطنين يهاجمون المكاتب العربية ليس هو تعسفها بالسلطات المطلقة التى منحت لها ، بل لأن هذه المكاتب كانت تحول دون تغلغل الاستعمار الى المناطق العسكرية ، لا حماية للسكان ولكن لأن الضباط كانوا يخشون على ضياع السلطات المطلقة التى يتمتعون بها ، فادعوا انهم يفعلون ذلك حماية لمصالح السكان الأصليين •

ويمكن اعتبار هذا النزاع بين المستوطنين وبين المكاتب العربية مظهرا آخر من مظاهر التنافس بين السلطات المدنية والعسكرية الذى لازم الحكم الفرنسى فى الجزائر واحتدم فى عهد الامبراطورية الثانية •

---

(1) Yacono : Les bureaux arabe.. .....

٣

سياسة الجمهورية الثانية

تمثل الجمهورية الثانية فى فرنسا (١٨٤٨ – ١٨٥١ مرحلة هـــامة فى تاريخ استعمار الجزائر . فبعد قيامها بشهر اى فى مارس سنة ١٨٤٨ صدر قانون الضم ، الذى يجعل من الجزائر جزءا من الأراضى الفرنسية ويقسمها الى مديريات ثلاث مكملة للوحدات الادارية فى فرنسا . وقد ترتب على هذا المرسوم نتائج هـــامة فصار للمستوطنين حق التمثيل فى برلمان باريس باعتبارهم يعيشون فى أرض فرنسية . وباتت المصالح المختلفة تتبع الوزارات المختصة بها فى باريس . وقد استمر هذا المرسوم معمولا به ، ويمثل شبه عقيدة للحكومات الفرنسية المتوالية حتى بعد أن طرأت تغيرات هامة على العـــالم بعد الحرب العالمية الثانية ورسخت أقدام الحـــركة الوطنية الجزائرية . وبذا صار يمثل عقبة كأداء فى سبيل التوصل الى اتفاق بالطرق السياسية .

اما من حيث الهجرة والاستيطان فقد رسمت الجمهورية خـــطة لنقل ٢٠٠ الف مستوطن الى الجزائر واعتمدت مبلغ ٥٠ مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من عمليات الهجرة . ولا شك أن الأوضاع الداخلية فى فرنســا هى التى حفزت الحـــكومة على اتخـــاذ هذه الخـــطوة غير مأمونة العواقب . ذلك ان الجمهورية كانت قد وعدت العمال عند قيامها بانشاء مصانع اشتراكية طبقـــا للنظم التى دعـــا اليها الزعيم الاشتراكى لوى بلان ولكن سرعان ما تبين استحالة تطبيق النظم الاشتراكية فى ذلك الوقت لأنها لم تكن مذهبا متكاملا . وتحولت هذه المصانع الى تكايا ، وحاول العمال أن يقلبوا النظـــام الجديد بعد قيام الجمهورية بخمسة اشهر فلم تجد الحكومة وسيلة للتخلص منهم أفضل من ترحيلهم الى الجزائر .

وهذه الدوافع فى حد ذاتها تعتبر من أسباب فشل الخطة ، فلم يكن العمال بقادرين على أن ينتقلوا دفعة واحدة من المدن الفرنسية الى الريف الجزائرى . ولم تستطع الحكومة أن تدبر لهـــذه الهجرات الكبيرة وسائل المعيشة والانتاج كما وعدتهم . كما انها اتخذت من الجزائر حقلا لتجـــارب المذاهب السياسية والاجتماعية التى انتشرت فى ذلك الوقت فشرعت فى انشاء المزارع الجماعية مجاراة لمبادىء الاشتراكيين . ولكن مثل هذا النوع من المزارع يستدعى رعـــاية شاملة .

(١) Julien ; Ch. Histoire de l'Algérie contemporaine (1827 — 16

وهكذا بلغ مجموع المهاجرين الزراعيين الذين نقلتهم الجمهورية خلال السنوات الأربع ٨٠ الفا ، ولكن لم يستقر من هؤلاء سوى ١٥ الف . ولم تحقق الجمهورية هدفها الرامى الى نشر الاستيطان الزراعى فى الريف فلم يزد عدد المستوطنين الزراعيين على ٣٠ الفا من بين ١٣١ الفا سنة ١٨٥١ .

٤

موقف نابليون الثالث

اتسمت السياسة الجزائرية لنابليون الثالث بالتقلب . فقد مال فى الغالب الى تأييد فريق العسكريين ، وبالتالى الى تحديد المناطق التابعة للادارة المدنية ، ثم اتجه فترة قصيرة الى سياسة الادماج حين انشأ وزارة خاصة بالجزائر وعين عليها أخاه جيروم والغى وظيفة الحاكم العام ، الا ان هذه السياسة لم تستمر سوى سنتين من سنة ١٨٥٩ ـ سنة ١٨٦٠ ، فالغيت الوزارة واعيد منصب الحاكم العام . وافتتح نابليون الثالث فى الستينات سياسة جديدة تهدف الى حماية اراضى السكان الأصليين ، وانتهى منها الى فكرة المملكة العربية على نحو ما سنرى .

ويصف الكتاب الفرنسيون نابليون الثالث بشعور العداء نحو المستوطنين ويعزون ذلك الى معارضتهم له فى استفتاء التعديل على الدستور الذى جرى سنة ١٨٥٢ . ومع ذلك لم توقف حكومة نابليون الثالث حركة الاستيطان الأوربى . وانما حاولت أن تنظمها تنظيما جديدا بعد أن ثبت فشل سياسة الجمهورية الثانية . فشجع الاستيطان ومنح الامتيازات للجمعيات الراسمالية الكبيرة التى نمت فى عهد الامبراطورية الثانية .

وفى ٢٦ ابريل سنة ١٨٥١ صدر قانون هام لتنظيم تملك الأراضى وهو يعتبر حلا وسطا بين فكرة الاستعمار الرسمى والحر ، أى الذى يترك للأفراد مسئولية تملك الأراضى بالشراء والاستغلال . فلا يلغى القانون مبدأ منح المستوطن الأرض مجانا ، ولكن يشترط تملكه لمبلغ معين يستطيع به المساهمة مع الحكومة فى نفقات اصلاح الأراضى . ولا تثبت ملكية الأرض الممنوحة نهائيا الا بعد الاقامة فيها ثلاث سنوات وبعد أن يثبت المستوطن قدرته على البقاء والاستغلال . وتتراوح القطع التى تمنح للمهاجرين فى ظل هذا القانون من ٢٠ الى ١٥٠ هكتارا (١) وظل هذا القانون سائدا

---

(1) Piquet : La colonisation d'Algérie.

حتى سنة ١٨٦١ ، اذ اتجهت الحكومة الى منح الأراضي المستولى عليها الى جمعيات رأسمالية كبيرة في نظير تعهد هذه الجمعيات بتنفيذ مشروعات هامة كانشاء السدود أو تعبيد الطرق ، كما أن بعض هذه الجمعيات أخذ عليها تعهد لنقل عدد من المستوطنين الأوربيين .

ومن اكبر الجمعيات التي استفادت من سياسة الامبراطورية الثانية، جمعية جنيف التي منحت امتيازا لاستغلال ٢٠ ألف هكتار ، والجمعية الجزائرية العامة التي منحت ١٠٠ الف هكتار ، كما حصلت جمعية الغابات على امتياز لاستغلال الغابات الجزائرية مدة ٩٠ سنة في مساحة قدرها ١٦٠ ألف هكتار . ولم تستطع معظم هذه الجمعيات تنفيذ شروطها ، فبالنسبة لترحيل السكان كانت تفضل اليد العاملة المحلية في الزراعة لانخفاض أجورها وكانت تتبع معهم نظام المخامسة ، أي يترك للعامل خمس المحصول او ما يساويه نقدا ويئول الباقي الى الجمعية صاحبة الامتياز .

واذا كانت هذه الجمعيات قد ساعدت في هجرة عدد آخر من المستوطنين فان ذلك كان من أجل تنفيذ المشروعات الانشائية التي استدعت وجود عمال فنيين . ومن جهة أخرى لم تستطع هذه الجمعيات أن تستغل جميع الأراضي الممنوحة لها ، فلم تستغل الجمعية الجزائرية العامة سوى ٣٥ ألف هكتار . كما ان جمعية الغابات باعت امتيازها إلى ثلاثين مستوطنا مما ترتب عليه تحويل منفعة عامة كالغابات الى ملكيات فردية وظهور الملكيات الزراعية الكبيرة في الجزائر .

وبينما استولت الجمعيات الرأسمالية على هذه المساحات الشاسعة ، انتفع نحو ١٣ الف من صغار ومتوسطي المستوطنين الأوربيين بقانون سنة ١٨٦١ وآلت اليهم ملكية نصف مليون هكتار في مدى عشر سنوات . وكان من نتيجة الامتلاك المفاجيء لهذه الأراضي الشاسعة أن عجز الاستعمار الأوربي بالرغم من التسهيلات التي منحت له عن استغلال أكثر من سبع هذه المساحة كما جاء في تقرير لجنة التحقيق التي ارسلها مجلس الشيوخ للجزائر سنة ١٨٦٢ (١) . وعلاوة على هذا لاحظت اللجنة وجود ٩٠٠ الف

---

(١) ويلاحظ من الأرقام المذكورة ان الأراضي الزراعية في شمال افريقيا شاسعة جدا . ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار قدرة الهكتار على الانتاج عند مقارنتها بالمساحات المزروعة في مصر مثلا .

هكتار أخرى تملكها الحكومة آلت اليها اما عن طريق المصادرة أو انتقال ملك الدومين اليها سنة ١٨٣٠ ولم تمنحها لاحد من المستوطنين • هذا عدا الأراضي التي انتقلت الى يد المستوطنين عن طريق الشراء الحر • وتحتل هذه الملكيات الفرنسية أخصب بقاع الجزائر • ولذلك ترى اللجنة انه يمكن الاستمرار في منح الأراضي او بيعها دون الحاجة الى مصادرة جديدة من السكان الأصليين •

وكذلك أوصى التقرير بضرورة اصدار تشريع جديد لحماية ملكية القبائل • واستجاب مجلس الشيوخ لهذا التقرير ، واصدر تشريعا سنة ١٨٦٣ يقضي بتثبيت ملكية القبائل وذلك بتحويلها من ملكية جماعية الى ملكية فردية على مرحلتين : أولا تحديد مساحة القطعة الخاصة بكل دوار ، وهو القسم الأصغر من القبيلة ، وثانيا توزيع هذه المساحة على الأسر التي تكون الدوار •

وقد اتم نابليون الثالث هذا التشريع بمرسوم صدر في ديسمبر ١٨٦٤ يحرم نظام المنح الحكومية للمستوطنين ، ويجعل الشراء الحر هو الوسيلة لانتقال الملكية في الجزائر (١) وبذا وضع نابليون حدا لسياسة الاستعمار الرسمي •

٥

قام نابليون بزيارتين للجزائر خلال عامي ١٨٦٠ ، ١٨٦١ ، واتصل هناك ببقايا الأسر الوطنية العريقة • وقيل انه اعجب بروح الفروسية العربية التي كانت ما تزال تصارع من اجل بقائها • وقد عبر نابليون الثالث عن آرائه في كتيب صغير اصدره عن الجزائر ، خرج فيه بفكرة جديدة : ألا وهي أن الجزائر بجانب كونها أرضا تحتلها فرنسا ، فهي مستعمرة أوربية ومملكة عربية • والمقصود بفكرة المملكة العربية أن الجنس العربي جنس نبيل له مميزاته الخاصة وانه يستحق الرعاية من الامبراطور مثل الفرنسيين • وهو يمكن ان يكون نواة مملكة عربية ترتبط بفرنسا في شخص الامبراطور •

---

(١) تناولت كثير من المراجع الفرنسية موضوع استعمار الجزائر ونشير فيما يلي الى اهمها :

(1) Piquet (2) Baudicourt (3) Roberts

بالاضافة الى الجزء الثاني من مجموعة هانوتو عن تاريخ المستعمرات الفرنسية • (انظر ثبت المراجع) •

وتمشيا مع هذه الفكرة شجعت حكومة نابليون الثالث الادارة غير المباشرة في المناطق العسكرية وبلاد القبايل • وقاومت الحاح المستوطنين في الغاء المناطق العسكرية واخضاع الجزائر كلها للنظام المدني وبالتالي لحرية الاستيطان والتملك • وقد لوحظ ان الادارة غير المباشرة انتهت الى تقوية نظام القبيلة عند البربر ، لأنها عمدت الى تنظيم مجلس القبيلة ويعرف بالجماعة وجعلته بديلا عن المجالس البلدية في المناطق المدنية فوضعت شروط انتخاب الأمين او رئيس الجماعة بواسطة جميع الذين يدفعون ضريبة الرأس ، ويجدد انتخابه كل ثلاث سنوات ، كما انشيء منصب أمين الأمناء ليمثل مجموعة من القرى وينتخبه الأمناء انفسهم •

وتنظر الجماعة أو مجلس القبيلة في تحديد ضريبة الرأس ، والفصل في القضايا المدنية التي تأخذ بالعرف عند البربر ، وفي تحديد الغرامات عن المخالفات الخلقية او الجنح ، لأن الجرائم من اختصاص المكاتب العربية• واذا اختلفت جماعتان ، كانت السلطات الفرنسية تعين شخصا من ذوي الهيبة يتولى مهمة التوفيق في المكتب العربي •

وبجانب المحافظة على شخصية الجزائر في هذه المناطق اراد نابليون الثالث ان يفتح امام الجزائريين باب المواطنة الفرنسية ، وبالتالي الحصول على الحقوق وتحمل الواجبات التي تفرضها عليهم هذه المواطنة • وفي يونيو ١٨٦٥ صدر تشريع يحدد الوضع الجديد للجزائريين • فهم يعتبرون جميعا رعايا فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية قناصل فرنسا، ولكن لا يستمتعون بنفس حقوق المواطنين الا بمقتضى شروط اهمها أن يتبع الجزائري ، سواء كان مسلما ام يهوديا ، في الأحوال المدنية ، القانون الفرنسي • ويتنازل بذلك عن قانون الأحوال الشخصية الاسلامي • قبل لأنه يسمح بتعدد الزوجات • والمواطنة الفرنسية اسمى من أن تمنح لمن يمارس تلك العادات (المتأخرة) وبمقتضى هذا التشريع تفتح جميع الوظائف بما في ذلك سلك الجيش أمام الجزائريين المتجنسين •

وظن نابليون خطأ انه اسدى للعنصر الوطني خيرا ؛ والواقع ان اليهود وحدهم هم الذين استفادوا من هذا التشريع ، لأنه من السهل عليهم اعلان انفسهم تابعين للقانون المدني الفرنسي • اما المسلمون فلم يطلب منهم الا عدد ضئيل جدا التحول اليه (٦٠٠ حتى سنة ١٨٩٠)(١) • كذلك لم يستفد الجزائريون من قانون سنة ١٨٦٣ الخاص بحماية ملكيتهم ،ولم يفهموا توزيع الملكية على الأفراد على انه تثبيت لها • وعلى كل فقد تلكأت الادارة الفرنسية في تطبيق هذا التشريع •

---

(١) Roberts Vol. P. 204.

على أن غضب المستوطنين على سياسة نابليون الجزائرية كـــان اظهر ، لأن هؤلاء استطاعوا ان يسجلوا أفكارهم بمجرد أن انتهى حـــكم الامبراطور . ورغم عدم قدرتهم على استغلال ما لديهم حينئذ من امـــلاك واسعة ، فان الجشع جعل المستوطنين ينظرون بعين القلق الى تثبيت ملكية الجزائريين ، وقالوا ان العرب ليسوا فى حـاجة الى الأرض لأنهم لا يعرفون كيف يستغلونها ، فان العربى ينتج سدس ما ينتجه الأوربى فى نفس المساحة ، وطالبوا بأن تضــــع الدولة يدها على جميع أراضى العرش التى لا يستطيع أصحابها ابراز حجة ملكية لها ترجع الى ما قبل سنة ١٨٣٠ . وكذلك سخط المستوطنون على تغليب العسكريين على الادارة فى الجزائر ، وكان هـــذا طبيعيا لأن حكومة نابليون نفسها كـــانت تعتمد على الجيش . لهذا تولى الرجـــال العسكريون الحكومة العامة فى الجزائر مثل الجنرال بلسييه من ســــنة ١٨٦٠ – ١٨٦٤ ، ومكماهون من سنة ١٨٦٤ – ١٨٧٠ . وقـــد استجابت السلطات الفرنسية رغم هذا لرغبة المستوطنين فتباطأت في عملية احصــــاء الملكيات الجـــزائرية تمهيدا لتثبيتها . وكـــان عليها ان توزع مليون و ٣٣٦ الف هكتار على الدوارات (١) . واحتجت بأن المهمة شاقة وتستدعى وقتا طويلا .

كانت نتائج الاستعمار فى الجزائر حتى سنة ١٨٧٠ تافهة . ويؤكد هذا ان الجزائر لم تصدر الى فرنسا سوى كميات ضئيلة من القمح والحبوب مـــع أن الوحدة الجمركية قد تقررت بين الجزائر وفرنسا منذ سنة ١٨٥١ لكى تسهل للمستوطنين بيع منتجاتهم . ولكن نظرا للتكاليف التى اقتضاها الاستعمار لم تستطع منتجات الجزائر أن تنافس مثيلاتها فى فرنسا وقد ظلت الجزائر وعملية استيطانها عبئا على الميزانية الفرنسية حتى اضطرت فرنسا الى منـــح الاستقلال المالى للبلاد سنة ١٨٩٦ تخلصا من هـــذه النفقات . وحتى الدخل الضئيل الذى كانت تقدمه الجزائر للادارة الفرنسية كـــان يرد معظمه من السكان الأصليين ، وحسب تقدير الرحالة الانجليزى كوك (٢) سنة ١٨٥٤ بلغت نفقات جيش الاحتلال ٢ر٥ مليون جنيه بالاضافة الى ٧٠٠ الف تكلفتها الادارة المدنية وعمليات الاستيطان ، وهذا المبلغ يوازى ٦٠ مليون فرنك فى حين بلغت ايرادات الجزائر ٣٠ مليون فرنك ، أدت القبـــائل منها ١٥ مليون كضرائب عادية ، أما الباقى فقد حصل اما من المبالغ التى كـــانت تدفعها الشركات فى نظير امتيازاتها أو من الغرامات التى كـــانت تفرض على القبائل الثائرة .

---

(١) Cooke

(٢) Piquet. P. 82

اما من حيث هجرة السكان فان عدد الاوربيين ازداد اثناء عهد الامبراطورية الثانية من ١٣١ الف سنة ١٨٥١ الى ٢٩٥ الف سنة ١٨٧٠ ، الا انها اعتبرت ضئيلة في نظر المتحمسين لاستعمار الجزائر . كذلك لوحظ ان التفاوت بين عدد الفرنسيين والاوربيين من الأجناس الاخرى اخذ يتسع ، فمن بين الـ ٢٩٥ الف مستوطن اوربي لم يزد عدد الفرنسيين على ١٣٠ الفا . وقد ظل عدد الوفيات مرتفعا بالنسبة للمواليد بين الاوربيين حتى سنة ١٨٥٦ . ويقدر عدد من لقى حتفه من المستوطنين ب ١٥٠ الفا فيما بين سنة ١٨٣٠ ، ١٨٧٠ . وهو عدد مماثل للذين قتلوا من الفرنسيين في الاشتباكات العسكرية في نفس المدة (١) .

وهكذا نتبين الى اى حد عاندت الادارة الفرنسية الحقائق الطبيعية ومصلحة فرنسا الاقتصادية نفسها من اجل تحويل الجزائر الى مستعمرة استيطان ، وطرد سكانها الأصليين نحو اقليم الصحراء . وقد لاحظ احد الرحاله الانجليز الذين زاروا الجزائر سنة ١٨٥٤ ان السلطات الفرنسية بعد ان صادرت المساحات الشاسعة من الأرض وعجزت عن استغلالها ، دعت اصحابها لكي يعودوا للعمل فيها كأجراء ولكنهم كانوا يرفضون ، فاضاف ذلك عاملا جديدا لاضعاف الانتاج (٢) .

ولم يكتف المستوطنون الاوربيون بعرقلة تنفيذ التشريعات التى كانت تهدف الى اقرار ملكية الجزائريين ، بل انهم عارضوا أيضا محاولات بعض المكاتب العربية تعليم الاهالى الوسائل الحديثة للزراعة . واذن فان الوسائل التى اتبعت لتحويل الجزائر الى مستعمرة استيطان كانت الى حد كبير مسئولة عن وقوع مجاعة كبرى خلال عامى ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ، والتى راح ضحيتها ٣٠٠ الف شخص حسب التقدير الرسمى الفرنسى وهو اقل بكثير من الحقيقة . ومما يثبت صحة استنتاجنا هو ان معظم الذين ماتوا جوعا لقوا حتفهم اثناء محاولة العودة من الاقاليم المجدبة الى السهول الشمالية الخصيبة التى طردوا منها . وكان قد سبق هذه المجاعة بضع سنين انتشار وباء الكوليرا الذى اصاب عددا كبيرا من السكان الأصليين وهم المتجون الحقيقيون فى البلاد . ويرتبط بهذا الحادث المؤسف ازدياد نشاط الحركة التبشيرية التى تحمس لها الاب لافيجرى اسقف الجزائر فى ذلك الوقت . فقد انتهز هذه الفرصة وجمع الأطفال الذين فقدوا عائليهم وجعلهم يشبون على دين آخر غير الدين الذى كان على آباؤهم . ومن هؤلاء الجزائريين الكاثوليك كون الاب لافيجرى طبقة جديدة من المبشرين عرفت بالآبا البيض وانتشرت فى بلاد البربر .

---

(١) Roberts Vol. I. P. 77.

(٢) Cooke P. 44

أما الحكومة الفرنسية فانها بدل أن تقوم بعمل حاسم كارسال المؤن فتجنب البلاد الكارثة بعثت بلجنة من مجلس الشيوخ للتحقيق في اسباب المجاعة . وقد انتهت هذه اللجنة الى اقرار المستوطنين على رأيهم من ان عجز العرب عن استغلال الأراضي التي يملكونها هو الذي تسبب في وقوع المجاعة ، ومن ثم فان التشريعات التي سبق اصدارها سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٦٥ تعد ضارة بمصالح الجزائر .

وبناء على هذا التقرير الغت نفس حكومة الامبراطور نابليون الثالث التشريعات التي سنتها قبل ذلك بسبع سنين لحماية ملكية الجزائريين . ولكنها لم تعش بعد هذا الالغاء سوى عدة اشهر وتمهد السبيل امام الجمهورية الثالثة لتمارس السياسة الاستعمارية الجديدة على اوسع نطاق .

٦

سياسة الجمهورية الثالثة . ذروة الاستعمار ١٨٧٠ – ١٩١٤

كان طبيعيا أن يرحب المستوطنون بسقوط الامبراطورية ، فراحوا يتخلصون من ممثلي السلطة العسكرية الذين اعتبروهم حماة العنصر الوطني ، فطرد الحاكم العسكري استرهازي . ودلت بعض تصرفاتهم على وجود فكرة الاستقلال الذاتي ان لم يكن الانفصال عن فرنسا او طلب الحماية من بريطانيا والولايات المتحدة . اذا عجزت فرنسا عن صد الغزو البروسي المحتمل (١) ثم عمدوا الى تأليف مجلس دفاع وطني واختاروا أحدهم وهو فليرموز لتولي السلطة العليا في البلاد . بيد ان هذا الاتجاه الانفصالي لم يستمر طويلا بسبب وقوع ثورة المقراني سنة ١٨٧١ وشعر المستوطنون بحاجتهم الى مساعدة فرنسا . ثم مسارعة الحكومة المؤقتة في باريس الى اصدار التشريعات التي ترضي المستوطنين . وقد عهدت الى كرميو اليهودي بسن هذه التشريعات ، وباستثناء قانون تجنيس اليهود جاءت قوانين كرميو الأخرى ملتقية مع رغباتهم . ومن اهمها اعادة تشكيل المديريات الثلاث وتبعيتها للحكم المدني ، وفصل القيادة العسكرية عن وظيفة الحاكم العام وحكام المديريات (Prefet) . وانشاء مجالس العمالات او المديريات على نمط المجالس المعروفة في فرنسا . ومن هذه الاجراءات ايضا انتخاب المستوطنين لممثلين عنهم في الجمعية الوطنية . وانشاء مجلس استشاري للنظر في الشئون الخاصة بهم .

---

(١) Robin P. 51

وتنم هذه الاجراءات عن اتجاه الجمهورية الثالثة نحو سياسة الادماج، وهى التى سادت من سنة ١٨٧١ ــ ١٨٩١ . فلما استنفذت اغراضها عادت الجمهورية الى تطبيق سياسة الاستقلال الادارى . ومن اهم اهداف سياسة الادماج فتح اراضى الجزائر كلها للاستعمار الاوربى بعد انكماش المناطق العسكرية وجعلها مقصورة على الصحراء والواحات . ففى السنوات الأولى التى تلت قيام الجمهورية ، انصرف هم الحكومة الى نقل اعداد كبيرة من المهاجرين ولا سيما من الفرنسيين لتحقيق التوازن بين العنصر الفرنسى وبقية العناصر الاوربية الأخرى ، ثم الى الاستيلاء ومصادرة الأراضى الجديدة لاغراء هؤلاء المهاجرين بالثروة التى لا تتوفر لهم فى أوربا .

ولا شك ان نظام الاستعمار الرسمى كان ملائما لسياسة التوسع فى الهجرة ، وجعل الهجرة ذات طابع ديمقراطى ، اى تفضيل صغار الملاك الذين يعملون بأيديهم فى ملكياتهم على الملاك الاقطاعيين . وقد رأينا كيف ان مثل هؤلاء المهاجرين يحتاجون الى معونة دائمة من الحكومة . ومما يذكر أن فرنسا خصصت جزءا كبيرا من الغرامة الحربية التى دفعها الثوار فى حركة المقرانى للانفاق على عمليات الهجرة والاستيطان التى نشطت منذ سنة ١٨٧١ .

وتعد الفترة ما بين سنتى ١٨٧١ــ١٨٨١ انشط فترات الهجرة، فقد ارتفع عدد المستوطنين من ٢٤٦ الفا ، الى ٣٧٦ الفا ، اى بمعدل ١٣ الفا سنويا . ولم ينجح الفرنسيون فى هذه الفترة فى تغليب عنصرهم على العناصر الأوربية الأخرى بالرغم من سنوح فرصة للهجرة الفرنسية لم يوجد لها نظير من قبل، فانه بعد ضم الالزاس واللورين الى المانيا فى معاهدة فرانكفورت ترك عدد من سكان هاتين المقاطعتين ديارهم ، لانهم فضلوا أن يعيشوا فى ظل النظم الديمقراطية الفرنسية ، ووجدت الحكومة الفرنسية فى الجزائر المهجر الطبيعى الذى تستطيع أن تعوض به أهل الألزاس واللورين عما فقدوه من أملاك ، فنظمت لهم مراكز زراعية ، ورحلت على نفقتها ١٠٨٣ أسرة منهم ، ولكن لوحظ فيما بعد أن ثلث هؤلاء المهاجرين فقط استقروا فى الجزائر بينما عاد الباقون الى فرنسا .

وقد سبق ان اشرنا الى الظاهرة الاجتماعية التى تسود فرنسا والتى تصرف أهلها عن الهجرة الى الخارج كما هى الحال بالنسبة لكل مجتمع زراعى ، خاصة وأن فرنسا بلد مخصب ولا تحدث به مجاعات كتلك التى تعرض لها سكان ايرلندا عند وقوع ازمة فى زراعة البطاطس . بل لوحظ أن كثيرا من الفرنسيين الذين هاجروا آثروا الاستقرار بكندا وامريكا الجنوبية ، ومعظم الذين اتجهوا الى الجزائر كانوا من سكان الجنوب

ولم تعـــان فرنسا ازمة من تكاثف السكان . بل على العكس لم يزد سكانها منذ ١٨٧١ الا بقدر مليونين على مدى ٧٤ سنة فقد كان فى سنة ١٨٧١ (٣٩٫ مليون) وبلغ سنة ١٩٤٥ ، ٤١ مليون) .

وهكذا احتفظ الأوربيون من الاجناس الاخرى بأغلبية فىالجزائر الى ان تدخلت فرنسا بواسطة التشريع سنة ١٨٨٩ ، فحاولت ادماج الأوربيين فى الجنسية الفرنسيه من جهه . والحد من هجرة العناصر غير الفرنسية من جهة اخرى . ويقضى مرسوم ســـنة ١٨٨٩ بأن كل مولود أوربى فى الجزائر يحمل أصلا الجنسية الفرنسية ما لم يطلب عند بلوغه سن الرشد الاحتفاظ بجنسيته الأصلية .

ويتبين من الجدول الآتى (١) ، كيف ان الميزان تحول فعلا الى جانب العنصر الفرنسى بعد سريان هذا المرسوم بعدة سنوات ؛ مع مــــلاحظة أن هذا الاحصاء يعتمد على البيانات الرسمية الفرنسية . وهى مغرضة اذ انها قد تقلل من عـــدد الجزائريين) .

Roberts Vol. 1, P. 230 S.q

السنة	الجزائريون	الفرنسيون	الاوربيون ويدخل ضمنهم	اسبان	ايطاليون
١٨٨١	٢/٥ مليون	١٢٩ر٦٠١ منهم ٣٣٠٠٠ يهودى جزائرى	١١٥ر٥١٦ منهم	٧١ر٣٦٦	١٨ر٣٥١
١٨٩١	٢ر٩٠٠٠٠٠	١٩٥ر٤١٨ منهم نحو ٣٥ الف يهودى جزائرى	١٨١ر٣٥٤ منهم	١١٤ر٣٢٠	٣٣ر٦٩٣
١٩٠١	٤ر٤٧٧ر٧٨٨	٤٤٩ر٤٢٠ منهم ٦٤ر٦٤٥ يهودى	١٩٢ر١٩٨ منهم	١٤٤ر٣٢٨	٣١ر٩٢٧
١٩١١	٤ر٧١١ر٢٧٦	٥٦٢ر٩٣١ منهم ٧٠ر٢٧١ يهودى	١٨٩ر١١٢ منهم	١٣٥ر١٥٠	٣٦ر٧٩٥

هذا ولم نشأ ان نعتبر اليهود من بين الجالية الفرنسية لانهم ظلوا أقرب فى معاشهم وتقاليدهم الى الجزائريين ، ولم ينجح التجنيس القانونى فى ادماجهم اجتماعيا فى البيئة الفرنسية ، كذلك احتفظ الاسبان والطليان بتقاليدهم الخاصة . بل ان تركز الطليان فى قسنطينة قرب تونس جعلهم يشعرون بتضامن مع مواطنيهم خارج الجزائر ، وبذا لوحظت عليهم نزعة سياسية انفصالية لم يوجد نظيرها لدى اسبان وهران . الا انه لما كان التعليم فى المدارس الحكومية باللغة الفرنسية ، فقد اخذ الأوربيون ينسون تدريجيا لغاتهم الأصلية ويشكلون مع العنصر الفرنسى جماعة لها طابع خاص ، لا هو بالجزائرى ولا بالفرنسى . واصبحت هذه الجماعة تعتقد بأن الجزائر هى وطنها الطبيعى فسموا انفسهم احيانا بالجزائريين . ولم يظهر المستوطنون تعصبهم للقومية الفرنسية الا عندما شعروا بتزايد قوة العنصر الوطنى .

أما السكان الأصليون فعرفوا عند المستوطنين بدينهم اى بالمسلمين واطلق عليهم فى ذلك العهد وصف المسلم الفرنسى وذلك تثبيتا للخطأ القائل بأنه ليس للجزائريين صفات مميزة .

ومع أن قوانين الهجرة كانت تشترط امتلاك المهاجر لمبلغ معين من المال الا ان هذا الشرط لم تكن ينفذ فعلا ، ولذلك عاد مرسوم سنة ١٨٧٨ فتشدد فى الشروط اللازمة لحصول المستوطن على الملكية الزراعية ، ومن بينها انفاق المستوطن لـ ١٩٠ فرنك على الأقل لكل هكتار ، وبقاؤه فى الأرض لمدة خمس سنوات ، وقد رفعت هذه المدة الى عشر ثم الى عشرين سنة ١٩٢٤ . ويقدر متوسط ما تكلفته الاسرة من مهاجرى الالزاس واللورين

بـ ٢٦٨ جنيها سنويا . كمـــا قدرت اللجنة البرلمانية التى ارسلت سنة ١٨٩٢ لتحقيق فى شئون الاستعمار . ان متوسط ما تكلفه المستوطن الأوربى هو ١٥ الف فرنك . ولذلك نصحت بالعدول عن نظام الاستعمار الرسمى (١) .

وكما ان قسما كبيرا من الرأى العام الفرنسى لم يقر حكومته علـى الأموال الطائلة التى انفقتها فى حرب الجزائر ، علما منهم بأن ذلك انما يخدم مصلحة المستوطنين الخـاصـة . فكذلك فعلت الأحزاب اليسارية فى فرنسا ابان الفترة التى ندرسها . فتزعمت حركة معارضة قوية فى البرلمان ضد سياسة الاستعمار الرسمى التى يقع عبؤها على دافعى الضرائب دون أن تتحقق من وراء ذلك مصلحة عامة . ويدل على ذلك أن البرلمان رفض سنة ١٨٨١ مشروعا باعتماد ٥٠ مليون فرنك للتوسع فى استعمار الجزائر .

ولم يكن شراء الأراضى فى الجزائر هو الذى رفع نفقات الاستعمار ، فان الاستعمار الحر الذى يقوم على الشراء الفردى من السكان الأصليين لم يمارس الا على نطاق ضيق حتى بعد أن وضعت جميع التسهيلات للشراء الحر سنة ١٩٠٤ . من ذلك طرح الاراضى التى يراد بيعها للمزاد العلنى ، والقيـــام بجميع وسائل الاعلان الممكنة عنها . وانما تحولت ملكية معظم الأراضى الزراعية الى أيدى المستوطنين اما عن طريق ما استولت عليه الادارة الفرنسية من أراض مصادرة ، او متخلفة عن حصر القبائل ، واما عن طريق استخدام الحيل القانونية لاغتصاب املاك الأسر الوطنية . وفى سنة ١٨٧١ كان لـــدى الادارة الفرنســـية ٢٠٠ ألف هكتار ، أضيف اليها الـ ٥٠٠ ألف التى صودرت بعد ثورة المقرانى سنة ١٨٧١ ؛ ومع ذلك لم تكتف فرنسا بهذه المساحة الشاسعة ؛ بل اصدرت مرسوما فى يونيو ١٨٧٣ ينص على تطبيق نظام الملكية العقارية السارى فى فرنسا على الجزائر . وكـان واضحا أن الغرض من هذا هو استغلال احدى مواد قـانون الملكية التى تنص على أنـــه للشريك فى ملكية عقارية الحق فى ان يطالب شركاءه بتحديد ملكيته والا الزمهم ببيعها . وكان مفهوما أن تطبيق هذه المادة سيتيح للمستوطنين والمضاربين على الأراضى وسائل التحايل لسلب الجزائريين املاكهم ، فمن السهل أن يغرى هؤلاء واحدا فقط من افراد عشيرة ما ببيع نصيبه ولو بثمن مرتفع . ثم يأتى الشريك الجديد فيطالب بتحديد ملكية كل فرد من أفراد العشيرة . وهذا يقتضى تسجيلها فى المحاكم الفرنسية .

ولما كانت مصاريف التسجيل باهظة . مع ضآلة مساحة أنصبة الافراد فى الغالب . فقد كان الامر ينتهى دائما باستيلاء المضارب الأوربى على قطعة

---

(١) Jaurnal oficiel, doc. Senatorial 1893 Rapport Bardeau

الأرض • ويضرب لنا تـــاريخ الاستعمار مثلا حيا على هذه الحيل ، ففي وهران اشترى أحد المضاربين نصيب جزائري في قطعة ارض تبلغ مساحتها ٢٩٢ هكتارا ، ويشترك في ملكيتها ٥١٣ شخصا • وحتى يسجل جميـــع هؤلاء ملكياتهم كـــان عليهم ان يدفعوا ١١٠٠٠ فرنك للادارة الفرنسية ، وهو مبلغ يتجاوز قيمة الأرض في ذلك الوقت ، وانتهى الأمر باستيلاء المضـــارب على القطعة كلها بمبلغ ٨٠ فرنك (١) •

وحتى يوسع الفرنسيون المنطقة التي يطبق فيها مرسوم سنة ١٨٧٣ ، مدوا الأراضي المدنيـــة حتى شملت جبـــال الأطلس • واقتصرت المناطق العسكرية على الواحات الجنوبية • ومن المعروف ان أهم ما تمتـــاز بـــه الأراضي المدنية عن العسكرية ، هو حرية التعامل على الأراضي دون قيد ، بتلك الطريقة انتقل نحو ٤٠٪ من ملكيـــات الجزائريين الى أيـــدي الأوربيين • وانتشرت المراكز الاستعمارية في مناطق لم تشهدها من قبل مثل وادي الشلف في وهران والصمان وسطيف ، وبلغ مجموع ما انشيء من قرى أوربية ٢٦٤ في مدى عشر سنوات •

ولم تنج مراعي الأطلس الجنوبية من استغلال المستعمرين ، أما الغابات فقد أعلنت ملكا للدولة ، واصبحت الادارة الفرنسية تستغل منتجاتها وأهمها اعشاب الحلفاء لحسابها الخاص • وقد استنكر بعض الفرنسيين انفسهم تحايل المضاربين على سلب الأراضي ، فبعد ان نشر تقرير اللجنة البرلمانية المشار اليـــه استطاعت الجمعية الوطنية أن تسن تشريعا جديدا بتحريم بيع قطعة من الارض بنـــاء على طلب فرد واحد من ملاكها ، وانما يبـــاح ذلك فقط اذا كـــانت القطعة مسجلة من قبل ، ولا ينكر أن بعض الجزائريين قد استفادوا من تسجيل ملكياتهم وخـــاصة في قسنطينة حيث يشتهر بتمسكهم الشديد بأرضهم •

أما من حيث الوضع الاداري فقد طالب المستوطنون بالادماج بشرط أن يطبق عليهم وحدهم وعلى الجزائرين حين يكون ذلك في مصـــلحتهم • فبالاضافة الى انتخاب ممثلين عن المستوطنيين بواقع ثلاثة نواب عن كل اقليم من اقـــاليم الجزائر ونائب في مجلس الشيوخ انشئت لهم مجالس اقليمية في كل من المديريات الثلاث كانوا ينتخبون فيها ممثليهم حسب قوانين المجالس المماثلة في فرنسا • كذلك تأسست المجالس البلدية والقروية في الجزائر على نمط نظيراتها في فرنسا ونظمت بقانون سنة ١٨٨٤ وقد ميز القـــانون بين منطقتين •

---

(١) I bid Rapport Burdeau P. 262 S.Q.

فى الشمال حيث اقيمت هذه المجالس تبعا لتوزيع السكان الأوربيين بحيث يمكن تبرير قصرها على العنصر الأوربى او اعطائه اغلبية ساحقة فيها، وتمارس المجالس فى هذه المناطق نفس الاختصاصات التى تمارسها فى فرنسا • وقد وصفت فى الجزائر بأنها البلديات كاملة السلطة Commune de Pleine Exercice وتتولى هذه المجالس انتخاب رئيس البلدية او القرية ، وتقوم بالاشراف على شئون الأسرة والخدمات الاجتماعية وتسجيل الأطفال بالمدارس •

ورغم هذا التحيز فى اختيارتوزيع المجالس ، فقد لوحظ أن ١٧ مجلسا فقط من بين ٤٤ فى وهران كانت تمثل مناطق اغلبية أوربية (١) •

اما فى الجنوب حيث يقل العنصر الأوربى ، وفى معظم المناطق لا يمثل وجوده سوى موظفى الادارة الفرنسية ، فقد تقرر أن يكون نصف أعضاء المجالس البلدية والقروية من الأوربيين ونصفهم الآخر من السكان الأصليين ، ولا ينتخب هؤلاء رئيس البلدة ، بل يعين الحاكم العام الرئيس من بين الأوربيين ووكيله من بين السكان الأصليين لينظر كل منهما فى شئون أبناء جنسه • وتعرف هذه المجالس باسم Commune mixte

بلغت سياسة الادماج اقوى مراحلها منذ ان صدر مرسوم الحاق الجزائر اداريا بفرنسا سنة ١٨٨١ ، وهو المرسوم الذى ظل معمولا به حتى سنة ١٨٩٦ • وبمقتضاه أصبحت كل ادارة فى الجزائر تابعة للوزارة المختصة بباريس ، وكان الحاكم العام يركز جميع الادارات فى يده قبل سنة ١٨٨١ ، كذلك كف الحاكم العام عن جمع السلطة المدنية والعسكرية باستثناء مناطق الجنوب الصحراوية التى احتفظت بنظامها فلم يتغير عما كان عليه فى عهد الامبراطورية الثانية •

الا أن هذه المركزية الكاملة فى نظام الادارة كانت محل نقد شديد من المتخصصين فى شئون الاستعمار ، لانهم راوا أن تصريف شئون الجزائر فى باريس يعرض مصالح الاستعمار للروتين الحكومى ، ولذلك كان من أهم التوصيات التى قدمتها اللجنة البرلمانية المذكورة آنفا ، العودة الى نظام اللامركزية ، وهو يعنى عند هؤلاء اعطاء الحاكم العام والمستوطنين سلطات اوسع ، فهى بالتالى خطوة رجعية من وجهة نظرا الجزائريين • وقد اخذت الحكومة بهذه التوصيات فاتخذت عدة اجراءات متوالية لاعطاء

---

(١) Piquet P. 242.

الادارة الفرنسية في الجزائر نوعا من الاستقلال الذاتى ، وتشتمل هذه الاجراءات على (١) :

اولا : مرسوم سنة ١٨٩٦ الخاص باعادة الادارات المختلفه الى سلطة الحاكم العام ، وقد استثنى من هذه الادارات ، الخزانة والجمارك العامة ، التي تعتبر امرا مشتركا بين فرنسا والجزائر ، وكذلك القضاء والشئون الدينية بالنسبة للاوربيين فقط وذلك ضمانا لفصل السلطة القضائية عن الادارة من جهة ، وانفصال الكنيسة عن الدولة من جهةاخرى. اما بالنسبة للمسلمين فقد اصبح من المستحيل فصل مؤسساتهم الدينية بعد ان صادرت الدولة الحبوس الموقوفة عليها فظلت تحت اشراف الحاكم العام ، فمن المفارقات اذن ان تستقل الكنيسة عن الدولة الفرنسية بينما تبقى المؤسسات الدينية الاسلامية تابعة لهذه الدولة ، ومن بينها المحاكم الشرعية في حين ان المحاكم الفرنسية تمتعت بمبدا استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية .

ثانيا : انشاء مجلس الوفود المالية التى تمثل المصالح الاقتصادية فى الجزائر سنة ١٨٩٨ Les—delegations financiéres ويتالف هذا المجلس من ٢٤ عضوا عن المستوطنين الزراعيين و ٢٤ عن الاوربيين من اصحاب الحرف والصنائع ، ويمثل السكان الاصليين ٢١ بينهم ٩ عن البربر ، وينتخب الاوربيون ممثليهم كل ٦ سنوات بالاقتراع العام ، اما السكان الاصليون فيتولى اعضاء المجالس البلدية انتخاب ممثليهم . ولسنا في حاجة لأن ننوه بالتعسف الناتج عن اعطاء الاغلبية الساحقة في هذا المجلس للأقلية الاوربية ، لان ممثلى السكان الاصليين كانوا على كل حال من اتباع الادارة الفرنسية وممن تتفق مصالحهم معها . وعلاوة على كل هذا فان سلطات المجلس كانت محدودة ، فهو يستطيع أن يبدى اقتراحات في ميزانية الجزائر ، ولكن الجمعية الوطنية في باريس هى التى تصدرها . أما اختصاصاته الاخرى فهى عقد القروض ، ومنح امتيازات الاشغال العامة . وتعتبر موافقته ضرورية لفرض الضرائب . وطبيعى ان يكون هذا المجلس هو الاداة القوية في يد الراسمالية الاستعمارية . وهو الذى عرقل زمنا طويلا ادخال الضرائب العقارية وضريبة الدخل الى الجزائر .

وقد اعترض المستوطنون على تضييق اختصاصات المجلس . ولذا صدر اجراء ثالث لارضائهم فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، وهو الخاص

---

(١) Hanotaux Vol. II. P. 434 5. 9.

بفصل ميزانية الجزائر عن فرنسا ، وبمقتضاه تخصص الايرادات المحلية للصرف على الجزائر نفسها • وقد قسمت هذه المصروفات الى نفقات اجبارية تشمل الادارة وتسديد القروض والمرتبات والحرس الوطنى والمؤسسات الاسلامية • فلا يجوز انقاصها او زيادتها الا بعد موافقة مجلس الوفود • أما نفقات الدفاع ومشروعات السكك الحديدية فقد بقيت عبئا على الحكومة الفرنسية • ولما كانت الطبقة صاحبة الثروة العظمى فى الجزائر من بين الاوربيين معفاة من معظم الضرائب كما راينا ، فقد ترتب على فصل ميزانية الجزائر عن فرنسا أن اصبحت الأولى محتاجة دائما الى قروض • وقد توسع الحاكم العام جونار فى عقد القروض مع الحكومة الفرنسية لانه كان مهتما بالمشروعات الانشائية • وكان متوسط ما تكلفه الجزائر لفرنسا سنويا ٤١ مليون فرنك منذ سنة ١٨٨١ • ولكن بعد فصل ميزانية الجزائر اصبحت القروض تفى بالقسط الاكبر من هذه التكاليف ، بل انها مكنت حكومة الجزائر من تكوين اموال احتياطية هامة • وهكذا ارتبطت مصالح الاستعمار بالراسمال الخاص الذى قدم القروض بفوائد •

ويتضح مما سبق أن المستوطنين تطلعوا — بعد ان اكتملت سيطرتهم على البلاد — الى الاستقلال الذاتى • وقد حدث ان ظهرت تلميحات بالانفصال حينما كانت مصالحهم تتعارض ومصلحة الوطن الام • ففى سنة ١٩٣٠ وقعت أزمة توزيع النبيذ فطالب النواب بعدم دخول النبيذ الجزائرى الى فرنسا ، فذكر المستوطنون بأن انفصال الولايات المتحدة عن بريطانيا تم لعوامل اقتصادية تتمثل فى ضريبة الشاى •

٧

أحوال السكان الوطنيين

بلغ الاستعمار الاوربى ذروته فى الفترة ما بين ١٨٧٠ — ١٩١٤ فتمت سيطرة المستوطنين خلالها على ثروات البلاد وعلى ادارتها • وتحطمت اركان المجتمع الجزائرى سواء كانت القبيلة أم الهيئات القيادية فى المجتمع التى تعتمد على الأصل أو المال أو الزعامة الدينية ، وتحول معظمهم الى عمال لخدمة الراسمالية الاستعمارية • ومن الطبيعى أن يقترن بهذا البؤس المادى انتشار الجهل • فأوشكت الثقافة العربية على الاندثار • ويلاحظ أن بقية

حملة هذه الثقافة لم يظهروا الا فى المدن الجنوبيه حيث تخف وطـــأة الاستعمار (١).

وقد انتهى هذا الوضع الى اعتقاد المستوطنين بتفوقهم العنصرى ، وايجـــاد تبرير فلسفى لاحتفاظهم بامتيازاتهم السياسية والاجتمـــاعية والاقتصادية . فوصفوا العرب بانهم جنس غير قابل للتعليم L'arbe est Une Racein éduquable

واعترف هانوتو احـــد المؤرخين المتخصصين فى شئون الاستعمـــار بان الادماج قد طبق لصالح المستوطنين . وانـــه من المستحيل ادماج عنصر السكان الأصلى فى البيئة الفرنســـية اجتماعيا وثقافيا لأسباب تاريخية وروحية . وقال ان تطبيق نظـــام الادارة والقضاء الفرنسى عليهم لا يدل ابدا على ان هذه الحواجز قد تخطيت .

واذن فقد شهدت الجزائر نوعا من سياسة التفرقة العنصريه ، يدل على ذلك ان القليل من الجزائريين الذين تجنسوا حسب تشريع سنة١٨٦٥ . بل حتى الذين اعتنقوا الكاثوليكية ، لم تتغير نظرة المستوطنين اليهم فسموهم بالمسلمين الكاثوليك ، ورفضوا ان يكونوا اغلبية فى المجالس المحلية المشتركة . وهذا يدل على ان كلمة مسلم فى ذهنهم لا تعنى دينا معينا . بل تعنى ذلك الجنس المحتقر ، جنس السكان الأصليين .

وقد ظهرت آثـــار السياسة العنصرية فى جميع نواحى الحياة ، فمن حيث المشاركة فى الادارة المحلية ، كـــان تمثيل العنصر الوطنى ضئيلا ، ففى مجالس المديريات كـــان يتم اختيار ممثلى الجزائريين بواسطـــة التعيين . وحين اخذ بمبدا انتخاب المسلمين لمجالس المديريات سنة ١٩٠٨ ، نص على ان يتم الانتخاب بواسطة المجـــالس البلدية بشرط الا يزيد عن ٦ اشخاص ، او عن الربع بعد اصلاح سنة ١٩١٩ . وبالنسبة للمجالس البلـــدية كان الجزائريون ينتخبون واحـــدا عن كل الف شخص وبشرط الا يزيد ممثلوهم ابدا عن ٦ اشخاص او الربع . وبعد اصلاح سنة ١٩١٩ زيد الى ١٢ وبحيث لا يتجـــاوز الثلث (٢) ولا يجـــوز انتخاب رئيس البلدية Le-mere او نائبه من بين الجزائريين حتى وان كان

---

(١) يعد كتاب توفيق المدنى عن الجزائر من افضل المراجع لوصف احوال الوطنيين فى هذه الفترة .

(٢) وهذا التمثيل على ضـــآلته لم يكن له قيمة تذكر فقد كانت الادارة تختار اشخاصا من المعروفين بولائهم حتى سماهم زملاؤهم الأوربيون سخرية ببنى وى وى — اى اصحاب كلمة نعم دائما .

متجسا . اما في المجالس المختلطة محدودة السلطة فيمكن ان يصل عدد الجزائريين الى النصف ، وان يكون من بينهم نائب الرئيس . وقد أبقى الفرنسيون الى جانب المجالس البلدية نظام الجماعة في بعض المناطق . ولكنه اندثر خلال هذه الفترة باضمحلال القبيلة كوحدة (١) .

وفي القضاء انتزع الفرنسيون تدريجيا اختصاصات المحاكم الشرعية وحولوها الى محاكمهم المدنية . ففي سنة ١٨٤١ نزع منها اختصاص الجنح والجنايات ، ثم نزع حق النظر في شئون الملكية في عهد الجمهورية الثالثة . واصبح من حق المتخاصمين في جميع الأحوال أن يرفعوا شكاواهم الى محاكم المصالحات التي تنظر في الشئون المدنية والتي تأسست في الجزائر سنة ١٨٥٤ . وفي بلاد البربر اعترفت السلطات الفرنسية بمجلس الجماعة على أن يطبق العرف البربري ، ثم انتزعت منه هذا الاختصاص ايضا سنة ١٨٧٤ وكان الفرنسيون يعتقدون أن البربر سيكونون أطوع من العرب للقوانين المدنية الفرنسية لأنهم يطبقون في حياتهم المدنية العرف القبائلي ويتغاضون أحيانا عن نص الشريعة . والحقيقة أن كل مجتمع في العالم الاسلامي حاول أن يلائم نفسه مع الشريعة الاسلامية ما أمكن ، ولم يكن في اعتقاد أي منها أن عرفه أسمى من الشريعة المقدسة .

وبعد صدور قانون الحاق الجزائر بفرنسا اداريا اخضعت جميع المحاكم الشرعية لوزارة العدل في باريس ، ثم للحاكم العام منذ سنة ١٨٩٦ . وليس ادخال القوانين الحديثة في الشئون المدنية امرا غريبا في ذاته ، لأن كثيرا من الدول الاسلامية المستقلة استعانت بهذه القوانين بمحض اختيارها . ولكن الظاهرة الشاذة في الجزائر هي أن الأشخاص الذين نيط بهم القضاء بين الجزائريين ، كانوا ينتمون الى جنس لا يؤمن بتساويهم في الحقوق مع الجنس الذي قهرهم وساكنهم . وكان يختار للقضاء في الجزائر بعض خريجي الحقوق المحدثين الذين لم تؤهلهم كفاءتهم الخدمة في فرنسا .

ويعترف المشرع الفرنسي بأن الاجراءات المعقدة في القوانين المستحدثة قد عرضت الجزائريين لاستغلال المحامين ، ولكن الادارة حين طالبت بتغيير نظام القضاء واستبداله بقضاء خاص بالسكان الأصليين تتوفر فيه سرعة الفصل ، انما كانت تريد من وراء ذلك استخدام القضاء كوسيلة رادعة في يد الادارة . وقد استجابت الحكومة الفرنسية الى هذه المطالب فانشأت محاكم سمتها بالمحاكم الردعية Tribunal Repressif لتقوم مقام

---

(١) المدني ٢٧٧ وما بعدها .

محاكم الدرجة الاولى بالنسبة للجزائريين . كما انها احلت المحاكم الجنائية محل محاكم الجنح فى جميع ما يختص بمخالفات الجزائريين ، وكاد هـذا التعسف يحدث ثورة وطنية حيث هاجم الجزائريون مزرعة فرنسية وقتلوا سكانها سنة ١٩٠١ ، لولا ان الاستعمار كـان فى عنفوان قوته فى ذلك الوقت ، فلم يتجاوز الأمر هـذا الحادث الفردى .

اما من حيث الضرائب فقد رأينا كيف ان الحكومة الفرنسية قـد اعفت المستوطنين من ضرائب الدخل والتركات التى كـانت قائمة حينئذ بفرنسا ، ولم يكن من المعقول ان تفرض عليهم اى نوع من الضرائب وهى ما زالت تقدم لهم المساعدات المالية . اما بالنسبة للجزائريين فقد استبقت الادارة الفرنسية النظام العثمانى وهـو جمع زكـاة العشـور من الاراضى الزراعية وهى تقدر بعشر المحصول او ٥٪ منه حسب نظام الرى طبقـا للشريعة الاسلامية . كما يشمل هذا النظـام ضريبة الثروة الحيوانية وضريبة الرءوس التى طبقت بصفة خاصة فى بـلاد القبايل . ولم يعف الفرنسيون سـكان الواحات من الضريبة التى تؤخذ على النخيل رغـم فقرهم ، وعلى فرض وجود هذه الضرائب أثناء الحـكم العثمانى كزكاة شرعية ، فان حلول حكومة أجنبية فى البلاد يعفى السكان شرعا من دفع هذه الضريبة اذا طبقنـا نفس المنطق .

ومما يدل على فداحة هذه الضرائب بالنسبة للقيم المتعارف عليها فى ذلك الوقت ، أنـه عندما تقرر الغاء ضرائب العشور سنة ١٩١٨ وفرض ضريبة موحدة على المستوطنين والجزائريين هبطت قيمة ما كـان يدفعه الجزائريون من ٩ مليون الى ٥ر٢ مليون فرنك سنويا .

وقد اصطلحت الادارة الفرنسية على تسمية مجموعة القوانين التى تسرى على الجزائريين بصفة خاصة Code de L'indiginat وهى عبارة عن عدة استثناءات تتحول بمقتضاها اختصاصات السـلطات القضائية الى السلطة الادارية ورفع بعض الضمانات عن حرية الأفراد . وأهم هذه الاستثناءات هى (١) :

سلطة الحاكم العـام فى توقيع العقوبات دون محاكمة من أجـل المحافظة على الأمن العـام .

والأخذ بمبدأ المسئولية عند وقوع جناية فى حى من الأحياء اوقبيلة من القبـائل .

(١) Piquet P. 299 S.Q.

والسماح للادارة بحبس الأشخاص او مصادرة أملاكهم دون حكم قضائى • وكذلك وجـــوب حمل الجزائريين لترخيص خاص اذا ارادوا التنقل بين اقـــاليم الجزائر المختلفة •

ثم اخيرا توسيع سلطة قاضى المصالحات ، ومنحها لمدير البلدية فى حـــالة عدم وجود قاض ، فيجوز لـــه الحكم بالغرامة على الســـكان الأصليين • وقد عدد القانون الاستثنائى اسبابها فذكر منها على سبيل المثال التلفظ بعبارات معادية لفرنسا ، ورفض السخرة أو العمل فى المزارع الأوربية اثناء الحصاد ، او احداث اى نوع من انواع الشغب او مخالفة التقاليد المهذبة كالبصق فى الطريق العام • وبعض المخالفات الأخرى مثل عـــدم الاذعـــان لأوامر القواد (العمد) ، والتأخر فى دفع الضرائب ، وعـــدم تسجيل المواليد والوفيات وفتح المدارس الدينية بدون اذن • وقد استكملت هذه التشريعات شكلها النهائى سنة ١٨٩٧ ثم اخذت تسقط تدريجيا بعد الحرب العالمية الأولى حتى انمحت فى الثلاثينات •

أما بالنسبة للتعليم فتروى بعض المصادر الفرنسية الحديثة تلك التى وضعها مؤلفون (١) يساريون كيف ان نسبة التعليم بين الوطنيين هبطت فى ظل الاستعمار الفرنسى هبوطا شديدا ، وكانت بورجوازية المدينة قبل سنة ١٨٣٠ تهتم بتعليم ابنائها حتى بلغت نسبة المتعلمين بينهم ما يضـــارع النســـبة فى فرنسا أو تزيد • ولم يستفد الوطنيون من قوانين التعليم الاجبارى والمجانى التى صدرت فى فرنسا سنة ١٨٨١ – ١٨٨٢ ، اذ طبقت على ابناء المستوطنين وحدهم • كذلك اعتبرت جامعة الجزائر التى تاسست فى أوائل القرن جامعة فرنسية بحتة ، تكاد تقتصر على ابناء المستوطنين •

هذا فضلا عن محو معالم الثقافة العربية وجعل اللغة العربية لغـــة اجنبية تختار من بين اللغات الاخرى كلغة ثانية فى المدارس الثانوية •

وبينما كان الفرنسيون يفرقون هذه التفرقة الصارخة فى الحقوق بين الأوربيين والجزائريين ، اذ بعضهم يشكو من ان الادارة لا تسوى بين الجنسين فى الالتزامات ، ويعنون بذلك الخدمة العسكرية الاجبارية • وحتى ســـنة ١٩١٢ كـــان انخراط الجزائريين فى الجيش الفرنسى يتم بنـــاء على عقد عمل فردى ، وبهذه الطريقة تكونت فرقة القناصة للجزائريين التى استخدمت فى الحروب الاستعمارية فى افريقيا •

---

(١) A. Nouchi : L'Algérie passé et present

وفي هذا التـــاريخ سنة ١٩١٢ قررت الجمعية الوطنية الخـــدمة العسكرية الاجبارية على الجزائريين بصفتهم رعايا فرنسيين • ومع أنهـــا اخذت بمبدأ البدل المالى الا أنـــه لم ينتفع سوى عدد قليل جـــدا من الجزائريين بهذا المبدأ لانتشار الفقر بينهم • وكان لهذا القرار صـــدى عنيف بين الجزائريين الى حد ان هاجرت على اثره جماعات متلاحقة من وهران الى الشام • ولما كـــان هذا القرار قد صدر قبيل اعلان الحرب العالمية الاولى بزمن قصير ، فقد دفعت الجزائر ثمنه غاليا • واستطاع الفرنسيون تجنيد عدد كبير منهم وحملهم الى اوروبا للقتال فى ميادينها • ولم يكن من المعقول ان تستمر قوانين التفرقة العنصرية على تعسفها بعـــد أن باتـ الجزائريون متساوين فى التزاماتهم مع الفرنسيين •

وهكذا اضطرت الجمعية الوطنية الى البدء بسن بعض التشريعات للتخفيف من وطأة التفرقة •

أسفرت سياسة الجمهورية الثالثة عن انتشار الاستيطان الاوربى • وقد ظل المستوطنون متمركزين فى المـــدن حتى كونوا أغلبية السكان فى مدينتى الجزائر ووهران وذلك حيث توجـــد دوائر الحكومـــة وهى مقصـــورة على الاوربيين ، ولقيام الغالبية منهم بالعمل فى مجال الصناعات والحرف • ومع ذلك فقد تغلغلوا أيضا فى القطاع الزراعى ويقدر عـــدد المشتغلين بـــه فى العقد الرابع من القرن العشرين بنحو ٣٧٠ ألفا من بين ٩٠٠ ألف ، وهـــو أعلى رقم وصله الاستيطان الاوربى قبل الحرب الثانية • وبلغ مجموع الملكيات الزراعية التى بيد المستوطنين خمس الاراضى الصالحة للزراعة • ولكنهـــا تزيد على تلك النسبة من حيث الانتاج ، فقـــد قـــدر انتاج الهكتار الـــذى يستغله المستوطن بأضعاف نظيره فى يـــد الجزائرى ، مما يجعلنا نعتقـــد أن الاوربيين كانوا يمتلكون نحو ٦٥٪ من الثروة الزراعية سنة ١٩١٨ •

ويقابل هـــذا التوسع فى الاستيطان هجرة الجزائريين الى الخارج والتى بدأت تظهر سنة ١٩١٢ • وقد ظهر نوعان من المهاجرين : النوع الاول يتمثل فى هؤلاء الذين استنكروا الخضوع لقانون الخدمة العسكرية الاجبـــارية ، أو ضاقوا بطراز الحياة الفرنسية التى فرضت عليهم ، ففى هـــذه الســـنة خرجت ٨٠٠ عائلة من تلمســان ورحلت الشام حيث قدمت لهم السلطات العثمانية بعض المساعدات المـــادية • وليست هجرة الجزائريين الى الاقطار الاسلامية فرارا من الحكم الفرنسى بظاهرة جديدة ترجع الى هـــذا التاريخ ، وانما الجديد فيها أنها أصبحت واسعة النطاق • والنوع الثـــانى من الهجرة

يتعلق بأسباب اقتصاديه وهـــذا النوع من المهاجرين اتجه الى فرنسا بحثا عن العمل وقـــد سبق أهل القبايل الى مثل هـــذه الهجرة ، فخرج منهم سنة ١٩١٢ ٥٠٠٠ ، وتزايدت الهجرة بشكل ملحوظ أثنـــاء الحرب وحتى سنة ١٩٢٤ حين كانت فرنسا في حاجة الى الايدى العاملة • وعلى أرض فرنسا كون هؤلاء المهاجرون - نواة طبقة عاملـــة جزائرية كبيرة (١) • وكان من الممكن أن تؤدى هـــذه الحالة الى تهديد كيان العنصر الوطنى لولا انه اثبت قدرة على الازدهار في وجـــه جميع المحن • واعترض المستوطنون أنفسهم على فتح باب الهجرة الى فرنسا دون قيـــد لأنه يحرمهم من الأيدى العاملة الرخيصة •

وقد ازدهرت أحوال المستوطنين خلال الحرب ، اذ استطاعوا أن يبيعوا جميع منتجاتهم الزراعية الى فرنسا بأســـعار مرتفعة لســـد حاجات (الوطن الأم) • لذلك يغالط بعض الكتاب الفرنسيين حين يحاول أن يظهر الجزائر بمظهر البلد الذى استفاد من الحرب مستشهدا بأن الميزان التجارى تحـــول الى صـــالح الجزائر • واذا كانت الصادرات قـــد رجحت فعلا على الواردات فان هذه الزيادة تمثـــل في الحقيقـــة جزءا من أرباح كبـــار المستوطنين ، وعلى العكس لم يكن تناقص الواردات في مصلحة الســـكان الاصليين ، لأن الجزائر التى حرمت من الصناعات كانت محتاجة الى المصنوعات الفرنســـية وبعض المـــواد الغذائية التى لا تزرع فى الجزائر للاستهلاك المحلى أثنـــاء الحرب •

ومن الملاحظ أن جزءا كبيرا من الاراضى الزراعية التى يستغلها المستوطنون قـــد حولت لانتـــاج المواد اللازمة لفرنسا ، فعندما أصابت الآفات زراعـــة الكروم فيها سنة ١٨٧٨ حول المستوطنون أراضيهم الى مزارع كروم وأنتجوا النبيذ اللازم لاســـتهلاك فرنســـا • وقد أصبحت هـــذه الزراعة تغطى في الجزائر ما يقرب من ٤٠٠٫٠٠٠ هكتار حتى انه بعـــد انتهـــاء الحرب شـــكا زراع الكروم في فرنســـا من منافســـة مواطنيهم مســـتعمرى الجزائر لأن نبيذهم كان أرخص نظرا لرخص وسائل الانتـــاج لـــديهم • وكان نظـــام الوحدة الجمركية قـــد أصبح فى بعض الاحوال ضارا بفرنسا •

أما بالنسبة للمنتجين الجزائريين ، فاذا كان بعضهم قـــد استفاد أيضـــا من ظروف الحرب ، فمن المعروف أن الـــذى يتولى عمليات نقـــل البضـــائع شركات فرنسية تحتكر تجارة الجزائر الخارجية •

---

(١) أنظر البحث الخاص بهجرة الجزائريين فى Roger P. 12-59.

على أن ظاهرة هامة قد بدأت تحول مجرى الاستعمار الاوربى بعد هذا التاريخ . فقد لوحظ ان الجزائريين يستردون من الاوربيين مساحات تزيد على ما يشتريه هؤلاء منهم رغم وجود المساعدات الحكومية . ففى سنة ١٩١٨ اشترى الجزائريون من الاوربيين ٢٠٣١٦ هكتار مقابل ١٦٨٤٠ هكتارا آلت للاوربيين . وفى سنة ١٩١٩ اشترى الجزائريون ٤٠٤٤٠ هكتارا مقابل ١٩٠٨٠ هكتارا للاوربيين . ولكن النسبة عادت وتقاربت فى الاعوام التالية وان كان استرداد الجزائريين للاراضى قد استمر بصورة مطردة فى اقليم قسنطينة .

وثمة ظواهر أخرى تدل على توقف الاستعمار أو تراجعه بعد الحرب ، فقد خصص نصف مساعدات صندوق الاستعمار لابناء المستوطنين مما يدل على ان فرنسا . قد اصيبت فى امكانياتها البشرية من جراء الحرب ، الا أن تزايد عدد المستوطنين استمر عن طريق زيادة المواليد بعد أن تأقلم العنصر الاوربى خلال جيلين . فما هى الاسباب التى يمكن أن نعلل بها هذه الظواهر ؟ ؟

اولا : الوعى القومى الذى بدأ ينتشر بين الجزائريين .

ثانيا : ظهور فئة جديدة من الجزائريين استطاعت بفضل كدها أن تحسن أحوالها الاقتصادية بالنسبة لمواطنيهم . وأعنى بهذه الفئة طبقة العمال والمجندين الذين رحلوا الى فرنسا واستطاعوا ان يوفروا جزءا من أجورهم رغم ضآلتها ، كى يعودوا الى الجزائر حيث يشترون قطعة أرض تضمن لهم حياة هادئة شريفة . وقد دفع هؤلاء ثمن ممتلكاتهم الجديدة غاليا ، اذ لوحظ أن الاوربيين الذين هم أحسن حالا من الناحية المادية يبيعون أملاكهم بقيمة تزيد ٤٠٪ على ما يبيع به الجزائريون للاوربيين . وسنرى أن هذه الطبقة من العمال قد لعبت دورا كبيرا فى تاريخ الحركة الوطنية .

الفصل الثامن

تونس من احتلال الجزائر حتى مؤتمر برلين
١٨٣٠ – ١٨٧٨

– ١ –

موقف البايات من الاحتلال

شاركت نيابة تونس جارتها في معظم الازمات التي تعرضت لها منذ سنة ١٨١٥ . ذلك ان المؤتمرات الاوربية عندما قررت مكافحة القرصنة اشتملت خططها في هذا الشأن على توجيه الضربات الى نيابات المغرب الثلاث معا . ولهذا لم تقتصر اعمال الاسطول البريطاني في حملته التاديبية سنة ١٨١٦ على الجزائر . بل عرج على تونس حيث وجه اليها نفس التهديدات . كذلك تلقت تونس انذارا من الحملة الانجليزية الفرنسية المشتركة التي اتت تنفيذا لقرارات مؤتمر اكس لا شابل ١٨١٩ .

ولكن موقف الباي محمود اختلف عن الداي من حيث سرعة رضوخه للتهديدات الاوربية ، فأعطى جميع التعهدات اللازمة بالغاء الاتاوات او استرقاق المسيحيين ، حتى قيل بأن النيابة قد تدهورت في عهده نتيجة هذا الاستسلام ومن المؤكد ان المصادر الاوربية بالغت في الربط بين تدهور النيابات المغربية في اوائل القرن التاسع عشر ، وبين توقف المغامرات البحرية . وحقيقة الأمر هو ان تفوق اوربا في نظم الملاحة الحديثة واستخدام البخار ، قلل الى حد كبير من قدرة الملاحة المغربية على التجارة ونقل البضائع عبر البحر المتوسط .

وترتب على ذلك وقوع اضطرابات بين حاميات الجند . وقد استمر الباي حسين (١٨٢٤ – ١٨٣٥) على اتباع سياسة المهادنة مع اوربا . وتعزو المراجع الاوربية التمادي في الاستسلام الى الهزيمة المنكرة والتي لحقت بالاساطيل الاسلامية في نفارين مما جعل حكام شمال افريقيا يدركون مدى تفوق اوربا البحري . وبناء عليه وقف حسين باي موقف الحياد الميال الى فرنسا اثناء حملة ١٨٣٠ فرد دعاة الجهاد الذين اتوا من الجزائر ورحب بمبعوث بولينياك وهو الترجمان دوبنيسك الذي وصل الى تونس قبيل الحملة في ابريل ١٨٣٠ .

ويدل التقرير (١) ، الذى كتبه دوبنيسك عن مهمته ، على أن بأى تونس قبل اسس المعاهدة التى اقترحتها فرنسا ، واكثر من هذا وعد بمساعدة الحملة الفرنسية ضد الجزائر ، وذلك بارسال بعض مواد التموين لها . وقد تأكد موقف الباى المتحيز للفرنسيين حين اسرع بارسال وفد لتهنئة المارشال بورمون بانتصاره على جيرانه الجزائريين . ويبدو أنه كان متلهفا على هذه التهنئة فوصل الوفد التونسى قبل أن يتم المارشال انتصاره فى ٥ يوليو . هذا مع ملاحظة أن فرنسا قامت بالحملة باسم أوربا المسيحية ، وأن أهدافها كانت ترمى الى تأكيد النفوذ الفرنسى فى النيابات الثلاث ، بدليل ان القيادة الفرنسية بعد الاستيلاء على الجزائر أرسلت جزءا من الأسطول الى كل من طرابلس وتونس للتظاهر امامهما .

وبينما اسرع الباى الى توقيع المعاهدة كما عرضت عليه ، حاول يوسف باشا القرامنلى المقاومة حتى تعرض ميناء طرابلس للتدمير . وحينئذ فقط امضى المعاهدة التى تحتوى تقريبا على نفس الامتيازات المنصوص عليها فى المعاهدة المعقودة مع تونس .

وتنص المعاهدة التى عقدت مع الباى فى ٨ اغسطس على تعهده بنبذ وسائل القرصنة الى الأبد بما فى ذلك أخذ الاتاوات . وعليه حماية السفن الأوربية فى سواحل تونس . وكذلك يتعهد بالغاء رق المسيحيين ويعوض ملاكهم بعد تحريرهم وعليه ان يطبق مبادىء اسرى الحرب المتعارف عليها دوليا ، اذا وقعت حرب فى المستقبل . وتنص المعاهدة على حق الدول الأوربية فى انشاء القنصليات بأى مكان شاءت فى تونس . وكذلك أى حرية التجارة بين الأجانب والتونسيين دون تدخل الحكومة بفرض اى احتكار . وتسجل المعاهدة ان فرنسا لا تطلب امتيازا خاصا فى تونس ، وانما تتمتع بحق الدولة الأكثر رعاية (٢) .

ويمكن التساؤل عن الأسباب التى دعت الباى الى اتخاذ هذا الموقف المعادى لمصلحة العالم الاسلامى عامة وشمال افريقيا خاصة ! فهل كان الباى حسين مازال يحقد على دايات الجزائر لانهم فرضوا على تونس دفع جزية فى بعض الأحايين ؟ ان هذا السبب ينتفى لما ذكرناه من ان تسوية عامة قد تمت بين تونس والجزائر سنة ١٨٢١ بتوسط الباب العالى . ولا نستطيع ان نبرز هذا الموقف ، كما فعل معظم المؤرخين

---

(1) Gauthereau P. 148.

(2) Flaux P. 359 S. Q.

الفرنسيين بأن الباي قد رحب (١) بالحكم الفرنسي في الجزائر ليتخذه وسيلة للاحتماء من الاطماع العثمانية التي كانت تهدف الى تحويل تونس الى ولاية تخضع مباشرة لحكومة استانبول . وهذا يخالف الحقيقة من جهتين :

اولا : أن الدولة العثمانية لم تكن تطلب من تونس اكثر من الاعتراف الأسمى بسيادتها . وهذا الاعتراف كان يقره الرأى العام التونسي لعدم وجود فكرة قومية محلية تعارض فكرة التضامن الديني .

ثانيا : عدم وجود حدود مشتركة بين اى من الولايات العثمانية وبين تونس اذ من المعروف ان طرابلس كانت تحكمها اسرة مستقلة هي اسرة القرامنلي وأن القوات العثمانية لم تنزل بهذا الاقليم الا سنة ١٨٣٥ . وانما الأقرب الى الصحة ان يقال ان تدخل العثمانيين المباشر في شئون شمال أفريقيا انما كان رد فعل لسقوط الجزائر .

وقد صار من المعروف ان احمد باي حاكم قسنطينة طلب مساعدة الباب العالي اثناء تضييق انخناق عليه . وفكرت الحكومة العثمانية لخطة في أن ترسل مساعدات جدية ؛ لكنها استشارت بريطانيا ، فذكرت حكومة لندن انها لن تساندها في حالة خوض حرب مع الفرنسيين بخصوص الجزائر . اما فيما عدا ذلك فانها ستؤيد الباب العالي في منع امتداد السيطرة الفرنسية الى اقطار اخرى في شمال افريقية . ومهما يكن فان مساعدات ضئيلة وصلت الى حاكم قسنطينة عن طريق تونس ، الا ان حاكم تونس رضخ لأول تهديد فرنسي ووضع العراقيل أمام مرور المساعدات العثمانية في بلاده .

كان مصطفى باي هو الذي يحكم تونس منذ سنة ١٨٣٥ ، وعند ارتقائه السلطة طلب كالعادة فرمان التنصيب من الباب العالي ، فحذرته فرنسا من نوايا الآستانة خاصة وان العثمانيين كانوا قد أرسلوا حملة في هذا العام الى طرابلس وأسقطوا حكم الاسرة القرامنلية وحولوا البلاد الى ولاية تحت الحكم العثماني المباشر . ولم يكن في نية مصطفى باي حينما طلب فرمان التنصيب سوى احترام التقاليد ، ولثقته بأن هذا الفرمان يكسبه نفوذا ادبيا داخل البلاد .

على ان الحكومة الفرنسية لم تقتنع بموقف الباي ، وأرسلت في

(1) Jean Serre : La Politique Turque en afrique du Nord.

يونيو ١٨٣٦ مظاهرة بحرية امام تونس كرد فعل على احتلال العثمانيين لطرابلس .

كانت التعليمات التي حملها قائد الاسطول الفرنسي تقضي بتتبع طاهر باشا قائد الحملة العثمانية حتى طرابلس وتستوضحه عن نواياه . فاذا وجد الأسطول العثماني يقترب من تونس ، فعليه ان يخبر طاهر باشا بأن اي تغيير في وضع النيابة سيكون موجها ضد فرنسا ، كما حمل القائد الفرنسي اقتراحا بوضع الباي تحت الحماية الفرنسية ، الا ان مصطفى باي رد على ذلك بقوله « انه لا يعتقد بوجود نوايا عثمانية لضم البلاد ، ومع ذلك فهو يوجه الشكر الى الحكومة الفرنسية » .

كانت السياسة الفرنسية في ذلك الوقت تقوم على اساس ابقاء تونس باعتباره جارة ضعيفة للجزائر ، ومع انها اطمأنت الى ان العثمانيين لن يتجاوزوا طرابلس ، الا ان القلق ظل يساورهم طالما ان احمد باي وحاميته التركية ما تزال صامدة في قسنطينة ، وقد فرحت الحامية بدخول العثمانيين الى طرابلس ، وحينما قطع طريق الامدادات من تونس ، وجدت المساعدات العثمانية طريقها عبر الصحراء الجنوبية عن طريق واحة غدامس باقليم فزان . كما ارسلت الحكومة العثمانية بمناسبة تزايد نشاط الفرنسيين وضرب الحصار الأول على قسنطينة رسالة جاء فيها انها لا تستطيع ان تقف جامدة امام دماء المسلمين التي تسيل هنا وهناك في شمال افريقية . فلا غرو بعد ذلك ان يرسل الحاج احمد باي بشارة النصر الى طرابلس يوم ان اخفق الفرنسيون في حصارهم الأول لقسنطينة سنة ١٨٣٦ .

في سنة ١٨٣٧ عاودت الدولة العثمانية ارسال اسطولها الى طرابلس وعرضت مشروعا فريدا من نوعه ، وهو ان يتولى باي تونس حكم طرابلس في نفس الوقت ، وربما استهدفت من ذلك تقوية مركز الباي في مواجهة الفرنسيين ، الا ان هذا الاخير كان يريد ان يتجنب غضب فرنسا اكثر من ارضاء الباب العالي ، لذلك اعتذر من عدم قبول هذا الاقتراح بحجة كثرة النفقات وقلة موارد الولاية .

بادرت فرنسا مرة ثانية الى مسابقة العثمانيين نحو تونس فارسلت حملة بحرية أخرى في سبتمبر ١٨٣٧ والتقى قائدها بالباي ، وحاول استصدار تصريح منه يعلن عن رغبته في الاستقلال (عن الدولة العثمانية) او وضع بلاده تحت حماية فرنسا الا ان الباي ظل يذكر السلطان بالتعظيم ، وفي تلك الاثناء قتل شاكر افندي صاحب الطابع (حامل الاختام

ومستشار الباى الأول ، وحسب الرواية الفرنسية ، دبر الباى مقتله لما علم بتآمره مع الباب العالى وحاكم قسنطينة لخلع مصطفى باى وتولية احد ابناء الباى السابق حسين • وليس هناك ما يدل على وجود مؤامرة ، غاية الأمر ان شاكر افندى زار الاستانة سنة ١٨٢٥ وبات مقتنعا بأن مصلحة تونس تقتضى توثيق الروابط مع حكومة الأستانة بعد سقوط الجزائر فى أيدى الفرنسيين • ومهما يكن فان اختفاء مصطفى باى وتولية الباى احمد ، اعتبر كسبا للسياسة الفرنسية •

حكم احمد باى البلاد ما بين عامى (١٨٣٧ — ١٨٥٥) وعلى خلاف سلفه كان يعتقد بأن تأكيد شخصيته يتمثل فى اضعاف حالة التبعية للآستانة •

وقد عرف الفرنسيون هذه النزعة فى نفس الباى فاخذوا يرضون كبرياءه فيقدم قنصلهم اوراق اعتماده له مباشرة • بينما كانت الدول الأوربية الاخرى وخاصة بريطانيا تعتبر قنصليتها بتونس تابعة لسفارتها بالآستانة • واتضح لاحمد باى الفرق بين معاملة الانجليز والفرنسيين له حين قرر زيارة أوربا سنة ١٨٤٦ ، فقد استقبله الملك لوى فيليب فى باريس بنفس مظاهر الحفاوة التى يستقبل بها الملوك المستقلون • اما الحكومة البريطانية فقد اشترطت قبل زيارته أن يقدمه السفير العثمانى باعتبار أنه تابع للسيادة العثمانية العليا • ولذلك عدل الباى عن زيارة انجلترا • وقد نبه القنصل الانجليزى وود الى ضعف نفوذه بالنسبة لزميله الفرنسى لدى الباى ، وعلل ذلك بأن هذا الأخير يعتمد أوراقه لدى الباى مباشرة •

ومن مظاهر سياسة التعاون بين احمد باى وفرنسا ، السماح بانشاء كتدرائية فى مواجهة مدينة تونس ؛ اى فى المكان الذى قيل بأن لويس التقى مات فيه اثناء الحروب الصليبية •

واهم من ذلك اعتمد احمد باى على الفرنسيين أساسا حينما قرر ادخال مظاهر الحضارة الحديثة الى تونس فعهد اليهم بانشاء المدارس وتدريب الجيش • بيد ان احمد باى مثل كثير من اقرانه حكام الشرق المعاصرين ، لم يعرف كيف يستفيد من اقتباس المدنية الأوربية ، فكان اهتمامه منصبا على المظهر الخارجى • ففيما يتعلق بالجيش اهتم بتغيير

---

١١ انظر دراسة قيمة عن السياسة العثمانية فى شمال افريقية للمؤلف الفرنسى

Jean Serret

ملبسه وجعله يتخذ الزي الأوربي واشترى له الأسلحة ، بل انه اقام مصنعا للذخيرة ولكن الجيش لم يستفد من المدربين الأوربيين الذين استقدمهم للتدريب على وسائل الحرب الحديثة ، اما بسبب عدم وجود فئة مستنيرة بين ضباط الجيش او عدم شعور هؤلاء المدربين بالمسئولية . وما قيل في الجيش البري ينطبق على البحرية ، فقد انفق احمد باي اموالا طائلة لشراء ثلاث سفن بخارية ، لا ليستعملها للدفاع عن سواحل بلاده بل ليتركها راسية في الميناء الحديث الذي اعده لها في بورتو فارينا ، حتى تلفت اخشابها من قلة الاستعمال .

وليس معنى ذلك ان احمد باي قطع صلاته باستانبول ، فعندما وقعت حرب القرم اسهم بـ ١٤ الف جندي تونسي ليحاربوا تحت لواء الجيوش العثمانية . لكن يجب ملاحظة أن فرنسا كانت حليفا للباب العالي في هذه الحرب وعلى كل فان اسهام تونس بهذا العدد قد حمل ميزانيتها عبئا ثقيلا بين الاعباء الكبيرة الاخرى التي ترتبت على سياسة التجديد . واذا كان احمد باي قد استطاع ان يتم هذه الاعمال دون الاستدانة من الخارج ، فانه اضطر الى زيادة الضرائب الى حد ارهق معه السكان ارهاقا شديدا .

- ٢ -
مشكلة التجديد والأزمة المالية

لم تظهر لاصلاحات أحمد باي آثار ملموسة ، وما لبثت أن توقفت في عهد خلفه محمد باي من سنة ١٨٥٥ - ١٨٥٩ الذي تذرع بأن التجديد يكلف الميزانية نفقات باهظة . ولكن لا نعتقد انه استطاع توفير شيء يذكر ، لأن حريمه الذي كان يضم ١٢٠٠ امراة والقصور الفاخرة التي اهتم بتشييدها كانت سببا آخر في الاسراف . ولم يكن متوقعا من محمد باي ان يكون صلبا امام ضغط الدول الأوربية . فمثل هذا الرجل المنهمك في ملذاته لا يمكن ان يكون من انصار الحرية الدستورية . ومع ذلك فقد صدر في عهده شبه دستور عرف بعهد الأمان ، فلا شك ان الباي قد فعل ذلك استجابة لرغبة القناصل الأوربيين . والمناسبة التي احاطت باصدار العهد تدل على هذه الحقيقة . فقد حدث ان سب احد اليهود مسلما في دينه فحكم عليه بالاعدام ، وانزعجت الجالية الأوربية من هذا الحكم الذي ترتب على مجرد كلمة تفوه بها انسان ووصفوه بالتعصب . وطالبوا بأن تكون لهم ضمانات شخصية ، فكان أن صدر القانون الأساسي لتونس في سبتمبر سنة ١٨٥٧ . وقد صيغ على نمط خط جلخانة العثماني ، فهو يتعلق بضمان حريات الأفراد الأساسية .

وقد تحاور محمد الصادق من سنة ١٨٥٩ ــ ١٨٨٢ فكرة عهد الأمان وتقبل مبدأ قيام شبه دستور لتنظيم الحكم ٠ فصدرت وثيقة دستورية أكثر تفصيلا في سنة ١٨٦١ ٠ وتنص المواد الثلاث الاولى منها على الحريات الشخصية ٠ فتعلن المساواة أمام القانون والادارة والضرائب دون تمييز بين الأجناس والأديان ٠ وينظم الدستور كذلك الخدمة العسكرية ٠ كما ينص على انشاء مجلس استشاري للشئون الادارية يشترك فيه التونسيون والجالية الأجنبية ٠ ولكنه لا يبين كيفية تكوين هذا المجلس ، ولذلك اخطأ بعض المؤرخين حين قرروا بأن دستور سنة ١٨٦١ يقيم مجلسا نيابيا وينص على المسئولية الوزارية (١) ٠ وقد خصصت المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ لتأكيد حقوق الاجانب كالنص على حرية التجارة وعدم احتكار الدولة التونسية لأى نوع منها ، وحرية امتلاك العقارات والأراضي بداخل تونس ٠

ان الملابسات التى احاطت باصدار الدستور تدل ايضا على ان ارضاء الاجانب كان هو الرائد الأول للباى ٠ فقد كان يعلم ان الامبراطور نابليون الثالث يهتم بنشر مظاهر الحضارة الأوربية فى العالم الاسلامى ، ورأى فى اصدار الدستور فرصة يحوز بها اعجاب الامبراطور ٠ ولذلك حرص على ان يقدم لنابليون الثالث مشروع الدستور أثناء زيارته للجزائر ٠ فلما حصل على موافقته ، أعلن الباى وسط احتفالات باهرة الدستور التونسى فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٦١ ٠

وقد ترتب على اصدار هذا النظام ورود عدد كبير من الأجانب الى تونس ، وازدياد ضغطهم على الادارة المحلية خاصة بعد ان اصبحوا دائنين لها ٠ أما التونسيون أنفسهم فلم يروا فى هذه القوانين الا انها وسيلة لرفع مركز اليهود الى مستوى عال في البلاد ، لذلك اعتبروه خطوة الى الوراء ٠ والواقع ان ضرر هذه الدساتير التى صدرت قبل اوانها فى الشرق كان يفوق نفعها بكثير ٠ ولا شك ان الثورة الداخلية التى نشبت سنة ١٨٦٤ والتى كادت تطيح بعرش الباى قد عبرت عن غضب الشعب التونسى على هذا التحول فى سياسة البايات الداخلية والخارجية ٠ ويمكن استخلاص أسباب هذه الاضطرابات فيما يلى :

ازدياد نفوذ الأجانب والتلاعب بالقوانين الحديثة لكى تخدم مصلحة

---

(١) انظر نص القانون فى كتاب بوسـ ٦٧عاما تحت الاحتلال ص ٩ ٠

الحكام ، ثم ارهاق السكان بالضرائب بالرغم من قلة موارد البلاد . فالثروة المعدنية التي تشتهر بها تونس لم تكن مستغلة باستثناء قليل من مناجم الحديد في الشمال ومناجم الرصاص في الشرق ؛ كما أن كثيرا من الأراضي الصالحة للزراعة قد اهملت ، واخذ عدد السكان يتضاءل . ولذلك عندما دخل الفرنسيون الى البلاد لم يكن القسم المأهول منها يتجاوز المناطق الساحلية .

بدات ثورة ١٨٦٤ كأى ثورة محلية اعتادت عليها تونس ضد طوائف جباة الضرائب بالبلاد وذلك فى اقليم الكاف المتاخم لحدود الجزائر . ولهذا لا يستبعد ان تكون فرنسا قد ساهمت فى التحريض عليها ، ولكن نظرا للاحساس العام بالسخط امتدت هذه الثورة بسرعة الى اقليم الماجردة وأصبحت تهدد موانى سوسة وسفاقص ، واشتركت فى زعامة هذه الثورة العناصر الدينية والبدوية ، ومع انها تمثل اتجاه المحافظين الا ان هذا الاتجاه كان أقوى تعبير فى ذلك الوقت عن معارضة النفوذ الأوربى (١) . واشد ميلا لدولة الخلافة . ولذلك عندما دخل الثوار مدينة سفاقص رفعوا عليها العلم السلطانى .

ولا شك ان اتجاها سياسيا كهذا لا بد ان يكون قد أقلق الفرنسيين فى الجزائر وجعلهم يفكرون فى تحقيق اطماعهم فى غزو تونس . ولكن الموقف الدولى فى ذلك الوقت لم يسمح لهم بهذا التدخل ، فقد كانت كل من بريطانيا وايطاليا تشارك فرنسا اطماعها . لذلك وقفت أساطيل الدول الثلاث على الشواطئ التونسية لتهدد الثورة ، غير أنها لم تحاول انزال جنودها الى البر . وقد حاولت الدولة العثمانية ايضا ان تتخذ من هذه الثورة مبررا لتستعيد نفوذها فى تونس . فأرسلت حيدر افندى مبعوثا الى الباى مع بعض السفن الحربية . الا ان الأساطيل الأوربية وقفت فى طريق السفن العثمانية وان كان المبعوث قد وصل الى عاصمة البلاد .

ونجح حيدر افندى فى الوساطة بين على بن قدامة زعيم الثورة وبين الباى . فذكرهم بأن هذه القلاقل تعرض البلاد للغزو الأجنبى ، واستمع ابن قدامة لهذه الحجة احتراما لممثل الخليفة .

كشفت هذه الأزمة للباى حقائق سياسية هامة ، منها قيمة التعاون مع الدولة العثمانية ؛ ولهذا أسرع محمد الصادق بارسال خير الدين باشا

---

(1) Broadleyp. 125 - 140.

لتشكر الباب العالي على تدخله لتهدئة الثورة . كما ادرك عدم جدوى القوانين التي اصدرها والضرر الذي ترتب عليها ولذلك الغى الدستور سنة ١٨٦٥ بعد اصداره باربع سنوات . كذلك عرف حقيقة نوايا الأوربيين وخاصة الفرنسيين نحو بلاده ، فقد استعمل دي بوفال قنصل فرنسا اقذع العبارات امام الباى اثناء حوادث سنة ١٨٦٤ . واخذ يتدخل في شئون البلاد الخاصة ويطالب بالغاء الدستور الذى كان سببا فى الثورة كما انه اتهم الانجليز والأتراك بالتحريض عليها .

وبينما اخذ الباى يعدل فى سياسته الخارجية ، اذ به يواجه مشكلة مالية ليست اقل خطورة من المشكلة السياسية . وليست تونس الا مثلا واحدا من بين دول عديدة شرقية وقعت فى حبائل الاستدانة من جراء النفقات التى تكلفتها مشروعات التجديد . وقد زاد مشكلتها تعقدا ان يدا غير امينة سيطرت على الادارة مدة طويلة ، واعنى بذلك شخصية مصطفى الخزنةدار الذى ظل يشغل منصب الوزير الأعظم منذ سنة ١٨٣٧ — ١٨٧٣ .

فقدرت المبالغ التى ضاعت على الخزانة فى عهده ب ٤٠ مليون فرنك . وقد استطاع ان يحتفظ بمنصبه هذه المدة الطويلة بفضل تملقه للبايات ، وتقديم ما يحتاجون اليه من اموال ، بصرف النظر عن مصلحة البلاد او امكانياتها .

ولم يشأ الباى ان يستمع الى الاتهامات التى وجهت الى شخص الوزير الأعظم ، حتى تدخل صهره مصطفى بن اسماعيل واثبت له الحقيقة بعد فوات الأوان . وكان الدائنون وقنصل فرنسا من اشد الناس تعريضا بالخزنة دار ، لا غيرة على المصلحة التونسية وانما لأن اسرافه فى وجهات الصرف الأخرى لم يكن فى مصلحة الدائنين .

ويرجع تاريخ استدانة الحكومة التونسية الى سنة ١٨٦٢ حين عقدت قرضا داخليا بمبلغ ٢٨ مليون فرنك بفائدة قدرها ١٣٪ ، ولا نعنى بعبارة دينا داخليا ان مواطنين تونسيين هم الذين اقرضوا الحكومة ، لعدم نمو الراسمالية الوطنية فى ذلك الوقت ، وانما قام بذلك التجار الاجانب المقيمون بالبلاد . وكان نصيب الانجليز فى هذا الدين اكبر من غيرهم نظرا لوجود عدد كبير من الرعايا المالطيين فى تونس ، ولكى يتخلص الخزنةدار من هذه الاستدانة الداخلية ، تمخضت عبقريته عن فكرة استدانة اخرى من الخارج بفائدة اقل ، وبذا يستطيع أن يغطى الدين الأول . وقد نجح فعلا فى عقد قرض سنة ١٨٦٣ بمبلغ ٣٥ مليون فرنك

بفائدة ٦٪ ، ولم يصل اليه من مجموع هـــذا المبلغ سوى خمسه ملايين و ٢٠٠ الف فرنك وادعى المقرضون أن باقى المبلغ صرف كعمولة للبنوك واتعاب الوسطاء وخصم فائده السنة الأولى . وهكذا بدل أن يسدد الخزنة دار الدين الداخلى ازداد العبء على الميزانية التونسية

وجاءت ثورة سنه ١٨٦٤ لتكمل الكارثة ، ولكن الخزنة دار اندفع فى نفس التيار الذى اندفع فيه الخديو اسماعيل ، فراح يعقد قروضا جديدة لكى يدفع بها فوائد القروض القـديمة (٢٥ مليون فرنك سنة ١٨٦٥ ، ٤٠ مليون فرنك سنة ١٨٦٨) وزاد الطين بلة انه عقد منظم هذه القروض الدولية فى باريس ، أى فى عاصـمة الدولة التى لها اطماع سياسية فى تونس . وانتهى به الأمر الى اخضاع المالية التونسية للرقابة الاجنبية .

اضطر الخزنةدار اولا الى تحويل الدين الى سندات اسمية لتكون اكثر خضوعا للرقابة ، ومع ذلك عجزت الميزانية عن دفع فروق السندات . فتالفت لجنة دولية فى مارس ١٨٧٠ للاشراف على المالية التونسية ، وقسمت عملها بين هيئتين : الهيئة التنفيذية للاشراف على تحصيل الايرادات . ولجنة اخرى ينتخبها الدائنون للاشراف على نفقات الحكومة وحسن سير عملية سداد الدين . وتتألف لجنة المراقبة من ٦ اعضاء موزعين بالتساوى بين الانجليز والطليان والفرنسيين ، اما اللجنة التنفيذية فتقتصر على التونسيين . وقد خصصت اللجنة المصادر الثابتة للايرادات التونسية لخدمة الدين ، مثل ايرادات الجمارك ورسوم انتاج المعادن . وقدرت حدا ادنى تدفعه تونس سنويا للدائنين هو ٧ مليون فرنك ، مع ملاحظة أن مجموع ايرادات الحكومة التونسية قدرت بـ ١٣ مليون . فاذا لم تف الجهات المخصصة للدين بهذا المبلغ كان للجنة حق الاستيلاء على موارد اخرى ، اما اذا زادت الموارد التونسية على ١٣ مليون فتضاف الزيادة الى السبعة ملايين المخصصة لسداد الدين (١) . وعندما صفت اللجنة الديون التونسية ووحدتها بلغت ١٢٥ مليون فرنك سنة ١٨٧١ . واصبحت ثروة البلاد مسخرة لدفع فوائد الدين الى حد أن الحكومة التونسية عجزت اخيرا عن دفع مرتبات موظفيها . وفى هـذه الأثناء تولى رئاسة الحكومة احد مشاهير المصلحين فى العالم الاسلامى ، وهـو خير الدين باشا التونسى ، فحاول انقاذ البـلاد من تلك الورطة ، ولكن الظروف الداخلية والخارجية لم تمكنه من ذلك .

D' estournelles chap. 2

نشـــأ خير الدين ، في فرق الجيش الحديثة التي حاول أحمد باي تأسيسها ، وترقى في عهده حتى صار قائدا للبحرية التونسية ، وقد ظهرت نزعته الاصلاحية منذ ذلك الوقت ، فاليه يرجع الفضل في رد الباي عن فكرة الاقتراض من فرنسا ، ولكن مجهوداته تحطمت امام سيطرة الخزنة دار على سياسة البلاد في عهد الباي محمد وفي سـنـة ١٨٦١ تحمس خير الدين لفكرة مجلس الشورى وأصبح من أبرز أعضائه ولذا اعتبرت حركة سنة ١٨٦٤ موجهة ضده وضد آرائه فاعتزل السياسة مدة من الزمن ، والف اثناءها كتاب (اقوم المسالك في معرفة احـوال الممالك) شرح فيه آراءه في التجديد ، محـــاولا المقارنة بين المجتمعين الاسلامي والأوربي وبيان اسباب تفوق أوربا ، ثم عاد الى ممارسة نشاطه في الحياة العامة عندما وكلت اليه رئاسة لجنة الديون سنة ١٨٧٠ ،

وفي سنة ١٨٧٣ اختير خير الدين رئيسا للوزارة بعد اقالة مصطفى الخزنةدار وافتضاح امره ، وكانت المشكلة المـالية هي اهم ما واجهه خلال فترة رئاسته التي استمرت اربع سنوات ، فحاول ان يوفق بين مبدأ العدالة في جمع الضرائب وبين ضمان موارد الميزانية ، فالغى نظام حملات الاقاليم المخصصة لجمع الأموال بالاكراه ، وحاول ان ينظم جمع الضرائب على اساس عادل فلا يعفى منها ذوو النفوذ ، ولكنه في نفس الوقت لم يحى مجلس الشورى واصبح يروج للمبدأ القائل ، بأن النظام الشورى لا بد وان يستند الى راى عام متنور ، او الى امير مقتنع بهذا النظام ، وهو مالا يتوفر حينذاك في تونس ،

ولم يكن خير الدين معارضا لفكرة منح الامتيازات للشركات الاجنبية بقصد تنفيذ المشروعات العمرانية ، ولكنه كان في نفس الوقت حريصـا على ألا تؤدي هذه الامتيازات الى تسلل النفوذ السياسي الأجنبي ، فمثلا عندما طلبت شركة فرنسية امتياز خط حديدي يصل بين الجزائر وتونس ، رفض خير الدين منح الامتياز بحجة أن الخط يعبر الحدود التونسية ولذا فهو من اختصاص الدولة صاحبة السيادة ، وفي نفس الوقت لم يعارض في منح امتياز بخط آخر يصل بين تونس وأقليم الكاف لشركة فرنسية وذلك بعد ان تخلت شركة انجليزية عن تنفيذ المشروع النافع بالنسـبة لتونس والذى لم تكن ارباحه مضمونة ،

وقد حاول خير الدين (١) ، ان يوجد توازنا بين هـذه الامتيازات

(1) Gagnage : Origines du Protectorat Francais en Tunisie.

حتى لا تستأثر دولة واحدة بالنفوذ الاقتصادي . ففي ٩ يوليو ١٨٧٥ وقع معاهدة مع بريطانيا . تنص على حرية استخدام رؤوس الأموال الانجليزية ، وعلى تسهيلات عدة لهجرة المالطيين ، كما تلغى الرق نهائيا .

كذلك قبل خير الدين منح امتيازات للاجانب لاستغلال الأراضي الزراعية ولكنه لم يوفق في هذا الاختيار ، لأن هذه الامتيازات كانت تتخذ ذريعة للمطالبة بملكيات جديدة دون أن يقوم صاحبها باستغلالها فعلا . ثم تبين ان الحكومة الفرنسية كانت تمطى شركات الخطوط الحديدية مساعدات مالية لمواصلة اعمالها بالرغم من عدم جدواها اقتصاديا ، وذلك لتستخدمها اداة لنفوذها فيما بعد .

واتخذ خصوم خير الدين من هذه السياسة وسيلة للطعن عليه ، فاتهموه بممالاة الفرنسيين ، وفي نفس الوقت تعرض لغضب الفرنسيين لان سياسته الخارجية الرامية الى توثيق الصلات مع الدولة العثمانية لم تكن تتفق وهواهم . وبذا اجتمعت العناصر المختلفة على محاربته . ولقيت صدى في نفس الباى لان خير الدين كان يحاسب القصر على مصروفاته ، فقرر اخراجه من الحكومة سنة ١٨٧٧ . بل انه ضيق عليه الخناق في حياته الخاصة حتى اضطر الى السفر الى استانبول ، حيث تولى هناك منصب الصدر الأعظم واستأنف نضاله من اجل سياسة التجديد . ولكن تاريخه بعد ذلك يتعلق بالدولة العثمانية اكثر منه بولاية تونس .

– ٤ –

تردد البايات كما لاحظنا بين سياسة التقرب من فرنسا وبين مبدا التضامن مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة ، وحاولوا ان يوجدوا توازنا بين العنصرين ليحتفظوا بمركزهم المستقل . بل ان بريطانيا لم تغب عن ذهن أحمد باى عند تطبيق سياسة التوازن ، فمثلا عندما لاحظ ان فرنسا تستغل صداقته فتحول الكنيسة التى سمح بانشائها سنة ١٨٤١ الى حصن ، استعان بالحكومة البريطانية لكي تحول دون ذلك ولم تلبث ايطاليا ان ظهرت كعنصر جديد في المسألة التونسية ، بعد قيام المملكة الإيطالية سنة ١٨٦١ واصبحت تبدى اهتماما كبيرا بتلك البلاد المواجهة لجزيرة صقلية .

ولم يكن الانجليز اقل اهتماما بتونس . فهم يقيمون في مالطة المجاورة لها . ويدركون ان سيطرة ايطاليا او فرنسا على تلك البلاد تعنى السيطرة على المضيق الموصل بين حوضي البحر المتوسط . ولذلك ظلت

بريطانيا مدة طويلة متمسكة بمبدأ المحافظة على الوضع الراهن فى تونس . وعمل قنصلها وود الذى تولى منصبه سنة ١٨٥٧ على تنفيذ تلك السياسة. وكانت بريطانيا تستند على قرارات مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ ، الذى تعهدت فيه جميع الدول الأوربية باحترام سلامة أراضى الدولة العثمانية . واتضحت هذه السياسة ابان ثورة سنة ١٨٦٤ . فقد كتب بالمرستون الى سفيره فى باريس ينبه الى ضرورة لفت نظر الامبراطور الى ان انجلترا لن تقبل بأى حال رجحان النفوذ الفرنسى على غيره فى تونس وفى نفس الوقت لم تذهب انجلترا فى تأييدها للتقرب التونسى العثمانى الى حد قبول تحويل تونس الى ولاية عثمانية تخضع مباشرة للأستانة .

وقد اظهرت اضطرابات سنة ١٨٦٤ مدى تصارع القوى الاستعمارية حول تونس . مما اخر فى النهاية وقوعها فى براثن الفرنسيين وقد اشرنا الى أن ايطاليا ارسلت بعض سفنها تتقف مع الأسطول الانجليزى الفرنسى لمنع انزال الجند العثمانيين فى تونس ؛ ذلك ان ايطاليا اظهرت اطماعها التوسعية حتى قبل اتمامها للوحدة الوطنية . وقد اجمعت الاحزاب على تأييد تلك السياسة بدعوى تكاثف السكان فى ايطاليا وحاجتها الى الهجرة والتوسع . نعم لقد كان فى امريكا الجنوبية ميدان فسيح للهجرة الايطالية ؛ ولكن تونس كانت اكثر اغراء للايطاليين نظرا لموقعها الجغرافى من جهة ؛ ولأسباب تاريخية من جهة اخرى ؛ اذ كانت تونس من اهم أقاليم الدولة الرومانية القديمة . ومن المعروف ان الايطاليين يعتبرون انفسهم ورثة الرومان فى البحر المتوسط . وربما كان نابليون الثالث مستعدا لقبول التوسع الايطالى فى تونس حتى يحول انظار الايطاليين عن ضم روما ، وهى مقر خليفه البابا ولكن ايطاليا اكتفت فى ذلك الوقت بتوسيع نشاطها الاقتصادى فى تونس .

وقد اصبح قنصلها الجديد بينا يحتل مكانا رئيسيا بين زملائه القناصل الأوربيين واستطاع فى سنة ١٨٦٨ أن يعقد معاهدة تعطى لايطاليا نفس الامتيازات التى كانت تستمتع بها انجلترا وفرنسا وغيرها من الدول القديمة التى ارتبطت بمعاهدات سابقة مع العثمانيين . ويلاحظ أن ايطاليا انتفعت اكثر من غيرها بهذه الامتيازات نظرا لأن رعاياها كانوا يكونون اكبر جالية أوربية ؛ يليهم المالطيون ثم الفرنسيون وبالاضافة الى هذا كان اتصال البحارة وصيادى الأصداف الايطاليين بتونس أسبق من غيرهم من الاوربيين وقد تأثرت تونس اجتماعيا بايطاليا فدخل لهجتها بعض الكلمات الايطالية كما ان معظم مستشارى الحكومة التونسية من الأوربيين فى أوائل القرن التاسع عشر كانوا من الطليان .

وعندما وقعت هزيمة فرنسا سنة ١٨٧١ ، أرادت ايطاليا أن تنتهز الفرصة وتحقق رغبتها في ضم تونس • واعدت الحكومة الايطالية المبرر الذي تتذرع به لقيام الحملة ذلك أن خلافا نشأ بين الحكومة التونسية واحد الرعايا الطليان ، الذي حصل على امتياز لاستغلال قطعة أرض زراعية دون أن يقوم بتنفيذه فعلا ، فقررت الحكومة سحب امتيازه •

ولكن انجلترا التي عرقلت الغزو الفرنسي من قبل • وقفت ايضا في وجه ايطاليا لأنها خشيت ان يسيطر الايطاليون باستيلائهم على تونس ، على شاطئي المتوسط المتقابلين عند الممر الضيق • ولا شك ان هناك علاقة بين هذه المحاولة الايطالية وبين التحول الذي طرأ على سياسة الباي سنة ١٨٧١ ، حينما قرر توثيق الروابط مع الدولة العثمانية • وكان لخير الدين باشا دخل كبير في هذا التحول • فطلب الباي الى الباب العالي اصدار فرمان ينظم طبيعة العلاقات بين البلدين • فكان أن صدر فرمان في ١٠ اكتوبر سنة ١٨٧١ ، وهو ينص على اعلان الباي حاكما عاما لولاية تونس ، ولكنه يترك للباي الاشراف على العلاقات الخارجية باستثناء الأمور المتعلقة بالسياسة الدولية والعسكرية وبتعديل الحدود « فهي من حقوق سيادتنا المقدسة » •

أثار هذا الفرمان غضب الدولتين الطامعتين في تونس ، اى فرنسا وايطاليا الى حد أنهما تناسيتا التنافس بينهما بعض الوقت ووحدتا سياستهما التي اصبحت تهدف الى التفرقة ما أمكن بين تونس والدولة العثمانية ، وظهر ذلك بجلاء عندما وقعت الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ فقد تعاون القنصل الفرنسي والقنصل الايطالي على اغراء الباي باعلان استقلاله عن الباب العالي منتهزا هذه الظروف العصيبة التي تحيط به • وقد احتج ممثل الدائنين الفرنسيين بأن احوال تونس المالية لا تسمح لها بخوض تلك الحرب • وتصادف ذلك مع ابتعاد خير الدين عن الحكم ، وتجدد استياء الباي من السلطان لأنه لم يوافق منذ عامين على منحه لقب خديو مع ضم ولاية طرابلس الى تونس • وهكذا لم تدم طويلا سياسة الوفاق مع الدولة العثمانية •

على أن التعاون الايطالي الفرنسي ازاء هذه المشكلة السياسية لم يكن ليدوم امام التنافس على الامتيازات الاقتصادية • وقد احتدم هذا التنافس في السنوات التي تلت مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ كما سنرى • ومن الثابت أن تنافس الشركات الرأسمالية على الامتيازات في الدول المتخلفة كان وما يزال مرتبطا بفكرة النفوذ السياسي • ومنذ سنة ١٨٥٧ حصلت شركة فرنسية على امتياز البرق والمياه لمدينة تونس ، بينما حصل

وود لشركة انجليزية على اول امتياز لخط حديدى يصل بين العاصمة وبين الشاطىء عند ميناء حلق الوادى . وكان الفرنسيون يحرصون على أن يكون لهم النصيب الأوفى من المشروعات التونسية ، ولذلك حاولوا أن يعوضوا هذا الامتياز الانجليزى الهام بامتيازات أخـــرى فى استغلال الأراضى الزراعية ، والطرق الحديديه ، وبتوسيع تجارتهم مع تونس .

وقد رأينا كيف أن خير الدين (١) شجع شركات الامتياز على العمل فى البلاد ، فوسع بذلك دائرة التنافس الدولى الذى احتدم فى السنوات التالية ، حتى أصبحت تونس من الموضوعات التى تدخل فى ســـياسة المساومات الأوروبية .

---

(1) Broadley : The Last Punic war.

الفصل التاسع

المسأله التونسيه ١٨٧٨ – ١٨٨١

- ١ -

مؤتمر برلين

اذا كانت ثلاث من الدول الكبرى هى بريطانيا وفرنسا وايطاليا قد تنافست على النفوذ الاقتصادى فى تونس ، فان الاخيرتين انفردتا بالاطماع السياسية . فرنسا بحكم وجودها فى الجزائر ، وايطاليا بحكم قرب اراضيها من تونس . وكان على كل من الدولتين ان تحصل على التأييد الدولى لتحقيق تلك الاطماع نظرا لاهمية موقع تونس .

وقد بدت كفة ايطاليا فى اوائل السبعينات راجحة من هذه الزاوية لان كلا من ألمانيا والنمسا اظهرتا تأييدهما لها ، لولا ان تشبث الحزب الوطنى الايطالى (الاريدنتيون) ببقايا الاقاليم الايطالية التابعة للنمسا فى التيرول . فتحولت الحليفتان الجرمانيتان الى تأييد فرنسا . ومع ذلك فقد سنحت فرصة اخيرة سنة ١٨٧٨ حينما عرضت النمسا فكرة تأييد ايطاليا لها فى البوسنة والهرسك مقابل طرابلس او تونس ولكن وزير الخارجية آنذاك كورتى كان ضد سياسة المساومات والتعويض . وتصادف ذلك مع ملابسات دولية اخرى اكدت فى النهاية رجحان كفة فرنسا من حيث التأييد الدولى وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر برلين الذى جرت فيه عدة مساومات على حساب الدولة العثمانية المنهزمة . ولذلك عد هذا المؤتمر نقطة تحول فى تاريخ المسالة التونسية .

ذلك انه بعد أن استقر الجمهوريون فى حكم فرنسا سنة ١٨٧٧ تمهد السبيل لتحسن العلاقات بين باريس وبرلين . وذلك لأنهم كانوا يختلفون عن خصومهم الملكيين فى عدم التحمس لفكرة الانتقام من ألمانيا . ورأى بسمارك ان يقابل هذه النزعة بتشجيع فرنسا فى سياسة التوسع الاستعمارى ليصرف انظارها عن الالزاس واللورين . وبهذه المناسبة خرج بسمارك بفكره تعويض فرنسا بتونس فى حالة ما اذا قبل المؤتمر ترك بعض المكاسب الروسية فى البلقان ، وارضاء بريطانيا باحتلال مصر . كذلك كان الجمهوريون يناصبون روسيا القيصرية العداء لأسباب ايديولوجية على الأقل ، ومعنى ذلك هو اقتراب سياستهم من الانجليز

الذين اعتبروا ابان الأزمة الشرقية ١٨٧٧ – ١٨٧٨ أكثر الدول خصومة للسيطرة الروسية على الدولة العثمانية . ولذلك حرصت بريطانيا على دعوة فرنسا الى مؤتمر برلين وقبل سالسبرى وزير الخارجية البريطانية تحفظات زميله الفرنسي وادنجتون التى قدمها كشرط للاشتراك فى المؤتمر وهى استبعاد مسألة مصر والشام وتونس من مؤتمر برلين باعتبار أن هذا يؤدى الى تجنب المساومة مع روسيا فى البلقان ورفض جميع مطالبها التوسعية . وهكذا لم يتح لمشروع بسمارك الخروج الى حيز التنفيذ .

ويبدو أن فرنسا لم تكن تعارض هذا المشروع بسبب التوسع الروسى فى البلقان فحسب ، وانما لم تكن لتقبل ايضا فقدان نفوذها فى مصر مقابل تونس وذلك لعدم تكافؤ البلدين من حيث أهمية المصالح الاقتصادية ، خاصة وأن بريطانيا كانت قد سلمت بمبدأ مساواة مركز البلدين فى مصر (١) . ولكن بريطانيا استطاعت أن تثير على انفراد المسألة التونسية مع فرنسا بمناسبة أخرى تتعلق بتنازل الدولة العثمانية عن ادارة جزيرة قبرص لها نظير التأييد الذى لقيته منها اثناء الأزمة الروسية العثمانية .

ومن المعروف ان المباحثات الانجليزية العثمانية بخصوص هذا الموضوع قد أحيطت بتكتم شديد ووقعت الاتفاقية الخاصة بقبرص فى ٢٦ مايو ١٨٧٨ دون أن تحاط أى من الدول الكبرى علما بأمرها . وكانت بريطانيا تدرك أن هذه الاتفاقية ستثير ضجة بين الدول الكبرى عندما يكشف أمرها لأنها تؤدى الى تفوق مركزها فى شرق المتوسط وفى آسيا الصغرى . ولذلك رأت أن تحظى بتأييد احداها على الأقل فلوحت لفرنسا بتونس باعتبارها مطمعا من اطماعها الاستعمارية . وحتى قبل توقيع اتفاقية قبرص رسميا بعث سالسبرى الى السفير البريطانى فى باريس يخبره بأن تونس تعد امتدادا طبيعيا لممتلكات فرنسا فى شمال أفريقيا .

اتخذت المحادثات البريطانية الفرنسية خطوة أكثر جدية حينما التقى سالسبرى بنظيره الفرنسى فى مؤتمر برلين ، فى ٧ يوليو واخبره

---

(١) استندنا فى هذا الفصل اساسا على رسالة المرحوم الدكتور محمد مصطفى صفوت المنشورة بالانجليزية وعنوانها :

Tunis and the great Powers :

وانظر كذلك لنفس المؤلف ، المحاضرات التى نشرها له معهد الدراسات العربية عن مؤتمر برلين وأثره فى البلاد العربية .

(م – ١٢ المغرب العربى)

بمضمون الاتفاق حول قبرص . حينئذ ثارت ثائرة الوزير الفرنسي ووصف الاتفاقية بانها صفعة لفرنسا من شانها ان تضعف الجمهوريين ، وشنت الصحف الفرنسية على اختلاف نزعاتها حملة على بريطانيا ، فقد لاحظت ان معظم الدول الكبرى قد استغلت ظروف الهزيمة العثمانية فالنمسا قد استولت على البوسنة والهرسك ، وبريطانيا وضعت يدها على قبرص ضاربة عرض الحائط بمبدأ المحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية ، فماذا كسبت فرنسا من هذا المؤتمر ؟ .

لقد كان كل من بسمارك وسالسبرى يتوقع مثل هذه الثورة فى فرنسا ولذلك استعدوا لمواجهة الموقف بفكرة التعويض التونسي . وقد عبر بسمارك عن موقفه بقوله لوزير خارجية فرنسا « ان الكمثرى التونسية ناضجة » ولكن وادنجتون لم يشأ ان يتلقى المنحة الاستعمارية من يد عدو فرنسا التقليدى حتى لا تتخذ المعارضة من هذا وسيلة للطعن على قيمة العرض ، بل انه كان يخشى ان يكون هدف المانيا من هذا السخاء هو ايجاد سوء تفاهم بين فرنسا وايطاليا .

وهكذا انفردت بريطانيا بالمهمة فاعطى سالسبرى الوعد المطلوب واتفق على ان يحفظ سرا لمدة مؤقتة حتى لا يثير مشاكل دولية . على ان تصريح ٢١ يوليو البريطانى لا ينص بصراحة على اطلاق يد فرنسا فى تونس ، بل هو ينوه بمهمتها الحضارية فيقول : « اذا كان للنمسا ان تقوم بمهمة حضارية فى البلقان ، وانجلترا فى آسيا الصغرى . فأمام فرنسا مهمة أعظم فى شمال افريقيا . افعلوا ما تشاءون فى تونس فستضطرون يوما للاستيلاء عليها لانكم لن تستطيعوا ترك قرطاجنة بيد البرابرة » (١) .

لم يكن هذا التصريح الشفوى ليرضى السياسة الفرنسية ارضاءا تاما . وطالب وادنجتون بان تقدم بريطانيا تاكيدا مكتوبا واكثر صراحة ، وكان جواب سالسبرى على هذا المطلب ان اعطاء وعد كتابى يعنى ان بريطانيا تملك تونس ، ومع ذلك يمكن اعطاء وعد صريح بعدم معارضة احتلال فرنسا لتونس . بل ان وزير الخارجية البريطانية اضاف قائلا : انه فى حالة ما اذا نشب نزاع بين فرنسا وايطاليا بسبب المسألة التونسية ، فان بلاده ستلتزم الحياد .

---

(١) توجد هذه النصوص ضمن مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن الفترة من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩١٤ . وقد نشرت ابان اسباب الحرب العالمية الأولى .

Documents Diplomatiques Francais

صدر هذا التصريح البريطاني فى ٧ اغسطس على اساس ان يكون سريا ، الا انه لم يحظ بالسرية المرجوة ، فقد نشرت احدى الصحف النمساوية مضمون الوعود البريطانية . وعرف النبأ فى كل من ايطاليا وتونس وبناء عليه أسرع ابناى بطلب تفسير من الحكومة البريطانية عن موقفها . فاجاب سالسبرى بأن انجلترا مازالت متمسكة بسياستها التقليدية ، وهكذا لم يتورع وزير الخارجية البريطانية عن مخادعة الباى والقنصل الانجليزى نفسه ، لان وود كان حريصا فعلا على تنفيذ مبدا المحافظة على الوضع الراهن .

اما ايطاليا فقد شعرت بتحول انجلترا عن تأييدها عموما منذ ان رفضت الاشتراك معها فى حلف للدفاع عن منطقة البحر المتوسط .

وبالنسبة لتونس خاصة فان ايطاليا عندما فقدت الامل فى احتلال البلاد عسكريا امام هذا انتضامن الانجليزى الفرنسي ، قلبت سياستها راسا على عقب . فبعد ان كانت اكثر الدول الأوربية معارضة لتوثيق الروابط العثمانية التونسية ، اصبحت من اشد الدول تمسكا باستقلال البلاد فى نطاق السيادة العثمانية . بل ان اخذ المستشرقين الايطاليين أخذ يشرف على نشر جريدة عربية فى سردينيا كانت تصدر باسم المستقبل للدفاع عن حقوق تونس وشمال افريقيا وتهاجم السياسة الاستعمارية الفرنسية بشدة .

ولعل هذا الموقف هو الذى دعا مصطفى بن اسماعيل الذى خلف خير الدين فى رئاسة الوزارة التونسية الى توطيد علاقاته بايطاليا حتى يوازن بها تغلغل النفوذ الفرنسي . ومن الخطأ ان نساير بعض المؤرخين الفرنسيين الذين وصفوه بأنه كان خادما للمصالح الايطالية .

حاولت فرنسا ان تخفف من وطأة نصرها الدبلوماسي على ايطاليا . فلم يمض وقت طويل على اعلان تصريح ٧ اغسطس حتى أرسل وادنجتون يعلن الحكومة الايطالية بأن فرنسا لن تقوم بعمل حاسم فى تونس قبل التشاور معها . وان كان قد نوه فى نفس الوقت بأن تدخل دولة اجنبية اخرى سيؤدى الى قيام نزاع مسلح مع فرنسا .

وفى هذه الاثناء ظهرت فكرة تعويض ايطاليا بطرابلس ، ولكن فرنسا لم تشأ ان تصارح ايطاليا بهذا العرض ، لان التفاوت بين طرابلس وتونس امر ظاهر ومن ثم خشيت ان تخدش كرامة (الدولة الكبرى الحديثة) .

على ان تصرفات فرنسا في تونس لم تكن مطابقة لتأكيداتها لايطاليا ، فقد وقعت حوادث تثبت بجلاء نياتها التوسعية ، فبمجرد الحصول على الوعد البريطاني بعث وادنجتون الى قنصلة في تونس ، يستفسر منه عما اذا كان من الممكن أن يقبل الباى حماية فرنسا ومرابطة جيوشها بالمواقع الاستراتيجية • وقد أجاب روستان القنصل الفرنسي دون استشارة الباى ، فأكد احتمال قبول الباى لحماية ، ولكنه توقع عدم قبوله لاحتلال أى جزء من اراضيه • وقد تبين له خطؤه فيما بعد حين عرض في صيف ١٨٧٩ مشروع الحماية فرفضه الباى رفضا باتا • بل انه أبى مجرد مشروع محالفة عرض عليه سنة ١٨٨٠ •

وثمة مظهر آخر لسياسة التدخل يتعلق بنزاع وقع بين الحكومة التونسية وبين احد الملاك الفرنسيين وهو المسيو سانسى الذى كان له امتياز استغلال مزرعة كبيرة في سيدى ثابت • وهذا الحادث وان كان فرديا الا ان الحكومات الأوروبية كانت تسارع بتحويله الى مشكلة دولية ، فقد أرادت الحكومة التونسية أن تسحب أمتياز المالك الفرنسي لأنه أخل بشروط الإمتياز ولم يستغل قطعة الأرض استغلالا زراعيا • ولكن روستان ارسل بعض حراس القنصلية فحالوا دون تنفيذ قرار الحكومة التونسية : ولم تكتف فرنسا بهذا الاعتداء الصريح على سلطة الباى ، بل أرسلت انذارا في ٥ يناير ١٨٧٩ تهدد فيه باحتلال بعض المراكز الهامة اذا لم توافق الحكومة التونسية على حل مرض ، فلم يكن امام الباى سوى الرضوخ لهذا الانذار •

وقد كشف هذا الحادث عن حقائق دولية هامة ، فان وود القنصل البريطاني حاول أن يطمئن الباى اثناء الأزمة جريا على السياسة الانجليزية التقليدية • فكانت النتيجة ان خذلته حكومته ، وعلاوة على هذا ارسلت اعتذارا الى الحكومة الفرنسية تخبرها فيه بأن وود تصرف بغير تعليمات رسمية • واخيرا استجابت لرغبة الحكومة الفرنسية في عزل وود وعينت مكانه قنصلا آخر من بين الشخصيات الثانوية مؤكدة بذلك تحولها عن سياسة المحافظة على الوضع الراهن • كذلك اظهرت هذه الأزمة رغبة بسمارك الأكيدة في تأييد اطماع فرنسا ، فكتب الى السفير البريطاني في برلين يقول « ان حاكما مستبدا غير متحضر مثل باي تونس ، لا يجوز ان يكون سببا في تعكير صفو العلاقات بين انجلترا وفرنسا » :

وليس معنى ذلك ان احتلال تونس اصبح امرا يسيرا من الناحية الدولية بعد مؤتمر برلين ، وفضلا عن ذلك فقد قامت دونه معارضة داخلية اتفقت فيها أحزاب اليمين مع اليسار • لذا مالت فرنسا في السنوات القليلة التي سبقت عام ١٨٨١ الى اتباع سياسة أخرى تمهد الى

الاحتلال ، وهي ما تعرف في لغة الاستعماريين بسياسة التغلغل السلمي وهي تعني بذل اقصى جهد للسيطرة على اقتصاد البلاد والحصول على الامتيازات الحيوية فيها دون تدخل عسكري . ووصفها فرسينيه بقوله « أن رجحان النفوذ الفرنسي في تونس يعني انها تحتكر المشروعات المتصلة بالمصالح العامة ، اما المشروعات الفردية فان فرنسا تترك للدول حرية التنافس عليها » .

وتصادف وجود قنصل ايطالي نشط في تونس في هذه الأثناء وهو ماشيو الذي كان يمثل بلاده منذ سنة ١٨٧٩ . واوشك هذا التنافس أن يتحول الى مسألة شخصية بينه وبين قنصل فرنسا روستان الذي لعب دورا كبيرا في التمهيد للاحتلال منذ ان تولى منصبه سنة ١٨٧٥ . وسعى كل من الرجلين سعيا حثيثا للتأثير على الشخصيات الحاكمة في تونس ، كما اصطدما في جميع المناسبات التي تتعلق بمنح الامتيازات الاقتصادية للشركات . فمثلا حينما حصلت شركة ايطالية على امتياز لمد خط للبرق بين صقلية وتونس تحت البحر ، اعترضت فرنسا بشدة محتجة بان امتياز سنة ١٨٧٥ الخاص بمد خطوط البرق في الأراضي التونسية يعطيها حق احتكار هذه المشروعات . كذلك احتدم الخلاف حول امتياز الخط الحديدي الموصل بين تونس وحلق الوادي ، فقد رسا عطاء هذا الامتياز اولا على الشركة الفرنسية صاحبة الامتياز على خط تونس ـ الجزائر ، ولكن شركة روباتينو الايطالية اعترضت على شرعية هذا العطاء محتجة بأن المزاد لم يعلن عنه بصورة كافية . فلما رفع الأمر الى هيئة تحكيم بلندن وتأيدت وجهة نظر الشركة الايطالية اعيدت المناقصة ، واستطاعت روباتينو التغلب على منافستها الفرنسية بفضل العناية الزائدة التي أولاها اياها مجلس النواب الايطالي ، وذلك بتقديم الضمانات المالية للشركة الايطالية . وهكذا استطاعت ان ترتفع بالمزايدة من مليونين و٦٥٠ الف فرنك الى اربعة ملايين ونصف فرنك (١) .

انصب غضب الحكومة الفرنسية على اضعف الأطراف في تلك المشكلة وهو باي تونس . فعلى اثر هذا الحادث ارسلت اساطيلها لتهديد الشواطيء التونسية . ولم تتراجع الا بعد ان حصلت على وعد من الباي باعطاء اصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين حق الاولوية في جميع الامتيازات فيما بعد ، كما حصلت في الحال على عدة امتيازات جديدة ، من أهمها خط حديدي بين بنزرت وسوسة ، وبناء ميناء جديد لمدينة تونس على القناة التي تصلها بالبحر . وقد بلغت اطماع الفرنسيين الى حد

---

(١) أنظر موضوع الامتيازات في D'estournelles

ان احد النواب ذهب الى تونس حاملا معه مشروعا باحتكار فرنسا لاصدار البنكنوت التونسى ؛ ولكن الباى لم يتماد فى مسايرة الفرنسيين الى هذا الحد • بل على العكس بدا يراجع نفسه ويتنبه الى خطورة التوسع فى منح الامتيازات • ومما يجدر بالملاحظة ان الباب العالى كان قد نصح الباى بأن يتنازل له عن حق منح الامتيازات للدول الأجنبية وذلك حتى يتجنب المآزق التى تترتب على تدخل الدول • ولكن الباى آثر التمسك بالاستقلال الزائف عن التنازل عن اى حق من حقوقه •

وتتبين سياسة الباى الجديدة نحو الامتيازات من موقفه ازاء حادث مشهور فى تاريخ تونس ، يعرف بحادث الانفيدا : وهو اسم المزرعة الكبيرة التى كان يملكها خير الدين فى اقليم الساحل ، فانه بعد ان رحل الى استانبول ؛ اراد بيع هذه المزرعة فى مزاد علنى ، وبالطبع لم يكن هناك سوى الشركات الأجنبية التى لديها المال الكافى لشراء هذه المزرعة التى تبلغ مساحتها ٦٦ الف هكتار • ولسوء حظ تونس رسا العطاء على شركة مرسيليا الفرنسية بمبلغ مليون فرنك •

وحتى يعرقل الباى هذه العملية أوعز الى احد الرعايا الانجليز يوسف ليفى ، وهو يهودى مالطى ، بالادعاء بحق الشفعة ، وكان الباى يرجو من وراء اختيار هذا الشخص أن يمتحن مدى تأييد الحكومة البريطانية له • وفعلا رفع ليفى دعوى ضد الشركة الفرنسية ، وتولى الدفاع عنه صحفى انجليزى كان يعمل مراسلا بتونس منذ زمن طويل • وهو المستر برودلى (١) • وقد استطاع برودلى ان يملأ الصحف الانجليزية بأخبار تلك القضية ؛ وأن يكسب الرأى العام البريطانى الى جانب المالطى • ولكن موقف الحكومة البريطانية لم يتأثر بهذه المسألة الفردية • كما اكد السفير الانجليزى فى باريس ؛ بان الصداقة الانجليزية الفرنسية لن يعكرها هذا الحادث ؛ وعلى كل فان الحكم لم يصدر فى هذه القضية الا بعد الاحتلال• ومن ثم جاء مطابقا لوجهة النظر الفرنسية •

٢

سياسة جيل فرى والشروع فى العملة

عندما تولى جيل فرى رئاسة الحكومة فى فرنسا رأى أن الظروف

هذا الصحفى الذى اشتهر ايضا بدفاعه عن العرابيين امام المحكمة العسكرية بمصر ؛ عاصر أحداث هذه الفترة بتونس وكتب عنها المؤلف الهام الذى اشرنا اليه سابقا •

مهياة بدرجة كافية لاحتلال تونس . وذلك ان هذا الزعيم الجمهورى كان يمثل احزاب الوسط . وهى تعبر فى الغالب عن الطبقة البرجوازية التى تحمست لسياسة التوسع الاستعمارى على اسس جديدة .

فهدفها من وراء هذا التوسع هو الاستغلال الاقتصادى ، ومن ثم اصبحت السياسة الاستعمارية الفرنسية فى عهد الجمهورية الثالثة شبيهة بالامبريالية البريطانية .

ويلاحظ ان الحقبة الممتدة من ١٨٧٠ — ١٩١٤ كانت من انشط فترات التوسع الاستعمارى الفرنسى ، فقد تم اثناءها وضع الحماية على الهند الصينية ، ومدغشقر ومراكش وانشاء الامبراطورية الكبيرة فى افريقيا الغربية والوسطى . وكانت تونس اول حلقات هذا التوسع .

ويرجع الفضل فى ذلك الى جيل فرى لانه علاوة على مشكلة المعارضة الايطالية كان عليه ان يتغلب اولا على المعارضة الداخلية . وقد اتفقت احزاب اليمين مع اليسار على الوقوف فى وجه سياسة فرى التوسعية . ولكن لكل منها اهداف مختلفة فاليمينيون من ملكيين وغيرهم ، وهم اصحاب نفوذ كبير فى مجلس الشيوخ ، كانوا يرون فى حركات التوسع الاستعمارى بعثرة للجهود الفرنسية التى يجب ان تتركز لاسترداد الالزاس واللورين المقتطعتين من ارض الوطن . الا ان فرى اجاب على هذا الاعتراض (١) ، بأن التغلب على المانيا امر مستحيل ، وبالتالى فان فرنسا لن تعوض هزيمتها فى اوربا الا بواسطة التوسع فى المستعمرات . اما مثار اعتراض اليساريين ، وكانوا يعرفون فى ذلك الوقت باسم الراديكاليين ، فهو ان مشروع حماية تونس مجرد محاولة لخدمة المصالح الخاصة لبعض الراسماليين الذين يملكون اسهم الدين التونسى فارادوا بواسطة احتلال تونس رفع قيمة سندات الدين فى سوق الاوراق المالية . ويبدو ان هذا الاتهام لم يكن بعيدا عن الصواب . فانه بعد اتمام الاحتلال بعدة اشهر عادت احدى الصحف الباريسية فكشفت بعض اسرار الحملة ، ومن بينها اتهام بهذا المعنى وجهته الى القنصل روستان . ولما رفع روستان دعوى ضد هذا الصحفى الذى فضح مغامراته المالية المريبة ، لم تأخذ المحكمة بدعواه وبرات الصحفى .

وقد وجدت اوساط اخرى اشد تحمسا لاحتلال تونس من احزاب الوسط وان كانت هذه الاوساط مقصورة على العسكريين والمستوطنين

---

(١) جمعت خطب جيل فرى وآراؤه فى مجلدات خمس بعنوان .
Discours et opinions de jule ferry.

الأوربيين فى الجزائر الذين كانوا يكرهون وجود دولة اسلامية مستقلة مجاورة ، ولكن لم يكن فى استطاعة فرى ان ينفذ سياسته دون أن يجد لها مبررات كافية امام الراى العام الفرنسى . وقد توصل فرى الى نوعين من المبررات :

الأول يتعلق بالأوضاع الدولية ، ويتمثل فى ازدياد النفوذ الايطالى :

والثانى هو تقرب التونسيين من حركة الجامعة الاسلامية التى كان يتزعمها السلطان عبد الحميد .

فبالنسبة للنشاط الايطالى لوحظ أن الملك امبرتو قام بزيارة رسمية لصقلية ، حيث استقبل ممثلى الجالية الايطالية فى تونس وبعض الزعماء التونسيين انفسهم . وقد ذهب رئيس الوزراء مصطفى بن اسماعيل بهذه المناسبة الى صقلية حيث منح وساما ايطاليا رفيعا .

وقد التقت رسائل السفير الفرنسى بروما مع وجهة نظر روستان فى التعبير عن القلق الذى أصاب الاستعماريين الفرنسيين من جراء هذا النشاط الايطالى ، وطالب كلا الدبلوماسيين بضرورة عمل حاسم لوضع حد لهذا النشاط ولو على الأقل بجعل تصريح سالسبرى علنيا (١) . وقد بالغت الصحف فى تصوير الأزمة التى ترتبت على زيارة الملك لصقلية . وتحدثت عن وجود حشود على الحدود الايطالية الفرنسية . ويبدو أن فرى حاول اقناع ايطاليا بالطرق الدبلوماسية بالعدول عن سياستها . فأرسل وفدا لمفاوضة كل من الحكومة الايطالية والباى . ولكنه باء بالفشل فى تونس وروما معا .

اما فيما يخص الجامعة الاسلامية . فنلاحظ ان روستان اخذ يحذر حكومته من ازدياد نشاط العثمانيين فى ليبيا وكيف انه يكون خطرا حقيقيا ، لا بالنسبة لتونس فقط بل بالنسبة للجزائر ايضا ويلاحظ ان الكتاب الاوربيين بالغوا فى تصوير مدى تأثير حركة الجامعة الاسلامية التى تزعمها العثمانيون ، فنحن نعلم أن السلطان عبد الحميد أرسل وفودا الى الأقطار الاسلامية المختلفة كى يوثق الروابط بينها تحت زعامته كخليفة للمسلمين . ولكننا لا نعتقد انه كان فى استطاعته عمليا إيجاد وحدة سياسية من العالم الاسلامى بأسره (٢) . ومن الراجح ان يكون رجال

---

(١) انظر رسالة دى نواى السفير الفرنسى فى روما بتاريخ ١٨٨٠/١٠/١٣
D. D. F. TOM 3 No. 347.

(2) Safwat p. 294 — 305.

الطرق الصوفية فى شمال افريقيا . وخاصة السنوسية من أكثر البيئات التى تأثرت بفكرة الجامعة الاسلامية وروجت لها فى المنطقة . وقد حمل الفرنسيون تلك الدعاية السنوسية مسولية مقتل أعضاء بعثة فلاترز الاستكشافية فى الصحراء الكبرى أوائل سنة ١٨٨١ . فكان هـذا الحـادث من بين الحجج التى قدمها المستوطنون للمطالبة بتعجيل احتلال تونس .

ولكن الحجة القوية التى استند اليها جيل فرى والتى استطاع بواسطتها اقناع مجلس النواب باعتماد المبالغ اللازمة لحملة تأديبية كانت تتعلق ببعض حوادث الحدود ، وليست هذه الحوادث بالجديدة فهى قديمة قدم احتلال الفرنسيين الجزائر . وقد أشرنا الى هجرة عدد كبير من أهل الجزائر بعد احتلالها الى تونس (١) ومن الطبيعى أن تبقى بعض العشائر المهاجرة مقيمة عند الحدود تمنى نفسها بأمل العودة . والظاهر أن السلطات الفرنسية كانت تخشى من وجودهم على الحدود فطالبت البـاى بتسليم بعض زعمائهم .

وقد وقع اختيار فرى على قبائل الكرميين لينسب اليهم حوادث العدوان في أوائل سنة ١٨٨١ ؛ فنشر رسالة تلقاها من حاكم عنابة تشير الى اجتياز ٣٠٠ من افراد هذه القبائل للحدود الجزائرية وقتلهم اربعة أفـراد وسرقة بعض المواشي . ثم ملأ الصـحف بأنباء الكرميين ، أو (الكرومير) كما سماهم الفرنسيون وهم الذين يسكنون الركن الشمالي الغربي من تونس . وهى منطقة جبلية مغطاة بالغابات . واهتم باظهار عجز الباي عن السيطرة على هذه القبائل . وهو وان صدق فى هذا الادعاء الا انه يقصد من ورائه أن يثبت للراى العام ان فرنسا اذ قررت التدخل فى تونس . انما تفعل ذلك مضطرة لحماية مستعمرتها الجزائرية .

ومما يثبت صـحة استنتاجنا أن فرى كان قد بيت النية على احتلال تونس منذ يناير ١٨٨١ ، بينما لم يقع حادث الكرميين الا فى أواخر مارس ، ويدل على ذلك تلك الرسالة التى كتبها الى جريفى حاكم الجزائر فى أوائل يناير ١٨٨١ ، وفيها تعليمات باتخاذ الاستعدادات العسكرية اللازمة لغزو تونس . ومن بينها الاسراع فى انشاء الخط الحديدى الموصل الى تونس .

---

(١) نشرت الحكومة الفرنسية كتابا ضمن مجموعة وثائقها الدبلوماسية خصصت لحوادث الحدود بين تونس والجزائر .

Livre jaune affaires de Tunisie, Paris 1881.

تلك هي المبررات التي تذرع بها فري امام الراي العام • ولكن ربما كانت الرسالة (١) التي كتبها ويد القنصل الانجليزي في تونس مارس ١٨٨١ اصدق تعبيرا عن نيات التوسعيين • فقد نقل الحجج التي سمعها من الجالية الفرنسية على النحو التالي : وجود ٣٠٠ كم من الحدود المشتركة بين تونس والجزائر ، امتلاك الفرنسيين لمائة مليون فرنك من مجموع الدين التونسي البالغ ١٢٥ مليون ، امتياز ٢٠٠ كيلو متر من الخطوط الحديدية ، استغلال مصايد الاصداف على الشواطىء التونسية منذ قرنين ، امتياز جميع مشروعات البرق والبريد ، بناء ميناء تونس الجديد ، كون فرنسا اكبر عميل في تجارة تونس الخارجية ، ممتلكات عقارية قيمتها ٥٠ مليون فرنك •

وعلى اثر الضجة التي احدثها فري حول حادث اعتداء الكرميين ، قدم مشروعا الى مجلس النواب باعتماد ٥ مليون و ٦٠٠ الف فرنك للقيام (بحملته التاديبية) على القبائل التونسية المعتدية ، واستطاع ان يظفر بتصويت الاغلبية الساحقة • ولانعتقد أن كثيرا من النواب كانوا يجهلون الفرض الحقيقي لهـذه الحملة بدليل أن مليونا و ٦٠٠ الف فرنك قد خصصت للبحرية ، مع ملاحظة أن تأديب قبائل الكرميين عبر الحدود لا يحتمل اشتراك هذا السلاح • ولعلهم تظاهروا بتصديق ان الحملة تاديبية ، وانها لا تقصد احتلال تونس ووضعها تحت الحماية ، حتى يسهلوا على جيل فري الخطة التي وضعها لتخدير الدول الاجنبية وخاصة ايطاليا (٢) • ولو كانت اغلبية مجلس النواب معارضة حقا لسياسة الحماية التونسية ، لما سارع المجلس بتوقيع معاهدة الحماية في ٢٣ مايو وباغلبية ساحقة • وسنرى كيف ان المعارضة قد وجهت نقدها فيما بعد ضد شخص جيل فري • لا ضد السياسة الاستعمارية التي اتبعها في تونس •

٣

الاحتلال وموقف الدول

بمجرد ان اعتمد مجلس النواب المبالغ اللازمة (للحملة التأديبية) في ٤ ابريل ١٨٨١ • قام روستان بابلاغ الباي بأن الحكومة الفرنسية

---

(١) انظر هذه الرسالة بتاريخ ١٨٨١/٣/١٣ في الوثائق الانجليزية المنشورة ع المسألة التونسية : Correspondence Relating to Tunis :

(2) Cambon p. 154.

قررت التدخل لتأديب القبائل التونسية ، وعلى ذلك فلا بد ان تعتبر القوات الفرنسية القائمة بهذه العملية قوات صديقة ، بل ذهب الى حد المطالبة بأن تتعاون القوات التونسية مع الفرنسية فى أداء مهمتها .

(وعبثا حاول الباى أن يقطع على الفرنسيين حجتهم للتدخل . فارسل اخاه على بك على راس قوة ، وهى اقصى ما استطاع حشده فى مثل هذه الظروف ، ووجهها الى بلاد الكرميين حتى يثبت للفرنسيين انه قادر على اداء المهمة وحده . والظاهر ان الكرميين ادركوا مغبة موقفهم ، فارادوا ان يفوتوا على الفرنسيين حجتهم وعرضوا على الباى تسليم بعض الرهائن منهم دليلا على خضوعهم لسلطته . ولكن شيئا من هذا لم يحول الفرنسيين عن خطتهم ، وبحثوا فى نفس الوقت عن اتهامات جديدة ، فادعوا ان التونسيين اعتدوا على العمال الاوربيين الذين يعملون فى انشاء الخط الحديدى الذى يصل تونس بالجزائر . وحتى ان صح هذا فمن الطبيعى ان توقف الحكومة التونسية عملية انشاء هذا الخط كعمل من اعمال الدفاع المشروع بعد توجيه الانذار الفرنسى) .

وقد علق الباى آمالا عريضة على معارضة الدول الاوربية والباب العالى ، وظن انها ستتدخل للمحافظة على استقلال بلاده . بل انه ظل يناشد الحكومة البريطانية رغم موقفها الصريح فى تأييد فرنسا ، حتى بعد ان نزل الفرنسيون فى ميناء بنزرت واتجهوا نحو مدينة تونس فى أوائل مايو . نعم كان هناك تأييد ادبى من كل من ايطاليا والباب العالى للأسباب المعروفة لدينا اما بالنسبة للدولة العثمانية فلم يكن فى استطاعتها عمل شىء حاسم للوقوف امام الغزو الفرنسى ، وهى التى وقفت جامدة امام غزو الجزائر سنة ١٨٣٠ . والآن وبعد مضى نصف قرن ازدادت فيه الدولة العثمانية ضعفا اصبح تدخلها ابعد عن التحقيق .

اما ايطاليا فلم تكن مستعدة وحدها للاشتباك مع فرنسا ، وشعر الراى العام الايطالى بمرارة شديدة وهو يرى قرب ضياع تونس ، وراح يصب غضبه على رئيس الوزراء كيرولى : فأسقطه مجلس النواب بعد توجيه انذار فرنسا للباى بيومين . وقد حاول كيرولى محاولة يائسة لكى يحصل على تأيد بريطانى ينقذ به وزارته . ومع أن السفير الايطالى بلندن افهم الحكومة البريطانية بأن بقاء وزارة كيرولى متوقف على ردها فقد أجاب جرانفيل بأن فرنسا لا تنوى ضم تونس ، بل مجرد حملة تأديبية ضد القبائل المعتدية (١) . ويدل هذا التجاهل لحقيقة الموقف فى تونس على أن بريطانيا قد ذهبت فى تأييد فرنسا الى آخر الشوط .

---

(١) انظر رسالة جرانفيل بتاريخ ١٨٨١/٤/٣ الى السفير الايطالى بلندن ضمن الوثائق البريطانية ... correspondence

ولم يكن جلادستون رئيس الوزراء البريطاني بأقل تأيدا من وزير خارجيته • فان جلادستون الذى نشأ قسيسا ، كان معروفا بعدائه الشخصى للدولة العثمانية والعالم الاسلامى ، ولذلك اجاب على نداء الحكومة الإيطالية بقوله « ان مجاورة امة متمدينة لدولة متأخرة لا بد أن يؤدى الى مثل هذا التدخل » • ولنفس هذا السبب لم يصغ الى نداءات الدولة العثمانية ، ومما يثبت ان الحكومة البريطانية كانت على علم بنية فرنسا الحقيقية ، تلك الرسالة التى بعث بها ليونز السفير البريطانى بباريس منذ ٨ أبريل ١٨٨١ الى حكومته ، وفيها ينقل عن لسان فرى أن غاية فرنسا من احتلال تونس هو وضعها تحت الحماية وليس ضمها كمستعمرة مباشرة مثل الجزائر • والقصد الظاهر من هذه الرسالة هو طمانة الحكومة البريطانية بأن فرنسا ليست مسرفة فى سياستها الاستعمارية • ولكنها تثبت على كل حال علم الحكومة البريطانية بأن الهدف لم يكن مجرد حملة تأديبية • وفضلا عن هذا ، فقد اعلنت بريطانيا موقفها صراحة حين سمحت لجريدة التايمز بنشر تصريح سالسبرى فى نفس هذا اليوم •

وفى هذه الأثناء تولى أحد اليساريين وهو دبرتى رئاسة الحكومة فى ايطاليا • وقد عرف عن اليساريين هناك ميلهم الى فرنسا ذات النظام الجمهورى الديمقراطى • ولذا لم يلح الرئيس الجديد فى التشدد ازاء الحملة الفرنسية ، بالرغم من ان السبب الظاهر لسقوط سلفه كيرولى كان تهاونه فى تلك المسألة • ومع ذلك فقد اراد دبرتى فعل شيء يعبر به عن احتجاج ايطاليا ، فطلب الى بريطانيا الاشتراك مع بلاده فى القيام بمظاهرة بحرية امام الشواطىء التونسية • وقد وافقت انجلترا ولكنها اشترطت أن يحدد هدف هذه المظاهرة البحرية بأنه حماية للرعايا الأوربيين (من تعصب المسلمين) الذى قد يحتدم اثناء تقدم القوات الفرنسية •

وكانت المشكلة الجوهرية التى واجهت فرى هى كيفية حشد الجند اللازم لهذه الحملة دون اللجوء الى دعوة الاحتياطى ، نظرا لانه حرص على ان يعطى للحملة مظهر العملية البوليسية المحدودة الهدف • فتغلب على المشكلة بأن ضم الى فرق الحدود بعض الجنود الذين يقومون بالخدمة العسكرية الاجبارية ووضعهم تحت قيادة ضباط من جيش الاحتلال فى الجزائر • وبهذه الطريقة امكن حشد ٣٠٠٠٠ جندى تحت قيادة قائد قسنطينة فور جمول •

وفى ٢٤ أبريل اجتازت القوات الفرنسية حدود تونس فى اتجاهين • الأول نحو شمال تونس ، وكان هدفه الأول الكرميين • اما الثانى فقد اتجه الى اقليم الكاف • ومع بعد هذا الاقليم عن الكرميين فقد

ظل الفرنسيون يتظاهرون بانها عملية التفاف وانهم لم يخرجوا عن الهدف الذى أعلنوه رسميا • ومن هذه الجبهة الثانية كان تقدم الفرنسيين اسرع لعدم وجود مقاومة مثل تلك التى أبداها الكرميون فى بلادهم • وقد انسحب علي بك على اثر مقابلة تمت بينه وبين الجنرال الفرنسى ، وترك أعمال المقاومة للقبائل غير المنظمة بالقدر الذى تملكه • وكانت تعليمات الباى تقضى بأن لا ينسحب التونسيون الا بعد وقوع الاعتداء عليهم ولعله كان يتوهم ان اظهار العدوان قد يثير عطف الدول الأوربية على تونس • وقد حاول حاكم طبرقه ، وهى ميناء صغير قرب ساحل الجزائر ، تنفيذا هذه التعليمات فلم يستطع المقاومة اكثر من بضع ساعات •

وعندما نزلت القوات الفرنسية بميناء بنزرت أول مايو اتضحت أهداف الحملة البعيدة ، وانها تقصد مدينة تونس لاملاء شروطها على الباى • وفى ١١ مايو وصلت هذه القوات امام قصر الباى المعروف بقصر الباردو على بعد ٢٠كم من تونس • وهناك لحق القنصل روستان بالقائد بريار ، ولم يكن القنصل قد غادر البلاد باعتبار ان تلك الاعمال ليست حربا رسمية • وكان الجنرال بريار يحمل معه نص المعاهدة التى وضعها جيل فرى لتنظيم العلاقات بين تونس وفرنسا تحت الاحتلال • فقدمت الى الباى لتوقيعها بعد أن اعطى مهلة ٥ ساعات فقط ، فلم يكن امامه سوى الرضوخ ، ومن جهة اخرى هدده الفرنسيون بالخلع عن العرش وتنصيب اخيه الطيب باى الذى اتفق معهم على توقيع المعاهدة فى حالة ما اذا رفض محمد الصادق توقيعها • وتحت هذا الضغط وقع الصادق باى معاهدة الحماية فى ١٢ مايو ١٨٨١ •

الفصل العاشر

الحماية

١

كانت تونس اول تجربة لنظام الحماية فى تاريخ الاستعمار الفرنسى ، وقد استهدف فرى مبتدع هذا النظام امرين : اولا اسكات المعارضة الدولية بحجة ان فرنسا لم تقض على كيان الدولة المحمية بالضم . ثانيا اقناع المعارضة الداخلية بان الحكومة لن تتورط فى اعباء مالية جديدة ، لان من مميزات الحماية انها تحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال وجميع ما يترتب على الاصلاحات الادارية والاقتصادية المفروض ادخالها بواسطة الدولة الحامية . ومن الواضح ان هذا النظام يتمشى مع أهداف فرى العامة من الاستعمار ، اذ يقدم الاستغلال الاقتصادى على مسألة المجد القومى ويبدو ان فرنسا ارتاحت الى هذا النظام فاتبعته بعد ذلك فى عدة مستعمرات : الهند الصينية فمدغشقر لمدة ما ، ثم فى مراكش .

وتدل معاهدة الباردو على أن فكرة الحماية عند نشأتها كانت تقوم فعلا على مبدأ ان الدولة الحامية تشرف فقط اشرافا فنيا على الادارة الوطنية وتوجهها دون ان تحل محلها بل ان تلك المعاهدة نصت على ان الاحتلال العسكرى يكون مؤقتا . ولعل أبرز النتائج المترتبة على نظام الحماية هو تولى الدولة الحامية شئون الخارجية والدفاع . وسنورد فيما يلى اهم نصوص المعاهدة (١) .

البند الأول : ان معاهدة الصلح والصداقة والتجارة ، وجميع المعاهدات الاخرى القائمة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باى تونس قد وقع تاكيدها وتجديدها .

البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان الساميان المتعاقدان ، فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات

---

(١) النص منشور فى اماكن عدة ، ويمكن الرجوع بسهولة الى : الحبيب ثامر ــ هذه تونس ــ ص ١١٥ ، ١١٦ .

الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحـــدود والسواحل • ويزول هذا الاختـــلال عندما تتفق السلطتان الحربيتان ـ الفرنسية والتونسية ـ وتقرران معا بأن الادارة المحلية قــد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن والنظام •

البند الثالث : تتعهد فرنسا ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته ، أو يعبث بأمن مملكته •

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية •

البند الخامس : يمثل فرنسا لدى سمو الباى وزير مقيم عام ، تكون وظيفته السهر على تنفيذ احكام هذه المعاهدة ، ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الجانبين •

البند السادس : يكلف الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا فى البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها ، وفى مقابل ذلك يلتزم سمو الباى بأن لا يعقد اى عقد ذى صبغة دولية دون أعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدما •

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباى لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية ، من شانه الوفـــاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة •

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحـــدود والسواحل ، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد ، وتكون حكومة الباى هى المسئولة عن تنفيذ هذا الاتفاق •

البند التاسع : لاجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطــر الجزائرى من تهريب الأسلحة والذخائر ، فان دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنع قطعا ادخال السلاح والذخائر الحربية جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية •

البند العاشر : خاص بالتوقيع

على أن فرنسا لم تكتف بالقيود التى فرضتها معـــاهدة الباردو • فالحقت بها معاهدة اخرى سنة ١٨٨٣ تؤكد سيطرتها التامة على البلاد • وكـــانت أهم حجة لادخال هذا التعديل هو قيـــام ثورة وطنية مسلحة

ضد قوات الاحتـــلال ، بمجرد ان افاق التونسيون من غفوتهم • ولذلك سنتوقف قليلا لتتبع حوادث تلك الثورة •

والظاهر ان احتلال تونس بدون مقاومة تقريبا قد جعل الفرنسيين يعتقدون بأن امرهم قد استقر ، ولذلك قبل بريار رجاء الباى بعدم دخول القوات الفرنسية الى العاصمة • ومن جهة أخرى أسرع جيل فرى بسحب جزء كبير من قوات الحملة لكى يظهر للمعارضة براعته فى تنفيذ خطة الاحتلال باقل عدد من الجنود والنفقات ، سيما وأن البلاد كانت مقبلة على انتخابات نيابية • وكـــان فرى بحاجة الى استرضاء أسر الجند ، ولكن سرعان ما خاب تقديره حين اندلعت فى البلاد ثورة عامة •

ولقد شجع التونسيين على القيام بهذه الثورة عاملان : الأول قيـــام ثورة فى الجزائر ، هى ثورة بو عمامة فى جنوب وهران فى صيف ١٨٨١• وثانيا احســـاس التونسيين بأن القوات العثمانية المرابطة فى طرابلس الغرب ستؤيدهم او على الأقل ستأويهم اذا فشلوا فى حركتهم • ولذلك كـــان القسم الجنوبى من تونس هو المسرح الرئيسى للثورة ، وخـاصة فى مدينـــــة القيروان المشهورة فى شمال افريقيا كلها بمكانتها الدينية والتاريخية العظيمة • فهى اول مدينة اسلامية بناها عقبة بن نافع عندما فتح المسلمون البلاد ، وهذا يدل على اهمية الباعث الدينى فى حركـــة المقاومة • ومن القيروان امتدت الثورة الى الساحل الجنوبى ، فاحتل الثوار ميناء سفاقص وطردوا منه نائب الباى ، الذى أصبح فى نظرهم خائنا بقبوله التوقيع على معاهدة الحماية • ونادوا بأحد رؤساء القبائل ، على بن خليفة اميرا عليهم • وفى شـــهر يونيو أصبحوا يسيطرون على الساحل الجنوبى الممتد من سفاقص حتى حـــدود طرابلس بما فى ذلك جزيرة جربة وخليج قابس (١) •

احرجت هذه الحـــركة موقف جيل فرى ، فهو الذى اراد ان يتم عملية الاحتلال باقل عدد ممكن من الجند • وقد أصبح الآن بين امرين : اما أن يترك الثورة وشأنها مخاطرا بالمكاسب السهلة التى احرزها منـــذ قليل ، واما أن يعزز الحملة بقوات كبيرة ، وهذا لا يتأتى الا باعلان التعبئة وباعتماد نفقـــات كبيرة قد لا يوافق عليها مجلس النواب • وقد تغلب السياسى الاستعمارى البارع على هذه المشكلة ، اذ قرر قمع الثورة التونسية على مرحلتين : مرحلة اولية عاجلة وتهدف الى ابعاد الثوار عن المنطقة الساحلية حتى تقطع عليهم سبل الاتصال بالخارج ، ويمكن الاكتفاء بالأسطول.

(1) Cambon p. 157 — 158.

الفرنسي لاتمـــام هذه العمـلية • والمرحلة الثانية وتهدف الى الزحف على الثوار في الداخل ، وقد اجل تنفيذها الى ما بعد الانتخابات العامة في اغسطس •

بدات الأعمال الحربية ضد مراكز المقاومة التونسية الساحلية عندما وجه الأسطول ضرباته الى ميناء سفاقص في أوائل يوليو • وكان الثوار قد اعتنوا بتحصينه ، فارتدت البحرية الفرنسية عنه خائبة • واحتـاج الفرنسيون الى حشد ست مدرعات بحرية حتى يتغلبوا على هذا الميناء الصغير في ١٦ يوليو • ومع ذلك لم يتمكن الفرنسيون من انزال قواتهم الا بعد ان دمرت المدينة تدميرا كاملا • واتجه الأسطول بعد ذلك الى مراكز المقاومة الاخرى في قابس وجربة حيث ترك حاميات صغيرة •

وقد استطـــاع الثوار أن يستردوا قابس ، الى ان بدات المرحلة الثانية في سبتمبر • ويبدو أن جيل فرى حرص على أن يتم القضـــاء على المقاومة التونسية قبل ان يبدا البرلمان الجديد اجتماعه في أواخر اكتوبر • وشجعه على ذلك نجـــاح عدد اكبر من النواب الجمهوريين في المجلس الجديد فبلغ عددهم ٣٧٠ الى جانب ٨٥ من اليمنيين المتطرفين و ٣٨ من اليساريين الراديكاليين • وقد راينا ان جيل فرى كان يعتمد على احزاب الوسط الجمهورية في تنفيذ سياسته التوسعية • وحتى يهيىء الأذهـــان لقبول التعبئة الجزئية لمواجهة الحالة في تونس ، أخذ يشيع في الصحف ان استقرار الجمهورية في فرنسا متوقف على بقاء الحماية في تونس وبهذه الطريقة استطاع حشد ٥٠ الفا من الجند ، ارسلوا الى تونس في أواخر سبتمبر تحت قيادة الجنرال سوسييه •

وقد ركزت جميع الجهود للاستيلاء على القيروان عاصمة الثوار ، فسيرت اليهـــا ثلاثة طوابير من جهات مختلفة • وعندما راى الثوار ان الفرنسيين يحيطون بهم من كل جانب ، تفرقوا في الواحات الجنوبية ورحل بعضهم الى طرابلس • وعندما وصلت طلائع الغزاة الى المدينة وجدتها خالية من المحاربين ، وسلم من بقى من اهلها بدون مقاومة في ٢٧ اكتوبر ١٨٨١ •

واذا كـــان الفرنسيون قد قرروا فيما بعد اخلاء مدينة القيروان نفسها لعدم ملاءمتها صحيا ، فان هذا لا يعنى انهم تخلوا عن سياسة التغلغل في تونس • وحتى يمنعوا قيام حركة اخـــرى للمقاومة اهتموا بالمنطقة الجنوبية خاصة • فاقاموا مركزا للقيادة العامة في سوسة ونشروا طوابيرهم في الواحـــات الجنوبية • كما اقاموا حاميات في جميع المدن الهامة وتجاوزوا عن وعدهم السابق للباى • فعسكرت حامية فرنسية في العاصمة • وقد ظن جيل فرى انه سيجوز على تأييد مجلس النواب عند

اجتماعه اذا ما واجهه بهذه الانتصارات الجديدة . ولكن الذى كان يعنى النواب ليس هو مصير تونس ، بل سياسة جيل فرى العامة وحسد كثير من الجمهوريين له . ولذلك وجهوا نقدهم الى مسائل لا تمس المسألة التونسية الا من زاوية سياسة فرنسا الداخلية ، مثل كيفية تمويل الحملة دون اذن البرلمان ، او سوء قيادة العمليات الحربية وبطء بعضها أو المداولات التى اثارتها المسألة التونسية بين فرنسا وايطاليا .

ومع ان مجلس النواب لم يتخذ قرارا ضد سياسة جيل فرى فى تونس الا ان رئيس الوزراء آثر الاستقالة والتخلى عن الحكم لزعيم جمهورى آخر هو جمبتا .

ولم يتحول الرئيس الجديد قيد انملة عن سياسة سلفه بالنسبة لتونس . فمضى فى تدعيم السيطرة الفرنسية على ادارتها ، الى حد أنه عندما مات محمد الصادق سنة ١٨٨٢ تدخل المقيم العام فى اختيار خليفة الباى وقام بتنصيبه مستغلا تقاليد الأسرة الحسينية التى لم تاخذ بنظام وراثة الأبناء للعرش . وقد وقع اختيار المقيم على ، على باى شقيق الصادق ، الذى صار من اطوع البايات للسياسة الاستعمارية التى اتبعها خلفاء جيل فرى .

ففى ٨ يونيو ١٨٨٣ قبل على باى توقيع معاهدة جديدة تعرف بالمرسى ، اعتبرها الفرنسيون حسب النص مكملة لمعاهدة الباردو . والواقع أن هدف هذه المعاهدة هو توسيع اختصاصات الدولة صاحبة الحماية فهى تشمل (١) :

أولا : ادخال الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية ، التى ترى الحكومة الفرنسية فائدة فيها .

ثانيا : ضمان الحكومة الفرنسية لقرض يعقده الباى ، لتحويل او لدفع الدين الموحد البالغ ١٢٥ مليون فرنك ، والدين السائر الذى لا يمكن أن يتجاوز ١٧٫٥٥٠٫٠٠٠ فرنك . ولكنها هى التى تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك . وقد تعهد الباى بأن لا يعقد قرضا فى المستقبل لحساب تونس دون اذن سابق من الحكومة الفرنسية .

ثالثا : يخصص الباى من مداخيل توس اولا : المبالغ اللازمة للقيام

---

(١) الحبيب ثامر – هذه تونس – ص ١١٧ ، ١١٨

بواجبات القرض الذى ضمنته فرنسا . ثانيا : مخصصات سمو الباى وقدرهـــا مليونان من الريالات التونسية (اى ٠٠٠ر٢٠٠ر١ فرنك) ، وما فضل بعد ذلك يعين لمصاريف ادارة المملكة ودفع مصاريف الحماية .

٢

تنظيم الحـــكم

كـــان روستان هو اول من تولى منصب الاقامة العامة ثم خلفه بول كامبون ، الذى ينتمى الى عائلة دبلوماسية معروفة . وكان مفروضا أن تكون اختصاصات المقيم ، حتى بعد توقيع معاهدة المرسى ، مقصورة على التوجيه والارشاد الفنى فى ادارة البلاد الداخلية . ولكن لم تلبث الحكومة الفرنسية أن اصـــدرت مرسوما فى نوفمبر ١٨٨٤ يوسع من اختصاصات المقيم العـــام : فتقرر تكوين مجلس لمعاونة المقيم يتألف من مديرى المصالح الفرنسيين الذين كان مفروضا أن يلحقوا بالوزارات التونسية كخبراء ، بيد ان معظم الوزارات الوطنية الغيت ، ولم يبق سوى منصب رئيس الوزراء ووزير آخر وطنى يعرف بوزير القلم . وفى سنة ١٩٢١ انشىء منصب ثالث ، هو وزير العدل . اما الدوائر الأخرى كالمالية والمعارف والصحة والأشغال فيتولاهـــا هؤلاء المديرون الفرنسيون الذين لهم حق اصدار الأوامر الوزارية ، وينضم الى مجلس المقيم العام قائد الجيش البرى ، ثم أضيف اليـــه قائد قاعدة بنزرت البحرية الذى اصبح بمثابة وزير دفاع المملكة بعد أن صـــارت تلك القاعدة من اكبر القواعد البحرية فى شمال افريقيا .

ويشكل سكرتير الاقامة حلقة الاتصال بين الوزراء التونسيين وبين المديرين الفرنسيين ، أو بعبارة أخرى كان هو المسئول عن تسيير شئون الوزارات التى بقيت بيد التونسيين . وحسب مرسوم سنة ١٨٨٤ تتولى حكومة الجمهورية اصدار المراسيم التشريعية للجالية الفرنسية . وهذا هو أساس المبدأ الذى تمسك بـــه المستوطنون الفرنسيون فيما بعد وسموه بالسيادة المزدوجـــة Co. Souverainte.

هذا من حيث نظام الحكم . أما من حيث التشريع فقد تحايل الفقهاء الفرنسيون حتى نقلوا سلطته الى المقيم العام ، فادعوا بأن الباى هـــو صاحب السلطة المطلقة فى التشريع . وبالتالى له حق تفويضها لمن يشاء . وقد فوض الباى ، المقيم العـــام لهذا الغرض . ولذلك فهو يضع المراسيم التشريعية ، ثم يصدرها بعد توقيع الباى . وقد وجدت الحماية فى أول عهدها من على باى ١٨٨٢ ــ ١٩٠١ منفذا طيعا لسياستها .

أما من الناحية الادارية ، فقد كانت تونس مقسمة الى ١٩ قيادة فالحق بكل قائد مشرف مدني فرنسي . بينما تولت السلطات العسكرية ادارة المناطق الجنوبية بصورة مباشرة الى ان هدات الاحوال فقسمت هي الأخرى الى قيادات مدنية سنة ١٨٩٤ . وعلاوة على ذلك كله احتل الفرنسيون جميع وظائف الدولة الكبيرة وتغلغلوا الى أصغر الوظائف غير مراعين اختلاف طبيعة نظام الحماية عن المستعمرة وسيكون لهذا النظام اثره البعيد في حرمان البلاد من الموظفين المدربين ومواجهة مشكلات عويصة عند الاستقلال .

ولما حلت الاقامة العامة محل الحكومة التونسية في ممارسة مطلق السلطات بات من العسير عليها تحمل القيود الدولية التي كانت مفروضة على تونس قبل الحماية واهمها وجود لجنة الدين ثم القضاء القنصلي ، فعملت على الغائهما . فاما لجنة المراقبة الدولية ، فقد اصبح وجودها غير ضروري بعد ان ضمنت الحكومة الفرنسية الدين التونسي في معاهدة المرسى ، ولكن هذا الضمان بالذات جعل الجمعية الوطنية تتردد طويلا قبل توقيع المعاهدة . واشار بعض النواب أن ذلك يثبت صحة الاتهام القائل بأن الحملة التونسية انما قصد بها خدمة مصالح المساهمين في الدين . ولما استقر المجلس اخيرا على توقيع المعاهدة في ابريل ١٨٨٤ حلت اللجنة نفسها دون معارضة .

وبالنسبة للقضاء القنصلي ، كانت خطة الحماية هي تحويل تبعية الجاليات الأجنبية المختلفة الى المحاكم الخاصة التي تأسست لتطبق قوانين فرنسا . وتمهيدا لقبول الدول الأجنبية الغاء هذا القضاء ، أصدر الباي مرسوما بجواز تحول الأجانب المقيمين في تونس الى المحاكم الفرنسية في حالة ما اذا انعدم القضاء القنصلي الذي يتبعونه . وقد نجحت فرنسا في اقناع انجلترا أولا بالتخلي عن هذه الامتيازات في يناير ١٨٨٥ . اما ايطاليا فقد ظلت تماطل حتى سويت مشاكلها العامة تدريجيا . ومن جهة أخرى فتحت فرنسا باب التجنس أمام المستوطنين الأوربيين من الجنسيات الأخرى ، بل شجعت التونسيين انفسهم على التجنس ، الا انه لم يستفد من هذا سوى الطائفة اليهودية .

ان المؤرخ للتطور الداخلي في تونس لفترة ما قبل الحرب العالمية الاولى لا يستطيع أن يتناول تطور الحياة السياسية لهذا السبب البسيط ، وهو أن الحماية حالت دون مشاركة التونسيين في اى نشاط سياسى . والمظهر الوحيد لاشراك التونسيين في الحياة العامة يتمثل في قيام المجالس البلدية في المدن . والمجالس الاقليمية في المديريات الخمس الرئيسية .

وقد اخذ منذ تأسيس هذه المجالس بقاعدة مناصفة المقاعد بين الجالية الاوربية والتونسيين .

وفي نفس هذا التاريخ اى فى عام ١٨٩٦ ، تأسس مجلس شورى يؤخذ رأيه على سبيل الاستشارة في سياسة البلاد الاقتصادية . وظل هذا المجلس مقصورا على المستوطنين ، فيختارون ممثليهم من بين أعضاء الغرف التجارية والصناعية ، وأعضاء المجالس البلدية . وحين سمح للتونسيين بدخول هذا المجلس للمرة الأولى سنة ١٩٠٧ جعل تمثيلهم بالتعيين ، فيختار المقيم العام ١٦ من أهل البلاد . ورغم انهم كانوا لا يكونون سوى أقلية فى المجلس ، فقد لوحظ ارتفاع بعض اصوات المعارضة فى وجه الممثلين الاوربيين : لذلك تقرر جعل هذا المجلس قسمين يجتمع كل منهما على حده ، وظل الفصل بين الأعضاء التونسيين والأوربيين هو القاعدة التى سارت عليها المجالس البلدية والتشريعية (١) . واستمر هذا الوضع قائما الى أن ظهر ضغط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى فادخلت بعض التعديلات على هذا المجلس ولكنها كانت بعيدة عن الاستجابة للرغبات الوطنية .

٣

الاستعمار واستغلال الأراضى

بمجرد ان احتل الفرنسيون تونس اخذوا يفكرون فى احسن الوسائل لهجرة العنصر الاوروبى اليها واستيطانها ، دون مراعاة اختلاف الوضع القانونى بين المحمية والمستعمرة . غير انه لم يكن من المعقول ان تلجأ الحماية الى سياسة الاستعمار الرسمى بينما هى تريد أن تثبت للرأى العام الفرنسى ان تونس لا تكلف حكومتهم شيئا . ولذلك اكتفت فى الفترة الأولى بتشجيع الاستعمار الحر . وكانت المشكلة هى ايجاد الوسيلة التى تطمئن الراغبين فى استغلال الاراضى على ثبوت ملكيتهم وحريتهم فى التعامل عليها .

وفى سنة ١٨٨٥ تقرر تطبيق نظام تورنز الخاص بتنظيم الملكية العقارية ، وهو النظام السارى فى استراليا حيث لا يوجد سكان اصليون متحضرون قد استقروا على الأرض ونظموا ملكيتها . وبمقتضى هذا القانون يستطيع المالك الجديد لقطعة الأرض أن يضمن ملكيته لها بواسطة تسجيلها

---

(1) Cambon p. 196.

فى محكمة مختلطة ، انشئت خصيصا لهذا الغرض وذلك بعد بيان حدودها ثم الاعلان عنها • ويحتفظ بصورة من حجة الملكية فى سجل خاص بالمحكمة للرجوع اليه فى حالة ما اذا اراد المالك التصرف فى قطعة الأرض بالبيع • وبذا يطمئن المشترى الجديد الى عدم امكان ادعاء شخص آخر بملكية العقار •

وبالرغم من هذه التسهيلات فقد لوحظ ان نظام الاستعمار الحر لم يشجع سوى عدد ضئيل من الفرنسيين على الهجرة ، فضلا عن ان هذا العدد القليل كان ينتمى الى كبـــار الراسماليين الذين يشترون مساحات واسعة ويؤجرونها للسكان الأصليين او للأوربيين من الجنسيات الأخرى ، فظل الايطاليون محتفظين بالاغلبيـــة بين طوائف المستوطنين رغم اغرائهم بالتجنس بالجنسية الفرنسية لان الحكومة الايطالية تدخلت فى الامر ، الى ان اتاحت هزيمة ايطاليا فى الحرب العـــالمية الثانية لفرنسا تنفيذ سياستها •

ويتبين من الجدول الآتى كيفية تزايد الأوربيين بمختلف جنسياتهم(١) •

سنة	فرنسيون	ايطاليون	مالطيون
١٨٨١	٧٠٠	١١٢٠٠	٧٠٠٠
١٨٨٦	٣٥٠٠	١٦٧٥٠	٩٠٠٠
١٨٩١	١٠٠٠٠	٣١٠٠٠	١١٧٠٠
١٨٩٦	١٦٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٠٢٠٠
١٩٠١	٢٤٠٠٠	٧١٠٠٠	١٢٠٠٠
١٩٠٦	٣٤٦٠٠	٨١١٥٦	١٠٠٠٠
١٩١١	٤٦٠٠٠	٨٨٠٨٢	١١٣٠٠
١٩٢١	٥٤٤٤٧	٨٤٨١٩	—
١٩٢٦	٧١٠٢٠	٨٩٢١٥	٨٣٩٥
١٩٣٧	١٠٨٠٠٠	٩٧٠٠٠	—
١٩٤٦	١٤٣٠٠٠	٨٩٠٠٠	—

على ان الاحصاءات الايطالية تختلف كثيرا عن هذه الأرقام ، فطبقا لهذه الأخيرة بلغ عـــدد الايطاليين سنة ١٩١١ مثلا ١٣٠ الفا والفرنسيين ٣٠ الفـــا •

مثل التوسع فى سياسة الهجرة الأوربية خطورة شديدة ، نظرا لان

(1) Afrique francàise Mars 1921.

تونس كانت ضئيلة الكثافة بالسكان عند وضع الحماية عليها ، فلم يزد عدد التونسيين حينئذ على مليون ونصف يتركز معظمهم فى الاقاليم الساحلية بينما كان الداخل مقفرا من السكان • ولم يسر تزايد التونسيين بنفس السرعة التى زاد بها سكان الجزائر مثلا • اذ بلغ عددهم فى احصاء سنة ١٩٤٦ نحو ثلاثة ملايين نسمة وسنرى أن استيلاء الأوربيين على قسم كبير من الثروة الزراعية ومعظم الصناعة ، ثم الثروة المعدنية باكملها ، قد حال دون تقدم التونسيين المادي •وقد تكرر حدوث المجاعات الى عهد قريب من حصول البلاد على استقلالها •

وبحجة وجود هذا الفراغ العمرانى ، ومن اجل موازنة تدفق العنصر الايطالى عليها ، تحولت الحماية تدريجيا الى سياسة الاستعمار الرسمى • وأول خطوة اتخذتها في هذا السبيل هى اصدار مرسوم فى فبراير ١٨٩٢ (١) ، يقضى بضم الأراضى البور الى ملكية الدولة • وقد أدى ذلك الى الاستيلاء على مساحات شاسعة فى الجنوب حول سفاقص حيث استطاع الأوربيون أن يشاركوا فى انتاج الزيتون ، وهو من اهم موارد السكان الاصليين قبل الحماية •

والخطوة الثانية هى الاستيلاء على الأوقاف الخيرية • وحتى تخفف الحماية من وقع الصدمة التى سيتلقاها عدد كبير من التونسيين الذين يعيشون من ريع هذه الأوقاف تجنبت مؤقتا الاستيلاء على الأوقاف الأهلية، ولما كانت اراضى الاوقاف غير قابلة للبيع فقد بحث الفرنسيون فى الفقه الاسلامي عن الحل الذى يسهل على المستوطنين الاستيلاء على هذه الأراضى بالوسائل الملتوية ، فتشبثوا برأى ضعيف فى مذهب مالك يبيح الاجارة المستديمة للاراضى الموقوفة ، وبرأى آخر فى مذهب ابى حنيفة يبيح جواز استبدال العقار الموقوف بعين أخرى ، اذا كان فى مصلحة الواقف •

وهكذا كان المستوطنون يمنحون نحو ١٠٠٠ هكتار سنويا من اراضى الأوقاف الشاسعة التى تغطى ⅓ الاراضى المزروعة فى شمال تونس ، وذلك فى نظير ايجار سنوى ضئيل ولكن المستوطنين بما لهم من نفوذ على الادارة لم يحترموا شروط الاستغلال فكفوا عن دفع الايجار منذ سنة ١٩٠٥ (٢) وفى سنة ١٩٠٤ قدم المستوطنون اقتراحا بانتزاع الأوقاف الأهلية ايضا • ولكن تبين أن المنتفعين بهذه الأوقاف ومعظمهم من

---

(١) الحبيب ثامر — ص ٤٢ وما بعدها •

(1) Terras, essai sur les biens habous en Algerie et en Tunisie Journal oficiel. Vol., 11 p. 386 s. q.

الأعيان التونسيين سيتحولون بعد حرمانهم من ثروتهم الى أعداء ألداء لفرنسا مما يقوى صفوف الحركة القومية •

والخطوة الثالثة هي التوسع في تفسير الأملاك الأميرية أو الدومين فعندما وضعت الحماية سنة ١٨٨١ ، كانت أملاك الدولة لا تتجاوز ١٠٠ ألف هكتار وسرعان ما ابتلعها الاستعمار الأوربي وبحث عن مصادر جديدة • فصدرت مراسيم بضم المراعي والعيون الى الأملاك الأميرية • وأدى هذا الى اصطدام الادارة بالقبائل التي تنتفع بالمراعي في شمال تونس • وحتى تقطع على القبائل اي دعوى في ملكية هذه المراعي صدر حكم من محكمة العقارات بأنه ليس للقبيلة شخصية معنوية يمكن أن تستند اليها في ادعاء الملكية •

وقد استمرت الحماية على اتباع سياسة اغتصاب الأراضي حتى بلغ مجموع ما يمتلكه الاوروبيون بعد الحرب الثانية ٧٧٠٥٠٠ هكتار •

ويتسم الاستعمار الزراعي في تونس بالملكيات الكبيرة اذ انشئت أربع جمعيات راسمالية تمتلك من هذه المساحة ٣٤٠٠٠ هكتار ، اى ما يعادل ٢٣٪ من مجموع الملكيات الأوربية • ويهتم بعض الكتاب الفرنسيين بابراز الفرق بين هذا الاستعمار الاقطاعي والاستعمار الديمقراطي في الجزائر حيث تنتشر الملكيات الصغيرة • وتؤيد الأرقام هذا الادعاء ، ففي سنة ١٨٩٧ مثلا كان هناك ٢٧٥ مالكا أوربيا في تونس لمساحة قدرها ٤٧٦٠٠٠ هكتار ، بينما لوحظ ان مساحة قدرها ٤٣٥٠٠٠ هكتار في الجزائر يملكها ٣٩٠٠٠ مستوطن (١) ومغزى هذه المقارنة عند الفرنسيين هي استدرار العطف على مستوطني الجزائر وعدم تشبيههم بكبار الاقطاعيين الأثرياء في تونس • وهي حجة أبرزها الاشتراكيون الفرنسيون حينما وافقوا على استقلال تونس سنة ١٩٥٦ • وعارضوا في نفس الوقت بشدة في استقلال الجزائر •

وطبيعي أن تؤدي سياسة الاستعمار الرسمي في النهاية الى ضرورة معاونة الدولة ماليا لاستعمار تونس • ففي سنة ١٨٩٧ انشيء صندوق لمساعدة صغار المهاجرين ، ثم اعتمدت الجمعية الوطنية مبلغ ٧ر٥ مليون فرنك لتغطية نفقات الهجرة والاستغلال ومع ذلك فان نتائج الاستعمار الزراعي في تونس كانت ضئيلة حتى الحرب العالمية الأولى اذ بلغ عدد المستغلين الزراعيين ١٧٠٨ سنة ١٩١١ • ولما كان المقصود من هذه الهجرة الرسمية موازنة العنصر الايطالي ، فقد روعي توزيعها على اكبر عدد ممكن من

(1) Roberts, Vol, 1, p. 274.

المراكز مما حال دون قيام قرى أوربية خالصة كما كان الحال فى الجزائر .

وعلى العكس تمكن الاستعمار الاقطاعي الذى كان يستخدم الأيدى العاملة التونسية ، من استغلال ممتلكاته الكبيرة الى ابعد مدى ، فقد رأينا أن مجموع الملكيات الأوربية فى تونس بلغ ٧٧٠ر٥٠٠ هكتار ، وهو ما يعادل تقريبا ١/٥ الاراضى المزروعة التى تقدر مساحتها بـ ٣ر٨٦٦ر٠٠٠ هكتار ومع ذلك فان نصيب الأوربيين فى المنتجات الزراعية بلغ نحو ٣٥٪ من مجموع الثروة الزراعية ، اذ وصلت قيمة الانتاج الأوربى سنة ١٩٤٦ الى ٦ مليار و ٧٠٧ مليون فرنك .مع ملاحظة ان المتنعمين بهذه القيمة لا يزيدون عن خمسة آلاف شخص ، بينما يعتمد معظم الشعب التونسي فى معاشه على ثروة بلاده الزراعية (١) .

واذا كان الاستعمار الاوربى قد استولى على قسط كبير من الثروة الزراعية ، فهو قد احتكر الثروة المعدنية بأكملها للراسماليين الفرنسيين . ذلك أن الأراضى التى عثر فيها على مناجم للفوسفات او الحديد أو غيره من المعادن ضمت كلها الى الأملاك الأميرية ، ثم تنازلت عنها الدولة لشركات الاستغلال الفرنسية نظير عوائد بسيطة .

ويعتبر الفوسفات اهم المعادن التونسية ، وقد اكتشف سنة ١٨٨٥ قرب قفصة ، ثم فى مناطق اخرى حتى أصبحت تونس من اكبر الدول المصدرة للفوسفات قبيل الحرب العالمية الأولى . وبلغت قيمة ما صدرته ٣٤٨ مليون فرنك سنة ١٩١٤ ، وقد اصبحت تونس فيما بعد ثانية دول العالم المنتجة للفوسفات .

٤

الحماية ونتائجها الدولية

أدى احتلال تونس الى اغضاب دولتين من الدول الكبرى ، هما ايطاليا والدولة العثمانية . اما حكومة الآستانة فقد شعرت بأن فقدان تونس كان ضربة قاصمة لسياسة السلطان الرامية الى دعم حركة الجامعة الاسلامية . ولكن فرنسا لم تأبه كثيرا بمعارضة الباب العالى ، بل على العكس راحت تنتقد السلطات العثمانية فى ولاية طرابلس ، مدعية انها

---

(١) من الدراسات القيمة فى هذا الموضوع كتاب .
Sebag : La Tunisie

تقدم المعونة للثوار التونسيين الفارين اليها • وقد اضطرت الآستانة اخيرا الى الاعتراف ضمنا بالحماية الفرنسية على تونس سنة ١٨٨٨ ، وذلك بقبولها مفاوضة فرنسا بشأن تخطيط الحدود بين تونس وطرابلس ، غير انها لم تعترف بالحماية رسميا الا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى فى معاهدة سيفر • ومن المؤكد أن احتلال تونس كان من بين الأسباب التى ادت الى تقرب تركيا من المانيا •

اما ايطاليا فقد كان لديها وسائل اكثر تهديدا لفرنسا من الدولة العثمانية المتداعية لذلك ظلت فرنسا منذ البداية تعمل على استرضائها ، فعرضت عليها تعويضا آخر على حساب الدولة العثمانية فى ليبيا ، ولكن ايطاليا لم تكن لترضى بتلك القسمة غير المتكافئة حيث ان ولايتى طرابلس وبرقة لا تضمان سوى صحارى شاسعة • ولذلك فهى لم ترفض العرض الفرنسى فحسب ، بل اكدت للآستانة انها لن تشترك فى عمل عدوانى ضد الولايتين العثمانيتين يكون من شأنه خرق القانون الدولى •

وظلت ايطاليا ترفض الاعتراف بالحماية الفرنسية على تونس وما تستلزمه هذه الحماية من اتخاذ المقيم العام الفرنسى واسطة بين القنصل الايطالى والباى • ثم كانت المسالة التونسية من بين الأسباب التى دفعت ايطاليا الى الانضمام للحلف الثلاثى مع المانيا والنمسا • وصارت فرنسا وقتا ما الخصم الأول لهذا الحلف • فعند تجديده سنة ١٨٨٧ نصت احدى مواده السرية « على انه اذا زادت فرنسا من ممتلكاتها فى شمال افريقيا ، ورات ايطاليا ان ذلك يخل بالتوازن فى المتوسط ، ثم اضطرت للتدخل فى الأراضى التابعة لفرنسا او فى الأراضى الفرنسية نفسها ، فان ذلك يعنى قيام حالة مماثلة بالنسبة لألمانيا » • وقد جاء انضمام ايطاليا للحلف الثلاثى حجة قوية فى يد الجبهة الفرنسية التى عارضت سياسة التوسع فى تونس •

ولم تكن المشاكل التى ترتبت على الحماية التونسية مقصورة على ميدان السياسة الدولية ، اذ واجهت فرنسا بعض العقبات الاقتصادية والقانونية داخل البلاد وترجع هذه العقبات الى أن الحماية لا تلغى المعاهدات السابقة التى تربط تونس بالدول الأوربية الأخرى • وكانت هذه المعاهدات تعطى لانجلترا وايطاليا بصفة خاصة حق الدولة الأكثر رعاية » فلم يكن فى وسع فرنسا ان تفرض على البلاد امتيازات جمركية خاصة لبضائعها او ترفع من الضرائب الجمركية على بضائع الدول الأخرى كما كان متبعا فى ذلك الوقت بالنسبة لجميع المستعمرات الفرنسية •

كذلك لم تستطع فرنسا أن تمنح الصادرات التونسية الى اراضيها

اعفاءات جمركية لعدم وجود المعاملة بالمثل ، وهذا ما ضايق المستوطنين الزراعيين الذين عجزوا عن تصريف منتجاتهم (في الوطن الأم) مثل زملائهم في الجزائر . لذلك سعت فرنسا لدى كل من بريطانيا وايطاليا كي تتنازلا عن بعض امتيازاتهما السابقة . فأما بريطانيا فلم تعارض طويلا ، وخاصة بعد أن امنت لنفسها احتلال مصر ، وبعد ان اشترطت ان تستمر منتجاتها القطنية متمتعة بالحد الأدنى للضريبة الجمركية وهي ٥٪ .

اما ايطاليا فقد ظلت تعارض حتى سنة ١٨٩٦ ، اى الى حين تعرضها للهزيمة الكبرى فى عدوة . وفى هذا العام وقعت معاهدة مع فرنسا حصلت بمقتضاها على عدة ضمانات فى نظير تنازلها عن معاهدتها السابقة مع تونس . ومن هذه الضمانات استمرار الرعايا الايطاليين فى الانتفاع بالمصايد التونسية طبقا للمعاهدات السابقة ، ومنهـا مساواة الرعايا الايطاليين بغيرهم من الأوربيين . كما تنص المعاهدة على حرية الايطاليين فى بناء المدارس الخاصة ، وبقاء المدارس الحكومية على ما هى عليه دون زيادة .

وعلاوة على المشكلات الاقتصادية فقد كانت هنـاك الجالية الايطالية الكبيرة العدد التى احتفظت بجنسيتها ، ومن ثم فان ارتباطها بدولة أوربية أخرى كبيرة قد اعتبر تهديدا لبقاء الفرنسيين فى تونس ، وخاصة بعد احتلال ايطاليا لليبيا سنة ١٩١١ . وطالبت الحكومة الايطالية اعتبار الرعايا الليبيين فى تونس وهم يبلغون نحو ٥٠٫٠٠٠ ، رعايا ايطاليين ، وازداد شعور الفرنسيين بهذا الخطر عندما اهتمت الحكومة الفاشية ببث الدعاية القومية بين الطليان المقيمين فى تونس ، لذلك قامت الحماية بعدة محاولات عن طريق التشريع لاغراء الرعايا الايطاليين بالتحول الى الجنسية الفرنسية .

وفى يوليو ١٨٩٧ صدر مرسوم بمد قوانين الجنسية الخـاصة بالمقيمين الاجانب ، والسارية فى فرنسـا ، على تونس حتى يباح للرعايا الأوربيين طلب التجنس بالجنسية الفرنسية بعد اقامة فترة معينة فى تونس . وهذا المرسوم وأن لم يؤد الى نتائج هامة نحو تحقيق الهـدف الذى صدر من أجله الا انه أعتبر ماسا بالسيادة التونسية لانه حين جعل اقامة الاجـانب فى تونس من الامور التى تكسب الجنسية الفرنسية ، فكأنه اعتبر الاراضى التونسية جزءا من الاراضى الفرنسـية ، وهو اعتداء صارخ على حقوق السيادة التونسية التى اعترفت بها الحماية (١) .

ويعتبر مرسوم نوفمبر ١٩٢١ أشد عدوانا على هذه السيادة اذ انه

---

(١) الحبيب ثامر ــ هذه تونس ــ ص ١١٧ ، ١١٨ .

يضفي الجنسية الفرنسية اجبارا على جميع الاجانب الذين قضى اسلافهم في تونس ثلاثة أجيال . وقد اصاب هـــذا المرسوم بصفة خاصة الرعايا المالطيين ، مما أثار ازمة قانونية بين انجلترا وفرنسا . ولكن هذا المرسوم يستثني الرعايا الإيطاليين لعلم فرنسا بأن تطبيقه عليهم سيؤدى الى رد فعل عنيف في ايطاليا . وسنرى ان الفرنسيين قد فتحوا باب التجنس لاهل تونس انفسهم وكان هذا من بين العوامل التى بعثت الحركة الوطنية ، وحين تولى لافال الحكم في فرنسا سنة ١٩٣٥ وكان من أهداف سياسته تخفيف حدة التوتر بين بلاده وحكومة ايطاليا الفاشية توصـــل الى عقد تسوية عامة للمشاكل المعلقة مع موسوليني .

كانت مسألة الرعايا الايطاليين فى تونس من بين الموضـــوعات التى شملتها هذه التسوية ، وخصص لها الجزء الثالث منها ، فافترضت هذه الاتفاقية مرور فترة من الزمن قبل ان يتحول الايطاليون المقيمون بتونس تدريجيا الى الجنسية الفرنسية . ونصت على أن المواليد الايطاليين فيما قبل سنة ١٩٢٥ يحتفظون بجنسيتهم ، أما الذين يولدون بعد هذا فلهم حرية اختيار الجنسية الفرنسية عند بلوغ سن الرشد ابتداء من سنة ١٩٥٦ . كذلك نص الاتفاق على اخضاع المدارس الايطالية للتشريع الفرنسى ابتداء من سنة ١٩٥٧ .

ولم يقدر لهذه الاتفاقية أن ترى التنفيذ ، فعندما خرجت ايطاليـــا مهزومة من الحرب العالمية الثانية استطاعت فرنسا أن تلغى هذه الاتفاقية كما الغت معاهدة سنة ١٨٩٦ المشار اليها . وعلى أثر هذا اسرع كثير من الايطاليين الى التجنس بالجنسية الفرنسية لأن القاعدة العامة هى أن المستوطنين الأوربيين فى شمال افريقيا لا يتمسكون بقومياتهم الخاصة ، وانما يتغلب احساسهم بالتضامن فى وجه السكان الأصليين . وما دام الايطاليون يستمتعون بمشاركة الفرنسيين فى استغلال الشعب التونسى فلا بأس من الانتماء الى جنسية الدولة التى تحمى مصالحهم .

الفصل الحادي عشر

مقدمات انهيار الامبراطورية الشريفية

نهاية العزلة

١

بلغت سياسة العزلة ذروتها في عهد مولاى سليمان ، وهدف السلاطين من وراء تلك السياسة هو تجنيب البلاد أطماع الدول الاستعمارية . ولكن منذ ان وطئت اقدام الفرنسيين ارض الجزائر اصبحت سياسة العزلة أمرا عسيرا . وقد راينا كيف اجتذب مولاى عبد الرحمن الى المشكلة الجزائرية على غير هواه عندما طلب اهل تلمسان حماية مراكش ، وذلك باعتبار ان سلطان تلك البلاد يعد من اكبر الشخصيات الروحية والسياسية في شمال افريقيا . ولذلك اضطر الى الخروج على مبدأ الحياد الذى كان يتمشى مع سياسة العزلة . وعلى وجه العموم كان موقف السلاطين مختلفا الى حد كبير عن موقف بايات تونس ، غير ان ضعف امكاناتهم اضطرهم فى النهاية الى الاستسلام لتهديدات فرنسا حتى يجنبوا البلاد شر الغزو .

وقد احتجت فرنسا على وجود السلطة المراكشية (١) فى تلمسان وأرسلت بعثة خاصة الى فاس للاحتجاج فى أوائل سنة ١٨٣٢ فسارع مولاى عبد الرحمن بسحب ممثليه من الجزائر ثم تجدد النزاع بسبب حركة الأمير عبد القادر وما كانت تلقاه من تأييد لدى القبائل المراكشية المجاورة لحدود الجزائر ، فتوالت احتجاجات فرنسا بواسطة قنصلها فى طنجة منذ سنة ١٨٣٥ .

وبلغت تلك الخصومة ذورتها عندما التجأ عبد القادر الى مراكش ، وذهبت القوات الفرنسية تقيم الحصون على الحدود . ولم تحترم هذه القوات حدود الدولة الاسلامية المجاورة . بحجة ان الحدود ليست موضحة بصورة دقيقة . وراح لامورسيير يبنى حصنا فى لالا مغنية التى تقع داخل مراكش على بعد بضعة كيلو مترات من مدينة وجدة . وفى اثناء ذلك وقعت عدة اشتباكات ، انتقل على اثرها بيجو الى منطقة الحدود حيث اجرى مفاوضات مع حاكم وجدة . ولم تنتظر قبائل مطير وبنى سناسن . نهاية

(1) Hanotau : Histoire des Colonies Francaises Vol. 3.

تلك المفاوضات الطويلة المعقدة ، فهي لا تلمس سوى وجود قوات الغزو فوق اراضيها . ولذلك استمرت الاشتباكات المتفرقة حتى استطاع بيجو أن يقنع حكومته في باريس بالتخلي عن الطـرق الدبلوماسية واتخـاذ اجراءات حاسمة لاملاء رغبات فرنسا كاملة على حكومة فاس .

ومن الراجح انه كانت لبيجو أهداف خاصة ترمي الى ضم مراكش او جزء منها عنـدما تتحطم قوتها فتواجه بريطانيا والدول الأخـرى بالأمر الواقع .

بدأ بيجو باحتلال مدينة وجدة فأصبح مولاى عبد الرحمن مضطرا لخوض الحرب دفاعا عن كيان السلطنة ، فالتأمت جيوشه الرسمية مـع انصار الأمير عبد القادر والقبائل الشرقية . وتكون من كل ذلك جيش كبير العدد قدر بنحو ٦٠ الفا . ولكن العدد لم يكن ليجدى كثيرا ، فعندما التقى مع القوات الفرنسية في معركة وادى اسلي فى ١٤ اغسطس ١٨٤٤ لحقت به هزيمة ساحقة . وكان من السهل على الفرنسيين أن يواصلوا تقدمهم داخل البلاد . وليس بعيدا أن تكون الحكومة الفرنسية قد فكرت فى اقتطاع جزء من مراكش ، بدليل انها لم تكتف بالقتال على الحدود المراكشـية الجزائرية بل أرسلت اساطيلها تحت قيادة احد افراد العائلة المالكة ، أمير جوانفيل لضرب مدينة طنجة ، وانزلت بعض قواتها في ميناء موجادور على الساحل الأطلسي . ولكن الذى حدث هو أنها تخلت عن جميع ما احرزته من مكاسب ، وليس لهذا من تفسير سوى ان فرنسا لم تكن فى ذلك الوقت مستعدة لمجابهة المعارضة البريطانية .

اسفرت معركة وادى اسلى عن قبول مراكش للشروط التي كانت فرنسا قد قدمتها على شـكل انذار فى يونيو . فنصت اتفاقية اكتوبر ١٨٤٤ (١) على تسريح جيش مراكش من منطقة الحدود ومعاقبة المسئولين عن حوادث يونيو ، واعلان عبد القادر خارجا على القانون . وذلك اما بتتبعه والقبض عليه او طرده من البـلاد . وقبول مراكش مبدئيا الارتباط مع فرنسا باتفاقيتين ، احداهما لتخطيط الحـدود بدقة ، والأخرى تتعلق بالتجارة ، وتنص على حق الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة لفرنسا .

---

(١) يمكن الرجوع الى مجموعات المعاهدات الفرنسية المشهورة مثل Marten's Albin

وبخصوص العلاقات الفرنسية المراكشية فى تلك الفترة عموما انظر : Combon : Histoire du Maroc.

وبناء عليه جرت المفاوضـات من اجل هاتين الاتفاقيتين • وعندما اوشك الطرفان على الوصول الى حل كان عبد القادر قد استأنف كفاحه فى الجزائر ، فعاد بيجو يدعو حكومته الى استخدام القوة باعتبارها افضل وسيلة لحل النزاع مع مراكش ولكن قنصل فرنسا فى طنجة ومستشار الشئون الاسلامية ليون روش اعترضا على تلك السياسة ونصحا بتوقيع اتفاقية للحدود ، يكون لفرنسـا بمقتضاها حق تتبع القبائل المشـاغبة لحماية امنها •

واذا كان مولاى عبد الرحمن قد استسلم منـذ ذلك الوقت لمطالب فرنسا ، فان هذه الحوادث زادت من سخط الرأى العام فى مراكش على أوروبا والمسيحية ، واشتد الحذر من مخالطة الأجانب أو السماح لهم بالتغلغل داخل البلاد •

وفى يونيو ١٨٤٥ وقعت اتفاقية بمقتضاها قسمت الحـدود الى قطاعات ثلاثة : القطاع الأول يمتد من البحر الى ١٥٠كم • فى الداخـل فينتهى عند ثنية الساسى • وقد رسمت الحدود فى هذه المنطقة على شكل مستقيم تقريبا ، يساير خط الحدود القديم على عهد النيابة الجزائرية • ويمتد القطاع الثانى جنوب ثنية الساسى حتى الصحراء الكبرى • وقـد روعى فى تلك المنطقة تخطيط الحدود على اساس توزيع القبائل لا الأرض ومن ثم صارت اكثر المناطق اثارة للمنازعات ؛ لان بعض القبائل النازلة فيها تتألف من جماعات كبيرة ، تحتل مساحات شاسعة للرعى ، مثل ولد سيدى شيخ ، وبنى سناسن • ونتج عن ذلك أن بطون القبائل أصبحت موزعة بين المنطقة الفرنسية والمنطقة المراكشية • وادعت كل من السلطتين دخـول القبيلة بأجمعها تحت سيادتها •

أما الصحراء الكبرى فقد اعتبرت ارضا مشاعا ليست تابعة لأحد • واعتقدت فرنسا فى بداية الأمر انه من الأفضل اعادة تخطيط الحدود على طول تلك المناطق ولكن بعد التجربة رات ان الافضل ترك المسالة غامضة ، لان التحديد قد يؤدى الى تقوية نفوذ السلطان فى مناطق ليس له فيها سوى سلطة اسمية • ثم إنه يمكن استغلال الغموض دائما لصالح الطرف الأقوى • وعند توقيع هذه الاتفاقية لم يتصور الفرنسيون وجود اى فائدة للصحراء ، واعتبروها كالبحر • الا انه بعد التوغل فى السودان ، وظهور مشروع خط حديدى يصل بين الجزائر وتمبكتو ، وقيام ثورة بوعمامة فى جنوب وهران ، والتجاء بعض الثوار الى مراكش • كل ذلك أظهر اهمية واحات الجنوب الواقعة فى الصحراء الكبرى • واخذت فرنسا تتسلل الى تلك المنطقة ، أولا عن طريق منح حمايتها لزعيم من أكبر زعمائها الدينيين

هو عبد السلام الوزاني ، ثم ارسال الحاميات الصغيرة للمرابطة فى بعض تلك الواحات مثل فجيج سنة ١٨٧٠ وعين صلاح ١٨٩٩ وتوات ١٩٠٠ .

والحق ان مشكلة الحدود كانت اهم عنصر استخدمه الفرنسيون فى الضغط على مراكش حتى انتهوا باحتلالها . ففى المعاهدة التى عقدت سنة ١٨٦٣ ، استغلت فرنسا فرصة الهزيمة المراكشية فى الحرب مع اسبانيا واكدت حقوقها فى تتبع القبائل الجزائرية (العاصية) داخل الأراضى المراكشية ونظمت كيفية تتبعها . ومع أن هذا الحق كان من الناحية النظرية متبادلا بين الطرفين ، الا ان فرنسا هى التى استفادت وحدها من هذا المبدأ . واكتسبت فرنسا فى هذه المعاهدة حق منح حمايتها للمغاربة الذين يقومون بخدمة التجار الفرنسيين ، ولكل وكالة تجارية أن تستخدم شخصين .

وكانت بريطانيا قد سبقت الى الحصول على هذا الحق فى معاهدة سنة ١٨٥٦ وتلتها اسبانيا سنة ١٨٦١ . ولكن فرنسا توسعت فى استخدام ذلك الحق دون غيرها فكان تهديدها لسيادة مراكش اشد خطورة. ولذلك كان موضوع الحمايات هو اهم ما شغل مولاى الحسن فى محاولته تدعيم استقلال البلاد . ومع ان مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ قد حدد حق الدول الأجنبية فى منح الحمايات ، الا ان فرنسا لم تحترم قراراته وراحت تعطيها لشخصيات من ذات النفوذ فتحرضهم بذلك على العصيان ، فكان ذلك عنصر الضغط الثانى .

وبالاضافة الى مسألتى الحدود والحمايات ، سعت فرنسا لكى تتولى تدريب الجيش المراكشى . ونجحت فى اقناع مولاى الحسن بقبول بعثة عسكرية فرنسية ١٨٧٧ . ومع ذلك فقد بقيت الى نهاية القرن فى الدرجة الثانية بعد بريطانيا من حيث أهمية التعامل التجارى مع مراكش .

لقد توطدت علاقات الانجليز بمراكش حينما شعر مولاى عبد الرحمن بأن بريطانيا تقف فى وجه الأطماع الفرنسية . ففى سنة ١٨٣٧ اعلنت الحكومة البريطانية انها قبلت الوضع الراهن فى الجزائر ، ولكن بشرط الا تتخذ قاعدة لغزو تونس أو مراكش . وحينما كان بالمرستون يتولى وزارة الخارجية أبدى اهتماما خاصا بتلك السياسة . وعين دبلوماسيا قديرا هو جون دريموند هاى قنصلا فى طنجة سنة ١٨٤٠ . وقد احتل منصبه فترة طويلة حتى خلفه ابنه فى نفس وظيفته . وعندما اشتدت الأزمة المراكشية الفرنسية سنة ١٨٤٤ ، لمح أبردين أن احتلال مراكش قد يشكل حالة حرب مع بريطانيا . ولذلك يعزى تراجع فرنسا فى هذا الموضوع الى التهديد البريطانى .

استغل هاى نعوذ بلاده فعقد مع السلطان معاهدة تجارية فصلت الامتيازات الاقتصادية والقنصلية تفصيلا كاملا ، ومما يذكر أن مراكش التى لم تدخل يوما ما ضمن السيادة العثمانية لم تكن مجبرة على تطبيق نظام الامتيازات المعمول به فى تلك الدولة حتى أتت المعاهدة البريطانية ففتحت الباب أمام الدول للمطالبة بنفس الامتيازات . وقد نصت معاهدة سنة ١٨٥٦ على توسيع اختصاصات القضاء القنصلى ، فلا يشمل المنازعات بين الاجانب فحسب . بل المنازعات بين المراكشين والاجانب . ونصت على حق القنصل البريطانى فى طنجة فى تعيين نواب لـــه فى جميع الموانى واستخدام التراجمة والخدم .

اما الامتيازات الاقتصادية . فتشمل رفع جميع انواع الاحتكار التى تفرضها الحكومة المراكشيه . الا بالنسبة لتجـــارة الاسلحة ، وجعل الحد الأقصى للضرائب الجمركيه ١٠٪ ومعاملة بريطانيا على اساس الدولة الأولى بالرعاية . وبات التعامل مع بريطانيا يمثل ثلثى تجارة مراكش الخارجية .

وكما عارض الانجليز امتداد السيطرة الفرنسية على مراكش ، فكذلك وقفوا أمام الأطماع الاسبانية التى تجددت فى منتصف القرن ١٩ . وذلك حتى لا تتحكم اسبانيا فى مضيق جبل طارق . فمن المعروف ان سبتة تقع على أقرب نقطة مواجهة لهـــذا الجبل ولذلك صرح أدونيل رئيس الوزراء الاسبانى . عندما قرر توجيه حملة على مراكش بأن غرضها ليس هو الفتح، وانما ضمان حقوق الرعايا الاسبان وتأمين امتيازاتهم .

ويمكن القول بأن احتلال جزر شافارين المواجهة للساحل المراكشى . كانت اول خطوة نحو السياسة التوسعية الاسبانية . وفى سنة ١٨٥٩ انتهز الاسبان فرصة نزاع على الحدود المراكشية الجزائرية . فاخذوا يبنون الحصون على مشارف سبتة . وكـــان طبيعيا ان يثير هذا العمل القبائل المكلفة بحراسة المنطقة . فلما قامت بمهاجمة احد تلك الحصون الجديدة ، بعث الاسبان الى فاس يطالبون بمعاقبة هذه القبائل . وتصادف وصول الطلب الاسبانى مع تولى محمد بن عبد الرحمن العرش فأراد ان يفتتح حكمه بعمل يرضى بــــه رغبات أهل البلاد . ولم يكن هناك افضل من اعـــلان الحرب على اسبانيا الخصم التقليدى .

رحبت اسبانيا بنشوب القتال ، لأن اودونيل كـــان يريد ان يشغل البلاد عن مشاكلها الداخلية بحرب خارجية . وايدته جميع الأوساط . فالضباط راوا فيه مجـــالا لاحراز النصر على خصم ضعيف . والقسس اعتبروه استمرارا لحرب الاسترداد . وتولى اودونيل قيادة الحملة بنفسه . واستطاعت بسهولة الاستيلاء على تطوان فى ٥ فبراير ١٨٦٠ . وقد عرض

(م ــ ١٤ المغرب العربى)

رئيس الوزراء الاسبانى على السلطان انهاء القتال على اساس التنازل عن تطوان ، ولكنه رفض . لذلك استعد الاسبان للسير الى طنجة حتى توسط الانجليز فى النزاع . فتم عقد الصلح على الأسس الآتية :

توسيع المنطقة المحتلة حول مدينة سبتة المستعمرة الاسبانية . تدفع مراكش غرامة حرب لاسبانيا قدرها ٢٠ مليون دولار . تبقى الجيوش الاسبانية فى تطوان . وتشرف اسبانيا على الجمارك فى الموانى الشمالية الى أن تدفع مراكش الغرامة المفروضة عليها . وتمضى المواد الأخرى فتمنح اسبانيا الامتيازات الاقتصادية والقضائية التى سبق للانجليز أن حصلوا عليها سنة ١٨٥٦ . وعلاوة على هذا حصلت اسبانيا على حق الصيد فيما اسمته ممتلكاتها القديمة فى سانتا كروز (١) . وهى تشير بذلك الى احتلال مؤقت لأجزاء من شواطىء المغرب الجنوبية فى القرن السادس عشر . ولم تكن هـــذه الأجزاء معروفة الحدود ، لذلك صار هذا النص يفتح الباب لادعاءات اسبانية كثيرة ، ومن ثم سيسعى مولاى الحسن الى تعديله بعرض تعويض مالى .

وقد بقى الاسبان نحو سنتين فى تطوان حتى اخلوها سنة ١٨٦٢ بعد دفع مراكش للغرامة . ومما يذكر ان بريطانيا اعطت بعض التسهيلات المالية لحكومة مراكش حتى تتمكن من دفع الغرامة فى اسرع وقت .

— ٢ —

مولاى الحسن ومحاولة الاصلاح

كانت هذه هى أحوال مراكش ، عندما تولى الحكم سلطان مصلح هو مولاى الحسن ١٨٧٦ — ١٨٩٤ . فحاول أن ينقذ البلاد من كبوتها . وقد عزا أســباب التدهور الى ضعف الجيش الذى تلقى هزيمتين ماحقتين فى وادى أسلى سنة ١٨٤٤ ، وفى تطوان ١٨٦٠ . وايقن إن خير الوسائل لتلافى أسباب الضعف هى الاستفادة من التقدم الفنى الأوربى والاستعانة بالمدربين الاجانب لاصلاح الجيش . بل انـــه ارسل البعثات العسكرية لتلقى التدريب فى جبل طارق ، وانشأ مصنعا للذخيرة فى فاس . بيد انه اعتمد على بعثة عسكرية فرنسية لتدريب جيشه فى الداخل .

---

(١) انظـــر للمؤلف بحثا بعنوان « الجيوب الاسبانيـــة فى المملكة المغربية » . مســـتخرج من مجلة معهد البحوث والدراســـات العربية مارس ١٩٦٩ .

وكانت الثمرة التي لابد ان يجنيها من وراء تأسيس جيش منظم ثابت هي تقليص ما يعرف ببلاد السيبة . وبسط نفوذ الحكومة المركزية في جميع المناطق التي تعترف للسلطان بالسيادة الاسمية فتعددت حركاته (حملاته) وتوغلت في الجنوب . حتى انه توفي بينما كان يقود احدى هذه الحركات سنة ١٨٩٤ . في التافيلالت .

ولم تكن سياسته قائمة على العنف وحده لبسط سلطته على البلاد ، بل على العكس كان اكثر السلاطين رحابة صدر في معاملة الحكام المنشقين ، ومحاولة الوصول معهم الى حل وسط . وكثيرا ما ثبت القواد والباشوات الذين حصلوا على مراكزهم بقوة نفوذهم في بلادهم او بقوة قبائلهم ، كما حدث مثلا لأسرة الجلاوي صاحب النفوذ في الاطلس الكبير ، فمالأها السلطان حتى يساعد على قبول السلطة المركزية في هذه المنطقة . واهتم مولاي الحسن بصفة خاصة بتدعيم سلطته في المناطق التي ظهرت فيها الأطماع الأجنبية . ومن بينها اقليم وجدة المجاور للفرنسيين في الجزائر ، واقليم السوس في الجنوب لمواجهة الاسبان الذين شرعوا في احتلال ريو دورو (الصحراء الاسبانية فيما بعد) سنة ١٨٨٤ كذلك اسرع مولاي الحسن الى تهديد احد الأشراف في التازورلت ، عندما سمع باتفاقه مع بعض التجار الانجليز على اقامة مراكز محصنة لهم على ساحل السوس ، وحصل منه على تعهد بعدم الاتصال في المستقبل باي دولة اجنبية .

ويعزى اهتمام مولاي الحسن بالواحات الجنوبية ، او القصور بلغة أهل البلاد الى رغبته في مواجهة تسلل الفرنسيين في الصحراء الكبرى . ومع ذلك يحاول الكتاب الفرنسيون التقليل من النتائج التي حصل عليها مولاي الحسن . فيقدرون مساحة الاراضي التي دخلت تحت سلطته الفعلية بثلث مراكش كما حددت في ظل الحماية . ويذكر هؤلاء الكتاب ان هدف معظم الحركات انما كان مجرد تحصيل الضريبة التي تؤخذ على اساس الزكاة الشرعية . وكثيرا ما كانت تحدث مساومات على قيمة تلك الضرائب . ولذلك بقيت الجمارك اهم مورد من موارد الحكومة الثابتة في عهد مولاي الحسن ، فقدرت في احدى السنوات بعشرة ملايين بيزته سلطانية من مجموع الموارد البالغة ٢٠ مليونا .

ومهما يكن من مدى خضوع بلاد السيبة للحكومة المركزية في عهد مولاي الحسن فان سلطتها كانت أكثر فاعلية على معظم المناطق المأهولة بالسكان . وكانت تشمل في أواخر القرن ١٩ السهول الشرقية . والمنطقة المحيطة بجبال الريف وتازة وفاس وما حولهما . ثم منطقة الساحل الأطلسي الممتدة من طنجة حتى جبال الاطلس الكبير وهي اخصب اقاليم مراكش . وامتدت في الجنوب الشرقي الى اقليم التافيلالت .

شملت اصلاحات مولاى الحسن القضاء • ولما كان القضاء يعتبر من الأمور الدينية • فقد سلمت جميع القبائل ، التى تعترف بسيادة السلطان الإسمية، بحقه فى تعيين القضاة • ولكن مولاى الحسن لم يقتصر على نشر القضاء المنظم بين القبائل فأدخل نظام القضاء المدنى فى المدن التجارية حتى يقطع على الاوربيين حجتهم فى المطالبة بامتيازات قضائية واسعة •

واخذ المخزن يستكمل اجهزته الادارية • فوزعت الاختصاصات وحددت ، وانشئت دوائر الخارجية والبحرية أشبه بالوزارات • وعين امناء تخصص كل منهم فى تحصيل نوع من انواع الضريبة • وصار للمخزن رئيس يشبه رئيس الوزراء • واكتسب بعضهم نفوذا كبيرا فى البلاد مثل باموسى وابنه باأحمد الذى خلفه فى منصبه ، وصار وصيا على مولاى عبد العزيز فى سنى حكمه الأولى من ١٨٩٤ ــ ١٩٠٠ •

كان هدف مولاى الحسن تدعيم سلطته فى الداخل ، ووضع حد للأطماع الأجنبية فى الخارج • واعتقد ان خير وسيلة لتحقيق هذا الغرض هو ايجاد توازن بين مصالح الدول • ولذلك رأى فى مؤتمر مدريد نجاحا كبيرا لسياسته • ولقد جاء انعقاد هذا المؤتمر اثر حوادث اصطدام السكان مع الجالية اليهودية فى مراكش • وقد أخذ الانجليز على عاتقهم الدفاع عن تلك الطائفة ؛ وذلك بالرغم من أن سياستهم العامة مالت الى المحافظة على كيان مراكش •

والظاهر ان روتشيلد المالى اليهودي المعروف قد اثر على الحكومة البريطانية للتدخل فى هذا الموضوع ، فطالبت باعطاء يهود مراكش نفس الضمانات التى يستمتعون بها فى مصر • واصدر السلطان ظهيرا (مرسوما) (١) مطابقا لمطالب الانجليز ، ولكن أثار سخطا فى الراى العام المراكشى مما اضطره إلى الغاء الظهير بعد قليل • ومع ذلك لا يمكن القول بأن اليهود كانوا يعيشون تحت نير الاضطهاد او البؤس ، فقد كانت لهم احياء خاصة فى المدن ويخضعون فى حياتهم الاجتماعية والدينية لحاخاماتهم • وكثير منهم كان على حظ كبير من الثراء ولا سيما اليهود المهاجرون من اسبانيا ، كما اشتغل بعضهم فى خدمة القصر وابيح لهم بناء المدارس الطائفية وقد لا يضيرهم كثيرا ان الجزية ظلت مفروضة عليهم حتى أوائل القرن العشرين •

---

(١) أنظر للمؤلف : اليهود فى المغرب العربى مستخرج من مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١ •

واذا كـــان المراكشيون قد كرهوا شيئا في التشريعات الخـــاصة باليهود فليس هو التسامح معهم ، بل تسويتهم بالمسلمين من الناحية الأدبية .

لذلك لم يتقبلوا بسهولة قرار مولاى الحسن بجعلهم رعايا مراكشيين ، ولعل مقتل احد اليهود في فاس اثنـــاء احدى الاحتفالات الدينية كـــان تعبيرا عن هذا السخط وقد اهتم القنصل الانجليزى بهذا الحـــادث فجمع على اثره مؤتمرا من الممثلين الأجانب في طنجة سنة ١٨٧٩ للنظر في وضع نظـــام خاص لحماية الاجـــانب .

ونظرا لأهمية الموضوع ، اقترحت الحكومة البريطانية توسيع المؤتمر ودعوة مراكش لحضوره على قدم المساواة مع الدول الاخرى ، ولذا اعتقد فيه الحسن تدعيما لمركز مراكش الدولي . مع انـــه يوحي بمرحلة جديدة في التدخل الأوربى في الشئون المحلية .

انعقد هذا المؤتمر الدولى في مدريد واشتركت فيه ١٥ دولة واصدر المؤتمر قراراته في مايو ١٨٨٠ ، وهى تعالج موضوعين اساسيين (١) .

فتتعلق المواد الأولى من ١ ـ ٧ بمســألة امتيازات الأجانب الشخصية وبسط هذه الامتيازات على من يدخل في خدمتهم من الرعايا المراكشيين ، وكما هو الحال بالنسبة للدولة العثمانية ، اشتملت هذه الامتيازات على مبدأ القضاء القنصلى والاعفاء من الضرائب باستثناء الرعايا المراكشيين المشمولين بالحماية الاجنبية ، فانهم يدفعون ضريبة لا تتجاوز ٤٪ وعلاوة على ذلك لا يدفع المراكشيون هذه الضرائب الا عن طريق القنصليات التى تشملهم بحمايتها ، كما تستمتع عائلات الأفراد المشمولين بالحماية بنفس الامتيازات . واذا كـــان المؤتمر قد قرر تحديد عدد الأشخاص الذين يجوز لبيوت التجارة استخدامهم بشخصين على الاكثر . فانه ترك الباب مفتوحا للهيئات الدبلوماسية تبسط حمايتها على اى عدد من اهل البلاد .

وتنص المادة ١١ على جواز تملك الأجانب للعقارات . وكـــان حق التملك ، مثل مبدأ الحمايات يستمد من المعاهدات الثنائية بين مراكش وبعض الدول الكبرى . فجاء هذا المؤتمر وفتح الباب امام جميع الدول المشتركة فيه تطبيقا لمبدأ المساواة في الامتيازات .

ومن بين هـــذه الدول الولايات المتحدة والمـــانيا وايطاليا لبُرتغال وهولندا ودول اسكنديناوة .

---

(1) Documents Diplomatiques, affaires de Protection diplomatiques et Consulaire au Maroc.

وإذا كـــان الحسن قد اعتقد في بداية الأمر ان هذا المؤتمر يحفظ البلاد من اطماع كل من فرنسا واسبانيا • لأنه يوازن بين مصالح الدول بحيث لا تستأثر هاتان الدولتان بالنفوذ ، فقد ادرك بعد التجربة أن فتح باب الحمايات لجميع الدول ليس اقل خطورة ولعل هذا هو ما دفعه الى التفكير في توثيق علاقاته مع كبرى الدول الاسلامية حينئذ ، وهي الدولة العثمانية • فارسل سفارة خاصة الى الآستانة طلبت الى الباب العالي تبادل التمثيل السياسي • واستجابت حكومة استانبول لهذا المطلب واختارت احد احفاد الأمير عبد القادر ليكون اول سفير لها بطنجة • ولعل هذا الاختيار هو الذي جعل الفرنسيين أشد سخطا على سياسة التقرب من الدولة العثمانية التي افتتحهـــا مولاي الحسن • وهي التي حرضت المبعوثين السياسيين الأوربيين على عدم الاعتراف بالصفة الرسمية للمبعوث العثماني • ولم يلح السلطان عبد الحميد على استمرار العلاقات السياسية حتى لا يزيد من مشاكله مع أوربا ، لأن مراكش لم تحتل مكانا في سياسته الخاصة بالجامعة الاسلامية •

وعندما مات مولاي الحسن سنة ١٨٩٤ ، كان ابنـــه عبد العزيز ما زال صبيا ، فتولى مقاليد الأمور باأحمد بن موسى الذي تمسك بسياسة مولاي الحسن في الخارج وحافظ على اســـتتباب الأمن في الداخل • فلما مات هذا الوزير سنة ١٩٠٠ ، وبدأ مولاي عبد العزيز يمارس السلطة بنفسه ، عجز عن مواجهة اعباء الحكم ، ففي ميدان السياسة الخارجية زال عهد التوازن بين الدول نتيجة لضغط فرنسا المتزايد • وفي ميدان السياسة الداخلية تعثر في اقرار الأمن وتميز عهده بالثورات المحلية •

— ٣ —

عجز المخزن

حاول عبد العزيز ان يواصل سياسة التجديد التي افتتحها والده مولاي الحسن فلم تمكنه شخصيته ولا الظروف الدولية التي أحـــاطت به من متابعة تلك الخطة • فقد تولى الحكم في سن مبكرة وفي الوقت الذي كـــان البلاط المراكشي قد فتح ابوابـــه المغامرين من جميع الجنسيات الأوربية الذين أتوا لتدبير المؤامرات او انتهاز الفرص للاثراء • وقد عرفوا في السلطان نواحي الضعف ، فأخذوا يغرونه بمستحدثات اللهو الأوربية مثل الدراجات وآلات التصوير والمزايا والالعاب الموسيقية • فيبيعونه تلك الأشـــياء بأثمان باهظة • وقد بلغ به الحمق انه البس حريم قصـــوره القبعات المزينة بريش النعام تقليدا للأزياء الأوربية فجلب على نفسه سخطا شديدا من أهل البلاد •

ولا شك ان هذا البذخ كان من الأسباب التى اوقعت مراكش بدورها فى حبائل الاستدانة ٠ فان مولاى الحسن قد استطاع ان يقوم باصلاحاته المحدودة دون اللجوء الى الاقتراض ٠ اما عبد العزيز فرغم استجابته لدعاة الاصلاح فى بداية حكمه ٠ فانه لم يعرف كيف يستفيد من هذه السياسة ٠ وكــان على راس المنادين بالتجديد مهدى المنبهى وزير الحربية ، الذي اقنع السلطان باتخاذ رئيس المخزن من بين انصار هذا الاتجاه ٠

ان سياسة التجديد اقترنت فى مراكش ٠ كمــا حدث فى الدول الشرقية الاخرى ٠ بتغلغل النفوذ الاوربى ٠ مما اعطى للمحافظين والرجعيين مطعنا حقيقيا عليها ٠ فمثلا حدث ان اغتــال احد الوطنيين المتحمسين مسيحيا فى فاس ٠ بحجة انه دنس ضريح مولاى ادريس ، والتجأ الى الضريح فرارا من العقوبة ٠ فتجاوز السلطان عن تقاليد البلاد وقبض عليه وأعدمه ، وهو يعتقد بأن ذلك خير وسيلة لتجنب انتقام اوربا القوية ٠

ولعل نظام الترتيب الذى ادخله عبد العزيز لاصلاح احوال البــلاد المالية ، يزيدنا ادراكا للمشاكل التى ترتبت على سياسة التجديد ، فقد قام هــذا النظام على اساس الغاء الزكاة الشرعية والاعفاءات التى كانت تتمتع بها بعض القبــائل او الطبقــات الممتازة كالاشراف نظير خدماتها للدولة ، واخضاع السكان جميعا لضريبة موحدة يتساوى فيها الأجانب والمغاربة ٠ ولكن المحافظين ــ وهم عادة من اصحاب الامتيازات ــ استنكروا الغــاء الزكاة الشرعية ٠ وعزوا هذا الاصلاح الى ان عبدالعزيز قد بــاع نفسه للكفار ٠ فكانت فرصة للجميع للتهرب من دفــع الضرائب ٠ ومن الواضح أن تؤيد الجالية الأجنبية معارضة هذا الاصلاح ، حتى الفقراء اعلنوا سخطهم على تلك السياسة ٠ فقالوا « لقد فقدنا مواردنا من الزكاة ٠ ولم يعوضنا عنها النظام الجديد » والنتيجة الحتمية لهذا ، هي افلاس المخزن واضطراره الى الاستدانة منذ سنة ١٩٠٢ ٠

ومن المشاكل الخطيرة التى ترتبت ايضــا على سياسة التجديد ٠ افساح المجال للمشاغبين كى يعلنوا الثورة على السلطان بحجة انه فقد حقه فى الطــاعة ٠ فيستقلون بهذا الاقليم او ذاك من البلاد ٠ ففى المنطقة الشرقية ظهر احد المشاغبين المدعو بوحمارة سنة ١٩٠٢ ٠ واستولى على تازة ووصل نفوذه قرب فاس سنة ١٩٠٦ ٠ وظلت الحكومة المركزية عاجزة عن قمع تلك الثورة حتى دخول الفرنسيين البلاد ٠ وخطورة هذه الثورة ترجع الى انها ليست مجرد حركة قبلية تمتنع عن دفع الضريبة ٠ وهو أمر عادي في مراكش ٠ بل انها تجمع للعناصر المختلفة التى ابدت سخطها على سياسة عبد العزيز وخضوعه للأجانب ٠

وكانت فرنسا تتظـــاهر باستيائها من وقوع تلك الاضطرابات قرب حدود الجزائر ، ولكن السلطات الفرنسية على الحدود سرت في الحقيقة سرورا شديدا لتلك الاضطرابات ، وقد عبر ليوتي قـــائد منطقة الحدود آنذاك عن شعور الغبطة في رسائله لحكومة باريس (١) كذلك تدخلت فرنسا لدى الحكومة البريطانية للامتناع عن مســـاعدة السلطان بحجة ان ثورة بو حمارة مسألة داخلية . كما وجدت أسلحة فرنسية لدى الثوار .

وفي الشمال تزعم احمد بن محمد الرسولي ، وهو احد الأشراف ، حركة انفصالية أخرى . والظاهر انــه كان مولعا بمغامرات العصابات ، ولكن مركزه الاجتماعي حفزه للمطالبة بحكم اقليم مراكش . وقد توسطت الدول فعـــلا لدى السلطان لارضائه ولعلها فعلت ذلك لكي يطلق بعض الأوربيين الذين وقعوا في أسره ، ومن بينهم مراسل التايمز هاريس الذي اشتهر بمؤلفاته عن مراكش . وبلغت قوة الرسولي ذروتها سنة ١٩٠٤ ، حين أصبح يهدد مدينة طنجة ، مما دفع الولايات المتحدة الى ارسال بعض قطعها البحرية للاحتجاج ، واضطر السلطان الى الاعتراف بادارته لبعض مناطق الريف حتى سنة ١٩٠٧ ، حين أعلن خروجه على السلطة الشرعية. ولما بدأ الغزو الاسباني سنة ١٩١١ ، تعاون الرسولي مع الغزاة .

وكانت فرنسا تعارض سياسة الاصلاح اعتقادا منها :أن السلطان سيعتمد على الراسمال البريطاني ، أو على الفنيين البريطانيين ، سيما وان هاري ماكلين الضابط الانجليزي قد اكتسب شهرة واسعة في البلاد ، منذ أن اخذ على عاتقه تدريب الفرق الحديثة في جيش مراكش .

وكان هدف عبد العزيز فعلا هو عدم استئثار دولة واحدة بالقروض التي ستستخدم في مشروعات الاصـــلاح أو غيرها . ولكن الدبلوماسية الفرنسية نجحت في صرف الانجليز عن المخـــاطرة بأموالهم في مراكش (غير المستقرة) . ثم اتت ثورة بوحمارة لتزيد الرأسماليين خوفا من استثمار أموالهم في تلك البلاد وفي نفس الوقت كان ديلكاسيه يشجع بنك فرنسا على تقديم الأموال اللازمة . فلم يجد السلطان عبد العزيز بدا من توقيع قرضه الأول في يناير ١٩٠٣ مع فرنسا ، وقيمته ٧٫٥ مليون فرنك، ورئي أن المبلغ لا يستدعي تخصيص الموارد التي تضمنه ، كما أن فرنسا لم تحصل على حق الأولوية في مشروعات مراكش حسبما توخاه دلكاسيه .

لم يكن هذا القرض سوى بداية لسلسلة قروض أخرى فقد احتاج

---

(١) جمعت هذه الرسائل ونشرت بعنوان Lettre du sud Oranais 1903 - 6. وهو مرجع هام لمشكلة الحدود .

عبد العزيز فى نهاية نفس العام الى مبالغ جديدة ، ومرة ثانية حاول ان يجتذب عدة دول اوربية لتقديم القروض وسعى ماكلين لدى حكومة لندن لهذا الغرض دون جدوى . والظاهر ان بريطانيا كانت تعانى فى هذا العام من عواقب حرب البوير ، بينما كانت رءوس الأموال الخاصة فى فرنسا جاهزة للتصدير . ولما عرف دلكاسيه هذه الحقائق ، استطاع ان يفرض شروطا جديدة قاسية عند توقيع القرض الثانى بمبلغ ٦٢٫٥ مليون فرنك فى يونيو ١٩٠٤ وقد اتفق على ان يستخدم هذا القرض لتغطية الديون السابقة ، وتحصل فوائده على اقساط من ايراد الجمارك القائمة فى جميع الموانى الحالية او ما يفتح منها فى المستقبل . فاذا لم تكف ، توضع بعض الموارد الأخرى تحت اشراف ممثلى الكونسرسيوم لجنة مراقبة الدين وتعهد المخزن بالاقتصار على البنوك التى ساهمت فى الديون السابقة .

وكان ديلكاسيه يأمل أيضا فى أن تستأثر فرنسا بمشروعات السكك الحديدية بين الجزائر ومراكش الا ان مؤتمر الجزيرة جاء ليؤكد من جديد سياسة الباب المفتوح .

وربما كانت مشكلة الحدود التى تجددت فى مطلع القرن الحالى ، وسيلة أكثر فعالية لضغط فرنسا على مراكش ، وعندما احتلت القوات الفرنسية مجموعة الواحات المعروفة بتوات والواقعة فى الصحراء المراكشية سنة ١٩٠٠ ، استندت الى أمرين .

الأول : الادعاء بأنه لا توجد سلطة فعلية لحكومة فاس فى تلك المنطقة .

والثانى : عقد اتفاقية لتقسيم غرب افريقيا مع بريطانيا سنة ١٨٩٩ تركت بمقتضاها الصحراء الكبرى بأكملها كمنطقة نفوذ فرنسية .

وانزعج عبد العزيز لهذا التوغل فى جزء لا يشك فى وقوعه داخل الأراضى المراكشية . فبعث بخطاب شخصى الى الملكة فكتوريا طالبا فيه أن تتوسط الحكومة البريطانية لتخطيط الحدود نهائيا بين البلدين . واتبع ذلك بسفارتين ، احداهما برئاسة مهدى المنبهى وزير الحربية الى لندن وبرلين . وعادت تلك السفارة بدون تحقيق شىء من أهدافها . ولم يتسع لها المجال فى بريطانيا ، المنشغلة بحرب البوير ، سوى التفاوض فى بعض الشئون التجارية . ونصح الوفد بأن خير وسيلة للتغلب على مشكلة الحدود هى تطبيق الاصلاحات الادارية الحديثة .

أما السفارة الأخرى فقد راسها عبد الكريم بن سليمان وزير الخارجية وكان مفروضا ان تزور فرنسا وحليفتها روسيا . ولكن زيارة الوفد

اقتصرت على باريس . حيث استطاع ديلكاسيه بدهائه تارة وبالتهديد تارة اخرى ، ان يظفر منـــه بمعاهدة جديدة تسوى مشكلة الحدود على اساس وجهة النظر الفرنسية فى يوليو ١٩٠١ . ومن الملاحظ انه قبل عقد هذه الاتفاقية ، ارسل ديلكاسيه مظاهرة بحرية لتخويف المخزن (١) .

وتعترف الاتفاقية الجديدة باستمرار العمل بمعاهدة سنة ١٨٤٥ . وبذا قطع السبيل على رغبة ابن سليمان فى تخطيط الحدود جنوب ثنية الساسى . فاستمرت الاتفاقية الجديدة على الاخذ بمبدا توزيع القبائل بين الدولتين . وحولت تبعية ولد جرير وذوى منية الى سلطة فرنسا ، مع تخيير القبائل النازلة قرب الحدود من ناحية مراكش لاعلان تبعيتها لأى من الطرفين ، وانشاء لجنة مشتركة لتسوية مشاكل الحدود على الطبيعة بدل المرور بالاجراءات المعقدة فى طنجة وباريس واطلق الفرنسيون على التنظيمات الجديدة اسم سياسة التعاون ، ولكنها فى الحقيقة هى سياسة الضغط والتدخل .

والحقت هذه الاتفاقية بمعاهدة تجارية لتنظيم التبادل التجارى عبر الحدود المراكشية الجزائرية .

وعندما تولى جونار منصب الحـــاكم العام فى الجزائر ، كشف القنـــاع عن مغزى (سياسة التعاون) ، فهو ينتمى الى الحزب الكاثوليكى الذى يؤمن بأن لفرنسا مهمة روحية تبرر لها استخدام القوة فى تلك البلاد (الاسلامية المتاخرة) . وهو الذى اختـــار بيبرليوتى ، المنتمى لنفس المدرسة ، لتولى قيادة منطقة الحدود سنة ١٩٠٣ . وكـــان ليوتى قد اشتهر بالعنف ابان خدمته فى مدغشقر . فشرع فى اقامة المراكز العسكرية على طول الحدود فى منطقة كولومب بيشار . وعلى الطرق المؤدية الى واحة فجيج . وعمد الى الاكثار من المستشفيات واسواق التجارة حول تلك المراكز لتكون على حد تعبيره « اداة اجتذاب واغراء وليست فقط وسيلة ضغط وتنفير » .

وهكذا تقـــع مراكش بعد تونس تحت السيطرة الفرنسية نتيجة متاخمتها للجزائر .

---

(١) انظر مفاوضات الحدود D. D. F. Serie 2 T. I.

الفصل الثاني عشر

المسألة المراكشية ١٩٠٠ ـ ١٩١٢

- ١ -

تجاذبت السياسة الفرنسية في مراكش ثلاثة مؤثرات مختلفة . ويمكن تسمية الاتجاه الأول منها بمدرسة الجزائر . ويمثل هذا الفريق ، العسكريون والمستوطنون ولا سيما مستوطني وهران وعلى رأسهم نائبهم أوجين اتين . ويرى هؤلاء ضرورة العمل العاجل للاستيلاء على مراكش وذلك بالضغط العسكري من جهة الحدود المشتركة . والاتجاه الثاني تمثله مفوضية طنجة وكان يديرها من سنة ١٩٠١ ـ ١٩٠٦ وزير نشط هو سان رينيه تايانديه (١) وكان ينتقد جهود (الجزائريين) في المنطقة الشرقية المعزولة ، ويرى انه من الافضل ان تتخذ طنجة او منطقة الأطلس الخصبة المأهولة بالسكان ، نقطة انطلاق للتوسع مستقبلا .

ويمثل ديلكاسيه الذى تولى وزارة الخارجية ١٨٩٩ ـ ١٩٠٥ اتجاها ثالثا فى سياسة فرنسا المراكشية . فهو يحاول ان يستفيد من جميع الاتجاهات السابقة ، ولكن مع مراعاة الأناة والصبر وتمهيد الطريق دوليا ، بواسطة اتفاقات ثنائية يعقدها مع الدول التى لها مصالح فى مراكش او المعروفة بسياستها التوسعية .

وقد بدأ ديلكاسيه بأقل الأطراف اهتماما بمراكش وهو ايطاليا ، ففى سنة ١٩٠٠ أستغل ازمتها الاقتصادية وحاجتها الى الرأسمال الفرنسي ، ووقع معها اتفاقية تعتبر بداية لاخراجها من الحلف الثلاثي . وبمقتضى هذه الاتفاقية تعهدت الحكومة الفرنسية باعتبار طرابلس وبرقة خارجة عن منطقة نفوذها ، واذا حدث تغيير فى وضع مراكش امكن لايطاليا التصرف بحرية فى تلك المنطقة . وتعهدت ايطاليا بعدم اتخاذ موقف معاد لفرنسا عند تجديد الحلف الثلاثي ، ومن المعروف ان ايطاليا كانت اضعف المشتركين في هذا الحلف ، وكانت تسعى للاكل على مائدتي الحلف الثلاثي والحلف الفرنسي الروسي . على حد تعبير ساسة أوربا ، ولذلك لم تلبث أن اعطت وعدا لفرنسا بالتزام الحياد فى الحرب التى قد تنشب بين المعسكرين ، وذلك نظير اطلاق يدها فى ليبيا دون ارتباط بمسالة مراكش . وبذا ازال ديلكاسيه أول عقبة دولية اذ أن ايطاليا كانت تستطيع التدخل فى المسألة المراكشية ؛ إما بواسطة الحلف الثلاثي ، او بواسطة اتفاقاتها مع بريطانيا واسبانية التى قامت على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن فى المتوسط .

---

(١) محمد خير فارس : المسألة المغربية من ١٩٠٠ ـ ١٩١٢ .

كان طبيعيا أن يكون الاتفاق مع ايطاليا سريا : وأضحت السرية هي القاعدة التي سارت عليها فرنسا في كثير من اتفاقاتها بشأن مراكش .

لا شك أن المرحلة التالية قد واجهت ديلكاسيه بصعوبة أكبر ، فمن ١٩٠٢-١٩٠٤ وهو يجرى محادثات مع كل من اسبانيا (١) وبريطانيا . وكلتا الدولتين ذات مصالح وصلات قديمة بمراكش . وقد أثير موضوع مراكش مع اسبانيا ، أولا بمناسبة تخطيط حدود ريودورو سنة ١٩٠٠ .

ولمح في تلك المفاوضات الى فكرة التقسيم ، الا أن هذا الموضوع لم يثر بصورة جدية قبل سنة ١٩٠٢ حين قدم ديلكاسيه بشأنه مشروعا مفصلا . وقد ركز في هذا العام على مفاوضاته مع اسبانيا ، ومع أنها لم تكن تحتل مركزا دوليا تستطيع بواسطته أن تعرقل أعمال فرنسا ، الا أن تمسكها بالسيطرة على مراكش كان امرا تقليديا ومن الممكن أن تتفق مع بريطانيا أو غيرها من الدول الكبيرة في معارضة فرنسا .

وقد تأسست في مدريد سنة ١٨٨١ ، جمعية الدراسات الأفريقية التي قامت بالدعاية للسياسة الاستعمارية ، وأوحت الى بعض النواب في الكورتيز ، بأن يعلنوا ان أى اعتداء من الخارج على أرض مراكش ، يعتبر تهديدا لاسبانيا ذاتها . وقد انتشرت الجالية الاسبانية في بعض الموانى المراكشية كما شاع استخدام الدورو اى العملة الاسبانية . وحسب اتفاقية سنة ١٨٦٠ فتحت البلاد المبشرين الاسبان ، ومع ذلك فان اسبانيا كانت تأتي من حيث المعاملات التجارية في الدرجة الرابعة : وذلك لأن علاقات اسبانيا مع مراكش قامت اساسا على فكرة القهر والصليبية ، مما أورث روح الكراهية بين الشعبين :

ويعتبر المشروع الذى اقترحه ديلكاسيه على حكومة مدريد سنة١٩٠٢ كسبا كبيرا لاسبانيا ، بالرغم من ان تلك الحكومة لم تفهمه على هذا النحو لاعتقادها بتفوق مركزها على الدول الأخرى في مراكش ، ويقوم المشروع

---

(١) نشرت معظم الوثائق الخاصة بهذه المفاوضات :
أولا : من طرف الحكومة الفرنسية في مجموع الوثائق الدبلوماسية المشار اليها اختزالا (D. D. F.) . كما نشرت وثائق متعلقة بمراكش على حدة بعنوان .
Affaires du Maroc 1901 — 12,
ثانيا : مجموعة الوثائق البريطانية المعروفة . بـ
British documents for the origin of the war 1898 — 1914.

على مبدا انفراد فرنسا واسبانيا بالمسألة المراكشية • وفي حـالة وقوع تغيير اوضع السلطنة • تقتســم الدولتان البــلاد على اساس النفوذ الاقتصادي • او الحماية • أو الاحتلال العسكرى حسب الظروف •

ويمنح مشروع التقسيم اسبانيا منطقتين كبيرتين : المنطقةالشمالية ، وتمتد من و دى سيبو على الاطلسي حتى الملوية ؛ وتضم فاس وتازة • والثانية في الجنوب وتمتد من ريودورو (الصــحراء) الى خط ٣٦ شمالا في جبال الأطلس • ويدخل فيها ميناء اغــادير ووادى نون ودرعة • وعــلاوة على ذلك تعترف مقدمة المشروع بالعوامل الصحيحة التى تبرر ادعاءات اسبانيا فى مراكش وهى الجوار والجيوب القديمة • وحق اسبانيا فى أن تعوض مستعمراتها الأمريــكية التى فقدتها فى الحرب مــع الولايات المتحدة بأخرى فى افريقيا ؛ واخيرا يقر المشروع مبدأ حيــاد طنجة وسرية الاتفاق (١) •

وفى هذه الاثناء تولى سيلفلا رئاسة الحــكومة في اسبانيا • وكان شديد التحمس للتفاهم مع فرنسا على تلك المسألة ، فلم يكتف بما ورد فى المشروع من وعد بالتأييد الدبلوماسى • انما كــان يريد أن يحصل على تعهد من الحلف الروسى الفرنسي بالتأييد الى حد خوض الحرب اذا لزم الأمر • وهكذا فوت الاسبان على أنفسهم فرصة لن تتكرر ، فبمرور الوقت زالت عقبات اخرى أمــام فرنسا وتقوى مركزها بالنسبة لمراكش بعد الاتفاق الودي ، فلم يجد دلكاسيه ضرورة فى اعطاء اسبانيا جميع تلك الامتيازات بل قيل ان مشروع سنة ١٩٠٢ لم يكن جديا ، وانما كان هدف ديلكاسيه فقط هو ان يكون لديه سند قوى اذا فشل فى التفاهم مــع بريطانيا •

وفى اسبانيا ذاتها دعــا فريق كبير من الساسة الى ضرورة التفاهم مع بريطانيا ايضــا • ومن الافضل التأكد من الحصول على الغنيمة ، حتى ولو كــان ذلك فى جزء اصغر من البلاد المراكشية •

– ٢ –

الاتفاق الودي ١٩٠٤

بينما كــان ديلكاسيه يتفاوض مــع الحــكومة الاسبانية ، بدا كامبون في صيف ١٩٠٢ بمفاتحة الحكومة البريطانية بخصوص المســالة

(1) D. D. F: serie 2 Tom. I. N. 333.

المراكشية . ولم يكن الاتفاق معها امـــرا سهلا ، سيما وان التنـــافس الاستعماري أدى الى وقوع عدة ازمنـــات بين البلدين ، كان أقربها أزمة فاشودة سنة ١٨٩٨ ، ثم تلك الشماتة التى ابداها الفرنسيون تجاه كوارث الانجليز في حرب البوير .

وكـــانت بريطانيا ما تزال تحتل المكـــان الاول في تجارة مراكش الخارجية . ففى سنة ١٩٠٠ بلغت قيمة المبـــادلات التجارية بينها وبين مراكش ٣٤ مليون فرنك مقـــابل ٢٠ مليون لفرنسا . ولم ترجـــح كفة الفرنسيين الا بعد سنة ١٩٠٦ ومـــع ذلك فقد ظلت انجلترا ثانية الدول الاوربية من حيث قيمة التبادل التجاري مع مراكش . ففى سنة ١٩٠٨ بلغ نصيبها من تجارة مراكش الخارجية ٣٢٪ ، بينما قفزت فرنسا الى ٤٥٪ ، مع ملاحظة التجاوز عن المعاملات التى تتم عبر الجزائر فان جـــزءا كبيرا منها لا يدخل تحت الاحصاء لاعفائه من الضرائب الجمركية .

والاساس الثانى لاهتمام بريطانيا ، استراتيجي ، يتمثل فى محافظتها على وضع طنجة حتى ان ممثلها فى تلك المدينة هيى ، كان يسمى نفسه حارس بوابة المتوسط . اذن فان فكرة اعطاء طنجة وضعا دوليا نبتت منذ بدء تلك المحادثات الانجليزية الفرنسية وهذا علاوة على ان السلاطين اعتادوا ان يلجأوا الى بريطانيا فى ازماتهم الســـياسية فكانوا يرغبون في توطيد الصلات معها ، وقد اشرنا الى اختيارهم لهاري ماكلين البريطاني ليكون مدربا للجيش المراكشي . لذلك شكا كامبون عندما بدا يطرق المشكلة ، من تسرب النفوذ الانجليزي فى البلاط المراكشي وقال ، ان مصالح بريطانيا فى مراكش تقتصر على امرين : الميدان الاقتصادي ، والاستراتيجي الذى يتمثل فى المحافظة على حياد طنجة . اما مصـــالح فرنسا فسياسية واقتصادية معـــا .

واذا كانت بريطانيا لا تقبل استيلاء اى دولة اوربية على طنجة ، فان استيلاءها هي عليها سيؤدي الى تكتل جميع الدول المهتمة بمراكش ضدها ، وعليـــه فان حياد طنجة هو خير حل . وفى نظير ذلك الحياد يجب على بريطانيا ان تعترف بتفوق مصالح فرنسا في مراكش ضمن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن . اجـــاب لانزدون بأن ماكلين مجرد مدرب يمكن طرده ، وسلم بحق فرنســا في الاهتمام بمراكش نتيجة المجاورة ، ولكنه اعتذر عن التقيد بشيء نظرا لانشغال البرلمان .

وعندما استؤنفت المحادثات فى نهاية عام ١٩٠٢ وبداية ١٩٠٣ كانت الاوضـــاع الدولية قد تحولت لصالح بريطانيا . فانتهت حرب البوير وتم

التحـــالف البريطاني الياباني . وانصرفت روسيا الي الاهتمام بالشرق الأقصى . ويبدو ان اعجاب ادوارد الســـابع بمجتمع باريس ، وزيارته للعاصمة الفرنسية فى مارس ١٩٠٣ . قدمت مناسبة طيبة للتوصل الى تفاهم . وقد شعر الانجليز بأنه رغم تحسن مركزهم الدولى فان فرنسا تتمتع بوضع ممتاز فى مراكش باعتبارها دولة قوية تستطيع ضبط الأمن فى تلك البلاد المضطربةسيما بعدوقوع ثورة بو حمارة الخطيرة ، هذا بجانب انفراد فرنسا بتقديم القروض . فمن الخير لبريطانيا ان تتفق على المسألة المراكشية اذا كان ذلك يحقق لها فائدة فى منطقة أخرى .

وحسب الوثائق الانجليزية بدا لانزدون فى صيف ١٩٠٣ يفاتـــح الحكومة الفرنسية فى امكان ربط المســـألة المصرية بموضوع مراكش فى الميدانين السياسى والاقتصادى . ولكن الوثائق الفرنسية تنفى ان يكون ديلكاسيه قد قبل بحث المسألة المصرية من حيث اوضاعها السياسية . وفى هذه الأثناء تدخل كرومر المعتمد البريطانى فى مصر كعنصر جديد فى تلك المحادثات ، فحث لانزدون على اهمية تسوية المسألة المصرية مهمـــا كلف ذلك من تنازلات فى مراكش .

وحتى ذلك الوقت كانت نظرية ديلكاسيه هى ان فرنسا لا ترغب فى جعل مراكش مســـتعمرة على الأقل فى الجيل الحاضر ولا ســـيما انها اسست أمبراطورية استعمارية كبرى لم تستوعبها بعد . اذن فتدخل كرومر هو الذى حول وجهة المفاوضات من فكرة تقسيم نفوذ الى مبدأ احتمال تغيير الوضع الراهن . او بعبارة أخرى التمهيد لفكرة وضـــع الحماية على كل من مصر ومراكش . وقد برهن كرومر على نظريته على النحو التالى (١) .

ان مراكش تهوى بسرعة ومصيرها هو الوقوع فى يد دولة اوربية . ولا يؤخر ذلك سوى تنافس تلك الدول . ولا شك انه اذا انهارت حكومة مراكش فجأة فان فرنسا لن تدع الفرصة تفلت منها . ولما لم يكن فى نية الحكومة البريطانية أن تستولى على مراكش ، ولما كانت هذه الحـــكومة لتعترف بأن اسبانيا ليست قادرة على القيام باستعمار مراكش وحدها .

اذن فمن الأفضل ان تعترف لفرنســـا بجميع مطالبها مقابل عدة شروط وهى : حياد طنجة ، وحرية التجـــارة البريطانية فى مراكش ، وتخصيص منطقة من البلاد لاسبانيا . وفوق ذلك كله انهاء العراقيل التى يقيمها الحلف الفرنسى الروسى فى وجه الادارة البريطانية فى مصر .

---

(1) B. D. W. Vol. 2 N 359.

قبلت فرنسا على كل حال ربط المسالة المصرية بمسألة استعمار أفريقيا • وحينئذ عرضت الحكومة البريطانية مطالبها في مصر وهي : «الاشراف على المشروعات الاقتصادية ، والغاء الرقابة المالية الدولية • وتعترف بريطانيا لفرنسا في نظير ذلك بالانفراد بالاصلاحات اللازمة في مراكش •

اجاب ديلكاسيه على هذه العروض بقوله « انكم تعدوننا بميزة قد تقوم دونها عقبات دولية ، أما في مصر فان بريطانيا ستستفيد مباشرة من تنازلاتنا » • ورد الوفد البريطاني بأن الدول حقوقا تقليدية في مصر ، كالامتيازات وهي في ذاتها معرقل للادارة البريطانية •

اما نقطة الخلاف الثانية فتتعلق بحدود المنطقة الساحلية المحايدة • فطالب الانجليز بأن تمتد من الجزائر حتى مزغان ، بينما راى الفرنسيون ان تقتصر على المنطقة المتاخمة لمضيق جبل طارق • وسنرى ان هذه المسالة قد حلت حلا وسطا بتخصيص منطقة محايدة في طنجة ، وتحديد منطقة النفوذ الاسبانية • كذلك أصر الفرنسيون على تحديد المدة التي تستمتع خلالها بريطانيا بحرية التجارة • وعلى العموم كان الانجليز يعتقدون بأنهم تساهلوا كثيرا نظرا لان مصر بأيديهم فعلا • بينما ان مراكش تشكل كسبا جديدا لفرنسا • ولكنهم لم يأسفوا اذ سويت المسالة المصرية وكفت فرنسا عن معارضة الاحتلال •

وقع الاتفاق الودي في ٨ ابريل ١٩٠٤ وهو يشمل تسوية خلافات استعمارية في مناطق اخرى • وسنتناول هنا البنود الخاصة بمراكش(١)• ويلاحظ ان بعض البنود قد ورد في القسم العلني من الاتفاق وبقي بعضها الآخر سرا حتى سنة ١٩١١ •

وتشير البنود العلنية الى ان الاتفاق يتعلق فقط بمسالة الاصلاحات الادارية والاقتصادية وغير ذلك ، فيكون لبريطانيا مطلق الحرية في مصر بهذا الصدد ؛ ولفرنسا نفس الحرية في مراكش • ولكن تتعهد الدولتان بعدم تغيير الوضع السياسي الراهن في البلدين •

وبعد أن تتعهد فرنسا في المادة الأولى بعدم المطالبة بتحديد موعد لانهاء احتلال مصر ؛ تعلن في المادة الثانية انها لا تنوي تغيير الوضع في

---

(١) نشر هذا الاتفاق في اماكن عدة وكان موريل من اسبق الذين جمعوا الاتفاقات السرية الخاصة بمراكش ونشرها سنة ١٩٢١ •
Morel. Morocco in Diplomacy Appendix 3-4.

مراكش . وتعترف بريطانيا بأن هذا الأمر يعنى فرنسا بصفة خاصة باعتبارها الدولة المجاورة ، على ان تحافظ على النظام فى تلك البلاد وأن تقدم المساعدات لجميع الاصلاحات الادارية والمالية والاقتصادية والعسكرية اللازمة . وتعلن بريطانيا انها لن تعرقل هذه الاجراءات بشرط الا يمس ذلك بحقوقها الناجمة عن المعاهدات والعرف بما فى ذلك التجارة والملاحة فى الساحل على ما كانت عليه سنة ١٩٠١ .

وتؤكد المادة ٤ تمسك الدولتين بمبدأ حرية التجارة فى مصر ومراكش وعدم فرض رسوم استثنائية فيهما لمدة ٣٠ سنة وانما تستأثر كل دولة بامتيازات المشروعات ذات المنافع العامة ، بينما يكون لموظفى الدولتين حق المساواة فى المعاملة بمصر ومراكش .

وتتعهد الحكومتان فى المادة ٧ بمراعاة حياد مضيق جبل طارق فلا تسمحان باقامة تحصينات على الساحل الممتد من مليلة حتى المرتفعات الواقعة على الفرع الجنوبى لنهر سيبو ، باستثناء مدينة مليلة ذاتها والحصون الاسبانية القائمة حاليا .

وتفصل المادة ٨ وضع اسبانيا على النحو الآتى : نظرا لشعور الصداقة التى تكنها الدولتان نحو اسبانيا فانهما تراعيان مصالحها فى مراكش المترتبة على الجوار والجيوب ، ولذا ستقوم فرنسا بالتفاهم معها بهذا الشأن ، ثم تبلغ ما تصل اليه من اتفاق الى الحكومة البريطانية . واخيرا تعهدت الدولتان بتبادل التأييد فى المجال الدولى عند نظر المسألتين المصرية أو المراكشية .

اما القسم السرى فيصرح بالاحتمالات التى قد تنشأ عن تغيير الأوضاع الراهنة ففى حالة اضطرار احدى الحكومتين لتغيير سياستها فى مصر أو مراكش ، تبقى بعض المبادىء التى اتفق عليها قائمة مثل حرية التجارة وحياد طنجة . كما تعهدت الدولتان انه فى حالة تغيير نظام الامتيازات فى مصر لفرنسا إتباع نفس الاجراءات فى مراكش .

وتحدد المادة ٣ من الاتفاق السرى المنطقة الساحلية التى يمكن أن تئول الى الادارة الاسبانية فى حالة ما اذا كف السلطان عن ممارسة سلطاته فيها . وفى هذه الحالة لابد ان تلتزم اسبانيا بمبدأ حرية التجارة وعدم اقامة التحصينات حسب المادة ٧ ، وعدم التنازل عنها لطرف ثالث . واخيرا فى حالة عدم موافقة اسبانيا على هذا التصريح فان الاتفاق يظل ساريا .

لقد ازال الاتفاق الودى اخطر عقبة دولية امام فرنسا ومهد لها كى تفرض رغباتها على اسبانيا ، وظهر تماسك الدولتان تماما اثناء مؤتمر الجزيرة وخلال ازمة اغادير ، مما مكن فرنسا من التغلب على المعارضة الألمانية . ومما يسترعى الانتباه انه بينما سلمت الدولتان الاستعماريتان بارتباط مشكلتيهما ، اغفل كل من الوطنيين فى مصر ومراكش فكرة التعاون فيما بينهما ، واخذ كل فريق يحتج على الاتفاق الودى داخل محيطـه الخـاص .

واذا كانت تسوية المنافسات الاستعمارية هى منبت فكرة الاتفاق الودى ، فقد صار له بعد ذلك مغـزى بعيد فى تاريخ كـل من بريطانيا وفرنسا . فيعتبر هذا الاتفـاق نواة للكتلة الانجليزية الفرنسية الروسية التى حاربت المانيا فى الحرب العالمية الأولى .

- ٣ -

التقسيم الفرنسى الاسبانى سنة ١٩٠٤

كانت الخطوة التالية بعد الاتفاق الودى هى التفاهم مع اسبانيا حول مناطق النفوذ . وبدات المفاوضـات بهذا الشـان منذ ١٨ ابريل ١٩٠٤ وصادفت عدة صعوبات فاحتجت اسبانيا اولا على صغر منطقة النفوذ التى تعرضها فرنسا بالقياس الى مشروع ١٩٠٢ خاصة وان التقسيم الجديد يخرج فاس وتازة من منطقتهم . واجاب ديلكاسيه بأن فرنسا قد ضحت بمصالح اخرى للوصول الى مراكش ، ومن حقها ان تحصل على نصيب اكبر . ثم ان الاتفاق الودى لا يشير الى حقوق اسبانيا فى المنطقة الجنوبية وفرنسا مستعدة مع ذلك لاعطاء اسبانيا جزءا صغيرا فى الجنوب ، ولكن بدون اقليم السوس الكبير . ثم تساهل ديلكاسيه قليلا فى توسيع منطقة الريف رغم احتجاجات العسكريين الفرنسيين . واصبحت منطقة النفوذ المبدئية حسب اتفاقية سنة ١٩٠٤ توازى تقريبا $\frac{1}{5}$ المنطقة الفرنسية .

اما نقطة الخلاف الثانية بالاصلاحات ، وحسب الاتفاق الودى تأخذ فرنسا منذ التوقيـع على عاتقها الاصلاحات المالية والادارية ... الخ . فمن المفروض ان تترك لاسبانيا تولى هذه الشؤون فى منطقتها . غير ان الاسبان فضلوا على ذلك المشاركة مع فرنسا فى كوندمنيوم اقتصادى او (سيطرة ثنائية) على اقتصاد البلاد كلها . فابدى الوفد الفرنسى استعدادا للتساهل فى هذه المسألة . ولكن الخلاف احتدم حول نقطة اخرى وهى اصرار فرنسا على سرية الاتفاق ، فتساءل الوفد الاسبانى : كيف تستطيع

الحكومة مواجهة الكورتيز المتحمس للتوسع فى مراكش ؟ واعترض دلكاسيه بأن اعلان الاتفاق سيثير مشاكل دولية ، وفضلا عن ذلك لا يمكن التصريح بتقسيم بلد ، ما زال مستقلا رسميا ، الى مناطق احتلال . واقترح أن يطلع رؤساء الأحزاب بصـــورة ودية على الاتفاق . واخيرا حل الخلاف بتجزئة الاتفاقية بين تصريح علنى وبنود سرية .

وقعت الاتفاقية فى ٣ اكتوبر ١٩٠٤ وجاء القسم العلنى مقتضبا (١). فهو يشير الى اتفاق الحكومتين على تحديد مدى حقوق كل من الدولتين فى مراكش ، تلك الحقوق الناجمة عن ممتلكات فرنسا فى الجزائر واسبانيا فى الساحل . واعلنت اسبانيا تأييدها للاتفاق الودى بما فى ذلك البند الخاص باحترام سيادة السلطان وسلامة أراضيه .

اما القسم السرى فيفصل معنى تلك الحقوق ، وذلك بتقسيم مراكش الى منطقتى نفوذ وتخطيط حدود كل منطقة . وتعهد اسبانيا بعدم التصرف فى منطقتها خلال ١٥ سنة الا بموافقة فرنسا . وإذا أصبحت المحافظة على الوضع الراهن فى مراكش امرا مستحيلا أمكن لأسبانيا استعمال حقها فى العمل طبقا لهذا الاتفاق (مادة ٣) . وتعيد بنود الاتفاق الأخرى كثيرا من مبادىء الاتفاق الودى . كتعهد اسبانيا بعـــدم التنازل عن جزء من منطقتها لطرف ثالث ، والاعتراف بوضع طنجة الخاص وتحديد المنطقة المحايدة فتمتد عند نقطة تقع على بعد ٣٠ ك . م جنوب شرق مليلة .

كما نص الاتفاق على اشتراك البلدين فى المشاريع الاقتصادية ، وعلى حرية انشاء المدارس وتداول العملة الفرنسية والاسبانية فى كلتا المنطقتين، وأكدت المادة ١٦ صفة الاتفاق السرية ، فلا يجوز نشرها الا بعد التشاور أو انقضاء ١٥ عـــاما .

كان هذا الاتفاق نقطة ثالثة أحرزها دلكاسيه فى سياسته الرامية الى احاطة مراكش بالاتفاقات الثنائية مع الدول الاستعمارية . وقد استعد بعد ذلك للضغط على حكومة فاس حتى ترضخ لساسة التدخل ، لولا أن ظهر عنصر دولى جديد وهو تدخل المانيا فى المشكلة ، ورغم أن الأهداف الحقيقية لسياسة كل من فرنسا واسبانيا ظلت سرا فى الاتفاقات السابقة الا أن التصريحات العلنية قد اثارت الشكوك فى المجال الدولى ، وفى مراكش ذاتها شعر الوطنيون بوجود مؤامرة لا يعرفون مداها بالضبط ، ولذلك رحبوا بظهور المانيا فى الميدان .

---

(1) Morel Appendix 8-9.

تدخل المانيا

ظهرت المانيا متأخرة بين الدول الأوربية الأخرى التي كانت على علاقات اقتصادية بمراكش خلال القرن التاسع عشر ، ولذلك كان موقفها سلبيا في مؤتمر مدريد فكانت تعليمات بسمارك بأن يساير الوفد الألماني وجهة النظر الفرنسية . ومنذ سنة ١٨٨٦ لوحظ تردد السفن الألمانية على موانى مراكش الجنوبية مما يدل على أن هذا التردد انما جاء نتيجة تحول بسمارك الى السياسة الاستعمارية ، وحصول المانيا على التوجو والكاميرون فى غرب افريقيا ، فاصبح شاطىء مراكش الغربى واقعا فى طريق الملاحة البحرية الى هاتين المستعمرتين ، ومن جهة اخرى اسست المانيا مفوضية فى طنجة سنة ١٨٧٣ .

وعندما تولى ولهلم الثانى الحكم ، أرسل مولاى الحسن سفارة للتهنئة بهذه المناسبة ومن الواضح انها تتمشى مع سياسته الرامية الى الموازنة بين القوى الطامعة . وقد رحب الامبراطور بالبعثة ، وارسل الى السلطان يخبره بأنه يستطيع الاعتماد عليه . واعقب ذلك توقيع معاهدة تجارية سنة ١٨٩٠ منحت المانيا الامتيازات التى تتمتع بها الدول الأخرى ، ومن بينها حرية اقامة البيوت التجارية فى جميع الموانى .

ومع أن الألمان كانوا مبتدئين فى تجارة مراكش ، الا انهم اظهروا براعة فى التعرف على الذوق الوطنى ، ولذلك نمت تجارتهم بسرعة . ففى سنة ١٩٠١ بلغت قيمة صادرات المانيا الى مراكش ٢ر٥ مليون مارك ، ووارداتها ٤ر٥ مليون وفى سنة ١٩١١ وصلت الى ٢٥ مليون مارك . وهو ما يعادل ١٣٪ من تجارة مراكش الخارجية . وعلى ذلك فقد ظلت المانيا متأخرة بكثير عن فرنسا وانجلترا فى هذا الميدان ، ولكنها على كل حال كانت فى المرتبة الثالثة (١) . وقد اثار هذا النشاط اهتمام الحزب الاستعمارى واصبح الاعتقاد السائد بين الصناعين الألمان هو ان مراكش تضم كثيرا من المواد الخام اللازمة لهم . ولا شك أن الانجليز قد راعوا تزايد تجارة المانيا فى موانى الجنوب حينما اقترحوا اثناء محاولة التقارب مع المانيا ، وضع بعض تلك الموانى المراكشية تحت تصرفهم فلما تبدلت الاتجاهات الدولية سنة ١٩٠٤ ادرك الحزب الاستعمارى الألمانى قرب وقوع

---

(١) اهتمت كاتبة امريكية بالجانب الاقتصادى فى رسالتها عن ازمة اغادير انظر :

Barlow-the Agadir Crisis.

مراكش فى يد دولة او اكثر من الدول الاستعمارية الاخـرى • ونبها حكومتهم الى ان هذا الوضع سيؤدى الى القضاء على مبدأ حرية التجـارة القائم فى مراكش • وتصادف ذلك مع وصول وفد مراكشى الى برلين يستحث حكومتها على مساعدة السلطان ازاء الدول الطامعة ، اثر تردد انبـاء الاتفاقات • ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يفكر فيها السلطان فى الاستعانة بألمانيا ، فقد اشرنا الى سفارة من هذا النوع جاءت الى برلين سنة ١٨٩٠ •

وفى اثناء المفاوضات الفرنسية الاسبانية حاولت المانيا عرقلة التوصل الى اتفاق دون أن تحقق هدفها وفى نفس الوقت لم تستجب لرغبة السلطان حينما وصل وفد مراكش الى برلين سنة ١٩٠٤ ، بل انتظرت حتى لاحت الفرصة المناسبة ، وكانت هذه الفرصة هى هزيمة روسيا ، اكبر حليف لفرنسا ، فى الحرب مع اليابان أوائل سنة ١٩٠٥ •

كان الامبراطور فى هذه الاثنـاء يقوم برحلة فى البحر المتوسط ، فحثه المستشار بيلوف على التوقف فى طنجة للاعلان عن سياسـة ألمانيا الجـديدة •

وفى العاصـمة الدبلوماسية لمراكش ، القى ولهلم الثـانى فى ٣١ مارس ١٩٠٥ خطابا امـام مندوب السلطان الذى جاء لاستقباله ، اعتبرته الحكومة الفرنسية تهديدا خطيرا للمكاسب التى احرزتها • فقد جاء فى الخطاب « أن هذه الزيارة موجهة الى السلطان صاحب السيادة والاستقلال التام فى بلاده ، وانى آمل أن تفتح مراكش ، فى ظل سيادته الكاملة ، للمنافسة التجـارية السلمية الحرة لجميع الأمم دون احتكار أو استثناء ثم اعلن ان ألمانيا مصممة على أن تحمى مصالحها » •

كان خطاب طنجة مؤذنا بتحول جوهرى فى السياسة الالمانية ولكن ديلكاسية رأى المضى فى سياسته دون التأثر بتصلب المـانيا ، فاخذ يعد لارسال الأساطيل الى سواحل مراكش ، حتى يجبر السلطان على قبول الأصلاحات التى أصبح من حق فرنسا الاشراف عليها حسب الاتفاق الودي • بيد أن السلطان قاوم ، ولقى تشجيعا من المانيا على هذه المقاومة بحجة الدفاع عن مبدأ الباب المفتوح لجميع الدول كى تتنافس على المشروعات الأنشائية • وهنا وقع خلاف بين ديلكاسيه ورئيس الوزرا روفييه الذى خشى من أن يؤدي التشدد فى المسالة المراكشية الى الحـرب • ولكن ديلكاسيه كان يعتقد بأن الحـلف البريطانى سيكون رادعـا لالمانيا ، والا فلا بأس من المخاطرة ولذلك تعرض لهجوم من النواب اليساريين الذين احتجوا على توريط فرنسـا فى الحرب ، من اجل مصـالح استعمارية •

ولما كان اصحاب هذه المصالح انفسهم قد انتقدوا ديلكاسيه من قبل بسبب اشراكه اسبانيا فى الاصلاحات ، فقد تحرج مركز وزير الخارجية وقدم استقالته فى اوائل مايو . وقبل روفييه هذه الاستقالة ، فقيل بانه ضحى بوزير الخارجية ارضاء لالمانيا .

وعندما اخذ روفييه على عاتقه الشئون الخارجية اضطر الى الاستمرار على سياسة سلفه . فقد لاحظ من جهة ، ان استقالة وزير خارجيته نتيجة التهديد الالمانى يشكل هزيمة ادبية لفرنسا . ومن جهة اخرى اعتقد بان حكومة مراكش ستصبح اكثر جراة على المعارضة . وفعلا لم ينقض شهر مايو حتى ابلغت حكومة مراكش فرنسا رفضها وضع جميع الاصلاحات المقترحة تحت اشرافها ، معتذرة بان مجلس الأعيان لم يعط السلطان الحق فى منح هذه الامتيازات ، ولا يستطيع السلطان مخالفة رغبات المجلس واتبعت ذلك باقتراح بعقد مؤتمر دولى للنظر فى وسائل تنفيذ الاصلاحات وتوفير النفقات اللازمة لها (1) .

وسرعان ما أعلنت المانيا عن تأيدها لفكرة عقد المؤتمر . وتحير روفييه بين التنازل عن المكاسب التى احرزها فى الاتفاقات السابقة ؛ وبين المخاطرة بالحرب مع المانيا . ولذلك حاول ان يوسط تيودور روزفلت فى النزاع دون جدوى . وجس نبض بريطانيا فوجدها مستعدة لتأيد فرنسا الى أبعد الحدود . ولكنه كان يعلم ان خوض الحرب من اجل المسالة المراكشية لن يكون مقبولا لدى الرأى العام الفرنسى ، فان لسان حاله سيقول « اذا كنا قد تجنبنا الحرب مع المانيا من اجل الالزاس واللورين افليس من باب أولى أن نتجنبها من أجل مراكش ؟ كذلك مال روفييه الى محاولة التفاوض مع المانيا بخصوص هذه المشكلة .

عرض روفييه اولا على الحكومة الألمانية بعض الامتيازات المالية فى الدولة العثمانية ليصرف نظرها عن تلك المسالة ، ولكن رادولين السفير الالمانى فى باريس اصر على تأيد مراكش فى ضرورة عقد مؤتمر دولى ينظر فى الامتيازات الاقتصادية ، واذا لزم الامر فى اشراف دولى على قوات الأمن المراكشية . وبعد ذلك يمكن ارضاء فرنسا فى المطالب الاخرى .

انصب الخلاف حول مبدأ عقد المؤتمر . فحاول روفييه أن يقنع المانيا بانه اذا كانت قد قبلت مبدئيا الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر ، أفليس من الأفضل الاتفاق على المشكلة برمتها بواسطة محادثات ثنائية ؟

(1) Morel Appendix 5-6.

رفض رادولين هذه الفكرة وقال انـــه لابد من قبول مبدأ المؤتمر اولا . ثم بعد ذلك يمكن التسليم بمصالح فرنسا فتستطيع القيام بالاصلاحات التى ترغب فى ادخالها او اخذ مسئولية لأمن فى المنطقة الشرقية وفيما عدا ذلك لابد من مساواة الدول .

سلم روفييه اخيرا بمطالب المانيا ، وذلك باعلان قبوله عقد مؤتمر فى ٨ يوليو . وقرن الاعلان بنشر المذكرة الألمانية التى تعترف بمصالح فرنسا الخاصة فى مراكش واعلن عن انسحاب البعثتين الألمانية والفرنسية من فاس حتى تتوقفـــا عن الضغط على السلطان بخصـــوص الامتيازات الاقتصادية الى ان ينعقد المؤتمر .

– ٥ –

مؤتمر الجزيرة

اعتبرت المانيا انعقادالمؤتمر نجاحا كبيرا لسياستها ، لأنها يعنيهاليس هو المحافظة على استقلال مراكش ، بل توطيد مركزها الدبلوماسى فى أوروبا . وليس جديدا على السياسة الألمـانية اتخاذها المشاكل الاستعمارية ، مجرد اداة للضغط على الدول فى ميدان العلاقات الاوربية . وسيتضح هذا الاتجاه فى مناسبات عدة خلال تطورات المشكلة المراكشية . فعندما ابدى السلطان انزعاجه للاتفاق الألمانى الفرنسى طمانه تاتنباخ المفوض الألمانى فى طنجة ، الى أن المانيا ترضى فرنسا مؤقتا الى ان ينعقد المؤتمر .

وبالرغم من أن بريطانيا وأسبانيا كانتا اشد من فرنسا معارضة لفكرة المؤتمر ، الا أن معارضتهما انتهت بانتهاء المعارضة الفرنسية ، وذلك على أساس الفكرة السائدة وهى أن فرنسا هى الطرف المعنى الأول فى المسألة المراكشية : وطبقا لمذكرة ٨ يوليو كان لابد من تفاهم المانيا وفرنسا اولا على جدول اعمال المؤتمر ، فبحثت مسائل الخلاف الرئيسية وهى :

اولا : موضوع المحافظة على الامن وبهذا الشان اصرت فرنسا على اخراج مسألة الحدود الجزائرية المراكشية باعتبارها مسألة خاصة انتهت تسويتها مع مراكش . اما أمن الموانى التى تحتاج شواطئها الى اشراف اوربى فقد قبلت فرنسا تحديد الموانى التى تخضع لهذا المبدأ بطنجة والعرائش والدار البيضاء والرباط . وهى تنوى أن تحصل على مركز ممتاز فى هذا الاشراف . ويتعلق بهذا الموضوع حظر تهريب الأسلحة الى مراكش وضرورة اخضاعه لرقابة الدول .

ثانيا : موضوع المصرف المكلف بمنح القروض والاصلاح النقدى فاتفق على أن يكون دوليا . وطال الجدل حول امتيازات المشروعات الانشائية الأخرى التى كان كل من تاتنباخ وتايندييه يتسابقان فى فاس للحصول عليها ، ولا سيما مشروع بناء مرسى طنجة ، فادعى كلا الفريقين ان السلطان قد منحه له .

ثالثا : مكان عقد المؤتمر وقد اقترح السلطان طنجة وايدته المانيا ، واعترضت كل من فرنسا واسبانيا بحجة عدم توفر الأمن . واستقر الرأى على الجزيرة الخضراء ، وهى مدينة صغيرة على ساحل اسبانيا الجنوبى .

يرى الكتاب الالمان انهم قد تساهلوا اثناء هذه المحادثات التمهيدية لانها تصادفت مع محاولة من جانب ولهلم الثانى لانشاء حلف قارى من المانيا وفرنسا وروسيا . وكان فى نيته اجتذاب فرنسا بواسطة التنازلات فى مراكش ، الا ان فكرة هذا التحالف لم تستمر طويلا .

حرصت فرنسا على ان تدعم مركزها فى المؤتمر قبل انعقاده وذلك بالاتفاق مع حلفائها ، فجرت مشاورات مبدئية مع بريطانيا (١) لتنسيق التعاون العسكرى لمواجهة شتى الاحتمالات . وبالنسبة لاسبانيا رؤى التفاهم مقدما على بعض الامور التفصيلية التى ستبحث فى المؤتمر حتى يكون التضامن تاما بين البلدين . من ذلك مثلا اشراك الأموال الاسبانية فى القروض والمشروعات . وكذلك اسهامها فى الاشراف الدولى على أمن الموانى وخاصة فى منطقة نفوذها ، وفى الرقابة البحرية المفروضة على تهريب الأسلحة ، كما اتفق على أن تستأثر فرنسا بمكافحة تهريب الاسلحة على الحدود الجزائرية بينما تقوم اسبانيا بهذه المهمة على الحدود المشتركة مع الصحراء .

وكانت اهم مشكلة واجهت تلك المحادثات هى شرطة طنجة ، فهى تقع وسط منطقة النفوذ الاسبانية ، ولكن ضباطا فرنسيين قد استقدموا من زمن للاشراف على شرطة هذه المدينة . واخيرا اتفق على مساهمة اسبانيا فى أمن ذلك الميناء . وتقسيم الاشراف على الموانى الاخرى بين الدولتين العرائش لاسبانيا ، والدار البيضاء والرباط لفرنسا . وتم التوقيع على معاهدة بهذا المعنى فى ٣ سبتمبر ١٩٠٥ (٢) .

---

(1) D.D.F. Scrie 2 T. 7

(2) Morel Appendix 11

انعقد المؤتمر فى يناير ١٩٠٦ ومثلت فيه معظم دول مؤتمر مدريد ، بالاضافة الى روسيا التى دعيت بناء على اقتراح خليفتها فرنسا . وكانت الدول ما بين ملتزم للحياد وهى غالبا الدول الصغيرة ، وبين مؤيد أو ميال لفرنسا . فمثلا حاولت الولايات المتحدة ان تلعب دور الوسيط ولكنها كانت اميل الى فرنسا ، والذى يعنيها من المؤتمر هو مبدا الباب المفتوح . وكان هدف الانجليز هو المحافظة على الاتفاق الودى ولكن دون استثارة المانيا الى الحرب ، ومع ذلك فقد اتهمهم الوفد الالمانى بأنهم فرنسيون اكثر من الفرنسيين . والدولة الوحيدة التى ايدت المانيا على طول الخط هى النمسا ومع ذلك لم تكن مراكش تعنيها مباشرة .

وتراس وفد مراكش فى هذا المؤتمر ، المقرى ومحمد الطريس . وكانت تعليمات الوفد تقضى بأن يتخذ موقف المعارضة من اى قرار يمس استقلال مراكش ، وخاصة الزامها بضباط فرنسيين لتدريب الجيش . وكان عليه أن يطالب الدول بالا تعرقل حق مراكش فى فرض الرسوم الجمركية فى بعض الموانى على الأقل لأنها المورد الرئيسى الذى تستعين به الحكومة للانفاق على قوات الأمن .

وظهر خلال المؤتمر كيف ان موقف المانيا يختلف تماما عن الوفد المراكشى الذى عول على تأييدها . كانت خطة المانيا هى عدم المطالبة بامتيازات خاصة لنفسها حتى تقنع الدول بمبدأ المساواة الاقتصادية . والهم من ذلك منع فرنسا من الاشراف على الشرطة الوطنية لأن ذلك يعنى (تسليم مراكش لها) . ولكن المانيا لم توفق فى تحقيق خطتها .

أما تعليمات المندوب الفرنسى فكانت تقضى باستبعاد مسألة الحدود من المؤتمر ومعارضة إى محاولة لتدويل شرطة الموانى سواء بفكرة اعطائها لدول صغيرة او محايدة، وانما تتولاها فرنسا باعتبارها (دولة اسلامية(٢)). ومن تعليمات المندوب الفرنسى ايضا معارضة تدويل مكافحة تهريب الاسلحة فيقتصر على بلاده مع اسبانيا .

وبخصوص مصرف الدولة المقترح انشاؤه تقبل فرنسا اسهام الدول فيه ، على ان تحتفظ بالأغلبية فى مجلس الادارة وبرئاسة هذا

---

(٢) قد يبدو هذا التعبير غريبا ، ومعناه فى اذهان الفرنسيين ان فرنسا تحكم عددا كبيرا من الشعوب الاسلامية فى مستعمراتها ، والأغرب منه أنى سمعت سنة ١٩٥٤ اثناء المناقشات فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، أحد النواب يقول ان فرنسا ثانى دولة اسلامية وتأتى قبل مصر ، على أساس تعداد رعاياها من المسلمين . المؤلف .

المجلس باعتبارها مالكة لاغلبية اسهم الدين المراكشي • وبقدر الامكان يقتصر البـــاب المفتوح على التجارة دون المشروعات الانشائية •

اصطدم وفد المانيا وفرنسا في معظم الموضوعات التي بحثها المؤتمر ، ولا سيما في موضوعي المصرف والشرطة • فتمسك الألمان بمبدأ المساواة في مصرف مراكش المقترح واخضاعه لرقابة القناصل •

وسنرى أن فرنسا قد تساهلت في هذه النقطة بالذات • اما بالنسبة للشرطة فقد تشبثت بموقفها ورفضت جميع المشروعات الالمانية ، ومن اهمها اقتراح بجعل الشرطـــة خاضعة للسلطان على أن يتخذ ضباطـــا لتدريبه وقيادته من الدول الكبرى ، كل في منطقة محدودة ، أو ضباطا من الدول المحايدة لقوات الشرطة عموما •

واوشك المؤتمر ان يتوقف بسبب هـذه المشكلة ، فعرضت النمسا حلا وسطا ، قائلة بان مســـالة مراكش ثانوية ولا تستحق ان يتحطم من اجلها الانسجام الاوربي • وبدعو المشروع النمسوي الى توزيع الاشراف على شرطة الموانى بين فرنسا واسبانيا على ان يعين مفتش عـــام للشرطة من بين الدول الصغيرة المحايدة وهو الذي يشرف على التنظيم الاداري ويقدم تقارير عن الأمن للسلك الدبلوماسي في طنجة •

حـــاول مندوب مراكش أن يوقف هذا التيـــار الذي يتعارض واستقلال بـــلاده ؛ فطالب بالنص على أن يكون ضباط الشرطة تابعين للسلطان وأن تكون التجربة محـــدودة في بعض الموانى لاكلها • حتى الولايات المتحدة اعترضت بان المشروع يؤدي الى التقسيم الذي ينـــافي المبدأ العـــام المسلم بـــه في المؤتمر ، الا وهو المحافظة على استقلال مراكش • وقال الوفد الأمريكي انـــه في حالة عدم الأخذ بمبدأ الدولية ، فمن الأفضل أن تتشكل هيئة مختلطة من الاسبان والفرنسيين للاشراف على شرطة الموانى • وقد اخذ بهذه الفكرة جزئيا •

أصدر المؤتمر قراراته في ابريل ١٩٠٦ ، وهي وثيقة مطولة وتتألف من ١٢٣ مادة وتعرف بميثاق الجزيرة (١) • وجاء في مقدمة الميثاق ان هدف الدول المجتمعة هو المحافظة على الأمن ورخـــاء مراكش في ظل سيادة الســـلطان وسلامة اراضيه • ثم تعـــالج مواد الميثاق بعد ذلك الموضوعات الرئيسية الآتية :

---

(1) Morel Appendix

اولا : امن الموانى ، فتقرر تاليف قوة وطنية تتراوح من ۲۰۰۰ ـ ۲۵۰۰ جندى يشترك فى تدريبها وقيادتها ضباط فرنسيون واسبان بحيث لا يزيد عددهم عن ٥٠ وتكون هذه القوة خاضعة للسلطان • ويتولى ضباط من الاسبان الاشراف فى تطوان والعرائش • وفرنسيون فى ثلاثة موان اخرى على الأطلسى ، ومختلطون من الجنسيتين فى الدار البيضاء وطنجة • ويوافق السلطان على تعيين هؤلاء الضباط ويتولى رئاستهم من الناحية الادارية مفتش عام سويسرى ، وهو الذى يقدم التقارير ، للمخزن وللسلك السياسى فى طنجة ، عن مدى تقدم الأمن •

ثانيا : تهريب الأسلحة ، فيحظر على اهل مراكش استيراد الأسلحة بدون ترخيص الحكومة • ولذلك يجب على المخزن ان يقدم بيانا الى الدول بما يحتاجه من تلك الأسلحة حتى تستطيع الدول ان تقوم بمكافحة التهريب برا وبحرا • وتتولى فرنسا وحدها الاشراف على المكافحة عبر الحدود الجزائرية • واسبانيا فى منطقة الريف والجنوب • ويتبين من هذه القرارات كيف ان ميثاق الجزيرة يتمشى واتفاقيات التقسيم •

ثالثا : تأسيس مصرف دولة لمراكش يكون له امتياز اصدار سندات الحكومة التى تستخدم لتغطية نفقات الأشغال العامة ، وذلك بجانب القروض المالية • وللحكومة المراكشية ان تقترض من المؤسسات الأخرى علاوة على هذا المصرف • ولكن اذا تساوت شروطه مع المؤسسات فله الأفضلية • ويمثل مجلس ادارة المصرف المساهمين حسب نسبة الحصص ، ولا يقل راس المال عن ١٥ مليون فرنك ويتبع القانون الفرنسى فى اعماله • ويعين المخزن مندوبا لمراقبة أعمال المصرف •

رابعا : الضرائب ، يجوز للحكومة المراكشية ان تفرض رسوما على البضائع المستوردة بما لا يزيد على ٢٫٥٪ من قيمتها ، وتحصيل رسوم اخرى بسيطة عن الأرصفة ورسوم بلدية بقصد تحسين المدن • وتسرى هذه الضرائب على المراكشيين والأجانب على السواء • وفى نظير اخضاع الأجانب لتلك الرسوم يجوز لهم تملك العقارات فى الموانى وعلى مسافة ١٠ ك • م حولها ، بدون اذن السلطان • اما فيما عدا ذلك فتشترط موافقته •

خامسا : الجمارك ، وقد فصلها الميثاق تفصيلا دقيقا بحيث عين الرسوم بالنسبة لمختلف السلع مؤكدا مبدا المساواة بين الدول فى الاستيراد والتصدير • ولكنه أخضع مراكش فى هذا الموضوع ، كما فى الموضوعات الأخرى ، للاشراف الدولى ، فقرر تاليف لجنة للاشراف على الجمارك من ٣ اعضاء يختار احدهم مصرف مراكش والآخر يختاره

السلك السياسى من بين احد القناصل الاجانب ، والثالث تعينه حكومة المخزن ٠

سادسا : المشروعات الانشائية والمنافع العامة ، وقد وضع الميثاق الاجراءات التى تضمن المساواة التامة بين الدول فيطرح كل مشروع فى مناقصة عامة ويصدر قرار بالشروط ويقدم للسلك الدبلوماسي فى طنجة ٠ على أن يمارس السلطان السيادة الكاملة على المرافق العامة مثل السكك الحديدية والطرق ٠

يتضح من هذه القرارات أن فرنسا قد خرجت ظافرة بقسط كبير من أهدافها وان لم تكن قد حققتها كلها ، ولا سيما بالوضع الذى كانت تريد فرضه على اقتصاديات مراكش ٠ وحتى فى المجال الدولى قوى المؤتمر التضامن الانجليزى الفرنسى ومهد لاتفاق سنة ١٩٠٧ مع روسيا ٠ والسبب فى ذلك هو انه كان لفرنسا هدف واضح تسعى وراءه بخلاف المانيا ٠

ومع ذلك فقد أعلن بيلوف المستشار الألمانى امام الرايخ ، ان المؤتمر كان نجاحا كبيرا لألمانيا ٠ والسبب فى هذا الاعتقاد كما يلوح لنا هو أن مراكش كانت مجرد اداة فى نظر السياسة الألمانية ٠ واذا كان المؤتمر قد اقر تدخل الدول فى عدة امور تنتقص من سيادة السلطان ، فان ذلك لم يعن المانيا فى شىء ٠

والواقع ان مراكش كانت اكبر خاسر من وراء هذا المؤتمر على خلاف ما كانت تتوقع ، ولم يستطع مندوبها أن يتتبع المناورات السياسية التى وجهت المناقشات ٠ ولذلك سرعان ما ظهر رد الفعل عنيفا فى الأوساط الوطنية ٠

– ٦ –

صدى الحوادث فى مراكش

رأينا كيف كانت حكومة فاس تعانى منذ بداية القرن الحالى من الاضطرابات الداخلية فجاء التدخل الأجنبى ممثلا فى الاتفاقات ومؤتمر الجزيرة مشجعا لتلك الاضطرابات ومعطيا اياها الصفة الوطنية احيانا ٠ وكانت الثورات الداخلية فى حد ذاتها معطلا لتنفيذ قرارات الجزيرة ٠ فقد اصبح من المستحيل اصلاح مالية المخزن لان الضرائب التى قررها المؤتمر لم تنفذ ، كما أن رسوم الجمارك حجزت لتغطية الدين ٠

ومن شواهد هذا السخط الذي عم انحاء البلاد ، اتساع قوة الرسولى في الشمال وكان السلطان قد ولاه اقليم الفحص ، فاصبح يطالب بطنجة مما دعا الحكومة الفرنسية الى التفكير فى ارسال قوات لحماية المدينة ، ولكن المانيا اعترضت قائلة بانه يجب موافقة السلك الدبلوماسى أولا . وعلاوة على ذلك ظهرت ثورات اخرى جديدة اهمها تلك الحركة الدينية التى قام بها ماء العينين فى الجنوب . والتى هدفت الى تخليص مراكش من الضغط الاجنبى وايقاف التوغل الفرنسى فى موريتانيا .

شاهد آخر يتمثل في مقتل الدكتور موشـــان بمدينة مراكش فى مارس ١٩٠٧ . وقد اثار الفرنسيون ضجة كبيرة حول مقتل هذا الطبيب بحجة أن الاهالي قد تنكروا لرسول من رسل الانسانية لديهم . والظاهر أن المراكشيين قد ادركوا حقيقة ملموسة فى ذلك العصر وهى اتصـــال الطب بالسياسة . وفضلا عن ذلك فان موشان عند ما عاد من اجازته الى مراكش أوائل سنة ١٩٠٧ ، اصطحب معه احد الجيولوجيين ، فأثار ريبة السكان بكثرة تجواله حول المدينة . واتهمت فرنســـا احد المستشرقين الألمان بالتحريض على هذا الحادث .

ولم يكن هذا الاغتيال اول حادث من نوعه ، والجديد فيه أن فرنسا لم تكتف كما كانت تفعل فى السابق بتقديم الاحتجاجات وطلب التعويض ، وانما سارعت فى تلك المرة الى احتلال مدينة وجدة متظاهرة بأن ذلك اجراء مؤقت ريثما تجاب مطالبها . وهى مطالب تتجاوز حد المعقول . فمنها عزل باشا مراكش وسجنه بطنجة حتى يشرف المفوض الفرنسى على التحقيق ، ثم تنفيذ اتفاقية الحدود لسنة ١٩٠١ باشراك الفرنسيين فى لجنة مراقبة القسم المراكشي من الحدود . ومن بين المطالب ايضا عزل الادريسى حاكم اقليم الأدرار لأنه يساعد ماء العينين ، هذا علاوة على تعويض كبير لأسرة القتيل . ولما كانت حالة السلطان فى تدهور مستمر ، وليس بوسعه مقاومة تلك المطالب ، فقد سلم بها جميعا .

وكما استغل حادث مقتل موشان لاحتلال الاقليم الشرقى ، تذرعت فرنسا بحادث آخر فى الدار البيضاء لتنزل قواتها فى الميناء ، وتضـــع مراكش بين شقى الرحى التى اخذت تطبق عليها شيئا فشيئا حتى انتهت بالحماية . وكان سخط اهل الدار البيضاء شديدا على الفرنسيين بسبب تصرفات المراقب الفرنسى للجمرك . وبينما كانت احدى السفن تنزل عددا من العمال الأوربيين الذين يعملون فى انشاء سكة حديد الشاوية ، هاجمهم الســــكان وقتلوا ثمانية منهم فى يوليو ١٩٠٧ . وعلى اثر ذلك احتلت فرنسا الميناء وادعت كما فعلت فى وجدة ان الاحتلال مؤقت ريثما تنفذ قرارات مؤتمر الجزيرة بخصوص شرطة الموانى . واشرك الفرنسيون عـدة

مئات من الاسبان فى قوات الاحتلال التى اخـذت تتوافد دون مقاومة طوال شهر اغسطس ، ولكن كان من الواضح ان الاسبان انما جيء بهم لمجرد التغطية فقط •

ومما يسترعى الانتباه ان المانيا لم تعارض فى هذه العمليات ؛ بل علق عليها بيلوف مستشار الدولة قائلا « بأن تلك الاجراءات انما اتخذت لصالح جميع الدول المتحضرة » •

وشعر الوطنيون بأن الدول الأوربية تضـامنت ضدهم • ووجدت مدينة مراكش فى عبد الحفيظ اخى السلطان عبد العزيز زعيما مناسبا للثورة • وكان عبد الحفيظ على خلاف مع اخيه منذ سنة ١٩٠٥ ، وهو يتخذ من مدينة مراكش مقرا له • فتوطدت صلته بماء العينين زعيم الجنوب ، واعتمد عليه فى ثورته • ومن ثم اهتمام الحركة الوطنية بمشاكل الجنوب ، فكان من بين المطالب التى قدمتها استرجاع واحة توات •

ولما كان عبد العزيز قد عـزل حاكم مدينة مراكش تنفيذا لرغبات فرنسا ، فقد ساعد بذلك على تصاعد تلك الحركة المعارضة التى انتهت باعلان عبد الحفيظ سلطانا فى اغسطس ١٩٠٧ فقد انعقد مؤتمر وطنى فى تلك المدينه وقرر المطالبة بطرد الأوربيين من البلاد • وتحديد المناطق التى يجـوز لهم الاقامة فيها كما طالب بالغاء نظام الحمايات والمكوس ومصرف الدولة ، وشرطة الموانى الموضوعة تحت القيادة الأجنبية ، وعدم الاعتراف بالمعاهدات التى تمت بعد مولاى الحسن • وهى فى مجموعها من مقررات مؤتمر الجزيرة •

اعلن المؤتمر الجهاد وخلع عبد العزيز بعد ان ثبت عجزه ، ولجـا السلطان الى علماء القرويين باعتبار ان تقاليد مراكش تقضى باخذ موافقتهم على تولية السلاطين وخلعهم • واستصدر منهم فتوى بأن الوقت ليس وقت جهاد ، وانه وحده هو السلطان الشرعى • ثم راى ان يقوى مركزه بالتقارب من فرنسا فسمح لها بالاشراف على شرطة طنجة بل طلب اليها ارسـال المدربين للجيش ، والتقدم فى الشاوية ذىما وراء موانى الأطلسى اى فى اتجاه فاس • فمنح لذلك وسام فرنسا الرفيع (الليجون دونير) فكان ذلك بمثابة (تعميد السلطان) •

كان محتما ان تسقط هيبة السلطان عبد العزيز ، حتى لدى العلماء الذين ايدوه عن غير اقتناع ولذلك اعلنوا خلعه فى ٣ يناير ١٩٠٨ • وكان السلطان قد غادر فاس الى الرباط فرارا من السخط الذى عم ضـده

فى المدينة المتيدة . وقدم اعيان فاس مطالب تشبه الى حد كبير مطالب مدينة مراكش ، وتضيف اليها امرين هامين :

الاول : المطالبة بالاعتماد على دول المشرق الاسلامى المتقدمة .

والثاني : هو عدم التنازل عن شيء . او توقيع اتفاق مع الاوربيين بدون الرجوع الى الامة .

ونلمس فى هذه الحركة لمحات من الفكرة الدستورية حيث انها دعت الى تكوين مجلس شورى من الاعيان ، لان الحركة كانت تقوم على اكتاف كثير منهم من امثال الجلاوى والجندافى .

واصدر الوطنيون مجلة مخطوطة حيث لم تكن (١) الطباعة قد وصلت الى فاس بعد ، وذلك لترد على جريدة السعادة التي كانت تصدر فى طنجة وتؤيد السلطان عبد العزيز .

نودي بعبد الحفيظ سلطانا عند دخوله فاس فى يونيو ١٩٠٨ . ولكن عبد العزيز لم يستسلم . فحاول ان يسترد عرشه مستندا الى تأييد فرنسا . واستعد للتقدم فى الشاوية التى تفصل فاس عن قواعد عبد الحفيظ فى الجنوب ، فالاشتراكيون وعلى راسهم جان جورس طالبوا بمساعدة عبد الحفيظ على تثبيت مركزه لانه رمز الوطنية والديموقراطية . بينما طالب ممثلا فرنسا فى مراكش وهما رينيو ، وسانت اولير ، باستغلال تلك الظروف وتقديم المساعدة لعبد العزيز الذى وضع بلاده تحت سيطرة فرنسا .

اما بيشون وزير الخارجية فقد وقف موقفا وسطا مؤداه تشجيع عبد العزيز بالمال فقط وتقوية حامية الدار البيضاء ، لكن دون تدخل عسكرى لمناصرته . ومن ثم يئس عبد العزيز فأعلن تنازله عن العرش فى اغسطس ١٩٠٨ .

حاول عبد الحفيظ فى بداية الامر ان يلتزم بأهداف الوطنيين فوجه فى يناير ١٩٠٩ طلبا الى حكومة باريس بالانسحاب من الاماكن التى احتلتها ، وهو متأكد من ان الحكومة الفرنسية (المجيدة) لن تحول دون رغبات الامة المراكشية ، لان حق الامم ليس مقررا فى اوروبا فقط ، بل عند المسلمين ايضا . الا ان عبد الحفيظ لم يقم بشيء فى سبيل التقرب من العالم

---

(١) ابن كانون : احاديث عن الادب المغربى .

الاسلامي . ويبدو ان فكرة الجامعة الاسلامية لم تجد صدى كبيرا عند المراكشيين لانقطاع الصلة بينهم وبين المشرق الاسلامي بسبب احتلال الجزائر منذ زمن طويل . ولم يلبث عبد الحفيظ أن تحول تحت ضغط فرنسا وفي سبيل الاعتراف بحكومته من الدول الاوربية . الى حالة الخضوع تدريجيا .

- ٧ -

التغلغل الاقتصادي والعسكري

عندما احتلت فرنسا وجدة والدار البيضاء وتقدمت في اقليم الشاوية عامي ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ادعت بأن هذه الاجراءات تتمشى مع مؤتمر الجزيرة باعتبار انه قد وكل اليها مع اسبانيا الاشراف على امن الموانى . ومع ان في هذا الادعاء مغالطة ، فقد اغمضت الدول الكبرى بما في ذلك المانيا العين . ورات فيه ضرورة لحماية الجاليات الأوربية على اختلافها . ولكن ظهرت مشاكل جديدة بمناسبة تولى عبد الحفيظ السلطة فقد اعتقدت بعض الأوساط في فرنسا بأن المانيا شجعته وتأيد هذا الاعتقاد عندما سبقت المانيا الدول الأخرى الى الاعتراف به .

وكانت الحكومة الفرنسية ترى بعد تنازل عبد العزيز الا تعترف الدول بالسلطان الجديد الا بعد تقديم الضمانات الكافية . واتفقت مع اسبانيا على تقديم مذكرة الى السلطان في سبتمبر ١٩٠٨ تحتوى على عدة مطالب كشروط للاعتراف وهي :

ان يعلن السلطان التخلى عن فكرة الجهاد ، وان يتعهد بقبول جميع المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بمراكش بما في ذلك قرارات الجزيرة . وان يتحمل نفقات الاحتلال ، ودفع الغرامات التى فرضتها فرنسا على قبائل الشاوية نتيجة حوادث الدار البيضاء .

وبعد تردد آثر السلطان التسليم بهذه المطالب اعتقادا بأن اعتراف فرنسا واسبانيا سيوطد مركزه . وسنرى كيف انه اخطأ التقدير ، لانه وهو الذى وصل الى العرش على اكتاف الوطنيين ، كان لابد ان يفقد دعائم حكمه نتيجة هذا الاستسلام .

وفي هذه الأثناء وقع حادث ادى الى زيادة التوتر الفرنسي الالماني . وذلك حين ضبطت القوات الفرنسية احد موظفي القنصلية الالمانية

بالدار البيضاء وهو يساعد بعض جند الفرقة الاجنبية على الهرب فقبض عليه ورفعت شكوى الى محكمة العدل الدولية .

لاحظ الألمان اذن أن سياسة التهديد ادت فى المجال الدولى الى عزلتهم . وفى داخل مراكش الى تحسن مركز فرنسا باطراد . ولذلك حاولت الحكومة الألمانية اتباع خطط جديدة تقوم على الملاينة . وجرت المفاوضات بين ممثلى الدولتين فى طنجة . واتفق مبدئيا على أن تعترف ألمانيا لفرنسا بالتفوق السياسى فى مراكش . ونتيجة لذلك تقتصر وظائف مدربى الجيش ورؤساء المصالح الفنية على الرعايا الفرنسيين . وفى حالة الخلاف مع مراكش ، تلتزم ألمانيا الحياد أما فى الميدان الاقتصادى فتتألف اتحادات صناعية (كارتلات) تمثل الراسماليين من البلدين . وتنسق فيها بينها الأشغال العامة .

بيد ان بعض شركات الامتياز الألمانية ذات النفوذ فى الجنوب ، مثل شركة مانسمان احتجت على هذا الاتفاق وايدها بعض انصار حزب الوحدة الجرمانية ، الا ان الاتحادات الصناعية الكبرى القائمة فى اوربا والتى كان يشترك فيها راسماليون من الجنسيتين الألمانية والفرنسية ، تغلبت فى النهاية ومهدت لتوقيع اتفاقية فبراير ١٩٠٩ وتضمن هذه الاتفاقية(١)، المبادىء التى سبق ان تفاهم عليها الطرفان فى طنجة ومع ذلك فهى لم تضع حدا للمنافسات بين الراسماليين على امتيازات المشروعات فى مراكش كل ما فى الامر انها دعت الى تنسيق العمل بين الشركات الفرنسية والالمانية. وهذا معناه التحول عن مبدا الباب المفتوح والميل الى سياسة الاحتكار . وفعلا تطور هذا الوضع الى الاتفاق فى العام التالى على توزيع المشروعات بين الدول بنسب محددة مما يخالف مبدا المساواة المقررة . وبناء عليه تكونت اول جمعية دولية للأشغال العامة . ظفرت فرنسا بالقسط الأكبر من اسهمها ، ٥٠٪ وبستة مقاعد فى مجلس ادارتها . واتت ألمانيا فى الدرجة الثانية بـ ٢٦٪ واربعة مقاعد فى مجلس الادارة . بينما منح الراسمال البريطانى ٥ر٦٪ ووزع الباقى بين اسبانيا وايطاليا والسويد بنسب ضئيلة (٢) .

وبينما احرزت فرنسا هذا التفوق الاقتصادى فى مجال المنافسات الدولية اذ بها تحرز كسبا آخر عسكريا واقتصاديا معا على حساب السلطان الجديد خلال عامى ١٩٠٨ — ١٩١٠ . وقد اشرنا الى أن عبد الحفيظ تردد بين عاملين . ارتباطه بالحركة الوطنية التى اتت به الى الحكم . وواقع

(1) Morel Appendix 14
(2) Barlow P. 105 S. q.

مركز مراكش وتزايد نفوذ فرنسا المستمر وقد حاول التوفيق بين الأمرين وذلك باظهار النشاط للقضـــــاء على الثورات الداخلية فتمكن من اسر بو حمارة وقتله • واضعف شوكة الرسولى • وقدم طلبا الى فرنسا بسحب القوات المحتلة ، من الشاوية على ان يتعهد بضمان سلامة الجالية الأوربية، ثم استقدم بعض المدربين من الدولة العثمانية تلبية لرغبات الوطنيين •

ولكن فرنسا اشترطت قبل الانسحاب ان تطمئن الى فاعلية القوى المراكشية التى ستحل محلها ، والابقاء على الجند الوطنيين الذين دربوا تحت قيادتها أثناء احتلال الشاوية وكذلك الإبقاء على قواد هذا الاقليم الذين تعاونوا مع الاحتلال • كما انها اشترطت بالنسبة للمنطقة الشرقية الاحتفاظ ببعض مراكز الحدود داخل الأراضى المراكشية بعد اخلاء وجدة وأن يبدأ السلطان فعلا فى تهدئة الجنوب للقضاء على حركة ماء العينين •

كذلك استغلت فرنسا ظروف السلطان المـالية ، فقد اتى عبد الحفيظ الى الحـــكم والخزانة خاوية وديون مراكش تقدر بنحو ٧٠ مليون فرنك ، هذا علاوة على التعويضات التى كـــانت تطالب بها فرنسا ، ونفقات الاحتلال التى بلغت ٨٠ مليون فرنك • وقد عرضت فرنسا تقديم القروض اللازمة لمواجهة هذه الاعباء كلها ، ولكن فى مقابل ضمانات جديدة • منها الاشراف على الجمارك ووضع ٥٠٪ من الضرائب العقارية بالمدن ، وايراد الأملاك الأميرية ورسوم الشاى والأفيون ، تحت تصرفها لاستيفاء الديون •

ومضى عبد الحفيظ فى سياسة الاستسلام فوقع الاتفاقية وفقـــا لرغبات فرنسا فى مارس ١٩١٠ (١) تنص على مبدأ الانسحاب ، ولكن بالقيود التى اشرنا اليها • فتحتفظ فرنسا بمركزين أماميين فى الشاوية وفى الحدود الشرقية ، وبدون تحديد مدة للجلاء • كذلك تعهد السلطان بطرد جميع المدربين غير الفرنسيين من البـــلاد ومع ذلك فقد استاء العسكريون من فكرة الانسحاب • وعلق ليوتى قائلا « نعم سننسحب ، ولكن فى اتجاه فاس » • وكـــانت النتيجة أن العسكريين لم ينفذوا شيئا من الاتفاقية • كما ان الجنرال موانييه قائد منطقة الشاوية اخذ يتدخل فى منازعـــات القبائل ويجعل من نفسه حكما لفضها •

والواقـــع ان السياســـة الفرنسية النشطة قد وجهها طائفتان : العسكريون والراسماليون • وهؤلاء الاخيرون هم الذين اسسوا لجـــنة الدراسات المراكشية منذ سنة ١٩٠٠ ، التى وان افادت التاريخ بنشر كثير من الأبحـــاث • الا انها كانت تهدف اصلا لخـــدمة مصالح الراسمالية

---

(١) انظر نص الاتفاقية A. M. serie 2 — N - 423

الاستعمارية . وقد استفاد الراسماليون دون غيرهم من اتفاقية سنة ١٩١٠ باعتبار ان الضمانات العديدة التي نصت عليها كان من شانها ان ترفع قيمة اسهم القرض الذى قدموه بعد ذلك بمبلغ ٩٠ مليون فرنك . ومن هنا اصبح لدى جان جورس زعيم الفرع اليسارى من الاشتراكيين دليل قوى بأن الراسماليين يستخدمون أبناء فرنسا في مراكش لخدمة مصالحهم الخاصة . غير ان هؤلاء الراسماليين من امثال تارديبه وكايو كان لهم نفوذ قوى في مجلس النواب ، وقد صار كايو رئيسا للوزارة سنة ١٩١١ (١) .

خشيت اسبانيا أن يفوتها القطار . ففرنسا هى التى تستفيد وحدها من سياسة التدخل منذ سنة ١٩٠٧ . ولذا سعت اسبانيا لايجاد مبرر يسمح لها بتطبيق نفس السياسة في منطقة نفوذها . ولم يكن من العسير التعلل بأبسط حوادث الشغب فتحتل اسبانيا بعض النقاط خارج سبتة . وتطالب بامتيازات اقتصادية في منطقة الريف وباقامة بعثة دائمة للفرنسسكان في فاس ودفع تعويض . واخيرا اجبرت عبد الحفيظ على توقيع اتفاقية على نمط اتفاقية مارس الفرنسية . فهى تنص على دفع غرامات مالية عن حوادث الريف . والمشاركة في الاشراف على جمارك مراكش في الشمال . واحتكار مناجم الريف ، وتولى ضباط من الاسبان تدريب قوات الامن في هذا الاقليم وانشاء منطقة مجردة من السلاح حول سبتة . وتسليم منطقة سانتا كروز في الجنوب .

فقد عبد الحفيظ هيبته مثل سلفه بسبب الاستسلام لأوربا سنة ١٩١٠ وتحول انصاره القدامى عنه . فالجلاوى زعيم الاطلس يشجع قبائل بنى مطير البربرية على الثورة حتى دخلت مكناس واعلنت فيها البيعة للسلطان زين ، بل امتدت الثورة الى قبيلة الشراردة حول العاصمة . وبات عبد الحفيظ منساقا في تيار الاعتماد على الفرنسيين لمواجهة تلك الثورات . فضباطهم هم الذين يقودون الحملات التى تجوب البلاد لجمع الضرائب : واصبح مانجان رئيس البعثة العسكرية الفرنسية ، قائدا لجيش مراكش الرسمى وهو الذى أرسل بيرمون نائبا عنه لقمع ثورة الشراردة .

ومن اهم الاسباب التى ادت الى اندلاع الثورات في سنة ١٩١٠ وأوائل سنة ١٩١١ تسريح عدد كبير من جند المخزن بحجة عدم صلاحيتهم لنظام الجندية الحديث . ولكن بقصد توفير النفقات ايضا لدفع مرتبات

---

(١) لمعظم هؤلاء الساسة المهتمين بالحركة الاستعمارية مقالات ومؤلفات دافعوا فيها عن سياستهم ازاء مراكش . انظر مثلا :

1 — Caillaux : Agadir

2 — Tardieu : le maroc

البعثة الفرنسية . وانطلق هؤلاء الجند بين القبائل يذيعون بأن السلطان قد بـــاع بلادهم وسنحت الفرصة لانفاذ الضربة النهـــائية . وبدات الامدادات تصل الى الدار البيضاء منذ فبراير ١٩١١ .

- ٨ -

ازمة اغـــادير

عجزت قوات السلطان ، رغم المساعدات الفرنسية ، عن مواجهة تيار الثورة المتصاعد . وغدا الثوار منذ ابريل ١٩١١ يهددون العاصمة نفسها . واخذ جايار قنصل فرنسا فى فاس يبعث بنداءات متكررة لكى تتدخل حكومته لحماية الجالية الاوربية المهددة بالموت . فكانت هذه فرصة لاستكمال السيطرة على مراكش ولم تصرح باريس بنيتها فى احتلال فاس . فعندما ارسلت دول تستفسر عن ارسال التعزيزات الى الدار اليضاء اجـــاب كروبى وزير الخارجية بمذكرة للدول بأن فرنسا لا تنوى احتلال البلاد ، ولكن قصدها فقط هو حماية مراكزها الامامية فى الشاوية (١)وما لبثت القوات الفرنسية أن دخلت الرباط بحجة منع قبيلة زاير المشاغبة من التزود بالمؤن والذخيرة من هذا الميناء . وكانت هذه القبيلة مثل معظم قبائل الشاوية قد انضمت الى صفوف الثوار واصطدمت مع المراكـــز الفرنسية فى الاقليم . ولذا تحولت الحكومة الفرنسية فى اوائل ابريل صراحة الى فكرة احتلال فاس . وقد مهدت لذلك فى كل من مراكش والعواصم الاوربية .

ففى فاس عمل جايار على اقناع السلطان بطلب التدخل رسميا . ولكن عبد الحفيظ عارض فى البداية ، وهو يأمل فى احراز انتصـــار على الثوار بمساعدة بريمون ، الا انـــه بعد اعلان زين سلطانا فى مكناس على نفس المبادىء التى اقترنت بتوليته سنة ١٩٠٧ ، وبعد أن ضيقت القبائل الخناق على فاس ،قبل أن يوجه النداء الى القائد الفرنسى باعانته على قمع الثورة . واشتمل النداء على مجىء رينيو مندوب فرنسا فى مراكش ليكون وسيطا للسلطان فى الشئون السياسية . وفى نهاية ابريل كـــان موانييه قد وجه نداء للقبائل كى تعلن ولاءها للسلطان حتى يوقف زحفه ، فلم يلق الثوار بالا لهذا النداء .

وفى ١٤ مايو ارسلت اليه التعليمات من باريس بالتقدم الى فاس .

---

(١) أنظر مذكرة كروبى بتاريخ ٢٤ مارس . A.M. : N. 110

جـــاء فى هذه التعليمات التى ارسلها كروبى ، ان يتجنب القائد كل ما من شأنه انقاص هيبة السلطان ويحافظ على نظام الترتيب . ويسعى لتعيين مراقب مالى فرنسى . وتأكيد مركز بعثة تدريب الجيش ، وادخال نظـــام قضائى للأجـــانب يحد من تدخل الدول . وزيادة الأشغـــال العامة . وبالجملة ادخال جميع الاصلاحات اللازمة فى المخزن . وقد اقترح موانييه أن يطلب علاوة على ذلك الى القبائل الثائرة اصدار تصريح بالولاء للسلطان والسلطات الفرنسيه معا . غير ان كروبى لم يوافق قائلا « اننــا لا نريد اظهار تدخلنا على أنه حماية او كندمنيوم » (١) ، وقـد وافق السلطان على تلك التعليمات فدخلت القوات الفرنسية فاس فى ٢١ مايو .

اما فى المجال الدولى فقد لقيت فرنسا صعوبات ، حتى من الدول التى كـــانت تؤيدها فى السابق . وذلك بالرغم من انها اعلنت ان احتلال فاس سيكون مؤقتا ، فأعلن جراى وزير الخارجية البريطانية « انه ماض فى سياسة التأييد لفرنسا . ولكن اذا فهم بأن التدخل يهدف الى حماية العرش فمعنى ذلك أن فرنسا لن تستطيع الانسحاب ، وهذا من شانه أن يخلق المتـــاعب » ثم نصحت الحـــكومة البريطانية حليفتها بالتخلى عن عبد الحفيظ لأن الثورة موجهة ضـــده . فاذا اتصلت فرنسا بالقبائل وتفاهمت معها على الحـــل المرضى ، سواء باحداث تغيير فى المخزن او استبدال السلطان بآخر ، فان ذلك سيكون أفضل .

اما اسبانيا فقد كـــانت مستعدة لقبول التدخل ، بل للترحيب بـــه لو أن فرنسا اعترفت بأن احتلالها لفاس من الحالات التى تنطبق عليها المادة الثالثة من معاهدة سنة ١٩٠٤ اى التى تسمح لاسبانيا بالعمل فى منطقتها . ولكن فرنسا لم تعترف بأن احتلال فاس (يغير الوضع الراهن) وكـــان هدفها من معارضة اسبانيا ، هو عدم اظهار مبدا التقسيم امام المانيا لأنه يظهر بجـــلاء مدى تجاهل الاتفاقات الدولية .

على ان اسبانيا لم تستطع الوقوف متفرجة بعد احتلال الفرنسيين لفاس . فشرعت خـــلال شهر يونيو فى انزال قواتها فى العرائش وفى القصر . وذلك رغم معارضة فرنسا واشتراكها مع مراكش فى توجيـــه الاحتجاج . وقد وسطت بريطانيا لكى تمارس ضغطا اقوى على اسبانيا . ولكن الاسبان أصروا على موقفهم ، ولمحوا الى انـــه فى حالة تشدد فرنسا فانهم سيضطرون الى تأييد المانيا اذا اثارت المشكلة . ولذا رؤى تسوية الخلاف بسرعة والتسليم لاسبانيا بحق التدخل بعد اعلانها ان احتلالها ايضـــا مؤقت .

---

(١) لعله يقصد حكما ثنائيا من فرنسا والسلطان .

وبديهى ان يكون اقناع المانيا هو المشكلة الرئيسية امام الدبلوماسية الفرنسية ومع ذلك فقد قبلت حكومة برلين فى البداية احتلال فاس على ، اساس أن يتم ذلك عند الضرورة القصوى . ولم يقنع الساسة الالمان بأن ذلك الإحتلال سيكون مؤقتا . وقال كدرلين وزير الخارجية : « الم يكن احتلال مصر مؤقتا أيضا ؟ » وكـــان هناك اعتقاد سائد بين الساســـة الالمـان بوجود معاهدة سرية بين عبد الحفيظ وفرنسا ، تعطى للأخيرة حق الاشراف على الاصلاحات والأمن فى البلاد نظير حمايته ، فهى بعبارة اخرى معاهدة حماية (١) ولذا وطنت حكومة برلين نفسها على اعتبـــار مؤتمر الجزيرة قد انتهى ، وان تبحث كيفية مواجهة الموقف على اسس جديدة .

فاذا كـــانت العوامل الداخلية والخارجية تساعد فرنسا على السير قدما نحو السيطرة الكاملة على مراكش ، أفليس من الأفضل الاعتراف بالوضع الجديد مع المطالبة بتعويض ؟ اى ان المانيا نظرت الى المسالة بمنطق بريطانيا سنة ١٩٠٤ عندما عقد الاتفاق الودى . وبناء عليه سمح كدرلين لنفسه بتقديم التهنئة الى كامبون السفير الفرنسى على توفيق بلاده فى احتلال فاس فى مدة وجيزة ، ثم طرق موضوع التعويض وجرت المفاوضة بين الطرفين خلال شهر يونيو ١٩١١ على هذا الأساس . وعند مغـــادرة كامبون لبرلين قال له كدرلين « هات لنا شيئا من باريس » .

وكـــان معروفا أن للألمان مصـــالح هامة فى المنطقة الجنوبية من مراكش فرات الحكومة الألمانية ان تسند موقفها بارسال سفينة حربية للتظاهر أمـــام سواحل تلك المنطقة وفى اول يوليو ١٩١١ ابلغت الدول بارسال سفينتها الحربية بانثر الى اغادير ، وذلك بقصد حماية رعاياها من تحركات القبائل ؛ ولكن اغـــادير ميناء مقفل وليس بـــه اوربيون ولذلك يعزى هذا الاختيار الى تدخل الاخوة مانسمان ووعود عبد الحفيظ السابقة للألمان فى منطقة السوس .

الا ان هذا الاختيار لا يعنى بالضرورة ان المـــانيا كانت مصرة على ان يكون التعويض فى مراكش ذاتها ؛ فحسب الخطاب الذى وجهه كدرلين الى الامبراطور بهذه المناسبة قال « ان امتلاكنا لمثل هذه الرهينة (اغادير) يمكننا من مراقبة الاحداث والتاثير عليها ؛ وسننتظر لنرى ما اذا كـــانت فرنسا ستقدم لنا تعويضـــــات فى المستعمرات ؛ وحينئذ نترك موانى مراكش » (٢) .

---

(١) انظر Barlow p. 220. نقلا عن الوثائق الالمانية .

(٢) نقلا عن خير فارس ص ٥٥٧ ؛ ٥٥٨ .

تصادفت هذه الحوادث مع تولى كايو رئاسة الحكومة الفرنسية وهو من الراسماليين الذين كانوا يسعون لتأليف اتحادات أوربية تستثمر اموالها بالتضامن فى المستعمرات . ولذلك تقبل بسهولة فكرة تعويض المانيا . ولكن وزير خارجيته دى سلف كان اشد تصلبا ويعتقد بأن التهديد سينهى المشكلة . فاقترح ارسال سفينة حربية الى موجادور أو اغادير كرد على المظاهرة الالمانية معتقدا بأن المانيا لن تحارب من اجل تلك المشكلة . ولم يشاركه الراى كثير من الساسة فى فرنسا وبريطانيا . وتغلب دعاة التهدئة . فنصح جراى بالمفاوضات على أساس مبدأ التعويض وكان يرجو الاشتراك فى تلك المفاوضات دون أن يلح فى مطلبه ، فجرت المفاوضات الثنائية بين ألمانيا وفرنسا

وكان امام الأخيرة أن تقدم احد تعويضين . اما معظم الكونغو فى افريقيا الاستوائية ، أو التنازل عن ميناء او اكثر فى جنوب مراكش . واعترض كثير من الاستعماريين وعلى راسهم نواب الجزائر بشدة على الفكرة الثانية ؛ وقالوا يجب المحافظة (على تمامية شمال أفريقيا الفرنسية) ومالت بريطانيا الى هذا الراى . فبالرغم من أن فرنسا كانت تشترط ، فى حالة التنازل عن ميناء فى مراكش ، أن يجرد هذا الميناء من السلاح ، فلم يكن من الممكن ضمان أن المانيا لن تحوله الى ميناء حربى ، ومسألة التنافس على التفوق البحرى مع المانيا اهم ما يعنى بريطانيا آنذاك . ثم ان اتفاق سنة ١٩٠٤ لا يسمح لدولة اخرى باقتسام مراكش . ولذا نصح الانجليز حلفاءهم باظهار شىء من (الكرم) فى الكونغو .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تطلع حليفتها على حقيقة المطالب الالمانية . فتركتها تعتقد بأن المانيا تريد الاستيلاء على نحو ٢٠٠ الف ميل مربع من الكونغو الفرنسى . وبذا تؤسس امبراطورية كبيرة فى غرب افريقيا لأنها ستكون متصلة بمستعمرتها فى الكمرون . وتقطع سبل الاتصال بين افريقيا الاستوائية والساحل .

وهذا لم يكن وحده السبب فى توجيه خطاب لويد جورج وزير الخزانة البريطانى فى اجتماع عقده رجال الأعمال ببلدية لندن ، فان بريطانيا كانت تخشى ان يتم مع المانيا اتفاق على حسابها . وهى من جهة اخرى توجه اهتماما بمسألة التوازن البحرى . ومن ثم اهتمام بريطانيا الشديد بالازمة . فتضمن هذا الخطاب التلميح بالحرب لو أن بريطانيا اجبرت على قبول حل يتعارض مع مصالحها الحيوية وامن تجارتها الدولية فى العالم . فمما قاله لويد جورج « واذا كان سيفرض علينا وقف لا يمكن ان نحتفظ بالسلام فيه الا بالتخلى عن المكاسب التى حصلت عليها

بريطانيا على مر السنين بالتصحيات والجهد . واذا وصل الأمر الى حد معاملة بريطانيا فى مشاكل ترتبط بمصالحها الحيوية وتعرضها للخطر وكأنها لا يعتد بها فى مجلس الأمم ، فانى أعلن رسميا ان سلاما بهذا الثمن سيكون اذلالا لا يمكن التهاون فيه بالنسبة لبلد كبلدنا (١) .

بلغت ازمة اغادير ذروتها على اثر هذا الخطاب وقربت اوربا من حافة الحرب ولكن الأمبراطور لم يشأ ان يخوض الحرب من اجل المسألة المراكشية ، ونصح كدرلين بالتساهل قليلا . هذا فضلا عن ابلاغ بريطانيا بحقيقة المطالب الالمانية . وعرض الالمان فكرة التنازل عن التوجو وجزء من الكاميرون مقابل الكونغو . وقبل كايو هذه الفكرة مبينا ان فرنسا موجودة فى الكونغو سياسيا أما اقتصاديا فان معظم الشركات التى تستغله تنتمى الى بلجيكا والمانيا وهولندا . وليس لدى فرنسا حاليا امكانات لاستعمار تلك البلاد الشاسعة ، ولم يجد كايو تجاوبا من بعض وزرائه ، امثال دى سلف وزير الخارجية .

وفى نفس الوقت اخذت الصحف الألمانية تبرز التوجو على انه شىء مقدس ، وزميلاتها الفرنسية تقف نفس الموقف من الكونغو ، لذلك راى كايوا انه لابد من سرية المفاوضات اذا اريد التوصل الى تفاهم . وقد ادار هذه المحادثات بلباقة ، واستخدم بصفته احد كبار الماليين وسائل الضغط الاقتصادى لاقناع المانيا ببعض وجهات النظر الفرنسية فعندما انقطعت المفاوضات مثلا فى سبتمبر ١٩١١ اتفق مع كبار الراسماليين الفرنسيين على الامتناع عن شراء الأسهم الألمانية مما ادى الى هبوط أسعارها فى سوق الأوراق المالية ؛ وادرك الراسماليون الالمان انهم لن يستطيعوا تمويل الحرب المنتظرة وكان من نتيجة ذلك ان المانيا قبلت فى هذه المرحلة من المفاوضات التنازل عن التوجو بأكمله مع انقاص مساحة الأراضى التى تطالب بها فى الكونغو ، وذلك لأنها تريد أساسا المنطقة الساحلية . ثم جدت مشكلة اخرى وهى مستقبل مراكش بعد حصول المانيا على التعويض . فهل يترك لفرنسا مطلق الحرية فى اعلان الحماية والغاء جميع الامتيازات الأجنبية فى ميادين الاقتصاد والقضاء ؟ وهو ما كانت ترجوه فرنسا . وبهذا الصدد طالبوا ببقاء مصرف الدولة وحقوق شركات التعدين التابعة لهم فى جنوب مراكش وبقاء المساواة فى رسوم المواصلات والأشغال العامة .. الخ .

---

(١) انظر الوثائق البريطانية المتعلقة بأزمة اغادير متفرقة فى
B. D. W. Vol. 7 :

وقد جـــاء اتفاق ٤ نوفمبر ١٩١١ حلا وسطا لجميع تلك المشاكل . وفيما يتعلق بالمسألة المراكشية (١) . تعهدت ألمانيا بعـــدم عرقلة احتلال أى جزء من البلاد ، ولن تعارض كذلك فى تولى فرنسا شئون مراكش الخارجية وقيامها بجميع الاصلاحات اللازمة . ولكن ضمن مبدأ المساواة الاقتصادية والاحتفاظ بمصرف الدولة الذى أسسته قرارات الجزيرة ، وكذلك الاستمرار على نظام المناقصة فى مشروعات الأشغال العامة . وتضمن الاتفاقية عدة امتيازات لأصحاب المناجم : وذلك مراعاة لشركات التعدين الألمانية فى الجنوب . وقبلت ألمانيا مبدئيا وضع نظـــام جديد يحل محل القضـــاء القنصلى وتغيير نظام الحمايات الذى تقرر فى مدريد .

وفى مذكرة تفسيرية اعترفت ألمانيا صراحة بامكان وضع الحماية على مراكش ولم تحصل ألمانيا بعد ذلك على المنطقة الساحلية فى الكونغو الا بعد التنازل عن التوجو وقد تعرض الاتفاق ، مثل كل حل وسط لهجوم المتطرفين فى البـــلدين ، الا ان مجريات الحوادث اثبتت أن فرنسا هى وحدها التى استفادت منه . فقد ازال هذا الاتفاق اعقد مشكلة دبلوماسية أمامها ، ومكنها من اعلان الحماية فى ٣٠ مارس ١٩١٢ ولم تلبث الحرب العالمية الأولى ان قامت فأتاحت لها الغـــاء القيود التى تعهدت بها ازاء ألمانيـــا .

(١) انظـــر Morel Appendix

الفصل الثالث عشر

المقاومة فى مراكش

- ١ -

لم يكن دخول الفرنسيين فاس سنة ١٩١١ او اعلان الحماية بعد ذلك ليعنى أن البلاد قد اخضعت للاحتلال الأجنبى • وقد هيأت طبيعة البلاد من جهة ، واوضاع السكان من جهة اخرى ، فرص النجاح أمام عناصر المقاومة • ففي مراكش تنتشر الجبال وعرة المسالك والتي اعتاد اهلها من البربر الاحتفاظ باستقلالهم الداخلى امام جميع الحكومات المركزية • ومن ثم لم يتم اخضاع البلاد الا بعد مضى اكثر من ٢٠ عاما • وتلعب شخصية الأمير عبد الكريم الخطابى الدور الرئيسى فى تاريخ المقاومة •

وقد وصف جيوم ، وكان ضابطا صغيرا تحت قيادة ليوتى والذى اصبح مقيما عاما فيما بعد ، كفاح المراكشيين بقوله « لم تستسلم اية قبيلة دون مقاومة ؛ بل ان بعضها لم يلق سلاحه حتى استنفد كل وسائل المقاومة • ولم تقدم اية قبيلة ولاءها الا بعد أن هزمناها بأسلحتنا • واتسمت كل مرحلة من مراحل تقدمنا بالقتال • وكلما توقفنا انشأ المراكشيون جبهة جديدة احتفظوا بها بواسطة سلسلة من التحصينات أرغمت قواتنا سنوات طويلة أن تقف موقف اليقظة والحذر معرضة للأخطار فى موقف عسكرى مشين » •

وتعتبر ثورة فاس فى ابريل ١٩١٢ ، بعد فرض الحماية بعدة ايام ، أول مظهر يعكس شدة روح النضال وقد اشتعلت الشرارة الأولى لتلك الثورة بين صفوف الجند وذلك عندما ارادت السلطات الفرنسية تخفيض مرتباتهم الى الثلث ، واخضاعهم للقيادة الجديدة وانظمتها • ولم يستمع مولاى عبد الحفيظ الى شكاوى الجند فما كان منهم الا أن اعلنوا الخروج على سلطة حكومة المخزن الخاضعة للنفوذ الأجنبى •

وسرعان ما لقيت الثورة تجاوبا من السكان المدنيين • ومن المتوقع فى

مثل هذه الظروف ان تكون الجالية الأوربية والطـــائفة الاسرائيلية التى تعاونت مع سلطات الاحتلال ، هدفا لانتقام الثوار .

ورغم ان ثورة فاس بدأت بين صفوف الجند ولأغراض محدودة ، فان المؤرخين الفرنسيين يعترفون بأنها كانت ذات طابع عسكرى قومى (1) ولا ادل على ذلك من سرعة انتشار روح الثورة فى المناطق المحيطة بفاس وعدم تأثرها بنجاح الفرنسيين السريع فى قمع ثورة العاصمة ذلك أنه بعد قيام الثورة بثلاثة ايام أى فى ١٩ أبريل ١٩١٢ استطاع الجنرال موانييه بعد وصول الامدادات اليه أن يدخل مدينة فاس ويضطر حاميتها الوطنية الى التسليم .

ونتج عن هذه الثورة ان قررت سلطات الاحتلال اقامة حامية كبيرة فى فاس ، وعدم الاقتصار على المدربين كما كان الحال منذ سنة ١٩١١ ، كما اصر موانييه على تشديد العقوبة باعدام عدد من الثوار وفرض غرامة على المدينة ، بالرغم من اعتراض رينيو بأن هذه الغرامة ستقع على الطبقة البورجوازية الوطنية ، فتحولها عن سياسة التعاون مع فرنسا التى اتبعتها خلال الأزمة واذا كان قد قضى على الثورة بسرعة داخل المدينة ، فان انباءها ترامت الى جميع الاقاليم فاحتشدت عدة قبائل من الأطلس واتحدت مع سكان الشاوية المزارعين لضرب حصار شديد حول فاس حيث تقيم الحامية الفرنسية . ومن ثم يلاحظ ان رجال القبائل فى مراكش كما فى الجزائر كونوا العنصر الرئيسى للمقاومة ، وقد بلغ هذا الحصار أشده فى أواخر مايو ، حتى استطاعت القـوات المراكشــــية ان تخترق اسوار المدينة مرتين فى ١٥ و ١٨ مايو ولكنها لم تتمكن من اجتياح التحصينات الفرنسية . ولم ينقذ الموقف ســـوى مجىء الجنرال بييرليوتى ليتولى قيادة جيش الاحتلال بجانب منصبه كمقيم عام .

ذلك أن حوادث فاس نبهت الحكومة الفرنسية الى ضرورة تعيين أحد العسكريين كمقيم عام فى هذه البلاد شديدة المراس ، فوقع اختيارها على بييرليوتى الذى يعتبر من ادهى ساسة فرنسا الاستعماريين ، فهو قد اكتسب خبرة كبيرة بشئون المستعمرات اثناء خدماته الطويلة بالهند الصينية ومدغشقر ، ثم فى خـــلال عمله قائدا عاما لمنطقة الحـــدود الجزائرية المراكشية من ١٩٠٣ ــ ١٩٠٧ حين تولى بعض المهام العسكرية فى موانى مراكش بعد احتلال الدار البيضاء .

وقد ادرك ليوتى أن اى تعاون بين قوات الحصار المراكشية وبين اهل

(1) Hanotaux Vol. 3 P. 240.

فاس سيؤدى حتما الى عجز الفرنسيين عن الاستمرار فى الدفاع ، وان قتال الأزقة اذا وقع فى فاس فسيكون بلا شك فى مصلحة الوطنيين الذين هم أعرف بمسالك المدينة ، ولذلك عمل ليوتى منذ وصوله يوم ٢٤ مايو على استرضاء اهل فاس ، فالغى الغرامة التى فرضت عليهم وتقرب من علماء القرويين ، وسنرى كيف انه التزم هذه السياسة وتوسع فيها مدة بقائه فى مراكش (١) ٠

نجح ليوتى خلال شهر يونيو ١٩١٢ فى فك الحصار عن مدينة فاس ٠ ولكن هذه الحوادث دفعت بالسلطان الى الانتقال الى الرباط واتخاذها مقرا دائما ، بعد ان أصبحت مصالح عبد الحفيظ مرتبطة بالفرنسيين ٠

ان السلطان عبد الحفيظ الذى عاش فترة كممثل للوطنيين لم يكن بوسعه ان يلعب دور سلطان الحماية حتى الفرنسيين الذين تعاون معهم فى السنوات الأخيرة لم يحرصوا على بقائه ٠ وذكرت بعض المصادر الفرنسية انه تنازل عن العرش مقابل مبلغ كبير من المال ٠ ووجدت الحماية فى خلفه السلطان يوسف (١٩١٢ — ١٩٢٧) اداة اطوع ٠

والنتيجة الهامة لنقل مقر السلطنة هو الانقسام فى موقف مراكش من الاحتلال بين السلطات الرسمية الموالية التى ترتكز على الاقليم الساحلى ، وبين غالبية السكان فى الداخل وهى تتألف عادة من قبائل عربية وبربرية ٠

وفى بداية عهد الحماية تركزت المقاومة فى منطقتين فى جبال الأطلس الوسيط وفى الجنوب حيث حمل هبة الله بن ماء العينين دعوة أبيه فى الجهاد والتف حوله اهل السوس بما فى ذلك كثير من القواد الذين كانوا فى السابق يمثلون حكومة فاس ٠ وفى اغسطس ١٩١٢ تمكن هبة الله من دخول مدينة مراكش عاصمة الجنوب حيث اعترف له الأعيان برئاسته ٠

وكانت خطة ليوتى منذ توليه الاقامة ٠ هى الاكتفاء مؤقتا بالمراكز الحيوية ، وهو ما اسماه (بمراكش النافعة) التى تمتد فى السهل الخصب الموازى لساحل المحيط وتقع فيها اهم المدن ٠ وترك جبال الأطلس مؤقتا الى أن يتثبت مركز الفرنسيين فى القسم الأول ٠ ولم تكن مدينة مراكش تدخل فى هذا القسم ، الا ان ظهور شخصية مهيبة كهبة الله فى تلك المدينة العريقة كان يهدد بقاء الفرنسيين ذاته ٠ ولذلك ارسل ليوتى احد

---

(1) Catroux - Lyautey Le Marocain.

أعوانه الرئيسيين وهو الجنرال مانجان على راس قوة كبيرة استطاعت الاستيلاء على المدينة فى سبتمبر واحتلال موانى الجنوب مثل اغادير ليسهل الاتصال بمدينة مراكش . ولما استولت القوات الفرنسية على قلعة تارودن سنة ١٩١٣ اتخذتها قاعدة للجبهة الجنوبية . واضطر هبة الله الى الانسحاب الى موريتانيا حيث قواعده الاصلية ومع ذلك ظل بقاء الفرنسيين فى الجنوب منحصرا بين الموانى والحصون ولم يتم الاستيلاء على السوس بصورة كاملة الا فى سنة ١٩٣٤ . فأمكن حينذاك وصل محمية مراكش بمستعمرة موريتانيا فى غرب افريقيا .

وبمرور الزمن اخذ زعماء الجنوب فى الأطلس الكبير يتحولون الى موالاة الحماية واشتهر من هؤلاء الجلاوى والجندافى . ورحب ليوتى بهذا التحول لأنه يجنب السلطات الفرنسية تحمل أعباء لا طاقة لها بها . وغدا الجنوب يعرف عند الفرنسيين ببلاد القواد الكبار ، اذ أصبح هؤلاء القواد الاداة التى تضمن البقاء فى منطقة الأطلس الكبير .

اما جبال الأطلس الوسيط وهى تقع بين الأطلس الكبير وبين نقاط الارتكاز فى فاس والرباط ، فقد كانت اشد صمودا فى المقاومة وساعدها على ذلك قسوة مناخها . وهى وان كانت اقل ارتفاعا من جبال الاطلس الكبير الا انها تتلقى الأمطار الآتية من ساحل المحيط بغزارة مما يساعد على تكوين الثلوج بصفة مستديمة فى اعاليها . وتسكن هذه الجبال قبائل بربرية مشهورة فى تاريخ المغرب بتمسكها باستقلالها مثل بنى صنهاجة وزناتة وزاير . وقد استمرت بعض هذه القبائل ممتنعة على السلطات الفرنسية حتى سنة ١٩٣٣ .

وتمشيا مع خطة ليوتى لم يغامر الفرنسيون كثيرا فى منطقة الأطلس الوسيط الا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، ولكن كان معنى هذا هو انفصال منطقة الملوية المحتلة فى الشرق تماما عن المنطقة الغربية . لذلك حرص ليوتى ، رغم ما واجهه من صعاب ، على احتلال مدينة تازة التى تشرف على الطريق بين الملوية وبين الغرب ، وقد تمكن من دخول المدينة فى يونيو ١٩١٤ ، ولكنه تحمل صعوبات شديدة فى تامين الطرق اليها .

ويبدو أن زعماء المقاومة لم يعرفوا جيدا كيف يستغلون فرصة الحرب العالمية الأولى ، فقد اضطرت فرنسا خلال الحرب الى سحب جزء كبير من قواتها من مراكش وقد ارسلت التعليمات الى ليوتى بالانسحاب الى الساحل ليتمكن من ارسال الجند . وذكر فى تلك التعليمات بأن معركة مراكش ستقرر فى اللورين . ولم يعارض ليوتى فى تلك الفكرة ولكنه حاول التوفيق بين الهدفين : الاحتفاظ بجميع المكاسب الرسمية فى الداخل

مع ارسال جميع القوات المطلوبة . ذلك ان ليوتى قرر التغلب على هذه المشكلة بفتح باب التطوع للمراكشيين للخدمة فى جيش السلطان الرسمى ، كما استقدم عددا كبيرا من الجزائريين ليسد النقص . ومن جهة اخرى عمد الى التظاهر بالقوة موهما قوات المقاومة بأن الجيش الفرنسى مازال محتفظا بقدرته كاملة .

كذلك لم يستطع زعماء المقاومة ان يستفيدوا من المساعدات الالمانية . ورغم ضآلة تلك المساعدات فقد حاول الألمان على كل حال مد يد المعونة الى زعماء مراكش عن طريقين : اولا موانى الجنوب البعيدة عن النفوذ الفرنسى ، والتى استطاعت بعض الغواصات الألمانية الوصول اليها . ثانيا : عن طريق منطقة النفوذ الاسبانية حيث ظهر أن السلطات الاسبانية كانت تتغاضى عن نشاط المبعوثين الألمان الذين لم يكتفوا بارسال الأسلحة ، بل سهلوا على بعض زعماء شمال افريقيا العبور الى هذه المنطقة كى يساهموا فى حركة المقاومة . ومن اشهر هؤلاء الزعماء عبد الملك بن محيى الدين ، احد أحفاد الأمير عبد القادر الجزائرى الذى كاد يستولى على مدينة تازة سنة ١٩١٧ وحينما تفرغ الفرنسيون للحرب فى مراكش بعد انتصارهم فى أوربا اضطر الى اللجوء الى الاسبان وعرض خدماته عليهم ، ثم أصبح موقفه حرجا بعد أن تحالف الاسبان مع الفرنسيين فى الحرب ضد الأمير الخطابى .

وقد واجه الفرنسيون بعد الحرب المقاومة فى منطقتين رئيسيتين . القسم الشرقى من جبال الأطلس الوسيط الذى يعرف بتادلة ، وكان وجود الفرنسيين فيه مقصورا على قلعة خنيفره ، واقترنت اعمال المقاومة فى هذه المنطقة بالحصار الشديد الذى ضربه الوطنيون حول هذه القلعة اثناء الحرب . وكثيرا ما كانت قبائل هذا الاقليم تشن الغارات على مراكز الاحتلال فى الشاوية . ولذلك كان أول عمل قام به الفرنسيون بعد انتهاء الحرب هو القضاء على حركة المقاومة فى تادلة حتى اضطر كثير من أهلها الى هجرتها واللجوء الى جبال الاطلس . والمنطقة الأخرى كانت اقليم التافيلالت فى الجنوب الشرقى . وهو مجموعة واحات تنفصل عن الأراضى المحتلة بمنطقة صحراوية واسعة . وقد تزعم حركة المقاومة فى التافيلالت السيد السملالى ، وهو احد الأشراف الذين اعتمدوا على تايد قبيلة بربرية هى قبيلة آيت عطا . ولم يحاول الفرنسيون التوغل فى هذه المنطقة النائية الا بعد ان ادخلت الوحدات الميكانيكية فى جيش الاحتلال ، ما سهل على قوات الغزو عبور الصحراء ومصادمة سكان الواحات سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ وذلك بعد وفاة زعيمهم السملالى .

ولا شك أن عدم التنسيق بين حركات المقاومة المختلفة . واتصاف

كثير منها بالنزعة القبلية او الاقليمية كان من اهم عوامل ضعفها . ومن هنا كانت حركاتهم تختلف تماما عن حركة المقاومة الكبرى التى تزعمها الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي من ١٩٢١ – ١٩٢٦ « فهى رغم تركزها فى منطقة الريف المراكشى ، الا انها بلغت بأهدافها ، ومثلها مستوى حـركة قومية عامة . ولا نبالغ اذا قلنا انها تجاوزت ذلك الى مستوى فكرة الدفاع عن شمال افريقيا خاصة ، والعالم الاسلامى عامة ضد التوسع الأوربى ، كما يتبين ذلك من الصدى البعيد الذى اثاره الأمير عبد الكريم فى مختلف الدول الاسلامية . وكما يتبين أيضا من المبادىء الواضحة التى ظل ينادى بها الأمير بعد استقراره بالقاهرة ورياسته للجنة تحرير المغرب العربى . ولمـا كانت حركة الأمير الخطابى اكثر اتصالا بتاريخ الكفاح المراكشى ضـد الاحتلال الاسبانى ، فمن المستحسن أن نستعرض اولا تاريخ هذا الكفاح فى منطقة النفوذ الاسبانية منذ بدا الاسبان فى غزو الريف سنة ١٩١١ .

- ٢ -

الكفاح ضد الاسبان

. كانت منطقة النفوذ الاسبانية حسب اتفاقية سنة ١٩٠٤ تشـمل القسم الشمالى من مراكش الذى تحتل الجزء الأكبر منه سلسلة جبلية يفصلها من الجنوب الى الشمال وادى غمارة ، وبذا تنقسم الى كتلتين : شرقية وتعرف بالريف . وغربية وتعرف بالجبالة . وتكاد بعض تلال الريف تكون متصلة بالساحل . وهى وان لم تكن اشد ارتفاعا من الأطلس الكبير ، اد تبلغ أعلى قمة فيها ٧ آلاف قدم الا انها اسعب مسلكا من جميع مناطق مراكش الجبلية نظرا لشدة انحدارها ، وهى علاوة على ذلك اقل خصبا من القســم الغربى او الجبالة حيث ان كمية الأمطار الآتية من الأطلسى يسقط معظمها على القسم الغربى .

واذن فكلمة ريف ليس لها اى صلة بالمعنى الشائع فى المشرق العربى والذى يدل على الأماكن الزراعية . ويبدو ان الكلمة مســتمدة من المعنى الشائع لها فى المغرب وهو يدل على طرف الشيء او نطاقه الخارجى . ولمـا كانت هذه المنطقة الجبلية هى النطاق الخارجى الذى يقع فى مواجهة دول اوربا والعالم غير الاسلامى فقد بدأت كلمة الريف تخصص للدلالة على هذا الاقليم بالذات منذ القـــرن السادس عشر اى منذ بدأ الأوربيون يغزون مراكش . وتظهر ميزة السلسلة الجبلية كخط امامى لحماية داخل البلاد . وبلاد الريف بالمعنى المحدود الآن تمتد بمحاذاة البحر على مسافة طولها ١٢٠ ميلا وعرضها ٢٥ ميلا . والقبائل التى تسكن الريف مثل اهل الجبالة

تنتمى الى أصل بربرى . اما سكان المدن . فهم عرب فى لغتهم ولكنهم مثل اى مدينة من مدن شـــمال افريقيا قد اختلط فيهم العنصران العربى والبربرى ، ولا يهتم السكان كثيرا بمعرفة أصلهم من الناحية العرقية ، ويقدر عدد سكان المنطقة بنحو ٨٠٠ ألف ، منهم نحو ٢٥٠ الف من القبائل البربرية الخالصة التى تسكن جبال الريف . ومنها قبيلة ورياغل التى ينتمى اليها الأمير الخطابى .

وعندما بدأ الاسبان ينفذون السياسة التوسعية فى مراكش مسايرة للفرنسيين ، صادفوا معارضة قوية فى داخل اسبانيا نفسها . فان الكوارث التى تلقتها اسبانيا فى الفلبين وكوبا على يد الولايات المتحدة الأمريكية جعلت الراى العام الاسبانى معاديا لما اسماه بالمغامرات الاستعمارية . الا ان انصار التوسع احتجوا بأن وضع مراكش يختلف تماما عن كوبا والفلبين ، فهو قريب جدا من الوطن ، ويعتبر احتلاله ضروريا لأمن الموانى الاسبانية الجنوبية ، خاصة وانه من المحتمل ان تقع تلك البـــلاد فى حوزة دولة أوربية اخرى اذا لم تسرع اسبانيا باحتلالها . وقد ضم رجال الدين صوتهم الى العسكريين لتأييد سياسه التوسع ، اذ انهم لم يكونوا قد تخلصوا بعد من الروح الصليبية . ومنذ المحاولات الأولى للتوغل فيما وراء ســبتة ومليلة ، وهما المركزان الاسبانيان القديمان على الساحل المراكشى ، خبر الاسبان شدة مقاومة أهل الريف فلم يحاولوا التقدم الى الداخل من جهة مليلة ، بل اتجهوا الى احتلال معظم الموانى الســـــاحلية المحيطة بمنطقة نفوذهم ، ومن أهمها ميناء العرائش والقصر على الساحل الأطلسى .

وكانت الخطة هى أن تتقدم القوات الاســبانية عبر منطقة الجبالة لاحتلال مدينة تطوان على حافتها الشرقية ، وهى المدينة التى اتفق على ان تكون عاصمة للمنطقة الاسبانية ، ولكن ظهر فى الجبالة زعيم مغربى هو احمد بن محمد الرسولى الذى حمل لواء المقاومة منذ سنة ١٩١١ حتى انتقلت زعامة المقاومة الى الأمير الخطابى سنة ١٩٢١ . وقد أشرنا الى مواقف الرسولى المعادية لحـــكومة المخزن بسبب استسلامها للضغط الأجنبى . وكيف انها اضـــطرت الى الاعتراف به حاكما على الفحص بالقـــرب من طنجة . ثم تعاون مع مولاى عبد الحفيظ فعينه حاكمـــا على الجبالة .

على ان دوره فى تاريخ المقاومة لم يبرز الا بعد أن اقترب الغـــزو الاسبانى من موطنه الأصلى وهو اقليم الجبالة . ويبدو ان الرسولى كان مستعدا باديء الأمر للتفاهم مع الاسبان على شرط ان يعترفوا له باستقلاله بادارة الجبالة كما كان الحال بالنسبة لسلطان مراكش . بل انه كان يطمع

فى ان يتولى منصب خليفة السلطان فى منطقه النفوذ الاسبانية ، ولكن خاب امله من هذه الناحية حين عين السلطان احد اقربائه خليفة فى تطوان سنة ١٩١٣ . ثم ازداد استياء الرسولى من الاسبان حينما احتلوا ميناء اصيلة ، وهو ميناء صغير كان الزعيم المراكشى يعتمد عليه فى استيراد الأسلحة ، ويرى فيه منفذه الطبيعى . وقد اكمل الاسبان احاطتهم بالجبالة حين غيروا خطتهم وسيروا سنة ١٩١٣ من سبتة حملة احتلت تطوان فجاة . ومن ثم اصبح الصدام وشيكا بينهم وبين الرسولى .

واذا كنا لا نسمع فى الفترة التالية عن وقوع معارك هامة بين الطرفين فذلك لان الحكومة الاسبانية قررت منذ قيام الحرب اتباع خطة ليوتى فى الاحتفاظ بالوضع الراهن وتشديد الدفاع عن المنطقة المحتلة . ولم يكن القواد العسكريون الاسبان وخاصة سلفستر قائد سبتة موافقا على هذه السياسة . بل اصر على الاشتباك مع الرسولى فكان ان عزلته حكومة مدريد ووقعت مع الزعيم المراكشى هدنة سنة ١٩١٥ اقرت الوضع الراهن لكلا الفريقين ، فيبقى الرســـولى حاكما على اقليم الجبالة . كما سمحت له بتلقى الأسلحة من الخارج . والواقع ان اسبانيا لم تكن تطمع فى اكثر من اعتراف الرسولى بسيادة خليفة السلطان بتطوان .

كان الرسولى (١) من بين الزعماء الذين اتصلوا بالالمان اثناء الحرب وتلقوا منهم المعونة ولذلك تحرج موقفه بعد انتهاء الصراع العالمى . وكان على اسبانيا ان ترضى فرنسا الدولة المنتصرة . وعلى ذلك غيرت سياستها ازاء الرسولى فقررت التوغل فى اقليم الجبالة وعينت سلفستر فى قيادة جيش الاحتلال دليلا على تغيير سياستها . وقد تكبدت اسبانيا فى هذ السبيل خسائر فادحة وامضت وقتا طويلا فى القتال مع اتباع الرسولى قبل ان تتمكن من احتلال شفشاون ، اهم مدينة فى منطقة الجبالة فى اكتوبر ١٩٢٠ .

ولم يعن هذا القضاء على الرسولى ، فقد اتخذ من حصن التازورت مقرا لقيادته ، وراح يكبد قوافل التموين الاسبانية أفدح الخسائر ، الى ان بدأ نفوذ الأمير عبد الكريم الخطابى يمتد الى الجبالة ، ففضل الرسولى التعاون مع الاسبان على ان يخضع لمنافسه القوى فى زعامة الريف . ومع ذلك فقد ظل مقيما بحصنه بتزورت حتى تمكن عبد الكريم من دخول الجبالة وطرد الاسبان منها ، وسقط الحصن فى أيدى انصار الأمير . وحمل الرسولى أسيرا الى اجدير فى أوائل سنة ١٩٢٤ ولم يلبث ان توفى بسجنه بعد اشهر (١) .

---

(1) Mellor : Moroca Wakes.

الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي

ان سياسة المهادنة التي اتبعتها اسبانيا أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ مع الجبالة ، كانت خطة عامة شملت بلاد الريف ايضا ومن المعروف ان اسبانيا اتبعت الحياد في تلك الحرب ، ولكن شعور الحسد نحو فرنسا التي خرجت بنصيب الأسد في مراكش ، جعل حكومة مدريد تفتح منطقة نفوذها أمام المبعوثين الألمان وخاصة رجال التعدين ، وتوثقت الصلات بين هؤلاء المبعوثين ورؤساء القبائل المراكشية واستطاعوا ان يقنعوا البعض منهم بامكان التعاون مع اسبانيا التي لم تظهر بعد نيتها في اخضاع الاقاليم الجبلية ؛ ومن بين هؤلاء الزعماء عبد الكريم الخطابي رئيس قبيلة ورياغل .

جمع محمد بن عبد الكريم الخطابي بين الثقافة الوطنية الأصلية وبين الثقافة الأوربية عن طريق اتصاله بالاسبان فقد تلقى دراسته الأولى بجامعة القرويين ، الجامعة الاسلامية العريقة في المغرب ثم اتصل بالمدن الاسبانية في شمال مراكش واطلع عن طريقها على بعض نواحي الثقافة الاوربية ، وعهدت اليه الادارة الاسبانية بترجمة احدى الصحف الاسبانية الى العربية والتحق بسلك الادارة الاسبانية حتى صار قاضي قضاة مليلة الجيب الاسباني القديم . وفي أثناء الحرب الأولى اعتقل نحو سنة عندما تشكك الاسبان في نشاطه السياسي ثم أفرج عنه واعيد الى منصبه الى أن قرر الاسبان تعديل سياستهم باحتلال جميع بلاد الريف . حينئذ لحق الأمير محمد بوالده في أجدير ، مركز تجمع قبائل ورياغل ، وشرع يعد للمقاومة . وفي نفس الوقت يحاول اقناع الاسبان بعدم احتلال مناطق الريف الداخلية . وفي هذه الأثناء توفى الأب سنة ١٩٢٠ فانتقلت الزعامة الى بطل الريف .

ومن الواضح ان الامير عبد الكريم الخطابي والد بطل المقاومة لم يكن مجرد زعيم قبلي ، فقد سبق له ان عاون السلطان عبد الحفيظ في قمع حركة بوحمارة باعتبار أن هذه الحركة دسيسة فرنسية . وحسب احد مترجمي (١) الأمير محمد بن عبد الكريم فقد عرض الاسبان على الخطابي الأب سنة ١٩١٥ أن يتولى منصب نائب السلطان في تطوان تحت الحماية الاسبانية وان يقتصر الوجود العسكري الاسباني على المدن . الا انه اشترط

---

(١) محمد سلام امزيان : عبد الكريم الخطابي ص ١٢٥ .

ان تكون مدة الحماية محددة فلم ينفذ هذا العرض • والأرجح ان فرنسا كانت سترفض مثل هذا الاقتراح طالما حامت الشكوك حول صلات هذه الزعامة الريفية بالألمان •

بدات اسبانيا في تنفيذ خطة الاحتلال في منطقة الجبالة باعتبارها اضعف النقاط • وبعد سقوط شفشاون في سنة ١٩٢٠ استطاعت ان تركز قواتها على بلاد الريف •

لم يمض زمن طويل على توغل الاسبان في الريف حتى اكتسب الخطابي نفوذا واسعا بين اهل البلاد : وذلك لتوفيقه في المعارك الأولى التي اشتبك فيها مع الاسبان وترجع اولى تلك المعارك الى شهر مايو ١٩٢١ حين انتصر الأمير على القوات الاسبانية عند ابران — احدى المراكز الاستراتيجية الجديدة التي اهتم الاسبان بانشائها داخل بلاد الريف • وشجع هذا الانتصار الخطابي على مهاجمة المراكز الاسبانية الأخرى • وفي شهر يوليو بينما كان الأمير يحاصر اجرين ، وصل القائد العام سلفستر لنجدة الحامية المحصورة ، فلما وجد انها سقطت قرر الانسحاب فتتبعته القوات المراكشية وفي ١٨ يوليو التحمت معه في معركة الأنوال التي تعد من الوقائع المشهودة في تاريخ شمال أفريقيا ، حيث اباد الأمير الخطابي الحملة الاسبانية بأسرها (١) بما فيها القائد سلفستر نفسه • ومنذ ذلك الوقت ذاعت شهرة الأمير • وسلمت له قبائل الريف الأخرى بالزعامة •

على اثر ذيوع انباء تلك المعركة ، هبت قبائل الريف لمحاصرة المراكز الاسبانية المبعثرة في أنحاء المنطقة • وفي مدى خمسة ايام كانت بلاد الريف قد طهرت تقريبا منها ووصلت طلائعهم الى ضواحي مليلة واسر المراكشيون عددا كبيرا من الاسبان مما اضطر حكومة مدريد الى دفع مبالغ ضخمة كفدية لهم • واصبح وجود الاسبان مقصورا على مدينة تطوان والموانى وبعض الحصون في الجبالة • ويعزو الاسبان وقوع هذه الكارثة الى امرين • طبيعة البلاد الصعبة ، والفساد الذى كان منتشرا في صفوف جيشهم وادارته • ومع صحة هذا التعليل الى حد كبير فان الكتاب الاسبان يتجاهلون عاملا ثالثا ربما كان اهم في توجيه تلك الحوادث ، وهو ان زعيم

---

(١) من خير المراجع واكثرها تفصيلا عن الحرب في منطقة الريف ضد اسبانيا وفرنسا انظر : —

Walter B. Harris - France, Spain and the rif

اذ كان مؤلفه يعمل مراسلا للتايمز اثناء وقوع هذه الحوادث ، ولعب فيها دورا دبلوماسيا خاصا وله عن مراكش كتب اخرى من اهمها

Marocco that was

المقاومة الجديد كان يختلف عن سابقيه في انه اتجه الى تأسيس ادارة منظمة والاستفادة من احدث وسائل الحرب في مقاتلة العدو ، وحاول ان يعطي لدولته صفة وطنية عامة حتى اشتهرت عند الكتاب المغاربة باسم جمهورية الريف (١) ٠

على اثر هذه الحوادث ارسلت حكومة مدريد لجنة للتحقيق فى اسباب الكارثة فانتهت فى تقريرها (٢) الى ان خطة اقامة مراكز عديدة دون الاهتمام بتحصينها تحصينا قويا ، وتعبيد الطرق التى تربط فيما بينها كانت خطأ كبيرا من الناحية العسكرية ويعترف التقرير بأنه لم يكن امام المراكشيين الا ان يلتقطوا الأسلحة التى تركها الجند الاسبان الفارون ٠ كما يشير التقرير الى فساد الضباط الذين كانوا يتخبئون فى المدن ويتركون الحاميات ، ثم كشف عن حالات بيع الضباط أسلحة الجيش ٠ وكان طبيعيا بعد هذا أن يعدل الاسبان عن خطة الاحتلال الشامل للريف ولو مؤقتا ٠

وجد الأمير الخطابى بعد جلاء الاسبان عن الريف ، منطقة موحدة حاول ان يؤسس فيها دولة منظمة وصفها علال الفاسى بأنها جمهورية رئاسية ٠ ولكن هذا الوضع أثار مسألة سياسية هامة أثرت فى حياة مراكش ٠ وهى موقف الخطابى من العرش ٠ فالفاسى ينسب للخطابى الاعتراف بمبدأ السيادة السلطانية ، ويستدل على ذلك بأنه لم يعلن نفسه سلطانا ٠ بيد ان السلاطين من الاسرة العلوية لم يقتنعوا بذلك واعتقدوا أن دولته تمثل انشاقا على العرش فاستمر سوء التفاهم بينهم وبين الخطابى حتى حينما كان محمد الخامس يساهم فى الحركة الوطنية ٠

اما عبد الكريم نفسه فينفى ان يكون تطلع الى عرش مراكش بدليل أنه منع انصاره عن الخطبة باسمه فى صلاة الجمعة ٠ وفى حديث جرى بين الأمير وبين الكاتب لانداو ، صرح الخطابى بأنه كان مستعدا فعلا لقبول الأسرة الملكية الحاكمة على أن يبايع الوطنيون ، بعد تحرير البلاد ، السلطان الذى يحقق اهدافهم (٣) ٠

وقد اعلن الخطابى عن اهداف حكومته بأنها ، عدم الاعتراف بالحماية الفرنسية وجلاء الاسبان عن جميع ما احتلوه فيما عدا سبتة ومليلة ،

---

(١) علال الفاسى ص ١٣٩ وما بعدها ٠

(٢) انظر هذا التقرير فى Harris P. 79—84

(٣) نقلا عن ترجمة لانداو العربية ـ ازمة المغرب الأقصى ـ ص ١٤١ ، ١٤٢ ٠

واقامة علاقات طيبة مع جميع الدول والاستفادة من الفنيين الأوربيين فى بناء الدولة واستغلال ثروتها •

وقد شجع الخطابى فعلا بعض شركات التعدين على العمل فى الريف حتى قيل بأن تأييد بعض الأوساط الراسمالية فى أوربا له ، انما كان سببه ارتباط مصالحهم بمشروعات الريف •

ولعل اطلاق وصف جمهورية على حكومة الخطابى انما جاء نتيجة اتباعه بعض مظاهر التمثيل النيابى فقد كون شبه مجلس نواب من رؤساء القبائل وعين ستة وزراء واعلن انهم مسئولون امام المجلس وحينما بلغت حكومته ذروة قوتها سنة ١٩٢٥ ، طلب الى بريطانيا وفرنسا والبابا الاعتراف به •

اثرت حوادث الريف على أوضاع اسبانيا الداخلية ذاتها • فهى التى مهدت لوقوع الانقلاب العسكرى الذى قام به بريمودى ريفيرا فى سبتمبر ١٩٢٣ • واعلن القائمون بالانقلاب بعد استيلائهم على السلطة بأن هدفهم هو القضاء على الفساد الداخلي ومحو العار الذى أصاب اسبانيا فى مراكش ، مع مراعاة ظروفها الاقتصادية • وكان دى ريفيرا اكثر واقعية فى مواجهة الأزمة المراكشية • ويقال انه فكر فى التخلي عن السياسة الاستعمارية فى المغرب نهائيا • وتضمنت خطته فكرة التنازل عن سبتة للانجليز مقابل جبل طارق • ولكنه خشي من النتائج التى قد تترتب على عودة جيش جرار الى البلاد دون وجود ميدان آخر لنشاطه ، خاصة وأن العودة ستكون بمثابة رمز مادي على الهزيمة ، فكانت خطة الرئيس الجديد هى أن يحكم الاسبان استعداداتهم الاقتصادية والحربية قبل أن يستأنفوا اى عمل عدائى ضد خصومهم الاقوياء • ولم يكن هناك اذن ما يبرر للأمير الخطابى مهادنة الاسبان ، ومادام قد وثق بقدرته على طرد الغزاة ، ومادام الاسبان يرفضون قبول شرطه بانسحابهم الى سبتة ومليلة ، فلا بد من مواصلة القتال •

وفى صيف سنة ١٩٢٤ قرر الخطابى القيام بهجوم عام وكانت تطوان أول أهداف هذا الهجوم • وقد نجحت قواته فعلا فى الوصول الى ضواحى المدينة وسقطت قنابل مدفعيتها فى شوارعها ولكنها عجزت على اجتياح أسوارها • ومع ذلك لا يمكن القول بأن حملة ١٩٢٤ كانت غير مجدية ، لأنها تمخضت عن احراز بعض الانتصارات فى الميادين الاخرى ، مما اضطر بريمودى ريفيرا الى ترك العاصمة الاسبانية والحضور الى تطوان للاشراف بنفسه على القتال • وانتهى به الأمر الى الاقتناع بأنه لا مناص من اخلاء ما تبقى فى اقليم الجبالة ولا سيما حصن شفشاون • وكانت مهمة صعبة

حقا تلك التى فضت بسحب الحاميات الاسبانية من اقليم يسيطر عليه عدو متفوق فى البسالة والتنظيم . فقد تبين بعد اتمام الانسحاب من شفشاون فى نوفمبر ١٩٢٤ ان الاسبان فقدوا فى هذه العملية عددا من الجند يفوق عدد هؤلاء الذين ذهبوا لانقاذهم من المراكز المحاصرة .

ثبت حينئذ عجز الاسبان الكامل عن النيل من دولة الريف الناشئة ، وقوبلت هذه النتيجة بدهشة عظيمة لدى الأوساط التى لم تكن مطمئنة منذ البداية الى حـــركة الأمير الخطابى . ولكنها ظلت تتوقع ان يتمكن الاسبان من القضاء عليها يوما ما . اما أمير الريف فكان يدرك تماما خطورة الاشتباك مع الفرنسيين وان لم يعن هذا انه كان راضيا بالحماية الفرنسية على مراكش، ولذلك حرص على تجنب الاصطدام بالفرنسيين الى ان يئس هؤلاء من محاولات الاسبان ورأوا من الضرورى ان يتدخلوا ضد دولة الريف حتى وان كانت هذه الدولة تقع خارج منطقة نفوذهم .

- ٤ -

الصدام مع فرنسا

فى خلال الحرب العالمية الأولى ، تشككت فرنسا فى دقة حيـــاد اسبانيا ، وكما سهل الاسبان تسلل عملاء الالمان الى مراكش لمســاعدة الثائر عبد الملك ، فكذلك سهل الفرنسيون عبور الاسلحة الى منطقة الريف من وهران عبر وجدة ، وكأن تنافسا خفيا ظل يحــــكم العــلاقات بين السلطات الفرنسية الاسبانية فى مراكش منذ الحرب الاولى وحتى استقلت البلاد سنة ١٩٥٦ ، واستفادت الحركة الوطنية من هذا التنافس كمـا سيتضح ذلك فيما بعد .

والواقع ان فرنسا منذ ان شاهدت قوة الخطابى سنة ١٩٢١ أضحت مترددة بين عاملين : الرغبة فى وضع العراقيل امام الاسبان ، والخوف (١) من ان تكون حركة الخطابى عاملا مشجعا للثورات فى شمال افريقية ، ويقال ان بعض المصالح الراسمالية التى اســتثمرت أموالها فى بناء ميناء الدار البيضاء الضخم وفى مشروعات أخرى فى منطقة ساحل الأطلسى استحسنت بقاء منطقة الريف مضطربة حتى يصعب استخدام الطريق الموصل بين فاس وطنجة ، والذى يحول تجارة مراكش عن الدار البيضاء

(1) Fontaine : abdel karim origine de la rebelion Nord africaine

الى ذلك الميناء الدولي الذى تتردد عليه سفن اقطار البحر المتوسط ، وهو الطريق الاكثر استخداما حتى ذلك الوقت . ثم تدخلت ثلاثة عوامل رجحت خطة تدخل فرنسا ضد دولة الريف :

١ ـ لقد كانت فرنسا تغمض العين عن الأمير الخطابى طالما انه يعترف بالسيادة للسلطان . اما بعد ان قويت شوكته وثبت اتصاله ببعض الدول الأوربية ، وتردد وصف دولته بالجمهورية ، فان سيادة السلطان الموضوع تحت الحماية الفرنسية فى هذا الجزء من مراكش اصبحت امرا مشكوكا فيه .

٢ ـ تخوف المصالح الراسمالية من المنافسات الدولية ، ولا سيما الراسمال البريطانى ، وكان الخطابى حريصا على دعوة الشركات الأجنبية لاستغلال موارد البلاد الطبيعية ولعله بالغ فى وصف الثروة المعدنية المدفونة في أراضي الريف . وقد تسربت انباء عقد هام بين احـــدى الشركات البريطانية الكبيرة وبين دولة الريف ، وقع فى ١١ يونيو ١٩٢٣ بواسطة جاردنر ، احد كبار الراسماليين الانجليز . وبمقتضى هذا العقد تتولى الشركة امتياز استغلال مناجم الريف وتمهيد الطرق مقابل نسبة عالية من الأرباح (ويبقى الاتفاق سرا الى ان يتم الاعتراف بجمهورية انريف . ولوحظ ان الأسلحة تدفقت على أثر هذا الاتفاق من جهات عدة على خليج الحسيمات الذي يسيطر عليه الأمير . ومن بين هذه الأسلحة طائرات مقاتلة وقاذفات قنابل لم تستخدم فى الحرب ، ولكنها رفعت معنويات جيش الريف ، ذلك أن الأمير وجد صعوبة فى استخدام طيارين رغم أنه عرض مرتبات خيالية .

٣ ـ وربما كان أقوى تلك العوامل هو خوف انتشار الروح الثورية فى المستعمرات الفرنسية اذا ما استقرت دولة وطنية فى الريف المغربى .

على أن المؤرخين الفرنسيين يحاولون تحميل الأمير الخطابى مسئولية الاشتباك معهم فيقولون ان مبعوثى الريف تسللوا الى وادي ورغة الذى يقع فى منطقة النفوذ الفرنسية وحرضوا القبائل هناك على العصيان فى أوائل سنة ١٩٢٥ .

ولكن هذا الادعاء يظل محل جدل ما دام تخطيط الحدود فى المعاهدة الاسبانية الفرنسية لسنة ١٩١٢ لم يوضح بصفة تفصيلية ، لأنه رسم فى وقت لم تكن فيه لأى من الدولتين ادارة فعلية فى المنطقة ، وفضلا عن هذا لم يكن الأمير الخطابى يعترف بهذا التقسيم لمناطق النفوذ . وعندما بـدا الفرنسيون يقيمون مراكزهم الحربية فى هذا الوادى فى أبريل ١٩٢٤ ، ظل الأمير ملتزما لسياسة الحياد نحوهم واكتفى باعلان استنكاره للعدوان

على أرض تابعة له . هذا بالرغم من ان كثيرا من سكان الوادى استنجد بحكومة الريف المستقلة ، وان بلاد الريف كانت تعتمد الي حد كبير في تموينها على ما ينتجه هذا الوادى الخصب من القمح .

وعندنا ان العامل الجوهرى الذى حدا بفرنسا للتدخل ضد الأمير الخطابى ، انما هو كرهها لقيام دولة مغربية مستقلة . وكما صرح ليوتى نفسه في خطاب وجهه الى الحكومة الفرنسية في ١١ ديسمبر ١٩٢٤ « ان الحركة لا تلاقي الآن صدى بعيدا فى أوساط المثقفين ، ولكن من الممكن ان يتحول الراى العام فى اية لحظة ، ولذا يجب ارسال التعزيزات للمحافظة على الجبهة الشمالية . وابتداء من ابريل القادم نستطيع القيام بدور ايجابي (١) » . اذن فان فرنسا كانت قد بيتت النية للتدخل وانتظرت الحوادث .

ولم يخف الأمير الخطابى انه يتجنب الاصطدام بفرنسا ادراكا منه بعدم قدرته على مواجهة دولتين كبيرتين في وقت واحد ، كما صرح بذلك لمراسل التايمز في أوائل سنة ١٩٢٥ (٢) . ولكن هذا الموقف لم يمنعه من اتخاذ جميع الاحتياطات الحربية اللازمة للدفاع عن بلاده . فاقام خطوطا للبرق والتليفون بين حدوده الجنوبية المتاخمة للفرنسيين وبين مقره في اجدير ، كما عزز قواته على تلك الحدود فأصبح الجو مهيأ لوقوع الاشتباك عند أول مناسبة .

وفى ١٣ ابريل ١٩٢٥ وقع الحادث المنتظر الذى أنذر ببدء القتال . ذلك أن الفرنسيين كانوا يعلمون بأن الأمير على خصومة شديدة مع رجال الطرق ، فأخذوا يمدون زعماءها بالمال والأسلحة حتى يشجعوهم على اثارة الاضطرابات في دولة الريف وقد أدى هذا الى مهاجمة الريفيين لاحدى الزوايا الدرقاوية قرب الحدود . ووجد الفرنسيون الفرصة سانحة للتدخل بحجة حماية انصارهم . وعندما اخذ القتال يتسع فوجىء الفرنسيون بحسن تنظيم عدوهم الجديد الذى يختلف تماما عما صادفوه من حركات المقاومة فى شمال افريقيا . وكان ان اضطروا الى التزام موقف الدفاع مدى اربعة أشهر ؛ بل ان موقفهم تحرج فى شهر مايو اذ حوصر مركز قيادتهم فى عين عائشة ، وتسللت بعض قوات الريف الى مسافة ٢٠ ميلا من فاس كما هددت مدينة تازة .

ويبدو أن الفرنسيين قد تحملوا خسائر فادحة فى هذه الاصطدامات

---

(1) Catroux p. 164.

(2) Harris P. 210.

الأولى بالرغم من انهم لم يعترفوا رسميا الا ببضعة آلاف من الجرحى والقتلى ، وانما كشف امر هذه الخسائر فيما بعد عندما سقطت دولة الريف واخذ الاسبان يجردون القبائل من السلاح فوجدوا لديهم كميات هائلة من الاسلحة الفرنسية ٠

والحق ان صمود دولة الريف الصغيرة سنة كاملة (مايو ١٩٢٥ الى مايو ١٩٢٦) امام دولتين اوربيتين يعتبر حالة نادرة فى تاريخ الحروب الإستعمارية ، لا فى شمال افريقيا وحدها ، بل فى قارتى افريقيا وآسيا عموما ٠ والفضل فى ذلك لا يرجع الى طبيعة البلاد فقط ، كما يحب ان يردد الأوربيون ، ولكن الى قدرة رجال الريف وكفاءة زعمائهم فى ميدان الادارة والحرب ٠ ونلاحظ مثلا عند تتبع التاريخ الحربى ، ان مقاتلى الريف استعملوا خطوط الخنادق المحصنة على نمط تلك الخطوط التى اقامتها فرنسا فى بلادها اثناء الحرب العالمية الأولى ٠ ويكفى الريفيين فخرا انهم قادوا هذه الحرب فى وجه ثلاثة من الماريشالات وهم ليوتى — بيتان — بريمودى ريفيرا ، واربعين جنرالا ، والقوات الأساسية لدولتين أوربيتين ، بل لقد استقدمت هاتان الدولتان بعض المرتزقة من الطيارين الأمريكيين حتى تستخدم احدث انواع قاذفات القنابل فى الحرب ضد الدولة المغربية الصغيرة ٠ واذن فلم تكن حرب الريف حملة استعمارية عادية بل كانت قتالا منظما بين جمهورية الريف وبين دولتى فرنسا واسبانيا ، ومما يؤكد هذه الصفة أن رؤساء حكومات تلك الدول حضروا الى مراكش للاشراف على القتال بأنفسهم ٠

كان ضروريا اذن من ان يستقدم الفرنسيون امدادات هائلة قبل أن يتمكنوا من التحول من الموقف الدفاعى الى الهجوم فى سبتمبر ١٩٢٥ وقد اتخذوا من اجل تنفيذ خطتهم عدة اجراءات اخرى ، من بينها اغراء السلطان باعلان امير الريف احد العصاة الخارجين على السلطة الشرعية ٠ وقام مولاى يوسف فعلا برحلة الى فاس خصيصا لتنفيذ هذا المطلب ، ولكى يستنفر القبائل للقتال « بجانب هؤلاء الأبطال الذين يدافعون عن سلامة امبراطوريتنا » (١) ٠

ومن بين هذه الاجراءات العمل على تنسيق الاعمال الحربية بين

---

(١) يختلف الكتاب حسب اهوائهم فى تحديد موقف الأمير الخطابى من السلطنة ، ولكن الوطنيين المغاربة عموما يرون انه لم يكن يطمع فى القضاء عليها والجلوس على عرش مراكش كما يدعى الكتاب الأجانب ٠ وبالتالى فهم لا يجدون لموقف مولاى يوسف عذرا مقبولا ٠

الدولتين الاستعماريتين ، ولهذا الغرض عقد مؤتمر خاص فى مدريد فى يونيو ١٩٢٥ ، اتخذ عدة قرارات من بينها :

تنسيق العمليات الحربية بين القيادتين . ومكافحة تجارة الأسلحة بين الريف وأوربا ، وذلك عن طريق الدوريات المنظمة على طول سواحل مراكش الشمالية . ومما نذكر أن الأسطول البريطاني اشترك فى أعمال المراقبة فى مياه طنجة الاقليمية .

ومنها السماح لجيوش الدولتين بتتبع قوات الأعداء فى منطقة نفوذ الدولة الأخرى . وكان آخر هذه القرارات هو تعهد الطرفين بعدم القيام بعمل دبلوماسى أو توقيع صلح منفرد مع العدو دون الاتفاق مع الطرف الآخر :

ويعزى الى ليوتى انه فكر لحظة اثناء القتال فى الاعتراف باستقلال الريف الذاتى . على أن تحدد العلاقات بينه وبين كل من فرنسا وأسبانيا فيما بعد ، وقد جس نبض الأمير عن طريق مندوب الصليب الأحمر فصرح له عبد الكريم بأن هدفه أسقاط هيبة الاسبان وانه لا يريد كسبا على حساب فرنسا . ولكن سرعان ما تحول ليوتى عن فكرته ، فكتب الى حكومته فى ٩ يوليو ١٩٢٥ «انه يخشى ان يكون قصد عبد الكريم هو التلاعب للايقاع بين باريس ومدريد ، ولذا يجب الاصرار على الاعتراف بسيادة السلطان مقدما قبل اجراء اية مفاوضات مع عبد الكريم والأفضل من ذلك هو استخدام القوة .

ويبدو ان المصاعب العسكرية التى واجهتها الدولتان الاستعماريتان أدت الى تجربة أسلوب التفاوض ومحاولة الوصول الى حل وسط . ذلك انه قبل القيام بالهجوم الكبير صدر بلاغ رسمى من الحكومتين فى ١٢ اغسطس أبدتا فيه استعدادهما للتسليم باستقلال الريف اداريا على ان يعترف الأمير الخطابى للسلطان بالسيادة العليا الممثلة فى شخص خليفة تطوان . ومن الراجح أن تكون حكومتا فرنسا واسبانيا انما فعلتا ذلك من قبيل المناورة السياسية كى تظهر للرأى العام فى البلدين انهما لا تريدان الحرب . ذلك ان قسما كبيرا من الرأى العام العالمى وخاصة فى انجلترا وفرنسا دهش لتمسك أهل الريف باستقلالهم وساده شعور الاعجاب ببطولتهم .

وقد تزعم الشيوعيون فى فرنسا حملة صحفية ضد حرب الريف الى حد انهم أرسلوا برقيات التهنئة للأمير الخطابى بمناسبة بعض انتصاراته . وقد فطن الأمير الخطابى الى حقيقة هذه المناورة السياسية ، كما يبدو من الخطاب الذى أرسله الى هاريس مراسل التيمز فى مراكش فى ٢٨

اغسطس . وقد احتج في هذا الخطاب بأن المقترحات الفرنسية الاسبانية لم تبلغ له رسميا . وبالتالي فهو لا يستطيع اعطاء جواب عنها (١) .

هل يعتبر الأمير الخطابي اذن مسئولا عن استئناف الحرب التي قضت على استقلال الريف ؟ هذا ما يعتقده معظم الكتاب الأجانب ، ولكن في رأينا أن عدم ثقته بحسن نية فرنسا واسبانيا قد دفعه الى اتخاذ هذا الموقف ، بدليل انه لم يفتأ في نفس الفترة يوجه رسائله الى الحكومة البريطانية راجيا منها أن تتوسط في النزاع بينه وبين أعدائه . وكان جواب الحكومة البريطانية دائما هو الرفض البات . كذلك فشلت محاولات الضابط الانجليزي جوردن كاننج لدى رئيس وزراء فرنسا كي يقبل حلا سلميا على أساس الحكم الذاتي لدولة الريف . تبدد كل أمل في الصلح بعد أن أخذ مجرى القتال يتحول لصالح الغزاة .

وفي ٥ سبتمبر ١٩٢٥ نجح الاسبان بمعاونة البحرية الفرنسية في انزال جنودهم الى مكان قرب خليج الحسيمات الذي يمتد في قلب بلاد الريف ، وكان الأمير قد استعد لمواجهة مثل هذه المحاولة ولكنه توقع أن تنزل القوات الاسبانية على شواطيء الخليج نفسه . ولم يكن أمام الريفيين سوى عرقلة تقدم الاسبان على البر ، ولكن هؤلاء نجحوا بعد صعوبات جمة في الاستيلاء على أجدير عاصمة الأمير الخطابي . وكان ذلك في مستهل شتاء ١٩٢٥ - ١٩٢٦ أي في الوقت الذي تستحيل فيه العمليات الحربية في بلاد الريف .

وعندما أصبح استئناف الهجوم العام متوقعا مع حلول فصل الربيع ، لم يتردد الأمير الخطابي في طلب عقد هدنة لانهاء النزاع عن طريق المفاوضات .

واذا كانت الدول الاستعمارية لم تخلص النية من أجل السلم في صيف سنة ١٩٢٥ ، فمن باب أولى الا تصدق نيتها في هذه المرة بعد أن تحسن موقفها العسكري تحسنا كبيرا وأصبح الاسبان على وشك تحقيق رغبتهم في الانتقام لمحو عار هزيمتهم في الأنوال ، ومرة أخرى تظاهرت حكومتا اسبانيا وفرنسا بالرغبة في السلام فأعلنتا قبولهما لمبدأ المفاوضة ، وما لبثت أن تكشفت نواياهما ففرضتا شروطا قاسية تظنان أنها كفيلة بصرف الأمير الخطابي عن قبولها ، وباظهاره مرة أخرى مسئولا عن الحرب ومن هذه الشروط :

---

(1) Harris. P. 271.

الاعتراف باستقلال الريف الادارى فى حدود المعاهدات الدولية (اى قبول مبدأ الحماية) . والاعتراف بسيادة السلطان . ومغادرة الأمير الخطابى للبلاد واخيرا تجريد قبائل الريف من السلاح .

ضرب الخطابى مثلا رائعا من امثلة انكار الذات بقبول هذه الشروط كأساس للمفاوضة ، وذلك على امل ان يحفظ لأهل الريف قدرا من الإستقلال الذاتى . وعلى هذا الأساس انعقد مؤتمر بين الأطراف الثلاثة فى المكان الذى عينته فرنسا بمدينة وجدة فى ١٨ ابريل ١٩٢٦ . وعندئذ راح المفاوضون الفرنسيون والاسبان يحاولون تعطيل المحادثات بطريقة اخرى . وذلك بتقديم بعض المطالب المتعسفة التى لم تشتمل عليها المذكرة المشار اليها . ومن اكثر هذه المطالب تعسفا وابعدها عن العرف . هو ما تعلق بتعديل خطوط الفرنسيين والاسبان خلال فترة الهدنة بشكل يؤمن لهم سلامة مواصلاتهم . فلما كشف وفد الريف هذا المطلب لمراسلي الصحف وعرفه الراى العام تراجع عنه الوفد الفرنسى الاسبانى . ثم لجأ هؤلاء الى طريقة اخرى وذلك باقتراح وسائل غير مقبولة لتنفيذ الشروط المتفق عليها . من ذلك مثلا كيفية تجريد القبائل من السلاح ، فقد أصر الوفد الاوربى على ان تقوم طوابير فرنسية اسبانية بتنفيذ هذه المهمة . ولكن ممثلى الريف بينوا ما قد تؤدى اليه هذه الوسيلة من وقوع صدام بين السكان وبين القوات المحتلة . وقالوا ان الأمير الخطابى هو الذى وزع الأسلحة وهو الذى يستطيع وحده سحبها . وكانت هذه النقطة من اهم الأسباب التى ادت الى فشل المحادثات وتوقفها بعد أسبوعين (١) .

وعندما استؤنف القتال فى مايو كانت القوات الاسبانية الفرنسية قد استعدت لخوض آخر جولة فى هذه الحرب المدمرة . فأعدت ثلاث حملات اتجهت فى نفس الوقت من طرق مختلفة الى حصن ترجست ، الذى اتخذه الامير مقرا له بعد سقوط اجدير . واستطاعت الاستيلاء عليه فى ٢٣ مايو ، ولم تمض بضعة ايام حتى سلم الامير نفسه للفرنسيين . وكان يشعر منذ انقطاع محادثات وجدة بأن قبائل الريف قد انهكت وانها غير مستعدة للمضى فى حرب العصابات . ولا شك انه آثر تسليم نفسه للفرنسيين ، دون الاسبان لأنه اعتبره اهون الشرين ، فقد كان الاسبان يطالبون بمحاكمته كعاص يستحق الاعدام . اما الفرنسيون فقد اعتبروه أسير حرب واكتفوا بنفيه الى مستعمرة من مستعمراتهم النائية فى المحيط الهندى وهى جزيرة ريونيون . وظل الأمير عبد الكريم الخطابى بمنفاه حتى سنة ١٩٤٧ ، حين تقرر السماح له بالاقامة فى فرنسا .

---

(١) انظر تفاصيل هذه المفاوضات فى Harris P. 273 s. q.

وعند وصول الباخرة التى تنقله الى بور سعيد التجأ الى السلطات المصرية التى رحبت باقامته فى القاهرة حيث ساهم بنصيب وافر فى توجيه لجنة المغرب العربى • لقد فوجىء الفرنسيون بهذا التحول فى المرحلة الأخيرة من حيـــاة الخطابى ، ففى خلال منفاه توقف عن معارضة السياســـة الفرنسية • وكـــان الفرنسيون يعتقدون بأن عداءه موجه أصلا ضـد الإسبان باعتباره زعيما محليا لمنطقة الريف • غير ان موقفة أثناء وجوده فى مصر دل على أن حركته كانت وطنية بأوسع مفاهيم تلك الكلمة ولا غزو فقد أشادت بـــه الصحافة العربية أثناء نضاله فى العشرينات ، كما انه أصبح زعيما راديكاليا فى المرحلة الأخيرة من حياته فى مصر ، فرفض الأساليب السياسية فى تحرير شمال افريقيا ، ونبذ مبدأ الخضوع لسيادة السلطان ، ولذلك استحالت عودته الى المملكة المغربية بعد استقلالها فظل مقيما بالقاهرة حتى وفاته سنة ١٩٦٣ •

الفصل الرابع عشر

التقسيم والحماية

- ١ -

وضع الحماية

لم تكد فرنسا توقع اتفاق ٤ نوفمبر مع المانيا حتى شرعت تطـالب السلطان بممارسة سلطات الدولة الحامية • وحـاول عبد الحفيظ أن يستبقي لنفسه ما استطاع من السلطات ، فطالب بالاشراف على شئون الأوقاف وحق تعيين الوزراء وحرية اختيار وريث العرش • فاحتاج الأمر الى ارسال بعثة خاصة برئاسة رينيو الى فاس فى ٢٤ مارس ١٩١٢ ، وهناك استخدم الوعد تارة والوعيد تارة اخرى لاقناع السلطان بتوقيع معاهدة الحماية حتى تم لـه ذلك فى ٣٠ مارس ١٩١٢ • وقد صيغت بعض نصوصها فى عبارات غامضة حتى يمكن تأويلها لصالح الطرف الأقوى متى اقتضى الأمر •

هذه المعاهدة تشبه فى كثير من موادها معاهدة الحماية على تونس وهى تتألف من ٩ مواد (١) •

تنص المادة الأولى : على اتفاق الحكومتين على اقامة نظام جديد فى مراكش يحتوى على الاصلاحات الادارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التى ترى فرنسا فائدة ادخالها الى مراكش ، على تراعى فرنسا عند ادخال هذه الاصلاحـات احترام الأوضاع الدينية ، وهيبة السلطان التقليدية والمؤسسات الاسلامية ؛ وخاصة مؤسسات الأوقاف • وستتفاهم فرنسا مع اسبانيا بخصوص مصالحها الناجمة عن مركزهـا الجغرافى وممتلكاتها الاقليمية على السـاحل المراكشى ، وستحتفظ طنجة بصفتها الخاصه التى اعترف لها بها ، وسيحدد نظامها البلدى •

---

(1) Combon Annexe

وكذلك نفر حير فارس ٦١٥ •

مادة ٢ : يوافق السلطان منذ الآن على قيام فرنسا باحتلال اى جزء من مراكش تراه ضروريا للمحافظة على النظام وسلامة المعاملات التجاريه بعد اخطاره بذلك ، وأن تقوم كذلك بأعمال البوليس فى البر وفى المياه المراكشية .

مادة ٣ : تتعهد الحكومة الفرنسية بأن تساعد السلطان وخلفاءه من بعده ضد اى خطر يهدد شخصه او عرشه أو يعرضه للخطر هو وبلاده .

وحسب المادة ٤ : يكون للسلطان حق اتخاذ الاجراءات التى يتطلبها نظام الحماية بما فى ذلك تعديل المعاهدات بناء على اقتراح الحكومة الفرنسية . وسيتضح من التطبيق أن هذا الحق كان مظهرا اسميا فقط لأن المراسيم التشريعية كانت تقدم للسلاطين لمجرد التوقيع . وقد حدث مرتين أن فقد السلاطين عرشهم عندما عارضوا توقيع تلك المراسيم .

مادة ٥ : يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام فى مراكش ، يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون وسيط السلطان فى علاقاته مع ممثلى الدول الأجنبية ، ويكلف بصورة خاصة بكل المسائل المتعلقة بالأجانب ، وتكون لديه باسم الحكومة الفرنسية سلطة الموافقة ونشر كل المراسيم الصادرة عن السلطان .

وتنص المادة ٦ : على ان يقوم ممثلو فرنسا وقناصلها بتمثيل وحماية رعايا ومصالح مراكش فى الخارج ، ويتعهد السلطان بالا يبرم أى اتفاق ذي صبغة دولية بدون موافقة سابقة من الحكومة الفرنسية .

مادة ٧ : تتفق الحكومتان فيما بعد على وضع الأسس لتنظيم مالى جديد يحترم الحقوق المخولة لحاملى اسهم الديون العامة المراكشية ؛ ويسمح بضمان التزامات الخزينة وجباية الضرائب بصورة منتظمة فى مراكش .

المادة ٨ : يتعهد السلطان بالامتناع عن عقد أى قرض عام أو خاص فى المستقبل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبأية صورة كانت بدون اذن فرنسا .

مادة ٩ : خاصة بالتوقيع .

اتفق على كتمان امر المعاهدة عن الشعب حتى لا تتعرض البلاد للاضطرابات ولكن خبرها ذاع واعتبرها أهل فاس بمثابة صك بيع بلد

من دار الاسلام لدولة مسيحية . ومن ثم كانت ثورة المدينة العريقة التي تحدثنا عنها . وكان مفروضا ان يستقر عبد الحفيظ بالرباط بعد توقيع الحماية . وقد انتقل اليها فعلا في يونيو ١٩١٢ ولكنه ما لبث ان اصطدم بليوتي عندما خبر القيود الفعلية التي أحيط بها . ولعله كان يائسا من سخط الناس عليه ؛ لذلك قال لليوتي « بأن الحماية كانت غلطة ، وان الانجليز يستمتعون في مصر بجميع مزاياها دون اسمها » . فكأنه يعترض على الشكل الخارجي للحماية الذي يثير سخط السكان . وعلى كل فان فكرة التنازل عن العرش كانت تراود عبد الحفيظ حتى قبل ارسال رينيو الى فاس ثم ازداد اقتناعا عندما اخذت فرنسا تلح عليه في انتزاع سلطاته الرئيسية ؛ وطالب فرنسا فقط بأن تضمن له حرية مكان اقامته والاحتفاظ باملاكه في مراكش .

والواقع انه باعتباره قد اختير ليكون سلطان الجهاد ، اصبح وجوده غير ذي موضوع بعد اعلان الحماية ، ثم بعد ثورة فاس . الا ان سياسة فرنسا كانت تهدف الى الانتفاع بهيبة السلطان . اولا : لتسهيل السيطرة على مراكش . ثانيا : لمواجهة الحكومات الأوربية الأخرى ، اذ ان مشاكل مراكش الدولية لم تنته تماما بتوقيع المعاهدة الفرنسية الألمانية ، ولما لاحظ ليوتي تصلب عبد الحفيظ في امضاء المراسيم ؛ نصح حكومته بقبول تنازله عن العرش . وفي ١٢ اغسطس ١٩١٢ أعلن عن هذا التنازل (لأسباب صحية) وكان الاتفاق قد تم بين الاقامة والمخزن على اختيار مولاى يوسف بن الحسن لاعتلاء العرش .

وقد سبق لمولاى يوسف أن تعاون مع كل من أخويه عبد العزيز ثم عبد الحفيظ ؛ وكان حاكم فاس في عهد السلطان الأخير . ووجدت فرنسا في السلطان الجديد أداة طيعة للتعاون معها . وهكذا تغلبت على أزمة العرش . وهي أول مشكلة واجهت الحماية ؛ ولكن بقيت أمامها مشاكل اخرى أشد تعقيدا ؛ وهي التوفيق بين مركزها وبين مصالح الدول الأخرى التي اكتسبت في مراكش عن طريق المعاهدات الدولية .

— ٢ —

التقسيم

كانت اسبانيا تنظر بعين القلق الى تطورات الحوادث في مراكش خلال عامي ١٩١١ و ١٩١٢ ، فلم تعترف بالاتفاقية الألمانية الفرنسية ، ثم اعترضت على وضع الحماية من جانب فرنسا وحدها لان ذلك يعطيها حقوقا ولو شكلية في المنطقة الشمالية باعتبارها ممثلة للسلطان . ولذلك كان رأى اسبانيا

ان يتم فصل المنطقة الشمالية عن بقية البلاد من الناحيتين القانونية والفعلية . ولكن فرنسا استندت الى ميثاق الجزيرة الذى ينص على وحدة اراضى مراكش . اما اسبانيا فكانت تستند الى اتفاقية سنة ١٩٠٤ وهى التى كان يجهلها اعضاء مؤتمر الجزيرة .

ولهذا تعثرت المفاوضات التى جرت مع اسبانيا منذ أوائل سنه ١٩١٢ واستطاعت فرنسا فى النهاية ان تغلب وجهة نظرها بفضل عاملين : أولهما ، الصعوبات العسكرية التى واجهتها اسبانيا فى المنطقة الشمالية . وثانيهما : توسط بريطانيا فى هذه المفاوضات وميلها الظاهر نحو فرنسا . وقد توصل الطرفان الى ايجاد مبدا عام لفكرة التقسيم ، فيحتفظ السلطان بحق السيادة على المنطقة الشمالية ، ولكنه يمارسها بواسطة خليفة يقيم في تطوان . وعلى ذلك تمهد السبيل للاتفاق على الموضوعات التفصيلية الأخرى ، وبناء عليه وقعت اتفاقية بين الدولتين فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ .

وتميز الاتفاقية بين قسمين فى منطقة النفوذ الاسبانية من حيث وضعها القانونى ، فيشمل الجزء الأول جيبى سبتة ومليلة ، اللذين تحتلهما اسبانيا منذ عدة قرون . ومنطقة سيدى افنى فى الجنوب التى تدعى فيها اسبانيا حقوقا تاريخية . وتعين الاتفاقية حدود تلك المنطقة ، فتمتد من وادى بوسدرة شمالا الى وادى نون جنوبا بمحاذاة الاطلسى وتمتد على مسافة ٢٥ ك . م داخل الأراضى المراكشية . وتمارس اسبانيا فى هذا القسم حقوق السيادة بدون قيد . بيد أن اسبانيا لم تتمكن من تولى سلطتها فى منطقة افنى الا بعد أن تم لفرنسا اخضاع اقليم السوس سنة ١٩٣٤ .

اما القسم الثانى فتستمد اسبانيا وجوها فيه من معاهدة الحماية بين فرنسا والسلطان ، ولذلك شبه وضعها بالمستأجر من الباطن ، اذ لم تعقد معاهدة قط بين اسبانيا والسلطان ، وانما اكتفى باصدار ظهير يثبت موافقة السلطان على معاهدة سنة ١٩١٢ . الا أن الوطنيين المغاربة لم يعترفوا بهذا المرسوم كأساس شرعى لوجود اسبانيا .

ويبقى القسم الشمالى حسب الاتفاقية تابعا لسيادة السلطان ، ويمتد هذا القسم من حدود الجزائر شرقا وينتهى الى نقطة جنوب ميناء العرائش على الساحل الأطلسى ، وتقدر مساحته بنحو ٢٨ الف ك . م مربع .

وسيكون لهذا التمييز القانونى بين القسمين اثر كبير بعد اعلان

استقلال مراكش . اذ ان اسبانيا تنازلت عن المنطقة المحمية بدون معارضة ، بينما تمسكت بالقسم الأول باعتبار انه ارض اسبانية .

وتنظم الاتفاقية ادارة المحمية في الشمال على النحو التالي : يعين خليفة للسلطان فى تطوان يمثل حقوقه الشرعية ، ولكنه يخضع لاشراف الادارة الاسبانية ، كما يخضع السلطان نفسه فى الرباط للإقامه الفرنسية. وتقدم الحكومة الاسبانية مرشحين اثنين للخلافة يختار السلطان واحدا منهما . ولا يجوز تعيين خليفة آخر او عزله الا بموافقة اسبانيا . ويقيم هذا الخليفة في منطقة النفوذ الاسبانية وبصورة عادية فى تطوان ، ويقلد تفويضا عاما من السلطان يمارس بمقتضاه جميع سلطاته . وتستقل الادارة الاسبانية بادخال التنظيمات الادارية التى تراها ، وتتولى تحصيل الرسوم الجمركية فى موانيها .

وقد فصلت الاتفاقية بين المنطقتين الفرنسية والاسبانية فصلا تاما، من حيث الضرائب والامور المالية . واخلت حكومة المخزن من مسئولية الحوادث التى تقع في الشمال . وجعلت لاسبانيا حق تمثيل سكان تلك المنطقة فى الخارج .

واخيرا تؤكد الاتفاقية ما سبق أن اتفقت عليه الدولتان فى اول مشروع للتقسيم سنة ١٩٠٢ ، من جعل طنجة منطقة محايدة . وكان مفهوما ان استثناء طنجة انما هو شرط موجه ضد اسبانيا لانها تقع داخل منطقة نفوذها . وبالاضافة الى ذلك تمثل الجالية الاسبانية العدد الأكبر من الاوربيين هناك . وتنتشر لغتها وعملتها فيها . وتقرير حياد هذا الجزء من مراكش كان يتمشى مع مبدا استقلال البلاد ، ولكن الآن وبعد أن اصبحت حكومة السلطان خاضعة لدولتين اجنبيتين ، فان الحياد يصبح امرا مستحيلا لان الميناء لا بد ان يدخل تحت اشراف اى من الدولتين . ومن هنا تطورت فكرة الحياد الى تدويل ادارة الميناء ، ولكن فى ظل سيادة السلطان تمشيا مع مبدأ وحدة اراضي مراكش .

وكانت بريطانيا بحكم اهتمامها بالمتوسط ، ووجودها فى جبل طارق من اكثر الدول اهتماما بهذا الموضوع ، فقد تضمن الاتفاق الودى نصا خاصا بطنجة . ولذلك نلاحظ انه بمجرد احتلال مراكش سنة ١٩١١ وجه ادوارد جراى ، وزير الخارجية البريطانية ، مذكرة للحكومة الفرنسية يؤكد فيها ضرورة الاتفاق على وضع خاص لهذا الميناء . غير ان كلا من فرنسا واسبانيا ظلت تعرقل المفاوضات بخصوص طنجة الى أن دعا اللورد كيرزن في سنة ١٩٢٣ الى عقد مؤتمر فى لندن لتقرير وضع الميناء .

وكانت الدول قد اتفقت على مبدا تدويل الادارة ، وللانظمة الدولية سابقة فى طنجة ؛ فمنذ سنة ١٨٧٢ تأسست أول هيئة دولية وهى المجلس الصحى باشراف القناصل ، وبناء على هذا الاتجاه صدرت اللائحة الأساسية الخاصة بنظام طنجة الدولى فى ديسمبر ١٩٢٣ (١) وهى تنطبق على المدينة وما حولها فى مساحة قدرها ٤٠٠ ميل مربع .

وصارت لائحة طنجة حقلا خصبا لدراسة نظام فريد من الأنظمة الدولية ، لأنها تمنح الصفة الدولية لشئون الادارة والقضاء ، وقوات حفظ الأمن والاقتصاد .

فالادارة الحقيقية تتولاها لجنة المراقبة التى تتالف من قناصل الدول الممثلة فى مراكش ؛ وهى التى تعين الموظفين ، ولها الاعتراض على قرارات المجلس التشريعى . ويتالف هذا المجلس حسب لائحة سنة ١٩٢٣ من ستة عشر عضوا اوربيا ، منهم اربعة أعضاء لكل من فرنسا واسبانيا ؛ وثلاثة لبريطانيا ، وواحد لكل من ايطاليا وهولندا وبلجيكا والبرتغال ، وتسعة اعضاء مراكشيين منهم ٦ عن المسلمين وثلاثة عن الجالية اليهودية . ويرأس المجلس مندوب السلطان الذى يصدر قراراته أيضا .

وقد زيد فى عدد اعضاء المجلس بعد الحرب العالمية الثانية ، واشركت فيه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بجانب الدول التى كانت ممثلة فيه من قبل . ولكن الاتحاد السوفيتى لم يرسل مندوبيه قط للاشتراك فى هذا المجلس ، كما انه لم يعين قنصلا فى طنجة .

وفى القضاء حلت المحاكم المختلطة محل القضاء القنصلى . وتتالف المحاكم المختلطة من قضاة فرنسيين واسبان وانجليز ، وضم اليهم قاض ايطالى عندما عدلت اللائحة سنة ١٩٢٨ ارضاء لايطاليا : هذا بالنسبة للأجانب او للقضايا المعلقة بينهم وبين المراكشيين ، أما بالنسبة للرعايا الوطنيين فيشرف مندوب السلطان ، ولو من الناحية الشكلية على القضاء الخاص بهم .

وقد قررت اللائحة جعل ميناء طنجة ميناء حرا .

واذا كانت لائحة سنة ١٩٢٣ قد نصت على أن يتولى السلطة الادارية والشرطة احد الأشخاص الذين ينتمون الى الدول الصغرى الممثلة فى طنجة ، فان اللائحة فى مجموعها تعتبر نجاحا لفرنسا من عدة نواح .

---

(١) انظر بحثا خاصا بوضع طنجة فى :
Stuart : The international city of Tangier.

اولا : ان المقيم العام الفرنسى هو الذى يشرف على العلاقات الخارجية للمنطقة بصفته وزير خارجية السلطان الذى تخضع طنجة لسيادته .

ثانيا : ان الاقامة العامة تتدخل بما لديها من نفوذ لدى السلطان فى اختيار المندوب ثم هى ترسل موظفا فرنسيا باسم المراقب الشريفى، وهو يشرف فى الواقع على القضاء الخاص بالمراكشيين ويتوسط بين المندوب وبين قناصل الدول الاخرى .

ثالثا : يستمتع القنصل الفرنسى بنفوذ خاص على لجنة القناصل ، وان كانت الرئاسة تتناوب بينهم سنويا : على ان نفوذ الولايات المتحدة بدأ يتسرب الى طنجة منذ الحرب العالمية الثانية ، فبينما نلاحظ ان الولايات المتحدة لم تشترك فى توقيع لائحة سنة ١٩٢٣ بالرغم من انها من الدول المشتركة فى ميثاق الجزيرة ، نجد انها قد انضمت الى فرنسا وبريطانيا سنة ١٩٤٥ لمطالبة فرانكو باخلاء طنجة . وكان رئيس الدولة الاسبانية قد انتهز فرصة الحرب واحتل الميناء الدولى واخضعه للادارة الاسبانية المباشرة تحقيقا للأطماع القديمة .

واستجاب فرانكو لانذار الدول الغربية الكبرى وسحب قواته فى اكتوبر ١٩٤٥ واعيد تطبيق النظام الدولى الذى عدل كما راينا ليتمشى مع نفوذ الولايات المتحدة الصاعد . ويتمثل هذا النفوذ ، علاوة على الاشتراك فى الادارة ، فى هجرة عدد من رجال الأعمال الأمريكيين ، وبناء محطة كبيرة للارسال لتوجيه صوت امريكا الى شمال افريقيا والشرق الأوسط .

وبالجملة اصبحت مراكش فى عهد الحماية مقسمة الى اربع مناطق تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الوضع القانونى .

كانت الحماية الفرنسية اذن مقيدة بامتيازات أسبانيا وبوضع طنجة الدولى : وفى داخل منطقة نفوذها ذاتها بقيت بعض الامتيازات الدولية التى لم يمكن تجاهلها بالرغم من ان سياسة فرنسا التقليدية هى عزل المحمية اقتصاديا وسياسيا عن العالم الخارجى . فقد كانت علاقات مراكش الدولية أكثر رسوخا واتساعا عما كانت عليه علاقات تونس مثلا عند فرض الحماية عليها . لذلك لم يكن فى وسع فرنسا أن تتدخل لتعديل أوضاع مراكش الخارجية دفعة واحدة ، وانما خدمتها تطورات الأحداث العالمية للتخلص من امتيازات الدول الأوربية .

فالمانيا التى كانت تعتبر أخطر منافس اقتصادى لفرنسا ، اذ بلغ مجموع قيمة مبادلاتها التجارية مع مراكش ٣٧ مليون فرنك سنة ١٩١٣ ،

اضطرت للتنازل عن امتيازاتها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى . وذلك في صلح فرساي سنة ١٩١٩ . وكانت فرنسا قد الغت من جانبها اتفاقياتها مع المانيا بشأن مراكش منذ اعلان الحرب وابعدت الرعايا الالمان من البلاد ، وحكمت على بعضهم بالاعدام حتى تسقط هيبة المانيا امام المراكشيين ، فلا يستمعوا لمبعوثيها السياسيين الذين انتشروا سرا في البلاد .

اما بريطانيا فكانت باعتراف الاتفاق الودي تستمتع بحرية التجارة ومبدأ المساواة لمدة ٣٠ عاما على الأقل بعد وضع الحماية . ولكن حسب هذا الاتفاق نفسه يمكن تغيير هذا الوضع اذا تغير نظام الامتيازات في مصر . وبالتالي فقد ترتب على عقد معاهدة مونترو التي الغت الامتيازات بالنسبة لمصر سنة ١٩٣٧ ، ان طالبت فرنسا بانهاء الحقوق البريطانية في مراكش .

ولم يكن سحب الامتيازات الانجليزية هو الأمر الذي يهم فرنسا كثيرا ، لأن بريطانيا كفت عمليا عن اظهار اي نشاط اقتصادي في مراكش منذ وضع الحماية عليها ، وعلى العكس أخذ نشاط الولايات المتحدة الاقتصادي يتزايد وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . وكان رجال الاعمال الامريكيون يرتكزون دائما على مبدأ المساواة الاقتصادية الذي اقره ميثاق الجزيرة . وكان الراسماليون الفرنسيون يأملون في أن يراعي رجال الاعمال الأمريكيون تفوق فرنسا السياسي ، فلا يفتحون باب المنافسة الاقتصادية على مصراعيه . وحين حاولت الاقامة الفرنسية ارضاء مواطنيها بسن بعض التشريعات المقيدة لنشاط الأجانب الاقتصادي ، رفع نحو ٣٧ رجلا من رجال الأعمال الأمريكيين شكوى ضد الحكومة الفرنسية لدى محكمة العدل الدولية التي أصدرت حكمها لصالحهم سنة ١٩٥٢ (١) . وفي نفس الوقت ايد الحكم وجهة النظر الفرنسية بتقييد حرية القضاء القنصلي الذي تمسكت به الولايات المتحدة طوال عهد الحماية .

- ٣ -

ادارة فرنسا للمحمية

شغل الماريشال ليوتي منصب الاقامة العامة بجانب القيادة العسكرية منذ وضع الحماية سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٢٥ . ولم يشتهر ليوتي

(1) Residence General les Problemes des Protectorat

فقط بنجاحه فى التغلب على مقاومه مراكش العنيدة ، بل انه وضع اسسا ومبادىء للادارة الفرنسية . اصبحت مقرونة باسمه . وقد كتب ليوتى عن رايه فى الحماية (١) قال : تتضمن فكرة الحماية أن الدولة المحمية تحتفظ بأنظمتها وحكومتها الخاصة . وأن تحكم نفسها بنفسها عن طريق هيئاتها المنظمة ... ومراكش دولة مستقلة تعهدت فرنسا بحمايتها على أن تظل تحت سيادة السلطان مع الاحتفاظ بنظام الحكم الذى اتخذته. ومن الواجبات التى نيطت بى ضمان وحدة هذه الحكومة والمحافظة على نظام الحكم القائم بها » .

ويعزو الكتاب الفرنسيون سياسته الى ميوله الشخصية ، وانه كان ملكيا فى الأصل ، فوجد فى مراكش فرصة ليكون صانع الملك فيطبق آراءه فى مراكش متسترا وراء السلطان . كذلك يذكر هؤلاء الكتاب بشىء من الفخر أنه احترم روح الحماية فابقى على اجهزة الادارة الوطنية دون المساس بها . وهذا صحيح ، ولكن يمكن القول بأنه أبقى عليها كتراث تاريخى يحافظ عليه كما يحافظ على الآثار . ويشبه هذا الأسلوب موقفه من تعمير المدن المراكشية فلم يكن يزيل الأبنية القديمة ، بل كان يبنى مدنا حديثة لسكن الجالية الأوربية ويفصلها تماما عن المدينة القديمة حتى لا تضيع معالمها وطريقة الحياة الاجتماعية فيها ، فأصبحت هناك فاس جديدة بجانب المدينة القديمة ، ودار بيضاء جديدة بجانب الأحياء الوطنية .. وهلم جرا .

ويسرى هذا المبدأ على تنظيم الحكومة ، فقد قسم ليوتى ادارة مراكش الى ثلاثة اجهزة ، كل منها منفصل عن الآخر .

الأول : هو ادارة المخزن التى احتفظت بطابعها القديم .

والثانى : هو الادارة الشريفية الجديدة التى يقوم بها مثقفون مراكشيين لادارة الشئون الفنية الخاصة بالوطنيين .

والثالث : هو الاقامة العامة التى تهيمن على سياسة البلاد العليا ، من شئون خارجية ودفاع ومالية وأمن عام ، فضلا عن ممارسة جميع السلطات الادارية والتشريعية بالنسبة لأعضاء الجالية الأوربية .

---

(١) نشرت أقوال ليوتى وخطاباته فى مجموعات مختلفة أنظر منها :
Parole d'action
Dix ans du protectora 1912 — 1922

(٢)
أنظر كذلك الفاسى — المغرب العربى ص ٤٧

وهكذا قادت سياسة ليوتى عمليا الى سحب اهم اختصاصات الادارة من حكومة المخزن او الادارة الشريفية ، مما ادى الى الاستغناء عن كثير من الوزراء المغاربة فلم يبق سوى :

١ ـ الصدر الأعظم : ولا يملك غير سلطة اسمية اذ انتقلت معظم اختصاصاته الى الكاتب العام للحماية ، أو رئيس الادارة الشريفية .

٢ ـ وزير العدل : وقد اقتصرت اختصاصاته على المحاكم الشرعية وشئون المعاهد الدينية ، ولكن سلطته الحقيقية حتى بالنسبة لهذه الأمور هي في يد رئيس مراقبة العدل بالادارةالشريفية ، أما ادارة العدل المراكشية فهى فرنسية محضة وترجع راسا للمقيم العام .

٣ ـ وزير الأوقاف : وسلطته الفعلية في يد موظف فرنسى لدى الادارة الشريفية .

وهذا النظام هو ما سمى بالادارة غير المباشرة ، وذلك أن الاقامة العامة كانت تدير بعض الشئون الأخرى ادارة مباشرة : وهى ادارة الفلاحة والتجارة والغابات وادارة المالية وادارة الأشغال العمومية وادارة الانتاج الصناعى والمعادن ، وادارة البريد والتليفون والاذاعة .

وبحجة تطبيق مبدا الادارة غير المباشرة ، أبقى ليوتى على ما للباشوات وقواد الأقاليم من سلطات قضائية ومالية ، بالرغم من علمه بالمظالم التى تقع على أيدى هؤلاء القواد . وكان فى استطاعة الحكومة الفرنسية أن تعاون المراكشيين على التخلص من هذا النظام العتيق الذى لا يميز بين السلطة القضائية والادارية . ولكن الاقامة العامة لم تهتم بمراقبة القواد والباشوات الا فيما يخدم مصالحها ، ولا سيما فيما يتعلق بشئون الأمن العام . ولهذا الفرض عينت مراقبين فرنسيين لمساعدة القواد فى شئون الأمن . أما القواد الذين أظهروا ولاءا للادارة الفرنسية ، فقد مكنتهم الاقامة العامة من اظهار نزعتهم الاستقلالية بالنسبة للسلطة المركزية ، وهو ما لا يتمشى مع روح الحماية ويمكن القول اذن بأن ليوتى غرس النظام الاقطاعى فى مراكش بمعناه الحقيقى .

لم يشجع ليوتى الهجرة الأوربية ، ولا سيما الاستيطان الزراعى . ويعزى موقفه الى أنه خشى من مواجهة جماعات ذات حقوق وتقاليد سياسية واسعة تعرقل سلطته المطلقة . ومع ذلك فقد كان تيار السياسة الاستعمارية أقوى من أن يقاومه ليوتى فدخل مراكش فى عهده نحو

الف مستوطن زراعى (١) . علاوة على عدد اكبر من اصحاب الحرف ورجال الاعمال والتجارة فى المدن . وقدر ليوتى نفسه مساحة الاراضى التى تملكوها فى عهده بـ ٤٠٠٠٠٠ر هكتار .

وفى سنة ١٩١٦ سمح باقامة مجلس استشارى تمثل فيه الغرف التجارية فى مراكش وذلك للاشراف على ميزانية الاقامة العامة . وفى سنة ١٩١٩ انشىء قسم ثان لممثلى المستوطنين الزراعيين ورجال الصناعة. وكان هؤلاء الأعضاء يختارون بالتعيين . وفى سنة ١٩٢٦ ، بعد استقالة ليوتى أسس مجلس جديد للجالية الاوربية عن طريق الانتخاب يعرف بمجلس الحكومة ، وقد الحق به قسم مراكشى سنة ١٩٤٨ .

ووجود مثل هذا المجلس يتعارض مع أفكار ليوتى عن الحماية ، فقد ذكر فى خطاب القاه فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٩ فى اجتماع الغرف التجارية والزراعية الفرنسية « ان مراكش دولة مستقلة وهى بوصفها هذا تظل تحت سيادة السلطان ، ولا محل للنظم السياسية الفرنسية فى هذه البلاد . ولمواطنينا الفرنسيين أن ينشئوا لأنفسهم هيئات فى هذه البلاد كما ان لهم أن يتمتعوا بالحقوق المهنية ولكن ليس من حقهم أن يتمتعوا فى مراكش بالحقوق السياسية » .

وقد تعرض ليوتى لهذا السبب لنقد كل من اليمين واليسار . اليمين لأنه عارض التوسع فى الاستيطان . واليسار لما كان يتهم به من ميول ملكية . وعندما بدا الاشتباك مع عبد الكريم الخطابى نزعت منه اختصاصات القائد العام . وما لبث أن استقال فى سبتمبر ١٩٢٥ .

ولم يحافظ خلفاء ليوتى دائما على المبادىء التى وضعها ، فانتهت مراكش الى وضع المحميات الاخرى من تغلب الموظفين الفرنسيين على ادارتها ودمغها بالطابع الفرنسى كما فتح باب الهجرة والاستيطان على مصراعيه .

وكان ليوتى يميل الى تركيز الاستغلال الاستعمارى على النواحى التجارية باعتبار ان مراكش سوق رائجة للبضائع الفرنسية . اما فى عهد خلفه تيودور ستيج فقد اخذ مستوطنو الجزائر فى استغلال اقليم الملوية فى شرق مراكش كما وفد عدد كبير من فرنسا على سهل الشاوية أخصب مناطقها ، وامتلكوا فيه مساحات واسعة . وبدات بعض المزارع

---

(١) محمد خير فارس : تنظيم الحماية الفرنسية فى المغرب ١٩١٢ — ١٩٣٩ رسالة دكتوراه .

الأوربية تنتشر حول مدينتي فاس ومكناس ، ولكنها لم تجرؤ على التوغل وراء هذه المناطق الا بعد أن استتب فيها الأمن ٠

وثمة عقبة أخرى صادفت الاستعمار الزراعي ، وهي أن معظم الاراضي كانت اما موقوفة او مملوكة ملكية جماعية للقبائل ٠ ولم يشأ الفرنسيون أن يثيروا الرأى العام بانتزاع الأراضي الموقوفة ، فاتجه نظرهم الى أراضي القبائل واستصدرت الاقامة في ابريل ١٩١٩ مرسوما بجواز استغلال اراضي القبائل غير المزروعة في مقابل ايجار اسمي ٠ ولم يغر هذا النظام كثيرا من الراسماليين ٠ ولكن بعد القضاء على المقاومة العسكرية في العقد الرابع ؛ نشطت حركة الاستعمار الحر حتى بلغت الملكيات الزراعية الأوربية في أوج اتساعها نحو مليون هكتار ٠ وهي مساحة كبيرة نسبيا حيث ان مجموع الأراضي الزراعية في مراكش لا يتجاوز ٥ مليون هكتار ٠

هذا مع ملاحظة أن قدرة المستوطن على الانتاج تفوق كثيرا قدرة المالك الوطني ٠ ومما يزيد الاستيطان الأوربي جورا ٠ أن الزراعة في مراكش تعتمد على تنظيم دقيق لتوزيع المياه ٠ وسنرى أن كثيرا من الاضطرابات وقعت نتيجة لتحيز الادارة للملاك الفرنسيين عند توزيع المياه٠ وينتشر نظام الملكيات المتوسطة في اراضي المستوطنين الزراعية وان كان يوجد قليل من الملكيات الكبيرة ٠

ويبرر الفرنسيون وجودهم في مراكش ، بأنهم خلقوه سياسيا واقتصاديا ٠ فهم في رأيهم ، الذين أوجدوا وحدته حين جمعوا شتاتا من القبائل المتنافرة ، والغوا ما كان يعرف بأراضي السيبة ٠ وهم الذين وسعوا رقعة الاراضي المزروعة ونقبوا عن المعادن الوفيرة في البلاد ٠ ومع التسليم بأن مملكة المغرب صارت من أوفر البلاد العربية من حيث الثروة الزراعية ، الا ان الوطنيين المغاربة قدموا الأرقام التي تثبت أن الجزء الأكبر من هذه الثروة كان يذهب الى خزائن الفرنسيين من رجال الصناعة والزراعة ٠

— ٤ —

السياسة البربرية

يقصد بهذه العبارة السياسة التي اتبعتها فرنسا في عهد الحماية لعزل البربر عن المجتمع المراكشي ٠ وقد بنت الحماية سياستها هذه على أساس فكرة خاطئة مؤداها أن البربر لم يعتنقوا الاسلام الا ظاهريا ، وبالتالي فمن الانسب لهم الاعتراف بعرفهم الخاص كقانون مدني وتطبيقه رسميا

بواسطة محاكم خاصة . وفعلا استصدرت الاقامة العامة ظهيرا فى سبتمبر ١٩١٤ يخرج البربر من دائرة القضاء الشرعى فى الأمور المدنية ويجعل مجلس الجماعة او القبيلة مختصا بنظر تلك الشئون .

ذلك ان القضاء المراكشى كان ينقسم الى قسمين : قضاء شرعى يختص بالشئون المدنية . اما الجنايات فكانت تنظر أمام الباشا فى عواصم الاقاليم او القواد حكام النواحى ، وكان اجراء اى تعديل بخصوص القضاء المدنى يعد تدخلا فى الشئون الدينية ولذلك لم تتدخل سلطات الحماية فى هذا النوع من القضاء فى انحاء مراكش الاخرى ؛ وانما حاولت فقط تنظيمه ، فأسست له مجلسا أعلى لمراجعة احكام القضاة . ولكن تطبيق العرف كان لا بد أن يصطدم بصعوبات جمة ، لأن الأعراف تختلف من قبيلة الى اخرى ، فلا يمكن ضبط الاحكام هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ليس من السهل تمييز البربر عن العرب ومعرفة الجماعات التى ينطبق عليها الظهير البربرى بدقة .

لم يثر ظهير سنة ١٩١٤ فى حينه رد فعل يذكر ، اما لأن مغزاه كان محدودا او لعدم وجود وعى كاف آنذاك . ولكن السياسة البربرية غدت فيما بعد منهجا بعيد الأهداف . وكان المقيم العام لوسيان سان محاطا بجماعة من المستشارين عرفت بالكتلة البربرية ، اى التى تدعو الى فصل البربر عن حكومة المخزن بحجة أن الأخيرة تمثل العرب ، وترى هذا الفصل مقدمة لادماج البربر فى البيئة الفرنسية . وقد تضمنت هذه الخطة فكرة احياء اللغة البربرية عن طريق كتابتها بحروف لاتينية ، ووضع المستشرق جود فروى دى مونبين ، مستشار التعليم فى مراكش ، مشروعا مفصلا لهذا الغرض . وفى نفس الوقت ركز المبشرون نشاطهم فى بلاد البربر حتى صار لهم نحو ١٣٨ مركزا فى سنة ١٩٣٢ (١) .

تلك هى الظروف التى احاطت بالظهير البربرى الشهير عند صدوره سنة ١٩٣٠ فى بداية عهد السلطان محمد بن يوسف ، فكان له دوى عظيم فى العالم الاسلامى . اذ فهم المرسوم على أنه يهدف الى تنصير جماعة من المسلمين بقوة القانون .

اما الظهير نفسه فيشمل تعديلين بخصوص قضاء البربر . وبمقتضى التعديل الأول : يعطى مجلس الجماعة صفة رسمية ، فيتحول الى محكمة مدنية ويسجل عرف البربر ليصبح قانونا معترفا به لتلك المحاكم .

---

(١) انظر علال الفاسى : السياسة البربرية ، القاهرة سنة ١٩٥١ .

أما التعديل الثانى : فينزع بمقتضاه اختصاص النظر فى الجنايات من قضاء القواد والباشاوات الذين يمثلون السلطان . وتنشأ محاكم جديدة فى بلاد البربر من قضاة فرنسيين لتطبيق القانون الجنائى الفرنسى فيها.

وقد لوحظ أن بعض المبشرين ، عينوا قضاة فى تلك المحاكم ، فصار ذلك حجة لدى خصوم الظهير من البربر وفى العالم الخارجى على السواء ، تشهد بأن الهدف هو تنصير البربر . ومن ثم اصطدم الظهير بمعارضة شديدة من قبائل البربر ذاتها فضلا عن رد الفعل العنيف الذى ظهر فى العالم الاسلامى عامة .

ذلك أن البربر اذا كانوا يتمسكون بالعرف فعلا ، وكان فى عرفهم ما يتعارض أحيانا والشريعة الاسلامية ، مثل عدم توريث المراة ، الا انهم كانوا يفعلون ذلك بدون وعى وتلبية لروح المحافظة القوية على التقاليد . ولوجوبه البربر بأن فى تصرفاتهم خروجا على الاسلام لاحتجوا أشد الاحتجاج .

وكان من المفروض أن يطبق الظهير على نحو مليون ونصف من اهل مراكش . ولكن عددا من التبائل مثل ايت يوسى وزمور أرسلت مندوبيها الى فاس لتعلن امام علماء القرويين انها ترغب فى البقاء تابعة للقضاء الشرعى . وبالرغم من أن الاقامة العامة أعلنت ، عند اصدار الظهير ، انها تترك للقبائل حرية العمل به أو رفضه . فقد قبض على هؤلاء المندوبين مما زاد البربر انفسهم سخطا على الظهير .

ثم جاءت الحملة العنيفة من العالم الاسلامى لتضيف عاملا جديدا يوقف تيار السياسة البربرية . ومع ذلك لم تكف فرنسا طوال عهد الحماية عن استغلال كل مناسبة لبعث السياسة البربرية كما حدث مثلا عند ازمة العرش الأولى سنة ١٩٥١ .

القسم الثالث

الحركات الوطنية

الفصل الخامس عشر

نشأة الحركة الوطنية فى الجزائر

- ١ -

خاضت الجزائر سلسلة طويلة من الحروب لمقاومة الغزو الفرنسى ، تحت الزعامة الدينية احيانا ، كما حدث فى عهد الامير عبد القادر . او بدافع المحافظة على تراث القبيلة احيانا أخرى . فلما جثم الاستعمار بكلكله فى عهد الجمهورية الثالثة ، وتحطمت أركان المجتمع القديم ، سادت الجزائر فترة من الركود .

وخلال الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى لم تعدم الجزائر بعض دعاة الاصلاح الذين يمكن وصفهم بأنهم انصار نهضة للاصلاح الاجتماعى والسياسى دون أن تصل دعوتهم الى مستوى الحركة الوطنية المنظمة القائمة على الوعى السياسى . وقد تأثر هؤلاء الرواد بنوع ثقافتهم فالذين تعلموا فى مدارس الدولة الرسمية اصطبغوا بالصبغة الفرنسية المحضة لانهم انقطعوا تماما عن بيئتهم العربية الاسلامية سيما وان الادارة الفرنسية نقلت البرامج المتبعة فى مدارس فرنسا دون تعديل او تطوير يلائم الجزائر وهذا الفريق من الشبان الجزائريين الذين اطلق عليهم اسم النخبة ، تصور ان طريق الاصلاح الوحيد هو الاخذ بالاساليب الفرنسية فى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ، وهذا هو السبيل الوحيد فى رأيهم للتحضر . اما الفريق الثانى من الاصلاحيين فيمثل البقية الباقية من الذين استطاعوا المحافظة على الاتصال بالثقافة العربية الاسلامية . من هؤلاء ابن سماية الذى اتهمه الفرنسيون بالارتباط بصلات مريبة مع الشرق ، وهو الذى استضاف الشيخ محمد عبده عند مروره بالجزائر سنة ١٩٠٣ وابن موهوب مفتى قسنطينة الذى كان يحاضر ويكتب حاثا بنى وطنه على الاستفادة من تقدم اوربا ، ويرجح ان يكون هو الذى اثر (١) فى الشيخ عبد الحميد بن باديس مؤسس جماعة العلماء .

---

(١) يأسف د. ابو القاسم سعد الله لعدم اهتمام المؤرخين بهذه الفترة وتجاهل هذه الشخصيات بخلاف زعماء فترة ما بين الحربين .
انظر كتابه القيم (الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠ - ١٩٣٠ .

ويختلف الرأى حول اتجاه هذا الفريق الاخير من دعاة الاصلاح على اسس عربية اسلامية ، فالبعض يرى بمقياس الأربعينات انهم متعاونون مع الاستعمار لانهم لم يطالبوا بالاستقلال بل بالاصلاح اولا مثل الشيخ محمد عبده فى مصر ، ولكن اذا نظر اليهم بمعيار عصرهم فانهم يعتبرون روادا وسط تيارات اخري كانت تهدد تطور الحركة الوطنية الجزائرية مثل التيار الداعي الى الاندماج فى البيئة الفرنسية . يضاف الى ذلك ان الفرنسيين المعنيين بالشئون المحلية مثل المستشرق سيرفييه كتب فى سنة ١٩١٣ يهاجم هؤلاء المحافظين الذين يعتبرون اشد خصوم فرنسا ، ولا يخضعون الا امام رؤيتهم للقوة العسكرية والحضارية المتفوقة .

اما فريق النخبة فيتكون من بضع مئات من الطبقة الوسطى غالبا يشتغلون بالطب والتعليم والمحاماة ، او من الجزائريين الذين التحقوا بالجيش الفرنسي واتيحت لهم فرصة الترقى ، ويرى هؤلاء انه ينبغى التمييز بين فرنسا التقدمية وبين اساليب المستوطنين العتيقة . ومع ذلك فانهم لم يحظوا بتأييد عديد من التقدميين الفرنسيين ، كما تعرضوا لنقد بني وطنهم لقبولهم مبدأ التجنيس . وقد وصفهم جان جوريس الاشتراكى بانهم ضائعون بين حضارتين .

وكانت نقطة الضعف التي واجهت النخبة دائما هي ان المتجنس الجزائري لا يتساوى مع الأجانب الأخرين المتجنسين مثل اليهود او المستوطنين من اصل اسبانى .

وقد نشرت النخبة ملخص مطالبها سنة ١٩١٢ وهى لا ترقى الى حد المطالبة بالمساواة التامة دفعة واحدة ، بل تطالب بالحقوق السياسية المناسبة والمساواة فى الضرائب والغاء قانون الاهالى وتشجيع هجرة العمال الجزائريين الى فرنسا حتى تتاح لتلك الطبقة فرصة الاحتكاك بالمجتمعات المتقدمة ونقل عاداتها فضلا عن رفع المستوى المادي .

نشطت النخبة فى تقديم المذكرات لدى السلطات الفرنسية ، ولم تكن هي مبتدعة هذا الأسلوب فالمذكرات الاحتجاجية بدأت مع بداية الاحتلال تقريبا بالمذكرة الشهيرة التى تقدم بها حمدان خوجه الى البرلمان . وفى عهد نابليون الثالث قدمت عرائض ضد الحكم المدنى ونظام التجنيس . وبمناسبة طرح موضوع تجنيد الجزائريين للمرة الأولى امام البرلمان الفرنسى سنة ١٨٨٧ انهالت العرائض من مختلف قطاعات الشعب الجزائرى .

ومجمل القول ان كلا من النخبة والاصلاحيين الاسلاميين اقتصر تاثيرهم

على بيئات المثقفين المحدودة ٠ اما مسألة التجنيد فقد مست جميع فئات الشعب ولذلك اعطت حركة المعارضة دفعة جديدة ٠ وقد بحثت قوانين تجنيد الجزائريين بصورة جدية فى السنوات القليلة التى سبقت الحرب العالمية الأولى ٠ واتفق المحافظون والنخبة على معارضتها ، كل لسبب مختلف ٠ فالمحافظون قالوا انها تتعارض مع المشاعر الدينية ومع تعهد فرنسا سنة ١٨٣٠ باحترام الاسلام ٠

اما النخبة فرات ان التجنيد يقتضى مبدأ المساواة فى الحقوق طالما ان الجزائريين سيؤدون مثل المواطنين الآخرين نفس الواجبات ٠ وحتى الأعضاء الجزائريين فى مجلس الوفود المالية ، والذين اشتهروا بخضوعهم التام للفرنسيين اعترضوا على التجنيد ، واكثر ما كان يخشاه الجزائريون هو ان يستخدموا فى حرب ضد دولة اسلامية ٠ هكذا ورد فى عريضة رفعها أهل تلمسان سنة ١٩٠٨ ٠

ولما فشلت جميع الجهود لمنع صدور قانون تجنيد الجزائريين سنة ١٩١٢ ، لجأ بعض أهل تلمسان الى الهجرة الجماعية شطر الولايات العثمانية فى الشام ، وطالب آخرون على الاقل بتخفيض مدة الخدمة ورفع سن التجنيد وقد وعد بوانكريه بالنظر فى هذه المطالب ووعد باعفاء المجندين من الخضوع لقانون الاهالى والمحاكم الردعية واعطائهم ميزات سياسية بعد تسريحهم ، غير ان ظروف الحرب اجلت النظر فى هذه الوعود ، وكان لا بد من انتظار سنة ١٩١٩ لتطبيق أول حلقة فى الاصلاحات ، وهى اصلاحات محدودة للغاية كما سيأتى ذكره بعد قليل ٠

وخلاصة القول ان وجود حركة وطنية بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة تأخرت فى الجزائر عنه فى تونس فضلا عن اقطار المشرق العربى ، ويرجع ذلك الى اسباب سياسية منها عزلة الجزائر وراء ستار حديدى ضربه الفرنسيون حول المستعمرة ، ومنها عدم معرفة الجزائريين حينذاك بالتنظيم السياسى والظن بأن فرنسا لا تقهر ، ومنها تحطم أركان المجتمع القديم وانزواء الثقافة العربية الاسلامية ٠ وكل ما وقع قبل الحرب لم يتعد بعض المظاهرات المتناثرة احتجاجا على التجنيد ، وستزيل ظروف الحرب بعض هذه العوائق ٠

— ٢ —

اثر الحرب العالمية الاولى

وقع الجزائريون فى المحظور ، اذ خاضت فرنسا الحرب العالمية

الأولى . وكانت الدولة العثمانية في المعسكر المعادي . في حين ان بعض (١) الزعماء الجزائريين تأثر قبل الحرب بدعوى الجامعة الاسلامية ، وعلق الأمل على الباب العالي مثل بعض الوطنيين في مصر وتونس لتخليصه من الاستعمار الأوربي ، ولم تفوت المانيا او حكومة اسطنبول استغلال المشاعر الاسلامية فضربت بارجتان المانيتان مينائي سككدة وعنابة في اكتوبر سنة ١٩١٤ ولعل من بين أهدافها ايقاظ المقاومة على غرار ثورة المقراني سنة ١٨٧١ ، ومن المؤكد انها توقعت قيام ثورة عامة . وذكرت اجهزة الدعاية الالمانية ان القيصر ولهلم الثاني هو حامي الاسلام بدليل دفاعه عن استقلال سلطان مراكش .

اما العثمانيون فقد حاولوا التأثير على الجزائريين بوسائل شتى منها اصدار فتوى بعدم جواز الحرب ضد المسلمين ، منع الفرنسيون وصولها الى البلاد . ومنها ارسال سليمان باشا الباروني الى طرابلس لاثارة المسلمين في شمال افريقيا ضد فرنسا ، كما استخدمت الطريقة السنوسية ذات الصلات الطيبة بالعثمانيين للتأثير على اهالي الصحراء الكبرى الذين وصلتهم الدعوة السنوسية . ومن هذه الوسائل تعيين المثقفين الجزائريين في مناصب هامة . فالأمير علي الجزائري صار نائبا لرئيس المبعوثان ، وهو من نسل الأمير عبد القادر . وكانت عائلة الأمير قد اتسعت وقدر افرادها بثلاثة آلاف فتسابق المعسكران على كسب ودهم . وبينما استقدم الفرنسيون عمر باشا بالاضافة الى خالد محيي الدين الكولونيل بالجيش الفرنسي ، شجع الالمان عبد الملك على القيام بثورة في شرق مراكش . وقد تكونت لجان في برلين وجنيف واسطنبول وكلها تدعو الى تحرير شمال افريقيا . وقد ساعدت تلك اللجان على فرار بعض المجندين الجزائريين وسلحت الأسرى واستطاع بعضهم التسلل الى الجزائر والاشتراك في الثورات التي وقعت احتجاجا على التجنيد .

لم تشكل هذه الثورات خطرا محسوسا ، وتركزت في شمال الأوراس سنة ١٩١٦ ومع ذلك فان المصادر(٢) الفرنسية تقلل من شانها وتتحدث على العكس غالبا عن ولاء الجزائريين وخدماتهم بالجيش وتبرع اغنيائهم بالأموال لفرنسا ، بيد انه ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار عوامل اخرى دفعت الجزائريين الى قبول الخدمة العسكرية ، منها انخفاض مستوى المعيشة واحتراف الكثيرين من قبل العمل في فرقة القناصة الجزائريين التي اشتهرت بحروبها في افريقيا . يضاف الى ذلك تشجيع بعض رجال النخبة .

---

(١) علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في شمال افريقيا ص ٨١ .
(2) Hantaux V. 2.

اما حجم المحاربين فى الجيش الفرنسى فتختلف حوله الأرقام . فتقدر الاحصاءات الفرنسية المجندين بـ ١٨٣ الف والعاملين فى المصانع الحربية بـ ١١٩ الف بينما يذكر الكاتب الجزائرى (١) أحمد توفيق المدنى ان عدد المجندين وصل الى اربعمائةالف وزاد عن ذلك عدد العاملين فى المصانع الحربية .

يتضح مما سبق أن الحرب افادت الحركة الوطنية الجزائرية من عدة وجوه ، فهى أخرجتها عن العزلة ووصل الى الجزائر صدى ثورة ١٩١٧ البلشفية من جهة ومبادىء ولسن من جهة اخرى . واتيح لمئات الالاف من الجنود والعمال أن يروا طرق الحياة الجديدة ، وان يشهدوا مظاهر الحرية فى فرنسا واضحى بوسع زعمائهم أن يطالبوا بالمكافاة على التضحيات الهائلة التى تتمثل فى ٥٦ الف قتيل ، ٨٢ الف جريح من الجزائريين سقطوا اثناء القتال .

علق الضباط الجزائريون بعد الحرب الأمل على مؤتمر فرساى ، كى يلزم فرنسا بتطبيق مبادىء المساواة . ولكن الحكومة أحالت الأمير خالد على التقاعد ، فرجع الى الجزائر ليكون ما اسماه ، كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين ، وهم أعضاء المجالس البلدية الذين استفادوا من التشريع الفرنسى الصادر سنة ١٩١٩ والذى وسع دائرة تمثيل الجزائريين فى هذه المجالس .

ولذلك ركزت الكتلة اهدافها فى اصلاح احوال الجزائريين الاجتماعية. ومن اهم وسائلها ، ايقاف هجرة المستوطنين . اما فى ميدان السياسة فهى تطالب بمساواة الجزائريين بالفرنسيين فى حق الانتخاب والتمثيل فى المجالس على مختلف المستويات مع الاحتفاظ بالشخصية الجزائرية واصدرت الكتلة جريدة الاقدام لتكون لسان حالها .

ورغم اعتدال هذه المطالب اعتدالا تاما من وجهة النظر الفرنسية ، الا ان المستوطنين لم يستسيغوا قط فكرة المساواة لانها تتعارض ومبدا التفوق العنصرى . والظاهر ان الفظائع التى لا بست حرب الاخضاع مدة ٤٠ عاما . قد تركت آثارا عميقة استمرت تباعد بين العنصرين من الناحية العاطفية . وكان مصير الأمير خالد هو الطرد والهجرة الى مصر . فلما تولت الحكم فى فرنسا الوزارة اليسارية برئاسة هريو فى نهاية سنة ١٩٢٤ ، سمح له بالعودة الى فرنسا . وهناك اتيح له الاتصال بالوطنيين

---

(١) المدنى : هذه هى الجزائر ص ١٦١ .

الجزائريين والمراكشيين . نغرس فكرة العمل المشترك بين اجزاء المغرب . تلك الفكرة التي سيسير عليها مصالي الحاج في بداية نضاله ،

واشترك الأمير خالد في أول مؤتمر مغربي من نوعه انعقد في باريس للنظر في احوال المغرب السياسية والاقتصادية والنقابية . وكان من بين اعماله ارسال برقية تأييد الى الأمير الخطابي ومناضلي الريف المراكشي . وعندما عاد الى مقره بالاسكندرية اتهمته السلطات الفرنسية بالتعاون مع الخطابي وطالبت بتسليمه . وتدخل الانجليز حتى سلمته الحكومة المصرية الى قنصلية فرنسا ، وانتهى به الامر الى الاعتقال في سوريا الى أن توفي بها سنة ١٩٣٦ .

لم تعش حركة الأمير خالد طويلا حتى تحدد اهدافها . وفي الفترة التالية انقسم الوطنيون الجزائريون الى فريقين : انصار الادماج ، والحركة العمالية في فرنسا . وقد ايد اليسار المتطرف ، وحده فكرة الادماج . ودعا نوابه في البرلمان الى ان الجزائريين بما بذلوه من تضحيات في الحرب يستحقون تسويتهم بالمستوطنين . او بعبارة اخرى منحهم حق المواطنة الفرنسية . الا انهم لم يكونوا سوى اقلية .

وكانت عدة مشروعات قد طرحت امام البرلمان الفرنسي اثناء الحرب وكلها تهدف الى تخفيف النظام الاستعماري القائم على التمييز العنصري وتوسيع دائرة الحقوق السياسية لعدد اكبر من الجزائريين في اطار المؤسسات الفرنسية . وظل البرلمان الفرنسي يسوف في المصادقة على هذه الاصلاحات حتى انتهت الحرب وقلت الحاجة الى المجندين الجزائريين فجاء اصلاح ٤ فبراير سنة ١٩١٩ متضمنا شروطا أدنى من المشروعات السابقة . وهو ينطلق من المبدا الخاطىء القائل بان الهدف النهائي للاصلاح هو تحقيق المساواة السياسية بين العنصرين ، وان توسيع دائرة الانتخاب هو مرحلة اولى في هذا السبيل .

وحسب هذا الاصلاح لم يعد التجنيس ، اى التخلي عن قانون الاحوال الشخصية الاسلامي هو السبيل الوحيد لاكتساب الحقوق السياسية ، بل فتح الباب لفئات اخرى محدودة طبقا لشروط معينة كالمعرفة بالقراءة والكتابة والاقامة في فرنسا (١) . مدة سنتين . ولو طبق هذا الاصلاح بدقة لاكتسب نحو اربعمائة الف جزائري حق الانتخاب بدلا من خمسة عشر الفا . الا ان المستوطنين وضعوا العراقيل في سبيل

(1) Piquet,les reforms en Algerie et le statut des indigenes 1919

تطبيقه . واحتجوا بصعه خاصـــة على أمكانية تميين رؤساء بلديات من الجزائريين حيث يشكل هؤلاء فى بعض الحالات اغلبية اعضاء المجالس . وسوف تستجيب الحكومة الفرنسية بالفعل لهذا الضغط فتحذف البند الخاص برؤساء البلديات فى سنة ١٩٢١ .

واخيرا فان اصلاح سنة ١٩١٩ خلا من اهم المقترحات التى طالب بها الجزائريون وهى الغاء قانون الاهالى . ذلك القانون الذى يضرب بمبـــدأ المساواة عرض الحائط . ولذلك لم يرض اصلاح سنة ١٩١٩ احدا بمـــا فى ذلك انصار الادماج ، أو الذين طالبوا بالتطوير فى اطار الشـــخصية الجزائرية المنفصلة ، كما لم يرض المستوطنين .

- ٣ -

انصار الادماج

لقد دعت كتلة المنتخبين الجزائريين بزعامة الأمير خالد محيى الدين الى تطور الجزائر نحو المساواة فى الأمور السياسية مع التسليم بأن للبلاد شخصية مستقلة فى المجال الثقافى والاجتماعى ويجب مراعاة ذلك عنـد ادخال الاصلاحات المنشودة . وهم يختلفون فى هذه النظرة عن فريق آخر من الجزائريين الذين تشبعوا بالثقافة الفرنسية ، وراوا ان المثل الأعلى هو ذوبان الجزائر اجتماعيا وثقافيا فى الوطن الفرنسى ، وان هذا الاندماج هو السبيل الى تحقيق المساواة السياسية . واشتهر من هؤلاء فى فترة ما بين الحربين الصيدلى فرحات عباس ، والطبيبان ابن جلول والاخضرى .

وكان معظم هؤلاء اعضاء فى المجالس البلدية او مجلس الوفود المـالية ، او موظفين لدى الادارة .

وقد الفوا اتحادا سموه اتحاد المنتخبين المسلمين سنة ١٩٣٠ بزعامة ابن جلول الذى كان يراس جماعة قسنطينة . وكان الهدف الأساسى لهذا الاتحاد المختلف الاشكال والصور : الادماج التدريجى تحت قيادة النخبة المختارة من المثقفين Les Evolués فى الحياة الفرنسية وتحسين احوال جميع الجزائريين . وقد اشتهر فرحات عباس بالمقالات التى كان ينشرها للتعبير عن هذا الاتحاد ، ويقارن فيها بين فرنسا الخيرة التى ارادت نشر التقدم والرخاء والحضارة بنما اراد المستوطنون البؤس والجهل (١) .

---

(١) جمعت هذه المقالات ونشرت سنة ١٩٣١ باسم Le jeune algerien

وفى سنة ١٩٣٥ القى فرحات عباس خطابا باسم الاتحاد ، بحضور وزير الداخلية الفرنسى الذى كان يزور الجزائر آنذاك فقال : « لم يبق هناك شيء فى هذه البلاد الا الاتفاق على سياسة الادماج وذوبان العنصر المحلى فى المجتمع الفرنسى » . واوضح موقفه بصورة اكثر جلاء فى العام التالى عندما نشر مقالا شهيرا فى جريدة الانتنت L,éntente فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٦ حيث يقول : « نحن الاصدقاء السياسيين للدكتور ابن جلول ، كان يمكننا ان نكون من القوميين . وهذا الاتهام ليس بالشيء الجديد ، فقد تحدثت الى شخصيات متعددة حول هذا الموضوع . اما رايى فمعروف . فالاحساس القومى هو ذلك الشعور الذى يدفع بشعب الى العيش داخل حدوده الاقليمية ، بل هو الشعور الذى خلق هذا العدد من الأمم . ولو كنت قد اكتشفت الامة الجزائرية لغدوت انسانا قوميا ، ولن اخجل آنذاك من الجريمة فالرجال الذين يموتون دفاعا عن فكرة وطنية يجلون ويحترمون ابلغ الاحترام . وليست حياتى باغلى واثمن من حياتهم . ولكننى مع ذلك لن اموت دفاعا عن الوطن الجزائرى لان هـــذا الوطن غير موجود . ولم استطع ان اكتشفه . وقد سالت التاريخ وسالت الاحياء والاموات ، وزرت المقابر ، ولم يحدثنى احد عن هذا الوطن . وليس فى وسع انسان ان يقيم بناءا على الرياح (١) .

وقد بددنا مرة والى الابد ، جميع الضباب والخيالات ، لنربط الى الأبد بين مستقبلنا وما تحققه فرنسا فى هذه البلاد .. ولا ارى انسانا يؤمن ايمانا جديا بقوميتنا اما ما نريد ان نحارب من اجله ، فهو تحررنا السياسى والاقتصادى .. فبدون هذا التحرر للمواطن الجزائرى لن تكون جزائر فرنسية ، تبقى الى الأبد » .

وقد ايدت جميع الشخصيات التى اشتركت فى تاليف هذا الاتحاد ، مشروع الادماج وتوسيع باب التمثيل امام الجزائريين . وحظيت بتشجيع كبير من الجبهة الشعبية الفرنسية (٢) فى عام ١٩٣٦ . وايدوا المشروع الذى وضعه رئيس الوزراء بلوم مع الوزير فيولت . وهو يقضى بمنح الجزائريين تدريجيا حق المواطنة الفرنسية ، على ان تكون هناك احتياطات لمنع حصولهم على الاغلبية فى المجالس عندما يتم تحويل العدد الاكبر منهم . وذلك بقصر الحقوق السياسية على من تتوفر فيه شروط ثقافية واجتماعية معينة .

---

(1) Julien : L'afrique du nord en marche, P. 110.

(٢) اصطلح الساسة فى غرب اوروبا على تسمية ائتلاف الأحزاب اليسارية ، وخاصة بين الاشتراكيين والشيوعيين ، بالجبهة الشعبية . وقد تالفت حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا برئاسة الزعيم الاشتراكى ليون بلوم فى يونيو ١٩٣٦ .

ورغم هذا المشروع المحدود ، فقد رفضه البرلمان بعد سقوط حكومة بلوم ، ورأى فيه تساهلا كبيرا بالنسبة للجزائريين ، وكان لهذا الموقف رد فعل عنيف لدى انصار الادماج ، فهاجم الدكتور ابن جلول في سنة ١٩٣٧ الادارة الفرنسية هجوما عنيفا : ودعا جميع المنتخبين الجزائريين الى الاستقالة اذا لم يتم الاقتراع على مشروع بلوم ـ فيوليت ، ولبى نحو ثلاثة آلاف جزائرى فى منطقة قسنطينة النداء ، فغادروا مكاتبهم ، ولكن الاستجابة كانت ضعيفة فى المناطق الاخرى وعاد المنتخبون الجزائريون الى مراكزهم فى يناير ١٩٣٨ بعد أن تلقوا تأكيدات بأن اقتراحات بلوم ـ فيوليت ستبحث فى البرلمان الفرنسى ، ولكن فرص النجاح زالت بتعاقب حكومات يمينية ، ومن هنا قام الادماجيون بمحاولة للتكتل مع الاتجاهات الأخرى .

ذلك ان دعوة الادماج كانت محصورة فى بيئات محدودة ، ومنذ اواسط العشرينات التف الجزائريون حول الحركة الوطنية التى تزعمها مصالى الحاج ، وقبل ان نتتبع نشأة تلك الحركة لا بد وأن نشير الى هيئة اخرى كان لها أثر كبير على توجيه الفكرة القومية عند الجزائريين فى هذه المرحلة من تكوينها .

- ٤ -

جماعة العلماء الجزائريين

لقد نشأت هذه الجماعة أصلا لأغراض دينية ، وبقصد المحافظة على الثقافة العربية ، ولكن نظرا لما اصاب بعض المثقفين من تشكك فى فكرة القومية الجزائرية كما رأينا ، فقد كان لظهور هذه الجماعة أثر هام فى ارساء القواعد النظرية السليمة لفكرة القومية ، ذلك أن محاولة القضاء على التعليم الوطنى فى الجزائر جعل الثقافة العربية مقصورة على رجال الدين وحدهم تقريبا ، لذلك كانوا اقدر من غيرهم على اثبات صفة الجزائر العربية الاسلامية .

وفى سنة ١٩٢٦ أسس بعض العلماء نادى الترقى فى مدينة الجزائر ، لأغراض ثقافية محضة ، القصد منها احياء التراث العربى ، الا أن جهود العلماء انصبت على مسألة دينية هامة ، وهى المحافظة على طهر العقيدة الاسلامية من الشوائب والبدع الدخيلة (١) .

المدنى ص ١٦٥ .

وكان الاسلام في شمال افريقية يعاني بصفة خاصة من انتشار تلك البدع التي روجت لها الطرق الصوفية ذات النفوذ في المنطقة • ومن هنا اعتبرت حركة العلماء الجزائريين حركة من حركات الاحياء السلفي التي انتشرت في المشرق منذ قيام الحركة الوهابية في بلاد العرب •

وفعلا كان لكثير من اعضاء تلك الجماعة اتصالات بالحركات الاصلاحية في المشرق • وبعضهم مثل الطيب العقبي تلقى تعليمه في الحجاز ، فأتيح له الاتصال مباشرة بالحركة السلفية ، وعمل زمنا مع عبد العزيز آل سعود • كذلك تلقى الشيخ بشير الابراهيمي دراسته الدينية في دمشق • وكان لكتابات الشيخ محمد عبده ورشيد رضا تأثير كبير في توجيه أفكارهم (١) •

وقد اسس العلماء الجزائريون جمعية رسمية في سنة ١٩٣١ لخدمة هذه الأغراض الدينية • وكان يرأسها عبد الحميد بن باديس ، من خريجي جامع الزيتونة ومن أهالي قسنطينة ، ولذا كان هذا الاقليم هو حصن الجماعة ، بينما عمل الطيب العقبي على نشر افكارهم في اقليم الجزائر • والشيخ بشير الابراهيمي في وهران • واصبح هذا الأخير رئيسا للجماعة بعد وفاة مؤسسها ١٩٤٠ •

على ان الجمعية ما ابثت ان وجدت نفسها ، بحكم السياسة الاستعمارية التي تدخلت في كل شأن من شئون الجزائر ، مضطرة الى الخروج عن برنامجها الديني البحث والخوض في مسائل سياسية • ذلك ان السلطات الفرنسية قد اصيبت بالذعر حين لاحظت النفوذ المتزايد الذى تكسبه الجماعة بفضل انتشار مدارسها الحرة وخطبائها في المساجد • فاصدرت منشورا سنة ١٩٣٣ عرف بمنشور ديميشيل يندد (بهؤلاء الوهابيين الخارجين عن الدين) ويطالب المؤمنين بعدم الاستماع اليهم الصلاة خلفهم •

وقد اتى تدخل الفرنسيين في ادق الشئون الدينية بعكس النتيجة المرجوة ، فازدادت هيبة العلماء في نفوس الوطنيين • وحاولت الادارة الفرنسية أن تجابه نفوذهم بتأليف لجان استشارية في كل مقاطعة • وصدرت مراسيم عدة تعطى للموظفين الدينيين ، الذين عينتهم الادارة ،

---

(١) يمكن التعرف على الاراء الدينية المحضة لهذه الجماعة من كتاب مبارك الميلي ــ مظاهر الشرك ــ الجزائر سنة ١٩٣٧ • وكان هذا المؤلف من أوائل الذين حاولوا كتابة تاريخ قومي للجزائر في العصر الحديث ، انظر كتاب « الجزائر في القديم والحديث » •

احتكار الوعظ والارشاد فى المساجد . كما صدر مرسوم بتعيين شخص فرنسي رئيسا لمجلس الاستشارى الاسلامى .

ومن ابرز المسائل التى ادت الي الاحتكاك بين جماعة العلماء والسلطات الادارية ، موقفها من سياسة الادماج ، وقد عرفت الجماعة كيف تصرف الجزائريين عن مناصرتها أو الخضوع لها ، وذلك باتباع وسيلتين :

اولا : اقناع الجزائريين بأن التخلى عن قانون الاحوال الشخصية الاسلامى الذى يستلزمه الحصول على حق المواطن الفرنسي يعنى الارتداد عن الدين الاسلامى نفسه . وبالتالى يجب ان يحرم المتجنس من الصلاة عليه أو دفنه فى مقابر المسلمين .

ثانيا : اهتم العلماء بابراز معالم القومية الجزائرية ، فللجزائر ثقافة متميزة هى الثقافة العربية الاسلامية ، وبالتالى فان الجزائر ترتبط روحيا وتاريخيا بالعالم العربى ولها تاريخ قومى ، ويتضح ذلك بصورة خاصة من الحقبة التى ظهرت فيها الجزائر ، كقوة بحرية هائلة فى البحر المتوسط : اى من القرن السادس عشر الى الثامن عشر ويسمى المؤرخون القوميون هذه الحقبة بعصر الجمهورية الجزائرية المستقلة ، حتى يثبتوا صفتها الدولية قبل الاحتلال الفرنسى .

واصدر العلماء مجلتين باللغة العربية : الشهاب ، ثم البصائر . وكانت الشهاب تصدر قبل تكوين الجماعة رسميا وانتشرت فى جميع انحاء المغرب . وفى ابريل ١٩٣٦ كتب ابن باديس فى الشهاب يرد على مقالة فرحات عباس التى نقلنا نصها آنفا (١) .

« اننا نرى أن الامة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر امم الأرض ، وهى لا تزال حية ولم تزل . ولهذه الامة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية ، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقيمة كمثل سائر امم الدنيا . وهذه الأمة الجزائرية ليست هى فرنسا ولا تريد ان تصبح هى فرنسا . ومن المستحيل أن تصبح هى فرنسا حتى ولو جنسوها » .

وهاجم فى سنة ١٩٣٨ سياسة التجنيس وكتب يقول :

« ان التجنيس الذى هو فى الحقيقة اختيار جنسية غير اسلامية

---

(١) النفاسى ص ١٧ .

للمسلمين ، ينطوى على التنكر للشرائع المقدسة التى تنظم شئون حياة المسلمين وتضع لهم قوانين دنيوية وبشرية » .. ثم انتهى الى القول .

« ستكون الثمرة لدعايتنا انهاء عهد سياسة الادماج التى يسير عليها بطريقة معيبة بعض الموظفين الذين يؤثرون الاضرار بالعروبة والاسلام ارضاء للسلطات الفرنسية . وستؤدى دعايتنا الى الانتهاء من ذلك الادماج الروحى ، الممثل فى بعض الأشخاص المتفرنسين الذين يجهلون مالعنصرهم من نبل وعراقة ... ويتزيون بأزياء الغرب ، بحيث يصعب التمييز بينهم وبين سادتهم المستعمرين » .

ولكى يتمكن العلماء من القيام باصلاحاتهم ، اسسوا جمعيات وحلقات دراسية ، بعضها فى فرنسا ذاتها بين العمال ، كما انشأوا مساجد خاصة . ولعل اهم ما اقاموه ايضا مدارس ابتدائية لتعليم القرآن واعطاء الدروس فى مختلف المدن عن الشريعة الاسلامية والأحكام والتاريخ ، مع تدريس اصول العربية وقواعدها ، وشجعوا طلابهم على الارتحال فى طلب العلم ، الى جامع الزيتونة والجامع الأزهر وغيرهما من الجامعات فى الوطن العربى طلبا للدراسات العليا .

وكان الأطفال فى المدارس الابتدائية التي اقامها العلماء ، يستهلون يومهم بنشيد :

شعب الجزائر مسلم
والى العروبة ينتسب

وطلب العلماء أن يسمح لهم بالوعظ والارشاد اسوة بالمشايخ الذين عينتهم السلطات الفرنسية . وكان هدفهم الأساسى ، الفصل التام بين المؤسسات الاسلامية واشراف الدولة الفرنسية .

ولكن الجماعة كهيئة قائمة بذاتها انمحلت بعد وفاة ابن باديس وان استمر اعضاؤها على اتصال بالأجزاب الوطنية المختلفة بعد ان ابتعدت جميعا عن التفرنس وطرحت الادماج جانبا .

نجمة شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائرى

قد يبدو غريبا أن تنشـــأ اول حركة وطنية جزائرية مناضلة على ارض فرنسا ذاتها . وتفسير ذلك هو ان العيش قد ضـــاق بكثير من الجزائريين فى بلادهم ، فراحوا يبحثون عن العمل فى مصانع فرنســا ومناجمها . وتكونت بذلك فى أوائل العشرينات ، طبقة عمالية كبيرة العدد فى مختلف المدن الفرنسية ، فبلغ عدد النازحين فى سنة ١٩٢٤ وحدها مائة الف . وان كانت هذه الهجرة غير ثابتة ، لأن حركة العودة الى الجزائر كانت مستمرة ، ولكن عدد المهاجرين ظل فى تزايد مطرد .

وبالرغم من أن معظم هؤلاء كان يشتغل بأعمال غير فنية ، وتقــل أجورهم عن اجور اقرانهم من الفرنسيين ، فان احـــوالهم المادية كانت افضل من مواطنيهم فى الجزائر ، الذين يعانون من البطالة او يعملون فى مزارع المستوطنين . فاضاف هذا عاملا جديدا لمساعدة مصالى الحاج . أما العامل الثالث فهو سهولة التكتل فى الطبقة العمالية ، وسبب رابع هـــو شعور الجزائريين بحريات أوسع فى الأراضى الفرنسية .

وكان بين هؤلاء المهاجرين شاب يدعى مصالى احمد بن الحاج ، الذى أصبح فيما بعد يسمى (أبو الوطنية الجزائرية) ولد مصالى سنة ١٨٩٨ فى تلمسان ، من والد فقير كان صانعا للاحذية . فلم تتح له فرصة التعليم الا بصورة محدودة . قاتل فى الحرب العالمية الأولى فى صفوف الجيش الفرنسي ، ثم عاد الى الجزائر سنة ١٩٢١ .

ولما عجز عن أن يجد عملا له فى بلاده ، عاد الى فرنسا سنة ١٩٢٣ حيث عمل فى عدد من مصانع باريس كما عمل بائعا متجولا . وواظب على تلقى الدروس فى معهد الدراسات الشرقية ، كما حضر محاضرات عدة فى جامعة بوردو . وعاش كغيره من العمال الجـــزائريين حياة الكفاف وفى أوضاع شاقة ، واتصل بالطبقات العاملة الفرنسية . وسرعان ما انضم الى الحزب الشيوعى ، ثم تزوج من احدى اعضاء الحزب الشيوعى .

ومن العمل فى الخلايا الشيوعية عرف مصالى وسائل التنظيم الحزبى الدقيق الذى اشتهر به الشيوعيون . وقد افاده هذا عندما شرع فى تنظيم الحركة الوطنية .

---

(1) Rager : Les Muslmans Algeriens en France

وقام مصالى الحاج فى عام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ بتأسيس هيئة النجمة لشمال افريقيا وجعل غايته الدفاع عن مصالح مسلمى شمال افريقيا من النواحى المادية والمعنوية • واصبح فى سنة ١٩٢٧ رئيسا لهذه الهيئة • وشرع منذ ذلك التاريخ يضعف تدريجيا من ارتباطاته السابقة مع الحزب الشيوعى ، حتى انتهى به الأمر الى الدخول فى صراع معه • وقد ثبت أن الشيوعيين الفرنسيين فى ذلك الوقت لم يتخلصوا تماما من الروح العنصرية عند معاملتهم للجزائريين •

واراد مصالى الحاج ان يجعل من النجمة حـــركة للشمال الأفريقى بأكمله ، فطالب بالاستقلال لاقطاره الثلاثة • وقد قدر لهذه الفكرة أن تظهر أكثر من مرة فى سير الحركة الوطنية الجزائرية •

وسرعان ما ســـيطر العمال الجزائريون على النجمة ، واتجه اهتمام اخوانهم التونســيين المراكشــيين الى الأحداث الداخلية فى بلادهم • وباستثناء الهدف العام فى الحصول على الاستقلال ، فقد كانت للمناضلين الأوائل فى النجمة عقائد يشــوبها الغموض ، وصـــفت بأنها تجمع بين الشعارات المـاركسية ، والوطنية الجزائرية العاطفية ، والتمسك بفكرة التضامن الاسلامى •

وحلت الحكومة الفرنسية النجمة سنة ١٩٢٩ وانتقل عدد كبير من اعضائها الى الحركة السرية ، معززين بذلك الجهاز التنظيمى الشيوعى الذى كانوا قد انقسموا اليه فى البداية • وفى نفس الوقت تأسس حزب جديد باسم النجم الثاقب ، كان اعضاؤه يصــــدرون جريدة الأمة فى أوقات غير منتظمة ، ولكنهم تعرضوا ، مثل النجمة ، دائما لاجراءات العنف •

وعادت النجمة الى الظهور من جديد سنة ١٩٣٣ • وعقدت مؤتمرا عاما وهاما فى فرنسا • وقد تمكن مصالى وانصاره من حمل المؤتمر على استصدار شبه ميثاق يتضمن الاجراءات التى يجب اتخاذها قبل الاستقلال وبعده • وقد طالب القسم الأول من البرنامج بالآتى :

١ ـ الغاء جميع القوانين الاستثنائية ، وفى مقدمتها قانون الأهالى •

٢ ـ العفو عن جميع المسجونين السياسيين •

٣ ـ حرية التنقل فى فرنسا وخارجها •

٤ ـ حرية الصحافة والاجتماع وتأليف الأحزاب ونقابات العمال •

٥ ـ الاستعاضة عن اللجان المالية ببرلمان جزائرى منتخب على أساس الاقتراع العام •

٦ ـ الغاء المجالس البلدية والقروية المختلطة والمناطق العسكرية المحظورة .
٧ ـ المساواة فى توظيف الجزائريين والمستوطنين .
٨ ـ فرض التعليم الالزامى باللغة العربية وافساح المجال للطلاب لدخول المدارس على جميع المستويات . وجعل اللغة العربية رسمية فى الدوائر الحكومية .
٩ ـ تطبيق قوانين العمل على الجزائريين بما فى ذلك حق التعويض على البطالة .
١٠ ـ زيادة القروض الزراعية الى صغار المزارعين الجزائريين وتنظيم وسائل الرى وتحسين طرق المواصلات .

اما الشطر الثانى من القرارات فنص على المطالبة بالاستقلال الكامل وسحب القوات الفرنسية من البلاد ، وتأليف جيش وطنى ، وقيام حكومة ثورية وطنية تتولى تنفيذ الاجراءات التالية :

١ ـ ايجاد جمعية تأسيسية تنتخب على اساس الاقتراع العام .
٢ ـ الاقتراع العام على جميع المستويات لجميع المجالس .
٣ ـ استخدام اللغة العربية كلغة رسمية .
٤ ـ تملك الدولة الجزائرية لجميع الممتلكات بما فيها المصارف والمناجم والسكك الحديدية ، والموانى والمرافق العامة .
٥ ـ مصادرة الأملاك الكبيرة واعادتها الى الفلاحين ، مع اعادة أملاك الدولة والغابات الى الجزائريين .
٦ ـ التعليم الالزامى المجانى باللغة العربية على جميع المستويات .
٧ ـ اعتراف الدولة الجزائرية بحق النقابات فى تأليف الاتحادات والأحزاب وابداء الآراء فى القوانين الاجتماعية .
٨ ـ مساعدة المزارعين فوراً عن طريق تقديم القروض اليهم بلا فائدة لشراء الآلات والبذور والسماد ، وتنظيم وسائل الرى وتحسين طرق المواصلات (١) .

ومن هذه القرارات يتضح ان نجمة شمال افريقيا قد اتخذت منذ البداية مبادىء ثورية شاملة فى الميدانين السياسى والاجتماعى ، وانها بحكم نشأتها العمالية سبقت الحركات الوطنية فى البلاد العربية الاخرى فى ربط التحرر السياسى بالاصلاح الاجتماعى .

---

(١) وردت جميع هذه المطالب فى النشرة الصادرة فى ١١ مارس ١٩٥٠ لمجلة الجزائر الحرة ـ وهى لسان حال حركة انتصار الحريات الديمقراطية التى خلفت النجمة .

وبينما اقتصر نشاط النجمة بصورة رئيسية على فرنسا ، فقد اقامت اتصالات لها مع تونس ومراكش وغيرهما من البلدان الاسلامية والعربية . وشهد مصالى الحاج فى سنة ١٩٢٧ مؤتمر مناهضة الاستعمار الذى عقد فى بلجيكا . وبعث فى سنة ١٩٣٠ بمذكرة الى عصبة الامم يناشدها عونها فى تحقيق مطالب النجمة .

وفى سنة ١٩٣٤ اعاد مصالى الحاج تكوين النجمة باسم جديد هو الاتحاد الوطنى لمسلمى شمال افريقيا . لكن هذا لم يغير من موقف السلطات الفرنسية ، التى اعتبرت هذه الهيئات غير مشروعة ، فحوكم مصالى وسجن . الا ان انصاره رفعوا قضية امام محكمة النقض والابرام . فقضت بالافراج عنه باعتبار ان منظمته هيئة نقابية ، وذلك فى العام التالى

ساهم مصالى الحاج مع اليساريين الفرنسيين فى الحملة ضد العدوان الايطالى على الحبشة . ولكن لكونه جزائريا هدد مرة اخرى بالاعتقال ، فسارع بالخروج الى سويسرا حيث قضى ستة اشهر فى حالة نفى اختيارى .

وفى جنيف اتصل برائد من رواد الحركة العربية هو الامير شكيب ارسلان ، الذى كان له تاثير كبير على زعماء المغرب ، كما سنرى عند الحديث عن الحركة القومية فى مراكش . وادى هذا الاتصال الى تحول مصالى من صورته الشيوعية الفرنسية الى مظهره العربى الاسلامى . واثر الامير شكيب على مصالى فحمله على معارضة اقتراحات بلوم - فيوليت ، وعلى نقل نشاطه الى داخل الجزائر .

وسمح قيام حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا بعودة مصالى الى باريس ، حيث استأنف نشاطه السياسى .

ودخل مصالى والنجمة الى الجزائر نفسها لاول مرة فى اغسطس ١٩٣٦ . وعقد اجتماعا عاما فى الملعب البلدى بالعاصمة بحضور نحو من عشرة آلاف وطنى . وقام مصالى بعد ذلك بجولة فى أنحاء البلاد ، وذكرت النجمة فى هذه الآونة ان عضويتها تضم ١١٠٠٠ شخص ، نظموا فى سبعة فروع فى فرنسا ، وفى نحو ثلاثين فرعا تم تاسيسها اخيرا فى الجزائر . واضيف ٣١ فرعا اخرى اثناء الجولة التى قام بها مصالى فى انحاء البلاد .

وادرك الحزب الشيوعى أن وجود النجمة ينتزع منه معظم اعضائه الجزائريين فتحول الى خصم الد . وانتهى الأمر الى ان حكومة الجبهة

الشعبية التى رحب بها كثير من الشباب الجزائرى ، جاء على يدها الحل النهائى للنجمة فى ٢ يناير ١٩٣٧ .

وفى كل مرة تحل فيها المنظمة التى يراسها مصالى الحاج ، يعود الى تشكيلها باسم جديد ، مستندا الى مبدا حرية تكوين الاحزاب . وفى مارس ١٩٣٧ تأسس حزب الشعب الجزائرى فى فرنسا . ويتضح من الاسم الجديد كيف تحول مصالى عن فكرة النضال على مستوى مغربى عام ويبدو أن التونسيين والمراكشيين قد انصرفوا عن الانخراط فى سلك النجمة ، وفضلوا العمل على مستوى اقليمى خشية أن ترتبط بلادهم بمشكلة الجزائر الاكثر تعقيدا .

وخاض انصار حزب الشعب الانتخابات البلدية فى الجزائر سنة ١٩٣٧ . واظهروا اثناء الحملة الانتخابية روح النضال الشديد التى تميز بها الحزب . ومن ثم تقرر اعتقال زعمائه ومحاكمتهم ، وقضى على مصالى بالسجن سنتين . ولم يكد يفرج عنه سنة ١٩٣٩ حتى قامت الحرب ، فتعطل نشاط جميع المنظمات السياسية .

ظهرت فى الجزائر اذن فى فترة ما بين الحربين ثلاثة اتجاهات ، تتمثل فى الادماجيين ، وجماعة العلماء ، ثم نجمة شمال افريقيا التى اصبحت حزب الشعب . ويمكن وصف الاتجاه الثالث بانه حركة قومية . اما الادماجيون فقد كان نشاطهم يهدف الى تحرير الجزائر من النظام الاستعمارى باعتبارها جزءا من فرنسا .

وتعتبر جماعة العلماء ، هى الاتجاه المعاكس ، الذى رد على الادماجيين على الصعيد النظرى .

وبعد خيبة الأمل العامة التى الحقتها بالجزائريين حكومة الجبهة الشعبية ، قامت محاولة للتقارب بين تلك الاتجاهات المختلفة . ودعا الدكتور ابن جلول الى عقد مؤتمر فى يونيو ١٩٣٧ حضره جماعة العلماء التى كان أفرادها يتعاونون بصفتهم الشخصية مع جميع الاتجاهات الوطنية . اما مصالى الحاج فقاطع المؤتمر ، ومن هنا جاءت قراراته معتدلة مثل :

١ ــ المطالبة بدائرة انتخابية موحدة للجزائريين والمستوطنين .

٢ ــ الغاء جميع آثار قانون الاهالى ، ولا سيما تقييد حرية التنقل للجزائريين فى فرنسا . والغاء الاجراءات الردعية التى وضعت ضد الذين يناقشون مسألة السيادة الفرنسية فى الجزائر .

٣ ــ الغاء الحكم العسكرى من اقاليم الجنوب .

٤ ــ الاعتراف باللغة العربية كلغة قومية في الجزائر .

وهذه المطالب في مجموعها باستثناء المطلب الأخير ، اقرب الى اهداف الادماجيين .

ومما يسترعى الانتباه انه في حين أن حزب الشعب امتنع عن المشاركة في أعمال المؤتمر الاسلامى الجزائرى سنة ١٩٣٧ ، ساهم الحزب الشيوعى في هذا المؤتمر . وكان الحزب الشيوعى الجزائرى فرعا من نظيره الفرنسى ، وهو من أوائل الاتجاهات السياسية التى نصت على مبدأ استقلال الجزائر ، كما ورد في جريدة لومانيتيه في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ ، وفى سنة ١٩٣٥ راح الحزب يبحث عن انصار جدد ، وذلك بتقوية صفته المحلية ، واقامة حزب منفصل كان من بين مؤسسيه عمار مزغان وعلى بوخرت . واثناء تولى حكومة الجبهة الشعبية للسلطة ، تحول الحزب الى مبدأ الاصلاح بدلا من الاستقلال على اساس ان تشرف فرنسا الديمقراطية على هذا الاصلاح وهكذا اتسم موقفه بالتردد حسب تغيرات الظروف الدولية .

ويرجع الصدام بين الشيوعيين وبين حزب الشعب الى التنافس على كسب الأصوات العمالية سواء في الانتخابات النقابية أو السياسية ، ومع ذلك فقد ظل الشيوعيون بحاجة الى الوطنيين ليتغلبوا على ضعفهم ، والوطنيون بحاجة اليهم ليتعلموا منهم اساليب التنظيم السياسى والعمل السرى والشعارات الخلابة .

ـ ٦ ـ

اتجاهات جديدة في الحركة الوطنية

كانت الحرب العالمية الثانية هى الفرصة الذهبية التى أتاحت للسلطات الادارية الفرنسية القبض على الزعماء الجزائريين وحل منظماتهم دون محاكمة . وما لبثت ان تولت حكومة الماريشال بيتان الحكم بعد توقيع الهدنة في يونيو ١٩٤٠ . وقد جعلت أول مبرر لوجودها هو المحافظة على سلامة الامبراطورية .

ويعتبر المستوطنون حكومة فيشى عصرهم الذهبى . فهى قد ابعدت

---

(١) الياس مرقص : الحزب الشيوعى الجزائرى .

عنصري السكان الأصليين سواء اكانوا عربا ام يهودا ، عن أى نشـــاط سياسي . وذلك استجابة للافكار العنصرية التى قلدت فيها فيشى المانيا النازية . وهى التى حكمت على مصالى الحاج سنة ١٩٤١ بالسجن مدة ١٥ عاما ، ثم نفته الى احدى واحات الجزائر الجنوبية .

وكان طبيعيا بعد ذلك ان يعلق الوطنيون الجـــزائريون الآمال على معسكر الحلفاء الذى اصدر ميثاق الأطلسى . وما يحتويه من مبـــادىء بخصوص حق تقرير المصير . فلم يكد جند الحلفاء ينزلون فى الجزائر فى ١١ نوفمبر ١٩٤٢ ، حتى حاول الزعماء الوطنيون الاتصال بهم . ولكن مما يلفت النظر حقا ان الامريكيين وقفوا من عرب المغرب موقفا مختلفا تماما عن المشرق . فبينما سعوا فى المشرق الى استرضاء العرب لمواجهة الألمـان ، كان همهم فى المغرب هو استرضاء السلطات الرسمية والمستوطنين لاعتقادهم بأن ذلك سيسهل التعاون عند غزو فرنسا . وتصرفوا فى الجزائر بالذات كما لو لم يكن العنصر الوطنى موجودا ، فأبقوا الادارة بدون أى تغيير ، ولم يتدخلوا الا من اجل الضغط على ادارة فيشى السابقة لكى تلغى القوانين التى اتخـــذت ضد اليهود . ومع ذلك ظلت تلك الادارة تماطل فى اعادة العمل بقانون كرميو ، حتى دخلت العناصر اليسارية فى الحكومة المؤقتة سنة ١٩٤٣ .

والذى يعنينا هاهنا هو ان الجنرال جيرو . الذى كان مسئولا عن الادارة المدنية فى الجزائر بعد نزول الحلفاء ، عارض السياسة الامريكية بحجة ان ٧٠٪ من المجندين فى جيش فرنسا الحرة آنذاك هم من المغاربة . وان اعادة امتيازات اليهود ستثير استياءهم .

ظهر فرحات عباس فى مقدمة الحركة الوطنية فى السنوات الباقية من الحرب ١٩٤٢ ـ ١٩٤٥ ، ربما لوجود مصالى الحاج فى المنفى فى تلك الأثناء ، ومن جهة اخرى كان قد بدأ مرحلة جديدة من مراحل تطـــوره السياسى التى انتهت به الى جبهة التحرير ، فقد رأينا كيف انه بدأ بالدعوة للادماج . وقد يئس منها بعد موقف الجبهة الشعبية ، ثم ازداد يأسا بعد أن شعر بالتفرقة فى المعاملة بين الجزائريين واقرانهم الفرنسيين بالجيش . وكان هو نفسه (١) يعمل بالقسم الطبى اثناء فترة القتال ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ قبل تسليم فرنسا .

واذن فنظرية النخبة المختارة لم يكن لها أى صدى ، لأن تشـــبع

(١) ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٣٠ ـ ١٩٤٥ الجـزء الثانى .

الجزائرى بالثقافة الفرنسية ، بل وتزوجه من امراة فرنسية ، لم يكن يغير من نظرة المستوطنين الاستعلائية • ومن هنا تحول فرحات عباس اثناء الحرب وحتى قيام الثورة الجزائرية سنة ١٩٥٤ الى فكرة قيام حكومة جزائرية مستقلة مع امكان ارتباطها بفرنسا بروابط لم يحددها تحديدا دستوريا دقيقا •

وقد بدا نشاط فرحات عباس عندما تقدم هو واثنان وعشرون من اعضاء مجالس الوفود المالية بعدد من المطالب الى القيادة الأمريكية والسلطات الادارية الفرنسية ، التى رفضت النظر فيها :

اولا : لانها قدمت لقيادة الحلفاء • وهى هيئة غير مختصة بمسالة داخلية •

وثانيا : لان تلك العريضة اعتبرت قبول هذه المطالب شرطا لتجنيد الجزائريين فى جيش فرنسا الحرة ، فنظرت اليها على انها نوع من المساومة •

ومع ان اصحاب العريضة ، حاولوا استرضاء السلطات بعد ذلك بتقديم مذكرة اخرى معدلة ، لمحوا فيها الى انهم يريدون المشاركة فى مجهود الحرب للحصول على الاستقلال فى (اطار فرنسي) فان السلطات رفضت • وقال جيرو الحاكم العام الجديد « انه اتى لتجنيد الرجال لا ليناقش مسائل سياسية » •

وكان ان اصدر فرحات عباس واصحابه فى ١٠ فبراير ١٩٤٣ بيانا شهيرا ، حتى اصبح انصاره يعرفون باصدقاء البيان • وهذا هو مضمونه :

بدا البيان بسرد قائمة حساب عن الاحتلال الفرنسي فى مدى قرن • وكيف انه ادى الى تلك الحالة المحزنة من البؤس والجهل • وطالب بحياة قومية ديمقراطية للجزائر • وبالرغم من انه لم ينكر قيمة الثقافة الفرنسية

والغربية ، الا انه رفض (العبودية) الناشئة عن نظام فرنسا الاستعمارى ، واستنكر سياسة الادماج مذكرا بالفوارق الروحية العميقة التى تفصل بين المستوطنين واهل البلاد • ثم اكد (ان الوقت قد فات على ان يقبل الجزائرى بأن يكون شيئا آخر غير ان يكون جزائريا)

ثم سرد بعض الاصلاحات المحددة مثل (١) :

(1) Julien P. 296 — 287.

١ ـ تطبيق مبدأ المساواة والحرية على جميع الجزائريين دون تمييز فى الجنس او الدين او اللغة ٠

٢ ـ القضاء على النظام الاقطاعى بواسطه اصلاح زراعى ٠

٣ ـ الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية ٠

٤ ـ تطبيق التعليم الابتدائى الأجبارى على جميع الجزائريين ٠

٥ ـ فصل شئون الدين الاسلامى عن الادارة الفرنسية ، كما هو الحال بالنسبة للكنيسة ٠

٦ ـ اشتراك المسلمين مباشرة فى ادارة البلاد ٠

ويلاحظ ان معظم الذين وقعوا هذا البيان هم من الادماجيين القدامى ، وانهم لم يبينوا المستقبل السياسى للجزائر بصورة محددة ٠ بعكس المذكرة التى قدموها من قبل الى قيادة الحلفاء فى ديسمبر ١٩٤٢ ، والتى تضمنت فكرة دولة جزائرية بدستور خاص بها ٠

ولما وافق الحاكم العام مبدئيا على بحث مقترحات البيان ، والف لجنة لهذا الفرض أكمل أصحاب البيان تصريحهم الاول بمقترحات جديدة تتعلق بالشكل السياسى للجزائر فقد طالبوا بدولة جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا ، وانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور هذه الدولة ، ولكن الملحق يميز بين مطالب عاجلة وأخرى يمكن تأجيلها الى ما بعد الحرب مثل اعلان الدستور ٠ وكان من المطالب العاجلة : اشراك الجزائريين فورا فى حكومة تنشأ فى مدينة الجزائر على اساس المناصفة بين المستوطنين والجزائريين ٠

واشار واضعو الوثيقة الى أن (انشاء هذه الدولة الجزائرية لا يحول دون تنظيم اتحاد لشمال أفريقيا مع مراكش وتونس) ويلاحظ ان فكرة النجمة عن وحدة الشمال الافريقى قد بعثت من جديد فى هذا الاقتراح ٠

وكان ملحق البيان ، اول وثيقة مهمة وضعها الجزائريون المعتدلون للحديث عن الدولة الجزائرية ذات السيادة ، وعن الشعب الجزائرى ، وهى عبارات لم تستعمل فى البيان نفسه ٠

وبعد ارسال الملحق الى السلطات الفرنسية ، تسلم ديجول السلطة فى الجزائر ، واختار الجنرال كاترو حاكما عاما لها ٠ فسارع الى رفضه البات لهذه المطالب ، واكد أن فرنسا لن توافق قط على استقلال الجزائر ٠

وقد ادى رفض فرنسا للمرة الثانية ، قبول البيان كأساس للمحادثات الاصلاحيه الى رد فعل شديد عند الوطنيين • ورفض المندبون الجزائريون في شهر سبتمبر الاشتراك في دورة طارئة للجان المالية ، معربين بهذا عن تمسكهم بالبيان وولائهم له • وقد رد كاترو بحل الهيئات التى يشترك الجزائريون فيها ، وفرض الاقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من الزعماء •

ولم يعدل كاترو عن قرار الحل ، الا بعد أن ذهب اليه وفد من الممثلين اعتذر عن الأحداث الجارية ، واعلن رغبته في تطور الجزائر ضمن نطاق انظمة الدولة الفرنسية • وكان مفهوما ان هؤلاء لا يمثلون اتجاه الرأى العام فحاول ديجول استرضاء الوطنيين في تصريح قسنطينة في ديسمبر ١٩٤٣ ، والذى اصبح اساسا لقانون مارس ١٩٤٤ كما سنرى •

غير ان هذه الاجراءات التى كان في وسعها ان ترضى الادماجيين سنة ١٩٣٦ • لم تعد تناسبهم الآن ، فرفضوها ، واشترك معهم في رفضها جماعة العلماء ومصالى الحاج ايضا ، ولم يتقبل القانون بالتأييد الا عدد قليل من الممثلين في اللجان المالية والذين كانوا قد تخلوا عن البيان تحت ضغط الفرنسيين •

ومما يجدر بالملاحظة ان مبادىء فرحات عباس الاصلاحية التى ركزت على النواحى الاجتماعية قد التقت مع اهداف الحركات العمالية التى يمثلها حزب الشعب • وقد نجح فرحات عباس في عقد مؤتمر شامل في مارس ١٩٤٥ ومع وجود الرغبة في توحيد الكفاح الوطنى ، فقد كشف المؤتمر عن وجود خلافات عقائدية بين انصار البيان الذين يمثلون الثقافة العليا الغربية ، وجماعة العلماء التقليدية ، وحزب الشعب ممثل الوطنية المتطرفة • وقد احتدم الخلاف ، خاصة بين حزب الشعب والعناصر الأخرى حول التمسك بزعامة مصالى الحاج للحركة الوطنية • ثم انتقد ممثلوه بشدة دعوة انصار البيان الى فكرة جمهورية متحدة اتحادا فدراليا مع فرنسا (١) •

وكان لأنصار حزب الشعب في النهاية السيطرة على المؤتمر رغم وجود زعيمهم مصالى تحت الاقامة الجبرية ، وادى ذلك الى بث الانزعاج في نفوس المستوطنين ، والى رد فعل عنيف وسريع في مذبحة قسنطينة •

---

(١) انظر عن فترة الحرب

Sarasin, La Crise Algerienne

مذبحة قسنطينة سنة ١٩٤٥

عندما كان العالم يحتفل بانتصـــار الحلفاء على المـانيا النازية فى ٨ مايو ١٩٤٥ نظم الجزائريون مظاهرات خاصة بهذه المناسبة • فخرجت الجموع فى مختلف انحــاء البلاد • وفى مدينة سطيف حمل المتظاهرون الأعلام الوطنية • فكان ذلك مثيرا لحفيظة المستوطنين ورجال الشرطة • وانطلقت الشرارة الأولى التى سرعان ما اشعلت معركة حامية تردد صداها فى جميع مدن قسنطينة • وشهدت الجزائر فى ذلك اليوم مذبحة مروعة لم يسبق لها مثيل منذ حرب الابادة •

وقد اشترك الطيران والبحرية فى دك القرى الجزائرية • ومما يجدر بالملاحظة أن وزراء شيوعيين فى حكومة فرنسا المؤقتة آنذاك ، كـانوا مسئولين بصورة مباشرة عن اعمال القمع هذه وانتهز المستوطنون فرصة الاضطرابات التى اعدوا لها من قبل فكونوا جماعــات مسلحة تنتقم من الجزائريين العزل • وفيما يلى وصف احد الجزائريين لتلك المذبحة (١) •

« واجتمـــع على المسلمين فى الجبهة الممتدة بين سطيف ، وخراطة وقالمة ، رجال الجند الفرنسى بين مشاة وطيارين وفرق مصفحة ، ورجال البحرية الفرنسية الذين كانوا مستعدين على السواحل ، ورجال الجالية الأوربية الذين كانوا قد تسلحوا واستعدوا لذلك اليوم الأحمر الرهيب •

« وفتح الجميع موسم الصيد الآدمى • وطورد المسلمون فى المدن والقرى والمداشر ، كما تطارد السباع فى الغابات • وعمت المذابح فذهبت ضحيتها القرى العـــديدة لم ينج منها رجل ولا امراة ولا صبى • وكانت المصفحات الفرنسية تسير صفا فتدمر القرى على راس من فيها من رجال ونساء واطفال حتى تسوى بها وبما فيها الأرض » • فكانت الدماء تجرى غزيرة ، وقد صبغت الأرض بلونها الأحمر ، وبصفة ظاهرة مكنت المصورين من اخذ مناظرها من الطـــائرات •

« وهنالك قرى اخرى • دمرت بالطائرات تدميرا فلم يبق منها شيء • أما بالمدن الكبيرة ، كسطيف • وقالمة • فكان رجال الميليشيا من المتطوعين الأوربيين يهاجمون الديــار ، ويقبضون على النخبة المثقفة الجزائرية ، ويذهبون بها خارج المدينة ويأمرونها تحت تهديد الرشاشات بحفر القبور الجماعية • ثم يقتلون الفوج اثر الفوج • ويأمرون كل فوج بدفن الفوج الســابق •

---

(١) المدنى ص ١٧٧ •

« اما النساء فقد امتهن شر امتهان . وانتهكت حرماتهن انتهاكا جديرا بأعمال وحوش الاحتلال الاولين . وقطعت آذانهن من اجل الاقراط . وايديهن من اجل الخواتم ، وارجلهن من اجل الخلاخل ، وكان الجند يتباهى بتلك الغنائم ويتفاخر بالاحراز على اكبر عدد منها » .

بلغ عدد الضحايا فى هذه المجزرة البشرية ٤٥ الفا حسب تقدير الكتاب الجزائريين . وفى هذا التقدير شيء من المبالغة ، كما اننا لا نعتمد الارقام الرسمية التى اعلنتها السلطات الفرنسية وهو ١٦٠٠ شخص ، لان الضباط الفرنسيين قدروا فى اعترافاتهم الخاصة عدد الضحايا من ثمانية الى عشرة آلاف ، ولا يسجل تاريخ الاستعمار الفرنسى فى العصر الحديث جريمة افظع من هذه سوى مذبحة مدغشقر ، التى وقعت عند اشتعال ثورة فى الجزيرة سنة ١٩٤٧ راح ضحيتها ثمانون الفا .

وكما يتضح من الوصف السابق : يوجد عند الجزائريين اعتقاد بان المذبحة كانت مدبرة من قبل بواسطة المستوطنين الذين ساءهم تكتل الوطنيين من جهة ، واجراءات ديجول من جهة اخرى . ويستدل على ذلك بكتابات الفرنسيين انفسهم الذين قرروا انهم سمعوا المستوطنين يقولون :

« اذا قامت الثورة فان حكومتنا ستكون مضطرة لحمايتنا » . كما أن اللجنة البرلمانية التى ارسلت للتحقيق فى سنة ١٩٤٧ اعترفت بأن الحكومة أخطأت فى مسايرتها لسياسة المستوطنين (١) .

ولقد حققت فعلا مذبحة قسنطينة بعض أغراضهم ، اذ اعلنت على أثرها الأحكام العرفية وقبض على اربعة آلاف وخمسمائة شخص ، هم عماد الحركة الوطنية وزعماؤها وقضت المحاكم الفرنسية على ٩٠ بالاعدام ونفذ فيهم الحكم ، كما حكم على ٦٤ شخصا بالأشغال الشاقة المؤبدة . ولم يحقق كل هذا سوى جزء من أهداف المستوطنين فطالبوا بأن يشمل الاعدام الرؤوس الكبيرة ، وباقامة حرس وطنى منهم يتولى الاشراف على الأمن وتعيين الحاكم العام للجزائر من بينهم .

أما المستوطنون فيدعون بأن تلك الاضطرابات كانت مدبرة بين الزعماء الجزائريين منذ مقابلة فرحات عباس مع مصالى الحاج سنة ١٩٤٤ . ولكن مجريات الحوادث تدل على عدم تنسيق للخطة بين المتظاهرين .

واقصى ما يمكن تصديقه هو ان الملابسات التى احاطت بهذه الاشهر

(1) Jeanson P. 71.

الأخيرة من الحرب قد بعثت فى نفوس الجزائريين الهمة للعمل من أجل الاستقلال ، مثل :

١ ــ فقدان فرنسا لهيبتها بهزيمتها السريعة •

٢ ــ ظهور الآمم المتحدة التى روجت لمبدا حق تقرير المصير •

٣ ــ تكوين الجامعة العربية التى علق عليها الوطنيون فى شمال افريقيا آمالا عريضة فى ذلك الوقت •

ولقد كـــان دور اصحاب البيان بارزا حتى وقوع هذه المذبحة ، ولكنهم اخذوا يتخلون عن القيادة لحركة مصالى الحاج ، حينما انذرت تلك الاحداث بأن النضال السياسى لن يجدى كثيرا •

- ٨ -

الحلول الفرنسية

كانت الحكومات الفرنسية اقل ادراكا للتطور الذى شهده العـــالم بعد انتهـــاء الحرب العالمية الثانية • وقد ابنت جميع الاجراءات التى اتخذت لمواجهة الحركة الوطنية الجزائرية على مبدا السيادة الفرنسية ، ولم تخرج جميع الحلول عن هذا المبدا قبل مشروع ديجول سنة ١٩٥٩ •

وكانت السلطات الاستعمارية تعزو حوادث الشغب الى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، لأنه لا توجد فى رايهم ، لدى الجزائريين مقومات القومية التى تبرر لهم المطالبة باستقلال •

وعلى هذا النحو صدر أول اجراء فى عهد حكومة ديجول المؤقتة فى ٧ مارس ١٩٤٤ وهو يعلن جميع الجزائريين مواطنين فرنسيين ، وبالتالى فلهم حقوق سياسية ويستمتعون نظريا بالمساواة فى تولى الوظائف العامة • ولكن القانون اذ فرق بين طائفتين انتخابيتين ، انما دل على الاعتراف الضمنى بفكرة التفرقة العنصرية وكأنه اعتبر الجـــزائريين مواطنين من الدرجة الثـــانية •

وتتألف الطائفة الانتخابية الأولى من المستوطنين وعدد من (المسلمين) الذين تتوفر فيهم شروط معينة ، اجتماعية وثقافية ، ولكن ليس منها كما فى السابق شرط التخلى عن قانون الأحوال الشخصية الاسلامى ، وقدر

عدد الجزائريين الذين تنطبق عليهم تلك الشروط بنحو ٦٠ الفا · اما الطائفة الانتخابية الثانية · فتتألف من بقية الأهالي ·

وتنتخب كل طائفة · على حدة ، ممثليها فى المجالس البلدية والقروية والاقليمية ويمكن ان يصل عدد (المسلمين) فى اى من تلك المجالس الى الـ $\frac{3}{5}$ الا اذا كان عدد الأوربيين فى الدائرة يزيد على النصف ، ولعل واضعى المرسوم كانوا يعتقدون بأن مجرد ممارسة الحق الانتخابى والذهاب الى صناديق الاقتراع كفيل بأن يرضى الوطنيين الجزائريين · وقد طبقت مبادىء المرسوم على انتخابات الجمعية التأسيسية للجزائر ، فخصص للطائفة الأولى ٧ مقاعد ، والثانية ٦ من مقاعد هذه الجمعية ·

وعاد زعماء الحركة الوطنية لمقاطعة تلك الانتخابات ، فكان هناك رد فعل ظاهر ولكنه متفاوت · وفاز بالمقاعد المخصصة للجزائريين ابن جلول وانصاره الذين استمروا على المناداة بمبدأ الادماج حتى ذلك الوقت · ومن المعروف ان هذه الجمعية لم تنجح فى سن دستور للجمهورية الرابعة فتقرر اعادة الانتخابات لجمعية تاسيسية اخرى ·

وفى هذه الأثناء صدر عفو شامل عن المعتقلين السياسيين وشمل هذا العفو مصالى الحاج وفرحات عباس · واكتسح انصار الأخير المقاعد المخصصة للجزائريين فى الجمعية الثانية · نظرا لمقاطعة العناصر الوطنية الأخرى للانتخابات ·

وكان عباس فى هذه المرحلة من تطوره قد اعاد تكوين منظمته السياسية باسم الاتحاد الديمقراطى لانصار البيان الجزائرى · وقد تبين انها اقل شعبية من عهد جماعة اصدقاء البيان · والظاهر من تصريحات فرحات فى هذه الحقبة انه اصبح من انصار الجمهورية الجزائرية المستقلة · ولكن لم يتخلص بعد من احساس الاعجاب بالحضارة الغربية · ولذا اقر بأن لفرنسا ان تلعب دور المرشد لتلك الجمهورية · ففى نداء وجهه الى الشبيبة الجزائرية قال « لا نريد ادماجا · ولا نريد سيدا جديدا ولا إنفصالا · وانما نريد شعبا فنيا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيا وديمقراطيا · محققا للجزائر التطور الصناعى والعلمى ، وحاملا رسالة بعثها خلقيا وفكريا ، مرتبطا بشعب عظيم متحرر الفكر · نريد ديموقراطية فتية فى نشأتها توجهها الديموقراطية الفرنسية العظيمة ، واذا لم تتمكن الشبيبة الجزائرية من التغلب على الفروق العنصرية القائمة بينها ، فانها ستنتهى الى انتحار اخلاقى بصورة حتمية مثقلة بالنتائج » · · · وانتهى الى القول :

« واذا لم يتخلص الأوربيون فى الجزائر من مركبات الاستعمارية والكبرياء التى تلازم الفاتح المحتل . فلن يكون فى الامكان تحقيق اى مجمتع جزائرى » .

وعندما جرت الانتخابات لاول مجلس نيابى فى عهد الجمهورية الرابعة ، قرر مصالى الحاج المساهمة فيها . وكان قد اعاد تشكيل حزب الشعب باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية . وهكذا نجد ان حركة الانتصار قد اتت بعد الاتحاد الديمقراطى لانصار البيان الجزائرى لتجرب مبدأ النضال عن طريق المشاركة فى انظمة الدولة الفرنسية ، سواء أكان البرلمان بمجلسيه ، النواب والشيوخ ام كان مجلس الاتحاد الفرنسى الذى نيط به الاشراف على الامبراطورية . او المجالس المحلية داخل الجزائر ، وعلى راسها المجلس الجزائرى الذى تأسس حسب قانون سنة ١٩٤٧ .

وكانت العقبة الأولى التى اصطدم بها الوطنيون ، هى تزييف الادارة للانتخابات فى الجزائر بالذات . ولذلك لم يطل العهد بهذه التجربة ، وعلى كل فقد دخل مصالى وبعض انصاره الى مجلس النواب ، كما دخل عدد من انصار البيان الى مجلس الشيوخ فى باريس واسمعوا صوت الجزائر الوطنية داخل البرلمان ، ولكن دون جدوى لأنهم كانوا اقلية لا تذكر . فكان اهم اجراء اتخذه برلمان الجمهورية الرابعة بخصوص الجزائر ، هو اصدار قانونها الأساسى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ .

واعتبر هذا القانون حلا وسطا بين وجهة نظر اليمين المتطرف الذى كان يرغب فى ابقاء الوضع فى الجزائر دون تغيير . مع الغاء مرسوم مارس ١٩٤٤ ان امكن . وبين اليسار (اشتراكيون وشيوعيون) الذى جعل الادماج اساسا لسياسته الجزائرية ، وصرح الشيوعيون بأنهم مستعدون لقبول جميع النتائج المترتبة على الادماج الحقيقى . وأهمها الغاء نظام الطائفتين الانتخابيتين ، وتقسيم الجزائر الى دوائر انتخابية مثل فرنسا ، مما يسمح لها بانتخاب نحو ١٢٠ نائبا . باعتبار ان فرنسا التى يبلغ تعدادها ٤٠ مليون يمثلها ٦٠٠ نائب ، فللملايين الثمانية فى الجزائر الحق فى انتخاب $\frac{1}{5}$ هذا العدد .

وبما أن جميع الزعماء تقريبا . كانوا قد انصرفوا عن فكرة الادماج . فقد أصبحوا هدفا لهجوم الشيوعيين .

صدر اذن قانون سنة ١٩٤٧ بأغلبية ضئيلة تمثل احزاب الوسط

بلغت ٣٢٢ صوتا ، مع تغيب الشيوعيين والنواب المسلمين . ومع أن الاشتراكيين تظاهروا بمعارضته ، الا أن حزبهم الحاكم فى ذلك الوقت ساعد على اصدار القانون . وسنحاول فيما يلى تحليل مواد هذا القانون الذى استمر مدة ثمانية اعوام من ١٩٤٧ ــ ١٩٥٥ يعتبر القانون الأساسى للبلاد ، مع ملاحظة أن الحكومة الفرنسية لم تطبق المواد التى وضعت لارضاء الجزائريين تطبيقا حقيقيا يوما ما طوال هذه المدة (١) :

تقرر المادة الاولى : المبدأ القديم الذى يرجع الى سنة ١٨٤٨ ، ويقضى بأن الجزائر جزء من الأراضى الفرنسية . وتقرر نفس المادة بأن للجزائر شخصية مدنية وادارية ومالية مستقلة ، ويترتب على القسم الأول من المادة امران نص عليهما صراحة فى المواد اللاحقة .

(أ) سريان المعاهدات الدولية التى ترتبط بها فرنسا على هذه المديريات . ومغزى النص على ذلك ، هو رغبة فرنسا فى أن تثبت لحلفائها الغربيين أن الجزائر ستكون خاضعة للأحلاف العسكرية الغربية ، والا ما كان هناك حاجة للنص على هذا الأمر ، ما دامت الجزائر معتبرة جزءاً من الأراضى الفرنسية .

(ب) انسحاب المبادىء الدستورية المعمول بها فى فرنسا على الجزائر (نص صراحة على هذا فى المادة ١٢) . وترتب على هذا المبدأ ، ان برلمان باريس يصدر التشريعات الخاصة بالجزائر ، ما لم ينص صراحة على استثناء الجزائر منها . وفى راى المشرع الفرنسى ، أن هذا النص هو بمثابة ضمان للجزائريين ، ضد السلطات الادارية وأن الجزائريين يستطيعون دائما ان يحتكموا لمبادىء الحريات العامة والخاصة السائدة فى فرنسا .

ويحتوى القانون ، بعد هذه القواعد الرئيسية ، على عدة مبادىء خاصة ، قصد منها تطييب خاطر الجزائريين . فنصت احدى المواد على المساواة بين جميع السكان فى الحقوق السياسية ، والاجتماعية وتولى الوظائف العامة . ولكن توجد مغالطة فى مسألة مساواة الحقوق السياسية، فالفرنسيون اعتبروا أن حق الانتخاب الذى منح للجزائريين . يعنى مساواة سياسية ، ولكن كيف تتحقق المساواة ونسبة تمثيل المليون من المستوطنين سبعة نواب ، بينما يمثل ثمانية ملايين من الجزائريين نفس العدد .

---

(١) قمنا بترجمة هذا القانون الى العربية . محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية بالجزائر ، نشرها معهد الدراسات العربية ص٨٧-١٠٢ .

ففكرة المناصفة بين الفريقين ، كانت مسيطرة على جميع التشريعات الخـاصة بالجزائر دون اعتبار للأهمية العددية • أما المساواة في تولى الوظائف فهى حبر على ورق ، فجميع الوظائف العليا ، ظلت مقصورة على العنصر الفرنسى حتى أن جى موليه رئيس وزراء فرنسا سنة ١٩٥٦ اعترف صراحة بعدم تطبيق هذا المبدأ حين قرر انه ابتداء من صدور تصريحه ، سيراعى مبدأ المناصفة في احتلال الوظائف الادارية بالجزائر •

المبدأ التالى هو تقرير حق الانتخاب للمرأة المســلمة كما يقولون (مادة ٤) ، ولكن بعد موافقة المجلس الجزائرى ، وذلك جريا على الفكرة الخاطئة ، من أنه كلما كان للجزائريين أصوات أكثر فى الانتخابات ، تأكد السير قدما نحو تحقيق المساواة •

ومن هذه المبادىء أيضا ، الاعتراف باللغة العربية كلغة تعليم بجانب اللغة الفرنسية • ولكن نص القانون بانه يعترف باللغة العربية كلغة من لغات الاتحاد الفرنسى (١) • ومغزى هـذا النص ، أن الفرنسيين لا يريدون الاعتراف بأن اللغة العربية ، انما قررت فى الجزائر (٢) لأنها لغة قومية •

ومن تلك المبادىء أيضا ، فصل الشئون الاسلامية عن الادارة الرسمية وتحويلها ، مثل الكنيسة ، الى هيئات خاصة يشرف عليها المهتمون بالامر من المسلمين • وصعوبة تطبيق هذا المبدا ، هو انه لا يوجد فى الاسـلام هيئة دينية رسمية مثل الكهنوت •

واخيرا الغاء النظام العسكرى الخاص ، الذى ظل سائدا فى الاقاليم الجنوبية من صحراء الجزائر ، واستمتاع هذه النواحى بالحريات المدنية بالمفهوم الذى وضعته السلطات الفرنسية •

أما المواد الخاصة بتقرير مبدا استقلال الجزائر اداريا وماليا ، فقد وضعت فى الحقيقة لمصلحة فرنسا والمستوطنين • فوجود شخصية ادارية مستقلة فى الجزائر يترتب عليها النص على وجود حاكم عام للمديريات الثلاث • ولو كان الادماج كاملا لما كان هناك حاجة لوجود حاكم عام لـه سلطات خاصة لا يوجد نظيرها فى فرنسا •

---

(١) الاتحاد الفرنسى هو المصطلح الجديد الذى احله دستور الجمهورية الرابعة ، محل كلمة الامبراطورية وقد انشىء له مجلس خاص عام ١٩٤٧ ، مثلت فيه جميع المستعمرات •

(2) Culmann : L'union francaise.

فقد نص على ان يكون للحاكم العام سلطات اوسع من سلطات مدير المديرية فهو يشرف مثلا على تعليم المسلمين ، لانه اذا اراد المسلمون ان ينموا نوعا خاصا من التعليم ، فعليهم ان يخضعوا للحاكم العام ، رئيس المجلس التنفيذي في الجزائر ، والا التزموا ببرامج وزارة التربية في باريس .

وبعاون الحاكم العام مجلس تنفيذي من ٦ اعضاء ، يختار اثنان عن كل طائفة من الطائفتين المكونتين للمجلس الجزائري ، واثنان بحكم وظائفهم . هما رئيس المجلس الجزائري ونائبه ، وينتسب احدهما لطائفة انتخابية غير طائفة الآخر .

ومن اهم ما اشتمل عليه هـذا القانون الأساسي ، من نظم مميزة للجزائر تؤكد وجود شخصية مدنية ومالية مستقلة ، هو انشاء :

المجلس الجزائري : ويعتبر هذا المجلس امتدادا أو الصورة الجديدة لمجلس الوفود المالية ، بعد ادخال تعديلات هامة تناسب ظروف العصر . فيتألف من ١٢٠ عضوا ، ٦٠ عن المستوطنين والمسلمين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي ، ٦٠ عن بقية الأهالي (المسلمون) وذلك لمدة ٦ سنوات ، بالاقتراع العام ، على ان يجدد انتخاب نصف الأعضاء كل ٣ سنوات . ووظيفة المجلس الأساسية هي مناقشة ميزانية الجزائر ، واصدار اللوائح المحلية في الشئون الاقتصادية والتجارية والزراعية وغير ذلك من الأمور المحلية البحتة .

وتنص المادة ٤٥ على ان اى قرار له صفة سياسية يعتبر لاغيا . ومع جميع هذه الاحتياطات وتضييق سلطات المجلس فقد نصت المادة ١٥ على أن قرارات المجلس لا تصبح نافذة ، الا اذا صدر بها مرسوم من حكومة الجمهورية ، فاذا رفضت هذه الحكومة اصدار المرسوم : فان الجمعية الوطنية الفرنسية تحسم النزاع بقرار منها . فالمجلس الجزائري اذن يكاد يكون مجلسا استشاريا .

وبخلاف ما كان عليه مجلس الوفود ، ينتخب (المسلمون) ممثليهم في المجلس الجزائري مثل المستوطنين . ورغم ان الجزائريين لم يحصلوا الا على نصف المقاعد ، فقد حرص واضعو قانون سنة ١٩٤٧ على تضييق سلطات المجلس . فالقرارات تصدر اصلا بالأغلبية (٦١ صوتا) ، ولكن اذا طلب الحاكم العام أو اللجنة المالية أو ربع أعضاء المجلس الاستثناء من هذه القاعدة ، فلا بد من موافقة الثلثين على هذا القرار ، وذلك في حالة عدم توافر الأغلبية بالنسبة لكل من المجموعتين الانتخابيتين في

المجلس (مادة ٣٩) والمقصود من هذا الاستثناء ، هو تجنب احتمال أن يجمع النواب الجزائريون على قرار ما ويتفق معهم عضو او اثنان من المتقدمين الفرنسيين .

اما عن الشئون المالية : فنص القانون الأساسى ، على وجود ميزانية مستقلة للجزائر ، تستمد مواردها من الرسوم والضرائب المفروضة محليا وتستخدم فى الانفاق فقط على المديريات الجزائرية ، باستثناء الدفاع الخارجي والأمن الداخلى فتبقى فى اصول الميزانية الفرنسية . ويترتب على هذا الاستقلال المالى ان المنشآت العامة تصبح ملكا للخزانة الجزائرية ، وانه يجب موافقة المجلس الجزائرى على جميع مشروعات القروض والضرائب . وكان استقلال الجزائر المالى خدمة للمستوطنين ومن اتفقت مصلحتهم معهم من بعض طبقات الجزائريين ، فاصبح وجود المجلس الجزائرى عقبة فى سبيل زيادة ضرائب الدخل ، التى ظلت ضئيلة جدا اذا ما قيست بفرنسا .

وحتى عام ١٩٥٦ ؛ لم تزد ضريبة الدخل بالجزائر فى اكبر شرائحها عن ١٦٪ . وهكذا لم تستطع ميزانية الجزائر مواجهة الكثير من المطالب الاجتماعية . ويلاحظ أن الخدمات الاجتماعية كانت تقدم فى نطاق ضيق ، لا يقارن بمدى اتساعه فى فرنسا ولا سيما علاوات الأسرة .

- ٩ -

تميزت الفترة التى انقضت منذ اصدار القانون الاساسى سنة ١٩٤٧ حتى قيام الثورة سنة ١٩٥٤ بتزايد السيطرة الاستعمارية ، على عكس ما كان يرجى من القانون ، فتولى الحكومة العامة ادمون نيجلين الذى ابطل بعض الاجراءات التحررية التى ادخلها سلفه شاتينيو . ودل نيجلين عضو الحزب الاشتراكى على أنه مثل كثير من زملائه فى الحزب ، يسارى فى فرنسا ، يمينى فى الجزائر .

وبينما اكتسح حزب الانتصار للحريات انتخابات المجالس البلدية سنة ١٩٤٧ جاءت انتخابات المجلس الجزائرى التى جرت فى عهد الحاكم نيجلين هزيمة ساحقة للحزبين الوطنيين الرئيسيين . فمن بين ٦٠ مقعدا المخصصة للجزائريين ، حصلت حركة الانتصار للحريات على ٩ مقاعد ، والاتحاد الديمقراطى لانصار البيان الجزائرى على ٨ مقاعد . واصبح تدخل الادارة فى الانتخابات الجزائرية مثلا يضرب على التزييف . فيقال (انتخابات على الطريقة الجزائرية) .

ولم يختلف الوضع عند اجراء الانتخابات البرلمانية للدورة التشريعية الثانية سنة ١٩٥١ فقد خسر الوطنيون جميع مقاعدهم فى البرلمان ، وحل محلهم جزائريون ينتمون الى أحزاب سياسية فرنسية .

وبدا للمستوطنين وكأن الأمور قد استقرت لهم . ولكن بعض المتبصرين منهم ، وعلى رأسهم جاك شيفالييه رئيس بلدية مدينة الجزائر ، أدرك مغبة تلك الأوضاع ، فدعا الى ضرورة تخفيف قبضة السلطات الادارية عن الأفراد ، أو على الأقل تطبيق قانون سنة ١٩٤٧ بأمانة . وسمى سياسته بسياسة التعاون الفرنسى الاسلامى وألف لذلك اتحادا يضم أعضاء المجالس البلدية .

أما رد الفعل عند الوطنيين فكان عنيفا . فاتفقت جميع الأحزاب على نبذ فكرة النضال عن طريق المؤسسات النيابية الفرنسية . وحاولت مرة أخرى تأسيس جبهة وطنية ، ونجحت فى عقد مؤتمر سنة ١٩٥١ ولكن الأمر لم يتجاوز هذا الحد .

وظهرت الخلافات بين العناصر الأربعة الرئيسية التى اشتركت فى المؤتمر : الاتحاد الديمقراطى لأنصار البيان الجزائرى وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وجماعة العلماء ، والشيوعيون . وذلك بخصوص المفاهيم الاجتماعية وطريقة تنظيم العمل من أجل استقلال الجزائر .

وقد اهتم الحزب الشيوعى مثلا ببحث مشكلات دولية لا تعنى الجزائر فى هذه المرحلة من كفاحها ، مثل التنديد بحلف الأطلسى ومسألة القواعد العسكرية الأمريكية فى الخارج ، وغيرهما من المسائل التى تهم الشيوعية الدولية .

كذلك اصطدم الاتحاد الديمقراطى الذى يرأسه فرحات عباس بحركة الانتصار للحريات ورغم اقتناع فرحات بعدم جدوى النضال السياسى ، فقد كان لكل من الحزبين تقاليده القديمة التى ما زالت تؤثر عليه . فالاتحاد الديمقراطى لأنصار البيان يرى امكان الاستقلال على مراحل . أما حركة الانتصار للحريات فقد أصبحت تؤمن بالكفاح المسلح ، وان لم تبين وسائل تنفيذه بعد .

وعلى كل فان قرارات المؤتمر لم تنم عن هذه الروح ؛ لأنها طالبت بالغاء نتائج انتخابات سنة ١٩٥١ واحترام حرية الاقتراع فى الانتخابات المقبلة .

لقد ادى فشل قانون سنه ١٩٤٧ الى احراج (المعتدلين) وتحول كثير منهم الى جبهة المناضلين . أما رد الفعل بالنسبة لحركة الانتصار للحريات فكان اشد عنفا . فقد شرع بعض اعضائها منذ سنة ١٩٤٧ فى تشكيل قوة عسكرية اسموها المنظمة الخاصة . كان من بين اعضائها آيت احمد بن بلا وخيضر وغيرهم . ومع انها اخذت فى جمع الاسلحة وقامت ببعض حوادث العنف ، الا انها لم تستطع اقناع مصالى الحاج بان الوقت قد حان للعمل الثورى الشامل .

واعتبر هذا الفريق أن الاشتراك فى المجالس الفرنسية خيانة . وادى كل هذا الى تتبع السلطات الادارية لأعضاء المنظمة السرية . وانتهى الأمر بتحديد اقامة مصالى الحاج نفسه فى سنة ١٩٥٢ .

ورغم هذا الخلاف فقد استمر تماسك الانتصار قويا . ولكن فريق الشباب الذى سيطر على اللجنة المركزية للحزب ، نجح فى دعوة مؤتمر فى صيف سنة ١٩٥٣ فى بلجيكا بدون اشتراك زعيمه مصالى (١) .

ومع أن المؤتمر لم يناقش رئاسة مصالى للحزب ، الا انه كشف عن وجود خلافات جوهرية بين اللجنة المركزية وبين مصالى . فقد دعت اللجنة الى تحديد العقائد السياسية للحزب ، بما فى ذلك موقفه من الصراع العالمى والأخذ بمبدأ الحياد ، وفى السياسة الداخلية يراعى الحزب الوسائل الديمقراطية ، فلا يستند اصلا الى الزعامة الفردية . ودعت اللجنة الى تنظيم دقيق لمراحل الكفاح من أجل الاستقلال التى ستنتهى بالثورة المسلحة .

ولما لم يوافق مصالى على تلك المبادىء . عمد الى اخراج هؤلاء الزعماء الشبان ، وبذا انتهت حياة حركة الانتصار للحريات . وكانت العناصر الجديدة التى خرجت منها هى عماد الثورة الجزائرية .

والواقع أن الصراع بين مصالى وبين اللجنة المركزية يمثل خلافا بين جيلين : جيل مصالى الذى كانت فيه الخطب المثيرة والمظاهرات الجماهيرية ، وتقدم المطالب والمذكرات الاحتجاجية . هى كل ما يمكن عمله وتحقيقه عن طريق حركة وطنية ناشئة تناهض سياسة استعمارية لدولة قوية كفرنسا .

(١) يرجع الى مجلة الجزائر الحرة الناطقة بلسان الحزب فى هذه الفترة .

اما العناصر الفتية فى لجنة الحـــزب المركزية ، فقد تأثرت بحياة السرية والاختفاء التى عاشتها ، وبهزيمة فرنسا سنة ١٩٤٠ ، وبالثورات الناجحة فى عدد من البلاد في الفترة التى اعقبت الحرب ، والتى حققت الاستقلال فى وجه قوات متفوقة .

وعندما اندلع لهيب الثورة فى الجزائر ليلة اول نوفمبر ١٩٥٤ ، لم يكن مصالى (والد الوطنية الجزائرية) على علم بها ، وهكذا تخطته الأحداث لأول مرة فى حياته .

الفصل السادس عشر

فى تونس

- ١ -

اختلفت الحركات الوطنية من حيث نشأتها واتجاهاتها ، فى كل من الجزائر وتونس ومراكش ، حسب الظروف التى احاطت باحتلال كل منها ، والطريقة التى اتبعت فى ادارتها واستعمارها • فمثلا كان لتأخر احتلال تونس نحو نصف قرن عن الجزائر ، ان اتيحت لها الفرصة لتجربة سياسة التجديد والاصلاح ، بل والنظام الدستورى المحدود فى عهد ما قبل الحماية (١) •

وتونس هى اكثر بلدان شمال افريقيا تأثرا بالتيارات الفكرية فى المشرق العربى ، ولذا كان لحركة جمال الدين الأفغانى ، والامام الشيخ محمد عبده في مصر ، صدى في النهضة الاصلاحية فى تونس • وكثير من رواد الحركة الوطنية فى تونس اتصلوا بالامام مباشرة ، كما انه زار تونس وحث اهل الفكر فيها على تأسيس مدرسة الخلدونية ، على نمط المدارس الوطنية فى مصر •

واذن فان مصادر الحركة الوطنية التونسية ترد فى الغالب الى اصول اسلامية بحتة ، وهى تتمثل :

أولا : فى حركة التجديد التى انتشرت فى المشرق ، سواء كان ذلك احياء العقيدة أم تجديد النظم السياسية •

ثانيا : فى المراكز الاسلامية العريقة القائمة فى تونس وعلى راسها جامع الزيتونة فيعزى الى أحد أبناء هذه المدرسة الدينيه ويدعى محمد السنوسى ، أنه قدم عريضة موقعة من اعيان البلاد يطالب فيها بالغاء الحكم المباشر واحياء الدستور •

---

(١) من خير ما كتب عن الحركات القومية فى المغرب انظر :

Julien : l'Afripue du Nord en Marche

كمـــا اخرجت هذه الجامعة شخصية وطنية اخرى : الشيخ المكى بن عزوز ، الذى اهتم باحياء مبادىء خير الدين وسياسته الاصلاحية وكان له فضـــل تخريج الجيل الأول من المناضلين التونسيين ، وعلى رأسهم الشيخ عبد العزيز الثعالبى .

على أن الحركة الوطنية فى هذا الطـور الأول من حياتها قـد أتسـعت وازداد نشاطها على يد فريق من الشبان الذين اتيح لهم حظ من الثقافة الحديثة . وقـد مهـد خير الدين باشـا التونسي لظهور الطبقة الأولى من هؤلاء المجددين ، حين أسس مدرسـة الصـادقية سنة ١٨٧٥ لتدريس العـلوم الحديثة فى اطار عربى . وفيها تخرج رواد الحركة الوطنية من امثال بشير صفر وعلى باش‌حمبة . وكذلك أيـد خير الدين حركة الجامعـة الاسـلامية بسياسته الرامية الى التقرب للدولة العثمانية ، والتى استمر هؤلاء الرواد فى الدعوة اليها ، فأشبهوا بذلك اتجاه الحزب الوطنى المصرى .

ولا شك ان وجود كل من مصر وتونس تحت حكم دولة مسيحية قد اثر على توجيه الفكرة القومية فى هذين البلدين ، فجعلها دولة الخـلافة معقد الأمل لتخليصها من هذا الحكم . فلما زالت هذه الدولة بعد الحرب العالمية الأولى ، تحرك الاتجاه القـــومى مترددا بين القوميات المحـلية وفكرة العروبة .

وقد اسس بشير صفر ، وكان مشرفا على الأوقاف ، مدرسة الخلدونية (أحيـاء لذكرى المؤرخ العربى الشهير ابن خلدون) ليسـتأنف المهمـة التى توخاها خير الدين من الصادقية .

وفى سنة ١٩٠٥ كان جماعة من الطلبة ، خريجي المعهد الصـادقى الذين سبق ان اوفدتهم الحكومة التونسية قبل الحماية لاتمام دراستهم فى الخارج واذنت لهم السلطة الفرنسية بالرجوع بعد أن استتبت لهـا الحال ، وقد عادوا يحملون من الأفكار التحريرية ما يخـولهم حق التقدم لتنوير الراى العام التونسي وقياداته . وكان ابرز هؤلاء الشبان هو السـيد على ابو شوشة صاحب جريدة الحاضرة . فاستطاع ان يجمع من حـول الجريدة كتلة قوية من اصدقائه وغيرهم من مثقفي الزيتونيين والمدرسين ، وقاموا بحركة قومية ودينية ترمى من جهة ، الى تقـوية روابط القطر التونسي بحـركة الجامعة الاسلامية . وتطالب من جهة ثانية ، بتنفيذ الدستور التونسي .

وأصبحت الحاضرة نقطة تجمع لرجال الفكر والوطنية امثال بشير

صقر . الذى كن مديرا للحبوس . وقد وجه الجريدة نحو مشاكل المغرب عموما . وتصادف ذلك مع اشتداد الأزمة المراكشية . فكانت الجريدة توجه النقد لسياسة السلطان عبد العزيز الموالية للدول الأوربية . وتنبه الى خطورة الأطماع الأوربية بعد الاتفاق الودى . ومن الذين اشتهروا بتحرير هذه الصحيفة ، حتى اصبحوا يعرفون باسم جماعة الحاضرة : عمر أبو حاجب وعلي البقلاتي ثم الشيخ عبد العزيز الثعالبى ، الذى سيعلب فيما بعد دورا أساسيا فى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الاولى .

ولد الثعالبى لأب جزائرى سنة ١٨٧٩ ، ودرس فى جامع الزيتونة ثم فى الخلدونية واتم دراسته العليا فى المشرق العربى ، ثم عاد الى تونس سنة ١٩٠٤ ليعمل فى الصحافة الوطنية . وكان يصدر مجلة سبيل الرشاد . ومع تأسيس حزب تونس الفتاة دخل الثعالبى فى طور جديد من أطوار الحركة الوطنية التونسية .

- ٢ -

تونس الفتاة

تأسس حزب تونس الفتاة سنة ١٩٠٨ وهو كما يبدو من تاريخ تأسيسه ومن الاسم الذى اختاره لنفسه ، متأثر بحركة تركيا الفتاة التى رجت العناصر الوطنية ، وخاصة خارج الدولة العثمانية ، من ورائها خيرا عظيما . ومن هنا يمكن تشبيه تونس الفتاة بالحزب الوطنى المصرى من حيث الأهداف والمثل ومسايرة حركة الجامعة الاسلامية تحت لواء الدولة العثمانية طوال فترة الحرب العالمية الاولى . وقد اتصل زعماء الحزب فى استانبول وبرلين وغيرهما من مدن معسكر دول الوسط بأقرانهم المصريين والمغاربة ولا سيما عبد العزيز جاويش عضو الحزب الوطنى المصرى والذى ينتمى لأصل تونسى .

والمناسبة التى أدت الى تأسيس تونس الفتاة ترجع الى سياسة الحماية نفسها . وذلك حين قررت السلطات الفرنسية تجنيس اليهود فى تونس كما فعل كريميو فى الجزائر من قبل . ونشط الزعماء التونسيون فى شن حملة على مبدأ تجنيس اليهود ودعوا الى مقاطعة المتاجر اليهودية فى شن حملة على مبدأ تجنيس اليهود ودعوا الى مقاطعة المتاجر اليهودية . فساعد ذلك على رواج التجارة الوطنية ، واهم من ذلك تكون حزب سياسى باسم حزب التقدم ، يدعو الى مشاركة الوطنيين مشاركة فعالة فى حكم البلاد مع بقاء نظام الحماية . وهذا الحزب هو الذى تطور الى تونس الفتاة سنة ١٩٠٨ تحت زعامة شخصية نابهة ، وهو على باش حمبة المحامى .

تنوعت ثقافات علي باش حمبة ، فبــــدا فى الزيتونة ثم بالمدارس الفرنسية فى تونس • واتم دراسته العليا فى باريس حيث حصـــل على اجازة الحقوق • واشتغل بالمحاماة زمنا • وعمل مع جماعة الحاضرة ومع حزب التقدم • ولكنه كان اشد تمسكا بالفكرة الاستقلالية فاسس لهـــذا الغـــرض حزب تونس الفتاة • وصرح الزعيم التونسى منذ ذلك الوقت بالدعوة لربط تونس بدولة الخـــلافة • وكان يصـــدر جريدة التونسى بالفرنسية ، ثم اخذ ينشر منها طبعة عربية يدير تحريرها الشيخ الثعالبى •

وفى سنة ١٩١١ احتلت ايطاليا طرابلس الغرب فأحدث ذلك ضجة كبرى فى العالم الاسلامى • ولعب باش حمبة دورا فعالا فى المغرب ، فكان هو وانصاره همزة الوصل بين الســـــفارة العثمانية فى باريس والقيادة العثمانية فى طرابلس • وبذلك صارت تونس بفضله ممرا سريا للضباط والمتطوعين العثمانيين القادمين من اوربا الى طرابلس •

وليس من قبيل المصادفة ان يقع أول صـــدام بين التونسيين وبين السلطات الفرنسية عقب العـــدوان الايطالى على طرابلس ، واعنى بذلك حادثة الجلاز الشهيرة فى تاريخ تونس القومى • وسبب هذا الحـــادث بسيط فى حد ذاته ، فالجلاز مقبرة تقع فى احدى ضواحى مدينة تونس • وفى اول نوفمبر ١٩١١ ، قرر مجلس بلدى المدينة مسح المقبرة لمعرفة حدودها كى يتيح بيع الأراضى المحيطة بها لملاك أوربيين جدد • وقد شعر التونسيون بأن هذه العملية تنطوى على تدنيس لحرمة الموتى • فاجتمعوا فى مظاهرة كبيرة على أرض المقبرة فى اليوم الذى تقرر فيه مسحها • ولـــما حاولوا التدخل لمنع الموظفين من اداء هذه العملية ، اطلق رجال الشرطة عليهم النار وقتل منهم بضع عشرات : وكان هذا الحادث فرصة كى تعلن السلطات الفرنسية الأحكام العرفية ، وتبقى عليها عشر سنوات •

اما مغزى هذا الحادث فهو بعيد الأثر ، اذ يعتبر بداية الصراع بين الشعب التونسى وبين المستوطنين الاوربيين ، وخاصة الطليان الذين كانوا ينافسون سكان البلاد فى الأعمال البسيطة : كما انه لم تمض بضعة اشهر حتى ثار العمال التونسيون احتجاجا على تمييز الايطاليين عليهم فى الأجور ، ودعا باش حمبة عمال التـــرام التونســـيين الى الاضراب والى مقاطعة المؤسسات التجارية الاوربية : وحين رفض باش حمبة انذار الاقامة العامة بضرورة انهاء الاضراب ، تررت طرده من البلاد هو والثعالبى وطائفة من زعماء تونس الفتاة ، فاختاروا الاقامة بالآستانة حيث استطاعوا أن يستمروا فى مكافحة الحكم الفرنسى فى شمال افريقيا بمعونة الحكومة العثمانية •

وفى الآستانة اتصل باش حمبة بكثير من قادة العالم العربى والاسلامى

اللاجئين اليها . امثال شكيب ارسلان ومحمد فريد ، وعبد العزيز جاويش ؛ والبارونى واحمد اغايف ، من مسلمى روسيا . وكان هذا الوسط يمثل نزعة خاصة من حركة الانبعاث الاسلامى ، ويلقى تأييدا من حزب الاتحاد والترقى على سبيل فكرة التضامن الاسلامى احيانا ، وعلى اساس السياسة الانتهازية لماكسة خصوم الدولة العثمانية فى معظم الاحايين . يدل على ذلك هذا التشجيع الكبير الذى لقبه زعماء المغاربة اثناء الحرب العالمية الأولى . حينما كانت الدولة العثمانية فى معسكر دول الوسط ضد فرنسا وحلفائها .

وفى هذه الأثناء تأسست بالآستانة هيئة لتحرير شمال افريقيا بتعاون رجالها مع اللاجئين . وقد استطاعت هذه الهيئة أن تقوم بدور فعال فى طرابلس بصفة خاصة حيث لقيت من السنوسية عونا كبيرا ؛ كما امتدت آثارها الى رجال الطوارق فى الصحراء الكبرى ، حتى اضطرت فرنسا الى فتح جبهة على حدود الجزائر وتونس الجنوبية وكان البارونى مبعوث الدولة العثمانية فى طرابلس يبعث برسله لنشر الدعوة فى الجزائر وتونس .

وفى سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ تشكلت فى الآستانة هيئة كانت تعمل لمحاولة جديدة هى جمع اسرى المغاربة فى المانيا وتركيا ، وتنظيمهم ضمن فرقة واحدة تزود بالسلاح والذخيرة ، وارسالها عن طريق الغواصات الى طرابلس . وكان مقررا أن يراسها على باش حمبة بنفسه ، ليكون مندوبا عن الخليفة العثمانى لتحرير مسلمى شمال افريقيا من (الاستعمار المسيحى) (١) ولكن لم يكن لهذه التحركات اثر كبير على مجريات الحرب ، ولم يلبث على باش حمبة ان قضى نحبه قبيل توقيع هدنة مدروس . ومغزى هذه المحاولات هو دلالتها على اهمية الاسلام فى هذا الطور الأول من حياة الوطنية التونسية .

- ٣ -

الدستوريون

بينما كان على باش حمبة يناضل بطريقته الخاصة فى الآستانة ، فضل عبد العزيز الثعالبي العودة الى تونس . وكانت السلطات الفرنسية قد حلت تونس الفتاة منذ حوادث سنة ١٩١١ . فاضطر من بقى من اعضائه فى البلاد الى العمل خفية مستعينين ببعض أفراد الأسرة الحاكمة ، وقد اعتقل معظمهم أثناء الحرب .

---

(١) الفاسي ص ٥٤ .

فلما وضعت الحـــرب أوزارها واطلقت بعض الحريات . ذهب الثعالبى الى فرنسا معلقا ؛ مثل كثير من زعماء الشرق الوطنيين . الامل على مبادىء ولســن . كما هو معروف ، خيب مؤتمر الصلح فى باريس آمال الشعوب المستعمرة . ولذلك اتجه الثعالبى الى الراى العام عاقدا بعض الرجاء على اليسار الفرنسي ، فنشر كتابا شهيرا فى تاريخ الحركة الوطنية بعنوان تونس الشهيدة . ويعزى الى المحامى أحمد السقا ، رفيق الثعالبى آنذاك ، تحرير هذا الكتاب (١)

وقد دلل الكتاب على مدى تقدم تونس قبل عهد الحماية ؛ وكيف ان الحكم الفرنسى ادى ؛ بسياسة الاستيطان واغتصاب الأراضى ؛ الى حالة البؤس والفقر التى آل اليها الشعب التونسى بعد الحماية . وخلص من ذلك ؛ الى أن تونس قادرة على حكم نفســـها بنفسها والى تفنيد الحجة الشائعة ، بأن هذه البلاد ليست مؤهلة لأى نوع من الحـكم الوطنى .

والواقع ان الثعالبى اظهر حتى ذلك الوقت تمسكا بمبادىء تونس الفتاة المبنية على فكرة الاستقلال التام . ولكن ظهرت فى هذه الأثناء طبقة جديدة من الشباب الوطنى . ومعظمهم من الذين تربوا فى مدارس فرنسية ؛ ترى البدء بالاصلاحات الداخلية . وتشبه من هـــذه الناحية حزب الامة فى مصر .

وفى يونيو ١٩١٩ قدم هؤلاء مطالبهم الى كل من الباى والمقيم العام ؛ وهى تتركز حول منح البلاد نظاما دســـــتوريا . فوعدهم الباى باجابة مطالبهم ، وازاء هذا الوعد قرر رجال الحركة تأسيس حزب يقوم على أساس المطالبة بنظام دستورى واطلقوا عليه اسم حزب الدستور .

ومع أن الشيخ الثعالبى لم يوافق على خطة هذه الحركة ، لكنه اعتبر أن اهدافها يمكن ان تكون مرحلة أولى نحو الاستقلال ، وعلى ذلك قبل التعاون معهم ، بل وترأس الحزب الدســـتورى مدة من الزمن ، بيد ان عواطفه مالت دائما نحو فكرة الاستقلال ؛ ولذلك استمرت الخلافات تظهر بينه وبين أعضاء الحزب من حين لآخر .

وقد لوحظ ان فريق المعتدلين ازداد تساهلا فى مطالبه بمضى الوقت واهتم بمسألة الأوقاف الأهلية التى شرع فلاندان فى تحويلها للاستعمار الأوربى .

---

(1) La Tunisie Martyre-Ouvrage annonyme Paris 1920.

ويدل على ذلك البرنامج الذى قدمه الحزب فى سنة ١٩٢٠ ، فهو يتضمن المبادىء الآتية :

انشاء مجلس تشريعى ، يشترك فيه الاوربيون الى جانب التونسيين : ولعل التونسيين ارادوا أن يتخلصوا بهذا من الوضع الشاذ الذى عودتهم عليه الحماية وهو تغليب العنصر الأوربى ، رغم اقليته العددية ، فى المجالس ، ولكن اذا نظرنا الى الأمر بمقياس تطورات العصر ، نجد ان اشراك الأوربيين فى مجلس تشريعى ، يعنى خلق حق ثابت لهم فى البلاد ، بينما لا تكفل لهم معاهدة الحماية هذا الحق بصفتها لنتيجة الاعمال الفتح والتوسع .

ويمضى البرنامج في تعداد مطالب الحزب الأخرى ، وهي قيام حكومة مسئولة أمام المجلس التشريعى : وانشاء جيش قومى ، واستعادة اراضى الاستيطان ، وفتح جميع الوظائف الادارية للتونسيين ، ويلاحظ أن الثعالبى نزل على رأى الأغلبية فقبل هذا البرنامج الذى هو أدنى مما طالب به فى كتاب تونس الشهيدة ، ووافقة على هذا الموقف كثير من أعضاء الحزب فى سبيل قيام حكومة دستورية .

لم يفتأ الثعالبى فى العمل بصفته الشخصية ، للمبادىء التى اعتنقها : فسافر الى فرنسا فى نهاية سنة ١٩٢٠ ، ولكنه اتهم بالتآمر على سلامة الدولة واعتقل بضعة أشهر وبعد الافراج عنه عاد الى تونس ، عازما على تولى قيادة الحزب الدستورى بصورة مباشرة . ونشط فى تكوين تشكيلات الحزب فى مختلف انحاء البلاد : متجاهلا فريق المعتدلين وأصبح رئيسا للحزب ، والأستاذ احمد الصافى امينا عاما له .

وبينما اظهر الباى محمد الناصر تقاربه من حركة الثعالبى ، ارادت فرنسا أن تواجه تلك القوة الناشئة بتعيين مقيم عام يستطيع مواجهة هذا الموقف بالشدة . ووقع اختيارها على لوسيان سان ، وفى عهد هذا المقيم وقعت ازمة العرش الأولى . وصدرت مراسيم سنة ١٩٢٢ التى وسعت من سلطات المستوطنين بإسم الاصلاحات .

ذلك أن التوتر بين الاقامة العامة والحزب الدستورى كان قد بلغ ذروته بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لتونس ، وتصريحه هناك : « بأن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا الى الأبد » فشن الدستوريون حملة عنيفة على هذا التصريح ، أيدهم فيها الباى محمد ناصر ، ورفض أن يوقع بعض المراسيم الخاصة بالاصلاحات لأنه رآها غير كافية . فدست الاقامة العامة احد الصحفيين لينقل عن لسان الباى سخطه على الوطنيين ويتهمهم بالشيوعية .

وما ان اطلع الباي على هذا التصريح حتى ثارت ثائرته : وامر رجال حكومته بتكذيبه رسميا ، ولكن كلا من رئيس الوزراء ووزير التشريفات خشي من مواجهة الفرنســــيين ورفض ان يعلن التكذيب ، فدعا الباى الصحفيين بنفسه واعلن تكذيبه للخبر وعزمه على عزل رئيس الوزراء ووزير التشريفات . وتشددت الاقامة في معارضة امر العزل وقابل الناصر هذا التحدى باعلان تنازله عن العرش . وكان لهذا الاعلان صــدى بعيد فى اوساط الشعب ، الا ان موت البــاى المفاجىء : الذى احيط بكثير من الغموض والريبة ، جعل ازمة العرش هذه تمردون عواقب بعيدة ، فلم يلبث ان تولى العرش احد البايات الموالين لفرنسا وهو محمد الحبيب - فصادق على الاجراءات الجديدة .

اثبتت تصرفات الاقامة العامة للدستوريين ، ان الحكومة الفرنسية لم تقـــدر رغبتهم الأكيدة فى التفاهم معها باظهار روح الاعتــــدال ، بل ان السلطات الفرنسية رفضت مبدئيا التحدث مع الدســـتوريين بحجة أن الحماية انما وقعت مع الباى ، فهو وحده المؤهل رسميا للتحدث معها : وبدل ان تقابل الحماية المعتدلين فى منتصف الطريق اتخذت منذ نهاية الحرب عدة اجراءات لصالح الاستعمار منها :

١ ــ قرار المقيم العام فلاندان سنة ١٩١٩ بمنح الموظفين الفرنسيين علاوة قدرها ٣٣٪ وهى ما عرف بالثلث الاستعمارى ، هذا مع ملاحظة أن الميزانية التونسية كانت تتحمل نفقات الحماية ، وكانت تعانى من تكاثر الموظفين الفرنسيين ، حتى فى الوظائف الصغيرة .

٢ ــ فتح باب التجنس بالجنسية الفرنسية للمواطنين التونسيين ، وقد انتفعت بهـــذا القانون الطائفة اليهودية ، فاكتســـبت امتيازات المستوطنين ، ولم يزد عدد التونسيين الذين قبلوا التجنس ، على الفين .

٣ ــ توصـــية الجمعية الوطنية فى اغسطس ١٩٢٢ ، بالابقاء على الوضع الراهن فى تونس وتشجيع الاستيطان لصغار الملاك ومتوسطيهم .

واذا كانت الادارة الفرنسية قد ادخلت في هذه الفترة بعض التعديلات على الأنظمة التونسية . فانها لا تعدو أن تكون اصلاحات شكلية ، ولا تحقق مطلبا واحدا من مطالب الدستوريين : ففى سنة ١٩٢١ ، انشأت الاقامة العامة وزارة عدل تونسية للاشراف على المحاكم الأهلية ولكنها عادت فنزعت عدة اختصاصات من هــــذه المحاكم اهمها القضايا السياسية فضلا عن قضــــايا الملكية العقارية التى نيطت ، منذ ادخال نظام تورنز ، بمحاكم مختلطة ، وذلك تأمينا للملكيات المستوطنين .

ومن أهم الاصلاحات التى اعتبرها الفرنسيون كفيلة بارضاء المعتدلين من الزعماء التونسيين ، انشاء عدة مجالس محلية ، وقد نص مرسوم ١٣ يوليه سنة ١٩٢٢ على انشاء اربعة انواع من هذه المجالس وهى :

اولا — المجلس الكبير . ويتالف من قسمين متميزين : القسم الفرنسى ويمثل فيه المستوطنون باثنين وخمسين عضوا ، منهم ٢٢ يمثلون المصالح الاقتصادية الكبرى و ٣٠ تنتخبهم عامة الجالية الاوربية حسب توزيعهم فى كل اقليم . ويتكون القسم التونسى من ٢٦ عضوا ، منهم عشرة اعضاء يختارون من بين ممثلى المجالس الاقليمية . بواقع اثنين عن كل من الاقاليم التونسية الخمسة ، ويختار الباقون من بين اعضاء الغرف التجارية والزراعية ، وذلك بواسطة الاقتراع العام على قوائم المرشحين . وتنحصر اختصاصات هذا المجلس فى مناقشة الميزانية . ولكل من قسميه حق تقديم الاقتراحات التى يراها .

ثانيا — لجنتان فنيتان تتفرعان عن هذا المجلس وهما لجنة المالية والأشغال ، ولجنة التحكيم التى تختص بفض ما قد ينشأ من خلاف بين قسمى المجلس الكبير . وتتالف هذه اللجنة من سبعة اعضاء فرنسيين وسبعة تونسيين وتجتمع تحت رئاسة المقيم العام .

ثالثا — المجالس الاقليمية ، وتتالف من قسمين ، اوربى وتونسى مثل المجلس الكبير على ان الممثلين الأوربيين لا يستمتعون فيه بالأغلبية ، ولكن يرأس كلا من هذه المجالس الخمسة مراقب الاقليم الفرنسى . وتتالف هذه المجالس من واحد عن كل مركز ، واثنين عن كل مجلس بلدى ، وثلاثة عن كل غرفة تجارية زراعية بالاقليم : وتناقش فى هذه المجالس المسائل الاقتصادية الخاصة بالاقليم ، كما تستطيع أن تفرض رسوما اضافية ضئيلة لتغطية بعض النفقات المحلية .

رابعا — مجلس المركز ، أو كما يعرف فى تونس (مجلس القائد) وتمثل فيه جميع قرى القيادة بواقع اربعة عن كل شياخة (١) .

أعلن الحزب الدستورى رفضه البات لهذه الاصلاحات المبتورة . ولكن المقيم العام لوسيان سان نجح فى اجتذاب بعض الساسة للموافقة على النظام الجديد . وقد الف هؤلاء من بينهم ما عرف باسم حزب الاصلاح . وهم الذين تقدموا لانتخابات المجلس الكبير . اما الحزب الدستورى فقد

---

(١) انظر نص هذا المرسوم فى

Cambon, Annexe P. 307.

احاطه لوسيان سان بسياج من العراقيل فعلاوة على التجاء رئيسه الثعالبى الى الخارج ، منعت الصحف الفرنسية الناطقة باسمه والمؤيدة له من الظهور . لذلك نلاحظ ان فترة من الركود اصابت نشاط هذا الحزب الوطنى وامتدت نحو تسع سنوات من ١٩٢٢ - ١٩٣١ .

ومما يستحق الملاحظة ان حمق السياسة الفرنسية فى تونس هو الذى اعاد الحياة الى الحزب الدستورى .فقد نمت تصرفات الاقامة العامة عن تحد صارخ لشعور التونسيين الدينى والقومى على السواء . ومن اعمال التحدى هذه نستطيع أن نذكر عدة وقائع :

اولا - اقامة تمثال سنة ١٩٢٥ فى مدينة تونس للأسقف لافجرى . ذلك الأسقف الذى اشتهر فى تاريخ الجزائر بتحمسه الشديد للتبشير واغراء ابناء المسلمين بالتحول عن دينهم .

ثانيا - وبمناسبة مرور خمسين عاما على احتلال البلاد ، اى فى سنة ١٩٣١ ، قررت السلطات الفرنسية اقامة احتفالات عظيمة ودعوة رئيس الجمهورية الفرنسية لزيارة تونس . وخصص جزء من الميزانية التونسية للانفاق على هذه الاحتفالات . ومما زاد الطين بلة ان الاقامة العامة اعتمدت لهذه المناسبة ٢ مليون جنيه لعقد مجمع كنسى وصفه احد الاساقفة بانه سيكون مظهرا للصليبية الجديدة المسالمة (١) .

لقد ادت هذه الأعمال الى اتحاد الشباب المثقف ثقافة غربية والارستقراطية المحافظة معا . الا أن الشبان كانوا أقدر على استخدام الصحافة لاظهار نشاطهم السياسى فمنذ اكتوبر سنة ١٩٣٠ عاد الدستوريون الى اصدار جريدة صوت التونسى ، ولكن ظهر من المقالات التى نشرت فى هذه الصحيفة وجود اختلاف بين تفكير الفريقين . ولذلك آثر الشباب المشبع بالثقافة الغربية انشاء جريدة مستقلة للتعبير عن آرائهم وان ظلوا متماسكين مع الاعضاء القدامى داخل الحزب . وفى سنة ١٩٣٢ استقل هؤلاء الشبان باصدار جريدة العمل .

وكمحرر فى هذه الجريدة ، برزت شخصية الحبيب بورقيبة كزعيم للاتجاه الجديد الذى يريد بناء الوطن التونسى على اسس اجتماعية وسياسية حديثة . فنلاحظ أن جريدة العمل كانت تعالج موضوعات اجتماعية واقتصادية لم يهتم لها المحافظون القدامى . من ذلك مثلا الدعوة الى تشجيع الصناعة القومية والتنديد بفتح تونس للبضائع الأجنبية دون

---

(١) الفاسى - ص ٦٠ وما بعدها .

قيد . وكذلك التفرقه بين الموظفين التونسيين والفرنسيين في الأجر ، وارهاق الميزانية التونسية الضئيلة من اجل احد عشر الفا من الموظفين الفرنسيين الذين يتمتعون بامتيازات عظيمة . وقد اهتمت الجريدة بصفة خاصة بموضوع تحرير المرأة من تقاليد الماضى . والمطالبة بفتح جميع ميادين العمل والتعليم امامها .

كذلك اثار الشبان فى صحيفتهم احتجاجات قوية على نظام المخامسة الذى يحرم الفلاح من ثمرة عمله : فلا يعطيه الحق الا فى خمس المحصول الذى ينتجه بينما يستولى مالك الأرض على الأربعة اخماس .

لم تكن السلطات الفرنسية لتسكت عن عودة الدستوريين الى نشاطهم القديم ، ففى ٦ مارس ١٩٣٣ استصدر المقيم العام منسرون مرسوما يجيز للاقامة مصادرة الصحف وتعطيلها والقبض اداريا على الأشخاص الذين يهددون الأمن . ولم يفت هذا القرار فى عضد الدستوريين ، بل على العكس دعا اقطاب الحزب الى عقد مؤتمر عام فى ١٢ مايو ، أى فى نفس التاريخ الذى فرضت فيه الحماية . واهم ما نتج عن هذا المؤتمر هو قبول هيئة تحرير جريدة العمل فى الهيئة التنفيذية للحزب ، مما اثبت تماسك الأعضاء رغم اختلاف نزعاتهم . ويلاحظ أن نزعة الشبان الجديدة فرضت نفسها على هذا المؤتمر . فانصبت مطالبهم على الاصلاحات الداخلية الأساسية ، مثل مبدا فصل السلطات واقامة المجلس التشريعى محل المجلس الكبير ، والاهتمام بنشر التعليم . واصبح الحزب الدستورى بذلك شبيها بكتلة العمل المراكشى كما سنرى .

وكان جواب الاقامة العامة على هذا الموقف هو حل الحزب الدستورى ، ومع ذلك فان المستوطنين كانوا غير راضين عن منسرون لأنه لم يتخذ اجراءات رادعة ضد اعضاء الحزب ، واخذوا يطالبون بتعيين مقيم عام يستطيع أن يحكم البلاد بطريقة حازمة . وكما هى العادة نزلت الحكومة الفرنسية على رغبتهم . فأرسلت المقيم العام بيرتون ، الذى اشتهر فى تاريخ تونس بالرجل ذى القبضة الحديدية .

لم يجابه بيرتون الدستوريين بالعداء الصريح فى بداية الأمر ، وانما عمد الى التحايل ، حتى نجح فى النهاية فى احداث الفرقة بين فريق الشبان وبين الدستوريين القدامى . فصرح لهم بانه سيفتح وظائف جديدة امام التونسيين ويجب عليهم ان يكتموا هذا الأمر حتى ينتهى من اختيار الموظفين . ورفض الشبان خطة التكتمان ؛ وقالوا « ليس بين الوطنيين والاقامة ما يخفونه عن الشعب » . فكان ذلك هو مبدأ القطيعة بين فريق الدستوريين

القدامى والجدد ، ومبعثها كما يتضح مسائل شخصية ثانوية اكثر منها عقائدية (١) •

وقد استمر الدستوريون فى مجموعهم متفقين على مبدا الاستقلال على مراحل ، حتى فترة الحرب العالمية الثانية •

- ٤ -

الحزب الدستورى الجديد

انتهت هذه الخلافات بين فريقى الحزب الدستورى الى قطيعة تامة سنة ١٩٣٤ فقد دعت هيئة تحرير جريدة العمل الى اجتماع عام فى بلدة قصر هلال بجنوب تونس فى مارس ١٩٣٤ • ورفض المحافظون القدامى حضور هذا الاجتماع ، فكان أن قرر الشبان فصلهم من الحزب ، وانتخاب الدكتور الماطرى رئيسا لهم ، والحبيب بورقيبة امينا عاما للحزب ، والذى اصبح يعرف باسم الحزب الدستورى الجديد ، وسميت لجنته التنفيذية بالديوان السياسى ، تمييزا له عن الدستوريين القدامى ، الذين ظلوا يرون فى الثعالبى الزعيم الحقيقى لهم •

وكان أهم ما انتقده مؤتمر قصر هلال على الحزب الدستورى القديم ، قلة الاهتمام بالدعاية بين الجماهير وقصر الحركة على الطبقات البرجوازية والمثقفة • لذلك ستضمن وسائل العمل الشعبية للحزب الجديد تفوقه المطرد •

والحق انه منذ مؤتمر قصر هلال والحزب الدستورى الجديد هو الذى يلعب الدور الأكبر فى الحركة الوطنية ، ولذلك يعتبر انصار بورقيبة هذا المؤتمر بداية مرحلة جديدة فى تاريخ الكفاح التونسى • فانه رغم الاعتدال النسبى الذى أبداه بورقيبة وصحبه ، فان السياسة الرجعية التى اتبعتها فرنسا من سنة ١٩٣٤ حتى حصول تونس على الاستقلال ، جعلت هذا الحزب لا يستمتع بالصفة الشرعية الا لمدة قصيرة جدا كما قضى زعماؤه معظم الفترة التى تمتد الى عشرين عاما فى السجن أو المنفى • ولكى نفهم الأسباب التى مكنت لبورقيبة وصحبه تولى الزعامة محل الدستوريين

---

(١) يمكن مقارنة ما كتبه الفاسى فى « الحركات الاستقلالية فى شمال افريقيا » من وجهة نظر الدستوريين القدامى بما كتبه الحبيب تامر ، أو جرس Garas من وجهة نظر الحزب الدستورى الجديد •

القدامى يجب ان نتوقف مليلا لدراسة تنظيم الحزب الدستورى الجديد واهدافه .

ولد الحبيب بورقيبة فى منستير فى جنوب تونس سنة ١٩٠٣ وتلقى دراسته الأولى فى احدى المدارس الفرنسية . ولكى يتم بورقيبة تعليمه العالى كان طبيعيا ان يرحل الى باريس حيث حصل على اجازة الحقوق ودبلوم العلوم السياسية سنة ١٩٢٦ ، واتصل مثل كثير من الشبان المغاربة بأحزاب اليسار . ومنها عرف وسائل التنظيم الحزبى وطبقها بعد عودته فى تونس . فكان ذلك من بين اسباب تفوقه على الدستوريين القدامى . واتجه بورقيبة بعد عودته الى تونس الى المهن التى توجه بطبعها الى الاشتغال بالسياسة ، وهى الصحافة والمحاماة . ولكن نشاطه تميز عن زملائه من المشتغلين بالسياسة بأنه لم يكن محصورا فى اوساط المثقفين الضيقة ، بل نزل الى الشعب مباشرة .

ولقد اشتهر بورقيبة بتلك الجولات التى كانت تحمله الى اصغر القرى التونسية النائية . ولما كان بورقيبة مشبعا بفكرة الديمقراطية كما شاهدها فى الغرب ، فقد بنى حزبه على قاعدة انتخابية شعبية . فعامة الأعضاء ينتخبون اللجان الفرعية فى القرى والأقاليم ، وهذه بدورها تنتخب اللجان المركزية ، وتقوم الأخيرة بانتخاب الديوان السياسى للحزب ، مما جعل بعض الكتاب المؤيدين يشبهون الحزب الدستورى بحزب العمال البريطانى (١) .

اقترنت فكرة التحرير السياسى عند الحزب الدستورى الجديد بفكرة التقدم الاجتماعى ، الى حد ان بورقيبة كان مستعدا لادماج الفرنسيين والتونسيين فى بيئة ديمقراطية واحدة ، لو ان الحكومة الفرنسية لم تتعصب لكبار الملاك والطبقة الممتازة من الموظفين الفرنسيين فى تونس . ونستطيع ان نتبين خلاصة رأى الزعيم التونسى من هذه العبارة التى صرح بها فى نوفمبر ١٩٣٧ على اثر فشل تجربة المفاوضات مع حكومة الجبهة الشعبية . فلم يحوله قط هذا الفشل عن ايمانه بضرورة التعاون مع فرنسا او على الاصح مع الأوساط التقدمية الفرنسية « ان حزبنا يسعى لتحرير التونسيين بمساعدة فرنسا ضد الأقلية من الاقطاعيين الفرنسيين والرجعيين التونسيين المتمسكين بالخرافات القديمة . فكلاهما متعصب مثل الآخر ، ولكى نحقق هذا يجب أن نوحى بالثقة لفرنسا ولاكبر عدد ممكن من الفرنسيين ، ومن جهة اخرى يمكن بفضل المقاومة عرقلة كل سياسة تهدف الى الظلم والاستغلال والدكتاتورية » (٢) .

(1) Garas, P. 90 s. q.

(2) Bourguiba. P. 251.

بل انه ذهب الى القول بأن وضع تونس الجغرافى يحتم عليها التعاون مع فرنسا للتغلب على مشاكلها الاقتصادية . وكان طبيعيا أن يتجه الحزب الى الطبقات العاملة وان تصبح الحركة النقابية التونسية جزءا من تاريخ الحزب الدستورى الجديد . ذلك انه كما لاحظنا ، عند دراسة الجزائر . تداخلت المشكلة الاجتماعية تداخلا تاما مع المشكلة السياسية لأن الاستعمار لا يتمثل فى شمال أفريقيا بالسيطرة بقدر ما يمثل الاستغلال الراسمالى .

ولما كان الاحتكاك بين شمال افريقيا والاستعمار الفرنسى أعمق منه فى المشرق فقد ولد هذا الاستعمار نقائضه بصورة اشمل . من ذلك تقدم الحركات العمالية النقابية مستفيدة بنظائرها فى فرنسا ، وقيام هـذه النقابات بدور فعال فى الحركة الوطنية لم يظهر له مثيل فى نضال الشرق العربى السياسى . ولقد مر العمال التونسيون بتجربة الانخراط فى الحزب الشيوعى الفرنسى ونقابته الخاصة المعروفة C. G. T. وادركوا بدورهم غلبة العامل العنصرى على العامل المثالى فى الحزب الشيوعى الفرنسى حينئذ .

ولذلك فكر احد الوطنيين التونسيين وهو الدكتور محمد القابسى فى تأليف نقابة خاصة بالعمال منذ ١٩٢٤ . ولكن السلطات الفرنسية حلت هذه النقابة سنة ١٩٣٢ . فاضطر محمد القابسى الى اللجوء الى مصر . لكان من أهم المطالب التى قدمها بورقيبة الى حكومة الجبهة الشعبية ، هـو السماح للتونسيين بتاليف النقابات الخاصة بهم . ولكن العمال الأوربيين وخاصة الطليان كانوا فى ذلك الوقت يتنافسون تنافسا شديدا مع الأيدى العاملة المحلية . فلم يكن فى استطاعة أى حزب يسارى فى فرنسا اغضابهم .

وقد ظهرت الروح العنصرية بجلاء فى اضرابات حمام لنف ، من ضواحى مدينة تونس فى أوائل سنة ١٩٢٥ ، حيث استنكرت طبقات المستوطنين العليا مشاركة العمال الأوربيين الوطنيين فى هذه الاضرابات . واقنعتهم بالانفصال عن الحركة العمالية الوطنية وانهاء الاضراب . وهكذا ادرك العمال التونسيون ارتباط المشكلة الاجتماعية بالأوضاع السياسية . ووجدوا فى الحزب الدستورى بديلا عن الهيئات النقابية التى حرموا منها وسيتوثق هذا الارتباط بعد أن يكون فرحات حشاد ، الاتحاد العام للعمال التونسيين فى سنة ١٩٤٤ (١) .

---

(١) انظر مذكرة الحبيب بورقيبة عن النقابات فى كتابه .
La Tuisie et la France P. 378.

ادرك بيرتون مغزى انتشار نفوذ الحزب الدستورى الجديد وتهديده لمصالح المستوطنين ، فاختص زعماءه بالقسط الاكبر من اضطهاده . ففى ٢ سبتمبر ١٩٣٤ قبض على ٢٠ من زعماء الحـــزب واقصاهم الى برج القصيرة على حافة الصحراء ، حيث يسود المناخ القـــارى ، وقد تحمل المعتقلون علاوة على هذا ، آلام الحبس المنفرد نحو سنة ونصف . اذ لم يطلق سراحهم الا بعد عزل بيرتون عند تولى الجبهة الشعبية الحكم سنة ١٩٣٦ ، ولقد عمد هذا المقيم العام الى قمع جميع المظاهرات التى قامت احتجاجا على اعتقال الزعماء . ولم يقتصر تعسفه على الناحية السياسية ، فلقد اشتهر بيروتون بمحاربته للتعليم ؛ وكان يرى فى انتشار التعليم العالى بين التونســـــيين خطرا على الحماية . ولذلك حدد عدد الذين يجوز لهم الحصول على الشهادة الثانوية . وكان للصحافة حظها من تعسف هـــذا المقيم الرجعى ، فلم يسمح الا للذين ترضى عنهم الاقامة العامة بالتحرير فى الصحافة العربية او الفرنسية .

ولمـا كانت حكومة الجبهة الشعبية قد ابدت نيتها لتغيير السياسة الفرنسية فى شمال افريقيا عامة ، فقد كان اقصاء بيرتون عن تونس خطوة أولية لاثبات حسن النية وقد بدأ خلفه ارمان جيون بنقل الزعماء الدستوريين من القصيرة الى قابس ، والتقى بهم هنـــاك اثناء جولته ، وأفهمهم أن الحكومة الفرنسية مستعدة لاطلاق سراحهم .

ولمـا ابدى الحبيب بورقيبة مخاوفه من ان يكون اطلاق سراحه ثمنا للتنازل عن بعض الأهـــداف القومية نفى جيون أن يكون هذا هو تفكير الحكومة الفرنسية ، مما جعل الدســـتوريين يعلقون املا كبيرا على تلك الحكومة اليسارية . ولذلك ما كاد يخلى سبيل الحبيب بورقيبة وصحبه حتى ذهبوا الى باريس لمقابلة بييرفينو الموكل بشئون البحر المتوسط فى وزارة بلوم .

وفى باريس اظهر الدستوريون استعدادهم لقبول مشروع الاصلاح الذى وضعه فينو لتونس ، مع ابداء بعض التحفظات ، وذلك بالرغم من ان المشروع اشتمل على مبدأ خطير بالنسبة للسيادة التونسية ، وهو مبـــدأ السيادة المزدوجة ، وان كان بورقيبة قد صرح فيما بعد عند سقوط حكومة بلوم ، أنه لم يدر بخلده ان المقصود من هذا المشروع هو تحقيق هذا المبدأ .

وتظهر فكرة السيادة المزدوجة من الفقرة الأولى للمشروع ، فهى تنص على قيام مجلس تشريعى منتخب بواسطة الاقتراع العام . على اســـاس وجود دائرتين انتخابيتين منفصلتين :

الاولى : تمثل المستوطنين الفرنسيين . والثانيه : تمثل المواطنين التونسيين . ولكل منهما عدد متساو من النواب . ولهذا المجلس حق اقتراح الميزانية وتقريرها مع احتفاظ الحكومة الفرنسية بحق المصادقة عليها . فكأن المشروع الجديد قد زاد عدد الاعضاء التونسيين بالنسبة لمجلس سنة ١٩٢٢ . ووسع اختصاصات المجلس الجديد الذى اصبح شبه مجلس نيابي . ولكنه خطأ خطوة الى الوراء : اذ جعل للمستوطنين حقا ثابتا فى الاشتراك في ادارة البلاد ، وهو ما يقصد من عبارة السيادة المزدوجة . وهذا الحق لم تكن تمنحه معاهدة الحماية او حتى اتفاقية المرسى (١) . اما نقاط المشروع الاخرى التى كان من الممكن للحبيب بورقيبة الارتكاز عليها ليبرر قبوله للمشروع فهى :

١ ــ انشاء مجالس بلدية منتخبة ذات سلطات واسعة .
٢ ــ الغاء نظام الحكومة العسكرية من الجنوب التونسى .
٣ ــ التسوية فى الاجور بين العمال التونسيين والأوربيين .
٤ ــ التوسع فى التسليف الزراعى للمزارعين التونسيين .

واذا كان بعض المستوطنين الفرنسيين قد نادى بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق مبدأ السيادة المزدوجة فى تونس ، فان مستوطنى ١٩٣٦ ما كانوا ليرضوا باشتراك التونسيين معهم فى حكم وطنهم الاصلى ، وكانت وسائلهم عادة لاحباط تنفيذ مشروعات الاصلاح هى اثارة الاضطرابات بين العمال التونسيين لافهام الحكومات بأن الشعب التونسى غير جدير بعطفها . ففى اوائل سنة ١٩٣٧ استثير عمال مناجم الفوسفات فى ملتوى بحيث استدعى الأمر مجيء قوات الجيش واطلاق النار عليهم ، بعد ان تحصنوا بمراكز بوليس الناحية . واعقب ذلك اضرابات أخرى فى بنزرت بسبب احتجاج عمال الشحن التونسيين على تمييز زملائهم الطليان فى الاجور .

اصبح من الواضح ان مشروع فينو لن يحظى بتأييد برلمان باريس . وخشى الحزب الدستورى الجديد ان تهبط سمعته لدى الراى العام التونسى بعد ان تساهل هذا التساهل الكبير دون نتيجة . وتصادف ذلك مع السماح لعبد العزيز الثعالبى بالعودة الى تونس فى يوليو ١٩٣٧ . وحاول الدستوريون القدامى اعادة تشكيل الحزب رغم قرار الحل الذى فرض عليه ١٩٣٣ ، ولم تنقطع صلتهم خلال هذه الفترة بالثعالبى الذى ظل المرشد الروحى ، دون ان يحتل منصبا رسميا فى تشكيلات الحزب .

واضحى فريق الشبان مهددا بفقدان الزعامة . ولذلك عمد الى تغيير سياسة الحزب الجديد تغييرا شاملا فى المؤتمر الذى عقد فى نوفمبر ١٩٣٧ . فأعلنوا تأييد الاضرابات العمالية ، بل سموا لقيادتها . وشجعوا

---

(1) Julien. P. 85.

انفصال النقابات التونسية عن النقابة الشيوعية الفرنسية . وانزوى الأعضاء الذين ارادوا الاستمرار على سياسة الاعتدال مثل الماطرى . وتأكدت زعامة بورقيبة للحزب الدستورى الجديد .

وفى هذه المرحلة من التنافس بين الدستوريين القدامى والجدد ، دار الجدل حول تحديد هوية تونس القومية . فكان بورقيبة يرى أن لتونس شخصية متميزة فهى بحكم الموقع الجغرافى حلقة اتصال بين العالم العربى الاسلامى ، وبين الحضارة الاوربية وهذا المزج بين الحضارتين يؤدى الى نزعة تشبه اصحاب فكرة المتوسطية التى اشتهر بها الدكتور طه حسين فى مصر خلال نفس تلك الحقبة حين أصدر كتابه « مستقبل الثقافة فى مصر » أما بالنسبة لبورقيبة فقد ترتب على هذه الدعوة نتائج عملية وهى الرغبة فى حصر الكفاح التونسى فى إطار اقليمى ، وسيضطر الى الخروج عن هذا النطاق عندما تشتد به الأزمات .

أما الدستوريون القدامى فلم تنقطع صلاتهم بالشرق ذلك ان الثعالبى منذ اختلف مع الحبيب باى سنة ١٩٢٣ ، واضطر الى مغادرة البلاد . استمر فى دعوته الى تحرير تونس بالتعاون مع مختلف الهيئات الوطنية العربية ، ومثل تونس فى مؤتمر القدس سنة ١٩٣١ بخصوص فلسطين ، مذكرا بذلك بوجود تونس فى العائلة العربية . وقد جرت محاولات عند عودته سنة ١٩٣٧ للتوفيق بين انصاره وبين الحزب الدستورى الجديد ، ولكن دون جدوى . وظل الانشقاق قائما بين الطرفين حتى عقد الميثاق الوطنى سنة ١٩٤٦ .

تصدى الحزب الدستورى الجديد لقيادة الاضرابات التى عمت تونس سنة ١٩٣٨ مستفيدا بوسائله التنظيمية المتفوقة على الدستوريين القدامى وكان أشهر هذه الاضرابات وأكثرها تأثيرا فى مجرى الحوادث ، هو اضراب الطلبة فى مدينة تونس فى ٩ ابريل ١٩٣٨ . فقد بدا هذا الاضراب بالتفاف الطلبة حول دار المحافظة لتخليص استاذ اعتقلته السلطات الفرنسية ، وسرعان ما انتهى بمجزرة بشرية راح ضحيتها حسب تقدير التونسيين مائتان من القتلى وعدة مئات من الجرحى وان كانت السلطات الفرنسية لم تعترف الا ب ٢٢ قتيلا ونحو ١٠٠ جريح .

وكانت هذه فرصة للتخلص من الدستوريين (المناوئين) فبلغ عدد المقبوض عليهم من شباب الحزب نحو ثلاثة آلاف على رأسهم الحبيب بورقيبة . وصدر مرسوم بحل الحزب واعلان الأحكام العرفية ، ولم يلبث أن ضيق الخناق على النشاط الوطنى مدة طويلة بسبب وقوع الحرب

العالمية الثانية • وعندما اعلنت هذه الحرب كان بورقيبة ورفقاؤه مازالوا ينتظرون المحاكمة في احدى سجون تونس ، فتقرر نقلهم الى سجن قرب مرسلنا زيادة في الاحتياط •

- ٥ -

المساومات اثناء الحرب

اظهرت حوادث سنة ١٩٣٨ ان الخلاف بين فرعى الحزب الدستورى قد دخلته احقاد شخصية ، حيث ابدى القدامى ابتهاجهم باعتقال زعماء الحزب الدستورى الجديد ومحاكمتهم • وحاولوا ان يستردوا زعامة الحركة الوطنية اثناء فترة الحرب • ومن المعروف ان تونس كانت ، بخلاف الجزائر ومراكش التى احتلها الحلفاء دون مقاومة ، مسرحا للقتال بين قوات الحلفاء والمحور مدة سبعة اشهر من نوفمبر ١٩٤٢ الى مايو ١٩٤٣ • وقد اختار (١) الالمان تونس لصد هجوم الحلفاء الآتى من الشرق عبر طرابلس ومن الغرب عبر الجزائر • وفى هذه الأثناء كانت القوات الالمانية هى السلطة الحقيقية فى البلاد •

وكان الباى محمد المنصف قد تولى العرش فى يونيو ١٩٤٢ • وقد تعرض الباى فى هذه الفترة لمساومة الفريقين المتحاربين ولكن دون الحاح • فذكر بأن السلطات الألمانيه عرضت عليه اسقاط الحماية نظير اعلان التعاون معها • كما ان روزفلت كاتبه لينضم الى صفوف الحلفاء •

الا ان الباى لم يشأ ان يرتبط بتلك المساومات المؤقتة ، وانما رأى الاستفادة منها لاسترداد مركزه • فرفض تلك العروض السخية التى تقدم بها الالمان ، والتى اشتملت على انهاء الحماية الفرنسية على البلاد ، وضم اقليم قسنطينة الى مملكة تونس • وكان جوابه على هذه العروض هو انه لا يريد من السلطات القائمة سوى الغاء مرسوم سنة ١٨٩٢ الخاص بانتزاع اراضى الأوقاف لمصلحة الاستيطان • وبتطبيق مبدأ المساواة فى الاجور بين الموظفين التونسيين والفرنسيين • واحترام الحريات العامة (٢)

---

(١) انظر للمؤلف : العرب والحرب العالمية الثانية •

(2) Garas. P. 142.
Kirk : middle east in the war

ومن الواضح ان الباى رفض التعاون مع المحور لعدم ثقته به من جهة . ولتدهور مركزه العسكرى فى ذلك الوقت من جهة اخرى .

وكان الباى يشعر بعداء نحو السلطات الفرنسية ، منذ ان عزلت والده محمد الناصر سنة ١٩٢٢ . فساءت علاقته بالمقيم العام ستيفا ، وهو أميرال عرف بروح الصلف . وقد أخرج الباى حين فاجأة بفقرة لم يكن قد أطلع عليها فى خطاب العرش . ورد فيها « واليوم أريد التحدث عن عزمى على متابعة التعاون لتوطيد الأواصر التى تربط دائما وابدا بلدينا وتضمن فى المستقبل . مثل ما عمل اسلافى فى الماضى ، سيادة فرنسا والعائلة الحسينية اللتين ما انفكتا سائدتين على القطر التونسى باتفاق كامل » (١) .

وكدليل على رغبة الباى فى استرداد سلطته اختار وزارة وطنية برئاسة محمد شنيق دون استشارة الاقامة العامة كما جرت العادة . ومثل فيها الحزب الدستورى بفرعيه مع تغليب جانب الدستوريين القدامى . فدخل الوزارة صالح فرحات امين عام الحزب .

وكان الحزب الدستورى القديم اقرب الى المحور مثل كثير من الاحزاب اليمينية فى العالم العربى . فأصبح هذا اول دليل قدمه الفرنسيون بعد استيلاء الحلفاء على تونس لكى يتخلصوا من الباى والحركة الوطنية معا . ومن الأدلة التى ذكرها الفرنسيون ايضا . منح الباى الأوسمة لكبار الضباط فى الجيش الألمانى . وعدم رده على خطاب روزفلت . ويبدو ان ما كان مباحا لسلطات فيشى من معاداة الحلفاء . لم يكن ليقبل من التونسيين حتى ولو كان تعاونهم مع الألمان اخف بكثير من تعاون سلطات فيشى .

وعلى كل فقد كذب الباى واقعة عدم الرد . وقال « انه كاتب روزفلت طالبا احترام حياد تونس ؛ ولكن المقيم العام هو الذى منع وصول الخطاب الى الرئيس الأمريكى .

وقد وقف الحزب الدستورى الجديد موقفا مشابها تقريبا من موقف الباى وان كان بطبيعة تفكير زعمائه اقرب لمعسكر الحلفاء . وبات موقف هذا الفريق محل جدل . فالسلطات الفرنسية قد لفقت التهم التى تثبت دخوله فى مساومات مع الألمان ولما كانت الوثائق الألمانية خالية ، على حد علمنا . من هذا الموضوع . فاننا نعتمد على رواية اعضاء الحزب الدستورى الجديد . فحسب رواية الحبيب ثامر . وهو طبيب انضم الى الحزب اثناء اعتقال بورقيبه وكان من القلائل الذين اتيح لهم حرية العمل

---

(١) مأساة عرش ص ٣٦ .

اثناء الحرب . انه تلقى تعليمات سرية من الحبيب بورقيبة فى أوائل سنه ١٩٤٢ ، يحثه فيها على الاتصال بحركة المقاومة الفرنسية وسلطات الحلفاء .

ولما انتقل مسرح القتال الى تونس وادرك المحور قرب انسحابه من البلاد ، حاول أن يتخذ من بورقيبة اداة لمعاكسة الحلفاء فى المستقبل بخصوص وضع تونس السياسى . فأطلق سراحه من سجنه فى فرنسا . ودعته الحكومة الايطالية الى روما حيث احسنت استقباله . وطلبت اليه أن يستخدم نفوذه لدعوة الشعب التونسي الى التعاون مع المحور فى نظير اطلاقه . ولكن بورقيبة اشترط مقدما اعلان استقلال تونس ودعوة مؤتمر دولى للاعتراف به . وهو مالم تقبله ايطاليا . فاكتفت منه بتوجيه بيان فى ٦ أبريل ١٩٤٣ . شن فيه حملة على الاستعمار الفرنسى . ثم أضاف « وعلى الشعب التونسي أن يتنبه للأطماع الأجنبية الأخرى » . وعلى اثر ذلك سمح له بالعودة الى تونس بعد خمس سنوات على وجه التحديد من يوم اعتقاله سنة ١٩٣٨ وقد رفض بعد ذلك العودة الى أوربا برفقة قوات المحور المنسحبة .

كانت السلطات الفرنسية مصممة على استغلال اى منفذ للقضاء على النزعات الاستقلالية . فدبرت المؤامرات لكى تظهر لقيادة الحلفاء ان كلا من الباى والزعماء الوطنيين أعوان للمحور . والبستهم تهمة التجسس لحسابه . واغمضت القيادة البريطانية العين ، واعتبرت الباى اسير حرب وسلمته للقيادة الفرنسية .

وبناء عليه تركت للجنرال جيرو بعد اعادة احتلال تونس ، الحرية المطلقة لاتخاذ جميع الاجراءات التى ادعى انها لازمة لحفظ الأمن . واتجه أولا للانتقام من منصف باى لخروجه عن طاعة الاقامة العامة ، فاستصدر أمرا عسكريا فى ١٣ مايو بخلعه وتولية محمد الأمين باى على العرش خلفا له ، وهو آخر من تولى حكم البلاد من العائلة الحسينية .

واستند جيرو فى هذا الاجراء الى معاهدة الحماية ، التى تنص على مسئولية فرنسا فى المحافظة على الأمن . ولكن الباى رفض توقيع التنازل عن العرش ، فنفى الى واحة الأغواط ليذوق فيها عذاب الحبس الانفرادى فى ظروف مناخية سيئة . وقد أوجد هذا الحادث بطلا شهيدا تتجمع حوله العناصر الوطنية . وكان الثعالبى وانصاره هم الذين ابرزوا مشكلة العرش ، وظلوا يطالبون بعودة الحاكم الشرعى ، حتى قضى المنصف نحبه بمنفاه فى فرنسا سنة ١٩٤٨ .

ومما يجدر بالملاحظة أن الثعالبى حاول فى هذه الأثناء بعث سياسة

التضامن العربى فارسل الى الحكومة المصرية مرحبا بقيام الجامعة العربية . طالبا اليها التدخل فى هذه الازمة . وقد لمح فى بعض خطاباته ، الى ان فرنسا بعد ان عجـــزت عن الدفاع عن تونس اصبحت حمايتها غير ذات موضوع . ولكن مشكلة لعرش فى تونس لم تترتب عليها آثار بعيدة ، مثل تلك التى ترتبت على أزمة العرش فى مراكش سنة ١٩٥٣ . وذلك لاختلاف مركز الأسرتين الحاكمتين من جهة ، وفرق الزمن من جهة اخرى .

اتبع الجنرال جوان نفس السياسية العدائية نحو الحبيب بورقيبة . وحال دون نشر النداء الذى وجهه عند دخول الحلفاء تونس ، ودعا فيه الشعب التونسى الى التعاون معهم ضد العدو المشترك . وبدا برز القائد الفرنسى امام حلفائه . الاجراءات التى اتخذها ضد الدستوريين ، كتحديد اقامة بورقيبة . وحظر النشاط السياسى على اعضاء الحزب .

- ٦ -

سياسة جديدة

اذا كان الحبيب بورقيبة قد اظهر بعض الميول نحو الحلفاء اثناء الحرب على اساس المثل الديمقراطية والأهداف التحريرية التى ادعوها ، فان سلوك السلطات الفرنسية منذ نهاية الحرب قد دفع برئيس الحـــزب الدستورى الجديد الى تجربة سياسة جديدة .

وقد سبق ان اشرنا الى الصدى البعيد الذى احدثه تأسيس الجامعة العربية فى شمال افريقيا . ولم يستثن بورقيبة من هذا التأثر رغم مواقفه من الفكرة العربية . وقام بمغامرة للفرار من تونس لينفذ عمليا السياسة التى عقد عليها الآمال ، وهى الاستعانة بالدول العربية المستقلة فى المشرق لتحرير تونس . ويروى انصاره بكثير من التفصيل ، المخاطر التى تعرض لها فوق القارب الصغير الذى حمله بمحاذاة الشواطىء التونسية الى ان وصل طرابلس وكيف انه اكمل رحلته على ظهور الجمال حتى الحـــدود المصرية .

ويعتبر انتقال الزعيم التونسى الى القاهرة وانضمامه الى لجنة المغرب العربى تحولا هاما فى اتجاه الحزب الدستورى الجديد . فمن المعروف ان هذه اللجنة كان يراسها الامير الخطابى . اشد الزعماء المغاربة خصومة للفرنسيين ، ويسيطر عليها حزب الاستقلال المغربى الذى يؤمن بأن وجهة

المغرب القومية وجهة عربية اسلامية واذا تتبعنا رسائل الحبيب بورقيبة في خلال هذه الفترة ، نلاحظ فعلا ميله الى فكرة التضامن العربى (١) ٠

وفى تونس حيث تولى صالح بن يوسف قيادة الحـــزب نيابة عن بورقيبة اثناء غيابه ، تمكن الحزب الدستورى الجديد من عقد مؤتمر وطنى كبير فى ٢٣ اغسطس ١٩٤٦ ، اشترك فيه ممثلون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى القديم واتحاد نقابات العمال التونسية ، كما ارسل ابناء الزيتونة واتحاد الموظفين مندوبين عنهم الى المؤتمر ٠ وفى هذا ما يدل على مدى نفوذ الحزب الدستورى الجديد ، وخاصة فى المرحلة التى اتفق فيها تماما مع اللجنة التنفيذية للحزب القديم سواء فى السياسة العربية ام في نبذ فكرة العمل ضمن اطار الحماية ، والمطالبة بالاستقلال التام ٠

ونظرا لاتخاذ جميع هذه العناصر صدرت قرارات المؤتمر على هيئة ميثاق وطنى ٠ اعلن هذا الميثاق ســـقوط نظام الحماية بعد ان بينوا الحيثيات القانونية والسياسية التى تجعله نظاما باليا ٠ واهمية هـــذا القرار هو انه اول مطلب من نوعه فى تاريخ الحركة الوطنية ينبذ مبــدأ الحماية كلية ٠ كما أكد الميثاق صفة تونس العربية ، وضرورة انضمامها الى الجامعة العربية بعد حصونها على الاستقلال (٢) ٠

ويبدو ان الظروف السيئة التى احاطت بالجامعة العربية حينئذ لم تعمل على تثبيت الاتجاه الجديد فى نفس الزعيم التونسى ٠ وهذا ما قد يفسر لنا عدم تنفيذه للمبادىء التى دعا اليها سنة ١٩٤٦ ، بعد ان آلت اليه السلطة الفعلية في تونس فى عهد استقلالها ٠

ففى الفترة التى قضاها الحبيب بورقيبة بالقاهرة لم تكن مشاكل شمال افريقيا تشغل المشرق العربى بنفس الأهمية التى حظيت بها قضية فلسطين ٠ فلم تول المسألة التونسية الاهتمام الذى أمله منها بورقيبة ، بل انها تركته يعيش فى ظروف مادية سيئة ، واصبح يحس بهوانه على الراى العام العالمى ٠ فهو حين يسافر الى الولايات المتحدة للدعوة لقضية تونس ، لا يستطيع مقابلة وزير الخارجية الامريكى الا بتوسط السفير السعودى ٠

فكل هذه العوامل جعلته يفكر فى محاولة الاتصال بفرنسا مرةاخرى، فيجرى محادثات غير رسمية مع الملحق العسكرى بالسفارة الفرنســية

---

(1) Bourguiba P. 180 S. q.

(٢) الحبيب ثامر ص ١١٩ ــ ١٢١ ٠

بالقاهرة . ويظهر استعداده لعقد معاهدة مع فرنسا تضمن لها امتيازات استراتيجية واقتصادية واسعة . ولكن عقلية الساسة الفرنسيين لم يطرا عليها اى تطور . كما يتضح ذلك من مشروعات الاصلاح التى قبلوا ادخالها فى تونس فى السنوات التى تلت الحرب .

ففى سنة ١٩٤٥ تقرر رفـع عدد الأعضـاء التونسيين فى المجلس الاستشارى بحيث أصبحوا متساوين مع عدد الفرنسيين (٥٣ عضوا عن كل فريق) .وتشكيل لجنة عليا من سبعة أعضاء عن كل قسم لوضـع الميزانية . كما تقرر زيادة عـدد الوزراء التونسيين فى مجلس الوزراء . ومن الواضـح أن هذه الاصلاحات ليس لها اية عـلاقة بمشكلة تونس السياسية ، وهى احترام السيادة التونسية ، بل على العكس تؤكد مبدأ السيادة المزدوجة ، لأنها اباحت للفرنسيين الاشتراك فى المجالس المحلية . وعلاوة على هذا كان تمثيل هذه الجالية الأجنبية بصورة اقوى ، لأنه يقوم على أساس الاقتراع العام اما انتخاب الأعضاء التونسيين فيتم على درجتين .

وبالاضافة الى هذه النقائض . ثبت ان هذه المجالس الاستشارية ليس لها أثر يذكر على ادارة البلاد ، فلم يكن للمجلس حق مناقشة ميزانية الاستعمار الأوربى ، وحين رفض القسم التونسى مناقشة الميزانية ١٩٤٧ احتجاجا على محاباة المستوطنين . لم تعبأ الاقامة العامة به واستصدرت مرسوما يبيح لمجلس الوزراء اقرار الميزانية فى حـالة امتناع المجلس الاستشارى عن مناقشتها . ويظهر مدى اعتداء الدولة صاحبة الحماية على سيادة تونس ، من تخصيص بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ الفرنسى للمستوطنين الفرنسيين فى الدولة المحمية .

تولى صالح بن يوسف رئاسة الحزب الدستورى أثناء غياب بورقيبة فى مصر ولكن السلطات الفرنسية لم تكف عن عرقلة نشاطه ، وخاصة بعد انعقاد المؤتمر الوطنى العام فى صيف سنة ١٩٤٧ الذى اشترك فيه الوطنيون التونسيون على اختلاف نزعاتهم . فقد هاجم البوليس المؤتمر أثناء الانعقاد وقبض على زعمائه ونكل بممثلى النقابات العمالية ، لأن العمال يجمعون الى أهدافهم السياسية ، مطالب اجتماعية هى اشـد اضرارا بمصالح المستوطنين .

وليس من قبيل المصادفة ان تثار قبيل انعقاد الاجتماع اضطرابات بين عمال الشحن فى ميناء صفاقص ، مما اتاح لقوات الأمن تدخل والايقاع بالعمال ، وما يعقب ذلك من ازهاق للأرواح . والهدف المقصود هو اقناع سلطات الحماية بالتشدد ازاء العناصر الوطنية . وفعلا ظل نشاطها مكبوتا بضع سنوات بعد انتهاء المؤتمر .

وفى سنة ١٩٤٩ ادرك بورقيبة اليأس من تجربة الاعتماد على الجامعة العربية • فقرر العودة الى تونس مقتنعا بأن النضال الحقيقى يجب أن يكون على أرض الوطن • وعاود الكرة لتحقيق أمنيته القديمة ؛ وهى التفاهم مع الفرنسيين مباشرة • وفى ابريل ١٩٥٠ ذهب الى باريس لهذا الفرض • ولكن الصعوبة التى كان يصطدم بها دائما هى استمرار السياسة الفرنسية على عــدم الاعتراف بشرعية الحزب الدستورى الجديد منذ ان حــل سنة ١٩٣٨ واعتقادهم ان من المخاطرة التفاهم مع ممثلى الشعب • ولذلك تمسكوا بالفكرة القائلة بأن الحكومة الفرنسية لا تعرف مفاوضا شرعيا سوى الباى الذى عقدت معه معاهدة الحماية ؛ بل ان بعض هؤلاء الساسة راح يشيع التهم الباطلة حول الدستوريين فاتهموهم بالانتماء الى الشيوعية الدولية •

وحتى يبطل الوطنيون التونسيون هذه التهمة ؛ جعلوا الاتحاد العام للعمال التونسيين ينضم الى الاتحاد الدولى للعمال الأحرار ، وهو الاتحاد الذى تشترك فيه النقابات الامريكية ويعتبر معاديا للنقابات الشيوعية •

وقد اشرنا من قبل الى الصلة الوثيقة التى كانت تربط هذه النقابة التونسية القومية التى انشأها فرحات حشاد ؛ وبين الحزب الدستورى الجديد • بل ان انشاء هذه النقابة كان موجها بصفة خاصة ضد النقــابة الشيوعية الفرنسية •

راى روبير شومان وزير خارجية فرنسا ، أن تبادر حكومته برسم سياسة اصلاحية فى تونس متجاهلة الزعماء الوطنيين حتى تحتفظ بهيبتها وتخرج من المأزق فى نفس الوقت • وفى ١٠ يونيو ١٩٥٠ اصدر تصريحا مؤداه « أن الاستقلال الداخلى هو الغاية السياسية التى تسعى فرنسا لتحقيقها بالنسبة لجميع الدول التى تؤلف الاتحــاد الفرنسى ومن بينها تونس » •

ذلك ان المشرعين الفرنسيين حين وضعوا اسس هــذا الاتحاد ؛ ادخلوا فيه جميع البلاد الخاضعة للسيطرة الفرنسية بصرف النظر عن مركزها الدولى • وهذا يعنى بالنسبة للمحميات خطوة الى الوراء ، لأن الروابط التى تجمع بين اعضاء الإتحــاد ، حسب دستور سنة ١٩٤٦ ، تعتبر اشد تقييدا من معاهدة الحماية وادعى منها للبقاء ، فالاتحاد الفرنسى ليس مثل الكومنولث البريطانى ، فهو يتضمن وجود تفوق لدولة الأصل ؛ ويشترط الدخول فى هيئة دفاعية مشتركة بين اعضائه (١) •

(1) Henri Culman L. Union Francaise. Paris 1950.

ورغم هذه القيود التى ستلحق بتونس اذا ما قدر لها الانضمام الى الاتحاد الفرنسى اسرع بورقيبة الى اعلان اغتباطه بهذا التصريح ، وكذلك حاول روبير شومان اثبات صدقه فى تنفيذ السياسة الجديدة . بتعيين مقيم عام جديد من غير الرجال العسكريين ، وتالفت وزارة تونسية اشترك فيها بعض الدستوريين من أجل المفاوضة . الا أن المستوطنين الذين لا يمكن لاية حكومة فرنسية اغضابهم . ثاروا على سياسة روبير شومان ، واستطاع كولونا ممثلهم فى مجلس الشيوخ . التاثير على زملائه من احزاب اليمين والوسط . وقد ظهر من خلال الأزمة . التضامن الوثيق بين نواب شمال افريقيا ، فصرح الجنرال جوان ، وهو المقيم العام فى مراكش حينئذ ، بأن سياسة تهاون فى أى مستعمرة تنتقل عدواها الى البلاد المجاورة . وقدم مستوطنو تونس مطالبهم ، وهى تأكيد السيادة الفرنسية على تونس ، وانذار الباى بضرورة احترام المعاهدات ، واقالة الموظفين الذين ينتمون الى الحزب الدستورى من وظائفهم . وهى مطالب لا تقارن فى شدتها مع اعتدال النقاط السبع التى قدمها الحبيب بورقيبة عند سفره الى باريس واعتبرها اساسا للمفاوضات مع فرنسا . فهى تعد تراجعا عن الموقف الذى اتخذه الحزب سنة ١٩٤٦ . فان برنامج الزعيم التونسى لم يمس مبدأ الحماية نفسه ، وانما طالب بالغاء جميع مظاهر الادارة المباشرة ، مثل موافقة سكرتير الاقامة العامة على المراسيم والغاء وظائف المراقبين المدنيين الذين يشرفون على الأمن فى الأقاليم التونسية ، وتحويل الاشراف على الأمن الى سلطات محلية (١) .

ويلاحظ أن النقاط السبع لم تذكر عبارة الاستقلال ، بل دار محورها حول فكرة السيادة التونسية وضرورة احترامها . وتتمثل هذه السيادة فى تقوية السلطة التنفيذية التى تتالف من وزراء تونسيين فقط ، غير انها لا تمنع من اشتراك الفرنسيين فى المجالس البلدية . واخيرا طالب بورقيبة بانتخاب مجلس نواب بالاقتراع العام لوضع دستور لتونس وتحديد العلاقات المستقبلة مع فرنسا على أساس احترام المصالح الفرنسية .

***

كان طبيعيا أن تتغلب رغبات المستوطنين فى النهاية ، فقد صور زعماؤهم حالتهم بشكل يستدر عطف الرأى العام ، فهم ليسوا كبار ملاك زراعيين مثل المستوطنين القدامى ، وانما يوجد من بينهم عدد كبير من صغار الموظفين والعمال . وفى ١٧ أكتوبر أعلن المقيم العام أن المشكلة السياسية ليست ملحة فى تونس ، وان الحكومة الفرنسية توجه اهتمامها من الآن الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية . وذلك هو الأسلوب المتعارف

---

(1) Bourguiba Page 220. 230.

عليه لدى ساسة الاستعمار فى فرنسا ، حين يريدون قطع وسائل التفاهم مع الوطنيين بطريقة مؤدبة ٠

ومرة اخرى تتحمل الطبقات العاملة مهمة الرد على تعسف السياسة الفرنسية ، ويقوم العمال الزراعيون بمظاهرات فى انفيدافيل مركز من مراكز الاستيطان الاوربى ، ويقدمون عددا آخر من الضحايا ٠ وتجد الادارة الفرنسية الفرصة سانحة لاعلان الأحكام العرفية والقبض على بعض الزعماء الوطنيين ، ثم تحاول التخفيف من وطأة العنف ، فتصدر عدة مراسيم باصلاحات جديدة فى فبراير سنة ١٩٥١ ، الا أن هذه الاصلاحات تقوم على نفس المنهج والمبدأ ٠ فللمستوطنين الفرنسيين حق مشروع فى ادارة البلاد مثل التونسيين تماما ، وعلى ذلك يبقى تمثيلهم فى المجالس التشريعية والبلدية ٠ ولكن ــ وهذا هو موضوع الاصلاح ــ لا يراس المقيم العــام المجلس الاستشارى الكبير ٠ وكذلك يحتفظ سكرتير الاقامة العامة بالاشراف على جميع المصــالح ٠ ولكن لا تشترط موافقتــه على قرارات مجلس الوزراء ٠ أما الوظائف العامة فيمكن توزيعها بطريقة أعدل !! فالوظــائف تقســم مناصفة بين التونسيين والفرنسيين ، والوظــائف المتوسطة يترك ثلثاها للتونسيين ، وكذلك ثلاثة أرباع الوظائف الصغيرة ٠ ورغم كل هذا فقد أعلن بورقيبة موافقته على هذه المراسيم جريا على مبدئه القائل ، خذ كل ما تستطيع لتستعين به على تنفيذ المرحلة التالية (١)٠وهاهم الفرنسيون أنفسهم يصرحون بأن هذه المراسيم ليست الا دفعة أولى من الاصلاحات ، فعلى التونسيين الآن ان يسرعوا باستصدار المراسيم التالية ٠ ولكن تمضى شهور وتتعثر المفاوضات أمام تهرب الحكومة الفرنسية ٠

واخيرا يقــدم محمد شنيق رئيس الوزراء مذكرة فى ٣ نوفمبر يضمنها الحد الأدنى للمطالب التونسية ، وترد عليها الحكومة الفرنسية بالجواب الحاسم فى ١٥ ديسمبر الذى اعتبر رفضا باتا لهذه المذكرة ٠ فهو يبدأ بتمجيد عمل فرنسا الحضارى فى تونس ويؤكد الصلات الأبدية التى لابد وأن تربط مصير تونس بفرنسا ، وان اى اصلاح تقبله الحكومة الفرنسية لابد وأن يكون مبنيا على ضرورة اشتراك المستوطنين فى اى نظــام سياسى يتقرر اقامته فى تونس ٠

(1) Ibid. p. 250.

تجربة القوة

كانت مذكرة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ حدا فاصلا ، اثبت لانصار التفاهم مع فرنسا الا جدوى من اتباع الطرق الدبلوماسية . الا انه قبل ان ينفذ هؤلاء اجراء ما استعدت الحكومة الفرنسية لمواجهة الثورة المحتملة ، فعينت مقيما عاما جديدا من بين العسكريين هو الجنرال دى هوت كلوك . ووصل المقيم الجديد الى تونس على ظهر سفينة حربية فى يناير ١٩٥٢ ، ليفهم التونسيين انه عازم على استخدام القوة . وبدأ اعماله فى تونس بأن طلب من الباى اقالة وزارة محمد شنيق .

وقابل الدستوريون هذا التشدد بتشدد مثله ، فعقدوا مؤتمرا فى الخفاء فى ١٧ يناير اعلنوا فيه سقوط نظام الحماية . وصرحوا للمرة الأولى عن رايهم فى مستقبل المستوطنين فبعد ان كانوا يظهرون دائما الاستعداد للتسليم بامتيازاتهم ، قالوا بأنهم سيصبحون جالية اجنبية فى ظل الدولة التونسية المستقلة ، لهم حقوق الأجانب العادية . وفى اليوم التالى قبض على جميع الزعماء الدستوريين . وابعد الحبيب بورقيبة الى طبرقة ثم الى جزيرة صغيرة قرب ساحل تونس خالية من السكان وسيئة المناخ ، تعرضت فيها صحته للتدهور . ولم يطلق سراحه الا بعد سنتين ونصف حين بدأ منديس فرانس يتبع سياسة جديدة نحو تونس .

ركز دى هوت كلوك اعمال القمع فى المناطق التى اشتهرت بتمردها على السلطات الادارية ، وكانت دائما مركزا لنشاط الوطنيين الخفى ، واعنى بها الساحل الجنوبى الشرقى حول راس بونا . فاطلق ذئاب الفرقة الأجنبية للتنكيل بقرى الصيادين التى تنتشر فى المنطقة . وفى مدى اربعة ايام (من ٢٨ الى ٣١ يناير) ارتكب جنود هذه الفرقة من الفظائع ما سجل صفحة سوداء فى تاريخ الاستعمار الفرنسى بتونس . ونرى من المناسب ان نسجل هنا بعض الوقائع التى وردت فى تقرير لجنة التحقيق التونسية مكتفين بذكر ما اعترفت به لجنة التحقيق الفرنسية نفسها ، وما شاهده دافيدسن مراسل اسوشييتدبرس !

١ - فى قرية بنى خبار ، دمرت ١٠ منازل وسلبت ١٠ اخرى .

٢ - فى قرية معمورة ، دمرت ٦ منازل وكتاب ، وقتل ثلاثة من بينهم امرأة حامل .

٣ - فى ترزقة ، دمر ١٥ منزلا وسجلت حوادث انتهاك عرض ، قتل اثناءها غلامان واربعة من الاطفال الرضع لان امهاتهم حاولن الاحتماء بهم .

٤ ـ فى قرية كليبية ، قتل خمسة افراد ودمرت عدة منازل • وغرم الاهالى ٢٨٠ الف فرنك (١) •

وازاء هذا الاسراف فى سياسة العنف تحول الباى نفسه الى معارضة المقيم العام فرفض اقالة وزارة محمد شنيق ، وبعث برسالة استنكار الى رئيس الجمهورية الفرنسية ولكن الرئيس الفرنسى اتخذ موقفا سلبيا مما ايأس الباى وجعله يخضع اخيرا لتهديد المقيم العام ويقيل الوزارة ؛ بعد ان كان دى هوت كلوك قد اعتقل معظم اعضائها لانها جرؤت على رفع شكوى ضد فرنسا الى مجلس الأمن • واختار دى هوت كلوك لرئاسة الوزارة التونسية صلاح الدين بن باكوش ، احد الاقطاعيين الذى الف وزارة كل اعضائها من طبقة الملاك الزراعيين • ذلك أن جميع المثقفين ، حتى المعتدلين منهم ، انفوا من التعاون معه • وشعر دى هوت كلوك بضرورة عمل شيء يقوى به مركز ابن باكوش ، فوضع بدوره مشروع اصلاح جديد ، والفكرة الجديدة التى ادخلها فى مشروعه ، هى احلال مبدا سيادة الباى محل مبدأ السيادة التونسيه الذى يتمسك به الوطنيون غير أن مشروعه لا يختلف فى لبه عما رايناه فى المشروعات الفرنسية السابقة •

عادت الحالة فى تونس سنة ١٩٥٢ الى نفس الوضع الذى كانت عليه أيام بيرتون سنة ١٩٣٤ • ويبدو ان الظروف الخارجية ساعدت دى هوت كلوك على المضى فى سياسة العنف ، فقد قبل مجلس الأمن وجهة النظر الفرنسية بعدم اختصاصه ورفض المجلس فى ابريل ادراج المسالة التونسية فى جدول أعماله • وفى فرنسا تعاقبت حكومات يمينية ، من انطوان بينيه سنة ١٩٥٢ ، الى جوزيف لانييل سنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ، ويشتد المستوطنون فى مطالبهم معترضين على تحويل بعض الوظائف الى التونسيين • ويؤيدهم دى هوت كلوك مستدرا عطف الراى العام عليهم حين يصرح بأن عائلات المستوطنين كثيرة العدد ، وان عدد الوظائف المحدود فى تونس لا يحل مشكلة الشباب التونسى المتعطل (٢) •

وفى هذه الأثناء تقوم ثورة ٢٣ يوليو فى مصر •

ويشعر الباى أن العروش لا تستقر تحت أصحابها اذا لم يسايروا رغبات الشعوب ويحاول أن يمحو الذكرى اللاصقة به ، منذ قبل ارتقاء

---

(١) نشر تقرير لجنة التحقيق التونسية فى ٨ مارس سنة ١٩٥٢ ونقله Garras فى كتاب :
Bourguiba et la naissance d, une nation
(2) Julien, p. 217 s. q.

العرش على اكتاف الفرنسيين • وفى غداة الرد على مشروع دى هوت كلوك يجمع سيدى محمد الأمين باى مجلسا يضم اربعين من أعيان تونس ، ويبرق الى رئيس الجمهورية الفرنسية بما اتخذه المجلس من قرارات : وهى ضرورة احترام سيادة الحاكم الشرعى لتونس طبقا لمعاهدة الحماية ، ورغبة الباى فى اشراك شعبه معه فى الحكم • ولا شك ان دى هوت كلوك قد استشاط غضبا لهذا التصرف وفكر فى خلع الباى . لولا ان الحكومة الفرنسية كانت تعلم انها هى التى اختارته بنفسها . ولذلك اكتفت بالرد على الباى قائلة : بأن مجلس الأعيان لا يمثل احدا فى تونس •

كان متوقعا ان تكون حكومة جوزيف لانييل اكمل تأييدا للمقيم دى هوت كلوك . فان جورج بيدو المعروف بعدائه للحركات الاستقلالية فى شمال أفريقيا كان وزير الخارجية فى هذه الحكومة • ولكن الوزير الفرنسى كان قد بيت النية على أن يضرب ضربته القاصمة فى مراكش ، بخلع السلطان محمد بن يوسف • فلم يشأ ان يوسع دائرة المشاكل الاستعمارية بالاضافة الى اشتداد القتال فى الهند الصينية فى ذلك الوقت •

ورأى الوزير الفرنسى أن خير وسيلة لتهدئة الأحوال فى تونس هى ابعاد المقيم العام الذى أثار سخط الوطنيين دون أن يرضى المستوطنين ، واختار أحد المدنيين وهو فوازار خلفا لدى هوت كلوك ، وكان المفروض أن مغزى هذا التبديل فى الاقامة العامة ، هو ادخال اصلاحات جدية فى هذه المرة لحل الأزمة التونسية • وفى ٤ مارس ١٩٥٤ صدرت مراسيم الاصلاحات ، ولكنها فاجأت التونسيين بخيبة الأمل فنظام مناصفة المقاعد فى المجالس التشريعية بين المستوطنين والتونسيين ظل قائما ، بل ان هذه الاصلاحات ، كما علق عليها الحبيب بورقيبة : قد اختصت المستوطنين بتمثيل أقوى فى هذه المجالس • لأن انتخابهم يتم بطريقة مباشرة ، أما التونسيون فينتخبون على درجتين (١) • ومن الاصلاحات الأخرى التى تضمنها مشروع فوازار :

زيادة عدد الوزراء التونسيين فى مجلس الوزراء •

تطبيق مبدا الانتخاب بالنسبة للقواد بواسطة المجالس المحلية •

---

(١) حتى ذلك الوقت كان الحبيب بورقيبة يقر مبدا اشتراك المستوطنين مع التونسيين فى المجالس النيابية والبلدية • ولكن ليس على أساس انتخابى أو منحهم نصف المقاعد . وانما على أساس ان تختار الحكومة التونسية بعض أصحاب المصالح من الفرنسيين وتعينهم فى هذه المجالس •

ولم تمض بضعة ايام على صدور هذه الاصلاحات . حتى لوحظ ان حركـــة المقاومة المسلحة . او الفلاجة كما يسميها الفرنسيون . قد بدات تتخذ شكلا منظما واسع النطاق . ولسنا نعتقد كما يذكر بعض الكتاب انها كانت رد فعل لخيبة الأمل التى احدثتها اصلاحات ٤ مارس . وانما كانت هى التطور الطبيعي لحركة النضال التى بدات سنة ١٩٥٢ . والتى اتخذت فى مرحلتها الأولى شكل اغتيالات فردية . ومن العوامل الهامة التى جمعت الشعب التونسى حول حركة المقاومة ، هو تنظيم المستوطنين لفرق انتقامية من بينهم باسم الارهاب المضاد Contre-Terrorisme لاغتيال المعروفين بوطنيتهم ، وقد زاد من هذه التنظيمات خطورة وتهديدا لأمن التونسيين . ان البوليس الفرنسى كان يتستر عليها . ولا ادل على هذا من حادث اغتيال الزعيم النقـــابى الكبير فرحات حشاد على ايدي هذه العصـــابات فى فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ . فقد ارتكبت الحادثة فى احدى ضواحى تونس فى وضح النهار وقيدت ضد مجهول .

ويمكن ذكر عاملين آخرين ساعدا على نمو حركة المقاومة المسلحة سنة ١٩٥٤ ، وهى :

اولا : ايجاد صلة وثيقة منظمة بين فرق التحرير التونسية وبين اكبر منظمة سياسية فى تونس ، الا وهى حزب الدستور الجديد . وكان بعض الفرنسيين يحاول انكار هذه الصلة كى يثبت ان حركة الفلاجة ليست الا تجمعا لبعض المجرمين العاديين .

ثانيا : تولى بعض المجاهدين التونسيين . الذين تدربوا فى حرب فلسطين . قيادة « فرق جيش التحرير التونسى » .

بدات هذه المقاومة المنظمة فى الجنوب حول مدينة سوسة ، ومنه انتشرت الى الغرب حتى حدود الجزائر . ولكن لم يقدر لجيش التحرير التونسى ان يبلغ نفس النضج واتساع النفوذ الذى بلغه جيش التحـــرير الجزائري فيما بعد . وذلك لقصر المدة التى استغرقها الكفاح التونسى المسلح من مارس ــ ديسمبر سنة ١٩٥٤ . فعندما سلم المقاتلون التونســـيون السلاح فى ٩ ديسمبر لم يكن عددهم قد تجاوز ٢٥١٤ رجلا وان كان يجب اضافة عدد مماثل تقريبا . كان يشتغل لتموين جيش التحرير . كما ان خمسة عشر الف تونسى كانوا قد سجلوا اسماءهم فى فرق المقاومة دون ان ينخرطوا فيها نظرا لنقص السلاح (١) وتزايد ضـــغط الوطنيين فى المدن . وشملت اغتيالاتهم الخونة من التونسيين فضلا عن المستوطنين .

(1) Garas P. 229, s. q.

وشعر هؤلاء بأن حياتهم فى تونس اصبحت غير محتملة . ولذلك اقترح بعض التقدميين من المستوطنين فى مايو سنة ١٩٥٤ بأن تقبل الحكومة الفرنسية اى حل من شأنه انهاء الأزمة التونسية .

واذن فحركة المقاومة قد بدات تؤتى ثمارها منذ صيف سنة ١٩٥٤ . ومن شواهد ذلك نقل الحبيب بورقيبة من معتقله المنعزل الى الاراضى الفرنسية . فلما تقدم منديس فرانس الى الجمعية الوطنية يطلب الثقة بوزارته . كان مما اشتمل عليه خطابه . الوعد بحل الأزمة التونسية على اساس ديمقراطى . وبدا المستوطنون يحسون بأن الحكومة الفرنسية الجديدة لا تنوى الخضوع لهم مثل سابقتها . لأن منديس فرانس كان من بين الساسة الفرنسيين القلائل الذين يدركون تغيرات العصر فأخذ المستوطنون يضعون العراقيل فى وجهه وقاموا بمظاهرات لاقالة فوازار المقيم العام .

وشعر منديس فرانس بضرورة اتخاذ عمل سريع يقطع على المستوطنين خط الرجعة . فما كاد ينهى مشكلة الهند الصينية بتوقيع اتفاقية جنيف فى ٢٠ يوليو ١٩٥٤ . حتى قام برحلة خاطفة الى تونس فى ٣١ من نفس الشهر . وهناك اعلن قبول حكومته لمبدا الحكم الذاتى لتونس ، على أن يتم تحديد العلاقات بينها وبين فرنسا بواسطة المفاوضات بين الطرفين .

رحب بورقيبة من مكان اقامته الجبرية بهذه الخطوة . ولكن هذا لم ينه حالة اعتقاله ، فبقيت مشكلة اختيار المفاوض التونسى . وكان من العبث أن يبعد الحزب الدستورى ، وهو اكبر منظمة سياسية فى البلاد ، عن هذه المفاوضات ، فاتفقت فرنسا وديا مع الدستوريين على تاليف وزارة جديدة برئاسة احد المستقلين . واختير لهذا المنصب . طاهر بن عمار ، وهو من كبار الملاك الزراعيين . على أن يشترك معه ثلاثة من الدستوريين ليتولوا مهمة المفاوضات . ووقع الاختيار على المنجي سليم ، ومحمد المصمودى ، وجلولى ، ليكونوا وزراء دولة فى حكومة ابن عمار . واشترطت فرنسا أن تكون بقية الوزارة من المحايدين فى هذه المرحلة .

كان منديس يأمل من وراء هذه الاجراءات انهاء حركة المقاومة المسلحة وفعلا وجه المقيم العام الجديد الجنرال بوييه دى لاتور نداءا الى جميع المقاتلين بتسليم اسلحتهم الى السلطات الفرنسية ، واعدا اياهم بعدم تعريضهم لأية مؤاخذة الا فى حالة ثبوت مخالفة للقانون العام . ولم يكن جيش التحرير التونسى غرا بحيث يطمئن الى هذا الوعد ؛ بل لوحظ أن القتال عاد فاشتد فى شهر سبتمبر ؛ واراد المستوطنون ان يتخذوا من ذلك حجة كى تتراجع حكومتهم عن سياستها ازاء تونس .

وربما كانت الحكومة الفرنسية مستعدة للتراجع لولا ان ثورة الجزائر هبت فى هذه الاثناء واصبح انهاء القتال فى تونس امرا ضروريا - ولذلك اضطرت الاقامة العامة الى وضع شروط جديدة لانهاء القتال فى تونس ، وأصدرت بذلك بلاغا مشتركا مع الحكومة التونسية فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٤ وبمقتضى هذه الشروط لم تصبح سلامة القاتلين التونسيين رهنا بوعد فرنسي فقط . بل بناءا على اتفاق بين الحكومة التونسية والاقامة العامة .

وينص هذا الاتفاق على ان تسلم السلطات التونسية تعهدا فرديا لكل مقاتل عند تسليمه لسلاحه ، وللمجاهد الحرية فى ان يسلم السلاح للسلطات الفرنسية او التونسية وحدد آخر موعد لقبول التسليم فى ؟ ديسمبر . واعلن الحبيب بورقيبة والزعماء الدستوريون الذين تبعوه . موافقتهم على هذه الشروط .

— ٨ —

الاستقلال على مراحل

ابرز موقف الحبيب بورقيبة من مسالة القاتلين التونسيين . الخلاف الذي كان قائما بصورة خفية بينه وبين سكرتير عام الحزب ، صالح بن يوسف الذى إعترض على مبدأ التسليم قبل الاتفاق على مسألة الاستقلال .

وكادت الحوادث تؤيد وجهة نظره . خاصة عندما اسقطت الجمعية الوطنية حكومة منديس فرانس فى ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ ، بسبب سياستها فى شمال افريقيا ، واعاد المستوطنون المحاولة كي تقلب الحكومة الجديدة سياسة سابقتها مستغلين الظروف الجديدة التى ترتبت على تسليم جيش التحرير ، لولا ان خليفة منديس فرانس وهو ادجار فور . كان يعتبر نفسه زعيما لتجمع من الأحزاب عرف نفسه بانه التجمع اليساري الجمهوري . فاتخذ خطوة حاسمة كي يقطع بها خط الرجعة على المستوطنين . فدعا اليه الحبيب بورقيبة واصدر معه تصريحا مشتركا يقيد كلا الطرفين بحل وسط ، وهو تأكيد تصريح ٣١ يوليو بخصوص الحكم الذاتي . مع النص على احتفاظ فرنسا بشئون الخارجية والدفاع .

ولا شك أن هذا التصريح ساعد على الاسراع بوضع التفصيلات التى اشتملت عليها اتفاقيات ٣ يونيو ١٩٥٥ بخصوص وضع تونس فى ظل الاستقلال الذاتي .

وكما سترى بعد قليل كانت هذه الاتفاقيات نجاحا لفرنسا أكثر منها لتونس ؛ ولا ادل على ذلك من أن بورقيبة نفسه ، راى فيها مجرد مرحلة نحو الاستقلال . ولو استمر العمل بهذه الاتفاقيات بأكملها لتأيدت وجهة نظر صالح بن يوسف مرة أخرى فى معارضته لبورقيبة ، الذى وافق على وقف الكفاح المسلح ، وبذا فقد عنصرا من عناصر المساومة عند توقيع هذه الاتفاقيات ، لولا أن عدة ظروف طرات فساعدت الزعيم التونسى على التخلص من قيود تلك الاتفاقية فى وقت اقصر بكثير مما كان يتوقعه . وذلك حين اعلن فى ٢٠ مارس ١٩٥٦ ؛ أن تونس دولة مستقلة ذات سيادة تتولى شئونها الخارجية وشئون دفاعها بنفسها ، مع الاحتفاظ ببعض الامتيازات لفرنسا .

ويمكن رد هذه الظروف الى عاملين اساسيين هما :

اولا : اشتداد الخصومة بين بورقيبة وصالح بن يوسف وانقسام الحزب الدستورى الجديد على نفسه .

ثانيا : تطور الثورة الجزائرية وازدياد وطأتها على الجيش الفرنسى .

وتفسير ذلك أن بورقيبة دعا زميله القديم صالح بن يوسف ، وحاول استرضاءه بجميع الوسائل حتى لا يضعف مركز الحزب فى هذه المرحلة الخطيرة التى تمر بها البلاد . ولكن صالحا اصر على موقفه ورفض حضور المؤتمر العام الذى دعا اليه رئيس الحزب فى اكتوبر ١٩٥٥ . ومع أن المؤتمر اعلن موافقته على سياسة بورقيبة الا ان هذا لم يمنع التفاف عدد كبير من التونسيين حول صالح بن يوسف . وكان معنى هذا انه سيتزعم حركة سياسية جديدة قبيل اجراء الانتخابات التى كان لا بد منها لاختيار جمعية تأسيسية تضع دستورا للبلاد فى ظل النظام الجديد .

وكان من الممكن أن يسوء مركز بورقيبة فى هذه الانتخابات لو بقيت الاتفاقيات مع فرنسا على حالها . ومعنى انتصار صالح بن يوسف ، هو زوال ما بقى من نفوذ لفرنسا فى تونس . وبهذا المنطق استطاع بورقيبة ان يقنع الحكومة الفرنسية بضرورة التخلص من الشروط القاسية فى الاتفاقية ، حتى لا يترك المجال لأنصار ابن يوسف ، وهكذا ظفر بورقيبة باعلان ٢٠ مارس ١٩٥٦ .

وفيما يلى تحليل لاتفاقيات ٣ يونيو ١٩٥٥ :

تتضمن هذه الاتفاقيات وثيقة اساسية تحتوى على المبادىء العامة التى تحكم العلاقات الفرنسية التونسية . فهى تنص فى مقدمتها على

ضرورة التعاون بين البلدين في جميع الميادين ، وتؤكد استمرار العمل بالمعاهدات المعقودة سابقا بين تونس وفرنسا ، اى انها تثبت وضع الحماية باستثناء المادة الاولى فى معاهدة المرسى ، التى اتخذت اساسا للادارة المباشرة • وعلاوة على هذا تؤكد في بند خاص ، استمرار فرنسا فى تولى شئون الدفاع والخارجية (مادة ٢ ، ٥) وتقرر المادة ٦ : مبدأ الامتيازات الخاصة التى يستمتع بها رعايا كل دولة فى أراضى الدولة الاخرى ، مع ملاحظة ان مبدأ المعاملة بالمثل ليس له اهمية كبرى فى مثل هذه الاتفاقيات المعقودة بين دولة كبرى واخرى صغيرة •

وتعترف المادة السابعة : بأن اللغة الرسمية هى اللغة العربية ، ولكنها تضيف بأن الفرنسية لا تعتبر لغة اجنبية • وتعتبر المادة العاشرة متعارضة مع مبدأ السيادة القومية فهى تقول : « يعترف الطرفان بتضامنهما الكامل للدفاع عن أمنهما • ولتحقيق هذه الغاية لا يجوز اتخاذ اى اجراء تشريعى بخصوص الدفاع او الأمن الداخلى أو الاحصاء والتجنيد فى تونس الا بموافقة الطرف الاخر » وتتعهد الحكومة التونسية بتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة لمصالح فرنسا ومسئولياتها امام (العالم الحر) • ولتطبيق هذه الاجراءات داخل تونس تتكون لجنة مشتركة برئاسة القائد العام الفرنسى ، والذى هو فى نفس الوقت وزير الدفاع التونسى •

والحق بهذه الاتفاقية عدة ملاحق يختص احدها بكيفية التحكيم عند وقوع نزاع على تفسير هذه الاتفاقية ؛ فقد حرصت فرنسا ان تبعد من مثل هذا التحكيم اى هيئة دولية • ومن اهم هذه الملاحق • الملحق الثانى الذى ينص على ان فرنسا تشرف على جميع انواع المواصلات والمناجم والموانى ، بصفتها المسئولة عن الدفاع عن البلاد • وعلى اعفاء القوات الفرنسية المعسكرة فى تونس من الضرائب الجمركية • وخصص الملحق الرابع لكيفية تحويل الشرطة الى الأيدى التونسية تدريجيا ، فنص على ان يتم ذلك فى خلال ١٨ شهرا بالنسبة للريف ، وسنتين للمدن الكبرى • على أن يبقى رئيس الشرطة فرنسيا مدة عشر سنين •

والى جانب هذه الاتفاقية العامة وقعت فى نفس الوقت اربع اتفاقيات :

الاولى خاصة بوضع المستوطنين الفرنسيين ، وقد نصت على ان يحتفظ هؤلاء بقوانينهم المدنية • وأن يشرف المندوب السامى الفرنسى على تطبيق هذه القوانين عليهم بواسطة موظفين تابعين له ؛ كما اباحت لهم استعمال لغتهم الأصلية والتعلم بها دون التقيد بلغة البلاد الرسمية • وتحرم الاتفاقية على الحكومة التونسية التدخل بواسطة التشريع فى

جنسية هؤلاء المستوطنين او حقهم فى التنقل بين فرنسا وتونس أو حتى فى اقامتهم فى البلاد .

اما بخصوص اشتراكهم فى المجالس النيابية وهو موضوع الخلاف القديم فقد حل حلا وسطا ، مؤداه أن يشترك المستوطنون فى المجالس البلدية دون التشريعية ، وان تكون نسبتهم فى جميع الاحوال اقل من النصف . ومع ذلك فقد منحوا عددا من المقاعد يزيد على نسبتهم الحقيقية بين السكان . اذ خصصت لهم ثلاثة اسباع المقاعد فى مدن تونس وبنزرت وفرى فيل ، وثلث المقاعد فى المدن الأخرى اذا كان عدد الفرنسيين ١٠٪ ، ومقعد واحد فيما عدا ذلك من الأماكن .

ثانيا : الاتفاقية القضائية : تنص هذه الاتفاقية على تبعية التونسيين لقضاء تونسى وطنى . ولكنها تستثنى القضايا السياسية والمتعلقة بالأمن العام ، وكذلك حوادث اعتداء التونسيين على الموظفين او رجال الجيش الفرنسيين ، فتحيل جميع هذه القضايا الى محاكم فرنسية (مادة٢و٦) . وفى حالة وقوع النزاع بين رعايا تونسيين واجانب تحال القضايا الى محاكم مختلطة تقرر اقامتها تدريجيا بعد خمس سنوات .

ثالثا : الاتفاقية الثقافية : ويلفت النظر فى هذه الاتفاقية أمران :

(أ) النص على بقاء بعثة تعليمية فرنسية تحت اشراف المندوب السامى لادارة جميع المؤسسات التعليمية الفرنسية .

(ب) وهو الأهم ، النص على تعليم اللغة الفرنسية فى جميع مراحل الدراسة بالمدارس الرسمية التونسية .

رابعا : الاتفاقية الاقتصادية والمالية : لما كانت الشعوب المستعمرة ترنو قبل كل شىء الى التخلص من السيطرة السياسية الأجنبية ، فان كثيرا من زعماء هذه الشعوب يتساهلون فى منح الامتيازات الاقتصادية فى سبيل الحصول على الاستقلال السياسى ، ولا تتبين لهم مساوى هذه الامتيازات الأجنبية وعرقلتها لسياستهم القومية الا بعد ان يتولوا ادارة البلاد بأنفسهم . وهكذا جاءت الاتفاقية الاقتصادية محققة لجميع أهداف الفرنسيين فى تونس . وتضع مقدمة الاتفاقية المبادىء العامة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين على النحو الآتى :

تتوخى هذه الاتفاقية اقامة اتحاد اقتصادى كامل على قدر الامكان بين فرنسا وتونس داخل منطقة الفرنك .

وتعهدت الحكومة الفرنسية بغطاء النقد التونسى ، وضمان الدين العام وسد العجز فى الميزانية • وكذلك تعهدت فرنسا بمساعدة تونس لتصريف فائض انتاجها داخل منطقة الفرنك وخارجها • وفى مقابل هذا حصلت فرنسا على الامتيازات الآتية :

١ ـ الاشراف على اصدار الاوراق المالية فى تونس •

٢ ـ وضع نظم موحدة لتبادل النقد مع الخارج وتحويل العملة الاجنبية لدى الدولتين الى خزانة واحدة •

وتنص الاتفاقية على مبدأ الوحدة الجمركية ، وعلى أن يكون مدير الجمارك فرنسيا مدة سبع سنوات ، وتستثنى بعض الأحوال التى تتعارض فيها مصلحة احد الطرفين الاقتصادية مع اتحاد النظم الجمركية • (مادة ١١ و ١٢ و ٢٦) • وتعهدت تونس بأن تراعى الوحدة الجمركية مع فرنسا عندما تقوم بالعمليات التجارية مع الخارج •

ومن اهم الامتيازات ، هى حرية استثمار الأموال والمشروعات فى تونس بعد النص على ضمانات مشددة تمنع الحكومة التونسية من ممارسة حقوقها التشريعية ازاء الشركات ورءوس الأموال الأجنبية • وتنص المادة ٣٥ ، على انه لا يجوز تغيير التشريع الخاص بالجمعيات والشركات ، القائم عند توقيع هذه الاتفاقية الا اذا كان المراد بهذا التعديل مطابقة القانون الفرنسى ، وكذلك تعهدت الحكومة التونسية بألا تتدخل فى نظام الملكية للأراضى الزراعية • وهو النظام الذى أتاح للمستوطنين امتلاك مساحات شاسعة ، هذا علاوة على حرية تنقل رءوس الأموال دون قيد •

ولما كانت الخزانة الفرنسية قد تعهدت بتقديم المساعدات والقروض ، فقد نص على انه لا يجوز للحكومة التونسية عقد قروض اجنبية دون موافقة الحكومة الفرنسية (مادة ٢) (١) •

---

(١) نصوص هذه الاتفاقيات منشورة على حدة بالعربية والفرنسية •

الفصل السابع عشر

فى مراكش

- ١ -

لم تكن مرحلة المقاومة المسلحة قد انتهت بعد ، حينما بدأ الوطنيون فى مراكش نضالهم على الصعيد السياسى . واذا كان الاسلام قد لعب دورا اساسيا فى بعث الحركة الوطنية التونسية ، فان اثره فى مراكش كان اقوى . ويدعى الكتاب الفرنسيون بأن الوطنية المراكشية نتاج لعهد الحماية ، لأن فكرة الارتباط باقليم معين لم تكن موجودة قبل ذلك العهد الذى جعل من مراكش وحدة سياسية واضحة المعالم .

واذا صح ذلك من بعض الوجوه ، فان ردنا على تلك الدعوة ، هو أن الاسلام كان بديلا لفكرة الاقليم عند نشأة الروح الوطنية المراكشية .

ولا يعنى هذا خلو الوطنية المراكشية تماما من فكرة الوطن الجغرافى والقارىء لكتابات الوطنيين يلمح احساسا بالأمجاد التاريخية الخاصة بمراكش . فهم يشيدون بذلك القطر الذى كان مركزا لدولة الموحدين وتزعمه للمغرب آنذاك . ويشيرون الى صمود دولة الأشراف السعديين أمام التوسع العثمانى ونضالها فى وجه الأطماع الأيبيرية . ثم ان كفاح عبد الكريم الخطابى ما يزال مثلا رائعا يشهد بمجد مراكش فى الحاضر مثلما كان فى الماضى .

دليل آخر على دحض الحجة الفرنسية ، وهو وجود حركة التجديد فى مراكش منذ أوائل القرن العشرين ، بل ظهور حركة دستورية عند تولى السلطان عبد الحفيظ للحكم سنة ١٩٠٧ ، وان لم تكن هذه الحركات فى الحقيقة قد بلغت نفس الدرجة من التقدم التى بلغتها فى تونس قبل عهد الحماية (١) .

---

(١) يروى الفاسى مشروعا مفصلا لدستور مراكشى سنة ١٩٠٧ انظر ص ١١٤ ، ١١٥ .

اما اهمية الباعث الاسلامى فتتمثل فى الأمور الآتية :

انتشار الطرق الصوفية ، ولكن هذه الطرق التى كانت فى القرن السادس عشر اداة بعث للجهاد ، اصبحت منذ تجديد الصراع مع أوربا فى القرن ١٩ ، اداة هدم وخيانة الا فيما ندر . فقد كان ماء العينين زعيم المقاومة فى الجنوب من رجال الطرق يتبع نفس اساليبهم القائمة على الخرافات للدعاية لنفسه . وهو على اتصال بالحركة السنوسية ، التى هى ايضا طريقة صوفية . غير ان معظم الطرق تعاونت آنذاك مع الاستعمار الأجنبى (١) .

فمثلا تعاونت الوزانية ذات النفوذ فى الجنوب الشرقى مع السلطات الفرنسية فى الجزائر . وكذلك قام عبد الحى الكتانى زعيم الطريقة الكتانية الحديثة ، بدور مخز خلال الأزمة المراكشية قبيل الحماية فقد تعاون مع ممثلى فرنسا ضد السلطان عبد الحفيظ . ونتج عن ذلك ان اهتم السلطان بتأييد حركة الانبعاث الاسلامى المضادة واعنى بذلك الحركة السلفية .

ولا يقتصر دور الحركة السلفية فى كفاح الاستعمار الأوربى على مراكش . فهى حركة متصله الحلقات مثلها جمال الدين الأفغانى فى أقصى المشرق الاسلامى ، كما مثلها ابو شعيب الدكالى ومحمد بن العربى العلوى فى المغرب الاقصى . ويعتبر علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال نفسه نتاجا لهذه الحركة ، فقد تلقى مبادئها على يد ابن العربى فى جامع القرويين ، بينما كان الدكالى ينشر نفس الدعوة فى الرباط . وقد كانت مهمة صعبة حقا ان تقتلع من اذهان الشعب الآثار العميقة التى تركتها التقاليد الصوفية على مر الأزمنة . ومما لا شك فيه أن موقف الصوفية من الاستعمار الأوروبى قد سهل عليه هذه المهمة .

ثم جاء الظهير البربرى فى سنة ١٩٣٠ ليؤكد الصفة الاسلامية للحركة الوطنية عند نشأتها . فان اول تشكيل منظم لتلك الحركة كان رد فعل مباشر لهذا الظهير . وقد اعتبر الظهير كما أشرنا من قبل ، سياسة تبشيرية تهدف الى تنصير البربر بالقوة . وتعاون شكيب ارسلان مع تلامذته المغاربة لاثبات هذه الحقيقة فى جميع اقطار العالم الاسلامى ، وحاول بنفسه دخول مراكش بهذه المناسبة ، ولكن السلطات الفرنسية أبعدته .

---

(١) أنظر عن موضوع الطرق .

Odinot - le role politique des Confrèries Religieuses et Zaouias au Maroc.

ولما كان الأمير ارسلان ، الذي ينتمي الى جبل لبنان ، من رواد فكرة العروبة فقد اتاح له الظهير الفرصة لكي يحث زعماء المغرب ـ وكلهم من حوارييه الذين اتصلوا[1] به فى مكتبه بجنيف على تطعيم الوطنية الاسلامية بفكرة العروبة وان كان الاسلام ظل مقدما عند الوطنيين فى مراكش حتى بعد الاستقلال .

وقد عرف الظهير البربرى العالم الاسلامى بمشكلة مراكش قبل غيرها من مشاكل الشمال الأفريقي . غير ان هذا الاهتمام ارتكز على المستوى الدينى ، فاهتمت به فى مصر جماعات مثل الشبان المسلمين وجمعية التوجيه الاسلامى ورجال الأزهر ، ومجلة المنار ، التى كان يصدرها رشيد رضا .

٢

كتلة العمل المراكشى

وفى مراكش بدأ الشباب حركتهم السياسية على هيئة جمعيات خاصة ذات أهداف تعليمية واجتماعية ، فيعزى الى عدد من صغار الشبان الذين تخرجوا فى المدارس الفرنسية تأليف جمعية من هذا النوع تعرف بجماعة انصار الحق . وكان ابرز شخصية فيها هو احمد بلافريج الذى جمع الى دراسته الفرنسية الأولى ثقافة عربية تلقاها فى جامعة القاهرة . وكانت الرباط مثل الدار البيضاء من المدن المراكشية التى تأثرت اجتماعيا بالاستعمار الفرنسى . اما فاس التى عاشت بعيدة عن هذا التأثر ، فقد شهدت قيام الجمعيات الدينية التى نشأت اصلا لمجابهة الطرق الصوفية وعقائدها ، ثم تحولت بحكم ظروف مراكش الى الاهتمام بالشئون السياسية .

وكان علال الفاسى من ابرز شباب القرويين الذين روجوا للدعوة السلفية . وعندما اصبح مدرسا بهذه الجامعة الدينية ، استطاع ان يحول دروسه الدينية الى محاضرات فى التربية القومية ، محرجا بذلك الاقامة العامة التى لم يكن من السهل عليها التدخل فى شئون الجامعة الدينية . وعندما علم شباب فاس بنشاط اخوانهم فى الرباط عمل كل فريق على التقرب من الآخر ، حتى كونوا نواة كتلة العمل المراكشى التى ستظهر كحركة سياسية واسعة النطاق بعد صدور الظهير البربرى .

ذلك أن نشاط تلك الجمعيات ظل محصورا داخل الفئات المستنيرة ،

حتى اذا جاءت الاقامة ومست بالظهير البربرى العقائد الدينية . استطاع هؤلاء المستنيرون أن يقوموا بالدعاية الوطنية فيجدوا لها صدى بعيدا بين عامة الشعب . وبدات مدن مراكش تشهد المظاهرات ، ويتعرض قادتها للاعتقالات . ولم تمر هـــذه الحوادث دون أن تترك اثرا فى السياسة الفرنسية ، فقد اعلنت الاقامة أن تطبيق الظهير البربرى امر اختيارى . وبناءا عليه أتت وفود من ايت زمور ، وآيت يوسى ، تعلن رفضها للظهير ثم لوحظ أن الاقامة العامة لم تكن جادة فى اعلانها .

وعلى ذلك استمر الشـــباب فى شن حملته حتى استطـــاع فى سنة ١٩٣٢ أن يصدر اول مجلة باسم الكتلة المراكشية للعمل . كـــانت تصدر في باريس باسم مجلة المغرب وفى مراكش ، باللغة الفرنسية ايضا . باسم مجلة العمل المراكشى .

وحرصت الكتلة على توثيق صـــلتها بالمنطقة الخليفية . فتعاون علال الفاسى مع عبد الخالق الطريس وعبد السلام بنونة لانشاء فروع للكتلة فى الشـــمال . وذلك تثبيتا لفكرة وحدة الوطن التى سعت اليها الكتلة .

لم تكن الكتلة حتى ذلك الوقت حزبا ســـياسيا بالمعنى التنظيمى المعروف . وانمـــا هى تجمع للشباب المستنير على اختلاف ثقافاته . وفى سنة ١٩٣٤ نزلت الكتلة الى ميدان العمل الجماهيرى . وذلك بمناسبة زيـــارة السلطان لفاس فى مايو ١٩٣٤ وتدخل الاقامة العامة لمنع السلطان من الصلاة فى جامع القرويين ، احد معاقل الكتلة . والواقع أن زعماء الكتلة وخاصة علال الفاسى قـــد اجتذبوا محمد بن يوسف اجتذابا الى الحركة الوطنية بتكرار تصريحاتهم بالولاء للعرش ورغبتهم فى أن يتركوا للسلطان مطلق السلطات فى هذه المرحلة الأولى من تطـور مراكش .

ولكن مشاركة السلطان للحركة الوطنية قد تمت تدريجيا . فبدا حياته بالتعاون التـــام مع الاقامة وانتهى بتزعم الحركة الوطنية .

وبفضـــل كتلة العمل المراكشى (١) ذاق السلطـــان للمرة الأولى سنة ١٩٣٤ طعم الشعبية ، لا كشخص مقدس يمنح البركة ، بل كزعيم للجماهير . ولم يغير الوطنيون موقفهم من السلطان حينما اصـــدر محمد الخامس بيانا يستنكر فيه هذه المظاهرات ، لأنهم كـانوا يدركون ظروفه الصعبة فى مواجهة الاقامة العامة .

---

(١) Le Tourne au L'afrique du Nord musulmane

كذلك يرجع الى هؤلاء الوطنيين الفضل فى اضفاء تقاليد الملكية العصرية على السلطنة العتيقـــه • فهم الذين استنوا الاحتفـــال بعيد الجلوس واطلقوا لقب الملك بدلا من السلطان ، واعلنوا الحسن وليـــا للعهد ، ولم يكن للسلطنة نظـــام وراثى محدد • لذلك يرجح ان يكون السلطان قـــد تحول عاطفيا منذئذ الى جـــانب الحركـــة الوطنية ، وان لم يشأ ان يصرح بذلك •

وكان برنامج الكتلة الذى نشرته فى نوفمبر ١٩٣٤ متواضعا جدا ، يدل على أن واضعيه كانوا يريدون البدء بالاصلاحات الداخلية •ويشعرون بأن حالة مراكش تستدعى المرور بمرحلة طويلة تستعين خلالها بالحماية الفرنسية • فركزوا نقدهم على نظام الادارة المباشرة وطالبوا بتنفيذ روح الحماية ، أى اقتصـــارها على النصح والارشاد • وقد فصل هـــذا البرنامج الاصلاحات اللازمة فى مختلف الميادين (١) •

فبالنسبة للادارة طالب البرنامج بفتح باب الوظائف امام المستنيرين من المراكشيين حتى يتدربوا على شئون الحكم • وبضرورة فصل السلطات القضائية عن السلطات الادارية • ذلك ان ظهيرا صدر منذ سنة ١٩١٢ ، يمنح القواد والباشوات حق الفصل فى الشئون المدنيـــة والجنائية ، بشرط الا يتجاوز ذلك حدا معينا من العقوبات ، واساء الباشوات استخدام هذا الحق • فطالب البرنامج بفصل السلطات القضائية وتعيين الشباب المؤهل فى السلك القضائى مع توحيده بالنسبة لجميع انحـــاء البلاد • وهذا يعنى الغـــاء الظهير البربرى ••

كذلك طالبت الكتلة بتأسيس مجالس بلدية ومجالس للطوائف على غرار المجالس المخصصة للمستوطنين • على أن تكون هذه ، كمـــا علق عـــلال الفاسى مرحلة اولى نحو الحكم النيابى ؛ ولكن يبقى السلطان فى هذه المرحلة مالكا للسلطتين التشريعية والتنفيذية •

وفى ميدان الاقتصاد طالبت بتطبيق ميثاق الجزيرة ، أى احترام مبدأ الباب المفتوح ، نظرا لأن الصناعة الوطنية لم تكن قد تطورت بعد بحيث تحتـــاج الى حمـــاية جمركية • وانما انتقد البرنامج سياسة فرنسـا الاحتكارية • كذلك اهتم البرنامج بحق العمـــال المراكشيين فى تكوين النقابات أسوة بالأوربيين •

---

(١) Le mouvement national bureau de documentation et d'information du parti de L'istiqlal 1946.

أما فى ميدان التعليم ، فقد فترح البرنامج توحيد التعليم فى جميع انحاء البلاد • ومغزى ذلك ، الغاء المدارس البربرية التى انشئت أصلا لأغراض سياسية • وتعميم المدارس الابتدائية ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالتعليم المهنى ، وارسال البعثات الى فرنسا ودول الشرق العربى • هذا علاوة على الاصلاحات الاجتماعية التى فصلها البرنامج •

ونظرا لاعتدال هذه المطالب ، فقد قبلت الاقامة العامة مبدأ مناقشته • ولكنها امضت فى ذلك وقتا طويلا ، حتى قام المستوطنون يحتجون على التفاوض مع الوطنيين سيما وأن البرنامج احتوى على مبدأ حماية صغار الملاك الوطنيين من الاستعمار الرسمى • وتكاتف المستوطنون الزراعيون مع الموظفين الاداريين الذين كثروا تبعا لنظام الادارة المباشرة واصبحوا الصق بالمستوطنين منهم بالأداة الحكومية • وطالب الموظفون بتمثيلهم فى مجلس الحكومة الاستشارى أسوة بالغرف الزراعية والصناعية مع المطالبة بتوسيع سلطاته ، فلا يجوز للاقامة العامة اتخاذ اى اجراء ازاء المطالب الوطنية بدون موافقتهم ، وتلبية لهذه الرغبات ، عينت حكومة باريس مقيما عاما معروفا بتأييده لمستوطنى شمال افريقيا وهو بيرتون ، الذى سبق أن عرفنا سياسته فى تونس •

وكانت الكتلة ، مثل غيرها من الهيئات الوطنية فى شمال أفريقيا ، على اتصال باليسار الفرنسى • فاملت خيرا فى حكومة الجبهة الشعبية التى انتصرت فى انتخابات مايو ١٩٣٦ ولكنهم لم يكونوا أحسن حظا من اخوانهم فى تونس والجزائر • بل ان حكومة الجبهة أبقت على بيرتون مقيما الى أن وقع انقلاب فرانكو المعروف • فخشيت أن يقوم بيرتون بنفس المحاولة بالنسبة لفرنسا ، معتمدا على مركزه القوى فى شمال أفريقيا • ولذلك قررت عزله فى أكتوبر ١٩٣٦ • واختارت خلفا له الجنرال نوجيس ولم يكن أقل عنفا من سابقه فى محاربة الوطنيين •

٣

انشقاق الكتلة

ابتدعت كتلة العمل المراكشى عدة وسائل للتعبير عن نشاطها السياسى فى هذه المرحلة الأولى ، منها اصدار المجلات والصحف ، ولم تكن الصحافة العربية قد نضجت سياسيا ، لأن القليل منها الذى صدر فى البلاد كان يشرف عليه لبنانيون • ومن بين هذه الوسائل انشاء المدارس الحرة تحت ستار التعليم الدينى ، والا تعرضت للاغلاق • وقد ضمت هذه المدارس نحو ١٥٠٠ تلميذ فى سنة ١٩٣٦ • ومنها أيضا

اشراك أصحاب الحرف والصنائع فى الحركة الوطنية ، اذ وجدوا فى هذه الفئة مجالا خصبا للاشتراك فى المعارضة ، لأنهم تأثروا بالصناعة الحديثة وكسدت تجارتهم واخيرا حرصت الكتلة على اجتذاب السلطان للحركة الوطنية .

لم يكن نوجيس افضل كثيرا من سلفه ، وقد عرف بكثرة تقلباته ، فهو عندما تولى الاقامة العامة تظاهر باتباع سياسة جديدة واعلن عن نيته فى اطلاق الحريات . وفعلا استطاعت الكتلة أن تعيد تحرير صحفها ، وخيل للقائمين بها أن الوقت قد حان لتشكيل حزب رسمى منظم . وشرع علال الفاسى مع محمد الوزانى فى تنظيم الحزب على أساس ان يتكون من لجنة تنفيذية ، ومجلس وطنى ، ولجان فنية وفروع ، وتجتمع هذه الفروع فى مؤتمر وطنى لانتخاب لجنته التنفيذية .

قررت الكتلة انتخاب لجنة مؤقتة ، الى ان تسمح الظروف بعقد مؤتمرها الوطنى ، وأسفرت الانتخابات عن الآتى :

علال الفاسى	رئيس
محمد الوزانى	امين عام
احمد مكوار	امين صندوق
محمد اليزيدى	اعضاء
عمر عبد الجليل	اعضاء
عبد العزيز بن ادريس	اعضاء
محمد غازى	اعضاء

وعلى أثر ذلك أعلن الوزانى انسحابه وتاسيس حزب مستقل باسم حزب الشعب ، ويستنتج من حديث الفاسى ، أن انسحاب الوزانى على أثر اعلان تكوين اللجنة انما كان مرده عدم رضاه عن تلك النتيجة (١) والحقيقة أن الانشقاق كان يخفى وراءه خلافات عقائدية . فالوزانى ينتمى الى أسرة ارستقراطية ، درس مثل كثير من أبناء هذه الطبقة فى مدرسة العلوم السياسية فى باريس فهو متشبع بالثقافة الغربية ، ويرى الاهتمام بتطوير مراكش اجتماعيا وسياسيا فى اطار الحضارة الغربية . ويركز اهتمامه على تطبيق الحكم النيابى .

واذا كان الفريق المحافظ من الكتلة يوافق مبدئيا على الحكم

---

(١) الفاسى ص ٢٢٤ .

الدستورى ، فانهم يلحون فى ربطه بالنظام الملكى • وقد استمر هذا الخلاف فى التفكير الى ان بعث الحزبان ، بعد الحرب العالمية الثانية ، باسمين جديدين : حزب الاستقلال ، وحزب الشورى والاستقلال •

وقد تميز الحزب الوطنى عن منافسه بالاهتمام بربط مراكش بالعروبة والاسلام كما سيتضح ذلك عند بيان برنامجه • ومن ثم يمكن القول بأن الخلاف بين فرعى الكتلة ، يقابل الخلاف بين الدستوريين القدامى والمحدثين فى تونس ، مع هذا الفارق ، وهو أن الخلافات العقائدية لم تؤد بالزعماء الوطنيين فى مراكش الى الانقسام فى مواجهة السلطات الفرنسية •

استمرت اللجنة التنفيذية فى عملها باسم الكتلة ، بعد أن اختارت أحمد بلافريج للأمانة العامة • ولكن السلطات الفرنسية راعها النشاط الجديد الذى دب فى الحزب ، فأعلنت حله فى ١٨ مارس ١٩٣٧ • ولم يلبث الفاسى وصحبه ان أعادوا تكوين منظمتهم تحت اسم جديد ، هو الحزب الوطنى لتحقيق المطالب المغربية ، بعد أن حذفوا من شروط عضويته يمين الولاء للكتلة ، باعتبار أن الاقامة قد تعللت بهذا القسم عند اصدار قرار الحل ، فادعت بأنه يتضمن فكرة الولاء لهيئة غير الهيئة الشرعية الوحيدة فى البلاد ، وهى السلطان • واستمر فى اصدار نفس الجرائد التى كانت تصدرها الكتلة منذ أواخر سنة ١٩٣٦ ، وهى الأطلس بالعربية والعمل الشعبى بالفرنسية •

وقد استطاع الحزب بعد جهود متواصلة ان يظفر باعتراف رسمى ، وان ينشر مبادئه : التى توضح بجلاء نزعة أصحابه الدينية •

فهى تعلن أن المغرب بلاد متمسكة كامل التمسك بالاسلام • وان الاصلاحات فى جميع الميادين ، بما فى ذلك النظام النيابى والانتخابى ، لابد وأن تستمد من الشريعة الاسلامية • كذلك طالب الحزب بمكافحة التبشير فى بلاد البربر ، فكان يتتبع الحفلات الدينية التبشيرية ، ويقابلها باحياء الذكريات الاسلامية كالمولد النبوى وخلافه •

كذلك أسس الحزب لجانا خاصة بالتقويم الخلقى •

ومما يسترعى الانتباه أن الحزب خصص احدى لجانه للدفاع عن قضية فلسطين • وكل هذه أمور تبرز الفرق بين اتجاه الحزب الوطنى وبين حزب الشعب • وتنم عن التربية الدينية التى طبعت زعيمه علال الفاسى •

ومن حيث نظام الحكم : اعلن الحزب صراحة تمسكه بالنظام الملكى كأساس للوحدة الوطنية ، مذكرا بأن البلاد لم تعرف مدة ١٤ قرنا شكلا للحكم غير الملكية وهذا لا يعنى ابدا ان الملكية لا تتطور الى شكل دستورى على غرار ما يجرى فى انجلترا او فى بعض البلاد الاسلامية اليوم (١) .

لم تطل حياة الحزب الوطنى ، فقد لاحقه الحل فى اكتوبر ١٩٣٧ . وذلك على اثر الحوادث التى وقعت فى مكناس بسبب تحيز الادارة فى توزيع المياه لصالح بعض المستوطنين الزراعيين ، فعقد الحزب مؤتمرا فى ٢٣ اكتوبر ١٩٣٧ ، استنكر فيه التعدى على الحريات العامة وعلى ملكيات الوطنيين . واعلن تصميمه على مقاومة سياسة نوجيس . وعلى اثر ذلك فى ٢٥ اكتوبر حل الحزب ، بل اعتقل زعماؤه وشردوا . وكان مصير الفاسى هو النفى الى الجابون فى افريقيا الاستوائية حيث استمر معتقلا مدة ٩ سنوات ١٩٣٧ ــ ١٩٤٦ .

توطدت الصلات بين الوطنيين فى المنطقة الخليفية وبين اخوانهم فى الجنوب وقد مارسوا نشاطهم باسم كتلة العمل ، وذلك قبل أن يتفرقوا الى حزبين سنة ١٩٣٦ كما حدث فى الجنوب . وبالرغم من أن اسبانيا سارت على نفس طريقـــة الادارة المباشرة الا ان الوطنيين فى الشمال لم يصطدموا بروح الاستعلاء التى تميز بها المستوطنون الفرنسيون ،

أما اسبانيا فلم تحارب الثقـــافة العربية بنفس الشدة ، ولم تسع للتفريق بين عنصرى السكان ، بل ان التاثير كان متبادلا بين المراكشيين والاسبان . ولم يستنكف هؤلاء من دعوة الجيش المرابط فى مراكش ، وهو يتالف من جند مغاربة يقودهم ضباط اسبان لاخماد ثورة العمال فى شمال اسبانيا سنة ١٩٣٥ . كذلك اعتمد فرانكو فى الحرب الأهلية التى خاضها من سنة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ ، على عدد كبير من الجـــــند المغاربة . ومن المعروف انه بدأ حركته انطلاقا من الحاميات الاسبانية فى مراكش (٢) .

وفى هذه الأثناء حاولت حكومة الجمهورية فى برشلونة ، المعـادية لفرانكو . اغراء رجال الكتلة بالوعود . ولكنهم رفضوا التعاون الا بعـــد حصولهم على شروط مقدمة ، من بينها استقلال المنطقة الخليفية . ومع أن حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا كانت تميل الى حكومة الجمهورية الاسبانية ، التى تتالف مثلها من الاشتراكيين والشيوعيين ، الا انها رفضت

---

(١) نفس المرجع ص ٢٣٢ وما بعدها .

(٢) انظـر : Mellor p. 90 S. Q.

وهو يفصل الدور الهام الذى قام بــه المغاربة فى حركة فرانكو .

تلك السياسة ، لأنها تهدد بانتشار الروح الاستقلالية • أما المستوطنون الفرنسيون فاظهروا ترحيبا شديدا بحركة فرانكو •

ورأى الكوديلو الاسبانى (١) أن يسابق حكومة برشلونة ، فى استرضاء المراكشيين ، فاطلق حرية الصحافة وابدى استعدادا للتفاوض مع زعمائهم • وقد نتج عن هذا الوضع ظهور زعيمين من زعماء الكتلة ، هما عبد الخالق الطريس ، ومكي الناصرى ، فاسس الأول حزب الاصلاح، والثانى حزب الوحدة المغربية دون أن يكون بينهما خلاف على المبادىء فكلاهما متمسك بمبادىء الكتلة لا سيما ربط مراكش بالعروبة والاسلام • وعندما تحصل مراكش على استقلالها ، سيعود هؤلاء جميعا الى الانضواء تحت لواء حزب الاستقلال •

وقد حاول حزب الاصلاح تشكيل منظمات عسكرية على غرار هيئة الفالانج الاسبانية ، فلم يسمح فرانكو باقامة مثل هذه التشكيلات • ومع ذلك فقد تفوق حزب الاصلاح على منافسه من حيث القدرة على اكتساب الأنصار •

وتمشيا مع سياسته الجديدة ، أعلن فرانكو عن منح الوطنيين وزارتين : الأوقاف والمعارف ، على أن تكونا تابعتين للادارة الخليفية • وعلى هذا الأساس قبل الطريس تولى وزارة الحبوس ، وداود وزارة المعارف • وما لبثا أن تبينا أن الاقامة العامة مازالت تمارس اشرافها على الوزارتين بواسطة الصدر الأعظم ، فقررا الاستقالة • ومما يجدر بالملاحظة ان داود ، حاول أثناء الفترة القصيرة التي تولى فيها وزارة المعارف ، أن يوطد العلاقات الثقافية بين المنطقة الخليفية وبين مصر • ولم تعرقل اسبانيا ،مثل فرنسا حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، تأكيد هذه الروابط العربية • ولكنها كانت مدفوعة في سياستها بدافع الحسد نحو الشريك الذى فاز بالقسط الأكبر من الغنيمة •

كما أن الخلاف المذهبى بين اسبانيا الفاشية وبين فرنسا ، في السياسة الأوربية العامة • قد ساعد على ايجاد الهوة بين البلدين فى سياستهما المغربية • وسيتبين هذا الوضع بصورة أوضح عند الحديث عن موقف اسبانيا من نفى السلطان محمد الخامس سنة ١٩٥٣ •

---

(١) كلمة كوديلو بالاسبانية تعنى الزعيم •

٤

الحرب ومولد حزب الاستقلال

اكتسب موضوع الصلة بالمحور ، بعض الأهمية فى المغرب فى فترة ما بعد الحرب • ويشبه المغرب فى ذلك كثيرا من بلاد الشرق الأوسط التى أثيرت امامها تلك المشكلة بمناسبة مطالبها بالتحرر من النظام الاستعمارى • فبرر الزعماء الوطنيون موقفهم بالمساعدات التى قدموها لقضية الحلفاء • بينما نفت الدول الاستعمارية هذه الحقيقة ، وحاولت أن تلصق بالوطنيين تهمة التعاون • او على الأقل الميل الى المحور •

ومما لا شك فيه ان مراكش الرسمية ممثلة في شخص السلطان ، قد ابدت تأييدا صادقا لفرنسا • فأعلن السلطان فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، اى يوم قيام الحرب « من الآن والى اليوم الذى تكلل فيه جهود فرنسا وحلفائها بالنصر ، يجب علينا ان نقدم لها كل مساعدة دون اى تحفظ ، ولن نشح عليها بمواردنا ولن نتردد فى تقديم اى تضحية » ولما اضطرت فرنسا الى التسليم في يونيو ١٩٤٠ ابدى السلطان تأثره الشديد • بيد أن سياسة حكومة فيشى نحو المستعمرات أفقدت السلطان الثقة بفرنسا •

وبالرغم من ان الألمان ابدوا نشاطا فى مراكش فى فترة صعود نجمهم ، الا انهم لم يجدوا صدى لدى الوطنيين المغاربة • وكانوا يمارسون نشاطهم عن طريق منطقة النفوذ الاسبانية • ولعل الوطنيين فى مراكش كانوا يذكرون سياسة المانيا فى اوائل القرن ، وكيف انها تظاهرت بالدفاع عن استقلال البلاد ، ثم تبين أن ذلك الموقف لم يكن سوى أداة لمساومات السياسة الألمانية • كما أن نزعة هتلر العنصرية ، وتعهده لفيشى باحترام الامبراطورية ، كان يتناقض وادعاءات بعض المبعوثين الألمان ، مع رغبتهم فى مساعدة الوطنيين •

وقد ترك الألمان حسب اتفاقية الهدنة لحكومة فيشى ، حق الاحتفاظ بقواتها الأساسية مع أسلحتها فى شمال أفريقيا • وسمحت بزيادتها الى ١٢٠ الف رجل ، رابط نصفهم فى مراكش • ولذلك أصبح موقف تلك القوات مشكلة بالنسبة للحلفاء حينما قرروا فتح جبهة فى شمال افريقيا قبل أوربا • وتكررت تصريحات فيشى قُبَيْل نزول الحلفاء عن نيتها فى الدفاع عن شمال افريقيا • وشارك المستوطنون حكومتهم هذا الشعور ، خاصة وانهم كانوا ساخطين على السياسة الأنجلوامريكية، منذ تصريح الأطلسى الذى تضمن حق تقرير المصير •

ومع ذلك فقد بنى الأمريكيون خططهم السياسية فى شمال افريقيا على اساس استرضاء السلطات الفرنسية • فابقوا العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي واكثروا من انشاء القنصليات فى شمال افريقيا • ووقعوا اتفاقا سريا مع الجنرال الفرنسى جيرو لكى يمهد الطريق للتعاون الفرنسى الأمريكى ، دون اللجوء الى ديجول ، لانه اعتبر خصما للأوساط الاستعمارية فى شمال أفريقيا •

ولم يدخل الأمريكيون ، المغاربة فى حسابهم عند رسم تلك الخطط ، بحجة أن انتشار الجهل والبؤس والقبلية ، يفقدهم التاثير على مجريات الحوادث • ولم ترد سوى اشارات عابرة الى احتمال الاستفادة من الامير عبد الكريم الخطابى ، او علال الفاسى ، وكلاهما بالمنفى •

ويقال بأن أنصار ديجول نصحوا الفاسى بالتفاهم مع زعيم فرنسا الحرة ، على سياسته المغربية فى المستقبل • ولكن ديجول بعد ان بلغته مساعى الولايات المتحدة وبريطانيا ، لاطلاق سراح الفاسى ، تراجع عن تلك الخطة حتى لا تتعرض سياسته المغربية لأى من انوع الضغط •

واوشكت الخطة الامريكية الرامية ، الى الاعتماد على الفرنسيين أن تفشل حينما شرعت فى تنفيذ غزو افريقيا فى ٨ نوفمبر ١٩٤٢ ، وكان من المقرر أن تبدأ القوات الأمريكية بالنزول على سواحل مراكش المواجهة للاطلسى • وحسب تعليمات فيشى ، تصدى نوجيس فعلا لمقاومة القوات الأمريكية لمدة ثلاثة أيام ، لولا أن تصادف وجود الاميرال درلان ، احد اقطاب فيشى فى الجزائر ، فاعلن استيلاءه على السلطة ، وقراره بايقاف القتال ضد الحلفاء • ولم تتدخل امريكا بعد ذلك لعزل نوجيس •

وعندما انعقد مؤتمر الدار البيضاء بين تشرشل ، وروزفلت فى يناير ١٩٤٣ انتهز الرئيس الأمريكى الفرصة فقابل السلطان بدون وساطة المقيم العام ، كما تقضى معاهدة الحماية (١) ، واعتبر الفرنسيون ذلك دليلا على أن السياسة الأمريكية ستؤيد فيما بعد مطالب مراكش الوطنية • ولا يستبعد أن يكون روزفلت قد تحول فعلا الى تلك الفكرة كما يبدو من تصريحه لابن سعود فيما بعد ، ولكن حتى لو عاش روزفلت ما كانت الولايات المتحدة تستطيع ان تناصب فرنسا العداء من أجل مراكش •

ويعزو الكتاب الفرنسيون تحول السلطان الى مشاركة الزعماء الوطنيين فى كفاحهم فى المرحلة التالية ، الى تلك المقابلة التى اشعرته بانه

---

(١) Landau, part 5

شخصية دولية ذات شأن ، والى تجاهل الرئيس الأمريكي لهيبة المقيم العام ، وهـذا التفسير يدل على مدى امتهانهم لشخصية السلطان .
والواقع ان هذا التحول قد اتى نتيجـة لتطور تدريجي فى شخصية محمد الخامس وآرائه .

فقد كـان محمد هو الابن الثالث للسلطان يوسف ، فلم يعن والده بتدريبه على شئون الحكم . وعندما مات أبوه سنة ١٩٢٧ ، لم يكن قد تجاوز بعد الثامنة عشرة وخلافا للعادة المتبعة ، كان المخزن هو الذى اعلن بيعته بدون مشاركة علماء القرويين كما تقضى التقاليد . ولذلك صـار من الشائع ان للاقامة العامة يدا فى اختياره . وقد شب محمد على رؤية أبيه يستسلم للاقامة . وكل هذه العوامل تفسر لنا كيف ساير السلطان الجديد السياسة الفرنسية فى بداية حكمه ، الى حـد اصدار الظهير البربرى فى سنة ١٩٣٠ ، ولكن السلطان لم يرض لنفسه بهذا الوضع ، فاقبل على الاطلاع وعلى دراسة الأوراق التى تقدم له . ومنذ ظهور كتلة العمل وهو يحاول مقاومة الفرنسيين فى اتخاذه اداة للتنكيل بها . فكان يترك للصدر الأعظم اصدار البيانات المعادية لها ، على انه لم ينتقل الى المساهمة فى الحركة الوطنية ايجابيا الا بعد سنة ١٩٤٣ ، وفى هـذا العام آلت السلطة الفعلية فى شمال أفريقيا الى ديجول ، وذلك حين اصبح رئيسا للجنة التحرير الوطنى الفرنسية فى الجزائر ، ولم يغير ديجـول شيئا من سياسة فيشى الاستبدادية نحو مراكش ، فهو قد عزل نوجيس ولكنه عين خلفا له جبريل بيبو . وقد عمل بيبو مندوبا ساميا لفرنسا فى سوريا ولبنان قبيل الحرب ، وعلى يديه عطل دستور هذين البلدين فلم يرج الوطنيون من ورائه خيرا . ومن جهة أخرى ادركوا أن الاعتماد على الولايات المتحدة وهم من الأوهـام ، ولذلك قرروا الاعتماد على انفسهم .

فى يناير ١٩٤٤ ، وبينما كان زعماء البلاد فى المنفى ، اعـاد الوطنيون تشكيل حزب جديد باسم حـزب الاستقلال ، يعتمد اساسا على بقايا الحزب الوطنى مع توسيع قاعدته . فمثلت فى مؤتمر الحزب جمعيات المدرسين فى مدن مراكش المختلفة وكـانت ممثلة رسميا فى مجلس شورى الحكومة . وكذلك كبار الموظفين فى المخزن واساتذة القرويين . وقد استعان المؤتمر بالطلبة الذين كـان الحزب الوطنى أوفدهم للدراسة فى القاهرة . وظهر احمد بلا فريج كمحور لهذا النشاط أثناء غيـاب الفاسى .

ويعتبر مؤتمر ١١ يناير ١٩٤٤ تحولا فى تاريخ الحركة الوطنية ، لا لأنه تمخض عن تأسيس حزب الاستقلال ، اكبر الأحزاب السياسية فى مراكش فحسب ! بل لأنه قرر أيضا العدول عن سياسة الاستقلال على

مراحل . فطالب باسقاط الحماية مباشرة كشرط مقدم للتفاوض مع فرنسا . وشهدت مراكش فى الأيام التالية لتأسيس حزب الاستقلال المظاهرات الضخمة ، وما يعقب ذلك عادة من تدخل قوات الأمن وازهاق الارواح ، واعتقال لمن بقى حرا من الزعماء الوطنيين . ومع ذلك لم يتوقف نمو الحزب المطرد ، فامتدت فروعه ، حتى الى المناطق البربرية . واصبحت كلمة (الحزب) وحدها ، تعنى عند المراكشيين حزب الاستقلال .

وهذه هى المبادىء التى اعلنها الحزب فى مؤتمر يناير ١٩٤٤ (١).

١ ــ المطالبة باستقلال المغرب ووحدة اراضيه ، والسعى لانضمامه الى هيئة الأمم المتحدة .

٢ ــ توثيق الروابط مع دول العالم عامة ؛ ومع الدول العربية والاسلامية خاصة .

٣ ــ وفيما يتعلق بنظام الحكم : يرى الحزب أن الأسرة الحاكمة، اسرة وطنية ويعلن ولاءه لها . وينادى فى نفس الوقت بتطبيق الملكية الدستورية ، ومنح الحريات الديمقراطية لجميع افراد الشعب . ومنذ ذلك الوقت . استبدل الحزب لقب السلطان بالملك . واطلق عليه الملك محمد الخامس .

رفعت هذه المطالب الى السلطان فألف لجنة لدراستها ، واظهر منذ البداية عطفه على الحزب ومبادئه . وظل محافظا على هذا العطف حتى حصلت مراكش على استقلالها . فاختار معظم وزرائه من بين حزب الاستقلال ذلك ان مطلب الحزب الخاص باقامة ملكية دستورية لم ينطو قط على نقد للنظام الملكى القائم . بل على العكس كان السلطان نفسه يدعو الى الأخذ بالنظام الدستورى ، طالما ان سلطته المطلقة المزعومة لم تكن بيده بل بيد الاقامة العامة . كذلك التقى محمد الخامس مع حزب الاستقلال فى الايمان بأن وجهة مراكش عربية ، ويؤيد ذلك اشادته بالجامعة العربية فى خطاب شهير القاه بطنجة سنة ١٩٤٧ .

اما رد الفعل فى الاقامة العامة ، فقد كان عنيفا بالرغم من أن بيان حزب الاستقلال الموجه للحكومة الفرنسية صيغ فى عبارات معتدلة. وسرعان ما ارسلت حكومة باريس احد مستشارى وزارة الخارجية ليهدد السلطان . كما أن الادارة الفرنسية فى مراكش بدأت تعتقل الزعماء ، مما ادى الى وقوع صدام بين البوليس الفرنسى وبين الوطنيين فى

---

(١) Parti L'istiqlal. Documents 1944 - 1046 N. I

الدار البيضاء • وكاد هذا الصدام يتحول الى ثورة عامة ، حين امتدت آثاره الى مدينة فاس •

فقد ظل السكان المدنيون فى هذه المدينة العريقة يناضلون قوات البوليس الفرنسي نحو عشرة ايام (من ١ – ١٠ فبراير) •. وكذلك اتسعت حركة الاعتقالات حتى بلغت حسب تقدير المراكشيين خمسة آلاف شخص •

٥

تردد السياسة الفرنسية

تعتبر حوادث فبراير ١٩٤٤ ، بداية الأزمة التى لازمت العلاقات بين القصر الملكى وبين الاقامة العامة • وعندما انتهت الحرب العالمية ، اخذ السلطان يبعث باحتجاجاته العديدة الى الحكومة الفرنسية ، على تماديها فى حركة الاعتقالات وظنت حكومة باريس انها تستطيع التغلب على الأزمة بادخال بعض التغييرات الطفيفة فى ادارة مراكش • فعينت اريك لابون مقيما عاما فى أوائل سنة ١٩٤٦ وهو احد الاشتراكيين الذين عرفوا بدعوتهم الى الاصلاح فى شمال افريقيا •

بدأ لابون أعماله فى مراكش باطلاق سراح معظم المعتقلين السياسيين ومن بينهم علال الفاسى • فماذا كانت حقيقة الاصلاحات التى دعا اليها؟• لقد اشتمل مشروع لابون على اقامة مجالس بلدية منتخبة فى المدن كمرحلة أولى نحو التنظيم النيابى ، ولكن نص على ان يشترك فى هذه المجالس المستوطنون الأوربيون على قدم المساواة مع المراكشيين ، فلم يرض مشروعه احدا من الوطنيين •

اما سياسته الاقتصادية فقد اغضبت المستوطنين ، لانها تقوم على فكرة اشراك رؤوس الأموال الوطنية مع الحكومة الفرنسية لتنفيذ المشروعات ، مثل شركة استخراج الفحم فى جرادة ، والشركة الجوية الفرنسية المغربية • وخيل اليه وهو الاشتراكى المذهب ، ان امتلاك الحكومة الفرنسية لجزء من هذه الشركات او كلها ، يدل على اخلاصه للمبادىء الاشتراكية • الا ان هذا الأسلوب فى الحقيقة تأميم تراث وطنى لصالح دولة اجنبية •

ومثل كثير من دعاة الاصلاح ، ادعى لابون ان مراكش فى حاجة الي

تحسين احوال اهلها المعيشية قبـــل التفكير فى الاستقلال السياسى • ولهذا الفرض شرع فى اقامة قرى جماعية يستغلها الفلاحون المراكشيون، على أن تمدهم الحكومة بالآلات الزراعية الحديثة • واستاء المستوطنون الزراعيون ، لأن هذا سيحرمهم من الأيدى العاملة الرخيصة ، واتهموا المقيم العام بأنه يسعى الى ادخال نظـــام المزارع الجماعية على طريقة السوفييت الى مراكش •

اما رجال الصـــناعة ، وهم عـــادة اقل رجعية من المستوطنين الزراعيين ، فقد ايدوا أولا مشروع لابون لأنهم سيستفيدون منه ماديا • ولما اثيرت مسالة شراء الآلات الزراعية من الولايات المتحدة ، لانها ارخص ثمنا ، عادوا فهاجموا المقيم العام مع زملائهم الزراعيين • وهكذا أصبح اقصاء لابون عن مراكش أمرا محتوما • والواقع أن تجربة لابون القصيرة كان مقدرا لها الفشـــــل ، لأنه ورث جهازا اداريا ليس من المستطاع تغييره بالترقيع والاصلاحات الجزئية •

وكانت الحكومة التى استجابت لرغبات المستوطنين بعزل لابون فى ٤ مايو ١٩٤٧ هى حكومة اشتراكية يراسها رامادييه • ذلك ان الاشتراكيين فى فرنسا كـــانوا يتعاونون حتى ذلك الوقت مع الشيوعيين • ولكنهم شعروا بان تأييد الولايـــات المتحدة الزم لفرنسا فى مواجهـة الظروف الدولية حينذاك • فقرروا أن يكونوا حكومة ائتلافية مع احزاب اليمين • وقد اختار رامادييه احد اليمينيين المعروفين بعدائهم الشديد لحركـات التحرير فى شمال أفريقيا ، وهو جورج بيدو ، لتولى وزارة الخارجية ، واستغل الوزير الجديد خطاب السلطان فى طنجة ، الذى اظهر فيه ميوله العربية كى يقنع الحكومة الفرنسية بتعيين مقيم تتوافر فيـــه الشدة ، ويلبس الرداء العسكرى (الذى لا يرهب المراكشيون سواه ، شأنهم فى ذلك شأن جميع الشعوب البدائية) :

وهكذا وقع الاختيار على الجنرال جوان • ولكى نفهم شعور المقيم الجديد نحو مراكش ، يكفى أن نذكر أنه ابن أحد المستوطنين الفرنسيين بمدينة عنـــابة بالجـــزائر ، وشب على الأفكار الشـــائعة فى اذهان هؤلاء نحو الجنس العربى ، وفضلا عن هذا ، فان الجنرال نفسه يعد من كبار الملاك الزراعيين فى شمال افريقيا ، كما أنه كان موضع ثقة حكومة فيشى والنازيين فى المنطقة •

امتد حكم جوان فى مراكش أربع سنوات ١٩٤٧ ــ ١٩٥١ ، قضى

(١) Julien 360 S. Q.

خلالها على جميع الحريات . واصبح من المستحيل على الوطنيين المراكشيين مزاولة نشاطهم داخل البلاد . ولذلك آثر علال الفاسى الفرار من طنجة الى القاهرة ، حيث لعب دورا كبيرا فى لجنة تحرير المغرب . وتصادف ان لحق به بعد وصوله بقليل ، الأمير عبد الكريم الخطابى ليتولى رئاسة هذه اللجنة . وقيل بهذه المناسبة : ان فرنسا اطلقت امير الريف على امل ان تضعه تحت الاقامة الجبرية فى فرنسا ، وتتخذ منه اداة لتهديد السلطان الذى انضم لصفوف الوطنيين . ولكنه فوت عليهم هذا الغرض حين قرر اللجوء الى مصر .

لم تمنع سياسة العنف الجنرال جوان من ان يقدم بدوره مشروع اصلاح للادارة المراكشية ، لأن التقاليد تقضى بأن يكون لكل مقيم عام جديد مشروعه الخاص . وكان مشروع جوان يهدف فى الظاهر الى زيادة عدد الوزراء المراكشيين . وكانت الوزارات التابعة للمخزن لا تتجاوز ثلاثا : وتختص بشئون القصر والأوقاف علاوة على الصدر الأعظم . فأراد جوان ان يؤسس خمس وزارات وطنية تتولى المالية والصحة والأشغال العامة والقضاء . ولكن على اساس وجود وزارات اخرى يتولاها فرنسيون . والنتيجة الحتمية للتشكيل الجديد ، هى خروج المخزن عن تبعية السلطان ووضعه تحت اشراف الاقامة العامة .

وكان المشروع الثانى يتعلق بتاسيس المجالس البلدية والقروية ، على اساس مناصفة المقاعد بين المستوطنين والوطنيين . وكذلك اعادة تشكيل مجلس الشورى الحكومى وكان يتالف من ثلاثة اقسام : قسمين فرنسيين يمثل احدهما الهيئات الزراعية والصناعية ، ويمثل الآخر عامة المستوطنين . وقسم ثالث مراكشى بالتعيين . وحسب تعديل جوان يتألف مجلس الشورى من قسمين : فرنسى منتخب بالاقتراع العام ، ومراكشى منتخب على درجتين .

أما الاصلاح الثالث فيتعلق باللامركزية الادارية . وهو يهدف فى الحقيقة الى تحطيم ما بقى للسلطان من نفوذ على الباشوات والقواد . واعتبره الوطنيون محاولة لتفكيك وحدة البلاد . وكان المقيم العام مستعدا فوق هذا ، للنظر فى تغيير معاهدة الحماية . ولكن بشرط ان تقبل مراكش مقدما انضمامها الى الاتحاد الفرنسى .

وبالجملة كانت اصلاحات جوان تؤدى الى مبدأ السيادة المزدوجة ، وهو المبدأ الذى لم يسبق ان صرح به الفرنسيون بالنسبة لمراكش ، بعكس ما فعلوا فى تونس . ولم يخف جوان حقيقة هذه الفكرة فى خطاب

القاه في اكاديمية العلوم ، في نوفمبر ١٩٤٩ . وكرد فعل لهذه السياسة ظهرت في مشروعات السلطان التي قدمت فيما بعد للحكومة الفرنسية فكرة التمسك بالسيادة الشريفية الكاملة .

لقد قاوم السلطان ما استطاع سياسة جوان ، ورفض توقيع الظهائر التي قدمت اليه ، فادعى المقيم العام بأن السلطان يعرقل تطوير بلاده نحو النظم الديمقراطية . وانه يريد الاحتفاظ لنفسه بالحكم المطلق . ولجأ جوان الى حيلة عتيقة ، وهي اثارة الطرق الصوفية ، وعلى رأسها عبد الحي الكتاني ، ضد القصر . ولكن هذه الطرق كانت قد اخذت تفقد هيبتها :

وفي صيف سنة ١٩٥٠ ، عادت بعض المحاولات لاحياء المقاومة الوطنية داخل مراكش ، وتمثلت المحاولة الأولى في امتناع بعض الأعضاء المراكشيين بالمجلس الاستشاري ، أو مجلس الحكومة عن حضور الجلسات . فكأن فرنسا خشيت أن يتسع نطاق هذه الحركة ، فدعت السلطان الى زيارة باريس علها أن تحوله عن موقف المعارضة ، وذلك ببذل اقصى ما تستطيع الحكومة الفرنسية بذله من مظاهر الحفاوة والتكريم . ولم يكن محمد الخامس غرا كما توقعت حكومة باريس ، فقد حدد السلطان مطالب بلاده في مذكرتين قدمهما اثناء زيارته للعاصمة الفرنسية في أكتوبر ١٩٥٠ . عبر فيهما ، عن رغبته في اطلاق الحريات العامة ، وتغيير طبيعة العلاقات مع فرنسا . ومغزى هذا المطلب الاخير ، هو اسقاط الحماية مما جعل التفاهم مع حكومة باريس أمرا مستحيلا .

ويعود السلطان الى الرباط دون أن يحصل على شيء ، سوى وعد بتاليف لجنة لدراسة الموضوع . ويشعر الأعضاء المراكشيون الذين قاطعوا مجلس الحكومة بأن هذه المعارضة السلبية لن تجدي ، فيعودون الى حضور الجلسات في ديسمبر ، ويوجه اثنان منهم : هما احمد اليزيدي ، ومحمد الأغزاوي ، نقدا لاذعا للاقامة العامة . وقد وضح الأغزاوي ، كيف تسخر الميزانية لصالح المستوطنين ، فعنفه جوان الذي كان يرأس المجلس ، واصفا اياه بالوقاحة ، وطالبا اليه مغادرة المكان ، فخرج وتبعه بقية الأعضاء المنتخبين وهم ٩ ، كانوا جميعا من انصار حزب الاستقلال .

اما بقية الأعضاء المراكشيين وهم خمسون عضوا ، فقد بقوا في المجلس لانهم اعضاء معينون تختارهم الاقامة العامة . وهكذا قضى على جميع محاولات التفاهم ، وبدأت فترة جديدة من الصراع بين فرنسا وبين الوطنيين ، وعلى رأسهم السلطان محمد بن يوسف :

دور محمد الخامس

اظهر محمد الخامس تأييده للحـــركة الوطنية منذ تأسيس حزب الاستقلال سنة ١٩٤٤ • ولكن هذا التأييد لم يصل الى حد الاصطدام مع الاقامة العامة • وكانت خطة حزب الاستقلال هى عدم توريط الملك فى المصادمات ، وترك الباب مفتوحا للتفاهم بينه وبين فرنسا ، اذا ارادت أن تغير يوما ما من سياستها (١) •

ويعتبر خطاب طنجة فى أبريل ١٩٤٧ ، اول موقف ايجابى يتخذه السلطان من الحركة الوطنية • وهـــو لذلك يعد بداية الصراع الذى استمر بين الاقامة والقصر وانتهى بعزل السلطان سنة ١٩٥٣ • وقد دفعت السياسة الفرنسية السلطان دفعا الى اتخاذ هذا الموقف • فمنذ سنة ١٩٤٦ وهو يسعى لزيارة طنجة • وعارضت فرنسا فى بداية الأمر ، ولكنها عادت فقبلته • ومن وراء هذا القبول فكرة اغاظة اسبانيا • والظاهر أن القبول كان موضع خلاف ، فظلت دوائر الاقامة معارضة له • ومن ثم يعزى اليها تدبير مذبحة الدار البيضاء ، التى كانت الحلقة الأولى فى سلسلة المذابح التى شهدتها المدينة العمالية • وسواء أكان الحادث مدبرا أم تصادف وقوعه ليلة سفر السلطان فى ٨ ابريل كما يدعى الفرنسيون ، فانه لم يثن السلطان عن انفاذ رحلته :

وكان محمد الخامس قد اتفق مقدما على برنامج الرحلة مع المقيم العام • غير أن الحوادث التى جدت ، جعلته يقـــوم بالرحلة فى حـــالة نفسية مختلفة • فبدل ان يشيد بدور فرنسا فى نشر الحضارة بمراكش ، ضمن خطابه الفقرة التالية :

« لا شك ان مراكش وهى بلد يربطه بالبلاد العربية الاخرى فى الشرق الأوسط اوثق الوشائج ، ترغب رغبة أكيدة فى تعزيز هـــذه الروابط ، وخاصـــة بعد أن اصبحت الجامعة العربية عاملا هاما فى الشئون العالمية » (٢) •

وتأكيد صـــفة مراكش العربية ليس بظاهرة جديدة فى تفكير السلطان ، الذى اتفق فى هذا الأمر مع حزب الاستقلال • أما مغزى هذه

(١ ، ٢) الفاسى ص ٣٩٠ •

الاشارة هو معارضة فكرة الفرنسيين من انهم ناشرو الحضارة فى مراكش ، باظهار حضارة وطنية عريقة متمثلة فى التراث العربى . والدليل على ذلك هو ان جوان الذى أرسل الى مراكش كرد فعل على هذا الخطاب ، اهتم بمناقشة وجهة مراكش الحضارية ، فادعى انها بحكم موقعها الجغرافى الصق بغرب أوربا منها بالمشرق العربى . وحرص على قطع جميع العلاقات بينها وبين بقية العالم العربى ، ومن شان سياسة جوان عموما أن تزيد من سوء التفاهم بين القصر والاقامة على نحو ما رأينا .

وعندما عاد السلطان من رحلته فى باريس سنة ١٩٥٠ : وعرف المقيم العام انه قدم مذكرة تتضمن خطة تغيير الحماية ، حاك جوان المؤامرة الأولى التى أوشكت على خلع السلطان سنة ١٩٥١ . واعتمد ـ كما سيفعل بعد عامين ـ على تهامى الجلاوى صاحب النفوذ فى الجنوب . وكان الجلاوى قد صحب السلطان فى رحلته الى باريس ثم تخلف فى العاصمة الفرنسية ، ولا شك أنه دبر هناك خطة المؤامرة . فبمجرد عودته قابل السلطان وعنفه على تأييده للحركة الوطنية قائلا « انت لست سلطان مراكش انما انت سلطان حزب الاستقلال » .

عاد الجلاوى الى مقره فى الجنوب واخذ يجمع القبائل الموالية له ، وبدأ فى الزحف نحو الرباط . فلا بد اذن من أن تؤدى الحماية واجبها بالدفاع عن القصر !! فتسرع القوات الفرنسية فى الاحاطة به . الا انه كان مفهوما أن الهدف من هذا الحصار ليس هو فى الحقيقة حماية القصر من ثورة داخلية ، بل اجبار السلطان على الخضوع لأوامر المقيم العام .

ويروى أحد الكتاب الأمريكيين المتصلين بالملك محمد الخامس الحوار الذى دار بين السلطان وجوان على النحو الآتى (٢) :

بدأ جوان بطلب اصدار بيان يستنكر فيه السلطان اعمال حزب الاستقلال ويصف رجاله بمخالفة الدين . فأجاب السلطان : بانه لا يمكن أن يعلن استنكاره لأى حزب ، لأنه بصفته ملكا فهو فوق جميع الأحزاب . وأضاف « اذا كان حزب الاستقلال قد ارتكب جرما فالمحكمة تحاسبه على ما اقترف » : ولكن الجنرال جوان القى ذلك الاقتراح جانبا ووجه للسلطان هذا الانذار « ان رد عظمتكم غير مقبول ، وامامكم اما ان تدينوا حزب الاستقلال ، أو تتنازلوا عن العرش ، والا فساعزلكم بنفسى ، سأغادر البلاد الآن الى واشنطن ، ولديكم الوقت الكافى للتفكير مليا فيما طلبت اليكم تنفيذه وسنرى عند عودتى ما يجب عمله » .

---

(١) Bennouna our morocco p. 29.

(٢) Landau p. 275

وعندما عاد جوان من واشنطن ، كان الجلاوى قد أعد الأمور لتنفيذ خطة خلع السلطان ، الذى رضخ فى النهاية بعد أن يئس من جميع المحاولات للتخلص من الموقف . ومنها استنجاده برئيس الجمهورية الفرنسية الذى لم يشأ ان يتدخل فى الأمر بحجة حياد رئيس الدولة . وهكذا اضطر السلطان اخيرا الى توقيع الاستنكار المطلوب فى ٢٥ فبراير ١٩٥١ ، بعد أن حصل على ترضية بسيطة ، وهى الا يذكر صراحة اسم حزب الاستقلال فى تصريحه ، بل يترك ذلك لتصريح الوزير الأعظم ..

كان لحوادث سنة ١٩٥١ صدى بعيد فى العالم العربى أدى الى رفع مسألة مراكش الى هيئة الأمم المتحدة . وهى أول مرة تثار فيها مسألة خاصة بالمحميات الفرنسية فى المغرب امام هذه المنظمة الدولية . اما فى داخل البلاد فقد استغلت الاقامة العامة تصريح السلطان لكى تلقى القبض على مئات آخرين من الوطنيين ، كما اجبرت الملك على ابعاد جميع المشتبه فى ميلهم الى حزب الاستقلال عن البلاد . ومع ذلك فإن فرنسا بدأت تدرك فشل سياسة العنف ، لأن البربر سرعان ما شعروا بأنهم استغلوا لحسابها . وبعث بعض قواد الجنوب باحتجاج على الضغط الذى تعرضوا له من الجلاوى ومن المراقبين المدنيين الفرنسيين بالاقاليم كى يجمعوا الفرسان للمسير الى الرباط . كما أن بقاء جوان أصبح مستحيلا بعد فشل خطة الخلع . وفى ٢٨ اغسطس سنة ١٩٥٢ تقرر تعيين مقيم جديد اختير أيضا من العسكريين وهو الجنرال جيوم .

لم تختلف سياسة جيوم عن سلفه سواء فى مشروعات الاصلاح التى وضعها ، أم فى استخدام وسائل القمع ضد الوطنيين : ولعله قد ظن أنه نجح فى سياسته ، بعد أن خذلت الأمم المتحدة المشروع العربى الآسيوى ، بخصوص تدخل المنظمة فى المسألة المراكشية .

تجمدت العلاقات بين فرنسا والسلطان ، الى ان بعثت حوادث الدار البيضاء سنة ١٩٥٢ ، المشكلة المراكشية من جديد على الصعيد الدولى . وقد وقعت هذه الحوادث الدموية ، بمناسبة المظاهرات التى قام بها العمال احتجاجا على اغتيال الزعيم النقابى التونسى فرحات حشاد فى ٧ ديسمبر ١٩٥٢ . وكما هو مألوف فى هذه الأحوال تصرف البوليس الفرنسى تصرفا وحشيا . ولكن كثيرا من الصحف الفرنسية فى هذه المرة أخذت تعبر عن سخطها على السياسة الدموية التى تتبعها سلطات الحماية فى مراكش .

ولوحظ أن طبقة جديدة من الرأى العام فى فرنسا راحت تهتم بموضوع مراكش من الناحية الانسانية ، فتكونت جماعة فرنسا والمغرب وهى تتألف من بعض المفكرين الذين ينتمون الى الرابطة الكاثوليكية • ويشتهر من بينهم الكاتب فرانسوا مورياك والمستشرق لوى ماسينون ، ولكن نشاطها كان محصورا فى دوائر المثقفين • ويمكن تتبع آراء هذه الجماعة من خلال الجريدة المسيحية ، وهى تيموانياج كريتيان ، وهدف هذه الجماعة هو تحويل الاستعمار الفرنسى فى شمال افريقيا عن صورته السياسية والاقتصادية البحتة ، الى صورة جديدة ، فلكى تكسب فرنسا ثقة شعوب شمال أفريقيا ، وتضمن ولاءها لها ، لا بد أن تتخلى عن سياسة العنف ، أو تظهر لهذه الشعوب قيمة المثل العليا التى تميز فرنسا المسيحية • على أن جماعة فرنسا والمغرب ليست أقل خصومة لكفاح الوطنيين المسلح لأنه هو ايضا فى رأيها نوع من العنف غير المشروع •

الا أن الحكومة التى تشكلت فى فرنسا منذ مايو ١٩٥٣ كانت بعيدة عن مثل هذه السياسة ، فهى حكومة جوزيف لانيل اليمينية • وكان جورج بيدو وزير الخارجية ، يرى أن الصراع القائم فى مراكش ، على حد تعبيره ، صورة جديدة للنزاع بين الصليب والهلال (١) • وبذلك اقتربت الوزارة الفرنسية من وجهة نظر نواب مستوطنى شمال افريقيا ، الذين يكونون كتلة متميزة فى برلمان باريس ، تلعب دورا فى سياسة التجمعات الحزبية : ومن البديهى أن تدعو هذه الكتلة الى استخدام القوة باعتبارها الوسيلة الوحيدة الرادعة لأية معارضة فى شمال أفريقيا ، ويجب الا تقف أمام هيبة أية شخصية مهما علا شأنها •

تجددت اذن فكرة خلع السلطان ، عندما اصبح بيدو وزيرا للخارجية الفرنسية وهى الوزارة التى تتبعها المحميات • وكما حدث منذ عامين • اعتمدت خطة الخلع على معاونة الجلاوى وكبار القواد الموالين له فى الجنوب • ولذا يجدر بنا أن نتساءل عن البواعث التى دفعت بباشا مراكش الى اتخاذ هذا الموقف ؟

يمكن القول بأن حركة الجلاوى ضد القصر ، ليست الا استمرارا للنزعة الانفصالية التى تميز بها حكام الأقاليم ، باعتبار أن هؤلاء الحكام يستمتعون بسلطات واسعة ، ويشبهون الى حد ما أمراء الاقطاع فى أوربا خلال العصور الوسطى ، فقد كانت بعض قبائل البربر فى جنوب

---

(١) Barrat p. 281

مراكش تدين بالولاء للجلاوى . ولكن نفوذه لم يتسع الا بفضل تعاونه مع الحماية ، وقد حصل فى ظلها على ثروة ضخمة فكان يحتكر تجارة الزيتون والنعناع وبالاضافة الى ذلك كانت لديه مصادر اخرى للثروة اشد خروجا على المألوف من الاحتكار .

فكتب بارات ، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية وصاحب كتاب العدل لمراكش (١) يقول « كان الجلاوى من اكبر من وضعوا بيوت الدعارة فى مراكش تحت حمايتهم وكان كل عام يطالب القبائل التى تحت سلطته بعدد كبير من الفتيات ، ليزود بيوته ببضاعة جديدة من الرقيق الأبيض . وقد قدر عدد الساقطات المقيمات فى بيوته باربعة آلاف ، وكان يحصل يوميا على مائة فرنك عن الرأس الواحدة » .

ادرك الجلاوى أن الفرصة قد سنحت من جديد لتنفيذ الخطة ، فقام بجولة فى الجنوب وراح يجمع العرائض للمطالبة بعزل السلطان . واستطاع فيما بعد ان يبرز أكثر من ٢٥٠ عريضة وقعها قواد النواحى واثنان من الباشوات ، الذين يحكمون بعض الأقاليم الصغيرة . وعاونه فى هذه الحملة عبد الحى الكتانى ، رئيس الطريقة الكتانية ، الذى عقد مؤتمرا للطرق الصوفية ، لاعلان سخطهم على سياسة السلطان وكان الكتانى قد عزل بفضل الحركة السلفية ، من جامعة القرويين فى العشرينات . ولذا رأى فى حزب الاستقلال خصما طبيعيا له ، وان كان نفوذ الطرق قد هبط كثيرا بعد الأربعينات .

وفى يونيو ١٩٥٣ حمل الجلاوى هذه العرائض الى باريس ، وظهرت عدة شواهد تدل على ميل الحكومة اليه ، فاستقبله الرجال الرسميون . وقد لا يكون من قبيل الصدفة أن يختار الجنرال جوان ، وهو زعيم مستوطنى شمال أفريقيا ، فى هذا الوقت بالذات ليكون عضوا بالأكاديمية أكبر الهيئات العلمية فى فرنسا ، ويمنح رتبة الماريشالية .

وتردد رجال الحكومة فى بداية الأمر فى تلبية طلب الجلاوى . ولم يشأ رئيس الوزراء او وزير الخارجية أن يتحمل وحده مسئولية النتائج التى قد تترتب على خلع السلطان ، خاصة وانهم يدركون جيدا مدى تزييف العرائض التى حملها الجلاوى ، لأن كثيرا من القواد احتج على انتزاع توقيعه بالاكراه . كما أن حكام الأقاليم الكبيرة وهم باشوات ، الرباط والدار البيضاء وسفرو ، وفاس ، استنكروا حركة الجلاوى . فلما ضاق الجلاوى ذرعا بهذا التردد ارسل انذارا أخيرا فى ١٨ اغسطس

(١) Barrat, Justice pour le maroc

الى الحكومة الفرنسية ، قال فيه « ليس هناك من يعترف بشرعية السلطان الحلي الذى يعتبر قصره مقرا لحزب الاستقلال » . وحمل الحكومة الفرنسية مسئولية الحوادث التى ستقع اذا بقى السلطان فى البلاد ، وهدد بأن الدماء ستسيل ، وذكر بانه صديق لفرنسا منذ اربعين سنة ، فاذا تخلت عن أصدقائها فقد يضطرون الى التحول عنها .

فى الوقت الذى تلقت فيه حكومة باريس مذكرة الجلاوى ، كانت فرنسا تعاني من اخطر اضراب شهدته منذ الحرب الأخيرة ، شل جميع سبل المواصلات والبريد ولذلك كان اهتمام الرأى العام منصرفا الى هذه المشكلة الداخلية ، فانتهز جورج بيدو هذه الفرصة كي يحقق هدف الأحزاب اليمينية بخلع محمد بن يوسف ، مادام هذا السلطان يرفض توقيع المراسيم التى تقدمها اليه الاقامة العامة فى سبيل (الاصلاحات الداخلية) . وفى ٢٠ اغسطس تلقى المقيم العام جيوم أمرا بأن يتوجه الى القصر ويطلب من محمد الخامس تنازله عن العرش ، فاذا ما رفض هذا التنازل فعليه ان يعلن خلعه طبقا لمطالب زعماء مراكش وأهل الطرق . وقد رفض السلطان توقيع التنازل ، فأعلن المقيم خلعه ، وفى نفس اليوم حملته طائرة الى كورسيكا قبل أن ينقل الى منفاه فى جزيرة مدغشقر (١).

ولم تكن مشكلة ملء العرش المراكشي عويصة بالنسبة لمن دبروا خلع السلطان فان محمد بن عرفة كان معدا لهذا الغرض منذ أزمة سنة ١٩٥١ ، وكان ابن عرفة فى العقد السابع من عمره وهو عم السلطان المخلوع . وقد نصح الجلاوى والرجعيون باختياره لأنهم راوا فيه الرجل الذى يستطيع المحافظة على تقاليد مراكش فهو امى لا يقرأ ولا يكتب ، وهو لا يقلد الغربيين فى حياتهم الاجتماعية مثل ابن يوسف الذى سمح لبناته بالسفور وتلقى العلم فى المدارس الأجنبية .

بدأ ابن عرفة حكمه باتخاذ عدة اجراءات تنم عن (روح ديمقراطية !) ففى ٤ سبتمبر تنازل عن سلطته التنفيذية لمجلس وزراء محدود العدد يرأسه الوزير الأعظم . وفى ١٠ سبتمبر تخلى عن سلطته التشريعية لمجلس معين يتألف من ١٦ فرنسيا ، هم رؤساء المصالح الفنية ، و١٤ مراكشيا يعينون جميعا بمعرفة الاقامة العامة . ولا أدل على هذه الروح الديمقراطية فى راى الفرنسيين ، من أن السلطان قد تنازل عن حق الاعتراض على ما تصدره الجمعية التشريعية من قوانين . واخيرا وقع السلطان الجديد فى ١٩ سبتمبر ، الظهير الخاص بانشاء المجالس البلدية المشتركة .

---

(١) انظر تفاصيل هذه الأزمة فى Barrat .

ومن الواضح أن هذه الاجراءات من شأنها أن تؤدى الى تطبيق مبدأ السيادة المزدوجه . ذلك المبدأ الذى يدعو اليه المستوطنون في تونس ومراكش ، لأنه يخلق لهم حقا ثابتا فى البلاد .

مضت بضعة أشهر بعد خلع السلطان دون أن يظهر رد فعل ملحوظ بين الأهالى . وظن أنصار المؤامرة أن الاستعمار قد انتصر ، وأخذوا يسخرون من الفرنسيين الذين حذروا من خلع السلطان خشية اندلاع الثورة ، ولكن الأيام أظهرت خطأ نظرتهم .

- ٧ -

عامان من النضال

أوجد خلع السلطان للحركة الوطنية شهيدا من طراز عال . وساعد ذلك على بعث نشاط الحركة الوطنية . ولكن فى هذه المرة على صورة الكفاح المسلح بالرغم من أن معظم زعماء حزب الاستقلال كانوا ، اما في الاعتقال أو فى خارج البلاد . ففى أوائل سنة ١٩٥٤ ، وبعد أن أحكم الوطنيون تدابيرهم ، أخذت حوادث الاغتيال الفردى تتكرر ، وانصبت الاغتيالات على المراكشيين الذين يتعاونون مع الفرنسيين سياسيا أو اقتصاديا .

وبهذه الطريقة أمكن تنفيذ خطة مقاطعة البضائع الفرنسية بصورة أثرت تأثيرا كبيرا فى مصالح الفرنسيين . فيلاحظ مثلا أن استهلاك الدخان وهو تجارة تحتكرها شركات فرنسية ، هبط بنسبة ٧٨٪ ، لأن الوطنيين أنذروا التجار الذين يشترونه بالقتل . أما بالنسبة للمستوطنين ، فقد اتجه رجال المقاومة المراكشية الى احراق المزارع التى يملكونها ، وأصبح من العسير على الملاك الأوربيين المبيت فى مزارعهم . ولوحظ أن حركة العودة الى فرنسا أخذت تظهر بين البيئات الأوربية .

لم تحاول حكومة منديس فرانس تطبيق السياسة التى اتبعتها فى تونس على مراكش وذلك لسببين :

أولا : أنها خشيت أن تعطى فرصة لليمينيين كى يثبتوا للرأى العام صحة اتهامهم بأن منديس فرانس يتبع (سياسة التزلى) نحو المستعمرات .

ثانيا : وجود ابن عرفة والجلاوى واتباعهم من الخونة المراكشيين ، فلم يكن من المعقول أغضابهم بقبول التفاوض مع الوطنيين ، مما يؤدى الى فقدان فرنسا لجميع أصدقائها فى مراكش .

وهكذا اعترف رئيس الحكومة بأن ليس لديه حل سياسي لمشكلة مراكش في الوقت الحاضر · والواقع ان خلع السلطان جعل من المستحيل الأخذ بحل وسط على نمط الحل الذى اتبع فى اتفاقية يونيو سنة ١٩٥٥ مع تونس ، لأن زعماء المقاومة فى مراكش ، واكثرهم من انصار حزب الاستقلال اصروا على عودة ابن يوسف والغاء جميع المراسيم التى صدرت فى عهد ابن عرفة كشرط مقدم لأى اتفاق ، بينما اعتبرت فرنسا التراجع فى هذا الأمر اضاعة لهيبتها فى شمال افريقيا عموما · ولذلك كان النزاع اكثر من مجرد خلاف على مشكلة العرش ·

ولعل ادجار فور كان مستعدا لاتخاذ سياسة ايجابية لحل الأزمة حين ارسل مقيما عاما من نوع جديد وهو جرانفال الذى لم ير فى نفسه مجرد راع لمصالح المستوطنين ، فقبض على الأوربيين المسئولين عن الاشتراك فى أعمال (الارهاب المضاد) ومن بينهم عدد من رجال الشرطة وأبعدهم الى فرنسا · ولذلك تربص به اصحاب النفوذ فى الاقامة العامة ·

ففى احتفالات ١٤ يوليو سنة ١٩٥٥ القيت قنبلة على حشد من الأوربيين فى الدار البيضاء وقتلت عددا كبيرا منهم ، فانتهز رجال الشرطة هذه الفرصة وقادوا بأنفسهم الاعمال الانتقامية التى قام بها الأوربيون فى اليوم التالى ، فنهبوا المحال المراكشية وفتكوا بعدد من السكان المدنيين الذين افتقدوا جميع وسائل الدفاع عن النفس · فكان جرانفال قد فقد السيطرة على الأوربيين دون ان يكسب ثقة الوطنيين لأنه لم يكن فى استطاعته تنفيذ السياسة التى دعا اليها (١) ·

كان راى جرانفال ان الحل الوحيد لمشكلة مراكش هو عودة ابن يوسف الى فرنسا على الأقل ، خلع محمد بن عرفة · ولم يكن فور يختلف عنه فى الراى ، الا ان الوزراء اليمينيين فى حكومته هددوا بالاستقالة اذا ما نفذ هذه السياسة ·

كان على الوطنيين اذن أن يتولوا بأنفسهم اقناع الساسة الفرنسيين بضرورة تغيير مبادئهم ، ذلك بتوسيع نطاق الكفاح المسلح · وحتى صيف سنة ١٩٥٥ لم تكن عناصر المقاومة قد كونت جيشا منظما ، مثل الجيش الذى رأيناه فى تونس سنة ١٩٥٤ ولكن جدت ظاهرة هامة فى مراكش ، وهى تحول قبائل البربر عن الجلاوى والتفافها حول الحركة ·

ولما كانت القبائل البربرية تحتفظ باستقلال محلى ، فان تحولها

---

(١) Le Monde, 16. 7 - 1955

الى الحركة الوطنية كان له نتائج بعيدة الأثر ٠ فاعتمادا على هذه القبائل أعد زعماء المقاومة يوم ٢٠ اغسطس ١٩٥٥ ، وهو الذكرى الثانية لخلع ابن يوسف ، ليكون يوما مشـــهودا فى تاريخ الكفاح المغربى ، فقرروا الزحف الشعبى الى المدن الصغيرة الواقعة داخل الأطلس الوسيط ، مثل خنيفرة ، وفى شرق مراكش مثل وجدة ٠ وعجزت القوات الفرنسية عن حماية هذه المدن تماما ٠ وكانت الجاليات الأوربية فى هذه المدن هى الهدف الرئيسى لهجوم القبائل فوقعت خســائر فادحة فى الأرواح بين المستوطنين ، ولوحظ أن النساء اشـــتركن للمرة الأولى فى الثورة المراكشية مما ساعد على الهاب حماس الجماهير ٠ ويبدو أن القــادة المراكشيين نسقوا خططهم مع الثوار الجزائريين ، لأن الجزائر شهدت فى نفس هذا اليوم هجمات واسعة النطاق على الجاليات الأوربية ٠ وكان لهذا التنسيق وقع شديد على الرأى العام الفرنسى (١) ٠

تغلب فور بعد هذه الحوادث على معارضة اليمينيين ، واستطاع ان يدعو زعماء حزب الاستقلال الى مقره الصيفي فى اكس ليبان للتفاوض معهم ٠ ومع ذلك واى رئيس الحكومة أن يضحى بالمقيم العام جرانفال حتى لا يغضب اليمينيين ٠ وهو لم يعزله من منصبه الا ليتمكن من تنفيذ نفس السياسة التى دعا اليها هذا المقيم ٠ وفى المفاوضات التى جرت مع الزعماء المراكشيين اتفق على حل وســط ، وهو ابعاد ابن عرفة عن العرش وتأليف مجلس وصاية ، يمثل جميع الميول فى مراكش ويوافق عليه محمد الخامس ٠ ولعل تغاضى المراكشيين عن التمســك بعودة ابن يوسف مباشرة الى العرش ، يرجع الى تيقنهم بأن هذا الحل الوسط لا يمكن أن يكون الا مؤقتا ٠ وان عودة ابن يوسف الى العرش ستصبح مسألة زمن ٠ ومما يسترعى الانتباه ، ان تصلب بعض الفرنســيين ، ومؤامرات النواب اليمينيين ضد المبادىء التى اتفق عليها ادجار فور ، خدمت فى النهاية القضية المراكشية وسهلت على البلاد قطع المراحل بسرعة ٠

وشعر رئيس الحكومة أن بعض النواب قــد تجاوز سلطته ، حين ذهب الى ابن عرفة ليقنعه بضرورة التمسك بعرشه ، ورأى أن يقطع على اليمينيين مؤامراتهم ، فقرر نقل ابن عرفة الى طنجة فى أول اكتوبر ٠ وفى ١٥ منه كون مجلس الوصاية ، ولكنه لم يراع فى تكوينه الاتفاق الذى تم مع زعماء المراكشيين ، فهو يتألف من اربعة أعضاء لا يمثل الوطنيين من بينهم سوى عضــو واحد هو مبارك البكاى ، وهو علاوة على ذلك ينتمى الى الفريق المتساهل منهم ٠ اما الثلاثة الآخرون فهم : المقرى ، الوزير الأعظم وهو رجل مستسلم للاقامة العامة منذ توليه هــذا

(١) Le Monde, 11 - 9 - 1955

المنصب سنة ١٩١٧ . واختير العضوان الآخران من بين الشخصيات المغمورة .

ولم يكن هذا هو المجلس الذى يرضى عنه محمد الخامس . واذن فان رئيس الحكومة الفرنسية اذا كان قد بدأ فعلا باتخاذ بعض الاجراءات العملية التى اتفق بشأنها مع الوطنيين ، الا انه لم ينفذها بأمانة تامة . ومن ثم لم يكن هناك ما يلزم الوطنيين بايقاف عمليات جيش التحرير كما اصبح يسمى. وكما كان يقضى اتفاقهم مع فرنسا فى حالة تنفيذ مطالبهم . وعلى العكس اتسعت أعمال جيش التحرير فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٥٥ . وكان الفرنسيون يرسلون الامدادات المتلاحقة منذ حوادث ٢٠ اغسطس . حتى اضطروا الى اطالة مدة الخدمة العسكرية العادية . وتحويل العائدين من الهند الصينية دون سابق انذار الى شمال افريقيا . وذلك حتى يتجنبوا اعلان التعبئة العامة .

وادى ذلك الى وصول عدد القوات الفرنسية فى مراكش الى ٢٠٠ الف جندى وهو رقم لم تصل اليه اثناء عمليات الاخضاع . وقد اغضبت هذه الاجراءات كثيرا من العائلات الفرنسية ، واشتدت حركة المعارضة للقتال فى شمال افريقيا . وحتى بعض الاستعماريين راى انه من الأفضل انهاء ازمة مراكش كى تتفرغ فرنسا للقضاء على ثورة الجزائر ، فكأن ثورة الجزائر اصبحت عاملا مهما ، ساعد جارتيها تونس ومراكش مساعدة كبرى على نيل الاستقلال .

ازاء هذه التطورات شعر الجلاوى ايضا انه يدافع عن قضية خاسرة ، وراى ان يسبق سادته الفرنسيين الى التسليم بالأمر الواقع قبل الأوان . وفى ٢٦ اكتوبر فاجأ الجميع بتصريح علنى قال فيه « انه يشارك الأمة المراكشية فى المطالبة بعودة سلطانها الى العرش » ومهما كان الباعث على هذا التصريح ، فانه قد محا آخر حجة تذرع بها بعض الساسة الفرنسيين لمعارضة عودة ابن يوسف . وحتى هذا الوقت لم يجرؤ فور على التصريح بأنه سيسمح لابن يوسف بالعودة الى العرش ؛ بل قال انه سيترك منفاه ليقيم بنيس فى جنوب فرنسا . ولكن الحوادث جرفت الحكومة الفرنسية فلم تزد اقامة محمد الخامس فى نيس على يوم واحد ، فان جموع الشعب المراكشى توافدت الى فرنسا لاستقباله واصبحت الحكومة الفرنسية امام امر واقع فاستقبلته هى الأخرى استقبال رئيس دولة وطلبت حضوره الى العاصمة . وخف ابن يوسف الى باريس ، لا ليستأذن الحكومة الفرنسية فى ارتقاء عرشه ، فهذا امر قرره الشعب المراكشى بكفاحه . بل ليفاوضها فى تغيير العلاقات القائمة بين البلدين .

لم تطل مفاوضات الملك فى باريس لانه ساير الحكومة الفرنسيه ادراكا منه بأن معظم الشروط التى عرضتها لا تعدو أن تكون حفظا لماء الوجه • وعلى هـذا الأساس صـدر تصريح مشترك يعرف بتصريح لاسلسان كلو فى ٦ نوفمبر ١٩٥٥ • وفيه يعلن السلطان قبوله لقرارات مجلس الوزراء الفرنسي الصادرة فى يوم ٥ نوفمبر ، وهى تشـمل المبادىء الآتية (١) :

١ ـ منح مجلس الوصـاية السـلطة الكاملة لادارة شـئون الامبراطورية الشريفية •

٢ ـ تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السـياسية والاجتماعية فى مراكش ، وكان مقصود فرنسا بهذه العبارة هـو أشراك الاقطاعيين والقواد الذين يسيرون فى ركابها فى مجلس الوزراء •

٣ ـ استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد وضع مراكش كدولة مستقلة مرتبطة بفرنسا برباط دائم من التعاون المتبادل L'independence dans L'interdependence وذلك دون تدخل من طرف ثالث •

٤ ـ النص على اقامة ملكية دستورية ، طبقا لرغبة الملك •

عاد محمد الخامس اذن الى مراكش فى ظروف افضل بكثير من تلك التى تركها فيها • وشرع فى تغيير أنظمة البلاد الداخلية ، على نحو ما سنرى • غير أن تصريح لاسل سان كلو ، الذى ربما كان يعتبر ثورة فى الأربعينات • رفضه الوطنيون فى نشوة انتصارهم ولم يرضوا عن اسقاط الحماية بديلا • وعلى ذلك لم يتوقف جيش التحرير عن اعماله بعودة السلطان كما توقع الفرنسيون •

وهنا يجدر التساؤل : هل كان الملك بعد عودته الى العرش يساير جيش التحرير فى اهدافه ؟ أم انه كان يكتفى باتفاقية لاسل سان كلو كمرحلة انتقالية على الأقل ؟ وسواء أصح هذا الاحتمال ام ذاك ، فان جيش التحرير أعلن عن استمراره فى النضال مع الولاء للملك • ويذكرنا هذا بخطة حزب الاسـتقلال منذ سنة ١٩٤٤ التى اجتذبت القصر دائما من جانبها الى الحركة الوطنية ومبادئها •

ولهذه الخطة فضل اظهار البلاد صـفا واحدا امام المستعمرين • وظهرت نتيجة ذلك سريعة وحاسمة • ففى ٢ مارس ١٩٥٦ ، اعلنت الحكومة الفرنسية أن نظام الحماية فى مراكش اصبح غير متناسب مع الظروف الجديدة • وهكذا قطعت مراكش المراحل بسرعة نحو الاستقلال السياسى على الأقل •

---

(١) Landau : appendix p. 396.

القسم الرابع

المـــــرب المعاصر

الفصل الثامن عشر

الثورة الجزائرية

المرحلة الأولى ١٩٥٤ - ١٩٥٨

- ١ -

عندما نشبت الثورة فى اليوم الاول من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لم تكن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد تغيرت عما كانت عليه فى نهاية الحرب العالمية الثانية ؛ بل على العكس ازدادت سوءا فى بعض النواحى ؛ فقدر عدد الجزائريين حينذاك بثمانية ملايين وسبعمائة الف نسمة ، والأوربيين يزيدون قليلا عن المليون مع ملاحظة ان الاحصاءات كانت تميل الى المبالغة فى زيادة عدد الأوربيين وذلك لتؤكد الصفة الفرنسية للجزائر ، فكانت تدخل فى الاحصاء اليهود المتجنسين ، وكذلك الموظفين ورجال الجيش ، لذا يعتقد الكتاب الجزائريون أن المستوطنين الأوربيين لم يزيدوا فى ذلك الوقت عن ستمائة ألف . والذى يعنينا من ذلك هو احتفاظ الأوربيين بمركزهم كأقلية ممتازة . فمن الناحية السياسية كان لهم ٥٠٪ من المقاعد فى مختلف الهيئات النيابية . ومن الناحية الاجتماعية كانت أحوال الجزائريين تسير من سىء الى اسوأ نتيجة تزايد السكان مع ضيق مجالات العمل .

وقد فكر بعض الفرنسيين فى حل هذه المشكلة بزيادة الاستثمارات الصناعية فى الجزائر ، غير أن النظام الاستعمارى الراسمالى كان يحرم الجزائريين من الاستفادة من هذه الاستثمارات ؛ فلا يحصلون الا على فتات الأجور الزهيدة . بينما تذهب جل الأرباح الى جيوب المستثمرين الفرنسيين .

وكانت المشكلة تزداد تعقيدا ، لأن نسبة المواليد بين الجزائريين تزيد على مثيلتها عند الأوربيين فقدرت بنحو ٤٤ فى الألف ، مقابل ١٩ فى الألف ، وترتب على ذلك انتشار البطالة . وحسب الاحصاءات الفرنسية كان عدد العاطلين يتراوح ما بين ٩٠٠ الف الى مليون ونصف .

واذا كانت هجرة الأوربيين قد توقفت - بل لوحظ هبوط عدد المستوطنين الزراعيين منذ سنة ١٩٥٠ ؛ فان هذا لم يمنع من أن يبقى

ثلث الأراضي الزراعية ، وهي اخصبها ملكا للاوربيين ، وقدر عدد هؤلاء الملاك سنة ١٩٥١ ب ٢١٫٥٦٩ يستغلون اكثر من مليونين وثلاثة أرباع مليون هكتارا ، بينما كان يعيش ٦٫٣٠٠٫٠٠٠ جزائرى على استغلال اربعة ملايين من الهكتارات (١) . هذا مع ملاحظة أن لفئة المستوطنين موارد اخرى ، فهم يحتكرون التجارة والصناعة . ثم يحتلون جميع وظائف الادارة الهامة (٢) .

وتدل الاحصاءات في مختلف الميادين على وجود التفرقة الاجتماعية ، ففى التعليم مثلا ، كان عدد الأطفال الجزائريين سنة ١٩٥٧ فى المدارس نحو ٣١٧ الفا وهو يوازى $\frac{1}{8}$ عدد الأطفال الذين فى سن التعليم . ولا يتمكن اكثر من ١٠٪ من هؤلاء من الوصول الى المرحلة الثانوية ، وفى الوظائف الادارية بالجزائر ، لم يترك لأهل البلاد سوى اربعة آلاف وظيفة من ٢٦ الفا ، منها ثمان وظائف كبرى فقط .

ولم نذكر هذه الاحصاءات لنستنتج ـ كما كان الفرنسيون يحبون ان يفعلوا فى ذلك الوقت ـ أن ثورة الجزائر انما قامت لأسباب اجتماعية ، فان غرضهم من هذا التفسير هو الرغبة فى اثبات عدم وجود دافع قومى وراء الثورة ، وبالتالى فان التغلب على المشكلة الاجتماعية من شأنه ان يزيل أسباب الاضطرابات . ولا داعى لفتح باب المناقشة فى موضوع الاستقلال ، وسنرى كيف أن المشروعات الأولى التى أرادت فرنسا أن تواجه بها الثورة كانت تنبنى على هذه النظرية . وظل مبدأ حق السيادة فى الجزائر هو العقيدة الرسمية فى الدولة ، حتى صدور مشروع ديجول لسنة ١٩٥٩ . ولا ننفى أهمية العامل الاقتصادى فى الثورة ، بل ان تحول الجزائريين فى مجموعهم الى شعب كادح ، سهل عليهم مهمة العمل الثورى ، فلا توجد لديهم ممتلكات يخشون عليها من التدمير . ولكن الخطأ هو انكار العامل القومى ، بناء على هذا الاعتقاد الخاطىء ، تركزت الدعاية الفرنسية المضادة للثورة ، فى اصدار الوعود الخاصة بتحسين أحوال السكان المعيشية ، كما حاولت تلك الدعاية أن تشوه عمل الثوار بأنه يهدف الى مشاركة الفلاح البائس فى كسرة الخبز .

---

(١) يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند ذكر هذه الأرقام الخاصة بالأراضى الزراعية أن الزراعة فى الجزائر ليست كثيفة ويجب الا تقارن بالأرض بمصر من حيث القدرة على الانتاج ـ لذا فان تملك خمسة هكتارات لا يكفى لاعاشة أسرة واحدة .

(٢) Barbour p. 241 S o

ذلك هو الاطار الخاص الذى ولدت فيه الثورة الجزائرية • والى جانب هذه الأسباب الداخلية توجد ظروف خارجية عامة ساعدت على بعث الحركة الثورية ومن اهمها تحول كل من تونس والمغرب الى أسلوب الكفاح المسلح سنة ١٩٥٤ • ويشير أول بيان للثورة الى تخلف الجزائر فى هذا المضمار عن جارتيها •

ويقول الجزائريون انه كان من المأمول تنسيق الحركات الثورية فى الاقطار الثلاثة ، ولكن الحزب الدستورى الجديد فى تونس فوت هذه الفرصة حينما قبل انهاء القتال فى نفس الوقت الذى قامت فيه الثورة الجزائرية ، وذلك على أساس قبول مشروع فرنسى بالاستقلال الذاتى •

كذلك كان لأحداث الهند الصينية تأثير بعيد المدى فى توجيه الحركة الثورية الجزائرية • وقد تأثرت بها من جهتين :

أولا : أن الهند الصينية ضربت اول مثل لمستعمرة فرنسية تظفر باستقلالها نتيجة للكفاح المسلح • ومن المعروف انه تم فى اعقاب موقعة ديان ــ بيان فو ، تسوية جنيف فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤ وبمقتضاها اعترفت فرنسا بالاستقلال التام لأقطار الهند الصينية الثلاثة (فيتنام ــ لاوس ــ كمبوديا) •

ثانيا : ان كثيرا من الجزائريين ذهبوا الى القتال فى الهند الصينية كجنود مرتزقة فى الجيش الفرنسى (١) ، يدفعهم الى ذلك البؤس المخيم على بلادهم ، وكانت هذه الحرب فرصة طيبة لتدريب طبقة من الشبان الجزائريين على حرب العصابات • ويقال ان حكومة فيتنام الشيوعية عمدت الى تدريب الأسرى الجزائريين فازدادوا خبرة بأساليب حرب العصابات ، وقد عاد هؤلاء وهؤلاء الى بلادهم بعد وقوع الصلح فى الهند الصينية وانخرط كثير منهم فى جيش التحرير •

واذا كان الجزائريون قد استفادوا من تجربة الهند الصينية فان قادتهم لم يكونوا غافلين عن الفرق الشاسع بين أحوال بلادهم التى تجعل النضال فيها أشد صعوبة منه فى الهند الصينية ، وقد قارن احدهم بين الوضعين على النحو التالى :

ان الهند الصينية تقع على بعد ١٣ ألف ٠ك٠م من فرنسا بينما تقع الجزائر على ثلاث ساعات بالطائرة • وتجاور الهند الصينية دولة صديقة

---

(١) قدر عدد الجزائريين فى الجيش الفرنسى حينذاك بـ ١٦٠ ألف •

قوية تمدها بالمساعدات السافرة ، وهى الصين الشعبية ، بينما لا يتوفر هذا بالنسبة للجزائر .

والآن لابد لنـــا أن نتناول التطورات الداخلية التى أخرجت الثورة الى حيز الوجود ، ويلاحظ أن أهم هذه التطورات تمت فى كنف حـزب الشعب ، وتمخضت عن الأزمات والانقسامات التى تعرض لها . ومنـــذ اعادة تشكيل هذا الحزب سنة ١٩٤٦ وهو يعد أكثر الأحزاب تهيئا لفكرة الكفاح المسلح .

وكان ينظر اليه على انه مناظر للحزب الدســتورى الجديد فى تونس ، وحزب الاستقلال فى المغرب الأقصى . واشترك مع هذين الحزبين فى تأسيس لجنة المغرب العربى بالقاهرة . ومن المعروف أن عبد الكريم الخطابى كان يترأس هذه اللجنة ، فلا بد وأن يكون ممثلو حزب الشعب فى القاهرة قد تأثروا بآراء أمير الريف التى لا تؤمن بغير النضــــال المسلح وسيلة للتعامل مع الاستعمار الفرنسي فى المغرب العربى .

الا أن أهم خطوة حققها حزب الشعب فى السير نحو الكفاح المسلح كانت بلا شك تأسيس التنظيم السرى الذى شرع فى الاعداد للقتال .

وكانت تشكيلاته العســـــكرية نواة لجيش التحرير ، فقد قسم الجزائر الى خمس ولايات ، تشتمل على ٢٣ دائرة ، وكل دائرة تضم عددا من الخلايا . ولا يعرف اعضاء الخلايا بعضهم بعضا ، بل يتم الاتصال بينهم عن طريق رؤساء الخلايا فى الدائرة . وحرصا على هذه الصـــفة السرية حدد عدد أعضاء الخلية بثلاثة افراد . وقد نجح التنظيم السرى فى ذلك الى حد كبير ، فظلت السلطات الفرنســـية تجهل وجوده حتى بعد أن بدأ التنظيم بشن الغارات الخاطفة سنة ١٩٤٩ (١) .

واذا تتبعنا تاريخ رواد الثورة الجزائرية نجد أن غالبيتهم العظمى قد بدأت حياتها العملية فى كنف هذا التنظيم مثل بن بللا وخيضر ورابح بيطاط . أما كريم بلقاسم فقد مارس حياة العصابات فى بلاد القبايل بصورة فردية . وفى سنة ١٩٤٩ نظم الجهاز السرى أول أعماله المسلحة وكانت تهدف الى مهاجمة مكتب بريد وهران والاستيلاء على ما فيه من أموال . وعهدت بهذه العملية الى أحمد بن بللا ، فتمكن من القيام بهـــا

---

(١) من خير المصادر الفرنسية المخصصة للثورة الجزائرية كتاب
La couriere : La guerre d'algerie
ويقع فى أربعة اجزاء ويحتوى على تفاصيل دقيقة .

على احسن وجه . غير ان التنظيم واجه صعوبة في العام التالي حينما افتضح امر بن بللا وقبض عليه وقدم مع بضعة وعشرين شخصا من اعضاء التنظيم للمحاكمة ، وحكم عليهم بمدد متفاوتة من السجن ، وكانت بعض هذه الأحكام غيابية . والظاهر ان السلطات الفرنسية اعتقدت بوجود مؤامرة ، ولكنها لم تدرك بالضبط طبيعة التنظيم وتقسيماته الدقيقة . فوصف نجلين الحاكم العام هذه الأحداث بأنها أعمال صبيانية . ولذلك استطاع قادة هذا التنظيم الاعداد من جديد للعمل سنة ١٩٥٤ .

وفي خلال هذه المدة كان حزب الشعب قد تعرض لهزات عنيفة ، لذلك فقد سيطرته على الجهاز السري . والراجح ان الجهاز أفلت من رقابة الحزب منذ تأسيسه حتى أصبح الحزب مجرد واجهة تخفي هذا التنظيم . وترجع الهزة الأولى للحزب الى سنة ١٩٤٩ حينما اجتمع بعض ابناء القبايل في فرنسا واحتجوا على نزعة الحزب العنصرية وقالوا : اننا جميعا مسلمون . غير ان هذه الحركة لم تؤثر كثيرا ، ولحسن حظ الجزائر لم تظهر مشكلة عنصرية بين العرب والبربر اثناء الثورة أو الاعداد لها ، بالرغم من محاولات الفرنسيين احداث هذه الفرقة .

أما الهزة الكبرى التي أطاحت بالحزب فقد أخذت بوادرها تظهر منذ سنة ١٩٥٢ ، اذ لوحظ أن مصالي الحاج أخذ يحيط نفسه بهالة من التقديس ، ويحرص على لقب الزعامة . وكانت السلطات الفرنسية قد حددت اقامته في ذلك العام ، لكنها أذنت له باداء فريضة الحج وقد عاد وهو أكثر حرصا على السيطرة الأبوية ويقال ان شعرات لحيته كانت تؤخذ وتوزع على انصاره ليتبركوا بها .

وفي نفس الوقت دخلت عناصر جديدة من الطلبة والموظفين والجنود الى فروع حزب الانتصار للحريات (الشعب) ، فلم يعد هذا الحزب مقصورا على عمال المصانع . وقد جعل هذا التشكيل الجديد قبول زعامة مصالي الحاج الأبوية أمرا مستبعدا .

وفي أبريل ١٩٥٣ عقد قادة الحزب في الجزائر مؤتمرا في غيبة الزعيم ، واتخذوا فيه قرارات ضد الزعامة الفردية وان لم يذكروا فيه مصالي بالاسم . ومما جاء في هذه القرارات « ان الغرض ليس هو أن نقيم جزائر تكون أداة يتخذها فرد أو جماعة للاستحواذ على السلطة . وانما نريد اقامة جزائر حرة يستوي فيها جميع الناس دون تمييز في الجنس أو الدين . اننا نريد دولة ديمقراطية ، ولا بد للرجل الثوري أن يهبط من علياء نظرياته ليخوض في الواقع الملموس ، ويضع الخطط ويحدد

خطوات العمل » ومن الواضح ان هذه العبارة الاخيرة تشير الى مصالى الحاج . واختار المؤتمر لجنة جديدة لقيادة الحزب ابعدت عنها شخصيتين كبيرتين عرفتا باخلاصهما التام لمصالى ، وهما احمد ميزونه ، ومولاى مرباح . واصبحت اللجنة الجديدة تعرف باسم المركزيين . واخذت بعض شخصيات الشباب تشق طريقها الى الشهرة عن طريق هذه اللجنة مثل حسين الاحول ، ويوسف بن خدة .

اجاب مصالى على هذا المؤتمر بأن طلب لنفسه سلطات مطلقة فى الحزب وحل اللجنة المركزية . فلم تلتفت اللجنة الى مطالبه . حينئذ اجتمع انصار مصالى الموالون له فى بلجيكا وقرروا اختياره رئيسا مدى الحياة ، وطرد المركزيين من الحزب . وهكذا تمت القطيعة داخل حزب الانتصار للحريات .

ويلحق ان انشقاق الحزب لم يؤد الى ظهور فرعين ، بل ثلاثة لأن اعضاء التنظيم السرى نظروا باستخفاف الى مشاحنات السياسيين ، وقرروا ان يستقلوا بالعمل عن كلا الفرعين . واخذ تسعة من هؤلاء يشكلون اللجنة الثورية للاتحاد والعمل وهى اللجنة التى رتبت لقيام الثورة الكبرى . وكان ثلاثة من هؤلاء التسعة يقيمون بالقاهرة وهم محمد خيضر ، وحسين آيت احمد ، وانضم اليهما سنة ١٩٥٢ أحمد بن بللا الذى تمكن من الفرار من السجن . أما الستة الآخرون فكانوا يقيمون بالجزائر ، ويستطيعون التنقل بينها وبين فرنسا ومنها الى سويسرا التى اضحت ملتقى بين التنظيم الداخلى وممثلى اللجنة فى القاهرة وهؤلاء الستة هم : رابح بيطاط ، وكريم بلقاسم ، ومحمد العربى بن مهيدى ، ومحمد بوضياف ، ومراد ديدوش ، ومصطفى بو العيد .

ويلاحظ ان هؤلاء المؤسسين التسعة لم يكونوا من الساسة التقليديين ، ولم يحصلوا بعد على اية شهرة فى الداخل (١) أو الخارج . ومع ذلك فان شخصية بن بللا كانت قد بدأت تلفت الأنظار ، اذا صدقت الرواية القائلة ان زعماء حزب الانتصار طلبوا من مصالى الاحتفال بفراره من السجن سنة ١٩٥٢ ولكنه رفض .

ولد بن بللا سنة ١٩١٩ ببلدة « لا لا مغنية » على الحدود الجزائرية المغربية ، وكان ابوه تاجرا صغيرا ، وانخرط فى سلك الجيش المغربى برتبة ملازم ، وجندته فرنسا فى الحرب الثانية فاشترك فى حملة ايطاليا

---

(١) انظر كتب FAVROD ص ٣٥٠ وما بعدها وفيه ترجمات وافية لهؤلاء الزعماء وغيرهم .

وحملة تحرير فرنسا بين عامى ١٩٤٣ — ١٩٤٥ وحينما التحق بالتنظيم السرى صار مسئولا عن احدى دوائر وهران ٠ وهو الذى قاد هجوما على مكتب بريد وهران سنة ١٩٤٩ وقد رأينا كيف تمكن من الفرار فى مارس ١٩٥٢ فرحل الى فرنسا متخفيا ، ومنها الى القاهرة وقد عرفت السلطات الفرنسية دوره الهام فى الثورة بمجرد قيامها ، لذلك دبرت مخابراتها خطة لاغتياله فى طرابلس وهو يقود قافلة محملة بالأسلحة كانت قد خرجت من مصر فى طريقها الى الجـــزائر سنة ١٩٥٥ ولكنه افلت باعجوبة ٠ وظلت المخابرات تتبعه حتى غدرت به وبعض اخوانه فى حادث الطائرة المشهور ٠٠٠٠ (أكتوبر ١٩٥٦) ٠

كانت اللجنة الثورية للاتحاد والعمل تعتقد اعتقادا راسخا بأن العمل المجـــدى لا بد وان يتم فى ارض الجزائر ٠ ولذلك تركت لقادة الولايات هناك مهمة تحديد موعد الثورة وطريقة البدء بها ، ولا يعنى هذا ضـــآلة الدور الذى قام به ممثلو اللجنة فى القاهرة ، بل على العكس فان الثورة فى سنواتها الأولى كانت أكثر اعتمادا على مؤازرة مصر نظرا لأن اعضـــاء اللجنة لم يكونوا معروفين فى ذلك الوقت ، فقد تردد مجلس قيادة الثورة المصرى أولا فى امدادها بحاجتها من المـــال والسلاح ٠ وصرح بن بللا فيما بعد أن الفضل يرجع الى الرئيس جمال عبد الناصر فى حسم هـــــذا التردد حينما صمم على تقديم المساعدات اللازمة تمشيا مع مبدأ تأييـــد الثورات التحررية فى كل مكان بصرف النظر عن احتمالات النجاح ؛ وكان بعض الزعماء الجزائريين انفسهم يتشكك حينذاك فى هذه الاحتمالات ٠

ذلك أن لجنة المركزيين بعد أن تمت القطيعة بينها وبين مصالى الحاج أخذت تقترب سريعا من اللجنة الثورية للاتحاد والعمل ، وكانت أول هيئة وطنية تقبل اللجنة ضمها اليها ٠ ولذلك احيطت علما بموعد الثورة وعلى أثر ذلك قام حسين الأحول بزيارة القاهرة محاولا اقناع اللجنة بتأخير موعد الثورة ريثما تتم الاستعدادات ، ولكن مؤتمر العسكريين فى الجزائر كان قد قرر فى اجتماعه يوم ١٠ اكتوبر أن يكون أول نوفمبر هو الموعـــد المحدد لقيام الثورة ٠ وحسب رواية أحد الشيوعيين الفرنسيين (١) كان الموعد المقـــرر المتفق عليه هو سنة ١٩٥٦ لولا أن ممثلى اللجنة بالقاهرة أرسلوا تعليمات سرية بامكان تقديم الميعاد الى اول نوفمبر ١٩٥٤ ٠

واغرب ما فى هذه الرواية ، هى انها عزت هـــــذا التقديم الى اتصالات سرية جرت مع ممثلى الولايات المتحدة فى القاهرة ، اغـــرى خلالها الأمريكيون الزعماء الجزائريين ، بتقديم موعد الثورة حتى يتمكنوا

(١) Jeannson p. 125

من ممارسة الضغط على فرنسا لكى توقع اتفاقيات الدفاع الأوربى التى ترددت طويلا فى المصادقة عليها • وهذه الرواية تتفق مع شعور عام فى فرنسا ، مؤداه أن الولايات المتحدة تميل الى تأييد الحركات الاستقلالية فى شمال افريقيا ، وهو شعور خاطىء أضعفت منه تدريجيا المساعدات الامريكية التى لم تنقطع عن فرنسا بل زادت ابان الثورة •

- ٢ -

جبهة التحرير الوطنى

ظلت قيادة الثورة تطلق على نفسها اسم « اللجنة الثورية للاتحاد والعمل » حتى نهاية ١٩٥٥ ثم وجدت بعد أن توالى انضمام فئات جديدة اليها أن اسم « الجبهة » اكثر ملاءمة • والذى يتبادر الى الذهن من وصف الجبهة هى انها ائتلاف من عدة فئات سياسية ، غير أن قادة الثورة لم يفهموها على النحو الشائع فى الدول البرلمانية ، والذى يعنى ان الجبهة ائتلاف من عدة احزاب ، يحتفظ كل منها بكيانه • أما جبهة التحرير الوطنى الجزائرى فلم تكن تقبل أعضاء الأحزاب القديمة الا بعد أن يتحللوا من عضويتها • وهكذا صارت الجبهة تعتبر نفسها المنظمة الوطنية الوحيدة واحتفظت بتماسكها طوال عهد الثورة • والسؤال الذى يجدر طرحه فى هذه المناسبة هو : هل يعد الانقسام الذى حدث اثر الاستقلال تعبيرا عن الفئات السياسية السابقة فيكون بن خدة على سبيل المثال ممثلا للجنة المركزيين واحمد بن بللا ممثلا للجنة الثورية للاتحاد والعمل التى اسست الجبهة ؟ اننا لا نعتقد ذلك لأن الخصومة دبت حتى بين من بقى حيا من الأعضاء التسعة المؤسسين للجنة •

كان المركزيون كما رأينا أول من تعاون مع اللجنة الثورية حتى من قبل قيام الثورة • ولذلك احتلوا بعض المراكز القيادية بعد تكوين الجبهة • وفى عام ١٩٥٥ حل فرحات عباس واحمد فرنسيس الاتحاد الديمقراطى للبيان الجزائرى وتركا لأعضائه الحرية فى الانضمام الى جبهة التحرير • اما زعيما الحزب فقد تأخر انضمامهما الى الجبهة حتى أبريل ١٩٥٦ حينما غادرا فرنسا سرا ووصلا الى القاهرة •

ولم تكن ثمة مشكلة امام جماعة العلماء لكى ينضم أعضاؤها الى الجبهة ، لأن الجماعة لم تعتبر نفسها يوما حزبا قائما بذاته • وعلى العكس ظهرت هذه المشكلة بالنسبة للشيوعيين الذين يمتازون بالتنظيم الحزبى الدقيق ، وبارتباطاتهم مع الأحزاب الشيوعية فى مختلف انحاء العالم • ومع ذلك فقد انتهى الحزب الشيوعى الجزائرى بالتعاون مع جبهة التحرير ،

ولفهم الظروف الدقيقة التى ادت الى قيام هذا التعاون لا بد أن نشير الى موقف الحزب الشيوعى الفرنسى من الثورة نظرا لاحتفاظه بصفة الموجه للحزب الشيوعى الجزائرى .

لقد كان الحزب الشيوعى اسبق الأحزاب الفرنسية الى اعلان تأييده لمبدأ تقرير المصير فى الجزائر ، فصرحت بذلك صحيفة لومانيتيه فى ٨ نوفمبر ١٩٥٤ غير انها قرنت الموافقة على هذا المبدأ بعدة تحفظات . منها أن تشارك جميع العناصر المكونة للأمة الجزائرية فى بناء الجزائر المستقلة ، وهم يعنون بذلك انه لا بد وان تكون للأوربيين كلمة فى أجراء المفاوضات ورسم مستقبل الجزائر . كذلك كره الشيوعيون ارتباط جبهة التحرير بالشرق العربى ، وكانوا يفضلون التعاون مع حركة قومية جزائرية تكون متأثرة بمبادىء الفرنسيين التقدميين . وحينما أعلن الحزب الشيوعى الجزائرى استعداده للانضواء تحت لواء الجبهة اضاف انه يفعل ذلك حتى لا يفوته القطار عند جنى ثمرات النصر كما حدث فى تونس . وعلى اثر ذلك الاعلان تعرض الحزب الشيوعى الجزائرى للحل فى سبتمبر ١٩٥٥ .

واستمر الحزب الشيوعى فى باريس على موقف التأييد المتردد ، فهو ينادى فى المعركة الانتخابية بالسلام فى الجزائر والتفاوض مع الثوار ، والاعتراف بحقيقة القومية الجزائرية ، ولكنه يفعل ذلك بدون اثارة جماهيرية كما كان يفعل اثناء مطالبته بالسلام فى الهند الصينية ثم ان الحزب وقف موقفا معاديا للثورة الجزائرية يوم أن وافق على منح حكومة موليه ١٣ مارس ١٩٥٦ سلطات استثنائية لمواجهة الحرب الجزائرية . وقد برر الشيوعيون ذلك الموقف بأنهم يريدون المحافظة على تكتل اليسار ، تلك الفكرة التى رفضها الزعيم الاشتراكى نفسه ، ولكنه هو دأب الحزب الشيوعى الذى يعطى الأولوية لمشكلات فرنسا الداخلية . وهكذا قبل التضحية بمبادئه تجاه الجزائر من أجل مناورة سياسية من المؤكد اخفاقها .

لذلك كله لم تقبل جبهة التحرير انضمام الشيوعيين اليها الا بصفة فردية وكان من بينهم بعض الأوربيين الذين انخرطوا أيضا فى سلك الجبهة ، غير انها استمرت تفرض على هؤلاء وهؤلاء رقابة خاصة ، وكان الشيوعيون أسبق من غيرهم الى اظهار انتقاداتهم للجبهة ، فحينما لاحت بوادر النصر من بعيد أسرعوا الى اعلان انتقادهم لسياسة الجبهة التى تلغى وجود الأحزاب وذلك منذ يناير ١٩٦٠ .

ولم يشذ عن تأييد جبهة التحرير سوى مصالى الحاج ومن بقى

مواليا له . ورغم انه كان ما يزال محدد الاقامة فى فرنسا فقد أوعز الى أنصاره بتكوين هيئة تنافس جبهة التحرير ، اطلق عليها « الحركة الوطنية الجزائرية » وحاول أن يقلد الجبهة فى تكوين جيش خاص به لمحاربة الفرنسيين وجيش التحرير فى نفس الوقت . وكان طبيعيا ان يسر الفرنسيون لهذا الانقسام لولا أن حركة مصالى الحاج كانت من الضعف بحيث عجزت عن النيل من جيش التحرير ، وانتهى بها الأمر الى قبول التعاون مع الجيش الفرنسى مؤقتا ، على ان تتفاهم على مسألة الاستقلال بعد التخلص من الجبهة . وخصصت القيادة الفرنسية احد القطاعات فى ميادين القتال لابن الونيس وهو من قواد حركة مصالى الذى منح نفسه رتبة الجنرال ، وراح يقاتل ضد جيش التحرير ، ولما راى أتباعه حرج مركزه تركه كثيرون منهم الى جيش التحرير ولم يحل عام ١٩٥٨ حتى كانت حركة مصالى قد اندثرت كقوة عسكرية وسياسية وهكذا ختم من كان يدعى بأبى الوطنية الجزائرية حياته بالخيانة ، واستمر الزعيم العجوز حتى بعد أن فقد أنصاره يراوده الأمل فى التحدث باسم الأمة الجزائرية وقبل سنة ١٩٦١ ان يلعب دور القوة الثالثة التى اراد ديجول أن يخلقها لتقف موقفا معتدلا بين فرنسا وجبهة التحرير . ولم تلبث آماله ان تبخرت حينما اضطرت الحكومة الفرنسية الى أن تفاوض الجبهة وحدها فى محادثات افيان .

صرفت الجبهة معظم جهودها فى تنظيم القتال وان لم تغفل بيان الأهداف السياسية الكبرى منذ البداية وهى الاستقلال ، وتدويل القضية الجزائرية وربط الجزائر بحركة النضال العربى . وبعد ان ثبتت اقدامها فى الميدان العسكرى صار من الضرورى تقوية الجبهة فى الميدان السياسى ، وذلك بأمرين ، اقامة تشكيلات سياسية وادارية ولو على الورق ، وبيان عقيدة سياسية واضحة تشمل المسائل الداخلية والخارجية . ولهذا الفرض انعقد مؤتمر شهير فى تاريخ جبهة التحرير فى وادى الصمام داخل أرض الجزائر فى ٢٠ اغسطس ١٩٥٦ .

فمن ناحية التشكيلات السياسية اقام المؤتمر شبه مجلس حرب للثورة أسماه « لجنة التنسيق والتنفيذ » ويتكون من خمسة أشخاص عرفت أسماؤهم فيما بعد ، وكانوا : كريم بلقاسم ، وابن يوسف بن خده ، وسعد دحلب ، وعربى بن المهيدى ، ورمضان عبانة . والظاهر أن هذا الأخير كان هو المسيطر على المؤتمر ، وانه حرص على اعطاء القادة العسكريين الأولوية فى الجبهة ، ويقال انه استبعد أعضاء البعثة الخارجية وان ذكرت بعض الروايات الأخرى انهم دعوا الى المؤتمر ، ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول الى مكان الاجتماع ، وقرر المؤتمر ان تكون قادة الولايات مسئولين امام لجنة التنسيق هذه ، وهى تقوم بتعيين أعضاء المجلس الوطنى .

ذلك انه من أهم مقررات مؤتمر وادى الصمام انشاء مجلس وطنى من ٣٤ عضوا نصفهم بصفة اصلية والنصف الآخر بصفة احتياطية . والمقصود من هذا المجلس هو اعطاء الجبهة صفة نيابية فى وقت لم يكن من المتيسر فيه اجراء انتخابات فى ارض الجزائر . وقد زيد عدد النواب فى العام التالى الى ٥٤ ثم الى ٧٢ قبيل الاستقلال وبينما كانت الحكومة المؤقتة تنتقل بين تونس والقاهرة كان اكثر انعقاد هذا المجلس فى طرابلس . وللمجلس الرأى النهائى فى مسألة وقف اطلاق النار . ولا بد أن يصدر رأيه فى هذا الصدد بأغلبية اربعة اخماس الأصوات . ولا يجوز فى هذه الحالة الامتناع عن التصويت .

ونظم المؤتمر جيش التحرير وحدد الرتب والمرتبات . فميز بين نوعين من المقاتلين : أعضاء الجيش العامل الذين يرتدون الملابس الرسمية . والمسبلون او المساعدون وهم الذين ينقلون المؤن ويقومون بأعمال الاسعاف ويقطعون الطرق على العدو .

ورأى المؤتمر أن يخلع على الجبهة صفة ادارية الى جانب صفتها العسكرية والسياسية فقرر انشاء دوائر للفصل فى القضايا . ومن الطبيعى أن يكون الالتجاء الى هذه المحاكم اختياريا ، ومع ذلك فقد انصرف الوطنيون عن قضاة المصالحات الفرنسيين حتى أصبح هؤلاء (يعانون من البطالة) واقيمت وحدات لجمع الضرائب . وكانت تحصل من الاوربيين عن طريق استخدام القوة والتهديد .

وقد افادت هذه التنظيمات فى ايجاد قاعدة شعبية للجبهة ، لذلك توسعت حتى من قبل مؤتمر الصمام فى اثبات وجودها بمختلف الهيئات : ففى فبراير ١٩٥٦ اقامت الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذى انتزع كثيرا من الجزائريين من النقابات الفرنسية .

واصبحت هذه النقابة تضم ١١٠ آلاف من العمال بعد مدة قصيرة ، وقبلت سنة ١٩٥٧ فى الاتحاد العالمى للنقابات الحرة (وهو الاتحاد الذى تنتمى اليه النقابات الأمريكية) وكان مصالى الحاج قد سبق الى تأسيس نقابة عمالية جزائرية اخرى ولكن نشاطها لم يتعد الاراضى الفرنسية .

كذلك كونت الجبهة اتحاد الطلاب الجزائريين ، ودعتهم الى مقاطعة الامتحانات فى الكليات الفرنسية فى دورة مايو ١٩٥٦ . ولقيت استجابة واسعة النطاق ، ولعل القصد من هذا الأمر هو اجتذاب الطلاب الى العمل مع جيش التحرير وتقوية صفوفه بعناصر مثقفة . واخيرا اقامت الجبهة اتحادا يضم التجار وصغار رجال الأعمال الوطنيين الذين اشتركوا مع

العمال فى تمويل جبهة التحرير • واصدرت الجبهة مجلة عربية أسبوعية للتحدث باسمها وهى مجلة « المجاهد الحر » •

اما فيما يتعلق ببيان العقيدة السياسية فقد شرح المؤتمر اهداف جبهة التحرير فى السياسة الداخلية والخارجية معا • واظهر تمسكه منذ ذلك الوقت بمبدأ وحدة التراب الجزائرى ، ليقطع على الفرنسيين خط الرجعة فى سياستهم ازاء الصحراء • وبين رايه فى وضع المستوطنين بعد الاستقلال وكيف أنهم سيخيرون بين الجنسية الجزائرية ، أو العيش كأجانب فى الجزائر المستقلة اذا ارادوا الاحتفاظ بجنسيتهم • واكد تمسك الجبهة بمبدأ القيادة الجماعية وأعلن أن الجزائر المستقلة ستأخذ بالنظام الاشتراكى •

وفى السياسة الخارجية نادى المؤتمر بتدويل القضية الجزائرية ، وأعلن أن الجزائر المستقلة ستعمل على تحقيق الوحدة المغربية ، وستسير على سياسة الحياد بين المعسكرين •

ويلاحظ من البرنامج كيف أن مبادىء جبهة التحرير ظلت ثابتة حتى نيل الجزائر للاستقلال ، بينما اخذت الحكومة الفرنسية تصدر المشروع تلو المشروع لمواجهة الثورة حتى انتهى بها الأمر الى الرضوخ لمطالب الجزائريين •

ويقال ان روح رمضان عبانة تجسدت فى كثير من قرارات مؤتمر وادى الصمام وكان معروفا بتأثره بالجدل الماركسى وبنظريات ماوتسى تونج الاشتراكية • وانه لذلك لم يرد ذكر لربط الاشتراكية بالاسلام ، كما قدمت فكرة الوحدة المغربية على فكرة الوحدة العربية الشاملة • ولو صح ذلك لقربنا من الروايات القائلة ان رمضان عبانة كان يمثل الجانب الاكثر تطرفا فى جبهة التحرير ، وان الانقسام صار خطيرا فى السنوات التالية حينما اعيد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ ، وضم الى اعضائها عناصر معتدلة مثل فرحات عباس • وعلى كل فقد انتهت حياة رمضان عبانة فى أوائل سنة ١٩٥٨ فى ظروف غامضة • ومن الشائع أنه كان ضحية الخلافات التى ظهرت بين صفوف جيش التحرير فى بعض الأوقات ، تلك الخلافات التى لم تمنع من تماسك الجيش فى معركة التحرير • وتذكر بهذه المناسبة صور غريبة عن الثورة الجزائرية ، وكيف أنه كان يحدث أحيانا أن يقف الجزائريون صفا واحدا لمقاتلة الفرنسيين ، حتى اذا انتهت المعركة اخذوا يصفون حساباتهم فيما بينهم • وربما اقتضت ظروف الحروب العصيبة تصفية المعارضة أولا بأول ضمانا لسلامة الجيش •

واما بخصوص الزعم القائل باختفاء الروح الاسلامية من الجبهة ، فهناك شواهد تدل على عدم صحته : من ذلك مثلا اختيار كلمة «مجاهد» لوصف الجندى فى جيش التحرير . كما أن بعض أفراد جماعة العلماء احتلوا مناصب قيادية فى الجبهة . واخيرا فان المادة الرابعة من دستور الجزائر تنص على أن الاسلام هو دين الدولة .

اعيد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ فى سنة ١٩٥٧ (١) وتم ذلك فى مؤتمر انعقد بالقاهرة ، وتقرر فيه زيادة اعضاء اللجنة الى تسعة . والمجلس الوطنى الى ٥٤ واصبحت اللجنة تضم ثلاثة قواد عسكريين بالأضافة الى ثلاثة من الأعضاء الخمسة السابقين ، كان من بينهم رمضان عبانة . كما ضم اليها ثلاثة من اعضاء البعثة الخارجية من بينهم فرحات عباس ، والدكتور أمين دباغين . ويعد التشكيل الجديد نواة لما ستكون عليه الحكومة المؤقتة فى العام التالى . فقد وزعت الاختصاصات المختلفة على اعضاء اللجنة دون أن يحملوا لقب وزير .

وتدخل جبهة التحرير فى مرحلة جديدة عند ما تقرر فى مؤتمر طنجة فى ابريل ١٩٥٨ بالاتفاق مع تونس والمملكة المغربية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية حينما تسمح الظروف . وقبل أن يجرى ديجول الاستفتاء على دستور الجزائر ببضعة ايام أعلن عن تكوين الحكومة المؤقتة التى ضمت القادة العسكريين بجانب الزعماء السياسيين (١٩ سبتمبر ١٩٥٨) ويبدو أن اختيار فرحات عباس لرئاستها كان يرمى الى تمهيد الجو للتفاوض مع فرنسا ، ولكن أصبح وجوده غير ذى موضوع بعد أن تعثرت المفاوضات مدة طويلة .

- ٣ -

تصاعد الثورة

سنتناول باختصار الأحداث العسكرية للثورة ، مركزين اهتمامنا على الملابسات السياسية التى احاطت بها ، وخاصة المواقف المختلفة التى اتخذتها فرنسا . ولذا جعلنا سنة ١٩٥٨ حدا فاصلا بين مرحلتين : باعتبار ان هذا العام شهد الانقلاب التاريخى الذى أطاح بالجمهورية

(١) درس مؤلفان امريكيان تشكيلات جبهة التحرير وقرارات وادى الصمام معتمدين على اتصالات شخصية مع اعضاء الجبهة وهما الصحفى كلارك CLARK والمؤلفة جلسبى GILESSPI — انظر ثبت المراجع

(م — ٢٦ المغرب العربى)

الرابعة تحت تأثير ثورة الجزائر ، ومهد السبيل أمام حكومة ديجول التى تبلورت سياستها فى اتجاه جديد .

فى ليلة اول نوفمبر نسق جيش التحرير حوالى ثلاثين هجوما فى مختلف انحاء الجزائر على المعسكرات الفرنسية ومراكز الشرطة . فدل ذلك على ان الأمر ليس حادثا فرديا . وقدرت المصادر الوطنية عدد المشتركين فى هذا الهجوم من الفين الى ثلاثة آلاف مقاتل ، مستخدمين لأسلحة الخفيفة .

وكان هدف الثورة من اختيار المناطق المتباعدة هو تشتيت جهود الفرنسيين فى مواجهتهم ؛ غير ان الظروف الصعبة التى اعترضت طريق الثوار فى بداية الأمر اقتضت حصر النشاط أولا فى منطقة القبايل الواقعة شمال قسنطينة وجبال الأوراس المنيعة فى الجنوب الشرقى . وهاتان المنطقتان كانتا دائما مهد الثورات . وفى صيف سنة ١٩٥٥ عاد الثوار فوسعوا دائرة أعمالهم من جديد فشملت ولاية وهران للمرة الأولى فى سبتمبر ، ثم امتدت اعمالهم الى الصحراء سنة ١٩٥٧ وأصبحت الولاية السادسة . وفى العام التالى نقلوا نشاطهم الى أرض فرنسا ذاتها .

ذلك ان جيش التحرير كان قد قسم الجزائر الى ست مناطق رئيسية يطلق عليها اسم الولايات . كما قسم الولاية الى نواحى ، والناحية الى دوائر ؛ وكان الناحية أهمية خاصة لأنها تعتبر فى نفس الوقت وحدة ادارية . وعينت الثورة لكل ولاية قائدا عسكريا ومديرا مدنيا . وكان مصطفى بو العيد يجمع بين السلطتين العسكرية والمدنية فى جبال الأوراس . ويبدو انه كان مقدرا لهذا الرجل ان يلعب دورا كبيرا فى الثورة التى اتخذت من ولايته قاعدة رئيسية لها ، لولا انه كان من أوائل القادة الذين استشهدوا فى السنوات الأولى .

وظلت السلطات الفرنسية زمنا تحاول اخفاء الحقيقة فزعمت ان الثورة انما هى فعل عصابات من قطاع الطرق ، لا هدف لها سوى السلب والنهب . فلم تجد هذه الدعاوى اية استجابة لدى الوطنيين ، بدليل ان الأهالى فى جبال الأوراس رفضوا ان يذعنوا لانذار القوات الجوية باخلاء المنطقة تمهيدا لضربها من الجو .

ولم تلبث الثورة أن أثبتت قوتها وسطوتها بالاعمال التى قامت بها فى يوم ٢٠ اغسطس ١٩٥٥ . ويدل اختيار اليوم الذى يوافق الذكرى الثانية لخلع محمد الخامس على رغبة الثوار فى ربط نضال الجزائر بالحركة الوطنية فى الشمال الأفريقى . وركزوا هجومهم فى ذلك اليوم

على القرى المنعزلة فى منطقة القبايل . وخاصة مدينة صكيكدة «فليب فيل» وقدر عدد القتلى من الأوربيين بواحد وسبعين شخصا ولكن سرعان ما نظم المستوطنون انفسهم على هيئة حرس غير نظامي وفتكوا بالاهالى العزل . فأعادوا الى الأذهان ذكرى مذبحة قسنطينة سنة ١٩٤٥ وقدر ضحايا ذلك اليوم بألف ومائتى نفس (١) .

وكان للثوار من وراء توسيع اعمالهم عدة اهداف ، منها لفت نظر العالم قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وخاصة أن الكتلة الآسيوية الافريقية قررت لأول مرة عرض قضية الجزائر على هذه المنظمة الدولية . وربما تطلع الثوار الى احتلال جزء من الأراضى الجزائرية احتلالا ثابتا فى ذلك الاقليم الذى تنتشر فيه الجبال والغابات ، وفى هذه الحالة ربما يمكن تأسيس حكومة مؤقتة تسارع بتدويل القضية الجزائرية ، كذلك اراد الثوار اجتذاب انصار جدد . سواء بتخويف المترددين أو باستثارة قطاع من الراى العام الفرنسى ذى الميول الانسانية وذلك باظهار وحشية المقمع . ومما يذكر بهذه المناسبة أن شائعات راجت باحتمال نزول المصريين من البحر . وبالطبع كان القادة يعلمون استحالة هذا الأمر ، ولكن رواج هذه الشائعات فى حد ذاته دليل على ما كان يعلقه الجزائريون من آمال على المساعدات المصرية . وقد اشرنا من قبل الى اهمية هذه المساعدات فى السنوات الأولى من الثورة . وكيف انها كانت تنقل عبر طرابلس فجنوب الجزائر . والراجح أن منطقة الريف استخدمت ايضا فى نهاية سنة ١٩٥٥ لبعث الثورة فى وهران . نظرا لتغاضى السلطات الاسبانية . وبعد استقلال تونس انفتح باب جديد سهل نقل المساعدات من مصر ، حتى اضطرت فرنسا الى انشاء خط مكهرب على طول الحدود التونسية الجزائرية . فعادت الى ولاية الصحراء أهميتها من جديد . بل زادت اهميتها فى هذا العام بالذات نظرا لبدء استغلال آبار النفط فيها ، ودخلت اعمال جيش التحرير اليها كما راينا سنة ١٩٥٧ .

ونظرا لاتساع عمليات النقل بين مصر والجزائر كان لا بد من عقد اتفاقية خاصة مع حكومة تونس تضع طرق المواصلات التى تمر بها تحت رقابة جيش التحرير .

حققت أحداث يوم ٢٠ اغسطس كثيرا من اهدافها . ومع أن الجمعية العامة رفضت مناقشة القضية الجزائرية فى دورة سنة ١٩٥٥ الا أن هذا الرفض تم بأغلبية صوت واحد . كذلك ازداد انصار جبهة التحرير ازديادا ملحوظا وحتى هؤلاء الذين لم ينضموا اليها اضطروا الى تغيير موقفهم .

Le monde 23-8-1955.

ففي سبتمبر ١٩٥٥ نادى ابن جلول ولو متأخرا بضرورة الاعتراف بحقيقة القومية الجزائرية ، لكنه اضاف انه على فرنســـا أن تتفاوض معه ومع اقرانه من اعضــــاء المجــالس النيابية ، لانهم هم الممثلون الشرعيون للجزائريين • واستنكر أعمال القمع ، وتضامن معه في دعوته هذه خمسة وعشرون من الأعضاء الجزائريين الستين في المجلس الجزائري ، مما اضطر الحاكم العام الى تعطيل انعقاد المجلس الى اجل غير مسمى • وهكذا بدأ انهيار انظمة الدولة الفرنسية بالجزائر انهيارا متتابعا خدم في النهاية اهداف الثورة •

وكان المظهر الثاني لهذا الانهيار هو اخراج (المديريات الجزائرية) مؤقتا من اجراء الانتخابات البرلمانية اول عـــام ١٩٥٦ لعجز السلطات عن تأمينها هناك •

— ٤ —

رد الفعل الفرنسي

يلاحظ أن الحكومات المتوالية بنت خطتها على الجمع بين نوعين من الاجراءات ، تلك التي اتخذت على الصعيد العسكري • اما النوع الثاني فيتمثل في الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على ان تكون في اطار السيادة الفرنسية •

ويتعلق بالنوع الأول تلك السلطات الاستثنائية التي منحت للحاكم العام : فوافقت الجمعية بناء على اقتراح الحــــكومة على اعلان حالة الطوارىء في الجزائر شريطة ان تحدد المراسيم المناطق التي يطبق فيهـــا القانون • وبمقتضى هـذا القانون منحت السلطة الادارية صلاحيات واسعة لتحديد اقامة الأفراد وفرض رقابة على تنقلاتهم ، وابعادهم عن الجزائر دون محاكمة ، وكذلك منع الاجتماعات ومراقبة المحال العامة ، ومن اهم الاجراءات الاستثنائية انشاء محاكم عسكرية تحل محل المحاكم الجنائية ، ولا يجوز للذين يحاكمون امامها الطعن على احكامها •

وقد حددت مدة سريان هذا القانون بستة اشهر ، ظنا بأن الثورة الجزائرية لن تعيش ، ولكنها عاشت طويلا ، واضطر الفرنسيون الى تجديد العمل بهذا القانون ، والى اصدار قوانين اخرى اشـــد تعسفا • ومما يستحق الملاحظة انه عند مناقشة تجديد قانون الطوارىء صرح احـــد النواب الشيوعيين في الجمعية الوطنية بأن المحاكم العسكرية اصـــدرت ستة احكام بالاعدام ، واثنين بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وثلاثة احـــكام

بالاشغال الشاقة لمدة عشرين عاما • وذلك عقابا على حادث القاء قنبلة لم تصب احدا (١) •

اخذ الحاكم العام يوسع دائرة المناطق التى يطبق فيها قانون الطوارىء حتى شمل الجزائر بأسرها • ولما لم يؤثر هذا القانون فى اشتداد الثورة المطرد : رات حكومة موليه عند توليها الحكم ان تدعمه بقانون استثنائى آخر يعطى للوزير المقيم فى الجزائر سلطات جديدة ، منها حل الجمعيات وتعطيل الصحف ، ومصادرة الأملاك بقرار ادارى • وقد وافقت الجمعية الوطنية على هذا القانون فى مارس ١٩٥٦ • على ان يكون سريانه مرتبطا ببقاء الحكومة ، فيجب تجديده عند سقوطها •

لذلك عند تولى بورجيس مونورى رئاسة الحكومة خلفا لجى موليه فى يونيه ١٩٥٧ جدد العمل بالقانون • وعلاوة على هذا طالب بان يمتد تطبيقه على الاشخاص المولودين فى الجزائر والمقيمين بالاراضى الفرنسية • وقد شعر بعض الفرنسيين بأن مد هذه السلطات الى فرنسا يوشك ان يهدد مبادىء الحرية الفردية هناك • ومع ذلك فقد وافقت الجمعية الوطنية على اقتراح الحكومة •

ومن افظع وسائل القمع التى اشتهرت بها الحرب الجزائرية اقامة المعسكرات لتجميع اهالى منطقة معينة تحت رقابة السلطة المباشرة ، للحيلولة دون اتصال جيش التحرير بهم • وقدر عدد الذين وضعوا فى المعسكرات بمليون وسبعمائة الف نسمة ، مما كان له اسوا الاثر على الانتاج الزراعى فى البلاد •

ومن الناحية العسكرية البحتة توالى ارسال التعزيزات حتى قررت حكومة موليه سنة ١٩٥٦ دعوة الاحتياطى • ووصل عدد القوات الفرنسية فى الجزائر الى نحو نصف مليون جندى • وتعرضت الثورة الجزائرية لكثير من الازمات من جراء ذلك ، وكان اخطرها سنة ١٩٥٧ حينما ارسلت فرقة المظلات الى العاصمة فجدت فى تتبع مراكز الثورة فيها • ومن المشهور ان الجزائر بلد المليون شهيد واذا تتبعنا البلاغات الرسمية الفرنسية نجد انها كانت تعلن اسبوعيا عدد ضحاياها من الجزائريين ، ويتراوح المتوسط بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ نفس وقد بلغ فى احد اسابيع يناير ١٩٦٠ عند تنفيذ عملية شال ثلاثة الاف •

فاذا كانت الثورة قد امتدت ثمانية وثمانين شهرا ، فان التقدير

---

(١) Le monde. 30-1955.

التقريبي لمجموع الخسائر الجزائرية في الأرواح يبلغ ربع مليون ، ولا يدخل في هذا الاحصاء المدنيون الذين قتلوا في حوادث الاغتيالات الفردية سواء أكانوا بفعل العمليات الجوية او المسح أو بفعل جيش التحرير أثناء تتبعه للخونة . ويستحيل الوصول الى تقدير حقيقي بل ولا تقريبي لهذه الخسائر .

وتبلغ خسائر الفرنسيين ١/١٦ في المتوسط ، وعليه تكون النسبة اقل منها في الهند الصينية .

● لا

واما فيما يتعلق بالنوع الثاني من الاجراءات فقد افتتح جاك سوستيل سياسة الاصلاحات الاجتماعية ونادى بمبدا الالحاق Integration وهو غير الادماج ، لانه يعني تطوير الأنظمة السياسية بحيث تصبح مطابقة لفرنسا ، مع الاعتراف بوجود شخصية جزائرية متميزة ثقافيا واجتماعيا . وتحتوي (١) خطته على توسيع ملكيات « المسلمين » وذلك بتقديم المساعدات المالية لهم لشراء الأراضي التي لم تستغل بعد . وفي هذه الحالة يمكن للدولة أن تصادرها من أيدي المستوطنين . وتقسيم المحصول بين المالك والمستأجر (وهو جزائري في الغالب) على أساس المناصفة ، بدلا من خمس المحصول . والغاء المجالس البلدية المختلطة وتحويلها الى مجالس كاملة السلطة تنتخب بالاقتراع العام .

وشرع سوستيل في اقامة ادارة متخصصة في الشئون الوطنية . وكان يريد اعطاء العسكريين نصيبا اوفى في هذه الادارة مذكرا بعهد بيجو حينما انشأ المكاتب العربية . مع ملاحظة اختلاف الزمن . فقد نجحت هذه المكاتب حينما كانت تواجه قبائل مفككة . اما الآن فانها تواجه ثورة وطنية عامة . وكذلك اقام الحاكم العام قسما خاصا في جامعة الجزائر لتدريب (المسلمين) على الشئون الادارية تمهيدا لمنحهم نسبة اكبر من الوظائف .

● ●

---

(١) كان جاك سوستيل من النواب الديجوليين في الجمعية الوطنية ، اختاره منديس فرانس حاكما عاما للجزائر بعد قيام الثورة ثم أقاله موليه باعتبار انه يمثل اليمين . وقد تحول سوستيل الى خصم الد لديجول حينما أخذ بسياسة تقرير المصير . وقد وضع سوستيل كتابين عن مهنته في الجزائر .

اتبع الحزب الاشتراكي بعد ان تولى الحكم في يناير ١٩٥٦ نفس السياسة السابقة بالرغم من انه اعلن اثناء الحملة الانتخابية أن هدفه هو تحقيق السلام في الجزائر · وحاول جي موليه أن يحدد موقفه من موضوع القومية الجزائرية . وهل هناك مبرر حقيقي للاستقلال · فخرج بمبادئ غامضة غير مترابطة لخصها في العبارة الآتية « ان الجزائر ليست اقليما فرنسيا ، لأن غالبية السكان تتصف بمميزات اجتماعية وثقافية مغايرة للفرنسيين · وليست الجزائر في نفس الوقت بلدا عربيا لأنه يسكنها عدد من البربر · وليست هي دولة اسلامية لاستيطان عدد كبير من الأوربيين لها · وانما اقول ان للجزائر شخصية خاصة تربطها بفرنسا روابط لا تنفصم عراها في جميع الميادين » ·

واعتبر موليه ان قراره بالغاء الدوائر الانتخابية المنفصلة وتقرير نظام الدائرة الواحدة لجميع السكان هو ثورة سياسية تتيح للجزائريين مساهمة فعالة في ادارة البلاد ، وفي رايه ان اجراء هذه الانتخابات هو الوسيلة الوحيدة لايجاد المفاوض الجزائري الشرعي الذي سيكون اصدق تمثيلا للشعب من جبهة التحرير ! ولن يكون من حق هذا المفاوض على كل حال مناقشة مسألة السيادة الفرنسية · ووعد رئيس الحكومة بأن الانتخابات ستجرى بمجرد وقف القتال · ودعا جيش التحرير الى تسليم سلاحه وليثق بأن الحكومة الفرنسية لن تنتقم من المقاتلين ·

وبما أن مثل هذه العروض لم تكن لتؤثر في مجرى الثورة ، فقد رأى الحزب الاشتراكي انه من الضروري فعل شيء يظهر للرأي العام الفرنسي الذي أبدى ميله الى اليسار في الانتخابات ، أن الحزب لا يسير بنفس درجة التشدد التي تتبعها الاحزاب اليمينية ازاء المشكلة الجزائرية · وعليه اتخذ مؤتمر الحزب توصية بامكان اجراء محادثات لجس نبض جبهة التحرير ، غير أن الحكومة اعتبرت ان مثل هذه المفاوضات تورطها اذ قد يتضمن ذلك اعترافا بالجبهة · وسنرى كيف ان هذه المشكلة وقفت مدة طويلة عقبة في سبيل التفاوض ·

هكذا اكتفت حكومة موليه بارسال مبعوثين غير رسميين تقابلوا مع بعض أعضاء الجبهة في يوجوسلافيا في صيف ١٩٥٦ الى أن توسط محمد الخامس وقبلت الحكومة الفرنسية على مضض الاجتماع بممثلي الجبهة في مؤتمر بتونس يحضره مندوبون عن اقطار المغرب العربي الثلاثة ·

لماذا افسدت فرنسا المؤتمر بالسطو على الطائرة التي كانت تقل الوفد الجزائري برياسة بن بللا ؟ ·

لقد ذكرت الحكومة الفرنسية اذ ذاك ان هذا الحادث كان من فعل المخابرات الفرنسية فى الجزائر ، وانها لا تستطيع بعد سقوط (زعماء العصاة) فى يدها أن تطلق سراحهم ومهما يكن من تفاهة هذا التبرير فقد، اصبح من المؤكد بعد ذلك ان الحادث علاقة بمؤامرة العدوان الثلاثى على مصر .

وقد كان من الممكن ان يؤثر تاثيرا سيئا على مجرى الثورة لو حقق العدوان الثلاثى أهدافه . فان فشل العدوان احتفظ الثورة بهيبتها ، بينما بدت فرنســـا معزولة فى الامم المتحدة لانها انتهكت القانون الدولى مرتين (١) .

ان الحزب الاشتراكى حينما نشـــط فى تدبير العدوان عمل على توثيق الروابط بين مصر والثورة الجزائرية ، وعلى عكس ما كان يرجوه الفرنسيون اكد هذا الحادث الصفة الدولية للقضية الجزائرية . كذلك اظهرت احداث اكتوبر ١٩٥٦ أن الحزب الاشتراكى انتهى باتباع سياسة جزائرية لا تقل رجعية عن اشد أحزاب اليمين تطرفا ، واصبح موقف الحزب شاذا بين نظائره فى اوربا الغربية . فمن المعروف أن الحـزب الاشـــتراكى الفرنسي ينتمى الى الدولية الثانية ، وهى نفس الهيئة الاشـــتراكية التى ينتمى اليها حزب العمال البريطانى . وقد استنكرت جميع الاحزاب المنتمية الى تلك المجموعة العدوان الثلاثى .

اصبح الحزب الاشتراكى بعد هذه الاحداث فى موقف حرج ، فقد جاء الى الحكم نتيجة ميل الراى العام الفرنسي الى اليسار ، ووقع على عائق الحكومة التالية التى ساهم فيها الاشتراكيون أيضا ان تخـــرج المشروع الذى وضعه موليه للجزائر فى صورته النهائية وقد عرف هــذا المشروع باسم القانون الاطارى Les lois cadre وعندما تقدم مونورى بهذا القانون الى الجمعية الوطنية رفضه اليمينيزن لانهم راوا فيه تقرير حقوق أكثر مما ينبغى للجزائريين . كما رفضه الشيوعيون لانهم راوا فيه قانونا رجعيا . ولكن الجمعية التى اسقطت حكومة مونورى بسبب رفضها لهذا القانون ، عادت فوافقت عليه فى ٣١ يناير ١٩٥٨ باغلبية ٢٩٦ صوتا ضد ٢٥٤ . وهــذا يدلنا على أن موافقتها لم تكن صادرة عن اقتناع ، بل كانت لتلافى أزمة وزارية جديدة يصعب الخروج منها .

لم يخـــرج القانون الاطارى قط الى حيز التنفيذ ، لأن الجمهورية

---

(١) بحث هذه النقاط محمد البيجاوى فى كتاب وضعه عن الثـــورة الجزائرية والقانون الدولى . انظر ثبت المراجع .

الرابعة نفسـها سقطت بعد قليل : ومن المفيد مع ذلك عرض خطوطه الرئيسية باعتباره آخر حل قدمته الحكومة الفرنسية للجزائر قبل الأخذ بسياسة تقرير المصير .

تنص المادة الأولى على ان الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية . وبناء عليه صارت جميع الاصلاحات الأخرى التي شملها القانون غير ذات موضوع في نظر الثورة الجزائرية التي لم تكن ترضى بغير الاستقلال التام بديلا . فهو لا يصل اذن الى درجة الحل الوسط .

ويجرى الاصلاحات الاخرى على اساس المبدأ السابق . ومن بينه الأخذ بنظام الدوائر الموحدة . وينص القانون على اقامة جمعيات اقليمية ذات سلطات تشريعية في الأمور الداخلية . وفي نظر واضع المشروع يعد انشاء هذه الجمعيات خطوة هامة نحو تحقيق الحكم الذاتي المحلي : وبما أن تطبيق نظام الدوائر الموحدة يؤدى الى حصول الجزائريين على اغلبية المقاعد في هذه الجمعيات الاقليمية ، فقد رؤى من باب الاحتياط ان يكون لكل اقليم مجلس أعلى هو بمثابة مجلس شيوخ توزع فيه المقاعد مناصفة بين الجزائريين والمستوطنين . ولذلك سمى مجلس الطوائف . فكأن فكرة امتياز الأقلية لأوربية لم تختف من القانون الاطارى .

ونص القانون على أن تكون لكل اقليم حكومة مسئولة امام الجمعية الاقليمية ولكن ليس للجمعية حق اسقاطها . فالوزير المقيم هو الذى يعين هذه الحكومات وله أن يقيلها .

ومن الواضح ان تقسيم الجزائر الى وحدات تشريعية متعددة انما يهدف الى تفتيت السلطة المحدودة التي منحت الجزائريين . ولم يحدد القانون عدد هذه الوحدات بل ترك ذلك لحكومة الجمهورية .

ومما يدل على نية التفتيت أن نقد النواب للقانون انصب على الفقرة الخاصة باقامة المجلس الفدرالى الذى يمثل جميع اقاليم الجزائر ، اذ كان يخشى أن يتحول الى صورة تعبر عن الكيان الجزائرى . لذلك تقرر تأجيل انشاء هذا المجلس الى ما بعد سنتين من قيام المجالس الاقليمية وضيقت اختصاصاته ما امكن . فترك للجمعيات الاقليمية تحديد السلطات التي تريد أن تتنازل عنها للمجلس الفدرالى . كذلك نص على أن يراس الوزير المقيم جلسات هـذا المجلس . وهو الذى يدير في نفس الوقت جميع مصالح الجمهورية في الجزائر .

ويتالف المجلس الفدرالى مثل الجمعيات الاقليمية من قسمين :

القسم الاول تكون المقاعد فيه مناصفة بين الأوربيين والجزائريين . على هيئة مجلس الطوائف .

والثانى ينتخبه اعضاء المجالس الاقليمية ، اى انه سيضم اغلبية من الجزائريين .

لذلك منح القسم الأول من المجلس الفدرالى اختصاصات اكثر تحديدا . ومن بينها الاشراف على تنفيذ قرارات حكومة الجمهورية الخاصة بالجزائر .

أثار هذا القانون سخط الجزائريين والمستوطنين معا . اما الوطنيون الجزائريون فقد رأوا فى هذا التفتيت تلميحا بالتقسيم ، بالاضافة الى أنهم اصبحوا لا يلتفتون الى اى مشروع فرنسى ينبنى على مبدأ السيادة ، ولا يصل القانون بالجزائر حتى الى درجة الحكم الذاتى .

أما المستوطنون فانهم لم يكونوا قد غيروا عقليتهم بعد ، وراوا أن تطبيق مبدأ الدوائر الموحدة يمس كيانهم كأقلية ممتازة ، وكان هـذا القانون من بين أسباب انتقاضهم على نظام الجمهورية الرابعة .

٥ ـ الـدور المصـرى

تبنت مصر قضايا الكفاح الوطنى فى شمال افريقيا وذلك من خـــلال مواقف اتخذتها فى أروقة الأمم المتحدة أو من خلال العمل فى اطار جامعـة الدول العربية أى أن الدور هنا اقتصر على الجانب الدبلوماسى أما فيمـــا يتعلق بمساعدة الجزائر فان المساندة المصرية تجاوزت كثيرا هذا الدور ٠

ومنذ وفود الطلائع الأولى التى أعدت للثورة الى القاهرة اتيحت لهـا وسائل شراء السلاح على نطاق ضيق ومع بدء العمليات المسلحة فى نوفمبر ١٩٥٤ أخذت مصر تتوسع فى عمليات نقل السلاح بشتى الطرق حتى دخوله الى مناطق العمليات وتكلفت الميزانية المصرية جزء من النفقات كما كانت المعونات المـالية من المشرق العربى تتم عن طريق مصر ٠ ومن بين الطـرق المتخذة لامداد السلاح ما اتبع طريق البر عبر ليبيا كما أشـتركت البحرية المصرية فى النقل احيانا الى احدى الموانى الليبية ومن ثم الى أقصى الجنوب حيث تتصل حدود ليبيا بالجزائر بل نقلت سفن مستأجرة لمصر السلاح فى بعض الأحيان الى موانى صغيرة بشمال المغرب لكى تصدر الى الولايات الغربية حيث كان القادة يشكون من استئثار القيادات الثورية فى شرق البلاد بمعظم الأسـلحة ٠

ومن المتوقع في مثل حالات امداد السلاح أن تجرى فى تكتم شـديد ولذلك كان جهاز المخابرات هو أصلح السبل لأداء المهمة وقد كلف أحد رجال المخابرات المصريين المختصين بالشئون العربية وهو فتحى الديب (١) للاشراف على التنفيذ ٠

سلمت فرنسا ضمنا بالدور المصرى وحاولت أن تحاصره بالترهيب تارة وبالترغيب تارة اخرى فوعدت بزيادة الاستثمارات الفرنسية بمصر فى حالة امتناعها عن تأييد الثورة الجزائرية ثم بسحب الاستثمارات القائمة لو أن حكومة مصر أصرت على هذا التأييد ، كذلك وعدت حكومة جىموليه الفرنسية

---

(١) انظر كتابه : عبد الناصر وثورة الجزائر ٠

بتأييد مصر فى مناهضتها لحلف بغداد سياسيا غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل • وحينما قامت حكومة فرنسا الاشتراكية بعملية جس نبض لقـادة الثورة كانت القاهرة هى المكان المناسب لعقد اللقاء السرى وبتوسط الحكومة المصرية تم ترتيب اللقاء • وأختارت فرنسا لهذه المهمة جوزيف بيجاره أحد أعضاء الحزب الأشتراكى الحـاكم والذى لم يأت ممثلا عن الحكومة حتى لايعنى ذلك أى اعتراف رسمي بجبهة التحرير الجزائرية • وفى ابريل ١٩٥٦ جرت المباحثات بين المندوب الفرنسي ومحمد خيضر عن جبهة التحرير بحضور الديب الذى كان يبلغ جمال عبد الناصر بسير المباحثات أولا بأول ، غير أن وجهات النظر بين الفريقين كانت متباعدة لدرجة أنه تبين استحالة التوصل الى حـــل •

ومنذ البداية ألقت الخلافات بين عناصر الحركة الوطنية الجزائريـــة بظلالها على الدور المصرى فبعد تبنى مصر للجان الثورية للاتحاد والعمـــل أوفدت حركة مصالى الحاج المستقرة بفرنسا أثنين من مبعوثيها فى ديسمبر ١٩٥٤ وهما شاذلى المكى وأحمد مزيانا ولدى اكتشاف السلطات المصرية أن هذه الحركة تمثل انشقاقا ضارا بالثورة اعتقلت الرجلين ولم تفرج عنهما الا فى سنة ١٩٥٨ • وفى هذه الأثناء تبلورت جبهة التحرير الجزائرية كممثل وحيد للثورة الجزائرية وبرزت زعامة أحمد بن بللا للجبهة أو على الأقـــل لممثليها فى الخارج ومن هنا جاءت معارضة من العناصر العاملة فى الداخل والتى رأت أنها أحق بالزعامة باعتبارها الجهة التى تبذل التضحيات بالنفس فى الكفاح المسلح ضد فرنسا • وقد أوشك هذا الفريق أن يخطف الأضواء من البعثة الخارجية عندما أنعقد مؤتمر وادى الصمام فى أغسطس ١٩٥٦ ويركز على أولوية العمل فى الداخل وتزعم هذا التيار رمضان عبانة الذى ســوف يقتل فيما بعد فى ظروف غامضة ، وقد بقيت مصر بقدر الامكان بعيدة عن هذه الانقسامات وان كانت قد مالت الى التعاون مع أحمد بن بللا ولذلك أدى اختطاف هذا الرجل وأقرانه الأربعة فى أكتوبر ١٩٥٦ الى موجات من السخط عمت الرأى العام المصرى • ومالبث العدوان الثلاثى أن دفع مصر الى مزيد من الأهتمام بتأييد الثورة الجزائرية دون حرج •

وقد أنفرد فتحى الديب (١) برواية عن احدى المغامرات الغريبة التى

---

(١) الديب ، ص ٣٧٩ وما بعدها •

قامت بها المخابرات المصرية لانقاذ الخمسة المختطفين من سجون فرنسا وحسب الخطة المشار اليها فقد استخدمت المخابرات عشرين ألمانيا وأحد كبار المسئولين الفرنسيين للتنفيذ خلال شهر يناير ١٩٥٧ . واذا صحت هذه الرواية فان عبد الناصر يكون قد بدد كثيرا من الجهد والمال فى مغامرات أقرب ما تكون الى الخيال منها الى الواقعية .

تعرض الدور المصرى بعد أن أتسعت عمليات الامداد بالسلاح الى متاعب نتيجة الانقسامات التى تعرضت لها الثورة الجزائرية فى الداخل والخارج وأتهم بعض القادة البعض الآخر بأن الأسلحة تخزن ولا ترسل الى (المجاهدين) حتى تستفيد منها عناصر دون أخرى فى المستقبل بعبارة أخرى أن هذه الأسلحة يمكن أن تستخدم لتمكين أحد الفرقاء من الزعامة ثم من الحكم فىحالة الحصول على الاستقلال ، وقد أتهم رمضان عبانة مصر بالتقصير فى ارسال السلاح فأرسل أحد معاونيه وهو الأمين دباغين ليتحقق من الأمر وقد أقتنع بعد وصوله بأن مصر لم تقصر فى عمليات الامداد وانما كانت عقبات تضع فى سبيل وصول الأسلحة وخاصة من جانب الحبيب بورقيبة الذى كان يخشى من أن تستفيد المعارضة لحكمه من المسلحين الجزائريين ولذلك أستولى على بعض الكميات من الأسلحة أو أمتنع عن مرورها بتونس ، وسوف يفعل محمد الخامس نفس الشىء بالنسبة للجبهة الغربية ولو أنه لم يتماد فى هذا الأجراء فقد كان حريصا على ابقاء العلاقات الطيبة مع مصر .

وبينما كانت الحكومة المصرية تسير فى طريق تأييد الثورة المسلحة انصبت مساعى الحبيب بورقيبه على ايجاد الحل الدبلوماسى وأقترح بدلا من الصراع المسلح دخول دول شمال افريقيا الثلاث فى اطار حلف الأطلسى مقابل اعتراف فرنسا باستقلال محدود للجزائر وخلال المرحلة التى سوف ندرسها فى الفصل التالى أنعكست آثار الخلافات العربية على الثورة الجزائرية فكان عبد الكريم قاسم الرئيس العراقى يزايد بالتبرعات للثورة ، كما أن مقر البعثة الخارجية بالقاهرة تشرذم مثلما تشرذمت القيادات فى الداخل وكانت تلجأ الى التصفيات الجسدية بعضها لبعض أولا بأول وكان الثلاثى بوصوف وكريم بلقاسم وبن طوبال يشكلون عنصرا مشاغبا فى البعثة الخارجية . ومن هنا رحبت مصر برئاسة فرحات عباس للحكومة المؤقتة التى أتخذت من القاهرة مقرا لها وقد وضعت أمامها مختلف التسهيلات لاداء

مهمتها بنجاح ، ونظرا لكثرة الدسائس والمؤمرات فكرت الحكومة المؤقته فى أن تنقل مقرها الى طرابلس الغرب الا أنها لم تجد هناك نفس التسهيلات فعادت الى القاهرة ٠

وقد بقى ارتباط مصر بالثورة الجزائرية عاملا يحول دون اعادة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ٠ وقد أبلغ الجنرال ديجول رئيس الجمهورية الخامسة بهذا المعنى وربما كان الجنرال يعلق على ايجاد حل بعيدا عن المؤثرات الوافدة من الخارج بصفة عامة ومن مصر بصفة خاصة غير أنه لم يستطع أن يجد القوة السياسية التى تتعاون معه فى الحل فأضطر الى التفاوض مع جبهة التحرير مباشرة ٠ وقد قدر للفريق وثيق الصلة بمصر والذى يتزعمه بن بللا أن يتغلب على منافسيه داخل الجبهة وهكذا بدأت الجزائر المستقلة حياتها بعلاقات وثيقة مع مصر برئاسة أحمد بن بللا مما شجع عبد الناصر على الاستمرار فى مد الجزائر بالأسلحة التي لم تعد مجرد بنادق ومدافع بل شملت المدرعات والأسلحة الثقيلة ٠

الفصل التاسع عشر

الثورة ـ المرحلة الثانية

١٩٥٨ ـ ١٩٦٢

(١)

موقف ديجول

كان المألوف هو أن تكون أحداث فرنساهى المؤثرة فى تطور حياة الجزائر غير أننا نستطيع أن نلحظ بسهولة أن العكس أصبح ايضا صحيحا فالثورة الجزائرية وردود فعل المستوطنين عليها الأثر البالغ فى اسقاط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة الفرنسية ، ويتجلى هذا التأثير ابان الفترة موضوع الدراسة فى هذا الفصل (١) ٠

وحتى من قبل وقوع انقلاب مايو ١٩٥٨ أضحت المشكلة الجزائرية تتحكم فى سياسة فرنسا الخارجية والداخلية معا ٠ فهى التى جرتها الى المشاركة فى العدوان الثلاثى ثم وقوفها مع الأقلية فى الأمم المتحدة ٠ وذلك بمناسبة التصويت على موضوع الانسحاب من سيناء ، فكانت هى الدولة الوحيدة التى صوتت بجانب اسرائيل ٠ كذلك أثرت الثورة الجزائرية على علاقتها مع تونس والمغرب بصفة خاصة ٠ واذا تتبعنا الأزمات الوزارية منذ سقوط حكومة منديس فرانس فبراير ١٩٥٥ حتى نهاية الجمهورية الرابعة نجدها جميعا دون استثناء قد نشأت عن مشكلات تتعلق بشمال أفريقيا ، وبالجزائر بصفة خاصة ٠ وقد وقع انقلاب مايو ابان أزمة من هذه الأزمات الوزارية وكان سببها هو موضوع الجلاء عن تونس ٠

كذلك أصبحت الحرب فى الجزائر عبئا ثقيلا على اقتصاديات البلاد

---

(١) خصصت مؤلفة انجليزية كتابا لبحث أثر الثورة الجزائرية فى أوضاع فرنسا ٠ أنظر Pickles : Algeria and France كما أن الفرنسيين اهموا بدراسة انقلاب ١٣ مايو دراسة تفصيلية وقد ذكرنا بعضا من هذه المؤلفات العديدة فى ثبت المراجع ٠

اذ قدرت نفقات الحرب خلال عامى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ بسبعمائة مليار فرنك قديم ولا يدخل فى ذلك التقدير حسب تصريح منديس فرانس فى البرلمان الأضرار التى ترتبت على حرمان فرنسا من اليد العاملة نتيجة دعوة الأحتياطى ٠

وتتلخص احداث مايو فى أن المستوطنين قاموا بالاستيلاء على دار الحكومة فى مدينة الجزائر يوم ١٣ مايو ١٩٥٨ وسرعان ما انضم اليهم معظم رجال الجيش العامل وعلى رأسهم راؤول سالان قائد الأركان ، وجاك ماسو قائد فرقة المظلات ٠ ثم عمدوا الى تأليف لجان أمن عام فى مختلف انحاء الجزائر لتدير البلاد مستقلة عن حكومة باريس ٠ ولعل المستوطنين كانوا يستوحون أحداث الثورة الفرنسية حينما ألفوا هذه اللجان وسرعان ما امتد العصيان الى كورسيكا ، وباتت فرنسا مهددة بحرب أهلية ٠ حينئذ رضخ البرلمان لمطالب المستوطنين وقبل دعوة ديجول الى الحكم ومنحه سلطات استثنائية مع علم أعضائه أنه كان ينوى تغيير نظام الجمهورية الرابعة ، واقامة نظام رئاسى يتمتع فيه رئيس الجمهورية بسلطات واسعة ٠

ولم تكن هذه هى المرة الأولى خلال الثورة الجزائرية التى يتمرد فيها المستوطنون على سلطة الحكومة ٠ فقد حدث يوم ٦ فبراير ١٩٥٦ أن أجبر المستوطنون حكومة موليبه على اقالة الحاكم العام الجنرال كاترو بعد تعيينه بيوم واحد ٠ ومنعوه من دخول البلاد ، محتجين بأنه اشترك منذ قليل فى المفاوضات التى أدت الى عودة محمد الخامس الى حكم المملكة المغربية ٠ ولا شك أن حركة ٦ فبراير كانت ارهاصا بما سيحدث فى ١٣ مايو ٠

ومن دواعى العجب ان القائمين بانقلاب مايو اشركوا معهم بعض الجزائريين سواء فى لجان الأمن العام أو المظاهرات التى خرجت يوم ١٦ مايو تنادى بالجزائر فرنسية ٠ واهتموا باشراك الجزائريين خداعا منهم للشعب الفرنسى حتى يوهموه بأن مجموع الجزائريين مازال متمسكا بالولاء لفرنسا ٠ غير أنه لايستبعد فى نفس الوقت أن تكون قلة من الجزائيين قد رحبت بعودة الجنرال ديجول الى السلطة ظنا منهم أنه قادر على انهاء الحرب الأليمة بشكل ما ، أو لعل الموالين خافوا على مصيرهم لو حدث واستقلت الجزائر على يد جبهة التحرير ٠

ما هى أسباب هـذا الانقلاب ودوافعه ؟

يبدو أن هذه الأسباب اختلفت كاختلاف القائمين به ٠ أما المستوطنون فكانوا يرمون الى الأتيان بحكومة قوية تسخر امكانيات البلاد للقضـاء على الثورة عن طريق القوة ٠ وكان بعض ضـباط الجيش مرتبطـا ارتباطـات أسرية بالمستوطنين ٠ أما غالبيتهم فكانوا مدفوعين بدوافـع متباينة ٠ فظن بعضهم أن عودة ديجول تعنى القضاء على تيار الشيوعية الصـاعد فى فرنسا ٠ وربما اعتقد آخرون أن الجيش اذا تـولى السـلطة أصبح أكثر قدرة على تحقيق الوئام بين الجزائريين والسلطات الفرنسية قياسـا على ما حدث فى عهد نابليون الثالث ٠ كمـا شـعر آخـرون بأن هيبة الجيش معلقة بالانتصار فى الجزائر ومن شأن هـذا الانتصـار أن يمحو عـار هزيمتين حلتـا بالجيش الفرنسى ، الأولى عند توقيـع الهدنـة مع الألمان سنة ١٩٤٠ والثانية فى حرب الهند الصينية ٠

ونستخلص من ذلك كله أن ضباط الجيش أصبحوا مشتغلين بالشئون السياسية ، وذلك بحكم طبيعة عملهم فى الجزائر ٠ وكثيرا ما وجهوا النقد المـر لحكومة باريس لتساهلها فى ادارة دفة القتال مراعية اعتبارات سياسية كانت تمنع تتبع الثوار وراء الحدود التونسية ٠ كما أنها تتهاون فى نشر أخبار تعذيب الوطنيين مما يثبط روح الجيش المعنوية ٠

والذى يعنينا ههنا هو معرفة موقف ديجـول من قضـية الجزائـر ، ويلاحظ أنه تميز بالغموض فى الأشهر الأولى من حكمه ، والأمر الوحيد الذى اتضح سريعاً هو أنه رفض أن يكون أداة فى يد القائمين بالانقـلاب ٠ ولعله حين طلب السلطات الاستثنائية كان يقصد مقاومة زعماء الانقلاب وليس فقط متابعة الحرب فى الجزائر كما فهم فى حينه ٠ ولـم يلبث أن أخرج سالان وبعض الضباط الذين ساهموا فى الانقـلاب من الجيش ٠ ومنع جميع العسكريين من الاشتراك فى لجان الأمن العام ٠

ويثير هذا الغموض تساؤلات عدة بين الكتاب الذين تناولوا هـذا الموضوع ٠ فهل كان الجنرال يريـد تطبيق سياسـة تقريـر المصـير علـى الجزائر ، لكنه لم يستطع أن يفصح عنها ألا بعد أن واتتـه الظروف وقضى على المعارضة ؟ أم أنه حاول مثل سابقيه أن يحـل القضية الجزائرية حلا

عسكريا ؟ فلما عجز عن ذلك اضطر الى التسليم بالأمر الواقع وتطورت سياسته تدريجا تحت ضغط الحوادث حتى انتهت بالتسليم بالاستقلال ٠

ولكل من الاحتمالين المذكورين شواهد تدل على صحته ٠ فمن شواهد الاحتمال الأول مواقف ديجول السابقة من المسائل الاستعمارية ، وهى تدل على نزعة تحررية نسبيا ، فهو الذى أسقط نظام الاحتكار الاقتصادى فى الامبراطورية سنة ١٩٤٤ ٠ كما أنه طالب عند وضع قانون سنة ١٩٤٧ بتوسيع اختصاصات المجالس المحلية فى الجزائر ٠ وأهم من ذلك كله ترك الحرية للمستعمرات فى أفريقيا الغربية والوسطى لكى تختار بين البقاء فى العائلة الفرنسية أو الانفصال عنها ٠ ومن المعروف أنه أجرى استفتاء فى هذا الصدد بمناسبة طرح دستور الجمهورية الخامسة وأن غينيا استطاعت أن تختار الانفصال دون أن تتعرض لأى ضغط ٠ ومن هذه الأدلة أيضا أن ديجول تجنب فى خطبه التلفظ بشعار « الجزائر فرنسية » أو بكلمة الالحاق ٠ ويروى عنه أنه (١) صرح فى مجالسه الخاصة أنه لايخشى من تطبيق سياسة تقرير المصير فى الجزائر مهما كانت نتائجها ٠

أما شواهد الاحتمال الثانى فترتكز الى أسس أقوى ٠ فاذا كان ديجول لم ينطق بكلمة الالحاق فقد تفوه ببعض العبارات التى تدل عليه ٠ من ذلك مثلا ما ورد فى الخطاب الذى ألقاه بمناسبة زيارته للجزائر عقب توليه الحكم اذ قال « ان المسلمين مواطنون ويجب ان يكونوا متساوين فى جميع الحقوق مع بقية الفرنسيين » ٠ كما ذكر فى مناسبة أخرى ان حدود فرنسا تمتد من بحر الشمال شمالا حتى الصحراء الكبرى جنوبا ثم هناك طريقة الاستفتاء على الدستور فى الجزائر ، فبينما خيرت اقطار أفريقيا الغربية والوسطى بين البقاء فى مجموعة الشعوب الفرنسية أو الانفصال عنها ، كان السؤال المطروح فى الجزائر هو نفس السؤال المطروح فى فرنسا للاستفتاء ، وهو التخيير بين الموافقة على دستور الجمهورية الخامسة أو رفضه ٠ وفضلا عن ذلك استخدمت وسائل الضغط

1. Le Monde, 25/6/1908.

والاكراه المعهودة فى هذا الاستفتاء حتى جاءته نسبة الموافقة فى الجزائر أعلى منها فى فرنسا (٩٦٪ مقابل ٨٩٪) ٠

وعلى أثر موافقة الجزائر المزيفة على الدستور فتحت أبـواب المجالس النيابية الفرنسية أمام الجزائريين ، وزيد عدد الأعضاء فى مجلس النـواب الى ٤٤ ، والشيوخ الى ٣٢ ٠ وصارت نسبة الجزائريين الى المســتوطنين الثلثين بدلا من نظام المناصفة ٠ ولوحظ أن معظم النواب الجزائريين الذين دخلوا البرلـان من أنصار « الجزائر فرنسية » فهم اذن ممن ينطبق عليهم المثل القائل « ملكى أكثر من الملك » ٠ ويعد هذا الاجراء فى حد ذاته دليلا على الاتجاه نحو سياسة الالحاق ٠ وأكدت تصريحات ديبريه رئيس الوزراء وجود هذا الاتجاه لدى حكومة ديجول حينما أعلن عن نيته فى توحيد النقد والميزانية ، والقانون المدنى بما فى ذلك قانون الأحوال الشخصية اذا أراد الجزائريون ٠

وعلاوة على ما تقدم سار ديجـول على نهج الحكومات السابقة من الجمع بين وسيلتين : مضاعفة المجهود الحربى ، ووضـــع المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية لرفع مستوى الجزائريين ٠ وكما فعل جى موليه من قبل ، طلب ديجول الى المقاتلين الجزائريين التسليم واصفا أياه بأنه صلح الشجعان ٠ وكأنه فى اطلاق وصف الشجاعة اغراء يكفى لاقناع الجزائريين بالاستماع اليه ٠ وهكذا واصل الحرب وتفنن فى تنظيمها بقدر المستطاع ٠

ومهما يكن من اختلاف فى الرأى حـول حقيقة نوايـا ديجـــول فمن المؤكد أن الجنرال لم يكن يتفق مع القائمين بانقلاب ١٣ مايو فى الأهداف ، فبينما انصبت أهداف الرئيس الفرنسى الجديد على انهــاض فرنســا دوليا ، وعلى المستوى الأوربى خاصة ، كانت أهـداف القائمين بالانقلاب محدودة ، وهى ايجاد سلطة مسـتقرة تكون اقـدر على مواجهة الثـــورة الجزائرية ٠ واتفق الطرفان صـدفة علـى شىء واحـد وهـو أن نظـــام الجمهورية الرابعة يتسم بالفساد والعجز لعدم الاستقرار الوزارى ٠

اما المشروعات الاجتماعية فتتمثل فى مشروع « قسنطينة » للسنوات الخمس ٠ فى أوائل سنة ١٩٥٩ وهو يهدف الى فتح مجالات العمل أمـــام أكبر عدد من الجزائريين بحيث يصل الى تشغيل أربعمائة الف فى خمس

سنوات . ويقوم المشروع على التوسع فى الخدمات العامة ، لا على انشاء الصناعات الثقيلة . من ذلك اقامة ربع مليون مسكن ، والتوسع فى انشاء المدارس حتى تستوعب ثلثى الأطفال فى سن التعليم بدل الربع كما كان الحال سنة ١٩٥٩ . وحجز ١٠٪ من الوظائف العليا فى الجزائر لأبناء البلاد مع ملاحظة أنه لم يكن هناك سوى ثمانية جزائريين يشغلون وظائف كبرى من بين ٨٢٤ وظيفة هامة ١٩٥٦ . كما اقتضى المشروع شراء الأراضى من كبار المستوطنين وبيعها للجزائريين على أقساط . وكان من المفروض أن تقدم الحكومة ثلثى نفقات المشروع ويسهم الرأس مال الخاص بالباقى ، على أن يعفى من الضرائب . وعلاوة على ذلك تقدم الحكومة الفرنسية مساعدة قدرها ٤٠٪ من تكاليف كل وظيفة جديدة توجدها هيئة المشروع .

اعتبر مشروع قسنطينة دليلا على الاتجاه نحو الالحاق . ولم تكن هذه الصفة السياسية وحدها هى التى أفسدته . فمن جهة لم يكن الرأسماليون الفرنسيون مستعدين للمخاطرة بأموالهم فى هذه الأحوال . ومن جهة أخرى قاوم الوطنيون الجزائريون مساهمة الرأسمال الوطنى الذى كان ديجول يود اجتذابه أكثر من غيره للمشروع . وقيل فى هذا الصدد أنه كان يقصد الى توسيع قاعدة برجوازية جزائرية تتعاون مع فرنسا . لذلك قاومته الثورة بشدة ، بل انها هددت المزارعين الذين يقبلون الأرض الموزعة بواسطة السلطات الفرنسية وأزهقت أرواح جزائرية من جراء ذلك .

ومهما يكن من قوة الأدلة التى يقدمها القائلون بالاحتمالين السابقين ، فمما لا شك فيه أن ديجول لم يكن عند توليه السلطة مستعدا لتقبل النهاية التى وصلت اليها الثورة الجزائرية ، وهى الاستقلال التام ، ووحدة الأراضى الوطنية وتسليم السلطة الى خصوم الأمس . لذلك نميل الى الرأى القائل بأنه لم تكن لدى ديجول سياسة محددة عند توليه السلطة وأن آراءه تطورت ازاء ضغط الظروف وأمام صمود الثورة الجزائرية على وجه الخصوص . وقد مر هذا التطور بثلاث مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى هى صدور تصريح ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ الخاص بتطبيق مبدأ تقرير المصير . وكان ذلك قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة التى كانت قضية الجزائر مدرجة ضمن أعمالها . وتتمثل المرحلة الثانية

فى تحول ديجول الى مبدأ اقامة جمهورية جزائرية تختار هى نوع الارتباط بفرنسا ٠ أما المرحلة الثالثة فتبدأ بقبول المفاوضات مع جبهة التحرير فى أبريل ١٩٦١ وتنتهى بتوقيع اتفاقيات ايفيان فى مارس من العام التالى ٠ ولنتتبع هذه التطورات بشيء من التفصيل ٠

احتوى مشروع سبتمبر على نقطة واحدة جديدة ولكنها غاية فى الأهمية ، وهى الاعتراف بحق الجزائر فى تقرير مصيرها ، حتى ولو أدى ذلك الى الانفصال عن فرنسا ٠ فهو اذن قد تخلى عن فكرة السيادة الفرنسية ، لأن السيادة عموما ليست من الأمور التى يستفتى عليها ٠ غير أن المشروع قد أحاط مبدأ تقرير المصير بتحفظات خطيرة أفقدته قيمته العملية فى نظر الجزائريين ، اذ وعد المشروع باجراء استفتاء تقرير المصير بحضور مراقبين دوليين وذلك بعد (١) مضى اربع سنوات من الهدوء ، ويحدد حالة هذا الهدوء بأنها السنة التى يقل فيها القتلى عن مائتين٠ وفى هذا مايدل على عدم واقعية المشروع ٠ ويخير الجزائريون فى هذا الاستفتاء بين ثلاثة أمور :

أولا : الانفصال واختيار نوع الحكومة التى يريدونها ٠ ولكن ديجول لم يترك هذا الحق دون قيد ٠ ويصف الانفصال بأنه ضياع لمستقبل الجزائر ، وتمكن لشيوعية منها ويضيف « انى أعتقد بأن هذه الطريقة من التفكير غير معقولة ٠ بل ستجر حتما الى كارثة كبرى ٠ بما أن الجزائر قد وصلت الى هذه الدرجة من الرقى بفضل فرنسا، والعالم كله يشهد بذلك ٠ وأقولها بصراحة فان هذا النوع من التفكير سيؤدى حتما الى الفوضى ، ويتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشنق ٠ وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا ان تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها » ٠

« وانى اقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية ٠ واذا هم تمادوا فى تنفيذ هذه الخطة ، فان فرنسا تقرر من الآن أنها لن تتحمل هذه التكاليف الباهظة من أجل قضية لا فائدة من ورائها ، وعلى كل اذا قرر الجزائريون اللجوء الى تطبيق هذه الفكرة الخاطئة ؛ فان الجزائريين

---

(١) أنظر ترجمته العربية الكاملة فى كتابنا تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر ، ص ١٠٣ ٠

الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا • وستعمل ما فى استطاعتها بأن تجمعهم فى مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم• ويجب أن أقول ان استغلال البترول وشحنه باق من اختصاص فرنسا ، وأن للغرب مصالح فيه ، وستحافظ عليه ولن تدعه ولو أدى ذلك الى متاعب كثيرة » • فديجول اذن يهدد بالتقسيم فى حالة اختيار الجزائريين للانفصال ، وكأنه يريد أن يجعل من الجزائر فلسطين أخرى •

ثانيا : الادماج « وهو المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر من (مسلمين وغيرهم) • وهذا الادماج يتيح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والادارية والقضائية ، وأن يكون لهم الحق فى الترقى الى جميع الوظائف على جميع أنواع المرتبات ، والتأمين الاجتماعى والتعليم المهنى ، كما يتمتعون بجميع المزايا التى للفرنسيين أنفسهم » •

ثالثا : الفدرالية • وفى هذه الحالة يمكن للجزائريين أن يشكلوا الحكومة الجزائرية ويكون جميع الوزراء من الجزائريين ، وتعتمد الحكومة على تأييد فرنسا واعانتها • وترتبط معها برباط وثيق فى ميادين الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية • وفى هذه الحالة يبقى النظام الداخلى فى الجزائر خاضعا للنظام الفدرالى ، بحيث ان الجاليات الفرنسية والعربية والقبايلية والأباضية وغيرها من الجاليات التى تسكن وطنا واحدا ، تجد الظروف المواتية لها لتعيش عيشة هادئة •

ويفهم من العبارة الأخيرة كيف أن ديجول يريد أن يخلق فى الجزائر مشكلة عنصرية وطائفية علاوة على مشكلة المستوطنين • وذلك بتقسيم السكان الى عرب وبربر واباضية • ويتوقع رئيس الجمهورية من تلقاء نفسه أن الجزائريين لن يختاروا الانفصال ، لأنه كما قال فى مقدمة المشروع : لم تقم فى الجزائر حكومة مستقلة أو وحدة قومية منذ أن وجد العالم ، فكان يتعاقب عليها الغزاة من قرطاجنيين ، ورومان ، ووندال وبيزنطيين ، والعرب السوريين ، وعرب قرطبة ، والأتراك ، والفرنسيين •

وفى النهاية يعلن ديجول أنه غير مستعد للتفاوض مع هؤلاء الذين

شنوا الحرب على فرنسا ، وانما يسمح لهم فقط بالعودة الى الحياة الطبيعية للمشاركة فى الانتخابات لأن فرنسا لن تتفاوض الا مع حكومة منبثقة عن الانتخابات التى تجريها هى ٠

لم يحدث هذا المشروع أثرا يذكر لدى الوطنيين رغم تسليمهم بأهمية مبدأ تقرير المصير ولم يتحقق ذلك الاحتمال الذى قيل أن ديجول توخاه فى هذا التصريح ، وهو اجتذاب المعتدلين فى جبهة التحرير ٠ غاية الأمر أنه من الجائز أن يكون مهد لعقد محادثات مع الجبهة فى صيف سنة ١٩٦٠ ٠

وعلى العكس من ذلك أحدث هذا الخطاب رد فعل قوى فى أوساط المستوطنين ، وصرح جاك ماسو فى أوائل يناير ١٩٦٠ بأن الجيش قد يضطر أحيانا الى عدم الرضوخ لأوامر الحكومة ٠ ومع أن ديجول رد على هذا التصريح بفصل صاحبه من الخدمة ، الا أنه كان من بين العوامل التى شجعت المستوطنين على القيام بأول عصيان منذ مجيء ديجول الى الحكم ٠

وفى المدة مابين ٢٦ يناير ، ٢ فبراير ١٩٦٠ قام المستوطنون بمحاولة للاستيلاء على السلطة فى الجزائر ٠ وأقاموا المتاريس على غرار ما حدث فى باريس ابان ثورتها على شارل العاشر سنة ١٨٣٠ ٠ ولحسن حظ الجمهورية الخامسة أطاع الجيش الأوامر وقضى على حركة العصيان ، وان كان بعض الضباط قد فعل ذلك على مضض ٠

لماذا أطاع الجيش هذه المرة ، وهو الذى سيتزعم التمرد الثانى فى أبريل ١٩٦١ ؟ والجواب على ذلك أن الجيش كان مايزال يعتقد فى أوائل ١٩٦٠ بأن وجود ديجول فى السلطة هو خير وسيلة لتحقيق النصر فى الجزائر ٠ وهناك ظواهر تدل على ان حق تقرير المصير ليس جديا ٠ وبعد ذلك يمكن اقناع الجنرال بالتراجع ٠ اما بعد اجراء الاستفتاء على سياسة ديجول الجزائرية فى يناير ١٩٦١ والشروع فعلا فى التفاوض مع جبهة التحرير وحدها ، فقد تأكد الاختلاف الشاسع بين بعض الضباط وبين ديجول ٠

... ويبدو أن الرئيس الفرنسى تأثر بأحداث العصيان (ينـاير ١٩٦٠) فعاد الى غموضه السابق ، بينما ترك لرئيس وزرائه ديبريه مهمة اصدار التصريحات التى تنطوى على تشدد جديد فى السياسة الجزائريـة • مثال ذلك قوله انه مهما كانت نتيجة الاستفتاء فان فرنسا لن تقبل انسحاب جيشها من الجزائر ، ولا بد أن تكون المشرفة على الاستفتاء •

ماذا حدث اذن سنة ١٩٦٠ حتى اضطر ديجول الى أن يخطو الخطوة الثانية فى خطاب ٤ نوفمبر ؟ لقد أصبحت المسألة الجزائرية مثار انقسام شديد فى الرأى الفرنسى ، واتسعت دائرة الانقسام فلم تصبح مقصورة على الخلاف التقليدى بين اليمين واليسار على المشكلات الاستعمارية ، بل انضمت فئات كثيرة الى معارضة الحرب فى الجزائر ، وكان أشهرها صدور بيان عن ١٢١ شخصا يمثلون أهل الفكر والأدب من أمثال بول سارتر ، وسيمون بوفوار ، وفرانسواز ساجان وغيرهم ، دعوا فيه الشبان الى تبرئة ضمائرهم اذا عمدوا الى اهمال الأمور التى لا تتفق مع المبادىء الانسانية • وانضم رجال الكنيسة الى التنديد بأعمال التعذيب واستنكروها، ودلوا بذلك على تطور فى موقف (١) الكنيسة ازاء القضايا الاستعمارية • ثم جاءت محاكمات المتهمين فى عصيان مدينة الجزائر فأججت الخلافات فى الرأى العام ، وكانت مثارا لمظاهرات معادية لديجول نادت بتولى الجيش السلطة •

أما التطور الذى حدث فى سياسة الرئيس الفرنسى فهو اعلانه أن الجزائر لا بد وأن تكون لها أنظمتها وادارتها الخاصة ، وهو ما عبر عنه بعبارة « الجزائر الجزائرية » وقال ان ذلك سيتضمن اقامة جمهورية يمكنها أن تتحد اتحادا فدراليا مع فرنسا • وعلى ذلك فان التخيير فى الاستفتاء المقرر سيكون بين أمرين ، لا ثلاثة ، وهما : الانفصال أو الاتحاد الفدرالى • غير انه استمر يلمح الى التقسيم فى حالة الانفصال • وكان

---

(١) نشرت المجلة المسيحية Témoignage Chrétien, 7/4/1959. بيانا موقعا من ٣٥ قسيسا بهذا المعنى • ويبدو أن المسيحيين العرب رحبوا بهذا التحول فنشر الياس زغبى أحد المطارنة كتابا اسماه « الكنيسة والثورة الجزائرية »•

ديجول يعول لنجاح خطته الجديدة على ايجـاد قوة ثالثة فى الجزائر ، ليست من الأوربيين ولا من أنصـار جبهة التحرير ، غير أنه افتقد تماما وجود هذه القوة • وربما كان يتوقع وجودها بين النـواب المسلمين فى البرلـمان الفرنسى ، ولكن حتى هؤلاء اصبحوا يخشـون فى عـام ١٩٦٠ التورط فى معاداة جبهة التحرير بعد أن أثبتت قدرتها على الصمود وازداد احتمال نجاحها • لذلك نصح عدد من هؤلاء النواب الرئيس الفرنسى بأن يتجه الى الجبهة اذا اراد التفاوض مع الشعب الجزائرى •

ولم يلبث ديجـول أن لمس الحقيقة بنفسـه ، وهى أن أية مفاوضة مع غير جبهة التحرير ستكون عبثا ، فحينما قام بزيارة الجزائر فى ديسمبر ١٩٦٠ ليشرح سياسته الجديدة استقبلته جموع الجزائريين وهى تحمـل علم جبهة التحرير وتنادى بشعاراتها • واستغل الأوربيون نفس المناسبة لابراز قوتهم • ومرة أخرى راحوا يفتكون بالجزائريين العزل • ومن المعروف أن لمثل هذه الصور من الصراع بين الأجناس أثرا أعمق بكثير مما تتركه الحرب المألوفة • وقد علقت صحيفة الايكونومست الانجليزية على هـذه الأحداث بنفس المعنى فقالت « ربما يقول التاريخ بأن المائة والخمسـة والعشرين ضحية التى سقطت فى تلك الأيام قد تركت أثرا أعمق من عشرات الآلاف الذين ماتوا فى معارك الثورة » •

عاد ديجول من الجزائر وهو مقتنع باستحالة سياسته الجديدة ، وربما بدأ يؤمن منذ ذلك الوقت بعـدم جدوى الحلول الوسط فى تلك القضية • فتمهد السبيل لكى يخطو الخطوة التالية •

ـ ٢ ـ

مفاوضـات ايفيـان

نتبين مما سبق أن عقبتين رئيسيتين حالتا دون تفاوض فرنسا مـع الثوار الجزائريين لاعادة السلام الى الجزائر • الأولى : هى عدم الرغبة فى الاعتراف بجبهة التحرير كطرف شرعى فى النزاع • والثانية : هـى اشتراط فرنسا أن تنصب المفاوضات أولا على وقف اطلاق النار ، ثم تجرى بعد ذلك المفاوضات بشأن الحل السياسى للقضية الجزائرية ، مع النـواب

الذين يتم انتخابهم فى ظل السلطة القائمة . ولم تتزحزح حكومة ديجـول كثيرا عن هذا الموقف حينما دخلت للمرة الأولى فى محادثات غير رسـمية مع جبهة التحرير فى يونيو ١٩٦٠ .

ففى ذلك التاريخ دعيت الجبهة الى ارسال مندوبين عنها للتباحث مع الحكومة الفرنسية دون التقيد بجدول أعمال . وسافر أحمـد بو منجـل مندوب الجبهة الى ملان « قرب باريس » حيث عاملته الحكومة الفرنسـية معاملة لا تقوم على أساس المساواة ، فحظر عليه الاتصال بالعالم الخارجى حتى لا تتضمن المحادثات اعترافا بجبهة التحرير .

وقد تبدل الوضع تماما حينما بدىء بمحادثات ايفيان بعد أقـل من سنة . فان الحكومة الفرنسية لم تعامل مندوبى الجبهة على قـدم المسـاواة فحسب ، بل اعترفت بجبهة التحرير على أنها المتحدث الشرعى الوحيـد باسم الجزائر . فما الذى أدى الى هذا التبدل فى الموقف ؟.

هناك أولا تماسك جبهة التحرير رغم الأزمات التى مرت بها ، ورغـم فداحة الخسائر البشرية وتقهقر القوة العسـكرية فى الأقـاليم ، الا أن استمرار عـدم الأمن فى المدن كان وحده كفيلا باحداث هذا التطور فى السياسة الفرنسية . ومن أبرز الأزمات التى شهدتها الجبهة تفجر الصراع سنة ١٩٥٨ بين رمضان عبانه ، وكريم بلقاسم ، ربما بسبب اختفاء بن بللا وصحبه من المسرح ، وكان الرجـلان يقيمـان معظم الوقت فى تونس . وعرف عن بلقاسم ارتباطه بالحبيب بورقيبة . بينما عد عبانة ناصريا ، ومال الى أنصار صالح بن يوسف ، وشهدت تونس من جراء هذا الانقسـام كثيرا من الاغتيالات وأحكام الاعدام بين صـفوف المجاهدين الجزائيين . وفى غمرة هـذه الأحداث توفى رمضان عبانة فى تونس سنة ١٩٥٨فى ظروف غامضة ، وقيل انه جرح فى الميدان ، وقد أشرنا من قبل الى مقتـل عمروش قائد الولاية الرابعة فى مثل تلك الظروف الغامضة وكان قد اشتهر ببعض أعمال العنف ضد الأهالى الذين تقاعسوا عن التعاون مع جيش التحرير . ونسبت اليه مذبحة قرية ملوذة حيث عثر على اكثر من ثلثمائة جثة لرجال مدفونين فى مقبرة جماعية قيل لأن القرية امتنعت عن هـذا التعاون .

وقد روى أحد الكتاب (١) الفرنسيين هذه الأحداث مستندا حسبما ذكر الى أوراق عمروش التى عثرت عليها السلطات الفرنسية مع جثته بعد مقتله . ومما جاء فى هذه الأوراق أن عمروش كان فى أوائل سنة ١٩٥٩ فى طريقه الى تونس ليحمل الى الحكومة المؤقتة الجزائرية بتونس شكوى قواد الولايات من أهمالها لهم حتى يكن فان من الطبيعى أن تحدث مثل هذه قواد الولايات المتحدة من أهمالها لهم حتى أن البعض هدد بالاستجابة لدعوة ديجول الى صلح الشجعان . مهما يكن فان من الطبيعى أن تحدث مثل هذه الخلافات فى الظروف القاسية التى مرت بها الثورة ، الا انها كانت تصفى بسرعة ، ولم تصل اخبارها الى العالم الخارجى . ومن ثم استطاعت جبهة التحرير ان تظهر امام الأمم المتحدة ، وأمام فرنسا بأنها هى الممثل الوحيد للشعب الجزائرى .

ثانيا : مهد الرئيس الفرنسى للمفاوضات المقبلة باجراء استفتاء فى فرنسا بصدد سياسته الجزائرية . وحصل على ٧٠٪ من الأصوات المؤيدة ، فأصبح أكثر حرية لمواجهة الموقف . ثالثا : تجددت وساطة كل من المغرب وتونس ، وقابل الحبيب بورقيبة الرئيس ديجول فى فبراير ١٩٦١ . وأخيرا تزايد الضغط الدولى على فرنسا . ففى دورة الجمعية العامة لسنة ١٩٦٠ — ١٩٦١ طرحت توصية تستنكر أعمال فرنسا فى الحرب الجزائرية . وكادت هيئة الأمم المتحدة تصدر هذه التوصية لولا أن نقص صوت واحد عن الثلثين وهو العدد المطلوب للموافقة على التوصيات فى الجمعيات العامة .

وفى نهاية مارس ١٩٦١ أعلن أن المفاوضات ستبدأ فى أوائل الشهر التالى . ولكن قبل الشروع فيها فاجأت الحكومة الفرنسية الجبهة بأنها ستفاوض مصالى الحاج فى نفس الوقت . وهو ما لم تقبله الجبهة بأى حال من الأحوال .

هكذا أوشكت فرنسا أن تقضى على المساعى الشاقة التى بذلت من أجل اجراء المفاوضات حتى من قبل الشروع فيها . حينئذ عرضت الولايات

---

1. Paillat Claude : Dossier secret de l'Algérie, Chap. 14.

المتحدة وساطتها ، مما يؤكد ما بلغته القضية الجزائرية من أهمية فى المحيط الدولى • ومما يذكر بهذه المناسبة أن سياسة الولايات المتحدة ازاء الجزائر تأرجحت بين عاملين : الرغبة فى المحافظة علـى حلف الأطلسى ، وكانت تجرها الى تأييد فرنسا على طول الخط • والعامل الثانى : هو أن قســما كبيرا من الرأى العام فى الولايات المتحدة يعارض الاستعمار بشكله التقليدى المباشر ، وهو الصورة السائدة فى الجزائر • وكان للعامل الأول الرجحان فى السنوات الأولى • ولكن يبدو أن حكومة الولايات المتحدة أصبحت مقتنعة بأنه طالمـا أن فرنسا لا تستطيع القضاء على الثورة فان استمرار الحـرب مدة أطول يؤدى الى تقرب الجزائريين من الكتلة الشيوعية • وها هـــو فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة يقوم بزيارة موسكو وبكين على أثـر التجربة السيئة فى ملان •

على أن الوساطة الأمريكية لم تكن الحـافز الرئيسى لدى ديجول لكى يغير موقفه ويقبل التفاوض مع جبهة التحرير وحدها ، فقد وقع خلال شهر أبريل حادث خطير كان له أعمق الأثر فى اقناع رئيس الجمهورية بأن يسلك مسلكا جديدا •

ففى المدة من ٢٢ الى ٢٦ أبريل قام أربعـة من الجنرلات هم سالان ، وشال ، وجوهو ، وزيلر بمحاولة للاستيلاء على السلطة فى الجزائر • وكان شال هو أكبر الشخصيات منبين أعضاء الجيش العامل التى اشتركت فى المحاولة بيد أنه لم يكن زعيم الحركة ، والظاهر أن جماعة من الكولونيلات هم الذين دبروها لذلك حينما رأى شال أن الجيش لم يلتف حول الحركـة آثر هو وزيلر تسليم نفسيهما تجنبا للحرب الأهلية ، سيما وأن رئيس الجمهورية أظهر عزما أكيدا على قمع التمرد • حينئذ أسرع مدبرو الانقلاب الحقيقيون الى التخفى وأخذوا يعدون لتكوين منظمة الجيش السرى التى أتخذت من سلان زعيما لها • وقد لعبت الفرقة الأجنبية دورا بارزا فى تلك الحركة • لأن مصالح ضباطها ارتبطت بالحرب الجزائرية • وهذه الفرقة تتكون من الجنود المرتزقة الذين ألفوا أســـاليب الحرب العتيقة ، تلك الأساليب التى تتلاءم مع الحرب الجزائرية ، ولكنها غير قابلة للتطور الذى أراد ديجـول أن يدخله على الجيش • كما لوحظ أن صغار الملاك والمستوطنين من أصحاب الحرف صاروا عمد هذا الجيش السرى المعارض للسياسة الديجولية • بينما

أظهر كبار الملاك ورجال الصناعة ميلا الى الاعتدال وتمنوا لو وجدت قوة ثالثة يمكن التفاوض معها على حل وسط ٠

وبالقضاء على هذا التمرد أصبح ديجول يملك من السلطة ما لم يتأت لحكومة فرنسية منذ زمن بعيد ٠ وقد كشفت له هذه الأحداث أن استتباب سلطة الدولة فى فرنسا يتطلب انهاء المشكلة الجزائرية فى أسرع وقت ممكن٠ وليس معنى ذلك أن الجنرال صار مستعدا للتسليم بمطالب الوطنيين الجزائريين ٠ فان الهوة كانت ما تزال بعيدة بين الفريقين حينما بدأت مفاوضات ايفيان فى ٢٠ مايو ١٩٦١ وهكذا لم يتم الوصول الى الاتفاق الا بعد مضى عشرة أشهر من بدء المحادثات ، وفى خلال تلك المدة تعرضت المفاوضات لأكثر من مرة للانقطاع ٠

اختيرت ايفيان ، وهى مدينة فرنسية صغيرة مشهورة بالسياحة ، لوقوعها على الحدود السويسرية ، فيستطيع الوفد الجزائرى أن يقيم فى أرض محايدة ، وينتقل أثناء العمل عبر الحدود ٠ وقد رأس الوفد الفرنسى فى معظم جلسات المفاوضات لوى جوكس وزير الدولة لشئون الجزائر ٠ أما الوفد الجزائرى فقد رأسه كريم بلقاسم ٠ وكانت الحكومة المؤقتة قد طالبت بالافراج عن بن بللا ليترأس وفد المفاوضات فلم تستجب فرنسا لهذا الطلب ، ولكنها سمحت للمفاوضين أن يتصلوا به ٠

كانت المشكلات الرئيسية التى طال حولها الجدل تتعلق بضمانات حرية الاستفتاء وبوضع المستوطنين فى الجزائر بعد الاستقلال ، ثم مشكلة الصحراء الكبرى ٠

ومن السهل فهم الأسباب التى جعلت الجزائريين يتشددون فى ضمانات حرية الاستفتاء ، لأن فرنسا اذا كانت قد قبلت مبدئيا اجراء استفتاء تقرير المصير ، فهذا لا يكفل قط نزاهة الاجراءات ٠ وقد دلت التجارب السابقة على أن الاستفتاء فى ظل سلطة فرنسية غير مضمون ٠ ومن هذا انتقلت المناقشة الى البحث فى ايجاد فترة انتقالية يساهم الجزائريون خلالهامساهمة حقيقية فى السلطة ٠ وقد سلم الفرنسيون بالمبدأ ولكنهم اختلفوا اختلافا كليا فى التفاصيل ٠ وبينما تشدد الجزائريون فى ضمانات سلامة الاستفتاء تشدد الفرنسيون فى الضمانات

الخاصة بالمستوطنين · وطالبوا بحقهم فى أن يحملوا جنسيتين · الجنسية الجزائرية كى يتمتعوا بجميع حقوق المواطن الجزائرى ، والجنسية الفرنسية كى لاتنفصم صلاتهم بالوطن الأم · ومن الواضح أن هذا المطلب يتعارض مع السيادة الجزائرية ·

أما مشكلة الصحراء الكبرى فقد نشأت عن مناورات الفرنسيين لاقتطاعها من الجزائر ابان عهد استعمارها الطويل · وقد تصادف اكتشاف النفط فى الصحراء قبيل اندلاع الثورة الجزائرية ، لذلك قلبت فرنسا سياستها القديمة رأسا على عقب · فمنذ سنة ١٩٥٧ أخذت تعمل على فصل الصحراء اداريا عن الجزائر · واستثنتها من القانون الاطارى لسنة ١٩٥٨ وأصدرت القوانين التى تؤكد أن الصحراء جزء من أراضيها الوطنية وانشأت وزارة خاصة بالصحراء ، ولكن هذه الاجراءات لم يكن بوسعها أن تبطل الحقائق الجغرافية · فليس لأهل الصحراء اتصال بالعالم الخارجى الا عن طريق الجزائر · كما أن أنابيب النفط لا بد وأن تمر بأراضيها ، وهي ترتبط بالجزائر ارتباطا وثيقا من النواحى البشرية والروحية · لذلك كان على فرنسا أن تبحث عن مناورة جديدة · وفى يوليو أثارت موضوع حقوق الدول الواقعة على حافة الصحراء فيها وفى نفطها · وصرحت بأن هذه المشكلة لا يمكن أن تسوى مع الجزائر وحدها : ولحسن حظ الجزائر أعلنت جميع الدول المعنية أنها ستترك البحث فى هذا الموضوع حتى يتم استقلال الجزائر ·

لقد كان موضوع الصحراء سببا مباشرا فى انقطاع المفاوضات فترة طويلة منذ ٢٨ يوليو ١٩٦١ حتى نهاية العام · وظهرت بوادر تدل على أن الموقف يزداد تعقدا ، فمن جهة ، استمر ديجول يشير الى تجميع هؤلاء الذين لا يريدون العيش فى ظل حكومة وطنية جزائرية ، وكان هذا التلميح ينطوى على التهديد بأمرين : احياء فكرة التقسيم · أو ترحيل الأوربيين لحرمان الجزائر من الخبرة الفنية · ومن جهة أخرى أدخلت تعديلات هامة على الحكومة المؤقتة ، كان أبرزها ابعاد فرحات عباس المعروف بالاعتدال · واسناد رياستها الى يوسف بن خدة وهو صيدلى مثل سلفه ، ولكنه يختلف عنه تماما فى النشأة السياسية · فقد كان أمينا عاما لحركة الانتصار للحريات · ثم انفصل عن المصاليين عند تأسيس اللجنة المركزية سنة ١٩٥٣

وكان مسئولا عن عمليات جيش التحرير فى منطقة العاصمة وقتا ما ، ففهم هذا التعـديل على أنه اتجاه نحـو التشدد بعد أن يئس الجزائريون مـــن المفاوضـــات ٠

والحق ان موقف جبهة التحرير فى المفاوضات كان محددا من قبل ٠ وهو ينبنى على قرارات مؤتمر الصمام ولم يكن بوسع أحد أن يتنازل عن شىء منها ، لذلك فان فرنسا كانت هى التى تضطر الى تقديم التنازل تـلو الآخر حتى أمكن الوصول الى اتفاق ٠ وقد تعاقبت هذه التنازلات فى خريف سنة ١٩٦١ ٠ ففى سبتمبر أعلن ديجول بأن أية حكومة جزائرية لا يمكنهـــا التخلى عن الصحراء الكبرى ٠ ثم أخذ يؤكد رغبته فى أن تلعب فرنسا دورا قياديا فى أوربا ٠ وأن تنفض عنها غبار التبعية فى حلف الأطلسى ٠ ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من التخلص من أعباء الحرب الجزائرية ٠ وهكذا نستطيع أن نفسر تطور موقف ديجول من الجزائر بسياسته العامة ٠ ألاو هىتحقيق زعامة فرنسا فى أوربا الغربية ٠ واسترداد مركزها كاحدى الدول الكبرى ٠ وحتى من قبل أن يتم الاتفاق فى ايفيان شرعت الحكومة الفرنسية فى سحب بعض قواتها من الجزائر ٠

ومن جهة أخرى ســاعد ظهور المنظمـة السرية على التقريب بين الخصوم القدامى ، اذ أصبحوا أمام عدو مشترك ٠ فالمنظمة السرية تهدف الى اقامة الفاشية فى فرنسا والاطاحة بحكومة ديجول ، مما جعل أحزاب اليســـار تلتف حوله بالرغم من اختلافها معه حـول السياسة الداخلية ٠ وصار الرأى العام أكثر تقبلا لمبدأ استقلال الجزائر ٠ وكانت المنظمة تسعى فى نفس الوقت لتمكين المستوطنين من السلطة والقضـــاء على العنصر الوطنى قضاء مبرما وراجت شائعات باقامة جمهورية أوربية فى مدينتى الجزائر ووهران ٠

ومن أمثلة هذا التأثير الذى أحدثه وجـود المنظمة السرية فى ســير المفاوضات ذلك التقارب الذى تم حول المشكلة المعقدة الخاصة بالمرحـــلة الانتقالية حينما استؤنفت المحادثات بصورة سرية فى ديســمبر ٠ فقــد اتفق الطرفان على ضرورة تقصير تلك المرحلة الى مدة تتراوح بين ثـلاثة أشهر وسنة ، وكان الفرنسيون يريدون فى بدايـة الأمر اطالتها الى نحـــو

سنة · كذلك اقتنع الفرنسيون بضرورة وضـــع قوات كافية تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة لتضمن سلامة الاستفتاء ، على أن تتكون هـــذه القوة من الجزائريين · ويمكن أن تصل الى ستين ألفـا · وفى نفس الوقت تساهل الوفد الجزائرى فى نقطة أخرى · فبالرغم من احتياطـه الشـديد لضمان حرية الاستفتاء فانه قبل استمرار اشراف الجيش الفرنسى على الأمن فى المدن الكبرى ، لأنه أقدر على مواجهة المنظمة السرية ·

ـ ٣ ـ

تحليـل اتفاقيـات ايفيـان

اعتبرت اتفاقيات ايفيان فى حينها حلا وسطا هو أقرب الى وجهة النظر الجزائرية · ولا شك أن الذين أيدوا عقد الاتفاقيات من الجزائريين كانوا يدركون الصفة المرحلية لها ·

وقد اشتملت الاتفاقيات على تصريح أولى يحدد المبادىء العامة لطبيعة العلاقات فى المستقبل (١) :

فى حالة اختيار الاستقلال تعترف به فرنسا فورا · وتكون للجزائر مطلق الحرية فى اختيـــار نوع الحكومة وتقرير سياستها الخـــارجية وأوضاعها الاقتصادية · واذا وقع خـــلاف حول تفسير الاتفاقيات يلجأ الطرفان الى تســـويته بالطـرق الســلمية أو التحكيم ، والا رفع الى محكمة العدل الدولية · وينص التصريح كذلك على ضرورة انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور بعد ثلاثة أسابيع من اجراء الاستفتاء على تقرير المصير · وقد تعذر وضع هذا البند موضع التنفيذ مثل كثير من بنود الاتفاقية الأخرى ، ويرجع ذلك الى الخلافات التى اقترنت بظهور الجمهورية الجزائرية ·

ويلى هذا التصريح تسع اتفاقيات مختلفة تتناول الثلاثة الأولى منها موضوع الاستفتاء وضمانات حريته ، وتنظيم المرحلة الانتقالية ، وكيفيـة

---

(١) أنظر الترجمة العربية الكاملة للاتفاقيات فى كتاب الجزائر المعاصرة وقد قام بها المؤلف ·

تنفيذ وقف اطلاق النار · وكلها مسائل مؤقتة انتهى دورها فتشير على سبيل المثال الى حرية تكوين الأحزاب وحضور الصحفيين الأجانب للتثبت من حرية الاستفتاء ·

وفى خلال المرحلة الانتقالية بين وقف اطلاق النار والاستفتاء تحتفظ فرنسا بالسيادة ، ويمثلها فى الجزائر مندوب سام يشرف على الدفاع والشئون الخارجية والأمن العام · على أن تشاركه فى ادارة البلاد هيئة تنفيذية مؤقتة تضم غالبية من الجزائريين · ويرأسها جزائرى · وتوزع على أعضائها الاختصاصات الادارية المختلفة · ولم يؤخذ بالاقتراح الجزائرى يجعل المندوب السامى ملزما بتنفيذ قراراتها · ومع ذلك فقد اكتسبت الهيئة سلطة فعلية بعد أن وضعت تحت تصرفها قوة كبيرة من الشرطة الوطنية · ومهمة الهيئة الرئيسية هى الاشراف على استفتاء تقرير المصير · ويلاحظ أنه عندما تم تأليف الهيئة التنفيذية اشترك فيها خمسة من أعضاء جبهة التحرير ·

ومن الأجهزة المؤقتة التى نصت عليها الاتفاقية لجنة مختلطة لمساعدة المهاجرين الجزائريين فى الخارج على العودة الى بلادهم قبل اجراء الاستفتاء · وكان هؤلاء يقدرون بنحو ربع مليون يعيش معظمهم فى تونس والمغرب · ثم محكمة مختلطة للنظر فى قضايا الأمن العام · وكان من المفروض أن تختص بالنظر فى الجرائم التى يرتكبها أفراد الجيش السرى ·

أما اتفاق وقف اطلاق النار فقد نظم وضع قوات جيش التحرير فى هذه المرحلة الانتقالية · فيجب عليه أن يرابط فى الأماكن التى كان بها يوم توقيع الاتفاق · ويجوز لجنوده أن يتجولوا فى الجزائر دون أن يحملوا أسلحة · وعلى كل فان هذه الاتفاقيات الثلاثة لم تكن بالنسبة لفرنسا سوى طريقة لحفظ ماء الوجه ، اذ كانت نتيجة الاستفتاء معروفة مقدما ، ولكنها لم تشأ أن تتراجع دفعة واحدة وتسلم باستقلال البلاد ·

على أن فرنسا قد احتفظت بمقتضى الاتفاقيات الأخرى بكثير من الامتيازات وكان أخطرها ما يتعلق بالشئون العسكرية ، والضمانات التى نص عليها للأوربيين · ومع ذلك فقد فقدت هذه الضمانات أهميتها بعد أن

غادر معظم المستوطنين البلاد ولم يبق منهم سوى العناصر المسالمة التى قبلت التعاون مع الجزائريين ·

قد أشرنا من قبل الى أن فرنسا طالبت أن يحتفظ المستوطنون بجنسيتين ، مما يتضمن انتهاكا لسيادة البلاد · وسويت هذه المسألة المعقدة على النحو التالى : أعطيت لمستوطنين مهلة مدتها ثلاث سنوات يظلون خلالها رعايا فرنسيين ، ويستطيعون فى نفس الوقت ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وحدها ، وبعد هذه المدة عليهم أن يختاروا بين الجنسيتين · فاذا اختاروا الجنسية الجزائرية أصبحوا مواطنين لهم ما للجزائريين من حقوق ، وعليهم ما عليهم من الواجبات · ومع ذلك فعلى الجزائر أن تراعى مميزاتهم الخاصة فى الشئون الثقافية واللغوية والدينية ، وأن يحتفظوا بقانون أحوالهم الشخصية ·

وقد وصف هؤلاء المستوطنون باسم « الجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام » ولابد ان يكون لهم تمثيل عادل فى المجالس ذات الصبغة السياسية أو المدنية · وكذلك فى وظائف الدولة · واذا بلغ عددهم فى قرية خمسين شخصا فأكثر دون أن يحصلوا على مقعد فى المجلس المحلى · فلابد وان يعين منهم مندوب يمثلهم · واذا كانوا يشكلون الأغلبية فى احدى الدوائر ان يديروا الشئون البلدية فيها ·

كذلك نصت الاتفاقية على ضرورة تمثيلهم فى القضاء بجميع درجاته طالما أن احد الماثلين فى المحاكمة ينتمى الى فئة « الجزائريين التابعين للقانون المدنى العام » واذا كان هناك محلفون فى القضاء الجنائى ، فلابد أن يكون ثلثهم من هذه الفئة واذا كانت المحكمة تتألف من قاض واحد فيجب أن يعين له مساعد فرنسى · ونصت الاتفاقية على أنه لا يجوز مصادرة املاكهم الا بعد دفع تعويض عادل يتفق عليه مقدما ·

وعلاوة على ذلك كله تقام محكمة للضمانات تكون من قاضيين وطنيين وآخرين من فئة « الجزائريين التابعين للقانون المدنى العام » وذلك للنظر فى كيفية تنفيذ الضمانات · على أنه بعد خروج غالبية المستوطنين لم تدع الحاجة الى اقامة مثل هذه المحكمة · ومن جهة اخرى فان الحكومة

الجزائرية خصصت للأوربيين فى الجمعية الوطنية - وهى أهم هيئة سياسية - ستة عشر مقعدا من بين ١٩٦ ، وهى نسبة كانت تزيد على أهمية المستوطنين العددية عند الاستقلال ٠ ومن حيث الواجبات فقد اعفت الاتفاقية الأوربيين الذين يختارون الجنسية الجزائرية من الخدمة العسكرية لمدة خمس سنوات ٠

أما اذا اختار المستوطنون الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية فانهم يعتبرون أجانب ، ويتمتعون بنفس الضمانات التى يكفلها القانون الدولى للأجانب ٠ وفضلا عن ذلك فقد نصت الاتفاقية على امتيازات خاصة : حق دخول الجزائر والاقامة بها بمجرد حمل البطاقة الشخصية ٠ وحق التملك والاشتغال بجميع المهن اشتغالا مثمرا ٠ وحق نقل الأموال خارج البلاد على ألا يضر ذلك بالاقتصاد الجزائرى ٠ ولايجوز التمييز بينهم وبين الجزائريين فى الضرائب ، أو قوانين الاصلاح الزراعى مع ملاحظة أن للجزائريين تسهيلات مماثلة بخصوص الاقامة والعمل فى فرنسا ٠

أما الامتيازات العسكرية التى احتفظت بها فرنسا فتتمثل فى استئجار قاعدة المرسى الكبير البحرية لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد ، مع النص على أن اراضى القاعدة جزء من التراب الجزائرى ، وتتبع القاعدة مطارات ومنشآت عسكرية حولها تخضع لنفس نظامها ، وبمقتضى هذا النظام يكون للفرنسيين وحدهم حق التحليق فوقها ، واستخدام مياهها الاقليمية ، والاشراف على الأمن فيها ، واستخدام شبكات المواصلات اللاسلكية الخاصة بها ٠ واعطى الفرنسيون حق الاستيلاء على الأبنية اللازمة داخل منطقة القاعدة مع دفع التعويضات المناسبة ٠

وبجانب القاعدة تحتل فرنسا بعض المواقع فى الصحراء الكبرى لمدة خمس سنوات ٠ أهمها فى كولم بيشار وريجان ٠ ولها أن تستخدم التجارب النووية ولو أن الاتفاقية لم تذكر صراحة حق فرنسا فى اجراء هذه التجارب ٠ ومع ذلك فقد كان من الضرورى تعديل الاتفاقية العسكرية لتتناسب مع موقف الجزائر من هذه المسألة ٠ ولم تعارض فرنسا فى أن تنقل هذه المحطات الفنية الى بعض ممتلكاتها فى المحيط الهادى ، بعد أن أعلن الرئيس بن بللا فى مارس ١٩٦٣ عدم موافقة بلاده على اجراء التجارب

النووية فى أراضيها • ونصت الاتفاقية على منح التسهيلات للقوات الفرنسية لكى تستخدم الطرق البرية والبحرية والجوية التى تصل بين قواعدها المختلفة • وللجنود الفرنسيين قضاء مستقل ، ولكن اذا ارتكبوا مخالفات تضر بأمن الجزائر فانهم يقدمون الى محاكم جزائرية • وفى هذه الحالة يتم اعتقالهم داخل سجون القوات الفرنسية • ولهذه القوات أن تتنقل فى الجزائر حاملة السلاح •

وفيما عدا ذلك نظمت الاتفاقية مواعيد الجلاء على النحو التالى : تخفض القوات الفرنسية بعد عملية الاستفتاء بسنة واحدة الى ثمانين ألفا • ثم يتم جلاؤها عن بقية البلاد بعد سنتين ، أى عند انقضاء المهلة التى أعطيت للأوربيين لاختيار جنسيتهم •

أما التعاون المالى والاقتصادى فقد جاء فى مقدمة الاتفاقية الخاصة به أن فرنسا تقدم اعانة مالية بقدر ما لها من مصالح فى الجزائر • وتشمل هذه الاعانة التعويضات التى تدفع للأوربيين نتيجة لتطبيق قانون الاصلاح الزراعى أو التأميم • وتذكر الاتفاقية أنه يجب أن تكون الاعانة مساوية لمعدل المشروعات التى يجرى تنفيذها فى السنوات السابقة على تقرير المصير • ويقصد بذلك مشروع قسنطينة •

وتنص الاتفاقية على مبدأ الأفضلية فى المعاملة بالنسبة للرسوم الجمركية • ويتفق على السلع الجزائرية التى تعفى تماما من الرسوم الجمركية فى فرنسا ، وسيترتب على هذا النص وضع ترتيبات خاصة بين الجزائر والسوق الأوربية المشتركة • وحسب الاتفاقية تدخل الجزائر فى منطقة الفرنك • ولكن يخصص لها جزء من العملات الصعبة التى تحصل عليها فرنسا • وتنص الاتفاقية على أقامة مؤسسه فى المستقبل لاصدار النقد الجزائرى •

ومما يلفت النظر أن يدخل ضمن هذه الاتفاقية البند الخاص بوضع الجزائريين فى فرنسا ، فنص على أنهم ، وخاصة العمال يتمتعون بنفس الحقوق التى للفرنسيين ما عدا الحقوق السياسية • وفى ذلك مايغرى العمال الجزائريين بالبقاء فى فرنسا • بل وهجرة اعداد جديدة اليها كما حدث فعلا •

وقد خصصت أحدى الاتفاقيات لكيفية استغلال نفط الصحراء وغيره من المعادن الموجودة فى باطن الأرض ٠ وأبرز مافى هذه الاتفاقية هو النص على أنه ، فى خلال ست سنوات يكون للشركات الفرنسية الأولوية فى الحصول على امتيازات التنقيب ، وذلك اذا تساوت عروضها مع الشركات الأخرى ٠ ويستمر العمل بالامتيازات التى تم منحها قبل الاستقلال ، وكذلك قانون نفط الصحراء الذى وضع فى عهد الحكم الفرنسى ٠ ولا يجوز لفرنسا أن تمنح رخصا جديدة خلال الفترة الانتقالية ٠ وبعد ذلك ينتقل حق منح التراخيص الى الدولة الجزائرية كما تنتقل الى اشرافها الامتيازات الممنوحة من قبل ٠

ويلاحظ أن الجزائريين استهدفوا المشاركة الادارية والفنية فى نفط الصحراء دون أن يكتفوا باستلام الأرباح ٠ ولهذا الغرض نصت الاتفاقية على انشاء هيئة فنية مستقلة لها شخصية اعتبارية ، تساهم الدولتان فى تمويلها ٠ ويكون القصد منها وضع الخطط لاستثمار الصحراء بطريقة عملية ، وتطوير الاستغلال ، والنظر فى العروض المقدمة من الشركات من الناحيتين الفنية والادارية ٠ وتشرف كذلك على صيانة منشآت النفط والأنابيب ٠

يبقى بعد ذلك اتفاقيتان : احداهما خاصة بالتعاون الثقافى ، والأخرى بالتعاون الفنى ، واغلب ما ورد فيهما يحقق منافع بالنسبة للجزائر ومن ذلك تسهيل التحاق الجزائريين بالمعاهد الفرنسية ، واعطاؤهم منحا دراسية ودورات تدريبية ، ومع ذلك فان الاتفاقية الثقافية تهدف أيضا الى الابقاء على نفوذ فرنسا الثقافى ، وذلك بالنص على حرية انشاء المدارس والمعاهد والمكاتب الجامعية ٠ وتراعى الجزائر فى توزيع أقسام كلياتها الجامعية التوزيع الشائع فى فرنسا ٠

وحسب اتفاقية التعاون الفنى تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الموظفين الذين هى فى حاجة اليهم ، وتقدم الجزائر كشفا بهذه الوظائف كل سنتين ، وهى مدة العقد ويتبع الموظفون السلطات الجزائرية ، ولا يجوز لهم الاشتغال بالسياسة ، كما لا يجوز للحكومة الجزائرية طردهم من البلاد

الا بعد اخطار مسبب ٠ وتحـــــدد اتفاقية تالية تنظيم مرتباتهم وتوزيـع الأعباء المـالية بين البلدين ٠

● ● ●

حققت الجزائر استقلالها بعقد هـذه الاتفاقيات ٠ وكانت مضـطرة فى سبيل ذلك الى تنازلات كبيرة كما رأينا ولذلك لم يعتبر الجزائريـــون اتفاقيات ايفيان سوى مجرد مرحلة ، كما عبرت عن ذلك مجلة المجاهـــد عندما نشرت ملخص الاتفاقيات بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٦٢ ٠

وليست الاتفاقيات محدودة بزمن ، باســـتثناء مواعيد الجـلاء ، وتأجير قاعدة المرسى الكبير ٠ ولابد أن يكون الجزائريون قـد عولوا على تطور الزمن بعد الاستقلال لكى يحصروا مساوىء الاتفاقية فى أضـــيق نطاق ٠ وكان بوسعهم أن يجدوا المبررات التى تحقق لهم أغراضهم ، سواء بالاستناد الى تفسير النصوص ، أو الانتفاع بأحداث جدت وظروف تغيرت مثال ذلك : وضع نهاية لحق فرنسا فى استخدام محطات تجاربها النووية فى الصحراء الكبرى نزولا على اجماع الدول الأفريقية ، وعدم التقيد بالنص القائل بضرورة احترام أماكن العبادة الكاثوليكية والبروتستنتية واليهودية ٠ فان الحقوق التاريخية كانت تبرر للجزائر ارجاع المساجد التى حولهـــا الفرنسيون الى كنائس الى ما كانت عليه قبل الاحتلال ٠ وتم ذلك بالاتفاق مع السلطات الكنسية مباشرة ٠

وأهم من ذلك الاســـتيلاء على مليونين ونصـــف مليون هكتار من ممتلكات المستوطنين الذين غادروا البلاد ٠ فقد اعتبروا أنهم باهمالهم زراعتها يضرون بالاقتصاد الجزائرى ٠ وتقررت مصادرتها دون تعويض ٠ كذلك فرضـــت القيود على تنقل الأموال اســـتنادا الى ما ورد فى الاتفاقية الاقتصادية من اشتراط « ألا يضر انتقال الأموال بالاقتصاد الجزائرى » ولم يمض عام واحد على اســتقلال الجزائر حتى شرع فى تعديل بعض الاتفاقيات وخاصة الاتفاق العسكرى ، واتفاق النفط ٠ فقصر أمد الجلاء الى نهاية ١٩٦٤ باستثناء قاعدة المرسى الكبير التى صفيت بدورها سنة ١٩٦٨ ٠

أما فى فرنسـا فقد أثـارت اتفاقيات ايفيان ردود فعـــل متباينة ٠

ومن المتوقع أن تعترض عليها احزاب اليمين التى تؤيد المستوطنين ٠ وقد حاول هؤلاء الأخيرون افسادها ، وذلك بمضاعفة نشاط الجيش السرى ، رجاء أن يجروا الجزائريين الى الاخلال بشرط وقف اطلاق النار ٠ واضطر الجزائريون الى كثير من ضبط النفس لكى يفوتوا عليهم هذا الغرض ٠ فلما يئسوا من افسادها طالبوا بتعديلها على الأقل ٠ وذلك بتقوية ضمانات الأوربيين ، واستشهدوا بوضع الأتراك فى قبرص ، وذلك اذا تعذر (١) التقسيم ٠

وحجة المعترضين هى أن السوابق دلت على ان مثل هذه الاتفاقيات لا تعمر طويلا ، بدليل ما حدث فى تونس سنة ١٩٥٥ ، وكيف أن الاتفاقية التى ضمنت حقوق المستوطنين ألغيت بعد عشرة أشهر ٠ وقد أجاب أنصار الاتفاقية بأن المعونة الاقتصادية ضمان كاف لكى يحترم الجزائريون الاتفاقيات ٠ فرد المعترضون بأنه من الممكن أن تلجأ الجزائر الى دول أخرى ٠ وعلى كل فهذه المناقشات لم تكن لها سوى قيمة نظرية وكان المعول عليه هو روح السياسة العامة لكلتا الدولتين ، وليست نصوص الاتفاقية ٠ فمن المعروف أن حكومة ديجول لم تتخذ من المعونة الاقتصادية وسيلة للضغط على الجزائر ، فاستمرت فى تقديمها حتى بعد اجراء التعديلات وحتى يتغلب ديجول على المعارضة بشأن سياسته الجزائرية اضطر الى طرح هذا الموضوع على استفتاء جديد أثر توقيع الاتفاقيات ٠ ويبدو أن وجود الجيش السرى قد دفع معظم الفرنسيين الى الموافقة دون أن يكونوا مقتنعين بذلك ٠ وهكذا جاءت النتيجة فى استفتاء ٨ أبريل ١٩٦٢ بنسبة ٩١٪ بالموافقة ٠

اذا نظرنا الى نتيجة استقلال الجزائر وتأثيره على فرنسا فسوف نلاحظ أنها حققت نتائج مفيدة علي عكس ما كان يشيعه المستوطنون وأنصارهم فقد استطاعت فرنسا أن تمضى فى تحديث صناعاتها وجيشها وتحسن من مركزها الدولى ولا أدل على ذلك من اعادة انتخاب الجنرال ديجول كرئيس للجمهورية سنة ١٩٦٥ ٠

---

(١) عبر عن وجهة النظر هذه : Maurice Allais : L'Algérie D'évian

الفصل العشرون

أزمة السلطة فى الجزائر

قام الجنرال ديجول باعلان استقلال الجزائر فى يوليو سنة ١٩٦٢ ، غير أن الوطنيين الجزائريين رفضوا أن يكون هذا الاعلان هو وثيقة الاستقلال فجعلوا من يوم ٥ يوليو التاريخ الرسمى لاعلان الجمهورية . ويصادف هذا اليوم ذكرى احتلال الفرنسيين للبلاد سنة ١٨٣٠ .

وحسب اتفاقيات ايفيان كان لا بد من اجراء انتخابات لجمعية تأسيسية فى غضون ثلاثة أسابيع من اعلان الاستقلال . ومهمة الجمعية هى وضع دستور للبلاد ، غير أن الخلافات الخطيرة التى صاحبت اعلان الاستقلال أخرت اجراء الانتخابات نحو شهرين كما سنذكر ذلك فيما بعد . ويكفى أن نشير ههنا الى ان الحكومة الجزائرية التى تسلمت السلطة فى أغسطس برياسة أحمد بن بللا وبتأييد معظم جيش التحرير الذى يقوده هوارى بومدين قررت أن الظروف الحالية للجزائر تقضى باتباع نظام الحزب الواحد ، وقدمت قائمة انتخابية بأسماء المرشحين لمقاعد الجمعية التأسيسية البالغة ١٩٦ مقعدا .

١ ـ الصراع من أجل الحكم :

نجح زعماء الثورة فى المحافظة على وحدة الصف طوال فترة النضال المسلح ولايعنى ذلك عدم وقوع خلافات فيما بينهم ، بل على العكس أدت أعمال التجسس ومكافحته الى اثارة الشكوك وتمادى بعض القواد فى حركات التطهير حتى كان البعض يحاكمون لأبسط الشبهات .

وقد حاول حسين آيت أحمد فى كتاب أصدره بالفرنسية سنة ١٩٦٤(١) بعنوان « الحرب ومابعد الحرب » أن يسرد بعض أحداث الخلاف التى نشبت بين الزعماء منذ سنة ١٩٥٦ وقال ان رمضان عبانة كان يريد عقد مؤتمر عام

1. La guerre et l'après guerre.

لجبهة التحرير لتسوية الخلاف وانه أى المؤلف اعترض فى ذلك الوقت على تلك الفكرة حتى لايكون هناك مجال للجدل أثناء الانشغال بالثورة ٠

أما بعد الاستقلال وبعد أن أصبح آيت أحمد فى صفوف المعارضة واستأثر بن بللا بالسلطة فقد غير المؤلف رأيه وصار ينادى بدعوة مؤتمر عام يضم مختلف الاتجاهات وتنبثق عنه قيادة جماعية ٠ وقد قيل فى ذلك الحين أن المؤتمر الذى برزت فيه شخصية رمضان عبانة كان يمثل قواد الولايات أو معظمهم وأن نوعا من الصراع نشأ فى ذلك الوقت بين هؤلاء وبين ممثلى الجبهة فى خارج الجزائر ومن بينهم بن بللا وآيت أحمد ومحمد خيضر ٠ وانتقد قواد الولايات ممثلى الجبهة فى الخارج مع كثير من المبالغة بأنهم يعيشون عيشة رغدة ولايشاركون فى الآلام التى يعانى منها رجال جيش التحرير ٠ ولعل هذا هو أول انقسام يظهر بين مايسميه الكتاب بفريق العسكريين وفريق السياسيين ، غير أن هذا التمييز ينطوى على كثير من الاصطناع وخاصة بالنسبة الى الثورة الجزائرية ، فقد اقتضت طبيعة الثورة أن يشغل قواد الولايات الست مناصب ادارية وأن يشتغلوا بالسياسة كما أن كثيرين ممن سموا بأعضاء البعثة الخارجية أو السياسيين نشأوا أصلا تحت علم جيش التحرير ثم كلفوا بمهمات فى الخارج ، وكان بن بللا يتولى مهمة قيادة القوافل التى تنقل الأسلحة الى الجزائر عبر ليبيا ، كما أن يوسف بن خدة كان فى بعض الأوقات قائدا للولاية الرابعة حيث تقع العاصمة قبل أن يصبح رئيسا للحكومة المؤقتة ، ولاشك أن وقوع بن بللا فى الأسر نتيجة حادث الطائرة المشهور هو الذى أبعده عن فرصة العمل النضالى ٠

على أن الانقسامات امتدت لتشمل القادة الخمسة الذين ظلوا معتقلين حتى توقيع اتفاقيات ايفيان وقد اكتشف ذلك عبد العزيز بوتفليقة حينما ذهب ممثلا للقيادة العامة للاتصال بهم ، فلاحظ أن كلا من بوضياف وآيت أحمد يرفض أن تعتمد السلطة فى الدولة الجديدة على الجيش ، بينما مال بن بللا الى الإستعانة بالقيادة العامة ٠ أما محمد خيضر الذى كان متأثرا بالمناورات السياسية منذ عهد مصالى الحاج ، فقد وافق بن بللا ، ولكنه كان يرغب فى أن يعود الجيش الى ثكناته بعد استقرار الدولة ٠ والواقع أن تصور بن بللا لتكوين القوات المسلحة ظل متأثرا بعهد الثورة وهو يؤكد ماسبق أن ذكرناه من صعوبة التمييز بين السياسيين والعسكريين ، والجيش فى مثل هذه الظروف يكون أقرب الى الميلشيا منه الى الجيش الفنى المحترف ، الذى

يمارس التدريب الدقيق على أحدث الأسلحة ، والجندى فى نظر بن بللا يمكن أن يمسك البندقية بيد ويحمل الفأس باليد الأخرى ليساهم فى تطوير نظام الانتاج الزراعى . غير أن الأحداث ستثبت أن مسئوليات الدولة المستقلة تختلف عن مسئوليات الثورة فى عهد الاستعمار . والدولة المستقلة تحتاج الى جيوش فنية محترفة .

طرحت هذه الخلافات للمرة الأولى علنا فى المؤتمر الوطنى الذى عقدته جبهة التحرير كعادتها فى طرابلس فى يونيو سنة ١٩٦٢ . ورأت الحكومة المؤقتة أنها صاحبة السلطة الرسمية التى يجب أن تتسلم البلاد من يد الفرنسيين الى أن تجرى الانتخابات للجمعية التأسيسية. أما بن بللا وأنصاره فقد اقترحوا ستة أسماء جديدة معظمهم ممن كانوا مع بن بللا فى الأسر مثل حسين آيت أحمد ورابح بيطاط وبوضياف لتشكيل المكتب السياسى لجبهة التحرير ، ومهمته أن يتسلم السلطة باسم الجبهة من يد الفرنسيين ويقوم بعد ذلك بالاشراف على الانتخابات . وبناء عليه طالب بن بللا باقالة الحكومة المؤقتة ونال تأييد ٥٩ صوتا يشكلون غالبية أعضاء المجلس الوطنى البالغ عددهم ٧٢ وفسر هذا النجاح بأن بن بللا كان يتمتع بتأييد العسكريين وهم غالبية أعضاء المجلس . والواقع أن مستقبل السلطة كان يتوقف على موقف قواد الولايات الست ، ولوحظ أن عددا من الزعماء أخذوا يتسابقون على كسب ودهم فقد أسرع كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال الى تزى أوزو مستنجدين بقيادة ولاية القبايل الصغرى بينما اتجه بن بللا ومحمد خيضر الى وجدة فى الغرب حيث ينتشر قسم كبير من جيش التحرير على الحدود يفوق فى حجمه القوى الداخلة فقد قدر بثلاثين الفا مقابل عشرة آلاف بالداخل وفضلا عن ذلك فان مجموعة وجدة تتبع القيادة العامة مباشرة .

أما آيت أحمد وبوضياف فقد رفضا الاستعانة أصلا بأى طرف من أطراف القادة العسكريين . كما أن هوارى بومدين أعلن كذلك مساندته للمكتب السياسى . والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : لماذا لم يتمكن المكتب السياسى من تسلم السلطة مباشرة بعد اعلان الاستقلال ؟ الواقع أن قواد الولايات الست كانوا يتبعون من الناحية النظرية القائد العام ولكن من الناحية العملية اعتاد كل قائد أن يستقل بشئون ولايته ، وذلك لأن تحقيق

الاتصال السريع المباشر كان صعبا فى عهد الثورة ، ومن المدهش أن تقسيم البلاد الى ست مناطق عسكرية استمر بعد الاستقلال واستمرت معه الامتيازات الهائلة التى يتمتع بها قواد تلك المناطق · وهذا يؤكد لنا ماذكرناه من قبل من أن طبيعة الثورة اقتضت أن يكون جيش التحرير جيشا خاضعا للسياسة لايتحقق فيه النظام الدقيق كما هو الحال فى الجيوش المحترفة التى تؤسس بواسطة دولة قائمة من قبل · ومن هنا صار مستقبل الجزائر يتوقف على الاتجاه الذى يتخذه قواد الولايات على حدة · ولم يتفق هؤلاء القواد على موقف موحد عند اعلان الاستقلال ·

ماذا حدث عند اعلان الاستقلال فى ٥ يوليو ١٩٦٢ ؟ لقد عمدت الحكومة المؤقتة الى عزل هوارى بومدين ووصفت المحاولات التى يقوم بها هوارى وبن بللا بأنها تهدف الى اقامة دكتاتورية عسكرية فى البلاد ، وتمكن أعضاء الحكومة من دخول العاصمة فى بداية الأمر · غير أن كثيرين استنكروا « أن يحرم المجاهدون من جنى ثمرات النصر يوم النصر » · وفى الوقت نفسه ذهب أحمد بن بللا الى المغرب ومنه عبر الحدود الى وهران وأقام مركزه فى تلمسان القريبة من مسقط رأسه ، وبدت البلاد على شفا حرب أهلية ، وتدخل قائد الولاية الرابعة حيث تقع العاصمة وأخذ زمام المبادرة بدعوة الطرفين المتنازعين الى تسوية خلافاتهم بالتفاوض ، واذن فقد كان قائد تلك الولاية يتخذ موقفا مختلفا عن القائد العام هوارى بومدين ، وعلى كل فقد كانت فكرة التوفيق تلقى ترحيبا شديدا من الرأى العام اذ لم يكن أحد مستعدا لسفك دماء جديدة ولسان الحال يقول : ألم تكف سبع سنوات من حرب ضروس مدمرة ؟ ·

لقد ذكر البعض أن هذا الصراع امتداد للخلافات الحزبية القديمة التى تتكون منها جبهة التحرير ، وفى تلك الحالة يكون بن يوسف بن خدة ممثلا لجماعة المركزيين التى انشقت على مصالى الحاج سنة ١٩٥٣ وأخذت تعد الثورة ، ويكون بن بللا وأنصاره ممثلين للجنة الثورية للاتحاد والعمل التى نفذت الثورة فعلا فى أول نوفمبر ثم انضم اليها المركزيون بعد ذلك ، غير أن هذا التفسير ينهار من أساسه اذا عرفنا أن كريم بلقاسم كان أحد أعضاء اللجنة الثورية للاتحاد والعمل ومع ذلك فقد أصبح الساعد الأيمن لبن خدة يضاف الى ذلك أعضاء هذه اللجنة الذين ساندوا بن بللا فى بداية الأمر

أخذوا ينشقون عليه الواحد تلو الآخر بعد الاستقلال . ويفسر البعض هذا الصراع بخلافات عقائدية ، فمثلا كان محمد بوضياف يمثل الجناح اليسارى فى الجبهة وهو من رفقاء بن بللا فى الأسر ومن أعضاء المكتب السياسى الجديد وقد ألف حزبا جديدا باسم « الحزب الاشتراكى الثورى » ولحق به بعد قليل فى سبتمبر حسين آيت أحمد ، أما محمد خيضر فقد بقى فى منصبه كأمين عام للجبهة حتى أبريل سنة ١٩٦٣ ثم أعلن بدوره استقالته وغادر البلاد بعد ذلك .

شرح بوضياف آراءه فى كتاب نشره بالفرنسية بعنوان « الى أين تسير الجزائر (١) ؟ وهو ينتقد زميله القديم بأنه ورث النظام الادارى نفسه الذى كان سائدا فى عهد الاستعمار دون أن يغير مافيه من أجهزة مركزية ونزعة الى البيروقراطية وماتؤدى اليه من نظرة استعلاء نحو الشعب ولذلك فهو يدعو الى أن تكون للهيئات الشعبية السلطة العليا فى مختلف القطاعات ، فتشرف النقابات العمالية على الصناعات وتسييرها بينما تشرف جماعات الفلاحين على الزراعة . وهو يرى أن الحكومة قد أخطأت اذ أصبحت تحصل لحسابها أرباح المزارع الخاضعة لنظام التسيير الذاتى . ثم يهاجم نظام الحزب الواحد ويرى أن جبهة التحرير حسب التشكيل الذى وضعه بن بللا أصبحت مجرد فئة من الفئات السياسية ويسميها جماعة تلمسان . ومما هو جدير بالملاحظة أن الحزب الاشتراكى الثورى اتفق مع الشيوعيين فى كثير من وجهات النظر فكلاهما نادى بضرورة تعدد الأحزاب أو السماح للحزب الشيوعى بالعمل على أساس أنه شارك فى الثورة .

وكما كون بوضياف حزبا سياسيا معارضا ، كذلك فعل حسين آيت أحمد حينما كون « جبهة القوة الاشتراكية » فى خريف سنة ١٩٦٣ غير أن آيت أحمد تجاوز المعارضة السياسية الى العصيان العسكرى حينما ارتبط بمحمد ولد الحاج أحد قواد الولايات الست وأعلن الثورة فى بلاد القبايل ومع أن ولد الحاج تحول بسرعة الى جانب الحكومة فى غمرة الحماس الذى ترتب على النزاع على الحدود مع المغرب فقد بقى آيت أحمد متوليا زعامة المعارضة كرجل سياسى حتى قبض عليه فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

---

1. Où va l'Algérie.

وتتفق جبهة القوى الاشتراكية مع بقية الاشتراكيين الجزائريين فى اعلان اعتناقها للاشتراكية العلمية ، ومع ذلك فقد وصفت بالاعتدال ، فهى قد انتقدت الاصلاح الزراعى وطالبت بالحد من التوسع فيه ، ثم أرادت أن ترد أصول اشتراكيتها الى جذور اسلامية وأخذت على بن بللا اعتماده على خبراء أجانب من الماركسيين ولم يكن بن بللا بالفعل يخفى اعجابه بكاسترو ، وقد توثقت العلاقات بين الجزائر وكوبا فى عهده مما جعل الأخيرة تنفرد بقطع علاقاتها بالجزائر بسبب عزل بن بللا .

ولم يكن بن بللا يرفض الاستفادة من الماركسية كمصدر من مصادر الفكر الاشتراكى الذى تعتنقه جبهة التحرير ، ولكنه أعلن بعيد الاستقلال أن مبادئه تختلف عن الماركسية فى أمرين رئيسيين : الاعتراف بالقيم الروحية والأخذ بالمبدأ القومى . أما موقفه ازاء الحزب الشيوعى كتنظيم فكان أشد صلابة ، وقد أشرنا كيف أن جبهة التحرير قبلت التحاق الشيوعيين بها كأفراد وما أن أعلن الاستقلال حتى تطلع الشيوعيون الى اعادة تنظيم صفوفهم وشرعوا يصدرون جريدتين فى كل من مدينتى الجزائر ووهران حيث بقى قسم من الجاليات الأوربية ، وتأثر السكان اجتماعيا وثقافيا بالتيارات الفرنسية . وحاول الحزب الشيوعى فى انتخابات الجمعية التأسيسية أن يقدم قائمة منفصلة بمرشحيه فتدخلت السلطات لمنعه وحذف محمد خيضر المسئول عن الانتخابات أسماء معظم المرشحين المعروفين بانتمائهم للحزب وقدم قائمة موحدة على نحو ما رأينا . ورضخ الحزب الشيوعى على أساس أن ذلك اجراء مؤقت . وطالب فى نفس الوقت بالسماح للأحزاب المختلفة بالعمل واحتج على نظام الحزب الواحد الذى لايتلاءم مع ظروف البلاد الاجتماعية وهو يرد بذلك على الذين قد يواجهونه بحجة أن الدول الشيوعية تأخذ بنظام الحزب الواحد .

ويستنتج من عبارة « الظروف الاجتماعية غير الملائمة » أن الجزائر ما زالت مجتمعا طبقيا . وان الشيوعيين هم الذين يمثلون الطبقة الكادحة وأن نظام الحزب الواحد لايطبق الا عندما تتلاشى الطبقات الأخرى . وحتى لو أخذنا بمنطق الحزب فمن الصعب القول بأن الشيوعيين يمثلون الطبقة العاملة الجزائرية لعدم انتشار الحزب فى الريف حيث تعيش الغالبية العظمى للكادحين . وفى نوفمبر سنة ١٩٦٣ أمرت الحكومة بايقاف جريدتى الحزب

ثم حظرت نشاطه بتاتا وأعلن بن بللا أن الشيوعيين لم يخلصو للثورة فى جميع الأوقات، ولذلك فهو يرفض حتى فكرة ائتلاف الحزب مع جبهةالتحرير. الا أن هذا لايعنى بالضرورة معاداة المبادىء الماركسية ، بل أن المقصود من وراء حل الحزب هو توحيد القوى الثورية فى الجبهة .

وعلى الطرف الآخر من المعارضة وقف أنصار الحرية الفردية من الليبراليين بزعامة فرحات عباس ينتقدون هم أيضا نظام الحزب الواحد ولو أن فرحات عباس لم يعلن صراحة معارضته للنظام الجديد بدليل قبوله رئاسة الجمعية التأسيسية وكان ينتظر الفرصة التى تسمح له باقناع النواب بدستور ليبرالى ، الا أنه لم يوفق فى مهمته واستشاط غضبا من الطريقة التى اتبعها بن بللا لطرح الدستور للاستفتاء ، فبدل أن يناقش مناقشة فاحصة فى أروقة الجمعية التأسيسية قدم الى مؤتمر كبير لأعضاء جبهة التحرير فى احدى القاعات العامة ثم طلبت الحكومة المصادقة عليه برفع الأيدى . وعلى أثر ذلك قرر فرحات عباس الانزواء عن الحياة السياسية .

لقد تمت المصادقة على الدستور فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ وبناء عليه رشح أحمد بن بللا كأول رئيس « للجمهورية الديموقراطية الشعبية » ومنذ ذلك الحين أخذ يفكر فى أفضل الطرق لايجاد نوع من الاستقرار فى السلطة ازاء هذه المعارضة متشعبة الاتجاهات ، ومما زاد المعارضة خطورة أنها لم تقتصر على المجال السياسى . بل تخطته الى حركات تمرد متوالية قام بها قواد الولايات وسنشير الى ذلك بعد قليل ، وكان بن بللا واقعا بين عاملين : الاعتماد على الجيش وتقويته ، وفى هذه الحالة قد يصبح أسيرا له ، أوتوحيد فئات المعارضة السياسية وامتصاصها فى جبهة التحرير ، وكان أميل الى هذا الحل الذى يخفف من خضوعه للجيش ولكنه قد يعجل فى نفس الوقت بتدخله اذا لاحظ المسئولون فى الجيش بأن المعارضة ستندثر . ومن هنا ستكون الخطة المفضلة لدى بن بللا هى اقامة توازن بين جميع هذه العناصر، ولهذا الغرض فكر فى دعوة مؤتمر عام لجبهة التحرير ، وكون لجنة تحضيرية للتخطيط ومن الملاحظ أن بن بللا كان يعارض من قبل دعوة هذا المؤتمر ، ومضى عامان تقريبا منذ الاستقلال قبل أن ينتظم أول مؤتمر للجبهة فى أبريل سنة ١٩٦٤ .

شرعت اللجنة التحضيرية فى عملها منذ ١٩٦٣/١١/١٧ وأعدت ميثاق عمل جديد يحل محل ميثاق طرابلس ، اذ صار من الممكن الآن الاستفادة من تجربة ممارسة السلطة ، وقد لعب ستة من اليساريين من بينهم محمد حربى وهيئة تحرير مجلة الثورة الأفريقية دورا رئيسيا فى صياغة الميثاق الذى طرح على المؤتمر (١) ٠ وقد حضر المؤتمر ١٩٩١ عضوا يمثلون مختلف التيارات ، وخطة بن بللا هى أن يكون المؤتمر مجابهة صريحة بين زملاء عاشوا معا أيام الثورة الا أنه ظل بعيدا عن تحقيق الوحدة الوطنية ٠

لقد وافق المؤتمر حقيقة على مايعرف بميثاق الجزائر وهو يضع تفاصيل نظام التسيير الذاتى والنظام الاشتراكى فى القطاعات المختلفة ، وظهر بهذه المناسبة تيار قوى يستهدف ربط الاشتراكية بالاسلام ٠ كما رسم التشكيلات السياسية لجبهة التحرير ، ويستنتج من ذلك أن المؤتمر أعطى الأولوية للحزب على الدولة ، فالمؤتمر العام هو القاعدة الأساسية لهذه التشكيلات ، وهو يجتمع دوريا كل عامين وينتخب أعضاء اللجنة المركزية وتشرف اللجنة المركزية على الحكومة والحزب معا وهى التى تختار المكتب السياسى وتجتمع مرة كل أربعة أشهر على الأقل ويقضى التنظيم بأن يكون رئيس الحزب هو رئيس الدولة فى الوقت نفسه ٠

انتخب المؤتمر اللجنةالمركزية الأولى من ٨٠ عضوا أصليا و٢٣ مساعدا وكان من المقرر الاكتفاء بخمسين ولكن راغبى العضوية كثيرون ٠ وعينت اللجنة المركزية أسماء أعضاء المكتب السياسى الـ ١٧ ودخل أنصار بومدين كلا التنظيمين : اللجنة المركزية والمكتب السياسى ٠ ولم يكن ملء المقاعد فى هذين التشكيلين هو محور الخلاف بين القائد العام ورئيس الجمهورية، وعلى الأصح فان الذى صرح به بومدين كان يتعلق بتنظيم الجيش ورفض فكرة انشاء ميلشيا أو حرس وطنى ، ولم يتدخل بومدين فى المناقشات الا قبيل انتهاء المؤتمر فطالب بالابقاء على الضباط الجزائريين الفنيين الأكفاء الذين خدموا من قبل بالجيش الفرنسى ، وحينما اعترض بعض المعروفين بتأييد بن بللا على تلك الفكرة أجاب بومدين متسائلا ، وهل نفضل عليهم الأجانب ؟ كذلك رفض القائد العام دعوة بن بللا لانشاء حرس مدنى القصد

---

1. Revue Magreb, Mai, 1964.

منه حماية الثورة أو بصورة أدق حماية تشكيلات الحزب · ولاتدل هـذه الخلافات على أن فكرة الاطاحة ببن بللا كانت تراود القائد العام فى ذلـك الوقت ، فهو مايزال مؤمنا باحترام الشرعية ، اذ صرح بأن المؤتمر هـو صاحب السلطة العليا واذا أقر وجهة نظر مخالفة فليس بوسعه سوى الانصياع لهـا ·

كشف المؤتمر من خلال هذه المناقشات (١) عن أن حزب جبهة التحرير لايتمتع بالوحدة · أما الجيش فهو أكثر تماسكا · وكان بن بللا يظن أن ميثاق الجزائر سيملأ هذا الفراغ الا أن العبرة ليست بالاجماع على المبادىء بل يكفيه التنظيم ، ولم يختلف بن بللا رئيس الدولة كثيرا عن الرجل الثورى المناضل ، فهو يستمع للشكاوى الخاصة مما ترك قليلا من الوقت للادارة · ورغم ذلك فقد جمع فى وقت مابين وزارات الداخلية والمالية بالاضافة الـى رئاسة الدولة وسكرتارية الحزب · ورأى أنه عن طريق التوازن بين القوى يمكن الاحتفاظ بالسلطة · وفكرة انشاء الميلشيا هى جزء من هذه الخطة التى تقيم التوازن بين الحزب والجيش · ومن الغريب أن بن بللا كلف أحد أنصار بومدين بقيادة الحرس الوطنى ، ذلك أن السياسة التى أتبعها رئيس الجمهورية ازاء القائد العام للقوات المسلحة تتأرجح بين الارضاء تـارة وبين اضعاف تدخله فى شئون الدولة العليا تارة أخرى ، عندما أضطر بن بللا فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ الى الاستعانة بالجيش لقمع حركة عصـيان محمد ولد الحاج كان يخشى من أن تكون هذه فرصة لتقوية دور الجيش فى الدولة وأزدياد الاعتماد عليه ولذلك وجد فى الحرب مع المغرب خروجا مـن المأزق الداخلى فقد استجاب ولد الحاج فى هذه المناسبة لدعوى الوحـدة الوطنية وانضم الى القوات الجزائرية وصار عنصرا جديدا مـن عناصر التوازن ، فدعى الى المشاركة فى المؤتمر العام المذكور فى أبريل سنة ١٩٦٤ ولم يفهم كثيرون من أعضاء الجبهة مغزى دعوة أحد المتمردين القدامى ·

على أن بن بللا واجه حركات تمرد أخرى واضطر الى الاستعانـة بالجيش لمواجهتها جميعا · ونذكر على سبيل المثال انشقاق سى العربى فى

1. Buy, F. La République Algérienne démocratique et populaire.

فبراير سنة ١٩٦٣ الذى طالب بمساهمة العسكريين مساهمة أكبر فى ادارة البلاد . كذلك شهدت الجزائر فى عام ١٩٦٤ محاولتين من هذا النوع قاد أحدهما الكولونيل شعبانى فى جنوب قسنطينة وقاد الأخرى الكولونيل بو موسى فى وهران .

٢ ـ حركة ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ واستقرار السلطة (١) :

الأرجح أن هوارى بومدين لم يفكر فى التدخل لتغيير السلطة الا خلال الأسابيع الثلاثة التى سبقت حركة ١٩ يونيو . وقد أغراه بذلك كثرة التعديلات الوزارية وتقلب بن بللا بين التيارات اليمينية واليسارية ان صح التعبير ، فقد أستبعد مثلا محمد حربى عن مجلة ثورة أفريقيا ، الا أنه ترك أمزيان الماركسى المعروف ليحتل منصب سكرتير الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

أما السبب المباشر الذى دفع بومدين الى القيام بانقلاب فهو رغبة بن بللا فى ابعاد عبد العزيز بوتفليقة عن وزارة الخارجية وقد قاوم بوتفليقة ما استطاع هذه الرغبة ، فقال انه ليس من المناسب ابعاده فى وقت تستعد فيه الجزائر لاستقبال مؤتمر القمة الأسيوى الأفريقى وهو حدث عظيم باعتباره المؤتمر الثانى من نوعه منذ باندونج وأجاب بن بللا بأنه وهو رئيس الجمهورية يريد أن يطبع بطابعه الخاص السياسة الخارجية للبلاد . وأجاب بوتفليقة بأن استبعاده فى هذه اللحظة يعنى عدم الثقة به وهو ممثل الحزب للشئون الخارجية وليس من حق الرئيس وحده ان يتصرف فى هذه المسألة وعليه أن يستشير الحزب فى ذلك .

كان بومدين يشغل فى ذلك الوقت منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقد مثل الجزائر فى مؤتمر رؤساء الحكومات العرب بالقاهرة . ولما علم بمحاولة عزل بوتفليقة عاد على عجل وأخذ يرتب للانقلاب مع زملائه من العسكريين وكانت المشكلة التى واجهت القائمين بالحركة هى كيفية مواجهة المؤتمر الأسيوى الأفريقى بحكومة جديدة ، وهل يقبل أعضاء المؤتمر الاستمرار رغم هذا التغيير ؟ وللتغلب على هذه المشكلة اتفق على أن التغيير مسألة

(١) انظر تفاصيل هذا الموضوع فى : Bourges : L'Algérie à l'épreuve du pouvoir

داخلية ولاتؤثر على سياسة الجزائر الخارجية ٠ أما بوتفليقة فقد طلب الوقت للتفكير ولم يقدم استقالته الا بعد الشروع فى ترتيبات الحركة ٠

كلف طاهر الزبيرى بأداء المهمة الحرجة الا وهى القبض على بن بللا، وكان الترتيب دقيقا بحيث لم يترك ثغرة تجعل الفشل محتملا وكانت المعارضة طفيفة بين المدنيين لم تتعد بعض المظاهرات فى عنابة ووهران حيث سقط بعض القتلى ٠ لقد تضاربت الآراء عند وقوع الحركة حول الفوارق التى تميز بينها وبين النظام السابق فمن قائل أنها تميل قليلا الى اقامة قيادة جماعية ، كما فسرها البعض بأنها تمثل تفوق عنصر العسكريين على السياسيين ٠ والواقع ان الخلاف العقائدى لايبدو واضحا اذا ما استندنا الى الشعارات التى استعملت فى كلا العهدين ٠ أما الخلاف الواضح الذى يظهر للعيان فهو التفاوت بين مزاج الرجلين وتكوينهما ٠ فكل منهما كان يعتبر نفسه قائدا « للثورة » ولكن مفهوم الثورة يختلف عند كليهما ، فهو عند بن بللا انطلاق الجماهير والحزب الذى يمثلها ، وهى عند بومدين التخطيط لاقامة دولة بل ان الدولة هى التى تصنع الثورة وتوجهها ٠ وكلا الرجلين يجعل الجيش فى محور اهتمامه ولكن الجيش عند بن بللا هو أداة لخدمة الثورة أو نوع من الجيش الشعبى ٠ وعند بومدين هو أداة لتدعيم الدولة الشرعية ، ومهمته هى الوصول الى أعلى كفاءة فنية لكى يؤدى هذا الدور٠ كذلك استعمل الرجلان الشعارات الوطنية وربما اختلف مفهومهما لهذه الكلمة ٠ فالوطنية الجزائرية عند بن بللا ترتبط بالعروبة والاسلام ، وعند بومدين هى بناء دولة جزائرية قوية تتضامن مع البيئة العربية والاسلامية ولاتستمد بالضرورة وجودها من مؤثرات خارجية وقد يكون من المفيد هنا قبل أن نتتبع منجزات بومدين بعد تولى السلطة أن نلقى نظرة عاجلة على حياته ٠

بدأ محمد بوخروبة واسمه الحركى هوارى بومدين حياته السياسية كعضو فى حزب الشعب واستمر على ولائه لمصالى الحاج حتى سنة ١٩٥١ وحينئذ يئس بوخروبة مثل كثير من أقرانه من أساليب الكفاح السياسى والديماجوجية التى تميز بها مصالى الحاج ، وجاء الى الأزهر ليدعم ثقافته العربية الاسلامية وأسرع بعد قيام الثورة الى الانضمام لصفوف المجاهدين حتى صعد بسرعة الى رتبة نائب قائد الولاية السادسة فى سنة ١٩٥٦ ثم

أصبح قائدا عاما لجيش التحرير فى سنة ١٩٦٠ واشتهر بالصرامة الشديدة فى معاملة المنحرفين كما تدل الأحكام التى أصدرها أثناء الثورة • وبعد الاستقلال أعطى بومدين كل وقته لتطوير الجيش واعداده لكى يكون جيشا نظاميا •

كان على قائد الحركة الجديدة أن يوضح أهدافه فى بيان عام ، واستغرق اعداد البيان بعض الوقت ، ويتضح منه أن هدف الحركة الأول هو الرغبة فى احلال القيادة الجماعية محل الزعامة الفردية ، وتطبيقا لهذا المبدأ كون بومدين مجلس ثورة موسع يضم ٢٦ عضوا بعضهم من أعضاء الحكومة السابقة كما استبقى بعض الوزراء الذين عملوا مع بن بللا ، فبالاضافة الى بوتفليقة استمر بشير بو معزة وحاج اسماعيل وعلى محساس يمارسون مناصبهم الوزارية وثلاثتهم من المشتغلين بالتخطيط الاقتصادى

على أنه بمضى الوقت ثبت ميل بومدين الى العمل وسط مجموعة صغيرة من زملائه وكانت أقرب المجموعات اليه والتى تحوز ثقته هى ماتعرف بمجموعة ضباط وجدة ، أى الذين عملوا تحت قيادته أثناء السنوات الأخيرة من الثورة فى جيش التحرير • ومن هؤلاء مدغرى وشريف بلقاسم وقايد أحمد الذى صار الأمين العام لجبهة التحرير •

أما طاهر الزبيرى فينتمى الى مجموعة أخرى من الضباط تعرف بمجموعة الأوراس وربما فكر بن بللا فى تقوية نفوذ هذا الأخير حتى يوازن به هوارى بومدين • غير أن بومدين سبق الى استقطابه • والظاهر أنه ساد شعور بعد فترة من نجاح حركة بومدين أنه اتخذ أداة وكان يشكو أحيانا من اهمال اقليمة الفقير الأوراس ففسر البعض محاولته الانقلابية سنة ١٩٦٧ بأنها صورة من صور الصراع بين مجموعتين متنافستين من الضباط بالجيش الأوراس ووجده ، لكن الزبيرى أراد أن يعطى لحركته صورة أيديولوجية فتلقف فرصة استقالة وزيرين من المعروفين بتأييد نظام التسيير الذاتى وقال انه يرفض التخلى عنهما ورفع شعارات الاشتراكية •

وكان الزبيرى قد تغيب عن حضور احتفالات ذكرى قيام الثورة فى

أول نوفمبر سنة ١٩٦٧ فحامت الشكوك حول موقفه • وفى ١٥ ديسمبر بدأ فى تنفيذ حركته الانقلابية وفى خلال الأيام الثلاثة التى لم يعرف فيهـا بعد مصير الحركة دعت جريدة المجاهد الى تسوية الخلاف داخل الحزب ، لكن أحدا لم يقتنع • وبفضل تأييد الضباط استطاع بومدين أن يقمع الحركة ومنذ ذلك الوقت تحقق الاستقرار فى السلطة العليا •

٣ ـ عهد بومدين : ـ

كان على الجزائر المستقلة أن تشرع فى انشاء مؤسسات جديدة دون أن تكون متصلة بالماضى الاستعمارى ، غير أن الاتجاه الغالب فى السـنوات الثلاث التى حكم خلالها بن بللا أعتمد على المنظمات الشعبية المنبثقة عـن الحزب الواحد الحاكم وهو جبهة التحرير وعلى الزعامة الشخصية ومـن ثم لم تلعب المؤسسات الدستورية دورا بارزا ، فلم يظهر أثر ملموس لمجلس النواب ، وحينما تولى بومدين السلطة عطله نهائيا •

وفى العهد الجديد تراجع أيضا دور جبهة التحرير كمؤسسة جماهيرية وان ظلت من حيث الشكل هى الحزب الواحد الشرعى فى البلاد ، وأعتمد حكم بومدين على قاعدتين : الجيش النظامى الذى حوله من صفته السابقة التى تشبه الميلشيا الشعبية الموروثة من عهد الثورة الى جيش فنى خاصة وأن الحرب مع المغرب فى سنة ١٩٦٣ أثبتت عدم كفاءة هذا النوع مـن الجيوش فى عهد الاستقلال • وهكذا تكونت على مدى سنى الحكم طبقـة جديدة من الفنيين العسكريين • أما القاعدة الثانية فهى بث الحيـاة فى المجالس الاقليمية والقروية وتعرف الأخيرة فى الجزائر باسم القسمات ، وقد اختير أعضاؤها ليس بالضرورة بسبب مواقعهم الحزبية بل وجد من بينهم الكثيرون الذين اشتهروا بالانشغال بالحياة العامة من بين الأهالى • ولعل استقالة قايد أحمد من الأمانة العامة لجبهة التحرير يعود الى احساسـه برغبة رئيس الدولة فى التقليل من دور الحـزب واتجاه نحو السياسـة البرجماتية فتوقف عقد المؤتمرات العامة التى كان من المفترض أن يعقدها الحزب عند مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية •

ولم يعن تراجع جبهة التحرير تغييرا فى التوجه الاشتراكى للدولـة خلال حكم بومدين بل على العكس أتخذت اجراءات اشتراكية ورفعـت

شعارات جديدة تؤكد هذا التوجه مثل شعار الثورة الزراعية خاصة سنة ١٩٧١ • وهكذا توسعت الجزائر فى تعميم مزارع التسيير الذاتى التى أنشئت أولا فى الأراضى الشاغرة وهى الأراضى التى تركها ملاكها من المستوطنين الفرنسيين كما وزعت أملاك الدولة فى الأراضى الزراعية ، والظاهرة الجديدة تتمثل فى مصادرة أراضى كبار الملاك الزراعيين من المواطنين وتوزيعها على الفلاحين اما على شكل تعاونيات أو مزارع تسيير ذاتى ، وقد اشتملت خطة الثورة الزراعية كذلك على توطين البدو واقرارهم فى هذه المزارع •

وتجلى انحياز بومدين الى الجناح الراديكالى فى جبهة التحرير من خلال تشجيع التوسع فى الصناعات الثقيلة التابعة للقطاع العام على حساب الصناعات الصغيرة • وعلى المدى البعيد تكشف أن هذه المشروعات لم تفد أهالى الريف كما لم تحل مشكلة البطالة بسبب الانفجار السكانى •

لقد ورث نظام بومدين مؤسستين شعبيتين كان عليه أن يتعامل معهما بمحاولة الامتصاص أحيانا وبالمناورة أحيانا أخرى • وهاتان المؤسستان هما الاتحاد العام للعمال الجزائريين • واتحاد الطلبة ومن السهل أن نلمس فى كيفية تكوين هذين الاتحادين وأسلوب نشاطهما تأثير الاحتكاك والتداخل مع الاتحادات المماثلة فى فرنسا • ففيما يتعلق باتحاد العمال الذى خرج من باطن الاتحاد الفرنسى التابع للحزب الشيوعى (C.G.T.) فانه تأسس فى فبراير ١٩٥٦ أثناء أشتعال الثورة الجزائرية حيث استحال على العمال الجزائريين العمل تحت لواء الحزب الشيوعى الفرنسى وهكذا قرروا انشاء اتحاد خاص بهم • ولكن بقى تأثير الماركسية ملموسا فى قيادات النقابات الجزائرية ، ورغم توجهات بن بللا نحو اليسار فان علاقة الدولة بالاتحاد لم تكن على مايرام حتى الأشهر الأخيرة من عهد بن بللا حينما شعر الأخير بحرج مركزه فأطلق حرية الانتخابات للاتحاد العام لرئاسته حتى يكسب رضاه • وهكذا تم أنتخاب مولود أمزيان فى مارس ١٩٦٥ وقد فكر أمزيان فى اجتذاب المزارعين العاملين فى قطاع التسيير الذاتى باعتبارهم أكثر فئات الزراعيين تهيئا للعمل النقابى غير أن الحكومة بادرت بتعيين موظفين فى لجان القرى والأقاليم وتغلب هؤلاء على فروع الاتحاد القروية • وثبت أن موظفى الاصلاح أقدر على التماسك من الفلاحين غير المدربين على العمل النقابى •

تحفظ الاتحاد العام للعمال الجزائريين ازاء النظام الجديد فلم يوضح موقفه من حكومة بومدين لأن الاعتقاد السائد كان هو أنها تمثل العسكريين فى مواجهة جبهة التحرير الاشتراكية ، وبمضى الوقت تبين أن الاتجاه لم يتغير فالتأميمات استمرت ولم يتوقف نظام التسيير الذاتى ٠ ومنذ ٢ يوليو سنة ١٩٦٥ أعلن الاتحاد ترحيبه بمبدأ القيادة الجماعية ضد الحكم الشخصى ولكن الخلافات أستمرت بسبب تشكيل اللجنة العليا ، ومن يكون صاحب السلطة فى تكوينها ؟ وهل تعين بواسطة الحكومة أم تنتخب بواسطة الاتحاد ؟ وبسبب هذه الخلافات عطلت صحف الاتحاد فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ ٠ وقد جرت محاولة لايجاد حلقات أتصال بين الاتحاد وبين الحكومة عن طريق تعيين بعض الوزراء مثل الزبيرى والزردنى وزير الشئون الاجتماعية ، بينما عين أحد النقابيين القدامى فى مجلس الوزراء وهو على يحيى الذى صار وزيرا للزراعة وكلف بممارسة البيروقراطية المتفشية فى أجهزة التسيير الذاتى ، لكن استمرار وجود الماركسيين فى قيادة الاتحاد كان يثير من حين الى آخر شكوك الحكومة ٠ ومع أن نظام التسيير الذاتى لم يثبت كفاءته فى قطاع الصناعة فقد احتج الماركسيون على اجراءات بلعيد عبد السلام وزير الصناعة الرامية الى نقل التسيير الذاتى لملكية الدولة أو حتى القطاع الخاص ٠

غير أن التوسع الصناعى والرواج الذى نشأ عن تصاعد ثروة النفط أنعكست آثاره على العمال الفنيين على الأقل وبالتالى فان حدة الصدام بين الاتحاد وبين الدولة أخذت تخف دون أن تتلاشى ، ففى سنة ١٩٧٧ استطاعت النقابات العمالية بواسطة الاضرابات أن تجبر الحكومة على رفع الأجور ٣٠ ٪ ٠

أوجدت الثورة الجزائرية الكبرى المناخ المناسب لانفصال الحركة الطلابية الجزائرية وتكوين اتحاد عام للطلبة فى سنة ١٩٥٦ تمكن من الدعوة الى مقاطعة الامتحانات فى الجامعات والمدارس الفرنسية وتنفيذ ذلك القرار ٠ على أن تأثير أحداث فرنسا لم يتوقف بعد الاستقلال فاضرابات الطلبة المشهورة فى باريس فى مايو سنة ١٩٦٨ أنعكست آثارها على طلبة الجزائر فراحوا ينادون بحقهم فى التمثيل فى مجالس الكليات وحرية اختيار رؤساء الاتحادات الطلابية دون تقيد بالدولة أو الحزب ٠ على أن القضية

التى اثارت أكثر من غيرها القلاقل فى الجامعات الجزائرية خلال عهد بومدين فى السبعينات كانت تتعلق بالصراع بين طلاب الأقسام العربية الناشئة بالجامعات الجزائرية وطلاب الأقسام الفرنسية ومع أن بومدين أظهر تحمسا للتعريب (١) فى التعليم والادارة الا أن البلاد كانت بحاجة مستمرة الى المؤهلين لوظائف الفنية ومعظمهم من خريجي الأقسام الفرنسية ٠ ومن هنا بقيت أسباب النزاع قائمة وشهد عهد بومدين اضرابات طلابية على مدى سنوات عديدة وكانت نزعته الاشتراكية تقربه من خريجى الأقسام الفرنسية على حين اتجه خريجو الأقسام العربية الى الارتباط بحركة الاسلام السياسى الناشئة ومن ثم الى المعارضة ٠ وفى خضم الصراع حل بومدين الاتحاد العام للطلاب سنة ١٩٧١ ٠

وبينما كانت حركة الاسلام السياسى مازالت فى مرحلتها الجنينية حاول اثنان من قدامى السياسيين احياء المعارضة الليبرالية ضد نظام الحزب الواحد وفى مواجهة حكم بومدين الذى وصف بالشمولية وقد وزع كل من فرحات عباس ويوسف بن خدة منشورات معادية للنظام خلال سنة ١٩٧٥ ٠ ويبدو أن معطيات العالم الثالث فى السبعينات لم تفسح المجال بعد للتيارات الليبرالية ولذلك لم تزد محاولة السياسيين القدامى عن صرخة فى واد ولم يلبث بومدين أن حدد اقامة الرجلين غير أن كل هذه العناصر متجمعة دفعت رئيس الدولة الى التفكير فى ضرورة ايجاد شكل محدد للحكم٠

وفى أول خطوة أتخذها بومدين نحو هذا الاتجاه فضل الخطاب الشمولى الذى يستخدم مصطلح الميثاق الوطنى بدلا من النظام الدستورى الذى يحدد علاقة الحاكم بالمحكوم ويقيم المؤسسات التى لاتسمح بطغيان احداها على الأخرى ٠ وهكذا صدر الميثاق الوطنى الجزائرى فى سنة ١٩٧٦ ٠

ويبدو أن صدور الميثاق الذى يؤكد على الشخصية الاقليمية للجزائر لم يقنع قسما كبيرا من الرأى العام فيكتب محمد حربى على سبيل المثال يجادل فى افراغ التعددية الثقافية من معناها (٢) ذلك لأن الاعتراف

---

(١) انظر فيما بعد الفصل الخاص بالتعريب والتعليم ٠

(٢) السياسة الدولية عدد يناير ١٩٨٠ ٠

بشخصية اقليمية للجزائر يقتضى اقرار التعدد اللغوى حيث تنفرد منطقة القبايل بلغة خاصة ، ولكن الرئيس رغم الميثاق الوطنى أغلق الاذاعات المحلية المخصصة للقبايل كما لاحظ الكاتب أن المناصب القيادية تقتصر تقريبا على المستعربين ٠

مهما يكن من أمر هذه الحوارات التى لم يشجع نظام بومدين على التوسع فيها خلافا لسلفه ، فان العمل بالميثاق الوطنى لم يدم طويلا وفى العالم التالى حل محله دستور يوضح طبيعة العلاقة بين السلطات فهو ينشىء منصب رئيس الجمهورية وينص على انتخاب مجلس شعبى وبعد أن طرح مشروع الدستور على الاستفتاء أجريت الانتخابات النيابية لمجلس ضم ٢٦١ عضوا ٠ ومثل ماسبقه من مجالس تشريعية لم يظهر للمجلس أثر ملموس فى الحياة السياسية الجزائرية شأنه فى ذلك شأن بقية المجالس التى تنتخب فى اطار نظام الحزب الواحد ٠ كذلك جرى استفتاء على شخص رئيس الجمهورية كمرشح وحيد وفاز بومدين بـ ٩٩٪ من أصوات المقترعين٠ ولماذا تختلف الجزائر عن بقية اشقائها العرب فى انتخابات الرئاسة !

وفى سنى حكمه الأخيرة ركز بومدين بين يديه عدة مناصب فجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع لذا حينما أشتد عليه مرض السرطان فى أواخر ١٩٧٨ تحير المراقبون للشئون الجزائرية فى الاحتمالات التى قد تنجم عن وفاته وهل يمكن أن تؤدى الى تجدد الصراع حول السلطة ويبدو أن فترة الاستقرار التى مرت بها الجزائر لأكثر من عشرة سنوات (١) سهلت انتقال السلطة دون وقوع اضطراب ٠

٤ ـ بن جديد والعودة الى القلاقل :

عند وفاة بومدين كانت هناك ثلاث مؤسسات يمكن أن تلعب دورا فى اختيار خليفته : مجلس قيادة الثورة المكون من ثمانية أعضاء ، الأمانة العامة بجبهة التحرير المكون من خمسة أشخاص ، ثم المؤسسة الشعبية التى لم تنعقد منذ فترة طويلة وأعنى بها المؤتمر العام لحزب جبهة التحرير والذى يتكون من حوالى ٣٠٠٠ عضو وكان يمثل بقدر الأسلوب المتاح من الشكل الديمقراطى حينئذ الأقاليم الخمسة عشر بمختلف وحداتها الادارية الأصغر

---

(١) وقعت آخر قلاقل مسلحة فى سهل المتيجة سنة ١٩٦٨ ٠

وكذلك الاتحادات المهنية ٠ وكان العسكريون ممثلين فى المؤتمر العام تمثيلا قويا بنحو ٦٠٠ عضو ، وبفضل تماسك أصواتهم رجحت كفة مرشحهم الشاذلى بن جديد على منافسيه وكان من أبرزهم عبد العزيز بوتفليقة المقرب من بومدين ومحمد صالح يحياوى الأمين العام للحزب الحاكم ورابح بيطاط الوحيد من بين الزعماء التاريخيين التسعة الذى أستمر يشارك فى الحياة العامة اذ رأس المجلس الشعبى الأخير ٠ وكان بن جديد فضلا عن كونه قائد منطقة وهران العسكرية يمثل داخل الحزب الحاكم التيار الوسطى بين صقور جبهة التحرير وبين حمائم الحزب المستعدين لتخفيف قبضة الدولة واضفاء بعض مظاهر الديمقراطية ٠

كان الشاذلى فى الخمسين من عمره حينما تم اختياره رئيسا للجمهورية فى ٦ فبراير سنة ١٩٧٩ ، وقد دلت الاجراءات الأولى التى اتخذها على ميل ملحوظ نحو تخفيف القبضة فلم يجمع نفس المناصب التى أحتكرها سلفه وعين رئيسا للوزراء هو أحمد عبد الغنى وأطلق سراح الخصوم السياسيين ومنهم الرئيس الأسبق أحمد بن بللا ، كما خفضت الفترة الرئاسية من ست الى خمس سنوات وتخلى الشاذلى عن بعض السلطات الشخصية التى تمتع بها بومدين ٠ ومن مظاهر التخفيف على الحريات الفردية الغاء تأشيرة الخروج بالنسبة للمواطنين الجزائريين ٠ وفيما يخص تركيب الحزب الحاكم نفسه أدخلت تعديلات ذات طابع ديمقراطى كحق المؤتمر العام فى اختيار المكتب السياسى بعد موافقة اللجنة المركزية ، وعلى مدى بضع سنوات استبعد بن جديد بعض المتشددين من الوزارة والمكتب السياسى مثل عبد العزيز بوتفليقة ٠ وعندما جرت أول انتخابات نيابية فى العهد الجديد احتفظت قيادات جبهة التحرير القديمة بـ ٥٥ مقعدا من ٢٨١ ودخل الى المجلس بعض المستقلين ٠

وفى المجال الاقتصادى خفضت ضرائب الدخل كما بدأت محاكمة الموظفين المتهمين بالفساد وكان المؤتمر العام للجبهة الذى أنعقد فى أوائل ١٩٧٩ قد أعترف بالعجز الاقتصادى فأعيد تنظيم الشركات الصناعية الكبرى وقسمت الى وحدات أصغر وذلك حتى تتمشى مع مبدأ تشجيع القطاع الخاص نسبيا ، وقد أخذت تظهر الآثار السلبية لمشروعات القطاع العام الطموحة ٠

وخلال الثمانينات أخذت الحركات الاسلامية ذات الطابع السياسى تزداد نشاطا وتأثيرا فى المجتمع وسوف نتناول هذا التيار تفصيلا فيما بعد. ونكتفى هنا بتسجيل بعض الأزمات التى مر بها نظام بن جديد وهى فى نفس الوقت متصلة بشكل أو بآخر بحركة الاسلام السياسى فقد تكررت اضرابات الطلبة الذين يتعجلون تعريب الادارة والتعليم وأصبح النزاع مثلث الجوانب فهو لايقتصر على الخلاف بين أنصار العربية وأنصار الفرنسية بل أشتدت نزعة القبايل الى الاحتفاظ بثقافتهم ، وفى الجامعة الجديدة التى تأسست فى منطقتهم وهى جامعة تيزى أوزو انشأ قسم اللغة القبايلية كما تأسس كرسى لهذه اللغة فى كلية الآداب بجامعة الجزائر ، غير أن الشاذلى مال الى أنصار التعريب وعين ٦٠٠ قاض ممن يستخدمون العربية فى المحاكمات. على أن أشد الأزمات تأثيرا على الاستقرار فى عهد الشاذلى هى تلك المتعلقة بالحياة الاقتصادية .

فرغم أن الجزائر تجمع بين امكانيات زراعية ضخمة وبين كونها مصدرا هاما للنفط الا أن تراكم أخطاء السياسة الاقتصادية السابقة أخذ يثقل كاهل الشعب فى الثمانينات . فالثورة الزراعية التى تحمس لها بومدين وأسفرت عن التوسع فى مزارع التسيير الذاتى أدت الى تراجع الانتاج الزراعى مما جعل الجزائر تتجه الى استيراد الكثير من السلع الغذائية ، واذا بها تقف فى نفس الخندق الذى سقطت فيه معظم أقطار العالم الثالث غير النفطية ، فالديون الخارجية وصلت فى الثمانينات الى نفس النسبة التى انتهت اليها مصر اذا ماقيست بعدد السكان فحجم الديون الجزائرية وصل الى ٢٥ مليار دولار مثلما وصل حجم الديون المصرية الى مايزيد على ٥٠ مليار . والبطالة التى استشرت فى المجتمع الجزائرى نتيجة الانفجار السكانى ضربت باطنابها الريف والمدينة على السواء وتسربت أخبار الفساد والاختلاسات التى ارتكبها كبار الموظفين وقادة جبهة التحرير فأسقطت هيبة الحزب الذى برر وجوده تاريخيا بالثورة الكبرى التى تفوقت بها الجزائر على غيرها من المستعمرات .

كل هذه العناصر تفاعلت لكى تحدث هبة شعبية لم يسبق لها مثيل منذ استقلال البلاد ، وذلك خلال شهر أكتوبر ١٩٨٨ وقد تركت هذه الثورة الشعبية آثارا عميقة على حياة البلاد خلال عدة سنوات تالية ، وليس من

المهم احصاء عدد القتلى والجرحى الذين اصيبوا فى هذه الاضطرابات فهى تعد بالعشرات والمئات وانما الأهم من ذلك أن رئيس الجمهورية لم ير فى هذه الهبة حركة معادية له بل على العكس وجد فيها فرصة للتغيير كما يتضح من أسلوبه فى معالجة الأزمة • بل يمكن القول أن بن جديد استثمرها لكى يفك حكمه من أسر حزب جبهة التحرير وأن يقيم صلة مباشرة بينه وبين الشعب •

فلم تمض أربعة شهور على ثورة أكتوبر حتى كانت الحكومة قد عدلت الدستور تعديلا جذريا حذف بمقتضاه النص على دور جبهة التحرير فى الحكم وسمح بالتعددية الحزبية واختفت الاشارة الى الاشتراكية • وفى هذا الاطار أقيل شريف مساعديه من أمانة جبهة التحرير وكان يمثل التيار المتشدد فهو مثل الحرس القديم للجبهة يقاوم هذه التوجهات الديمقراطية ، كما أن الجيش انقسم ازاء المتغيرات الناجمة عن حركة أكتوبر فقد قاومها كبار الضباط بينما أيد رئيس الجمهورية معظم صغار الضباط وتأكد أن هناك مصالح خاصة دفعت الحرس القديم من جبهة التحرير لمقاومة المتغيرات ويمكن وصف حركة أكتوبر بأنها ثورة الفقراء الذين يعانون من البؤس والبطالة ومن المفارقات أن تتمخض هذه الثورة عن اضعاف القطاع العام لصالح القطاع الخاص مما يسقط النظرية القائلة بأن تحويل ملكية القطاع الخاص الى الدولة أو القطاع العام هو دائما فى مصلحة الكادحين •

٥ - التجربة الديمقراطية وحركة الاسلام السياسى :

ماكاد تعديل الدستور يتم فى فبراير سنة ١٩٨٩ ويأخذ بمبدأ التعددية حتى توالى انشاء أحزاب وصل عددها الى ٢٥ عند اجراء أول انتخابات فى يونيو سنة ١٩٩٠ وهى الانتخابات المحلية التى جرت على مستوى البلديات والأقاليم والقرى •

ومن هذه الأحزاب ماكان له وجود فى بداية عهد الاستقلال ثم وجد زعماؤه الفرصة سانحة لاحيائه مثل جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد ومنها ماجد على الساحة السياسية واستفاد من حركة أكتوبر ١٩٨٨ مثل الجبهة الاسلامية للانقاذ التى ضمت مجموعات مختلفة من معتنقى الاسلام السياسى أو المطالبين بانشاء الجمهورية الاسلامية فى

الجزائر ، وقد اندمجت هذه المجموعات اندماجا حقيقيا تحت زعامة عباس مدنى . ومن بين الأحزاب الجديدة التى تعبر عن تيار قديم كان موجودا غير أنه كبت تحت وطأة نظام الحزب الواحد حزب الثقافة والديمقراطية برئاسة سعيد سعدى وهو من نوع تلك الأحزاب الطائفية التى يقتصر أتباعها على منطقة معينة هى بلاد القبايل فى شمال شرق الجزائر ويدور محور اهتمامها حول ضرورة المحافظة على اللغة المحلية المشتقة من لغة البربر القديمة ويعارض فرض اللغة العربية على المتكلمين بهذه اللغة وكانوا يقدرون فى عهد الاستعمار الفرنسى بـ ٢٩٪ غير أن هجرة السكان من الجبال الى المدن خفضت هذه النسبة الى حد كبير .

وخلال الفترة الممتدة من تطبيق التعددية وحتى اجراء الانتخابات المحلية سعى كل فريق الى اظهار قدرته على التعبئة وذلك بتسيير المظاهرات والحشود المضادة فمثلا عندما قامت مظاهرة نسائية للاحتجاج على قانون الأحوال الشخصية المتبع منذ زمن ، ردت جبهة الانقاذ الاسلامية بحشد مظاهرة مضادة أشترك فيها عدد أكبر من النساء اللائى يفضلن الالتزام بالتقاليد على حركة التحرر النسائية . ومع قرب الانتخابات المحلية ازدادت عدد هذه المظاهرات والتى أظهرت أن أكبر قوتين متنافستين هما جبهة الانقاذ الاسلامية وحزب جبهة التحرير الحاكم . أما الانتخابات المحلية نفسها فقد فاجئت المواطنين والمراقبين من الخارج على السواء حينما فازت جبهة الانقاذ الاسلامية بـ ٦٠٪ من مقاعد المجالس المحلية على مختلف مستوياتها كما سيأتى ذكره بعد قليل .

قاطعت كل من جبهة القوى الاشتراكية والحركة الديمقراطية التى أسسها أحمد بن بللا ، وهو مايزال بعد فى منفاه ، انتخابات المحليات فى يونيو سنة ١٩٩٠ وكأن كل من الزعيميين التاريخيين فضلا عدم التعرض لاختبار الاقتراع والاحتفاظ بمكانتهما التاريخية وسوف تثبت التطورات التالية احتفاظ آيت أحمد ببعض النفوذ وذلك بفضل ارتباطه بمنطقة القبايل محزبه لايعبر عن التيار اليسارى بقدر مايعتمد على تأييد جهة معينة وسوف تأتى الجبهة الاشتراكية فى الانتخابات النيابية فى ديسمبر ١٩٩١ فى المرتبة الثانية بعد جبهة الانقاذ الاسلامية بفرق شاسع ولكنها على كل حال تقدمت على حزب جبهة التحرير .

أما الحركة الديمقراطية بزعامة بن بللا فقد هبطت أسهمها بالتدريج الى أن فضل صاحبها الذوبان فى الجبهة الاسلامية للانقاذ ، وعندما قرر بن بللا العودة من منفاه فى سبتمبر سنة ١٩٩٠ توقع أن يستقبل كبطل باعتباره أحد قادة الثورة التسعة التاريخيين وأول رئيس للجمهورية غير أنه فوجيء باستقبال فاتر وزاد من ضعف مركزه تردده بين العمل فى اطار جبهة الانقاذ وبين الاحتفاظ بزعامته للحزب الناشىء ٠ وحينما اختار العمل فى ظل جبهة الانقاذ بمشاركتها الاحتجاج على التحالف الدولى ضد العراق لم يجد له مكانا فى قيادة الحركة التى أستأثر بها عباس مدنى ونائبه على بلحاج ٠

واذا كانت جبهة التحرير قد كشفت عن بعض الحيوية فى القدرة على تعبئة المظاهرات المضادة لجبهة الانقاذ فان مؤيديها ظلوا يتآكلون منذ أن ظهرت نتائج الانتخابات المحلية ولاغرو فقد تحملت جبهة التحرير أوزار الماضى الطويل الذى أنفردت خلاله بالسلطة نحو ثلاثين عاما وهو ماض مثقل بالأخطاء الفادحة والفساد وسوء الادارة الاقتصادية ، وقد أخذ نظام جبهة التحرير يعتمد شيئا فشيئا على تدخل القوات المسلحة وتقل قدرته على التعبئة ٠ وقد استخدم الشاذلى القوات المسلحة فى تهدئة انتفاضة الجماهير فى أكتوبر ١٩٨٨ ثم توسع فى استخدام الجيش خلال المظاهرات التى حشدتها الجبهة الاسلامية للانقاذ عندما أقترب موعد الانتخابات النيابية اذ احتجت هذه الأخيرة على طريقة توزيع الدوائر كما طالبت باجراء انتخابات رئاسية مسبقة ٠

أسفرت مظاهرات جبهة الانقاذ الأحتجاجية الدامية فى أواخر مايو وأوائل يونيو ١٩٩١ عن وقوع عدد آخر من القتلى والجرحى مما كان له أثر بعيد على تطور الأحداث التالية فقد أجلت الانتخابات من يونيو الى ديسمبر ١٩٩١ والأهم من ذلك اعلان حالة الطوارىء والقبض على مدنى وبلحاج ويبدو أن رئيس الجمهورية فضل فى هذه الظروف أن ينأى بنفسه عن الصراع فاستقال بن جديد من قيادة جبهة التحرير ولأول مرة اختار رئيس وزراء من بين الساسة المستقلين هو سيد أحمد غزالى داعية الاقتصاد الحر ٠ وبهذه الاجراءات صارت جبهة التحرير الحزب العتيق على نفس مستوى الأحزاب السياسية الأخرى من حيث فقدان السيطرة على الحكم وان احتفظت بامكانياتها المادية الموروثة منذ عهدها الطويل بالسلطة ٠

لم تفد هذه الامتيازات فى معركة الانتخابات النيابية التى جرت فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩١ ٠ وكانت المفاجئة فى أن تحصـــل جبهة الانقـــاذ الاسلامية على عدد من المقاعد يفوق ماتوقعه لها أنصارها أنفسهم ففى هذه المرحلة الأولى من الانتخابات حصلت جبهة الانقاذ على ١٨٨ مقعدا من ٢٢٨٠ بينما جاءت جبهة التحرير فى المرتبة الثالثة بالحصول على ١٦ مقعـــدا فقط (١) بعد جبهة القوى الاشتراكية ٠ معنى ذلك أنه حينما تجرى المرحلة الثانية من الانتخابات فى أوائل يناير ١٩٩٢ لملأ المقاعد المتبقية من مجموع عدد المجلس وهو ٤٣٠ يغدو من المؤكد حصول جبهة الانقاذ على أكثر من الثلثين مما يتيح لها القدرة علـى تعـديل الدسـتور ومن ثم اقامة الدولـة الدينية لتحل محل الدولة المدنية ٠

لماذا قدم بن جديد استقالته من رئاسة الجمهورية بعد ظهور نتائـج المرحلة الأولى ؟ هناك من يرى أنه شعر بالعجز عن مواجهة الأزمة وهناك من يؤكد أن بن جديد أجبر على الاستقالة بضغط من المؤسسة العسكرية ٠ ويعرف عن هذه القوات الجزائرية تبعيتها لقيادة جماعية على رأسها خالد مزار وزير الدفاع ويقال أن ١٨١ من الضباط الذين يرفضون قيام حكومة ثيوقراطية (دينية) اجتمعوا وقرروا أبعـاد بن جديد عن السلطة لأنه كان مستعدا بأن تتم الانتخابات النيابية حسب ماهو مقرر ومهما كانت نتائجها٠ ولاشك أن الحرس القديم لجبهة التحرير الذى كانت له مصلحة فى بقاء النظام السابق قد صار عاجزا عن حل هذه الأزمة فلم تكن هناك سوى القـــوات المسلحة القادرة على حسم الأمور ٠

وقد خلفت استقالة بن جديد المفاجئة فراغا دستوريا ، فالمجلس الشعبى قد حل من قبل ولو كان المجلس باقيا حتى هذه اللحظة لحل رئيسه تلقائيا فى سدة الرئاسة محل بن جديد حسب ماينص عليه الدستور ٠ ومن هنـــا تعرضت البلاد لأزمة دستورية مما تطلب اجتماع المجلس الدستورى الجزائرى برئاسة عبد المالك بن حبليس والذى أختير مؤقتا لكى يرأس لجنة أمن عام استحدثت لملأ الفراغ الدستورى وهى تضم وزير الدفاع والداخلية وبعض

---

(١) الصراع على الجزائر شيوخ وجنرالات ٠ فريق من الخبراء العرب ٠ ص ٥٤ وما بعدها ٠

العسكريين وقد انبثق عنها لجنة مصغرة خماسية جمعت بين يديها مطلق السلطات فهى تذكرنا بالديركتوار الذى حكم فرنسا من عام ١٧٩٥ الى ١٧٩٩ ليقضى على الفوضى التى أحدثتها الثورة الفرنسية وكان يتمتع بسلطات مطلقة ويتكون من خمسة أشخاص ٠

ويبدو أن خالد نزار الذى أصبح فعليا أقوى شخصية فى البلاد كان يفضل البعد عن الأضواء ومن ثم لم ينصب نفسه رئيسا للمجلس الأعلى الجديد للدولة وفجأة تذكر القادة الجدد أحد الزعماء التسعة التاريخيين هو محمد بوضياف وكان قد أختلف مع بن بللا فى سنة ١٩٦٤ وحكم عليه بالاعدام فبقى منفيا بالمغرب الى أن أستدعى فى يناير ١٩٩٢ لرئاسة المجلس الأعلى طبقا لمبدأ القيادة الجماعية الذى أستمر بعد مصرع بوضياف فى يونيو التالى ٠

ومرة أخرى لم يتقدم خالد نزار للرئاسة بل جيىء بشخصية من قدامى المحاربين الذين لم تسلط عليهم الأضواء من قبل وهو على كافى لكى يترأس المجلس الأعلى للدولة ٠ أما فيما يتعلق بمصرع بوضياف فقد تراوحت الاتهامات بين قائل بأن أحد المتطرفين الدينيين هو الذى أرتكب حادث الاغتيال وبين من ألقى التبعة على المسئولين عن فترة الحكم السابقة الذين خشوا من أن يكشف بوضياف جرائم الفساد المالى والاختلاسات التى تنسب الى شخصيات معروفة فى العهد السابق ٠

وخلال هذه الفترة أتخذ المجلس الأعلى للدولة قرارات حاسمة كان لها أبعد الأثر فيما بعد وقد أعاد اعلان الطوارىء وحل جميع الأحزاب بما فى ذلك جبهة الانقاذ الاسلامية ٠ وهكذا انتهت تجربة الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب بالاخفاق لأن البلاد صارت مخيرة بين أمرين اما قبول الحكم العسكرى مطلق السلطات أو الخضوع لنتائج الانتخابات واقامة الجمهورية الاسلامية التى لاتعترف بالديمقراطية بل بما تسميه الشورى وتفسره حسب الظروف ٠ وغالبا ماتعنى الشورى استشارة رئيس الدولة لأهل الحل والعقد فيما اذا كانت قراراته أو تشريعاته تطابق أحكام الشريعة أم لا ٠

★ ★ ★

تأخرت حركة الاسلام السياسى نسبيا فى الجزائر بالقياس الى تونس على سبيل المثال الا أنها عوضت هذا التأخير بالصعود على شكل طفرة فى الثمانينات تجلت فى انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ ثم فى الانتخـــابات المحليــة والبرلمانية التى تلتها • ويعود بروز التيار الاسلامى الى عوامل خارجية وداخلية ولاشك أن لحركة الاخوان المسلمين المصرية أثر بعيد فى دفــع الاسلام السياسى الجزائرى الى الأمام فكثير من المدرسين المصريين الذين أوفدوا الى الجزائر كانوا مشتغلين بتدريس اللغة العربية للمساعدة فى حركة التعريب وهؤلاء فى معظمهم اما اعضاء فى جماعة الاخوان المسلمين أو متعاطفون معها • كذلك تردد صدى حركة النهضة التونسية على نمـو الاسلام السياسى بالجزائر عبر حدود متشابكة وحركة ثقافية متبادلة والجدير بالملاحظة أن المؤثرات الخارجية تزامنت مع تحول حركة الاخوان المسلمين فى مصر عن الاعتدال وخروج جماعات متطرفة جديدة من عباءة الاخوان المسلمين لتقود حركة الاسلام السياسى فى مصر • ومن ثم تحولت الحركة فى الجزائر الى أسلوب العنف بعد فترة قصيرة من اتباع الوعظ والارشاد •

وترتبط المؤثرات المحلية بالخصوصيات التاريخية والثقافية الجزائرية فمن خلال البحث عن هوية ابان الأستعمار الفرنسى الذى حـــاول طمس الشخصية الجزائرية أهتم المفكرون باحياء الشخصية العربية والاسلامية كرد فعل على أساليب هذا الأستعمار ، وأدت جمعية العلماء (١) التى أسسها بن باديس فى الثلاثينيات هذا الدور على خير وجه • وخلال الثورة الكبرى أنضم بعض العلماء كأفراد الى جبهة التحرير غير أن الطابع الغالب علـــى الثورة كان اشتراكيا يستمد أفكاره وأسلوب تنظيماته من الثقافة اليسارية الفرنسية ومن أسلوب حرب العصابات الذى أختبره الجزائريون من خـــلال حروبهم فى الهند الصينية كمجندين فى الجيش الفرنسى • وابان انفـــراد جبهة التحرير بالحكم على عهد بن بللا وبومدين كان معظم الحوار يــدور مع الماركسيين ومدى اتفاق ايدلوجية الجبهة أو اختلافها مع الاشتراكيـــة العلمية وكثيرا ما ألح أنصار الجبهة الى أن من أهم أوجه الاختلاف التمسك بالقيم الروحية الاسلامية وهو نفس المنطق الذى ساد فى مصر على عهـــد عبد الناصر •

---

(١) انظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب •

لم يعد لجمعية العلماء دور فى الجمهورية الناشئة واتجه المثقفون ثقافة تقليدية اسلامية الى تكوين جمعيات جديدة يقتصر نشاطها على الجانب الدينى مع ترسيخ الثقافة العربية ، ومن أقدم هذه الجمعيات جمعية القيم التى تكونت سنة ١٩٦٤ ولم تلتف اليها الدولة طالما كان نشاطها محصورا فى شئون الدين والثقافة ، ومع ذلك لم يخل نشاطها من بعض الرموز السياسية • فعندما أعدم السيد قطب فى مصر سنة ١٩٦٦ أرسلت الجمعية برقية احتجاج الى القاهرة ولم يخف أحد قادتها هاشم التيجانى تأثره بحسن البناء وسيد قطب والأفغانى • وقد شرعت الدولة فى التنبه الى خطورة المعارضة الاسلامية فى السبعينات فقد أصدرت هذه الجمعية فتوى بتحريم الصلاة فى الأراضى المؤممة كرمز احتجاجى على الثورة الزراعية «الشعار المفضل عند بومدين» • ونشر أحد المثقفين الاسلاميين عبد اللطيف سلطانى سنة ١٩٧٤ كتابا بعنوان المزدكية مصدر الاشتراكية • والمزدكية مذهب فوضوىقديم ظهر فى فارس ودخل أصحابه فى خصومة جدلية مع الاسلام وكأن سلطانى أراد أن يحتج على اجراءات بومدين الاشتراكية باعتبارها مخالفة للاسلام •

وكما حدث فى مصر شكلت المساجد الأهلية أفضل بيئة لانتشار فكر الاسلام السياسى • وقبل أن يبرز مسجد القبة كمنبر لعباس مدنى كان مسجد بيت الأرقم هو المكان الذى أنطلقت منه خطب الدودى محمد عبد الهادى وهو مثل غيره من أتباع التيار الاسلامى تلقى دراسته فى مصر • وقد أعتقل الدودى مع محفوظ نحناح فى أوائل الثمانينات لانتقادهما الشديد لأسلوب تطبيق الثورة الزراعية •

غير أن مظاهر جديدة دخلت فى هذه الحقبة على حركة الاسلام السياسي ومنها استخدام القوة بواسطة مغامرين من غير أصحاب الفكر الدينى المتفقة فى الأمور فمصطفى بويعلى الذى هو فى نفس الوقت صهر الدودى كان كهربائيا الا أنه تطوع لشن الغارات على الحانات وتحطيمها ونجد عمليات مماثلة تقع بعيدا فى الواحات الجنوبية فيستولى ثلاثون من المسلحين على مسجد كبير بالأغواط لنشر الأفكار الجهادية المعادية للدولة • وبينما اليسار هو الذى يقود معظم مظاهرات الجامعات فى الستينات

والسبعينات بات الاسلاميون هم الذين يتصدرون العمل الطلابى فى الثمانينات .

ويبدو أن أسلوب الشاذلى خاصة بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ أستهدف امتصاص غضب جماعات الاسلام السياسى وتهدئتهم ببعض الاجراءات التى قد تلين موقفهم فأختار أحد الاسلاميين المعروفين فى مصر وهو الشيخ محمد الغزالى وعينه رئيسا لجامعة قسنطينة التى هى من أهم معاقل التيار الاسلامى وجعل العطلة الرسمية يوم الجمعة بدلا من الأحد خلافا لما هو عليه الحال فى تونس والمغرب كما توسع في بناء المساجد الرسمية على أمل تهميش دور المساجد الأهلية ، وكان لدى الرئيس استعداد ما لادخال جبهة الانقاذ الاسلامى ضمن الحركات المشروعة التى يمكن أن تتعاون مع الدولة غير أن قدرة زعمائها على اجتذاب الجماهير وضعت الشاذلى فى موقف حرج وكان نجم عباس مدنى قد أخذ يعلو على الساحة الجزائرية (١) .

وزعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ هو من مواليد سنة ١٩٤١ بدأ عمله العام بالانضمام الى لجان الثورة الكبرى ضد الفرنسيين فقبض عليه بعد اندلاعها بقليل . قد درس مدنى بجامعة الجزائر وتخصص فى مادة التربية وحصل على الدكتوراة فى هذا الفرع من جامعة لندن ، أما ميوله الاسلامية فقد اتضحت من خلال الالتحاق بجمعية القيم ثم معارضته للميثاق الوطنى الذى أصدره بومدين كبرنامج اشتراكى لحكومته ، وقد اختار مدنى مسجد القبة الواقع وسط الأحياء الشعبية بالعاصمة ليكون مجال دعوته لاقامة دولة اسلامية وتطبيق الشريعة المقدسة (٢) ولقى استجابة واسعة . ومن الواضح أنه كان أكثر تفتحا من نائبه على بلحاج السلفى المتزمت والذى كان أكثر تشددا فى اثارة الجماهير ضد الدولة . وقد أنتهى الرجلان الى الاعتقال فى خضم مظاهرات يونيو ١٩٩١ ثم قدم مدنى للمحاكمة وصدر عليه حكم بالسجن مدة ١٢ عاما بعد استيلاء العسكريين على السلطة سنة ١٩٩٢ .

كانت جبهة الانقاذ الاسلامية ائتلافا بين جماعات جهادية وأخرى

---

(١) فرانسوا بورجا : الاسلام السياسى فى شمال افريقيا . الفصل السادس .

(٢) نظر برنامج جبهة لانقاذ فى الصراع على الجزئر شيوخ وجنزالات صفحة ١٦٠ وما بعدها .

معتدلة وفى الانتخابات المحلية التى جرت فى يونيو ١٩٩٠ سيطرت جبهة الانقاذ على ٨٥٣ مجلس قروى من مجموع ١٥٥١ وعلى ٣٢ مجلس أقليمى من مجموع ٤٨ كما أستأثرت بالفوز فى المجالس البلدية بالعاصمة ٠ وخلال السنتين اللتين قضتهما الجبهة فى ادارة المجالس المحلية أقتصرت انجازاتها على اجراءات رمزية مثل اغلاق الحانات ومنع الاختلاط فى المسابح الى أخره، مما جعل بعض المراقبين يعتقدون بأن عجز الجبهة عن معالجة المشكــــلات الهامة قد يضعف مؤيديها فى الاختبار الأكبر الا وهو الانتخابات النيابية ٠ ومن جهة أخرى حاولت الحكومة بث الفرقة بين صفوف الجبهة وفى سنة ١٩٩١ انشق عليها محفوظ نحناح الذى أسس حركة المجتمع الاسلامى (حماس) وأعترفت الحكومة بهذه الحركة انتقاما من جبهة الانقاذ وقد فشلت المناورة أولا لأن انشقاق حماس لم يؤثر فى قدرة جبهة الانقاذ العالية على الحشد وثانيا لأن الحكومة الجزائرية رفضت مكافأة نحناح باشراكه فى السلطة ، وكثيرا ماكانت جبهة الانقاذ تؤكد وجودها بالحث على الاضطرابات وكانت تجد استجابة واسعة كما حدث بين عمال النفط الذين اضربوا وكبدوا الدولة خسائر فادحة ٠

ويمكن تفسير اكتساح الجبهة للانتخابات النيابية بأحد أمرين : فاما أن تكون أخبار الفساد وسوء الادارة التى لازمت جبهة التحرير مدة ثلاثين سنة قد جعلت المواطنين يصوتون لجبهة الانقاذ حتى وان لم يكونوا مـــن أنصارها المسجلين ٠ وأما أن نسبة الممتنعين عن التصويت كانت عاليـــة وهو أمر شائع فى انتخابات البلاد العربية الأخرى التى توجد بها حركــات مشابهة بحيث تقتصر القدرة على الحشد والتعبئة على حركات الاســـلام السياسى ٠

وفى تقديرنا أن الصراع الذى نتج عن الغاء الانتخابات قبل أن تكتمل وعن تعطيل الحياة السياسية واخضاع البلاد لحكم الطوارىء وانتشـــار حالات منع التجول كل ذلك أدخل الجزائر فى فترة من المواجهة المسلحة بين السلطة المؤيدة من الجيش وبين المقاومة المسلحة على الطرف الآخر التـى تقودها جبهة الانقاذ وربما تكون الجبهة قد ورثت عن الثورة الجزائريـــة الكبرى قدرتها على حرب العصابات ولذلك لا تقارن حركة الاسلام السياسى فى الجزائر أمنيا بمثيلاتها فى مصر ، كما لايقارن الصراع بين الجبهـــة

والحكومة فى الجزائر بالخلاف الحزبى لأن الأمر يتعلق هنا بالاختلاف عميق الجذور بين فكرة الدولة المدنية الحديثة أو الدولة الدينية التى تسعى الى تغييرات جذرية فى المجتمع والنظام السياسى والاقتصادى بل قد يمتد هذا التغيير الى مجالات أخرى حسب ماعبر عنه عبد القادر حشانى أحد أعمدة الجبهة بقوله أنه ينبغى على الجزائريين أن يغيروا عاداتهم فى المأكل والملبس ٠

لقد دعا المعتدلون من الفريقين الحكومة والمعارضة الى حل المأزق بالحوار غير أن تصاعد العنف باضطراد والذى أودى بحياة ٦٠٠ فرد خلال السنة الأولى من الصراع حسب الاحصاءات الحكومية جعل الكلمة العليا للمتشددين وخاصة فى دوائر جبهة الانقاذ التى أطلقت على مقاومتها المسلحة للسلطة وصف الجهاد ٠

الفصل الحادى والعشرون

المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على العلاقات الخارجية

ان الصلة بين الاقتصاد والعلاقات الخارجية تتضح بصورة كافية فى تطور تاريخ الجزائر بعد الاستقلال بحيث تدعونا الى الجمع بين العنصرين فى فصل واحد . فقد مرت الجزائر بفترات من التبعية الاقتصادية تلتها مرحلة من الأزدهار النسبى وأنتهت بالمعودة الى حالة التبعية الاقتصادية بحيث لم تتميز عن غيرها من أقطار العالم الثالث .

١ ـ العامل الاقتصادى :

اذا كان من السهل اعلان الاستقلال فى تاريخ محدد ، فيكاد يكون من المتعذر أن يواكب هذا الاعلان استقلال اقتصادى وخاصة فى مثل ظروف الجزائر التى عاشت فترة طويلة مندمجة فى الاقتصاد الفرنسى ، وفضلا عن ذلك فقد انهكتها حرب التحرير الطويلة . ولما شعر المستوطنون بحتمية الاستقلال كون بعضهم الجيش السرى الذى تعمد تخريب الاقتصاد الجزائرى بينما أسرع آخرون الى نقل رءوس أموالهم المستثمرة خارج البلاد ، وأقبل الملاك الزراعيون على بيع أراضيهم بأسعار منخفضة فتهافتت على شرائها البرجوازية ووقعت مضاربات على الأرض مما أدى الى تحقيق أرباح سريعة وخشى مستغلو الفرص من أن تتعقبهم الحكومة الوطنية فهربوا بدورهم أموالهم الى الخارج .

ومما زاد الأمر تعقيدا أن الادارة الاستعمارية لم تفعل شيئا من أجل تكوين اطارات قادرة على تحمل أعباء الادارة والانتاج مما أضطر البلاد الى طلب المعونة الفنية من الخارج ولاسيما فرنسا بحكم سهولة الاتصال اللغوى والجغرافى ، وكان المستوطنون قد توسعوا فى زراعة الكروم ، وخاصة عندما وقعت أزمة فى هذه السلعة بسبب انتشار آفة زراعية فى جنوب فرنسا فلما انقضت تلك الأزمة استمرت فرنسا تشترى انتاج المستوطنين من الكروم لمساعدتهم رغم كفاية حاجتها لصناعة النبيذ . وبعد الاستقلال واجهت الجزائر أزمة فى تصريف محصولها من الكروم . مما

أضطرها الى أن تطالب فرنسا بشراء حد أدنى سنويا · وفى السنة الأولى من الاستقلال كان النبيذ يشكل ٥٠٪ من مجموع صادرات الجزائر ، وبفضل اكتشاف النفط ظل يتضاءل حتى أصبح النبيذ يحتل مركزا ثانويا فى الصادرات الجزائرية ·

ومع ذلك فقد استخدمت فرنسا مسألة شراء النبيذ كأداة من أدوات الضغط الاقتصادى على الجزائر واعتبرته نوعا من أنواع المساعدة ، لذا اتجه تفكير الحكومة الجزائرية الى تحويل مزارع الكروم لمحصول آخر حتى ولو أدى ذلك الى حرمان الأرض من الانتاج فترة من الوقت ، ثم انصرفت مؤقتا عن هذا التفكير حينما وجدت سوقا جديدة فى الاتحاد السوفييتى الذى تعاقد على شراء ٥ مليون هيكتولتر سنويا ·

اتخذت المعونات الفرنسية أشكالا متنوعة : (١)

أولا — أستثمارات حكومية أو تابعة للرأسمال الخاص لاقامة المشروعات العمرانية · ثانيا — سد العجز فى الميزانية بتقديم مساعدات مالية محضة· ثالثا : معونة فنية على شكل تقديم موظفين يتلقون مرتباتهم من الحكومة الفرنسية لأداء أعمال فنية فى قطاعات مختلفة من الادارة والانتاج والخدمات ·

أما بخصوص الاستثمارات فقد نصت معاهدة ايفيان على أن تستمر على نفس المستوى الذى كان قائما فى سنة ١٩٦٢ والذى حدث هو تغير فى طبيعة هذه الاستثمارات تكلفت الدولة الفرنسية بالجزء الأكبر منها وحلت محل القطاع الخاص دون أن يتأثر حجمها بصفة عامة · ومن المفهوم أن تلك الاستثمارات تعود بالفائدة على الدولة المستثمرة بقدر ماتفيد القطر النامى ، بل قد تكون فائدتها أعظم بالنسبة للرأسمال الأجنبى كما هو الحال فى قطاع البترول مثلا · وكانت الاستثمارات الأجنبية تكاد تكون مقصورة على الفرنسيين باستثناء البترول كما سنشير الى ذلك فيما بعد ، لذا شجعت الجزائر الاستثمارات الأجنبية الأخرى أمريكية وبريطانية وألمانية

---

1. Perroux : Problèmes de l'Algérie Independante.

غربية ، وقد فتح الباب منذ سنة ١٩٦٨ للشركات الأمريكية للتنقيب عن البترول بينما تولت الكتلة الشرقية الاشتراكية اقامة عديد من المشروعات٠

واشتركت أكثر من دولة شرقية وغربية فى أكبر مشروع صناعى بالجزائر وهو مركب حديد الحجار قرب عنابة بينما تولت شركة رينو الفرنسية تأسيس فرع لها لانتاج السيارات والجرارات ، وقامت ألمانيا الغربية ببناء مصنع كبير فى قسنطينة ينتج حوالى ١٠ر٠٠٠ جرار سنويا ٠ ومن بين الأهداف التى تسعى وراءها الدول الغربية بهذه الاستثمارات ربط النظام الصناعى فى الأقطار النامية بوسائلها الفنية بحيث يألف المهندسون الوطنيون نظاما معينا من نظم الانتاج وبذا يستمر الارتباط بهذه الصناعة أو تلك ٠

أما المساعدات المالية المحضة فقد أوجد الحاجة اليها العجز فى الميزان التجارى ، ويرجع ذلك العجز الى العهد الاستعمارى حينما كان المستوطنون يستوردون سلعا استهلاكية لاشباع حاجاتهم الى حياة الترف ، بينما تقتصر صادات الجزائر على المنتجات الزراعية ، وقد أخذ الميزان التجارى يتعادل بالتدريج حتى تحول لصالح الجزائر ابتداء من سنة ١٩٦٧ نتيجة تصدير النفط ، وبقيت فرنسا هى أكبر عميل فى تجارة الجزائر الخارجية ولو أن حجم التبادل تناقص بالتدريج ٠ ومن الواضح أن استيراد النفط هو الذى حول الميزان التجارى بين البلدين لصالح الجزائر وقبل أن تتوسع البلاد فى انتاج النفط كانت المعونة المالية الفرنسية تشكل جزءا أساسيا فى الميزانية الجزائرية ، وكان تعويض العجز فى هذه الميزانية مألوفا طوال العهد الاستعمارى ويعتبر بمثابة مساعدة للمستوطنين ٠ أما بعد الاستقلال فقد استمرت فرنسا فى تقديم المعونة مقابل الامتيازات التى تتمتع بها ٠ ومع ذلك فقد تعرضت فى أكثر من مناسبة لانتقاد النواب فى الجمعية الوطنية الفرنسية فأشار بعضهم أنه يجب أن تقتطع منها التعويضات عن الأملاك التى أممتها الجزائر نتيجة مغادرة المستوطنين للبلاد ، كما دعا نواب آخرون الى التقليل من حجمها أو قطعها لأن الجزائر أممت بعض الفنادق والشركات الصغيرة ، غير أن ديجول رفض استخدام هذا الاسلوب للضغط على الحكومة الجزائرية ٠

وخلال أزمة الطاقة تمكنت الجزائر من الاستغناء

عن المساعدات المالية البحتة الا أنها عادت فى الثمانينات لتقع فى حبائل الديون لسد عجز ميزانيتها أو لسوء ادارة الاقتصاد كما مر بنا مما أثر على علاقاتها بالولايات المتحدة وغرب أوربا وأفقدها المكانة الدولية التى تمتعت بها فى السبعينات وأوائل الثمانينات ٠

وكانت الدولة الاشتراكية تفضل تقديم الخبرات والمعونات الفنية أكثر من المساعدات المالية المحضة ، ومع ذلك فقد وصلت المعونات السوفيتية قبل التوسع فى استغلال النفط ٣٧ مليون جنيه استرلينى ، كذلك قدمت مصر والكويت مساعدات بين عامى ٦٣ ، ١٩٦٥ ٠ وفى السنوات الأولى أخذت الحكومة الجزائرية بخطط سنوية تجريبية ، كان نصيب الصناعة فى تلك الخطط لايزيد عن ٢٥٪ مقابل ٣٢٪ للزراعة ، ثم انعكست الآية وهبط نصيب الزراعة الى ١٥٪ بينما صارت الصناعة تحتل الأولوية وخاصة فى الخطة الرباعية ٠

ان افتقاد الرأسمالية الوطنية المشتغلة فى قطاع الصناعة القى على الدولة عبء تأسيس الصناعة نفسها فى الأقطار النامية ، ونتج عن ذلك أن الصناعة نشأت أصلا فى ظل القطاع العام ، وعلى العكس كانت الاجراءات الأشتراكية فى قطاع الزراعة هى أبرز معالم التطبيق الاشتراكى فى الدول النامية فقد رأت بعض الأقطار العربية أن تحدد الملكية وتوزع الأرض على الفلاحين ليتملكوها ملكية فردية ٠ أما الجزائر فقد تميزت بنظام التسيير الذاتى أو المزارع الجماعية قريبة الشبة من الكلخوزات السوفيتية ، ولم تصدر الجزائر قانونا يعين حدا للملكية الزراعية نظرا لتفاوت القدرة الانتاجية تفاوتا هائلا من مكان لآخر ، لذلك انصب التحديد على الدخل الذي يحصل عليه المالك وهو يتراوح بين ٢٠٠ جنيه فى الشهر ، و٣٠٠ لمن له أسرة ٠

بلغ التوسع فى التسيير الذاتى ذروته فى السبعينات على عهد بومدين بيد أنه على المدى البعيد تكشفت أخطاء هذا النظام فهو من جهة لم يستوعب سوى نسبة محددة من العاملين وبقيت مشكلة البطالة فى الريف تدفع للهجرة نحو المدينة ٠ ومن جهة أخرى تناقص حجم الانتاج الزراعى خاصة وأن التسيير الذاتى انتهى عمليا الى اخضاع المزارع لادارة الدولة بواسطة

موظفيها ولم يحدث الأثر المرجو منه وهو تكوين طبقة من الفلاحين العاملين فى اطار اشتراكى ٠

وقد شهدت الثمانينات تراجعا فى نظام التسيير الذاتى وفى القطاع العام الصناعى لاسيما وأن البلاد أخذت تعانى من نقص المواد الغذائيـــة ويزداد الاستيراد من الخارج وتنشر أخبار الفساد الادارى وتسارع هــذا التراجع بعد انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ التى أدت الى صدور دستور جديد حذف كلمة الاشتراكية فى وصف نظام الدولة ٠ ولم يغن النفط عن سد العجــز الاقتصادى وأستمرت الجزائر مثل غيرها من دول شمال أفريقيا منطقة طرد لليد العاملة مما دعا بالحاجة الى عقد اتفاقات مع السوق الأوربية المشتركة لتنظيم هجرة العمال الجزائريين والحقوق التى يمكنهم الحصول عليهـــا فى الاقامة والالتحاق بالنقابات ٠

واذا كان نظام التسيير الذاتى قد أدى الى تناقص الانتاج الزراعى فان المشروعات الصناعية الطموحة كانت مصدرا هى الأخرى لتراكم الأخطاء والتى لم تظهر آثارها جلية الا فى أواخر الثمانينات ٠ وقد أنشأت الحكومة الجزائرية وخاصة فى عهد تولى بلعيد عبد السلام وزارة الصناعة مشروعات صناعية طموحه لم تتوافر لها الامكانيات الكافية للتمويل فاذا أضفنا الــى ذلك نقص الكفاءات فى الادارة المالية فان مآل هذه المشروعات أنتهى الى تحقيق خسائر كبيرة مما زاد حاجة الجزائر الى الاستدانة رغم تزايد دخل النفط كما جاءت الطفرة السكانية لتزيد من الأعباء الاقتصادية فبينما كان عدد السكان عند الحصول على الاستقلال ٧ مليون وصل الى ٢٥ خلال ثلاثين عاما أى فى سنة ١٩٩٢ هذا فى الوقت الذى أخذت فيه المصالح المالية الأوربية والفرنسية على وجه الخصوص تتردد فى اقراض الجزائر لعــدم الاطمئنان الى مستقبلها بعدما دخلت فى دائرة العنف مع الجبهة الاسلامية للانقاذ ٠

٢ ـ النفط

بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية فى الصحراء الكبرى خلال عــام ١٩٥٤ أى فى نفس السنة التى اندلعت فيها الثورة ٠ ولم تسفر الأعمــال الأولية عن نتائج مشجعة اذ اقتصرت الاكتشافات على حقول للغاز الطبيعى

فى منطقة عين صلاح البعيدة عن الساحل · ولم يكن استخدام الغاز الطبيعى شائعا حينذاك فى الدول الصناعية ·

وفى سنة ١٩٥٦ تم اكتشاف أول حقل هام للنفط فى عجيلة وثبت امكان استغلاله بكميات تجارية · وبقيت مشكلة توصيله هذه الحقول بالبحر فالحقل الجديد يقع قرب الحدود بين الجزائر وليبيا ، وســاحل تونس الجنوبى هو أقرب منفذ للحقل الجديد من الشواطىء الجزائرية · هكذا تم مد خط الأنابيب الأول عبر الأراضى التونسية لكى ينتهى عند خليج قابس (أكتوبر سنة ١٩٦٠) ·

وقبل ذلك بعام واحد كان قد تحقق أهم الاكتشافات فى الصحراء الكبرى وهى آبار حاسى مسعود التى وصلت بخط أنابيب ينتهى عند ميناء بجاية · وبدأ تصدير النفط من هذا الميناء قبل الاستقلال فى سنة ١٩٦١ ·

وحسب عرف اللاتين تعتبر الثروة الطبيعية الموجودة تحت ســطح الأرض ملكا عاما بخلاف النظام الأنجلو سكسونى الذى يلحق الثــروة الباطنية بالملكية الخاصة الموزعة فوق سطح الأرض · وعلى ذلك اعتبر نفط الصحراء ملكا للدولة الفرنسية صاحبة السيادة · وبناء عليه صارت صاحبة الحق فى منح الامتيازات · وقد منحت التراخيص الأولى لأربع شركــات حددت لكل منها مساحة ٥٠٫٠٠٠ كم بالتساوى ونالت الشركة الفرنســية للبترول التابعة للدولة (c.f.p.) مجموع الأسهم فى شركتين بينما دخلت شركة شل الانجليزية الهولندية كأقلية فى أثنتين من هذه الشركات · ولم تزد أسهمها عن ٢٥٪ ويلاحظ استبعاد الشركات الأمريكية من عقود الامتياز الأولى فى الصحراء الكبرى · وربما يرجع ذلك الى عدم ثقة فرنسا فى السياسة الأمريكية ازاء شمال أفريقيا ، اذ راجت شائعات بأن الولايات المتحدة تشجع استقلال دول المغرب لكى تسيطر عليها اقتصاديا فيما بعد ·

اتبعت فرنسا النظام الشائع منذ أول الخمسينات فى الشرق الأوسط ، والذى يقضى بتخصيص ٥٠٪ للشركة صاحبة الامتياز ، ٥٠٪ للدولة المنتجة· ومع أن الدولة المنتجة اعتبرت ههنا هى فرنسا فقد تعهــدت باستخــدام نصيبها من الأرباح لتطوير الجزائر والصحراء ولما كنا قد أشرنا الــى العجز المستديم فى ميزانية الجزائر بسبب النظام الاستعمارى ، فمن الراجح

أن يكون القصد من هذا التعهد ، هو التخفف من أعباء سد العجز فى ميزانية الجزائر . وتقرر أن يحتسب سعر النفط حسب الأسواق العالمية .

ثبتت اتفاقات ايفيان هذه الامتيازات على أساس أن ترث الحكومة الجزائرية الجديدة حقوق الدولة الفرنسية كسلطة مانحة للامتيازات وفضلا عن ذلك تتعهد الجزائر بمنح الشركات الفرنسية الأولوية عند عقد امتيازات جديدة اذا تساوت العروض ، وذلك خلال ست سنوات . كذلك أخذت اتفاقيات ايفيان بنظام مناصفة الأرباح وهو نظام كانت قد تخطته الدول الأخرى المنتجة فى الشرق الأوسط . فهناك مثلا النظام الذى أدخله ماتى الايطالى بالاشتراك مع الدولة المنتجة بـ ٥٠٪ من رأس المال مما يوفر لها ٧٥٪ من الأرباح .

غير أن البنود الخاصة بالنفط كانت مثل بقية أجزاء الاتفاقية تمثل مرحلة انتقالية ، ولم تنتظر الجزائر أكثر من عامين حتى أخذت تدخل تعديلات على نظام استغلال نفطها . فهى **أولا :** ألزمت الشركات بالخضوع لتشريعاتها المالية ، والتى تقضى ضمن شروط أخرى باستثمار ٥٠٪ على الأقل من أرباح الشركات الأجنبية داخل البلاد . **ثانيا :** حرصت على الا تحتكر فرنسا صناعة النفط فاتجهت الى شركات غير فرنسية فيما يخص مد الأنابيب فمنحت شركة بريطانية مد خط الأنابيب الغربى ، ثم توسعت فى منح الشركات الأمريكية عقود امتياز للاستغلال ابتداء من عام ١٩٦٨ .

ثالثا : وهو الأهم أسست الجزائر شركة وطنية للنفط ، هى شركة سوناتراك وأقتفت بذلك أثر كبير من بلدان الشرق العربى التى أسست شركات وطنية بعد أن تكونت لديها مدخرات كافية نتيجة استغلال النفط عدة سنوات . ويلاحظ ههنا أن الجزائر لم تنتظر طويلا لتكوين شركاتها الوطنية اذا ماقورنت بالبلدان العربية الأخرى المنتجة للنفط . وقد اقتصرت أعمال سوناتراك فى بداية الأمر على توزيع النفط داخل البلاد ثم أخذت تتوسع بالتدريج فاشتركت مع شركات أجنبية فى جميع مراحل صناعة النفط من مد أنابيب وتكرير كما شرعت فى استخراج النفط لحسابها مع شركة فرنسية ابتداء من سنة ١٩٦٦ .

وفى سنة ١٩٦٥ توصلت الجزائر الى تعديل جوهرى فى اتفاقية النفط

المتضمنة فى اتفاقيات ايفيان • وذلك بعد مفاوضات طويلة مع الفرنسيين • وكان مفروضا أن تسرى هذه الاتفاقية مدة خمسة عشر عاما الا أن تطور علاقات الدول النفطية بالعالم تبدلت بسرعة وكانت اتفاقية ١٩٦٥ تتناول رفع سعر النفط وزيادة نصيب الجزائر من الأرباح حتى تصل الى ٥٥٪ •

وبالنسبة للغاز الطبيعى كانت الجزائر تصر دائما على أنه لايندرج تحت اتفاقيات البترول ، ولابد من عقد اتفاقيات منفصلة بشأن استغلاله • وقد تم ارضاء الجزائر الى حد كبير فى هذا المضمار فاتفق على أن تقوم الشركات الفرنسية باستخراج الغاز لحساب الحكومة الجزائرية وهذه هى التى تتولى تسويقه ولايجوز أن تزيد أرباح الشركات الفرنسية من هذه الأعمال عن ١٢٪ • ويشبه هذا النظام ماعرف فيما بعد فى استغلال النفط فى بعض دول الشرق العربى باسم نظام المقاولة •

واحتوت الاتفاقية سنة ١٩٦٥ على مبدأ هام جديد ، وهو تكوين شركات تسهم فيها الجزائر بنصف رأس المال دون أن تندمج فى الشركات الفرنسية، ويكون مجلس ادارتها بالمناصفة بين رعايا البلدين • وتحددت لهذه الهيئة المشتركة مناطق معينة لاجراء التنقيب ، ولها أن تشترك مع شركات الامتياز القديمة فى مناطقها • ومن أهداف هذه الهيئة تدريب الجزائريين على أعمال استغلال البترول وتسويقه • لم تمنع هذه الاتفاقية تعاقب الخلافات حول كيفية استغلال النفط •

فقد شكت الجزائر من تباطؤ الشركات الفرنسية فى أعمال التنقيب والاستغلال • وقارنت جهودها بتلك التى تبذل فى ليبيا حيث تزايد الانتاج بسرعة فائقة • ولعل ذلك من الدوافع التى جعلت الجزائر تتجه الى الشركات الأمريكية • ورغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ، فقد حصلت الشركات الأمريكية على أهم عقود لها خلال عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، بالاضافة الى شركات صغيرة مثل سانت كلير وألباسو ، وفيليبس • ونالت شركة جيتى أهم عقود الامتياز وبعضها بالمساهمة مع سوناتراك •

وتفضل شروط جيتى من بعض الوجوه عقود الشركات الفرنسية • فهى تنص على تكوين هيئة خاصة من جيتى وسوناتراك للتنقيب ، على أن

تقدم شركة جيتى لهذه الهيئة ١٦ مليون دولار خلال السنوات الخمس الأولى بالاضافة الى مليون دولار كهبة · ووافقت جيتى على أن يقدر سعر البرميل بما يتراوح بين ٢ر٦١ ، ٢ر٦٥ دولار ، وهى نسبة أعلى مما تدفعه الشركات الفرنسية ، كذلك تعهدت جيتى بأن تستبقى ٧٥٪ من أرباحها داخل البلاد · وأخيرا وافقت بعض الشركات الأمريكية الصغيرة على أن تدخل سوناتراك معها بـ ٥١٪ مما يضمن لها السيطرة على مجلس الادارة ·

تضافرت اذن عدة عوامل خلال عام ١٩٦٨ كى تدفع بالجزائر الى الضغط على فرنسا حتى تدخل تعديلات جديدة على نظم استغلالها للنفط · من هذه العوامل ازدياد الطلب على نفط شمال أفريقيا بسبب اغلاق قناة السويس ثم استعداد الشركات الأمريكية لعرض شروط أفضل ، وعامل ثالث ظهر حديثا هو تحول كثير من الدول الصناعية الى قبول الغاز الطبيعى كوسيلة من وسائل توليد الطاقة ·

وكانت بريطانيا هى التى تستورد وحدها تقريبا غاز الجزائر · ثم أخذت الولايات المتحدة تبنى خزانات هائلة لاستيراد الغاز وتخزينه فيها · وكانت تعترض استغلال الغاز عدة صعوبات منها احتمال الاعتماد على غاز المحيط المتجمد الشمالى · ومنها صعوبة نقل هذا النوع من الوقود الذى يحتل مساحات كبيرة · وقد زالت هذه العقبة باختراع وسائل اسالة الغاز ثم تجميده وذلك فى موانى الشحن التى ينقل منها الى أقطار الاستهلاك · وحينما اقتنعت الصناعة الفرنسية بأهمية الغاز وسهولة استيراده ونقله تعاقدت مع الجزائر على أكبر صفقة من نوعها لاستيراد الغاز فهى تنص على شراء ٣٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا لمدة ١٥ سنة ابتداء من سنة ١٩٧٢ ، لذلك نشطت سوناتراك فى مد الأنابيب الخاصة بالغاز وكذلك تشييد مصانع الاسالة والتجميد فى أرزيو بينما قامت شركة فرنسية ببناء مصنع كبير للاسالة والتجميد فى سكيكدة ·

ومنذ سنة ١٩٦٨ طالبت الجزائر بعدم انطباق امتيازات النفط على الغاز الطبيعى · وبضرورة عقد اتفاقات على أسس جديدة وأشارت الى نظام المقاولة الذى طبقته شركات فرنسية فى العراق مثلا وهو يقضى بأن يقتصر دور الشركة الأجنبية على تقديم الخبرة الفنية والعمل لحساب الشركة

الوطنية التى تكون المالك الوحيد للنفط المكتشف وتحصل الشركة الأجنبية على تسهيلات فى اسيتراد النفط وبيعه لحسابها أو على نسبة بسيطة تحددها من الأرباح • وبذا يصبح دورها أشبه بدور المقاول •

غير ان فرنسا تمسكت بأن تنطبق اتفاقات النفط على الغاز الطبيعى • ومنذ سنة ١٩٦٨ شرعت الجزائر فى اتخاذ بعض اجراءات التأميم المحدود ازاء شركات البترول فاستولت على امتياز التوزيع داخل البلاد وهو لايزيد عن مليون طن • وفى ١٩ يونيو سنة ١٩٧٠ بمناسبة الذكرى الخامسة لحركة بومدين أممت ١٠٪ من مصادر الانتاج وبذا صارت سوناتراك تسيطر على ١٥ مليون طن بعد أن كانت تنتج بالاشتراك مع شركات أخرى أصلا ٨ مليون • كذلك استولت سوناتراك على ٣٥٪ من أنابيب المنطقة الشرقية الموصلة لتونس • أما نصيب الشركة الوطنية فى التكرير فقفز من ٣٥ الى ٨٠٪ وبعد مضى شهر من هذه الاجراءات قررت الجزائر رفع سعر البترول بدون الاتفاق مع فرنسا مما زاد الأزمة تعقيدا ، وشرع الطرفان فى خوض مرحلة من أشق مراحل المفاوضات تناولت جميع الجوانب الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين • وبينما كانت حكومة ليبيا تتزعم الدول المنتجة للبترول فى البحر المتوسط لطلب أسعار تزيد عما قررته الجزائر فى يوليو سنة ١٩٧٠ رأت الحكومة الجزائرية أن تتخذ اجراء أكثر حسما فأعلنت فى فبراير سنة ١٩٧١ تأميم ٥١٪ من أسهم أكبر شركتين فرنسيتين للبترول هما «ايراب» و «شركة البترول الفرنسية» (c.f.p.) ووعدت بتعويض الشركتين •

ومع التغيرات السريعة التى أقترنت بنظام استغلال النفط أخذ مبدأ التأميم يشيع بين الدول المنتجة وكانت الجزائر وليبيا هما الدولتان اللتان اقتفتا أثر العراق ١٩٧٢ باتخاذ قرار التأميم الكامل للشركات العاملة فى أراضيها دون أن يحدث ذلك رد فعل عنيف اذ اختلفت المعطيات عما كانت عليه فى الخمسينات عندما أممت حكومة مصدق فى ايران نفطها • ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وماترتب عليها من وقوع أزمة فى الطاقة ومن ثم ارتفاعات متوالية فى سعر النفط • فمرت الجزائر خلال السنوات الباقية من السبعينات بفترة ازدهار مكنتها من أن تلعب دورا بارزا على المستوى العربى والأفريقى الى أن تجددت أزمة السلطة فكانت لها انعكاساتها على الحد من هذا الدور •

ورغم أن دخل النفط وصل سنة ١٩٩٢ الى ١٢ مليار دولار فان ثلاثة أرباع هذا المبلغ استخدم لدفع أقساط الديون والفوائد المترتبة عليها ٠

وهكذا تنتقل دخول النفط العربية عموما وتتسرب الى جيوب المؤسسات الرأسمالية فى الدول المتقدمة ٠

٣ - العلاقات الخارجية :

حددت جبهة التحرير أثناء الثورة الملامح الأساسية للسياسة الخارجية التى ستسير عليها البلاد بعد الاستقلال ، وقالت أنها ستتبنى الحيـــاة بين الكتلتين الغربية والشرقية وأنها ستنطلق للعمل من دائرتين : المغرب الكبير والوطن العربى ٠ وسوف يضيف الدستور الصادر سنة ١٩٦٣ دائرة ثالثة هى التضامن الأفريقى ٠

(أ) العلاقات العربية :

ومع أن الدائرة المغربية هى أولى الدوائر التى من المفترض أن تتحرك فيها السياسة الخارجية الجزائرية فى اتجاه الاتحاد فان فترات التوتـر والأزمات خاصة مع المملكة المغربية فاقت حالات التقارب والوئام وســـوف نتحدث عن العلاقات المغربية فى الفصل الختامى من هذا الكتاب ٠

وفيما يخص علاقات الجزائر بالمشرق العربى وقضاياه فقد احتلت مصر مكانا بارزا فى علاقات الجزائر الخارجية ، وعند اطلاق سراح بن بللا تسابقت مصر والمغرب على استضافته ذلك لأن انجازات الثورة الجزائرية اكتسبت للبلاد سمعة عالية وهكذا استقبل بن بللا استقبالا جماهيريا ضخما فى القاهرة ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ ، وظلت علاقة الجزائر بمصر وثيقة طوال عهد بن بللا وعندما وصلت الأمور بين الجزائر والمغرب الى حـد الصدام المسلح وقفت مصر بوضوح فى جانب الجزائر وايدتها فى مختلف المجالات الدبلوماسية والعسكرية ، والأرجح أن هذا التأييد جاء من منطلق الأيديلوجية الاشتراكية السائدة والشعارات المرفوعة فى كلا القطرين وفى وقت شاع فيه تقسيم العالم العربى الى معسكرين : المحافظين والتقدميين ٠

من هنا تلقى المصريون حكومة وشعبا نبأ الاطاحة ببن بللا فى ١٩ يونيو

سنة ١٩٦٥ بشيء من الريبة والشك ولكن دون أن تذهب الأمور الى حد التأثير على التعاون بين الدولتين وخاصة فى المجال الثقافى اذ كان بومدين أكثر اهتماما بقضية التعريب . وقد تلقت العلاقات المصرية الجزائرية وخزة أخرى بمناسبة حرب يونيو ١٩٦٧ فقد عمت المظاهرات مدن الجزائر منددة بعبد الناصر الذى استسلم للهزيمة وربما أراد بومدين امتصاص الغضب حينما شارك بشكل نشط مع بعض الرؤساء العرب فى زيارة الكرملين ساعيا للضغط على القادة السوفييت الذين أتهموا فى الجزائر وغيرها بالتقصير فى مساعدة العرب ازاء النزاع العربى الاسرائيلى .

وكثيرا ماقورن بين الكفاح الفلسطينى والثورة الجزائرية ، ومن المعروف أن منظمة التحرير أخذت على عاتقها بعض مهام المواجهة مع اسرائيل كرد فعل على تهاوى المواجهة العسكرية النظامية من الدول العربية الثلاث التى خاضت حرب يونيو : مصر سوريا والأردن . غير أن المتعمقين فى النظرة الى هذه المقارنة لمسوا وجود أوجه اختلاف تفوق أوجه الشبه بين الحالتين . لقد تعرضت كل من الجزائر وفلسطين لاستعمار استيطانى غير أن الاستيطان الفرنسى فى الجزائر لم يشكل غالبية السكان فى أى وقت من الأوقات . كما أن مساحة الجزائر الشاسعة سمحت بالتحرك وأتاحت بطبيعته الجبلية بيئة صالحة لحرب العصابات ، على حين أن مساحة فلسطين محدودة وأراضيها مكشوفة كما أن المستوطنين الفرنسيين كانوا ينتمون الى دولة بعينها هى وطنهم الأصلى ويمكنهم العودة اليه أما اليهود فجاءوا الى فلسطين تحت دعوى الحقوق التاريخية .

مهما يكن من أمر هذه المقارنة فانها أوجدت تعاطفا مستمرا على المستوى الحكومى والشعبى بين الجزائر وبين منظمة التحرير فالمدة طويلة ظلت الجزائر ترفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كما أيدت الجزائر منظمة التحرير ابان الأزمة التى وقعت بين المنظمة وبين الحكومة الأردنية والتى انتهت بمذابح ايلول الشهيرة سنة ١٩٧٠ . وكأن هذا التعاطف الذى يعود الى ذكريات حركات فدائية متشابهة هو الذى جعل منظمة التحرير وحتى نهاية الثمانينات تختار مدينة الجزائر مقرا لاجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى أكثر من مناسبة . ومن جهة أخرى استخدمت الجزائر نفوذها

لدى العديد من الدول الأفريقية ، وخاصة الناطقة منها بالفرنسية ، لكى تحثها على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل قبيل حرب أكتوبر ونجحت فى تحقيق ذلك الهدف الى حد كبير . ولم تتردد حكومة الجزائر مشاركة الدول النفطية العربية الأخرى التى حظرت النفط على بعض الدول المؤيدة لاسرائيل حتى اقترح السادات رفع هذا الحظر فى مؤتمر قمة عقد بالجزائر سنة ١٩٧٤ (١) .

أتخذت الجزائر هذه الاجراءات دون أن تندمج فى الحركات الوحدوية أو ترفع شعار القومية العربية اذ كان بومدين من الناحية الفكرية ينزع الى الصورة الاقليمية للوطنية ، وظلت الجزائر تشعر بالتميز عن جيرانها بحكم الميراث التاريخى للثورة الكبرى ثم جاءت بعض الأحداث لتزيد من هذا الاحساس الاستعلائى فقد نجحت الوساطة الجزائرية فى بداية عهد بن جديد فى تخليص الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا فى السفارة الأمريكية بطهران وكانت هى الضامن لانفاذ الصفقة وتم تبادل الرهائن فوق أراضيها وسوف يشتهر بعض الدبلوماسيين الجزائريين باللباقة فى حل الأزمات وفى انقاذ ركاب الطائرات المختطفة وقد أشتهر الأخضر الابراهيمى على سبيل المثال بدوره الفعال فى التمهيد لمؤتمر الطائف الذى وضع نهاية للحرب الأهلية اللبنانية (١٩٨٩) .

وربما كانت الوساطة الجزائرية فى شأن الرهائن الأمريكيين هى التى دفعت الجزائر لكى تقف موقفا محايدا من الحرب العراقية الايرانية ففى ذلك الوقت لم تكن جبهة الانقاذ الاسلامية قد شكلت عنصرا من عناصر الضغط القوية على مسار السياسة الجزائرية داخليا وخارجيا ويختلف موقف الجزائر فى ذلك عن المغرب أو مصر التى أظهرت تعاطفا مع العراق بحكم الأخوة العربية .

ويبدو أن فكرة الحياد فى الصراعات الدولية سيطرت على المسئولين الجزائريين على مظنة أن ذلك يعطيهم فرصة لأداء أدوار دبلوماسية مرموقة الا أن الأمر اختلف تماما فى أزمة الخليج ، ففى مؤتمر القمة العربى الذى

---

(١) انظر للمؤلف : السادات وكامب ديفيد صفحة ١٣١ وما بعدها .

عقد فى القاهرة أغسطس ١٩٩٠ لاتخاذ موقف من الغزو العراقى للكويت لم تصوت الجزائر مع أو ضد ادانة العراق ومن ثم اتخاذ موقف حيادى ازاء التحالف الدولى الذى اشتركت فيه دول عربية أخرى تحت قيادة الولايات المتحدة ، وكانت جبهة الانقاذ الاسلامية قد أخذت تطفو على سطح الحياة السياسية الجزائرية وتتطلع الى ايران ٠ وبينما أتخذت الحكومة موقفا سلبيا من الأزمة تعاطفت الغالبية العظمى من تيار الاسلام السياسى عموما مع العراق وانتقد بشدة تلك الدول العربية أو الاسلامية التى أرسلت أبناءها للقتال تحت القيادة الأمريكية ونالت السعودية نصيبها الأوفى من هذا الانتقاد ٠ وبهذه المناسبة كشفت جبهة الانقاذ الاسلامى النقاب عن أن السعودية زودتها بالمال فى السنوات السابقة مما يعنى بث روح الحرج فى العلاقات السعودية الجزائرية ، وقد اعترفت السعودية بالواقعة غير أنها بررت هذا العمل الذى يعد تدخلا فى الشئون الداخلية للجزائر بأنه كان يستهدف تشجيع الثقافة العربية والاسلامية على يد جبهة الانقاذ ولابد وأن تكون السعودية قد ندمت على هذه المعونة بعد أن مالت حركات الاسلام السياسى فى الجزائر وتونس الى جانب العراق ثم تلقت التأييد المعنوى على الأقل من الجمهورية الاسلامية فى ايران ٠

وخلاصة القول أن الصراع الذى تحدثنا عنه فى صفحات سابقة بين السلطة العسكرية الحاكمة فى الجزائر بعد استقالة بن جديد من جهة وبين جبهة الانقاذ الاسلامية من جهة أخرى صار أحد المعايير الهامة التى تحكم علاقات الجزائر الخارجية ليس فقط مع الدول العربية والاسلامية بل مع دولة هى من أكبر شركاء الجزائر فى المجال الاقتصادى وهى فرنسا ٠ فعندما الغيت نتائج الانتخابات البرلمانية فى يناير ١٩٩٢ وحرمت جبهة الانقاذ من جنى ثمرات النصر احتجت بعض الدوائر الفرنسية على هذا الالغاء باعتباره منافيا لمبادىء الديمقراطية وربما كان هذا هو الدافع الحقيقى لدى بعض الليبراليين ٠ ولكن الموقف الفرنسى فسر عند البعض على أن حكومة باريس راهنت على الجبهة الاسلامية للانقاذ وكانت مستعدة للتعاون معها فى حالة فوزها بالحكم ، وهكذا برزت أزمة فى العلاقات الجزائرية الفرنسية وامتنعت فرنسا عن التعاون الاقتصادى على أساس عدم استقرار النظام الحاكم ٠

(ب) علاقات دولية أخرى :

ظلت الجزائر تعيش فى ذكرى الكتلة الأسيوية الأفريقية التى التفت حول قضيتها داخل الأمم المتحدة وهكذا كانت من أكثر الدول تحمسا لاحياء ذكرى مؤتمر باندنج • فدعت فى سنة ١٩٦٥ الى مؤتمر قمـــة آسيـــوى أفريقى بمناسبة مضى عشر سنوات على انعقاد مؤتمر باندنج ، ولم يقدر لهذا المؤتمر أن ينعقد بسبب مفاجأة حركة ١٩ يونيو التى سبقت موعد انعقاد المؤتمر بعشرة أيام •

وبحكم الموقع الجغرافى أهتمت الجزائر بالقضايا الأفريقية • ونلمس نوعا من الاختلاف بين الجزائريين على ترتيب الأولويات السياسة الخارجية• فالمتشبعون بالثقافة الفرنسية يشعرون بالروابط التى تشدهم نحو الـــدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ويرون فيها مجالا خصبا للعمل ، فى حين أن المتشبعين بالثقافة العربية يعطون الأولوية للقضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين •

وفى مجال السياسة العالمية لم تحل العلاقات الخاصة مع فرنسا دون تطبيق سياسة الحياد ، وتمثلت هذه السياسة فى توثيق العلاقات مع المعسكر الاشتراكى ، وقد اتسع نطـاق هذا التعـاون فشمل المجـال العســـكرى وبخاصة بعد الصراع حول الحدود مع المغرب • فبالنسبة للسلاح الجوى زاد حجم الطائرات السوفيتية على الفرنسية وفتح باب التدريب أمام الطيارين الجزائريين فى الاتحاد السوفيتى •

وقد تجنبت الجزائر التورط فى الصراع الصينى السوفييتى • فرغم تلقى هذه المعونات من الاتحاد السوفييتى بادرت الى اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية • وتعود هذه العلاقات فى الواقع الى عهد الثورة اذ كانت الصين أوثق صلة بالثوار الجزائريين لأنها لم تتأثر بأى رد فعـــل فرنسى لعدم وجود علاقات بينها وبين فرنسا اذ ذاك • وقد زار شوان لاى الجزائر زيارة طويلة خلال عام ١٩٦٤ وعرض بعض المعونات •

على أن العلاقات الجزائرية السوفيتية لم تخل من أزمات ، ففى سنة ١٩٦٦ احتجت الجزائر على وجود ممثل للحزب الشيوعى الجـــزائرى فى

مؤتمر دولى للأحزاب الشيوعية انعقد فى موسكو حينذاك • وفى أعقاب حرب يونيو ساد الجزائر مثل معظم الدول العربية اعتقاد بأن السوفييت لم يقدموا المساعدات المرجوة ولو أن هذه القضية لم تترك أثرا طويل المدى •

وفى سنوات الاستقلال الأولى نشأت علاقات وثيقة بين الجزائر وكوبا ، ويفسر البعض ذلك بوجود صلات شخصية بين كاسترو وبن بللا بدليل أن كوبا كانت الدولة الوحيدة التى قطعت العلاقات مع الجزائر فى أعقاب حركة ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ووصفت النظام الجديد بأنه حكم عسكرى دكتاتورى، ويقارن ذلك بموقف فرنسا التى صرحت بأنه لاحاجة للاعتراف بالنظام الجديد لأنها تتعامل مع الدولة وليس مع الحكومة • والواقع أن الجزائر تمتعت بشهرة واسعة بين الحركات الثورية اليسارية فى أمريكا اللاتينية كنموذج لقطر ثورى من أقطار العالم الثالث ، وكثيرا ماطلب أنصار اليسار اللجوء السياسى اليها •

لقد استفادت الجزائر مثل غيرها من أقطار العالم الثالث من حالة الحرب الباردة فبينما كانت تتعامل مع الولايات المتحدة على نطاق واسع فى مجال النفط تنامت علاقاتها بالاتحاد السوفييتى فى المجال العسكرى وأستخدمت أسلحتها فى تقوية دورها الدبلوماسى عن طريق تسريب الأسلحة الخفيفة الى بعض الحركات الثورية فى أفريقيا ومنها حركات البوليساريو ، وانعكست آثار الحرب الباردة على هذه المنطقة بتقارب المغرب مع الولايات المتحدة مقابل تقارب الجزائر مع الاتحاد السوفييتى ، وعندما أخذت بوادر تراجع مركز السوفييت تلوح فى الأفق وتصادف ذلك مع عهد رئاسة بن جديد رأى هذا الأخير أن يحسن من طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة فقام بزيارتها سنة ١٩٨٤ وكانت الأولى من نوعها بالنسبة لرئيس جزائرى • ولاشك أن الانهيار الاقتصادى الذى تعرضت له الجزائر وتراجعها عن الأسلوب الأشتراكى فى ادارة الاقتصاد دفع بالبلاد الى التطلع نحو الولايات المتحدة لدرجة أن هذه الأخيرة حاولت نشر الثقافة الأنجلو سكسونية وفتحت بالفعل ثغرة فى صرح الثقافة الفرنسية الذى احتفظ بنفوذه فى البلاد لمدة طويلة • وكانت الجزائر قد حظيت بتقدير الحكومة الأمريكية منذ نجاحها فى الوساطة التى أدت الى تخليص الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى طهران يناير سنة ١٩٨٠ •

(ج) العلاقات مع فرنسا :

ظلت العلاقات مع فرنسا تشغل مركز الصدارة فى السياسة الخارجية وذلك لوجود ميراث قديم كان لابد من تصفيته أو تعديله · ولم تعتبر الجزائر علاقاتها الخاصة مع فرنسا متنافية مع الحياد وذلك لأن تلك العلاقات الخاصة أملتها ظروف تاريخية ومصالح اقتصادية وثقافية لم يكن من السهل بترها دفعة واحدة · وهى لم تؤثر على حرية الجزائر اختيار السياسة الخارجية التى تتفق ومصالحها · ثم أن فرنسا فى عهد ديجول أخذت تخفف من ارتباطاتها العسكرية مع الأحلاف الغربية وتسعى لأن تكون حلقة اتصال بين الكتلتين ، ومجمل القول أن العلاقات بين فرنسا والجزائر اتسمت بسرعة التغير لملائمة الظروف وكان الطرفان يعلمان مقدما أن اتفاقيات ايفيان ذات صفة مرحلية ويكاد ينحصر الخلاف فى مدى السرعة التى يتم خلالها قطع المراحل · ويمكن ضرب مثالين على سرعة التخلص من القيود التى فرضتها اتفاقات ايفيان يتعلق أحدهما بامتيازات المستوطنين والآخر بالقواعد العسكرية ·

وقد كان أمر نقل المستوطنين لأموالهم من أعقد المشكلات التى أوشكت أن تثير توترا فى العلاقات بين الجزائر وفرنسا اذ أن اتفاقيات ايفيان تقر بمبدأ حرية نقل الأموال مع اضافة تحفظ مؤداه الا يضر ذلك بالاقتصاد الجزائرى · ومن الواضح أن نقل أموال سائلة دفعة واحدة كان من شأنه أن يخرب اقتصاديات البلاد الأمر الذى حدا بالجزائر الى اصدار تشريع بوضع رقابة على نقل الأموال يخضع له الفرنسيون مما يعنى تعديلا ضمنيا لاتفاقيات ايفيان ·

وفيما يخص القواعد العسكرية فان الجزائر حينما طالبت بتعديل النصوص الخاصة بها فى اتفاقيات ايفيان لم تصادف معارضة شديدة من الجانب الفرنسى ، ولم تؤثر هذه القضية تأثيرا كبيرا على العلاقات بين البلدين · بل على العكس كانت الخلافات حول المسائل الاقتصادية هى التى تسببت فى معظم الأزمات التى حدثت ، وتختلف الجزائر فى ذلك عن دول الشرق العربى أو حتى عن تونس التى اصطدمت بفرنسا صداما عنيفا بسبب قاعدة بنزرت · وفى رأينا أن سهولة حل المشكلات العسكرية يرجع الى الفترة الزمنية المتأخرة التى عاصرها استقلال الجزائر · فمنذ سنة ١٩٦٢

تطورت المفاهيم الاستراتيجية بسرعة وفقدت القواعد العسكرية قيمتها . ومع ذلك فقد ظلت فرنسا تقدم مساعدات مالية هامة تقابل امتيازاتها العسكرية. على أنه بعد عام ١٩٦٨ تدخلت عدة عوامل جعلت فرنسا تقلل باطـراد كبير من هذه المساعدات ، منها تصفية قاعدة المرسى الكبير ومنها تضاؤل حاجة الجزائر الى المساعدات بسبب ازدياد دخلها من النفط واتجاه الجزائر الى استيراد الأسلحة من الاتحاد السوفييتى وذلك بعد فترة قصيرة مـن التوتر الذى حدث مع موسكو فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ .

وبينما احتفظت فرنسا ببعض التسهيلات فى استخدام قواعد الصحراء لأغراض فنية محضة فى مقابل اعانات مالية تمت تصفية قاعدة المرسـى الكبير دون اثارة معارضة تذكر ، وكانت الحكومة الجزائرية قد أخـذت تطالب بتعديل اتفاقيات ايفيان الخاصة بالقاعدة منذ سنة ١٩٦٦ ، ومما هو جدير بالملاحظة أن حكومة ديجول استجابت لهذه الرغبة فى وقت بدأ فيه الأسطول السوفييتى يظهر فى حوض المتوسط مما يدل على أن سـياسة ديجول كانت تتجنب التورط فى الصراع بين الدولتين الكبيرتين ، وكان رأيه تحييد الحوض الغربى للمتوسط ويؤكد هذا الاتجاه لدى الرئيس الفرنسى موقفه من تسليح الولايات المتحدة للمغرب بمناسبة موضوع الخلاف علـى الحدود بينها وبين الجزائر (١) فقد لفتت الحكومة الفرنسية نظر واشنطن الى أن ذلك التسليح سيدفع بالجزائر الى الاعتماد أكثر فأكثر على المعونة العسكرية السوفيتية .

كذلك يقارن موقف الحكومة الفرنسية بالحكومة الايطالية ، بينمـا تقبلت الأولى تعهدات الجزائر بعدم استخدام قوة أجنبية لقاعدة المرسى الكبير أبدت الحكومة الايطالية تخوفها من احتمال استفادة الأسطول السوفييتى من تلك القاعدة مما يشكل خطرا على أمن ايطاليا فى نظر أحزابها اليمينية .

لقد تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بقضية العمالة الجزائريـة المهاجرة الى فرنسا ، وظاهرة الهجرة العمالية الجزائرية الى فرنسا قديمة

---

1. Maghreb : Documents, Algérie, Maroc, Tunisie, Janvier, 1968.

فقد اتخذت شكلا جماعيا منذ سنة ١٩١٢ ومنذ ذلك الحين تلاحقت وفـود المهاجرين حتى وصلت الى ٣٥٠ الفا فى سنة ١٩٦٢ يعيش معظمهم فى المدن الصناعية الفرنسية ولاسيما ليل وليون ومارسيليا وضواحى باريس • وقد أوجد الأستقلال بعض المشاكل لهؤلاء العمال اذ كانوا يتمتعون فى الماضى بحرية التنقل والعمل باعتبارهم رعايا فرنسيين كما التحقـوا بالنقـابات الفرنسية ولا سيما الـ .C.G.T الشيوعية •

وقد حرصت الحكومة الجزائرية على بقاء هذا العدد الكبير من أبنائها، أولا لأن عودتهم تشكل هزات اجتماعية ، وثانيا لأن بقاءهم مصدر دخـل كبير للبلاد من العملات الصعبة ، لذلك نصت اتفاقيات ايفيان على أن يتمتع العمال الجزائريون بنفس الحقوق التى للفرنسيين ماعدا الحقوق السياسية، بل أن الجزائر المستقلة حرصت على استمرار حرية التنقل لوجود فائض من اليد العاملة غير الفنية •

وعندما أزيلت الحواجز بين فرنسا وشركائها فى السوق المشتركة وجد العمال القادمون من شمال أفريقيا عموما مجالا أرحب للهجرة والعمـل، وبعد الاستقلال لوحظ أن أصحاب المهن والفنيين هم الذين فكروا فى العودة الى أوطانهم • ولم تزد نسبة هؤلاء على ١٠٪ وفى مقابل ذلك استمرت نسبة الهجرة بين اليد العاملة غير الفنية عالية حتى أن السلطات الفرنسية أخـذت تنزعج لهذه الهجرة سنة ١٩٦٤ فوضعت قيودا بحجة الحجر الصحى وحددت عدد المهاجرين بألف شهريا ، فاحتجت الجزائر بشدة على وضع هذه القيود التى تتنافى وروح اتفاقيات ايفيان • وكثيرا ماكانت فرنسا تستخدم مسألة الهجرة العمالية الجزائرية فى أوقات الأزمات السياسية أداة للضغط على الجزائر ، وقد حدث ذلك عند المطالبة بتعديل اتفاقيات البترول سنة ١٩٦٥ وبهذه المناسبة حصلت الجزائر على موافقة فرنسا بهجرة ٣٠ ألف عامل سنويا (١) •

وقد تأزمت العلاقات بين البلدين من جديد أوائل سنة ١٩٦٨ وربطـت فرنسا بين اضطرابات الطلبة والعمال فى باريس خلال شهر مايو من ذلك

---

1. P. Bourdieu : Travail et travailleurs en Algérie.

العام وبين وجود تلك اليد العاملة الوافدة غير المستقرة ، فعادت من جديد تهدد بتقييد الهجرة الى أن توصل البلدان الى اتفاق فى يناير سنة ١٩٦٩ ينظم الهجرة على النحو التالى : تتعهد فرنسا بقبول هجرة ٣٥ ألف عامل سنويا وتقوم بتأهيلهم مهنيا وتأسيس مكاتب فى فرنسا لهذا الغرض ٠ واذا وفق العامل فى ايجاد عمل يمنح حق الأقامة خمس سنوات ، أما اذا فشل فى التأهيل أو فى ايجاد عمل يسحب منه تصريح الاقامة بعد ثلاثة أشهر وتجتمع لجنة مشتركة من البلدين كل شهرين لتنظيم هجرة العمال واقامتهم أو اعادتهم الى بلادهم ٠

وكنتيجة لتواصل عمليات الهجرة على مدى سنوات طويلة تكونت أحياء خاصة للمهاجرين غير أن انتشار أزمة البطالة فى أوربا الغربية أدى الى اتخاذ مواقف معادية للمهاجرين عموما وعمال شمال أفريقيا خاصة وجسدت أحزاب يمينية هذا الموقف العدائى وعلى رأسها حزب الجبهة الوطنية فى فرنسا والنازية الجديدة فى ألمانيا ٠

تداخلت أذن عدة عناصر لتضمن استمرار ارتباط الجزائر بفرنسا كأكبر شريك لها فى مجال الاقتصاد والثقافة : استيراد النفط والغاز الجزائرى والذى تقرر تسهيل نقله ببناء خطوط أنابيب تحت سطح البحر المتوسط ، حاجة الجزائر الى ضمان حرية العمال فى الهجرة الى فرنسا ومنها الى المجموعة الاقتصادية الأوربية كحل جزئى لمشكلة البطالة ، استمرار تدفق المعونة الفنية والمالية سواء عن طريق فرنسا مباشرة أو صندوق النقد الدولى ٠ ولضمان تدفق هذه المعونات احتاجت الجزائر الى كسب ثقة الحكومة الفرنسية فقد اهتزت هذه الثقة بعد الغاء نتائج الانتخابات وظهور بوادر حرب أهلية بين المجلس الأعلى للدولة وبين المعارضة الاسلامية المسلحة ٠ وقد اقتنعت الحكومة الفرنسية بعد فترة من التردد بأفضلية استمرار التعاون مع النظام العسكرى الحاكم منذ أوائل سنة ١٩٩٣ ٠

الفصل الثاني والعشرون

النظام السياسي في الجمهورية التونسية

(١) الحزب والزعامة

رأينا عند سرد دور بورقيبة فى مواجهة الأستعمار كيف أنه تحمس للنظام الليبرالى الذى يضمن حرية الفرد سياسيا واقتصاديا وفكريا · بيد أنه ما أن أمسك بزمام السلطة بعد الاستقلال حتى تنكر لهذه المبادىء وفرض نظام الحزب الواحد · وربما تظاهر بتطعيم حزبه الدستورى الجديد بفئات أخرى بيد أنه قصر هذا الائتلاف على بعض أفراد من الحزب الشيوعى ادخلوا الى قوائم المرشحين الى الجمعية الوطنية باسم الجبهة الوطنية الموحدة ، ويقال أن تعجل بورقيبة الى الأخذ بنظام الحزب الواحد هو بمثابة رد فعل على انشقاق صالح بن يوسف ·

ومن الصعب وصف الانشقاق باليمينية بالرغم من أن المظاهر تدل على ذلك ، فابن يوسف ينتمى الى جزيرة جربة مقر الأباضية فى تونس ، وقد أشتهرت هذه الطائفة الدينية بالأشتغال بتجارة الجملة فتصادف أن كثيرا من مؤيديه أنتموا الى تلك الطبقة الرأسمالية · ومن جهة أخرى فان أنصار الفكرة العربية والاسلامية ينتمون أيضا فى المغرب بصفة عامة الى بيئات محافظة فهم ينتشرون مثلا بين طلبة جامع الزيتونة بتونس ولهذه العناصر تكوين ثقافى دون أن يكون لها وجود تنظيمى كحزب أو هيئة سياسية من أى طراز ·

أما صعوبة وصف هذه العناصر باليمينية فلأنها من الناحية السياسية كانت أشد حزما فى الرغبة فى تحرير تونس من بقايا القيود الاستعمارية بينما كانت نظرة العناصر الأكثر تقدما أو التى توصف باليسارية هى أنه من الخطأ محاربة الاستعمار عن طريق اتخاذ مواقف معاكسة دائما لأساليب المستعمرين ومناهجهم فى التطوير الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ·

كان قبول الشيوعيين فى الجبهة اذن من باب ذر الرماد فى العيون دون أن يدل بالضرورة على ميل بورقيبة الى اليسار ، فضلا عن ذلك لم يوفق واحد من الشيوعيين فى اقتحام الجمعية الوطنية ، لذلك ساءت العلاقات بينهم وبين السلطة وطالبوا بتطبيق التمثيل النسبى الذى قد يتيح لهم الظفر بمقعد أو اثنين فلم يستجب بورقيبة الى ذلك ، وعلى العكس لوحظ أن عددا من الأعيان (كبار الملاك الزراعيين) قد رشحوا فى قائمة الجبهة الوطنية وظفروا بعشرة مقاعد من مجموع مقاعد الجمعية البالغة ٩٨ وبجانبهم ٢٠ من أعضاء الاتحاد العام للعمال التونسيين · ويمكن القول أن النخبة المثقفة من برجوازية المدن هى التى سيطرت على أول جمعية وطنية تونسية (١) ·

كان من الممكن أن يكون تحليل انتماءات النواب أكثر فائدة لولا أنه لم يقدر للجمعية الوطنية أن تلعب الدور المنوط بها فهى لم تستشر فى جميع الاجراءات الهامة التى اتخذت منذ الاستقلال حتى صدور الدستور سنة ١٩٥٩ ولم يتدعم مركزها بعد صدور الدستور ·

ففى الفترة الأولى تم خلع الباى واعلان النظام الجمهورى فى ٢٥ يوليو عام ١٩٥٧ دون التشاور مع الجمعية ، كذلك صدرت قوانين الغاء الوقف والاصلاحات الاجتماعية دون الرجوع اليها · ولم تجتمع الجمعية الوطنية بصورة دورية كل ٣ أشهر كما كان مقررا · فهل معنى ذلك أن الحزب وليست المؤسسات الدستورية هى حجر الزاوية فى السلطة كما هو الحال فى بعض الدول الاشتراكية مثلا ؟ فالحزب الدستورى الجديد الذى بدأ فى بعض الأوقات أقوى المنظمات السياسية فى أقطار المغرب الثلاث كان قد أخذ يتلقى ضربات متوالية قبيل الاستقلال : اعتقال زعيمه وابعاده عن البلاد من عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥ ثم الانشقاق الذى حدث فى الحزب بمجرد عودة بورقيبة الى البلاد ·

اذن فمبدأ الزعامة الشخصية هو الذى أستمد منه الحبيب بورقيبة سلطاته الواسعة وليس الحزب ، والدليل على ذلك أنه صرح بآراء من شأنها أن تؤثر فى شعبيته وما كان يجرؤ على ذلك لو أنه خشى من تعرض

---

1. Charles Micaud : Tunisia, The Politics of Modernization.

سلطته للخطر · مثال ذلك الحض على افطار رمضان حتى لايتأثر الانتاج مع العلم بأن الصيام يحاط فى البلاد الاسلامية بمظاهر شعبية تجعل له قيمة لدى الجماهير أكثر من كونه مجرد أداء فريضة دينية · ومن الشواهد على هذه الزعامة الشخصية اجراء الاحتفالات بمولد بورقيبة واعطاء الأولوية لذكرى عودته الى البلاد فى أول يونيو على عيد اعلان الاستقلال فى ٢٠ مارس ·

ويمكن القول أن الزعامة الشخصية قد لقيت طريقها ميسرا لأنها لم تصطدم بمنظمة سياسية قوية تقف فى وجهها ، بينما أن محاولة الملك الحسن فى المغرب ممارسة الحكم الشخصى واجهت معارضة شديدة من الأحزاب القوية مثل حزب الاستقلال أو الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ، كما أنه كان من الأيسر الصاق تهمة الأوتوقراطية بملك غير دستورى منها برئيس جمهورية· وقد يقال أن الحبيب بورقيبة مارس هذه السلطة باعتباره زعيما لحزب جماهيرى ، ولكن عند التأمل يلاحظ أن صفته كرئيس دولة تغلبت دائما على صفته كزعيم حزب ، ولذا يبرر البعض السلطة الشخصية بأن الدولة تسبق الشعب الى رسم الخطط الاصلاحية فى الأقطار النامية ولكن مما لاشك فيه أنه من الأفضل تكليف حزب أو هيئة سياسية بعملية التوعية لأن ذلك مستحيل على رجال الادارة ، وتلك هى الخطة التى اتبعها الحبيب بورقيبة فقد برر وجود الحزب الواحد بأن المطلوب الى الجماهير ليس هو المفاضلة بين مرشحى حزبين بل يجب أولا توعيتها بالشئون العامة ، والريف يعيش فى عزلة عن هذه الشئون ولذلك فان الحاجة الى الحزب تبدو قوية لأنه هو القادر على التغلغل فيه وتوعية سكانه·وقد أدى حزب الدستور الجديد هذه المهمة بكفاءة تلفت النظر فأقام لجانا محلية بالقرى كانت توصل رأيها الى العاصمة وطعمت هذه اللجان بعناصر متنورة ، ولو أن تلك العناصر لقيت أحيانا مقاومة من سكان القرية اذ اعتبر المدرس الموفد من المدينة أجنبيا عنها ، ولذلك كان لابد من مضى وقت كاف لكى يجد الحزب قواعد عريضة فى الريف ·

لقد قيل ان أعضاء الحزب بلغوا فى وقت ما ٦٠٠ر٠٠٠ أو حوالى ٢٠٪ من السكان الا أنه لايجب أن تقاس فاعلية الحزب بعدد الأسماء المقيدة فى سجلاته وأن السنوات الأولى من الاستقلال شهدت تغييرا جوهريا فى

تركيب الحزب . ففى عهد النضال ضد الاستعمار كان المؤتمر الوطنى يلعب دورا هاما فى توجيه سياسة الحزب . أما بعد الاستقلال فأصبح انعقاد المؤتمر نادرا وبعد أن كانت هناك ٤٠ وحدة اقليمية منتخبة صار المكتب السياسى هو الذى يعين الفروع الاقليمية التى أنقص عددها الى ١٤ ، بل أن المكتب السياسى نفسه الذى كان ينبثق عن المؤتمر العام قد سقط وحلت محله لجنة تنفيذية معينة بواسطة الرئيس ، وكان لابد من الاستعاضة فى تركيب الحزب بمظهر آخر من مظاهر الديمقراطية وهو اقامة مجالس بلدية واطلاق الحريات فى انتخاب أعضائها وبلغت تلك المجالس نحو ٩٤ عام ١٩٥٧ .

وعندما كانت تحدث خلافات فى الرأى لاتطرح على المؤتمر الوطنى ولاعلى اللجنة التنفيذية وانما يحسم الرئيس هذه الخلافات . ومن أبرز الخلافات التى أوشكت أن تهدد وحدة الحزب دعوة أحمد بن صالح فى عام ١٩٥٧ الى الأخذ بالتخطيط الاقتصادى وتأميم المشروعات الكبرى وسيطرة الدولة على الانتاج . ووصف بورقيبة هذا الاتجاه بأنه يحمل أفكارا أجنبية، ولعله يشير بذلك الى الماركسية بالرغم من أن مفهوم بن صالح للاشتراكية ما يزال بعيدا عن المفهوم الماركسى (١) ، وربما توجس بورقيبة خفية من ذلك الشاب الطموح الذى لم يتجاوز الثلاثين وقد صار يحتل منصب الأمين العام لاتحاد العمال التونسيين . وسنرى كيف أن الاتحاد كان هيئة أكثر تماسكا من الحزب نفسه ولذلك بادر بورقيبة الى اقالة أحمد بن صالح من الاتحاد وبعد أن هدأت النفوس دعاه لتولى وزارة الصحة ثم ناط به مسئوليات أعظم فأسند اليه وزارة الاقتصاد حينما قرر الأخذ بسياسة التخطيط الاقتصادى سنة ١٩٦١ .

وعلى الطرف الآخر ظهر داخل الحزب تيار ليبرالى يتزعمه محمد المصمودى والهادى نويرة ، ولهذا التيار مؤيدوه بين الطلبة الذين رفضوا تحكم الحزب الواحد وكان المصمودى يشرف على تحرير جريدة Action وهى الطبعة الفرنسية من جريدة الحزب (العمل) وقد أخذت تنتقد بعض

---

1. Le Socialisme en Tunisie et en Algérie, Etude Publiée dans L'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1966.

التصرفات مثل تعطيل الدستور والمحاكمات السياسية وكبت الحريات ، ولذلك أبعد المصمودى عن هيئة التحرير كما تعرض وزير الاعلام للمؤاخذة • وحلت محل الطبعة الفرنسية جريدة أخرى كان من المفروض أن تهتم بالشئون الأفريقية وألا تركز على أحوال تونس الداخلية ولذلك سميت بـ L'Afrique Action ومع ذلك ستتعرض هذه الجريدة بدورها للمؤاخذة ويتغير اسمها الى أفريقيا الفتاة Jeune Afrique وتخضع خضوعا تاما للحزب •

هل لحزب الدستور الجديد أيديولوجية محددة ؟ يرى بورقيبة ، مثل بعض المستنيرين في بلاد المغرب ، أن الحاجة خلال المرحلة الأولى من الاستقلال هى الى بناء الدولة العصرية أكثر منها الى البحث عن عقيدة سياسية ، ولذلك يجب أن تكرس الجهود لتكوين الاطارات الفنية ، ومع ذلك فقد كان لابد من اتخاذ موقف من مفهوم الاشتراكية حيث أن هذه القضية تشغل أذهان المثقفين فى العالم العربى بصفة عامة • وفى خطاب ألقاه بورقيبة فى سبتمبر سنة ١٩٥٦ قال ان الاشتراكية لاتعنى بالضرورة الاعتراف بمبدأ الصراع بين الطبقات لأن وضع تونس يختلف عن أوربا اذ لم تنم بها طبقة قوية من رجال الصناعة والأعمال ، والرأسمال ليس دائما مستغلا ، بل أن تونس فى هذه المرحلة بحاجة الى تكوين رأسمال وطنى ولذلك فهو يدعو كل فرد الى زيادة مدخراته حتى ولو أدى ذلك الى الحرمان من بعض الحاجيات وعن طريق التوسع فى استثمار الرأسمال الخاص يمكن مكافحة البطالة ، ومشكلة تونس ليست هى القضاء على طبقة لحساب أخرى بل ايجاد العمل لأكبر عدد ممكن من السكان (١) وقد وصف بعض الكتاب الغربيين هذا التحليل بأنه ينم عن روح تجريبية لدى الزعيم التونسى ، الا أن بورقيبة لن يتمسك بهذه النظرية الاقتصادية على طول الخط فسيتحول فترة من الوقت الى سياسة التخطيط الاقتصادى ويؤثر ابتداء من سنة ١٩٦٤ وصف حزبه بالدستورى الاشتراكى •

وسوف نشير فيما بعد الى تجربة التخطيط الاقتصادى خلال الستينات وهى تجربة لم تتخذ صفة الدوام ، وحتى فى أثناء تطبيقها حرص بورقيبة

---

1. Les Discours d'El-Habib Bourguiba.

على أن يميز «بين الاشتراكية الدستورية» والإشتراكية الثورية • فالأولى تعنى أن اتخاذ أى اجراء يجب أن يتم بالاتفاق بين مصالح الطبقات المختلفة، فالتأميم لابد وأن يقابله تعويض لأصحاب رءوس الأموال ، ولو أن هـــذه التعويضات ستصبح مستحيلة بالنسبة لكبار الملاك الزراعيين الأوربيين • وقد كانت خطة بورقيبة دائما هى أن يجعل الحزب الدستورى الاشتراكى قادرا على امتصاص جميع الطبقات،فيكون مثلا فرعا خاصا للتجار وأصحاب الحرف بجانب اتحاد الطلبة واتحاد العمال ، كذلك بدل أن يمس الملكيـة الزراعية يعمل على تجميعها فى تعاونيات ، ويمكن لهذه الملكية أن تؤدى وظيفة اجتماعية ، وهو يسعى فى نفس الوقت الى امتصاص الاتحادات اليسارية مثل الاتحاد العام للعمال واتحاد الطلبة التونسيين • وبينما اتخذ بورقيبة أسلوب الاعتدال فى مفهوم الاشتراكية تجاوز الحد قياسا الى غيره من الرؤساء العرب فى مبدأ العلمانية • وتتضح شواهد هـــذه النزعة فى اجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية الاسلامى سنة ١٩٥٧ وجعله جزء من القانون المدنى • وقد ترتب على ذلك ادماج المحاكم الشرعية فى القضاء الوطنى ، وبمقتضى التعديل قيد حق الرجل فى الطلاق وحظر تعدد الزوجات كذلك صفيت جامعة الزيتونة الدينية وحولت الى كلية من كليات الجامعة تتخصص فى دراسة الشئون الاسلامية على مناهج حديثة •

لم يحدد الدستور الصادر فى سنة ١٩٥٩ علاقة الحزب بالدولـة بخلاف دستور الجزائر لسنة ١٩٦٣ • ويلاحظ عند تتبع تشكيل مجالس الوزراء وجود عدد من الوزراء غير المنتمين للحزب الدستورى الجديد • وقد أخذ الدستور التونسى بنظام الجمهورية الرئاسية ، ومدة الرئاسة خمس سنوات يمكن تجديدها مرتين علاوة على الفترة الأولى ، ومن المعروف أن بورقيبة لم يتقيد بهذا النص • وأجاز الدســـتور للرئيس الاعتراض علـى التشريعات التى تسنها الجمعية الوطنية اذا صدرت بأغلبية أقل من الثلثين، كما يجوز له اصدار القوانين فى حالة غياب الجمعية واتخاذ اجراءات تشبه حالة الحكم العرفى عند وقوع خطر يتهدد أمن البلاد • ولايجوز للنواب تكوين لجان تحقيق لأن الوزراء مسئولون أمام الرئيس وليس أمام الجمعية الوطنية • على أنه لوحظ منذ سنة ١٩٦٣ وبعد محاولة انقلاب فاشلة نسبت الى الجيش أن بورقيبة قد أخذ يعيد الحياة الى الحزب ، فأعيـــد تكويـن الفروع الاقليمية ولو أن النخبة المثقفة هى التى سيطرت عليها حتى فى

الريف فسميت بالطبقة السياسية الجديدة • وتنتخب هذه اللجان الاقليمية كل سنتين وتعقد الندوات والمناقشات لبحث الشئون العامة على المستوى الوطنى والاقليمى ، وهى أقوى تأثيرا من الجمعية الوطنية • وفى سنة ١٩٦٦ أثير موضوع القوائم الموحدة وضرورة افساح مجال للأختيار عند انتخاب المرشحين ، وكل ماتحقق فى هذا الشأن هو حق الخلايا أو القاعدة الأساسية فى أن تستبعد من ترى استبعاده من المرشحين لفروع الحزب الاقليمية •

وقد استطاع بورقيبة أن يحتفظ بالزعامة رغم صراعات الحزب الداخلية ففى سنة ١٩٦٨ أعلن أحمد المنستيرى عن انتقاده لنظام التعاونيات وكيف أن أحمد بن صالح قد تسرع فى تنفيذه ، فأقيل المنستيرى من قيادة الحزب وبعد قليل أبعد طاهر بن خوجة المسئول عن شئون الأمن لاصطدامه مع الباهى الأدغم رئيس الوزراء حينذاك والذى كان يحتل المكانة الثانية باعتباره الأمين العام للحزب • وحسب التنظيمات الجديدة التى صدرت مع التجديد الثالث للرئاسة فى سنة ١٩٦٩ يصبح الأمين العام للحزب رئيسا للجمهورية فى حالة وفاة الرئيس • وفى نفس الوقت وسعت اللجنة التنفيذية فصارت تتكون من ١٩ عضوا بدلا من ١٤ كما وضع مشروع لاقامة لجنة مركزية •

٢ ـ نحو الغروب :

يتضح مماسبق أن الزعامة الفردية رجحت كفتها على الحزب وعلى مؤسسات الدولة بحيث أنه كان بوسع بورقيبة أن يحدث تغييرات جذرية مفاجئة دون الرجوع الى أحد • وبناء عليه فانه بعد عشر سنوات من تجربة الاشتراكية على أساس التعاونيات أطيح بأحمد بن صالح منفذ هذه الخطة وصاحب نظريتها وقدم الى المحاكمة بحجة الاختلاس وتبديد أموال الدولة• ورفع «الزعيم» شعار الاقتصاد الحر دون أن يقابل ذلك تغير فى نظام الحزب الواحد ، كما استمرت الزعامة التونسية فى اضعاف المؤسسات الشعبية والنقابية التى يمكن أن تثير المتاعب مثل اتحاد الطلبة الذى طوع تماما فى سنة ١٩٧٢ •

وعلى العكس صمد الاتحاد العام للعمال التونسيين كعنصر فعال فى

حياة البلاد والظاهر أن عمق المخالطة للمجتمع الفرنسى أوجدت هذا الوعى بدور النقابات العمالية فى الدفاع عن حقوق الطبقات المطحونة · لذلك حينما شعر بن عاشور الرئيس العتيد للأتحاد العام للعمال التونسى بضغوط الدولة الثقيلة وتساهلها مع كبار المستثمرين قدم استقالته من الحزب فجاءت هذه الاستقالة بمثابة اشارة لحركة اضراب واسعة النطاق احتاجت الحكومة لايقافها الى استعمال القوة وسقط العديد من الضحايا وقدم زعماء الحركة الى المحاكمة يناير ١٩٧٨ · وصدر الحكم بسجن الحبيب بن عاشور لمدة عشر سنوات كما صدرت أحكام أخرى على أكثر من ٢٠٠ نقابى وشطبت أسماء المحامين الذين تولوا الدفاع عن النقابيين من نقابة المحاماة وقد آثارت هذه الاجراءات انتقادات لجنة حقوق الانسان · ومما هو جدير بالملاحظة أن الحزب الدستورى الجديد كان يعتبر اتحاد العمال التونسيين احدى الشعب التابعة للحزب طوال عهد الحماية · وللمرة الثانية يثبت أن بورقيبة (المجاهد الأكبر ضد الاستعمار) يختلف عن بورقيبة رئيس الجمهورية الذى يقبض بين يديه نواصى السلطة ·

ومع تقدم سن الزعيم أخذ الناس يتساءلون فى منتصف السبعينات عن كيفية خلافة بورقيبة ، وحسب الدستور يحل محله فى حالة وفاته رئيس الوزراء وكان يحتل هذا المنصب حتى سنة ١٩٧٧ الهادى نويرة الذى اشتهر بضعف الشخصية · ومن ثم أختير محمود المنستيرى الأكثر تطورا ليرأس الحكومة وكان مستعدا لقبول مبدأ التعددية الحزبية كما عبر عن ذلك فى احدى اجتماعات الحزب الحاكم ، فطلب اليه التأجيل دون رفض المبدأ ويبدو أن المنستيرى كان قد كون وزارته من شخصيات قادرة على المصارحة والمكاشفة بالأخطاء فعندما وقع الاضراب الكبير فى ينـاير ١٩٧٨ صرح طاهر بن خوجة وزير الداخلية بأن سبب الاضطرابات يعود الى سوء الادارة الاقتصادية والى الزيادة السكانية المطردة وكان هذا الانتقاد كافيا لاقالته· ولاشك أن بورقيبة لم يسبق له أن واجه تحديا من وزرائه كما حدث فى هذه الأزمة اذ تضامن مع بن خوجة ستة من الوزراء ·

وتحت وطأة هذه التحديات رأى الرئيس التونسى أن يخفف من الاجراءات العنيفة التى اتخذت ضد النقابيين فعفى عن بن عاشور والعديد ممن صدرت ضدهم أحكام بالسجن فى العالم التالى ١٩٧٩ ولكنه ظل متمسكا

بمبدأ نظام الحزب الواحد حتى سنة ١٩٨٣ وفى هذه الأثناء تعرض حكم (المجاهد الأكبر) لأزمة أمنية كبيرة ففى سنة ١٩٨٠ أستولى ٣٠٠ من المسلحين على مدينة قفصة الجنوبية وأضطرت الحكومة الى استخدام الجيش لاسترداد سلطتها هناك وقد نسبت هذه الحركة الى تحريض من ليبيا القذافى ، لذلك أبدت كل من فرنسا والولايات المتحدة استعدادها لمساندة النظام الحاكم فى تونس المعروف بتعاطفه م ع الغرب ولم يكن بورقيبة مهتما بتقوية الجيش فهو يختلف عن معظم أقرانه من حكام البلاد العربية فى أنه فرض حكمه المطلق باسم ماضى الكفاح وليس على أساس ولاء القوات المسلحة الذى يستند اليه الآخرون عندما يصلون الى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية ولاشك أن بورقيبة كان يهدف الى تجنب مثل هذه الانقلابات . بيد أن ذكريات ماضى الكفاح التى بعد بها الزمن كانت قد أخذت تذبل فى الثمانينات .

خففت وزارة محمد مزالى سنة ١٩٨١ - ١٩٨٤ من قبضة السلطة على النشاط السايسى ومع أن انتخابات مجلس النواب لسنة ١٩٨٢ كانت أقل تعسفا . فقد أحتفظ الحزب الحاكم بـ ٨٥٪ من المؤيدين وكنوع من الثقة فى استمرار حزبه فى الأحتفاظ بالأغلبية سواء بتزوير الانتخابات أو بضعف الوعى ، فقد وافق بورقيبة فى نهاية الأمر على مبدأ التعددية وذلك بشرط الا تتخذ الأحزاب السياسية الدين أساسا لوجودها وألا تتلقى من الخارج اعانات مالية وبناء عليه رخصت الحكومة التونسية فى نوفمبر سنة ١٩٨٣ بالعمل لحزبين جديدين هما : الحزب الديمقراطى الاشتراكى برئاسة أحمد المنستيرى ، والحركة الديمقراطية الشعبية برئاسة عمر بلحاج . كما لوحظ أن حكومة مزالى أبدت استعداد للحوار مع حزب النهضة الاسلامى دون أن يعنى ذلك اعترافا به كحركة مشروعة .

نشأت هذه التعددية فى اطار النخبة التى تستمد وضعها اما من المركز الثقافى الاجتماعى أو من الانتماء الى الطبقة الرأسمالية ، ومن ثم لم تظهر خلافات عقائدية ذات مغزى كبير ولم تكن هذه التعددية لتغنى الطبقات الكادحة عن تدهور حالتها الاقتصادية . فطبقا لشروط صندوق النقد الدولى اتخذت الحكومة التونسية فى يناير ١٩٨٤ قرارا برفع الدعم

عن الخبز مما أدى الى مضاعفة سعره (١) ٠ وتكررت اضرابات سنة ١٩٧٨ بصورة أعنف وأشمل فقد بدأت من الجنوب ثم عمت جميع أنحاء البلاد وبعد أيام من استمرار الاضطرابات ظهر بورقيبة على شاشة التليفزيون ليعلن الغاء قرارات رفع الدعم ١٦ يناير ١٩٨٤ ، وكان هذا الظهور بمثابة الانتفاضة الأخيرة لزعامة (المجاهد الأكبر) ٠

لم تتوقف حركة الاضرابات ولكنها تكررت بين فئات من الموظفين كعمال البريد ثم تبعها اضراب موظفى البنوك بيد أنه دخل عنصر جديد فى مقاومة النخبة (المتفرنسة) التى تستأثر بالحكم والتى تحيط بالرئيس المسن، ذلك لأن حركة الاسلام السياسى ، كما سنتحدث عنها بعد قريب ، أشتد عودها وتطلب ذلك اتخاذ اجراءات مضادة أظهرت الدولة بمظهر من يمارس العنف للبقاء فى الحكم وصدرت قرارات مستفزة دون الحاجة اليها مثل حظر الحجاب أو رفت الموظفين الذين يعرفون بميولهم الى التيار الاسلامى وسوف يعترف بذلك زين الدين بن على بعد توليه السلطة ٠

ان اليد التى أستخدمها بورقيبة لقمع المعارضة التونسية هى نفس اليد التى أرتدت اليه فخلعته من السلطة ٠ فقد استعان بورقيبة بمدير الأمن السابق ووزير الداخلية ذى القبضة الحديدية زين الدين بن على الذى كلفه بورقيبة برئاسة الوزارة ليواجه المعارضة المتصاعدة فتوسع فى عمليات الاعتقال والقمع خلال صيف سنة ١٩٨٧ وكان الرئيس المسن قد وصل الى الرابعة والثمانين من العمر وأخذ ظهوره على المسرح يقل بالتدريج ٠ ومن ثم لم يكن بن على المسك بزمام الأمن بحاجة الى جهد لكى يعلن خلع بورقيبة من رئاسة الجمهورية فى ٧ نوفمبر ١٩٨٧ ٠ وهكذا انتهت حياة المجاهد الأكبر بتحديد الاقامة ردحا من الزمن خففت عنه القيود فيما بعد ، فقد أخذت غياهب النسيان تلف من تحكم فى البلاد مدة تزيد على ثلاثين عاما ٠

حاول الرئيس الجديد أن يتظاهر بالتغيير سواء لارضاء المعارضة أو حركة الاسلام السياسى فجاءت هذه التغييرات فى المظهر دون أن تصل

---

(١) السياسة الدولية ٠ عدد ابريل ١٩٨٤ ٠

الى الجوهر ومنها الغاء بعض الرموز الدالة على عبادة الشخص فى العهد السابق فألغيت الاحتفالات بمولد بورقيبة وعودته المشهورة الى تونس فى يونيو ١٩٥٥ كما أخذ التليفزيون التونسى يذيع الآذان فى مواعيدها ورفع الحظر على الحجاب وكذا من الاشارات التى كانت تستفز التيار الاسلامى. كما سعى بن على الى توسيع قاعدة الحزب العتيد الذى ورثه عن بورقيبة واكتفى بتغيير اسمه الى التجمع الديمقراطى الدستورى بدلا من الدستورى الاشتراكى ثم أصدر عفوا عن المبعدين القدامى مثل أحمد بن صالح والحبيب بن عاشور وأطلق سراح ستمائة من الذين حكم عليهم بالسجن فى قضايا ضد الاسلاميين وعلى رأسهم راشد الغنوشى ، وأخيرا أعاد الاعتبار الى جامعة الزيتونة . وكظاهرة انفردت بها تونس تحرك العلمانيون الذين خشوا من أن يمثل حكم بن على ردة تدخل تونس تحت مظلة تيار الاسلام السياسى، وقد ظهر تأثير هذا التيار فى انتخابات اتحادات الطلبة سنة ١٩٨٨ على حين تقدم أربعون من أساتذة الجامعة بعريضة تدعو الى الحفاظ على المكاسب الوطنية ويقصدون بذلك استمرار الحكم المدنى وقانون الأحوال الشخصية الذى يعبر عن هذا الاتجاه .

أراد الرئيس الجديد أن يختبر قوة حزبه فقرر اجراء انتخابات نيابية وكان قد فتح باب الحوار مع الاسلاميين ومن بينهم راشد الغنوشى وسمح لمثليهم بالترشيح دون التصريح بقيام حزب النهضة الاسلامى فتقدموا بصفة فردية الى الانتخابات وفى ابريل سنة ١٩٨٩ أحتفظ حزب التجمع الديمقراطى الدستورى بالأغلبية . غير أن الاسلاميين حصلوا على ١٢٪ من الأصوات واليسار على ٥٪ ومع ضعف هذه النتائج فان الرئيس لم يتحمل استمرار معارضة التيار الاسلامى وكان خلال الفترة السابقة منذ توليه الحكم وحتى اجراء هذه الانتخابات يركز نظرة على القوات المسلحة ويخشى من أن تكون قد اخترقت ومن ثم توسع فى عمليات التطهير المتوالية بتصفية الضباط الذين يشك فى انتماءهم الى التيار الدينى . أما بعد الانتخابات فقد تحولت أنظار الرئيس الى المدنيين الذين يمثلون المعارضة ولم يتحمل استمرار الحوار معهم كما كان من قبل . ولم ينفرد التيار الاسلامى باجراءات القمع بل شملت كذلك احزاب المعارضة التى رخص لها فى سنة ١٩٨٣ بالعمل . وهكذا انتقلت تونس من ديكتاتورية الزعيم الأوحد الى ديكتاتورية نظام عسكرى يشبه أغلبية النظم الحاكمة فى المغرب والمشرق .

٣ ـ بين المعارضة المدنية والمعارضة الدينية :

اذا كان الحبيب بورقيبة قد تمكن من تسوية الخلافات داخل الحزب، فان هناك عناصر معارضة أخرى كان من المتعذر امتصاصها بسهولة وعلى رأسها اتحاد الطلبة والعمال ، رغم كون هذين الاتحادين ظلا من الناحية النظرية فرعين من فروع الحزب . وبالاضافة الى ذلك ظهرت من حين لآخر فئات معارضة خارج الحزب أو من داخله . والظاهر أن حزب البعث استطاع أن يمد نشاطه الى تونس منذ سنة ١٩٦١ وربما ورث بعض الفئات التى كانت منضمة الى حركة صالح بن يوسف الذى أغتيل فى هذا العام ، وذلك نظرا لانتشار فكرة العروبة بين أنصار بن يوسف .

وقد برزت عناصر المعارضة هذه أثناء حرب الأيام الستة فشهدت تونس أعنف المظاهرات الطلابية مما أدى الى وقوع أكبر محاكمة سياسية فى تاريخ البلاد ، فقد بلغ عدد المتهمين ١٣٤ شخصا . حكم على ١٨ منهم بأحكام متفاوتة بالسجن ، وكان أقساها ١٤ عاما ، وكانت التهمة الموجهة اليهم هى الانتماء الى أحد اتجاهات ثلاث : البعث ، أو الماوتسية أو التروتسكية . ويبدو أن البعث كان هو صاحب النفوذ الفعلى بين هذا الفريق من الطلبة الذين تشبعوا بالفكرة العربية .

ويمكن القول أن التيارين الرئيسيين اللذين أجتذبا الطلبة المعارضين هما : الماركسية والنزعة الليبرالية . ولاينسجم التياران مع نظام الحزب القائم ، أحدهما بسبب الخلاف العقائدى والآخر بسبب تناقض الليبرالية مع نظام الحزب الواحد . وبينما نسبت تهمة الشيوعية الى بعض أعضاء اتحاد الطلبة سنة ١٩٦٣ كانت الاتهامات فى سنة ١٩٦٧ موجهة ضد الانتماء لحزب البعث المحظور . ونتج عن هذه المحاكمات المتوالية للطلبة أن تدخلت الحكومة لتعيين أعضاء من الحزب الحاكم فى قيادة اتحاد الطلبة، غير أن الطلبة التونسيين قاوموا هذا الاتجاه وهم متأثرون بنظم الاتحادات الطلابية الفرنسية حيث يتم أختيار أعضاء الاتحاد بحرية كاملة .

وبعد الأزمة الخطيرة التى مرت بها الحياة الجامعية سنة ١٩٦٧ عدل

نظـــام الطلبة بحيـث فتت الى فروع مستقلة لكل كلية ، ويشترك الموظفون والاداريون والعمال التابعون لهذه الكليات فى انتخابات قيادات هذه الفروع ·

هكذا حاول الحزب اخضاع فئة مناوئة من فئات المعارضة · أمـــا الفئة الأخرى فهى أعظم شأنا وأعنى بها الاتحاد العام للعمال التونسيين ، وهو أقوى الاتحادات العمالية عند مقارنته بالاتحادات العربية الأخرى (١) اذ كان يضم نصف اليد العاملة فى تونس «حوالى ١٥٠ ألفا» ويرجع الفضل فى ذلك الى التنظيم الدقيق الذى وضعه للاتحاد الزعيم النقابى فرحـــات حشاد · وكانت شخصية حشاد تنبىء عن مستقبل مرموق · والظاهر أن المستوطنين أدركوا دوره فى الحركة الوطنية فدبروا اغتياله فى سنة ١٩٥٣· وكان الاتحاد الركيزة الأساسية للحزب الدستورى الجديد أثناء النضال ضد الاستعمار ، وتجلى نفوذه من خلال أوامر الاضراب التى نفذت بدقة هائلة الا أن القضية اختلفت بعد حصول تونس على الاستقلال ، فهل يصبح الاتحاد العمالى الذى يمثل طبقة أكثر تماسكا أقوى من الحزب نفســـه مع أنه من الناحية النظرية يعتبر فرعا منه ؟ ربما توجس بعض الساســـة التونسيين خيفة من هذا الاحتمال فقد لوحظ فى السنوات الأولى مـــن الاستقلال أنه تغلغل فى الأجهزة السياسية فاحتل أعضاؤه ٢٠ مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية وأختير معظم هؤلاء النواب ليشكلوا مجلس ادارة الاتحاد · كذلك سيطر الاتحاد على بعض الفروع الاقليمية للحزب وتغلغل فى الهيئات الاقتصادية الاستشارية ونتيجة ذلك هو أنه لم يمض زمن طويل على الاستقلال حتى أخذت القيادة السياسة تحد من نمو الاتحاد العـــام ·

لقد بدت عوامل التنافس بين قيادة الاتحاد وقيادة الحـزب منـــذ السنوات الأولى للاستقلال فقد نصح أحمد بن صالح حين كان أمينا عاما للاتحاد بتطبيق الاقتصاد الموجه وتأميم المشروعات الكبرى والاستيلاء على الأملاك الأجنبية · غير أن بورقيبة لم يوافق على هـــذا الاتجاه وأخرج بن صالح من الاتحاد ثم أبعده نهائيا حينما اختاره وزيرا للصحة وعيـن أثنين من منافسيه هما أحمد التليلى والحبيب بن عاشور فى قيادة الاتحاد·

---

(١) هذا هو رأى الباحث الامريكى المتخصص فى شئون شمال أفريقيا ، أنظر :
Clement Moore : Politics in North Africa.

ثم عاد يميل بالتدريج الى نظريات بن صالح حينما كلفه بوزارة الاقتصاد ٠

تمتع أحمد التليلى أمين عام الاتحاد بثقة بورقيبة فترة من الزمن فكان يعتمد عليه للاتصال بممثلى جبهة التحرير الجزائرية ، الا أن المشكلة الأساسية ظلت قائمة وهى تحديد علاقة الاتحاد بالحزب ٠ وقد وافق التليلى على أن يكون الاتحاد هو الشريك الأصغر دون أن يفقد استقلاله ٠ لذلك كلما حاولت الدولة التدخل فى تعيين أعضاء مجلس ادارة الاتحاد جوبهت بمعارضة من الزعماء النقابيين فتضامن الحبيب بن عاشور مع التليلى فى مقاومة هذا الاتجاه ثم سوى الخلاف مؤقتا فى سنة ١٩٦٣ على أساس انتخاب بن عاشور أمينا عاما للاتحاد وتعهد فى نفس الوقت بأن يقصر نشاطه على الأغراض العمالية المحضة وفى هذا الاطار على سبيل المثال طالب برفع الأجور بمناسبة تخفيض الدينار التونسى سنة ١٩٦٤ ٠

ومع أن بن عاشور وافق على أن يكون للاتحاد استقلال محدود ، الا أنه اصطدم مع بن صالح اصطداما عنيفا وهذه نتيجة غير متوقعة نظرا لأن بن صالح نفسه عانى من التعدى على حقوق الاتحاد ، ولكن ما أن صار مسئولا عن التخطيط حتى أعتبر انشاء التعاونيات من اختصاص الدولة فحسب ولم يرحب بخطة بن عاشور الرامية الى انشاء تعاونيات مستقلة من حيث التمويل والانتاج والتوزيع ، تخضع خضوعا تاما لسيطرة الاتحاد ٠ وكان قد أسس نحو ٢٧ جمعية تعاونية من هذا النوع وأستثمر فيها ٥ مليون دينار تونسى فطالب بن صالح بضمها لتبعية الدولة فلما قاوم كل من التليلى وبن عاشور هذا المطلب أتهما بمعارضة التخطيط ، وفى المؤتمر النقابى الدولى الذى انعقد بامستردام سنة ١٩٦٥ انتقد الرجلان علنا عرقلة الدولة للحياة النقابية وبذا تم فصلهما ٠

ويلاحظ أن التليلى وغيره من أنصار استقلال الاتحاد العمالى لم يعارضوا نظام الحزب الواحد ، بل كانوا يرون أن استقلال الاتحاد العمالى فى ظل هذا النظام هو المظهر الديمقراطى البديل عن تعدد الأحزاب لأن استقلال الاتحاد يؤدى الى نوع من التوازن فى القوى ٠

أستمر كفاح الاتحاد العام للعمال التونسيين من أجل المحافظة

على كيانه يصطدم بنزعة الحكم الفردى للحبيب بورقيبة ٠ وتحت تأثير النفوذ المعنوى للاتحاد رؤى التوصل الى حل وسط ، فعاد بن عاشور يتولى أمانة الاتحاد ، وفى نفس الوقت عين عضوا باللجنة التنفيذية للحـــزب الدستورى الجديد ٠ ونظرا لانتشار البطالة والتضخم العالمى الذى عانت منه تونس مثل غيرها ، فقد شهد عام ١٩٧٧ اضرابات واسعة النطاق ٠ وقد اختلف طاهر بن خوجة وزير الداخلية مع كل من رئيس الجمهورية ، والهادى نويرة رئيس الوزراء حول طريقة معالجة المتاعب الاقتصادية ، فلم يوافق على اتباع وسائل العنف وحدها مع المضربين ، بل ينبغى معالجة المشاكل من جذورها ٠ وقد كلفه هذا الخلاف منصبه فتضامن معه ستة وزراء قدموا استقالتهم ، وأعاد الهادى نويرة تشكيل الوزارة ولوحظ أن المجلس الجديد اقتصر على الفنيين والمتصلبين فى مواجهة العمال ٠ وبادر بن عاشور على أثر ذلك الى الاستقالة من اللجنة التنفيذية للحزب ، وصدرت الأوامر بتعميم الاضرابات ٠

● ● ●

لم تتوقف المنافسات داخل قيادة الحزب الدستورى الجديد ، وربما ساعد عليها اعتلال صحة الرئيس وترقب خلافته ، ولكن من المؤكد أيضا أن الزعامة الفردية أثارت غضب الشخصيات الهامة فى الحزب وقــد سبق أن رأينا أحمد المستيرى يختلف مع بن صالح حول التخطيط ، لذلك أعيد الى الحكم بعد سقوط هذا الأخير الا أنه لم يمر عليه وقت طويل فى وزارة الداخلية حتى انتقد مسلك بورقيبة فى حكم البلاد ، ونظرا لوقوع هذه الخلافات ، دعى المؤتمر العام للحزب لمناقشة هذا الموضوع وخاصـــة مستقبل البلاد حينما تنتهى الفترة الثالثة لرئيس الجمهورية ٠ وهذا هو الاجتماع الثالث لمؤتمر عام الحزب منذ تأسس فى سنة ١٩٣٧ ٠

وفى هذا المؤتمر أعلن المستيرى أنه لايطالب بالديمقراطية على النسق الغربى بل يريد فقط تدعيم المؤسسات بحيث لاتستقطبها جميعا الزعامــــة الفردية وقد نجم عن هذا المؤتمر تعديل طفيف فى تنظيم الحزب ، فبعد أن كان الرئيس يقوم بتعيين المكتب السياسى ، أقترح أن يقدم الرئيس قائمة بعشرين شخصا يختار منهم الحزب ١٣ ٠

وسيعود المنستيرى (١) الى الظهور فى المعارضة سنة ١٩٧٧ فيطالب هذه المرة بنظام ليبرالى صحيح يقوم على أساس تعدد الأحزاب ، وأقترح إصدار ميثاق وطنى يؤكد على الحريات الفردية ، ومن بينها حق تكوين الأحزاب ، وقد أعلن فى يونيو ١٩٧٨ أن مفاوضاته بهذا الشأن قد أخفقت .

واذا كان المنستيرى يمثل التيار الليبرالى في المعارضة ، فان أحمد بن صالح يمثل تيارا اشتراكيا آخر لمعارضة نظام بورقيبة ، وكان قد تمكن من الفرار من سجنه سنة ١٩٧٣ ، وكون فى أوربا حركة معارضة باسم الاتحاد الشعبى ، ظهر أثرها فى اضرابات الطلبة سنة ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ وقد حوربت هذه الحركة مثل غيرها من حركات المعارضة وحوكم الطلبة بتهمة الانتماء اليها . وقد قابل بورقيبة هذه الحركات بتصلب فى نظام الحكم حتى أنه أدخل تعديلا على الدستور قرب انتهاء فترته الثالثة للرئاسة ، فنص التعديل على أن تكون الرئاسة بالنسبة له مدى الحياة ، وأن يخلف رئيس الوزراء رئيس الجمهورية فى حالة غيابه وفى هذا التعديل الأخير ماينطوى على التقليل من شأن الحزب والمؤسسات .

وبينما كانت حركة المعارضة المدنية فى تراجع ظهرت حركات الاسلام السياسى فى أواخر السبعينات وبلغت فى الثمانينات ذروة قوتها . وفى تونس أتخذت الحركة طابعها السياسى سنة ١٩٧٢ وهى نفس السنة التى أفرج فيها السادات عن الاخوان المسلمين فى مصر وشرعوا فى اعادة طبع مؤلفاتهم وتوزيعها فى معظم الأقطار العربية . وكما كان هدف السادات من التساهل مع الاخوان المسلمين هو ضرب اليسار المصرى فكذلك تحدد طريق الطلبة التونسيين فى الاتجاه الاسلامى من خلال الجدل مع زملائهم اليساريين ذلك الجدل الذى كان ينتهى أحيانا بالتشابك بالأيدى . وبالاضافة الى الطلبة شكل هؤلاء الذين تلقوا دراستهم الأولى فى مدارس تحفيظ القرآن التى أنشئتها وزارة الشئون الدينية عنصرا هاما من عناصر الحركة الاسلامية التونسية والتى كانت أسبق من حيث الترتيب الزمنى من الحركات المماثلة فى الجزائر والمغرب .

The Middle East, and North Africa (1978-79), p. 710 S.Q.

وبجانب العوامل الخارجية التى أثرت فى بعث الحركة الاسلامية فى تونس وجدت معطيات محلية دفعت هى الأخرى بانتشار الاسلام السياسى من ذلك التحول المفاجىء الذى طرأ على سياسة الـدولة من الالتـزام بالاشتراكية التعاونية الى الاقتصاد الحر سنة ١٩٦٩ والاعتراف بأخطاء التطبيق السابق وما أسفر عنه من اختلاسات فدفع ذلك المثقفين الى البحث عن هوية تونس ووجدوا فى تاريخها الوسيط بعض فترات المجد مثلما كان عليه الحال عهد الدولة الحفصية ، وبقدر الامكان سعت الحركة الاسلامية الى التوفيق بين التمسك بالأصالة والموروث مع الاستفادة من الأساليـب العصرية فى وسائل الاعلام وتعبئة الجماهير ولاشك أن النخبة المتفرنسـة المحيطة بالرئيس بورقيبة فقدت مصداقيتها لأنها لم تطبق الليبرالية علـى النمط الغربى الذى تنتمى اليه • فما هو اذن مبرر بقاءها !

فى غياب هذه المصداقية وجد راشد الغنوشى استجابة واسعة لدعـوته الى تيار يمكن وصفه بالاستنارة بالقياس الى بعض تيارات الاسلام السياسى الأخرى • وفى أول اجتماع للمؤتمر التأسيسى لحركة النهضة تم انتخاب الغنوشى رئيسا لمجلس الشورى فى أكتوبر ١٩٧٩ وتقرر أن يجتمع المجلس أربع مرات فى السنة ، غير أن بعض تصرفات حزب النهضة رغم استنارته لفتت أنظار الحكومة الى علاقاته بحركات اسلامية أخرى متطرفة تسـعى لقلب أنظمة الحكم ففى مجلة المجتمع التى كانت تصدرها الحركة وضعت صورة الخمينى على غلاف أحد أعدادها فكان ذلك سببا فى ايقاف المجلة • كذلك تبنت الحركة بعض شعارات الثورة الايرانية كالتحدث عن العمـال والفلاحين باسم (المستضعفين) أما من الناحية النظرية فان الحـركة (١) ترفض العنف وتسمى نظامها بالاسلام الشورى الذى يقبل التعددية وربما كان تصنيفها مع الحركات الاسلامية المستنيرة يعود الى انفتاحها المعرفى واستخدام صيغ عصرية فى التعبير عن أفكارها •

وما أن تبلور الكيان التنظيمى لحزب النهضة حتى قبض على راشد الغنوشى فى سنة ١٩٨٠ بيد أن الحكومة مزالى التى كانت راغبة فى الحوار مع الاسلاميين أفرجت عنه وكان راشد الغنوشى قد تلقى دراسته الجامعية

---

(١) انظر برنامج حزب النهضة ـ السياسة الدولية عدد أكتوبر ١٩٨٧ •

الأولى فى مصر ثم واصل دراسة الفلسفة فى سوريا وعمل مدرسا لهذه المادة فى تونس نحو عشر سنوات قبل القاء القبض عليه وخلال عمله بالتدريس طاف الغنوشى بأقطار الخليج وايران والتقى بالزعيم السودانى حسن الترابى مؤسس حركة الاسلام السياسى فى السودان وعندما أفرجت حكومة مزالى عن الاسلاميين اعيد انتخاب الغنوشى رئيسا لمجلس الشورى وكانت اتصالات الاسلام السياسى بالحركات المماثلة فى الخارج وخاصة فى السودان مستمرة وأقترن ذلك أيضا ببعض المناورات التى لم تنجح فى ايجاد تحالف انتخابى بين المعارضة الدينية والأحزاب المدنية فى التجربة الانتخابية التى جرت سنة ١٩٨٩ (١) ٠

ويدور برنامج الحركة كما نشر فى سنة ١٩٨١ حول بعث الشخصية الاسلامية التونسية المتميزة بالدور القيادى فى أفريقيا وتنقية المفاهيم الاسلامية الحديثة من آثار التغريب كما تناول البرنامج بعض الأفكار الاجتماعية وتحدث عن العدالة فى توزيع الثروة حسب مصلحة الجماعة ٠ وهذا هو البرنامج الذى دعا بعض المحللين الى وصف حزب النهضة بالاستنارة وفى الحقيقة وجدت تيارات أخرى لم يكن لها أثر كبير فى حركة الاسلام السياسى التونسى مثل حركة الجهاد المتفرعة عن حزب التحرير الاسلامى ٠ كذلك فان انشقاق زميل الغنوشى فى مجلس الشورى وهو عبد الفتاح مورو لم يؤثر فى تفوق حزب النهضة وامتصاصه لجمهور المشتغلين بالاسلام السياسى ٠

ويعود انشقاق مورو الى عهد أزمة الخليج حينما لم يشترك مع حزب النهضة فى ميله الى العراق ٠ بيد أن العامل الرئيسى الذى شق حزب النهضة وأخرج منه عبد الفتاح مورو كان يتعلق بأسلوب العنف فعندما تعرضت احدى مراكز حزب التجمع الدستورى الحاكم للتدمير والاحراق سنة ١٩٩١ أحتج مورو على استخدام العنف الذى حظره برنامج الجماعة كما أظهر تفهما لمركز تونس فى العالم المعاصر كاحدى الأقطار السياحية المشهورة والتى يتعذر اتخاذ بعض القرارات بالنسبة لها مثل التعامل فى المشروبات الكحولية ، ولم يفد هذا الاعتدال فى اعتراف الدولة بأتباع

---

(١) فرانسوا بورجا : الاسلام السياسى فى شمال أفريقيا ٠ الفصل الخامس ٠

عبد الفتاح مورو ومن باب أولى أن تخفق محاولة الحوار بين زين الدين بن على فى أول عهده وبين حزب النهضة وزعيمه الغنوشى والذى أفرج عنه الرئيس الجديد ضمن اجراءات تحريرية أراد أن يبدأ بها عهده فبعد أن ظهرت نتائج الانتخابات النيابية فى أبريل ١٩٨٩ وحصل الاسلاميون فيها على ١٢٪ لم يتحمل بن على هذه النتيجة فأضطر الغنوشى الى مغادرة البلاد ٠ ومع ذلك لم يتركه بن على ينتقل بحرية فى الخارج فطلب من مصر عدم استضافته كما أوعز الى السلطات الفرنسية بحرمانه من الاقامة فى فرنسا فأستقر فى بريطانيا متنقلا من حين الى آخر بين كندا والولايات المتحدة حيث كان يلقى محاضرات فى الدين والفلسفة يمكن أن تروق للمفكرين العصريين ٠

لقد انتهت حركة الاسلام السياسى فى تونس ، بعد حـادث احـــراق أحد مقرات الحزب الحاكم الى الاصطدام مع السلطة ولو فى نطاق أضيق كثيرا من الجزائر وأدت هذه الحوادث الى تشريد بقايا أعضاء حزب النهضة أو اعتقالهم ٠ ولم تقتصر اجراءات القمع على التيار الدينى بل ان احزاب المعارضة المدنية التى سعى بن على على استمالتها وجدت فى المناخ العام السائد مالا يشجع على النشاط السياسى فقررت مقاطعة الانتخابات المحلية التى تكررت سنة ١٩٩١ ٠

الفصل الثالث والعشرون

علاقات تونس الخارجية

يمكن تتبع أصول السياسة الخارجية التونسية من خلال التصريحات التي صدرت عن الحبيب بورقيبة منذ عهد كفاحه ضد الحماية • فهو قد حدد مثلا شخصية تونس منذ سنة ١٩٣٧ بقوله أنها حلقة اتصال بين حضارتين : الحضارة الشرقية ترتكز على المشرق العربي والحضارة الغربية السائدة في غرب أوربا • وقد ظهرت أفكار مشابهة في ذلك الحين بين مفكري مصر ولبنان عرفت بالفكرة المتوسطية ومؤداها أن ثمت روابط حضارية تجمع بين شعوب البحر المتوسط سواء كانت تتحدث العربية أم تسكن الشاطئ الأوروبي • وأن هذه الروابط تميز عرب البحر المتوسط عن غيرهم من عرب البلاد الأخرى •

١ ــ العلاقات العربية :

وعندما استقلت تونس سنة ١٩٥٦ كان تيار القومية العربية في تصاعد وهي الفكرة التي لم يقتنع بها الحبيب بورقيبة باعتبارها نقطة انطلاق لوحدة سياسة تتمتع بالشعبية • ذلك أن استقلال تونس تعاصر مع اعداد للوحدة المصرية السورية ، ومع تأييد المشرق العربي ماديا ومعنويا لثورة الجزائر ، واختلطت حركة الوحدة العربية بالزعامة الناصرية ، ومن شأن ذلك كله أن يقلق الحبيب بورقيبة خاصة وأن عبد الناصر أبدى عطفا على حركة صالح بن يوسف المنشق على بورقيبة •

ومن جهة أخرى لم يكن بوسع الزعيم التونسي أن يتحدى كل هذه التيارات التي تتمتع بشعبية واسعة ، كما أن الأزمات في علاقات تونس المستقلة حديثا مع فرنسا تكررت : غارة الطيران الفرنسي على ساقية بن يوسف سنة ١٩٥٨ ، والاختلاف حول تصفية قاعدة بنزرت سنة ١٩٦١ مما كان يضطر بورقيبة الى التقارب من التيار العربي ، الا أن هذا التقارب اختير على مضض ، ولذلك رأى أن يوازن هذا التيار بحركة تجمع أضيق هي حركة المغرب الكبير التي اتخذت بعض الأشكال التنظيمية في سنة

١٩٥٨ (١) ودعا البعض فى هذه المناسبة الى أن تشمل الحركة ليبيا بالاضافة الى الأقطار الثلاثة التى خضعت للاستعمار الفرنسى وحسب مفهوم بورقيبة للمغرب الكبير فانه يعنى التضامن بين كيانات قائمة بذاتها وليست وحدة سياسية وفى اطار هذا التصور عقدت تونس اتفاقيتين فى بداية عهدها بالاستقلال ، احداهما فى يناير سنة ١٩٥٧ وهى اتفاقية حسن جوار مع ليبيا تضمنت تسهيلات للمرور والاقامة بين رعايا الدولتين • والثانية اتفاقية صداقة وتحالف لمدة عشرين سنة مع المملكة المغربية ••

على أن الاتجاه نحو ليبيا اتخذ فيما بعد طابعا آخر وهو فتح مجال للعمل أمام اليد العاملة التونسية حيث أن البلاد تشكو من بطالة مستديمة• وقد صارت ليبيا تمتص بعد كشف النفط عددا كبيرا من العمال التونسيين ، لذلك حينما تحولت ليبيا لفترة قصيرة الى التكتل مع مصر والسودان بادرت تونس بارسال بعثة فى أغسطس سنة ١٩٧٠ للتأكد من أن ذلك لن يؤثر على التسهيلات الممنوحة للعمال التونسيين •

على أن تصريحات بورقيبة عن السياسة الخارجية كانت تشير الى وجود اطارات تدور فيها السياسة الخارجية التونسية ففى ١٦ مايو سنة ١٩٥٧ قال انه يسعى لاقامة مغرب كبير بأجزائه الأربعة وأن لهذا المغرب شخصيته البارزة فى اطار عالم عربى ثم اسلامى ، ثم آسيوى أفريقى • وفى فبراير سنة ١٩٥٨ وافق بورقيبة على أن تشكل دول المغرب الثلاث التى كانت تابعة لفرنسا علاقة خاصة مع الدولة الاستعمارية السابقة فى مقابل التنازل عن السيادة الفرنسية على الجزائر ، ولابد أنه اختلف فى هذا التصور لمستقبل المغرب الكبير مع معظم الوطنيين المغاربة •

واذا تتبعنا علاقات تونس بالدول العربية نلاحظ أنها تميزت بعدم الاستقرار ، فكانت فى معظم الأوقات ترفض المشاركة فى أعمال الجامعة العربية بحجة أنها واقعة تحت سيطرة بعض الدول الأعضاء ونشأ التوتر غالبا عن الخلاف فى اتجاهات السياسة الخارجية • فبينما تبنت بعض الحكومات العربية سياسة معادية للغرب انتقد بورقيبة هذا الاتجاه • واذا ألقينا نظرة على العلاقات بين مصر وتونس منذ استقلال الأخيرة وحتى

---

(١) أنظر الفصل الختامى من هذا الكتاب عن العلاقات المغاربية •

وفاة جمال عبد الناصر نلاحظ أن السنوات التي انقطعت فيها العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أو جمدت خلالها تزيد على تلك التى قام فيها تمثيل دبلوماسى على مستوى السفراء • ففى أعقاب الانسحاب من الجامعة العربية تنقطع العلاقات بين البلدين نحو ثلاث سنوات ، ثم تعود وتتحسن أثناء الصراع مع الفرنسيين بخصوص قاعدة بنزرت • ولاتلبث أن تسوء من جديد حينما تتهم مصر بتشجيع مؤامرة قام بها بعض الضباط فى الجيش التونسى سنة ١٩٦٢ ، وفى العام التالى يطوى النسيان هذا الحادث مؤقتا ويشترك الرئيس المصرى فى احتفالات الجلاء عن بنزرت فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ وتعقب ذلك فترة من التعاون بين الحكومة التونسية وبين الجامعة العربية كما يتضح ذلك من اشتراك تونس فى مؤتمرى القمة العربيين اللذين انعقدا خلال عام ١٩٦٤ وفجأة انعكس الموقف بسبب تصريحات أدلى بها بورقيبة أثناء جولته فى الشرق الأوسط فى ربيع سنة ١٩٦٥ وتناول فيها قضية فلسطين وعبر عن آراء كانت تبدو مضادة للرأى العام العربى فى ذلك الوقت •

وقد تطور موقف بورقيبة من القضية على النحو التالى : ففى بداية الأمر شبه بورقيبة وضع اليهود فى فلسطين بالمستوطنين فى الجزائر• ومعنى ذلك أن مآلهم الى الزوال • ثم أخذ يعدل من نظرته ويطبق على قضية فلسطين سياسة المراحل ، تلك السياسة التى أتبعها هو فى تونس لمواجهة الاستعمار الفرنسى ووفق فيها لظروف خارجة عن تخطيطه كما رأينا • وقد لمح فى مؤتمر القمة العربى الأول بأن سياسة المراحل تشبه الخطة العسكرية بل قد تكون مفيدة لها ولاتتناقض مع الهدف النهائى ثم وضح نظريته بصورة أدق خلال جولته فى الشرق العربى حيث قال انه لا بأس من التفاهم مع الاسرائيليين مباشرة اذا كان هذا التفاهم سيؤدى الى كسب جزئى • فمثلا يمكن التفاوض على أساس انكماش اسرائيل فى الحدود التى رسمها تقسيم الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ على أن يستفاد من الأقاليم التى تسترد منها فى توطين اللاجئين • كما أن هذا العرض يمكن أن يحرج اسرائيل دوليا (١) •

---

(١) نشرت وزارة الاعلام التونسية هذا الرأى فى كتيب بعنوان الحبيب بورقيبه وقضية فلسطين •

أثار هذا التصريح فى حينه ضجة كبرى ، ومما زاد الرأى العام العربى سخطا أن حكومة تونس كانت احدى حكومات عربية ثلاث رفضت قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة ألمانيا الغربية التى اعترفت فى ذلك الوقت أيضا باسرائيل ، وخرجت ليبيا والمغرب بذلك عن قرار الجامعة العربية ، ويلاحظ أن الرد الرسمى الذى وجهه مؤتمر القمة العربى الثالث على تصريحات بورقيبة كان هو أن اسرائيل نفسها ترفض تلك المقترحات. وعلى كل حال فانه على المدى البعيد تبينت وجاهة أفكار بورقيبة .

ازدادت العلاقات بعد ذلك توترا بسبب رد الفعل العنيف الذى أحدثه موقف بورقيبة من مسألة اليمن . فبالرغم من أنه كان ينتقد النظام الأمامى وأعترف بالجمهورية بعد قيامها ، فانه عاد وسحب ذلك الاعتراف فى أوائل سنة ١٩٦٧ وانضم الى السعودية فى دعواها أمام مجلس الأمن بأن حكومة عبد الناصر تستخدم الغازات السامة فى حرب اليمن . وتبدلت الأحوال بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ واعتبر بورقيبة أن موافقة مصر على قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ دليل على اتفاق وجهتى النظر ازاء الوسائل التى تعالج بها مشكلة الشرق الأوسط ، ولكن رأيه فى الجامعة العربية لم يتغير بدليل هجوم جديد شنه عليها متهما اياها بالخضوع لهيمنة احدى دولها يعنى مصر ، وعلى العكس أدت حرب يونيو ١٩٦٧ الى أزمة بين سوريا وتونس ذلك لأن المظاهرات التى شهدتها البلاد كرد فعل على الهزيمة أتهم قادتها بالتبعية لحزب البعث ومن ثم قطعت العلاقات مع حكومة دمشق .

وكان موضوع تخطيط الحدود بين تونس والجزائر مايزال محل الخلاف . وترجع هذه المشكلة الى فبراير سنة ١٩٥٩ حينما طالبت الحكومة التونسية بقسم من الصحراء وقالت أن حدود تونس قد عينت شرقا وغربا ولكنها تركت دون تحديد من جهة الجنوب مع أن التونسيين هم الذين بنوا الحصون فى هذا القسم من الصحراء الواقع من الجنوب الى برج البوف وهم الذين تحملوا الأعباء المالية . وفى أثناء الصراع حول بنزرت أرسلت بعض الوحدات للتظاهر أمام الحصون الفرنسية فى تلك المنطقة مع العلم مقدما بأنها لن تفيد من الناحية العسكرية ، فأهابت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمسئولين فى تونس بأن يؤجلوا تسوية هذه القضية ريثما تحصل

الجزائر على الاستقلال ، غير أنها بقيت معلقة حتى يناير سنة ١٩٧٠ حينما أعترف بخط الحدود الذى كان قائما فى العهد الاستعمارى وذلك طبقا لوجهة النظر الجزائرية ، وتعهدت الجزائر بأن تمد بعض خطوط أنابيب البترول عبر الأراضى التونسية ٠ على أن هذا الاتفاق لم يكتمل بترسيم الحدود على الطبيعة وبقى ذلك معلقا الى أن أحدثت حركة الاسلام السياسى رد فعل عنيف لدى الحكومتين ٠ وفى اطار التعاون الوثيق فى المجال الأمنى لمواجهة هذا التيار تم الترسيم نهائيا فى فبراير ١٩٩٣ ٠

ويبدو أن الحبيب بورقيبة أراد أن يصحح نظرة الرأى العام العربى اليه ، خاصة وأنه أيد قيام حركة مقاومة فلسطينية ، وقال أن ذلك أجدى من مواجهة الدول العربية فى المشرق لاسرائيل فى حرب نظامية ٠ وبمناسبة وقوع الصراع فى الأردن بين الملك حسين وبين المنظمات الفلسطينية ، اتخذ بورقيبة لأول مرة موقفا نشطا فى أحدى القضايا العربية حين كلف الباهى الأدغم رئيس وزراء تونس بمسئولية اللجنة التى نيط بها تنفيذ قرارات مؤتمر القاهرة للتوفيق بين المقاومة الفلسطينية وبين ملك الأردن ٠ ومن المعروف أن تلك اللجنة لم تتمكن من أداء مهمتها ، ولعل أبرز نتائجها تتعلق بأوضاع تونس المحلية ، فقد أتاح غياب الباهى الأدغم فترة طويلة عن الأردن الفرصة لكى يتولى الهادى نويرة رئاسة الوزارة ويتطلع الى خلافة الرئاسة التى يبدو أن الأدغم فكر فيها أيضا ٠

ازداد التوتر بين ليبيا وتونس اذن كصورة من صور الحرب الباردة وكانت مغامرات القذافى تزيد الموقف اشتعالا ٠ فعندما استولت جماعة مسلحة على قفصة نسبت العملية الى تحريض من حكومة طرابلس وأتخذ القذافى من جموع العمال التونسيين العاملين فى ليبيا أداة ضغط فهو يلوح بطردهم فى حالة استمرار مضى الحكومة التونسية فى التحالف مع الغرب وسوف ينفذ هذا التهديد فى أواخر الثمانينات ٠

لقد وجدت تونس نفسها ودون تخطيط مسبق تدخل فى دائرة قضايا المشرق فكانت من بين الدول التى قطعت علاقاتها مع مصر أثر معاهدة السلام مع اسرائيل وطبقا لقررات مؤتمر بغداد ولكن دون أن تنضم الى مجموعة الدول العربية التى سميت بالصمود والتصدى ولعل هذا الموقف

السلبى كان أحد العوامل فى اختيار تونس مقرا لجامعة الدول العربية بدلا من القاهرة واعتبر هذا الاختيار باعثا للشعور بالكبرياء الوطنى سيما وأن أحد مواطنى تونس وهو الشاذلى القليبى انتخب أمينا عاما جديدا للجامعة العربية وأحتل المنصب الذى أستأثرت به مصر منذ تأسيس الجامعة وعلاوة على نقل المقر انتقلت قيادة منظمة التحرير الى تونس وجاء تحول هذه الأجهزة المختلفة الى العاصمة التونسية ليشكل مصدرا هاما من موارد السياحة التونسية ٠

أن حكومة تونس التى لم تول عناية كافية لتطوير قواتها المسلحة لم توفر الحماية المطلوبة لحياة القادة الفلسطينيين ففى احدى الليالى تمكنت مجموعة من الموساد الاسرائيلى من اختراق العاصمة والوصول الى مقر اقامة أبو جهاد الشخصية الثانية فى منظمة التحرير الفلسطينية وأستطاعت المجموعة اغتيال الرجل وبعض حراسه وعادت بسلام الى الساحل حيث وجدت الوسائل اللازمة لعودتها الى اسرائيل ٠

ويمكن تفسير السلبية التامة التى أتبعها زين الدين بن على ازاء أزمة الخليج برغبته فى البعد عن الانقسامات العربية ومن ثم الاحتفاظ بمقر جامعة الدول العربية داخل بلاده باعتبارها محايدة بين الأطراف العربية المتصارعة وهكذا كان الزعيم العربى الوحيد الذى امتنع عن الحضور فى مؤتمر القمة المنعقد بالقاهرة للنظر فى معالجة الأزمة اثر وقوعها ، ولم يفد هذا الحذر كما هو معروف فى ابقاء المقر الذى تقرر اعادته حسب الميثاق الى العاصمة المصرية ٠

وفى نفس الوقت الذى اقتربت فيه حكومة تونس من شئون المشرق، سويت الخلافات المعلقة مع الجزائر بين عامى ١٩٦٩ _ ١٩٧٠ وكانت العلاقات قد توترت بين تونس والجزائر بعد التجاء طاهر الزبيرى الى تونس سنة ١٩٦٧ عقب محاولته الانقلابية الفاشلة ٠

وعلى حين سويت الخلافات مع جيران الغرب ، ظهر على الجانب الشرقى تيار جديد معاكس للسياسة البورقيبية يتمثل فى حركة القذافى المعادية للغرب كما أن أفكار الرئيس التونسى تتعارض مع نظيره الليبى

فى مبادىء الوحدة العربية ، لذلك يصعب تفسير تلك الخطوة المسرحية التى أعلن عنها فى ١٢ يناير ١٩٧٤ فعلى أثر زيارة القذافى لتونس أعلن عن قيام اتحاد اندماجى بين البلدين يتولى رئاسة الدولة فيه الحبيب بورقيبة على أن يكون القذافى نائبا للرئيس • وبعد يومين فقط من هذا الاعلان أقيل محمد المصمودى وزير الخارجية كدليل على تراجع بورقيبة عن هذه الخطوة • والواقع أن فكرة الوحدة الاندماجية مع ليبيا لم تلق قبولا شعبيا فىتونس ، ربما لعدم الثقة بنوايا القذافى والذى يصعب تفسيره هو مسلك بورقيبة • فهل تم الاعلان دون أخذ موافقته على التفاصيل ، ولذلك سارع الى اقالة وزير خارجيته ، أم أنه تصرف لتحقيق مصلحة ذاتية عاجلة ؟ على أية حال فان هذه الخطوة ذهبت دون أن تترك أثرا وراح كل فريق يتهم الآخر بأنه قد عرقل مسيرة الاتحاد • ولاشك أن حكومة تونس أخذت تنظر بقلق الى تصاعد تسلح ليبيا من الاتحاد السوفييتى خاصة وأنها صارت محاطة من جهتين بدول صديقة للكتلة الشرقية ، بينما حافظ بورقيبة على مبدأ التقارب من الغرب • ولعل ذلك الموقف هو الذى أخرجه عن سياسته التقليدية التى كانت تعارض تقوية القوات المسلحة ، وأقبلت كل من الولايات المتحدة وفرنسا على تسليح تونس فى اطار امكاناتها المحدودة •

كانت تونس منذ العهد الرومانى وفى بعض المؤلفات العربية تعرف بأفريقيا ومن هذا المنطلق التاريخى نشطت حكومة تونس بعد استقلالها فى قارة أفريقيا جنوب الصحراء كما أسمى الحزب الحاكم احدى صحفه الرسمية باسم أفريقيا الفتاة • وقد تبنت تونس منذ البداية النظرية الواقعية القائلة بأن الدول الأفريقية الحديثة تلتزم بالتقسيمات التى وضعت فى العهد الاستعمارى تجنبا للمنازعات • وتمشيا مع هذه النظرية كانت أول قطر عربى يعترف بموريتانيا رغم ما أدى اليه ذلك من اساءة للعلاقات بين تونس والمملكة المغربية وانقسام فى حركة المغرب الكبير • ولما كان بورقيبة من المعجبين بالثقافة الفرنسية فقد دفعه ذلك الى توثيق العلاقات مع الأقطار الأفريقية الناطقة بالفرنسية وهو يرى فى هذه الأقطار مجالا لأظهار تفوق تونس باعتبارها تضم عددا أكبر من الكفاءات الادارية القادرة على العمل فى افريقيا الناطقة بالفرنسية ، وتتفق وجهة النظر هذه مع مبدأ الفرنكفونية الذى تبنته فرنسا وهو يستهدف استمرار ارتباط مجموعة الأقطار

الناطقة بالفرنسية مع الدولة الاستعمارية السابقة على أسس ثقافية بدلا من الأسس الاستعمارية القديمة ٠

٢ - تونس والغرب :

ظلت العلاقات مع فرنسا هى محور السياسة الخارجية التونسية لأكثر من عشر سنوات نظرا الى أن أنهاء الحماية فى ٢٠ مارس لم يعن زوال جميع الامتيازات السابقة فقد بقيت امتيازات واسعة فى القضاء والاقتصاد فضلا عن وجود قوات فرنسية متناثرة فى جميع أنحاء البلاد ٠ وبالنسبة للقضاء فقد تم توحيد جميع أنواعه من شرعى وأجنبى فى سلك واحد هو القضاء الوطنى وذلك فى يوليو سنة ١٩٥٧ ٠

أما الامتيازات الاقتصادية فقد تأثرت تأثرا مباشرا بسبب فتح الأراضى التونسية أمام جيش التحرير الجزائرى ٠ فقد أدى ذلك الى أن تقطع فرنسا معونتها المالية وبالتالى فسخ الاتحاد الجمركى القائم بين البلدين ٠ ونتج عن ذلك أيضا أن امتنعت الحكومة الفرنسية عن تقديم أى نوع من أنواع الأسلحة الى تونس بما فى ذلك الأسلحة اللازمة للشرطة ٠ وحينما توجهت تونس بطلب هذه الأسلحة الخفيفة الى بلجيكا وأجيبت الى طلبها قدمت فرنسا احتجاجا شديدا فامتنعت حكومة بروكسل عن توريد الأسلحة ارضاء لجارتها ٠ كذلك حجزت أسلحة مستوردة من ألمانيا الغربية فى وهران ٠

وبلغ هذا التوتر ذروته بسبب تتبع سلاح الطيران الفرنسى لجيش التحرير الجزائرى فوق الأراضى التونسية وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥٨ تعرض المدنيون فى ساقية سيدى يوسف التونسية لغارة واسعة النطاق سقط خلالها عديد من الضحايا وانقطعت العلاقات بين البلدين ٠ واتجه بورقيبة فى هذه المناسبة الى فكرة اقامة توازن فى علاقاته الخارجية بحيث لايعتمد على فرنسا اعتمادا كليا ، وبدل أن يقيم التوازن بين المعسكرين الشرقى والغربى وهو مايعرف بسياسة الحياد ، تصور أقامة هذا التوازن بين دول الغرب الكبرى نفسها ٠

ففى سبيل الحصول على السلاح لم يتجه الى الكتلة الشرقية بل طلب الى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تزويده ببعض الأسلحة الخفيفة

فاستجابت الدولتان لهذا الطلب ، وأحدث ذلك أزمة فى العلاقات بين دول حلف الأطلسى ، وبادرت الولايات المتحدة الى تبرير موقفها أمام فرنسا بأنه يهدف الى منع تونس من التحول الى استيراد الأسلحة من الكتلة الشرقية ، وبالتالى الى فقدان صديق معروف بحبه للغرب كما حدث فى بعض البلدان العربية الأخرى •

ولم تؤد هذه السياسة الى ماكان يبغيه بورقيبة ، فان الدول الغربية الكبرى لاتعرض علاقاتها للأزمات من أجل مشكلات تعتبرها ثانوية وهكذا اقتصرت الأسلحة التى أرسلتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة حسب تصريحهما على تلك التى تستعمل للمحافظة على الأمن الداخلى ، بل أن الولايات المتحدة ظلت تعتبر تونس منطقة نفوذ فرنسية فاعتمدت لها اعانات ضئيلة فى بداية الأمر استنادا الى أن فرنسا هى المسئولة عن تونس اقتصاديا ثم تأكد فشل هذه السياسة أثناء أزمة بنزرت حينما تضامنت الولايات المتحدة مع فرنسا •

ومما يذكر بهذه المناسبة أن الولايات المتحدة أيدت فى وقت ما فكرة قيام حلف دفاعى لغرب البحر المتوسط • تلك الفكرة التى راجت فى أوائل سنة ١٩٥٨ وكانت تبنى على أساس دخول دول المغرب الثلاث وأسبانيا وفرنسا فى حلف عسكرى تحت قيادة الأخيرة وفى مقابل ذلك تنال الجزائر استقلالها ، الا أن فرنسا اذ رحبت بالفكرة رفضت أن تقدم أية تنازلات فى مقابل تزعمها لهذا الحلف العسكرى الذى يشمل الحوض الغربى للمتوسط (١) •

تأثرت كل من تونس والمغرب بأحداث الثورة الجزائرية غير أن تأثر تونس كان أعظم شأنا وانعكست آثاره بصورة أوضح على العلاقات بينها وبين فرنسا ويرجع ذلك لعدة أسباب : ان معالم الحدود أقل وضوحا بين تونس والجزائر منها بين الجزائروالمغرب ، هذا اذا كانت ثمة معالم جغرافية واضحة أصلا تفصل بين الأقطار الثلاثة • أن تونس تقع بين الجزائر ودول المشرق العربى وتمر عبر أراضيها الامدادات التى تأتى معظمها من هذه

---

1. Le Monde 13-1-1958.

الأقطار ، وتمركز جبهة التحرير ، ثم الحكومة المؤقتة فى مدينة تونس ٠ وقد احتفظت جبهة التحرير الجزائرية بتشكيلات عسكرية ضخمة فى الأراضى التونسية مما أستدعى توقيع اتفاق بين الجبهة وبين الحكومة التونسية فى فبراير سنة ١٩٥٨ لتنظيم عمليات نقل المهمات الحربية الى الجزائر عبر تونس٠ فتعهدت جبهة التحرير باحترام سيادة تونس فلا تقوم بأعمال حربية فوق أراضيها وتبلغ الحرس الوطني التونسى عن الأسلحة التى تريد نقلها عبر أراضيه حتى يتولى بنفسه هذه المهمة ٠

وبسبب المشكلة الجزائرية انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين تونس وفرنسا أكثر من مرة وذلك خلافا لما كان يخطط له بورقيبة أصلا من اقامة علاقات طيبة بين البلدين بعد الاستقلال ٠ قد انقطعت أولا فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ بمناسبة حادث الطائرة ، وثانيا فى أعقاب الغارة الفرنسية على ساقية سيدى يوسف ٠

عجلت هذه الأحداث بمطالبة تونس تصفية القواعد الفرنسية ٠ وعند الاستقلال كان مايزال يرابط فى البلاد نحو ٢٥ ألف جندى فرنسى ومنذ سنة ١٩٥٧ وافقت فرنسا على اخلاء العاصمة وجمعت الجنود فى قواعد رئيسية وقد أصبح ظهور الجنود يثير أسوأ المشاعر عند المدنيين بعد حادث الساقية وتوسطت الولايات المتحدة وبريطانيا لدى فرنسا لكى تخلى القواعد المتبقية فى تونس وتجميع القوات الفرنسية فى بنزرت ومع أن الحكومة الفرنسية وافقت الا أن الجمعية الوطنية فى باريس رفضت الخطة فسقطت الحكومة وبقيت المسألة معلقة حتى تولى ديجول السلطة فأمكنه توقيع اتفاقية مع تونس فى ١٧ يوليو ١٩٥٨ نصت على الجلاء فى مدى أربعة أشهر عن القواعد الأربع التى تحتفظ بها فرنسا على أن ينظر فيما بعد فى مستقبل قاعدة بنزرت ٠

وتمشيا مع سياسة المراحل انتظر بورقيبة الانتهاء من تنفيذ الاتفاقية ثم سارع بالمطالبة بتسوية مسألة بنزرت وكان مستعدا لقبول فترة زمنية يتفق عليها لتحديد موعد للجلاء ولو بعد عدة سنوات ٠ ومن الحلول التى اقترحها أيضاادارة مشتركة للقاعدة بين تونس وحلف الأطلسى كما اقترح التساهل فى بنزرت مقابل تساهل فرنسا مع الجزائر ، ولكن فرنسا لم توافق على أى من تلك الاقتراحات ٠

قرر بورقيبة أن يتبع أسلوبا جديدا فى صيف سنة ١٩٦١ وذلك عن طريق اثـارة الاشتباكات لا بقصد اخراج الفرنسيين بالقوة فأفكاره تنبثق غالبا عن روح واقعية ، وانما استهدف من وراء هذه الاشتباكات اجتذاب الرأى العام الدولى وقد وفق فى بلوغ هذا الهدف والدليل على ذلك هو أنه لم يتردد فى أن يتورط فى نفس الوقت بمطالب اقليمية فى الصحراء وأن يوسع هذه المظاهرات الجماهيرية حتى تشمل ذلك القطاع الجنوبى من البلاد وانتهزت الحكومة التونسية فرصة مواتية لخلق الاشتباكات ٠ وقد تحققت هذه الفرصة حينما شرع الفرنسيون فى توسيع منشآت المطار فى أوائل يونيو ، وأدت الاشتباكات الى وقوع خسائر فادحة بين التونسيين قدرت بـ ٦٠٠ قتيل و١٥٠٠ جريح وبذلك صار هناك مايبرر دعوة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة الى جلسة استثنائية٠ وأصدرت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة توصية تدعو الفرنسيين الى التفاوض من أجل الجلاء (١) فى ١٩٦١/٨/٢٥ ، واستجابت الحكومة الفرنسية لرغبة الجمعية العامة فصرح الرئيس ديجول فى ٥ سبتمبر بأنه يقر بالسيادة التونسية على بنزرت ٠

ومع ماينطوى عليه التصريح من رغبة فى التمسك بالقاعدة العسكرية فان المفاوضات استؤنفت على التو وقدمت فرنسا عدة اقتراحات لاستمرار اشرافها على القاعدة ٠ من ذلك توليها شئون الصيانة وعودة القوات الفرنسية فى حالة الحرب أو حالة التوتر الدولى ، لكن الزمن تخطى مثل هذه الشروط التى فرضت على الدول العربية فى الثلاثينات ولم تنجح فرنسا فى تهديدها بسحب آلاف الموظفين والمدرسين الذين يعملون فى تونس ٠ ولابد أن يكون ديجول قد اقتنع بتغير الاستراتيجية العالمية ولم يعد يرى فى التمسك بالقاعدة ضرورة عسكرية لفرنسا خاصة بعد أن تقرر الاعتراف باستقلال الجزائر ، وقد أجلت المفاوضات بالفعل ريثما تتم تسوية القضية الجزائرية وصار الخلاف يدور فى هذه الحقبة حول المدة اللازمة لاتمام الجلاء ، وفى يوليو سنة ١٩٦٢ وافقت فرنسا على تحديد جدول زمنى للجلاء فى خلال ٢١ شهرا ٠ ثم اختصرت المدة فتم الجلاء فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ ٠

---

(١) الحبيب بورقيبه حياته وجهاده ، وزارة الاعلام التونسية ٠

ماكادت تسوى مشكلة القواعد العسكرية حتى انتقلت الحكومة التونسية الى « معركة استرجاع الأرض » والواقع أن عديدا من المستوطنين كانوا قد رحلوا عند اعلان الاستقلال فصدر قانون فى ٨ مايو سنة ١٩٥٧ يخول للدولة ملكية بعض هذه الأراضى ، وقد حرصت تونس على أبعاد المستوطنين عن مناطق الحدود القريبة من الجزائر فى سوق الأربعاء والكاف • وحتى سنة ١٩٦١ كانت الدولة قد استولت على ٢٢٥ ألف هكتار ، وحسب الخطة العشرية كان لابد من نقل جميع أراضى الاستيطان الى ملكية الدولة أو للمزارع التعاونية فى خلال خمس سنوات ، الا أن الأخذ بمبدأ التعويض عن الأملاك المصادرة حال دون تنفيذ ذلك • فكان لابد من صدور قانون خاص فى ٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ يقضى بحظر ملكية الأرض الزراعية على الأجانب ويحصرها فى ثلاث فئات : الدولة أو التعاونيات أو الأفراد من ذوى الجنسية التونسية • وقد انطبق هذا القانون على نحو ٥٦٥ ألف هكتار وشمل أملاك الكنسية •

وكنتيجة لتضاؤل المصالح الفرنسية أخذت الولايات المتحدة تحتل بالتدريج المركز الأول فى علاقات تونس الخارجية • فصارت تقدم القسط الأكبر من المساعدات الاقتصادية كما أن الحكومة التونسية وقفت منها موقفا يسوده التعاطف حتى بالنسبة لبعض القضايا التى لقيت فيها الولايات المتحدة معارضة شديدة من مختلف أنحاء العالم مثل حرب فيتنام ، فامتنعت الحكومة التونسية على الأقل عن النقد •

وقد حدث أن هددت تونس ابان أزماتها مع فرنسا سنة ١٩٥٨ باستيراد السلاح من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ولكن التلميح كان غاية فى الضعف • ومع ذلك فقد بادرت الولايات المتحدة الى منع مثل هذا التحول • وقد أعتبرت تونس فى بعض الأوقات من دول الحياد فدعيت الى مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز سنة ١٩٦١ كما اعترفت بالصين الشعبية فى أعقاب زيارة شواين لاى لشمال أفريقيا سنة ١٩٦٤ الا أن ذلك لم يمنع من انتقاد سياسة الصين فى بعض الحالات •

وخلاصة القول أن هذه المواقف لم تكن تنم عن الاتجاه العام لسياسة تونس الخارجية • ومع أن مبدأ الحياد وعدم الانحياز اتبع من الناحية

الشكلية ، وانضمت تونس الى مجموعة الدول غير المنحازة ، الا أن الخط السائد ظل هو الميل نحو الغرب سواء أكان ممثلا فى الولايات المتحدة أم فى دول غرب أوربا • وخلال السبعينات صدرت بين الفينة والأخرى تصريحات لمسئولين تونسيين بالرغبة فى اقامة تجمع اقتصادى ثقافى يشمل بعض أقطار غرب أوربا مع تونس ومن يرغب من دول غرب البحر المتوسط فى الالتحاق بهذا التجمع وتمشت هذه الخطة مع ما سمى بالحوار العربى الأوربى الذى نشط فى أعقاب حرب أكتوبر ، ورأت بعض الدول العربية أن تستفيد من هذا الحوار وتستثمر التعاطف النسبى الذى لقيته قضية فلسطين من دول غرب أوربا بالقياس الى الولايات المتحدة • ولم يثمر هذا الحوار بخلق نتائج اقتصادية ملموسة فبقيت الهيمنة الأمريكية تلف كلتا المجموعتين الأوربية والمغربية وأكتفى بانتساب دول شمال أفريقيا الى السوق الأوربية المشتركة •

الفصل الرابع والعشرون

القوى السياسية والاجتماعية في المملكة المغربية

١ ــ نفوذ القصر :

ظهر محمد الخامس في بداية عهد الاستقلال بمظهر الزعيم الوطني الذى شارك في الكفاح ضد الاستعمار • وفي أثناء المعركة الوطنية ضد فرنسا كثيرا ما دارت المطالب الوطنية حول اعطاء السلطان حقوقه التقليدية في ممارسة السلطة وعدم تعدى الحماية عليها ، ولذلك أعتبرت هذه الممارسة بعد الاستقلال مظهرا من مظاهر السيادة الوطنية • وهذا مايفسر لنا استئثار الملك بمختلف السلطات رغم ازدهار الحياة الحزبية • وقد كان من المفروض أن يسود نظام الملكية الدستورية طبقا لمطالب الوطنيين وتصريحات الملك نفسه أثناء المعركة ضد الاستعمار • غير أن محمد الخامس أكتفى باقامة جمعية استشارية واعدا الشعب بانشاء نظام نيابى حينما تتهيأ الظروف • والحجة التى استند اليها هى أن الدول النامية تحتاج أولا الى تطوير أجهزتها الادارية قبل أن تفكر في التطور السياسى • والمغرب بالذات كان يحتاج الى سلطة فعالة لما تعرض له الوطن من تمزق سياسى فضلا عن اختلاف التركيب الاجتماعى •

كذلك افتقد المغرب الخبرات اللازمة لتسيير الشئون العامة • ويرجع ذلك الى ثقل التركة التى خلفها الاستعمار الفرنسى • ففى آخر عهد الحماية كان هناك نحو ٨٠ ألف موظف أكثر من نصفهم فرنسيون • واتضحت مشكلة نقص الكفاءات في عدة (١) مجالات • ففى القضاء مثلا انسحب قضاة الصلح الفرنسيون الذين كانوا ينتشرون خاصة في المناطق الناطقة بالبربرية فاضطر المغرب الى استبقاء عدد منهم • ومن أسباب نقص القضاة المدربين هو ما درج عليه المغرب منذ زمن طويل من عدم الفصل بين السلطات القضائية والادارية • وكان انتزاع الاختصاصات

---

1. Zartman William : Morocco, Problems of new power.

القضائية من رجال الادارة هو من أهم مطالب الحركة الوطنية • فسارعت الحكومة المستقلة الى اجراء هذا الاصلاح والغاء آثار القضاء الخاص بالبربر، ولكنها أضطرت الى تنفيذ ذلك بالتدريج •

وفى عهد الحماية كان استئناف القضايا الهامة يتم فى فرنسا ، فتأسست بعد الاستقلال محكمة عليا فى الرباط للنظر فى القضايا المستأنفة، وعين أحد المغاربة رئيسا لها ، كما عين أحد المغاربة ممثلا للنيابة فيها ، الا أنه تعذر الاستغناء عن مستشارين فرنسيين يساعدون القضاة المغاربة • وقد قبل المغرب فى السنوات الأولى من الاستقلال عقد اتفاق قضائى مع فرنسا يبيح للمستوطنين تطبيق قانونهم المدنى فى حالة الخصومات التى تقع بينهم •

كذلك استبقى المغرب نحو ١٥٠٠ من ضباط الصف الفرنسيين ، ولو أنه بالنسبة للقوات المسلحة كان المغرب أفضل منه فى قطاعات أخرى ويرجع هذا النقص فى الكفاءات الى اهمال التعليم العصرى فى عهد الحماية • فلم تكن الميزانية المخصصة لتعليم الوطنيين تكفى لأكثر من ٥٠٪ من الأطفال فى سن التعليم • وعلى ذلك كان على المغرب أن يجابه مشكلتين فى آن واحد : مكافحة الأمية (١) وتعريب التعليم • ورغم أن حزب الاستقلال المتحمس للتعريب كان مشاركا فى الحكم فانه لم يستطع أن يدفع حركة التعريب بالسرعة التى كانت منتظرة منه •

وبسبب ندرة الخبرات أيضا لم يتمكن المغرب من استغلال موارده الطبيعية استغلالا مفيدا • فالمغرب هو ثانى أقطار العالم من حيث انتاج الفوسفات والثالث فى انتاج الكوبالت • وتشمل ثروته المعدنية الضخمة كذلك مناجم للحديد والمنجنيز •كما توجد امكانيات عظيمة لتوليد الطاقةالكهربائية• فكيف نفسر بعد ذلك انخفاض مستوى المعيشة بحيث لم يختلف المغرب عن بقية الدول الأفريقية ؟

أنه يسير على النظام الاقتصادى المتخلف ، أى يكتفى بتصدير تلك المواد الخام دون الاستفادة بتحويلها محليا ، ثم أن ٨٠٪ من السكان

---

1. La couture, Le Maroc à l'épreuve.

يعيشون على الزراعة أو هامش القطاع الزراعى • كما أن الاستثمارات اتجهت فى عهد الحماية الى مشروعات غير صناعية ولو أنها أفادت المغرب من حيث تجهيزه بأحدث وسائل العمران •

تسابقت رؤوس الأموال الأجنبية على المغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية • وعلى عكس تونس والجزائر لم يكن الرأسمال الفرنسى هو الوحيد الذى يستثمر فى البلاد ، بل وفدت أموال كثيرة من الولايات المتحدة وبريطانيا مستندة الى مبدأ المساواة فى الفرص الذى أقره مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ وأستمر العمل به طوال عهد الحماية • على أنه منذ أن بدأت الحركة الوطنية تتخذ أسلوب الكفاح المسلح شرعت رءوس الأموال تنسحب من البلاد •

حرص القصر منذ البداية على كسب ولاء الجيش وتقويته ، فعين الحسن قائدا عاما للجيش حتى من قبل أن تسند اليه ولاية العهد • وآثر الحسن استخدام الضباط والجنود المسرحين من جيش الاحتلال سواء أكان فرنسيا أم أسبانيا ، وقدر عدد هؤلاء بـ ٢٤ ألفا • وحاول فى نفس الوقت أن يمتص جزء من جيش التحرير الذى عمل مستقلا عن القصر ، ولم يخضع لأى حزب من الأحزاب التقليدية •

وقد قوبلت هذه المحاولة برد عنيف فى بعض المناطق • ففى تافيلالت بالجنوب الشرقى كان أويهى قد عين حاكما للواحة مكافأة له على نضاله فى المعركة ضد الاستعمار • ولم يلبث أن أعلن بعد الاستقلال أن المجاهدين لم يلقوا الجزاء المناسب • ثم تحول الى تحد صريح للسلطة ونسب اليه أنه اتصل بجهات أجنبية كما فسرت حركته بأنها تعبر عن سخط البربر الذين استاءوا من سيطرة حزب الاستقلال على الوزارة ذلك الحزب الذى يمثل عرب المدن • وشاهد ذلك أن العصيان لم يعلن بصراحة الا بعد استبعاد الحسن اليوسى البربرى الأصل من وزارة الداخلية وتعيين ادريس محمدى مكانه •

والواقع أنه لم تظهر حركة معارضة عامة باسم البربر ، فهؤلاء

أنفسهم لاتجمعهم لغة واحدة ، بل تنتشر بينهم ثلاث لغات ويتعذر التفاهم فيما بينهم • والأقرب الى الصواب هو أن الخلاف اجتماعى أكثر منه لغوى • يتضح ذلك من حركة المعارضة التى نشأت بمنطقة الريف فى الشمال • فقد تزعمها الدكتور عبد الكريم الخطيب القائد السابق لجيش التحرير • يساعده محجوب أحردان • أحد الزعماء المحليين • واستندت المعارضة الى عدة حجج • منها تمييز سكان المدن على أهل الأقاليم الزراعية فى المناصب الهامة ، ومنها اهمال الشمال الذى يعانى من فقر شديد حيث كانت الادارة الأسبانية تهمله أهمالا تاما • فلم ينشأ من بين أهله عدد كاف يصلح لتولى المناصب الادارية • ثم ندد الخطيب بابعاد جيش التحرير وضباطه عن المناصب العليا فى الجيش ، مع أن أبناءه هم المضحون الحقيقيون فى المعركة الوطنية • ومع ذلك فقد وصفت الحركة فى البداية بأنها بربرية عنصرية ثم خفف القصر من معاداته لها سنة ١٩٥٨ واعترف بها كحزب سياسى يعرف باسم الحركة الشعبية • أما عصيان تافيلالت فتم القضاء عليه قبل ذلك عسكريا •

تلقى الخدمة العسكرية تقديرا كبيرا فى المغرب الأقصى • وهذا مايفسر لنا انخراط عدد كبير من المغاربة فى الجيش الفرنسى والأسبانى • فلما حلت الحكومة الوطنية محل الحماية اهتمت بتدعيم الجيش ، كما ولت الضباط مناصب ادارية ، وهى تختلف بذلك اختلافا تاما عن تونس • أما الجزائر فقد اتخذت نفس أسلوب المغرب فى نطاق أضيق وفى خلال ست سنوات خرجت الادارة العسكرية المغربية ١٢٠٠ ضابط سواء من مدرسة عسكرية محلية أو من المدارس العسكرية الفرنسية • ونشير بهذه المناسبة الى أن المغرب ألغى النظام الأسبانى تماما ، وأعتبر النظام الفرنسى عاملا موحدا للجيش •

ولوحظ فى ذلك الوقت أن معظم الضباط الجدد هم من أبناء المدن الساحلية ولذلك لم يتأثروا بالنزعات القبلية • والسؤال الهام هو : هل تأثروا على العكس من ذلك بالمذاهب السياسية المنتشرة فى تلك المدن ؟ من الصعب الاجابة على ذلك فالعمل السياسى محظور فى الجيش كما هو الحال فى تونس حيث لم تنشأ فى الجيش خلايا للحزب الحاكم ، فمن باب أولى أن تمنع الأحزاب المغربية من ممارسة أى نشاط داخل الجيش •

وقد أستخدم القصر الجيش فى قمع حركة العصيان فى تافيلالت • والأهم من ذلك استخدم لكبت المظاهرات العنيفة التى قامت فى الدار البيضاء ورفعت شعارات يسارية ضد القصر • وقد يدل هذا الاستخدام فى مرحلة على ولاء الجيش للقصر ، ولكنه قد يؤدى فى مرحلة أخرى الى اشتغال الجيش بالسياسة ومن ثم احتمالات لجوء بعض العناصر الى محاولات انقلابية كما سيحدث فى عام ١٩٧١ •

صار الجيش اذن الأداة الرئيسية التى تعتمد عليها الملكية غير أن القصر شعر بالحاجة الى قواعد أخرى معنوية يثبت بها نفوذه ، وكان هذا النفوذ فى الماضى يستمد من الزعامة الروحية ، وبانتشار الثقافة العصرية فقدت هذه الزعامة شيئا من هيبتها • ومن القواعد الجديدة التى استنها القصر تعيين ولى للعهد بعد أن كان علماء جامع القرويين هم الذين يبايعون السلطان من بين أفراد الأسرة الحاكمة دون أن يكون بالضرورة الابن الأكبر للسلطان المتوفى • هكذا عين محمد الخامس ابنه الحسن وليا للعهد فى سنة ١٩٥٧ وعندما وضع الدستور (١) الأول سنة ١٩٦٢ حصر وراثة العرش فى الابن الأكبر •

وفى أثناء النضال ضد الاستعمار وافق محمد الخامس على نظام الملكية الدستورية ، وظل يعد بعد الاستقلال باصدار دستور ، لكنه رأى أن يتحقق ذلك على مراحل ، فاكتفى فى بداية الأمر بمجلس استشارى عينه بنفسه وعمل على أن يكون ممثلا لمختلف الاتجاهات السياسية والبيئات الاجتماعية • فلما أحس باشتداد المعارضة أصدر فى سنة ١٩٥٨ ميثاقا ملكيا حدد فيه خطوات السير الى الديمقراطية على النحو التالى :

« ان السيادة تخص شخص الملك ، وان مراكش مملكة دستورية باسم المملكة المغربية ، وان الوزراء مسئولون أمام الملك • وسوف يتم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية مع اعلان الحريات الكاملة • وتقوم مجالس قروية فى الأرياف وأخرى بلدية فى المدن على أساس مدنى حديث وليس أساس قبلى • وستتمتع الجمعية الاستشارية بحق

---

1. Landau : Hassan II King of Morrocco.

المناقشة والتصويت على الميزانية وسيتم انتخاب أعضائها من بين أعضاء المجالس البلدية والمحلية • وبعد ذلك يصدر الدستور وتظهر أول جمعية برلمانية وطنية تنتخب بالاقتراع العام » •

ويتضح من ذلك أن حجة القصر فى تأجيل الدستور هى أن المجتمع المغربى لم يتهيأ بعد لممارسة الحقوق السياسية الكاملة • وبناء عليه تم تنفيذ الخطوات المعلنة ببطء • ففى مايو سنة ١٩٦٠ شرع فى انتخاب المجالس القروية • وللمرة الأولى يشترك أهل الأرياف فى المغرب فى انتخابات عامة • أما المدن الكبرى كالرباط والدار البيضاء فقد سبقت الى معرفة المجالس البلدية واكتسبت هذه المجالس نفوذا كبيرا منذ أواخر عهد الحماية •

وخاضت الأحزاب السياسية انتخابات المجالس القروية حيث اعتبرتها مجالا لاختبار قوتها وحاول بعض المعلقين اعطاء تقديرات لمركز كل حزب من الأحزاب السياسية فى هذه المجالس • فقدر أنصار حزب الاستقلال بـ ٤٠٠٠ وأنصار حزب الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية بـ ٢٣٠٠ بينما حازت الحركة الشعبية ٧٠٠ مقعد ، ونال حزب الشورى والاستقلال الذى صار يعرف باسم الحزب الديمقراطى الدستورى ٣٠٠ مقعد • ولو كانت هذه الانتماءات الحزبية تعبر عن حقيقة اتجاهات الرأى العام لقلنا أن المجتمع المغربى تطور سياسيا وأن الاتجاهات العصرية والتقدمية تحتل مكانا بارزا فى هذا المجتمع • ولكن الواقع هو أن المرشحين لم يعوا هذه الانتماءات الحزبية ، فـ ٧٠٪ أميون ، ٢٥٪ لم يتلقوا سوى تعليم أولى فى الكتاتيب • ولذا صاروا أداة طيعة فى يد الادارة ، وتبين أن صلاتهم بالأحزاب شكلية محضة • وفضلا عن ذلك فان المجالس القروية نفسها لم تتمتع بصلاحيات هامة • وقد نزعت منها سلطة تحصيل الضرائب المحلية كما ألغيت الضرائب القديمة التى كانت مفروضة على المزارعين وهى ضريبة (الترتيب) والتى كان من الممكن أن تزود هذه المجالس بموارد خاصة •

وللمجالس القروية حسب قانون انشائها حق مناقشة المسائل الاقتصادية الخاصة بالاقليم ، ولها أن تصدر التوصيات ويجب مصادقة

حاكم الاقليم عليها حتى تصبح نافـذة • ويجوز لوزير الداخلية حل تلك المجالس أو ابطال قراراتها • اذن هذه الخطوة الأولى فى السير نحـو الديمقراطية قليلة الجدوى •

وعلى المستوى الأعلى استغل القصر صراع الأحزاب وشدد منقبضته على السلطة التنفيذية ففى مايو سـنة ١٩٦٠ عين الحسن نائبا لرئيس الوزراء بينما احتفظ الملك بمنصب رئيس الوزراء • وفى نفس الوقت عين محمد الخامس لجنة للنظر فى صياغة الدستور • وكان هـذا الاجـراء فى حد ذاته مخالفا لأمانى العناصر التقدمية التى ألحت على ضرورة انتخاب جمعية تأسيسية يناط بها وضع دستور • وقبل أن تتقدم أعمال اللجنـة توفى الملك فاتبع الحسن أسلوبا أكثر تصلبا فى وضع الدستور اذ استدعى فقيهين فرنسيين واعتمد عليهما أساسا فى صياغة أول دستور مغربى ، ثم طرح هذا الدستور للاستفتاء فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومع أن الاتحـاد الوطنى للقوى الشعبية أصـدر الأمر بمقاطعـة الاستفتاء ، فقد صوت نحـو ٣ر٩ مليون (١) ووافق ٨٠٪ على المشروع •

وبمقتضى الدستور الجديد يكون الوزراء مسئولين بصفة فردية أمام الملك • وتتكون السلطة التشريعية مـن مجلسين : مجلس نواب منتخـب بالاقتراع العام المباشر ، وهو مطلق للرجال والنساء • ومجلس أعيـان ينتخب بوساطة المجالس البلدية والأقليمية • وللملك أن يقترح القوانيـن كما أن له حق حل البرلمان • وحسب المادة ٣٥ يجوز للملك اعلان حـالة الطوارىء وايقاف العمل بهذه الاجراءات (حماية للدستور) • وسيستخدم الملك هذه المادة لتعطيل الحياة السياسية بصفة عامة عندما تنشب مظاهرات الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ •

ومما يلفت النظر أن الدستور حـدد شخصية المغرب فجعـل للصفة الاسلامية الأولوية وتليها الصـفة العربية • ثم يليها الانتماء الى المغرب الكبير وأفريقيا •

---

(١) أنظر نص هذا الدستور فى مجموعة الوثائق التى تصدرها فرنسا عن شمال أفريقيا •

وعند متابعة الحياة السياسية فى ظل حكم الحسن يلاحظ أنه كان أكثر نزوعا الى الحكم الشخصى من والده بالرغم من أن محمد الخـــامس نشأ فى بيئة تقليدية ، بينما أن الحسن درس القانون فى فرنسا • وربمـــا يرجع ذلك الى أن الحسن مارس السلطة بالفعل قبل توليه الملك فصار من العسير عليه الاكتفاء بدور ملك رمزى • ثم أن هـــذا النـوع من الملكيـة غير مألوف فى البلاد النامية • وقد يكون السبب فى ذلك هــو انتشـــار نظام حكم الفرد فى معظم البلاد النامية • فلماذا لا يأخذ الملك لنفســه ما لرؤساء هذه الجمهوريات من سلطات ؟

يلاحظ اذن أن دستور سـنة ١٩٦٢ لم يرق الى نظام الملكية الدستورية التى تحقق الديمقراطية السياسية بصورة فعالة • وستؤكد الانتخابـات البرلمانية الأولى نفوذ القصر وسيطرته على البرلمان • ومع ذلك لم يتحمـل الملك استمرار المعارضة فانتهز فرصة المظاهرات الضخمة التى قامت فى الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ وأوقف الحيـاة النيابية لمدة خمس سنوات • وحينما فكر فى اعادة العمل بالنظام الدستورى قرر وضع دستور جديـد يعدفى بعض مواده أكثر محافظة من الدستور السابق ، فهو مثلا يلغـى مبدأ الاقتراع المباشر فتتكون الهيئة التشريعية من مجلس واحـد عـدد أعضائه ٢٤٠ وتقوم الهيئات المهنية واتحاد الغرف الزراعية والتجاريـة وممثلوا النقابات بانتخاب ١٥٠ عضوا بينما يتم انتخاب الـ ٩٠ الآخرين بواسطة أفراد الشعب على درجتين ، ونص الدستور الجديد أيضا علـى حق الملك فى حل البرلمان كما دعم نفوذه فى الأسرة المالكة فهو الذى يختار وريثه دون أن يتقيد بالابن الأكبر • كما يعين معظم أعضاء مجلس الوصاية• وقد طرح الدستور للاستفتاء فقرر الحزبان الكبيران وهما : الاســـتقلال والاتحاد الوطنى للقوى الشعبية مقاطعته • ورغم ذلك فقد زعمت الحكومة أن الموافقة عليه تمت بأغلبية ٩٨٫٥٪ وبناء عليه صدر الدستور فى يوليـــو سنة ١٩٧٠ • وعند اجراء الانتخابات فى ظل هذا الدستور فاز المستقلـون بالأغلبية ، ولم يجد الملك فى الحزب السلطوى الأداة الصالحـة لمواجهـة المعارضـــة •

ذلك أن الحزبين الرئيسيين ظلا يقاومان اغراءات المشاركة فى السلطة• واعتقد الحسن الثانى انه من الممكن مجابهتهما بانشاء حزب سياسى يكون

مجرد واجهة للقصر ، وهكذا تأسس حزب الدفاع عن الدستور ، ثم تبين عدم جدواه ، فليس له جذور تاريخية تشبه حزب الاستقلال ، أو قواعد اجتماعية تشبه الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ، فاندثر دون أن يشعر به أحد ·

وفى ظل العجز الذى بدا على أحزاب المعارضة واختراق القصر لهذه الأحزاب لم يعد هناك مجال للتغيير سوى عن طريق انقلابات عسكرية مماثلة لما حدث فى مصر أو العراق غير أن وضع الجيش فى المغرب كان مختلفا اذ أن الموالين من الضباط كانوا يمثلون الغالبية العظمى فى القوات المسلحة ·

وقعت المحاولة الانقلابية الأولى فى يوليو سنة ١٩٧١ اذ هاجمت فرقة من الكلية العسكرية قصر الصخيرات بقيادة (جنرال مذبوح) بينما كان الملك يحتفل بعيد ميلاده فى ذلك اليوم · ومع أن الفرقة اقتحمت القصر لكن الحرس الملكى تمكن بعد استدعاء قوات موالية على عجل من السيطرة على الموقف وكان الانقلابيون قد استولوا على الاذاعة لعدة ساعات وأعلنوا من خلالها قيام الجمهورية المغربية ·

كان رد الفعل على هذه المحاولة هو مزيد من الكبت والاعتماد على الشخصية البوليسية الجنرال أوفقير فى تدعيم حكم القصر وقد تبع هذا الحادث اجراء محاكمات واعتقالات واسعة لآلاف الأفراد ، مما دفع بعض الضباط فى التفكير فى وسيلة أخرى للتخلص من الملك ، فكان الهجوم على طائرته فى أغسطس ١٩٧٢ وقد نجا الملك بأعجوبة رغم أصابة الطائرة (١) ، واشتبه فى أن يكون أوفقير من المشتركين فى المؤامرة ، فلقى مصيره على أيدى الذين طالما أرتكب الجرائم لحسابهم ·

دفعت هذه الأحداث الملك الى محاولة تغيير أسلوبه ، فعاد يدعو المعارضة الى الاشتراك فى الحكم ، محاولا اجتذابها بتعديل الدستور

---

(١) يعتقد بعض المغاربة أن نجاة الملك فى هذا الحادث تعود الى ما يتمتع به من شخصية دينية باعتباره من نسل النبى ويروون عن ذلك نجاته فى الحادث على شكل أسطورة كما حدثنى عنه عبد الحميد البنانى سفير المغرب بقطر سنة ١٩٧٨ المؤلف· كما أكد الملك اقتناعه بمبدأ البركة · الحسن الثانى · ذاكرة ملك · صفحة ٩٥ ·

ليكون أقرب الى الروح الديمقراطية ، وبناء عليه صدر دستور جديد فى ربيع ١٩٧٢ · الا أن ذلك لم يثن المعارضة عن موقفها ، فعاد الحسن مرة أخرى يتخذ مواقف متصلبة · فيحل اتحاد الطلبة ويتوسع فى الاعتقالات، وخاصة بالنسبة لليساريين · واذا كانت البلاد قد شهدت فى السبعينات حالة من الهدوء ، فان ذلك راجع الى اتخاذ اجراءات ذات طابع قومى نجح الملك بواسطتها فعلا فى تحويل الأنظار عن الصراع الداخلى · من هذه الاجراءات توزيع الأملاك الكبيرة ومعظمها لمستوطنين الفرنسيين سابقا على الفلاحين ، وقد ترتب على ذلك اصطدام مع فرنسا بشأن التعويض · ومنها ارسال قوات مغربية فى فبراير ١٩٧٣ الى الجولان أدت دورها بكفاءة أثناء حرب أكتوبر ، وخلال تلك الحرب أضاف بعض الكتائب الى الجبهة المصرية ·

وتعتبر قضية الصحراء المغربية هى المدور الذى دارت حوله شعبية الملك اذ استقطب عدد كبير من المعارضين فى السنوات الأولى التى أقترنت بضم الصحراء الأسبانية السابقة الى الوطن الأم كما يقول المغاربة (١) · وهكذا أستطاع الملك امتصاص عناصر معارضة بادخال بعض أعضائها الى التشكيلة الوزارية سنة ١٩٧٦ · وتصور المعارضون امكانية تحقيق نتائج أفضل فى الانتخابات نتيجة مشاركتهم فى السلطة ·

وطبقا لدستور ١٩٧٢ جرت الانتخابات على مراحل : مستوى البلديات والأقاليم والانتخابات المهنية وقد حصل الموالون للقصر والمستقلون على أكثر من ٦٠٪ بين ١٩٧٦ و١٩٧٧ ولم يتحسن وضع الأحزاب السياسية المعارضة عندما تلت الانتخابات النيابية فى ظل وزارة اشترك فيها محمد بوستة عن حزب الاستقلال وبوعبيد عن الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فمن ٢٦٤ مقعدا لمجلس النواب أحتفظ المستقلون والموالون بـ ١٤١ ·

لقد لعبت الحركة النقابية والهزات الاجتماعية دورا أكبر فى تحدى سلطة الملك ، بينما كانت الأحزاب السياسية تناور من أجل الحكم قام عمال الدار البيضاء فى سنة ١٩٨١ باضطرابات عنيفة استخدمت فيها القوة من الطرفين ونتج عنها مقتل ٦٦ شخصا ونسبت هذه الأضطرابات الى

---

1. Hassan II : Le Défit, Paris, 1976.

الحزب اليسارى العتيق الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فسجن زعيمه وعطلت صحف اليسار وأجلت الانتخابات الى سنة ١٩٨٤ بل عدل الدستور بحيث صار تجديد البرلمان كل ٦ سنوات بدل من ٤ سنوات · وعند الغاء الدعم للسلع الغذائية وفى ظل حكومة يرأسها أحد المستقلين محمد كريم عمرانى تجددت حركة الاحتجاج العمالية وسقط فى هذه المرة عدد أكبر من الضحايا ١١٠ من القتلى و١٨٠٠ معتقل ·

صار للمغرب سجل سيىء اثر هذه الأحداث أمام اللجان الدولية المهتمة بحقوق الانسان وظهرت بعض المؤلفات الفرنسية التى انتقدت أسلوب الحكم المغربى مثل كتاب جيل بيرو بعنوان صديقى الملك · ولعل هذه المؤثرات الخارجية بالاضافة الى رفض قسم كبير من الرأى العام المغربى لموقف الملك من حرب الخليج وارساله قوات رمزية ضد العراق هو مادفعه الى اعادة النظر فى تعطيل الحياة الدستورية تلافيا لتجدد الاضطرابات التى اجتاحت بعض مدن المغرب أثناء أزمة الخليج، على أنه فى العام التالى ١٩٩٢ طرح دستورا جديدا على الاستفتاء هو الرابع من نوعه خلال ثلاثين سنة وتضمن الدستور الجديد بعض المواد التى تخفف من السلطات المطلقة الممنوحة للقصر فالمجلس المنتخب حق اقتراح القوانين واذا لم يوافق الملك على تشريع ما يرد الى المجلس لاعادة النظر ولكن للملك أن يرفضه اذا أصر المجلس على موقفه ، فالاصلاح هنا شكلى يبيح لمجلس النواب فرصة ثانية للنظر فى القوانين · وفى حالة اختلاف المجلس التشريعى مع الوزارة لايلزم حل المجلس · وعند تنصيب وزارة جديدة تتقدم ببرنامجها الى المجلس ولابد أن تحوز ثقة أغلبيته حتى تتم مصادقة الملك على التشكيل ·

وقد أعتبر كل من حزبى الاستقلال والاتحاد الوطنى أن هذه الاصلاحات الدستورية غير كافية ودعيا الى مقاطعة الاستفتاء · غير أن بيان الداخلية زعم أن ٩٧٪ ممن لهم حق الاقتراع شاركوا فى التصويت وأن الموافقة تمت بنسبة ٩٩٪ ·

ومما هو جديد بالملاحظة أن الاستفتاء سرى فى هذه المرة على اقليم الصحراء مما أعطى للأستفتاء دلالة سياسية هامة وأستخدم الملك ذلك لتجاهل أحزاب المعارضة ·

٢ ـ الأحزاب السياسية :

أشرنا الى أن القصر شـجع النشاط الحزبى لكى يتخذ من تنافس الأحزاب نوعا من التوازن فى القوى حتى يستطيع أن يسيطر عليها فى النهاية ٠

وقد حاول محمد الخامس أن يبتعد عن الصراعات الحزبية مكتفيـا بقوى اجتماعية أخـرى التصق بها النظـام الملكى وهى الأسر الكبيرة التقليدية ٠ ولاشك أن الحسن اعتمد كذلك على تلك القوى الاجتمـاعية حينما غير أسلوب أبيه فدخل كطرف فى صراع الأحزاب وحاول أن يضرب بعضها بالبعض الآخر ٠ ولاتمثل الأحزاب السياسية فى المغرب مصـالح طبقية فى جميع الأحوال ٠ واذا تأملنا فى نشأة الأحزاب وتفرعها نـلاحظ أن التكوين الثقافى لعب دورا هاما فى تكتل هذه الهيئات السياسية ٠ فعلال الفاسى يمثل المتشبعين بالثقافة العربية الاسلامية ، بينمـا مثل محمد الحسن الوزانى أبناء البرجوازية الذين تشبعوا بالثقافة الفرنسية ٠ كذلك يمكن القول أن الفروق الاجتماعية بين حياة أهل الأرياف والمدن لعبت دورا فى تكوين الأحزاب فبينما انتشر الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية بين المثقفين والعمال الذين يتمركزون فى المدن الكبرى ، أعتمدت الحركة الشعبية على سـكان الأريـاف ٠

وفى عهد النضال ضد الاستعمار كانت الخلافات الطبقية والقضايا الاجتماعية تتوارى خلف القضية الوطنـية الكبـرى ، ولكن صـار من المستحيل تجاهل هذه القضايا بعد الاستقلال ، ومن ثم اتخذت الصراعات الحزبية طابعا اجتماعيا جديدا ٠ وحدث انشقاق بسبب ذلك فى صـفوف حزب الاستقلال فقد كان الحزب يعتمد على أبناء الطبقة الوسطى مـن تجار وموظفين فى المدن كما يضم أيضا الملاك الزراعيين ولاسيما أصحاب الملكيات المتوسطة ٠ وهو ينتشـر فى بيئـات أكثر تنوعا بصفة عـامة ٠ أما الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فينتشر بين العمال والمثقفين ٠ وهؤلاء لايوجدون الا فى المدن الكبرى والمتوسطة وفى بعض الحالات دخلت عوامل اقليمية محضة فى تكوين الأحزاب ٠ فقد حدث أن انضم تجار منطقة السوس

الى الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ، لمجرد أنهم يتنافسون مع تجار فاس أنصار حزب الاستقلال (١) ٠

وقبل أن نعرض بشىء من التفصيل لبرامج الأحزاب الرئيسية نشير الى التقلبات السياسية التى مرت بها هذه الأحزاب ٠ ففى بداية الأمر حاول حزب الاستقلال أن يجعل من نفسه المعبر الوحيد عن الوطنية المغربية على أساس ارتباطه السابق بالقصر ٠ وقد احتل بالفعل معظم المناصب الوزارية فى وزارة البكاى المحايد الذى كلف بالرياسة فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ فمنح الحزب تسعة مقاعد وزارية مقابل ستة لحزب الشورى والاستقلال ٠ وكان حزب الاستقلال يتخذ من كل مناسبة تبرز فيها السياسة الاستعمارية الفرنسية فرصة للدعوة الى التشدد ٠ فهو يطالب بمزيد من التأييد للثورة الجزائرية ، وبالعمل على استرجاع الجيوب الأسبانية وضم موريتانيا ٠ كما وجه نقده للتهاون ازاء العدوان الفرنسى على قرية الساقية التونسية وحمل على الحكومة لتلكئها فى الانضمام الى الجامعة العربية ٠

ولكى يقابل القصر هذا التيار المتصاعد من المعارضة رأى أن يحمل حزب الاستقلال مسئولية الحكم ، ربما بقصد وضعه موضع الاختبار ٠ فكلف أحمد بلا فريج أمين عام الحزب بتشكيل حكومة جديدة يسيطر عليها حزب الاستقلال فى مايو سنة ١٩٥٨ ٠

تصادف تكوين الحكومة الجديدة مع وقوع أزمة اقتصادية وتسريح عدد من العمال مما أثار اضرابات عنيفة ، وقد كانت هذه الأحداث مناسبة لابراز الخلافات التى كانت تقسم الحزب منذ مدة الى فرعين : فرع يسارى يتزعمه مهدى بن بركة ، وهو أستاذ للرياضة اشتغل بالسياسة ثم اختير لرئاسة الجمعية الاستشارية التى تكونت على أثر الاستقلال ٠ وفرع يمينى يتزعمه الفاسى ٠ وكان هذا الخلاف معروفا من خلال المقالات التى يكتبها بن بركة فى جريدة العلم الناطقة باسم الحزب ٠ ونادى حينذاك بالاشتراكية الديمقراطية ، ثم اضطر بعد ذلك الى استخدام تعبير الملكية الدستورية حتى يتجنب الصدام مع القصر أو قيادة الحزب اليمينية ٠

بذل علال الفاسى ما استطاع لمنع الانشقاق بين فرعى الحزب ، واقترح

---

1. Moore, Politics in north Africa.

ادخال ابن بركة فى وزارة بلا فريج ، غير أن مشكلة العمال جاءت فوسعت هوة الخلاف بين الفريقين ، ودلل بن بركة على ميول يسارية أكثر وضوحا حينما قام بزيارة للصين الشعبية ، وحاول القصر أن يلتقى مع اليساريين فى منتصف الطريق ، وذلك بأن عهد الى عبد الله (١) بن ابراهيم بتأليف حكومة أخرى فى ديسمبر ، وكان معروفا بميوله اليسارية « المعتدلة » والحق أن الملك أدخل كثيرا من أنصاره الشخصيين فى تلك الحكومة ٠ وعطل جريدة التحرير الناطقة باسم اليساريين ، مما أضطر بن ابراهيم الى الاستقالة بعد قليل ، وتمت القطيعة بين الفرعين وأعلن عن انفصال جماعة اليساريين تحت زعامة بن بركة فى يناير سنة ١٩٥٩ وسميت الجماعة الجديدة بالاتحاد الوطنى لحزب الاستقلال ، ثم رؤى أن تقطع كل صلاتها بالحزب العتيق اذ أختارت أسما جديدا هو «الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية»٠ وسوف يتغير هذا الاسم فى السبعينات الى الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية ٠

فتح الباب لصراع حزبى جديد بعد هذا الانشقاق ٠ فتنافس الحزبان على النفوذ لدى النقابات العمالية ٠ ورغم أن الاتحاد الوطنى قرر مقاطعة الاستفتاء على الدستور فانه خاض المعركة البرلمانية الأولى ربما ليختبر قوته فى مواجهة حزب الاستقلال وقد أسفرت الانتخابات عن توزيع المقاعد على النحو التالى : ٤١ مقعدا لحزب الاستقلال ، ٢٨ للاتحاد الوطنى ٠ أما باقى المقاعد وعددها ٧٦ فقد فاز بها مستقلون يناصرون القصر مباشرة ، وبذا صار من المتعذر على أى من الحزبين الكبيرين أن يشكل حكومة أو أن يؤثر فى مجريات الحكم اذ أن مجموع مقاعدهما لو ائتلفا لايشكل أغلبية المجلس ٠ وقد انتهز أحد الزعماء الموالين للقصر هذه الفرصة ليجمع حوله النواب المستقلين فى اطار حزب سياسى جديد أسماه «حزب الدفاع عن المؤسسات الدستورية » وهو حزب بلا برنامج أو أصول عقائدية ، ويختلف بذلك عن الحزبين الآخرين اللذين شكلا معا جبهة معارضة ، ذلك أن حزب الاستقلال أخذ يشعر بالندم على أنه سمح لنفسه أن يكون أداة فى يد القصر ٠ وقد تبين له أن الطرف الأخير هو الذى استفاد منه وليس العكس ، لذا اتفق

---

1. Ashford, Politics change in Morocco.

مع الاتحاد الوطنى على الطعن فى نزاهة الانتخابات ، ولكنه ظل متمسكا بمبدأ الملكية الدستورية ٠

على أن وجود حزب الاستقلال فى صفوف المعارضة أفقده كثيرا من ميزاته ٠ فقد كان يكسب الأنصار عن طريق اثارة المشاعر الوطنية والدينية ٠ وبمضى الوقت تلاشت دعوى المغرب الكبير واعترفت المملكة بموريتانيا والحدود الجزائرية ، ففقد الحزب كثيرا من مبررات وجوده ٠ أما المشاعر الدينية فقد امتصها القصر لحسابه بالتحمس لمنظمة المؤتمر الاسلامى والتذكير دائما بالزعامة الروحية للملك ٠

وعلى خلاف ماحدث فى سنة ١٩٦٢ وقف حزب الاستقلال موقف المعارضة من دستور سنة ١٩٧٠ وأمر بمقاطعة الانتخابات ٠ أما الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فقد أخذ نجمه يتصاعد سنة ١٩٦٥ حين عرض عليه الملك اشراكه فى الحكم غير أنه وضع شروطا لذلك وانتهت المساومة بوقوع مظاهرات الدار البيضاء التى حمل الحزب مسئوليتها فصدر القرار بحله ، ثم أغتيل زعيمه المهدى بن بركة فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ وحمل الرئيس ديجول وزير داخلية المغرب الجنرال أوفقير مسئولية الجناية التى ارتكبت فوق الأراضى الفرنسية ٠ ولم يؤثر اغتيال بن بركة أو حل الحزب فى نفوذه لدى الفئات التى اعتنقت مبادءه ، وهذا شأن الأحزاب العقائدية ، فهى لاتنتهى بموت مؤسسيها أو بوضعها خارج القانون ٠ ومما زاد الصراع حدة بين القصر واليسار اعطاء مزيد من الاختصاصات للجنرال أوفقير الذى صار يجمع بين يديه بعض وزرات بالاضافة الى الداخلية ٠

وفى أعقاب حرب يونيو سنة ١٩٦٧ تجددت المظاهرات المعادية للقصر بسبب ترك بعض اليهود يحتلون مراكز هامة فى ميدان التجارة الخارجية ٠ وقد كلفت هذه المظاهرات النقابات العمالية مركزها الشرعى فحلت بدورها مثل أحزاب اليسار واعتقل محجوب بن صديق زعيم أكبر نقابة مغربية ٠ وقد جاء هذا الحل فرصة لكى يجدد الاتحاد الوطنى نشاطه ٠ وكان قد دخل فى صراع غير متوقع مع الاتحاد المغربى للشغل واتهم المنظمة النقابية بمداهنة القصر ، فلما تعرضت بدورها للحل أعاد اليسار تجميع صفوفه وحاول الاتحاد الوطنى أن يعمل تحت اسم جديد هو حزب

التحرير الاشتراكى ، واتخذ طابعا أكثر يسارية وقال انه يتجه للعمـــال والمثقفين ، وأصدر جريدة الكفاح الوطنى ٠

على أن تعطيل الحياة النقابية أثار ضجة فى النقابات الدولية عـــامة والأفريقية خاصة ٠ فتدخلت هذه لدى الحكومة المغربية للافراج عن بن صديق واستئناف العمل النقابى ٠ ثم جاءت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ بمناسبة الذكرى الثالثة عشر لانشاء الاتحاد المغربى للشغل لتضيف عاملا جديدا من عوامل الضغط اضطرت فى نهاية الأمر القصر الى اطلاق سراح بن صديق والترخيص للنقابة بالعمل من جديد ، وصدور الجريدة العمالية اليسارية «الطليعة» ٠

وفى هذه المرحلة التى مال خلالها الاتحاد الوطنى بوضوح الى اليسار، حاول الشيوعيون أن ينضموا تحت لواء حزب التحرير الاشتراكى ٠ وصار شعارهم هو توحيد القوى اليسارية ٠ ولهذا السبب لم يقدموا سوى ثلاثـة مرشحين فى انتخابات المجالس البلدية والقروية حتى تتاح الفرصـــــة لليساريين الآخرين ٠ والواقع أن الحزب الشيوعى لم تكن له قواعد قويـة فى المغرب ففى عهد الحماية كان فرعا من الحزب الشيوعى الفرنسى ٠ وبعد الاستقلال لم يتهيأ المجتمع (١) المغربى لتقبل الآراء الماركسية كما أن الحزب لم يتمتع فى وقت ما بالشرعية ٠

كذلك تهاوت الحركة الشعبية التى بلغت أقصى قوتها فى أوائـــل الستينات عندما حصلت على ٧٪ من الأصوات فى الانتخابات البلديــة والقروية ٠ وتعاونت الحركة بعد ذلك مع القصر بقبول مناصب وزارية حتى بعد حوادث سنة ١٩٦٥ وكان محجوب أحردان هو أخر وزير حزبى ينسحب من الحكومة اذا ما استثنينا أنصار القصر من أعضاء حزب الدفاع عن المؤسسات الدستورية ٠ وانقسمت الحركة الشعبية على نفسـها لهـذا السبب اذ انتقد عبد الكريم الخطيب زميله فى الوزارة ٠

★ ★ ★

يدور محور برنامج حزب الاستقلال حـــول اعطـــاء الصفة العربية

---

(١) ناقش الكاتب المغربى اليسارى عبد الله العروى هذه الآراء فى كتابه الذى نشره بالفرنسية : L'Ideologie Rabe

للمغرب وتوحيد التراب المغربي . ولايستهدف التعريب فقط ونشر الثقافة العربية واحلالها محل التعليم الفرنسي ، بل يتوخى الحزب تحقيق الانسجام في المجتمع المغربي ، وذلك عن طريق تعيين الموظفين الاداريين في مختلف المناطق من بين سكان المدن الذين تلقوا تعليما عربيا .

والثقافة العربية ترتبط في تصور حزب الاستقلال بالتقاليد الاسلامية التي يجب مراعاتها في الحياة العامة . فهو يشن الحملة على العادات الغربية التي انتشرت بين الطلبة ، ويركز حملته على الشيوعيين ، ويدعو الى الاكثار من المدارس القرآنية واعتماد المال اللازم لها .

أما أراضي الوطن التي يسعى لتوحيدها فتشمل الجيوب التي احتفظت بها أسبانيا وكذلك الصحراء وموريتانيا . كما تبنى حزب الاستقلال الدعوة الى اعادة تخطيط الحدود بين الجزائر والمغرب ، واسترداد ما كان تابعا للسلاطين قبل العهد الاستعماري . وبنى كل هذه المطالب على أساس الحقوق التاريخية .

وقد وقف الاتحاد الوطني للقوى الشعبية موقفا أكثر مرونة . فهو لم يعارض بعض هذه المطالب ولكنه كان يذكر دائما أن الأولوية لاقامة نظام تقدمي . وفي اطار هذا النظام يمكن الحاق موريتانيا مثلا . واعترض صراحة على المطالبة بجزء من الأراضي الجزائرية باعتبار أن حكومة الجزائر تعبر عن نظام أكثر شعبية .

ومن حيث نظام الحكم وافق حزب الاستقلال على تطبيق الديمقراطية بالتدريج واشترك في معظم الحكومات قبل سنة ١٩٦٣ كما صوت بالموافقة على دستور سنة ١٩٦٢ رغم نقائصه . ثم أخذ يحمل شعار الاشتراكية منذ سنة ١٩٦٥ ولكنه فعل ذلك بحذر . فهو دائما يذكر بأن اشتراكيته مستمدة من الاسلام . وقد سبق لعلماء المغرب أن حددوا موقفهم من بعض هذه القضايا في سنة ١٩٦٤ حينما أعلنوا في مؤتمرهم أن ضريبة التركات تتعارض مع الشريعة الاسلامية . ومعروف مابين حزب الاستقلال وعلماء القرويين من صلة .

ولعل المبدأ الذي يقرب حزب الاستقلال من الدعوة الاشتراكية ولو

من بعيد هو مناداته بالاصلاح الزراعي ، الا أنه يلاحظ أن الحزب طالب أولا بالاستيلاء على أراضى الاستعمار الأوربى والخونة المغاربة • ولم يوافق الا تحت الضغط الشعبى فى سنة ١٩٦٥ على شمول الاصلاح الزراعى لجميع الملكيات الكبيرة ، ويلاحظ أنه وضع الاصلاح الزراعى فى ذيل قائمة المطالب وألح على مبدأ التعويض العادل ، بل حدد طريقة التعويض ، فينبغى أن تصرف على شكل سندات حكومية لاتزيد مدتها عن ١٥ سنة • كذلك اختلف حزب الاستقلال فى تصوره للانتفاع بالأراضى المستولى عليها ، فهو يرى أن توزع على الفلاحين لتملكها ملكية خاصة فردية ، بينما دعا الاتحاد الوطنى الى انشاء المزارع التعاونية أو الجماعية • وخلاصة القول أن حزب الاستقلال ظل يوجه كل اهتمامه للقضايا الخارجية ، بينما ركز الاتحاد الوطنى برنامجه على الاصلاحات الداخلية •

عندما نشأ (١) الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية سلم بمبدأ وجود الطبقات ولذا سمى نفسه اتحادا وطنيا ، لايستبعد من صفوفه سوى الاقطاعيين وأعوان الاستعمار ، ويعلن ولاءه للقصر حيث يتربع محمد الخامس على العرش • وقد نادى منذ البداية بالاصلاح الزراعى بحيث تتراوح ملكية الفرد بين ٤٠ ، ٢٠٠ هكتار ، حسب جودة الأرض ، ولاتزيد عنها كما نبه على ضرورة التصنيع ونقل وسائل الانتاج الحديثة من الأيدى الأجنبية والبورجوازية العليا الى مجموع الشعب •

ومنذ وفاة محمد الخامس أخذ ينتقد القصر ، وشدد حملته على الطبقات المستغلة ودعا الى تأميم الأرض فتنشأ ملكيات جماعية أو تعاونية• وفى مؤتمر تاريخى للحزب عقد فى الدار البيضاء فى مايو سنة ١٩٦٢ كشف الحزب عن اتجاهات شبيهة بالماركسية • فهو يعلن أن الأرض لمن يفلحها ، وأنه يجب توجيه الانتاج حسب حاجات الشعب ، كما يجب أن يحقق الانتاج والتوزيع والتسويق أما بواسطة قطاع عام أو جمعيات تعاونية• ويسلم بأن النهوض بالصناعة شرط أساسى للتطبيق الاشتراكى • ويجب على المغرب أن يستعين بالدول المتقدمة فى مرحلة الانتقال بشرط أن تكون العلاقات قائمة على أسس حديثة تختلف عن العلاقات الاستعمارية •

---

1. Mehdi Ben Baraka, Option Revolutionaire au Maroc.

وفى تصوره للمغرب الكبير رأى الاتحاد الوطنى أن العبرة ليست بالهدف بل الوسيلة ، فلابد أن يتحقق بوساطة هيئات شعبية ، لاعن طريق حكومات رجعية • ونص على أن هذه الهيئات تتكون من النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والهيئات النسائية • وتأتى فى المرحلة التالية بعد المغرب الكبير الوحدة العربية الشاملة ثم التضامن الأفريقى • وفى جميع الأحوال يجب أن تتم هذه الاتحادات بوساطة هيئات شعبية •

ماهى السياسة الاقتصادية التى اتبعتها حكومة المغرب لتواجه هذه التيارات ؟ لقد فكرت الحكومة فى سن أول قانون لاصلاح زراعى فى مارس سنة ١٩٥٨ واقتصر تطبيق القانون على أراضى الاستعمار الأوربى ولاسيما تلك التى استولت عليها حكومة الحماية كما استولت على بعض أملاك الأسر التى ناصبت القصر العداء وقالت أنها ليست بحاجة الى تحديد ملكية ، طالما أنه ما زالت توجد ٧ ملايين من الهكتارات غير مستغلة • ولم تتضح سياسة الحكومة ازاء الأخذ بالاقتصاد الحر أو الموجه ، ولكنها كانت اميل الى تشجيع القطاع الخاص ، وتتطلع الى المعونات الأمريكية حتى لاتظل تحت رحمة المعونات الفرنسية ولعل هذا من أسباب تشجيع القطاع الخاص الذى كان مايزال فى الستينات يسيطر على ٦٠٪ من الأعمال • ولم يحل ذلك دون وضع خطة خمسية فى سنة ١٩٦٠ تبين أنها طموحة فقد كانت تشتمل على اقامة مصنع للحديد والصلب الا أنها لم تجد الأموال الكافية فتوقف المشروع وأكتفى باقامة الصناعات الخفيفة والمتوسطة •

على أن أهم ما أخذ على الحكومة هو طريقة ادارتها للأملاك الزراعية المؤممة ، فقد أساءت الادارات الاقليمية استغلالها وكشف النقاب عن استيلاء بعض الموظفين والأعيان على تلك الأراضى ، كما شنت مجلة «المزارع» حملة على تلك الادارة ، وقالت انها تمتنع عن توزيع الأرض ، وأن القيمة الانتاجية للهكتار كانت تتراوح فى الماضى بين ٤٠٠ ، ٢٠٠٠ درهم انخفضت الى ١١٠ درهما • وقد أدى سوء الادارة الى وقوع اضطرابات متكررة بين الفلاحين الذين يطالبون بالأرض ، اتخذ بعضها شكل صدام مسلح بين الفلاحين ورجال الشرطة •

ويمكن القول أن الحركة النقابية لعبت دورا هاما فى حياة البلاد

السياسية والاجتماعية والاقتصادية • ورغم ارتباط الحركة النقابية بالحياة الحزبية فانها فى كثير من المواقف اتخذت اتجاها مستقلا وشجع القصر فى بداية الأمر هذه الحركة باعتبارها احدى القوى التى ينتفع بها فى المناورات السياسية • لم يسمح نظام الحماية الفرنسية بقيام نقابات وطنية الا اذا كانت فروعا من نقابات فرنسية ، ولذا وجد زعماء العمال المغاربة مثل زملائهم فى بقية المستعمرات الفرنسية منفذا لممارسة نشاطهم فى اطار منظمة C.G.T. العمالية التابعة للحزب الشيوعى •

ونظرا لما تبيناه من موقف الشيوعيين الفرنسيين من الحركات الوطنية فى شمال أفريقيا عامة • فمن اليسير علينا أن ندرك مدى تطلع العمال المغاربة الى انشاء نقابة وطنية خاصة بهم • وقد نفذوا تلك الخطة رغم المعارضة الشديدة من حكومة الحماية • ففى مارس سنة ١٩٥٥ أعلن عن قيام الاتحاد المغربى للشغل • ويرجع الفضل فى تأسيسه الى محجوب بن صديق والطيب بوعزة • وكلاهما عضوان سابقان فى ال C.G.T. وارتبطت النقابة أثناء عهد النضال بحزب الاستقلال الا أنها تفوقت على الحزب من حيث التنظيم وكان لها تمثيل مستقل فى الجمعية الاستشارية ، اذ خصص للاتحاد عشر مقاعد ، كما أن القصر درج على استشارة زعمائها فى الأزمات السياسية ، شأنهم فى ذلك شأن زعماء الأحزاب •

اكتسب الاتحاد المغربى للشغل نفوذا وشهرة واسعة • وتراوحت تقديرات العضوية (١) بين ٣٠٠ ، ٦٠٠ ألف ولم ير القصر فى بداية الأمر أن نفوذ النقابة يهدد أمنه ، فكثيرون من الطبقة العاملة التى وفدت حديثا من الأقاليم كانت تعتقد بتلقى (البركة) من السلطان • على أن الانشقاق الذى حدث فى حزب الاستقلال سنة ١٩٥٩ انعكست آثاره على النقابات العمالية • ولما كان معظمها قد انحاز بطبيعة الحال الى الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فقد حدثت هوة بين القصر والحركة النقابية •

وفى فرنسا تعتبر الاتحادات العمالية وسائل قوة للأحزاب السياسية وهى تتأثر بالصراع الحزبى ، وقد انتقلت العدوى الى المغرب ، وهنا

---

1. Ashford, Political change in Morocco.

أصاب الضرر الاتحاد من جراء انتمائه للأحزاب وتأثره بانشقاقاتها ، ذلك لأن نظام الدولة مختلف • والظاهر أن محجوب شعر بأغراض هـــذا الضرر عندما أقيلت حكومة عبد الله بن ابراهيم دون مبرر ، وبدا فى الأفق احتمال وقوع الصراع بين القصر وبين الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية • فقال: نحن لسنا فى قوة الهستدروت حتى نمنع وقوع انقلاب يهدد وجودنا • ولهذا السبب تحفظ الاتحاد النقابى فى اصدار بياناته فكانت تنتقد ســياسة الدولة فى عبارات عامة • ولم يشأ بن محجوب أن يدخل فى صراع مكشوف مع القصر مما عرضه للتجريح من بعض الساسة اليساريين •

ولعل من أسباب هذا الاحتياط هو ماتعرض له الاتحاد المغربى للشغل من انقسامات ، فقد آثر ٢٥٪ من الأعضاء استمرار الولاء لحزب الاستقلال• وهم يمثلون غالبا فئات المدرسين وأصحاب المهن الحرة • ومعروف ما بيـن المدرسين وحزب الاستقلال من صلات وثيقة • وقد تلا هذا الانشقاق خروج عدة نقابات على أساس حرفى • فاستقل عمال المناجم بانشاء نقابة خاصة بهم كما لعبت بعض اعتبارات محلية فى توجيه العمال سياسيا ، فصــوت عمال الفوسفات فى خريبجة لزعيم الاقليم رغم أنه لاينتمى الى أى هيئـــة سياسية بل لوحظ وجود بعض أبناء الأسر الكبيرة فى زعامات العمـــال حتى قيل أن القصر استخدمهم لامتصاص غضب الطبقة العاملة • وواجه الاتحاد صعوبة فى اقامة فروع له بالريف •

وبصفة عامة كان العمال المهرة فى الدار البيضاء وغيرها من المـدن الكبرى هم الذين التفوا حول المحجوب بن صديق وظلوا يكونون العمود الفقرى للاتحاد المغـربى للشغل • ولـم يسـد الوئام ـ كما ذكرنا ـ بين الاتحاد وبين الزعامة السياسية للاتحاد الوطنى للقوى الشعبية • فاختلف الفريقان حول التصويت على الدستور سنة ١٩٦٢ وبينما قرر حزب القوى الشعبية المقاطعة ، أمر الاتحاد أعضاءه بالتصويت بالنفى والظاهر أن بن بركة لم يكن يتقبل خروج الاتحاد عن التبعية التامة للحزب •

ومهما قيل عن متاعب الاتحاد المغربى للشغل فانه قد وفق فى الحصول على عدة مكاسب للطبقات العاملة مثل علاوات الأسر • وتجدد نفوذه بعد مظاهرات سنة ١٩٦٧ ومن المعروف أن الحسن حرص على أن يكبت أى تعبير

عن الشعور الوطني أثناء حرب يونيو ، غير أن الزمام أفلت منه في الشهر التالي حينما احتج الاتحاد العمالي على بقاء الصهاينة - كما قالوا - في مراكز أساسية في تجارة البلاد الخارجية • وقد أدى الصدام بين القصر والعمال الى عودة بعض الفروع الى الاتحاد المغربي للشغل مثل عمال البريد• وخلاصة القول أن تكتل اليسار في المغرب منذ سنة ١٩٦٧ أتاح فرصا أفضل للعمل النقابي •

ان استمرار القمع لم يتح بيئة صالحة لنمو الحياة الحزبية كما أن الزعامة الروحية التي ورثها الحسن الثاني عن أسلافه تركت هامشا محدودا لحركة الإسلام السياسي • واذا كان حزب الاستقلال قد حسب على التيار الاسلامي فان مفهوم هذا التيار في الستينات أختلف عنه في السبعينات بمعنى أنه في المرحلة الأولى كان التيار الاسلامي يركز على المحافظة على التقاليد في وجه التغريب أما في المراحل التالية فقد صار يسعى الى اقامة الدولة الدينية •

وكانت الساحة التي اقتحمها تيار الإسلام السياسي في المغرب تكاد تعتمد بالدرجة الأولى على طلبة الجامعات حيث كان للاتحادات الطلابية في الستينات والسبعينات دور بارز في المعارضة اليسارية وشيئا فشيئا حل الاسلاميون محل اليساريين في القيادات الطلابية • وربما كان الصراع بين الاسلاميين واليساريين داخل الجامعات هو أبرز مظاهر حركة الاسلام السياسي فرغم تراجع الماركسية في العالم في أواخر الثمانينات كان أول عمل قام به عبد السلام ياسين بعد اطلاق سراحه في سنة ١٩٨٦ هو نشر كتاب للرد على الماركسية في العام التالي ، ويعتبر عبد السلام ياسين من رواد حركة الاسلام السياسي التي تأخرت في المغرب الأقصى زمنيا عن مثيلاتها في تونس والجزائر كما أنها ظلت تعمل في دائرة محدودة ولم تمثل خطرا على نظام الحكم •

ويعود ذلك الى أن الملك عمق الخطاب الديني أمام الجماهير بحيث أستطاع أن ينافس حركة الاسلام السياسي ويسحب البساط من تحت أقدامها لصالح الدولة أحيانا ولصالح الطرق الصوفية ذات النفوذ في المغرب والتي يرى فيها بعض الكتاب تعبيرا عن الاسلام الشعبي • ومن أمثلة اجراءات

الحسن الثانى التى أكدت على خصوصية العلاقة بين السلطة والدين جعل الصلاة اجبارية فى المدارس وتدعيم نشر الوعاظ فى القرى ثم تكوين لجنة سنة ١٩٨٠ من علماء الدين لمراجعة قرارات الحكومة والتأكد من أنها لاتخالف الشريعة الاسلامية ٠ وعندما قرر الانضمام الى التحالف الدولى ضد العراق سنة ١٩٩٠ جمع ٦٠ من العلماء لتأييد موقفه وان لم يمنع ذلك من وقـــوع مظاهرات معادية أشترك فيها عشرة آلاف طالب فى فاس فقط حيث كـان الاسلاميون قد سيطروا على اتحاد الطلبة ٠

وكان الحسن الثانى أسبق من غيره من الحكام العرب الى فهم الوسائل التى يجب الاستعانة بها لمواجهة حركة الاسلام السياسى فحرص على التحكم فى خطب الجمعة التى تلقى فى المساجد بحيث تقتصر على الموضوعات الدينية البحتة ٠ كما أن طرحه لمشروع قومى يتمثل فى ضم الصحراء حـــول الأنظار عن المشروع الدينى الذى تتوخاه حركة الاسلام السياسى ٠ بل أن الملك فكر خلال الستينات أن ينشأ حركة دينية تدين بالولاء للقصر فشـجع ماعرف بحركة الشبيبة الاسلامية والتى تمخضت عن شخصيات حـولت الحركة الى تحدى الملك ويشبه هذا التطور تشجيع السادات لحركات الاسلام السياسى التى انقلبت عليه فى نهاية الأمر ، الا أن الأمر لم يتخـــذ نفس الأبعاد فى المغرب ٠ ففى سنة ١٩٧٤ وجه أحد أعضاء الشبيبة الاسلاميـة وهو عبد السلام ياسين المفتش بوزارة التربية والتعليم خطابا الى الملـــك يدعوه فيه الى الالتزام بالشريعة الاسلامية فى الحكم ولم ينتظر الملـــك استفحال هذه الأزمة فسرعان ما ألقى بصاحب الخطاب فى أحدى مستشفيات الأمراض العقلية وبعد الافراج عنه عاد عبد السلام ياسين يمارس نشاطه فأعتقل مرة ثانية الى أن أفرج عنه فى سنة ١٩٨٦ وقد أصبح مقتنعا بأن المواجهة مع القصر تؤدى الى مزيد من الديكتاتورية ٠ ومن هنا تحول نشاطه الى مناهضة اليسار فى الجامعات بدلا من مواجهة الدولة وكتعبير عـــن اهتمامه بمناهضة اليسار سمى عبد السلام ياسين جمعيته باسم العـــدل والاحسان (١) وبذا لايكون مبدأ العدالة الاجتماعية حكرا على اليساريين٠

وخلال فترة نشاطه اتبع عبد السلام ياسين أسلوب الأخوان المسلمين فى

---

(١) فرانسوا بورجا المرجع السابق ، ص ٢١٧ وما بعدها ٠

النتظيمات الشعبية والأساليب الادارية فلقب نفسه بالمرشد العام وقسم البلاد الى أقاليم ومناطق وتوزع الشعب على مستوى القرية أو البلدة فى كل أقليم ٠ ومثلما فعل عبد السلام ياسين فى نهاية عهده بالحركة الاسلامية بدأ عبد الكريم مطيع حركته بمجابهة التيار اليسارى بل أنه ذهب الى حد استعمال مفردات اليسار ٠ غير أن عبد الكريم مطيع أنتهى أمره الى الهرب من المغرب ومواصلة حركة الاسلام السياسى فى أوربا حيث أصدر جريدة «المجاهد» فى بلجيكا وتحول شيئا فشيئا الى تبنى مواقف العنف ولذلك تعرض لأحكام غيابية متشددة ٠

ومنذ السبعينات أتهم عبد الكريم مطيع باغتيال عمر بن جلون رئيس تحرير صحيفة اليسار وعضو بارز فى الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية ولف الغموض هذا الحادث بشكل يذكرنا باغتيال بن بركة فى الستينات فلم يستبعد البعض أن تكون السلطة هى التى أوعزت باغتيال بن جلون وقد مات بعض المتهمين فى السجن بعد مدة ممن كانوا يعرفون سر هذا الحادث ٠

وعبثا حاول أنصار التيار الاسلامى الذين بقوا داخل البلاد أن ينشروا جريدة «الاصلاح» التى هى أقل استفزازا للسلطة من جريدة المجاهد وأن يحصلوا على اعتراف قانونى من السلطة غير أن القصر ظل حذرا ازاء هذه التيارات الجديدة ٠ وقد اختلفت هذه التيارات ازاء قضية محورية بالنسبة للقصر وهى مسألة الحاق الصحراء المغربية فعبد الكريم مطيع التزم الصمت وحينما تكلم آخرون عن قضية الصحراء أعتبروا وحدة الدين هى الأساس اذا أريد الحاق الصحراء بالمغرب ٠ وهكذا كان موقف عبد السلام ياسين أيضا الذى لم يوافق على أن ضم الصحراء هو مشروع قومى أو أن يؤسس على حجة تاريخية وهى التبعية القديمة للأسرة الحاكمة المغربية ، بل على العكس انضم هؤلاء الى الذين نسبوا الى حرب الصحراء المتاعب الاقتصادية المترتبة على نفقات الحرب ومما أفرزته من ارتفاع فى الأسعار الى أخره ٠

تقلصت اذن حركة الاسلام السياسى فى المغرب الأقصى مثلما تراجعت أهمية الأحزاب السياسية فى أواخر الثمانينات وتجلى هذا التراجع فى تركيب المجالس النيابية المتوالية وسواء أكانت الانتخابات تتم بحرية أو تتعرض

للتزوير · وقد كان المستقلون عن الأحزاب والموالون للقصر يشكلون دائما أغلبية أعضاء المجلس · ففى الانتخابات التى جرت سنة ١٩٨٤ فاز كل من حـــزب الاتحاد الدستورى برئاسة عبد المعطى بوعبيد بـ ٨٨ وحزب التجمع الوطنى برئاسة أحمد عثمان بـ ٦٥ مقعدا وحزب آخر موالى بزعامة المحجوبى الذى يمثل البربر بـ ٤٨ بينما لم تفز المعارضة ممثلة فى حزب الاستقلال الا بـ ٤٨ مقعدا والاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية بـ ٣٩ من مجموع عدد المقاعد البالغ ٤٠٦ · وهكذا لم تلعب الحياة النيابية دورا بارزا فى تاريخ المغرب المعاصر رغم انتشار الثقافة السياسية بين الطلبة والوعى النقابى بين العمال ·

الفصل الخامس والعشرون

العلاقات الخارجية

لايصح التحدث عن سياسة خارجية مغربية فى السنوات الأولى من الاستقلال الا مع شىء من التجاوز ٠ ذلك أنه كان على الحكومة المغربية أن تمر بمرحلة انتقالية شاقة قبل أن تملك حرية التصرف فى مقدراتها الخارجية والدليل على ذلك تأخر التحاق المغرب بالجامعة العربية أكثر من عامين رغم مشاركة حزب الاستقلال فى السلطة وما عرف به هذا الحزب من تحمس للفكرة العربية ٠

وصادف المغرب عقبتين رئيسيتين فى سبيل مزاولة شئونه الخارجية : الأولى استمرار بعض الاتفاقيات المعقودة مع فرنسا والتى حدت من سيادة الدولة الخارجية ولاسيما اتفاقية دبلوماسية تنص على تنسيق السياسة الخارجية بين البلدين (مايو سنة ١٩٥٦) ٠ والثانية هى انشغال الحكومة المغربية بتحقيق وحدة التراب الوطنى نظرا الى أن البلاد كانت مقسمة الى أربعة أقسام تختلف من حيث وضعها القانونى وهى : المحمية الفرنسية التى تغطى أربعة أخماس البلاد ٠ والمحمية الأسبانية فى الشمال، ومنطقة طنجة الدولية ثم الجيوب الساحلية التى اعتبرتها أسبانيا جزءا من أراضيها مثل سبتة ومليلة وأفنى ٠

واذا لم تكن الحكومة المغربية قد صادفت صعوبة فى استرجاع المحمية الأسبانية ، فذلك راجع الى أن أسبانيا اعتبرت وضع هذه المحمية مختلفا عن الجيوب الساحلية ، فهى تستمد وجودها فيها من معاهدة الحماية الفرنسية ويشبه وضعها فيها حالة المستأجر (١) من الباطن وبما أن الحماية الفرنسية قد سقطت فى اعلان ٢ مارس ، فان الحماية الأسبانية تسقط بدورها تلقائيا ٠

---

1. Landau Rome : The Moroccan Drama.

وفضلا عن ذلك فان العلاقات بين القصر وبين أسبانيا كانت وطيدة فى أثناء الصراع ضد الحماية الفرنسية ، اذ أبدت أسبانيا عطفا على الحركة الوطنية ولم تعترف بالسلطان بن عرفة الذى عينه الفرنسيون بعد خلع محمد الخامس ، لذلك قام الملك بزيارة ودية لاسبانيا بعيد اعلان الاستقلال ٠ ولم تثر المغرب فى ذلك الحين موضوع الجيوب الساحلية ٠

١ ـ العلاقات المغربية الفرنسية :

عندما انتهت الحماية استمرت فرنسا تتمتع بامتيازات قضائية واقتصادية هامة ٠ ونظمت هذه الامتيازات فى اتفاقيات خاصة عقدت عام ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ منها اتفاقية قضائية تنص على أن يتمتع المستوطنون الذين يبقون فى المغرب بتطبيق القانون المدنى الفرنسى والتقاضى أمام محاكم يشترك فيها قضاة فرنسيون مع مغاربة ، هذا بالاضافة الى بقاء بعض المستشارين القانونيين الفرنسيين فى محكمة الاستئناف التى تأسست بالرباط ٠ كذلك تم عقد اتفاقية اقتصادية تنص على حق الأفضلية للبلدين فى تبادل السلع ، واتفاقية اقامة لتأمين المستوطنين الذين اختاروا البقاء فى المغرب ٠

وقد كان تأمين أملاك الزراعيين يثير كثيرا من المشكلات بخلاف أصحاب الأعمال الذين يعيشون فى المدن ، فبقيت نحو ٤٠٠ مزرعة تغطى مليونا ونصف مليون هكتار بأيدى المستوطنين الفرنسيين بعد الاستقلال٠ وتعرض هؤلاء فى مناسبات عدة للثأر من قبل الجماهير ، كما حدث مثلا عندما اختطف الزعماء الجزائريون الخمسة فى حادث الطيارة فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ وبصفة عامة فان الحرب الجزائرية تسببت فى اثارة التوتر المستمر بين المغرب وفرنسا ، فحينما قتل أحد المحامين اليساريين الفرنسيين فى الدار البيضاء سنة ١٩٥٨ اتهمت الثورة الجزائرية الارهاب المضاد بتدبير هذا الحادث ، وخصت بالاتهام المستوطنين الزراعيين الذين يتعاطفون مع أقرانهم فى الجزائر ويساعدونهم على حركة الارهاب المضاد ٠ ومرة ثانية أحرقت بعض المزارع الأوربية النائية ، ولم يكن بوسع الحكومة أن تمنع مثل هذه الأعمال سيما وأن العلاقات فى سنة ١٩٥٨ كانت قد ساءت من جديد بسبب قضية أخرى ، وهى تدخل الجيش الفرنسى لمساعدة الأسبان فى الدفاع

عن أفنى وساقية الحمراء فى الصحراء الأسبانية • وقد كان من المنتظر بعد فترة طويلة من التنافس بين الدولتين الاستعماريتين أن تقف فرنسا على الأقل موقف الحياد من النزاع المغربى الأسبانى ، ولكن يبدو أنه جد عاملان دفعا فرنسا الى تأييد أسبانيا بكل قوتها • .

الأول : هو الخوف من أن يؤدى انتصار مغربى الى التشبث بالمطالبة بموريتانيا وهى ماتزال بعد تابعة لفرنسا • والثانى : أن هذا الانتصار لابد وأن يكون حافزا معنويا أمام الثوار الجزائريين لذلك كان لابد من البت فى فى قضية المستوطنين بعد أن تبين أن المعاهدة لاتكفى لتأمينهم • ونوقش هذا الموضوع على النحو التالى : هل من المفيد بقاء بعض القواعد الفرنسية لتأمين هؤلاء المستوطنين ؟ وكان الرد هو أن مثل هذه القواعد البحرية والجوية يمكن أن تخدم أغراضا استراتيجية عليا أما تأمين المستوطنين فيتطلب وجود قوات احتلال من طراز مختلف تنتشر فى الداخل على نسق ماكان أيام الحماية ، ومن المستحيل ابقاء هذا الوضع بعد الاستقلال • واذا كانت القواعد البحرية أو الجوية لاتخدم المستوطنين بل على العكس قد تكون عامل اثارة ضدهم ، فمن الأفضل سحبها سيما وأن حكومة ديجول اعتنقت مفاهيم استراتيجية جديدة لاتقوم على أساس انتشار القواعد فى الامبراطورية القديمة ، بل على أساس تطوير الجيش الفرنسى وتسليحه على أحدث الأساليب وتزويده بالأسلحة النووية لكى يكون فعالا فى المجال الدولى •

وكان هذا هو العامل الذى عجل بتصفية القواعد الفرنسية من المغرب كما أن فرنسا قد شرعت فى تخفيض قواتها بعد انتهاء الحماية • وقد اتخذت الحكومة المغربية من موضوع التجارب النووية الفرنسية فى الصحراء الكبرى فرصة لالغاء الاتفاقية الدبلوماسية التى كانت تلزم المغرب بتنسيق شئون الدفاع والشئون الخارجية مع فرنسا ، ودخلت فى مفاوضات من أجل الجلاء حتى توصل الطرفان الى اتفاقية فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ تجلو فرنسا بمقتضاها عن جميع قواعدها فى المغرب فى ميعاد أقصاه مارس سنة ١٩٦١ (١) باستثناء بعض القواعد الجوية التى يقتصر

---

1. Landau : Independent Morocco.

تشغيلها على التدريب ، ولكن المعارضة فى المغرب ممثلة فى حـزب اتحاد القوى الشعبية ظلت تنتقد استمرار بقـاء القـوات الفرنسـية على أى صورة من الصور . فلما تولى الحسن الثانى الملك ، وكانت فرنسـا ترجو أن تصرفه عن سياسة التضامن العربى التى بدأها والده ، رأت أن تقـوى جانبه باعلان استعدادها للجلاء عن تلك القواعد ونفذ الوعد فعلا عند حلول موعده فى أكتوبر سنة ١٩٦١ حينما جلت القوات الفرنسية عن أخر قاعدة جوية لها فى مدينة مراكش .

ومن جهة أخرى فان حكومة ديجول منذ أن صادفت تمرد المستوطنين فى الجزائر لم تتحمس لرعاية مصالح هذا النوع من المستوطنين الفرنسـيين الذى يسبب لها المتاعب فى الخارج ، ولذلك آثر معظم المستوطنين الـذين يشتغلون بالزراعة أن يستفيدوا من مبدأ التعويض الذى أخذت به الحكومة المغربية وأن يغادروا البلاد بعد أن اختفت منها القوات الفرنسية .

على أن تسوية هذه المشكلة لم تحل دون تأزم العلاقات فى مناسـبات كثيرة بين فرنسا والمغرب وقد كان اغتيال بن بركة فى باريس يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٥ من الأحداث الخطيرة التى ظلت آثارها تخيم على العلاقات بين البلدين فترة طويلة . ذلك أن فرنسا طالبت بتسليم وزير الداخلية المغربى محمد أوفقير المشتبه بالضلوع فى الحادث قائلة بأن ذلك أمر ضرورى طبقا للاتفـاقيـة القضائية المعقودة بين البلدين سنة ١٩٥٧ ، غير أن المغرب احتج بـان الاتفاقية لاتلزم بلاده بتسليم شخص لمجرد الشبة . واتخذت القضـية طابعا سياسيا حينما صرح ديجول فى فبراير سنة ١٩٦٦ بمسئولية الحكومة المغربية عن الحادث ، وقابل الملك الحسن ذلك بتثبيت الجنرال أوفقير عندما أعاد تشكيل مجلس الوزراء فى هذا العام .

على أن حدة الخلاف هدأت حينما أوعزت حكومة المغرب الى متهم آخر هو الديلمى رئيس الشرطة المغربى بتسليم نفسه الى السلطـات القضـائية الفرنسية ومع طول الاجراءات التى يشتهر بها القضاء الفرنسى هدأت النفوس فتحسنت العلاقات بالتدريج واستؤنف التمثيل الدبلوماسى على مسـتوى القـائم بالأعمال وتأخر تبادل السفراء حتى سنة ١٩٧٠ ثم بدت فى الأفق احتمالات تحسن فعلى ، اذ لمح وزير خارجية فرنسا الى امكان تزويد المغرب

بالأسلحة ولابد أن ترحب الحكومة المغربية بهذا الاتجاه حيث ان استيعاب الأسلحة الأمريكية كان يتطلب بعض الوقت ، ومن الأيسر العودة الى استخدام الأسلحة الفرنسية · كذلك وعدت فرنسا بزيادة المعونات الاقتصادية ·

ذلك أن التقلبات فى العلاقات السياسية لم تحل دون استمرار الصلات الاقتصادية بين المغرب وفرنسا · وبقيت هذه الأخيرة هى أكبر مستورد للفوسفات المغربى والمواد الخام الأخرى ، وأهم مصدر للمصنوعات · ويلاحظ عند مراجعة الأرقام الخاصة بالتبادل التجارى بين البلدين أن الميزان تحول بالتدريج لصالح المغرب اذ قلت وارداتها من فرنسا بينما ازداد الطلب على الفوسفات · على أن فرنسا بحكم تأثيرها على السوق المشتركة استطاعت أن تمارس ضغطا على المغرب لتخفيض سعر الفوسفات ورأى بعض الاقتصاديين المغاربة أنه من الممكن تعويض هذا الانخفاض فى السعر بزيادة الانتاج ·

٢ — العلاقات مع أسبانيا :

رأينا كيف نشأت علاقات وطيدة بين المغرب وأسبانيا فى المرحلة الأولى من عهد الاستقلال · ولعل أسبانيا توقعت أن تحتفظ بنفوذ إقتصادى فى منطقة حمايتها السابقة على نسق النفوذ الذى تتمتع به فرنسا فى بقية البلاد · ثم خابت هذه الآمال نظرا الى أن سياسة الحكومة المغربية استهدفت تحقيق الوحدة الادارية والاقتصادية والتغلب على آثار التفتيت الماضية · وكانت فرنسا ثم الولايات المتحدة أقدر على استثمار أموال فى المشروعات العمرانية التى تحتاجها البلاد لاسيما المنطقة التى خضعت من قبل للادارة الأسبانية وأهملت من حيث التعمير والاصلاح · ثم جاءت مسألة الجيوب والنزاع حول الصحراء لتحول تلك العلاقات الحسنة الى توتر شديد أوشك فى بعض الأوقات أن يؤدى الى الحرب ، بل وقعت الاشتباكات المسلحة بالفعل ، واذا لم يكن (١) نطاقها قد اتسع فذلك راجع الى تعاطف خفى بين حكومة الجنرال فرانكو وبين الملكية المغربية ·· فالجنرال فرانكو بدأ حربه الأهلية التى حملته الى السلطة من الأراضى المغربية واستعان فى تلك الحرب بجنود مغاربة · وكان يتعاطف مع النظام الملكى بصفة عامة ويرغب فى استمرار

---

1. Landau Rome : Mohamed V. King of Morocco.

وجوده على الشاطىء المواجه من المتوسط ، وقد تأكد ذلك عندما أوصى باعادة الملكية الى أسبانيا عند وفاته سنة ١٩٧٥ ·

وقد ظلت مسألة الجيوب (١) والصحراء المؤثر الأول فى العلاقات بين المغرب وأسبانيا حتى سويت لصالح المغرب فيما يخص سيدى أفنى أما جيبا سبتة ومليلة فلم تظهر حكومة المغرب رغبة جدية فى اثارة موضوعهما · وتبلغ مساحة سبتة ١٩ر٣٦ كيلو مترا مربعا ومليلة ١٢ر٣ وبحكم خمسة قرون من الادارة الأسبانية المتصلة انطمست الشخصية العربية الاسلامية فى الميناءين تقريبا فحسب احصاء سنة ١٩٦٠ لم يزد عدد المسلمين المغاربة فى سبتة عن ٥٠٠٠ من بين مجموع السكان البالغ ٧٦ ألفا ، وفى مليلة ٦٢٠٠ من مجموع السكان البالغ ٩٠ ألفا وتدار المدينتان كجزء من اقليم قادس ، وتطبق فيهما الأنظمة الادارية والاجتماعية السائدة فى أسبانيا باستثناء وجود الكورتيز أو المجلس المحلى · كما أن المسلمين يخضعون لقانون الأحوال الشخصية الاسلامية · وتشرف جامعة جرانادا على الشئون التعليمية فى المدينتين ·

ويلاحظ أن بعض المسلمين فى المدينتين وصل الى مناصب عليا مثل الجنرال مزيان الذى صار حاكما لجزر كناريا ، الا أنه آثر العمل مع الحكومة المغربية بعد استقلال المغرب وأصبح أحد المستشارين العسكريين للملك · وقد تكون حالة مزيان مظهرا لميول المغاربة من سكان الجيوب الأسبانية ، وتشكل لمدينتا سبتة ومليلة عبئا على الادارة الأسبانية ، وحتى تجذب أسبانيا اليهما النشاط السياحى والتجارى طبقت فيهما نظام الموانى الحرة ، مما ساعد على تغطية نفقات الادارة · ومما شجع أسبانيا على اتخاذ هذا الاجراء الغاء نظام طنجة الدولى بدون معارضة من الدول الثمانية المشتركة فى ادارتها وأدمج الميناء الشهير فى الماضى بسوقه الحرة ضمن الاقتصاد الوطنى المغربى (٢) ·

---

(١) انظر للمؤلف مقالا فى مجلة معهد الدراسات العربية عدد ١٩٦٩ وعنوانه « الجيوب الاسبانية فى المملكة المغربية » ·

2. Nevill Barbour' Survey of North West Africa.

وهذا الكتاب يعد من أفضل الدراسات التى خصصت جزءا كبيرا للوجود الاسبانى فى المغرب ·

وقد يتساءل المرء : لماذا لم تثر المغرب منذ أن استقلت وعملت على وحدة أراضيها المغربية موضوع سبتة ومليلة ، بينما طالبت بسيدى أفنى والصحراء ؟ قد يكون السبب فى ذلك هو قرب الميناءين من أسبانيا وانطماس الشخصية المغربية فيهما • ولو أجرى استفتاء لاختارت الغالبية العظمى بقاء الوضع على ماهو عليه ، ويشبه موقف سكان سبتة ومليلة من بعض الوجوه موقف سكان جبل طارق الذين اختاروا البقاء فى ظل العرش البريطانى رغم وجودهم وسط أراض أسبانية • ويذكر البعض أن مطالبة أسبانيا بجبل طارق تبرر للمغرب مطالبته بسبتة ومليلة • ومن شواهد هذا الاحتمال امتناع المغرب عن افتتاح قنصليات بالميناءين •

كان موضوع أفنى أكثر اثارة للخلاف بين أسبانيا والمغرب ، ذلك أن الوجود الأسبانى فى هذه المنطقة لايرجع الى نفس المدة الطويلة التى حكمت خلالها أسبانيا ميناءى سبتة ومليلة • وكانت مساحة هذا الجيب الكبير تغطى ٧٤٠ ك٠م٠ ويقدر عدد السكان بحوالى ٥١٫٥٠٠ يتركز معظمهم فى الشمال وفى العاصمة سيدى أفنى خاصة • ومن الصعب تبين حدود فاصلة للمنطقة اذ تغطى معظمها جبال الأطلس التى هى امتداد للسلسلة الجبلية الهائلة المنتشرة فى جنوب المغرب • كما أن معظم السكان ينتمون الى قبيلة آيت باعمران (١) وهى واحدة من مجموعة بربرية كبيرة تعرف بالشلوح وتنتشر فى جنوب المغرب • واذن فالتكوين البشرى مختلف تماما عن حالة سبتة ومليلة • وهذا هو مادفع حكومة المغرب الى المطالبة بهذا الجيب بعيد الحصول على الاستقلال • واحتجت أسبانيا بأن تنازل المغرب عن المنطقة كان نهائيا فى معاهدة سنة ١٨٦٠ غير أن الحكومة المغربية قدمت حول هذا الموضوع حججا قانونية فذكرت أن نص التنازل فى معاهدة سنة ١٨٦٠ يشير الى المصايد لا الى الأرض ، كما أن اعتراف أسبانيا باستقلال المغرب سنة ١٩٥٦ يلغى اتفاقية سنة ١٩١٢ وهى الاتفاقية الأسبانية الفرنسية التى أكدت الوجود الأسبانى بالمنطقة •

وفى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ قامت وحدات من جيش التحرير المغربى بعدة هجمات على منطقة أفنى ، وتعرض الوجود الأسبانى لخطر محدق ،

---

1. Montagme — notes sur les Effnies et les Ba-Amran, Revue Africaine, Alger 1918.

غير أن بعض الحاميات استطاعت الصمود الى أن أتت تعزيزات من كناريا ومن أسبانيا ذاتها ، وانتهى القتال تقريبا فى ١٢/٨ من نفس العام ، ولم تشأ الحكومة المغربية أن تدفع بالأمر الى حرب سافرة فتعللت بأنها غير مسئولة عن أعمال جيش التحرير مع مافى ذلك من احراج لمركزها لأنه يكشف عدم سيطرتها على جماعات عسكرية تتحدى السلطنة ، وفى نفس الوقت صرحت الحكومة المغربية أنها لا تتنازل عن مطلبها الشرعى فى أفنى٠ وازاء هذا الموقف اتخذت أسبانيا اجراء قانونيا مضادا اذ أعلنت منطقة أفنى جزء من أراضيها يخضع لحاكم عسكرى ويشكل هو والصحراء وجزر كناريا منطقة عسكرية واحدة يكون مقر قيادتها فى جزر كناريا ٠ وعلى ذلك يحظر على المغاربة دخول منطقة أفنى الا باذن من السلطات الاسبانية٠

دارت مفاوضات طويلة سيما وأن العلاقات تحسنت بعد الزيارة التى قام بها الحسن الثانى لمدريد مما جعل أسبانيا تلين شيئا فشيئا فى موقفها فعرضت التنازل عن المنطقة الداخلية والاحتفاظ بالميناء ، غير أن المغرب رفض هذا الحل ، واستجابت أسبانيا فى نهاية الأمر وجلت عن منطقة أفنى بأكملها فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٩ ٠ ولاشك أن وجودها فى تلك المنطقة كان يكلفها أعباء مالية دون مقابل بعكس الصحراء الغنية بالفوسفات ٠

٣ ـ قضية الصحراء :

تبلغ مساحة الصحراء ١٠٠٫٠٠٠ ميل^{2} وهى تمتد من حدود المغرب الجنوبية حتى رأس بلانكو التابع لموريتانيا ، وقدر السكان سنة ١٩٧٤ بـ ٧٤ ألف ٠ ومن الناحية البشرية تعتبر الصحراء حلقة اتصال بين العنصر بين العنصر العربى البربرى السائد فى الشمال والعناصر الزنجية السائدة فى الجنوب٠فالسكان يمثلون امتزاج تلك العناصر المختلفة ، غير أن المغرب يعتبر نقطة اجتذاب أقوى نظرا لأنه مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء ٠

ومن المعروف أن حزب الاستقلال هو الذى تزعم الدعوة الى فكرة المغرب الكبير الذى يضم موريتانيا والصحراء وتمتد حدوده الى مالى والسنغال ، وهو الذى أصدر مجلة الصحراء سنة ١٩٥٧ ، ويعد الحزب مسئولا الى حد كبير عن قيادة جيش التحرير الذى هاجم منطقة أفنى وقد

وجد جيش التحرير عند ظهوره فى الصحراء صدى قويا لدى قبائل الرقيبات التى استجابت له وتعاونت معه ، وهى أعظم قبائل الصحراء شأنا • وقد تحرج مركز الأسبان حتى فى المراكز الرئيسية : العيون وساقية الحمراء ، وفيلا سيزنوروس واضطروا الى الاستنجاد بالفرنسيين الذين أمدوهم بعون عاجل مما دل على وجود اتفاق بين أهداف السياستين الفرنسية والأسبانية فيما يتعلق بمطالب المغرب الاقليمية حينذاك • ففرنسا تحرص على جعل موريتانيا وحدة سياسية قائمة بذاتها فى المستقبل • وأسبانيا تتمسك بالصحراء التى تضم ثروة معدنية هائلة •

قدمت فرنسا مساعدتها العسكرية عن طريق قواعدها فى موريتانيا ولاسيما حصن ترنكى • بل أتت ببعض هذه الامدادات من قاعدة تندوف الفرنسية بالصحراء الكبرى • وهى التى أنقذت ساقية الحمراء من السقوط فى يد جيش التحرير المغربى • ولكن بينما كانت هذه العمليات العسكرية دائرة حرصت الحكومتان المغربية والأسبانية على عدم الاصطدام المباشر • فنرى الجنرال فرانكو مثلا يعلن فى الكورتيز (البرلمان الأسبانى) فى أول يناير سنة ١٩٥٨ أن ثمة فرقا بين تلك الجماعات غير النظامية وغير المسئولة ، وبين الشعب المغربى الذى هو صديق للشعب الأسبانى • ولم تلبث أسبانيا أن استجابت جزئيا للمغرب بتسليم طرفايه ، القسم الشمالى من الصحراء ، لأنه من الناحية القانونية جزء من المحمية • وقد انتهت الحماية باعتراف أسبانيا فى أبريل سنة ١٩٥٦ وفى نفس الوقت دعمت أسبانيا وجودها فى كل من سيدى أفنى وبقية الصحراء ، فقسمتها الى ثلاث مناطق ادارية وهى : أفنى ، وساقية الحمراء ، وريودورو • ولكل منها حاكم عسكرى يتبع وزارة الشئون الأفريقية من الناحية السياسية ، والقيادة العامة فى جزر كناريا من الناحية العسكرية • وبرر وزير الدفاع هذه الاجراءات فى خطاب القاه فى ١٩٥٨/٣/٢١ موضحا الأهمية الاستراتيجية للصحراء ، فهى ملتقى طرق جوية عديدة تمر بغرب أفريقيا ، ويمكن اتخاذها قاعدة للصواريخ الموجهة ضد جزر كناريا • ويجدر بنا أن نتساءل : هل كان يقصد أن المغرب هو الذى سيستخدم هذه الصواريخ اذا ما ألحقت به الصحراء ؟ أم كان يقصد أن المغرب المستقل قد يخضع لنفوذ دولة كبرى معادية لأسبانيا ، ويفكر فى الاتحاد السوفييتى ؟ أنها على كل حال احتمالات بعيدة عن الواقع •

لم يتوقف المغرب عن المطالبة بالصحراء الأسبانية رغم أن العلاقات ظلت طيبة مع أسبانيا حتى ذلك الوقت ، فقد تمت أكثر من مقابلة بين الملك الحسن الثانى وبين فرانكو عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ كما وقعت اتفاقيات مختلفة بين البلدين تتناول مساعدات فنية فى قطاع الصناعة ، واتفاقية ثقافية أخرى تتضمن التبادل فى ميدان الاذاعة والتليفزيون بالاضافة الى تسهيلات سياحية .. ولم يحل ذلك دون تذكير المغرب بمطالبها فى الصحراء . ففى فبراير من ذلك العام قام الملك بزيارة لأغادير قرب الحدود الجنوبية ، فكانت فرصة للالتقاء بممثلى الصحراء الذين وفدوا بهذه المناسبة على المدينة المغربية . ولعل هذا الحدث (١) هو الذى شجع المغرب على اثارة القضية للمرة الأولى فى الجمعية العامة عند انعقادها فى الدورة العشرين سنة ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ .

وبعد دراسة الموضوع اتخذت الجمعية قرارا فى ١٦/١٢/١٩٦٥ يقضى بدعوة أسبانيا الى تحرير الصحراء وأفنى ، وذلك عن طريق المفاوضات مع الأطراف المعنية . فى هذه الأثناء برز طرف جديد فى النزاع هو موريتانيا وطالما كان النزاع قائما بين المغرب وموريتانيا ، فلم تتسق بينهما سياسة ازاء الاستعمار الأسبانى فى الصحراء التى هى من الناحية الجغرافية أقرب اليها من المغرب ، لأنها هى الامتداد الساحلى للجمهورية ، وتقع حدودها المشتركة وسط جبال زيمور .

وفى ١٥/١٠/١٩٦٤ قام المندوب الدائم لموريتانيا فى الأمم المتحدة بتقديم مذكرة الى احدى اللجان التابعة للجمعية العامة يطالب فيها بالصحراء الأسبانية مستندا الى الكتاب الأبيض المغربى الذى أصدرته وزارة الخارجية المغربية عن قضية موريتانيا .

طرح موضوع الصحراء الأسبانية مرة ثانية على اللجنة الرابعة الخاصة بتصفية الاستعمار والتابعة للأمم المتحدة ، وذلك فى سبتمبر سنة ١٩٦٦ وسمح لوفدين يمثلان سكان الصحراء بالتحدث أمام اللجنة فطالب أحدهما بانهاء الحكم الاستعمارى ، الا أنه لم يبين اذا كان يريد فى نهاية الأمر الحاق بلاده بدولة من الدول المجاورة . وعارضه وفد آخر من أهل البلاد

---

1. Rizette : Le Sahara occidental.

أيضا ، ذكر أن الصحراء لايزيد سكانها عن ٣٠ ألفا وبالتالى فهى عاجزة عن اقامة دولة مستقلة • ورحب بالخطوات التى أعلنت عنها أسبانيا فى مايو السابق ووعدت بمقتضاها أن تنفذ مشروعات عمرانية واقتصادية هامة ، وأن تساعد السكان على الحكم الذاتى • ذلك أن أسبانيا صارت تعول على البقاء فى الصحراء معتمدة على استرضاء الرأى العام الدولى بقدر الامكان • فمن جهة وعدت بتطوير نظام حكم ذاتى للسكان • ومن جهة أخرى دعت رءوس الأموال الأمريكية والفرنسية والألمانية الى تكوين كنسورسيوم لاستغلال موارد الصحراء •

اشتد الضغط على أسبانيا منذ سنة ١٩٧٠ فقد سوى جيران الصحراء خلافاتهم خلال هذا العام وتمت مقابلة فى تلمسان بين الحسين الثانى وبومدين، اتفق فيها على تنسيق الجهود لتحرير الصحراء ، على أن يترك تقرير مصيرها للمستقبل بعد التحرير • كذلك انتهى الصراع الطويل بين المغرب وموريتانيا بتوقف المغرب عن دعاواها بضم هذه الجمهورية الناشئة وانتقل الطرفان الى مرحلة من التعاون من أجل تحرير الصحراء وعلى الأرض الموريتانية نفسها تكونت جبهة تحرير ساقية الحمراء وريودورو التى اختزل اسمها من الحروف الأولى اللاتينية لكلمات أسبانية تعنى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وريو دورو (بوليساريو) ، وتلقت الحركة الجديدة منذ سنة ١٩٧٤ تأييد كل من موريتانيا والجزائر • وزادت أعباء أسبانيا العسكرية فى الصحراء •

تكررت التوصيات الصادرة من الجمعية العامة بخصوص حق تقرير المصير لسكان هذا الاقليم • ولم تفد اجراءات أسبانيا التى شرع فى تطبيقها بالفعل لمنح سكان الصحراء الحكم الذاتى فى اطار السيادة الأسبانية • حينئذ أعادت حكومة فرانكو النظر فى الأمر ، فوجدت أنه لو ترك للصحراء حق تقرير المصير ، واختارت قيام دولة مستقلة فقد تكتسب الجزائر نفوذا خاصا فى هذه الدولة لما لوحظ من توافق نزعة البوليساريو اليسارية مع نظام الحكم الجزائرى • ومن جهة أخرى أكد المغرب حقوقه التاريخية بأن طلب تحويل قضية الصحراء الى محكمة العدل الدولية فى لاهاى • وبعد دراسة (١) وافية أكدت المحكمة فى رأيها الاستشارى (أكتوبر ١٩٧٥) كيف

---

1. Cour : International de Justice Sahara occidental.

أن للصحراء صلات تاريخية قديمة تربطها بالمغرب ، وان لم تدل برأى جاسم حول الوضع السياسى فى المستقبل •

أراد الملك الحسن أن يعطى لبلاده وزنا ماديا بجانب هذا الكسب المعنوى ، فنظم فى نفس الشهر (المسيرة الخضراء) التى حظيت بتأييد شعبى واسع ، ومن ثم صار المغرب أقوى الأطراف من جيران الصحراء الثلاثة الذين يتسابقون على ميراث أسبانيا فيها •

وبينما كان فرانكو يحتضر • رأت حكومة مدريد أن تنهى نزاع الصحراء بحل يتمشى مع أهداف السياسة المغربية بصفة عامة ، ويحول دون تسرب نفوذ الجزائر الى شاطىء المحيط الأطلسى • ولتدعيم هذه السياسة اتفق على اشراك موريتانيا فى هذا الحل ، على أن تكون الشريك الأصغر فى عملية اقتسام الصحراء • وهكذا بدلا من الاستجابة لرأى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولغالبية منظمة الوحدة الأفريقية الداعى الى تطبيق مبدأ تقرير المصير ، وقع اتفاق بين أسبانيا من جهة والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى على تسليم الصحراء لهما ، وسارعت أسبانيا الى تسليمها قبل الموعد المقرر ، أى فى ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، وفى نفس اليوم ، أعلنت جبهة البوليساريو قيام جمهورية الصحراء المستقلة ، واتخذت من الجزائر مقرا لها ، بينما اتفقت المغرب وموريتانيا على تفاصيل التقسيم بحيث حصل المغرب على ثلثى الاقليم بما فى ذلك مناجم الفوسفات فى بوكراع ، بينما خصص لموريتانيا القسم الجنوبى من البلاد • واشترت الحكومة المغربية ٦٥٪ من أسهم الشركات العاملة فى استغلال المناجم •

أضحت الصحراء منذ الحاقها بالمغرب وموريتانيا من أهم العوامل المؤثرة على سياسة المغرب الداخلية والخارجية • فقد اضطر المغرب الى عقد معاهدة دفاع مشترك مع موريتانيا ، وارسال عدة آلاف من الجنود المغاربة للمرابطة فيها بعد أن ثبت عجزها عن مواجهة البوليساريو ، لا فى الصحراء فحسب ، بل فوق الأراضى الموريتانية • وعلى الصعيد السياسى واجه المغرب انتقادا شديدا فى منظمة الوحدة الأفريقية التى تتبنى عادة مبدأ احترام الحدود حسبما خلفها العهد الاستعمارى •

ولوحظ ازدياد مساندة الجزائر وكوبا وليبيا والكتلة الاشتراكية ماديا

ومعنويا لجبهة البوليساريو ، فى حين اضطرت المغرب الى طلب مزيد من المعونات العسكرية من الولايات المتحدة وفرنسا • ومنذ صيف ١٩٧٩ خرجت موريتانيا من هذه المعركة بعد أن ناءت بالأعباء الاقتصادية والعسكرية • ووقع على المغرب وحده عبء المواجهة خاصة وأنه قرر الحلول محل موريتانيا فى القسم الجنوبى من الصحراء ، الذى أعلن ولاية مغربية جديدة باسم وادى الذهب •

كلف ضم الصحراء للمغرب أعباء باهظة على المستوى العسكرى والمالى والدبلوماسى فعلى المستوى العسكرى استمرت حركة البوليساريو تستمد معونات من ليبيا تارة والجزائر تارة أخرى حيث أقامت هناك قواعد للاجئين من الصحراء وشنت حرب عصابات كانت تتوقف لفترات على أمل التفاوض مع المغرب ثم تستأنف تارة أخرى • وكانت حرب الصحراء سببا فى استنزاف بعض موارد البلاد وازدياد حجم ديون المغرب علاوة على الأزمات الدبلوماسية التى سممت العلاقات مع الجزائر ومع منظمة الوحدة الأفريقية التى اعترفت بجمهورية الصحراء كدولة مستقلة • ذلك أن أغلب أعضاء المنظمة هى من الدول الواقعة جنوب الصحراء والتى نشأت فى اطار التقسيمات الاستعمارية تلك التقسيمات التى لم تعترف بالتوزيعات الثقافية والقبلية وربما لانعدام التراث الثقافى المشترك أصلا وهو حالة تختلف عن التراث العربى الاسلامى الذى يجمع بين سكان الصحراء والمملكة المغربية •

وبينما تشكلت حكومة للصحراء فى المنفى برئاسة محمد عبد العزيز أمين عام جبهة البوليساريو عمد المغرب الى تخصيص مقاعد تمثل الصحراء فى مجلس النواب بالرباط كنوع من تأكيد السيادة المغربية على هذه المنطقة (١) • وقاوم بشدة العروض التى تقدمت بها جهات أفريقية ودولية لاجراء استفتاء يستهدف حرية تقرير المصير لسكان الصحراء • الا أنه تحت وطأة ضغوط دولية طوال الثمانينات وشعور المغرب بعزلة فى منظمة الوحدة الأفريقية والرغبة فى ايجاد تقارب بين دول المغرب تمهيدا لانشاء الاتحاد المغاربى وافق الملك الحسن على مبدأ استفتاء سكان الصحراء على أن يخيروا بين الاستقلال أو الاندماج فى المملكة المغربية •

---

1. BarBier, Maurice : Le Conflit du Sahara occidental, 1982.

وما لبثت أن ظهرت عقبات متنوعة حول كيفية اجراء هذا الاستفتاء فهل يتم مع وجود القوات المغربية والادارة المدنية التى اقيمت فى المنطقة أم لابد من انسحابها أو تخفيضها ؟، ومن سوف يحل محل القوات المغربية هل يسمح لممثلى حركة البوليساريو بالتواجد العسكرى فى الصحراء الأمر الذى لم يوافق عليه المغرب مبدئيا لأنه لايعترف أصلا بجبهة البوليساريو ولايقبل التفاوض معها • على العكس طالبت البوليساريو بأن يتم الاستفتاء بتواجد مشترك على أن يكون لها ثلث القوات المرابطة فى الصحراء • وكلما تعقدت المباحثات استؤنف القتال • بيد أن الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دكويار مارس نفوذا كبيرا خلال سنة ١٩٩٠ أثمر فى العام التالى بوقف اطلاق النار منذ شهر سبتمبر ١٩٩١ ويبدو أن استفحال الأزمة الاقتصادية التى أدت الى تخفيض الدينار المغربى سنة ١٩٩٠ والمظاهرات المعادية التى واجهها القصر بسبب موقفه من حرب الخليج قد أقنعت المغرب بالتفاوض مع البوليساريو على أساس اجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة •

بيد أن عقبة رئيسية عرقلت التوصل الى اتفاق وهى تتعلق باحصاء السكان الذين لهم حق التصويت فرأت جبهة البوليساريو أن هذا الحق يقتصر على السكان الذين دخلوا فى الاحصاء الأسبانى الذى أجرى سنة ١٩٧٤ وحدد رقم ٧٤ ألف كسكان أصليين للمنطقة فى حين رأى المغرب أن هذا الرقم يحرم آلاف السكان الذين هربوا من الاستعمار الأسبانى واستقروا فى جنوب المغرب وقد عادوا الى الصحراء بعد أن عادت الى الوطن الأم وقدر المغرب عدد هؤلاء بـ ١٢٠ ألفا يحق لهم التصويت فى الاستفتاء المقترح ولكى يحل هذه المعضلة أقترح دكويار عقد مؤتمر فى جنيف يشترك فيه ٣٨ من رؤساء العشائر سكان الصحراء الذين يعرفون كل عائلة بالاسم واثر انعقاد المؤتمر فى يونيو سنة ١٩٩٠ ظهر أن الخلاف لم يحسم لأنه لم يؤد الى دخول العدد المطلوب بواسطة المغرب الى المشاركة فى الاستفتاء •

ولاشك أن انهيار الكتلة الشرقية والأزمة الداخلية فى الجزائر قد حرمت البوليساريو من قدرتها على المساومة ومن ثم تلكأ المغرب فى الاستعدادات اللازمة لاجراء الاستفتاء بقدر ماسمحت له الظروف الدولية وهدوء الحالة العسكرية •

٤ ـ العلاقات المغربية الأمريكية :

حينما حصل المغرب على الاستقلال كانت الولايات المتحدة تحتل أربع قواعد جوية علاوة على قاعدة بحرية فى بورليوتى أو القنيطرة • ويرجع وجودها فى هذه الأخيرة الى أيام الحرب العالمية الثانية • أما القواعد الجوية فقد حصلت عليها بمقتضى اتفاق مع فرنسا فى اطار حلف الأطلسى ، وذلك فى سنة ١٩٥١ وقد شارك محمد الخامس الحركة الوطنية فى الاحتجاج على عقد هذا الاتفاق الأخير ، ولم ينصب احتجاجه على مبدأ حصول الولايات علي قواعد بالمغرب ، وانما لأنه وجد ان ليس من حق الدولة الحامية منح هذه القواعد ، ولذلك لم يمض زمن طويل على اعلان الاستقلال حتى قام الملك بزيارة الى واشنجتن وهناك ثبت وجود القواعد الأمريكية وأشاد أثناء هذه الزيارة بالعلاقات الوطيدة التى تربط بين البلدين منذ أقدم العصور • وذكر فى هذه المناسبة كيف أن المغرب كان من أوائل الدول التى اعترفت بالولايات المتحدة بعد اعلان الجمهورية بقليل فى سنة ١٧٨٩ وكيف أن البلدين تعاونا لمجابهة «القرصنة» التى اشتهر بها البحارة الجزائريون فى حوض المتوسط وعلى سواحل الأطلسى (١) •

ومن الواضح أن الموقع الجغرافى يجعل المغرب أقرب البلاد العربية الى الولايات المتحدة ، ولذلك أبدت هذه الأخيرة اهتماما بشئون المغرب حتى أثناء اتباعها لسياسة العزلة فاشتركت في مؤتمر الجزيرة الذى عقد فى سنة ١٩٠٦ وأقر مبدأ المساواة بين الدول الأجنبية فى الامتيازات الاقتصادية • وفى أكثر من مناسبة أحتجت الولايات المتحدة على الاجراءات الفرنسية فى عهد الحماية التى استهدفت الغاء مبدأ المساواة • لذلك ساد فرنسا اعتقاد بأن الولايات المتحدة تساند الحركة الوطنية ، وتأكد هذا الاعتقاد حينما قابل روزفلت محمد الخامس على انفراد دون حضور المقيم العام أثناء انعقاد مؤتمر للحلفاء فى الدار البيضاء أوائل عام ١٩٤٣ وذهب الفرنسيون الى حد القول بأن هذه المقابلة هى التى شجعت الملك على تحدى الحماية وقربت بينه وبين الوطنيين • ولم ترحب الولايات المتحدة بقرار

---

(١) أنظر للمؤلف دراسة فى مجلة السياسة الدولية عدد يناير سنة ١٩٦٩ بعنوان « السياسة الخارجية للمملكة المغربية » •

فرنسا خلع السلطان فى سنة ١٩٥٣ لذلك كانت جميع السبل مهيأة لاقامة علاقات وثيقة بين المغرب وبين الولايات المتحدة بعد الاستقلال • فلم يعترض القصر كما رأينا على وجود القواعد • وحينما أخذت المعارضة تثير هذا الموضوع كانت نظرة الأمريكيين الى القواعد العسكرية المقامة فى الخارج قد تغيرت •

ففى أوائل الخمسينات اعتبرت القواعد الأمريكية بالمغرب ذات أهمية استراتيجية عظمى بدليل أنه حينما أعترض بعض النواب فى الكونجرس على النفقات التى تكلفها أجيب بأن تلك البلاد تحتل موقعا استراتيجيا ربما يكون أهم من أوربا بالنسبة للولايات المتحدة ، فهو يقع فى مواجهة السواحل الشرقية عبر الأطلسى • وعلاوة على ذلك فهو أقل تعرضا من أوربا لأى غزو برى مفاجىء قد يقوم به الاتحا دالسوفيتى • ومن المعروف أن عهد الصواريخ قد قلب هذه المفاهيم الاستراتيجية ، لذلك حينما أثار الوطنيون موضوع القواعد لم تبد الولايات المتحدة معارضة تذكر فى اخلائها • وبمناسبة زيارة الرئيس الأمريكى ايزنهاور للمغرب سنة ١٩٥٩ أعلن أن آخر موعد لتصفية تلك القواعد سيحل فى نهاية عام ١٩٦٢ •

وفى أثناء الصراع على الحدود مع الجزائر أبدت الولايات المتحدة ميلا الى تأييد المغرب ، بل زودته ببعض الأسلحة ومنها الطائرات لمواجهة الأسلحة السوفييتية التى أرسلت الى الجزائر فى هذه المناسبة •

ورغم اختلاف النظام السياسى بين الجزائر والمغرب فان الصراع على حدود لم يقم على أساس عقائدى • ولذلك رحبت الدولتان العظميان بالتسوية السريعة التى تمت فى اطار منظمة الوحدة الأفريقية • غير أن الملك الحسن خرج من هذه التجربة لينادى بنظرية تلتقى مع وجهة النظر الأمريكية بالنسبة لأفريقيا والشرق الأوسط •

فعلى أثر زيارة قام الى واشنجتن سنة ١٩٦٥ عاد ليطالب بتجريد المغرب العربى من السلاح واشراف الأمم المتحدة على المنطقة المتنازع عليها بالاضافة الى اشراف دولى عام لتنفيذ مبدأ التجريد من السلاح ، ولتشجيعه على هذه الفكرة اعتمد الكونجرس مبلغ ١٥ مليون

دولار للمملكة المغربية ضمن برنامج المعونة الأمريكية . وقد أثار هذا الاقتراح استياء الحكومة السوفييتية لأنها تعتبر القوات التابعة للأمم المتحدة فى غالب الأحيان أداة لتسلل النفوذ الأمريكى .

ازداد التقارب بين الحكومة المغربية وبين الولايات المتحدة منذ أن دخلت الأولى فى صراع مكشوف مع المعارضة اليسارية ، وقد كشف النقاب عن وجود اتفاقات سرية بين الحكومتين . ففى أكتوبر سنة ١٩٧٠ كان الكونجرس يناقش الميزانية الخاصة بنقل بعض القواعد ، فعرف صدفة أثناء المناقشة أن الولايات المتحدة تحتفظ بـ ١٧٠٠ جندى فى قاعدتين جويتين بالقنطرة وبويجبى . ويستخدم هؤلاء العسكريون فى أعمال فنية دقيقة كادارة أجهزة الاتصال المتعلقة بالأقمار الصناعية . ويعتبر هذا النوع من النشاط العسكرى الصورة الجديدة التى حلت محل القواعد الكلاسيكية . وهذا الوجود وان كان ضئيل الحجم فان قيمته عظيمة للاستراتيجية الأمريكية كما دلت مناقشات الكونجرس . وكان على الحكومة المغربية أن تبرر موقفها بعد نشر هذه الأنباء فذكرت أن مهمة هؤلاء الجنود هى تدريب الجيش المغربى، غير أن ذلك التبرير لم يكن مقنعا ، فالمسألة برمتها كشفت فى وقت اشتد فيه سخط الرأى العام العربى على أمريكا . وذكرت المعارضة كيف أن أراضى المغرب صارت تستخدم لمساعدة اسرائيل فى حربها العدوانية على العرب .

وقد أكد النزاع حول الصحراء استمرار العلاقات الحسنة بين المغرب والولايات المتحدة ، فرغم الاختلاف الظاهرى بين البلدين حول خطة السلام فى الشرق الأوسط ، فقد واصلت الولايات المتحدة تزويد المغرب بالأسلحة والمعونات لمواجهة البوليساريو والجزائر . ويمكن القول أن الولايات المتحدة حلت محل فرنسا فى مجال التعاون العسكرى اذ لم تتعرض علاقات البلدين لأزمات بسبب سلوك الحكومة المغربية وبطشها بالمعارضة مثلما تسبب ذلك فى أزمات دبلوماسية مع فرنسا .

٥ ـ التوجهات العامة للسياسة الخارجية : ـ

مر المغرب بمرحلة حاول خلالها محمد الخامس أن يفلت من قبضة النفوذ الفرنسى عن طريق التحاقه بمجموعة من الدول الأفريقية التى أعلنت نفسها غير منحازة بين الشرق والغرب وكان عبد الناصر قد تزعم هذه

المجموعة باسم كتلة الدار البيضاء .. واذا كان محمد الخامس قد ارتقى الى السلطة بعد مرحلة كفاح وطنى فان ولى عهده الحسن نشأ نشأة مختلفة فقد أظهر منذ أن كان وليا للعهد ميوله نحو الغرب ليس على المستوى السياسى فقط بل على المستوى الحضارى أيضا . ففى دورة دراسية ترأسها فى فلورنسا فى سنة ١٩٥٨ حث الحسن العرب على الاستفادة من الحضارة الغربية والتعاون فى اطار تراث مشترك للبحر المتوسط .

وفى السبعينات بينما كانت عناصر التوتر مع فرنسا غير قائمة انفرد المغرب بالاشتراك مع فرنسا فى حمله عسكرية الى زائير تستهدف تثبيت حكم موبوتو الذى دلله الغرب على حساب شعبه المطحون . وربما كان من أسباب تدخل الحسن فى هذا القطر الأفريقى هو مناهضة الحكومة اليسارية المجاورة فى أنجولا ، كما أن هذا التدخل ينسجم واحدى الدوائر التى وضعها المغرب لسياسته الخارجية فهو مثل الأقطار الأخرى التى استقلت فى شمال أفريقيا حدد ثلاث دوائر كانت تختلف من حيث أولوياتها (١) وتأتى الدائرة الأفريقية فى المرتبة الثالثة بعد الاسلامية والعربية .

ويعود وضع الدائرة الاسلامية فى الدرجة الأولى من الأهمية الى أسباب متنوعة منها : أن عدد المتكلمين بالبربرية يبلغ فى المغرب نحو ٣٦٪ وهو يزيد عن عدد المتكلمين بها فى الجزائر ٢٥٪ ولكن يضعف من هذا التفسير أن المشكلة البربرية أخذت تتلاشى منذ الاستقلال ، وعلى خلاف الأكراد يسلم البربر بأن العربية هى لغة الثقافة الوحيدة المعترف بها ولايستخدمون البربرية على اختلاف لهجاتها الا فى الحديث اليومى . اذن فالأرجح عندنا لتفسير هذا الاتجاه الاسلامى لدى الحكومة المغربية هو الرغبة فى التضامن مع الحكومات المحافظة .

وقد جسد الحسن الثانى هذا الاتجاه بجولته فى الشرق الأوسط سنة ١٩٦٨ . ثم قرن نشاطه بنشاط الملك فيصل فى الدعوة الى المؤتمر الاسلامى،

---

(١) انظر للمؤلف بحثا بالفرنسية بعنوان

L'idée du Panarabism Maghreb.

القى فى مؤتمر تاريخ البحر المتوسط فى نيس سنة ١٩٦٨ (مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٩) .

وجاء حديث المسجد الأقصى فرصة لبث الحماس لدى رؤساء الدول الاسلامية كى يعقدوا مؤتمر قمة اسلامى • وأختيرت الرباط مقرا للمؤتمر ، وأفتتح بالفعل فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ •

ونستخلص من هذا المؤتمر عدة نتائج : أولا : أن الفكرة لم تقنع كثيرين من رؤساء الدول التى توصف بالاسلامية فتغيب الكثيرون منها • ثانيا تبين التباعد التام فى اتجاهات السياسة الخارجية لمجموعة كبيرة من الدول تختلف من حيث النظم والموقع ودرجة التقدم • ثالثا : أن حادث احراق المسجد الأقصى سنة ١٩٦٩ يعتبر فرعا من مسألة القدس التى وحدتها اسرائيل لتكون عاصمة لها وصارت من أعقد المشكلات للوصول الى الحل السلمى فيما بعد ، ورغم ذلك فقد بقى الملك الحسن يترأس لجنة خاصة تعنى بشئون القدس ومستقبل الآثار الاسلامية هناك وبدت هذه اللجنة شبه مجمدة معظم الوقت •

أما التحرك فى الدائرة العربية فقد ظهرت بوادره فى سنة ١٩٦٠ حينما أشتهر المغرب بطرح مشروع لتعديل ميثاق الجامعة العربية يدعو الى الغاء قاعدة الاجماع والأخذ بنظام التصويت بالأغلبية بحيث تسرى قرارات الأغلبية على جميع الأعضاء وهو اقتراح ينم عن رغبة المغرب فى تقوية فاعلية الجامعة العربية الأمر الذى لم يلق استجابة من معظم الأعضاء الآخرين •

وقد تأثر المغرب بالمنازعات العربية العربية ليس فقط نتيجة الصدام المسلح مع الجزائر بل انعكست عليه بدرجة أقل الخلافات فى المشرق وأسلوب حل النزاع العربى الاسرائيلى خاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ • قد انفرد الملك الحسن بمواقف أملاه عليه تعاطفه مع الجالية اليهودية الكبيرة فى المملكة وحتى من قبل توليه الحكم عين الملك محمد الخامس أحد أعضاء هذه الجالية فى الوزارة المغربية الأولى بعد الاستقلال كدليل على التسامح وحينما وقعت حرب يونيو سنة ١٩٦٧ واشتعلت المظاهرات المعادية لليهود فى عدة أقطار عربية بطشت حكومة المغرب بالمتظاهرين ولم يكن بوسع الحسن فى هذه السنوات الأولى أن يظهر استعداده للاتصال بالدولة الاسرائيلية مباشرة فغض الطرف عن هجرة اليهود المغاربة الى فرنسا ومن ثم الى اسرائيل كما أنه أستقبل ناحوم جولدمان رئيس المجلس اليهودى الذى كان مختلفا مع الصهيونية الأمر الذى لم يثر احتجاجات لدى الأقطار

العربية الأخرى التى اتصلت بجولدمان علنا ٠ وبدا الملك الحسن فى حرب أكتوبر وكأنه من أكثر دول المغرب تعاونا مع جبهة المواجهة فأرسل بفرقة الى جبهة الجولان ولكن منذ أن تحول السادات الى التقارب مع الولايات المتحدة واتصل مباشرة بالاسرائيليين سرا كان الحسن أسبق منه فى هذا الاتجاه ٠

ويدخل اقتراب المغرب مع الدولة العبرية فى اطار مختلف عن دول المواجهة فهو لاينطلق من مبدأ الأرض مقابل السلام وربما كان منطلق الحسن فى هذه الاتصالات هو التقارب مع الولايات المتحدة ، كما فسره البعض(١) برغبة الملك فى التعاون مع الموساد الاسرائيلى بقصد دفع الأخطار التى تهدد نظام الحكم عن طريق التنسيق مع المخابرات المغربية ٠

وحسب رواية الملك الحسن نفسه فان ديان وزير الدفاع الاسرائيلى فى ذلك الوقت هو الذى أخذ زمام المبادرة سنة ١٩٧٧ بزيارة المغرب وكان الحديث يدور أولا حول امكانية الانسحاب من الجولان فأبدى الوزير الاسرائيلى تشاؤمه من احتمال الاتفاق مع سوريا ورأى أن مصر أيسر فى التفاهم معها فسأل الملك هل تقابلون مبعوثا خاصا للسادات للتباحث معه هنا حول تغيير طبيعة العلاقات بينكم وبين مصر فأجاب ديان بأنه يرحب بذلك (١) ٠

وقد كان الحسن من أوائل الحكام العرب الذين دعوا الى التفاهم المباشر مع الدولة العبرية ومن ثم فقد صار مؤهلا للقيام بالترتيبات التى أدت الى لقاءين بين مبعوث السادات حسن التهامى وبين موشى ديان ولم تكشف الوثائق بعد عما اذا كانت زيارة القدس قد أشير اليها خلال هذه اللقاءات التى تمت فى شهر أغسطس فقد مضت ثلاثة أشهر قبل أن يعلن السادات مبادرته الشهيرة وقد انفرد الحسن بتأييد هذه المبادرة ولكن ملك المغرب لم يستطع أن يواصل التمسك بموقفه أمام الضغوط العربية ولاسيما ضغوط الدول النفطية التى تلوح بالمنح والمنع ٠ وعليه فقد ساير الملك الاتجاه

---

(١) محسن عوض ، الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية صفحة ١٨٥ وما بعدها ٠

العام الذى أتخذ فى مؤتمر بغداد وهو مقاطعة مصر • ويعترف فى مذكرته بأن ذلك الموقف العربى كان خطأ كبيرا (١) •

وهكذا وقف الملك موقفا سلبيا من معاهدة كامب ديفيد فلا هو أشترك مع جبهة الصمود والتصدى المعادية لمصر ولا هو أيدها بنفس الوضوح الذى عبر عنه فى بداية زيارة السادات للقدس • ولم تنقطع على أية حال اهتمامات الحسن بقضية فلسطين وهو يذكر كيف أختلف مع صديقه الملك حسين حول مستقبل الضفة الغربية بعد احتلالها اذ مال الى الفريق الذى يفضل اقامة دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع على خطة الخيار الأردنى • وربما كان احساس الملك بمركزه الدينى هو الذى يدفعه الى محاولة اثبات وجوده فى قضية تبدو بعيدة من الناحية الجغرافية عن بلاده • ومن هنا كان اختياره فى مؤتمر فاس سنة ١٩٨٢ رئيسا للجنة القدس التى تدافع عن حق المسلمين فى الأحتفاظ بنوع من الاشراف ان لم تكن السيادة على الأماكن المقدسة (وثالث الحرمين الشريفين أى المسجد الأقصى بالقدس الشرقية) • ويرى الملك أن مؤتمر فاس يعد نقطة تحول فى الاستراتيجية العربية فالمرة الأولى تقر الدول العربية ضمنا بالاعتراف باسرائيل وذلك من خلال الاعتراف بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ •

خلاصة القول أن ملك المغرب تبنى السياسة الواقعية التى تشبه مواقف السادات الى حد كبير مع هذا الفارق هو أنه لم يكن مضطرا الى اتباع مثل تلك السياسة لتحرير جزء من أراضيه •

أضطر الحسن الى أن يعود لأسلوب السرية فى اتصالاته باسرائيل ففى سنة ١٩٨٤ سمح لبعض النواب من الكنسيت للحضور الى المغرب للمشاركةفى مؤتمر اليهود المغاربة وربما أضطر الى السرية فى هذه الحقبة لأن الحسن كان يستضيف مؤتمرات القمة العربية أكثر من أى زعيم عربى أخر ويجد متعة فى هذا النشاط السياسى على المستوى العربى والذى قد يساعده فى مواجهة المعارضة الداخلية • هكذا كان انعقاد مؤتمر قمة الرباط فى سنة ١٩٧٤ ثم مؤتمر قمة فاس سنة ١٩٨٢ وهو المؤتمر الذى انبثقت

---

(١) الحسن الثانى : ذاكرة ملك • صفحة ١٦٣ وما بعدها •

عنه نقطة التحول فى السياسة العربية خارج مصر اذ اعترف المشتركون فيه بشكل ضمنى بالوجود الاسرائيلى ، وقبل أن يتفجر الموقف العربى بسبب حرب الخليج استضاف الحسن الثانى مؤتمر قمة الدار البيضاء سنة ١٩٨٩ والذى كان هدفه البحث عن أسلوب مشترك لدفع عملية السلام الى الأمام لكنه شغل معظم الوقت بالتوفيق فى الخلاف الناشىء بين سوريا والعراق حول الأزمة اللبنانية ٠

ولاشك أن تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل وتعثر مساعى السلام الأخرى قد شجع الحسن على الخروج من الأساليب السرية واستقبال شيمون بيريز سنة ١٩٨٦ فى زيارة رسمية لم تثر في حينها سوى انتقادات محدودة فى العالم العربى مما يدل على التحول التدريجى الذى طرأ على فكرة التسوية مع اسرائيل ٠

كان التضامن الأفريقى احدى الدوائر الهامة فى السياسة الخارجية المغربية والحافز الظاهر على اتخاذ هذا الاتجاه هو اجتذاب موريتانيا التى تضم عناصر زنجية الى الانضمام الى المملكة المغربية ، ولكن هذه السياسة أدت الى نتيجة عكسية عزلت المغرب فى بعض الأوقات عن منظمة الوحدة الأفريقية ٠ ومن المعروف أن المغرب منذ أن استقل وهو ينادى بضم موريتانيا الى أراضيه مستندا الى حقوق تاريخية وروابط عنصرية ودينية واجتماعية ٠

وحينما قررت فرنسا منح الاستقلال لمستعمراتها السابقة فى غرب أفريقيا أعدت موريتانيا للحكم الذاتى فسارت فى نفس مراحل التطور التى سارت فيها دول غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية ٠ والواقع أن عهد الادارة الفرنسية هو الذى ربط موريتانيا بهذه المجموعة وأبعدها عن المغرب ، والا فان معظم السكان نحو ٧٥٪ يتكلمون أما العربية أو احدى اللهجات البربرية ٠ ولاتزيد العناصر الزنجية عن ٢٥٪ من عدد السكان(١) ٠

وعندما اقترب موعد تقرير المصير ظهرت فى موريتانيا ثلاثة اتجاهات سياسية : احداها يدعى بحزب النهضة الوطنية ، وهو الذى تبنى فكرة

---

(١) انظر للمؤلف وآخرين (الجمهورية الاسلامية الموريتانية) دراسة شاملة ٠

الاتحاد مع المغرب • والثانى يدعى حزب الاتحاد الموريتانى ، وينادى باقامة اتحاد فدرالى فى غرب أفريقية تكون موريتانيا احدى أعضائه • أما الاتجاه الثالث فقد شكل حزبا يعرف بالتجمع الموريتانى ، وهو الحزب الذى حصل على أغلبية المقاعد فى أول جمعية تشريعية انتخبت سنة ١٩٥٨ وتولى رئيس الحزب مختار ولد داده الادارة المحلية • ومنذ ذلك الحين وهو يعمل على اقامة جمورية مستقلة عن كل من المغرب والاتحاد الفدرالى المقترح لغرب أفريقيا •

وعلى اثر اعلان الاستقلال الرسمى فى نوفمبر سنة ١٩٦٠ طلبت موريتانيا الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة ، فاحتج المغرب بشدة وتصادف أن الاتحاد السوفييتى كان يشكو من استبعاد دولة شيوعية من المنظمة الدولية فرأى أن يرد على ذلك برفض طلب موريتانيا مستخدما حق الفيتو ، وذلك باعتبارها دائرة فى فلك النفوذ الفرنسى •

أثار موقف المغرب انقساما بين الحكومات الافريقية فقد شعرت الحكومات العربية فى أفريقيا مثل زميلاتها فى أسيا أن الحاق موريتانيا بالمغرب مسألة قومية ، اذ أنها ستؤدى الى انتزاع جزء من الوطن العربى من السيطرة الفرنسية التى أستمرت قوية حتى بعد أعلان الاستقلال الرسمى ، وشذت تونس فى هذه المسألة واتفقت مع الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية على احترام الدول التى تنشأ فى اطار ما رسمه الاستعمار من حدود ادارية ، لأن فتح الباب للمطالب الاقليمية على أسس تاريخية أو عنصرية من شأنه أن يثير فوضى لانهاية لها فى الأوضاع القائمة بالقارة •

ولما تأسست منظمة الوحدة الأفريقية وتبنت هذه النظرية لانت الدول العربية الواحدة تلو الأخرى ازاء الاعتراف بموريتاينا فتوقفت أولا الحملات الاذاعية فى سنة ١٩٦٤ وفى العام التالى اعترفت مصر بها ، ولم يحدث ذلك رد فعل عنيف على العلاقات مع المغرب مثل ماحدث يوم أن اعترفت تونس بها أول قيامها • وشيئا فشيئا أخذت الحكومة المغربية تغفل موضوع المطالبة بموريتانيا ، ثم أبدت استعدادا للاعتراف بها • وفى ٨ يونية سنة ١٩٧٠ قام ولد دادة بزيارة للمغرب حيث عقد فى الدار

البيضاء معاهدة حسن جوار على أساس الحدود التى خططت فى العهد الاستعمارى ٠

وما لبثت مسألة الصحراء أن دعمت العلاقات بين خصمى الأمس ٠ فقد انتهى الأمر ، كما ذكرنا ، باقتسام الصحراء بين المغرب وموريتانيا وعقد معاهدة دفاع بين البلدين ٠٠ وعندما خرجت موريتانيا من حرب الصحراء سنة ١٩٧٩ وتغير نظام الحكم فيها ، طلبت انهاء هذه المعاهدة ، مع بقاء اتفاق حسن الجوار ٠ ذلك أن موريتانيا كانت فى سنوات الاستقلال الأولى أميل الى توثيق الروابط مع مجموعة غرب أفريقيا ٠ ثم تدخلت عوامل أخرى اجتذبتها نحو العالم العربى ، منها : توقف المغرب عن دعواه ، ثم تطوع الدول العربية المنتجة للنفط لتقديم المساعدات والقروض والاستثمارات لتخفيف المتاعب الاقتصادية عن هذه الدولة التى أختارت «الجمهورية الاسلامية الموريتانية» أسما لها ٠ وبعد التغلب على معارضة العناصر الزنجية لاتخاذ اللغة العربية لغة رسمية أو تحت تأثير مساعدات دول النفط ، والحماس العربى الذى أعقب حرب أكتوبر ، أختارت موريتانيا الالتحاق بجامعة الدول العربية بعد ثلاثة عشر عاما من الاستقلال ٠

الفصل السادس والعشرون

التعليم والتعريب

واجهت الدول المغربية مشكلات تعليمية معقدة فى بداية عهد الإستقلال فكان عليها أن تقوم بعمليتين فى آن واحد : مكافحة الأمية المتفشية ، وتعريب التعليم ولغة الثقافة والادارة ، نظرا الى أن الفرنسيين عمدوا الى فرض لغتهم وثقافتهم على المغرب العربى بدرجات متفاوتة وصلت الى العمل على محو الشخصية العربية فى الجزائر ٠

وقد تكون تونس هى أقل الدول الثلاث معاناة لهذه المشاكل ٠ فقد كانت نسبة التعليم فيها أعلى عند الحصول على الاستقلال ٠ واستطاعت بعد تنفيذ خطتها العشرية (١٩٥٩ ـ ١٩٦٩) أن تقترب من محو الأمية ، كما أنها قطعت شوطا لا بأس به فى التعليم المهنى وتعليم الكبار ٠

وهى الوحيدة التى تعتمد على نفسها فى اعداد المدرسين الذين يستخدمون اللغة العربية فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ٠ وينطبق هذا أيضا على معظم المدرسين الذين يستخدمون الفرنسية فى هاتين المرحلتين ٠ فمن بين ٧١ ألف مدرس لم يزد عدد الفرنسيين عن عشرة آلاف ٠ وكما سيتضح لنا لم تتخذ الحكومة التونسية أية خطوة نحو التوسع فى التعريب ، مكتفية بمركز اللغة العربية الذى كان قائما من قبل ٠

ويلاحظ أن دول المغرب كانت تخصص جزءا كبيرا من ميزانياتها للتعليم ، بلغ فى تونس نحو ٢٥٪ ولنه زاد عن ذلك فى الجزائر والمغرب نظرا لكثرة الأعباء التى خلفها العهد الاستعمارى ، فقد بلغت نسبة الأمية فى المغرب مثلا عند الاستقلال ٨٥٪ وفى الجزائر لم تستطع المدارس الابتدائية رغم الجهود الجبارة التى تبذلها الحكومة أن تستوعب أكثر من ٧٨٤ر١٠٠٠ من مجموع الأطفال الذين هم فى سن الالزام وهو ٢ مليون ، ١١٨ ألف ، فالنسبة لاتزيد عن ٤٧٪ وهى أعلى من ذلك بالنسبة للفتيات ، وفى الأقاليم خارج الجزائر ووهران ٠

وقد بلغ اهتمام المغرب بقضية التعليم الى حد أنه أقام فى سنة ١٩٦٨ ثلاث وزارات لكل من المراحل التعليمية الثلاث : الابتدائى والثانوى والعالى · وقد بلغ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية سنة ١٩٦٩ مليونا ، ٩٠٠ ألف ، وبالثانوى ٢٦٠ ألف وهو يمثل نسبة ضئيلة اذا ما قورن بعدد تلاميذ الابتدائى ·

بلغت نسبة المدرسين المغاربة (١) ٥٤٪ فى المدارس الابتدائية ، ٥٧٪ فى المدارس الفنية ، ١٣٪ فى المدارس الثانوية · ونظرا للاتجاه نحو التعريب فان المدرسين الأجانب لايستقدمون من فرنسا وحدها ، بل صار المشرق العربى يقدم نسبة كبيرة منهم · وكانت مصر هى التى تزود الجزائر والمغرب بأكبر نسبة من هؤلاء ، غير أن المغرب بدأ منذ سنة ١٩٦٣ لأسباب سياسية يفضل عدم الاعتماد على دولة عربية واحدة · وفى الجزائر طبق التعريب بالتدريج فى المرحلة الابتدائية وتلتها المرحلة الثانوية خطوة فخطوة ويمكن القول أن ارتفاع نفقات التعليم ترجع الى سببين : الاعتماد على هذا العدد الكبير من المدرسين الموفدين من الخارج · وثانيا : وجود تلك الظاهرة العامة فى الأقطار النامية وهى أن معظم السكان هم فى سن أدنى من العشرين ·

واذا كان الاعتماد على الخارج ضروريا بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والثانوية فمن باب أولى أن تستعين دول المغرب العربى بالأساتذة الأجانب لتكوين هيئة التدريس بجامعاتهم · وقد تعجلت هذه الدول التوسع فى التعليم الجامعى وخاصة الجزائر ثم المغرب ، وذلك لسد الحاجة الى الموظفين الفنيين سواء فى الادارة أو فى المهن الحرة · فهى اذن دعامة من دعائم استقلالها الفعلى ·

وفى العهد الاستعمارى لم توجد بالمغرب العربى كله سوى جامعة واحدة ، هى جامعة الجزائر التى أسسها الفرنسيون على نسق الجامعات

---

(١) انظر قسم التعليم فى الكتاب السنوى الفرنسى الذى يصدر لمسح أحوال المغرب العربى وقد راجعنا الاحصاءات حتى سنة ١٩٧٠ ·
annuaire de l'Afrique du Nord
(المغرب العربى)

الفرنسية دون مراعاة للبيئة · ولذلك كان على الجزائر بعد الاستقلال أن تطورها أولا ، وقبل أن يكتمل هذا العمل عمدت الى انشاء جامعتين جديدتين احداهما فى وهران سنة ١٩٦٦ ، والثانية فى قسنطينة سنة ١٩٦٧ ثم أضافت ثلاث جامعات أخرى اقليمية ·

أما فى المغرب وتونس فقد كان يوجد بهما قبل الاستعمار معاهد اسلامية عالية على نمط الأزهر : أشهرها جامع القرويين فى فاس والزيتونة فى تونس · واتجه بعض المصلحين الى الدعوة لتطوير هذين المعهدين واعدادهما لتدريس العلوم الحديثة · غير أن الصلة كانت منقطعة تماما بين نظام التدريس ومناهجه فى مثل هذه المعاهد وبين العلوم العصرية لذلك صار من الأيسر اتخاذ المعاهد العالية التى أسسها الفرنسيون نواة لانشاء الكليات الجامعية · هكذا طورت معاهد الرباط الى كليتين للآداب والحقوق سنة ١٩٥٨ كما طورت معاهد تونس الى جامعة تضم خمس كليات سنة ١٩٦١ ، وقد أدمج معهد الزيتونة فى الجامعة وحول الى كلية للدراسات العربية والاسلامية · أما جامع القرويين فقد بقى محتفظا بنظامه التقليدى العتيق ونشأت مشكلة ايجاد العمل لخريجى هذا المعهد اذ أن المجالات محدودة بالنسبة لتخصصاتهم ·

وتبدأ هذه الجامعات عادة باعداد الكليات النظرية ، فلم تنشأ كلية للطب مثلا فى الرباط الا فى سنة ١٩٦٩ ، وقد سارت جامعات المغرب على النظام السائد فى فرنسا وهو أن تكون نواة الجامعة كليات أربعة فقط هى الطب والعلوم والآداب ثم الحقوق والعلوم الاقتصادية · أما الفروع الأخرى كالزراعة والهندسة فتخصص لها معاهد عليا ·

وكنتيجة لهذا التوسع السريع فى تأسيس الجامعات لم يكن بالامكان ايجاد هيئة تدريس مؤهلة تأهيلا كافيا للقيام بأعباء التعليم الجامعى فى بعض الأحوال ، كذلك لم توضع شروط دقيقة لقبول الطلبة · فقد حدث أن احتج قدماء المجاهدين فى الجزائر على حرمانهم من التعليم الجامعى ، واتهموا الجامعة بأنها ورثت الاستقراطية عن العهد الاستعمارى · فاستجابت الحكومة لهذا الاحتجاج ومنحت قدماء المجاهدين فرصة للالتحاق بالجامعة دون اشتراط الحصول على الشهادة

الثانوية ، بل يكتفى باجتياز سنة اعدادية تحت اشراف الجامعة ولعل مادفع الدولة الى هذا التساهل هو شعورها بالحاجة الى الخريجين لسد النقص فى أجهزة الادارة والتدريس الخ ٠٠٠

١ ـ **التعريب :**

تعريب الثقافة العامة : يمكن أن نميز بين ثلاثة اطارات عند تناول التعريب ٠ تعريب الثقافة ، ونعنى بذلك استخدام اللغة العربية فى مجالات الاعلام والمسرح والكتب التى تتداولها الأيدى ٠ ثم تعريب التعليم وتعريب لغة الادارة ٠ وقد يبدو غريبا الا يتمشى تعريب أحد هذه القطاعات مع تعريب القطاع الآخر ، وذلك لاعتبارات سياسية ٠ ففى الجزائر مثلا حيث كانت تبدو اللغة العربية ضعيفة فى مجال الثقافة العامة اتبعت الحكومة سياسة نشطة لتعريب التعليم ، وعلى العكس تتمتع اللغة العربية بانتشار أوسع فى مجال الثقافة فى تونس بينما تعمدت الحكومة التونسية قصر التعليم العالى على اللغة الفرنسية فى العقد الأول من الاستقلال تمشيا مع السياسة التى تبنتها فى الماضى والتى استهدفت ربط تونس مع فرنسا والأقطار الأفريقية الناطقة باللغة بالفرنسية فى مجموعة من الدول تكون اللغة الفرنسية أداة اتصال وثيق فيما بينها فى مختلف المجالات ، وتعرف هذه السياسة بالفرنكوفونية ٠ أما المغرب فقد وقف موقفا وسطا بين الاتجاهين السابقين ٠

ولعل الظروف التاريخية التى مر بها كل قطر من حيث تاريخ استعماره وطبيعة علاقاته مع فرنسا هى التى أدت الى تلك الأوضاع المتضاربة ، فقد شهدت تونس مثلا نهضة ثقافية قبل سقوطها فى براثن الحماية الفرنسية ٠ ولم تعمد سلطات الحماية الى محو شخصية البلاد العربية ، وانما شجعت غالبا ازدواج اللغة فى مرحلة التعليم المتوسط ٠ ولذلك صار الجيل الحالى من المثقفين التونسيين يجيد اللغتين وهو مايشتهر فى المغرب العربى باسم البيلانجزم Bilanguisme

ولم تنقطع صلات تونس فى عهد الحماية بالنهضة الأدبية فى العالم العربى بل خرج بعض شعرائها مثل أبى القاسم الشابى عن الاطار المحلى

وصار يقرأ فى مختلف البلاد العربية · وتنتشر الصحف اليومية العربية على قدم المساواة مع الفرنسية بل تتفوق المجلات الأسبوعية العربية على نظيراتها الفرنسية ·

وعلى العكس من ذلك لم تكن تصدر فى الجزائر سوى صحيفة يومية عربية واحدة هى الشعب وكانت أقل انتشارا من صحيفة المجاهد التى تصدر بالفرنسية · أما الصحف الاقليمية فكانت لاتصدر الا بالفرنسية « الجمهورية » فى وهران « النصر » فى قسنطينة بالرغم من أن هذه المدينة الأخيرة تعتبر المركز الرئيسى للثقافة العربية فى الجزائر ·

وفى المغرب انطبع الخلاف بين المستعمرين والمتفرنسين بسياسة الماريشال ليوتى أول مقيم عام فرنسى فى عهد الحماية ، فقد كان ليوتى معجبا بالتراث المغربى القديم . ولذلك حافظ على مظاهره من عمارة وفن ، وشملت هذه المحافظة جامعة القرويين · وعندما قرر تخطيط مدن جديدة كان يقيمها فى جوار أسوار المدن القديمة حتى لا يزيل معالمها · وعلى هذا النسق فصل بين بيئتين ثقافيتين ، فترك المحافظين على الثقافة العربية يعيشون فى ظل المناهج التقليدية دون أن يتأثروا كثيرا بالأساليب العصرية ، وابتعدت الشقة بينهم وبين الذين اصطنعوا الثقافة الفرنسية من أبناء البلاد · ومن هنا كان الصراع فى المغرب أظهر منه فى تونس ، وأمتد الى داخل برامج الأحزاب السياسية فتبنىحزب الاستقلال المحافظة على التراث العربى الاسلامى واعطاء المعهود الاسلامية مكان الصدارة فى مقررات التاريخ والعناية بالفلسفة الاسلامية فى مختلف مراحل التعليم ·

وتصدى علماء جامعة القرويين لمناهضة الأفكار الحديثة بما فى ذلك الاشتراكية واعتبروها مستوردة من الخارج كما نتبين ذلك من المؤتمر الذى عقدوه سنة ١٩٦٤ وعارضوا فيه فرض ضرائب التركات ·

ولا يقل الصراع بين أنصار الثقافتين فى الجزائر عنه فى المغرب أن لم يكن أشد عنفا · ويرجع ذلك أيضا الى ظروف تاريخية فمن المعروف أن الادارة الفرنسية عمدت الى محو الثقافة العربية فلم تبق حية الا بين

علماء الدين الاسلامى ، ولم تشجع الادارة الاستعمارية التعليم المزدوج . وهنا أيضا اقتصرت دراسة العربية على المشتغلين بالشئون الدينية . وحينما أرادت جماعة العلماء فى الثلاثينات أن تحيى الثقافة العربية وتجعلها ملائمة لمتطلبات العصر ، جوبهت بمعارضة شديدة من الادارة الفرنسية ، والواقع أن الجزائر لم تكن تعانى فقط من محو شخصيتها العربية وانما عانت أيضا من تفشى الأمية فعند الاستقلال قدر عدد المتعلمين بالفرنسية بـ ١٠٪ وبالعربية بـ ٥٪ وأصحاب اللغة المزدوجة ٨٪ وترتب على ذلك أنه عندما حصلت الجزائر على الاستقلال لم تجد الدولة أمامها سوى هذا الجيل الجديد ممن تلقى ثقافة فرنسية محضة قادرا على تولى الوظائف الادارية والفنية . ولم يكن هناك بد من استخدامه لسد العجز الذى نشأ فجأة بانسحاب الموظفين الفرنسيين ، بل ان هذا الجيل الجديد لم يسد سوى قدر يسير من حاجات البلاد .

ومما يسترعى الانتباه أن تكوين هذا الجيل من الجزائريين المتعلمين بالفرنسية قد تم فقط أثناء الثورة الكبرى أى خلال السنوات السبع التى سبقت الاستقلال ، اذ أرادت الادارة الفرنسية أن تواجه الثورة ببعض الاصلاحات ومن بينها التوسع فى تعليم الجزائريين ، وكان أبناء المستوطنين هم الذين يحتلون معظم الفصول فى المرحلة الثانوية . وتكاد الجامعة تقتصر عليهم . وللمرة الأولى خصصت نسبة ١٠٪ للشبان الجزائريين فى الجامعة . وبالتالى نستطيع القول أنه لو لم تعمد فرنسا الى نشر التعليم بين الجزائريين فى هذه الحقبة الأخيرة من عهدها الاستعمارى لصارت سياسة التعريب أيسر تحققا ، اذ أن الجيل الناشىء من المتفرنسين سيحاول عرقلة التعريب دفاعا عن مصالحة الخاصة .

وانعكست آثار الصراع بين أنصار الثقافتين العربية والفرنسية على الاتجاهات السياسية . فيلاحظ مثلا أن المتشبعين بالثقافة الفرنسية مالوا وقتا ما الى تحديد الصلات بالمشرق العربى ، وعبروا عن ذلك أحيانا بالتشبث بفكرة المغرب الكبير وأحيانا أخرى بابراز النزعة الاقليمية الضيقة. أما أنصار الثقافة العربية فتربطهم بالمشرق صلات عاطفية وكثير منهم نشأ بين معاهده . فبينما تركز الاذاعة الناطقة بالعربية على أخبار المشرق

العربى تعطى الاذاعة الموجهة بالفرنسية أهمية خاصة لأخبار الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ٠

ويتردد صدى التيارات الفكرية والسياسية بمجرد أن تظهر فى فرنسا على المتفرنسين فى المغرب العربى ٠ فيلاحظ أن المظاهرات التى قام بها الطلبة اليساريون فى باريس فى مايو سنة ١٩٦٨ قد انعكس تأثيرها على طلبة الأقسام الفرنسية فى جامعات المغرب واذا بالطلبة يقلدون زملاءهم الفرنسيين بالمطالبة بالاشتراك فى مجالس الكليات ٠

وقد أحرج ذلك حكومات المغرب الثلاث مما جعلها تفكر فى تخفيف الصلة بالثقافة الفرنسية ٠ وأعلن الملك الحسن بهذه المناسبة أن سياسة فرنسا هى التى تضعف مركزها الثقافى فى المغرب ، ذلك أن بعض الأساتذة الفرنسيين وكثيرا ممن يعملون فى شمال أفريقيا هم أساتذة يساريون يقومون بنقل هذه الآراء والتيارات الى طلبتهم المغاربة ٠

يضطر كثير من الكتاب المغاربة الى معالجة شئون بلادهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مؤلفات باللغة الفرنسية ولا يعتبر ذلك تهديدا لشخصية المغرب العربية اذا كان الأمر يتعلق برسائل جامعية ولكن وجه المسألة يتغير تماما اذا اتخذ الأديب من لغة أجنبية أداة للتعبير عن أحاسيسه ٠ وهذه الظاهرة شائعة فى الجزائر بصفة خاصة ٠ فقد أضطر بعض كتاب المسرح والقصة الى اتخاذ اللغة الفرنسية أداة للتعبير ، أولا لأنهم ليس بوسعهم أن يخرجوا عنها ، وثانيا لأن جمهورهم من الجزائريين أنفسهم هو أكبر عددا ٠ فالمسرحيات التى تعرض بالفرنسية كانت تلقى أقبالا أعظم من المشاهدين بينما يقل عدد الرواد اذا عرضت نفس الرواية بالعربية ٠

وقد أثير جدل بهذه المناسبة عند وصف هذا الانتاج الأدبى وهل يعد جزائريا أم فرنسيا ؟ وهل يكون جزائريا لمجرد أنه تناول موضوعات محلية وخاصة تلك المسرحيات والقصص التى صورت حياة المجاهدين أثناء الثورة ؟ ويجاب على ذلك بأن بعض الكتاب الفرنسيين اليساريين تناولوا نفس الموضوعات ، ولكن مما لاشك فيه أن البيئة التى عاشها الكاتب الجزائرى ومعاناته تترك انعكاساتها أيضا ٠ ومن جهة أخرى

فان هؤلاء الكتاب يشعرون بالأسف لعجزهم عن التعبير بلغة بلادهم ، كما علق على ذلك الأديب الجزائرى كاتب ياسين اذ قال اننى أشعر بأننى منفى وسط الثقافة الفرنسية .

تتصل كتابة التاريخ اتصالا وثيقا بتكوين الشخصية الوطنية - وقد شهدت تونس فى القرن التاسع عشر محاولات عدة لتسجيل أحداث القرن بطريقة وسط بين مناهج القدامى وبين المناهج الحديثة - يتضح ذلك مثلا من كتاب صفوة الاعتبار لبيرم الخامس أو كتاب المسالك والممالك لخير الدين باشا التونسى . ثم خطا التاريخ خطوة أفضل نحو المنهج الحديث عندما تناوله مؤرخ وأثرى معروف هو حسن حسنى عبد الوهاب الذى أمتد به العمر الى مابعد الاستقلال .

وقد بذلت الجزائر المستقلة جهودا عظيمة لتعريب كتابة التاريخ ، فكانت أقسام التاريخ فى الجامعات الجزائرية هى أول ماعرب فيها . وفى المراحل الابتدائية والثانوية سار تعريب مادة التاريخ والجغرافيا بخطى أسرع وتم تعريب تدريس التاريخ حتى نهاية المرحلة الثانوية خلال العام الدراسى ٧١/٧٢ .

وبينما نشرت وثائق ودراسات عديدة باللغة الفرنسية عن الثورة الجزائرية الكبرى مازال الكتاب الجزائريون يتجنبون تناول الموضوع حتى دعا الرئيس بومدين الى ضرورة طرق هذا الموضوع بالعربية ومن وجهة النظر الوطنية . وقد تلى ذلك فعلا نشر العديد من المذكرات بواسطة الشخصيات التى اشتركت فى الثورة الكبرى أمثال بن بللا وبوضياف .

٢ - فى مجال التعليم :

اتبعت تونس فى العقدين الأولين من استقلالها سياسة تعليمية تهدف الى ابقاء اللغة الفرنسية لغة متداولة بجانب العربية . وطبقا لسياسة الفرنكفونية رأى المسئولون عن التعليم فى تونس بناء على نصح بورقيبة ان اتقان اللغة الفرنسية يفتح مجالا للعمل فى الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ويساعد على تكوين كفاءات فنية وادارية بسرعة أكبر . وعلى ذلك سارت خطة التعليم على أساس أن يقتصر فى السنتين

الأوليين على تعليم اللغة العربية ثم تدرس اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية وتزيد الساعات المخصصة لها بالتدريج حتى تصير على قدم المساواة مع العربية في المرحلة المتوسطة ، وفضلا عن ذلك تدرس جميع العلوم التطبيقية والاجتماعية باللغة الفرنسية وعلى ذلك لايبقى للعربية فى المرحلة المتوسطة الا الساعات المخصصة للغة والأدب العربى •

وقد استهدفت الخطة العشرية التى وضعت فى سنة ١٩٥٩ للتعليم محو الأمية فى خلال عشر سنوات وصرحت وزارة التعليم فى سنة ١٩٦٩ أنها صارت تستوعب مائة فى مائة من جميع الأطفال الذين هم فى سن الالزام (٠٠٠ر٧٧٠) •

والى جانب المدارس الحكومية تركت تونس للمدارس الخاصة حرية كبيرة فى ادارة شئونها ووضع برامجها وعلى ذلك بقيت معاهد فرنسية عديدة تعمل طبقا للنظام السابق كما أن المعاهد المهنية استخدمت الفرنسية •

افتتحت جامعة تونس سنة ١٩٦١ وهى تضمم خمس كليات : الآداب ، الحقوق والعلوم الاقتصادية ، والعلوم ، والطب • وهذه كلها تستخدم الفرنسية دون غيرها فى التعليم باستثناء قسم اللغة العربية فى كلية الآداب • أما الكلية الخامسة فهى كلية العلوم الاسلامية التى نشأت فى اطار السياسة العلمانية وضمت الى الجامعة ١٩٥٧ •

قامت فرنسا حسب الاتفاقية الثقافية لسنة ٥٩ بتأسيس الكليات الأخرى التى لاتدخل ضمن الجامعة التونسية وأهمها كلية للهندسة وأخرى للادارة مما سيكون له أثر على ابقاء اللغة الفرنسية مستخدمة فى الشئون الادارية كما اختارت فرنسا تونس لتكون مقرا لمعهد لتكوين الاطارات الفنية الخاصة بالدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية •

وفى المغرب كان تعليم الفرنسية يبدأ كذلك من السنة الثالثة الابتدائية غير أن العلوم الاجتماعية تدرس بالعربية فى مدارس الدولة على اختلاف مراحلها وخصصت بعض الثانويات لتعليم جميع المواد بالعربية ، وترك

لبعض المدارس الخاصة الفرنسية السابقة استقلال ادارى حسب الاتفاقيةالثقافية ويميل أبناء البورجوازية العليا والحكام الى أرسال أبنائهم وبناتهم الى هذه المدارس ولعل هذا من الأسباب التى أخرت التعريب مع أنه هدف من أهداف الحكومة المعلنة .

وحينما تأسست جامعة الرباط بعيد الاستقلال اتفق على جعل أقسام كليتى الآداب والحقوق مزدوجة ، فهناك قسم للتاريخ مثلا يستخدم العربية ونظير له يستخدم الفرنسية وهكذا الأمر بالنسبة لكلية الحقوق . وكان العنصر الفرنسى غالبا على الجامعة سواء من حيث عدد الأساتذة أم من حيث تولى الفرنسيين للمراكز الادارية العليا ، وبالتدريج أخذت الأقسام العربية تنمو ولكن عندما افتتحت كليات جديدة للعلوم ثم للطب فى سنة ١٩٦٩ ازدادت الحاجة من جديد الى استقدام أساتذة فرنسيين وعندما تأزمت العلاقات بين المغرب وفرنسا بسبب مقتل بن بركة رأت الحكومة أن تقلل من أعضاء البعثة التعليمية كما أن فرنسا نفسها خفضت من معونتها الفنية للمغرب وهى تشمل دفع مرتبات المدرسين . غير أن المسئولين عن الحكم الذين يفضلون تعليم أبنائهم فى المدارس التى تسير على برامج فرنسية لم يستطيعوا عمليا تنفيذ هذه الخطة فازداد على العكس عدد أعضاء البعثة التعليمية الفرنسية فى سنة ١٩٦٨ .

وأثناء تأزم العلاقات أرادت بعض الدول الأوربية الأخرى أن تستغل الفرصة لنشر ثقافتها ولاسيما أسبانيا فأنشأت مدرستين فنيتين بالدار البيضاء والرباط علاوة على جامعة مصغرة فى طنجة تستخدم اللغة الأسبانية . كذلك تنافستا كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا على نشر ثقافتهافى المملكة المغربية .

ومن أبعد المعاهد الفنية أثرا فى هذا الصراع التعليمى مدرسة الادارة التى أسسها اليونسكو فى المغرب والتى جعلت من الفرنسية لغة التعليم وذلك لتستوعب طلبة غرب أفريقيا الفرنسية أيضا ، وقد تكون عديد من الاداريين المغاربة فى هذا المعهد الذى لايقبل الطلبة الا بامتحان يجرى باللغة الفرنسية . ومن الطبيعى أن تفضل الحكومة الاعتماد على هذه

الكفاءات بينما يشكو طلبة جامعة القرويين والثانويات المعربة من عدم وجود مجالات لهم فى العمل ٠

وتعرض المدرسون لضغط أنصار الثقافتين ويتضح نفوذ حزب الاستقلال على مدرسى اللغة العربية والعلوم الدينية بينما يتأثر غيرهم بالتيارات اليسارية ٠ وقد وجد المتفرنسون فى الدعوة الى احياء البربرية فرصة للتهرب من التعريب ٠ فنجد أحد زعماء الحركة الشعبية وهو أحردان ينادى بتحسين مستوى الاذاعات البربرية ٠ ويلاحظ أن الجامعات التى تأسست فيما بعد أنشأت أقساما عربية فقط فى الكليات النظرية على الأقل مثل جامعة فاس ٠

لقد بدأت الجزائر التعريب من الصفر عند الحصول على الاستقلال وتعثرت فى قضية التعريب غير أن تصميم الحكومة الجزائرية جعلها تسبق جارتيها تونس والمغرب فى تعريب بعض قطاعات التعليم العالى ، فقد ألغت بعض الأقسام الفرنسية من كليات الآداب مثل التاريخ والجغرافيا ، وذلك لأن تدريس هاتين المادتين قد تم تعريبه على جميع المراحل ٠

وكانت الخطة تقضى بتعريب التعليم الابتدائى ثم المتوسط سنة بعد أخرى وبالفعل نفذ تعريب السنة الأولى الابتدائية فى العام الدراسى ١٩٦٤/٦٣ ثم توقف لعدم وجود امكانيات (١) لاستقدام عدد كاف من أقطار المشرق العربى ، وفى سنة ١٩٦٧ عربت السنة الثانية الابتدائية ، وفى سنة ١٩٦٩ عربت السنة الثالثة ، وتوالت عملية التعريب بعد ذلك ٠ هذا علاوة على وجود معاهد اسلامية قديمة كانت تستخدم اللغة العربية فى العهد الاستعمارى ثم حولت الى مدارس ثانوية حديثة تعتمد اعتمادا تاما فى تدريس مختلف المواد بها على اللغة العربية ٠

وفى رأينا أن التعثر الذى صحب التعريب فى السنوات الأولى تزول أسبابه بالتدريج حيث أنه أخذت تتكون أجيال من المدرسين الجزائريين القادرين على التعليم بالعربية وكان هذا التكوين يتطلب بعض الوقت فقد

---

(١) عثمان سعدى : قضية التعريب فى الجزائر ٠

أوفدت ١٥٠٠ بعثة للمدارس والجامعات بالبلاد العربية كما قرر مؤتمر المعلمين المنعقد في بيروت سنة ١٩٦٣ مساعدة الجزائر على التعريب، وحتى السبعينات لم يظهر تفكير مافى أن تعرب كليات العلوم أو الطب ولكن الأمر الذى يقتضى التساؤل هو أنه أسست جامعات جديدة فى قسنطينة ووهران بدىء بالأقسام الفرنسية وكان لابد من صراع بين المثقفين ثقافة عربية وبين المتفرنسين وهم أصحاب نفوذ فى أجهزة التعليم العالى حتى تمكن الأولون من انشاء أقسام عربية فى كليات الآداب فى سنة ١٩٦٨ ٠ وكانت جامعة الجزائر قد أفتتحت القسم العربى بالحقوق فى نفس العام ٠

ومن الأسباب التى عوقت عملية التعريب وأعطت حجة لأنصار الثقافة الفرنسية ، هو أن مدرسى اللغة العربية خلال السنوات الأولى من الاستقلال كانوا متفاوتين من حيث درجة الكفاءة نظرا لاضطرار الجزائر الى استقدام أعداد كبيرة دفعة واحدة ، وينتمى هؤلاء المدرسون الجدد الى مصادر ثقافية متعددة ، بعضها يعود الى التعليم الدينى التقليدى ، والبعض الآخر الى التكوين التربوى الحديث ٠

الادارة :

شاع استخدام اللغة الفرنسية فى المكاتبات الحكومية فى أقطار المغرب الثلاثة ، غير أن الادارة فى كل من تونس والمغرب استخدمت اللغة العربية في بعض الحالات حتى أثناء عهد الحماية ٠ وبعد الاستقلال استخدمت الادارة لغة مزدوجة مع اتجاه مطرد الى تغليب اللغة العربية ٠ أما الجزائر فقد واجهت صعوبة كبرى فى تعريب لغة الادارة ٠

لقد نص دستور الجزائر الصادر فى سنة ١٩٦٣ على أن العربية هى لغة البلاد الرسمية ، الا أن الموظفين لم يأخذوا هذا النص مأخذ الجد ، الى أن أصدر هوارى بومدين فى أبريل سنة ١٩٦٨ قانونا بأن اللغة العربية ستصبح اجبارية ابتداء من سنة ١٩٧١ ، وهو يعتبر من أبرز المتحمسين للتعريب فى الجزائر ، لذلك أخذ يذكر فى خطبه المتوالية أنه ينوى تطبيق هذا القانون بالفعل ، بالرغم من أن ذلك يؤدى منطقيا الى الاستغناء عن الموظفين الذين لايقبلون على دراسة اللغة العربية ٠ وتسهيلا لتعريب الادارة افتتحت الحكومة فصولا ليلية لتعليم الموظفين اللغة العربية ٠ ومع ذلك لم يخل الأمر

من عقبات . فالعمل الحكومى يجرى على فترتين ومن ثم لايتوفر وقت كاف فى المساء للدراسة . ثم أن كثيرين ممن يجهلون العربية هم من حملة الشهادات المتوسطة الذين يعملون فى وظائف كتابية وفى الحسابات . ومن هؤلاء عمال البرق والبريد . وقد يثير هؤلاء من مسألة التعريب قضية اجتماعيـة فيحتجون بحقوق الطبقة العاملة التى لايمكن الاستغناء عنها حسب قوانين العمل التى تضمن لهم عدم الفصل التعسفى . وبالاضافة الى ذلك وضـع فريق من كبار الموظفين المتفرنسين العقبات لتعطيل التعريب حماية لمصالحهم.

وخلاصة القول أن دخول الجزائر فى أزمة السلطة القائمة علـى المواجهة بين العسكريين والاسلاميين طرحت من جديد مشكلة التعريب فبينما تشدد الاسلاميون فى تعميم استخدام اللغة العربية فى المجالات المختلفة عادت الحكومة العسكرية الى التلكأ فى قضية التعريب كنوع من رد الفعل على اتجاه الاسلاميين ، كما ظهر تيار معارضة آخر للتعريب يتمثل فى حركة الديمقراطية والثقافة التى ينادى بها قسم كبير من البربر يسعى للحفاظ على تراثه الخاص .

الفصـل السـابع والعشرون

العلاقات المغاربية

— ١ —

عندما تقرر تأسيس الاتحاد المغاربى فى فبراير ١٩٨٩ ادخلت كل من ليبيا وموريتانيا فى الاتحاد بينما كان الاتجاه خلال الخمسينات والستينات هو قصر فكرة التجمع على الأقطار الثلاثة تونس والجزائر والمغرب ٠ وقد اتبعنا فى هذه الدراسة الخطة القديمة لمفهوم الاتحاد المغربى ٠ ذلك لأن عمق تأثير التاريخ الحديث وخاصة عهد الاستعمار الفرنسى جعلت أدوات البحث أيسر منالا بالنسبة لهذه الأقطار من حيث الرجوع الى المصادر الحديثة والوثائق المنشورة الخاصة بالعهد الاستعمارى : ورغم اختلاف الوضـــع القانونى بين الجزائر التى ضمت الى الأراضى الفرنسية منذ ١٨٤٨ وبين تونس والمغرب التى وضعتا تحت نظام الحماية فقد التحمت النخبة فى الأقطار الثلاثة وتبودلت المساعدات بين الحركات الوطنية كما تجلى ذلك من خلال تأييد الوطنيين فى تونس والمغرب للثورة الجزائرية الكبرى ٠

أما ليبيا وموريتانيا فقد كان لكل منها خصوصيته التاريخية فليبيــا كيان جديد بالقياس الى جارتيها مصر وتونس وبينما أرتبط تاريخ برقــة بمصر كانت الصلات قوية بين سكان طرابلس وجيرانهم فى الغرب ومن هنا تتسم خصوصية التاريخ الليبى بأنها كانت حلقة اتصال بين المشرق والمغرب٠

كذلك ظلت موريتانيا تشكل اداة اتصال بين العالم العربى فى الشمال والعالم الأفريقى الزنجى فى الجنوب وحتى سنة ١٩٦٠ ألحقت موريتانيــا بمجموعة أقطار غرب أفريقيا التابعة لفرنسا أى أنها خلال العهد الاستعمارى كانت أكثر اتصالا بدكار عاصمة المجموعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية منها بجارتها الشمالية المملكة المغربية وبعد الاستقلال صارت لهــا مشكلاتها الخاصة مثل استخدام العربية وأعتراض ربع السكان من الزنوج علـــى جعلها اللغة الرسمية كما شهدت موريتانيا أزمة حدود مع السنغال ٠

وفى العصور الوسطى الاسلامية درج الكتاب على التمييز بين المشرق والمغرب دون تحديد دقيق للموقع الذى يفصل بين المنطقتين والأرجح أن مدينة طرابلس أعتبرت هى بداية ماعرف باسم المغرب الاسلامى ويعرف تاريخ الأدب العربى قضية التنافس الثقافى بين المشرق الاسلامى ومغربه ٠

لقد تبنت الحركات الوطنية ، رغم انفصالها فى الواقع ، مبدأ التضامن المغربى ، وكثيرا ما أعطيت له الأولوية على التضامن العربى ، بل كان بعض الزعماء يستبدل فكرة التضامن الاسلامى بالعربى ولكنه يستبقى فى جميع الأحوال مبدأ المغرب الكبير ٠ وبمجرد أن حصلت كل من تونس والمغرب على الاستقلال بادرتا الى عقد معاهدة صداقة وتحالف فيما بينهما ٠ وكان يظن أن استمرار خضوع الجزائر للاستعمار هو الذى يعرقل مشروع المغرب الكبير ٠ وقد تبين خطأ هذه النظرية بعد قليل ، الا أن أحدا لم يدرك ذلك فى سنة ١٩٥٨ حينما وصلت الفكرة الى أعلى مراحلها ٠ ويقال أن الشروع فى اقامة أجهزة اتحادية باسم المغرب انما كان رد فعل على قيام اتحادين آخرين فى المشرق العربى فى نفس التاريخ هما : الجمهورية العربية المتحدة، والاتحاد الهاشمى الذى جمع بين العراق والأردن ٠

وقد تبنت الدعوة الى مؤتمر طنجة الهيئات الشعبية : حزب الاستقلال المغربى والدستور الجديد التونسى وجبهة التحرير الجزائرية وتم ذلك بعيدا عن الجهات الرسمية ، ولعل ذلك راجع الى أن الجزائر لم تكن قد حصلت بعد على الاستقلال ٠ فرؤى اتاحة الفرصة لجبهة التحرير لكى تشترك على نفس المستوى مع حزب الاستقلال المغربى والحزب الدستورى الجديد التونسى ٠

أقر المؤتمر الذى انعقد فى المدة من ٢٨ ـ ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٨ أن فكرة المغرب الكبير هى جزء من حركة الوحدة العربية ٠ وهو مقتنع بأن الوقت قد حان لتجسيم هذه الادارة فى الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم ٠ وقرر أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة ، ويعتبر أن الشكل الفيدرالى أكثر ملاءمة للواقع فى البلاد المشتركة فى هذا المؤتمر ٠ ولهذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل فى المرحلة الانتقالية مجلس استشارى للمغرب العربى منبثق عن المجالس الوطنية

المحلية فى تونس والمغرب • وعن المجلس الوطنى للثورة الجزائرية ، ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية •

(ويوصى المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية ، وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسئولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربى ، ولدراسة تنفيذ التوصيات التى يصدرها المجلس الاستشارى للمغرب العربى) • (ويوصى المؤتمر حكومات أقطار المغرب بألا تربط منفردة مصير شمال أفريقيا فى ميدان العلاقات الخارجية والدفاع الى أن تتم اقامة المؤسسات الفيدرالية) •

ثم قرر المؤتمر تأسيس أمانة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته ، تؤلف من ستة أعضاء ، بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة فى المؤتمر • وتنقسم الى مكتبين : أحدهما بالرباط ، والثانى بتونس • وتجتمع الأمانة دوريا فى احدى العاصمتين بالتناوب •

كانت التوصيات الوحيدة التى وضعت موضع التنفيذ هى تكوين الحكومة المؤقتة الجزائرية • أما التوصيات الخاصة بالاتحاد الفيدرالى فقد بقيت حبرا على ورق • ويلاحظ أن هذه التوصيات لمحت الى انتقاد المشروع الذى اقترحه بورقيبة والذى استهدف ربط شمال أفريقيا فى صورة اتحاد غامض مع فرنسا أسماه الكومنولث مقابل حصول الجزائر على الاستقلال •

٢ ــ تعثر مشروع الاتحاد المغاربى :

أن العقبة الكأداء التى أصطدمت بها هذه النوايا فى الاتحاد انما هى النعرة الاقليمية التى ترسخ قواعدها بمجرد أن تظهر دولة جديدة الى الوجود ، وتشرع فى اتخاذ شعارات الدولة التامة السيادة من علم وجيش وسفارات تمثلها فى الخارج وقانون جنسية خاص بها • وسرعان ما تتحول هذه الجنسية الى شعور قومى : هكذا نشأت القوميات الاقليمية فى أجزاء العالم العربى •

ومما زاد مشروع المغرب (١) الكبير بعدا عن التحقيق ، التنافس الذى

---

(١) السياسة الدولية عدد أكتوبر ١٩٧٠

دب بين حكوماته المختلفة على الزعامة · وربما تطلع محمد الخامس الى هذه الزعامة بحكم هيبة أسرته التقليدية ودوره فى الكفاح الوطنى · ثم أن امكانيات بلاده تفوق تونس من جميع الجهات · والجزائر لم تستقل بعد · ولعل في تغيير اسم البلاد من مراكش الى المملكة المغربية ما ينم على هذا التطلع ، اذ صار اسم الدولة مطابقا للمنطقة بأكملها ·

ورغم أن تونس هى أصغر الأقطار من حيث عدد السكان والمساحة فان ذلك لم يمنع بورقيبة بدوره من الطموح الى زعامة المغرب ولو اقتصر الأمر على تونس والجزائر وحدهما · ويتضح ذلك من المقترحات التي قدمها لحل المشكلة الجزائرية · ففى سنة ١٩٥٧ دعا الى قيام اتحاد بين تونس والجزائر على أن تمنح فرنسا الاستقلال للأخيرة ، وفى مقابل ذلك تحصل على امتيازات اقتصادية فى الدولة الجديدة موسعة · وخلص بورقيبة من هذه الفكرة الى مشروع كومنولث فرنسى فى شمال أفريقيا · وقد تلقف بعض الأمريكيين هذه الفكرة ليقترحوا على أساسها مشروع حلف عسكرى للحوض الغربى من البحر المتوسط · ولم تعد هذه الأفكار جميعا مرحلة الاقتراحات، فضلا عن أن مؤتمر طنجة سرعان ما أعلن نبذه لها ·

وقبل أن يظهر المنافس الثالث على زعامة المغرب العربى تأزمت العلاقات بين تونس والمغرب بسبب اعتراف الأولى بموريتانيا مما أدى الى سحب السفراء · وعندما تجددت الدعوة على أسس اقتصادية فى سنة ١٩٦٤ سعى بورقيبة لضم ليبيا الى المغرب الكبير ، وذلك بهدفين الأول ايجاد أطراف أكثر عددا مما يعرقل استقطاب الزعامة فى المغرب أو الجزائر بصفة خاصة التى صارت لها امكانيات أعظم لزعامة المغرب · ثانيا : الاستفادة من موارد ليبيا الاقتصادية ، وشعور تونس بالحاجة الى حل مشكلة البطالة المتفشية فيها بايجاد مجالات أوسع للعمل فى ليبيا ·

قلنا أن استقلال الجزائر زاد من حدة الصراع حول زعامة المغرب · فقد اكتسبت البلاد شهرة نضالية ممتازة بين دول العالم للدور البطولى الذى قامت بـه ابان ثورتها المسلحة · وقـد خرجت من هذا الصراع مستكملة لسيادتها وأراضيها التى شملت الصحراء الكبرى · وبذا صارت أكبر دول المغرب من حيث المساحة فضلا عن أن استغلال النفط فى هـذه الصحراء

كان قد بدأ يؤتى ثماره ، ويشير الى احتمالات ثروة معدنية كبيرة فى المستقبل وبالاضافة الى ذلك كان نظام الحكم فى الجزائر نقطة اجتذاب للعناصر التقدمية فى المغرب وخاصة الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية الذى لم يوافق حكومة الرباط على استخدام القوة لتعديل الحدود ٠

وتعتبر مسألة الحدود مظهرا بارزا على نمو النعرة الاقليمية ، وهى التى قضت على التفكير الجدى فى المغرب الكبير بعد أن كان يظن بأن استقلال الجزائر يمكن أن يساعد على تحقيقه ٠ ويرجع الخلاف على الحدود الى عهد الحكومة المؤقتة الجزائرية ٠ فقد تعرضت لمطالب اقليمية من المغرب وتونس بينما شعرت هاتان الأخيرتان بأحتمال قرب استقلال الجزائر ٠ ووعدت الحكومة المؤقتة ببحث هذه المسألة بعد الانتهاء من الكفاح ضد الفرنسيين ، الا أنه بعد الاستقلال تمسكت الجزائر بالنظرية القائلة أن الدول الأفريقية يجب أن تراعى الحدود التى رسمت فى عهد الاستعمار ٠ وقد رأينا كيف أن تونس أيدت هذه النظرية بمناسبة مطلب المغرب فى موريتانيا ، ولذلك لم تلح فى مطالبها الاقليمية بينما تشدد المغرب واتهم الجزائر بالتنكر للوعود السابقة ٠

وتضم منطقة تندوف التى طالبت بها المغرب مناجم غنية بالحديد بالاضافة الى الغاز الطبيعى ٠ لذلك قيل أن بعض الشركات حرضت المغرب على استخدام القوة ، لأنها تفضل التعاون مع الحكومة المغربية وتخشى من استثمار أموالها فى الجزائر حيث تسود الاتجاهات الاشتراكية والدعوة الى تأميم وسائل الانتاج ٠

وفى أكتوبر سنة ١٩٦٣ تمكن الجيش المغربى من احتلال بعض المواقع وتوغل الى مسافات بعيدة فى بعض المناطق داخل الجزائر ٠ وكان للحرب بين دولتين عربيتين صدى بعيد فى العالم العربى حيث جرت عدة محاولات للوساطة عن طريق الجامعة العربية إلا أن المغرب كان يشعر بأن الخلاف بين فريق المحافظين والتقدميين قد ينعكس على هذه الوساطة فلا يتوفر فيها الحياد ٠ ومن المؤسف أن كلا الطرفين المتنازعين رفض فى نهاية الأمر وساطة الجامعة العربية أو اجتماع قمة لرؤساء الدول العربية الخمس الواقعة فى أفريقية بالاشتراك مع دولة أفريقية سادسة ٠ وتقبلا بدلا عن

ذلك عقد مؤتمر رباعى بالاشتراك مع كل من مالى وأثيوبيا ، وهو المؤتمر الذى انتهى باتفاقية باماكو فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، ومما جاء فى هذه الاتفاقية قرار بايقاف القتال فى موعد أقصاه الثانى من نوفمبر سنة ١٩٦٣ وانسحاب القوات الى الحدود السابقة على أن تحل محلها قوات من مالى وأثيوبيا بعد أن تجرد من السلاح • ولكن قبيل ايقاف القتال أسرعت فرقة جزائرية خفيفة الى التوغل داخل الأراضى المغربية حيث أحتلت واحة فجيج • وبذا صار الانسحاب الى الحدود السابقة مطلبا للطرفين المتنازعين بعد أن كان مطلبا جزائريا من طرف واحد •

ومهما كانت المشاعر العنيفة التى أثارها القتال فى حينه فانه لم يترك أثرا طويل المدى على العلاقات بين الدولتين • ويمكن القول أنه كان نتيجة وليس سببا فى النعرة الاقليمية المتفشية • فبعد وقت قصير تم تبادل الأسرى وتوقف المغرب لفترة عن أثارة مطالبه فى الحدود ، ولذلك لم تبق حاجة الى وجود قوات أجنبية • وفى سنة ١٩٦٨ فتح الطريق على الحدود لمرور البضائع ، وكان ذلك خطوة أولية نحو مزيد من التقارب •

ويلاحظ أن الحكومة الجزائرية أخذت زمام المبادرة (١) نحو تنشيط العلاقات بين دول المغرب على أساس اتفاقات ثنائية كانت هى محورها • ففى ١٩ يناير سنة ١٩٦٩ وقعت اتفاقية تعاون وحسن جوار مع المغرب • وتلاها بعد قليل اتفاقية أخوة وصداقة مع الحكومة الليبية فى نهاية عهد الملك ادريس السنوسى • وأخيرا عقدت معاهدة ثالثة لحسن الجوار مع تونس • وعلى أثر تصفية الخلافات على الحدود توقفت الحملات الاعلامية التى كانت تشن باسم الدول التقدمية على المحافظين والعكس بالعكس •

ومن مظاهر التهدئة للصراعات الاقليمية أن الحكومات المغربية سلمت بواقعية التقسيم الى الكيانات القائمة وصارت تنظر الى مشروع المغرب الكبير على أنه مجرد تعاون فى المجالات الاقتصادية والثقافية دون التفكير فى تنازل الدول عن أى شىء من سيادتها لحساب هيئة اتحادية مهما كانت

---

(١) انظر نصوص هذه الاتفاقيات فى مجلة Magreb documents عدد ١ سنة ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ •

هذه الهيئة محدودة السلطات · وهى روح تختلف عن تلك التى سادت مؤتمر طنجة سنة ١٩٥٨ ·

وفى هذا الاطار عقدت اتفاقية افرام بين الجزائر والمغرب تضمنت الاعتراف بالحدود القائمة ، ويعد ذلك بمثابة تنازل عن المطالب المغربية السابقة · وفى مقابل هذا التنازل منح المغرب حق المساهمة فى انشاء الشركات التى تستغل الحديد فى مناجم غار جبيلات الغنية · كما أشارت الاتفاقية الى تنشيط التبادل التجارى بين البلدين ·

وقد وصفت الاتفاقية المعقودة بين الجزائر وليبيا فى أول فبراير سنة ١٩٦٩ بأنها معاهدة اخوة وصداقة ومدتها عشرون سنة ونصت على التشاور فى الشئون الدولية وعدم عقد اتفاق مضاد لمصالح الطرف الآخر · والحقت بها اتفاقية تجارية تنص على تسهيلات فى تبادل البضائع والمعلومات والخبرات · كذلك أقرت الاتفاقية المعقودة مع تونس خط الحدود القديم طبقا للنظرية الجزائرية · وفى مقابل ذلك وعدت الجزائر بمد بعض أنابيب النفط عبر الأراضى التونسية ·

ومهما كان الاتجاه ضعيفا نحو بناء المغرب الكبير فى المجال السياسى فانه قد حدث منذ سنة ١٩٦٤ نزوع قوى الى ادخال ليبيا فى مفهوم المغرب الجغرافى · ومن المعروف تاريخيا أن ليبيا كانت دائما حلقة اتصال بين المشرق والمغرب ·

وفى البداية شجعت المملكة المغربية اجتذاب ليبيا السنوسية الى مشروعات المغرب الكبير ، الى أن وقعت الحركة الجمهورية فتبدل ميزان القوى فى منطقة المغرب ، اذ أن القذافى فى شعاراته المعلنة كان يبدو أقرب الى الجزائر مع الاختلاف حول نظرية الوحدة العربية · فحسبما نادى به القذافى رجحت فكرة اتحاد شامل على اتحاد جزئى يضم دول المغرب · فلما فترت هذه الأفكار ، صار هناك اتجاه الى توثيق الروابط الثنائية بين ليبيا والجزائر · وازداد تقارب الدولتين بمناسبة الاتفاق على مساعدة البوليساريو فى الصحراء الغربية فى مواجهة المملكة المغربية ·

أما تونس فقد نظرت حكومتها بعين القلق الى تغير النظام فى ليبيا ،

وخاصة أنه ظهر احتمال فى وقت مايشير الى امكان قيام اتحاد بين ليبيا ودول أخرى فى المشرق . على أن الحاجات العملية كانت أكثر الحاحا فوجود عدد كبير من العمال التونسيين فى ليبيا أزال الخلافات التى كانت متوقعة بعد قيام النظام الليبى المعادى للغرب ، والذى يختلف اختلافا بينا عن نظرة بورقيبة الى العلاقات الدولية .

وعلى أية حال فان معارضة اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل جاءت لتغطى على تلك الخلافات . ذلك أن النظام التونسى رغم صداقته التقليدية مع الغرب رأى فى مسايرة ركب الدول العربية التى قررت فى مؤتمر بغداد مقاطعة مصر مصلحة لبلاده ومن المفارقات أن بورقيبة كان من رواد الدعوة الى عقد صلح مع اسرائيل . أما فى سنة ١٩٧٩ فقلب مواقفه رأسا على عقب وأنتهز فرصة مقاطعة مصر ونقل مقر الجامعة العربية الى تونس لكى يستثمر هذا الانقسام العربى الجديد للمصلحة الاقليمية .

انعكست التقلبات المفاجئة التى تميزت بها شخصية القذافى على حركة التجمع المغاربى وذلك بمحاولة تكوين محاور داخل المغرب الكبير غير أن موارد بلاده البترولية لم تكن كافية لتحقيق زعامة تلك المحاور فقد أشرنا الى الهبة التى لم تدم سوى بضعة أيام من يناير ١٩٧٤ التى أعلن فيها عن اتحاد اندماجى بين ليبيا وتونس ذلك الاتحاد الذى استنكره بورقيبة بعد أيـــام .

ومن أغرب الاتفاقات التى تمت فى اطار المحاور التى سعى لهـــا القذافى اتفاق وجدة فى سنة ١٩٨٤ ويبدو أن الرئيس الليبى هو الذى بادر باقتراح اتفاق اتحاد قريب من صورة الفيدرالية مع المملكة المغربية رغم مابين الدولتين من تناقض فى نظام الحكم والتوجهات الخارجية وكانت مفاجئة للقذافى عندما قبل الملك هذا الاقتراح وبناء عليه تم اجتماع فى وجدة على الحدود المغربية الشرقية أغسطس ١٩٨٤ حيث تمت الموافقة المبدئية علـــى هذا الاتحاد .

وتعود المفاجئة الى سلسلة طويلة من الخلافات التى حكمت العلاقات بين الدولتين فقد ألقى الملك على القذافى مسئولية التحريض على هجـوم قصر الصخيرات سنة ١٩٧١ بل أشار فى مذكراته الى أن القذافى أشترك

فى تدبير حادث الاعتداء على طائرته فى العام التالى (١) ، لدرجة أنهطلب الى بومدين فتح المجال الجوى الجزائرى للطائرات الليبية كيما تكمل المؤامرة بضرب قصر الرباط اذا ما أفلت الملك من الاعتداء عليه فى الجو • ويضيف الحسن أن بومدين أستشاط غضبا مما يدل على أن العلاقات الجزائريـــة المغربية كانت قد تحسنت منذ تسوية أزمة الحدود ولم تتعكر مرة أخرى الا بسبب الصراع حول الصحراء المغربية • وقد كانت الصحراء نفسها هى من أقوى عوامل الخلاف بين ليبيا والمغرب فان أحد مؤسسى حركة البوليساريو كان طالبا مغربيا منتميا الى الحزب الشيوعى المغربى وحينما طرد من الحزب توجه الى القذافى وعرض عليه تزويد حركة البوليساريو بالسلاح وجاءت استجابة الرئيس الليبى بالايجاب وطلب السماح لمرور هذه الأسلحة عبـر الأراضى الجزائرية • ولم يكن تأييد الحركة المناهضة للمغرب فى الصحراء قد توقف حينما اتفق على عقد معاهدة وجدة لذلك كان على الملك أن يبرر هذا التحول المفاجيء فى سياسته نحو القذافى ليس أمام شعبه فقط بل أمام الأمريكيين الذين دهشوا ازاء هذا التحول فقد كانت سياسة القذافى العامة وتدخله فى تشاد بصفة خاصة تثير ردود فعل معادية لدى الادارة الأمريكية ؛ وهكذا طلبت الى الملك تفسير هذا التحول وكان جوابه هو أنه يأمل من وراء المعاهدة توقف ليبيا عن مساعدة البوليساريو ومن ثم انقاذ حياة الألوف من أبناء شعبه ولكن بوش ، نائب الرئيس فى ذلك الوقت ، لم يقتنع بهذا التبرير؛ فقد كانت قضية الصحراء تتصل بشكل أو بآخر بالحرب الباردة ، فليبيـــا والجزائر حليفتا الاتحاد السوفيتى هما اللذان يساعدان حركة البوليساريو بينما يضطر المغرب الى مجابهتها مستعينا بالمساعدة الأمريكية •

اعتبرت الجزائر اتفاق وجدة موجها ضدها سيما وأن تونس أغـــريت بالانضمام اليه واثر تحفظ تونس ازاء هذا المشروع قرر القذافى طرد ٣٠ ألف عامل تونسى من البلاد (٢) •

واذا مابحثنا في التوجهات السياسية لأقطار المغرب العربى نجد أن الجزائر كانت أقربها الى ليبيا وبمناسبة الغارة الأمريكية المفاجئة علـى

---

(١) الملك الحسن : ذاكرة ملك • صفحة ٨٥ وما بعدها •

(٢) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٨٤ •

طرابلس فى أبريل ١٩٨٦ حدث نوع من التقارب بين الدولتين المغربيتين تمثل فى لقائى قمة بين الشاذلى بن جديد والقذافى ٠

أما الخطوة الحاسمة فى حركة الاتحاد المغاربى فجاءت فى اطـــار عمليات تجمع شهدها المشرق العربى بين عامى ١٩٨١ ـ ١٩٨٩ فعـــلى نمط مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون الرباعى أعلن فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ عن قيام اتحاد مغاربى دل فى بداية الأمر على طموح أصحابه وجديتهم فقد تضمن اعلان الاتحاد فى مدينة مراكش تكوين مجلس رئاسى للـــدول الخمسة المؤسسة والتى شملت موريتانيا لأول مرة فى مثل هذا التجمـــع كما اشتملت الخطة على تكوين أمانة عامة وأجهزة اتحادية وأعلن عـــن اصدار بطاقة مغربية تسمح للمواطنين فى الأقطار الخمسة بحرية المـــرور عبر الحدود ٠

وكانت عوامل النجاح تبدو متوفرة لهذا التجمع فهناك الاتصـــال الجغرافى والتراث التاريخى والمشكلات الاقتصادية المتماثلة ٠ وباستثناء ليبيا تعانى أقطار المغرب من الانفجار السكانى ونقص الغذاء والاضطرار الى الاستدانة وهجرة يد عاملة كبيرة العدد نحو أوربا الغربية ٠ غير أنه قد نجم عن توسيع دائرة المغرب الكبير زيادة فى التناقضات مابين الأنظمة الحاكمة ، وعلى سبيل المثال فقد أدى انضمام موريتانيا الى الاتحاد أن حكومة نواكشوط صارت تتطلع لتدخل شركائها لمساعدتها فى أزمة الحدود مع السنغال ٠ وبعد فورة الحماس لوحظ أن اهتمامات القادة أخذت تتراجع بالتدريج ففى القمة الثالثة نوفمبر ١٩٩٢ لم يحضر كل من القذافى والملك الحسن وقد عاصرت هذه القمة فرض مجلس الأمن العقوبات على ليبيـــا وأظهرت أزمة لوكربى أن الأشقاء المغاربة التزموا بتطبيق العقوبات الخاصة بحظر الطيران وأكتفت هذه القمة بالأحتجاج على هذه العقوبات ٠

كذلك لم يمنع قيام الاتحاد من اختلاف السياسات ازاء حرب الخليج فبينما أيدت موريتانيا العراق أتخذت تونس موقفا سلبيا على حين أن المغرب شارك بقوات رمزية مع التحالف الدولى الذى تدخل عسكريا لكى يسحـــب العراق قواته من الكويت (١) ٠

---

(١) السياسة الدولية عدد يناير ١٩٩٣ ٠

خلاصة القول أن المشاغل الاقليمية طغت على مسيرة الاتحاد وكان على رأسها كما يبدو من أعمال قمة نوفمبر ١٩٩٢ انتشار حركة الاسلام السياسى والتى اعتبرها المجتمعون ظاهرة تهدد الأمن والاستقرار للدول الأعضاء ؛ يضاف الى ذلك خلافات جانبية اتصلت باختيار مكان الأمانة العامة ، وهكذا عجزت دول المغرب رغم توفر عناصر النجاح عن اقامة اتحاد فعال حيث أن النظم الاتحادية بصفة عامة تتطلب تعاون أنظمة ديمقراطية الأمر الذى لم تتمتع به الأنظمة الحاكمة فى العالم العربى بصفة عامة ٠

★ ★ ★

لقد كان قيام السوق الأوربية المشتركة فى سنة ١٩٥٧ دافعا للتفكير فى توثيق العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب الثلاث التى استقلت عن فرنسا ٠ ففى سنة ١٩٦٤ انضمت ليبيا الى الاتفاقية الاقتصادية التى عقدت بمدينة طنجة ونصت على تخفيف الحواجز الجمركية بين الأعضاء غير أن المشكلة التى واجهت دول المغرب هى أن اقتصادها أقرب الى التنافس منه الى التكامل ٠

ففى العهد الاستعمارى حاولت فرنسا أن تنسق العلاقات الاقتصادية بانشاء مكتب يتولى شئون تصدير وتوزيع أهم سلعة تنتجها الأقطار الثلاثة فى ذلك الوقت وهى الفوسفات الأمر الذى لم يستمر بعد الاستقلال ٠ وبالنسبة للجزائر فان وجود ثروة معدنية هامة : النفط والحديد لم تستغل بطريقة علمية حديثة وأدى سوء الادارة الى خضوع الجزائر لنفس مشكلات جارتيها وهى العجز عن استغلال الموارد لكفاية حاجة البلاد للتنمية ٠

وباستثناء ليبيا فأن دول المغرب وجدت نفسها مضطرة لتصدير يد عاملة كبيرة العدد الى أوربا الغربية وصارت تحويلات المهاجرين تشكل نسبة ربما أعلى من بترول الجزائر فى دخل البلاد القومى لذا حرصت دول المغرب على ايجاد علاقة اقتصادية خاصة مع غرب أوربا ، فوقعت اتفاقيات انتساب للسوق المشتركة وتطلعت الى تمتع صادراتها من الحمضيات والمواد الخام المعدنية لاعفاءات جمركية (١) ٠

---

1. Middle East Journal, Jan., 1968.

وهكذا بقى التعامل مع أوربا لكل قطر من أقطار المغرب على حــدا يفوق من حيث الحجم كثيرا قيمة المبادلات بين أقطار المغرب بعضها والبعض الآخـــر ٠

وعندما أنتشرت البطالة فى أوربا شعرت دول المغرب بتهديد لمهاجريها الذين تسلل بعضهم بطرق غير شرعية ومن ثم تعرضوا بين حين وآخر للطرد وكان لمشروع الاتحاد الأوربى المقرر لسنة ١٩٩٣ أثر على التعجيل باقامة الاتحاد المغاربى غير أن العوامل السياسية كما شرحناها فى الصفحات السابقة عطلت الى حد كبير تحقيق هذه الخطة مما أبقى صورة التبعية الاقتصـــادية بشكل لايختلف كثيراً عن العهد الاستعمارى ٠

المـراجع العربيـــة

١ ـ ابن أبى دينار (أبو عبد الله الرعينى) :
المؤنس فى أخبار أفريقيا وتونس ، تونس سنة ١٣٥٠ ٠

٢ ـ أبو العباس أحمد بن خالد الناصرى :
الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدار البيضاء سنة ١٩٥٥ ومابعـدهـا ٠

٣ ـ أبو القاسم سعد الله :
(أ) الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٠٠ ـ ١٩٣٠) ـ بيروت ١٩٦٩ ٠
(ب) الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٣٠ ـ ١٩٤٥) القاهرة ١٩٧٥ ٠

٤ ـ أحمد توفيق المدنى :
(أ) هذه هى الجزائر ـ القاهرة ١٩٥٦ ٠
(ب) حرب الثلاثمائة عام بين الجزائر وأسبانيا ـ الجزائر ١٩٦٨ ٠

٥ ـ الياس مرقس :
الحزب الشيوعى الجزائرى ـ بيروت ٠

٦ ـ بطرس بطرس غالى :
منظمة الوحدة الأفريقية ـ القاهرة ١٩٦٤ ٠

٧ ـ يورجا فرانسوا :
الاسلام السياسى فى شمال افريقيا ، ترجمة لورين زكرى ، القاهرة ١٩٩٢ ٠

٨ ـ الحبيب ثامر
هذه تونس ـ القاهرة ـ سنة ١٩٤٨ ٠

٩ ـ الحسن الثانى :
ذاكرة ملك ٠ أجرى الحوارات : ايريك لوران ٠ كتاب الشرق الأوسط ١٩٩٣ ٠

١٠ ـ حسن أحمد محمود :
الاسلام والثقافة العربية فى أفريقيا (الجـزء الأول) ـ القـــاهرة ١٩٥٨ ٠

١١ ـ حسن حسنى عبد الوهاب :
خلاصة تاريخ تونس ١٣٧٣ هـ ٠

١٢ - **صلاح العقاد :**
(أ) المغرب فى بداية العصور الحديثة - القاهرة ١٩٦٣ .
(ب) الجزائر المعاصرة - القاهرة ١٩٦٤ .

١٣ - **عثمان سعدى :**
قضية التعريب فى الجزائر ، القاهرة .

١٤ - **عـــلال الفاسى :**
(أ) الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ، القاهرة ١٩٤٨ .
(ب) المغرب العربى ، القاهرة ١٩٥٥ .

١٥ - **فريق من الخبراء العرب :**
الصراع على الجزائر . شيوخ وجنرالات ، القاهرة ١٩٩٢ .

١٦ - **محمد بن الأمير عبد القادر :**
تحفة الزائر فى مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر (جزآن) الاسكندرية ١٩٠٣ .

١٧ - **محمد خير فارس :**
(أ) المسألة المغربية من سنة ١٩٠٠ - ١٩١٢ ، القاهرة ١٩٦١ .
(ب) تنظيم الحماية الفرنسية فى المغرب ، دمشق ١٩٧٢ .
(ج) تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثمانى الى الاحتـــلال الفرنسى دمشق ، ١٩٦٩ .

١٨ - **محمد داود :**
تاريخ تطوان - تطوان ١٩٥١ .

١٩ - **محمد رفعت :**
التيارات السياسية فى البحر المتوسط ، القاهرة ١٩٤٩ .

٢٠ - **محمد مبارك بن محمد الهلالى الميلى :**
تاريخ الجزائر ، الجزائر ١٩٦٤ .

٢١ - **محمد مصطفى صفوت :**
مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وأثره فى البلاد العربية ، القاهرة ١٩٥٧ .

٢٢ - **نصر السيد نصر وآخرون :**
الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢٣ ـ **لجنة المغرب العربى :**
تونس ، ٦٧ عاما تحت الاحتلال ·

٢٤ ـ **الحزب الدستورى التونسى :**
مأساة عـــرش ·

٢٥ ـ **وزارة الاعلام التونسية :**
الحبيب بورقيبة ، حياته وجهاده ·

الدوريـــات

١ ـ **مجلة تاريخ وحضارة المغرب :**
تصدر عن كلية الآداب بالجزائر منذ يناير ١٩٦٧ ·

٢ ـ **مجلة السياسة الدولية :**
تصدر عن صحيفة الأهرام القاهرية ، الأعداد المذكورة ·

٣ ـ **مجلة البحوث والدراسات العربية القاهرة :**
الأعـدـاد المذكورة ·

المراجع الأجنبية

وثائق منشورة

— Affaires du Maroc (A.M.) 1901-1912, 6 Vols., Paris, 1914.

— Albin, P. : Les Grands Traités Politiques, Paris, 1923.

— British Documents on the Origins of the War, 1898-1914 Edited by George Gooch and Temperly, London, 1927.

— Correspondence Respecting the Affairs of Tunis, London, 1881.

— De Castries : Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc 1530-1845, 19 vols., Paris, 1905-1924.

— Documents Diplomatiques Français, 1871-1914 Ministère des Affaires Etrangères. Commission de Publication des Documents Relatifs aux Origines de la Guerre de 1914, Paris, 1929.

— Documents Diplomatiques Français, Question de la Protection Diplomatique et Consulaire au Maroc, Paris, 1880.

— Documents Diplomatiques, Français Livre Jaune, Affaires de Tunisie, 1871-1880, Paris, 1881.

— Documents Inédits sur l'Histoire de l'Occupation Espagnole en Afrique, 1506-1574, Alger, 1875.

— Documents Relatifs au Traité de la Tafna 1837 par Georges Yver, Alger, 1924.

— Douin, Georges, Mohamed Aly et l'Expédition d'Alger, 1829-1830, Le Caire, 1930.

— Gautherot Gustave, la Conquête d'Alger, Paris, 1929.

— Grandchamp Pierre, la France en Tunisie, 1582-1650, Documents Inédits, 4 vols, Tunis, 1920.

— Parti de l'Istiklal, Documents 1944-1946, Paris 1946.

— Plantet Eugène, Correspondence des Deys d'Alger avec la cour de France 1579-1830, 2 vols, Paris 1889.

— Robiquet P., Jules Ferry, Discours et Opinions, 5 vols, Paris 1893-1897.

المؤلفات

1. Alwan M. : Algeria before the United Nations, New York, 1959.

2. Ashford : Political change in Morocco, New Jersey 1961.

Azan Paul : L'Emir Abd El-Kader (1808-1883) du Fatalisme Musulman au Patriotisme Français, Paris 1925.

Barbour, N. : A Survey of North West Africa, London 1959.

Barlow, Ima Christina : The Agadir Crises, aCrolina 1940.

Barrat Robert : Justice pour le Maroc, Paris 1953.

Bedgaoui, Mohamed : La Révolution Algérienne et le Droit Bruxelle, 1961.

Blunt Wilfred : The Desert Hawk, Abd El-Kader and the French Conquest of Algéria, London, 1947.

Bou Diyaf, M. Où'va l'Algérie, Paris, 1964.

Bourguiba, El-Habib : La Tunisie et la France, Paris, 1954.

Bourdieu, P. Travaille et Travailleurs en Algérie, Paris 1965.

Bourges Hervail : L'Algérie à l'Epreuve du pouvoir, Paris, 1967.

Bovill, W. : The Golden Trade and the Moors, London, 1958.

Broadley : The Last Punic War, London, 1882.

Buy F. ; La République Algérienne Démocratique et Populaire Paris, 1965.

Cambon Henri : 1. Histoire du Maroc, Paris, 1952.
2. Histoire de la Régence du Tunis, Paris, 1948.

Catroux Général : Lyautey le Marocain, 1952.

Chaliand Ch. L'Algérie est-elle Socialiste, Paris, 1964.

Clark : Algeria in Turmoil, a History of the Rebellion, U.S.A., 1959.

Cooke George : Conquest and Colonization of North Africa, London, 1860.

Cour Auguste : L'Etablissement des Dynasties des Chérifs au Maroc et leur Rivalité avec les Turques de la Régence d'Alger, 1509-1830, Paris, 1901.

Courière, de : La guerre d'Algérie, 4 vols, Paris, 1970.

Culman Henri : L'Union Française, Paris, 1950.

Démontés V. : La Colonization Militaire sous Bugeaud, Paris, 1917.

Devoulx : Le Rais Hamidou, un corsaire Algérien du 13ème siècle, Alger, 1858.

El-Hagoui Omar : L'Histoire Diplomatique du Maroc, Paris, 1937.

Esquer Gabriel : La Prise d'Alger, Paris, 1923.

D'Estournelels de Constant : La Politique Française en Tunisie, Paris, 1891.

Faucon Narcisse : La Tunisie avant et depuis l'occupation Française, 2 vols, Paris, 1893.

Farrod Charles : Le F.L.N. et L'Algérie, Paris, 1961.

Pavrod Charles : Abdel Krim, Origine de la Rebellion Nord Africaine, Paris, 1958.

Gaffarel, P. : L'Algérie, Histoire, Conquête et Colonisation, Paris, 1883.

Ganiage Jean : Les origines du Protectorat Français en Tunisie (1861-1881), Paris, 1959.

Garas, Félix : Bourguiba, et la Naissance d'une Nation, Paris, 1956.

Gillespie, Joana : Algeria, Rebellion and Revolution, London, 1960.

De Grammont H. : Histoire d'Alger sous la Domination Turque, Paris, 1887.

Hanotaux, G. : Histoire des Colonies Françaises, Volume 2 et 3, Paris, 1930.

Harris, Walter Burton : 1. Morocco That Was, London, 1921.
2. France, Spain, and the Rif. London, 1927.

Hocine Ayat Ahmed : La guerre et l'après Guerre, Paris, 1964.

Isnar, H. : Le Magreb, Paris, 1966.

Jackson, G.A. : Algiers, Complete Picture of the Barbay States, Their Governments and Various Revolution and the Victory of Lord Ex Mouth, London, 1817.

Jeanson, Colette et Francis : L'Algérie Hors la Loi, Paris, 1956 .

Julien Charles André :

1. Histoire de l'Afrique du Nord, Paris, 1931.
2. L'Afrique du Nord en Marche, Paris, 1952.
3. Histoire de l'Algérie Contemporaine (1827-1871), Paris, 1964.

L'Arwi, Abdallah : L'Ideologie Arabe, Paris, 1966.

La Couture, Jean et Simonne : Le Maroc à l'Epreuve, Paris, 1958.

Landau, Rom :

1. The Moroccan Drama, London, 1956.
2. The Sultan of Morocco, London, 1951.
3. Morocco Independent, London, 1961.
4. Hassan II King of Morocco, London, 1962.

Lyautey, Pierre : Lettres du Sud Oranais, 1903-1906.

Masson Paul :

1. L'histoire du Commerce Français dans le levant aux XVI et XVII Siècle, Marsailles, 1896.
2. L'Histoire du Commerce Français dans le levant au XVIII siècle.

Marchand, E.P. : L'Europe et la Conquête d'Alger, Paris, 1913.

Mehdi Ben Barka : Option Revolutionnaire au Maroc, Paris, 1960.

Micaud, Charles : Tunisia, The Politics of Modernisation, London, 1964.

Mellor, F. : Morocco Awakes, London, 1939.

Morel, E. : Morocco in Diplomacy, London, 1912.

Moore Clement : Politics in North Africa, U.S.A., 1970.

Odinot Paul : Role Politique des Confréries Religieuses et des Zaouias au Maroc, Oran, 1930.

Paillat Claude : Dossier secret de l'Algérie, Paris, 1961.

Pellissier, E. : Annales Algériennes, 3 vols, Paris, 1836.

Pickles, Dorothy : Algeria and France, London, 1963.

Piquet, V. :

1. L'Algérie Française, Paris, 1963.
2. Les problèmes des protectorats, Recueil d'Articles, Paris, 1953.

Playfair, R. Episodes de l'Histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les Etats. Barbaresques avant la conquête Française, Alger, 1879.

Barbaresques avant la conquête Française, Alger, 1879.

Rager, Jean Jacques : Les Musulmans Algériens en France et dans les pays Islamiques.

Ricard, Robert : Etude sur l'Histoire des Portugais au Maroc, Paris, 1955.

Rinn, Louis : Histoire de l'Insurrection d'Algérie, Alger 1891.

Rizette Robert : Le Sahara occidental, Paris, 1976.

Roberts, Ct. John : History of the French Colonial Policy (1871-1925) 2 vols, London, 1929.

Robin : L'Insurrection de la Grande Kabylie en 1871, Paris sans date.

Roche Léon : Trente deux ans à travers l'Islam, Paris.

Roland et Lampué : Précis du droit d'outremer, Paris, 1949.

Rousset, Camille : La conquête d'Algérie (1848-1857), Paris, 1889.

Samir Amine : L'Economie du Magreb, Paris, 1965.

Safwat, M.M. : Tunisie and the Great Powers, Alexandria, 1943.

Secretariat d'Information Tunisienne.

Les Discours d'Alhabib Bourguiba, Tunis, 1965.

Serres Jean : La Politique Turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet, Paris, 1925.

Teilac, J. Autogestion en Algérie, Paris, 1965.

Tlatli, S.E. Tunisie Nouvelle Problèmes et Perspectives, Paris, 1963.

Tourneau Rouger : L'Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane, Paris, 1962.

Zartman, W. : Morocco, Problem of New Power, U.S.A., 1964.

Governement and Politics in Northern Africa, London, 1964.

الدوريـــات

Annuaire de l'Afrique du Nord

— Bulletin du Comité de l'Afrique Française.

— Journal Officiel.

— Journal le Monde.

— Revue Africaine, 1856, et Suivantes.

— Maghreb 1964 et Suivantes.

محتـــويات الكتـــاب

مقدمـــة ٣

القسم الأول

المغرب فى العصر الحديث

تمهيد : أحوال المغرب قبيل القرن السادس عشر ٩
الفصل الأول : العثمانيون فى الجزائر وتونس ـ أنظمة الحكم . ١٨
الفصل الثانى : العلاقات الخارجية ٣٤
الفصل الثالث : السعديون فى مراكش ٥٠
الفصل الرابع : دولة الأشراف العلويين ٦٣

القسم الثانى

الاســـتعمار الفرنسى

الفصل الخامس : المسألة الجزائرية من ١٨١٥ الى ١٨٣٠ ـ النزاع مع فرنســـا ـ اقتراح تدخل محمــــد على ـ الحملة وملابساتها سنة ١٨٣٠ . . . . ٧٣

الفصل السادس : الاحتلال ومقاومته ـ الأمير عبد القادر : التصاعد من ١٨٣٢ ـ ١٨٣٩ ـ القضاء على عبد القادر ـ حرب الابادة من ١٨٣٩ ـ ١٨٤٧ ـ المقاومة فى الواحـــات وبلاد القبايل ـ ثورة سنة ١٨٧١ . . . . . ٩٥

الفصل السابع : نظم الادارة والاستعمار ـ وسائل بيجو ـ سياسة الجمهورية الثانية ـ موقف نابليون الثالث ـ سياسة الجمهورية الثالثة ـ ذروة الاستعمار ١٨٧٠ ـ ١٩١٤ أحوال السكان الوطنيين ١٣٠

الفصل الثامن : تونس من احتلال الجزائر حتى مؤتمر برلين ١٨٧٨ ١٦١

الموضـــــوع صفحة

موقف البايات من الاحتلال - مشكلة التجديد والأزمة المالية . . . .

الفصل التاسع : المسألة التونسية ١٨٧٨ - ١٨٨١ - مؤتمر برلين سياسة جيل فرى والشروع فى الحملة - الاحتلال وموقف الدول ١٧٦

الفصل العاشر : الحماية - تنظيم الحكم - الاستعمار واستغلال الأراضى - الحماية ونتائجها الدولية ١٩٠

الفصل الحادى عشر : مقدمات انهيار الامبراطورية الشريفية مراكش والعزلة - مولاى الحسن ومحاولة الاصلاح عجز المخزن ٢٠٥

الفصل الثانى عشر : المسألة المراكشية - ١٩٠٢ - ١٩١٢ - الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ - التقسيم الفرنسى الأسبانى سنة ١٩٠٤ - تدخل ألمانيا - مؤتمر الجزيرة - صدى الحوادث فى مراكش - التغلغل الاقتصادى والعسكرى أزمة أغادير ٢١٩

الفصل الثالث عشر : المقاومة في مراكش - الكفاح ضد الأسبان الأمير محمد عبد الكريم الخطابى - الصدام مع فرنسا ٢٥١

الفصل الرابع عشر : التقسيم والحماية - وضع الحماية - التقسيم ادارة فرنسا للمحمية - السياسة البربرية . . ٢٧١

القسم الثالث

الحــــركات الوطنية

الفصل الخامس عشر : نشأة الحركة الوطنية فى الجزائر - أثر الحرب العالمية الأولى - أنصار الادماج - جماعة العلماء الجزائريين - نجمة شمال أفريقيا وحزب الشعب ٢٨٧

الموضـــــوع	صفحة
الجزائرى ـ اتجاهات جديدة فى الحركة الوطنية ـ مذبحة قسنطينة سنة ١٩٤٥ ـ الحلول الفرنسية . .	
الفصل السادس عشر : فى تونس ـ تونس الفتاة ـ الدستوريون الحزب الدستورى الجديد ـ المساومات أثناء الحرب سياسة جديدة ـ تجربة القوة ـ الاستقلال على مراحل	٣٢١
الفصل السابع عشر : فى مراكش ـ كتلة العمل المراكشى ـ انشقاق الكتلة ـ الحروب ومولد حزب الاستقلال ـ تردد السياسة الفرنسية ـ دور محمد الخامس ـ عامان من النضال	٣٥٧

القسم الرابع

المغـــرب المعـــاصر

الفصل الثامن عشر : الثورة الجزائرية ـ المرحلة الأولى (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨) ـ جبهة التحرير الوطنى ـ الدور المصرى .	٤١١
الفصل التاسع عشر : الثورة ـ المرحلة الثانية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٢) مفاوضات ايفيان ـ تحليل اتفاقيات ايفيان . .	٤١٥
الفصل العشرون : أزمة السلطة فى الجزائر ـ الصراع من أجل الحكم ـ حركة ١٩ يونيو ١٩٦٥ ـ عهد بومدين ـ بن جديد والعودة الى القلاقل ـ التجربة الديمقراطية وحركة الاسلام السياسى	٤٤٠
الفصل الحادى والعشرون : المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتهـــا على العلاقات الخارجية ـ العامل الاقتصادى ـ النفط العلاقات الخارجية : (أ) العلاقات العربية (ب) علاقات دولية أخرى (ج) العلاقات مع فرنسا . . .	٤٦٩
الفصل الثانى والعشرون : النظام السياسى فى الجمهورية التونسية الحزب والزعامة ـ نحو الغروب ـ بين المعارضة المدنية والمعارضة الدينية	٤٨٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث والعشرون : علاقات تونس الخارجية ـ العلاقات العربية ـ تونس والغرب	٥٠٨
الفصل الرابع والعشرون : القوى السياسية والاجتماعية فى المملكة المغربية ـ نفوذ القصر ـ الأحزاب السياسية	٥٢١
الفصل الخامس والعشرون : العلاقات الخارجية ـ العلاقات المغربية الفرنسية ـ العلاقات مع أسبانيا ـ العلاقات المغربية الأمريكية ـ التوجهات العامة للسياسة الخارجية .	٥٤٦
الفصل السادس والعشرون : التعليم والتعريب ـ التعريب ـ فى مجال التعليم	٥٧٠
الفصل السابع والعشرون : العلاقات المغاربية ـ تعثر مشروع الاتحاد المغاربى	٥٨٣
المراجع العربية	٥٩٥
المراجع الأجنبية	٥٩٨